

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

فتح المعين

بِشْرَحِ
قُرَّةِ الْعَيْنِ بِمُهَمَّاتِ الدِّينِ

تَأَلِيفُ

أَخْذَرَيْنِ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمُعَبَّرِيِّ الْمَلِيبَارِيِّ الْفَنَّانِيِّ
الْمَشَافِيعِيِّ مِنْ عَتَمَاءِ الْقُرْنِ الْعَاشِرِ الْهَاجِرِيِّ

بِعِتَابَةِ

بِسَامِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْحَاكِمِيِّ

دار ابن حزم

بِالْمَدِينَةِ الْمَكِّيَّةِ

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

فَتْحُ الْمُعَيَّنِ

بِشْرَحِ
قُرَّةِ الْعَيْنِ بِمُهَمَّاتِ الدِّينِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَفَعُ

عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس

فَتْحُ الْمُحَيَّنِّ

بِشْرَحِ

قُرَّةِ الْعَيْنِ بِمُهَمَّاتِ الدِّينِ

تَأْلِيفُ
أَحْمَدَ زَيْنِ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمُعَبَّرِيِّ الْمَلِيبَارِيِّ الْفَنَائِيِّ
أَشَافِعِيٍّ مِنْ عُلَمَاءِ الْقُرْنِ الْعَاشِرِ الْهَجْرِيِّ

بِعَنَابَةِ
بِسَامِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْحَبَابِيِّ

دار ابن حزم

الطبعة الأولى
لغة عربية وآداب

حُقوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

الطَّبْعَةُ الْأُولَى

١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبّر عن آراء واجتهادات أصحابها

AL-JAFFAN & AL-JABI

Printers - publishers

JAFFAN TRADERS P.O.Box: 54170 - 3721 Limassol - CYPRUS

Fax: 357 - 5 - 591160 Phone: (05) 583345

<http://www.jaffan.com/> - E-mail: hj@jaffan.com

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - صرّ: ١٤/٦٣٦٦ - تلفون: ٧٠١٩٧٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَتَمُّ التَّسْلِيمِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ .
تَرْجَمَةُ الْمُؤَلِّفِ :

زَيْنُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَلِيبَارِيِّ

مِنْ عُلَمَاءِ الْقُرْنِ الْعَاشِرِ الْهَجْرِيِّ = الْخَامِسِ عَشَرَ الْمِلَادِيِّ

اسمه :

أَحْمَدُ زَيْنُ الدِّينِ بْنُ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الشَّيْخِ أَبِي يَحْيَى زَيْنُ الدِّينِ بْنِ
عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْمُعْبَرِيِّ الْمَلِيبَارِيِّ الْفَنَائِيِّ الشَّافِعِيِّ .

الْمُعْبَرِيُّ نِسْبَةً إِلَى الْمُعْبَرِ ، عَدَّهُ فِي « تَقْوِيمُ الْبُلْدَانِ » صفحة : ٣٥٤
الْإِفْلِيمِ الثَّالِثَ مِنَ الْهِنْدِ ، قَالَ : وَأَوَّلُهُ يَقَعُ شَرْقِي الْكُولَمِ Coulam بِنَحْوِ ثَلَاثَةِ
أَوْ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ، وَهُوَ شَرْقِي الْمَلِيبَارِ Malabar .

وَالْمَلِيبَارِيُّ نِسْبَةً إِلَى بَلَدِ الْمَلِيبَارِ Malabar ؛ هَذَا هُوَ ضَبْطُ النِّسْبَةِ حَسَبَ
مَا يَتَدَاوَلُهُ النَّاسُ شِفَاهًا ، وَقَدْ ضَبَطَهُ الزُّرْكَانِيُّ فِي كِتَابِهِ « الْأَعْلَامِ » : الْمَلِيبَارِيُّ ؛
فِي تَرْجَمَةِ : زَيْنُ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ .

وَقَالَ فِي تَرْجَمَةِ فَضْلِ بَاشَا بْنِ عَلَوِيِّ الْحُسَيْنِيِّ الْمَلِيبَارِيِّ الْمَكِّيِّ
(١٢٤٠ - ١٣١٨ هـ = ١٨٢٤ - ١٩٠٠ م) أَمِيرُ ظِفَار : وَلَدَ وَتَعَلَّمَ فِي مَالَابَارِ
بِالْهِنْدِ . انْتَهَى . مِمَّا يُفِيدُ أَنَّ ضَبْطَهُ هُوَ : الْمَالَابَارِيُّ .

وقد ضَبَطَ ابْنُ بَطُوطَةَ فِي رِحْلَتِهِ الْمُسَمَّاةِ : « تُخْفَةُ الظُّنَّارِ فِي غَرَائِبِ الْأَمْصَارِ وَعَجَائِبِ الْأَسْفَارِ » الْمَلِيبَارِ ، بِقَوْلِهِ : بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ اللَّامِ وَسُكُونِ الْيَاءِ آخِرِ الْحُرُوفِ وَفَتْحِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَالْفِ وَرَاءَ . أَيِ : الْمَلِيبَارِ .

الْفَتَّانِي نِسْبَةً إِلَى فَتَّانِ Ponnani بِلَادِ الْمَلِيبَارِ Malabar .

لَمْ أَجِدْ مَنْ ذَكَرَ لَهُ تَارِيخَ وِلَادَةٍ أَوْ وَفَاةٍ .

قَالَ السَّيِّدُ الْبُكْرِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ حَاشِيَّتِهِ « إِعَانَةِ الطَّالِبِينَ » فِي الْكَلَامِ عَلَى الْمُؤَلَّفِ : الْعَالِمُ الْعَلَامَةُ الْعَارِفُ الْكَامِلُ ، مُرَبِّي الْفُقَرَاءِ وَالْمُرِيدِينَ وَالْأَفَاضِلِ ؛ الْجَامِعُ لِأَصْنَافِ الْعُلُومِ ، الْحَاوِي لِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ مَعَ دَقَائِقِ الْفُهُومِ .

وَقَالَ السَّيِّدُ الْبُكْرِيُّ فِي خَاتِمَةِ حَاشِيَّتِهِ « إِعَانَةِ الطَّالِبِينَ » فِي الْكَلَامِ عَلَى دُعَاءِ الْمُؤَلَّفِ فِي خَاتِمَةِ « فَتَحِ الْمُعِينِ » أَنَّ يَقْبَلُ اللَّهُ تَعَالَى كِتَابَهُ وَأَنْ يُعَمَّ النَّفْعَ بِهِ : كَانَ مِنْ أَكْبَارِ الصُّوْفِيَّةِ ، وَكَانَ مُجَابَ الدَّعْوَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَنَفَعَنَا بِتَرَابِ أَقْدَامِهِ ، آمِينَ . أَنْتَهَى .

شيوخه :

- أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ ، شِهَابُ الدِّينِ ، ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ السَّعْدِيُّ الْمَكِّيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْعَبَّاسِ (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ = ١٥٠٤ - ١٥٦٧ م) ؛ وَهُوَ الْمَقْصُودُ عِنْدَمَا يَقُولُ : شَيْخُنَا .

- ابْنُ زِيَادٍ ، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، وَجِيهُ الدِّينِ ابْنُ زِيَادٍ الْغَيْثِيُّ الْمَقْصَرِيُّ الرَّبِيدِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الضَّبَاءِ (٩٠٠ - ٩٧٥ هـ = ١٤٩٤ - ١٥٦٨ م) وَالْمَقْصَرِيُّ نِسْبَةً إِلَى الْمَقَاصِرَةِ بَطْنٌ مِنْ بَطُونِ عَكٍّ ابْنِ عَدْنَانَ ، الرَّبِيدِيُّ بَلَدًا ، وَمَوْلِدًا وَمَنْشَأً وَوَفَاةً ، الشَّافِعِيُّ مَذْهَبًا ، الْأَشْعَرِيُّ مُعْتَقَدًا ، الْحَاكِمِيُّ خِرْقَةً ، الْيَافِعِيُّ تَصَوُّفًا . وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى [من الكامل] :

أَنَا شَافِعِيٌّ فِي الْفُرُوعِ وَيَافِعِيٌّ فِي التَّصَوُّفِ أَشْعَرِيٌّ الْمُعْتَقَدِ

وَبِذَا أَدِينُ اللَّهُ أَلْفَاهُ بِهِ أَرْجُو بِهِ الرِّضْوَانَ فِي الدُّنْيَا وَغَدٍ
وَعِنْدَمَا يَنْقُلُ عَنْهُ يَقُولُ: شَيْخُنَا أَبُو زِيَادٍ .

- الزَّمَزَمِيُّ ، عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ ،
الشَّيرَازِيُّ الْأَصْلُ ، الْمَكِّيُّ الشَّافِعِيُّ ، الْمَعْرُوفُ بِالزَّمَزَمِيِّ (٩٠٠ - ٩٧٦ هـ =
١٤٩٤ - ١٥٦٨ م) كَانَ مِنْ عُلَمَاءِ مَكَّةَ وَفَضْلَانِهَا وَأَكَابِرِهَا وَرُؤَسَائِهَا .

- محمد بن أبي الحسن محمد بن محمد البكري الصديقي ، أبو بكر
زين الدين (٩٣٠ - ٩٩٤ هـ = ١٥٢٣ - ١٥٨٦ م) كَانَ وَوَالِدُهُ مِنْ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ ،
لَهُمَا اشْتَغَالٌ بَعْدَ عِلْمٍ بِمَا فِيهَا الْفَقْهُ ، بَلْ لَهُمَا فِي الْفَقْهِ عِدَّةُ كُتُبٍ . رَاجِعْ هَذَا
الْكِتَابَ صَفْحَةَ : ١٢٦ و«إرشاد العباد» صَفْحَةَ : ٣٤ .

مُؤَلَّفَاتُهُ :

- «الْأَجُوبَةُ الْعَجِيبَةُ عَنْ الْأَسْئَلَةِ الْغَرِيبَةِ» مَجْمُوعَةٌ فَتَاوَى فِي الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ .
- «إِحْكَامُ أَحْكَامِ النِّكَاحِ» أَوْ «أَحْكَامُ النِّكَاحِ» أَوْ «إِحْكَامُ أَحْكَامِ
النِّسَاءِ» ، بِالْأَسْمِ الْأَوَّلِ ذَكَرَهُ فِي «فَتْحِ الْمُعِينِ» فِي بَابِ النِّكَاحِ ، حَيْثُ
أَحَالَ إِلَيْهِ ؛ وَبِالْأَسْمِ الثَّانِي كَمَا فِي بَعْضِ النُّسخِ الْخَطِيئَةِ مِنْ «فَتْحِ الْمُعِينِ» .
- «إِرْشَادُ الْعِبَادِ إِلَى سَبِيلِ الرِّشَادِ» ذَكَرَهُ فِي «فَتْحِ الْمُعِينِ» عِنْدَ الذِّكْرِ
وَالدُّعَاءِ سِرًّا عَقِبَ الصَّلَاةِ ، حَيْثُ أَحَالَ إِلَيْهِ . وَقَدْ طَبَعَتْهُ لَدَى الْجَقَّانِ
وَالْجَابِي لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ ، لِيَمَاسُولَ ، قُبْرُصَ .

- «تُحْفَةُ الْمُجَاهِدِينَ فِي بَعْضِ أَحْوَالِ الْبُرْتُغَالِيِّينَ» طَبَعَهُ أَوَّلًا الْمُسْتَشْرِقُ
الْإِنْكِلِيزِيُّ R. Rolandson مَعَ تَرْجَمَةٍ إِنْكِلِيزِيَّةٍ ، لَيْدَنَ ١٨٣٣ م . وَطَبَعَهُ ثَانِيًا
الْمُسْتَشْرِقُ الْبُرْتُغَالِيُّ دَاوِيدُ لُوبَسَ David Lopes (١٨٦٧ - ١٩٤٢ م) مَعَ تَرْجَمَةٍ
إِسْبَانِيَّةٍ بِعُنْوَانِ : Historia dos Malabar pop Zinadin Portuguesesno ، وَطُبِعَ
بِعِنَايَةِ جَمْعِيَّةٍ لِسَبُونَةِ الْجغَرَفِيَّةِ احْتِفَالًا بِمُرُورِ أَرْبَعِ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْ اكْتِشَافِ طَرِيقِ

الهند سنة ١٨٩٨ م . ثم طبعه مُحَمَّد سعيد الطريحي سنة ١٩٨٥ م ، مؤسسة
الوفاء ، بيروت ، لبنان .

- « الْجَوَاهِرُ فِي عُقُوبَةِ أَهْلِ الْكِبَائِرِ » له طبعات كثيرة في سورية .

- « شَرْحُ الصُّدُورِ فِي أَحْوَالِ الْمَوْتِ وَالْقُبُورِ » اختصره من كتاب السيوطي .

- « الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة » .

- « فَتَحُ الْمُعِينِ بِشَرْحِ قُرَّةِ الْعَيْنِ بِمُهَمَّاتِ الدِّينِ » وهو شَرْحُ كِتَابِهِ : (قُرَّةُ

الْعَيْنِ بِمُهَمَّاتِ الدِّينِ) التَّالِي .

كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى لِهَذَا الشَّرْحِ الشُّيُوعَ وَالْإِنْتِشَارَ ، فَهُوَ يُدْرَسُ فِي الْمَلِيبَارِ
Malabar من الْهِنْدِ ، كَمَا أَنَّهُ مُتَدَاوِلٌ بَيْنَ طَلَبَةِ الْفَقْهِ الشَّافِعِيِّ فِي مِصْرَ وَالشَّامِ
وَالْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ ، مِنْ الْحِجَازِ وَالْيَمَنِ وَحَضْرَمَوْتِ ، وَكَذَلِكَ فِي الْبِلَادِ
الْإِنْدُونِيسِيَّةِ وَالْمَالِيزِيَّةِ وَسَنْغَاوُورَةِ .

وَشُّيُوعُ الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ فِي الْمَلِيبَارِ قَدِيمٌ ، يُمَكِّنُ تَلَمُّسُ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ
أَبْنِ بَطُّوطَةَ فِي رِحْلَتِهِ عِنْدَ زِيَارَتِهِ لِلْمَلِيبَارِ .

قال السَّيِّدُ الْبُكْرِيُّ فِي خَاتِمَةِ حَاشِيَّتِهِ « إِعَانَةُ الطَّالِبِينَ » فِي الْكَلَامِ عَلَى
دُعَاءِ الْمُؤَلَّفِ فِي خَاتِمَةِ « فَتَحِ الْمُؤَلَّفِ » أَنْ يَقْبَلَ اللَّهُ تَعَالَى كِتَابَهُ وَأَنْ يُعِمَّ النَّفْعَ
بِهِ : وَقَدْ أَجَابَ اللَّهُ الْمُؤَلَّفَ بِعَيْنِ مَا طَلَبَ ، فَعَمَّ النَّفْعُ بِالشَّرْحِ الْمَذْكُورِ شَرْقًا
وَعَرَبًا وَشَامًا وَيَمَنًا ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ مِنْ أَكْبَارِ الصُّوفِيَّةِ ، وَكَانَ
مُجَابَ الدَّعْوَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَنَفَعَنَا بِتُرَابِ أَقْدَامِهِ ، آمِينَ . اهـ .

طُبِعَ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ فِي مَطْبَعَةِ بُولَاق سنة ١٢٨٧ هـ ، ثُمَّ أُعِيدَتْ طِبَاعَتُهُ سَنَةَ
١٣٠٤ هـ ، وَكَذَلِكَ عام ١٣٠٩ هـ .

وَطُبِعَ فِي مَطْبَعَةِ وَاْدِي النَّيْلِ بِمِصْرَ سنة ١٢٩٧ هـ ، وَفِي الْمَطْبَعَةِ الْخَيْرِيَّةِ
بِمِصْرَ سنة ١٣٠٦ هـ ، وَفِي الْمَطْبَعَةِ الْمِمْصِيَّةِ بِمِصْرَ سنة ١٣٠٤ هـ وَسَنَةَ ١٣٠٦ هـ .

هذه هي أهم طبعاته القديمة .

- « قُرَّةُ الْعَيْنِ بِمُهَمَّاتِ الدِّينِ » مَتْنٌ فِي فُرُوعِ الْفِقْهِ الشَّافِعِيِّ ، شَرَحَهُ بِكِتَابِهِ السَّابِقِ : « فَتْحُ الْمُعِينِ بِشَرْحِ قُرَّةِ الْعَيْنِ بِمُهَمَّاتِ الدِّينِ » وَمَعَهُ طُبِعَ فِي جَمِيعِ طَبَعَاتِهِ .

* * *

هَذَا الْكِتَابُ :

- كَتَبَ عَلَيْهِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدِ الْمَعْرُوفِ بِبَاصِرِينَ (. . . - ١٣٠٤ هـ = . . . - ١٨٨٧ م) تَفْصِيذَاتٍ ، وَطُبِعَتْ هَذِهِ التَّفْصِيذَاتُ مَعَ « فَتْحِ الْمُعِينِ بِشَرْحِ قُرَّةِ الْعَيْنِ بِمُهَمَّاتِ الدِّينِ » .

* * *

- كَتَبَ عَلَيْهِ حَاشِيَةُ السَّيِّدِ أَبُو بَكْرٍ الْمَشْهُورُ بِالسَّيِّدِ الْبَكْرِيِّ بْنُ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ شَطَا الدِّمِيَّاطِيُّ الْأَصْلُ الشَّافِعِيُّ (١٦٦ - ١٣١٠ هـ = ١٨٥٠ - ١٨٩٣ م) نَزِيلُ مَكَّةَ الْمُكْرَمَةِ ، سَمَّاها : « إِعَانَةُ الطَّالِبِينَ عَلَى حَلِّ الْأَفَاطِ فَتْحُ الْمُعِينِ » ، وَلَهُ كَذَلِكَ : زِيَادَةُ تَحْقِيقَاتٍ وَضَعَهَا حِينَ قِرَاءَتِهِ لِهَذِهِ الْحَاشِيَةِ أُثْبِتَتْ فِي الطَّبْعَةِ الْمَشْهُورَةِ بِالطَّبْعَةِ الرَّابِعَةِ الَّتِي طُبِعَتْ بِالْمَطْبَعَةِ الْمِصْرِيَّةِ بِمِصْرَ سَنَةِ ١٣١٩ هـ .

وَالِدُهُ السَّيِّدُ مُحَمَّدُ شَطَا زَيْنُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الدِّمِيَّاطِيُّ الشَّافِعِيُّ ، وَشَطَا نِسْبَةً إِلَى الْوَلِيِّ الصَّالِحِ الشَّيْخِ شَطَا الْمَدْفُونِ خَارِجَ ثَغْرِ دِمِيَّاطَ . وَلَدَ بِبَلَدِهِ دِمِيَّاطَ بِمِصْرَ ، وَتَشَأَ بِهَا ، وَحَفِظَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ ، أَخَذَ الْعِلْمَ عَنْ أَفَاضِلِ دِمِيَّاطَ ، ثُمَّ رَحَلَ إِلَى مِصْرَ ، أَيْ : الْقَاهِرَةِ ، وَقَرَأَ بِالْجَامِعِ الْأَزْهَرِ عَلَى الْمَشَايِخِ الْعِظَامِ ، وَانْتَفَعَ بِهِمْ ، وَتَصَلَّعَ مِنَ الْعُلُومِ ، وَحَازَ الْمُنْطُوقَ وَالْمَفْهُومَ ، وَدَرَسَ وَأَفَادَ ، ثُمَّ قَدِمَ مَكَّةَ الْمُشْرِفَةَ وَتَوَطَّنَ بِهَا ، وَتَصَدَّرَ بِهَا ،

وَتَصَدَّرَ لِلْإِفْرَاءِ وَالتَّدْرِيسِ وَالْإِفَادَةِ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ . تُوُفِّيَ بِمَكَّةَ سَنَةَ سِتٍّ وَسِتِّينَ وَمِئَتَيْنِ وَالْفِ لِلْهَجْرَةِ ، وَدُفِنَ بِمَقْبَرَةِ الْمَعْلَاةِ بِمَكَّةَ .

أَوْلَادُهُ ثَلَاثَةٌ ، هُمْ : السَّيِّدُ عُمَرُ شَطَا ، وَالسَّيِّدُ عُثْمَانُ شَطَا ، وَالسَّيِّدُ بَكْرِي شَطَا ؛ وَكُلُّهُمْ عُلَمَاءُ .

نَسَبُهُ وَحَيَاتُهُ :

هُوَ السَّيِّدُ بَكْرِي أَوْ أَبُو بَكْرُ ابْنُ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ شَطَا زَيْنِ الدِّينِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بَذَرِ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ سَالِمِ بْنِ جَلَالِ الدِّينِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ خَيْرِ الدِّينِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحْيِي الدِّينِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَرَّرِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ يُونُسَ بْنِ رَافِعِ بْنِ حُمَيْدِ بْنِ سُلْطَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ صَحُونِ ؟ بْنِ حَمْدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ حَمْزَةَ بْنِ جَعْفَرِ الزَّكِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَأْمُونِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ حَرْبِ بْنِ مُحَمَّدٍ الدِّيَابَجِيِّ بْنِ الْعَابِدِ الزَّاهِدِ سَيِّدِنَا جَعْفَرِ الصَّادِقِ ابْنِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدِ الْبَاقِرِ ابْنِ سَيِّدِنَا عَلِيِّ زَيْنِ الْعَابِدِينَ ابْنِ سَيِّدِنَا الْحُسَيْنِ ابْنِ سَيِّدِنَا عَلِيِّ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ وَابْنِ سَيِّدَتِنَا فَاطِمَةَ الزَّهْرَاءِ ابْنَةِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ .

وُلِدَ السَّيِّدُ بَكْرِي أَوْ أَبُو بَكْرٍ عَامَ أَلْفٍ وَمِئَتَيْنِ وَسِتَّةَ وَسِتِّينَ بِمَكَّةَ الْمَشْرِقَةِ ، وَبَعْدَ وَلَادَتِهِ بَنَحُو ثَلَاثَةَ شُهُورٍ تُوُفِّيَ وَالِدُهُ ، فَتَرَبَّى يَتِيمًا فِي حِجْرِ أَخِيهِ السَّيِّدِ سِرَاجِ الدِّينِ عُمَرَ ، فَرَبَّاهُ تَرْبِيَةً حَسَنَةً ، وَقَامَ بِشَأْنِهِ إِلَى أَنْ تَرَعَرَعَ ، فَحَقَّقْهُ الْقُرْآنَ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ مُجَوِّدًا وَعُمُرُهُ إِذْ ذَاكَ سَبْعُ سِنِينَ ، ثُمَّ اشْتَغَلَ بِطَلَبِ الْعِلْمِ . وَلَمْ يَزَلْ مُلَازِمًا لِلْقِرَاءَةِ وَحُضُورِ مَجَالِسِ الْعِلْمِ وَحَلْقِهِ .

جَاءَ فِي وَصْفِهِ : هُوَ عَالِمٌ أَمُّ الْقُرَى وَابْنُ عَالِمِهَا ، أَلْجَامِعُ بَيْنَ طَارِفِ الْمَجْدِ وَتَالِدِهِ ، كَانَتْ ذَاتُهُ جَامِعَةً لِلْفَضَائِلِ ، وَفُورًا مُحْتَشِمًا فِي الْأَعْيُنِ ، مَهِيًّا مُعْظَمًا

فِي الْفُؤُسِ ، مَحْبُوبًا ، لَيْسَ لِلدُّنْيَا عِنْدَهُ قَدْرٌ وَلَا قِيَمَةٌ ، فَيُعْطِي مِنْهَا عَطَاءً جَزِيلًا ، وَلَا يُعَادِي أَحَدًا ، وَلَا يُخَاصِمُ عَلَى الدُّنْيَا ، فَلِذَلِكَ لَا تَجِدُ مَنْ يَكْرَهُهُ وَلَا يَنْتَقِمُ عَلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ ، وَأَمَّا مَكَارِمُ الْأَخْلَاقِ وَالْحِلْمِ وَالصَّفْحِ وَالتَّوَاضُّعِ وَالْفَنَاعَةِ وَشَرَفِ النَّفْسِ وَكَظْمِ الْغَيْظِ وَحُسْنِ الْإِعْتِقَادِ وَالْإِنْسَاطِ مَعَ الْجَلِيلِ وَالْحَقِيرِ ، كُلُّ ذَلِكَ سَجِيَّةٌ وَطَبِيعَةٌ مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ لِذَلِكَ ، وَلَا يَرَى لِنَفْسِهِ مَقَامًا أَصْلًا ، وَلَا يَعْرِفُ التَّصَنُّعَ فِي الْأُمُورِ وَلَا دَعْوَى عِلْمٍ وَمَعْرِفَةٍ ، وَمِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ إِضْغَاؤُهُ لِكُلِّ مُتَكَلِّمٍ مَعَ إِنْسَاطِهِ إِلَيْهِ وَإِظْهَارِ الْمَحَبَّةِ لَهُ ، وَلَوْ أَطَالَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ رَأَاهُ مُدْعِيًا شَيْئًا فِي الْعُلُومِ سَلَّمَ لَهُ فِي دَعْوَاهُ ، وَأَظْهَرَ لَهُ الْبَشَاشَةَ .

وَبَارَكَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ فِي الْأَوْقَاتِ ؛ فَكَانَ وَقْتُهُ مُورَعًا بَيْنَ تَدْرِيسٍ وَتَأْلِيفٍ ، وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَأَذْكَارِ الصَّبَاحِ وَالْمَسَاءِ ، وَصَلَاةِ النَّوَافِلِ سِيمَا التَّهَجُّدِ ، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ الشَّرِيفِ .

وَفَاتَهُ :

وَكَانَتْ وَفَاتُهُ فِي السَّابِعَةِ بَعْدَ ظَهْرِ يَوْمِ الْأَثْنَيْنِ الْمُوَافِقِ لِلثَّلَاثِ عَشَرَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ الْحَرَامِ سَنَةِ أَلْفٍ وَثَلَاثِ مِئَةٍ وَعَشْرَةٍ ، إِذْ تُوُفِّيَ شَهِيدًا بِدَاءِ الْوَبَاءِ ، وَفِي الْإِحْرَامِ ، وَفِي الْحَرَمِ ؛ فَصَلَّى عَلَيْهِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ عِنْدَ الْكُعْبَةِ ، ثُمَّ حُمِلَ إِلَى الْمَعْلَاةِ ، وَدُفِنَ فِي اللَّحْدِ الَّذِي دُفِنَ فِيهِ وَالِدُهُ وَشَقِيقُهُ الشَّيْخُ الْعَلَامَةُ السَّيِّدُ عُثْمَانُ ؛ رَحِمَ اللَّهُ الْجَمِيعَ الرَّبُّ الْكَرِيمُ الْمَنَّانُ .

خَلَّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْجَالًا مُقْتَفِينَ أَثَرَهُ فِي الْعِلْمِ .

مِنْ كُتُبِهِ :

«إِعَانَةُ الطَّالِبِينَ عَلَى حَلِّ الْأَفَاطِ فَتَحِ الْمُبِينِ» وَهِيَ حَاشِيَةٌ تُعَدُّ أَجَلَ مُؤَلَّفَاتِهِ .

فَرَّغَ مِنْ تَحْرِيرِهَا يَوْمَ الْأَثْنَيْنِ الثَّلَاثِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ شَوَّالٍ سَنَةِ ثَلَاثِ مِئَةٍ وَأَلْفٍ هِجْرِيَّةٍ .

طُبِعَتْ هَذِهِ الْحَاشِيَةُ عِدَّةَ طَبَعَاتٍ بِمِصْرَ : سَنَةَ ١٣٠٠ و ١٣٠٦ و ١٣٠٧ و ١٣١٢ هـ ، وَعَلَى هَامِشِ هَذِهِ الطَّبَعَاتِ كُلِّهَا الشَّرْحُ « فَتْحُ الْمُعِينِ » .

لَكِنَّ الطَّبْعَةَ الَّتِي طُبِعَتْ فِي الْمَطْبَعَةِ الْمِصْنِيَّةِ عَامَ ١٣١٩ هِجْرِيَّةً بِتَصْحِيحِ مُصَحِّحٍ أَغْلَبَ كُتُبَ الْفَقْهِ الشَّافِعِيِّ الَّتِي طَبَعَتْهَا هَذِهِ الْمَطْبَعَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الزُّهْرِيُّ الْغُمْرَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ هِيَ أَكْمَلُهَا ، لِأَنَّهَا اخْتَوَتْ زِيَادَةَ تَحْقِيقَاتٍ وَضَعَهَا الْمُؤَلِّفُ حِينَ قَرَأَتْهُ لِحَاشِيَتِهِ بَعْدَ طَبْعِهَا . وَهِيَ أَصَحُّهَا مِنْ حَيْثُ التَّصْحِيحُ الطَّبَاعِيُّ .

- « كِفَايَةُ الْأَتَقِيَاءِ وَمِنْهَاجُ الْأَصْفِيَاءِ » عَلَى مَنْظُومَةِ الشَّيْخِ زَيْنِ الدِّينِ بْنِ عَلِيٍّ الْمَلِيسَارِيِّ ، جَدِّ صَاحِبِ « فَتْحِ الْمُعِينِ » ، الْمُسَمَّاءُ : « هِدَايَةُ الْأَذَكِيَاءِ إِلَى طَرِيقِ الْأَوْلِيَاءِ » ، فَرَّغَ مِنْ تَأْلِيفِهِ سَنَةَ ١٣٠٢ هـ .

- « الدَّرَرُ الْبَهِيَّةُ فِيمَا يُلْزَمُ الْمُكَلَّفَ مِنَ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ » طَبَعَهُ أَخِيرًا الْأُسْتَاذُ مَاجِدُ الْحَمَوِيُّ ، الطَّبْعَةُ الثَّلَاثَةُ ، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١ م ، دَارُ ابْنِ حَزْمٍ ، بِيْرُوتَ ، لُبْنَانُ .

وَقَدْ شَرَحَهَا تَلْمِيزُهُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَلِيٍّ قُدْسِ ابْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْخَطِيبِ الشَّافِعِيِّ الْمَكِّيِّ (١٢٨٠ - ١٣٣٥ هـ = ١٨٦٣ - ١٩١٧ م) الْمُدْرِّسُ فِي الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ ، فِي كِتَابِ سَمَائِهِ : « الْأَنْوَارُ السَّنِيَّةُ » .

- رِسَالَةٌ تَتَعَلَّقُ بِجَوَازِ الْعَمَلِ بِالْقَوْلِ الْقَدِيمِ لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي صِحَّةِ الْجُمُعَةِ بِأَرْبَعَةٍ .

- رِسَالَةٌ تَتَعَلَّقُ بِشَرْطِ الْجُمُعَةِ وَجَوَازِ تَعَدُّدِهَا بِقَدْرِ الْحَاجَةِ فِي بَلَدَةٍ وَاحِدَةٍ .

- رِسَالَةٌ بَدِيعَةٌ بَهِيَّةٌ أَجَابَ فِيهَا عَلَى سُؤَالٍ رُفِعَ إِلَيْهِ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ .

- رِسَالَةٌ فِي حُكْمِ الْأَوْرَاقِ الْمُتَعَامَلِ بِهَا فِي بَعْضِ الْبُلْدَانِ الْمَعْرُوفَةِ بِالْأَنْوَاطِ [الْبُنْكُوتِ] سَمَّاها بـ : « الْقَوْلُ الْمُنْتَفَحُ الْمَضْبُوطُ فِي صِحَّةِ التَّعَامُلِ

وَوُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْوَرَقِ الثُّلُوثِ » .

بِالإِضَافَةِ إِلَى عِدَّةِ رَسَائِلَ فِي فُنُونِ شَتَّى وَأَجُوبَةٍ عَنْ أَسْئَلَةٍ فِي الْفِقْهِ رُفِعَتْ إِلَيْهِ ، أَحْسَنَ فِيهَا الْإِفْتَاءَ .

مِنْ هَذِهِ الرِّسَائِلِ رِسَالَةٌ وَقَعَ لِي صُورَةٌ مِنْ مَخْطُوطَةٍ لَهَا ، أَسْمُهَا :
« مُقَدِّمَةٌ شَرِيفَةٌ عَلَى الْجَامِعِ الصَّحِيحِ » .

أَمَّا الَّذِي لَمْ يَكْمُلْ مِنْ مَوْلَافَاتِهِ فَكَثِيرٌ ، مِنْهَا :

- « تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ » وَصَلَ فِيهِ إِلَى سُورَةِ الْمُؤْمِنُونَ .

- « حَاشِيَةٌ عَلَى تَحْفَةِ الْمُحْتَاجِ بِشَرْحِ الْمِنْهَاجِ » وَصَلَ فِيهَا إِلَى بَابِ الْبُيُوعِ .

- حَاشِيَةٌ عَلَى مَنْسَكِ الْوَنَانِيِّ الْحَسَنِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ الْمُسَمَّى : « عُمْدَةُ الْأَبْرَارِ

فِي أَحْكَامِ الْحَجِّ وَالْأَعْتِمَارِ » ، وَصَلَ فِيهِ إِلَى زِيَارَةِ النَّبِيِّ الْأَعْظَمِ ﷺ .

وَقَدْ أَلَفَ تَلْمِيزُهُ الشَّيْخَ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَلِيٍّ قُدْسِ ابْنُ عَبْدِ الْقَادِرِ

الْخَطِيبُ الشَّافِعِيُّ الْمَكِّيُّ ، رِسَالَةً فِي تَرْجَمَةِ الشَّيْخِ سَمَاهَا : « كَنْزُ الْعَطَا فِي

تَرْجَمَةِ الْعُلَمَاءِ السَّيِّدِ بَكْرِي شَطَا » .

مِنْ الْمَرَاجِعِ الَّتِي رَجَعْتُ إِلَيْهَا فِي جَمْعِ هَذِهِ التَّرْجَمَةِ : « نَظْمُ الدَّرَرِ فِي

اِخْتِصَارِ نَشْرِ الثُّورِ الزَّهَرِ فِي تَرَاجِمِ أَفَاضِلِ مَكَّةَ مِنْ الْقَرْنِ الْعَاشِرِ إِلَى الْقَرْنِ

الرَّابِعِ عَشَرَ » تَأَلَّفَ الشَّيْخُ أَبِي الْخَيْرِ عَبْدُ اللَّهِ مِرْدَادُ الْمَكِّيُّ قَاضِي مَكَّةَ الْمُكْرَمَةِ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٤٣ هـ ، وَاخْتَصَرَهُ مُحَمَّدٌ سَعِيدُ الْعَامُودِيِّ وَأَحْمَدُ عَلِيٍّ ،

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ ، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م ، نَشْرُ عَالِمِ الْمَعْرِفَةِ ، جُدَّةَ ، السُّعُودِيَّةُ .

* * *

- كَتَبَ السَّيِّدُ عَلَوِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّقَّافِ الشَّافِعِيِّ الْمَكِّيِّ ،

أَبُو أَحْمَدَ (١٢٢٥ - ١٣٣٥ هـ = ١٨٣٩ - ١٩١٦ م) حَاشِيَةً عَلَى الشَّرْحِ سَمَاهَا :

« تَرْشِيحُ الْمُسْتَفِيدِينَ بِتَوْشِيحِ فَتْحِ الْمُعِينِ » طُبِعَتْ بِمِصْرَ سَنَةَ ١٣١١ هـ

وَبِهَامِشِهَا : « فَتَحُ الْمُعِينِ بِشَرْحِ قُرَّةِ الْعَيْنِ بِمُهَمَّاتِ الدِّينِ » .

وُلِدَ السَّيِّدُ عَلَوِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ السَّقَّافُ الشَّافِعِيُّ الْمَكِّيَّ بِمَكَّةَ الْمُكْرَمَةِ ، فِي شَوَّالِ سَنَةِ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ وَمِئَتَيْنِ وَأَلْفٍ . وَنَشَأَ بِهَا ، وَدَرَسَ عَلَى كِبَارِ عُلَمَائِهَا ، كَالْمُفْتِيِ الْفَقِيهِ الْمُؤَرِّخِ أَحْمَدَ بْنِ زَيْنِي دَخْلَانَ (١٢٣٢ - ١٣٠٤ هـ = ١٨٦٤ - ١٨٨٦ م) ، وَالْفَقِيهِ الْمُحَدِّثِ النَّحْوِيِّ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْبَارِي الْأَهْدَلِ الْحُسَيْنِيِّ التَّهَامِيِّ (١٢٤١ - ١٢٩٨ هـ = ١٨٢٦ - ١٨٨٠ م) ، وَمُفْتِيِ الشَّافِعِيَّةِ بِمَكَّةَ الْحَبِيبِ السَّيِّدِ مُحَمَّدِ الْحَبَشِيِّ (..... هـ = م) وَالسَّيِّدِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجُفَرِيِّ الْمَدَنِيِّ (..... هـ = م) .

وَأَقَامَ فِي مَكَّةَ يَطْلُبُ الْعِلْمَ وَيَنْشُرُهُ ، وَيُدْرَسُ وَيُفْتَى وَيُصَنَّفُ .

تَوَلَّى نَقَابَةَ الْعُلَوِّيِّينَ الْأَشْرَافِ بِمَكَّةَ الْمُكْرَمَةِ سَنَةَ ١٢٩٨ هـ . وَبَقِيَ فِي مَكَّةَ إِلَى أَنْ اضْطُرَّ لِلارْتِحَالِ عَنْهَا وَتَرَكَهَا مُتَجَبِّئًا أَدَى أَمِيرِهَا الشَّرِيفِ عَوْنٍ مُغَادِرًا إِلَى لَحْجِ سَنَةِ ١٣١١ هـ ، مُلَبِّيًا دَعْوَةَ أَمِيرِ لَحْجٍ ؛ فَدَرَسَ فِيهَا وَانْتَفَعَ عُلَمَاءُ لَحْجٍ بِهِ .

بَقِيَ فِي لَحْجٍ إِلَى سَنَةِ ١٣٢٧ هـ ، ثُمَّ عَادَ إِلَى مَكَّةَ حَيْثُ أَقَامَ فِيهَا مُدْرِّسًا وَنَافِعًا ، حَتَّى صَارَ مَرِيضًا مُفْعَدًا بَبَيْتِهِ سِنِينَ لَا يَسْتَطِيعُ الْخُرُوجَ ، وَلَكِنَّ مَعَ هَذَا لَا يَخْلُو مَجْلِسُهُ عَنِ الْإِفَادَةِ ، إِلَى أَنْ تُوُفِّيَ فِي مَكَّةَ فِي السَّاعَةِ السَّابِعَةِ مِنْ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ الْخَامِسَ عَشَرَ مِنَ الْمُحَرَّمِ سَنَةِ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ وَثَلَاثَ مِئَةٍ وَأَلْفٍ ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ صُبْحَهَا عِنْدَ بَابِ الْكَعْبَةِ ، وَدُفِنَ بِالْمَعْلَاةِ بِحُوطَةِ السَّادَةِ الْعَلَوِيَّةِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

كَانَ وَاسِعَ الْمَحْفُوظَاتِ ، حَسَنَ التَّفَرُّيَّاتِ ، مُدَقِّقًا ، حَافِظًا ، مُحَقِّقًا لِلْمَذْهَبِ ، حَرِيصًا عَلَى جَمْعِ الْكُتُبِ النَّفِيسَةِ ، وَأَقْتَنَى مِنْهَا أَشْيَاءَ كَثِيرَةً ، وَكَانَ

عَلَى جَانِبٍ عَظِيمٍ مِنَ الْعِلْمِ ، جَمَعَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ بَيْنَ الْحِفْظِ وَالْفَهْمِ ، وَلَهُ نَظْمٌ رَائِقٌ ، وَنَثْرٌ فَائِقٌ .

لَهُ عِدَّةُ مُؤَلَّفَاتٍ ، مِنْهَا :

- « إِنْبَاهُ الْأَنْبَاءِ فِي أَحْكَامِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » .

- « أَنْسَابُ أَهْلِ الْبَيْتِ » ، مَا زَالَ مَخْطُوطًا .

- « الْأَبْقِيَاثُ الصَّالِحَاتُ وَالْذُرُوعُ السَّابِغَاتُ » طُبِعَ مُلْحَقًا بِطَبْعَاتِ كِتَابِهِ

« تَرْشِيحُ الْمُسْتَفِيدِينَ بِتَوْشِيحِ فَتْحِ الْمُعِينِ » ، وَطُبِعَ مُسْتَقِلًّا بِاعْتِنَاءِ الْأُسْتَاذِ

مُحْيِي الدِّينِ نَجِيبٍ لَدَى دَارِ الْبَشَائِرِ بِدِمَشْقَ ، سَنَةِ ١٤١٦ هـ = ١٩٩٦ م .

وَهُوَ كِتَابٌ فِي الْأَدْعِيَةِ وَالْأَذْكَارِ .

- « تَرْشِيحُ الْمُسْتَفِيدِينَ بِتَوْشِيحِ فَتْحِ الْمُعِينِ » فَرَّغَ مِنْ تَأْلِيفِهِ فِي مَكَّةَ

الْمُكْرَمَةِ فِي ٢٧ رَمَضَانَ سَنَةِ ١٣٠٧ هـ ، وَطُبِعَ لِلْمَرَّةِ الْأُولَى فِي الْمَطْبَعَةِ

الْمِمْمَنِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ سَنَةِ ١٣١١ هـ ، وَأُعِيدَ طِبَاعَتُهُ سَنَةً . . . لَدَى عَيْسَى الْبَابِيِّ

الْحَلَبِيِّ ، وَصُوِّرَتْ هَذِهِ الطَّبْعَةُ عِدَّةَ مَرَّاتٍ فِي دِمَشْقَ وَبَيْرُوتَ . وَقَدْ أَتْنِي عَلَى

هَذِهِ الْحَاشِيَةِ وَمَدَحَهَا كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْأَعْيَانِ .

- « خِدْمَةُ الْمُؤَنَابِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ » .

- « شِفَاءُ الْجَنَانِ بِأَحْكَامِ الشَّيَاطِينِ وَالْجَانِ » أَلْفَهُ فِي حُدُودِ سَنَةِ

١٢٩١ هـ ؛ وَهُوَ أَصْلُ « الْكُوكَبِ الْأَجُوجِ » الْآتِي ذِكْرُهُ .

- « عِلَاجُ الْأَمْرَاضِ الرَّدِّيَّةِ بِشَرْحِ الْوَصِيَّةِ الْحَدَّادِيَّةِ » شَرَحَ فِيهِ الْمُنْظُومَةَ

الْبَائِيَّةَ فِي الْأَخْلَاقِ وَالْمَوَاعِظِ لِلْقُطْبِ الرَّبَّانِيِّ السَّيِّدِ الشَّرِيفِ الشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْمُهَاجِرِ بْنِ عَيْسَى الْحُسَيْنِيِّ الْحَضْرَمِيِّ بِاعْلَوي الْحَدَّادِ

(١٠٤٤ - ١١٣٢ هـ = ١٦٣٤ - ١٧٢٠ م) ، فَرَّغَ مِنْهُ فِي ٢ شَعْبَانَ سَنَةِ

١٣٠٢ هـ . طُبِعَ أَوَّلًا فِي مَطْبَعَةِ الْإِعْلَامِ سَنَةَ ١٣٠٣ هـ ٦٠ صَفْحَةً ، وَثَانِيًا فِي مَكَّةَ سَنَةَ ١٣١٧ هـ . وَطُبِعَ بِهَامِشٍ « مَجْمُوعَةُ سَبْعَةِ كُتُبٍ مُفِيدَةٍ » شَرِكَةُ مَكْتَبَةِ وَمَطْبَعَةِ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ ، ١٩٤٠ م .

- « فَتَحُ الْعَلَامِ فِي أَحْكَامِ السَّلَامِ » فَرَّغَ مِنْهُ فِي ٤ صَفَرِ سَنَةِ ١٢٩٥ هـ . طُبِعَ فِي مَطْبَعَةِ الْإِعْلَامِ سَنَةَ ١٣٠٢ هـ . وَطُبِعَ ضِمْنَ « مَجْمُوعَةِ سَبْعَةِ كُتُبٍ مُفِيدَةٍ » شَرِكَةُ مَكْتَبَةِ وَمَطْبَعَةِ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ ، ١٩٤٠ م .

- « الْفَوَائِدُ الْمَكِّيَّةُ فِي الْمَسَائِلِ وَالضَّوَابِطِ وَالْقَوَاعِدِ الْكُلِّيَّةِ فِيمَا يَحْتَاجُهُ طَلَبَةُ الشَّافِعِيَّةِ » فَرَّغَ مِنْهُ سَنَةَ ١٢٨٦ هـ . طُبِعَ فِي مَطْبَعَةِ الْإِعْلَامِ سَنَةَ ١٣٠٣ هـ ١١٦ صَفْحَةً . وَطُبِعَ ضِمْنَ « مَجْمُوعَةِ سَبْعَةِ كُتُبٍ مُفِيدَةٍ » شَرِكَةُ مَكْتَبَةِ وَمَطْبَعَةِ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ ، ١٩٤٠ م . وَقَدْ اخْتَصَرَهُ . وَقَدْ طَبَعْتَهُ لَدَى الْجَفَانِ وَالْجَابِي لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ ، لِيْمَاسُول ، قَبْرَص .

- « قَمْعُ الشُّهُورَةِ عَنْ تَنَاوُلِ الثَّنْبَاكِ وَالْكَفْتَةِ وَالْقَاتِ وَالْقَهْوَةِ » فَرَّغَ مِنْهُ فِي أَوَّلِ شَهْرِ رَبِيعِ الْآخِرِ سَنَةَ ١٢٩٥ هـ . طُبِعَ فِي مَطْبَعَةِ الْإِعْلَامِ سَنَةَ ١٣٠٢ هـ . وَطُبِعَ ضِمْنَ « مَجْمُوعَةِ سَبْعَةِ كُتُبٍ مُفِيدَةٍ » شَرِكَةُ مَكْتَبَةِ وَمَطْبَعَةِ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ ، ١٩٤٠ م .

- « الْقَوْلُ الْجَامِعُ الْمَتِينُ فِي بَعْضِ الْمُهَمِّ مِنْ حُقُوقِ إِخْوَانِنَا الْمُسْلِمِينَ » طُبِعَ فِي مَطْبَعَةِ الْإِعْلَامِ سَنَةَ ١٣٠٢ هـ . وَطُبِعَ ضِمْنَ « مَجْمُوعَةِ سَبْعَةِ كُتُبٍ مُفِيدَةٍ » شَرِكَةُ مَكْتَبَةِ وَمَطْبَعَةِ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ ، ١٩٤٠ م .

- « الْقَوْلُ الْجَامِعُ النَّجِيجُ فِي أَحْكَامِ صَلَاةِ التَّسْبِيحِ » فَرَّغَ مِنْهُ فِي ٢٣ الْمُحَرَّمِ سَنَةَ ١٢٩٥ هـ . طُبِعَ فِي مَطْبَعَةِ الْإِعْلَامِ سَنَةَ ١٣٠٢ هـ .

- « كَبْحُ الْأَغْيَاءِ عَنْ أَنْتِحَالِ الْكِيمِيَاءِ » ذَكَرَهُ فِي « الْفَوَائِدِ الْمَكِّيَّةِ » صَفْحَةً : ١٦ .

- « الْكَوَكَبُ الْأَجُوجُ فِي أَحْكَامِ الْمَلَائِكَةِ وَالْجِنِّ وَالشَّيَاطِينِ وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ » طُبِعَ فِي مِصْرَ سَنَةِ ١٣٠٧ هـ - ٣٨ صَفْحَةً . وَطُبِعَ ضِمْنَ « مَجْمُوعَةِ سَبْعَةِ كُتُبٍ مُفِيدَةٍ » شَرِكَةُ مَكْتَبَةِ وَمَطْبَعَةِ مُصْطَفَى الْبَابِيِّ الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ ، ١٩٤٠ م .

- « مُخْتَصَرُ الْفَوَائِدِ الْمَكِّيَّةِ فِي الْمَسَائِلِ وَالضُّوَاطِ وَالْقَوَاعِدِ الْكُلِّيَّةِ فِيمَا يَحْتَاجُهُ طَلَبَةُ الشَّافِعِيَّةِ » طُبِعَ ضِمْنَ « مَجْمُوعَةِ سَبْعَةِ كُتُبٍ مُفِيدَةٍ » شَرِكَةُ مَكْتَبَةِ وَمَطْبَعَةِ مُصْطَفَى الْبَابِيِّ الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ ، ١٩٤٠ م . وَقَدْ طَبَعْتُهُ لَدَى الْجِفَانِ وَالْجَابِي لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ ، لِيَمَاسُولَ ، قَبْرِصَ .

- « مُصْطَفَى الْعُلُومِ » مَنْظُومَةٌ لَحْصَ فِيهَا ثَلَاثِينَ عِلْمًا . مَا تَرَائِلَ مَحْطُوطَةٌ .
- « مَطْلَبُ الرَّاغِبِ فِي مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الطَّالِبُ » ذَكَرَ الزَّرْكَلِيُّ أَنَّ مِنْهُ نِسْخَةٌ مَحْفُوظَةٌ فِي مَكْتَبَةِ الْأُسْتَاذِ زُهَيْرِ الشَّوَيْشِ كُتِبَتْ سَنَةَ ١٢٨٦ هـ ، وَلَعَلَّهَا أَصْلُ « الْفَوَائِدِ الْمَكِّيَّةِ » .

- « مَنْظُومَةٌ فِي الْأَنْبِيَاءِ الَّذِينَ يَجِبُ الْإِيْمَانُ بِهِمْ » كَذَا ذَكَرَهُ الزَّرْكَلِيُّ ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ مَطْبُوعٌ . وَالنَّظْمُ فِي أَرْبَعَةِ آيَاتٍ فِي « تَرْشِيحِ الْمُسْتَفِيدِينَ » صَفْحَةٌ : ٩ .

- « نَظْمٌ فِي مَعْرِفَةِ الْوَقْتِ وَالْقِبْلَةِ » كَذَا ذَكَرَهُ الزَّرْكَلِيُّ ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ مَطْبُوعٌ ، وَلَعَلَّهَا الرِّسَالَةُ الْمُسَمَّاةُ : « هِدَايَةُ الْمُخْتَارِ » الْمَذْكُورَةُ فِي « تَرْشِيحِ الْمُسْتَفِيدِينَ » صَفْحَةٌ : ٥٠ .

- « هِدَايَةُ النَّاهِضِ إِلَى كِفَايَةِ الْحَائِضِ » وَهُوَ شَرْحٌ جَمِيلٌ فِي الْفَرَائِضِ ، أَوْ هُوَ شَرْحُ آيَاتِ ابْنِ الْمُقَرِّىءِ فِي الدَّمَاءِ ؟

وَإِضَافَةً لِمَا سَبَقَ ، لَهُ مَنْظُومَةٌ فِي تَارِيخِ الْقُرُونِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَسِيرِ الْمُصْطَفَى ، وَتَذَكُّرُهُ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى مَا لَهُ مِنَ النَّظْمِ وَالنَّثْرِ وَمُحْتَوِيَةٌ عَلَى فَوَائِدِ

جَمَّةٌ ، وَرِسَالَةٌ فِي زِيَارَةِ قَبْرِ النَّبِيِّ الْمُعْظَمِ ﷺ ، وَكِتَابٌ فِي الْأَنْسَابِ
 الْمُصْطَفَوِيَّةِ ، وَرِسَالَةٌ فِي الْأَجْتِهَادِ ، وَثَلَاثُ رَسَائِلَ فِي الْفَلَكَ ، وَرِسَالَةٌ فِي
 الْجَبْرِ وَالْمُقَابَلَةِ ، وَرِسَالَةٌ فِي الْحِسَابِ ، وَجُمْلَةُ مَقَامَاتِ أَدَبِيَّةٍ وَمُحَاوَرَاتِ
 شَرْعِيَّةٍ ، وَمَنْظُومَةٌ ، وَمَخْتَصَرُ « مُصْطَفَى الْعُلُومِ » أَلْفَا بَيْتٍ مُحتَوِيَّةٌ عَلَى
 عَشْرِينَ عِلْمًا ، وَشَرْحُهُ بِشَرْحٍ بَلَغَ أَرْبَعِينَ كُرَّاسًا ، وَمُلَخَّصُ مُخْتَصَرِ « مُصْطَفَى
 الْعُلُومِ » أَلْفُ بَيْتٍ أحتَوَى عَلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ عِلْمًا ، وَشَرْحُهُ بَلَغَ نَحْوَ خَمْسِ
 وَعَشْرِينَ كُرَّاسًا ، وَشَرْحُ آيَاتِ ابْنِ الْمُقْرَى فِي الدَّمَاءِ ، وَشَرْحُ عَلَى « الدَّرَّةِ
 الْبَهِيَّةِ » سَمَاهُ : « النَّهْجَةُ الْمَرْضِيَّةُ » .

مصادر ترجمته :

- « الأعلام » للزركلي ٢٤٩/٤ .

- « إيضاح المكنون » للبغدادى ١١٧/٢ و ١٦٦ و ٢١١ و ٢٤١ و ٢٤٨ و ٣٩٣ .

- « فهرست دار الكتب المصرية » ١٦٣/٦ .

- « فهرست المكتبة الأزهرية » ٢٦٤/٦ و ٢٧٧ .

- « فهرست المكتبة الخديوية » ١٦٥/٢ و ٢٦٢/٣ و ١٦٣/٦ و ١٨٤ .

- « الْمُخْتَصَرُ مِنْ كِتَابِ « نَشْرُ النُّورِ الزَّهَرِ فِي تَرَاجُمِ أَفَاضِلِ مَكَّةَ مِنَ الْقَرْنِ
 الرَّابِعِ عَشَرَ » تَأَلِيفُ الشَّيْخِ أَبِي الْخَيْرِ عَبْدِ اللَّهِ مَرْدَادِ الْمَكِّيِّ قَاضِي مَكَّةَ الْمُكْرَمَةِ
 الْمُتَوَفَى سَنَةَ ١٣٤٣ هـ ، وَاخْتَصَرَهُ مُحَمَّدٌ سَعِيدُ الْعَامُودِي وَأَحْمَدُ عَلِي ،
 الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ ، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م ، نَشْرُ عَالَمِ الْمَعْرِفَةِ ، جُدَّةَ ، السُّعُودِيَّةُ .

- « معجم المطبوعات العربية والمعربة » لسركيس ١٠٣٢/٢ و ١٠٣٣ .

- « معجم المؤلفين » لعمر رضا كحالة ٢٩٥/٦ .

- مقدمة كتاب « الباقيات الصالحات والدروع السابغات » التي كتبها الأستاذ محيي الدين نجيب في ترجمة المؤلف .
- « هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن » صفحة : ١٨٨ .
- « هدية العارفين » للبغدادى ١/٦٦٧ .

* * *

كَتَبَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ نَوَوِيٌّ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَرَبِيِّ بْنِ عَلِيٍّ الْجَاوِيُّ الْبُسْتِيُّ
التَّنَارِيُّ ، أَبُو عَبْدِ الْمُعْطِيِّ (. . . - ١٣١٦ هـ = . . . - ١٨٩٨ م) « نِهَايَةُ الزَّيْنِ
فِي إِرْشَادِ الْمُتَبَدِّلِينَ بِشَرْحِ قُرَّةِ الْعَيْنِ بِمُهَمَّاتِ الدِّينِ » طُبِعَ بِمَضْرَبِ الْمَطْبَعَةِ الْوَهْبِيَّةِ سَنَةِ
١٢٩٧ هـ = ١٨٨٠ م ، بِهَامِشِهِ الْمَثْنُ مَعَ بَعْضِ التَّقْرِيرَاتِ ، مَطْبَعَةُ شَرْفِ
١٢٩٩ هـ = ١٨٨٢ م .

وَمِنْ مُؤَلَّفَاتِهِ :

- « أَسَاوِرُ الْعَسَجِدِ عَلَى جَوْهَرِ الْعَقَدِ » أَوْ « مَدَارِجُ الصُّعُودِ إِلَى اُكْتِسَاءِ
الْبُرُودِ » وَهُوَ شَرْحٌ عَلَى مَوْلِدِ الْبَرْزَنْجِيِّ ، الْمَطْبَعَةُ الْوَهْبِيَّةُ ١٢٩٦ هـ
٧٣ صفحة ، مَطْبَعَةُ شَرْفِ ١٢٩٧ هـ ، الْمَطْبَعَةُ الْمِمْصِيَّةُ ١٣١٨ هـ ، مَكَّة
١٣١٥ هـ ٧٢ صفحة .

- « الْإِبْرِيْزُ الدَّانِي فِي مَوْلِدِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ السَّيِّدِ الْعَدْنَانِيِّ » طُبِعَ حَجَرٍ ،
مِصْرَ ، ١٢٩٩ هـ .

- « بُغْيَةُ الْعَوَامِ فِي شَرْحِ سَيِّدِ الْأَنَامِ » وَهُوَ شَرْحٌ عَلَى مَوْلِدِ ابْنِ الْجَوَزِيِّ ،
مِصْرَ ١٢٩٧ هـ ٤٥ صفحة .

- « بَهْجَةُ الْوَسَائِلِ بِشَرْحِ الْمَسَائِلِ » وَهُوَ شَرْحٌ عَلَى « الرِّسَالَةِ الْجَامِعَةِ » لَهُ
أَيْضًا ، وَبِهَامِشِهِ الرِّسَالَةُ الْمَذْكُورَةُ (فِقْهُ شَافِعِيٍّ) مَطْبَعَةُ بُولَاق ، ١٢٩٢ هـ ،
وَفِي الْمَطْبَعَةِ الْمِمْصِيَّةِ ١٣٣٤ هـ .

- « تَرْغِيبُ الْمُشْتَاقِينَ لِبَيَانِ مَنْظُومَةِ السَّيِّدِ الْبَرْزَنْجِيِّ فِي مَوْلِدِ سَيِّدِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ » مَطْبَعَةُ بُولاق ١٢٩٢هـ ، مكة ١٣١١هـ ٨٤ صفحة .

- « التَّفْسِيرُ الْمُنِيرُ ، لِمَعَالِمِ التَّنْزِيلِ ، الْمُسْنَفُ عَنْ وَجْهِهِ مَحَاسِنِ التَّأْوِيلِ » الْمُسَمَّى : « مَرَّاحُ لَبِيدٍ لِكَشْفِ مَعْنَى قُرْآنِ مَجِيدٍ » بِهَامِشِهِ : « الْوَجِيزُ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ » لِلوَاحِدِيِّ ، مطبعة عبد الرزاق ، ١٣٠٥هـ .

- « التَّوْشِيحُ عَلَى شَرْحِ ابْنِ قَاسِمٍ الْغَزِّيِّ » عَلَى مَتْنِ « التَّقْرِيبِ » لِأَبِي شُجَاعٍ ، وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْمَذْكُورُ (فِقْهُ شَافِعِيٍّ) مَطْبَعَةُ بُولاق ١٣١٤هـ ٢٩٢ صفحة . راجع « قوت الحبيب الغريب » الآتي .

- « تَيْجَانُ الدَّرَارِي شَرْحُ عَلَى رِسَالَةِ الْبَاجُورِيِّ » (عِلْمُ تَوْحِيدٍ) وَعَلَى الْهَامِشِ الرِّسَالَةُ الْمَذْكُورَةُ ، مصر ١٣٠١هـ ١٦ صفحة ، الْمَطْبَعَةُ الْمِمْمَنِيَّةُ ١٣٠٩هـ ٢٠ صفحة ، مكة ١٣٠٩هـ .

- « الثَّمَارُ الْيَانِعَةُ فِي شَرْحِ الرِّيَاضِ الْبَدِيعَةِ » وَهُوَ شَرْحُ عَلَى مُخْتَصَرِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ حَسَبِ اللَّهِ الْمُسَمَّى بِـ « الرِّيَاضِ الْبَدِيعَةِ فِي أُصُولِ الدِّينِ وَبَعْضِ فُرُوعِ الشَّرِيعَةِ » بِهَامِشِهِ : « الرِّيَاضُ الْبَدِيعَةُ » مصر ١٢٩٩هـ ، ١١٤ صفحة ، مَطْبَعَةُ بُولاق ١٣٠٢هـ ، ١٠٩ صفحات ، الْمَطْبَعَةُ الْمِمْمَنِيَّةُ ١٣٠٨هـ ، الْمَطْبَعَةُ الْجَمَالِيَّةُ ١٣٢٩هـ ٩٥ صفحة .

- « حِلْيَةُ الصَّبِيَانِ عَلَى فَتْحِ الرَّحْمَنِ » وَهُوَ شَرْحُ عَلَى « فَتْحِ الرَّحْمَنِ » تَأْلِيفُ أَحَدِ الْأَفَاضِلِ (فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ) ضِمْنَ مَجْمُوعَةٍ .

- « الدَّرَرُ الْبَهِيَّةُ فِي شَرْحِ الْخَصَائِصِ النَّبَوِيَّةِ » وَهُوَ شَرْحُ عَلَى قِصَّةِ الْأَسْرَاءِ وَالْمِعْرَاجِ لِلْبَرْزَنْجِيِّ ، مَطْبَعَةُ شَرْفٍ ، ١٢٩٨هـ .

- « ذَرِيعَةُ الْيَقِينِ عَلَى أَمِّ الْبَرَاهِينِ » مَطْبَعَةُ عَبْدِ الرَّزَاقِ ، ١٣٠٣هـ ، مكة

- «الرِّسَالَةُ الْجَامِعَةُ بَيْنَ أَصُولِ الدِّينِ وَالْفِقْهِ وَالتَّصَوُّفِ» بِهَامِشٍ شَرَحَهُ «بَهْجَةُ الْوَسَائِلِ» .

- «الرِّيَاضُ الْقَوْلِيَّةُ» طُبِعَ بِهَامِشٍ «الْفُصُوصُ الْيَاقُوتِيَّةُ عَلَى الرَّوْضَةِ الْبَهِيَّةِ فِي الْأَبْوَابِ التَّصْرِيفِيَّةِ» ، مِصْرَ ١٢٩٩هـ ، ٣٨ صفحة .

- «سَلَالِمُ الْفَضَلَاءِ عَلَى الْمُنْظُومَةِ الْمُسَمَّاةِ هِدَايَةُ الْأَذَكِيَاءِ إِلَى طَرِيقِ الْأَوَّلِيَاءِ» لِلشَّيْخِ زَيْنِ الدِّينِ الْمَلِيبَارِيِّ (تَصَوُّفٌ) مَكَّةُ ، ١٣١٥هـ ، ٥٦ صفحة .

- «سُلْمُ الْمُنَاجَاةِ عَلَى سَفِينَةِ الصَّلَاةِ» لِلشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْحَضْرَمِيِّ (فَقْهُ شَافِعِيٍّ) ، مَطْبَعَةُ بُولَاق ١٢٩٧هـ ، مِصْرَ ١٣٠١هـ بِهَامِشِهِ «سَفِينَةُ الصَّلَاةِ» الْمَطْبَعَةُ الْمِمْصِيَّةُ ١٣٠٧ ، ١٣ صفحة .

- «سُلُوكُ الْجَادَةِ عَلَى الرَّسَالَةِ الْمُسَمَّاةِ بِلَمْعَةِ الْمُفَادَةِ فِي بَيَانِ الْجُمُعَةِ وَالْمُعَادَةِ» (فَقْهُ شَافِعِيٍّ) الْمَطْبَعَةُ الْوَهْبِيَّةُ ١٣٠٠هـ ، مَكَّةُ ١٣٠٣هـ ٣٢ صفحة .

- «شَرْحٌ عَلَى مَنْظُومَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ الدَّمِيَّاطِيِّ فِي التَّوَسُّلِ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى» (فَوَائِدُ) مَطْبَعَةُ عَبْدِ الرَّازِقِ ، ١٣٠٢هـ .

- «شَرْحٌ عَلَى أَخْصَرِ مَنَاسِكِ الْعَلَامَةِ الْخَطِيبِ» (فَقْهُ شَافِعِيٍّ) أَنْظَرَ «فَتْحُ الْمُجِيبِ بِشَرْحِ مُخْتَصَرِ الْخَطِيبِ» الْآتِي .

- «الْعَقْدُ الثَّمِينُ شَرْحُ مَنْظُومَةِ السَّتِينَ مَسْأَلَةِ الْمُسَمَّاءِ : الْفَتْحُ الْمُبِينُ» (فَقْهُ شَافِعِيٍّ) الْمَطْبَعَةُ الْوَهْبِيَّةُ ، ١٣٠٠هـ .

- «عُقُودُ اللَّجَيْنِ فِي بَيَانِ حُقُوقِ الزَّوْجَيْنِ» وَهُوَ شَرْحٌ عَلَى رِسَالَةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِحُقُوقِ الزَّوْجَيْنِ لِبَعْضِ النَّاصِحِينَ . (فَقْهُ شَافِعِيٍّ) الْمَطْبَعَةُ الْوَهْبِيَّةُ ، ١٢٩٦هـ ، مَطْبَعَةُ شَرْفٍ ، ١٢٩٧هـ ، مَكَّةُ ١٣١٦هـ ، ٨٢ صفحة .

- « فَتَحُ الصَّمَدِ الْعَالِمِ عَلَى مَوَائِدِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ بْنِ قَاسِمٍ » مَطْبَعَةُ بُولاق ، ١٢٩٢ هـ ، ٥٩ صفحة ، مَكَّة ١٣٠٦ هـ ، ٥٩ صفحة .

- « فَتَحُ غَافِرِ الْخَطِيئَةِ عَلَى الْكَوَاكِبِ الْجَلِيلَةِ فِي نَظْمِ الْأَجْرُومِيَّةِ » بِهَامِشِهِ النَّظْمُ الْمَذْكُورُ (نَحْو) ، مَطْبَعَةُ بُولاق ، ١٢٩٨ هـ .

- « فَتَحُ الْمُجِيبِ بِشَرْحِ مُخْتَصَرِ الْخَطِيبِ » فِي مَنَاسِكِ الْحَجِّ (فَهْمٌ شَافِعِيٌّ) مَطْبَعَةُ بُولاق ١٢٧٦ هـ و ١٢٩٢ هـ بِهَامِشِهِ الْمُخْتَصَرُ الْمَذْكُورُ ، ١٣٠٧ هـ ، مَكَّة ١٣١٦ ، ٢٦ صفحة ، مطبعة شرف ١٢٩٨ هـ ، مطبعة وَاْدِي النَّيْلِ ١٢٩٧ هـ ، الْمَطْبَعَةُ الْمِمْبَنِيَّةُ ١٣٠٦ هـ ٢٢ صفحة ، مطبعة دار الكتب العربية الكبرى ، مصر ، ١٣٢٥ هـ ، ٤٧ صفحة ؛ وقد طَبَعَتْهُ لَدَى الْجَفَّانِ وَالْجَابِي لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ ، لِيْمَاسُول ، قَبْرَص .

- « فَتَحُ الْمَجِيدِ فِي شَرْحِ الدَّرِّ الْمَجِيدِ » لِلشَّيْخِ أَحْمَدَ النَّخْرَاوِيِّ (تَوْحِيدٌ) ، مصر ، ١٢٩٨ هـ .

- « الْفُصُوصُ الْيَافُوتِيَّةُ عَلَى الرَّوْضَةِ الْبَهِيَّةِ فِي الْأَبْوَابِ التَّصْرِيفِيَّةِ » (صَرَفٌ وَنَحْوٌ) وَبِالْهَامِشِ : « الرِّيَاضُ الْقَوْلِيَّةُ » لَهُ أَيْضًا ، مصر ١٢٩٩ هـ ، ٣٨ صفحة .

- « قَامِعُ الطُّغْيَانِ عَلَى مَنْظُومَةِ شُعْبِ الْإِيمَانِ » وَهُوَ شَرْحٌ عَلَى « مَنْظُومَةِ شُعْبِ الْإِيمَانِ » لِزَيْنِ الدِّينِ الْمَلِيبَارِيِّ وَبِهَامِشِهِ : « هِدَايَةُ الْأَذْكِيَاءِ » لِزَيْنِ الدِّينِ الْمَلِيبَارِيِّ الْمَذْكُورِ ، المطبعة الوهبية ، ١٢٩٦ هـ .

- « قَطْرُ الْغَيْثِ فِي شَرْحِ مَسَائِلِ أَبِي الْإِلَيْثِ » (تَوْحِيدٌ) مصر ١٣٠١ هـ و ١٣٠٣ هـ ؛ مَكَّة ١٣١١ هـ .

- « قُوتُ الْحَبِيبِ الْغَرِيبِ » وَهِيَ حَاشِيَةٌ عَلَى « الْفَتْحِ الْقَرِيبِ الْمُجِيبِ » شَرْحُ التَّقْرِيبِ لِأَبِي شُجَاعٍ « لَابَنِ قَاسِمِ الْغَزِّيِّ » (فَهْمٌ شَافِعِيٌّ) مِصْرُ ١٣٠١ هـ

و ١٣٠٥هـ ٣٦٦ صفحة ، الْمَطْبَعَةُ الْمِمْمَنِيَّةُ ، ١٣١١هـ ، ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٥٧هـ = ١٩٣٨م ، راجع « التَّوْشِيحُ عَلَى شَرْحِ ابْنِ قَاسِمِ الْغَزِّيِّ » .

- « كَاشِفَةُ السَّجَا فِي شَرْحِ سَفِينَةِ النَّجَا » (فَقْهُ شَافِعِيٍّ) وَبِهَامِشِهِ « الرِّيَاضُ الْبَدِيعَةُ فِي أُصُولِ الدِّينِ وَبَعْضِ فُرُوضِ الشَّرِيعَةِ » لِلشَّيْخِ مُحَمَّدٍ حَسَبِ اللَّهِ الْمَكِّيِّ ، مصر ١٢٩٢هـ ، مَطْبَعَةُ مُحَمَّدٍ مُصْطَفَى ، ١٣٠١هـ ، مَطْبَعَةُ عَبْدِ الرَّازِقِ ١٣٠٢هـ ، الْمَطْبَعَةُ الْخَيْرِيَّةُ ١٣٠٣هـ ، الْمَطْبَعَةُ الْمِمْمَنِيَّةُ ١٣٠٥هـ ، مَطْبَعَةُ بُولَاق ١٣٠٩هـ ، ١١٦ صفحة .

- « كَشَفُ الْمُرُوطِيَّةِ عَنْ سِتَارِ الْأَجْرُومِيَّةِ » (نَحْوٌ) ، مَطْبَعَةُ شَرْفٍ ، ١٢٩٨هـ .
- « لُبَابُ الْبَيَانِ » وَهُوَ شَرْحٌ عَلَى رِسَالَةِ الشَّيْخِ حُسَيْنِ الْمَالِكِيِّ فِي الْأَسْتِعَارَاتِ (بَلَاغَةٌ) ، مَطْبَعَةُ مُحَمَّدٍ مُصْطَفَى ، ١٣٠١هـ .
- « مَدَارِجُ الصُّعُودِ إِلَى اكْتِسَاءِ الْبُرُودِ » أَوْ « أَسَاوِرُ الْعُسْجَدِ عَلَى جَوْهَرِ الْعُقَدِ » وَهُوَ شَرْحٌ عَلَى مَوْلِدِ الْبَرْزَنْجِيِّ ، الْمَطْبَعَةُ الْوَهْبِيَّةُ ١٢٩٦هـ ٧٣ صفحة ، مَطْبَعَةُ شَرْفٍ ١٢٩٧هـ ، الْمَطْبَعَةُ الْمِمْمَنِيَّةُ ١٣١٨هـ ، مَكَّة ١٣١٥هـ ٧٢ صفحة .

- « مَرَاخُ لَبِيدٍ لِكَشْفِ مَعْنَى قُرْآنٍ مَجِيدٍ » = « التَّفْسِيرُ الْمُنِيرُ لِمَعَالِمِ التَّنْزِيلِ الْمُسْفَرُّ عَنْ وُجُوهِ مَحَاسِنِ التَّأْوِيلِ » الْمُسَمَّى : « مَرَاخُ لَبِيدٍ لِكَشْفِ مَعْنَى قُرْآنٍ مَجِيدٍ » بِهَامِشِهِ : « الْوَجِيزُ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ » لِلوَاحِدِيِّ ، مَطْبَعَةُ عَبْدِ الرَّازِقِ ، ١٣٠٥هـ .

- « مَرَاقِي الْعُبُودِيَّةِ » وَهُوَ شَرْحٌ « بِدَايَةِ الْهِدَايَةِ » لِحُجَّةِ الْإِسْلَامِ أَبِي حَامِدٍ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيِّ ، وَبِالْهَامِشِ « بِدَايَةُ الْهِدَايَةِ » مَطْبَعَةُ بُولَاق ١٢٩٣هـ ، و ١٣٠٩هـ ٩٦ صَفْحَةً ؛ مصر ١٢٩٨هـ و ١٣٠٤هـ ؛ الْمَطْبَعَةُ الْمِمْمَنِيَّةُ ١٢٠٧هـ و ١٣٠٩هـ ٩٢ صفحة ؛ و ١٣٢٧هـ ١٠٧ صفحات ؛

الْمُطْبَعَةُ الْأَزْهَرِيَّةُ ١٣٠٨ هـ - ١٠٤ صفحات .

- « مِرْقَاةُ صُغُودِ التَّصَدِيقِ فِي سُلَمِ التَّوْفِيقِ إِلَى مَحَبَّةِ اللَّهِ عَلَى التَّحْقِيقِ »
بِهَامِشِهِ مَتْنُ « سُلَمِ التَّوْفِيقِ إِلَى مَحَبَّةِ اللَّهِ عَلَى التَّحْقِيقِ » لِلشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ
مُحَمَّدِ بْنِ هَاشِمٍ بَاعْلَوِيِّ ، مصر ١٢٩٢ هـ ، الْمُطْبَعَةُ الْخَيْرِيَّةُ ١٣٠٣ هـ ،
الْمُطْبَعَةُ الْمِمْيَنِيَّةُ ١٣٠٦ هـ ، ٨٥ صفحة ؛ مطبعة بولاق ١٣٠٩ هـ - ٨٥ صفحة .

- « مِصْبَاحُ الظُّلَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ [التَّنْهَجِ] الْأَتَمِّ فِي تَبْوِيبِ الْحُكَمِ » وَهُوَ
شَرْحُ عَلَى « الْمُنْهَجِ الْأَتَمِّ فِي تَبْوِيبِ الْحُكَمِ » لِلشَّيْخِ علاءِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ
حُسَامِ الدِّينِ الْمُتَّقِيِّ الْهِنْدِيِّ الْبَرْهَانْفُورِيِّ ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٧٧ هـ = ١٥٦٩ م ،
بِهَامِشِهِ شَرْحُ الْبُرْدَةِ لِلْمَوْلَفِ الْمَذْكُورِ ، مَكَّة ١٣١٤ هـ - ١٣٢ صفحة .

- « نِهَايَةُ الرَّزْنِ فِي إِرْشَادِ الْمُبْتَدِئِينَ بِشَرْحِ قُرَّةِ الْعَيْنِ بِمُهَمَّاتِ الدِّينِ » طُبِعَ
بِمِصْرَ بِالْمُطْبَعَةِ الْوَهَّابِيَّةِ سَنَةَ ١٢٩٧ هـ = ١٨٨٠ م ، بِهَامِشِهِ الْمَتْنُ مَعَ بَعْضِ
التَّقْرِيرَاتِ ، مطبعة شرف ، ١٢٩٩ هـ = ١٨٨٢ م .

- « التَّنْهَجُ الْجَيِّدُ لِحَلِّ نِقَاوَةِ الْعَقِيدَةِ » وَهُوَ شَرْحُ عَلَى مَنْظُومَةٍ فِي
التَّوْحِيدِ ، مَطْبَعَةُ عَبْدِ الرَّازِقِ ، ١٣٠٣ هـ .

- « نُورُ الظُّلَامِ شَرْحُ مَنْظُومَةِ عَقِيدَةِ الْعَوَامِ » وَهُوَ شَرْحُ عَلَى مَنْظُومَةِ السَّيِّدِ
أَحْمَدَ بْنِ رَمْضَانَ الْمَرْزُوقِيِّ الْمَالِكِيِّ الْحَسَنِيِّ الْفَيُّومِيِّ الْمَكِّيِّ (١٢٠٥ - ١٢٦٢ هـ =
١٧٩٠ - ١٨٤٦ م) (تَوْحِيدٌ) مطبعة عبد الرزاق ١٣٠٣ هـ ، ٥٥ صفحة ، وَبِهَامِشِهِ
الْمَنْظُومَةُ الْمَذْكُورَةُ ؛ الْمُطْبَعَةُ الْجَمَالِيَّةُ ١٣٢٩ هـ - ٥٤ صفحة . وَطُبِعَ عام
١٤١٦ هـ = ١٩٩٦ م ، دَارُ الْحَاوِي لِلطَّبَاعَةِ وَالتَّوْزِيعِ وَالنَّشْرِ ، بَيْرُوتَ ، لُبْنَانُ .

* * *

- وذكر السَّيِّدُ عَلَوِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّقَّافُ فِي « تَرْشِيحِ
الْمُسْتَفِيدِينَ » صفحة : ٣٠٠ أَنَّ الشَّيْخَ حَبِيباً الْفَارِسِيَّ لَهُ تَعَالِيقٌ عَلَى الشَّرْحِ ،

أَيُّ عَلَى : « فَتَحِ الْمُعِينِ بِشَرْحِ فُرَّةِ الْعَيْنِ بِمُهَمَّاتِ الدِّينِ » .

* * *

هَذِهِ الطَّبْعَةُ :

اِعْتَمَدْتُ كَأَصْلٍ لِهَذِهِ الطَّبْعَةِ الْأُصُولَ التَّالِيَةَ :

- الطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ لِلْكِتَابِ ، الْمَطْبُوعَةُ بِالْمَطْبَعَةِ الْخَيْرِيَّةِ سَنَةَ ١٣٣٣ هـ ،
لِأَصْحَابِهَا السَّيِّدِ عُمَرَ حُسَيْنِ الْخَشَّابِ وَوَلَدِهِ ، بِمِصْرَ .

- الطَّبْعَةُ الْمَطْبُوعَةُ فِي شَهْرِ جُمَادَى الْأُولَى سَنَةَ ١٣٤٤ هـ ، بِمَطْبَعَةِ مُحَمَّدٍ
عَلِيِّ صَبِيحٍ وَوَلَدِهِ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ عَزَّ الصَّبَّاحُ ، بِجَوَارِ الْأَزْهَرِ بِمِصْرَ .

- الطَّبْعَةُ الْمَطْبُوعَةُ فِي شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةَ ١٣٤٣ هـ ، بِمَطْبَعَةِ شَرِكَةِ
مَكْتَبَةِ وَمَطْبَعَةِ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ .

- الطَّبْعَةُ الرَّابِعَةُ مِنْ كِتَابِ « إِعَانَةُ الطَّالِبِينَ عَلَى حَلِّ الْأَفَاطِ فَتَحِ الْمُعِينِ »
لِلسَّيِّدِ أَبِي بَكْرٍ الْمَشْهُورِ بِالسَّيِّدِ الْبَكْرِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ شَطَا الدِّمِيَّاطِيِّ الْمَكِّيِّ ،
الْمَطْبُوعَةُ بِالْمَطْبَعَةِ الْمِمْنِيَّةِ بِمِصْرَ ، سَنَةَ ١٣١٩ هـ .

- الطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ لِكِتَابِ « تَرْشِيحُ الْمُسْتَفِيدِينَ » حَاشِيَةُ السَّيِّدِ عَلَوِيِّ بْنِ
أَحْمَدَ السَّقَّافِ عَلَى « فَتَحِ الْمُعِينِ » الْمُصَوَّرَةُ الصَّادِرَةُ عَنْ مُؤَسَّسَةِ دَارِ الْعُلُومِ
لِخِدْمَةِ الْكِتَابِ الْإِسْلَامِيِّ ، بَيْرُوتَ ، لُبْنَانُ .

فَلَقَقْتُ مِمَّا سَبَقَ نَصًّا هُوَ أَقْرَبُ لِمَا وَضَعَهُ مُؤَلِّفُهُ ، مُسْتَفِيدًا مِمَّا حَوَتْهُ
الْحَاشِيَتَانِ الْمَذْكُورَتَانِ مِنْ وَصْفٍ لِلْكِتَابِ ، وَضَبِطُ الْأَفَاطِهِ .

لَقَدْ أَرَدْتُ مِنْ طَبْعِ هَذَا الْكِتَابِ :

- ضَبْطُهُ بِشَكْلِ كَامِلٍ ، مِنْ حَيْثُ الْأَلْفَاظُ الْفِقْهِيَّةُ أَوَّلًا ، وَمِنْ حَيْثُ
الْأَعْلَامُ ؛ وَذَلِكَ لِشَهَارَتِهَا وَهِيَ مَضْبُوطَةٌ ، وَإِعَانَةُ لِلْقَارِئِ عَلَى الِاسْتِفَادَةِ مِنْ

الْكِتَابِ ؛ لَقَدْ حَاوَلْتُ وَأَرْجُو أَنِّي وَفَّقْتُ .

لَقَدْ حَاوَلْتُ ذَلِكَ ، وَبَذَلْتُ وَسْعِي ؛ وَرَجَائِي أَنْ يَكُونَ قَارِئِي مُعِينًا لِي فِي ذَلِكَ ، فَيُؤَافِقُنِي بِمَا أَخْطَأْتُ وَبِمَلَاخِظَاتِهِ وَأَفْتِرَاحَاتِهِ ، لِتَدَارِكِ الْمُسْتَطَاعَ فِي الطَّبَعَاتِ النَّالِيَةِ .

وَقَدْ أَثْبَتُ كُلَّ مَا وَرَدَ مِنْ : « فَرْعٍ وَفُرُوعٍ وَتَبَتُّةٍ وَفَائِدَةٍ . . . » بِالْحَرْفِ الْأَسْوَدِ ، وَكَذَلِكَ مَا ذَكَرْتُهُ مِنْ عُنَوَانَاتٍ .

وَكُلُّ مَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ [] فَهُوَ مِنْ إِضَافَتِي إِلَى الْأَصْلِ ، وَهُوَ لَيْسَ مِنَ الْمَتْنِ أَوْ الشَّرْحِ .

وَقَدْ أَثْبَتُ فِي نَهَايَةِ الْكِتَابِ بَعْضَ أَلْفَهَارِسِ الْعِلْمِيَّةِ الْمُفِيدَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

الْأَوَّلُ : فَهَرَسُ لِلْمُصْطَلَحَاتِ الْفِقْهِيَّةِ الَّتِي عَرَفَهَا الْمُؤَلِّفُ .

الثَّانِي : فَهَرَسُ لِلْكَلِمَاتِ الَّتِي ضَبَطَهَا الْمُؤَلِّفُ .

الثَّلَاثُ : فَهَرَسُ لِلْأَعْلَامِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي الْكِتَابِ ، فَعَرَفْتُ بِهَا ، وَكَذَلِكَ جَمَعْتُ أَسْمَاءَ الْكُتُبِ ، مَعَ نِسْبَةِ هَذِهِ الْكُتُبِ لِمُؤَلِّفِهَا .

هَذَا ، وَالْكِتَابُ كِتَابُ فِقْهِ ، يَتَعَلَّقُ بِصِحَّةِ عِبَادَاتِ النَّاسِ وَمُعَامَلَاتِهِمْ وَبِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ ؛ لِذَا حِرْصًا عَلَى صِحَّةِ الْمَعْلُومَاتِ وَسَلَامَتِهَا مِنْ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَطْرَأَ عَلَيْهَا بِسَبَبِ الطَّبَاعَةِ مِنْ نَقْصٍ أَوْ تَضَحِيْفٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ، وَخَوْفًا مِنْ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ خَطَأٌ فِي النَّصِّ ، وَرَفْعًا لِلْمَسْئُورِيَّةِ أَمَامَ اللَّهِ تَعَالَى ؛ أَنْصَحُ ، بَلْ أَطْلُبُ رَاجِيًا ، بَلْ هُوَ الْوَاجِبُ وَالْمَطْلُوبُ مِنَ الْمُكَلَّفِ شَرْعًا ؛ عَدَمَ الْاِكْتِفَاءِ بِهَذِهِ الطَّبَعَةِ أَوْ بِهَذَا الْكِتَابِ ، وَمُرَاجَعَةَ غَيْرِهِ مِنَ الْكُتُبِ وَاسْتِفْتَاءَ مُفْتٍ عَارِفٍ بِالْفَتْوَى وَبِالْمَسْأَلَةِ ؛ كُلُّ ذَلِكَ لِلتَّكْثِيرِ مِنْ صِحَّةِ النَّصِّ وَبِالتَّالِي مِنْ صِحَّةِ الْحُكْمِ وَالْفَتْوَى ، فَمِنْ غَيْرِ الْمَقْبُولِ شَرْعًا رُجُوعُ الْعَامَّةِ مِنَ النَّاسِ إِلَى الْكِتَابِ

لِاسْتِنْبَاطِ فَتْوَى أَوْ لِمَعْرِفَةِ حُكْمٍ شَرْعِي دُونَ الرُّجُوعِ إِلَى مُفْتٍ عَالِمٍ أَهْلٍ لِلْفَتْوَى لِاعْتِمَادِ قَوْلِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ ، فَالْكِتَابُ دَلِيلٌ لِطَالِبِ الْعِلْمِ ، يَخْتِاجُ لِمُعَلِّمٍ لِيُتَلَقَّى عَنْهُ الْكِتَابُ كَمَا تَلَقَّاهُ هَذَا الْعَالِمُ مِنْ أَسَاتِذَتِهِ ، فَهَذَا عِلْمٌ يُتَلَقَّى مِنْ أَفْوَاهِ الْعُلَمَاءِ الثَّقَاتِ ، عُرِفُوا بِالْحِفْظِ وَالضَّبْطِ وَشُهِرُوا بِالصَّدْقِ وَالْإِمَانَةِ ، أَخَذُوا عِلْمَهُمْ عَنْ مِثْلِهِمْ ؛ وَلَيْسَ مِنْ بَطُونِ الْكُتُبِ ، وَقَدْ خُصِّصَتِ الْعُلُومُ الْإِسْلَامِيَّةُ بِالتَّلَقِّيِ وَالْإِسْنَادِ ، وَبِخَاصَّةِ الْقِرَاءَاتِ وَالتَّجْوِيدِ وَالْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ وَ... الخ ، بَلْ يَكَادُ الْمَرْءُ لَا يَسْتَشِي عِلْمًا مِنْ التَّلَقِّيِ .

وَأَخِيرًا ، وَهَكَذَا اعْتَادَ النَّاسُ أَنْ يُنْهَوْا مُقَدَّمَاتِهِمْ بِذِكْرِ أَصْحَابِ الْفَضْلِ وَالْمِنَّةِ عَلَى الْعَمَلِ ، وَالْأَوَّلَى وَالْمَكَانُ الْأَمْثَلُ لِذَلِكَ هُوَ أَوَّلُ الْكِتَابِ وَمَكَانُ الصَّدَارَةِ مِنْهُ ؛ فَإِنِّي أَسْجَلُ شُكْرِي وَدُعَائِي وَامْتِنَانِي لِلْأُسْتَاذِ الْمُهَنْدِسِ مَأْمُونِ الْجُوَيْجَاتِيِّ حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَالْأُسْتَاذِ الْفَاضِلِ مَاجِدِ الْحَمَوِيِّ حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى ؛ إِذْ قَرَأْتُ « قُرَّةَ الْعَيْنِ » ، وَكَانَ لِمُلَاحَظَاتِهِمَا مَا سَاهَمَ مُسَاهَمَةً كَبِيرَةً فِي التَّرَقِّيِ بِالنَّصِّ إِلَى الصَّحَّةِ وَالِدَقَّةِ .

وَأَمَّا صَاحِبُ الْفَضْلِ الْأَكْبَرِ وَالْأَعْظَمِ ، وَالَّذِي طَوَّقَنِي بِإِحْسَانِهِ ، فَهُوَ الْأُسْتَاذُ عِصَامُ الْعُمَرِيُّ حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، إِذْ تَكَرَّمَ وَتَفَضَّلَ بِقِرَاءَةِ « فَتَحِ الْمُعِينِ » ، وَكَانَ لِقِرَاءَتِهِ فَائِدَةٌ عَظِيمَةٌ ، وَلِإِشَارَاتِهِ وَمُلَاحَظَاتِهِ مَكْسَبٌ كَبِيرٌ أَغْنَى النُّسَخَةَ دِقَّةً وَصِحَّةً . وَأَغْلَبَ مَا ذَكَرْتُهُ فِي أَلْهَامِي مِنْ أَسْتِدْرَاكَاتٍ أَوْ مُلَاحَظَاتٍ عَلَى الْمَسَائِلِ الْفِقْهِيَّةِ ، بَلْ جُلُّهَا ، بَلْ أَكَادُ أَقُولُ : كُلُّهَا ؛ هِيَ مِنْ فَضْلِهِ أَوْ بِسَبَبِهِ وَإِشَارَتِهِ وَمُلَاحَظَتِهِ . وَإِنَّهُ بِقِرَاءَتِهِ صَحَّحَ كَثِيرًا مِمَّا فَاتَنِي مِنْ أَخْطَاءٍ وَعَثَرَاتٍ ، بَلْ جَعَلْتَنِي هَذِهِ الْمُلَاحَظَاتُ وَدَفَعْتَنِي إِلَى أَنْ أُعِيدَ بِنَاءَ الْعَمَلِ لِلتَّأَكُّدِ مِنَ الصَّحَّةِ وَالتَّحْقِيقِ عَنِ الصَّوَابِ . فَجَزَى اللَّهُ الْجَمِيعَ خَيْرًا .

كَمَا أَشْكُرُ مَقَدَّمَ كُلِّ مَنْ يُوَفِّقُنِي عَلَى عُثْوَانِ النَّاسِرِ بِكُلِّ مَا يُسَاهِمُ فِي

التَّصْحِيحِ مِنْ طَبْعَةِ الْكِتَابِ ، وَمِنْ أَفْتِرَاحَاتِ وَمَا شَابَهُ ذَلِكَ ، وَأَقُولُ لَهُ :
 جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا ؛ فَقَدْ رَوَى التِّرْمِذِيُّ ، رَقْم : ٢٠٣٥ ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ صُنِعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ ، فَقَالَ لِفَاعِلِهِ :
 جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا ؛ فَقَدْ أَبْلَغَ فِي الثَّنَاءِ » قَالَ أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ
 حَسَنٌ جَيِّدٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

وَأَشْتَرِطُ عَلَى الْقَارِئِ إِنْ وَجَدَ مَا يَسُرُّهُ أَنْ لَا يُنْسَانِي مِنْ دَعْوَةِ صَالِحَةٍ
 تُفِيدُنِي فِي آخِرَتِي ، وَتُعِينُنِي عَلَى إِخْرَاجِ الْمَزِيدِ مِنَ التُّصُوصِ بِصُورَةِ مُشْرِقَةٍ
 وَمُفِيدَةٍ وَمُشَوِّقَةٍ ؛ وَإِنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ أَنْ لَا يَبْخُلَ عَلَيَّ بِنَصِيحَةٍ مُفِيدَةٍ يُرْسِلُهَا
 لِي إِلَى عُنْوَانِ النَّاشِرِ .

وَفِي الْخِتَامِ ، أَمَلْتُ أَنْ أَكُونَ وَفَّقْتُ بِالْإِخْتِيَارِ وَالْعَمَلِ ، أَسْأَلُهُ تَعَالَى
 التَّوْفِيقَ وَالْإِكْرَامَ ، وَالنَّفْعَ عَلَى الدَّوَامِ ، وَأَنْ يَجْعَلَ عَمَلِي مَقْبُولًا ، خَالِصًا لَهُ
 تَعَالَى ، وَأَنْ يُسِّرَنَا لِلْخَيْرِ ، وَيَسْتَعْمِلَنَا صَالِحًا ، وَيَرْحَمَنَا ، وَيَغْفِرَ لَنَا ،
 وَلِوَالِدَيْنَا ، وَلِدُرَّتَيْنَا ، وَلِكُلِّ مَنْ لَهُ حَقٌّ عَلَيْنَا ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
 الْعَالَمِينَ .

رَفَعُ
عبد الرحمن الأتقي
أسكنه الله الفردوس

فَتْحُ الْمُحِيزِ

بِشْرَحِ

قُرَّةِ الْعَيْنِ بِمُهَمَّاتِ الدِّينِ

تَأْلِيفُ

أَحْمَدَ زَيْنُ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمُعَبَّرِيِّ الْمَلِيبَارِيِّ الْفَنَائِيِّ
الشَّافِعِيِّ مِنْ عُلَمَاءِ الْقُرْنِ الْعَاشِرِ الْهَجْرِيِّ

بِعَنَایَةِ

بِسَامِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْحَبَابِيِّ

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

قُرَّةُ الْعَيْنِ بِمُهَمَّاتِ الدِّينِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْفَتَّاحِ الْجَوَادِ ، الْمُعِينِ عَلَى التَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ مَنْ اخْتَارَهُ مِنْ الْعِبَادِ ؛ وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ شَهَادَةً تُدْخِلُنَا دَارَ الْخُلُودِ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ صَاحِبُ الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ ؛ صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الْأَمْجَادِ ، صَلَاةً وَسَلَامًا أَفُوزُ بِهِمَا يَوْمَ الْمَعَادِ .

وَبَعْدُ ، فَهَذَا شَرْحٌ مُفِيدٌ عَلَى كِتَابِي الْمُسَمَّى بِـ « قُرَّةُ الْعَيْنِ بِمُهَمَّاتِ الدِّينِ » ، يُبَيِّنُ الْمُرَادَ ، وَيَتِمُّ الْمَفَادَ ؛ وَيَحْصُلُ الْمَقَاصِدَ ، وَيُبْرِزُ الْفَوَائِدَ ، وَسَمَّيْتُهُ بِـ « فَتَحِ الْمُعِينِ بِشَرْحِ قُرَّةِ الْعَيْنِ بِمُهَمَّاتِ الدِّينِ » ؛ وَأَنَا أَسْأَلُ اللَّهَ الْكَرِيمَ الْمَتَّانَ ، أَنْ يَغْنَمَ الْأَنْتِفَاعَ بِهِ لِلْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ مِنَ الْإِخْوَانِ ، وَأَنْ يُسْكِنَنِي بِهِ الْفِرْدَوْسَ فِي دَارِ الْأَمَانِ ؛ إِنَّهُ أَكْرَمُ كَرِيمٍ ، وَأَرْحَمُ رَحِيمٍ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَيُّ : أُؤَلِّفُ ؛ وَالْأَسْمُ مُشْتَقٌّ مِنَ السُّمُوِّ ، وَهُوَ : الْعُلُوءُ ، لَا مِنَ الْوَسْمِ ، وَهُوَ : الْعَلَامَةُ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ،
وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ

وَاللَّهُ : عَلَّمَ لِلذَّاتِ الْوَاجِبِ الْوُجُودِ ، وَأَصْلَهُ : إِلَهٌ ، وَهُوَ أَسْمُ
جِنْسٍ لِكُلِّ مَعْبُودٍ ، ثُمَّ عُرِّفَ بِأَلْ وَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ ، ثُمَّ اسْتُعْمِلَ فِي الْمَعْبُودِ
بِحَقِّ وَهُوَ الْأِسْمُ الْأَعْظَمُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ ، وَلَمْ يُسَمَّ بِهِ غَيْرُهُ وَلَوْ تَعْتُنَا .

وَالرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ صِفَتَانِ بُنِيَتَا لِلْمُبَالَاغَةِ مِنْ رَحِمَ ، وَالرَّحْمَنُ أَبْلَغُ
مِنَ الرَّحِيمِ ، لِأَنَّ زِيَادَةَ الْبِنَاءِ تَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْمَعْنَى ، وَلِقَوْلِهِمْ : رَحْمَنُ
الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَرَحِيمُ الْآخِرَةِ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا إِلَى : دَلَّنَا ، لِهَذَا التَّأْلِيفِ ، وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا
أَنْ هَدَانَا اللَّهُ إِلَيْهِ .

وَالْحَمْدُ ، هُوَ : الْوَصْفُ بِالْجَمِيلِ .

وَالصَّلَاةُ ، وَهِيَ مِنَ اللَّهِ الرَّحْمَةُ الْمَقْرُونَةُ بِالْتَّعْظِيمِ .

وَالسَّلَامُ ، أَيِ : التَّسْلِيمُ مِنْ كُلِّ آفَةٍ وَنَقْصٍ ؛ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
رَسُولِ اللَّهِ لِكَافَةِ الثَّقَلَيْنِ : الْجَنِّ وَالْإِنْسِ إِجْمَاعاً ، وَكَذَا الْمَلَائِكَةُ ، عَلَى
مَا قَالَهُ جَمْعٌ مُحَقِّقُونَ^(١) .

وَمُحَمَّدٌ : عَلَّمَ مَنَقُولٌ مِنْ أَسْمِ الْمَفْعُولِ الْمُضَعَّفِ ، مَوْضُوعٌ لِمَنْ
كَثُرَتْ خِصَالُهُ الْحَمِيدَةُ ، سُمِّيَ بِهِ نَبِيُّنَا ﷺ بِالْهَامِ مِنْ اللَّهِ لِجَدِّهِ .

(١) منهم ابن حجر الهيتمي في « تحفة المحتاج » ٢٥/١ ؛ والخطيب في « مغني المحتاج »

١٥/١ ؛ وخالف ذلك الرملي في « نهاية المحتاج » ٢٩/١ .

وَعَلَى آلِهِ

وَالرَّسُولُ مِنَ الْبَشَرِ ذَكَرٌ حُرٌّ أَوْحِيَ إِلَيْهِ بِشَرْعٍ وَأُمِرَ بِتَبْلِيغِهِ ، وَإِنْ لَمْ
يَكُنْ لَهُ كِتَابٌ وَلَا نُسْخٌ كَيُوشَعَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ؛ فَإِنْ لَمْ يُؤْمَرْ بِالتَّبْلِيغِ فَتَبَيُّ .
وَالرَّسُولُ أَفْضَلُ مِنَ النَّبِيِّ إِجْمَاعًا ، وَصَحَّ خَبَرُ أَنَّ عَدَدَ الْأَنْبِيَاءِ
عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِثَّةُ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةً وَعِشْرُونَ أَلْفًا وَأَنَّ عَدَدَ الرُّسُلِ
ثَلَاثٌ مِثَّةٌ وَخَمْسَةٌ عَشَرَ ^(١) .

وَعَلَى آلِهِ ، أَي : أَقَارِبِهِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَالْمُطَّلِبِ ، وَقِيلَ :

(١) الصَّحِيحُ عَدَمُ حَضَرِهِمْ فِي عَدَدٍ ، لَكِنْ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِمْ إِجْمَالًا فِي مَنْ لَمْ يَرِدْ فِيهِ تَفْصِيلٌ ،
وَتَفْصِيلًا فِي مَنْ وَرَدَ فِيهِ التَّفْصِيلُ . وَالْوَارِدُ فِيهِ التَّفْصِيلُ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ ، ثَمَانِيَةٌ عَشَرَ ذُكِرُوا
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ
عَلِيمٌ ٣٢ ۝ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ
وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ٣٣ ۝ وَذُرِّيَّتًا يَحْيَى وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ
كُلٌّ مِنَ الصَّالِحِينَ ٣٤ ۝ وَاسْمِعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيُوسُفَ وَهُدًى وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ ٣٥ ۝ وَمِنْ عِبَادِهِ
وَذُرِّيَّتَهُمْ وَإِسْحَاقَ وَهَبْنَاهُمْ وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ٣٦ ۝ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ
وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحِطَّ لَعْنَتُهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ٣٧ ۝ أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَ وَالنُّبُوَّةَ فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ
فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لَيَكْفُرْنَ ٣٨ ۝ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فِيمَهُدْسُهُمْ أَقْتَدُهُ قُلْ لَا أَشْتَكِيكُمْ
عَلَيْهِمْ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ ٣٩ ۝ سورة الأنعام / الآيات : ٨٣ - ٩٠ .

وَيَبْقَى سَبْعَةُ أَسْمَاءٍ مَذْكُورَةٌ فِي أَمَاكِنَ أُخْرَى مِنَ الْقُرْآنِ ، وَهِيَ : آدَمُ وَإِدْرِيسُ وَهُودُ وَشُعَيْبُ
وَصَالِحٌ وَذَا الْكِفْلِ وَمُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ .

وَأَخْرَجَ وَكَبَّرَ ، عَنِ الصَّحَّاحِ ، قَالَ : عَلَّمُوا نِسَاءَكُمْ وَأَوْلَادَكُمْ وَخَدَمَكُمْ أَسْمَاءَ الْأَنْبِيَاءِ
الْمُسْلِمِينَ فِي الْكِتَابِ لِئَلَّا يُؤْمِنُوا بِهِمْ ، فَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ بِذَلِكَ فَقَالَ : ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا
وَمَا أُنْزِلَ إِلَّا إِلَهُنَا وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ وَمَا أَوْفَى مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أَوْفَى النَّبِيُّونَ مِنْ
رَبِّهِمْ لَا تَفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ٢ سورة البقرة / الآية : ١٣٦ .

وَصَحْبِهِ الْفَائِزِينَ بِرِضَا اللَّهِ .

وَبَعْدُ ؛ فَهَذَا مُخْتَصَرٌ فِي الْفِقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ،

هُم كُلُّ مُؤْمِنٍ ، أَيْ : فِي مَقَامِ الدُّعَاءِ وَنَحْوِهِ . وَاخْتِيرَ لِخَبَرٍ ضَعِيفٍ فِيهِ
وَجَزَمَ بِهِ التَّوَوُّيُّ فِي « شَرْحِ مُسْلِمٍ » .

وَصَحْبِهِ وَهُوَ اسْمُ جَمْعٍ لَصَاحِبٍ ، بِمَعْنَى الصَّحَابِيِّ ؛ وَهُوَ : مَنْ
اجْتَمَعَ مُؤْمِنًا بِنَبِيِّنَا ﷺ وَلَوْ أَعْمَى وَغَيْرَ مُمَيِّزٍ .
الْفَائِزِينَ بِرِضَا اللَّهِ تَعَالَى ، صِفَةُ لِمَنْ ذُكِرَ .

وَبَعْدُ ؛ أَيْ : بَعْدَمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْبَسْمَلَةِ وَالْحَمْدَةِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ
عَلَى مَنْ ذُكِرَ .

فَهَذَا الْمُؤَلَّفُ الْحَاضِرُ ذَهْنًا ، مُخْتَصَرٌ : قَلَّ لَفْظُهُ وَكَثُرَ مَعْنَاهُ ، مِنْ
الِاخْتِصَارِ .

فِي الْفِقْهِ ، هُوَ لُغَةً : الْفَهْمُ ، وَاصْطِلَاحًا : الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ
الْعَمَلِيَّةِ الْمُكْتَسَبِ مِنْ أَدِلَّتِهَا التَّفْصِيلِيَّةِ ، وَاسْتِمْدَادُهُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ
وَالْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ ، وَفَائِدَتُهُ : امْتِثَالُ أَوَامِرِ اللَّهِ تَعَالَى وَاجْتِنَابُ نَوَاهِيهِ .

عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْمُجْتَهِدِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَرَضِيَ عَنْهُ ، أَيْ : مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنَ الْأَحْكَامِ فِي
الْمَسَائِلِ .

وَإِدْرِيسُ وَالِدُهُ هُوَ ابْنُ عَبَّاسٍ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ شَافِعٍ بْنِ السَّائِبِ بْنِ

وَسَمَّيْتُهُ بِـ « قُرَّةِ الْعَيْنِ بِمُهَمَّاتِ الدِّينِ » رَاجِيًا مِنَ الرَّحْمَنِ أَنْ
يَنْتَفِعَ بِهِ الْأَذْكِيَاءُ ، وَأَنْ تَقَرَّ بِهِ عَيْنِي غَدًا بِالنَّظَرِ إِلَى وَجْهِهِ الْكَرِيمِ
بُكْرَةً وَعَشِيًّا .

عُبَيْدُ بْنُ عَبْدِ يَزِيدَ بْنِ هَاشِمِ بْنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ .
وَشَافِعٌ هُوَ الَّذِي يُنْسَبُ إِلَيْهِ الْإِمَامُ ، وَأَسْلَمَ هُوَ وَأَبُوهُ السَّائِبُ يَوْمَ
بَدْرٍ .

وَوُلِدَ إِمَامُنَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِئَةٍ ، وَتُوُفِّيَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
سَلَخَ رَجَبِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَمِئَتَيْنِ .

وَسَمَّيْتُهُ بِـ « قُرَّةِ الْعَيْنِ بِ بَيَانِ مُهَمَّاتِ أَحْكَامِ الدِّينِ » انْتَحَبْتُهُ وَهَذَا
الشرحُ مِنَ الْكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ لِشَيْخِنَا خَاتِمَةِ الْمُحَقِّقِينَ شَهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ
أَبْنِ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ ، وَبَقِيَّةِ الْمُجْتَهِدِينَ ، مِثْلُ : وَجْهِهِ الدِّينِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادِ الزَّيْدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَشَيْخِي مَشَايخَنَا : شَيْخِ
الْإِسْلَامِ الْمُجَدِّدِ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ ، وَالْإِمَامِ الْأَمَّاجِدِ أَحْمَدَ الْمُزَجِّدِ
الزَّيْدِيِّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى ؛ وَغَيْرِهِمْ مِنْ مُحَقِّقِي الْمُتَأَخِّرِينَ ، مُعْتَمِدًا
عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ شَيْخَا الْمَذْهَبِ : النَّوَوِيُّ وَالرَّافِعِيُّ ، فَمُحَقِّقُو الْمُتَأَخِّرِينَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

رَاجِيًا مِنَ رَبَّنَا الرَّحْمَنِ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ الْأَذْكِيَاءُ أَيِ : الْعُقَلَاءُ ؛ وَأَنْ تَقَرَّ
بِهِ ، أَيِ : بِسَبِّهِ ، عَيْنِي غَدًا ، أَيِ : الْيَوْمَ الْآخِرَ ، بِالنَّظَرِ إِلَى وَجْهِهِ
الْكَرِيمِ بُكْرَةً وَعَشِيًّا ؛ آمِينَ .

بَابُ الصَّلَاةِ

إِنَّمَا تَجِبُ الْمَكْتُوبَةُ عَلَى مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ طَاهِرٍ، وَيُقْتَلُ إِنْ
أَخْرَجَهَا عَنْ وَقْتِ جَمْعٍ إِنْ لَمْ يَتُبْ،

بَابُ الصَّلَاةِ

هِيَ شَرْعاً : أَقْوَالٌ وَأَفْعَالٌ مَخْصُوصَةٌ مُفْتَتِحَةٌ بِالتَّكْبِيرِ مُخْتَمَةٌ
بِالتَّسْلِيمِ ، وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِاشْتِمَالِهَا عَلَى الصَّلَاةِ لُغَةً ، وَهِيَ : الدُّعَاءُ .
وَالْمَفْرُوضَاتُ الْعَيْنِيَّةُ خَمْسٌ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، مَعْلُومَةٌ مِنَ الدِّينِ
بِالضَّرُورَةِ ، فَيَكْفُرُ جَا حِدْهَا ، وَلَمْ تَجْتَمِعْ هَذِهِ الْخَمْسُ لِغَيْرِ نَبِيٍّ مُحَمَّدٍ
ﷺ ، وَفُرِضَتْ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ بَعْدَ الثُّبُوءِ بِعَشْرِ سِنِينَ وَثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ لَيْلَةَ سَبْعِ
وَعَشْرِينَ مِنْ رَجَبٍ ، وَلَمْ تَجِبْ صُبْحَ يَوْمِ تِلْكَ اللَّيْلَةِ لِعَدَمِ الْعِلْمِ
بِكَيْفِيَّتِهَا .

إِنَّمَا تَجِبُ الْمَكْتُوبَةُ ، أَيِ : الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ ، عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ
مُكَلَّفٍ ، أَيِ : بِالْبَالِغِ عَاقِلٍ ذَكَرٍ أَوْ غَيْرِهِ طَاهِرٍ ، فَلَا تَجِبُ عَلَى كَافِرٍ أَصْلَبِيٍّ
وَصَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَمُغْمَى عَلَيْهِ وَسَكْرَانٍ بِلَا تَعَدُّ ، لِعَدَمِ تَكْلِيفِهِمْ ؛ وَلَا عَلَى
حَائِضٍ وَنَفْسَاءٍ لِعَدَمِ صِحَّتِهَا مِنْهُمَا ، وَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِمْ ، بَلْ تَجِبُ عَلَى
مُرْتَدٍّ وَمُتَعَدِّ بِسُكْرِ .

وَيُقْتَلُ ، أَيِ : الْمُسْلِمُ الْمُكَلَّفُ الطَّاهِرُ حَدّاً بِضَرْبِ عُنُقٍ . إِنْ
أَخْرَجَهَا ، أَيِ : الْمَكْتُوبَةُ ، عَامِداً ، عَنْ وَقْتِ جَمْعٍ لَهَا ، إِنْ كَانَ كَسَلاً
مَعَ اعْتِقَادٍ وَجُوبِهَا ، إِنْ لَمْ يَتُبْ ، بَعْدَ الْإِسْتِثَابَةِ ، وَعَلَى نَذْبِ الْإِسْتِثَابَةِ

وَيُبَادِرُ بِفَائِتٍ^(١) ، وَيُسَنُّ تَرْتِيبَهُ وَتَقْدِيمَهُ عَلَى حَاضِرَةٍ ،

لَا يَضْمَنُ مَنْ قَتَلَهُ قَبْلَ التَّوْبَةِ ، لَكِنَّهُ يَأْتُمُّ ؛ وَيُقْتَلُ كُفْرًا إِنْ تَرَكَهَا جَاحِدًا
وُجُوبَهَا ، فَلَا يُغَسَّلُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ .

وَيُبَادِرُ مَنْ مَرَّ بِفَائِتٍ^(١) ، وَجُوبًا إِنْ فَاتَ بِلَا عُذْرِ فَيَلْزِمُهُ الْقَضَاءُ
فَوْرًا ، قَالَ شَيْخُنَا أَحْمَدُ بْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : وَالَّذِي ظَهَرَ أَنَّهُ
يَلْزِمُهُ صَرْفُ جَمِيعِ زَمَنِهِ لِلْقَضَاءِ مَا عَدَا مَا يَخْتِاجُ لِصَرْفِهِ فِيْمَا لَا بُدَّ مِنْهُ ،
وَأَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّطَوُّعُ . انْتَهَى .

وَيُبَادِرُ بِهِ نَذْبًا إِنْ فَاتَ بِعُذْرِ ، كَنُومٍ لَمْ يَتَعَدَّ بِهِ ، وَنَسْيَانٍ كَذَلِكَ .

وَيُسَنُّ تَرْتِيبُهُ ، أَيِ : الْفَائِتُ ، فَيَقْضِي الصُّبْحَ قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَهَكَذَا .
وَتَقْدِيمُهُ عَلَى حَاضِرَةٍ لَا يَخَافُ فَوْتَهَا إِنْ فَاتَ بِعُذْرِ ، وَإِنْ خَشِيَ فَوْتَ
جَمَاعَتِهَا عَلَى الْمُعْتَمِدِ . وَإِذَا فَاتَ بِلَا عُذْرِ فَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهَا ، أَمَّا إِذَا
خَافَ فَوْتَ الْحَاضِرَةِ بِأَن يَقَعَ بَعْضُهَا وَإِنْ قَلَّ خَارِجَ الْوَقْتِ ، فَيَلْزِمُهُ الْبَدْءُ
بِهَا ، وَيَجِبُ تَقْدِيمُ مَا فَاتَ بِغَيْرِ عُذْرِ عَلَى مَا فَاتَ بِعُذْرِ ، وَإِنْ فَقَدَ
الَّتَرْتِيبُ لِأَنَّهُ سُنَّةٌ ، وَالْبِدَارُ وَاجِبٌ .

وَيُنْدَبُ تَأْخِيرُ الْرَوَاتِبِ عَنِ الْفَوَائِتِ بِعُذْرِ ، وَيَجِبُ تَأْخِيرُهَا عَنِ
الْفَوَائِتِ بِغَيْرِ عُذْرِ .

* * *

تَنْبِيْهُ : مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَلَاةُ فَرَضٍ لَمْ تُقْضَ وَلَمْ تُفْعَلْ عَنْهُ ، وَفِي

وَيُؤْمَرُ مُمَيِّزٌ بِهَا لِسَبْعٍ ، وَيُضْرَبُ عَلَيْهَا لِعَشْرِ كَصَوْمِ أَطَاقَةٍ ،

قَوْلٍ : إِنَّهَا تُفَعَّلُ عَنْهُ ؛ أَوْصَى بِهَا أَمٌّ لَا ؛ حَكَاهُ الْعَبَّادِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ لِخَبَرٍ فِيهِ [راجع البخاري، رقم: ١٩٥٢؛ مسلم، رقم: ١١٤٧؛ أبو داود، رقم: ٢٤٠٠، ٣٣١١؛ مسند أحمد، رقم: ٢٣٨٨٠] ، وَفَعَلَ بِهِ السُّبُكِيُّ عَنْ بَعْضِ أَقَارِبِهِ . [راجع «الفائدة» في باب الصوم، صفحة: ٢٧٢؛ وراجع صفحة: ٤٣٣].

* * *

وَيُؤْمَرُ ذُو صِبَا ، ذَكَرًا وَأُنْثَى ؛ مُمَيِّزٌ ، بِأَنْ صَارَ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ وَيَسْتَنْجِي وَخَدَهُ ، أَيْ : يَجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ أَبْوَاهُ وَإِنْ عَلَا ، ثُمَّ أَلَوْصِي ، وَعَلَى مَالِكِ الرَّقِيقِ ، أَنْ يَأْمُرَهُ بِهَا ، أَيْ : الصَّلَاةِ ، وَلَوْ قِضَاءً ، وَبِجَمِيعِ شُرُوطِهَا ، لِسَبْعٍ أَيْ : بَعْدَ سَبْعٍ مِنَ السَّنِينَ ، أَيْ : عِنْدَ تَمَامِهَا ، وَإِنْ مَيَّزَ قَبْلَهَا . وَيَنْبَغِي مَعَ صِغَةِ الْأَمْرِ التَّهْدِيدُ ، وَيُضْرَبُ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرَحٍ وَجُوبًا مِمَّنْ ذَكَرَ؛ عَلَيْهَا ، أَيْ : عَلَى تَرْكِهَا ، وَلَوْ قِضَاءً ، أَوْ تَرْكِ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِهَا؛ لِعَشْرِ ، أَيْ : بَعْدَ أَسْتِكْمَالِهَا لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ : « مُرُوا الصَّبِيَّ بِالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ ، وَإِذَا بَلَغَ عَشْرَ سِنِينَ فَاضْرِبُوهُ عَلَيْهَا » [رواه الترمذي ، رقم: ٤٠٧؛ وأبو داود ، رقم: ٤٩٤؛ والدارمي ، رقم: ١٤٣١ ، والحاكم في «المستدرک» ، رقم: ٩٤٨ ، ٣٨٩/١] ؛ كَصَوْمِ أَطَاقَةٍ ، فَإِنَّهُ يُؤْمَرُ بِهِ لِسَبْعٍ وَيُضْرَبُ عَلَيْهِ لِعَشْرِ كَالصَّلَاةِ .

وَحِكْمَةُ ذَلِكَ التَّمْرِينُ عَلَى الْعِبَادَةِ ، لِيَتَعَوَّدَهَا فَلَا يَتْرُكَهَا .

وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ فِي قِنِّ صَغِيرٍ كَافِرٍ نَطَقَ بِالشَّهَادَتَيْنِ ، أَنَّهُ يُؤْمَرُ نَذْبًا بِالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَيُحَثُّ عَلَيْهِمَا مِنْ غَيْرِ ضَرْبٍ لِيَأْلَفَ الْخَيْرَ بَعْدَ بُلُوغِهِ ،

وَأَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَى الْآبَاءِ تَعْلِيمُهُ : أَنَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا ﷺ بُعِثَ بِمَكَّةَ
وَدُفِنَ بِالْمَدِينَةِ .

وَإِنْ أَبَى الْقِيَاسُ ذَلِكَ . انْتَهَى .

وَيَجِبُ أَيْضاً عَلَى مَنْ مَرَّ نَهْيُهُ عَنِ الْمُحَرَّمَاتِ وَتَعْلِيمُهُ الْوَاجِبَاتِ ،
وَنَحْوَهَا مِنْ سَائِرِ الشَّرَائِعِ الظَّاهِرَةِ ، وَلَوْ سُنَّةَ كَسَوَالِكٍ ، وَأَمْرُهُ بِذَلِكَ ؛ وَلَا
يَنْتَهِي وَجُوبُ مَا مَرَّ عَلَى مَنْ مَرَّ إِلَّا بِتُلُوغِهِ رَشِيداً ، فَأَجْرُهُ تَعْلِيمُهُ ذَلِكَ
كَالْقُرْآنِ وَالْآدَابِ فِي مَالِهِ ، ثُمَّ عَلَى أَبِيهِ ، ثُمَّ عَلَى أُمِّهِ .

* * *

تَنْبِيْهُ : ذَكَرَ السَّمْعَانِيُّ فِي زَوْجَةِ صَغِيرَةٍ ذَاتِ أَبَوَيْنِ أَنَّ وَجُوبَ مَا مَرَّ عَلَيْهِمَا
فَالزَّوْجُ ، وَقَضِيَّتُهُ وَجُوبُ ضَرْبِهَا ، وَبِهِ وَلَوْ فِي الْكَبِيرَةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمَالُ
الْإِسْلَامِ ابْنُ الْبَرْزِيِّ^(١) ؛ قَالَ شَيْخُنَا : وَهُوَ ظَاهِرٌ ، إِنْ لَمْ يَخْشَ نُشُوزاً ؛
وَأُطْلِقَ الزَّرْمَكَشِيُّ النَّدْبَ .

* * *

وَأَوَّلُ وَاجِبٍ حَتَّى عَلَى الْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ كَمَا قَالُوا ، عَلَى الْآبَاءِ ثُمَّ عَلَى
مَنْ مَرَّ : تَعْلِيمُهُ ، أَيِ : الْمُمَيِّزِ ؛ أَنَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا ﷺ بُعِثَ بِمَكَّةَ ، وَوُلِدَ
بِهَا ، وَدُفِنَ بِالْمَدِينَةِ ، وَمَاتَ بِهَا .

* * *

(١) كَذَا ضَبْطَهُ الشَّيْخُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَضَبْطَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ بِفَتْحِ الْبَاءِ .

فَصْلٌ فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ

شُرُوطُ الصَّلَاةِ خَمْسَةٌ :

أَحَدُهَا : طَهَارَةٌ عَنْ حَدَثٍ وَجَنَابَةٍ .

فَالأُولَى : الْوُضُوءُ .

وَشُرُوطُهُ كَشُرُوطِ الْغُسْلِ ؛ ١ - مَاءٌ مُطْلَقٌ

فَصْلٌ فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ

الْشَّرْطُ : مَا يُتَوَقَّفُ عَلَيْهِ صِحَّةُ الصَّلَاةِ وَلَيْسَ مِنْهَا ؛ وَقَدِّمَتِ الشُّرُوطُ

عَلَى الْأَرْكَانِ لِأَنَّهَا أُولَى بِالتَّقْدِيمِ ، إِذِ الشَّرْطُ مَا يَجِبُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الصَّلَاةِ
وَاسْتِمْرَارُهُ فِيهَا .

شُرُوطُ الصَّلَاةِ خَمْسَةٌ :

١ - أَحَدُهَا : طَهَارَةٌ عَنْ حَدَثٍ وَجَنَابَةٍ ، الطَّهَارَةُ لُغَةً : النَّظَافَةُ ،
وَالْخُلُوصُ مِنَ الدَّنَسِ ؛ وَشَرْعًا : رَفْعُ الْمَنْعِ الْمُتَرَتِّبِ عَلَى الْحَدَثِ أَوْ
النَّجَسِ .

فَالأُولَى : أَيِ : الطَّهَارَةُ عَنِ الْحَدَثِ ، الْوُضُوءُ ، وَهُوَ بِضَمِّ الْوَاوِ :
اسْتِعْمَالُ الْمَاءِ فِي أَعْضَاءِ مَخْصُوصَةٍ بَنِيَّةٍ ؛ وَبِفَتْحِهَا : مَا يُتَوَضَّأُ بِهِ ؛
وَكَانَ أَبْتِدَاءً وَجُوبُهُ مَعَ ابْتِدَاءِ وَجُوبِ الْمَكْتُوبَةِ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ .
وَشُرُوطُهُ ، أَيِ : الْوُضُوءُ ؛ كَشُرُوطِ الْغُسْلِ ؛ خَمْسَةٌ :

١ - أَحَدُهَا : مَاءٌ مُطْلَقٌ فَلَا يَرْفَعُ الْحَدَثَ وَلَا يُزِيلُ النَّجَسَ وَلَا يُحْصَلُ ،

غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ فِي رَفْعِ حَدَثٍ وَنَجَسٍ قَلِيلًا ،

سَائِرَ الطَّهَارَةِ وَلَوْ مَسْنُونَةً إِلَّا الْمَاءُ الْمُطْلَقُ ، وَهُوَ : مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَاءِ بِلَا قَيْدٍ .

وَإِنْ رَشَحَ مِنْ بُخَارِ الْمَاءِ الطَّهُورِ الْمَغْلِيِّ ، أَوْ اسْتَهْلَكَ فِيهِ الْخَلِيطُ ، أَوْ قِيدَ بِمُوَافَقَةِ أَوَاقِعِ ، كَمَاءِ الْبَحْرِ ، بِخِلَافِ مَا لَا يُذَكَّرُ إِلَّا مُقَيَّدًا ، كَمَاءِ الْوَرْدِ .

غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ فِي فَرْضِ الطَّهَارَةِ ، مِنْ رَفْعِ حَدَثٍ أَصْغَرَ أَوْ أَكْبَرَ ، وَلَوْ مِنْ طَهْرٍ حَنْفِيٍّ لَمْ يَنْوَ ، أَوْ صَبِيٍّ لَمْ يُمَيِّزْ لَطَوَافٍ ، وَإِزَالَةَ نَجَسٍ ، وَلَوْ مَغْفُورًا عَنْهُ .

قَلِيلًا ، أَيِ : حَالِ كَوْنِ الْمُسْتَعْمَلِ قَلِيلًا ، أَيِ : دُونَ الْقُلْتَيْنِ ، فَإِنْ جُمِعَ الْمُسْتَعْمَلُ فَبَلَغَ قُلْتَيْنِ فَمُطَهَّرٌ ، كَمَا لَوْ جُمِعَ الْمُتَنَجِّسُ فَبَلَغَ قُلْتَيْنِ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ ، وَإِنْ قَلَّ بَعْدَ تَفْطِيرِهِ .

فَعَلِمَ أَنَّ الْأِسْتِعْمَالَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا مَعَ قَلَّةِ الْمَاءِ ، أَيِ : وَبَعْدَ انْفِصَالِهِ عَنِ الْمَحَلِّ الْمُسْتَعْمَلِ ، وَلَوْ حُكْمًا ، كَأَن جَاوَزَ مُنْكَبَ الْمُتَوَضَّئِ أَوْ رُكْبَتَهُ ، وَإِنْ عَادَ لِمَحَلِّهِ أَوْ انْتَقَلَ مِنْ يَدٍ لِأُخْرَى .

نَعَمْ ، لَا يَضُرُّ فِي الْمُخْدِثِ انْفِصَالُ الْمَاءِ مِنَ الْكَفِّ إِلَى السَّاعِدِ ، وَلَا فِي الْجُنْبِ انْفِصَالُهُ مِنَ الرَّأْسِ إِلَى نَحْوِ الصَّدْرِ مِمَّا يَغْلُبُ فِيهِ التَّقَاذُفُ .

وَمُتَغَيِّرٌ كَثِيرًا بِخَلِيطٍ طَاهِرٍ غَنِيٍّ عَنْهُ

فَرْعٌ : لَوْ أَدْخَلَ الْمُتَوَضِّئُ يَدَهُ^(١) بِقَصْدِ الْغُسْلِ عَنِ الْحَدَثِ ، أَوْ لَا بِقَصْدٍ ، بَعْدَ نِيَّةِ الْجُنُبِ ، أَوْ تَثْلِيثِ وَجْهِ الْمُحْدِثِ ، أَوْ بَعْدَ الْغَسَلَةِ الْأُولَى إِنْ قَصَدَ الْإِفْتِصَارَ عَلَيْهَا بِلَا نِيَّةِ اغْتِرَافٍ وَلَا قَصْدِ أَخْذِ الْمَاءِ لِعَرَضٍ آخَرَ ؛ صَارَ مُسْتَعْمَلًا بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ يَدِهِ ، فَلَهُ أَنْ يَغْسَلَ بِمَا فِيهَا بَاقِيَ سَاعِدَيْهَا .

* * *

وَغَيْرُ مُتَغَيِّرٍ تَغَيَّرًا كَثِيرًا ، بِحَيْثُ يَمْنَعُ إِطْلَاقَ اسْمِ الْمَاءِ عَلَيْهِ ، بِأَنْ تَغَيَّرَ أَحَدُ صِفَاتِهِ ، مِنْ طَعْمٍ أَوْ لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ ، وَلَوْ تَقْدِيرِيًّا ، أَوْ كَانَ التَّغْيِيرُ بِمَا عَلَى غُضُوِّ الْمُتَطَهِّرِ فِي الْأَصَحِّ . وَإِنَّمَا يُؤَثِّرُ التَّغْيِيرُ إِنْ كَانَ بِخَلِيطٍ ، أَيْ : مُخَالِطٍ لِلْمَاءِ ، وَهُوَ مَا لَا يَتَمَيَّزُ فِي رَأْيِ الْعَيْنِ ، طَاهِرٍ ، وَقَدْ غَنِيَ الْمَاءُ عَنْهُ ، كَزَعْفَرَانٍ ، وَثَمَرِ شَجَرٍ نَبَتَ قُرْبَ الْمَاءِ ، وَوَرَقِ طُرْحٍ ثُمَّ تَفَقَّتَ ؛ لَا تُرَابٍ وَمِلْحٍ مَاءٍ ، وَإِنْ طُرِحَ فِيهِ . وَلَا يَضُرُّ تَغْيِيرٌ لَا يَمْنَعُ الْأَسْمَ لِقَلَّتِهِ ، وَلَوْ أَحْتِمَالًا ، بِأَنْ شَكَّ ، أَهْوَى كَثِيرًا أَوْ قَلِيلًا .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « بِخَلِيطٍ » الْمُجَاوِزُ ، وَهُوَ : مَا يَتَمَيَّزُ لِلنَّظَرِ ، كَعُودٍ وَدُهْنٍ وَلَوْ مُطَيَّبَيْنِ ؛ وَمِنْهُ الْبُخُورُ ، وَإِنْ كَثُرَ ، وَظَهَرَ نَحْوُ رِيحِهِ ؛

(١) قال الشيخ علوي السقاف رحمه الله : قوله : لو أدخل يده ؛ أي : المتطهر المفهوم من المقام .

وفي بعض النسخ : لو أدخل المتوضئ يده ، وهي لا تلاقي قوله : بعدنية الجنب .

خِلَافًا لِجَمْعٍ ؛ وَمِنْهُ أَيْضًا مَاءٌ أُغْلِيَ فِيهِ نَحْوُ بُرٍّ وَتَمَرٍ ، حَيْثُ لَمْ يَعْلَمْ أَوْ
بِنَجْسٍ وَلَوْ كَانَ كَثِيرًا ،

أَنْفِصَالَ عَيْنٍ فِيهِ مُخَالِطَةٌ ، بِأَنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى حَدٍّ بِحَيْثُ يَحْدُثُ لَهُ أَسْمٌ آخَرُ
كَالْمَرْقَةِ ، وَلَوْ شَكَّ فِي شَيْءٍ أَمْخَالِطٌ هُوَ أَمْ مُجَاوِرٌ لَهُ حُكْمُ الْمُجَاوِرِ .

وَبِقَوْلِي : « غَنِيٌّ عَنْهُ » : مَا لَا يَسْتَغْنَى عَنْهُ ، كَمَا فِي مَقَرِّهِ وَمَمَرِّهِ مِنْ
نَحْوِ طِينٍ وَطُحْلُبٍ مُفْتَتٍ وَكِبْرِيَةٍ ، وَكَالتَّغْيِيرِ بِطُولِ الْمُكْثِ ، أَوْ بِأَوْرَاقٍ
مُتَنَازِلَةٍ بِنَفْسِهَا ، وَإِنْ تَفَتَّتَتْ وَبَعُدَتْ الشَّجَرَةُ عَنِ الْمَاءِ .

أَوْ بِنَجْسٍ وَإِنْ قَلَّ التَّغْيِيرُ ، وَلَوْ كَانَ الْمَاءُ كَثِيرًا ، أَيِ : قَلَّتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ
فِي صُورَتِي التَّغْيِيرِ بِالطَّاهِرِ وَالتَّنَجُّسِ .

وَالْقُلَّتَانِ بِالْوَزْنِ : خَمْسُ مِثَّةٍ رِطْلٍ بَعْدَادِيٍّ تَقْرِيبًا ، وَبِالْمِسَاحَةِ فِي
الْمُرَبَّعِ ذِرَاعٌ وَرُبْعٌ طُولًا وَعَرْضًا وَعُمُقًا بِذِرَاعِ أَلْيَدِ الْمُعْتَدِلَةِ ، وَفِي الْمُدَوَّرِ
ذِرَاعٌ مِنْ سَائِرِ الْجَوَانِبِ بِذِرَاعِ الْأَدَمِيِّ وَذِرَاعَانِ عُمُقًا بِذِرَاعِ النَّجَّارِ وَهُوَ
ذِرَاعٌ وَرُبْعٌ ^(١) .

وَلَا تَنْجُسُ قُلَّتَا مَاءٍ وَلَوْ اِحْتِمَالًا ، كَأَنْ شَكَّ فِي مَاءٍ أَبْلَغَهُمَا أَمْ لَا ، وَإِنْ
تَيَقَّنَتْ قَلَّتُهُ قَبْلُ بِمُلَاقَاةِ نَجْسٍ مَا لَمْ يَتَغَيَّرَ بِهِ ، وَإِنْ اسْتَهْلَكَتْ النَّجَاسَةُ فِيهِ .
وَلَا يَجِبُ التَّبَاعُدُ عَنْ نَجْسٍ فِي مَاءٍ كَثِيرٍ ؛ وَلَوْ بَالَ فِي الْبَحْرِ مَثَلًا ،
فَارْتَفَعَتْ مِنْهُ رَغْوَةٌ ، فَهِيَ نَجِيسَةٌ إِنْ تَحَقَّقَ أَنَّهَا مِنْ عَيْنِ النَّجَاسَةِ أَوْ مِنْ
الْمُتَغَيَّرِ أَحَدٍ أَوْ صَافٍ بِهَا ، وَإِلَّا فَلَا ؛ وَلَوْ طُرِحَتْ فِيهِ بَعْرَةٌ فَوَقَعَتْ مِنْ أَجْلِ
الطَّرْحِ قَطْرَةٌ عَلَى شَيْءٍ لَمْ تَنْجُسْهُ .

(١) تُقَدَّرُ الْقُلَّتَانِ بِحُجْمٍ مُكَعَّبٍ طَوْلُ ضِلْعِهِ ٦٠ سَم ، وَيَعَادِلُ ذَلِكَ ٢١٦ لِترًا تَقْرِيبًا .

٢- وَجَزِي مَاءٍ عَلَى عُضْوٍ ، ٣- وَأَنْ لَا يَكُونَ عَلَيْهِ مُغَيَّرٌ لِلْمَاءِ تَغْيِيراً

وَيَنْجُسُ قَلِيلُ الْمَاءِ ، وَهُوَ : مَا دُونَ الْقُلَّتَيْنِ ، حَيْثُ لَمْ يَكُنْ وَاكِدًا ، بِوُضُوءٍ نَجَسٍ إِلَيْهِ يُرَى بِالْبَصَرِ الْمُعْتَدِلِ ، غَيْرِ مَغْفُوءٍ عَنْهُ فِي الْمَاءِ ، وَلَوْ مَغْفُوءًا عَنْهُ فِي الصَّلَاةِ كَغَيْرِهِ مِنْ رَطْبٍ وَمَائِعٍ ، وَإِنْ كَثُرَ . لَا بِوُضُوءٍ مَيْتَةٍ لَا دَمٌ لِحَنِسِهَا سَائِلٌ عِنْدَ شَقِّ عُضْوٍ مِنْهَا ، كَعَقْرَبٍ وَوَزَغٍ ، إِلَّا إِنْ تَغَيَّرَ مَا أَصَابَتْهُ ، وَلَوْ يَسِيرًا ، فَحِينَئِذٍ يَنْجُسُ ؛ لَا سَرَطَانٌ وَضِفْدَعٌ ، فَيَنْجُسُ بِهِمَا خِلَافًا لِحُجْمٍ ، وَلَا بِمَيْتَةٍ كَانَتْ نُشُوها مِنَ الْمَاءِ ، كَالْعَلَقِ ، وَلَوْ طُرِحَ فِيهِ مَيْتَةٌ مِنْ ذَلِكَ نَجَسَ ، وَإِنْ كَانَ الطَّارِحُ غَيْرَ مُكَلَّفٍ وَلَا أَثَرَ لَطَرَحَ الْحَيَّ مُطْلَقًا .

وَأَخْتَارَ كَثِيرُونَ مِنْ أَيْمَتِنَا مَذْهَبَ مَالِكٍ أَنَّ الْمَاءَ لَا يَنْجُسُ مُطْلَقًا إِلَّا بِالتَّغْيِيرِ ، وَالْجَارِي كَرَاكِدٍ .

وَفِي الْقَدِيمِ : لَا يَنْجُسُ قَلِيلُهُ بِلَا تَغْيِيرٍ ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ .

قَالَ فِي « الْمَجْمُوعِ » : سَوَاءٌ كَانَتْ النِّجَاسَةُ مَائِعَةً أَوْ جَامِدَةً .

وَالْمَاءُ الْقَلِيلُ إِذَا تَنَجَّسَ يَطْهَرُ بِبُلُوغِهِ قُلَّتَيْنِ ، وَلَوْ بِمَاءٍ مُتَنَجِّسٍ ، حَيْثُ لَا تَغْيِيرَ بِهِ ؛ وَالْكَثِيرُ يَطْهَرُ بِزَوَالِ تَغْيِيرِهِ بِنَفْسِهِ ، أَوْ بِمَاءٍ زِيدَ عَلَيْهِ ، أَوْ نَقُصَ عَنْهُ وَكَانَ أَلْبَاقِي كَثِيرًا .

٢- وَثَانِيهَا : جَزِي مَاءٍ عَلَى عُضْوٍ مَغْسُولٍ ، فَلَا يَكْفِي أَنْ يَمَسَّهُ الْمَاءُ بِلَا جَرِيَانٍ ، لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى غَسْلًا .

٣- وَثَالِثُهَا : أَنْ لَا يَكُونَ عَلَيْهِ ، أَيِ : عَلَى الْعُضْوِ ؛ مُغَيَّرٌ لِلْمَاءِ تَغْيِيراً

ضَارًّا، ٤ - وَحَائِلٌ كَنُورَةٌ، ٥ - وَدُخُولٌ وَقْتُ لِدَائِمٍ حَدَثٍ .

ضَارًّا، كَزَعْفَرَانٍ وَصَنْدَلٍ ، خِلَافًا لِجَمْعٍ .

٤ - وَرَابِعُهَا : أَنَّ لَا يَكُونُ عَلَى الْعُضْوِ حَائِلٌ بَيْنَ الْمَاءِ وَالْمَغْسُولِ ،

كَنُورَةٍ ، وَشَمْعٍ ، وَدُهْنٍ جَامِدٍ ، وَعَيْنٍ حَبِيرٍ ، وَحِنَاءٍ ؛ بِخِلَافِ دُهْنٍ جَارٍ ،
أَيَ : مَائِعٍ ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتِ الْمَاءُ عَلَيْهِ ، وَأَثَرِ حَبِيرٍ وَحِنَاءٍ .

وَكَذَا يُشْتَرَطُ عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ كَثِيرُونَ أَنْ لَا يَكُونُ وَسَخٌ تَحْتَ ظْفِيرٍ
يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ لِمَا تَحْتَهُ ، خِلَافًا لِجَمْعٍ ، مِنْهُمْ : الْغَزَالِيُّ وَالزَّرَكَشِيُّ
وغيرُهُمَا ؛ وَأَطَالُوا فِي تَرْجِيحِهِ ، وَصَرَّحُوا بِالْمُسَامَحَةِ عَمَّا تَحْتَهَا مِنْ
الْوَسَخِ ، دُونَ نَحْوِ الْعَجِينِ ؛ وَأَشَارَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ إِلَى ضَعْفِ مَقَالَتِهِمْ ،
وَقَدْ صَرَّحَ فِي « اَلْتِمَّةِ » وَغَيْرِهَا بِمَا فِي « اَلرَّوَضَةِ » وَغَيْرِهَا مِنْ عَدَمِ
الْمُسَامَحَةِ بِشَيْءٍ مِمَّا تَحْتَهَا حَيْثُ مُنِعَ وَصُولُ الْمَاءِ بِمَحَلِّهِ ، وَأَفْتَى الْبَغَوِيُّ
فِي وَسَخٍ حَصَلَ مِنْ غُبَارٍ بِأَنَّهُ يَمْنَعُ صِحَّةَ الْوُضُوءِ ، بِخِلَافِ مَا نَشَأَ مِنْ
بَدَنِهِ ، وَهُوَ الْعَرَقُ الْمُتَجَمِّدُ ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْأَنْوَارِ » .

٥ - وَخَامِسُهَا : دُخُولٌ وَقْتُ لِدَائِمٍ حَدَثٍ ، كَسَلْسٍ وَمُسْتَحَاضَةٍ ،

وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا ظَنُّ دُخُولِهِ ، فَلَا يَتَوَضَّأُ كَالْمُتَيَّمِّمْ لِفَرَضٍ أَوْ نَفْلٍ مُوقَّتٍ قَبْلَ
وَقْتِ فِعْلِهِ ، وَلِصَلَاةٍ جَنَازَةٍ قَبْلَ الْغُسْلِ ، وَتَحِيَّةٍ قَبْلَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ ،
وَالرَّوَاتِبِ الْمُتَأَخِّرَةِ قَبْلَ فِعْلِ الْفَرَضِ ، وَلُزُومِ وُضُوءَانِ أَوْ تَيَمُّمَانِ ^(١) عَلَى
خَطِيبٍ دَائِمٍ اَلْحَدَثِ ، أَحَدُهُمَا لِلخُطْبَتَيْنِ ، وَالْآخَرُ بَعْدَهُمَا

(١) قَالَ الشَّيْخُ عَلَوِي السَّقَافُ رَحِمَهُ اللَّهُ : فِي بَعْضِ النُّسخِ بَعْدَهُ : « أَوْ يَتِمُّانِ » ، وَيَتَعَيَّنُ
سُقُوطُهُ لِأَمْرَيْنِ : الْأَوَّلُ : إِنْ التَّيَمُّمَيْنِ يَلْزَمَانِ دَائِمَ الْحَدَثِ وَالسَّلَامَةِ ؛ وَالثَّانِي : أَنَّهَا لَا تُلَاقِي
بَعْدَهُ : « وَيَكْفِي وَاحِدَهُمَا لِغَيْرِهِ » . اَنْتَهَى .

وَفُرُوضُهُ : ١ - نِيَّةُ فَرَضٍ وَضُوءٍ عِنْدَ غَسْلِ وَجْهِهِ ،

لِصَلَاةِ جُمُعَةٍ ؛ وَيَكْفِي وَاحِدٌ لَهُمَا لِغَيْرِهِ . وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ لِكُلِّ فَرَضٍ ، كَالْتِيَمِ ، وَكَذَا غَسْلُ الْفَرْجِ ، وَإِبْدَالُ الْقُطْنَةِ الَّتِي بِفَمِهِ وَالْعَصَابَةِ وَإِنْ لَمْ تَزُلْ عَنْ مَوْضِعِهَا .

وَعَلَى نَحْوِ سَلْسِ مُبَادَرَةٍ بِالصَّلَاةِ ، فَلَوْ أَخَّرَ لِمَصْلَحَتِهَا ، كَانْتَظَارِ جَمَاعَةٍ أَوْ جُمُعَةٍ ، وَإِنْ أُخِّرَتْ عَنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ ، وَكَذَهَابٍ إِلَى مَسْجِدٍ لَمْ يَضُرَّهُ .

* * *

وَفُرُوضُهُ سِتَّةٌ :

١ - أَحَدُهَا : نِيَّةُ وَضُوءٍ ، أَوْ آدَاءِ فَرَضٍ وَضُوءٍ ، أَوْ رَفْعِ حَدِيثٍ لِغَيْرِ دَائِمٍ حَدِيثٍ ، حَتَّى فِي الْوُضُوءِ الْمُجَدِّدِ ، أَوْ الطَّهَارَةِ عَنْهُ ، أَوْ الطَّهَارَةِ لِنَحْوِ الصَّلَاةِ مِمَّا لَا يُبَاحُ إِلَّا بِالْوُضُوءِ ، أَوْ اسْتِباحَةِ مُفْتَقِرٍ إِلَى وَضُوءٍ كَالصَّلَاةِ وَمَسِّ الْمُصْحَفِ ؛ وَلَا تَكْفِي نِيَّةُ اسْتِباحَةِ مَا يُنْدَبُ لَهُ الْوُضُوءُ ، كَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، أَوِ الْحَدِيثِ ، وَكَدُخُولِ مَسْجِدٍ ، وَزِيَارَةِ قَبْرِ .

وَالْأَصْلُ فِي وُجُوبِ النَّيَّةِ خَبَرٌ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » [البخاري رقم : ١ ، ومسلم ، رقم : ١٩٠٧] أَي : إِنَّمَا صَحَّتْهَا لَا كَمَالُهَا .

وَيَجِبُ قَرْنُهَا عِنْدَ أَوَّلِ غَسْلِ جُزْءٍ مِنْ وَجْهِهِ ، فَلَوْ قَرْنَهَا بِأَثْنَائِهِ كَفَى ، وَوَجَبَ إِعَادَةُ غَسْلِ مَا سَبَقَهَا ، وَلَا يَكْفِي قَرْنُهَا بِمَا قَبْلَهُ ، حَيْثُ لَمْ يَسْتَصْحِبْهَا إِلَى غَسْلِ شَيْءٍ مِنْهُ ، وَمَا قَارَنَهَا هُوَ أَوَّلُهُ ؛ فَتَقَوَّتْ سُنَّةُ الْمَضْمَضَةِ إِنْ أَنْغَسَلَ مَعَهَا شَيْءٌ مِنَ الْوَجْهِ ، كَحُمْرَةِ الشَّفَةِ بَعْدَ النَّيَّةِ ،

٢ - وَغَسَّلُ وَجْهِهِ ، وَهُوَ مَا بَيْنَ مَنْابِتِ رَأْسِهِ وَمُنْتَهَى لَحْيَيْهِ ، وَمَا بَيْنَ أُذُنَيْهِ ،

فَالأُولَى أَنْ يُفَرِّقَ النَّيَّةَ ، بِأَنْ يَنْوِيَ عِنْدَ كُلِّ مِنْ غَسَلِ الْكَفَّيْنِ وَالْمُضْمَضَةِ وَالْاسْتِنْشَاقِ سُنَّةَ الْوُضُوءِ ، ثُمَّ فَرَضَ الْوُضُوءَ عِنْدَ غَسَلِ الْوَجْهِ ، حَتَّى لَا تَقُوتَ لَهُ فَضِيلَةُ اسْتِصْحَابِ النَّيَّةِ مِنْ أَوَّلِهِ وَفَضِيلَةُ الْمُضْمَضَةِ وَالْاسْتِنْشَاقِ مَعَ انْغِسَالِ حُمْرَةِ الشَّفَةِ .

٢ - وَثَانِيهَا : غَسْلُ ظَاهِرِ وَجْهِهِ ، لَايَةٌ : ﴿ فَاعْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ [٥ سورة المائدة / الآية : ٦] وَهُوَ طَوَّلًا : مَا بَيْنَ مَنْابِتِ شَعْرِ رَأْسِهِ غَالِبًا وَتَحْتَ مُنْتَهَى لَحْيَيْهِ ، بِفَتْحِ اللَّامِ ، فَهُوَ مِنَ الْوَجْهِ دُونَ مَا تَحْتَهُ ، وَالشَّعْرُ النَّابِتُ عَلَى مَا تَحْتَهُ . وَعَرْضًا : مَا بَيْنَ أُذُنَيْهِ .

وَيَجِبُ غَسْلُ شَعْرِ الْوَجْهِ مِنْ هُذْبٍ وَحَاجِبٍ وَشَارِبٍ وَعَنْقَقَةٍ وَلَحْيَةٍ ، وَهِيَ : مَا نَبَتَ عَلَى الذَّقْنِ ، وَهُوَ مُجْتَمِعُ اللَّحْيَيْنِ ؛ وَعِذَارٍ ، وَهُوَ : مَا نَبَتَ عَلَى الْعَظْمِ الْمُحَازِي لِلْأُذُنِ ؛ وَعَارِضٍ ، وَهُوَ : مَا أَنْحَطَ عَنْهُ إِلَى اللَّحْيَةِ .

وَمِنْ الْوَجْهِ : حُمْرَةُ الشَّفَتَيْنِ ؛ وَمَوْضِعُ الْغَمَمِ ، وَهُوَ : مَا نَبَتَ عَلَيْهِ الشَّعْرُ مِنَ الْجَبْهَةِ ؛ دُونَ مَحَلِّ التَّحْذِيفِ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَهُوَ : مَا نَبَتَ عَلَيْهِ الشَّعْرُ الْخَفِيفُ بَيْنَ ابْتِدَاءِ الْعِذَارِ وَالنَّزْعَةِ وَدُونَ وَتَدِ الْأُذُنِ ؛ وَالنَّزْعَتَيْنِ ، وَهُمَا : بَيَاضَانِ يَكْتَنِفَانِ النَّاصِيَةَ ؛ وَمَوْضِعُ الصَّلَعِ ، وَهُوَ : مَا بَيْنَهُمَا إِذَا انْحَسَرَ عَنْهُ الشَّعْرُ .

٣ - وَغَسَّلُ يَدَيْهِ بِكُلِّ مِرْفَقِي ، ٤ - وَمَسَحُ بَعْضِ رَأْسِهِ ،

وَيُسْنُ غَسْلُ كُلِّ مَا قِيلَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْوُجْهِ ^(١) .

وَيَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِ وَبَاطِنِ كُلِّ مِنَ الشُّعُورِ السَّابِقَةِ وَإِنْ كَثُفَ لِنُدْرَةِ الْكَثَافَةِ فِيهَا ، لَا بَاطِنَ كَثِيفٍ لِحَيَّةٍ ، وَعَارِضٍ .

وَالْكَثِيفُ : مَا لَمْ تَرُ الْبَشْرَةَ مِنْ خِلَالِهِ فِي مَجْلِسِ التَّلَاطُبِ عُرْفًا .

وَيَجِبُ غَسْلُ مَا لَا يَتَحَقَّقُ غَسْلُ جَمِيعِهِ إِلَّا بِغَسْلِهِ ، لِأَنَّ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ وَاجِبٌ .

٣ - وَثَالِثُهَا : غَسْلُ يَدَيْهِ مِنْ كَفْتَيْهِ وَذِرَاعَيْهِ بِكُلِّ مِرْفَقِي ، لِلآيَةِ [٥ سورة

المائدة/ الآية : ٦] وَيَجِبُ غَسْلُ جَمِيعِ مَا فِي مَحَلِّ الْفَرْضِ مِنْ شَعْرِ وَظْفَرٍ وَإِنْ طَالَ .

* * *

فَرَعٌ : لَوْ نَسِيَ لُمْعَةً فَأَنْغَسَلَتْ فِي تَثْلِيثٍ أَوْ إِعَادَةٍ وَضُوءٍ لِنِسْيَانٍ لَهُ لَا تَجْدِيدٍ وَاحْتِيَاطٍ ، أَجْزَاهُ .

* * *

٤ - وَرَابِعُهَا : مَسَحُ بَعْضِ رَأْسِهِ ، كَالنَّزْعَةِ ، وَالْبَيَاضِ الَّذِي وَرَاءَ

الْأُذُنِ بَشَرٍ أَوْ شَعْرٍ فِي حَدِّهِ ، وَلَوْ بَعْضَ شَعْرَةٍ وَاحِدَةٍ لِلآيَةِ [٥ سورة

المائدة/ الآية : ٦] .

(١) قال الشيخ علوي السقاف رحمه الله : كذا فيما رأيناه من نسخ الخط والطبع ، وصوابه إسقاط « ليس » ، كما في « التحفة » وغيرها . وعبارتها : ويسن غسل كل ما قيل أنه من الوجه ، كالصلع والنزعتين والتخديف . زاد في « المغني » و« النهاية » : والصدغين . انتهى .

٥ - وَغَسَلُ رِجْلَيْهِ بِكُلِّ كَعْبٍ ،

قَالَ الْبَغَوِيُّ : يَنْبَغِي أَنْ لَا يُجْزَىءَ أَقْلٌ مِنْ قَدْرِ التَّائِبِيَّةِ ، وَهِيَ : مَا بَيْنَ النَّزْعَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَمْسَحْ أَقْلَ مِنْهَا ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَالْمَشْهُورُ عَنْهُ وَجُوبُ مَسْحِ الرَّبْعِ .

٥ - وَخَامِسُهَا : غَسْلُ رِجْلَيْهِ بِكُلِّ كَعْبٍ ، مِنْ كُلِّ رِجْلٍ لِلآيَةِ [٥ سورة المائدة / الآية : ٦] أَوْ مَسْحُ خُفَيْهِمَا بِشُرُوطِهِ ، وَيَجِبُ غَسْلُ بَاطِنِ ثَقْبٍ وَشَقٍّ .

* * *

فَرَعٌ : لَوْ دَخَلَتْ شَوْكَةٌ فِي رِجْلِهِ وَظَهَرَ بَعْضُهَا ، وَجَبَ قَلْعُهَا وَغَسْلُ مَحَلِّهَا ، لِأَنَّهُ صَارَ فِي حُكْمِ الظَّاهِرِ ؛ فَإِنْ اسْتَتَرَتْ كُلُّهَا صَارَتْ فِي حُكْمِ الْبَاطِنِ ، فَيَصِحُّ وَضُوءُهُ ، وَلَوْ تَنَقَّطَ فِي رِجْلٍ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يَجِبْ غَسْلُ بَاطِنِهِ مَا لَمْ يَتَشَقَّقْ ، فَإِنْ تَشَقَّقَ وَجَبَ غَسْلُ بَاطِنِهِ مَا لَمْ يَزْتَقِ .

* * *

تَنْبِيْهُ : ذَكَرُوا فِي الْغُسْلِ أَنَّهُ يُعْفَى عَنْ بَاطِنِ عُقَدِ الشَّعْرِ ، أَيُّ : إِذَا انْعَقَدَ بِنَفْسِهِ ، وَالْحَقُّ بِهَا مِنْ أَتْلِي بِنَحْوِ طُبُوعٍ ^(١) لَصِقَ بِأُصُولِ شَعْرِهِ ، حَتَّى مَنَعَ وَصُولَ الْمَاءِ إِلَيْهَا ، وَلَمْ يُمَكِّنْ إِزَالَتَهُ ، وَقَدْ صَرَّحَ شَيْخُ شَيْوْخِنَا زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ بِأَنَّهُ لَا يُلْحَقُ بِهَا بَلْ عَلَيْهِ التَّيْمُمُ ، لَكِنْ قَالَ تَلْمِيزُهُ شَيْخُنَا : وَالَّذِي يَتَجَهُّ الْعَفْوُ لِلضَّرُورَةِ .

* * *

(١) طُبُوعٌ ، كَتَنُورٌ : دَوِيَّةٌ ذَاتُ سَمٍّ ، أَوْ مِنْ جِنْسِ الْقِرْدَانِ ، لِعَضَّتِهِ أَلَمٌ شَدِيدٌ . انْتَهَى .
« الْقَامُوسُ الْمَحِيط » .

٦ - وَتَرْتِيبٌ .

٦ - وَسَادِسُهَا : تَرْتِيبٌ كَمَا ذُكِرَ مِنْ تَقْدِيمِ غَسْلِ الْوَجْهِ فَالْيَدَيْنِ
فَالرَّأْسِ فَالرَّجْلَيْنِ لِلاتِّبَاعِ ، وَلَوْ أَنْغَمَسَ مُحَدِّثٌ ، وَلَوْ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ ، بِنِيَّةٍ
مُعْتَبَرَةٍ مِمَّا مَرَّ أَجْزَأُهُ عَنِ الْوُضُوءِ ، وَلَوْ لَمْ يَمُكِّثْ فِي الْانْغِمَاسِ زَمَنًا
يُمْكِنُ فِيهِ التَّرْتِيبُ ؛ نَعَمْ ، لَوْ اغْتَسَلَ بِنِيَّةٍ فَيُشْتَرَطُ فِيهِ التَّرْتِيبُ حَقِيقَةً ،
وَلَا يَضُرُّ نِسْيَانُ لُحْمَةٍ أَوْ لُحْمٍ فِي غَيْرِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ ، بَلْ لَوْ كَانَ عَلَى
مَا عَدَا أَعْضَاءِهِ مَانِعٌ ، كَشَمْعٍ ، لَمْ يَضُرَّ كَمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا ، وَلَوْ
أَحْدَثَ وَأَجَنَّبَ أَجْزَأَهُ الْغُسْلُ عَنْهُمَا بِنِيَّتِهِ ، وَلَا يَجِبُ تَيَقُّنُ عُمُومِ الْمَاءِ
جَمِيعِ الْعُضْوِ ، بَلْ يَكْفِي غَلَبَةُ الظَّنِّ بِهِ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ شَكَّ الْمُتَوَضِّئُ أَوْ الْمُغْتَسِلُ فِي تَطْهِيرِ عُضْوٍ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنْ
وُضُوئِهِ أَوْ غُسْلِهِ طَهَّرَهُ ، وَكَذَا مَا بَعْدَهُ فِي الْوُضُوءِ أَوْ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ طَهْرِهِ لَمْ
يُؤْثَرْ ، وَلَوْ كَانَ الشَّكُّ فِي النِّيَّةِ لَمْ يُؤْثَرْ أَيْضًا عَلَى الْوَجْهِ كَمَا فِي « شَرْحِ
الْمِنْهَاجِ » لِشَيْخِنَا ، وَقَالَ : فِيهِ قِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِي الشَّكِّ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ وَقَبْلَ
الرُّكُوعِ ، أَنَّهُ لَوْ شَكَّ بَعْدَ عُضْوٍ فِي أَصْلِ غُسْلِهِ لَزِمَهُ إِعَادَتُهُ أَوْ بَعْضُهُ لَمْ تَلْزَمْهُ
فَلْيَحْمِلْ كَلَامَهُمْ الْأَوَّلَ عَلَى الشَّكِّ فِي أَصْلِ الْعُضْوِ لَا بَعْضِهِ ^(١) .

* * *

(١) المعتمد أن الشك في نية الطهارة بعد السلام لا يؤثر في صحة الصلاة ، وإن أثار الشك في نية
الطهارة بعدها بالنسبة لها ، بل ليس له افتتاح صلاة بنية طهارة مشكوك فيها . راجع « إعانة
الطالبين » .

وَسُنَّ تَسْمِيَةُ أَوَّلِهِ ، فَغَسَلُ الْكَفَّيْنِ ، فَسِوَاكَ

وَسُنَّ لِلْمُتَوَضِّئِ وَلَوْ بِمَاءٍ مَغْضُوبٍ عَلَى الْأَوْجِهَةِ ، تَسْمِيَةُ أَوَّلِهِ ،
أَيُّ : أَوَّلُ الْوُضُوءِ ، لِلاتِّبَاعِ ؛ وَأَقْلُهَا : بِسْمِ اللَّهِ ، وَأَكْمَلُهَا : بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ [«الاذكار» للنووي ، الأرقام : ١٥٣ - ١٥٦] ؛ وَتَجِبُ عِنْدَ
أَحْمَدَ ، وَيُسْنُ قَبْلَهَا التَّعَوُّذُ ، وَبَعْدَهَا : الشَّهَادَتَانِ [«الاذكار» للنووي ،
الأرقام : ١٥٧ - ١٦٤] وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ الْمَاءَ طَهُورًا [«الاذكار» للنووي ،
رقم : ١٦٧] . وَيُسْنُ لِمَنْ تَرَكَهَا أَوَّلُهُ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا أَثْنَاءَهُ ، قَائِلًا : بِسْمِ اللَّهِ
أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ ، لَا بَعْدَ فَرَاغِهِ ، وَكَذَا فِي نَحْوِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالتَّأَلِيفِ
وَالِاكْتِحَالِ مِمَّا يُسْنُ لَهُ التَّسْمِيَةُ ، وَالْمَنْقُولُ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَكَثِيرٍ مِنَ
الْأَصْحَابِ أَنَّ أَوَّلَ السُّنَنِ التَّسْمِيَةُ ، وَبِهِ جَزَمَ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ»
وغيره ، فَيَنُوي مَعَهَا عِنْدَ غَسْلِ الْيَدَيْنِ ، وَقَالَ جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ : إِنَّ أَوَّلَهَا
السُّوَاكُ ، ثُمَّ بَعْدَهُ التَّسْمِيَةُ .

* * *

فَرَعٌ : تُسْنُ التَّسْمِيَةُ لِتِلَاوَةِ الْقُرْآنِ ، وَلَوْ مِنْ أَثْنَاءِ سُورَةٍ ، فِي صَلَاةٍ أَوْ
خَارِجَهَا ، وَلِغَسْلِ وَيَتِمُّمٍ وَذَنْبٍ .

* * *

فَغَسَلُ الْكَفَّيْنِ ، مَعًا إِلَى الْكُوعَيْنِ مَعَ التَّسْمِيَةِ الْمُقْتَرَنَةِ بِالْيَتِيَةِ ، وَإِنْ
تَوَضَّأَ مِنْ نَحْوِ إِبْرِيْقٍ ، أَوْ عَلِمَ طَهْرَهُمَا لِلاتِّبَاعِ .

فَسِوَاكَ عَرَضًا فِي الْأَسْنَانِ ، ظَاهِرًا وَبَاطِنًا وَطَوَّلًا فِي اللِّسَانِ لِلخَبَرِ
الصَّحِيحِ [رواه البخاري تعليقا في ٣٠ - كتاب الصوم ، ٢٧ - باب السواك الرطب واليابس

بِكُلِّ خَشْنٍ لِكُلِّ صَلَاةٍ،

للصائم [: « لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ وُضُوءٍ »
أَي : أَمْرٍ إِيْجَابٍ .

وَيَحْصُلُ بِكُلِّ خَشْنٍ وَلَوْ بَنَحُو خِرْقَةً أَوْ أَشْنَانٍ ، وَالْعُودُ أَفْضَلُ مِنْ
غَيْرِهِ ، وَأَوْلَاهُ ذُو الرِّيحِ وَالطَّيِّبِ ، وَأَفْضَلُهُ الْأَرَاكُ ؛ لَا بِأَضْبَعِهِ ، وَلَوْ
خَشِنَةً ، خِلَافًا لِمَا اخْتَارَهُ النَّوَوِيُّ .

وإِنَّمَا يَتَأَكَّدُ السَّوَاكُ ، وَلَوْ لِمَنْ لَا أَشْنَانَ لَهُ ، لِكُلِّ وُضُوءٍ وَلِكُلِّ
صَلَاةٍ ، فَرَضُهَا وَتَقْلُهَا ، وَإِنْ سَلَّمَ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ ، أَوْ اسْتَاكَ لَوْضُوءِهَا ،
وَإِنْ لَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ ، حَيْثُ لَمْ يَخْشَ تَنْجُسَ فَمِهِ ، وَذَلِكَ لِخَبَرِ
الْحُمَيْدِيِّ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ : « رَكْعَتَانِ بِسِوَاكِ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ رَكْعَةً بِلَا
سِوَاكِ » ، [أَخْرَجَهُ الْبَزَارُ وَابِيهْقِي ، رَاجِعَ « كَنْزُ الْعَمَالِ » ، رَقْمٌ : ٢٦١٨٠] .

وَلَوْ تَرَكَهُ أَوَّلَهَا تَدَارَكَهُ أَثْنَاءَهَا بِفِعْلِ قَلِيلٍ ، كَالْتَعَمُّمِ .
وَيَتَأَكَّدُ أَيْضًا لِتِلَاوَةِ قُرْآنٍ أَوْ حَدِيثٍ أَوْ عِلْمٍ شَرْعِيٍّ ، أَوْ تَغْيِيرِ فَمٍ رِيحًا
أَوْ لَوْنًا بَنَحُو نَوْمٍ أَوْ أَكَلِ كَرِيهِ ، أَوْ سِنِّ بَنَحُو صُفْرَةٍ ، أَوْ اسْتِيقَاطٍ مِنْ
نَوْمٍ ، وَإِرَادَتِهِ ، وَدُخُولِ مَسْجِدٍ وَمَنْزِلٍ ، وَفِي السَّحَرِ ، وَعِنْدَ
الْإِحْتِضَارِ ، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ خَبَرُ الصَّحَّاحِينَ [رَاجِعَ الْبَابَ رَقْمٌ : ٢١٥ مِنْ « رِيَاضِ
الصَّالِحِينَ »] ، وَيُقَالُ : إِنَّهُ يُسَهِّلُ خُرُوجَ الرُّوحِ ، وَأَخَذَ بَعْضُهُمْ مِنْ ذَلِكَ
تَأْكِيدَهُ لِلْمَرِيضِ .

وَيَنْبَغِي أَنْ يَنْوِيَ بِالسَّوَاكِ السُّنَّةَ لِثَبَاتِ عَلَيْهِ ، وَيَبْلَعُ رِيْقَهُ أَوَّلَ
اسْتِيبَاكِهِ ، وَأَنْ لَا يَمْصُهُ ، وَيُنْدَبُ التَّخْلِيلُ قَبْلَ السَّوَاكِ أَوْ بَعْدَهُ مِنْ أَثَرِ

فَمَضْمَضَةً، فَاسْتِنْشَاقٌ، وَجَمْعُهُمَا بِثَلَاثِ غُرْفٍ، وَمَسْحُ كُلِّ رَأْسٍ، وَالْأُذُنَيْنِ؛

الطَّعَامِ، وَالسَّوَاكُ أَفْضَلُ مِنْهُ خِلَافًا لِمَنْ عَكَسَ.

وَلَا يُكْرَهُ بِسِوَاكَ غَيْرِهِ ^(١) إِنْ أَذِنَ أَوْ عَلِمَ رِضَاهُ، وَإِلَّا حُرْمَ، كَأَخْذِهِ مِنْ مُلْكٍ الْغَيْرِ؛ مَا لَمْ تَجْرِ عَادَةٌ بِالْإِعْرَاضِ عَنْهُ.

وَيُكْرَهُ لِلصَّائِمِ بَعْدَ الزَّوَالِ إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ فَمُهُ بِنَحْوِ نَوْمٍ.

فَمَضْمَضَةً، فَاسْتِنْشَاقٌ، لِلاتِّبَاعِ، وَأَقْلَهُمَا إِيْصَالُ الْمَاءِ إِلَى الْقَمِّ وَالْأَنْفِ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي حُصُولِ أَصْلِ السُّنَّةِ إِدَارَتُهُ فِي الْقَمِّ، وَمَجْهُ مِنْهُ، وَنَثْرُهُ مِنَ الْأَنْفِ؛ بَلْ تُسَنُّ، كَالْمُبَالَغَةِ فِيهِمَا لِمُفْطِرٍ لِلْأَمْرِ بِهَا.

وَيُسَنُّ جَمْعُهُمَا بِثَلَاثِ غُرْفٍ، يَتَمَضَّمُضُ، ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ مِنْ كُلِّ مِنْهَا.

وَمَسْحُ كُلِّ رَأْسٍ، لِلاتِّبَاعِ وَخُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى الْبَعْضِ فَالْأُولَى أَنْ يَكُونَ هُوَ النَّاصِيَةُ، وَالْأُولَى فِي كَيْفِيَّتِهِ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى مُقَدِّمِ رَأْسِهِ مُلْصِقًا مُسَبِّحَتَهُ بِالْأُخْرَى، وَإِنْهَا مِيَهُ عَلَى صَدْغِيهِ، ثُمَّ يَذْهَبُ بِهِمَا مَعَ بَقِيَّةِ أَصَابِعِهِ غَيْرِ الْإِبْهَامَيْنِ لِقَفَاهُ، ثُمَّ يَرُدُّهُمَا إِلَى الْمَبْدِإِ إِنْ كَانَ لَهُ شَعْرٌ يَنْقَلِبُ، وَإِلَّا فَلْيَقْتَصِرْ عَلَى الذَّهَابِ، وَإِنْ كَانَ عَلَى رَأْسِهِ عِمَامَةٌ أَوْ قَلَنْسُوءَةٌ تَمَمَّ عَلَيْهَا بَعْدَ مَسْحِ النَّاصِيَةِ لِلاتِّبَاعِ.

وَمَسْحُ كُلِّ الْأُذُنَيْنِ؛ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَصِمَاحِيهِ لِلاتِّبَاعِ.

(١) بُنِيَ هَذَا الْحُكْمُ، وَلَمْ تَكُنِ الْجَرَائِمُ مَكْتَشَفَةً بَعْدَ، وَلَوْ كَانَ الْمُؤَلِّفُ بَعْضُنَا لَقَالَ بِحُرْمَةِ اسْتِعْمَالِ سِوَاكَ الْغَيْرِ لِمَا يَتَرْتَبُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْأَمْرَاضِ.

وَدَلَّكَ أَعْضَاءَ ، وَتَخْلِيلُ لِحْيَةٍ كَثَّةٍ وَأَصَابِعَ ، وَإِطَالَةُ الْغُرَّةِ
وَتَحْجِيلُ ،

وَلَا يُسَرُّ مَسْحُ الرَّقَبَةِ ، إِذْ لَمْ يَثْبُتْ فِيهِ شَيْءٌ ، قَالَ النَّوَوِيُّ : بَلْ هُوَ
بِدْعَةٌ ، وَحَدِيثُهُ مَوْضُوعٌ^(١) .

وَدَلَّكَ أَعْضَاءَ ، وَهُوَ إِمْرَارُ أَلْيَدٍ عَلَيْهَا عَقَبَ مُلَاقَاتِهَا لِلْمَاءِ ، خُرُوجًا
مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَهُ .

وَتَخْلِيلُ لِحْيَةٍ كَثَّةٍ ، وَالْأَفْضَلُ كَوْنُهُ بِأَصَابِعِ يُمْنَاهُ ، وَمِنْ أَسْفَلَ مَعَ
تَفْرِيقِهَا ، وَبِغُرْفَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ لِلاتِّبَاعِ ؛ وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ .

وَتَخْلِيلُ أَصَابِعِ أَلْيَدَيْنِ بِالتَّشْبِيكِ ، وَالرَّجْلَيْنِ بِأَيِّ كَيْفِيَّةٍ كَانَتْ ؛
وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُخَلَّلَهَا مِنْ أَسْفَلَ بِخَنْصَرِ يَدِهِ الْيُسْرَى مُبْتَدِئًا بِخَنْصَرِ الرَّجْلِ
الْيُمْنَى ، وَمُخْتِمًا بِخَنْصَرِ الْيُسْرَى ، [أَي : يَكُونُ بِخَنْصَرِ يُسْرَى يَدَيْهِ ،
وَمِنْ أَسْفَلَ ، مُبْتَدِئًا بِخَنْصَرِ يُمْنَى رِجْلَيْهِ مُخْتِمًا بِخَنْصَرِ يُسْرَاهُمَا]^(٢) .

وَإِطَالَةُ الْغُرَّةِ ، بَأَنْ يَغْسَلَ مَعَ الْوَجْهِ مُقَدَّمَ رَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ وَصَفْحَتَيْ
عُنُقِهِ .

(١) قال محمد بن سليمان الكردي في حاشيته على بافضل : والحاصل أن المتأخرين من أئمتنا
قد قلّدوا الإمام النووي في كون الحديث لا أصل له ، ولكن كلام المحدثين يشير إلى أن
الحديث له طرق وشواهد يرتقي بها إلى درجة الحسن ، فالذي يظهر للفقير أنه لا بأس
بِمَسْحِهِ . انتهى .

(٢) ما بين [من « فتح المعين » المطبوع مع « ترشيح المستفيدين » ، وكذلك في الطبقات التي
استقلت بطبع « فتح المعين » .

وَإِطَالَةُ تَحْجِيلٍ ، بِأَنْ يَغْسِلَ مَعَ الْيَدَيْنِ بَعْضَ الْعُضْدَيْنِ ، وَمَعَ وَتَثْلِيثُ كُلِّ ،

الرَّجْلَيْنِ بَعْضَ السَّاقَيْنِ ؛ وَغَايَتُهُ اسْتِيعَابُ الْعُضْدِ وَالسَّاقِ ، وَذَلِكَ لِخَبَرِ الشَّيْخَيْنِ [البخاري ، رقم : ١٣٦ ، مسلم ، رقم : ٢٤٦] : « إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ » ، زَادَ مُسْلِمٌ : « وَتَحْجِيلُهُ » ، أَيِ : يُدْعَوْنَ بِيَضِ الْوُجُوهِ وَالْأَيْدِي وَالْأَرْجُلِ ، وَيَحْصُلُ أَقْلُ الْإِطَالَةِ بِغَسْلِ أَدْنَى زِيَادَةٍ عَلَى الْوَاجِبِ ، وَكَمَالُهَا بِاسْتِيعَابِ مَا مَرَّ .

وَتَثْلِيثُ كُلِّ ، مِنْ مَغْسُولٍ وَمَمْسُوحٍ وَذَلِكَ وَتَحْلِيلٍ وَسِوَاكَ وَبَسْمَلَةٍ وَذِكْرٍ عَقِبِهِ لِلاتِّبَاعِ فِي أَكْثَرِ ذَلِكَ .

وَيَحْصُلُ التَّثْلِيثُ بِغَمْسِ الْيَدِ مَثَلًا ، وَلَوْ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ إِذَا حَرَكَهَا مَرَّتَيْنِ ، وَلَوْ رَدَّدَ مَاءَ الْغَسْلَةِ الثَّانِيَةِ حَصَلَ لَهُ أَصْلُ سُنَّةِ التَّثْلِيثِ كَمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا .

وَلَا يُجْزَى تَثْلِيثُ عُضْوٍ قَبْلَ إِتْمَامِ وَاجِبِ غَسْلِهِ وَلَا بَعْدَ تَمَامِ الْوُضُوءِ ، وَيُكْرَهُ النِّقْصُ عَنِ الثَّلَاثِ كَالزِّيَادَةِ عَلَيْهَا ، أَيِ : بِنِيَّةِ الْوُضُوءِ ، كَمَا بَحَثَهُ جَمْعٌ ، وَتَحْرُمُ مِنْ مَاءٍ مَوْقُوفٍ عَلَى التَّطَهُّرِ .

* * *

فَرَعٌ : يَأْخُذُ السَّائِلُ أَثْنَاءَ الْوُضُوءِ فِي اسْتِيعَابِ أَوْ عَدَدِ بَالِقَيْنِ ، وَجُوبًا فِي الْوَاجِبِ ، وَنَدْبًا فِي الْمُنْدُوبِ ، وَلَوْ فِي الْمَاءِ الْمَوْقُوفِ ، أَمَّا السَّائِلُ بَعْدَ الْفَرَاغِ فَلَا يُؤْتَرُّ .

وَتَيَامُنْ ، وَوِلَاءٌ ، وَتَعَهُدُ مُوقٍ ،

وَتَيَامُنْ ، أَي : تَقْدِيمُ يَمِينٍ عَلَى يَسَارٍ فِي الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ ، وَلِنَحْوِ
أَقْطَعَ فِي جَمِيعِ أَعْضَاءِ وَضُوئِهِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يُحِبُّ التَّيْمُنَ فِي
تَطْهَرِهِ وَشَأْنِهِ كُلِّهِ ، أَي : مِمَّا هُوَ مِنْ بَابِ التَّكْرِيمِ ، كَأَكْتِحَالٍ ، وَلُبْسِ
نَحْوِ قَمِيصٍ وَنَعْلِ ، وَتَقْلِيمِ ظُفْرِ ، وَحَلْقِ نَحْوِ رَأْسٍ ، وَأَخْذٍ ، وَإِعْطَاءٍ ،
وَسِوَاكِ ، وَتَحْلِيلٍ ؛ وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ .

وَيُسْنُ التَّيَاسُّرُ فِي ضِدِّهِ ، وَهُوَ مَا كَانَ مِنْ بَابِ الْإِهَانَةِ وَالْأَذَى ،
كَاسْتِنَجَاءٍ ، وَامْتِحَاطٍ ، وَخَلْعِ لِبَاسٍ وَنَعْلٍ .

وَيُسْنُ الْبَدَاءُ بِغَسْلِ أَعْلَى وَجْهِهِ وَأَطْرَافِ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ ، وَإِنْ صَبَّ
عَلَيْهِ غَيْرُهُ ، وَأَخْذُ الْمَاءِ إِلَى الْوَجْهِ بِكَفَيْهِ مَعًا ، وَوَضْعُ مَا يَغْتَرِفُ مِنْهُ عَنْ
يَمِينِهِ ، وَمَا يَصُبُّ مِنْهُ عَنْ يَسَارِهِ .

وَوِلَاءٌ بَيْنَ أَفْعَالٍ وَضُوءٍ السَّلِيمِ ، بِأَنْ يَشْرَعَ فِي تَطْهِيرِ كُلِّ غُضُو قَبْلَ
جَفَافٍ مَا قَبْلَهُ ، وَذَلِكَ لِلاتِّبَاعِ وَخُرُوجِ مَنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَهُ ؛ وَيَجِبُ
لِسَلْسِ .

وَتَعَهُدُ عَقِبَ ، وَمُوقٍ ؛ وَهُوَ : طَرَفُ الْعَيْنِ الَّذِي يَلِي الْأَنْفَ ؛ وَلِحَاطِ
وَهُوَ : الطَّرْفُ الْآخَرُ ؛ بِسَبَابَتَيْ شَقِيهِمَا ^(١) ، وَمَحَلُّ نَذْبِ تَعَهُدِهِمَا إِذَا لَمْ
يَكُنْ فِيهِمَا رَمَضٌ يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ إِلَى مَحَلِّهِ ، وَإِلَّا فَتَعَهُدُهُمَا وَاجِبٌ
كَمَا فِي « الْمَجْمُوعِ » .

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : وجدت في بعض نُسخِ الحَظِّ : « بِسَبَابَتَيْهِ شَقِيهِمَا » .

وَاسْتِقْبَالَ، وَتَرَكُ تَكْلُمٍ وَتَنْشِيفٍ، وَالشَّهَادَتَانِ عَقِبَهُ،

وَلَا يُسَرُّ غَسْلُ بَاطِنِ الْعَيْنِ، بَلْ قَالَ بَعْضُهُمْ : يُكْرَهُ، لِلضَّرَرِ؛
وَإِنَّمَا يُغَسَّلُ إِذَا تَنَجَّسَ لِغَلْظِ أَمْرِ الْجَاسَةِ .

وَاسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ فِي كُلِّ وُضُوئِهِ .

وَتَرَكُ تَكْلُمٍ فِي أَثْنَاءِ وُضُوئِهِ بِلَا حَاجَةٍ بِغَيْرِ ذِكْرِ، وَلَا يُكْرَهُ سَلَامٌ
عَلَيْهِ، وَلَا مِنْهُ، وَلَا رُدُّهُ .

وَتَرَكُ تَنْشِيفٍ، بِلَا عُذْرِ لِلاتِّبَاعِ .

وَالشَّهَادَتَانِ عَقِبَهُ، أَيِ : الْوُضُوءِ، بِحَيْثُ لَا يَطُولُ فَاصِلٌ عَنْهُ
عُرْفًا، فَيَقُولُ مُسْتَقْبِلًا لِلْقِبْلَةِ رَافِعًا يَدَيْهِ وَبَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ، وَلَوْ أَعْمَى :
« أَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ
وَرَسُولُهُ » لِمَا رَوَى مُسْلِمٌ [رقم : ٢٣٤] عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ تَوَضَّأَ ،
فَقَالَ : أَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . . . إلخ فُتِيحتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ ،
يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ » ، زَادَ التِّرْمِذِيُّ [رقم : ٥٥] : « اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ
التَّوَابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ » ، وَرَوَى الْحَاكِمُ [٥٦٤/١] وَصَحَّحَهُ :
« مَنْ تَوَضَّأَ ، ثُمَّ قَالَ : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، أَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا
أَنْتَ ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ ؛ كُتِبَ فِي رَقٍّ ثُمَّ طُبِعَ بِطَابِعٍ فَلَمْ يُكْسَرْ إِلَى
يَوْمِ الْقِيَامَةِ » أَيِ لَمْ يَتَطَرَّقْ إِلَيْهِ إِبْطَالٌ كَمَا صَحَّ حَتَّى يَرَى ثَوَابَهُ الْعَظِيمَ .

ثُمَّ يُصَلِّي وَيُسَلِّمُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ، وَيَقْرَأُ : ﴿ إِنَّا
أَنْزَلْنَاهُ ﴾ [٩٧ سورة القدر] كَذَلِكَ ثَلَاثًا بِلَا رَفْعٍ يَدٍ .

وَأَمَّا دُعَاءُ الْأَعْضَاءِ الْمَشْهُورُ فَلَا أَصْلَ لَهُ يُعْتَدُّ بِهِ ، فَلِذَلِكَ حَذَفْتُهُ تَبَعًا

وَشُرْبُهُ مِنْ فَضْلِ وَضُوئِهِ ؛

لِشَيْخِ الْمَذْهَبِ النَّوَوِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَقِيلَ : يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ كُلِّ غُضُوٍ : أَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ؛ لِخَبَرِ رَوَاهُ الْمُسْتَعْفِرِيُّ [« الْأَذْكَارُ » لِلنَّوَوِيِّ ، رَقْم : ١٥٧ ، وَكَذَلِكَ مَا قَالَهُ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ تَعْلِيْقًا عَلَيْهِ] وَقَالَ : حَسَنٌ غَرِيبٌ .

وَشُرْبُهُ مِنْ فَضْلِ وَضُوئِهِ ؛ لِخَبَرِ أَنَّ فِيهِ شِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ . [رَاجِعِ التِّرْمِذِي ، رَقْم : ٤٨ ؛ النَّسَائِي ، رَقْم : ٩٥ ، ٩٦ ؛ « مُسْنَدُ أَحْمَد » رَقْم : ٩٤٦ ، ١٠٤٩ ، ١١٧٧ ، ١٣٤٧ ، ١٣٨٣ ، وَهِيَ فِي الشَّرْبِ مِنْ فَضْلِ الْوُضُوءِ] .

وَيُسْنُ رَشُّ إِزَارِهِ بِهِ ، أَي : إِنْ تَوَهَّمَ حُصُولَ مُقَدَّرٍ لَهُ كَمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ رَشُّهُ ﷺ لِإِزَارِهِ بِهِ .

وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْوُضُوءِ ، أَي : بِحَيْثُ تُنْسَبَانِ إِلَيْهِ عُرْفًا ، فَتَقُوتَانِ بِطُولِ الْفَضْلِ عُرْفًا عَلَى الْأَوْجَةِ ، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ بِالْإِعْرَاضِ ، وَبَعْضُهُمْ بِجَفَافِ الْأَعْضَاءِ ، وَقِيلَ : بِالْحَدَثِ .

وَيَقْرَأُ نَذْبًا فِي أُولَى رَكْعَتَيْهِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا ﴾ [٤ سُورَةُ النَّسَاءِ / الْآيَةُ : ٦٤] ، وَفِي الثَّانِيَةِ : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ [٤ سُورَةُ النَّسَاءِ / الْآيَةُ : ١١٠] .

وَلْيُقْتَصِرْ حَتْمًا عَلَى وَاجِبٍ لِضَيْقِ وَقْتٍ أَوْ قِلَّةِ مَاءٍ ، وَنَدْبًا لِإِذْرَاكِ جَمَاعَةٍ .

فَائِدَةٌ : يَحْرُمُ التَّطَهُّرُ بِالْمُسْبَلِ لِلشُّرْبِ ، وَكَذَا بِمَا جُهِلَ حَالُهُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ ، وَكَذَا حَمْلُ شَيْءٍ مِنَ الْمُسْبَلِ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ .

* * *

وَلْيُقْتَصِرْ ، أَيِ : الْمُتَوَضَّئُ ، حَتْمًا ، أَيِ : وَجُوبًا . عَلَى غَسْلِ أَوْ مَسْحٍ وَاجِبٍ ، فَلَا يَجُوزُ تَثْلِيثٌ وَلَا إِثْنَانُ سَائِرِ السُّنَنِ ، لِضَيْقِ وَقْتٍ عَنْ إِذْرَاكِ الصَّلَاةِ كُلِّهَا فِيهِ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْبَغَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَتَبِعَهُ مُتَأَخِّرُونَ ، لَكِنْ أَفْتَى فِي فَوَاتِ الصَّلَاةِ لَوْ أَكْمَلَ سُنَّهَا بِأَنْ يَأْتِيَهَا وَلَوْ لَمْ يُدْرِكْ رُكْعَةً ، وَقَدْ يُفَرَّقُ ، بِأَنَّهُ تَمَّ اشْتَغَالُ بِالْمَقْصُودِ ، فَكَانَ كَمَا لَوْ مَدَّ فِي الْقِرَاءَةِ .

أَوْ قِلَّةِ مَاءٍ ، بِحَيْثُ لَا يَكْفِي إِلَّا الْفَرْضُ ، فَلَوْ كَانَ مَعَهُ مَاءٌ لَا يَكْفِيهِ لِتِمَّةِ طَهْرِهِ إِنْ ثَلَّثَ ، أَوْ أَتَى السُّنَنَ ، أَوْ أَحْتَاجَ إِلَى الْفَاضِلِ لِعَطَشٍ مُحْتَرَمٍ ؛ حَرُمَ اسْتِعْمَالُهُ فِي شَيْءٍ مِنَ السُّنَنِ ، وَكَذَا يُقَالُ فِي الْغُسْلِ . وَنَدْبًا عَلَى الْوَاجِبِ بِتَرْكِ السُّنَنِ لِإِذْرَاكِ جَمَاعَةٍ لَمْ يُرَجَّ غَيْرُهَا .

نَعَمْ ، مَا قِيلَ بِوُجُوبِهِ ، كَالَّذِلْكَ ، يُنْبَغِي تَقْدِيمُهُ عَلَيْهَا نَظِيرُ مَا مَرَّ مِنْ نَدْبِ تَقْدِيمِ الْفَائِتِ بَعْدَ عَذْرِ عَلَى الْحَاضِرَةِ ، وَإِنْ فَاتَتِ الْجَمَاعَةُ .

* * *

تِمَّةٌ [فِي بَيَانِ أَسْبَابِ النَّيِّمِ وَكَيْفِيَّتِهِ] : يَتَيَمَّمُ عَنِ الْحَدَّثَيْنِ لِفَقْدِ مَاءٍ ، وَخَوْفِ مَحْذُورٍ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ ؛ بِتُرَابٍ طَهُورٍ لَهُ غُبَارٌ .

وَنَوَاقِضُهُ : ١ - خُرُوجُ شَيْءٍ مِنْ أَحَدِ سَبِيلِي الْحَيِّ وَلَوْ
بِأُسُورًا ، ٢ - وَزَوَالُ عَقْلِ ،

وَأَرْكَانُهُ : نِيَّةُ اسْتِباحَةِ الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ مَقْرُونَةً بِنَقْلِ التُّرَابِ ،
وَمَسْحُ وَجْهِهِ ثُمَّ يَدَيْهِ .

وَلَوْ تَيَقَّنَ مَاءَ آخِرِ الْوَقْتِ فَانْتَظَرَهُ أَفْضَلُ ، وَإِلَّا فَتَعَجَّلُ تَيَمُّمٌ .
وَإِذَا امْتَنَعَ اسْتِعْمَالُهُ فِي عُضْوٍ وَجَبَ تَيَمُّمٌ وَغَسَلُ صَحِيحٍ وَمَسْحُ كُلِّ
السَّائِرِ الضَّارِّ نَزْعُهُ بِمَاءٍ .

وَلَا تَرْتِيبَ بَيْنَهُمَا لِجُنُبٍ ، أَوْ عُضْوَيْنِ فَتَيَمُّمَانِ ، وَلَا يُصَلِّي بِهِ إِلَّا
فَرَضًا وَاحِدًا ، وَلَوْ نَذْرًا ، وَصَحَّ جَنَائِزُ مَعَ فَرَضٍ .

* * *

وَنَوَاقِضُهُ ، أَيُّ : أَسْبَابُ نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ أَرْبَعَةٌ :

١ - أَحَدُهَا : تَيَقُّنُ خُرُوجِ شَيْءٍ غَيْرِ مَنِيٍّ ، عَيْنًا كَانَ أَوْ رِيحًا رَطْبًا أَوْ
جَافًا ، مُعْتَادًا كَبَوْلٍ ، أَوْ نَادِرًا كَدَمِ بَاسُورٍ أَوْ غَيْرِهِ ، اِنْفَصَلَ أَوْ لَا ،
كَدُودَةٍ أَخْرَجَتْ رَأْسَهَا ثُمَّ رَجَعَتْ ؛ مِنْ أَحَدِ سَبِيلِي الْمُتَوَضَّئِ الْحَيِّ ،
دُبْرًا كَانَ أَوْ قُبْلًا .

وَلَوْ كَانَ الْخَارِجُ بِأُسُورًا ، نَابِتًا دَاخِلَ الدُّبْرِ ، فَخَرَجَ ، أَوْ زَادَ
خُرُوجُهُ ؛ لَكِنْ أَفْتَى الْعَلَامَةُ الْكَمَالُ الرَّدَادُ بَعْدَ اِنْتِقَاضِ خُرُوجِ الْبَاسُورِ
نَفْسِهِ ، بَلْ بِالْخَارِجِ مِنْهُ كَالْدَمِ ؛ وَعِنْدَ مَالِكٍ لَا يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ بِالنَّادِرِ .

٢ - وَثَانِيهَا : زَوَالُ عَقْلِ ، أَيُّ : تَمَيُّزِ بِسُكْرِ أَوْ جُنُونٍ أَوْ إِغْمَاءٍ أَوْ

لَا بَنُومٌ مُمَكِّنٌ مِقْعَدُهُ، ٣ - وَمَسُّ فَرْجِ آدَمِيٍّ

نَوْمٌ ؛ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ : « فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ » [أبو داود ، رقم : ٢٠٣ ؛ ابن ماجه ، رقم : ٤٧٧ ، « مسند أحمد » رقم : ٨٨٩] .

وَخَرَجَ بِـ « زَوَالِ الْعَقْلِ » الثُّعَاسُ ، وَأَوَائِلُ نَشْوَةِ السُّكْرِ ؛ فَلَا نَقْضَ بِهِمَا ، كَمَا إِذَا شَكَّ هَلْ نَامَ أَوْ نَعَسَ .

وَمِنْ عَلَامَةِ الثُّعَاسِ سَمَاعُ كَلَامِ الْحَاضِرِينَ وَإِنْ لَمْ يَفْهَمْهُ .

لَا زَوَالُهُ بَنُومٌ قَاعِدٌ مُمَكِّنٌ مِقْعَدُهُ ، أَيْ : أَلَيْتَهُ مِنْ مَقَرِّهِ ، وَإِنْ أُسْتَنْدَ لِمَا لَوْ زَالَ سَقَطَ أَوْ أُحْتَبِيَ ، وَلَيْسَ بَيْنَ مِقْعَدِهِ وَمَقَرِّهِ تَجَافٍ .

وَيَنْتَقِضُ وُضُوءُ مُمَكِّنٍ أَنْتَبَهَ بَعْدَ زَوَالِ أَلَيْتِهِ عَنْ مَقَرِّهِ ، لَا وُضُوءُ شَاكٍّ هَلْ كَانَ مُمَكِّنًا أَوْ لَا ؟ أَوْ هَلْ زَالَتْ أَلَيْتُهُ قَبْلَ الْيَقَظَةِ أَوْ بَعْدَهَا ، وَتَيَقُّنُ الرُّؤْيَا مَعَ عَدَمِ تَذَكُّرِ نَوْمٍ لَا أَثَرُ لَهُ ، بِخِلَافِهِ مَعَ الشَّكِّ فِيهِ ، لِأَنَّهَا مُرَجَّحَةٌ لِأَحَدِ طَرَفَيْهِ .

٣ - وَثَالِثُهَا : مَسُّ فَرْجِ آدَمِيٍّ أَوْ مَحَلِّ قُطْعِهِ ، وَلَوْ لِمَيْتٍ أَوْ صَغِيرٍ ، قُبْلَا كَانَ الْفَرْجُ أَوْ دُبْرًا ، مُتَّصِلًا أَوْ مَقْطُوعًا ، إِلَّا مَا قُطِعَ فِي الْخِتَانِ .

وَالنَّاقِضُ مِنَ الدُّبْرِ مُلْتَقَى الْمُنْفَذِ ، وَمِنْ قُبْلِ الْمَرْأَةِ مُلْتَقَى شَفْرِهَا عَلَى الْمُنْفَذِ ، لَا مَا وَرَاءَهُمَا ، كَمَحَلِّ خِتَانِهَا .

نَعَمْ يُنْدَبُ الْوُضُوءُ مِنْ مَسِّ نَحْوِ الْعَانَةِ ، وَبَاطِنِ الْأَلْيَةِ ، وَالْأُنْثَيْنِ ، وَشَعْرِ نَبْتٍ فَوْقَ ذَكَرٍ ، وَأَصْلٍ فَخِذٍ ، وَلَمْسِ صَغِيرَةٍ وَأَمْرَدٍ وَأَبْرَصٍ وَيَهُودِيٍّ ، وَمِنْ نَحْوِ فَصْدٍ وَنَظَرٍ بِشَهْوَةٍ وَلَوْ إِلَى مُحَرَّمٍ ، وَتَلَقُّظٍ بِمَعْصِيَةٍ ، وَغَضَبٍ ، وَحَمَلٍ مَيْتٍ ، وَمَسِّهِ ، وَقَصِّ ظُفْرِ وَشَارِبٍ ، وَحَلْقِ رَأْسِهِ .

بِطْنِ كَفٍّ ، ٤ - وَتَلَا قِي بَشَرَتِي ذَكَرٍ وَأُنْثَى

وَخَرَجَ بِـ « آدَمِيٍّ » فَزُجُّ الْبَهِيمَةِ إِذْ لَا يُشْتَهَى ، وَمِنْ ثَمَّ جازَ النَّظَرُ إِلَيْهِ .

بِطْنِ كَفٍّ ، لِقَوْلِهِ ﷺ : « مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ » وَفِي رِوَايَةٍ : « مَنْ مَسَّ ذَكَرًا » ، « فَلْيَتَوَضَّأْ » [الترمذي ، رقم : ٨٢ ؛ النسائي ، رقم : ٤٤٤ ؛ أبو داود ، رقم : ١٨١ ؛ ابن ماجه ، رقم : ٤٧٩ ؛ مسند أحمد ، رقم : ٢٦٧٤٩ ؛ موطأ مالك ، رقم : ٩١ ؛ الدارمي ، رقم : ٧٢٤] .

وَبَطْنُ الْكَفِّ هُوَ بَطْنُ الرَّاحَتَيْنِ وَبَطْنُ الْأَصَابِعِ وَالْمُنْحَرِفُ إِلَيْهِمَا عِنْدَ أَنْطَبَاقِهِمَا مَعَ يَسِيرِ تَحَامُلٍ ، دُونَ رُؤُوسِ الْأَصَابِعِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَحَرْفِ الْكَفِّ .

٤ - وَرَابِعُهَا : تَلَا قِي بَشَرَتِي ذَكَرٍ وَأُنْثَى ، وَلَوْ بِلَا شَهْوَةٍ ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُكْرَهًا أَوْ مَيْتًا ؛ لَكِنْ لَا يَنْقُضُ وَضُوءُ الْمَيِّتِ .
وَالْمُرَادُ بِالْبَشَرَةِ هُنَا غَيْرُ الشَّعْرِ وَالسِّنِّ وَالظُّفْرِ ، قَالَ شَيْخُنَا : وَغَيْرُ بَاطِنِ الْعَيْنِ .

وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ [٤ سورة النساء / الآية : ٤٣] أَي : لَمَسْتُمُ .

وَلَوْ شَكَّ هَلْ مَا لَمَسَهُ شَعْرٌ أَوْ بَشَرَةٌ لَمْ يَنْتَقِضْ ، كَمَا لَوْ وَقَعَتْ يَدُهُ عَلَى بَشَرَةٍ لَا يَعْلَمُ أَهِيَ بَشَرَةُ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ ، أَوْ شَكَّ هَلْ لَمَسَ مَحْرَمًا أَوْ أَجْنَبِيَّةً .

وَقَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْعُبَابِ » : وَلَوْ أَخْبَرَهُ عَدُوٌّ بِلَمْسِهَا لَهُ ، أَوْ

بِكَبْرِ لَا مَعَ مَحْرَمِيَّةٍ ، وَلَا يَرْتَفَعُ يَقِينٌ وَضُوءٌ أَوْ حَدَثٌ بَظَنِّ ضِدِّهِ .

بَنَحْرِ خُرُوجِ رِيحٍ مِنْهُ فِي حَالِ نَوْمِهِ مُمَكَّنًا ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْأَخْذُ بِقَوْلِهِ .
بِكَبْرِ فِيهِمَا ، فَلَا نَقْضَ بِتَلَاقِيهِمَا مَعَ صِغَرٍ فِيهِمَا ، أَوْ فِي أَحَدِهِمَا ،
لِإِنْتِفَاءِ مَظَنَّةِ الشَّهْوَةِ .

وَالْمُرَادُ بِذِي الصَّغَرِ : مَنْ لَا يُشْتَهَى عُرْفًا غَالِبًا .
لَا تَلَاقِي بَشَرَتَيْهِمَا مَعَ مَحْرَمِيَّةٍ بَيْنَهُمَا ، بِنَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ أَوْ مُصَاهَرَةٍ ،
لِإِنْتِفَاءِ مَظَنَّةِ الشَّهْوَةِ .

وَلَوْ أَشْتَبَهَتْ مَحْرَمُهُ بِأَجْنَبِيَّاتٍ مَحْصُورَاتٍ ، فَلَمَسَ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ لَمْ
يَنْتَقِضْ ، وَكَذَا بِغَيْرِ مَحْصُورَاتٍ عَلَى الْأَوْجَهِ .

وَلَا يَرْتَفَعُ يَقِينٌ وَضُوءٌ أَوْ حَدَثٌ بَظَنِّ ضِدِّهِ ، وَلَا بِالشَّكِّ فِيهِ أَلْمَفْهُومُ
بِالْأُولَى فَيَأْخُذُ بِالْيَقِينِ اسْتِصْحَابًا لَهُ .

* * *

خَاتِمَةٌ [فِي بَيَانِ مَا يَحْرُمُ بِالْحَدَثِ الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ] : يَحْرُمُ بِالْحَدَثِ
صَلَاةٌ ، وَطَوَافٌ ، وَسُجُودٌ ، وَحَمْلُ مُصْحَفٍ ، وَمَا كُتِبَ لِدَرْسِ قُرْآنٍ
وَلَوْ بَعْضَ آيَةٍ كَلَوْحٍ ، وَالْعَبْرَةُ فِي قَصْدِ الدَّرَاسَةِ وَالتَّبَرُّكِ بِحَالَةِ الْكِتَابَةِ دُونَ
مَا بَعْدَهَا وَبِالْكَاتِبِ لِنَفْسِهِ أَوْ لِغَيْرِهِ تَبَرُّعًا ، وَإِلَّا فَآمِرِهِ ، لَا حَمْلُهُ مَعَ مَتَاعٍ
وَالْمُصْحَفُ غَيْرُ مَقْصُودٍ بِالْحَمْلِ ؛ وَمَسُّ وَرْقِهِ وَلَوْ الْبَيَاضِ أَوْ نَحْوِ ظَرْفٍ
أَعَدَّ لَهُ وَهُوَ فِيهِ ، لَا قَلْبُ وَرْقِهِ بَعُودٍ إِذَا لَمْ يَنْفَصِلْ عَلَيْهِ ، وَلَا مَعَ تَفْسِيرٍ
زَادَ وَلَوْ أَحْتِمَالًا ، وَلَا يُمْنَعُ صَبِيٌّ مُمَيَّزٌ مُحَدِّثٌ وَلَوْ جُنُبًا حَمَلَ وَمَسَّ نَحْوَ

وَالثَّانِيَةُ: الْغُسْلُ .

مُصْحَفٍ لِحَاجَةِ تَعَلُّمِهِ وَدَرْسِهِ . وَوَسَّيْتُهُمَا ، كَحَمْلِهِ لِلْمَكْتَبِ ، وَالْإِثْيَانِ بِهِ لِلْمُعَلِّمِ لِيَعْلَمَهُ مِنْهُ . وَيَحْرُمُ تَمَكُّينُ غَيْرِ الْمُمَيِّزِ مِنْ نَحْوِ مُصْحَفٍ ، وَلَوْ بَعْضُ آيَةٍ ؛ وَكِتَابَتُهُ بِالْعَجَمِيَّةِ ، وَوَضْعُ نَحْوِ دِرْهَمٍ فِي مَكْتُوبِهِ وَعِلْمُ شَرْعِيٍّ ، وَكَذَا جَعْلُهُ بَيْنَ أَوْرَاقِهِ خِلَافًا لِشَيْخِنَا ، وَتَمْزِيْقُهُ عَبَثًا ، وَبَلْعُ مَا كُتِبَ عَلَيْهِ لَا شُرْبُ مَحْوِهِ ، وَمَدُّ الرَّجُلِ لِلْمُصْحَفِ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَى مَرْتَفَعٍ .

وَيُسْنُ الْقِيَامُ لَهُ كَالْعَالِمِ ، بَلْ أَوْلَى .

وَيُكْرَهُ حَرْقُ مَا كُتِبَ عَلَيْهِ إِلَّا لِعَرَضٍ نَحْوِ صِيَانَةٍ ، فَعَسَلُهُ أَوْلَى مِنْهُ .

وَيَحْرُمُ بِالْجَنَابَةِ الْمُكُثُّ فِي الْمَسْجِدِ ، وَقِرَاءَةُ قُرْآنٍ بِقَصْدِهِ ، وَلَوْ بَعْضُ آيَةٍ بِحَيْثُ يُسْمَعُ نَفْسُهُ ، وَلَوْ صَيِّيًا ، خِلَافًا لِمَا أَفْتَى بِهِ النَّوَوِيُّ ؛ وَبِنَحْوِ حَيْضٍ ، لَا بِخُرُوجِ طَلْقٍ ، صَلَاةً وَقِرَاءَةً وَصَوْمًا ؛ وَيَجِبُ قِضَاؤُهُ لَا الصَّلَاةَ ، بَلْ يَحْرُمُ قِضَاؤُهَا عَلَى الْأَوْجِهِ .

* * *

٢- وَالطَّهَارَةُ الثَّانِيَةُ: الْغُسْلُ ، هُوَ : لُغَةً : سَيْلَانُ الْمَاءِ عَلَى الشَّيْءِ ؛ وَشَرْعًا: سَيْلَانُهُ عَلَى جَمِيعِ الْبَدَنِ بِالنَّيَّةِ .

وَلَا يَجِبُ فَوْرًا ، وَإِنْ عَصَى بِسَبِيهِ ، بِخِلَافِ نَجَسٍ عَصَى بِسَبِيهِ .

وَالْأَشْهُرُ فِي كَلَامِ الْفُقَهَاءِ ضَمُّ غَيْنِهِ ، لَكِنَّ الْفَتْحَ أَفْصَحُ ، وَبِضْمِهَا مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْفِعْلِ وَمَاءِ الْغُسْلِ .

مُوجِبُهُ : ١ - خُرُوجُ مَنِيهِ ، ٢ - وَدُخُولُ حَشْفَةِ فَرْجًا ، ٣ - وَحَيْضٌ ، وَأَقَلُّ سَنَةِ تِسْعِ سِنِينَ قَمَرِيَّةً ،

مُوجِبُهُ أَرْبَعَةٌ :

١ - أَحَدُهَا : خُرُوجُ مَنِيهِ أَوَّلًا ، وَيُعْرَفُ بِأَحَدِ خَوَاصِّهِ الثَّلَاثِ مِنْ تَلَذُّذِ بِخُرُوجِهِ ، أَوْ تَدْفُقِي ، أَوْ رِيحِ عَجِينِ رَطْبًا وَبَيَاضٍ بَيِضٍ جَافًا . فَإِنْ فُقِدَتْ هَذِهِ الْخَوَاصُّ فَلَا غُسْلَ .

نَعَمْ لَوْ شَكَّ فِي شَيْءٍ أَمْنِيٍّ هُوَ أَوْ مَذِيٍّ تَخَيَّرَ وَلَوْ بِالتَّشَهُيِّ ، فَإِنْ شَاءَ جَعَلَهُ مَنِيًّا وَأَغْتَسَلَ ، أَوْ مَذِيًّا وَغَسَلَهُ وَتَوَضَّأَ ؛ وَلَوْ رَأَى مَنِيًّا مُحَقَّقًا فِي نَحْوِ ثَوْبِهِ لَزِمَهُ الْغُسْلُ وَإِعَادَةُ كُلِّ صَلَاةٍ تَيَقَّنَهَا بَعْدَهُ مَا لَمْ يَحْتَمِلْ عَادَةً كَوْنُهُ مِنْ غَيْرِهِ .

٢ - وَثَانِيهَا : دُخُولُ حَشْفَةِ ، أَوْ قَدْرُهَا مِنْ فَاقِدِهَا ، وَلَوْ كَانَتْ مِنْ ذَكَرٍ مَقْطُوعٍ ، أَوْ مِنْ بَهِيمَةٍ ، أَوْ مَيْتٍ .

فَرْجًا قُبْلًا أَوْ دُبْرًا ، وَلَوْ لِبَهِيمَةٍ ، كَسَمَكَةٍ أَوْ مَيْتٍ ، وَلَا يُعَادُ غَسْلُهُ لِانْقِطَاعِ تَكْلِيفِهِ .

٣ - وَثَالِثُهَا : حَيْضٌ ، أَيْ : انْقِطَاعُهُ ، وَهُوَ : دَمٌ يَخْرُجُ مِنْ أَقْصَى رَحِمِ الْمَرْأَةِ فِي أَوْقَاتٍ مَخْصُوصَةٍ .

وَأَقَلُّ سَنَةِ تِسْعِ سِنِينَ قَمَرِيَّةً ، أَيْ : اسْتِكْمَالُهَا ، نَعَمْ إِنْ رَأَتْهُ قَبْلَ تَمَامِهَا بِدُونِ سِتَّةِ عَشَرَ يَوْمًا فَهُوَ حَيْضٌ ، وَأَقَلُّهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةُ عَشَرَ يَوْمًا كَأَقَلِّ طَهْرٍ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ .

وَيَحْرُمُ بِهِ مَا يَحْرُمُ بِالْجَنَابَةِ ، وَمُبَاشَرَةٌ مَا بَيْنَ سُرَّتِهَا وَرُكْبَتِهَا ،

٤ - وَنَفَاسٌ .

وَفَرَضُهُ : ١ - نِيَّةُ رَفْعِ الْجَنَابَةِ أَوْ آدَاءِ فَرَضِ الْغُسْلِ مَقْرُونَةً بِأَوَّلِهِ .

وَقِيلَ : لَا يَحْرُمُ غَيْرُ الْوُطْءِ ، وَاخْتَارَهُ النَّوَوِيُّ فِي « التَّحْقِيقِ » لِخَبَرِ مُسْلِمٍ [رقم : ٣٠٢] : « أَصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ » .

وَإِذَا انْقَطَعَ دَمُهَا حَلَّ لَهَا قَبْلَ الْغُسْلِ صَوْمٌ لَا وَطْءٌ ، خِلَافاً لِمَا بَحَثَهُ الْعَلَامَةُ الْجَلَالُ السُّيُوطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ .

٤ - وَرَابِعُهَا : نَفَاسٌ ، أَيُّ : انْقِطَاعُهُ ، وَهُوَ : دَمُ حَيْضٍ مُجْتَمِعٍ يَخْرُجُ بَعْدَ فَرَاغِ جَمِيعِ الرَّجَمِ .

وَأَقَلُّهُ لِحُظَّةٌ ، وَغَالِبُهُ أَرْبَعُونَ يَوْماً ، وَأَكْثَرُهُ سِتُّونَ يَوْماً .

وَيَحْرُمُ بِهِ مَا يَحْرُمُ بِالْحَيْضِ .

وَيَجِبُ الْغُسْلُ أَيْضاً بِوِلَادَةٍ ، وَلَوْ بِلَا بَلَلٍ ، وَالْقَاءِ عِلَاقَةٍ وَمُضْغَةٍ ، وَبِمَوْتِ مُسْلِمٍ غَيْرِ شَهِيدٍ .

وَفَرَضُهُ : أَيُّ : الْغُسْلُ ، شَيْئَانِ :

١ - أَحَدُهُمَا : نِيَّةُ رَفْعِ الْجَنَابَةِ لِلْجُنُبِ ، أَوْ الْحَيْضِ لِلْحَائِضِ ، أَيُّ : رَفْعُ حُكْمِهِ .

أَوْ نِيَّةُ آدَاءِ فَرَضِ الْغُسْلِ أَوْ رَفْعِ حَدَثٍ أَوْ الطَّهَارَةِ عَنْهُ أَوْ آدَاءِ الْغُسْلِ ؛ وَكَذَا الْغُسْلُ لِلصَّلَاةِ لَا الْغُسْلُ فَقَطُ .

وَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ النِّيَّةُ مَقْرُونَةً بِأَوَّلِهِ ، أَيُّ : الْغُسْلِ ، يَعْنِي بِأَوَّلِ مَغْسُولٍ

٢ - وَتَعْمِيمُ بَدَنِ حَتَّى الشَّعْرِ وَبَاطِنِ جُدْرِيٍّ ، وَمَا تَحْتَ قُلْفَةٍ ؛ بِمَاءِ طَهُورٍ ، وَيَكْفِي ظَنُّ عُمُومِهِ .
وَسُنَّ :

مِنْ أَلْبَدَنِ ، وَلَوْ مِنْ أَسْفَلِهِ . فَلَوْ نَوَى بَعْدَ غَسْلِ جُزْءٍ وَجَبَ إِعَادَةُ غَسْلِهِ ، وَلَوْ نَوَى رَفَعَ الْجَنَابَةَ وَغَسَلَ بَعْضَ أَلْبَدَنِ ثُمَّ نَامَ فَاسْتَيْقَظَ وَأَرَادَ غَسْلَ الْبَاقِي لَمْ يَخْتَجِ إِلَى إِعَادَةِ النَّيَّةِ .

٢ - وَثَانِيَهُمَا : تَعْمِيمُ ظَاهِرِ بَدَنِ حَتَّى الْأَظْفَارِ وَمَا تَحْتَهَا . وَالشَّعْرِ ظَاهِراً وَبَاطِناً ، وَإِنْ كَثُفَ ، وَمَا ظَهَرَ مِنْ نَحْوِ مَنبِتِ شَعْرَةٍ زَالَتْ قَبْلَ غَسْلِهَا ، وَصِمَاحُ ، وَفَرْجُ أَمْرَأَةٍ عِنْدَ جُلُوسِهَا عَلَى قَدَمَيْهَا ، وَشُقُوقُ ، وَبَاطِنِ جُدْرِيٍّ أَنْفَتَحَ رَأْسُهُ ، لَا بَاطِنِ قَرَحَةٍ بَرِئَتْ وَأَرْتَفَعَ قَشْرُهَا وَلَمْ يَظْهَرْ شَيْءٌ مِمَّا تَحْتَهُ .

وَيَحْرُمُ فَتَقُّ الْمُلْتَحِمِ ، وَمَا تَحْتَ قُلْفَةٍ مِنْ الْأَقْلَفِ ، فَيَجِبُ غَسْلُ بَاطِنِهَا لِأَنَّهَا مُسْتَحَقَّةُ الْإِزَالَةِ ، لَا بَاطِنُ شَعْرِ انْعَقَدَ بِنَفْسِهِ وَإِنْ كَثُرَ .
وَلَا يَجِبُ مَضْمَضَةٌ وَأَسْتِنْشَاقٌ ، بَلْ يُكْرَهُ تَرْكُهُمَا .

بِمَاءِ طَهُورٍ ، وَمَرَّ أَنَّهُ يَضُرُّ تَغْيِيرُ الْمَاءِ تَغْيِيراً ضَارِئاً ، وَلَوْ بِمَا عَلَى الْعُضْوِ ، خِلَافاً لِجَمْعِ .

وَيَكْفِي ظَنُّ عُمُومِهِ ، أَيُّ : الْمَاءِ عَلَى الْبَشَرَةِ وَالشَّعْرِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْهُ ، فَلَا يَجِبُ تَيَقُّنُ عُمُومِهِ ، بَلْ يَكْفِي غَلْبَةُ الظَّنِّ بِهِ فِيهِ ، كَالْوُضُوءِ .

وَسُنَّ : لِلْغُسْلِ الْوَاجِبِ وَالْمُنْدُوبِ :

تَسْمِيَةً ، وَإِزَالَةَ قَدَرٍ ، فَمَضْمَضَةً ، وَأَسْتِنْشَاقٌ ، ثُمَّ وُضُوءٌ ، فَتَعَهُدُ
مَعَاطِفَ ، وَدَلَكُ ،

تَسْمِيَةً ، أَوَّلُهُ ، وَإِزَالَةَ قَدَرٍ طَاهِرٍ ، كَمَنِّي وَمُخَاطِ ، وَنَجَسٍ كَمَذِي ،
وَإِنْ كَفَى لهُمَا غَسْلَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَأَنْ يَبُولَ مَنْ أُنْزَلَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ يُخْرِجَ
مَا بَقِيَ بِمَجْرَاهُ ، فَ بَعْدَ إِزَالَةِ الْقَدَرِ : مَضْمَضَةٌ ، وَأَسْتِنْشَاقٌ ، ثُمَّ وُضُوءٌ ،
كَامِلًا لِلاتِّبَاعِ ، رَوَاهُ الشَّيْخَانِ [البخاري ، رقم : ٢٤٩ ؛ مسلم ، رقم : ٣١٧] ،
وَيُسْنُّ لَهُ اسْتِصْحَابُهُ إِلَى الْفَرَاغِ ، حَتَّى لَوْ أَحْدَثَ سُنَّ لَهُ إِعَادَتُهُ ، وَزَعَمُ
الْمَحَامِلِيِّ اخْتِصَاصُهُ بِالْغُسْلِ الْوَاجِبِ ضَعِيفٌ ، وَالْأَفْضَلُ عَدَمُ تَأْخِيرِ
الْغُسْلِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي « الرُّوضَةِ » ، وَإِنْ ثَبَتَ تَأْخِيرُهُمَا فِي الْبُخَارِيِّ
[راجع الأرقام : ٢٧٥ - ٢٩٠] وَلَوْ تَوَضَّأَ أَثْنَاءَ الْغُسْلِ أَوْ بَعْدَهُ حَصَلَ لَهُ أَصْلُ
السُّنَّةِ ، لَكِنْ الْأَفْضَلُ تَقْدِيمُهُ ، وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ . وَيُنَوِي بِهِ سُنَّةَ الْغُسْلِ إِنْ
تَجَرَّدَتْ جَنَابَتُهُ عَنِ الْأَصْغَرِ ، وَإِلَّا نَوَى بِهِ رَفَعَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرَ أَوْ نَحْوَهُ
خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مُوجِبُهُ الْقَائِلِ بِعَدَمِ الْإِنْدِرَاجِ .

وَلَوْ أَحْدَثَ بَعْدَ ارْتِفَاعِ جَنَابَةِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ لَرَمَهُ الْوُضُوءُ مُرَّتَبًا
بِالنِّيَّةِ .

فَتَعَهُدُ مَعَاطِفَ ، كَالْأُذُنِ ، وَالْإِيطِ ، وَالشَّرَّةِ ، وَالْمُوقِ ، وَمَحَلِّ
شِقِّ ، وَتَعَهُدُ أَصُولَ شَعْرِ ، ثُمَّ غَسَلَ رَأْسٍ بِالْإِفَاضَةِ عَلَيْهِ بَعْدَ تَخْلِيلِهِ إِنْ
كَانَ عَلَيْهِ شَعْرٌ ؛ وَلَا تَيَامُنَ فِيهِ لِغَيْرِ أَقْطَعِ ، ثُمَّ غَسَلَ شِقِّ أَيْمَنِ ، ثُمَّ
أَيْسَرَ .

وَدَلَكُ لِمَا تَصِلُهُ يَدُهُ مِنْ بَدَنِهِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مِنْ أَوْجَبِهِ .

وَتَثْلِيثٌ ، وَأَسْتِقْبَالٌ . وَلَوْ أَحْدَثَ ثُمَّ أَجْنَبَ كَفَى غُسْلٌ وَاحِدٌ .

وَتَثْلِيثٌ لِّغُسْلِ جَمِيعِ الْبَدَنِ ، وَالذَّلَكِ وَالْتَسْمِيَةِ وَالذُّكْرِ عَقِبَهُ ، وَيَخْصُلُ فِي رَاكِدٍ بِتَحَرُّكِ جَمِيعِ الْبَدَنِ ثَلَاثًا ، وَإِنْ لَمْ يَنْقُلْ قَدَمَيْهِ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ عَلَى الْأَوْجِهَةِ .

وَأَسْتِقْبَالٌ لِلْقِبْلَةِ ، وَمُؤَالَاةٌ ، وَتَرْكُ تَكَلُّمٍ بِلَا حَاجَةٍ ، وَتَشْفِيفٌ بِلَا عُذْرِ . وَتُسَنُّ الشَّهَادَتَانِ الْمُتَقَدِّمَتَانِ فِي الْوُضُوءِ مَعَ مَا مَعَهُمَا عَقِبَ الْغُسْلِ ، وَأَنْ لَا يَغْتَسِلَ لِحَنَابَةٍ أَوْ غَيْرِهَا ، كَالْوُضُوءِ فِي مَاءٍ رَاكِدٍ لَمْ يَسْتَبْجِرْ ، كَنَابِعٍ مِنْ عَيْنٍ غَيْرِ جَارٍ .

* * *

فَرَعٌ : لَوْ أَعْتَسَلَ لِحَنَابَةٍ وَنَحَوِ جُمُعَةٍ بَيْنَهُمَا حَصَلَا ، وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ إِفْرَادُ كُلِّ غُسْلٍ ؛ أَوْ لِأَحَدِهِمَا حَصَلَ فَقَطْ .

* * *

وَلَوْ أَحْدَثَ ثُمَّ أَجْنَبَ كَفَى غُسْلٌ وَاحِدٌ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ مَعَهُ الْوُضُوءَ ، وَلَا رَتَّبَ أَعْضَاءَهُ .

* * *

فَرَعٌ : يُسَنُّ لِجُنُبٍ وَحَائِضٍ وَنَفْسَاءَ بَعْدَ انْقِطَاعِ دَمِهِمَا غُسْلُ فَرْجٍ ، وَوُضُوءٌ لِنَوْمٍ ، وَأَكْلٍ ، وَشُرْبٍ ؛ وَيُكْرَهُ فِعْلُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ بِلَا وَضُوءٍ^(١) ، وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُزِيلُوا قَبْلَ الْغُسْلِ شَعْرًا أَوْ ظُفْرًا ، وَكَذَا دَمًا ،

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : ظاهره يكره ذلك ولو مع غسل فرج ؛ وليس كذلك ، =

وَجَازَ تَكْشُفٌ لَهُ فِي خَلْوَةٍ .

وَتَانِيهَا : طَهَارَةُ بَدَنِ وَمَلْبُوسٍ وَمَكَانٍ عَنْ نَجَسٍ ،

لَأَنَّ ذَلِكَ يَرِدُ فِي الْآخِرَةِ جُنْبًا .

* * *

وَجَازَ تَكْشُفٌ لَهُ أَيُّ : لِلْغُسْلِ ؛ فِي خَلْوَةٍ ، أَوْ بِحَضْرَةِ مَنْ يَجُوزُ نَظَرُهُ إِلَى عَوْرَتِهِ ، كَزَوْجَةٍ ، وَامَةٍ . وَالسُّتْرُ أَفْضَلُ . وَحَرْمٌ إِنْ كَانَ ثُمَّ مَنْ يَحْرُمُ نَظَرُهُ إِلَيْهِ ، كَمَا حَرَّمَ فِي الْخَلْوَةِ بِلَا حَاجَةٍ ، وَحَلٌّ فِيهَا لِأَدْنَى غَرَضٍ كَمَا يَأْتِي .

٢ - وَتَانِيهَا : أَيُّ : ثَانِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ : طَهَارَةُ بَدَنِ ، وَمِنْهُ دَاخِلُ الْفَمِ وَالْأَنْفِ وَالْعَيْنِ .

وَمَلْبُوسٍ وَغَيْرِهِ مِنْ كُلِّ مَحْمُولٍ لَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَةٍ .
وَمَكَانٍ يُصَلِّي فِيهِ .
عَنْ نَجَسٍ ، غَيْرِ مَغْفُوءٍ عَنْهُ .

فَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ مَعَهُ وَلَوْ نَاسِيًا ، أَوْ جَاهِلًا بِوُجُودِهِ ، أَوْ بِكَوْنِهِ مُبْطِلًا ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾ [٧٤ سورة المدثر/ الآية : ٤] وَلِخَبَرِ الشَّيْخَيْنِ . [البخاري ، رقم : ٣٠٦ ؛ مسلم ، رقم : ٣٣٣] .

وَلَا يَضُرُّ مُحَاذَاةُ نَجَسٍ لِبَدَنِهِ ، لَكِنْ تَكْرَهُ مَعَ مُحَاذَاتِهِ ؛ كَأَسْتِقْبَالِ نَجَسٍ أَوْ مُتَنَجِّسٍ .

وَلَا يَجِبُ اجْتِنَابُ النَّجَسِ؛ كَرَوْثٍ وَبَوْلٍ وَلَوْ مِنْ مَأْكُولٍ؛ وَمَذْيٍ،

وَالسَّفَفُ كَذَلِكَ إِنْ قَرُبَ مِنْهُ بِحَيْثُ يُعَدُّ مُحَازِيًا لَهُ عُرْفًا .

وَلَا يَجِبُ اجْتِنَابُ النَّجَسِ؛ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ، وَمَحَلَّهُ فِي غَيْرِ التَّضَمُّحِ بِهِ، فِي بَدَنِ أَوْ ثَوْبٍ، فَهُوَ حَرَامٌ بِلَا حَاجَةٍ، وَهُوَ شَرْعًا مُسْتَقْدَرٌ، يَمْنَعُ صِحَّةَ الصَّلَاةِ حَيْثُ لَا مُرَحَّصَ، فَهُوَ كَرَوْثٍ وَبَوْلٍ، وَلَوْ كَانَا مِنْ طَائِرٍ وَسَمَلِكٍ وَجَرَادٍ، وَمَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةً .

أَوْ مِنْ مَأْكُولٍ لَحْمُهُ عَلَى الْأَصَحِّ .

قَالَ الْأِصْطَخَرِيُّ وَالرُّوْيَانِيُّ مِنْ أَتَمَّتِنَا، كَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ، أَنَّهُمَا طَاهِرَانِ مِنَ الْمَأْكُولِ، وَلَوْ رَأَتْ أَوْ قَاءَتْ بِهِيمَةً حَبًّا، فَإِنْ كَانَ صُلْبًا بِحَيْثُ لَوْ زُرِعَ نَبَتَ فَمُتَنَجَّسٌ يُغْسَلُ وَيُؤْكَلُ، وَإِلَّا فَنَجِسٌ . وَلَمْ يُبَيِّنُوا حُكْمَ غَيْرِ الْحَبِّ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ إِنْ تَغَيَّرَ عَنْ حَالِهِ قَبْلَ الْبَلْعِ وَلَوْ يَسِيرًا فَنَجِسٌ، وَإِلَّا فَمُتَنَجَّسٌ .

وَفِي « الْمَجْمُوعِ » عَنِ الشَّيْخِ نَصْرِ الْعَفْوِ عَنْ بَوْلِ بَقَرِ الدِّيَاسَةِ عَلَى الْحَبِّ . وَعَنِ الْجَوْنِيِّ تَشْدِيدَ التَّكْبِيرِ عَلَى الْبَحْثِ عَنْهُ وَتَطْهِيرِهِ . وَبَحَثَ الْفِزَارِيُّ الْعَفْوَ عَنْ بَعْرِ الْفَأْرَةِ إِذَا وَقَعَ فِي مَائِعٍ وَعَمَّتِ الْبَلُوكُ بِهِ .

وَأَمَّا مَا يُوجَدُ عَلَى وَرَقِ بَعْضِ الشَّجَرِ كَالرَّغْوَةِ فَنَجِسٌ، لِأَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ بَاطِنِ بَعْضِ الدِّيدَانِ كَمَا شُوهِدَ ذَلِكَ، وَلَيْسَ الْأَعْنَبُ رَوْثًا خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ، بَلْ هُوَ نَبَاتٌ فِي الْبَحْرِ .

وَمَذْيٍ، بِمُعْجَمَةٍ، لِلأَمْرِ بِغَسْلِ الذَّكْرِ مِنْهُ، وَهُوَ : مَاءٌ أَبْيَضٌ أَوْ

وَوَدْيٍ ، وَدَمٍ ، وَقَيْحٍ ، وَقِيءٍ مَعِدَةٍ ،

أَصْفَرُ رَقِيقٌ يَخْرُجُ غَالِبًا عِنْدَ ثَوْرَانِ الشَّهْوَةِ بِغَيْرِ شَهْوَةٍ قَوِيَّةٍ .

وَوَدْيٍ ، بِمُهِمَلَةٍ ، وَهُوَ : مَاءٌ أَبْيَضٌ كَدِرٌ ثَخِينٌ ، يَخْرُجُ غَالِبًا عَقَبَ
الْبَوْلِ أَوْ عِنْدَ حَمَلٍ شَيْءٍ ثَقِيلٍ .

وَدَمٍ ، حَتَّى مَا بَقِيَ عَلَى نَحْوِ عَظْمٍ ، لَكِنَّهُ مَعْفُوفٌ عَنْهُ .

وَأُسْتَشْنُوا مِنْهُ الْكَبَدَ وَالطُّحَالَ وَالْمِسْكَ ، أَيِ : وَلَوْ مِنْ مَيِّتٍ إِنْ
انْعَقَدَ ؛ وَالْعَلَقَةَ وَالْمُضْغَةَ وَلَبَنًا خَرَجَ بِلَوْنِ دَمٍ ، وَدَمٌ بَيِضٌ لَمْ تَفْسُدْ .

وَقَيْحٍ ، لِأَنَّهُ دَمٌ مُسْتَحِيلٌ ؛ وَصَدِيدٍ ، وَهُوَ : مَاءٌ رَقِيقٌ يُخَالِطُهُ دَمٌ .

وَكَذَا مَاءٍ جُرْحٍ وَجُدَرِيٍّ وَنَفْطٍ إِنْ تَغَيَّرَ ، وَإِلَّا فَمَاؤُهَا طَاهِرٌ .

وَقِيءٍ مَعِدَةٍ ، وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ ، وَهُوَ الرَّاجِعُ بَعْدَ الْوُصُولِ لِلْمَعِدَةِ ، وَلَوْ
مَاءً .

أَمَّا الرَّاجِعُ قَبْلَ الْوُصُولِ إِلَيْهَا يَقِينًا أَوْ أَحْتِمَالًا ، فَلَا يَكُونُ نَجَسًا وَلَا
مُتَنَجِّسًا ، خِلَافًا لِلْمَقَالِ .

وَأَفْتَى شَيْخُنَا أَنَّ الصَّبِيَّ إِذَا أَبْتَلَى بِتَتَابِعِ الْقِيءِ عُفِيَ عَنْ تَذْيِ أُمِّهِ
الَّذَاخِلِ فِيهِ لَا عَنْ مُقَبَّلِهِ أَوْ مُمَاسِّهِ .

وَكَمْرَةٍ وَلَبَنِ غَيْرِ مَأْكُولٍ إِلَّا الْآدَمِيَّ وَجِرَّةَ نَحْوِ بَعِيرٍ .

أَمَّا أَلْمَنِئِيُّ فَطَاهِرٌ ، خِلَافًا لِمَالِكٍ ، وَكَذَا بَلْغَمٌ غَيْرُ مَعِدَةٍ ، مِنْ رَأْسٍ
أَوْ صَدْرٍ ؛ وَمَاءٌ سَائِلٌ مِنْ فَمٍ نَائِمٍ ، وَلَوْ نَتْنَا أَوْ أَصْفَرَ ، مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ أَنَّهُ
مِنْ مَعِدَةٍ ، إِلَّا مِمَّنْ أَبْتَلَى بِهِ فَيُعْفَى عَنْهُ وَإِنْ كَثُرَ ، وَرُطُوبَةُ فَرْجٍ ، أَيِ :

قُبْلِ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَهِيَ : مَاءٌ أَبْيَضٌ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْمَذْيِ وَالْعَرَقِ ، يَخْرُجُ مِنْ بَاطِنِ الْفَرْجِ الَّذِي لَا يَجِبُ غَسْلُهُ ، بِخِلَافِ مَا يَخْرُجُ مِمَّا يَجِبُ غَسْلُهُ ، فَإِنَّهُ طَاهِرٌ قَطْعاً ، وَمَا يَخْرُجُ مِنْ وَرَاءِ بَاطِنِ الْفَرْجِ فَإِنَّهُ نَجِسٌ قَطْعاً ، كَكُلِّ خَارِجٍ مِنَ الْبَاطِنِ ؛ وَكَالْمَاءِ الْخَارِجِ مَعَ الْوَلَدِ أَوْ قَبْلَهُ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ انْفِصَالِهَا وَعَدَمِهِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ .

قَالَ بَعْضُهُمْ : الْفَرْقُ بَيْنَ الرُّطُوبَةِ الطَّاهِرَةِ وَالنَّجَسَةِ الْإِتِّصَالُ وَالْإِنْفِصَالُ ، فَلَوْ انْفَصَلَتْ فِيهِ « الْكِفَايَةُ » عَنِ الْإِمَامِ أَنَّهَا نَجَسَةٌ .

وَلَا يَجِبُ غَسْلُ ذَكَرِ الْمُجَامِعِ وَالْبَيْضِ وَالْوَلَدِ .

وَأَفْتَى شَيْخُنَا بِالْعَفْوِ عَنْ رُطُوبَةِ الْبَاسُورِ لِمُبْتَلَى بِهَا .

وَكَذَا بَيْضٌ غَيْرِ مَأْكُولٍ ، وَيَحِلُّ أَكْلُهُ عَلَى الْأَصَحِّ .

وَسَعَرٌ مَأْكُولٍ وَرِيشُهُ إِذَا أُبِينَ فِي حَيَاتِهِ .

وَلَوْ شَكَّ فِي سَعَرٍ أَوْ نَحْوِهِ ، أَهْوَ مِنْ مَأْكُولٍ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ ، أَوْ هَلِ

انْفَصَلَ مِنْ حَيٍّ أَوْ مَيِّتٍ ، فَهُوَ طَاهِرٌ ؛ وَقِيَاسُهُ أَنَّ الْعَظْمَ كَذَلِكَ ، وَبِهِ صَرَّحَ فِي « الْجَوَاهِرِ » .

وَبَيْضُ الْمَيْتَةِ إِنْ تَصَلَّبَ طَاهِرٌ ، وَإِلَّا فَنَجِسٌ .

وَسُورُ كُلِّ حَيْوَانٍ طَاهِرٌ ، فَلَوْ تَنَجَّسَ فَمُهُ ثُمَّ وَلَغَ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ أَوْ مَائِعٍ ،

فَإِنْ كَانَ بَعْدَ غَيْبَةٍ يُمَكِّنُ فِيهَا طَهَارَتَهُ بَوُلُوغِهِ فِي مَاءٍ كَثِيرٍ أَوْ جَارٍ لَمْ تُنَجَّسْهُ ،

وَلَوْ هَرَأَ ، وَإِلَّا نَجَّسَتْهُ .

قَالَ شَيْخُنَا كَالشَّيْطَانِيِّ تَبَعًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ : أَنَّهُ يُعْفَى عَنْ يَسِيرِ
عُرْفًا مِنْ شَعْرِ نَجَسٍ مِنْ غَيْرِ مُغْلَظٍ .

وَمِنْ دُخَانِ نَجَاسَةٍ ، وَعَمَّا عَلَى رِجْلِ ذُبَابٍ وَإِنْ رُؤِيَ ، وَمَا عَلَى
مَنْفَذٍ غَيْرِ آدَمِيٍّ مِمَّا خَرَجَ مِنْهُ ، وَذَرْقٍ طَيْرٍ ، وَمَا عَلَى فَمِهِ ، وَرَوِثُ
مَا نَشُوهُ مِنَ الْمَاءِ ، أَوْ بَيْنَ أَوْزَاقِ شَجَرِ النَّارِ جِيلِ الَّتِي تُسْتَرُّ بِهَا الْبُيُوتُ عَنْ
الْمَطَرِ حَيْثُ يَعْسُرُ صَوْنُ الْمَاءِ عَنْهُ .

قَالَ جَمْعٌ : وَكَذَا مَا تُلْقِيهِ الْفِيرَانُ مِنَ الرَّوْثِ فِي حِيَاضِ الْأَخْلِيَةِ إِذَا
عَمَّ الْأَبْتَلَاءُ بِهِ ، وَيُؤَيِّدُهُ بَحْثُ الْفِرَارِيِّ . وَشَرَطُ ذَلِكَ كُلِّهِ إِذَا كَانَ فِي الْمَاءِ
أَنْ لَا يُعَيَّرَ . اهـ .

وَالرَّبَّادُ طَاهِرٌ .

وَيُعْفَى عَنْ قَلِيلِ شَعْرِهِ ، كَالثَّلَاثِ ، كَذَا أَطْلَقُوهُ ، وَلَمْ يُبَيِّنُوا أَنَّ
الْمُرَادَ الْقَلِيلُ فِي الْمَأْخُودِ لِلِاسْتِعْمَالِ أَوْ فِي الْإِنَاءِ الْمَأْخُودِ مِنْهُ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَالَّذِي يَتَجَهُّ الْأَوَّلُ ، إِلَّا إِنْ كَانَ جَامِدًا ، لِأَنَّ الْعَبْرَةَ فِيهِ
بِمَحَلِّ النَّجَاسَةِ فَقَطْ ، فَإِنْ كَثُرَتْ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ لَمْ يُعْفَ عَنْهُ ، وَإِلَّا عُفِيَ
بِخِلَافِ الْمَائِعِ ، فَإِنَّ جَمِيعَهُ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ .

فَإِنْ قَلَّ الشَّعْرُ فِيهِ عُفِيَ عَنْهُ وَإِلَّا فَلَا ، وَلَا نَظَرَ لِلْمَأْخُودِ حِينَئِذٍ .

وَنَقَلَ الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ عَنْ ابْنِ الصَّبَّاحِ وَاعْتَمَدَهُ : إِنَّهُ يُعْفَى عَنْ جِرَّةِ
الْبَعِيرِ وَنَحْوِهِ ، فَلَا يَنْجُسُ مَا شَرِبَ مِنْهُ .

وَكَمِيَّتُهُ غَيْرُ بَشَرٍ وَسَمَكٍ وَجَرَادٍ ،

وَالْحَقُّ بِهِ فَمُ مَا يَجْتَرُّ مِنْ وَلَدِ الْبَقَرَةِ وَالضَّأْنِ إِذَا التَّقَمَّ أَخْلَافَ أُمِّهِ .
وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ : يُعْفَى عَمَّا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ أَفْوَاهِ الصَّبِيَّانِ مَعَ
تَحَقُّقِ نَجَاسَتِهَا .

وَالْحَقُّ غَيْرُهُ بِهِمْ أَفْوَاهُ الْمَجَانِينِ ، وَجَزَمَ بِهِ الزَّرْكَشِيُّ .
وَكَمِيَّتُهُ وَلَوْ نَحَوَ ذُبَابٍ مِمَّا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ ، خِلَافًا لِلْقَفَالِ وَمَنْ تَبِعَهُ
فِي قَوْلِهِ بِطَهَارَتِهِ لِعَدَمِ الدَّمِ الْمُتَعَقِّنِ ، كَمَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ ، فَالْمِيَّتَةُ نَجِسَةٌ
وَإِنْ لَمْ يَسِلْ دَمُهَا ، وَكَذَا شَعْرُهَا وَعَظْمُهَا وَقَرْنُهَا ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ ؛
إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا دَسَمٌ .

وَأَفْتَى الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ بِصِحَّةِ الصَّلَاةِ إِذَا حَمَلَ الْمُصَلِّي
مِيَّتَةً ذُبَابٍ إِنْ كَانَ فِي مَحَلٍّ يَشُقُّ الْأَخْتِرَازُ عَنْهُ .

غَيْرِ بَشَرٍ وَسَمَكٍ وَجَرَادٍ ، لِحِلِّ تَنَاوُلِ الْأَخِيرَيْنِ ، وَأَمَّا الْأَدَمِيُّ فَلَقَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ [١٧ سورة الإسراء / الآية : ٧٠] وَقَضِيَّةُ
التَّكْرِيمِ أَنْ لَا يُحْكَمَ بِنَجَاسَتِهِمْ بِالْمَوْتِ .

وَغَيْرُ صَيْدٍ لَمْ تُدْرِكْ ذَكَاتُهُ .

وَجَنِينٍ مُذَكَّاةٍ مَاتَ بِذَكَاتِهَا .

وَيَحِلُّ أَكْلُ دُودٍ مَأْكُولٍ مَعَهُ .

وَلَا يَجِبُ غَسْلُ نَحْوِ أَلْفَمٍ مِنْهُ .

وَنَقَلَ فِي « الْجَوَاهِرِ » عَنِ الْأَصْحَابِ : لَا يَجُوزُ أَكْلُ سَمَكٍ مُلْحٍ وَلَمْ

وَكُمُسِكِرٍ مَائِعٍ ،

يُنَزَعُ مَا فِي جَوْفِهِ ، أَيِ : مِنَ الْمُسْتَقْدَرَاتِ .

وَوَظَاهِرُهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَبِيرِهِ وَصَغِيرِهِ ، لَكِنْ ذَكَرَ الشَّيْخَانِ جَوَازَ أَكْلِ الصَّغِيرِ مَعَ مَا فِي جَوْفِهِ لِعُسْرِ تَنْقِيَةِ مَا فِيهِ .

وَكُمُسِكِرٍ ، أَيِ : صَالِحٍ لِلإِسْكَارِ ، فَدَخَلَتِ الْقَطْرَةُ مِنَ الْمُسِكِرِ .

مَائِعٍ ، كَخَمِرٍ ، وَهِيَ : الْمُمْتَخَذَةُ مِنَ الْعِنَبِ ؛ وَنَبِيذٍ ، وَهُوَ : الْمُمْتَخَذُ مِنْ غَيْرِهِ .

وَوَخَّرَجَ بِالْمَائِعِ نَحْوَ الْبَنَجِ وَالْحَشِيشِ .

وَتَطْهَرُ خَمْرٌ تَخَلَّتْ بِنَفْسِهَا مِنْ غَيْرِ مُصَاحَبَةٍ عَيْنٍ أَجَنِبِيَّةٍ لَهَا ، وَإِنْ لَمْ تُؤَثَّرْ فِي التَّخْلِيلِ ، كَحَصَاةٍ ، وَيَتْبَعُهَا فِي الطَّهَارَةِ الدَّنُّ ، وَإِنْ تَشَرَّبَ مِنْهَا ، أَوْ غَلَتْ فِيهِ وَارْتَفَعَتْ بِسَبَبِ الْغَلْيَانِ ، ثُمَّ نَزَلَتْ ، أَمَّا إِذَا ارْتَفَعَتْ بِلاَ غَلْيَانٍ ، بَلَّ بِفِعْلِ فَاعِلٍ ، فَلَا تَطْهَرُ ، وَإِنْ غُمِرَ الْمُزْتَفِعُ قَبْلَ جَفَافِهِ أَوْ بَعْدَهُ بِخَمَرٍ أُخْرَى عَلَى الْأَوْجِهِ ، كَمَا جَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا .

وَالَّذِي اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الْمُحَقِّقُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ زِيَادٍ أَنَّهَا تَطْهَرُ إِنْ غُمِرَ الْمُزْتَفِعُ قَبْلَ الْجَفَافِ لَا بَعْدَهُ .

ثُمَّ قَالَ : لَوْ صُبَّ خَمْرٌ فِي إِنَاءٍ ثُمَّ أُخْرِجَتْ مِنْهُ وَصُبَّ فِيهِ خَمْرٌ أُخْرَى بَعْدَ جَفَافِ الْإِنَاءِ وَقَبْلَ غَسْلِهِ لَمْ تَطْهَرُ إِذَا تَخَلَّتْ بَعْدَ نَقْلِهَا مِنْهُ فِي إِنَاءٍ آخَرَ . أَنْتَهَى .

وَالدَّلِيلُ عَلَى كَوْنِ الْخَمْرِ خَلًّا الْحُمُوضَةُ فِي طَعْمِهَا ، وَإِنْ لَمْ تُوجَدْ

وَكَكَلْبٍ وَخِنْزِيرٍ .

نِهَآيَةُ الْحُمُوضَةِ ، وَإِنْ قَذَفَتْ بِالزَّبَدِ .

وَيَطْهَرُ جِلْدُ نَجَسٍ بِالْمَوْتِ بِأَنْدِبَاغٍ نَقَاهُ ، بِحَيْثُ لَا يَعُودُ إِلَيْهِ نَتْنٌ وَلَا فَسَادٌ لَوْ نُقِعَ فِي الْمَاءِ .

وَكَكَلْبٍ وَخِنْزِيرٍ ، وَفَرَعَ كُلُّ مِنْهُمَا مَعَ الْآخِرِ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ ، وَدُودٌ مِثْلَتُهُمَا طَاهِرٌ وَكَذَا نَسِجٌ عَنَكُبُوتٍ عَلَى الْمَشْهُورِ كَمَا قَالَهُ الشُّبْكِيُّ وَالْأَذْرَعِيُّ . وَجَزَمَ صَاحِبُ «الْعُدَّةِ» وَ«الْحَاوِي» بِنَجَاسَتِهِ .

وَمَا يَخْرُجُ مِنْ جِلْدٍ نَحْوِ حَيَّةٍ فِي حَيَاتِهَا ، كَالْعَرَقِ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ بَعْضُهُمْ ، لَكِنْ قَالَ شَيْخُنَا : فِيهِ نَظَرٌ ، بَلِ الْأَقْرَبُ أَنَّهُ نَجَسٌ ، لِأَنَّهُ جُزْءٌ مُتَجَسِّدٌ مُتَفَصِّلٌ مِنْ حَيٍّ ، فَهُوَ كَمِثْلَتِهِ .

وَقَالَ أَيْضًا : لَوْ نَزَا كَلْبٌ أَوْ خِنْزِيرٌ عَلَى آدَمِيَّةٍ ، فَوَلَدَتْ آدَمِيًّا ، كَانَ الْوَلَدُ نَجِسًا^(١) ؛ وَمَعَ ذَلِكَ هُوَ مُكَالَفٌ بِالصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا .

وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يُعْفَى عَمَّا يُضْطَرُّ إِلَى مُلَامَسَتِهِ .

وَأَنَّهُ تَجُوزُ إِمَامَتُهُ ، إِذْ لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ؛ وَدُخُولُهُ الْمَسْجِدَ حَيْثُ لَا رُطُوبَةٌ ، لِلْجَمَاعَةِ وَنَحْوِهَا . اهـ .

وَيَطْهَرُ مُتَنَجِّسٌ بِعَيْنِيَّةٍ بِغَسْلِ مُزِيلٍ لِصِفَاتِهَا مِنْ طَعْمٍ وَلَوْنٍ وَرِيحٍ ، وَلَا يَضُرُّ بَقَاءُ لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ عَسَرَ زَوَالُهُ ، وَلَوْ مِنْ مُعَلِّظٍ ، فَإِنْ بَقِيَ مَعًا لَمْ يَطْهَرُ .

(١) قَالَ الْبُخَيْرِيُّ ٩٨/١ : وَالْمَعْتَمِدُ عِنْدَ الرَّمْلِيِّ [الْوَالِدُ وَالْابْنُ] أَنَّهُ ظَاهِرٌ ، فَيَدْخُلُ الْمَسْجِدَ ، وَيَمْسُسُ النَّاسَ ، وَلَوْ رَطْبًا . «إِعَانَةُ الطَّالِبِينَ» .

وَمُتَنَجِّسٌ بِحُكْمِيَّةٍ ، كَبُولٍ جَفَتْ وَلَمْ يُذْرِكْ لَهُ صِفَةً ، بِجَرَيِ الْمَاءِ عَلَيْهِ مَرَّةً ؛ وَإِنْ كَانَ حَبًّا أَوْ لَحْمًا طُبِخَ بِنَجَسٍ ، أَوْ ثَوْبًا صُبِغَ بِنَجَسٍ ، فَيَطْهَرُ بَاطِنُهَا بِصَبِّ الْمَاءِ عَلَى ظَاهِرِهَا ، كَسَيْفِ سُقْيَى وَهُوَ مُحَمَّمٌ بِنَجَسٍ .

وَيُشْتَرَطُ فِي طَهْرِ الْمَحَلِّ وَرُودُ الْمَاءِ الْقَلِيلِ عَلَى الْمَحَلِّ الْمُتَنَجِّسِ ، فَإِنْ وَرَدَ مُتَنَجِّسٌ عَلَى مَاءٍ قَلِيلٍ لَا كَثِيرٍ تَنَجَّسَ وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ ، فَلَا يُطَهَّرُ غَيْرُهُ ، وَفَارَقَ الْوَارِدُ غَيْرُهُ بِقُوَّتِهِ ، لِكَوْنِهِ عَامِلًا ؛ فَلَوْ تَنَجَّسَ فَمُهُ كَفَى أَخْذُ الْمَاءِ بِيَدِهِ إِلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَهَا عَلَيْهِ ؛ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا . وَيَجِبُ غَسْلُ كُلِّ مَا فِي حَدِّ الظَّاهِرِ مِنْهُ ، وَلَوْ بِالْإِدَارَةِ ، كَصَبِّ مَاءٍ فِي إِنَاءٍ مُتَنَجِّسٍ وَإِدَارَتِهِ بِجَوَانِبِهِ .

وَلَا يَجُوزُ لَهُ ابْتِلَاعُ شَيْءٍ قَبْلَ تَطْهِيرِ فَمِهِ حَتَّى بِالْعَرَاةِ .

* * *

فَرَعٌ : لَوْ أَصَابَ الْأَرْضَ نَحْوُ بَوْلٍ وَجَفَتْ ، فَصَبَّ عَلَى مَوْضِعِهِ مَاءٌ فَغَمَرَهُ طَهَّرَ وَلَوْ لَمْ يَنْضُبْ ، أَيِ : يَغُورُ ، سَوَاءٌ كَانَتْ الْأَرْضُ صَلْبَةً أَمْ رَخْوَةً . وَإِذَا كَانَتْ الْأَرْضُ لَمْ تَتَشَرَّبْ مَا تَنَجَّسَتْ بِهِ فَلَا بُدَّ مِنْ إِزَالَةِ الْعَيْنِ قَبْلَ صَبِّ الْمَاءِ الْقَلِيلِ عَلَيْهَا ، كَمَا لَوْ كَانَتْ فِي إِنَاءٍ ، وَلَوْ كَانَتْ النَّجَاسَةُ جَامِدَةً فَتَفَتَّتَتْ وَاخْتَلَطَتْ بِالتُّرَابِ لَمْ يَطْهَرْ ، كَالْمُخْتَلِطِ بِنَحْوِ صَدِيدٍ بِإِفَاضَةِ الْمَاءِ عَلَيْهِ ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إِزَالَةِ جَمِيعِ التُّرَابِ الْمُخْتَلِطِ بِهَا .

وَأُفْتَى بَعْضُهُمْ فِي مُصْحَفٍ تَنَجَّسَ بِغَيْرِ مَعْفُوٍّ عَنْهُ بِوُجُوبِ غَسْلِهِ ،

وَأِنْ أَذَى إِلَى تَلَفِهِ ، وَإِنْ كَانَ لِيَسِيمِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَيَتَعَيَّنُ فَرَضُهُ فِيمَا إِذَا مَسَّتِ النَّجَاسَةُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ ،
بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ فِي نَحْوِ الْجِلْدِ أَوْ الْحَوَاشِي .

* * *

فَرَعٌ : غُسَالَةُ الْمُتَنَجِّسِ ، وَلَوْ مَعْفُوءًا عَنْهَا ، كَدَمٍ قَلِيلٍ ، إِنْ أَنْفَصَلَتْ
وَقَدْ زَالَتِ الْعَيْنُ وَصِفَاتُهَا وَلَمْ تَتَغَيَّرْ وَلَمْ يَزِدْ وَزْنُهَا بَعْدَ اعْتِبَارِ مَا يَأْخُذُهُ
الْثَوْبُ مِنَ الْمَاءِ وَالْمَاءُ مِنَ الْوَسَخِ وَقَدْ طَهَرَ الْمَحَلُّ طَاهِرَةً ، قَالَ شَيْخُنَا :
وَيُظْهَرُ الْأَكْتِفَاءُ فِيهِمَا بِالظَّنِّ .

* * *

فَرَعٌ : إِذَا وَقَعَ فِي طَعَامٍ جَامِدٍ ، كَسَمْنٍ ، فَأَرَّةٌ مَثَلًا ، فَمَاتَتْ ، أُلْقِيَتْ
وَمَا حَوْلَهَا مِمَّا مَسَّهَا فَقَطُ ، وَالْبَاقِي طَاهِرٌ ، وَالْجَامِدُ هُوَ الَّذِي إِذَا غُرِفَ
مِنْهُ لَا يَتَرَادُّ عَلَى قُرْبٍ .

* * *

فَرَعٌ [فِي بَيَانِ كَيْفِيَّةِ غَسْلِ النَّجَاسَةِ الْمُتَوَسِّطَةِ وَالْمُعْلَظَةِ] : إِذَا تَنَجَّسَ
مَاءُ الْبَيْتْرِ الْقَلِيلُ بِمُلَاقَاةِ نَجَسٍ لَمْ يَطْهَرْ بِالتَّرْحِ ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُنْزَحَ لِيَكْثُرَ
الْمَاءُ بِنَبْعٍ أَوْ صَبَّ مَاءٍ فِيهِ ، أَوْ الْكَثِيرُ بِتَغْيِيرِهِ لَمْ يَطْهَرْ إِلَّا بِزَوَالِهِ ، فَإِنْ بَقِيََتْ
فِيهِ نَجَاسَةٌ ، كَشَعْرٍ فَأَرَةٍ ، وَلَمْ يَتَغَيَّرْ ، فَطَهُورٌ تَعَذَّرَ اسْتِعْمَالُهُ^(١) ، إِذْ

(١) بالاغتراف منه من دلوٍ أو نحوها، وهو لا ينافي أنه يجوز استعماله بغير الاغتراف،
كالغطس . عصام .

وَيُعْفَى عَنْ دَمِ نَحْوِ بُرْغُوثٍ

لَا يَخْلُو مِنْهُ دَلْوٌ ، فَلْيُنَزَّحْ كُلُّهُ ، فَإِنْ أُغْتَرَفَ قَبْلَ التَّنْجِيسِ وَلَمْ يَتَيَقَّنْ فِيمَا
اُغْتَرَفَهُ شَعْرًا لَمْ يَضُرَّ ، وَإِنْ ظَنَّهُ عَمَلًا بِتَقْدِيمِ الْأَصْلِ عَلَى الظَّاهِرِ .

وَلَا يَظْهَرُ مُتَنَجِّسٌ بِنَحْوِ كَلْبٍ إِلَّا بِسَبْعِ غَسَلَاتٍ بَعْدَ زَوَالِ الْعَيْنِ ، وَلَوْ
بِمَرَّاتٍ فَمَزِيلُهَا مَرَّةً وَاحِدَةً ، إِحْدَاهُنَّ بِتُرَابٍ تَيَمَّمُ مَمْزُوجٍ بِالْمَاءِ ، بَأَنَّ
يُكَدِّرُ الْمَاءَ حَتَّى يَظْهَرَ أَثَرُهُ فِيهِ ، وَيَصِلُ بِوَاسِطَتِهِ إِلَى جَمِيعِ أَجْزَاءِ الْمَحَلِّ
الْمُتَنَجِّسِ ؛ وَيَكْفِي فِي الرَّاكِدِ تَحْرِيكُهُ سَبْعًا .

قَالَ شَيْخُنَا : يَظْهَرُ أَنَّ الذَّهَابَ مَرَّةً وَالْعُودَ أُخْرَى ، وَفِي الْجَارِي
مُرُورُ سَبْعِ جَرَيَاتٍ ؛ وَلَا تَتْرِبُ فِي أَرْضٍ تُرَابِيَّةٍ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ مَسَّ كَلْبًا دَاخِلَ مَاءٍ كَثِيرٍ لَمْ تَنْجُسْ يَدُهُ^(١) ، وَلَوْ رَفَعَ كَلْبٌ
رَأْسَهُ مِنْ مَاءٍ وَفَمُهُ مُتَرَطِّبٌ ، وَلَمْ يَعْلَمْ مُمَاسَّتَهُ لَهُ ، لَمْ يَنْجُسْ .

قَالَ مَالِكٌ وَدَاوُدُ : أَلْكَلْبُ طَاهِرٌ ، وَلَا يَنْجُسُ الْمَاءَ الْقَلِيلُ بِوُلُوغِهِ ،
وَإِنَّمَا يَجِبُ غَسْلُ الْإِنَاءِ بِوُلُوغِهِ تَعَبُّدًا .

* * *

وَيُعْفَى عَنْ دَمِ نَحْوِ بُرْغُوثٍ مِمَّا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةً ، كَبَعُوضٍ ، وَقَمَلٍ

(١) قَالَ الْبُجَيْرِيُّ : وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا عَدَّ الْمَاءُ حَائِلًا ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَبَضَ بِيَدِهِ عَلَى نَحْوِ
رَجُلٍ الْكَلْبُ دَاخِلَ الْمَاءِ قَبْضًا شَدِيدًا بَحِثَ لَا يَبْقَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مَاءٌ ، فَلَا يَتَجَهَّ إِلَّا التَّنَجِّيسُ .
انتهى . « إِيَّانَةُ الطَّالِبِينَ » .

وَدُمِّلَ وَإِنْ كَثُرَ بَغَيْرِ فِعْلِهِ وَقَلِيلٍ غَيْرِهِ ، وَحَيْضٍ ، وَرُعَافٍ ،

لَا عَنْ جِلْدِهِ .

وَدَمَ نَحْوِ دُمِّلَ ، كَبَثْرَةٍ ، وَجُرْحٍ ، وَعَنْ قَيْحِهِ وَصَدِيدِهِ وَإِنْ كَثُرَ الدَّمُ فِيهِمَا وَانْتَشَرَ بِعَرَقٍ ، أَوْ فُحْشَ الْأَوَّلِ بِحَيْثُ طَبَقَ الثَّوْبُ ، عَلَى التَّقْوِلِ الْمُعْتَمَدَةِ .

بِغَيْرِ فِعْلِهِ ، فَإِنْ كَثُرَ بِفِعْلِهِ قَصْدًا ، كَانَ قَتَلَ نَحْوُ بُرْغُوثٍ فِي ثَوْبِهِ ، أَوْ عَصَرَ نَحْوِ دُمِّلَ ، أَوْ حَلَّ ثَوْبًا فِيهِ دَمٌ بَرَاغِيثَ مَثَلًا وَصَلَّى فِيهِ ، أَوْ فَرَشَهُ وَصَلَّى عَلَيْهِ ، أَوْ زَادَ عَلَى مَلْبُوسِهِ لَا لِغَرَضٍ ، كَتَجَمَّلَ ؛ فَلَا يُغْفَى إِلَّا عَنْ الْقَلِيلِ عَلَى الْأَصَحِّ ، كَمَا فِي «التَّحْقِيقِ» وَ«الْمَجْمُوعِ» .

وَإِنْ اقْتَضَى كَلَامُ «الرَّوَضَةِ» الْعَفْوَ عَنْ كَثِيرِ دَمٍ نَحْوِ الدُّمِّلِ وَإِنْ عَصَرَ ، وَاعْتَمَدَهُ ابْنُ التَّقِيبِ وَالْأَذْرَعِيُّ ، وَمَحَلُّ الْعَفْوِ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي بِالنِّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ ؛ لَا لِنَحْوِ مَاءٍ قَلِيلٍ ، فَيَنْجُسُ بِهِ وَإِنْ قَلَّ ، وَلَا أَثَرَ لِمُلَاقَاةِ الْبَدَنِ لَهُ رَطْبًا .

وَلَا يُكَلِّفُ تَنْشِيفُ الْبَدَنِ لِعُسْرِهِ .

وَعَنْ قَلِيلٍ نَحْوِ دَمٍ غَيْرِهِ ، أَيِ : أَجْنَبِيٍّ غَيْرِ مُغْلَظٍ ، بِخِلَافِ كَثِيرِهِ . وَمِنْهُ - كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ - دَمٌ أَنْفَصَلَ مِنْ بَدَنِهِ ثُمَّ أَصَابَهُ .

وَعَنْ قَلِيلٍ نَحْوِ دَمٍ حَيْضٍ وَرُعَافٍ ، كَمَا فِي «الْمَجْمُوعِ» .

وَيُقَاسُ بِهِمَا دَمٌ سَائِرِ الْمَنَافِدِ إِلَّا الْخَارِجَ مِنْ مَعْدِنِ النَّجَاسَةِ ، كَمَحَلِّ الْغَائِطِ .

وَالْمَرْجِعُ فِي الْقِلَّةِ وَالْكَثْرَةِ الْعُرْفُ ، وَمَا شَكَّ فِي كَثَرَتِهِ لَهُ حُكْمُ الْقَلِيلِ .

وَلَوْ تَفَرَّقَ النَّجَسُ فِي مَحَالٍّ ، وَلَوْ جُمِعَ كَثُرٌ ، كَانَ لَهُ حُكْمُ الْقَلِيلِ
عِنْدَ الْإِمَامِ ؛ وَالْكَثِيرِ عِنْدَ الْمُتَوَلَّى وَالْغَزَالِيِّ وَغَيْرِهِمَا ، وَرَجَّحَهُ بَعْضُهُمْ .
وَيُغْفَى عَنْ دَمِ نَحْوِ فَصْدٍ وَحَجْمٍ بِمَحَلِّهِمَا ، وَإِنْ كَثُرَ .
وَتَصِحُّ صَلَاةُ مَنْ أُدْمِيَ لِسْتُهُ قَبْلَ غَسْلِ الْفَمِ إِذَا لَمْ يَبْتَلَعْ رِيْقَهُ فِيهَا ، لِأَنَّ
دَمَ اللَّسَةِ مَغْفُورٌ عَنْهُ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الرِّيقِ .

وَلَوْ رَعَفَ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَدَامَ ، فَإِنْ رَجَى انْقِطَاعَهُ وَالْوَقْتُ مُتَّسِعٌ
اِنْتَظَرُهُ ، وَإِلَّا تَحَفَظَ ، كَالسَّلِسِ ، خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ اِنْتَظَارَهُ وَإِنْ خَرَجَ
الْوَقْتُ . كَمَا تُؤَخَّرُ لِعَسْلِ ثَوْبِهِ الْمُتَنَجِّسِ ، وَإِنْ خَرَجَ ، وَيُفْرَقُ بِقُدْرَةِ
هَذَا عَلَى إِزَالَةِ النَّجَسِ مِنْ أَصْلِهِ فَلَزِمَتْهُ بِخِلَافِهِ فِي مَسْأَلَتِنَا .

وَعَنْ قَلِيلِ طِينٍ مَحَلٍّ مُرُورٍ مُتَيَقِّنٌ نَجَاسَتَهُ ، وَلَوْ بِمُغْلَظٍ لِمَشَقَّةٍ ،
مَا لَمْ تَبْقَ عَيْنُهَا مُتَمَيِّزَةً .

وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِالْوَقْتِ وَمَحَلِّهِ مِنَ الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ .
وَإِذَا تَعَيَّنَ عَيْنُ النَّجَاسَةِ فِي الطَّرِيقِ ، وَلَوْ مَوَاطِئَ كُلِّبٍ ، فَلَا يُغْفَى
عَنْهَا .

وَإِنْ عَمَّتِ الطَّرِيقُ عَلَى الْأَوْجِهِ .

وَأُفْتِيَ شَيْخُنَا فِي طَرِيقٍ لَا طِينَ بِهَا ، بَلْ فِيهَا قَذَرٌ أَلَا دَمِيٌّ وَرَوْتُ
الْكِلَابِ وَالْبَهَائِمِ ، وَقَدْ أَصَابَهَا الْمَطَرُ ، بِالْعَفْوِ عِنْدَ مَشَقَّةِ الْاِحْتِرَازِ .

وَمَحَلُّ اسْتِجْمَارِهِ ، وَوَنِيمِ ذُبَابٍ ، وَرَوْتِ خُقَاشٍ .

قَاعِدَةُ مُهِمَّةٌ : وَهِيَ أَنَّ مَا أَصْلُهُ الطَّهَارَةُ وَغَلَبَ عَلَى الظَّنِّ تَنَجُّسُهُ لِغَلَبَةِ النَّجَاسَةِ فِي مَثَلِهِ ، فِيهِ قَوْلَانِ مَعْرُوفَانِ بِقَوْلِي : الْأَصْلُ وَالظَّاهِرُ أَوْ الْغَالِبُ أَرْجَحُهُمَا أَنَّهُ طَاهِرٌ عَمَلًا بِالْأَصْلِ الْمُتَيَقِّنِ ، لِأَنَّهُ أَضْبَطُ مِنَ الْغَالِبِ الْمُخْتَلَفِ بِالْأَحْوَالِ وَالْأَزْمَانِ ، وَذَلِكَ كَثِيبِ خَمَّارٍ وَحَائِضٍ وَصَبِيَانٍ وَأَوَانِي مُتَدَيِّنِينَ بِالنَّجَاسَةِ ، وَوَرَقٍ يَغْلِبُ نَثْرُهُ عَلَى نَجَسٍ ، وَلُعَابٍ صَبِيٍّ ، وَجُوجٍ اسْتَهَرَ عَمَلُهُ بِشَحْمِ الْخَنْزِيرِ ، وَجُبْنٍ شَامِيٍّ اسْتَهَرَ عَمَلُهُ بِإِنْفَحَةِ الْخَنْزِيرِ ؛ وَقَدْ جَاءَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ جُبْنَةٌ مِنْ عِنْدِهِمْ فَأَكَلَ مِنْهَا ، وَلَمْ يَسْأَلْ عَنْ ذَلِكَ ؛ ذَكَرَهُ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » .

* * *

وَيُعْفَى عَنْ مَحَلِّ اسْتِجْمَارِهِ ، وَعَنْ وَنِيمِ ذُبَابٍ ، وَبَوْلِ وَرَوْتِ خُقَاشٍ فِي الْمَكَانِ ، وَكَذَا الثُّوبِ وَالْبَدَنِ ، وَإِنْ كَثُرَتْ لِعُسْرِ الْاِحْتِرَازِ عَنْهَا ، وَيُعْفَى عَمَّا جَفَّ مِنْ ذَرَقِ سَائِرِ الطُّيُورِ فِي الْمَكَانِ إِذَا عَمَّتِ الْبَلَوَى بِهِ . وَقَضِيَّةُ كَلَامِ « الْمَجْمُوعِ » الْعَفْوُ عَنْهُ فِي الثُّوبِ وَالْبَدَنِ أَيْضًا ^(١) .

وَلَا يُعْفَى عَنْ بَعْرِ الْفَأْرِ ، وَلَوْ يَابَسَ عَلَى الْأَوْجِهِ ، لَكِنْ أَفْتَى شَيْخُنَا ابْنُ زِيَادٍ كَبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ بِالْعَفْوِ عَنْهُ إِذَا عَمَّتِ الْبَلَوَى بِهِ ، كَعُمُومِهَا فِي ذَرَقِ الطُّيُورِ ^(٢) .

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله تعالى عن هذا الحكم : « ضعيف » .

(٢) وهذا الحكم أيضاً ضعيف .

وَلَا تَصِيحُ صَلَاةً مَنْ حَمَلَ مُسْتَجِمِرًا ، أَوْ حَيَوَانًا بِمَنْفَذِهِ نَجَسٌ ، أَوْ
مَذَكَّى غُسْلَ مَذْبَحِهِ دُونَ جَوْفِهِ ، أَوْ مَيْتًا طَاهِرًا ، كَأَدَمِيٍّ وَسَمَكٍ لَمْ يُغْسَلْ
بَاطِنُهُ ، أَوْ بَيْضَةً مَذْرُوءَةً فِي بَاطِنِهَا ، وَلَا صَلَاةً قَابِضٍ طَرَفٍ مُتَّصِلٍ بِنَجَسٍ ،
وَإِنْ لَمْ يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ .

* * *

فَرُغَ : لَوْ رَأَى مَنْ يُرِيدُ صَلَاةً وَبَثَّ بِهِ نَجَسٌ غَيْرُ مَغْفُورٍ عَنْهُ ، لَزِمَهُ
إِعْلَامُهُ ، وَكَذَا يَلْزِمُهُ تَعْلِيمُ مَنْ رَأَاهُ يُخِلُّ بِوَاجِبِ عِبَادَةٍ فِي رَأْيٍ مُقْلَدِهِ .

* * *

تِمَّةٌ [فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْأَسْتِنْجَاءِ وَآدَابِ دُخُولِ الْخَلَاءِ] : يَجِبُ
الْأَسْتِنْجَاءُ مِنْ كُلِّ خَارِجٍ مُلَوَّثٍ بِمَاءٍ ، وَيَكْفِي فِيهِ غَلَبَةُ ظَنِّ زَوَالِ
النَّجَاسَةِ ، وَلَا يُسَرُّ حِينَئِذٍ شَمُّ يَدِهِ ، وَيَنْبَغِي الْأَسْتِرْخَاءُ لِئَلَّا يَبْقَى أَثَرُهَا فِي
تَضَاعِيفِ شَرَجِ الْمِقْعَدَةِ ، أَوْ بِثَلَاثِ مَسْحَاتٍ تَعْمُ الْمَحَلَّ فِي كُلِّ مَرَّةٍ مَعَ
تَنْقِيَةٍ بِجَامِدٍ قَالِعٍ .

وَيُنْدَبُ لِدَاخِلِ الْخَلَاءِ أَنْ يُقَدَّمَ يَسَارُهُ ، وَيَمِينُهُ لِانْصِرَافِهِ ، بِعَكْسِ
الْمَسْجِدِ ؛ وَيُنْحَى مَا عَلَيْهِ مُعْظَمٌ ، مِنْ قُرْآنٍ وَأَسْمِ نَبِيٍّ أَوْ مَلَكٍ ، وَلَوْ
مُشْتَرَكًا كَعُزَيْرٍ وَأَحْمَدٍ إِنْ قُصِدَ بِهِ مُعْظَمٌ ، وَيَسْكُتُ حَالُ خُرُوجِ خَارِجٍ ،
وَلَوْ عَنْ غَيْرِ ذِكْرٍ ، وَفِي غَيْرِ حَالِ الْخُرُوجِ عَنْ ذِكْرٍ ؛ وَيَتَّبَعُ ، وَيَسْتَتِرُ .

وَأَنْ لَا يَقْضِيَ حَاجَتَهُ فِي مَاءٍ مُبَاحٍ رَاكِدٍ مَا لَمْ يَسْتَبَحِرْ ، وَمُتَحَدِّثٍ
غَيْرِ مَمْلُوكٍ لِأَحَدٍ ، وَطَرِيقٍ ، وَقِيلَ : يَحْرُمُ التَّغَوُّطُ فِيهَا ؛ وَتَحْتَ مُثْمِرٍ
يَمْلِكُهُ ، أَوْ مَمْلُوكٍ عَلِمَ رِضَا مَالِكِهِ ، وَإِلَّا حَرُمَ ، وَلَا يَسْتَقْبَلُ عَيْنَ

وَتَالِئُهَا: سَتَرُ رَجُلٍ وَأَمَةٌ مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ،

الْقَبْلَةِ ، وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا ، وَيَحْرُمَانِ فِي غَيْرِ الْمَعْدِّ ، وَحَيْثُ لَا سَاتَرَ فَلَوْ اسْتَقْبَلَهَا بِصَدْرِهِ وَحَوَّلَ فَرْجَهُ عَنْهَا ثُمَّ بَالَ لَمْ يَضُرَّ ، بِخِلَافِ عَكْسِهِ .

وَلَا يَسْتَاكُ ، وَلَا يَبْزُقُ فِي بَوْلِهِ ، وَأَنْ يَقُولَ عِنْدَ دُخُولِهِ : « اَللّٰهُمَّ اِنِّيْ اَعُوْذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ » [البخاري ، رقم : ١٤٢ ؛ مسلم ، رقم : ٣٧٥]
وَالْخُرُوجِ : « غُفْرَانُكَ ! اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي اَذْهَبَ عَنِّيْ الْاَذَى وَعَافَانِي »
وَبَعْدَ اَلْاِسْتِنْجَاءِ : « اَللّٰهُمَّ طَهِّرْ قَلْبِيْ مِنَ النِّفَاقِ ، وَحَصِّنْ فَرْجِيْ مِنَ الْفَوَاحِشِ » [قال الحافظ العراقي في « تخریج احاديث الاحياء » : هكذا وقع في نسخ « الاحياء » ، عن ابي سعيد ، وَاِنَّمَا هُوَ عَنْ اُمِّ مَعْبِدٍ ، وكذا رواه الخطيب في « التاريخ » دون قوله : « وفرجي من الزنا » ، وزاد : « وعملني من الرياء ، وعيني من الخيانة » وإسناده ضعيف . انتهى] .

قَالَ الْبَغَوِيُّ : لَوْ شَكَّ بَعْدَ اَلْاِسْتِنْجَاءِ هَلْ غَسَلَ ذَكَرَهُ لَمْ يَلْزَمُهُ اِعَادَتُهُ .

*

*

*

وَتَالِئُهَا: سَتَرُ رَجُلٍ وَلَوْ صَبِيًّا ، وَأَمَةٌ وَلَوْ مُكَاتَبَةً وَأُمٌّ وَلَدٍ ، مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ ، لَهُمَا ، وَلَوْ خَالِيًّا فِي ظُلْمَةٍ ، لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ : « لَا يَقْبَلُ اللّٰهُ صَلَاةَ حَائِضٍ » أَيُّ : بِالْغِ « إِلَّا بِخِمَارٍ » . [الترمذي ، رقم : ٢٧٧ ؛ أبو داود ، رقم : ٦٤١ ؛ ابن ماجه ، رقم : ٦٥٥ ؛ « مسند أحمد » ، رقم : ٢٤٦٤١ ، ٢٥٣٠٥ ، ٢٥٦٩٤] .

وَيَجِبُ سَتَرُ جُزْءٍ مِنْهُمَا لِيَتَحَقَّقَ بِهِ سَتَرُ الْعَوْرَةِ .

وَحُرَّةٌ غَيْرَ وَجْهِ وَكَفَّيْنِ ، بِمَا لَا يَصِفُ لَوْنًا إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ .

وَسَتْرُ حُرَّةٍ وَلَوْ صَغِيرَةً غَيْرَ وَجْهِ وَكَفَّيْنِ ، ظَهْرُهُمَا وَبَطْنُهُمَا إِلَى
الْكُوعَيْنِ .

بِمَا لَا يَصِفُ لَوْنًا ، أَيُّ : لَوْنُ الْبَشَرَةِ فِي مَجْلِسِ التَّلَاخُطِ ، كَذَا
ضَبَطَهُ بِذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى بْنِ عَجِيلٍ .

وَيَكْفِي مَا يَحْكِي لِحَجْمِ الْأَعْضَاءِ ، لَكِنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى .

وَيَجِبُ السَّتْرُ مِنَ الْأَعْلَى وَالْجَوَانِبِ لَا مِنَ الْأَسْفَلِ إِنْ قَدَرَ ، أَيُّ :
كُلُّ مَنْ الرَّجُلِ وَالْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ عَلَيْهِ ، أَيُّ : السَّتْرُ ؛ أَمَّا الْعَاجِزُ عَمَّا يَسْتُرُ
الْعَوْرَةَ فَيُصَلِّيُ وَجُوبًا عَارِيًّا بِلاَ إِعَادَةٍ وَلَوْ مَعَ وُجُودِ سَاتِرٍ مُتَنَجِّسٍ تَعَذَّرَ
غَسْلُهُ ، لَا مَنْ أَمَكَّنَهُ تَطْهِيرُهُ ، وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ ، وَلَوْ قَدَرَ عَلَى سَاتِرٍ
بَعْضِ الْعَوْرَةِ لَزِمَهُ السَّتْرُ بِمَا وَجَدَ ، وَقَدَّمَ السَّوَاتَيْنِ فَالْقُبْلَ فَالذُّبْرَ ؛ وَلَا
يُصَلِّيُ عَارِيًّا مَعَ وُجُودِ حَرِيرٍ بَلَّ لَا بِسَآلَهُ ، لِأَنَّهُ يُبَاحُ لِلْحَاجَةِ وَيَلْزَمُ التَّطْيِيزُ
لَوْ عُدِمَ الثَّوْبُ أَوْ نَحْوُهُ ، وَيَجُوزُ لِمُكْتَسِبِ اقْتِدَاءِ بَعَارٍ ، وَلَيْسَ لِلْعَارِي
غَضَبُ الثَّوْبِ .

وَيُسْنُ لِلْمُصَلِّيِ أَنْ يَلْبِسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ ، وَيَرْتَدِي وَيَتَعَمَّمُ وَيَتَقَمَّصُ
وَيَتَطَيَّلَسَ ، وَلَوْ كَانَ عِنْدَهُ ثَوْبَانِ فَقَطْ لَبَسَ أَحَدَهُمَا وَارْتَدَى بِالْآخَرِ إِنْ كَانَ
ثَمَّ سِتْرَةٌ ، وَإِلَّا جَعَلَهُ مُصَلِّيً كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا .

* * *

فَرْعٌ : يَجِبُ هَذَا السَّتْرُ خَارِجَ الصَّلَاةِ أَيْضًا ، وَلَوْ بِثَوْبٍ نَجَسٍ أَوْ

وَرَابِعُهَا: مَعْرِفَةُ دُخُولِ وَقْتِ . فَوَقْتُ ظَهْرِ مِنْ زَوَالٍ إِلَى
مَصِيرِ ظِلِّ شَيْءٍ مِثْلُهُ غَيْرَ ظِلِّ اسْتِواءٍ ، فَعَصْرِ إِلَى غُرُوبٍ ، فَمَغْرِبٍ
إِلَى مَغِيبِ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ ، فَعِشَاءٍ إِلَى فَجْرِ صَادِقٍ ، فَصُبْحٍ

حَرِيرٍ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ حَتَّى فِي الْخُلُوةِ ، لَكِنَّ الْوَاجِبَ فِيهَا سِتْرُ سَوَآتِي
الرَّجُلِ وَمَا بَيْنَ سُرَّةِ وَرُكْبَةِ غَيْرِهِ ، وَيَجُوزُ كَشْفُهَا فِي الْخُلُوةِ ، وَلَوْ مِنْ
الْمَسْجِدِ لِأَدْنَى غَرَضٍ كَتَبْرِيدٍ وَصِيَانَةِ ثَوْبٍ مِنَ الدَّنَسِ وَالْغَبَارِ عِنْدَ كُنْسِ
الْبَيْتِ وَكَغَسْلِ .

* * *

وَرَابِعُهَا: مَعْرِفَةُ دُخُولِ وَقْتِ يَقِينًا أَوْ ظَنًّا ، فَمَنْ صَلَّى بِدُونِهَا لَمْ تَصِحَّ
صَلَاتُهُ ، وَإِنْ وَقَعَتْ فِي الْوَقْتِ ، لِأَنَّ الْأَعْتِبَارَ فِي الْعِبَادَاتِ بِمَا فِي ظَنِّ
الْمُكَلَّفِ وَبِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، وَفِي الْعُقُودِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَقَطْ .

فَوَقْتُ ظَهْرِ مِنْ زَوَالٍ لِلشَّمْسِ إِلَى مَصِيرِ ظِلِّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلُهُ غَيْرَ ظِلِّ
اسْتِواءٍ ، أَيُّ : الظِّلُّ الْمَوْجُودُ عِنْدَهُ إِنْ وُجِدَ ، وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا أَوَّلُ
صَلَاةٍ ظَهَرَتْ .

فَوَقْتُ عَصْرِ مِنْ آخِرِ وَقْتِ الظُّهْرِ إِلَى غُرُوبِ جَمِيعِ قُرُصِ شَمْسٍ ،
فَوَقْتُ مَغْرِبٍ مِنَ الْغُرُوبِ إِلَى مَغِيبِ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ ، فَوَقْتُ عِشَاءٍ مِنْ
مَغِيبِ الشَّفَقِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَيَنْبَغِي نَذْبُ تَأْخِيرِهَا لِزَوَالِ الْأَصْفَرِ وَالْأَبْيَضِ خُرُوجًا
مِنْ خِلَافِ مَنْ أَوْجَبَ ذَلِكَ .

وَيَمْتَدُّ إِلَى طُلُوعِ فَجْرِ صَادِقٍ ، فَوَقْتُ صُبْحٍ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ

إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ .

لَا الْكَاذِبِ إِلَى طُلُوعِ بَعْضِ الشَّمْسِ .

وَالْعَصْرُ هِيَ الصَّلَاةُ الْوُسْطَى لِصِحَّةِ الْحَدِيثِ بِهِ ، فَهِيَ أَفْضَلُ الصَّلَوَاتِ ، وَيَلِيهَا الصُّبْحُ ، ثُمَّ الْعِشَاءُ ، ثُمَّ الظُّهْرُ ، ثُمَّ الْمَغْرِبُ ؛ كَمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا مِنَ الْأَدِلَّةِ .

وَأِنَّمَا فَضَّلُوا جَمَاعَةَ الصُّبْحِ وَالْعِشَاءِ لِأَنَّهَا فِيهِمَا أَشَقُّ .

قال الرَّافِعِيُّ : كَانَتْ الصُّبْحُ صَلَاةَ آدَمَ ، وَالظُّهْرُ صَلَاةَ دَاوُدَ ، وَالْعَصْرُ صَلَاةَ سُلَيْمَانَ ، وَالْمَغْرِبُ صَلَاةَ يَعْقُوبَ ، وَالْعِشَاءُ صَلَاةَ يُونُسَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ . اهـ .

وَأَعْلَمَ أَنَّ الصَّلَاةَ تَجِبُ بِأَوَّلِ الْوَقْتِ وَجُوبًا مُوسَّعًا ، فَلَهُ التَّأْخِيرُ عَنْ أَوَّلِهِ إِلَى وَقْتٍ يَسَعُهَا بِشَرْطِ أَنْ يَغْزِمَ عَلَى فِعْلِهَا فِيهِ ، وَلَوْ أَذْرَكَ فِي الْوَقْتِ رَكْعَةً لَا دُونَهَا فَالْكُلُّ آدَاءٌ ، وَإِلَّا فَقَضَاءٌ .

وَيَأْتِي بِإِخْرَاجِ بَعْضِهَا عَنِ الْوَقْتِ ، وَإِنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً ، نَعَمْ لَوْ شَرَعَ فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ وَقَدْ بَقِيَ مَا يَسَعُهَا جازَ لَهُ بِلاَ كَرَاهِيَةٍ أَنْ يُطَوِّلَهَا بِالْقِرَاءَةِ أَوْ الذِّكْرِ حَتَّى يَخْرُجَ الْوَقْتُ ، وَإِنْ لَمْ يُوقَعْ مِنْهَا رَكْعَةً فِيهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، فَإِنْ لَمْ يَبْقَ مَا يَسَعُهَا ، أَوْ كَانَتْ جُمُعَةً ، لَمْ يَجْزِ الْمُدُّ .

وَلَا يُسْنُّ الْإِفْصَارُ عَلَى أَرْكَانِ الصَّلَاةِ لِإِذْرَاكِ كُلِّهَا فِي الْوَقْتِ .

* * *

فَرَعٌ : يُنْدَبُ تَعْجِيلُ صَلَاةٍ ، وَلَوْ عِشَاءً ، لِأَوَّلِ وَقْتِهَا ؛ لِخَبَرِ : « أَفْضَلُ

الْأَعْمَالِ الصَّلَاةُ لِأَوَّلِ وَقْتِهَا » ، [البخاري ، رقم : ٥٣٧ ؛ مسلم ، رقم : ٨٥] .

وَتَأْخِيرُهَا عَنْ أَوَّلِهِ لَتَيَقُنَ جَمَاعَةٌ أَثْنَاءَهُ ، وَإِنْ فَحُشَ التَّأْخِيرُ مَا لَمْ يَضِقِ
الْوَقْتُ ، وَلِظَنِّهَا إِذَا لَمْ يَفْحُشْ عُرْفًا لَا لِسَكٍّ فِيهَا مُطْلَقًا .
وَالْجَمَاعَةُ الْقَلِيلَةُ أَوَّلَ الْوَقْتِ أَفْضَلُ مِنْ الْكَثِيرَةِ آخِرُهُ ، وَيُؤَخَّرُ
الْمُحْرِمُ صَلَاةَ الْعِشَاءِ وَجُوبًا لِأَجْلِ خَوْفِ فَوَاتِ حَاجٍ بِفَوْتِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةِ
لَوْ صَلَّاهَا مُتَمَكِّنًا ، لِأَنَّ قَضَاءَهُ صَعْبٌ ، وَالصَّلَاةُ تُؤَخَّرُ لِأَنَّهَا أَسْهَلُ مِنْ
مَشَقَّتِهِ ، وَلَا يُصَلِّيَهَا صَلَاةَ شِدَّةِ الْخَوْفِ ، وَيُؤَخَّرُ أَيْضًا وَجُوبًا مَنْ رَأَى
نَحْوَ غَرِيقٍ أَوْ أُسِيرٍ لَوْ أَنْقَذَهُ خَرَجَ الْوَقْتُ .

* * *

فَرْعٌ : يُكْرَهُ النَّوْمُ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ وَقَبْلَ فِعْلِهَا حَيْثُ ظَنَّ
أَلَا سِتْقَاطَ قَبْلِ ضَيْقِهِ لِعَادَةٍ أَوْ لِإِقَاطِ غَيْرِهِ لَهُ ، وَإِلَّا حَرَّمَ النَّوْمُ الَّذِي لَمْ
يَغْلُبْ فِي الْوَقْتِ .

* * *

فَرْعٌ : يُكْرَهُ تَحْرِيمًا صَلَاةٌ لَا سَبَبَ لَهَا ، كَالنَّفْلِ الْمُطْلَقِ ، وَمِنْهُ
صَلَاةُ التَّسَابِيحِ ، أَوْ لَهَا سَبَبٌ مُتَأَخِّرٌ ، كَرَكْعَتَيِ اسْتِخَارَةٍ وَإِحْرَامٍ ؛ بَعْدَ
أَدَاءِ صُبْحٍ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ كَرُمَحَ ، وَعَصْرٍ حَتَّى تَغْرُبَ ، وَعِنْدَ اسْتِوَاءِ
غَيْرِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ؛ لَا مَالَهُ سَبَبٌ مُتَقَدِّمٌ ، كَرَكْعَتَيِ وُضُوءٍ ، وَطَوَافٍ ،
وَتَحِيَّةٍ ، وَكُسُوفٍ ، وَصَلَاةِ جَنَازَةٍ ، أَوْ عَلَى غَائِبٍ ، وَإِعَادَةٍ مَعَ جَمَاعَةٍ ،
وَلَوْ إِمَامًا ، وَكَفَاتَتِهِ أَوْ نَفْلٍ لَمْ يَقْصِدْ تَأْخِيرَهَا لِلْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ لِيَقْضِيَهَا
فِيهِ ، أَوْ يُدَاوِمَ عَلَيْهِ ، فَلَوْ تَحَرَّى إِيْقَاعَ صَلَاةٍ غَيْرَ صَاحِبَةِ الْوَقْتِ فِي الْوَقْتِ

وَحَامِسُهَا : اُسْتَقْبَالَ الْقِبْلَةِ إِلَّا فِي شِدَّةِ خَوْفٍ وَنَفْلِ سَفَرٍ مُبَاحٍ .
وَعَلَى مَا شِ إِتْمَامُ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ وَأُسْتَقْبَالَ فِيهِمَا وَفِي تَحْرُمٍ .

الْمَكْرُوهُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مَكْرُوهًا ، فَتَحْرُمُ مُطْلَقًا ، وَلَا تَنْعَقِدُ وَلَوْ فَائِئَةً
يَجِبُ قَضَاؤُهَا فَوْرًا ، لِأَنَّهُ مُعَانِدٌ لِلشَّرْعِ .

* * *

وَحَامِسُهَا : اُسْتَقْبَالَ عَيْنِ الْقِبْلَةِ ، أَيْ : الْكَعْبَةِ بِالصَّدْرِ ، فَلَا يَكْفِي
اُسْتَقْبَالُ جِهَتِهَا خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، إِلَّا فِي حَقِّ الْعَاجِزِ
عَنْهُ ، وَفِي صَلَاةٍ شِدَّةِ خَوْفٍ وَلَوْ فَرَضًا ، فَيُصَلِّي كَيْفَ أَمَكْنَهُ : مَاشِيًا
وَرَاكِبًا ، مُسْتَقْبِلًا أَوْ مُسْتَدِيرًا ، كَهَارِبٍ مِنْ حَرِيقٍ وَسَيْلٍ وَسَبْعٍ وَحَيَّةٍ ، وَمِنْ
دَائِنٍ عِنْدَ إِعْسَارٍ ، وَخَوْفٍ حَبْسٍ ؛ وَإِلَّا فِي نَفْلِ سَفَرٍ مُبَاحٍ ، لِقَاصِدِ مَحَلٍّ
مُعَيَّنٍ ، فَيَجُوزُ النَّفْلُ رَاكِبًا وَمَاشِيًا فِيهِ ، وَلَوْ قَصِيرًا .

نَعَمْ ، يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مَقْصِدُهُ عَلَى مَسَافَةٍ لَا يَسْمَعُ الْكِدَاءَ مِنْ بَلَدِهِ
بَشَرْطِهِ الْمَقْرَّرَةِ فِي الْجُمُعَةِ .

وَخَرَجَ بِالْمُبَاحِ سَفَرُ الْمَعْصِيَةِ ، فَلَا يَجُوزُ تَرْكُ الْقِبْلَةِ فِي النَّفْلِ لِبَقِي
وَمُسَافِرٍ عَلَيْهِ دَيْنٌ حَالٌّ قَادِرٌ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ دَائِنِهِ .

وَيَجِبُ عَلَى مَا شِ إِتْمَامُ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ لِسَهُولَةِ ذَلِكَ عَلَيْهِ .

وَعَلَى رَاكِبٍ إِيْمَاءٍ بِهِمَا ، وَأُسْتَقْبَالَ فِيهِمَا وَفِي تَحْرُمٍ وَجُلُوسٍ بَيْنَ

- السَّجْدَتَيْنِ فَلَا يَمْشِي إِلَّا فِي الْقِيَامِ وَالْإِعْتِدَالِ وَالْتَّشَهُدِ وَالسَّلَامِ .

وَيَحْرُمُ انْحِرَافُهُ عَنِ اُسْتَقْبَالِ صَوْبِ مَقْصِدِهِ عَامِدًا عَالِمًا مُخْتَارًا ، إِلَّا

فَصْلٌ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ

أَرْكَانُ الصَّلَاةِ : ١ - نِيَّةٌ ،

إِلَى الْقِبْلَةِ ، وَيُشْتَرَطُ تَرْكُ فِعْلٍ كَثِيرٍ ، كَعَدْوٍ ، وَتَحْرِيكِ رِجْلٍ بِلاَ حَاجَةٍ ، وَتَرْكُ تَعَمُّدٍ وَطْءِ نَجَسٍ ، وَلَوْ يَابِسًا ، وَإِنْ عَمَّ الطَّرِيقُ ، وَلَا يَضُرُّ وَطْءُ يَابِسٍ خَطَأً ، وَلَا يُكَلِّفُ مَا شِئِ التَّحْقُظُ عَنْهُ .

وَيَجِبُ الِاسْتِقْبَالُ فِي الثَّفَلِ لِرَاكِبٍ سَفِينَةٍ غَيْرِ مَلَّاحٍ .

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَيْضًا^(١) فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ أَلْعِلْمُ بِفَرَضِيَّةِ الصَّلَاةِ ، فَلَوْ جَهَلَ فَرَضِيَّةَ أَصْلِ الصَّلَاةِ ، أَوْ صَلَاتَهُ الَّتِي شَرَعَ فِيهَا ، لَمْ تَصِحَّ ؛ كَمَا فِي « الْمَجْمُوعِ » وَ« الرَّوْضَةِ » وَتَمَيِّزُ فُرُوضِهَا عَنْ سُنَنِهَا ، نَعَمْ إِنْ اعْتَقَدَ الْعَامِّيُّ أَوْ الْعَالِمُ عَلَى الْأَوْجَهِ الْكُلِّ فَرَضًا صَحَّ ، أَوْ سُنَّةً فَلَا ؛ وَأَلْعِلْمُ بِكَيْفِيَّتِهَا الْآتِي بَيَانُهَا قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

* * *

فَصْلٌ : فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ

أَرْكَانُ الصَّلَاةِ أَيُّ : فُرُوضُهَا ، أَرْبَعَةٌ عَشَرَ بِجَعْلِ الطَّمَانِينَةِ فِي مَحَالِّهَا رُكْنًا وَاحِدًا .

١ - أَحَدُهَا : نِيَّةٌ ، وَهِيَ الْقَصْدُ بِالْقَلْبِ ، لِخَبَرٍ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ

بِالنِّيَّاتِ » . [البخاري ، رقم : ١ ؛ مسلم ، رقم : ١٩٠٧]

(١) فِي نَسْخَةٍ : « وَاعْلَمْ أَيْضًا أَنَّهُ يَشْتَرَطُ » بَدَلًا مِنْ : « وَاعْلَمْ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَيْضًا » .

فَيَجِبُ فِيهَا قَصْدُ فِعْلِهَا ، وَتَعْيِينُهَا وَلَوْ نَفْلًا ، وَنِيَّةُ فَرَضٍ فِيهِ ،
كَأَصْلِي فَرَضِ الظُّهْرِ ؛

فَيَجِبُ فِيهَا ، أَي : النِّيَّةُ .

قَصْدُ فِعْلِهَا ، أَي : الصَّلَاةِ ، لِتَتَمَيَّزَ عَنْ بَقِيَّةِ الْأَفْعَالِ .

وَتَعْيِينُهَا مِنْ ظَهْرِ أَوْ غَيْرِهِ لِتَتَمَيَّزَ عَنْ غَيْرِهَا ، فَلَا يَكْفِي نِيَّةُ فَرَضٍ
الْوَقْتِ .

وَلَوْ كَانَتْ الصَّلَاةُ الْمَفْعُولَةُ نَفْلًا غَيْرَ مُطْلَقٍ ، كَالرَّوَائِبِ وَالسَّنَنِ
الْمُؤَقَّتَةِ ؛ أَوْ ذَاتِ السَّبَبِ ، فَيَجِبُ فِيهَا التَّعْيِينُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا يُعَيِّنُهَا ،
كُسُنَّةِ الظُّهْرِ الْقَبْلِيَّةِ أَوْ الْبُعْدِيَّةِ ، وَإِنْ لَمْ يُؤَخَّرِ الْقَبْلِيَّةُ ، وَمِثْلُهَا كُلُّ صَلَاةٍ
لَهَا سُنَّةٌ قَبْلَهَا وَسُنَّةٌ بَعْدَهَا ، وَكَعِيدِ الْأَضْحَى أَوْ الْأَكْبَرِ ، أَوْ الْفَطْرِ أَوْ
الْأَصْغَرِ ، فَلَا يَكْفِي صَلَاةُ الْعِيدِ ، وَالْوُتْرِ سَوَاءٌ الْوَاحِدَةُ وَالرَّائِدَةُ عَلَيْهَا ،
وَيَكْفِي نِيَّةُ الْوُتْرِ مِنْ غَيْرِ عَدَدٍ ، وَتُحْمَلُ عَلَى مَا يُرِيدُهُ عَلَى الْأَوْجِهِ ، وَلَا
يَكْفِي فِيهِ نِيَّةُ سُنَّةِ الْعِشَاءِ أَوْ رَاتِبَتِهَا ، وَالْتِرَاوِيحِ وَالضُّحَى ، وَكَاسْتِسْقَاءِ
وَكُسُوفِ شَمْسٍ أَوْ قَمَرٍ .

أَمَّا النَّفْلُ الْمُطْلَقُ ، فَلَا يَجِبُ فِيهِ تَعْيِينٌ ، بَلْ يَكْفِي فِيهِ نِيَّةُ فِعْلِ الصَّلَاةِ ،
كَمَا فِي رَكْعَتَيِ التَّحِيَّةِ وَالْوُضُوءِ وَالْإِسْتِخَارَةِ ، وَكَذَا صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ عَلَى
مَا قَالَهُ شَيْخُنَا أَبُو زَيْدٍ وَالْعَلَّامَةُ السُّيُوطِيُّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى .

وَالَّذِي جَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا فِي فِتَاوِيهِ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنَ التَّعْيِينِ ، كَالضُّحَى .

وَتَجِبُ نِيَّةُ فَرَضٍ فِيهِ ، أَي : فِي الْفَرَضِ ، وَلَوْ كِفَايَةً أَوْ نَذْرًا ، وَإِنْ

كَانَ النَّاوِي صَبِيًّا لِتَتَمَيَّزَ عَنِ النَّفْلِ ، كَأَصْلِي فَرَضِ الظُّهْرِ ؛ مَثَلًا ، أَوْ فَرَضَ

وَسُنَّ إِضَافَةٌ إِلَى اللَّهِ ، وَتَعَرُّضٌ لَأَدَاءٍ أَوْ قَضَاءٍ وَلَا اسْتِقْبَالَ وَعَدَدِ رَكَعَاتٍ ، وَنُطْقٌ بِمَنْوِيٍّ .

٢ - وَتَكْبِيرٌ تَحْرُمُ

الْجُمُعَةِ ، وَإِنْ أَدْرَكَ الْإِمَامُ فِي تَشَهُُّدِهَا .

وَسُنَّ فِي النِّيَّةِ إِضَافَةٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَهَا ، وَلِيَتَحَقَّقَ مَعْنَى الْإِخْلَاصِ .

وَتَعَرُّضٌ لَأَدَاءٍ أَوْ قَضَاءٍ ، وَلَا يَجِبُ ؛ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ فَائِتَةٌ مُمَاطِلَةٌ لِلْمُؤَدَّاةِ ، خِلَافًا لِمَا اعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ ، وَالْأَصَحُّ صِحَّةُ الْأَدَاءِ بِنِيَّةِ الْقَضَاءِ وَعَكْسُهُ ، إِنْ عُذِرَ بِنَحْوِ غَيْمٍ ، وَإِلَّا بَطَلَتْ قَطْعًا لِتَلَاْعِهِ .

وَتَعَرُّضٌ لاسْتِقْبَالِ وَعَدَدِ رَكَعَاتٍ ، لِلخُرُوجِ مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَ التَّعَرُّضَ لَهُمَا .

وَسُنَّ نُطْقٌ بِمَنْوِيٍّ قَبْلَ التَّكْبِيرِ لِيُسَاعِدَ اللِّسَانُ الْقَلْبَ ، وَخُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَهُ .

وَلَوْ شَكَّ هَلْ أَتَى بِكَمَالِ النِّيَّةِ أَوْ لَا ، أَوْ هَلْ نَوَى ظَهْرًا أَوْ عَصْرًا ، فَإِنْ ذَكَرَ بَعْدَ طُولِ زَمَانٍ أَوْ بَعْدَ إِتْيَانِهِ بِرُكْنٍ ، وَلَوْ قَوْلِيًّا ، كَالْقِرَاءَةِ ؛ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، أَوْ قَبْلَهُمَا فَلَا .

٢ - وَثَانِيهَا : تَكْبِيرٌ تَحْرُمُ لِلْخَبَرِ الْمَتَّقِ عَلَيْهِ : « إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ

فَكَبِّرْ » ، [البخاري ، رقم : ٧٥٧ ؛ مسلم ، رقم : ٣٩٧] ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّ الْمُصَلِّيَّ يَحْرُمُ عَلَيْهِ بِهِ مَا كَانَ حَلَالًا لَهُ قَبْلَهُ مِنْ مُفْسِدَاتِ الصَّلَاةِ .

مَقْرُونًا بِهِ النَّيَّةُ ، وَيَتَعَيْنُ : اللهُ أَكْبَرُ ،

وَجُعِلَ فَاتِحَةُ الصَّلَاةِ لِيَسْتَحْضِرَ الْمُصَلِّي مَعْنَاهُ الدَّالَّ عَلَى عَظَمَةِ مَنْ تَهَيَّأَ لِيَخْدُمَتِهِ ، حَتَّى تَتِمَّ لَهُ الْهَيْبَةُ وَالْخُشُوعُ ، وَمِنْ ثَمَّ زِيدَ فِي تَكَرُّرِهِ لِيُدُومَ اسْتِصْحَابُ ذَيْنِكَ فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ .

مَقْرُونًا بِهِ ، أَيِ : بِالتَّكْبِيرِ ، النَّيَّةُ ، لِأَنَّ التَّكْبِيرَ أَوَّلُ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ ، فَتَجِبُ مُقَارَنَتُهَا بِهِ ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَسْتَحْضِرَ كُلَّ مُعْتَبِرٍ فِيهَا مَرًّا وَغَيْرَهُ ، كَالْقَصْرِ لِلْقَاصِرِ ، وَكَوْنِهِ إِمَامًا أَوْ مَأْمُومًا فِي الْجُمُعَةِ ، وَالْقُدُوءَ لِمَأْمُومٍ فِي غَيْرِهَا مَعَ ابْتِدَائِهِ ، ثُمَّ يَسْتَمِرُّ مُسْتَضْحِبًا لِذَلِكَ كُلِّهِ إِلَى الرِّاءِ .

وَفِي قَوْلِ صَحَّحَهُ الرَّافِعِيُّ : يَكْفِي قَرْنُهَا بِأَوَّلِهِ ؛ وَفِي « الْمَجْمُوعِ » وَ« التَّنْقِيحِ » : الْمُخْتَارُ مَا اخْتَارَهُ الْإِمَامُ وَالْغَزَالِيُّ أَنَّهُ يَكْفِي فِيهَا الْمُقَارَنَةُ الْعُرْفِيَّةُ عِنْدَ الْعَوَامِّ ، بِحَيْثُ يُعَدُّ مُسْتَحْضِرًا لِلصَّلَاةِ . وَقَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ : إِنَّهُ الْحَقُّ الَّذِي لَا يَجُوزُ سِوَاهُ . وَصَوَّبَهُ السَّبْكِيُّ ، وَقَالَ : مَنْ لَمْ يَقُلْ بِهِ وَقَعَ فِي الْوَسْوَاسِ الْمَذْمُومِ .

وَعِنْدَ الْأَيْمَةِ الثَّلَاثَةِ يَجُوزُ تَقْدِيمُ النَّيَّةِ عَلَى التَّكْبِيرِ بِالزَّمَنِ الْيَسِيرِ .

وَيَتَعَيْنُ فِيهِ عَلَى الْقَادِرِ لَفْظُ : اللهُ أَكْبَرُ ، لِلاتِّبَاعِ ، أَوْ اللهُ الْأَكْبَرُ ، وَلَا يَكْفِي : أَكْبَرُ اللهُ ، وَلَا : اللهُ كَبِيرٌ ، أَوْ : أَعْظَمُ ، وَلَا : الرَّحْمَنُ أَكْبَرُ .

وَيَضُرُّ إِخْلَالَ بِحَرْفٍ مِنْ « اللهُ أَكْبَرُ » وَزِيَادَةُ حَرْفٍ يُغَيِّرُ الْمَعْنَى كَمَدِّ هَمْزَةٍ « اللهُ » ، وَكَأَلِفٍ بَعْدَ أَلْبَاءِ ، وَزِيَادَةُ وَوٍ قَبْلَ الْجَلَالَةِ ، وَتَخْلِيلُ وَوٍ سَاكِنَةٍ أَوْ مُتَحَرِّكَةٍ بَيْنَ الْكَلِمَتَيْنِ ، وَكَذَا زِيَادَةُ مَدٍّ أَلَا لِفِ الَّتِي بَيْنَ أَلَامٍ وَأَلْهَاءٍ إِلَى حَدٍّ لَا يَرَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْقُرَّاءِ ؛ وَلَا يَضُرُّ وَفْقُهُ يَسِيرَةٌ بَيْنَ كَلِمَتَيْهِ ،

وَيَجِبُ إِسْمَاعُهُ نَفْسَهُ كَسَائِرِ رُكْنِ قَوْلِي؛ وَسُنَّ جَزْمُ رَأْيِهِ وَرَفْعُ
كَفَيْهِ بِكَشْفِ حَدِّهِ مَنَكِبَيْهِ

وَهِيَ سَكَنَةُ النَّفْسِ ، وَلَا ضَمُّ الرَّاءِ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ كَبَّرَ مَرَّاتٍ نَاقِيَةً أَلْفَتْحًا بِكُلِّ ، دَخَلَ فِيهَا بِالْوِثْرِ وَخَرَجَ مِنْهَا
بِالشَّفْعِ ، لِأَنَّهُ لَمَّا دَخَلَ بِالْأُولَى خَرَجَ بِالثَّانِيَةِ ، لِأَنَّ نِيَّةَ أَلْفَتْحٍ بِهَا
مُتَضَمِّنَةٌ لِقَطْعِ الْأُولَى ، وَهَكَذَا . فَإِنْ لَمْ يَنْوِ ذَلِكَ ، وَلَا تَخْلُلُ مُبْطَلٌ ،
كَإِعَادَةِ لَفْظِ الثَّانِيَةِ ، فَمَا بَعْدَ الْأُولَى ذِكْرٌ لَا يُؤَثِّرُ .

* * *

وَيَجِبُ إِسْمَاعُهُ ، أَيُّ : التَّكْبِيرِ ، نَفْسُهُ إِنْ كَانَ صَحِيحَ السَّمْعِ ، وَلَا
عَارِضَ مَنْ نَحْوِ لَغَطٍ .

كَسَائِرِ رُكْنِ قَوْلِي، مِنْ أَلْفَاتِحَةٍ وَالتَّشْهَدِ وَالسَّلَامِ ، وَيُعْتَبَرُ إِسْمَاعُ
الْمُنْدُوبِ الْقَوْلِي لِحُصُولِ السُّنَّةِ .

وَسُنَّ جَزْمُ رَأْيِهِ ، أَيُّ : التَّكْبِيرِ ، خُرُوجاً مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَهُ .

وَجَهْرُهُ لِإِمَامِ كَسَائِرِ تَكْبِيرَاتِ أَلْفَاتِحَاتٍ .

وَرَفْعُ كَفَيْهِ أَوْ إِحْدَاهُمَا إِنْ تَعَسَّرَ رَفْعُ الْأُخْرَى .

بِكَشْفِ ، أَيُّ : مَعَ كَشْفِهِمَا ، وَيُكْرَهُ خِلَافُهُ ، وَمَعَ تَفْرِيقِ أَصَابِعِهِمَا
تَفْرِيقاً وَسَطاً .

حَدِّهِ ، أَيُّ : مُقَابِلَ مَنَكِبَيْهِ ، بِحَيْثُ تُحَاذِي أَطْرَافُ أَصَابِعِهِ أَعْلَى

مَعَ تَحَرُّمٍ وَرُكُوعٍ وَرَفْعٍ مِنْهُ وَمِنْ تَشْهَدٍ أَوَّلٍ وَوَضْعُهُمَا تَحْتَ صَدْرِهِ
أَخِذًا بِيَمِينِهِ يَسَارَهُ .

٣ - وَقِيَامٌ قَادِرٍ فِي فَرَضٍ .

أُذُنَيْهِ ، وَإِنْهَامَاهُ شَحْمَتَيْ أُذُنَيْهِ ، وَرَاحَتَاهُ مَنْكِبَيْهِ لِلاتِّبَاعِ . وَهَذِهِ الْكَيْفِيَّةُ
تُسَنُّ مَعَ جَمِيعِ تَكْبِيرِ تَحَرُّمٍ ، بِأَنْ يُقَرَّنَهُ بِهِ ابْتِدَاءً ، وَيُنْهِيَهُمَا مَعًا ، وَمَعَ
رُكُوعٍ لِلاتِّبَاعِ الْوَارِدِ مِنْ طُرُقٍ كَثِيرَةٍ ، وَرَفْعٍ مِنْهُ ، أَيْ : مِنَ الرُّكُوعِ ، وَ
رَفْعٍ مِنْ تَشْهَدٍ أَوَّلٍ لِلاتِّبَاعِ فِيهِمَا .

وَوَضْعُهُمَا تَحْتَ صَدْرِهِ وَفَوْقَ سُرَّتِهِ لِلاتِّبَاعِ أَخِذًا بِيَمِينِهِ كُوعَ يَسَارِهِ ،
وَرَدُّهُمَا مِنَ الرَّفْعِ إِلَى تَحْتَ الصَّدرِ أَوَّلَى مِنْ إِرْسَالِهِمَا بِالْكُلِّيَّةِ ، ثُمَّ
اسْتِثْنَاةً رَفَعَهُمَا إِلَى تَحْتَ الصَّدرِ .

قَالَ الْمُتَوَلَّى وَأَعْتَمَدَهُ غَيْرُهُ : يَنْبَغِي أَنْ يَنْظَرَ قَبْلَ الرَّفْعِ وَالتَّكْبِيرِ إِلَى
مَوْضِعِ سُجُودِهِ ، وَيُطْرِقَ رَأْسَهُ قَلِيلًا ثُمَّ يَرْفَعَ .

٣ - وَثَالِثُهَا : قِيَامٌ قَادِرٍ عَلَيْهِ بِنَفْسِهِ أَوْ بِغَيْرِهِ فِي فَرَضٍ ، وَلَوْ مَذْذُورًا أَوْ
مُعَادًا .

وَيَحْصُلُ الْقِيَامُ بِنَصَبِ فَقَارِ ظَهْرِهِ ، أَيْ : عِظَامِهِ الَّتِي هِيَ مَفَاصِلُهُ ،
وَلَوْ بِاسْتِنَادٍ إِلَى شَيْءٍ ، بِحَيْثُ لَوْ زَالَ لَسَقَطَ .

وَيُكْرَهُ الْأَسْتِنَادُ ، لَا بِأَنْحَاءٍ إِنْ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى أَقْلِ الرُّكُوعِ إِنْ لَمْ
يَعْجَزْ عَنْ تَمَامِ الْأَنْتِصَابِ .

وَلِعَاجِزٍ شَقَّ عَلَيْهِ قِيَامُ صَلَاةٍ قَاعِدًا

وَلِعَاجِزٍ شَقَّ عَلَيْهِ قِيَامُ ، بِأَنْ لَحِقَهُ بِهِ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ بِحَيْثُ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً .

وَضَبَطَهَا الْإِمَامُ بِأَنْ تَكُونَ بِحَيْثُ يَذْهَبُ مَعَهَا خُشُوعُهُ .
 صَلَاةٍ قَاعِدًا ، كَرَائِبٍ سَفِينَةٍ خَافَ نَحْوَ دَوْرَانِ رَأْسٍ إِنْ قَامَ ، وَسَلِسٍ لَا يَسْتَمْسِكُ حَدَثُهُ إِلَّا بِالْقُعُودِ .
 وَيَنْحَنِي الْقَاعِدُ بِالرُّكُوعِ بِحَيْثُ تُحَازِي جَبْهَتُهُ مَا قُدَّامَ رُكْبَتَيْهِ .

* * *

فَرَعُ : قَالَ شَيْخُنَا : يَجُوزُ لِمَرِيضٍ أَمْكَنَهُ الْقِيَامُ بِلَا مَشَقَّةٍ لَوْ أَنْفَرَدَ ، لَا إِنْ صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا مَعَ جُلُوسٍ فِي بَعْضِهَا الصَّلَاةُ مَعَهُمْ مَعَ الْجُلُوسِ فِي بَعْضِهَا ، وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ الْإِنْفِرَادَ ، وَكَذَا إِذَا قَرَأَ الْفَاتِحَةَ فَقَطْ لَمْ يَقْعُدْ أَوْ وَالسُّورَةَ قَعَدَ فِيهَا ، جَازَ لَهُ قِرَاءَتُهُمَا مَعَ الْقُعُودِ ، وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ تَرْكُهَا . اهـ .

وَالْأَفْضَلُ لِلْقَاعِدِ الْإِفْتِرَاشُ ، ثُمَّ التَّرَبُّعُ ، ثُمَّ التَّوَرُّكُ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الصَّلَاةِ قَاعِدًا صَلَّى مُضْطَجِعًا عَلَى جَنْبِهِ ، مُسْتَقْبِلًا لِلْقِبْلَةِ بِوَجْهِهِ وَمُقَدِّمًا بَدَنِهِ .

وَيُكْرَهُ عَلَى الْجَنْبِ الْأَيْسَرِ بِلَا عُذْرٍ ، فَمُسْتَلْقِيًا عَلَى ظَهْرِهِ وَأَخْمَصَاهُ إِلَى الْقِبْلَةِ ، وَيَجِبُ أَنْ يَضَعَ تَحْتَ رَأْسِهِ نَحْوَ مِخْدَةٍ لِيَسْتَقْبِلَ بِوَجْهِهِ الْقِبْلَةَ ، وَأَنْ يُؤْمِيَ إِلَى صَوْبِ الْقِبْلَةِ رَاكِعًا وَسَاجِدًا ، وَبِالسُّجُودِ أَخْفَضُ

كَمْتَنَقَل .

٤ - وَقِرَاءَةُ فَاتِحَةِ كُلِّ رُكْعَةٍ إِلَّا رُكْعَةَ مَسْبُوقٍ

مِنْ الْإِيْمَاءِ إِلَى الرُّكُوعِ إِنْ عَجَزَ عَنْهُمَا ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْإِيْمَاءِ بِرَأْسِهِ أَوْ مَا
بِأَجْفَانِهِ ، فَإِنْ عَجَزَ أَجْرَى أَفْعَالِ الصَّلَاةِ عَلَى قَلْبِهِ ؛ فَلَا تَسْقُطُ عَنْهُ الصَّلَاةُ
مَا دَامَ عَقْلُهُ ثَابِتًا .

* * *

وَإِنَّمَا أَخْرَوْا الْقِيَامَ عَنْ سَابِقِيهِ مَعَ تَقَدُّمِهِ عَلَيْهِمَا لِأَنَّهُمَا رُكْنَانِ حَتَّى فِي
النَّفْلِ وَهُوَ رُكْنٌ فِي الْفَرِيضَةِ فَقَطْ .

كَمْتَنَقَل ، فَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ النَّفْلَ قَاعِدًا وَمُضْطَجِعًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى
الْقِيَامِ أَوْ الْقُعُودِ ، وَيَلْزَمُ الْمُضْطَجِعُ الْقُعُودَ لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، أَمَّا
مُسْتَلْقِيًا فَلَا يَصِحُّ مَعَ إِمْكَانِ الْأَضْطِجَاعِ .

وَفِي « الْمَجْمُوعِ » : إِطَالَةُ الْقِيَامِ أَفْضَلُ مِنْ تَكْثِيرِ الرُّكْعَاتِ .

وَفِي « الرُّوضَةِ » : تَطْوِيلُ السُّجُودِ أَفْضَلُ مِنْ تَطْوِيلِ الرُّكُوعِ .

٤ - وَرَابِعُهَا : قِرَاءَةُ فَاتِحَةِ كُلِّ رُكْعَةٍ فِي قِيَامِهَا لِخَبَرِ الشَّيْخَيْنِ :

« لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ » [البخاري ، رقم : ٧٥٦ ؛ مسلم ، رقم :

٢٣٩٤] أَيُّ : فِي كُلِّ رُكْعَةٍ .

إِلَّا رُكْعَةَ مَسْبُوقٍ فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ فِيهَا ، حَيْثُ لَمْ يُدْرِكْ زَمَنًا يَسَعُ
الْفَاتِحَةَ مِنْ قِيَامِ الْإِمَامِ ، وَلَوْ فِي كُلِّ الرُّكْعَاتِ لِسَبْقِهِ فِي الْأُولَى وَتَخَلُّفِ
الْمَأْمُومِ عَنْهُ بِرُحْمَةٍ أَوْ نِسْيَانٍ أَوْ بَطْءٍ حَرَكَةٍ ، فَلَمْ يَقُمْ مِنَ السُّجُودِ فِي كُلِّ

مَعَ بَسْمَلَةٍ وَتَشْدِيدَاتٍ وَرِعَايَةِ حُرُوفٍ وَمَخَارِجِهَا

مِمَّا بَعْدَهَا إِلَّا وَالْإِمَامُ رَاكِعٌ ، فَيَتَحَمَّلُ الْإِمَامُ الْمُتَطَهِّرُ فِي غَيْرِ الرُّكْعَةِ
الزَّائِدَةِ الْفَاتِحَةَ ، أَوْ بَقِيَّتِهَا عَنْهُ .

وَلَوْ تَأَخَّرَ مَسْبُوقٌ لَمْ يَشْتَغِلْ بِسُنَّةٍ لِإِتْمَامِ الْفَاتِحَةِ ، فَلَمْ يُذْرِكِ الْإِمَامُ
إِلَّا وَهُوَ مُعْتَدِلٌ ، لَغَتْ رُكْعَتُهُ .

مَعَ بَسْمَلَةٍ ، أَيْ : مَعَ قِرَاءَةِ الْبَسْمَلَةِ ، فَإِنَّهَا آيَةٌ مِنْهَا ، لِأَنَّهُ ﷺ قَرَأَهَا
ثُمَّ الْفَاتِحَةَ ، وَعَدَّهَا آيَةً مِنْهَا ، وَكَذَا مِنْ كُلِّ سُورَةٍ غَيْرِ بَرَاءَةٍ [= سورة
التوبة] وَمَعَ تَشْدِيدَاتٍ فِيهَا ، وَهِيَ : أَرْبَعُ عَشْرَةَ ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ الْمُشَدَّدَ
بِحَرْفَيْنِ ، فَإِذَا خُفِّفَ بَطُلَ مِنْهَا حَرْفٌ .

وَمَعَ رِعَايَةِ حُرُوفٍ فِيهَا ، وَهِيَ عَلَى قِرَاءَةِ ﴿ مَلِكٌ ﴾ بِلَا أَلِفٍ مِثَّةً
وَوَاحِدٌ وَأَرْبَعُونَ حَرْفًا ، وَهِيَ مَعَ تَشْدِيدَاتِهَا مِثَّةٌ وَخَمْسَةٌ وَخَمْسُونَ
حَرْفًا .

وَمَخَارِجِهَا ، أَيْ : الْحُرُوفُ ، كَمَخْرَجِ ضَادٍ وَغَيْرِهَا ، فَلَوْ أَبْدَلَ قَادِرٌ
أَوْ مَنْ أَمَكْنَهُ التَّعَلُّمُ حَرْفًا بِآخَرَ ، وَلَوْ ضَادًا بِظَاءٍ ، أَوْ لَحْنًا لُحْنًا يُغَيِّرُ
الْمَعْنَى ، كَكَسْرِ تَاءٍ ﴿ أَنْعَمْتَ ﴾ أَوْ ضَمِّهَا ، وَكَسْرِ كَافٍ ﴿ إِيَّاكَ ﴾
لَا ضَمِّهَا ؛ فَإِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ ، وَعَلِمَ تَحْرِيمَهُ ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَإِلَّا
فَقِرَاءَتُهُ ؛ نَعَمْ إِنْ أَعَادَهُ عَلَى الصَّوَابِ قَبْلَ طُولِ الْفَصْلِ كَمَلَ عَلَيْهَا . أَمَّا
عَاجِزٌ لَمْ يُمَكِّنْهُ التَّعَلُّمُ فَلَا تَبْطُلُ قِرَاءَتُهُ مُطْلَقًا ، وَكَذَا لَاحِنٌ لُحْنًا لَا يُغَيِّرُ
الْمَعْنَى ، كَفَتْحِ دَالٍ ﴿ نَعْبُدُ ﴾ ، لِكِنَّهُ إِنْ تَعَمَّدَ حَرْمٌ ، وَإِلَّا كُرِهَ .

وَوَقَعَ خِلَافٌ بَيْنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ فِي « اَلْهُمْدُ لِلَّهِ » بِالْهَاءِ ،

وَمُؤَالَاةٍ ، فَيُعِيدُ بِتَخْلُلِ ذِكْرِ أَجْنَبِيٍّ ، لَا بِتَأْمِينٍ وَسُجُودٍ وَدُعَاءٍ
لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ

وَفِي الْأُتْقَانِ بِالْقَافِ الْمُتَرَدِّدَةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْكَافِ . وَجَزَمَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ
الْمِنْهَاجِ » بِالْبُطْلَانِ فِيهِمَا ، إِلَّا إِنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ التَّعَلُّمُ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ ،
لَكِنْ جَزَمَ بِالصَّحَّةِ فِي الثَّانِيَةِ شَيْخُهُ زَكَرِيَّا ، وَفِي الْأُولَى الْقَاضِي وَأَبْنُ
الرُّفْعَةِ .

وَلَوْ خَفَّفَ قَادِرٌ أَوْ عَاجِزٌ مُقَصِّرٌ مُشَدِّدًا كَانَ قَرَأَ ﴿ أَلْ رَحْمَنِ ﴾ بِفَكٍّ
الْإِدْغَامِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ تَعَمَّدَ وَعَلِمَ ، وَإِلَّا فَقِرَاءَتُهُ لِنِثْلِكَ الْكَلِمَةِ ؛ وَلَوْ
خَفَّفَ ﴿ إِيَّاكَ ﴾ عَامِدًا ، عَالِمًا مَعْنَاهُ ، كَفَرَ ؛ لِأَنَّهُ ضَوْءُ الشَّمْسِ ، وَإِلَّا
سَجَدَ لِلسَّهْوِ ؛ وَلَوْ شَدَّدَ مُخَفِّفًا صَحَّ . وَيَحْرُمُ تَعَمُّدُهُ ، كَوَقْفَةٍ لَطِيفَةٍ بَيْنَ
السَّيْنِ وَالْتِمَاءِ مِنْ ﴿ نَسْتَعِينُ ﴾ .

وَمَعَ رِعَايَةِ مُؤَالَاةٍ فِيهَا ، بِأَنْ يَأْتِيَ بِكَلِمَاتِهَا عَلَى الْوَلَاءِ ، بِأَنْ
لَا يَفْصِلَ بَيْنَ شَيْءٍ مِنْهَا وَمَا بَعْدَهُ بِأَكْثَرِ مِنْ سَكْتَةِ التَّنَفُّسِ أَوْ الْعَيِّ .

فَيُعِيدُ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ بِتَخْلُلِ ذِكْرِ أَجْنَبِيٍّ لَا يَتَعَلَّقُ بِالصَّلَاةِ فِيهَا ، وَإِنْ
قَلَّ ، كَبَعْضِ آيَةٍ مِنْ غَيْرِهَا ، وَكَحَمْدِ عَاطِسٍ ، وَإِنْ سَنَّ فِيهَا كَخَارِجِهَا ،
لِإِشْعَارِهِ بِالْإِعْرَاضِ .

وَلَا يُعِيدُ الْفَاتِحَةَ بِتَخْلُلِ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِالصَّلَاةِ ، كَتَأْمِينٍ ، وَسُجُودٍ
لِلتَّلَاوَةِ إِمَامِهِ مَعَهُ ، وَدُعَاءٍ ، مِنْ : سُؤَالِ رَحْمَةٍ ، وَأَسْتِعَاذَةٍ مِنْ عَذَابٍ ،
وَقَوْلٍ : بَلَى وَأَنَا عَلَى ذَلِكَ مِنَ الشَّاهِدِينَ .

لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ الْفَاتِحَةَ أَوْ آيَةَ السَّجْدَةِ أَوْ آيَةَ الْآلَةِ الَّتِي يُسَنُّ فِيهَا مَا ذَكَرَ لِكُلِّ

وَبَفَتْحٍ عَلَيْهِ، وَسُكُوتٍ طَالَ بِلَا عُذْرٍ، وَلَا أَثَرَ لِسْكَ فِي تَرْكِ حَرْفٍ
بَعْدَ تَمَامِهَا

مِنَ الْقَارِئِ وَالسَّامِعِ، مَأْمُومًا أَوْ غَيْرَهُ، فِي صَلَاةٍ وَخَارِجِهَا .
فَلَوْ قَرَأَ الْمُصَلِّي آيَةً أَوْ سَمِعَ آيَةً فِيهَا اسْمُ مُحَمَّدٍ ﷺ، لَمْ تُنْدَبِ
الصَّلَاةُ عَلَيْهِ، كَمَا أَفْتَى بِهِ التَّوَوُّيُّ .

وَلَا يَفْتَحُ عَلَيْهِ، أَيُّ : الْإِمَامِ، إِذَا تَوَقَّفَ فِيهَا بِقَصْدِ الْقِرَاءَةِ، وَلَوْ مَعَ
الْفَتْحِ، وَمَحَلُّهُ - كَمَا قَالَ شَيْخُنَا - إِنْ سَكَتَ، وَإِلَّا قَطَعَ الْمُؤَالَاةَ .
وَتَقْدِيمُ نَحْوِ : سُبْحَانَ اللَّهِ ! قَبْلَ الْفَتْحِ يَقْطَعُهَا عَلَى الْأَوْجِهِ، لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ
بِمَعْنَى تَنْبَهِ .

وَيُعِيدُ الْفَاتِحَةَ بِتَخَلُّلِ سُكُوتٍ طَالَ فِيهَا، بِحَيْثُ زَادَ عَلَى سَكْتَةِ
الْإِسْتِرَاحَةِ بِلَا عُذْرٍ فِيهِمَا، مِنْ جَهْلٍ وَسَهْوٍ، فَلَوْ كَانَ تَخَلُّلُ الذِّكْرِ
الْأَجْنَبِيِّ أَوْ السُّكُوتِ الطَّوِيلِ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا أَوْ كَانَ السُّكُوتُ لِتَذَكُّرِ آيَةٍ لَمْ
يَضُرَّ، كَمَا لَوْ كَرَّرَ آيَةً مِنْهَا فِي مَحَلِّهَا، وَلَوْ لَغَيْرِ عُذْرٍ، أَوْ عَادَ إِلَى مَا قَرَأَهُ
قَبْلُ، وَاسْتَمَرَ عَلَى الْأَوْجِهِ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ شَكَّ فِي أَثْنَاءِ الْفَاتِحَةِ هَلْ بَسَمَلَ ؟ فَاتَمَّهَا، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ
بَسَمَلَ، أَعَادَ كُلَّهَا عَلَى الْأَوْجِهِ .

* * *

وَلَا أَثَرَ لِسْكَ فِي تَرْكِ حَرْفٍ فَأَكْثَرَ مِنَ الْفَاتِحَةِ أَوْ آيَةٍ فَأَكْثَرَ مِنْهَا بَعْدَ
تَمَامِهَا، أَيُّ : الْفَاتِحَةِ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ حِينَئِذٍ مُضِيِّهَا تَامَةً .

وَأَسْتَأْنَفَ قَبْلَهُ؛ وَسُنَّ بَعْدَ تَحَرُّمِ افْتِتَاحِ مَا لَمْ يَشْرَعْ

وَأَسْتَأْنَفَ وَجُوباً إِنْ شَكَّ فِيهِ قَبْلَهُ؛ أَيْ : اَلتَّامَامِ ، كَمَا لَوْ شَكَّ هَلْ قَرَأَهَا أَوْ لَا ؟ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ قِرَاءَتِهَا .

وَكَالْفَاتِحَةِ فِي ذَلِكَ سَائِرُ الْأَرْكَانِ ، فَلَوْ شَكَّ فِي أَصْلِ السُّجُودِ مَثَلًا ، أَتَى بِهِ ، أَوْ بَعْدَهُ فِي نَحْوِ وَضْعِ الْيَدِ لَمْ يَلْزَمُهُ شَيْءٌ ، وَلَوْ قَرَأَهَا غَافِلًا فَفَطِنَ عِنْدَ ﴿صِرَاطِ الَّذِينَ﴾ وَلَمْ يَتَيَقَّنْ قِرَاءَتَهَا ، لَزِمَهُ اسْتِثْنَاهَا .

وَيَجِبُ التَّرْتِيبُ فِي الْفَاتِحَةِ ، بِأَنْ يَأْتِيَ بِهَا عَلَى نَظْمِهَا الْمَعْرُوفِ ، لَا فِي التَّشْهِيدِ ، مَا لَمْ يُخْلَلْ بِالْمَعْنَى ؛ لَكِنْ يُشْتَرَطُ فِيهِ رِعَايَةُ تَشْدِيدَاتِ وَمُوَالَاةِ كَالْفَاتِحَةِ .

وَمَنْ جَهِلَ جَمِيعَ الْفَاتِحَةِ وَلَمْ يُمَكِّنْهُ تَعَلُّمُهَا قَبْلَ ضَيْقِ الْوَقْتِ وَلَا قِرَاءَتُهَا فِي نَحْوِ مُصْحَفٍ ، لَزِمَهُ قِرَاءَةُ سَبْعِ آيَاتٍ وَلَوْ مُتَفَرِّقَةً ، لَا يَنْقُصُ حُرُوفُهَا عَنْ حُرُوفِ الْفَاتِحَةِ ، وَهِيَ بِالْبَسْمَلَةِ وَالتَّشْدِيدَاتِ مِئَةٌ وَسِتَّةٌ وَخَمْسُونَ حَرْفًا بِإِثْبَاتِ أَلِفِ ﴿مَالِكٍ﴾ ، وَلَوْ قَدِرَ عَلَى بَعْضِ الْفَاتِحَةِ كَرَّرَهُ لِيَبْلُغَ قَدْرَهَا ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى بَدَلٍ فَسَبْعَةُ أَنْوَاعٍ مِنْ ذِكْرِ كَذَلِكَ ؛ فَوْقُوفٌ بِقَدْرِهَا .

وَسُنَّ ، وَقِيلَ : يَجِبُ ؛ بَعْدَ تَحَرُّمِ بَفَرَضٍ أَوْ نَفْلِ ؛ مَا عَدَا صَلَاةَ جَنَازَةٍ .
افْتِتَاحُ ، أَيْ : دُعَاؤُهُ سِرًّا إِنْ أَمِنَ فَوْتَ الْوَقْتِ وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّ
الْمَأْمُومِ إِدْرَاكَ رُكُوعِ الْإِمَامِ .

مَا لَمْ يَشْرَعْ فِي تَعَوُّذٍ أَوْ قِرَاءَةٍ وَلَوْ سَهْوًا .

أَوْ يَجْلِسَ مَأْمُومٌ وَإِنْ خَافَ فَوْتَ سُورَةٍ ، فَتَعَوَّذُ كُلَّ رَكْعَةٍ ،

أَوْ يَجْلِسَ مَأْمُومٌ مَعَ إِمَامِهِ ، وَإِنْ أَمَّنَ مَعَ تَأْمِينِهِ .
وَإِنْ خَافَ ، أَيْ : الْمَأْمُومُ .

فَوْتَ سُورَةٍ ، حَيْثُ تُسَلِّ لَهْ ، كَمَا ذَكَرَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْعُجَابِ »
وَقَالَ : لَأَنَّ إِدْرَاكَ الْإِفْتِتَاحِ مُحَقَّقٌ ، وَفَوَاتُ السُّورَةِ مَوْهُومٌ ، وَقَدْ
لَا يَقَعُ .

وَوَرَدَ فِيهِ أَدْعِيَةٌ كَثِيرَةٌ ، وَأَفْضَلُهَا مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ [رَقْم : ٧٧١] وَهُوَ :
« وَجَّهْتُ وَجْهِيَ » أَيْ : ذَاتِي « لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا »
أَيْ : مَاثِلًا عَنِ الْأَدْيَانِ إِلَى الدِّينِ الْحَقِّ « مُسْلِمًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ،
إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، لَا شَرِيكَ لَهُ
وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ » .

وَيُسَلِّ لِمَأْمُومٍ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ إِمَامِهِ الْإِسْرَاعُ بِهِ ، وَيَزِيدُ نَذْبًا الْمُتَنَفِّرِدُ
وَإِمَامٌ مَحْضُورِينَ غَيْرَ أَرْقَاءَ وَلَا نِسَاءَ مُتَزَوِّجَاتٍ رَضُوا بِالتَّطْوِيلِ لَفْظًا وَلَمْ
يَطْرَأْ غَيْرُهُمْ ، وَإِنْ قَلَّ حُضُورُهُ ، وَلَمْ يَكُنِ الْمَسْجِدُ مَطْرُوقًا مَا وَرَدَ فِي
دُعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ ؛ وَمِنْهُ مَا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ [الْبُخَارِيُّ ، رَقْم : ٧٤٤ ؛ مُسْلِمٌ ، رَقْم :
٥٩٨] : « اَللّٰهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ
وَالْمَغْرِبِ ، اَللّٰهُمَّ نَقِّنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يُنْقَى الثُّوبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ،
اَللّٰهُمَّ اغْسِلْنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يُغْسَلُ الثُّوبُ بِالْمَاءِ وَالْثَلْجِ وَالْبَرَدِ » .

فَبَعْدَ الْإِفْتِتَاحِ وَتَكْبِيرِ صَلَاةِ عِيدٍ إِنْ أَتَى بِهِمَا ، يُسَلِّ تَعَوَّذُ ، وَلَوْ فِي
صَلَاةِ الْجِنَازَةِ ، سِرًّا وَفِي الْجَهْرِيَّةِ ؛ وَإِنْ جَلَسَ مَعَ إِمَامِهِ كُلَّ رَكْعَةٍ ، مَا لَمْ

وَوَقَفَ عَلَى رَأْسِ كُلِّ آيَةٍ مِنْهَا ، وَتَأْمِينُ عَقِبِهَا وَمَعَ إِمَامِهِ إِنْ سَمِعَ ؛

يُشْرَعُ فِي قِرَاءَةِ ، وَلَوْ سَهْوًا ، وَهُوَ فِي الْأُولَى آكَدُ ، وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ .

وَيُسَنُّ وَقْفُ عَلَى رَأْسِ كُلِّ آيَةٍ ، حَتَّى عَلَى آخِرِ الْبَسْمَلَةِ ، خِلَافًا لِجَمْعٍ مِنْهَا ، أَيْ : مِنْ الْفَاتِحَةِ ؛ وَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِمَا بَعْدَهَا لِلاتِّبَاعِ ، وَالْأُولَى أَنْ لَا يَقِفَ عَلَى ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَقْفٍ وَلَا مُنْتَهَى آيَةٍ عِنْدَنَا ، فَإِنْ وَقَفَ عَلَى هَذَا لَمْ تُسَنَّ الْإِعَادَةُ مِنْ أَوَّلِ الْآيَةِ .

وَيُسَنُّ تَأْمِينُ ، أَيْ : قَوْلُ : آمِينَ ، بِالتَّخْفِيفِ وَالْمَدِّ ، وَحَسَنَ زِيَادَةٍ : « رَبِّ الْعَالَمِينَ » عَقِبَهَا ، أَيْ : الْفَاتِحَةَ ، وَلَوْ خَارِجَ الصَّلَاةِ ، بَعْدَ سَكَنَةِ لَطِيفَةٍ مَا لَمْ يَتَلَقَّ بِشَيْءٍ سِوَى : « رَبِّ اغْفِرْ لِي » .

وَيُسَنُّ الْجَهْرُ بِهِ فِي الْجَهْرِيَّةِ حَتَّى لِلْمَأْمُومِ لِقِرَاءَةِ إِمَامٍ تَبَعًا لَهُ .

وُسُنُّ لِمَأْمُومٍ فِي الْجَهْرِيَّةِ تَأْمِينٌ مَعَ تَأْمِينِ إِمَامِهِ إِنْ سَمِعَ قِرَاءَتَهُ لِخَبَرِ الشَّيْخَيْنِ [البخاري ، رقم : ٧٨٠ ؛ مسلم ، رقم : ٤١٠] : « إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ » أَيْ : أَرَادَ التَّأْمِينَ « فَأَمُّنُوا » ، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينَهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » .

وَلَيْسَ لَنَا مَا يُسَنُّ فِيهِ تَحْرِي مُقَارَنَةِ الْإِمَامِ إِلَّا هَذَا ، وَإِذَا لَمْ يَتَّفِقْ لَهُ مُوَافَقَتُهُ أَمَّنَ عَقِبَ تَأْمِينِهِ ، وَإِنْ أَخَّرَ إِمَامُهُ عَنِ الرَّمَنِ الْمَسْنُونِ فِيهِ التَّأْمِينَ أَمَّنَ الْمَأْمُومُ جَهْرًا .

و« آمِينَ » اسْمٌ فِعْلٌ بِمَعْنَى اسْتَجَبَ ، مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ ، وَيُسَكَّنُ عِنْدَ الْوَقْفِ .

وَسُنَّ آيَةٌ بَعْدَهَا ،

فَرَعُ : يُسَنُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْكُتَ فِي الْجَهْرِيَّةِ بِقَدْرِ قِرَاءَةِ الْمَأْمُومِ الْفَاتِحَةَ
إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَقْرؤها فِي سَكْتِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، وَأَنْ يَشْتَغِلَ فِي هَذِهِ السَّكْتَةِ
بِدُعَاءٍ أَوْ قِرَاءَةٍ وَهِيَ أَوْلَى ، قَالَ شَيْخُنَا : وَحِينَئِذٍ فَيُظْهَرُ أَنَّهُ يُرَاعِي التَّرْتِيبَ
وَالْمُؤَالَاةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا يَقْرؤه بَعْدَهَا .

* * *

فَائِدَةٌ : يُسَنُّ سَكْتُهُ لَطِيفَةٌ بِقَدْرِ سُبْحَانَ اللَّهِ بَيْنَ آمِينَ وَالسُّورَةِ ، وَبَيْنَ
آخِرِهَا وَتَكْبِيرِ الرُّكُوعِ ، وَبَيْنَ التَّحَرُّمِ وَدُعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ
التَّعَوُّذِ ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَسْمَلَةِ .

* * *

وَسُنَّ آيَةٌ فَأَكْثَرُ ، وَالْأَوْلَى ثَلَاثٌ بَعْدَهَا ، أَيُ : بَعْدَ الْفَاتِحَةِ . وَيُسَنُّ
لِمَنْ قَرَأَهَا مِنْ أَثْنَاءِ سُورَةِ الْبَسْمَلَةِ ، نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ .
وَيَحْصُلُ أَصْلُ السُّنَّةِ بِتَكَرُّرِ سُورَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الرُّكْعَتَيْنِ ، وَبِإِعَادَةِ
الْفَاتِحَةِ إِنْ لَمْ يَحْفَظْ غَيْرَهَا ، وَبِقِرَاءَةِ الْبَسْمَلَةِ لَا بِقَصْدِ أَنَّهَا الَّتِي هِيَ أَوْلَى
الْفَاتِحَةِ ، وَسُورَةٍ كَامِلَةٍ حَيْثُ لَمْ يَرِدِ الْبَعْضُ ، كَمَا فِي التَّرَاوِيجِ ، أَفْضَلُ
مِنْ بَعْضِ طَوِيلَةٍ وَإِنْ طَالَ . وَيُكْرَهُ تَرْكُهَا رِعَايَةً لِمَنْ أَوْجَبَهَا .

وَخَرَجَ بِـ «بَعْدَهَا» مَا لَوْ قَدَّمَهَا عَلَيْهَا ، فَلَا تُحَسَّبُ ، بَلْ يُكْرَهُ ذَلِكَ .

وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَقْرَأَ غَيْرَ الْفَاتِحَةِ مَنْ يَلْحَنُ فِيهِ لَحْنًا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى ، وَإِنْ
عَجَزَ عَنِ التَّعَلُّمِ لِأَنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِمَا لَيْسَ بِقُرْآنٍ بِلَا ضَرُورَةٍ .

وَفِي الْأُولَيْنِ لِغَيْرِ مَأْمُومٍ سَمِعَ ،

وَتَرَكَ السُّورَةَ جَائِزًا ، وَمُقْتَضَى كَلَامِ الْإِمَامِ الْحُرْمَةِ ^(١) .

وَتُسَنُّ فِي الرُّكَعَتَيْنِ الْأُولَيْنِ مِنْ رُبَاعِيَّةٍ أَوْ ثَلَاثِيَّةٍ ، وَلَا تُسَنُّ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ إِلَّا لِمَسْبُوقٍ بِأَنْ لَمْ يُدْرِكِ الْأُولَيْنِ مَعَ إِمَامِهِ ، فَيَقْرُؤُهَا فِي بَاقِي صَلَاتِهِ إِذَا تَدَارَكَهُ وَلَمْ يَكُنْ قَرَأَهَا فِيمَا أَدْرَكَهُ ، مَا لَمْ تَسْقُطْ عَنْهُ لِكَوْنِهِ مَسْبُوقًا فِيمَا أَدْرَكَهُ ، لِأَنَّ الْإِمَامَ إِذَا تَحَمَّلَ عَنْهُ الْفَاتِحَةَ فَالسُّورَةَ أُولَى .

وَيُسَنُّ أَنْ يُطَوَّلَ قِرَاءَةُ الْأُولَى عَلَى الثَّانِيَةِ مَا لَمْ يَرِدْ نَصٌّ بِتَطْوِيلِ الثَّانِيَةِ ، وَأَنْ يَقْرَأَ عَلَى تَرْتِيبِ الْمُصْحَفِ ، وَعَلَى التَّوَالِي مَا لَمْ تَكُنِ الَّتِي تَلِيهَا أَطْوَلَ وَلَوْ تَعَارَضَ التَّرْتِيبُ ، وَتَطْوِيلُ الْأُولَى ، كَأَنْ قَرَأَ الْإِخْلَاصَ فَهَلْ يَقْرَأُ الْفَلَقَ نَظْرًا لِلتَّرْتِيبِ ؟ أَوْ الْكَوثرَ نَظْرًا لِتَطْوِيلِ الْأُولَى ؟ كُلُّ مُحْتَمَلٌ ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ .

قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرَحِ الْمُنْهَاجِ » : وَإِنَّمَا تُسَنُّ قِرَاءَةُ آيَةِ الْإِمَامِ وَمُنْفَرِدٍ . وَلِغَيْرِ مَأْمُومٍ سَمِعَ قِرَاءَةَ إِمَامِهِ فِي الْجَهْرِيَّةِ ، فَتُكْرَهُ لَهُ ، وَقِيلَ : تَحْرُمُ . أَمَّا مَأْمُومٌ لَمْ يَسْمَعْهَا ، أَوْ سَمِعَ صَوْتًا لَا يُمَيِّزُ حُرُوفَهُ ، فَيَقْرَأُ سِرًّا ، لَكِنْ يُسَنُّ لَهُ كَمَا فِي أُولَيِّ السَّرِّيَّةِ تَأْخِيرُ فَاتِحَتِهِ عَنْ فَاتِحَةِ إِمَامِهِ إِنْ ظَنَّ إِدْرَاكَهَا قَبْلَ رُكُوعِهِ ، وَحِينَئِذٍ يَشْتَغِلُ بِالذُّعَاءِ لَا الْقِرَاءَةِ .

وَقَالَ الْمُتَوَلَّى ، وَأَقْرَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ : يُكْرَهُ الشَّرُوعُ فِيهَا قَبْلَهُ ، وَلَوْ فِي السَّرِّيَّةِ ، لِلْخِلَافِ فِي الْإِعْتِدَادِ بِهَا حِينَئِذٍ وَلِجَرَيَانِ قَوْلِ الْبُطْلَانِ إِنْ فَرَّغَ

(١) أي : حرمة قراءة غير الفاتحة على من يلحن لحناً يغير المعنى .

وَفِي جُمُعَةٍ وَعِشَائِهَا: الْجُمُعَةُ وَالْمُنَافِقُونَ؛ أَوْ ﴿سَبِّحْ﴾ [٨٧ سورة الأعلیٰ] وَ﴿هَلْ أَتَاكَ﴾ [٨٨ سورة الغاشية]؛ وَصُبْحُهَا: ﴿الْمَ تَنْزِيلُ﴾ [٣٢ سورة السجدة] وَ﴿هَلْ أَتَى﴾ [٧٦ سورة الإنسان]؛ وَمَغْرِبُهَا: الْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصُ؛

مِنْهَا قَبْلَهُ .

* * *

فَرَعٌ : يُسَنُّ لِمَأْمُومٍ فَرَعٌ مِنَ الْفَاتِحَةِ فِي الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ أَوْ مِنَ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يَشْتَغَلَ بِدُعَاءٍ فِيهِمَا ، أَوْ قِرَاءَةٍ فِي الْأَوَّلَى ، وَهِيَ أَوَّلَى .

* * *

وَيُسَنُّ لِلْحَاضِرِ فِي صَلَاةِ جُمُعَةٍ وَعِشَائِهَا: سُورَةُ الْجُمُعَةِ، وَالْمُنَافِقُونَ؛ أَوْ ﴿سَبِّحْ﴾ [٨٧ سورة الأعلیٰ]، وَ﴿هَلْ أَتَاكَ﴾ [٨٨ سورة الغاشية]؛ وَفِي صُبْحِهَا ، أَيُّ: الْجُمُعَةِ ، إِذَا اتَّسَعَ الْوَقْتُ: ﴿الْمَ تَنْزِيلُ﴾ [٣٢ سورة السجدة] ، وَ﴿هَلْ أَتَى﴾ [٧٦ سورة الإنسان]؛ وَفِي مَغْرِبِهَا: الْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصُ .

وَيُسَنُّ قِرَاءَتُهُمَا فِي صُبْحِ الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا لِلْمُسَافِرِ ، وَفِي رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالطَّوَافِ وَالتَّحِيَّةِ وَالْاِسْتِخَارَةِ وَالْإِحْرَامِ لِلاتِّبَاعِ فِي الْكُلِّ .

* * *

فَرَعُ : لَوْ تَرَكَ إِحْدَى الْمُعَيَّنَتَيْنِ فِي الْأُولَى أَتَى بِهِمَا فِي الثَّانِيَةِ ، أَوْ قَرَأَ فِي الْأُولَى مَا فِي الثَّانِيَةِ قَرَأَ فِيهَا مَا فِي الْأُولَى ، وَلَوْ شَرَعَ فِي غَيْرِ السُّورَةِ الْمُعَيَّنَةِ وَلَوْ سَهْوًا قَطَعَهَا وَقَرَأَ الْمُعَيَّنَةَ نَذْبًا ، وَعِنْدَ ضَيْقٍ وَقَتِ سُوْرَتَانِ قَصِيرَتَانِ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضِ الطَّوِيلَتَيْنِ الْمُعَيَّنَتَيْنِ ، خِلَافًا لِلْفَارِقِيِّ ، وَلَوْ لَمْ يَحْفَظْ إِلَّا إِحْدَى الْمُعَيَّنَتَيْنِ قَرَأَهَا وَيُبْدِلُ الْأُخْرَى بِسُورَةٍ حَفِظَهَا وَإِنْ فَاتَهُ الْوَلَاءُ ، وَلَوْ أَقْتَدَى فِي ثَانِيَةِ صُبْحِ الْجُمُعَةِ مَثَلًا وَسَمِعَ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ ﴿ هَلْ أَتَى ﴾ [سورة الإنسان ٧٦] فَيَقْرَأُ فِي ثَانِيَّتِهِ إِذَا قَامَ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ ﴿ هَلْ تَنْزِيل ﴾ [سورة السجدة ٣٢] كَمَا أَفْتَى بِهِ الْكَمَالُ الرَّدَادُ ، وَتَبِعَهُ شَيْخُنَا فِي فَنَائِهِ ، لَكِنْ قَضِيَّةُ كَلَامِهِ فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » أَنَّهُ يَقْرَأُ فِي ثَانِيَّتِهِ إِذَا قَامَ : ﴿ هَلْ أَتَى ﴾ [سورة الإنسان ٧٦] ، وَإِذَا قَرَأَ الْإِمَامُ غَيْرَهَا قَرَأَهُمَا الْمَأْمُومُ فِي ثَانِيَّتِهِ ، وَإِنْ أَدْرَكَ الْإِمَامُ فِي رُكُوعِ الثَّانِيَةِ ، فَكَمَا لَوْ لَمْ يَقْرَأْ شَيْئًا ، فَيَقْرَأُ السَّجْدَةَ وَ﴿ هَلْ أَتَى ﴾ [سورة الإنسان ٧٦] فِي ثَانِيَّتِهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا .

* * *

تَنْبِيْهُ : يُسَنُّ الْجَهْرُ بِالْقِرَاءَةِ لِغَيْرِ مَأْمُومٍ فِي صُبْحٍ وَأَوَّلَيِ الْعِشَاءَيْنِ وَجُمُعَةٍ وَفِيمَا يُفْضَى بَيْنَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَطُلُوعِهَا ، وَفِي الْعِيدَيْنِ - قَالَ شَيْخُنَا : وَلَوْ قَضَاءً - وَالْأَرْوَاحِ وَوَتَرِ رَمَضَانَ وَخُسُوفِ الْقَمَرِ .

وَيُكْرَهُ لِلْمَأْمُومِ الْجَهْرُ لِلنَّهْيِ عَنْهُ ، وَلَا يَجْهَرُ مُصَلٍّ وَغَيْرُهُ إِنْ شَوَّشَ عَلَى نَحْوِ نَائِمٍ أَوْ مُصَلٍّ ، فَيُكْرَهُ كَمَا فِي « الْمَجْمُوعِ » . وَبَحَثَ بَعْضُهُمُ الْمَنْعَ مِنَ الْجَهْرِ بِقُرْآنٍ أَوْ غَيْرِهِ بِحَضْرَةِ الْمُصَلِّي مُطْلَقًا ، لِأَنَّ الْمَسْجِدَ

وَتَكْبِيرٌ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ لَا مِنْ رُكُوعٍ؛ وَمَدَّةٌ؛ وَجَهْرٌ بِهِ لِإِمَامٍ،
وَكُرَّةٌ لِغَيْرِهِ.

٥ - وَرُكُوعٌ بَأَنْحِنَاءٍ بِحَيْثُ تَنَالُ رَاحَتَاهُ رُكْبَتَيْهِ؛

وَقَفْتُ عَلَى الْمُصَلِّينَ ، أَيُّ : أَصَالَةً ، دُونَ الْوُعَاظِ وَالْقُرَّاءِ . وَيَتَوَسَّطُ بَيْنَ
الْجَهْرِ وَالْإِسْرَارِ فِي النَّوَافِلِ الْمُطْلَقَةِ لَيْلًا .

* * *

وَسُنَّ لِمُنْفَرِدٍ وَإِمَامٍ وَمَأْمُومٍ تَكْبِيرٌ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ لِلاتِّبَاعِ ، لَا فِي
رَفْعٍ مِنْ رُكُوعٍ ؛ بَلْ يَرْفَعُ مِنْهُ قَائِلًا : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، وَسُنَّ مَدَّةٌ؛
أَيُّ : التَّكْبِيرُ ، إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَى الْمُتَنَقِّلِ إِلَيْهِ ، وَإِنْ فَصَلَ بِجُلُوسَةٍ
الْإِسْتِرَاحَةِ .

وَسُنَّ جَهْرٌ بِهِ ، أَيُّ : بِالتَّكْبِيرِ ، لِلانْتِقَالِ ، كَالْتَحَرُّمِ لِإِمَامٍ ، وَكَذَا
مُبَلِّغِ اخْتِيجَ إِلَيْهِ ؛ لَكِنْ إِنْ نَوَى الذِّكْرَ أَوْ الْإِسْمَاعَ وَإِلَّا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ كَمَا
قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » .

قَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّ التَّبْلِيغَ بِدَعَا مُنْكَرَةٍ بِاتِّفَاقِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ حَيْثُ بَلَغَ
الْمَأْمُومِينَ صَوْتُ الْإِمَامِ .

وَكُرَّةٌ ، أَيُّ : الْجَهْرُ بِهِ ، لِغَيْرِهِ مِنْ مُنْفَرِدٍ وَمَأْمُومٍ .

٥ - وَخَامِسُهَا : رُكُوعٌ بَأَنْحِنَاءٍ بِحَيْثُ تَنَالُ رَاحَتَاهُ ، وَهُمَا : مَا عَدَا
الْأَصَابِعَ مِنَ الْكَفَّيْنِ ؛ فَلَا يَكْفِي وَصُولُ الْأَصَابِعِ رُكْبَتَيْهِ ؛ لَوْ أَرَادَ وَضْعَهُمَا
عَلَيْهِمَا عِنْدَ اعْتِدَالِ الْخَلْقَةِ ، هَذَا أَقَلُّ الرُّكُوعِ .

وَسُنَّ تَسْوِيَةُ ظَهْرٍ وَعُنُقٍ ، وَأَخْذُ رُكْبَتَيْهِ بِكَفَيْهِ ، وَقَوْلُ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ ، ثَلَاثًا .

وَسُنَّ فِي الرُّكُوعِ تَسْوِيَةُ ظَهْرٍ وَعُنُقٍ بِأَنْ يَمُدَّهُمَا حَتَّى يَصِيرَا كَالصَّفِيحَةِ الْوَاحِدَةِ لِلاتِّبَاعِ .

وَأَخْذُ رُكْبَتَيْهِ مَعَ نَصَبِهِمَا وَتَفْرِيقَهُمَا بِكَفَيْهِ ، مَعَ كَشْفِهِمَا وَتَفْرِيقِهِ أَصَابِعَهُمَا تَفْرِيقًا وَسَطًا .

وَقَوْلُ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ ، ثَلَاثًا لِلاتِّبَاعِ ، وَأَقْلُ التَّسْبِيحِ فِيهِ وَفِي السُّجُودِ مَرَّةً ، وَلَوْ بَنَحُوا : سُبْحَانَ اللَّهِ ؛ وَأَكْثَرُهُ إِحْدَى عَشْرَةَ .

وَيَزِيدُ مَنْ مَرَّ نَذْبًا : اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعْتُ ، وَبِكَ آمَنْتُ ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ ؛ خَشَعَ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي وَمُخِّي وَعَظْمِي وَعَصْبِي وَشَعْرِي وَبَشْرِي وَمَا اسْتَقَلَّتْ بِهِ قَدَمِي - أَيُّ : جَمِيعَ جَسَدِي - لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . [مسلم ، رقم :

٧٧١ ؛ أبو داود ، رقم : ٧٦٠ ؛ الترمذي ، رقم : ٣٤٢١ ؛ النسائي ، رقم : ١٥٠] .

وَيُسَنُّ فِيهِ وَفِي السُّجُودِ : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ

لِي . [البخاري ، رقم : ٧٩٤ ؛ مسلم ، رقم : ٤٨٤] .

وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى التَّسْبِيحِ أَوْ الذِّكْرِ فَالتَّسْبِيحُ أَفْضَلُ ، وَثَلَاثُ تَسْبِيحَاتٍ مَعَ « اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعْتُ » إِلَى آخِرِهِ ، أَفْضَلُ مِنْ زِيَادَةِ التَّسْبِيحِ إِلَى إِحْدَى عَشْرَةَ .

وَيُكْرَهُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَقْلِ الرُّكُوعِ ، وَالْمُبَالَغَةُ فِي خَفْضِ الرَّأْسِ عَنِ الظَّهْرِ فِيهِ .

٦ - وَأَعْتَدَالٌ بَعْدَ لِبْدٍ ، وَيُسْنُ أَنْ يَقُولَ فِي رَفْعِهِ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، وَبَعْدَ انْتِصَابٍ : رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلْءُ السَّمَاوَاتِ وَمِلْءُ الْأَرْضِ وَمِلْءُ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ ؛

وَيُسْنُ لِذِكْرِ أَنْ يُجَافِيَ مِرْفَقِيهِ عَنْ جَنْبَيْهِ ، وَبَطْنُهُ عَنْ فَخْذَيْهِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ؛ وَلِغَيْرِهِ أَنْ يَضُمَّ فِيهِمَا بَعْضُهُ لِبَعْضٍ .

* * *

تَنْبِيْهُ : يَجِبُ أَنْ لَا يَقْصِدَ بِالْهُوِيِّ لِلرُّكُوعِ غَيْرَهُ ، فَلَوْ هَوَى لِسُجُودٍ تِلَاوَةً فَلَمَّا بَلَغَ حَدَّ الرُّكُوعِ جَعَلَهُ رُكُوعًا لَمْ يَكْفِ ، بَلْ يَلْزِمُهُ أَنْ يَنْتَصِبَ ثُمَّ يَرْكَعَ ، كَتِظِيرِهِ مِنَ الْأَعْتِدَالِ وَالسُّجُودِ وَالْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ .
وَلَوْ شَكَّ غَيْرُ مَأْمُومٍ وَهُوَ سَاجِدٌ هَلْ رَكَعَ ؟ لَزِمَهُ الْأَنْتِصَابُ فَوْرًا ، ثُمَّ الرُّكُوعُ ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْقِيَامُ رَاكِعًا .

* * *

٦ - وَسَادِئُهَا : أَعْتِدَالٌ وَلَوْ فِي نَفْلِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، وَيَتَحَقَّقُ بَعْدُ الرُّكُوعِ لِبْدٍ ، بِأَنْ يَعُودَ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ رُكُوعِهِ ، فَإِمَّا كَانَ أَوْ قَاعِدًا ، وَلَوْ شَكَّ فِي إِنْتِمَائِهِ عَادَ إِلَيْهِ غَيْرُ الْمَأْمُومِ فَوْرًا وَجُوبًا ، وَإِلَّا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَالْمَأْمُومُ يَأْتِي بِرُكْعَةٍ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ .

وَيُسْنُ أَنْ يَقُولَ فِي رَفْعِهِ مِنَ الرُّكُوعِ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، أَيْ : تَقَبَّلَ مِنْهُ حَمْدُهُ . وَالْجَهْرُ بِهِ لِإِمَامٍ وَمُبَلِّغٍ ، لِأَنَّهُ ذِكْرُ انْتِقَالٍ .

وَأَنْ يَقُولَ بَعْدَ انْتِصَابٍ لِلْأَعْتِدَالِ : رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلْءُ السَّمَاوَاتِ وَمِلْءُ الْأَرْضِ وَمِلْءُ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ ؛ [مسلم ، رقم : ٤٧٦] أَيْ :

وَقُنُوتٌ بِصُبْحٍ وَوَتْرٍ نِصْفِ أَخِيرٍ مِنْ رَمَضَانَ ، وَبَسَائِرِ مَكْتُوبَةٍ
لِنَازِلَةٍ ، رَافِعًا يَدَيْهِ

بَعْدَهُمَا ، كَالْكُرْسِيِّ وَالْعَرْشِ ؛ وَمِلْءُ بِالرُّفْعِ صِفَةً ، وَبِالنَّصْبِ حَالٌ ،
أَيُّ : مَالِكًا ، بِتَقْدِيرِ كَوْنِهِ جِسْمًا ، وَأَنْ يَزِيدَ مَنْ مَرَّ : أَهْلَ الثَّنَاءِ
وَالْمَجْدِ ، أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ ، وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ ، لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيَ ، وَلَا
مُعْطِيٍّ لِمَا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ . [مسلم ، رقم : ٤٧٧] .

وَسُنَّ قُنُوتٌ بِصُبْحٍ ، أَيُّ : فِي أَعْتِدَالِ رَكْعَتِهِ الثَّانِيَةِ بَعْدَ الذِّكْرِ الرَّابِعِ
عَلَى الْأَوْجِهِ ، وَهُوَ إِلَى : « مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ » .

وَأَعْتِدَالِ آخِرَةِ وَتَرٍ نِصْفِ أَخِيرٍ مِنْ رَمَضَانَ ، لِلاتِّبَاعِ ، وَيُكْرَهُ فِي
النَّصْفِ الْأَوَّلِ كَقِيَّةِ السَّنَةِ .

وَبَسَائِرِ مَكْتُوبَةٍ مِنَ الْخُمْسِ فِي أَعْتِدَالِ الرُّكْعَةِ الْأَخِيرَةِ ، وَلَوْ مَسْبُوقًا
قُنْتُ مَعَ إِمَامِهِ لِنَازِلَةٍ نَزَلَتْ بِالْمُسْلِمِينَ ، وَلَوْ وَاحِدًا تَعَدَّى نَفْعُهُ ، كَأَسْرِ
الْعَالِمِ ، أَوْ الشُّجَاعِ ، وَذَلِكَ لِلاتِّبَاعِ . وَسَوَاءٌ فِيهَا الْخَوْفُ ، وَلَوْ مِنْ عَدُوٍّ
مُسْلِمٍ ، وَالْقَحْطُ ، وَالْوَبَاءُ .

وَخَرَجَ بِـ « الْمَكْتُوبَةِ » التَّنْفُلُ وَلَوْ عِيدًا ، وَالْمُنْدُورَةُ ، فَلَا يُسَنُّ
فِيهِمَا .

رَافِعًا يَدَيْهِ حَذَوْ مَنْكِبَيْهِ ، وَلَوْ حَالَ الثَّنَاءِ كَسَائِرِ الْأَدْعِيَةِ لِلاتِّبَاعِ ،
وَحَيْثُ دَعَا لِتَحْصِيلِ شَيْءٍ ، كَدَفْعِ بَلَاءٍ عَنْهُ فِي بَقِيَّةِ عُمُرِهِ جَعَلَ بَطْنَ كَفِّهِ
إِلَى السَّمَاءِ ، أَوْ لِرَفْعِ بَلَاءٍ وَقَعَ بِهِ جَعَلَ ظَهْرَهُمَا إِلَيْهَا .
وَيُكْرَهُ الرُّفْعُ لِخَطِيبٍ حَالَةَ الدُّعَاءِ .

بَنَحُو: اَللّٰهُمَّ اهْدِنِيْ فَيَمَنْ هَدَيْتَ . . . اِلَى اٰخِرِهِ ،

بَنَحُو: اَللّٰهُمَّ اهْدِنِيْ فَيَمَنْ هَدَيْتَ . . . اِلَى اٰخِرِهِ ، اَي : وَعَافِنِيْ فَيَمَنْ
عَافَيْتَ ، وَتَوَلَّيْنِيْ فَيَمَنْ تَوَلَّيْتَ - اَي : مَعَهُمْ لِانْدَرَجَ فِيْ سِلْكِهِمْ - وَبَارِكْ
لِيْ فَيَمَا اَعْطَيْتَ ، وَفَنِيْ شَرًّا مَا قَضَيْتَ ، فَإِنَّكَ تَقْضِيْ وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ ،
وَإِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ ، وَلَا يَعْزُّ مَنْ عَادَيْتَ ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ ،
فَلَكَ الْحَمْدُ عَلَى مَا قَضَيْتَ ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ . [أبو داود، رقم: ١٤٢٥

و١٤٢٦؛ الترمذي، رقم: ٤٦٤؛ النسائي، رقم: ١٧٤٥؛ ابن ماجه، رقم: ١١٧٨؛ البيهقي،

. [٢٠٩/٢]

وَتُسَنُّ اٰخِرُهُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَى آلِهِ ، [«الأذكار» ،
رقم: ٣٥٤] وَلَا تُسَنُّ أَوَّلُهُ .

وَيَزِيدُ فِيهِ مَنْ مَرَّ قُنُوتَ عُمَرِ الَّذِي كَانَ يَقْنُتُ بِهِ فِي الصُّبْحِ ، وَهُوَ :
اَللّٰهُمَّ اِنَّا نَسْتَغِيْثُكَ ، وَنَسْتَغْفِرُكَ ، وَنَسْتَهْدِيْكَ ، وَنُؤْمِنُ بِكَ ، وَنَتَوَكَّلُ
عَلَيْكَ ، وَنُثْنِيْ عَلَيْكَ الْخَيْرَ كُلَّهُ ، نَشْكُرُكَ وَلَا نَكْفُرُكَ ، وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ
يَفْجُرُكَ ؛ اَللّٰهُمَّ اِيَّاكَ نَعْبُدُ ، وَلَكَ نُصَلِّيْ وَنَسْجُدُ ، وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنُخْفِدُ
- اَي : نُسْرِعُ - نَرْجُو رَحْمَتَكَ وَنَخْشَى عَذَابَكَ ، إِنَّ عَذَابَكَ الْجِدَّ بِالْكَفَّارِ
مُلْحِقٌ . [«الأذكار» ، رقم: ٣٥٥] .

وَلَمَّا كَانَ قُنُوتُ الصُّبْحِ الْمَذْكُورُ أَوَّلًا ثَابِتًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قُدِّمَ عَلَى
هَذَا ، فَمِنْ ثَمَّ لَوْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا فَقَطُّ اقْتَصَرَ عَلَى الْأَوَّلِ .

وَلَا يَتَعَيَّنُ كَلِمَاتُ الْقُنُوتِ ، فَيُجْزَى عَنْهَا آيَةٌ تَضَمَّنَتْ دُعَاءَ إِنْ
قَصَدَهُ ، كَأَخْرِ الْبَقَرَةِ ، وَكَذَا دُعَاءُ مَحْضٍ وَلَوْ غَيْرُ مَأْثُورٍ .

وَجَهَرَ بِهِ إِمَامٌ وَأَمَّنَ مَأْمُومٌ سَمِعَ ، وَكُرِهَ لِإِمَامٍ تَخْصِيصُ نَفْسِهِ
بِدُعَاءٍ .

٧ - وَسُجُودٌ مَرَّتَيْنِ عَلَى غَيْرِ مَحْمُولٍ ، وَإِنْ تَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ

قَالَ شَيْخُنَا : وَالَّذِي يَتَّجِهُهُ أَنَّ الْقَائِمَ لِنَازِلَةٍ يَأْتِي بِقُنُوتِ الصُّبْحِ ، ثُمَّ
يَخْتِمُ بِسُؤَالِ رَفْعِ تِلْكَ النَّازِلَةِ .

وَجَهَرَ بِهِ ، أَيِ : الْقُنُوتِ ، نَذْبًا ؛ إِمَامٌ وَلَوْ فِي السَّرِّيَّةِ ، لَا مَأْمُومٌ لَمْ
يَسْمَعْهُ وَمُنْفَرِدٌ ، فَيُسَرِّانِ بِهِ مُطْلَقًا .

وَأَمَّنَ جَهْرًا مَأْمُومٌ سَمِعَ قُنُوتَ إِمَامِهِ لِلدُّعَاءِ مِنْهُ ، وَمِنْ الدُّعَاءِ الصَّلَاةُ
عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَيُؤَمِّنُ لَهَا عَلَى الْأَوْجِهَةِ ، أَمَّا الثَّنَاءُ ، وَهُوَ : « فَإِنَّكَ
تَقْضِي . . . » إِلَى آخِرِهِ ، فَيَقُولُهُ سِرًّا ، أَمَّا مَأْمُومٌ لَمْ يَسْمَعْهُ أَوْ سَمِعَ
صَوْتًا لَا يَفْهَمُهُ فَيَقْنُتُ سِرًّا .

وَكُرِهَ لِإِمَامٍ تَخْصِيصُ نَفْسِهِ بِدُعَاءٍ ، أَيِ : بِدُعَاءِ الْقُنُوتِ ، لِلنَّهْيِ عَنْ
تَخْصِيصِ نَفْسِهِ بِالدُّعَاءِ ، فَيَقُولُ الْإِمَامُ : « أَهْدِنَا » وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ بِلَفْظِ
الْجَمْعِ ؛ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ سَائِرَ الْأَدْعِيَةِ كَذَلِكَ ، وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا لَمْ يَرِدْ عَنْهُ
ﷺ وَهُوَ إِمَامٌ بِلَفْظِ الْإِفْرَادِ ، وَهُوَ كَثِيرٌ .

قَالَ بَعْضُ الْحُفَاطِ : إِنَّ أَدْعِيَّتَهُ كُلَّهَا بِلَفْظِ الْإِفْرَادِ ؛ وَمِنْ ثَمَّ جَرَى
بَعْضُهُمْ عَلَى اخْتِصَاصِ الْجَمْعِ بِالْقُنُوتِ .

٧ - وَسَابِعُهَا : سُجُودٌ مَرَّتَيْنِ كُلُّ رُكْعَةٍ عَلَى غَيْرِ مَحْمُولٍ لَهُ ، وَإِنْ
تَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ ، وَلَوْ نَحْوَ سَرِيرٍ يَتَحَرَّكُ بِحَرَكَتِهِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَحْمُولٍ لَهُ ،
فَلَا يَضُرُّ السُّجُودُ عَلَيْهِ كَمَا إِذَا سَجَدَ عَلَى مَحْمُولٍ لَمْ يَتَحَرَّكْ بِحَرَكَتِهِ ،

مَعَ تَنكِيسٍ بَوْضِعَ بَعْضُ جَبْهَتِهِ بِكَشْفٍ ، وَتَحَامُلٍ وَرُكْبَتَيْهِ وَبَطْنٍ
كَفَّيْهِ وَأَصَابِعَ قَدَمَيْهِ ؛

كَطَرَفٍ مِنْ رِدَائِهِ الطَّوِيلِ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « عَلَى غَيْرِ مَحْمُولٍ لَهُ » مَا لَوْ سَجَدَ عَلَى مَحْمُولٍ
يَتَحَرَّكُ بِحَرَكَتِهِ ، كَطَرَفٍ مِنْ عِمَامَتِهِ ، فَلَا يَصِحُّ ، فَإِنْ سَجَدَ عَلَيْهِ بَطَلَتْ
صَلَاتُهُ إِنْ تَعَمَّدَ وَعَلِمَ تَحْرِيمَهُ ، وَإِلَّا أَعَادَ السُّجُودَ .

وَيَصِحُّ عَلَى يَدٍ غَيْرِهِ وَعَلَى نَحْوٍ مُنْدِيلٍ بِيَدِهِ ، لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ
الْمُنْفَصِلِ ، وَلَوْ سَجَدَ عَلَى شَيْءٍ فَالْتَصَقَ بِجَبْهَتِهِ صَحَّ ، وَوَجِبَ إِزَالَتُهُ
لِلسُّجُودِ الثَّانِي .

مَعَ تَنكِيسٍ بَأَنْ تَرْتَفِعَ عَجِيزَتُهُ وَمَا حَوْلَهَا عَلَى رَأْسِهِ وَمَنْكِبَيْهِ لِلاتِّبَاعِ ،
فَلَوْ أُنْعِكَسَ أَوْ تَسَاوَا لَمْ يُجْزِئْهُ ، نَعَمْ إِنْ كَانَ بِهِ عِلَّةٌ لَا يُمَكِّنُهُ مَعَهَا
السُّجُودُ إِلَّا كَذَلِكَ أَجْزَأُهُ .

بَوْضِعَ بَعْضُ جَبْهَتِهِ بِكَشْفٍ ، أَيْ : مَعَ كَشْفٍ ، فَإِنْ كَانَ عَلَيْهَا حَائِلٌ
كَعَصَابَةٍ لَمْ يَصَحَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِجِرَاحَةٍ ، وَشَقَّ عَلَيْهِ إِزَالَتُهُ مَشَقَّةً شَدِيدَةً ،
فَيَصِحُّ .

وَمَعَ تَحَامُلٍ بِجَبْهَتِهِ فَقَطَّ عَلَى مُصَلَّاهُ ، بَأَنْ يَنَالَهُ ثِقَلُ رَأْسِهِ خِلَافًا
لِلْإِمَامِ .

وَوَضِعَ بَعْضُ رُكْبَتَيْهِ وَبَعْضُ بَطْنٍ كَفَّيْهِ مِنَ الرَّاحَةِ وَبُطُونِ الْأَصَابِعِ
وَبَعْضُ بَطْنِ أَصَابِعِ قَدَمَيْهِ ؛ دُونَ مَا عَدَا ذَلِكَ كَالْحَرْفِ وَأَطْرَافِ الْأَصَابِعِ
وَوَظْهَرِهَا ، وَلَوْ قُطِعَتْ أَصَابِعُ قَدَمَيْهِ وَقَدِرَ عَلَى وَضْعِ شَيْءٍ مِنْ بَطْنَيْهِمَا لَمْ

وَسُنَّ وَضَعُ أَنْفٍ ، وَقَوْلُ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى وَبِحَمْدِهِ ، ثَلَاثًا .

يَجِبُ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ .

وَلَا يَجِبُ التَّحَامُلُ عَلَيْهَا ، بَلْ يُسَنُّ ، كَكَشْفِ غَيْرِ الرُّكْبَتَيْنِ .

وَسُنَّ فِي السُّجُودِ وَضَعُ أَنْفٍ ، بَلْ يَتَأَكَّدُ لِخَبَرِ صَحِيحٍ [رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، رَفَعَهُ : ٧٣٠] ، وَمِنْ ثَمَّ اخْتِيَرَ وَجُوبُهُ .

وَيُسَنُّ وَضَعُ الرُّكْبَتَيْنِ أَوَّلًا مُتَفَرِّقَتَيْنِ قَدَرِ شِبْرِ ، ثُمَّ كَفَّيْهِ حَذْوِ مَنْكَبَيْهِ رَافِعًا ذِرَاعَيْهِ عَنِ الْأَرْضِ وَنَاشِرًا أَصَابِعَهُ مَضْمُومَةً لِلْقِبْلَةِ ، ثُمَّ جَبْهَتِهِ وَأَنْفَهُ مَعًا وَتَفْرِيقُ قَدَمَيْهِ قَدَرِ شِبْرِ وَنَضْبُهُمَا مُوجَّهًا أَصَابِعُهُمَا لِلْقِبْلَةِ وَإِبْرَازُهُمَا مِنْ ذَيْلِهِ .

وَيُسَنُّ فَتْحُ عَيْنَيْهِ حَالَةَ السُّجُودِ كَمَا قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَأَقَرَّهُ الرَّزَّكَشِيُّ .

وَيُكْرَهُ مُخَالَفَةُ التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ وَعَدَمُ وَضَعِ الْأَنْفِ .

وَقَوْلُ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى وَبِحَمْدِهِ ، ثَلَاثًا فِي السُّجُودِ لِلاتِّبَاعِ ، وَيَزِيدُ مَنْ مَرَّ نَذْبًا : اَللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ ، وَبِكَ آمَنْتُ ، وَلَكَ أَسَلَمْتُ ؛ سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ ، بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ ، تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ؛ [« الْأَذْكَار » ، رَفَعَهُ : ٣٤١] .

وَيُسَنُّ إِكْثَارُ الدُّعَاءِ فِيهِ ، وَمِمَّا وَرَدَ فِيهِ : اَللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ . [مُسْلِمٌ ، رَفَعَهُ : ٣٢٧] .

٨ - وَجُلُوسٌ بَيْنَهُمَا ، وَلَا يُطَوِّلُهُ وَلَا أَعْتَدَا لَا ؛ وَسُنٌّ فِيهِ
وَتَشْهَدُ أَوَّلَ افْتِرَاشٍ وَاضِعًا كَفِّهِ قَرِيبًا مِنْ رُكْبَتَيْهِ ، قَائِلًا : رَبِّ اغْفِرْ
لِي . . . إِلَى آخِرِهِ ،

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ ، دِقَّةً وَجُلَّةً ، وَأَوَّلَهُ وَآخِرَهُ ، وَعَلَانِيَتَهُ
وَسِرَّهُ . [مسلم ، رقم : ٤٨٣] .

قَالَ فِي « الرُّوضَةِ » : تَطْوِيلُ السُّجُودِ أَفْضَلُ مِنْ تَطْوِيلِ التَّرْكَوعِ .
٨ - وَثَامِنُهَا : جُلُوسٌ بَيْنَهُمَا ، أَيْ : السَّجْدَتَيْنِ ، وَلَوْ فِي نَفْلِ عَلَى
الْمُعْتَمِدِ .

وَيَجِبُ أَنْ لَا يَقْصِدَ بَرْفَعِهِ غَيْرَهُ ، فَلَوْ رَفَعَ فَرَعًا مِنْ نَحْوِ لَسَعِ عَقْرَبٍ
أَعَادَ السُّجُودَ ، وَلَا يَضُرُّ إِدَامَةُ وَضْعِ يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ إِلَى السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ
اتِّفَاقًا ، خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ .

وَلَا يُطَوِّلُهُ وَلَا أَعْتَدَا لَا ؛ لِأَنَّهُمَا غَيْرُ مَقْصُودَيْنِ لِذَاتِهِمَا ، بَلْ شُرْعًا
لِلْفَضْلِ ، فَكَانَا قَصِيرَيْنِ ، فَإِنْ طَوَّلَ أَحَدُهُمَا فَوْقَ ذِكْرِهِ الْمَشْرُوعِ فِيهِ قَدَرُ
الْفَاتِحَةِ فِي الْأَعْتَدَالِ ، وَأَقَلَّ التَّشْهَدَ فِي الْجُلُوسِ عَامِدًا عَالِمًا بَطَلَتْ
صَلَاتُهُ .

وَسُنٌّ فِيهِ ، أَيْ : الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَفِي تَشْهَدٍ أَوَّلِ وَجِلْسَةٍ
أُسْتِرَاحَةٍ ، وَكَذَا فِي تَشْهَدٍ آخِرٍ إِنْ تَعَقَّبَهُ سُجُودٌ سَهْوٍ ؛ افْتِرَاشٌ ، بَأَنْ
يَجْلِسَ عَلَى كَعْبٍ يُسْرَاهُ بِحَيْثُ يَلِي ظَهْرُهَا الْأَرْضَ ، وَاضِعًا كَفِّهِ عَلَى
فَخْذَيْهِ قَرِيبًا مِنْ رُكْبَتَيْهِ ، بِحَيْثُ تُسَامِتُهُمَا رُؤُوسُ الْأَصَابِعِ ، نَاشِرًا
أَصَابِعَهُ ؛ قَائِلًا : رَبِّ اغْفِرْ لِي . . . إِلَى آخِرِهِ ، تِمَّتْهُ : وَأَرْحَمَنِي ،

وَجَلَسَتْهُ أَسْتِرَاحَةٌ لِقِيَامٍ .

٩ - وَطُمَأْنِينَةٌ فِي كُلِّ .

١٠ - وَتَشَهُدٌ أَحْيَرُ ، وَأَقْلَهُ : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ . . . إِلَى آخِرِهِ .

وَأَجْبُرْنِي ، وَأَرْفَعْنِي ، وَأَرْزُقْنِي ، وَأَهْدِنِي ، وَعَافِنِي . [« الأذكار » ، رقم : ٣٤٥] لِلاتِّبَاعِ .

وَيُكْرَرُ : اغْفِرْ لِي ؛ ثَلَاثًا .

وَسَنَ جَلَسَتْهُ أَسْتِرَاحَةٌ بِقَدْرِ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ لِلاتِّبَاعِ ؛ وَلَوْ فِي نَفْلِ ؛ وَإِنْ تَرَكَهَا الْإِمَامُ ، خِلَافًا لِشَيْخِنَا ، لِقِيَامٍ ، أَيْ : لِأَجْلِهِ عَنْ سُجُودٍ لِغَيْرِ تِلَاوَةٍ .

وَيُسْنُ اعْتِمَادُ عَلَى بَطْنِ كَفِّهِ فِي قِيَامٍ مِنْ سُجُودٍ وَقُعُودٍ .

٩ - وَتَاسِعُهَا : طُمَأْنِينَةٌ فِي كُلِّ ، مِنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودَيْنِ وَالْجُلُوسِ بَيْنَهُمَا وَالْإِعْتِدَالِ ، وَلَوْ كَانَا فِي نَفْلِ خِلَافًا « لِلْأَنْوَارِ » ؛ وَضَابِطُهَا أَنْ تَسْتَقِرَّ أَعْضَاؤُهُ بِحَيْثُ يَنْفَصِلُ مَا أُنْقَلَ إِلَيْهِ عَمَّا أُنْقَلَ عَنْهُ .

١٠ - وَعَاشِرُهَا : تَشَهُدٌ أَحْيَرُ ، وَأَقْلَهُ : مَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ

[« الأذكار » ، الأرقام : ٣٦٨ - ٣٩١] التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ . . . إِلَى آخِرِهِ ، تَتِمَّتُهُ : سَلَامٌ

عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ .

وَيُسْنُ لِكُلِّ زِيَادَةٍ : « الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ » ؛ وَ« أَشْهَدُ »

الثَّانِي ، وَتَعْرِيفُ السَّلَامِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ لَا الْبَسْمَلَةَ قَبْلَهُ .

١١ - وَصَلَاةٌ عَلَى النَّبِيِّ بَعْدَهُ، وَأَقْلُهَا: اَللّٰهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ؛ وَسُنَّ فِي آخِرِ صَلَاةٍ عَلَى آلِهِ،

وَلَا يَجُوزُ إِبْدَالُ لَفْظٍ مِنْ هَذَا بِأَقْلٍ، وَلَوْ بِمُرَادِفِهِ، كَالنَّبِيِّ بِالرَّسُولِ، وَعَكْسِهِ، وَمُحَمَّدٌ بِأَحْمَدَ، وَغَيْرِهِ .
وَيَكْفِي: « وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ » لَا « وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُهُ » .
وَيَجِبُ أَنْ يُرَاعِيَ هُنَا التَّشْدِيدَاتِ، وَعَدَمَ إِبْدَالِ حَرْفٍ بِآخَرٍ، وَالْمُؤَالَاةَ لَا التَّرْتِيبَ إِنْ لَمْ يُخْلَلْ بِالْمَعْنَى .
فَلَوْ أَظْهَرَ الثُّنُونَ الْمُدْغَمَةَ فِي اللَّامِ فِي: « أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » أَبْطَلَ لِتَرْكِه شِدَّةَ مِنْهُ، كَمَا لَوْ تَرَكَ إِدْغَامَ [تَنْوِينٍ]^(١) دَالِ « مُحَمَّدٍ » فِي رَأْيِ « رَسُولِ اللَّهِ » .
وَيَجُوزُ فِي النَّبِيِّ الْهَمْزُ وَالتَّشْدِيدُ .

١١ - وَحَادِي عَشَرَهَا: صَلَاةٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَهُ، أَيُّ: بَعْدَ تَشْهِيدِ آخِرٍ، فَلَا تُجْزَى قَبْلَهُ .
وَأَقْلُهَا: اَللّٰهُمَّ صَلِّ، أَيُّ: أَرْحَمُهُ رَحْمَةً مَقْرُونَةً بِالتَّعْظِيمِ .
أَوْ: صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ؛ أَوْ: عَلَى رَسُولِهِ، أَوْ: عَلَى النَّبِيِّ، دُونَ أَحْمَدَ .

وَسُنَّ فِي تَشْهِيدِ آخِرٍ، وَقِيلَ: يَجِبُ؛ صَلَاةٌ عَلَى آلِهِ، فَيَحْصُلُ أَقْلُ الصَّلَاةِ عَلَى الْآلِ بِزِيَادَةِ « وَآلِهِ » مَعَ أَقْلِ الصَّلَاةِ، لَا فِي الْأَوَّلِ عَلَى

(١) هذه الإضافة من فوائد الشيخ محمود حبال رحمه الله، أثبتتها عن الأستاذ عصام العمري حفظه الله .

وَيُسَنُّ أَكْمَلُهَا فِي تَشَهُّدٍ وَدُعَاءٍ .

الْأَصَحُّ لِبَنَائِهِ عَلَى التَّخْفِيفِ ، وَلَأنَّ فِيهَا نَقَلَ رُكْنِ قَوْلِي عَلَى قَوْلٍ ، وَهُوَ مُبْطَلٌ عَلَى قَوْلٍ ؛ وَاخْتِيرَ مُقَابِلُهُ لِصِحَّةِ أَحَادِيثَ فِيهِ .

وَيُسَنُّ أَكْمَلُهَا فِي تَشَهُّدٍ آخِرٍ ، وَهُوَ : اَللّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ . [البخاري ، رقم : ٦٣٥٧ ؛ مسلم ، رقم : ٤٠٦] .

وَالسَّلَامُ تَقَدَّمَ فِي التَّشَهُّدِ ، فَلَيْسَ هُنَا إِفْرَادُ الصَّلَاةِ عَنْهُ ، وَلَا بِأَسَرِّ بَرِيَادَةٍ « سَيِّدِنَا » قَبْلَ « مُحَمَّدٍ » .

وَسُنَّ فِي تَشَهُّدٍ آخِرٍ دُعَاءٌ بَعْدَمَا ذَكَرَ كُلُّهُ .

وَأَمَّا التَّشَهُّدُ الْأَوَّلُ فَيُكْرَهُ فِيهِ الدُّعَاءُ لِبَنَائِهِ عَلَى التَّخْفِيفِ ، إِلَّا إِنْ فَرَّغَ قَبْلَ إِمَامِهِ ، فَيَدْعُو حِينَئِذٍ ، وَمَأْثُورُهُ أَفْضَلُ ، وَآكَدُهُ مَا أَوْجَبَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ ، وَهُوَ : اَللّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ . [البخاري ، رقم : ١٣٧٧ ؛ مسلم ، رقم : ٥٨٨] .

وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ .

وَمِنْهُ : اَللّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ ، وَمَا أَخَّرْتُ ، وَمَا أَسْرَرْتُ ، وَمَا أَعْلَنْتُ ، وَمَا أَسْرَفْتُ ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي ؛ أَنْتَ الْمُقَدَّمُ ، وَأَنْتَ الْمُؤَخَّرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ . رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ . [رقم : ٥٨٨ و ٧٧١] .

وَمِنْهُ أَيْضاً : اَللّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْماً كَبِيراً كَثِيراً ، وَلَا يَغْفِرُ

١٢ - وَقُعودُ لَهُمَا ؛ وَسُنَّ تَوَرُّكُ فِيهِ ، وَوَضْعُ يَدَيْهِ فِي تَشْهَدِيهِ عَلَى طَرَفِ رُكْبَتَيْهِ ، نَاشِراً أَصَابِعَ يُسْرَاهُ ، وَقَابِضاً يُمْنَاهُ ، إِلَّا الْمُسَبِّحَةَ ، وَرَفَعَهَا عِنْدَ : «إِلَّا اللَّهُ» وَإِدَامَتَهُ ،

الدُّنُوبِ إِلَّا أَنْتَ ، فَاعْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ ، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ .
رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ [رَقْم : ٨٣٤ ؛ وَمُسْلِم ، رَقْم : ٢٧٠٥] .

وَيُسْنُ أَنْ يَنْقُصَ دُعَاءُ الْإِمَامِ عَنْ قَدْرِ أَقْلِ التَّشْهَدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ .

قَالَ شَيْخُنَا : تُكْرَهُ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ ادْعِيَةِ التَّشْهَدِ .

١٢ - وَثَانِي عَشَرَهَا : قُعودُ لَهُمَا ؛ أَيُّ : لِلتَّشْهَدِ وَالصَّلَاةِ ، وَكَذَلِكَ السَّلَامُ .

وَسُنَّ تَوَرُّكُ فِيهِ ، أَيُّ : فِي قُعودِ التَّشْهَدِ الْأَخِيرِ ، وَهُوَ مَا يَعْقِبُهُ سَلَامٌ ، فَلَا يَتَوَرَّكُ مَسْبُوقٌ فِي تَشْهَدِ إِمَامِهِ الْأَخِيرِ ، وَلَا مَنْ يَسْجُدُ لِسَهْوٍ ، وَهُوَ كَالْأَفْتِرَاشِ ، لَكِنْ يُخْرِجُ يُسْرَاهُ مِنْ جِهَةِ يُمْنَاهُ وَيُلْصِقُ وَرَكَهُ بِالْأَرْضِ .
وَوَضْعُ يَدَيْهِ فِي قُعودِ تَشْهَدِيهِ عَلَى طَرَفِ رُكْبَتَيْهِ ، بِحَيْثُ تُسَامِتُهُ رُؤُوسُ الْأَصَابِعِ .

نَاشِراً أَصَابِعَ يُسْرَاهُ ، مَعَ ضَمِّ لَهَا ، وَقَابِضاً أَصَابِعَ يُمْنَاهُ ، إِلَّا الْمُسَبِّحَةَ ، بِكُسْرِ أَلْبَاءِ ، وَهِيَ : الَّتِي تَلِي الْإِنْهَامَ ؛ فَيُرْسِلُهَا .

وَسُنَّ رَفَعُهَا ، أَيُّ : الْمُسَبِّحَةَ ، مَعَ إِمَالَتِهَا قَلِيلاً ، عِنْدَ هَمْزَةِ «إِلَّا اللَّهُ» لِلِاتِّبَاعِ .

وَإِدَامَتُهُ ، أَيُّ : الرَّفْعِ ، فَلَا يَضَعُهَا ، بَلْ تَبْقَى مَرْفُوعَةً إِلَى الْقِيَامِ أَوْ

وَنَظَرُ إِلَيْهَا .

١٣ - وَتَسْلِيمَةُ أُولَى ، وَأَقْلَاهَا : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ، وَسُنَّ ثَانِيَةً ب :
رَحْمَةُ اللَّهِ وَالتَّيْفَاتِ فِيهِمَا .

السَّلَام ، وَالْأَفْضَلُ قَبْضُ الْإِبْهَامِ بِجَنْبِهَا ، بِأَنْ يَضَعَ رَأْسَ الْإِبْهَامِ عِنْدَ
أَسْفَلِهَا عَلَى حَرْفِ الرَّاحَةِ ، كَعَاقِدِ ثَلَاثَةٍ وَخَمْسِينَ .
وَلَوْ وَضَعَ الْيَمْنَى عَلَى غَيْرِ الرُّكْبَةِ يُشِيرُ بِسَبَابَتِهَا حِينَئِذٍ .
وَلَا يُسَنُّ رَفْعُهَا خَارِجَ الصَّلَاةِ عِنْدَ « إِلَّا اللَّهُ » .

وَسُنَّ نَظَرُ إِلَيْهَا ، أَي : قَصْرُ النَّظَرِ إِلَى الْمُسَبِّحَةِ حَالَ رَفْعِهَا ، وَلَوْ
مَسْتَوْرَةً ، بِنَحْوِكُمْ ؛ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا .

١٣ - وَثَالِثُ عَشَرَهَا : تَسْلِيمَةُ أُولَى ، وَأَقْلَاهَا : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ، لِلتَّبَاعِ ،
وَيُكْرَهُ : عَلَيْكُمْ السَّلَامُ ؛ وَلَا يُجْزَىءُ : سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ؛ بِالتَّنْكِيرِ ؛ وَلَا
سَلَامُ اللَّهِ ، أَوْ سَلَامِي عَلَيْكُمْ ، بَلْ تَبْطُلُ الصَّلَاةُ إِنْ تَعَمَّدَ وَعَلِمَ ، كَمَا فِي
« شَرْحِ الْإِرْشَادِ » لِشَيْخِنَا .

وَسُنَّ تَسْلِيمَةُ ثَانِيَةٍ وَإِنْ تَرَكَهَا إِمَامُهُ ، وَتَحَرَّمَ إِنْ عَرَضَ بَعْدَ الْأُولَى
مُنَافٍ ، كَحَدَثٍ ، وَخُرُوجِ وَقْتِ جُمُعَةٍ ، وَوُجُودِ عَارِ سِتْرَةٍ .

وَيُسَنُّ أَنْ يَقْرَأَ كُلًّا مِنَ التَّسْلِيمَتَيْنِ ب : رَحْمَةُ اللَّهِ ، أَي : مَعَهَا ، دُونَ
« وَبَرَكَاتِهِ » عَلَى الْمُنْقُولِ فِي غَيْرِ الْجِنَازَةِ ، لَكِنْ اخْتِيرَ نَذْبُهَا لِثُبُوتِهَا مِنْ
عِدَّةِ طُرُقٍ .

وَمَعَ التَّيْفَاتِ فِيهِمَا ، حَتَّى يُرَى خَدُّهُ الْأَيْمَنُ فِي الْأُولَى ، وَالْأَيْسَرُ فِي
الثَّانِيَةِ .

١٤ - وَتَرْتِيبُ بَيْنِ أَرْكَانِهَا،

تَنْبِيْهُ : يُسَنُّ لِكُلِّ مَنْ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ وَالْمُنْفَرِدِ أَنْ يَنْوِيَ السَّلَامَ عَلَى مَنْ أَلْتَفَتَ هُوَ إِلَيْهِ مِمَّنْ عَنْ يَمِينِهِ بِالتَّسْلِيمَةِ الْأُولَى ، وَعَنْ يَسَارِهِ بِالتَّسْلِيمَةِ الثَّانِيَةِ ، مِنْ مَلَائِكَةٍ وَمُؤْمِنِيْ إِنْسٍ وَجِنٍّ ، وَبِأَيَّتِهِمَا شَاءَ عَلَى مَنْ خَلْفَهُ وَأَمَامَهُ ، وَبِالْأُولَى أَفْضَلُ .

وَلِلْمَأْمُومِ أَنْ يَنْوِيَ الرَّدَّ عَلَى الْإِمَامِ بِأَيِّ سَلَامَتِهِ شَاءَ إِنْ كَانَ خَلْفَهُ ، وَبِالثَّانِيَةِ إِنْ كَانَ عَنْ يَمِينِهِ ، وَبِالْأُولَى إِنْ كَانَ عَنْ يَسَارِهِ .

وَيُسَنُّ أَنْ يَنْوِيَ بَعْضُ الْمَأْمُومِينَ الرَّدَّ عَلَى بَعْضِ ، فَيَنْوِيَهُ مَنْ عَلَى يَمِينِ الْمُسَلِّمِ بِالتَّسْلِيمَةِ الثَّانِيَةِ ، وَمَنْ عَلَى يَسَارِهِ بِالْأُولَى ، وَمَنْ خَلْفَهُ وَأَمَامَهُ بِأَيَّتِهِمَا شَاءَ ، وَبِالْأُولَى أَوْلَى .

* * *

فُرُوعٌ : يُسَنُّ نِيَّةُ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ بِالتَّسْلِيمَةِ الْأُولَى خُرُوجاً مِنَ الْخِلَافِ فِي وَجُوبِهَا ، وَأَنْ يُدْرَجَ السَّلَامُ ، وَأَنْ يَتَدَبَّعَهُ مُسْتَقْبَلاً بِوَجْهِهِ الْقِبْلَةَ ، وَأَنْ يُنْهِيَهُ مَعَ تَمَامِ الْإِلْتِفَاتِ ، وَأَنْ يُسَلِّمَ الْمَأْمُومُ بَعْدَ تَسْلِيمَتِي الْإِمَامِ .

* * *

١٤ - وَرَابِعُ عَشَرَهَا : تَرْتِيبُ بَيْنِ أَرْكَانِهَا الْمُتَقَدِّمَةِ كَمَا ذَكَرَ ، فَإِنْ تَعَمَّدَ الْإِخْلَالَ بِالتَّرْتِيبِ بِتَقْدِيمِ رُكْنٍ فَعَلِيٍّ ، كَانَ سَجْدَةً قَبْلَ الْرُكُوعِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ .

أَمَّا تَقْدِيمُ الرُّكْنِ الْقَوْلِيِّ فَلَا يَضُرُّ ، إِلَّا السَّلَامُ ؛ وَالتَّرْتِيبُ بَيْنَ

وَلَوْ سَهَا غَيْرُ مَأْمُومٍ بِتَرْكِ رُكْنٍ ، أَوْ شَكَّ أَتَى بِهِ إِنْ كَانَ قَبْلَ فِعْلٍ
مِثْلِهِ ، وَإِلَّا أَجْزَأُهُ وَتَدَارَكَ .

السَّنَنُ ، كَالسُّورَةِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ ، وَالْدُّعَاءِ بَعْدَ التَّشَهُّدِ وَالصَّلَاةِ ، شَرْطٌ
لِلْإِعْتِدَادِ بِسُنَنِهَا .

وَلَوْ سَهَا غَيْرُ مَأْمُومٍ فِي التَّرْتِيبِ بِتَرْكِ رُكْنٍ ، كَأَنْ سَجَدَ قَبْلَ الرُّكُوعِ ،
أَوْ رَكَعَ قَبْلَ الْفَاتِحَةِ ، لَغَا مَا فَعَلَهُ حَتَّى يَأْتِيَ بِالْمَتْرُوكِ ، فَإِنْ تَذَكَّرَ قَبْلَ
بُلُوغِ مِثْلِهِ أَتَى بِهِ ، وَإِلَّا فَسَيَأْتِي بَيَانُهُ .

أَوْ شَكَّ هُوَ ، أَيْ : غَيْرُ الْمَأْمُومِ ، فِي رُكْنٍ ، هَلْ فَعَلَ أَمْ لَا ؟ كَأَنْ
شَكَّ رَاكِعًا هَلْ قَرَأَ الْفَاتِحَةَ ؟ أَوْ سَاجِدًا هَلْ رَكَعَ أَوْ اعْتَدَلَ ؟ أَتَى بِهِ فَوْرًا
وُجُوبًا إِنْ كَانَ الشَّكُّ قَبْلَ فِعْلٍ مِثْلِهِ ، أَيْ : مِثْلَ الْمَشْكُوكِ فِيهِ مِنْ رُكْعَةٍ
أُخْرَى ؛ وَإِلَّا ، أَيْ : وَإِنْ لَمْ يَتَذَكَّرْ حَتَّى فَعَلَ مِثْلَهُ فِي رُكْعَةٍ أُخْرَى ؛
أَجْزَأُهُ عَنِ مَتْرُوكِهِ وَلَغَا مَا بَيْنَهُمَا .

هَذَا كُلُّهُ إِنْ عَلِمَ عَيْنَ الْمَتْرُوكِ وَمَحَلَّهُ ، فَإِنْ جَهِلَ عَيْنُهُ وَجَوَّزَ أَنَّهُ النَّيَّةُ
أَوْ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ .

وَلَمْ يُشْتَرَطْ هُنَا طَوْلُ فَضْلٍ وَلَا مُضِيِّ رُكْنٍ .

أَوْ أَنَّهُ السَّلَامُ يُسَلِّمُ . وَإِنْ طَالَ الْفَضْلُ عَلَى الْأَوْجِهِ .

أَوْ أَنَّهُ غَيْرُهُمَا أَخَذَ بِالْأَسْوَى ، وَبَنَى عَلَى مَا فَعَلَهُ ، وَتَدَارَكَ الْبَاقِيَ مِنْ
صَلَاتِهِ .

نَعَمْ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَثَلُ مِنَ الصَّلَاةِ ، كَسُجُودِ تِلَاوَةٍ ، لَمْ يُجْزِئُهُ .

فَرَعُ:

سُنَّ دُخُولُ صَلَاةٍ بِنَشَاطٍ وَفَرَاغٍ قَلْبٍ ، وَفِيهَا خُشُوعٌ بِقَلْبِهِ
وَبِجَوَارِحِهِ ،

أَمَّا مَا مُوِّمٌ عَلِمَ أَوْ شَكَ قَبْلَ رُكُوعِهِ وَيَعْدَ رُكُوعِ إِمَامِهِ أَنَّهُ تَرَكَ الْفَاتِحَةَ
فَيَقْرُؤُهَا وَيَسْعَى خَلْفَهُ ، أَوْ بَعْدَ رُكُوعِهَا لَمْ يَعُدْ إِلَى الْقِيَامِ لِقِرَاءَةِ
الْفَاتِحَةِ ، بَلْ يَتَّبِعُ إِمَامَهُ وَيُصَلِّي رُكْعَةً بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ .

* * *

فَرَعُ : سُنَّ دُخُولُ صَلَاةٍ بِنَشَاطٍ لِأَنَّهُ تَعَالَى ذَمَّ تَارِكِيهِ بِقَوْلِهِ : ﴿ وَإِذَا
قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى ﴾ [٤ سورة النساء / الآية : ١٤٢] ، وَالْكَسَلُ : الْفُتُورُ
وَالْتَوَانِي .

وَفَرَاغٍ قَلْبٍ مِنَ الشَّوَاغِلِ ، لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْخُشُوعِ .
وَسُنَّ فِيهَا ، أَيُّ : فِي صَلَاتِهِ كُلِّهَا ، خُشُوعٌ بِقَلْبِهِ بَأَن لَّا يَخْضُرُ فِيهِ
غَيْرُ مَا هُوَ فِيهِ ، وَإِنْ تَعَلَّقَ بِالْآخِرَةِ .

وَبِجَوَارِحِهِ بَأَن لَّا يَغْبَثَ بِأَحَدِهَا ، وَذَلِكَ لِتَنَاءِ اللَّهِ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ
الْعَزِيزِ عَلَى فَاعِلِيهِ بِقَوْلِهِ : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ
خَشِعُونَ ﴿ [٢٣ سورة المؤمنون / الآيتان : ٢٠١] وَلَانْتِفَاءِ ثَوَابِ الصَّلَاةِ بَانْتِفَائِهِ ،
كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ ، وَلَأَنَّ لَنَا وَجْهًا اخْتَارَهُ جَمْعٌ ، أَنَّهُ
شَرْطٌ لِلصَّحَّةِ .

وَمِمَّا يُحْصَلُ الْخُشُوعَ اسْتِخْضَارُهُ أَنَّهُ بَيْنَ يَدَيِ مَلِكِ الْمُلُوكِ الَّذِي

وَتَدَبُّرِ قِرَاءَةٍ وَذِكْرِ ، وَإِدَامَةِ نَظَرٍ مَحَلِّ سُجُودِهِ ،

يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ، يُنَاجِيهِ ، وَأَنَّهُ رَبُّمَا تَجَلَّى عَلَيْهِ بِالْقَهْرِ لِعَدَمِ الْقِيَامِ بِحَقِّ رُبُوبِيَّتِهِ ، قَرَدَّ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ .

وَقَالَ سَيِّدِي الْقُطْبُ الْعَارِفُ بِاللَّهِ مُحَمَّدُ الْبَكْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنَّ مِمَّا يُورِثُ الْخُشُوعَ إِطَالَةُ التُّكُّوعِ وَالسُّجُودِ .

وَتَدَبُّرِ قِرَاءَةٍ ، أَيْ : تَأَمُّلُ مَعَانِيهَا ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ ﴾ [٤٧ سورة محمد / الآية : ٢٤] وَلَآنَ بِهِ يَكْمُلُ مَقْصُودُ الْخُشُوعِ .

وَتَدَبُّرِ ذِكْرِ ، قِيَاساً عَلَى الْقِرَاءَةِ .

وَسُنَّ إِدَامَةُ نَظَرٍ مَحَلِّ سُجُودِهِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ أَقْرَبُ إِلَى الْخُشُوعِ ، وَلَوْ أَعْمَى ؛ وَإِنْ كَانَ عِنْدَ الْكَعْبَةِ أَوْ فِي الظُّلْمَةِ أَوْ فِي صَلَاةِ الْجِنَازَةِ ؛ نَعَمْ أَلَسَتْهُ أَنْ يَقْصُرَ نَظَرُهُ عَلَى مُسَبِّحَتِهِ عِنْدَ رَفْعِهَا فِي التَّشَهُّدِ لِخَبَرِ صَحِيحٍ فِيهِ .

وَلَا يُكْرَهُ تَغْمِيزُ عَيْنَيْهِ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا .

* * *

فَائِدَةٌ : يُكْرَهُ لِلْمُصَلِّيِ الذِّكْرُ وَغَيْرُهُ تَرْكُ شَيْءٍ مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَفِي عُمُومِهِ نَظَرٌ ، وَالَّذِي يَتَجَهُّ تَخْصِيصُهُ بِمَا وَرَدَ فِيهِ نَهْيٌ أَوْ خِلَافٌ فِي الْوُجُوبِ .

* * *

وَذَكَرَ وَدُعَاءَ سِرّاً عَقِبَهَا،

وَسُنَّ ذِكْرُ وَدُعَاءَ سِرّاً عَقِبَهَا، أَيُّ : الصَّلَاةِ ؛ أَيُّ : يُسَرُّ الْإِسْرَارُ بِهِمَا
لِْمُنْفَرِدِ وَمَأْمُومٍ وَإِمَامٍ لَمْ يُرَدْ تَعْلِيمُ الْحَاضِرِينَ ، وَلَا تَأْمِينُهُمْ لِدُعَائِهِ
بِسَمَاعِهِ ؛ وَوَرَدَ فِيهِمَا أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ ؛ وَذَكَرْتُ جُمْلَةً مِنْهَا فِي كِتَابِي
« إِرْشَادُ الْعِبَادِ » ^(١) ، فَاطْلُبْهُ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ .

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ [رَقْم : ٣٤٩٩] ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ، قَالَ : قِيلَ لِرَسُولِ
اللَّهِ ﷺ : أَيُّ الدُّعَاءِ أَسْمَعُ - أَيُّ : أَقْرَبُ إِلَى الْإِجَابَةِ - ؟ قَالَ : « جَوْفُ
الْكَفِّ [الْآخِرِ] وَدُبُرُ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ » .

وَرَوَى الشَّيْخَانِ [الْبُخَارِيُّ ، رَقْم : ٢٩٩٢ ؛ مُسْلِمٌ ، رَقْم : ٢٧٠٤] عَنْ أَبِي
مُوسَى ، قَالَ : كُنَّا [نَسِيرُ] مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَكُنَّا إِذَا أَشْرَفْنَا عَلَى وَادٍ هَلَّلْنَا
وَكَبَّرْنَا وَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُنَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ! ارْبَعُوا عَلَى
أَنْفُسِكُمْ ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا ، إِنَّهُ مَعَكُمْ » ^(٢) ، إِنَّهُ سَمِيعٌ
قَرِيبٌ . اُحْتَجَّ بِهِ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ لِلْإِسْرَارِ بِالذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ ، وَقَالَ
الشَّافِعِيُّ فِي « الْأَمِّ » : اخْتَارُ لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ أَنْ يَذْكُرَا اللَّهَ تَعَالَى بَعْدَ
الْسَّلَامِ مِنَ الصَّلَاةِ وَيُخْفِيَا الذِّكْرَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِمَامًا يُرِيدُ أَنْ يُتَعَلَّمَ مِنْهُ ،
فَيَجْهَرُ حَتَّى يَرَى أَنَّهُ قَدْ تَعَلَّمَ مِنْهُ ، ثُمَّ يُسِرُّ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ : ﴿ وَلَا

(١) وَقَدْ قُمْتُ بِالْإِعْتِنَاءِ بِهِ ، وَطَبَعْتُهُ « الْجَفَانُ وَالْجَابِي لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ » ، لِمَسْأُولٍ ، قَبْرَص .

(٢) فِي الْأَصُولِ : « إِنَّهُ حَكَمٌ سَمِيعٌ قَرِيبٌ » . وَقَالَ الشَّيْخُ عَلَوِي السَّقَافُ رَحِمَهُ اللَّهُ : « فِي أَكْثَرِ النُّسخِ :
إِنَّهُ حَكَمٌ » . وَفِي الْمَتْنِ الْمَطْبُوعِ مَعَ « إِيْعَانَةِ الطَّالِبِينَ » : « إِنَّهُ حَكِيمٌ سَمِيعٌ قَرِيبٌ » ؛ وَالْمُثَبَّتُ مِنَ
الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ .

تَجَهَّرَ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافَتْ بِهَا» [١٧ سورة الإسراء / الآية : ١١٠] يَعْنِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ :
الدُّعَاءُ ، وَلَا تَجَهَّرَ حَتَّى تُسْمِعَ غَيْرَكَ ، وَلَا تُخَافَتْ حَتَّى لَا تُسْمِعَ نَفْسَكَ .
أَنْتَهَى .

* * *

فَائِدَةٌ : قَالَ شَيْخُنَا : أَمَّا الْمُبَالَغَةُ فِي الْجَهْرِ بِهِمَا فِي الْمَسْجِدِ بِحَيْثُ
يَحْضُلُ تَشْوِيشٌ عَلَى مُصَلٍّ ، فَيَنْبَغِي حُرْمَتُهَا .

* * *

فُرُوعٌ : يُسَنُّ افْتِتَاحُ الدُّعَاءِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ،
وَالْخُتْمُ بِهِمَا وَبِـ« آمِينَ » ، وَتَأْمِينُ مَأْمُومٍ سَمِعَ دُعَاءَ الْإِمَامِ وَإِنْ حَفِظَ
ذَلِكَ ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ الطَّاهِرَتَيْنِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ ، وَمَسَحَ الْوَجْهَ بِهِمَا بَعْدَهُ ،
وَأَسْتَقْبَالَ الْقِبْلَةَ حَالَةَ الذِّكْرِ وَالدُّعَاءِ إِنْ كَانَ مُفْرِدًا أَوْ مَأْمُومًا ، أَمَّا الْإِمَامُ
إِذَا تَرَكَ الْقِيَامَ مِنْ مُصَلَّاهُ الَّذِي هُوَ أَفْضَلُ لَهُ ، فَالْأَفْضَلُ جَعْلُ يَمِينِهِ إِلَى
الْمَأْمُومِينَ وَيَسَارِهِ إِلَى الْقِبْلَةِ .

قَالَ شَيْخُنَا ^(١) : وَلَوْ فِي الدُّعَاءِ ، وَأَنْصِرَافُهُ لَا يُنَافِي نَذْبَ الذِّكْرِ لَهُ
عَقِبَهَا ، لِأَنَّهُ يَأْتِي بِهِ فِي مَحَلِّهِ الَّذِي يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ ، وَلَا يَفُوتُ بِفِعْلِ
الرَّائِبَةِ ، وَإِنَّمَا أَلْفَائِثُ بِهِ كَمَالُهُ لَا غَيْرُ . وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ حُصُولُ ثَوَابِ
الذِّكْرِ وَإِنْ جَهَلَ مَعْنَاهُ ، وَنَظَرَ فِيهِ الْأَسْنَوِيُّ ، وَلَا يَأْتِي هَذَا فِي الْقُرْآنِ

(١) قَالَ الشَّيْخُ عَلَوِي السَّقَافُ رَحِمَهُ اللَّهُ : أَي : فِي « التَّحْفَةِ » ، وَفِيهِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ ، لَمْ يَتَّبِعْهُ إِلَيْهِ
الْمُحَسِّي . أَي : الشَّيْخُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ .

وَنَدِبَ تَوَجُّهُ لِنَحْوِ جِدَارٍ ، فَعَصَا مَغْرُوزَةً ، فَبَسَطَ مُصَلًى ،

لِلتَّعَبُّدِ بِلَفْظِهِ فَأُثِيبَ قَارِئُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ مَعْنَاهُ بِخِلَافِ الذِّكْرِ لَا بُدَّ أَنْ يَعْرِفَهُ وَلَوْ بِوَجْهِهِ . انْتَهَى .

وَيُنْدَبُ أَنْ يَتَّقِلَ لِفَرَضٍ أَوْ نَفْلِ مِنْ مَوْضِعِ صَلَاتِهِ لِيَشْهَدَ لَهُ الْمَوْضِعُ ، حَيْثُ لَمْ تُعَارِضْهُ فَضِيلَةُ نَحْوِ صَفِّ أَوَّلٍ ، فَإِنْ لَمْ يَتَّقِلْ فَصَلَ بِكَلَامِ إِنْسَانٍ .

وَالْتَّفُلُ لِغَيْرِ الْمُعْتَكِفِ فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ إِنْ أَمِنَ فَوْتَهُ أَوْ تَهَاوَنَاهُ بِهِ ، إِلَّا فِي نَافِلَةِ الْمُبَكَّرِ لِلْجُمُعَةِ ، أَوْ مَا سُنَّ فِيهِ الْجَمَاعَةُ ، أَوْ وَرَدَ فِي الْمَسْجِدِ كَالضُّحَى ، وَأَنْ يَكُونَ انْتِقَالُ الْمَأْمُومِ بَعْدَ انْتِقَالِ إِمَامِهِ .

* * *

وَنَدِبَ لِمُصَلٍّ تَوَجُّهُ لِنَحْوِ جِدَارٍ أَوْ عَمُودٍ مِنْ كُلِّ شَاخِصٍ طَوَّلَ ارْتِفَاعِهِ ثَلَاثًا ذِرَاعٍ فَأَكْثَرَ ، وَمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَقَبِ الْمُصَلِّي ثَلَاثَةُ أَذْرُعٍ فَأَقَلَّ .
ثُمَّ إِنْ عَجَزَ عَنْهُ فَنَحْوِ عَصَا مَغْرُوزَةٍ كَمَتَاعٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ نَدِبَ بَسَطَ مُصَلًى كَسَجَادَةٍ .

ثُمَّ إِنْ عَجَزَ عَنْهُ خَطَّ أَمَامَهُ خَطًّا فِي ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ عَرْضًا أَوْ طَوَّلًا ، وَهُوَ أَوْلَى ، لِخَبَرِ أَبِي دَاوُدَ [رَقْم : ٦٨٩] : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ أَمَامَ وَجْهِهِ شَيْئًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصَا فَلْيُخِطْ خَطًّا ثُمَّ لَا يَضُرَّهُ مَا مَرَّ أَمَامَهُ » .

وَقِيسَ بِالْخَطِّ الْمُصَلَّى ، وَقُدِّمَ عَلَى الْخَطِّ لِأَنَّهُ أَظْهَرَ فِي الْمُرَادِ .

وَالترتيب المذكور هو المعتَمَدُ ، خِلَافًا لِمَا يُوهِمُهُ كَلَامُ ابْنِ الْمُفَرِّيِّ ،

وَكُرَّةَ فِيهَا التِّفَاتُ ،

فَمَتَى عَدَلَ عَنْ رُبَّةٍ إِلَى مَا دُونَهَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا كَانَتْ كَالْعَدَمِ .
وَيُسْنُ أَنْ لَا يَجْعَلَ الشُّرَّةَ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ ، بَلْ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ يَسَارِهِ .
وَكُلُّ صَفٍّ سُتْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ ، وَإِنْ قَرَّبَ مِنْهُ ، قَالَ الْبُغَوِيُّ : سُتْرَةٌ
الْإِمَامِ سُتْرَةٌ مَنْ خَلْفَهُ . أَنْتَهَى .
وَلَوْ تَعَارَضَتِ الشُّرَّةُ وَالْقُرْبُ مِنَ الْإِمَامِ أَوْ الْأَصَفِّ الْأَوَّلِ فَمَا الَّذِي
يُقَدَّمُ ؟ .

قَالَ شَيْخُنَا : كُلُّ مُحْتَمِلٍ ، وَظَاهِرُ قَوْلِهِمْ يُقَدَّمُ الْأَصَفُّ الْأَوَّلُ فِي
مَسْجِدِهِ ﷺ ، وَإِنْ كَانَ خَارِجَ مَسْجِدِهِ الْمُخْتَصَرِّ بِالْمُضَاعَفَةِ تَقْدِيمُ نَحْوِ
الْأَصَفِّ الْأَوَّلِ . أَنْتَهَى .
وَإِذَا صَلَّى إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا ، فَيُسْنُ لَهُ وَلِغَيْرِهِ دَفْعُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشُّرَّةِ
الْمُسْتَوْفِيَةِ لِلشُّرُوطِ ، وَقَدْ تَعَدَّى بِمُرُورِهِ لِكُونِهِ مُكَلَّفًا .

وَيَحْرُمُ الْمُرُورُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشُّرَّةِ حِينَ يُسْنُ لَهُ الدَّفْعُ ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ
الْمَارَّ سَبِيلًا مَا لَمْ يُقَصِّرْ بَوُقُوفٍ فِي طَرِيقٍ أَوْ فِي صَفٍّ مَعَ فُرْجَةٍ فِي صَفٍّ
آخَرَ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَلِذَاخِلِ خُرْقِ الصُّفُوفِ وَإِنْ كَثُرَتْ حَتَّى يَسُدَّهَا .

وَكُرَّةَ فِيهَا ، أَيُّ : الصَّلَاةُ ، التِّفَاتُ بِوَجْهِهِ بِلَا حَاجَةٍ ، وَقِيلَ :
يَحْرُمُ ، وَاخْتِيرَ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ [أَبُو دَاوُدَ ، رَقْمُ : ٩٠٩ ؛ النَّسَائِيُّ ، رَقْمُ : ١١٩٥ ؛
« مُسْنَدُ أَحْمَدَ » ، رَقْمُ : ٢٠٩٩٧ ؛ الدَّارِمِيُّ ، رَقْمُ : ١٤٢٣] : « لَا يَزَالُ اللَّهُ مُقْبِلًا عَلَى
الْعَبْدِ فِي مُصَلَّاهُ » أَيُّ : بِرَحْمَتِهِ وَرِضَاهُ « مَا لَمْ يَلْتَفِتْ ، فَإِذَا أَلْتَفَتَ
أَعْرَضَ عَنْهُ » .

وَنَظَرُ نَحْوِ سَمَاءٍ ، وَبَصَقُ أَمَامًا وَيَمِينًا ،

فَلَا يُكْرَهُ لِحَاجَةٍ كَمَا لَا يُكْرَهُ مُجَرَّدُ لَمَحِ الْعَيْنِ .

وَنَظَرُ نَحْوِ سَمَاءٍ ، مِمَّا يُلْهِي ، كَثُوبٍ لَهُ أَعْلَامٌ ، لِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ
[رقم : ٧٥٠] : « مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ ؟ »
فَأَشْتَدَّ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ حَتَّى قَالَ : « لَيْتَهُنَّ عَنْ ذَلِكَ أَوْ لَتُخْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ » ،
وَمِنْ ثَمَّ كَرِهَتْ أَيْضًا فِي مُحْطَطٍ أَوْ إِلَيْهِ أَوْ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ يُحِلُّ بِالْخُشُوعِ .
وَبَصَقُ فِي صَلَاتِهِ ، وَكَذَا خَارِجَهَا .

أَمَامًا ، أَيْ : قَبْلَ وَجْهِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَنْ هُوَ خَارِجَهَا مُسْتَقْبِلًا كَمَا
أُطْلِقَهُ النَّوَوِيُّ .

وَيَمِينًا لَا يَسَارًا ، لِخَبَرِ الشَّيْخَيْنِ [البخاري ، رقم : ٤٠٥ ، مسلم ، رقم :
٤٩٣] : « إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، فَلَا يَبْزُقَنَّ
بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ ، بَلْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ أَوْ فِي ثَوْبٍ مِنْ جِهَةِ
يَسَارِهِ » وَهُوَ أَوْلَى .

قَالَ شَيْخُنَا : وَلَا بُعْدَ فِي مُرَاعَاةِ مَلِكِ الْيَمِينِ دُونَ مَلِكِ الْيَسَارِ إِظْهَارًا
لِشَرَفِ الْأَوَّلِ ، وَلَوْ كَانَ عَلَى يَسَارِهِ فَقَطْ إِنْسَانٌ بَصَقَ عَنْ يَمِينِهِ إِذَا لَمْ
يُمْكِنَهُ أَنْ يُطَاطِئَ رَأْسَهُ وَيَبْصُقَ لَا إِلَى الْيَمِينِ وَلَا إِلَى الْيَسَارِ ، وَإِنَّمَا
يَحْرُمُ الْبَصَاقُ فِي الْمَسْجِدِ إِنْ بَقِيَ جُزْؤُهُ لَا إِنْ اسْتَهْلَكَ فِي نَحْوِ مَاءِ
مَضْمَضَةٍ ، وَأَصَابَ جِزَاءً مِنْ أَجْزَائِهِ دُونَ هَوَائِهِ ، وَزَعَمَ حُرْمَتَهُ فِي هَوَائِهِ
وَإِنْ لَمْ يُصَبَّ شَيْئًا مِنْ أَجْزَائِهِ بَعِيدٌ غَيْرُ مُعَوَّلٍ عَلَيْهِ ، وَدُونَ تُرَابٍ لَمْ يَدْخُلْ
فِي وَقْفِهِ ، قِيلَ : وَدُونَ حُصْرِهِ ، لَكِنْ يَحْرُمُ عَلَيْهَا مِنْ جِهَةِ تَقْذِيرِهَا كَمَا

وَكَشَفُ رَأْسٍ وَمَنْكِبٍ ، وَصَلَاةٌ بِمُدَافَعَةٍ حَدَّثِ

هُوَ ظَاهِرٌ . اُنْتَهَى .

وَيَجِبُ إِخْرَاجُ نَجَسٍ مِنْهُ فَوْرًا عَيْنِيًّا عَلَى مَنْ عَلِمَ بِهِ ، وَإِنْ أُرِيدَ
لِإِزَالَتِهِ مَنْ يَقُومُ بِهَا بِمَعْلُومٍ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ .

وَيَحْرُمُ بَوْلٌ فِيهِ ، وَلَوْ فِي نَحْوِ طَشْتٍ ، وَإِدْخَالُ نَعْلِ مُتَنَجِّسَةٍ لَمْ يَأْمَنْ
التَّلَوِثُ ، وَرَمَى نَحْوِ قَمَلَةٍ فِيهِ مَيْتَةٍ ، وَقَتْلُهَا فِي أَرْضِهِ ، وَإِنْ قَلَّ دَمُهَا ؛
وَأَمَّا إِلْقَاؤُهَا أَوْ دَفْنُهَا فِيهِ حَيَّةٌ فَظَاهِرٌ فَتَاوَى النَّوَوِيِّ حِلُّهُ ، وَظَاهِرٌ كَلَامُ
« الْجَوَاهِرِ » تَحْرِيمُهُ ، وَبِهِ صَرَّحَ أَبُو يُونُسَ .

وَيُكْرَهُ فَصْدٌ وَحِجَامَةٌ فِيهِ بِإِنَاءٍ ، وَرَفْعُ صَوْتٍ ، وَنَحْوُ بَيْعٍ وَعَمَلٍ
صِنَاعَةٍ فِيهِ .

وَكَشَفُ رَأْسٍ وَمَنْكِبٍ ، وَأَضْطِبَاجٌ وَلَوْ مِنْ فَوْقِ الْقَمِيصِ ، قَالَ
الْغَزَالِيُّ فِي « الْأَحْيَاءِ » : لَا يُرَدُّ رِدَاءُهُ إِذَا سَقَطَ ، أَيُّ : إِلَّا لِغُذْرٍ ، وَمِثْلُهُ
الْعِمَامَةُ وَنَحْوُهَا .

وَكُرْهَ صَلَاةٍ بِمُدَافَعَةٍ حَدَّثِ ، كَبُولٍ وَغَائِطٍ وَرِيحٍ لِلْخَبَرِ الْآتِي ، وَلَأنَّهَا
تُخِلُّ بِالْخُشُوعِ ، بَلْ قَالَ جَمْعٌ : إِنْ ذَهَبَ بِهَا بَطَلَتْ .
وَيُسَنُّ لَهُ تَفْرِيعُ نَفْسِهِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَإِنْ فَاتَتْ الْجَمَاعَةُ ، وَلَيْسَ لَهُ
الْخُرُوجُ مِنَ الْفَرَضِ إِذَا طَرَأَتْ لَهُ فِيهِ ، وَلَا تَأْخِيرُهُ إِذَا ضَاقَ وَقْتُهُ ، وَالْعِبَرَةُ
فِي كَرَاهَةِ ذَلِكَ بِوُجُودِهَا عِنْدَ التَّحَرُّمِ .

وَيَنْبَغِي أَنْ يُلْحَقَ بِهِ مَا لَوْ عَرَضَتْ لَهُ قَبْلَ التَّحَرُّمِ فَزَالَتْ ، وَعَلِمَ مِنْ
عَادَتِهِ أَنَّهَا تَعُودُ إِلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ .

وَبِمَقْبَرَةٍ .

وَتُكْرَهُ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ يَشْتَاقُ إِلَيْهِ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ [رقم : ٥٦٠] :
« لَا صَلَاةَ » أَيُّ : كَامِلَةٌ « بِحَضْرَةِ طَعَامٍ ، وَلَا صَلَاةَ وَهُوَ يُدَافِعُهُ
الْأَخْبَتَانِ » أَيُّ : الْبَوْلُ وَالْغَائِطُ .

وَكُرِهَ صَلَاةٌ فِي طَرِيقِ بُنْيَانٍ ، لَا بَرِّيَّةٍ ، وَمَوْضِعٍ مَكْسٍ .
وَبِمَقْبَرَةٍ إِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ نَبَشُهَا ، سَوَاءٌ أَصَلَّى إِلَى الْقَبْرِ أَمْ عَلَيْهِ أَم
بِجَانِبِهِ ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي « الْأُمِّ » .

وَتَحْرُمُ الصَّلَاةُ لِقَبْرِ نَبِيِّ أَوْ نَحْوِ وَلِيِّ تَبَرُّكاً أَوْ إِعْظَاماً .
وَبَحَثَ الزَّيْنُ الْعِرَاقِيُّ عَدَمَ كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدٍ طَرَأَ دَفْنُ النَّاسِ
حَوْلَهُ ، وَفِي أَرْضٍ مَغْصُوبَةٍ ، بَلْ تَصِحُّ بِلَا ثَوَابٍ كَمَا فِي ثَوْبٍ مَغْصُوبٍ ،
وَكَذَا إِنْ شَكَّ فِي رِضَا مَالِكِهِ لَا إِنْ ظَنَّهُ بِقَرِينَةٍ .

وَفِي « الْجَبَلِيِّ » : لَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ وَهُوَ بِأَرْضٍ مَغْصُوبَةٍ أَحْرَمَ
مَاشِياً ؛ وَرَجَّحَهُ الْعَزَّيُّ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَالَّذِي يَتَجَهَّأُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ صَلَاةُ شِدَّةِ الْخَوْفِ ، وَأَنَّهُ
يَلْزَمُهُ التَّرُكُ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهَا ، كَمَا لَهُ تَرْكُهَا لِتَخْلِيصِ مَالِهِ لَوْ أَخَذَ مِنْهُ ،
بَلْ أَوْلَى .

*

*

*

فَصْلٌ

[فِي أَبْعَاضِ الصَّلَاةِ وَمُقْتَضِي سُجُودِ السَّهْوِ]

تُسَنُّ سَجْدَتَانِ قُبَيْلَ سَلَامٍ لِتَرْكِ بَعْضٍ ، وَهُوَ : تَشَهُدُ أَوَّلُ ،
وَقُعُودُهُ ، وَقُنُوتُ رَاتِبٌ ،

فَصْلٌ

فِي أَبْعَاضِ الصَّلَاةِ وَمُقْتَضِي سُجُودِ السَّهْوِ

تُسَنُّ سَجْدَتَانِ قُبَيْلَ سَلَامٍ وَإِنْ كَثُرَ السَّهْوُ ، وَهُمَا وَالْجُلُوسُ بَيْنَهُمَا
كَسُجُودِ الصَّلَاةِ وَالْجُلُوسِ بَيْنَ سَجْدَتَيْهَا فِي واجِبَاتِهَا الثَّلَاثَةِ وَمَنْدُوبَاتِهَا
السَّابِقَةِ ، كَالذِّكْرِ فِيهَا ، وَقِيلَ : يَقُولُ فِيهَا : سُبْحَانَ مَنْ لَا يَنَامُ وَلَا
يَسْهُو ؛ وَهُوَ لَا يَتَّقِي بِالْحَالِ .

وَتَجِبُ نِيَّةُ سُجُودِ السَّهْوِ بِأَنْ يَقْصِدَهُ عَنِ السَّهْوِ عِنْدَ شُرُوعِهِ فِيهِ .

لِتَرْكِ بَعْضٍ وَاحِدٍ مِنْ أَبْعَاضٍ ، وَلَوْ عَمْدًا ، فَإِنْ سَجَدَ لِتَرْكِ غَيْرِ بَعْضٍ
عَالِمًا عَامِدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ .

وَهُوَ : تَشَهُدُ أَوَّلُ ، أَيْ : الْوَاجِبُ مِنْهُ فِي التَّشَهُدِ الْأَخِيرِ أَوْ بَعْضُهُ ،
وَلَوْ كَلِمَةً .

وَقُعُودُهُ ، وَصُورَةُ تَرْكِهِ وَحْدِهِ كِقِيَامِ الْقُنُوتِ ، أَنْ لَا يُحْسِنَهُمَا ، إِذْ
يُسَنُّ أَنْ يَجْلِسَ وَيَقِفَ بِقَدَرِهِمَا ، فَإِذَا تَرَكَ أَحَدَهُمَا سَجَدَ .

وَقُنُوتُ رَاتِبٌ ، أَوْ بَعْضُهُ ، وَهُوَ قُنُوتُ الصُّبْحِ وَوِثْرِ نِصْفِ رَمَضَانَ
دُونَ قُنُوتِ النَّازِلَةِ .

وَقِيَامُهُ، وَصَلَاةٌ عَلَى النَّبِيِّ بَعْدَهُمَا، وَصَلَاةٌ عَلَى آلِ بَعْدَ أَخِيرٍ،
وَقُنُوتٍ؛ وَلِشَكِّ فِيهِ وَلَوْ نَسِيَ بَعْضًا وَتَلَبَّسَ بِفَرْضٍ، فَإِنْ عَادَ لَهُ
بَطَلَتْ، لَا جَاهِلًا، لَكِنْ يَسْجُدُ، وَلَا

وَقِيَامُهُ، وَيَسْجُدُ تَارِكُ الْقُنُوتِ تَبَعًا لِإِمَامِهِ الْحَنَفِيِّ، أَوْ لَاقْتِدَائِهِ فِي
صُبْحِ بِمُصَلِّي سُنَّتِهَا عَلَى الْأَوْجَهِ فِيهِمَا .

وَصَلَاةٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَهُمَا، أَيِ : بَعْدَ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ وَالْقُنُوتِ .

وَصَلَاةٌ عَلَى آلِ بَعْدَ تَشَهُّدِ أَخِيرٍ، وَقُنُوتٍ .

وَصُورَةُ السُّجُودِ لِتَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَى الْآلِ فِي التَّشَهُّدِ الْأَخِيرِ أَنْ يَتَيَقَّنَ
تَرْكَ إِمَامِهِ لَهَا بَعْدَ أَنْ سَلَّمَ إِمَامُهُ وَقَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ هُوَ، أَوْ بَعْدَ أَنْ سَلَّمَ وَقَرَّبَ
الْفَضْلُ .

وَسُمِّيَتْ هَذِهِ السُّنَنُ أَبْعَاضًا لِقُرْبِهَا بِالْجَبْرِ بِالسُّجُودِ مِنَ الْأَرْكَانِ .

وَلِشَكِّ فِيهِ، أَيِ : فِي تَرْكِ بَعْضٍ مِمَّا مَرَّ مُعَيَّنٌ، كَالْقُنُوتِ، هَلْ
فَعَلَهُ؟ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ فَعْلِهِ .

وَلَوْ نَسِيَ مُفْرَدًا أَوْ إِمَامًا بَعْضًا، كَتَشَهُّدِ أَوَّلٍ، أَوْ قُنُوتٍ .

وَتَلَبَّسَ بِفَرْضٍ، مِنْ قِيَامٍ أَوْ سُجُودٍ؛ لَمْ يَجْزُ لَهُ الْإِعْدَادُ إِلَيْهِ، فَإِنْ عَادَ
لَهُ بَعْدَ أَنْتِصَابٍ، أَوْ وَضَعَ جَبْهَتَهُ عَامِدًا عَالِمًا بِتَحْرِيمِهِ لَهُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ
لِقَطْعِهِ فَرْضًا لِنَفْلٍ، لَا إِنْ عَادَ لَهُ جَاهِلًا بِتَحْرِيمِهِ، وَإِنْ كَانَ مُخَالِطًا لَنَا
لَأَنَّ هَذَا مِمَّا يَخْفَى عَلَى الْعَوَامِّ وَكَذَا نَاسِيًا أَنَّهُ فِيهَا فَلَا تَبْطُلُ لِعُذْرِهِ وَيَلْزَمُهُ
الْإِعْدَادُ عِنْدَ تَعَلُّمِهِ أَوْ تَذَكُّرِهِ .

لَكِنْ يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ لِرِيَادَةِ قُعودٍ أَوْ اُعْتِدَالٍ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، وَلَا إِنْ عَادَ

مَأْمُومًا سَهْوًا ، بَلْ عَلَيْهِ عَوْدٌ ؛

مَأْمُومًا ، فَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ إِذَا انْتَصَبَ أَوْ سَجَدَ وَحْدَهُ سَهْوًا ، بَلْ عَلَيْهِ ،
أَيُّ : عَلَى الْمَأْمُومِ النَّاسِي عَوْدٌ ؛ لَوْجُوبِ مُتَابَعَةِ الْإِمَامِ ، فَإِنْ لَمْ يَعُدْ بَطَلَتْ
صَلَاتُهُ إِنْ لَمْ يَنْوِ مُفَارَقَتَهُ ، أَمَّا إِذَا تَعَمَّدَ ذَلِكَ فَلَا يَلْزُمُهُ الْعَوْدُ ، بَلْ يُسَنُّ لَهُ ،
كَمَا إِذَا رَكَعَ مَثَلًا قَبْلَ إِمَامِهِ ، وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ السَّاهِي حَتَّى قَامَ إِمَامُهُ لَمْ يَعُدْ .
قَالَ الْبَغَوِيُّ : وَلَمْ يُحْسَبْ مَا قَرَأَهُ قَبْلَ قِيَامِهِ ؛ وَتَبِعَهُ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا .

قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » : وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ أَنَّ مَنْ سَجَدَ سَهْوًا أَوْ
جَهْلًا وَإِمَامُهُ فِي الْقُنُوتِ لَا يُعْتَدُّ لَهُ بِمَا فَعَلَهُ ، فَيَلْزُمُهُ الْعَوْدُ لِلِاعْتِدَالِ .
وَإِنْ فَارَقَ الْإِمَامَ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ ، لَوْ ظَنَّ سَلَامَ الْإِمَامِ ، فَقَامَ ، ثُمَّ عَلِمَ
فِي قِيَامِهِ أَنَّهُ لَمْ يُسَلِّمْ ، لَوَمَهُ الْقُودُ لِيَقُومَ مِنْهُ ، وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ بِنِيَّةِ
الْمُفَارَقَةِ وَإِنْ جَازَتْ ، لِأَنَّ قِيَامَهُ وَقَعَ لَغْوًا ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ أَتَمَّ جَاهِلًا لَغَا
مَا أَتَى بِهِ ، فَيُعِيدُهُ وَيَسْجُدُ لِلْسَهْوِ ، وَفِيمَا إِذَا لَمْ يُفَارِقْهُ إِنْ تَذَكَّرَ أَوْ عَلِمَ
وَإِمَامُهُ فِي الْقُنُوتِ ، فَوَاضِحٌ أَنَّهُ يَعُودُ إِلَيْهِ ، أَوْ وَهُوَ فِي السَّجْدَةِ الْأُولَى
عَادَ لِلِاعْتِدَالِ وَسَجَدَ مَعَ الْإِمَامِ ، أَوْ فِيمَا بَعْدَهَا ، فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ يُتَابَعُهُ
وَيَأْتِي بِرُكْعَةٍ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ . أَنْتَهَى .

قَالَ الْقَاضِي : وَمِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ قَوْلُهُمْ : لَوْ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ
الْأُولَى قَبْلَ إِمَامِهِ ظَانًّا أَنَّهُ رَفَعَ وَأَتَى بِالثَّانِيَةِ ظَانًّا أَنَّ الْإِمَامَ فِيهَا ، ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ
فِي الْأُولَى ، لَمْ يُحْسَبْ لَهُ جُلُوسُهُ وَلَا سَجْدَتُهُ الثَّانِيَةُ ، وَيُتَابَعُ الْإِمَامُ ،
أَيُّ : فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ إِلَّا وَالْإِمَامُ قَائِمٌ أَوْ جَالِسٌ أَتَى بِرُكْعَةٍ يَعُدُّ سَلَامَ
الْإِمَامِ .

وَلِنَقْلِ قَوْلِي غَيْرِ مُبْطِلٍ ، وَلِسَهْوٍ مَا يُبْطِلُ عَمْدُهُ ، لَا هُوَ ،

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « وَتَلَبَّسَ بِفَرْضٍ » ، مَا إِذَا لَمْ يَتَلَبَّسْ بِهِ غَيْرُ مَأْمُومٍ ،
فَيَعُودُ النَّاسِي نَذْبًا قَبْلَ الْإِنْتِصَابِ أَوْ وَضْعِ الْجَنَبَةِ ، وَيَسْجُدُ لِلْسَهْوِ إِنْ
قَارَبَ الْقِيَامَ فِي صُورَةِ تَرْكِ التَّشَهُّدِ ، أَوْ بَلَغَ حَدَّ الرُّكُوعِ فِي صُورَةِ تَرْكِ
الْقُنُوتِ ، وَلَوْ تَعَمَّدَ غَيْرُ مَأْمُومٍ تَرْكُهُ فَعَادَ عَالِمًا عَامِدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ
قَارَبَ أَوْ بَلَغَ مَا مَرَّ ، بِخِلَافِ الْمَأْمُومِ .

وَلِنَقْلِ مَطْلُوبِ قَوْلِي غَيْرِ مُبْطِلٍ نَقْلُهُ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ ، وَلَوْ سَهْوًا ، رُكْنًا
كَانَ كِفَاتِحَةً وَتَشَهُّدٍ أَوْ بَعْضِ أَحَدِهِمَا ، أَوْ غَيْرِ رُكْنٍ كَسُورَةِ إِلَى غَيْرِ
الْقِيَامِ ، وَقُنُوتٍ إِلَى مَا قَبْلَ الرُّكُوعِ أَوْ بَعْدَهُ فِي الْوُتْرِ فِي غَيْرِ نِصْفِ رَمَضَانَ
الثَّانِي ؛ فَيَسْجُدُ لَهُ .

أَمَّا نَقْلُ الْفِعْلِيِّ فَيَبْطُلُ تَعَمُّدُهُ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « غَيْرُ مُبْطِلٍ » ، مَا يُبْطِلُ ، كَالسَّلَامِ وَتَكْبِيرِ التَّحَرُّمِ ،
بِأَنَّهُ كَبَّرَ بِقَصْدِهِ .

وَلِسَهْوٍ مَا يُبْطِلُ عَمْدُهُ ، لَا هُوَ ، أَيُّ : السَّهْوُ ، كَتَطْوِيلِ رُكْنٍ قَصِيرٍ ،
وَقَلِيلِ كَلَامٍ وَأَكْلٍ ، وَزِيَادَةِ رُكْنٍ فِعْلِيٍّ ؛ لِأَنَّهُ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا
وَسَجَدَ لِلْسَهْوِ ، وَقِيسَ بِهِ غَيْرُهُ .

وَخَرَجَ بِـ « مَا يُبْطِلُ عَمْدُهُ » مَا يُبْطِلُ سَهْوُهُ أَيْضًا ، كَكَلَامٍ كَثِيرٍ ، وَمَا
لَا يُبْطِلُ سَهْوُهُ وَلَا عَمْدُهُ ، كَالْفِعْلِ الْقَلِيلِ وَالْإِنْفَاتِ ، فَلَا يُسْجَدُ لِسَهْوِهِ
وَلَا لِعَمْدِهِ .

وَلِشَكِّ فِيمَا صَلَّاهُ وَاحْتَمَلَ زِيَادَةً، وَلِسَهْوِ إِمَامٍ وَإِنْ فَارَقَهُ أَوْ تَرَكَ،
لَا لِسَهْوِهِ حَالَ الْقُدْوَةِ خَلْفَ إِمَامٍ.

وَلِشَكِّ فِيمَا صَلَّاهُ وَاحْتَمَلَ زِيَادَةً، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ زَائِدًا فَالْسُّجُودُ
لِلزِّيَادَةِ، وَإِلَّا فَلِلتَّرَدُّدِ الْمَوْجِبِ لِضَعْفِ النَّيَّةِ. فَلَوْ شَكَّ أَصَلَّى ثَلَاثًا أَمْ
أَرْبَعًا مَثَلًا أَتَى بِرُكْعَةٍ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ فِعْلِهَا، وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ؛ وَإِنْ زَالَ
شَكُّهُ قَبْلَ سَلَامِهِ، بِأَنْ تَذَكَّرَ قَبْلَهُ أَنَّهَا رَابِعَةٌ لِلتَّرَدُّدِ فِي زِيَادَتِهَا، وَلَا يَرْجِعُ
فِي فِعْلِهَا إِلَى ظَنِّهِ وَلَا إِلَى قَوْلٍ غَيْرِهِ أَوْ فِعْلِهِ، وَإِنْ كَانُوا جَمْعًا كَثِيرًا مَا لَمْ
يَبْلُغُوا عَدَدَ التَّوَاتُرِ.

وَأَمَّا مَا لَا يَحْتَمِلُ زِيَادَةً، كَأَنْ شَكَّ فِي رُكْعَةٍ مِنْ رُبَاعِيَّةٍ أَهِيَ ثَالِثَةٌ أَمْ
رَابِعَةٌ، فَتَذَكَّرَ قَبْلَ الْقِيَامِ لِلرَّابِعَةِ أَنَّهَا ثَالِثَةٌ، فَلَا يَسْجُدُ؛ لِأَنَّ مَا فَعَلَهُ مِنْهَا
مَعَ التَّرَدُّدِ لَا بُدَّ مِنْهُ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ، فَإِنْ تَذَكَّرَ بَعْدَ الْقِيَامِ لَهَا سَجَدَ لِتَرَدُّدِهِ حَالَ
الْقِيَامِ إِلَيْهَا فِي زِيَادَتِهَا.

وَسُنَّ لِلْمَأْمُومِ سَجْدَتَانِ لِسَهْوِ إِمَامٍ مُتَطَهِّرٍ وَإِمَامِهِ، وَلَوْ كَانَ سَهْوُهُ قَبْلَ
قُدْوَتِهِ وَإِنْ فَارَقَهُ أَوْ بَطَلَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ بَعْدَ وَقُوعِ السَّهْوِ مِنْهُ، أَوْ تَرَكَ
الْإِمَامُ السُّجُودَ جَبْرًا لِلْحَلَالِ الْحَاصِلِ فِي صَلَاتِهِ، فَيَسْجُدُ بَعْدَ سَلَامِ
الْإِمَامِ؛ وَعِنْدَ سُجُودِهِ يَلْزَمُ الْمَسْبُوقُ وَالْمُوَافِقُ مُتَابَعَتُهُ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ أَنَّهُ
سَهَا، وَإِلَّا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ؛ وَيُعِيدُ الْمَسْبُوقُ نَذْبًا آخَرَ صَلَاةَ
نَفْسِهِ.

لَا لِسَهْوِهِ، أَيْ: سَهْوِ الْمَأْمُومِ حَالَ الْقُدْوَةِ خَلْفَ إِمَامٍ، فَيَحْتَمِلُهُ
عَنْهُ الْإِمَامُ الْمُتَطَهِّرُ لَا الْمُحْدِثُ، وَلَا ذُو خَبَثٍ خَفِيِّ، بِخِلَافِ سَهْوِهِ بَعْدَ

وَلَوْ شَكَّ بَعْدَ سَلَامٍ فِي فَرَضٍ غَيْرِ نِيَّةٍ وَتَحَرَّمَ لَمْ يُؤْثَرِ .

سَلَامِ الْإِمَامِ ، فَلَا يَتَحَمَّلُهُ لَانْقِضَاءِ الْقُدُوءِ .

وَلَوْ ظَنَّ الْمُأْمُومُ سَلَامَ الْإِمَامِ فَسَلَّمَ ، فَبَانَ خِلَافُ ظَنِّهِ ، سَلَّمَ مَعَهُ ؛
وَلَا سُجُودَ ، لِأَنَّهُ سَهَوُ فِي حَالِ الْقُدُوءِ .

* * *

فَرَعٌ : لَوْ تَذَكَّرَ الْمُأْمُومُ فِي تَشْهِيدِهِ تَرَكَ رُكْنَ غَيْرِ نِيَّةٍ وَتَكْبِيرَةٍ ، أَوْ شَكَّ فِيهِ ، أَتَى بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ بِرُكْعَةٍ ، وَلَا يَسْجُدُ فِي التَّذَكُّرِ لَوْ تَوَعَّاهُ سَهْوُهُ حَالِ الْقُدُوءِ ، بِخِلَافِ الشَّكِّ لِإِعْلَالِهِ بَعْدَهَا زَائِدًا بِتَقْدِيرِ ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ شَكَّ فِي إِدْرَاكِ رُكُوعِ الْإِمَامِ ، أَوْ فِي أَنَّهُ أَذْرَكَ الصَّلَاةَ مَعَهُ كَامِلَةً أَوْ نَاقِصَةً رُكْعَةً ، أَتَى بِرُكْعَةٍ وَسَجَدَ فِيهَا لَوْ جُودَ شَكُّهُ الْمُقْتَضِي لِلْسُّجُودِ بَعْدَ الْقُدُوءِ أَيْضًا ، وَيَقُوتُ سُجُودُ السَّهْوِ إِنْ سَلَّمَ عَمْدًا ، وَإِنْ قَرَّبَ الْفَضْلُ ؛ أَوْ سَهَوًا وَطَالَ عُرْفًا . وَإِذَا سَجَدَ صَارَ عَائِدًا إِلَى الصَّلَاةِ ، فَيَجِبُ أَنْ يُعِيدَ السَّلَامَ ، وَإِذَا عَادَ الْإِمَامُ لَزِمَ الْمُأْمُومَ السَّاهِي الْعُودُ ، وَإِلَّا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ تَعَمَّدَ وَعَلِمَ ، وَلَوْ قَامَ الْمُسْبُوقُ لِيَتِمَّ فَيَلْزِمُهُ الْعُودُ لِمُتَابَعَةِ إِمَامِهِ إِذَا عَادَ .

* * *

تَنْبِيْهُ : لَوْ سَجَدَ الْإِمَامُ بَعْدَ فَرَاغِ الْمُأْمُومِ الْمُوَافِقِ مِنْ أَقْلٍ التَّشْهِيدِ وَافَقَهُ وَجُوبًا فِي السُّجُودِ ، أَوْ قَبْلَ أَقْلِهِ تَابَعَهُ وَجُوبًا ، ثُمَّ يَتِمُّ تَشْهِيدُهُ .

* * *

وَلَوْ شَكَّ بَعْدَ سَلَامٍ فِي إِخْلَالِ شَرْطٍ أَوْ تَرَكَ فَرَضٍ غَيْرِ نِيَّةٍ وَتَكْبِيرِ تَحَرَّمَ لَمْ يُؤْثَرِ ، وَإِلَّا لَعُسْرُ وَشَقٌّ ، وَلِأَنَّ الظَّاهِرَ مُضِيئُهَا عَلَى الصَّحَّةِ .

أَمَّا الشُّكُّ فِي النِّيَّةِ وَتَكْثِيرِةِ الْإِحْرَامِ ، فَيُؤَثِّرُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، خِلَافًا لِمَنْ أَطَالَ فِي عَدَمِ الْفَرْقِ .

وَخَرَجَ بِالشُّكِّ مَا لَوْ تَيَقَّنَ تَرَكَ فَرَضٍ بَعْدَ سَلَامٍ ، فَيَجِبُ الْبِنَاءُ مَا لَمْ يَطُلِ الْفَضْلُ ، أَوْ يَطَأَ نَجَسًا ، وَإِنْ أَسْتَدْبَرَ الْقِبْلَةَ أَوْ تَكَلَّمَ أَوْ مَشَى قَلِيلًا .

قَالَ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا فِي « شَرْحِ الرُّوْضِ » : وَإِنْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ ؛ وَالْمَرْجِعُ فِي طَوْلِ الْفَضْلِ وَقَصَرِهِ إِلَى الْعُرْفِ ، وَقِيلَ : يُعْتَبَرُ الْقَصَرُ بِالْقَدْرِ الَّذِي نُقِلَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي خَبَرِ ذِي الْيَدَيْنِ [البخاري، رقم: ١٢٢٧ ، مسلم، رقم: ٥٧٣] ، وَالطُّولُ بِمَا زَادَ عَلَيْهِ ، وَالْمَنْقُولُ فِي الْخَبَرِ أَنَّهُ قَامَ وَمَضَى إِلَى نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ وَرَاجَعَ ذَا الْيَدَيْنِ وَسَأَلَ الصَّحَابَةَ . انْتَهَى .

وَحَكَى الرَّافِعِيُّ عَنِ الْبُؤَيْطِيِّ أَنَّ الْفَضْلَ الطَّوِيلَ مَا يَزِيدُ عَلَى قَدْرِ رُكْعَةٍ . وَبِهِ قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ^(١) أَنَّ الطَّوِيلَ قَدْرُ الصَّلَاةِ الَّتِي كَانَ فِيهَا .

* * *

(١) قوله : « وعن أبي هريرة » لعله : ابن أبي هريرة . اهـ . من الأصل في حاشية الشيخ السقاف رحمه الله .

وقال الشيخ السيد البكري رحمه الله في « إعانة الطالبين » : لعله غير الصحابي المشهور ، فانظره . انتهى .

وهو ابن أبي هريرة ، هو : أبو علي الحسن بن الحسين ابن أبي هريرة البغدادي القاضي ، (١٠٠ - ٣٤٥ هـ = ١٠٠ - ٩٥٦ م) انتهت إليه رئاسة الشافعية في العراق .

قَاعِدَةٌ : وَهِيَ أَنَّ مَا شُكَّ فِي تَغْيِيرِهِ عَنْ أَصْلِهِ يُرْجَعُ بِهِ إِلَى الْأَصْلِ ،
وُجُوداً كَانَ أَوْ عَدَمًا ، وَيُطْرَحُ الشُّكُّ ، فَلِذَا قَالُوا : كَمَعْدُومٍ مَشْكُوكٌ
فِيهِ .

* * *

تِمَّةٌ [فِي بَيَانِ سُجُودِ التَّلَاوَةِ] : تُسَنُّ سَجْدَةُ التَّلَاوَةِ لِقَارِيءٍ وَسَامِعٍ
جَمِيعِ آيَةِ سَجْدَةٍ ، وَيَسْجُدُ مُصَلٍّ لِقِرَاءَتِهِ إِلَّا مَأْمُومًا ، فَيَسْجُدُ هُوَ لِسَجْدَةِ
إِمَامِهِ ، فَإِنْ سَجَدَ إِمَامُهُ وَتَخَلَّفَ هُوَ عَنْهُ ، أَوْ سَجَدَ هُوَ دُونَهُ بَطَلَتْ
صَلَاتُهُ ، وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ الْمَأْمُومُ سَجُودَهُ إِلَّا بَعْدَ رَفْعِ رَأْسِهِ مِنَ السُّجُودِ لَمْ
تَبْطُلْ صَلَاتُهُ وَلَا يَسْجُدُ بَلْ يَنْتَظِرُ قَائِمًا ، أَوْ قَبْلَهُ هَوًى ، فَإِذَا رَفَعَ قَبْلَ
سُجُودِهِ رَفَعَ مَعَهُ وَلَا يَسْجُدُ .

وَيُسَنُّ لِلْإِمَامِ فِي السَّرِّيَّةِ تَأْخِيرُ السُّجُودِ إِلَى فَرَاغِهِ ، بَلْ بُحِثَ نَذْبُ
تَأْخِيرِهِ فِي الْجَهْرِيَّةِ أَيْضًا فِي الْجَوَامِعِ الْعِظَامِ ، لِأَنَّهُ يَخْلِطُ عَلَى
الْمَأْمُومِينَ . وَلَوْ قَرَأَ آيَتَهَا فَرَكَعَ بِأَنْ بَلَغَ أَقْلَ التَّرْكَوعِ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ السُّجُودُ لَمْ
يَجْزِ لِقَوَاتِ مَحَلِّهِ ، وَلَوْ هَوًى لِلْسُّجُودِ فَلَمَّا بَلَغَ حَدَّ التَّرْكَوعِ صَرَفَهُ لَهُ لَمْ
يَكْفِهِ عَنْهُ .

وَقُرُوضُهَا لِغَيْرِ مُصَلٍّ : نِيَّةُ سُجُودِ التَّلَاوَةِ ، وَتَكْبِيرُ تَحَرُّمٍ ، وَسُجُودُ
كَسْجُودِ الصَّلَاةِ ، وَسَلَامٌ .

وَيَقُولُ فِيهَا نَذْبًا : « سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ ، وَشَقَّ سَمْعَهُ
وَبَصَرَهُ ، بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ ، فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ » [أَبُو دَاوُدَ ، رَقْمٌ :

فَصْلٌ

[فِي مُبْطَلَاتِ الصَّلَاةِ]

تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِنِيَّةٍ قَطْعِهَا ، وَتَرَدُّدٍ فِيهِ ، وَبِفِعْلٍ كَثِيرٍ

١٤١٤؛ الترمذي ، رقم : ٥٨٠؛ النسائي ، رقم : ١١٢٩؛ « مستدرک الحاکم » ١/ ٢٢٠] .

* * *

فَائِدَةٌ : تَحْرُمُ الْقِرَاءَةُ بِقَصْدِ السُّجُودِ فَقَطْ فِي صَلَاةٍ أَوْ وَقْتٍ مَكْرُوهٍ ، وَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِهِ ، بِخِلَافِهَا بِقَصْدِ السُّجُودِ وَغَيْرِهِ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْقِرَاءَةِ ، فَلَا كَرَاهَةَ مُطْلَقًا .

وَلَا يَحِلُّ التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِسُجْدَةٍ بِلَا سَبَبٍ ، وَلَوْ بَعْدَ الصَّلَاةِ ؛ وَسُجُودُ الْجَهْلَةِ بَيْنَ يَدَيْ مَسَائِخِهِمْ حَرَامٌ أَتَّفَاقًا .

* * *

فَصْلٌ

فِي مُبْطَلَاتِ الصَّلَاةِ

تَبْطُلُ الصَّلَاةُ قَرْضُهَا وَنَقْلُهَا ، لَا صَوْمٌ وَأَعْتِكَافٌ بِنِيَّةٍ قَطْعِهَا ، وَتَعْلِيْقُهُ بِحُصُولِ شَيْءٍ ، وَلَوْ مُحَالًا عَادِيًا .

وَتَرَدُّدٍ فِيهِ ، أَيْ : الْقَطْعِ ، وَلَا مُوَاخَذَةً بِوَسْوَاسٍ قَهْرِيٍّ فِي الصَّلَاةِ ، كَالْإِيمَانِ وَغَيْرِهِ .

وَبِفِعْلٍ كَثِيرٍ يَقِينًا مِنْ غَيْرِ جِنْسٍ أَفْعَالِهَا ، إِنْ صَدَرَ مِنْ عِلْمٍ تَحْرِيمُهُ أَوْ جَهْلُهُ وَلَمْ يُعْذَرْ .

وَلَاءٍ ، وَلَوْ سَهْوًا ، كَثَلَاثِ خَطَوَاتٍ تَوَالَتْ ، لَا بِحَرَكَاتٍ خَفِيفَةٍ ،
كَتَحْرِيكِ أَصَابِعٍ أَوْ جَفْنٍ ،

حَالَ كَوْنِهِ وَلَاءٍ عُرْفًا فِي غَيْرِ شِدَّةِ الْخَوْفِ وَنَقْلِ السَّفَرِ ، بِخِلَافِ
الْقَلِيلِ ، كَخَطَوَتَيْنِ ، وَإِنْ اتَّسَعَتَا ، حَيْثُ لَا وَثْبَةٌ ؛ وَالضَّرْبَتَيْنِ . نَعَمْ ،
لَوْ قَصَدَ ثَلَاثًا مُتَوَالِيَةً ، ثُمَّ فَعَلَ وَاحِدَةً ، أَوْ شَرَعَ فِيهَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ؛
وَالْكَثِيرُ الْمُتَفَرِّقُ بِحَيْثُ يُعَدُّ كُلُّ مُنْقَطِعَا عَمَّا قَبْلَهُ .

وَحَدَّثَ الْبَغَوِيُّ بِأَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا قَدْرُ رُكْعَةٍ ضَعِيفٍ ، كَمَا فِي «الْمَجْمُوعِ» .
وَلَوْ كَانَ الْفِعْلُ الْكَثِيرُ سَهْوًا ، وَالْكَثِيرُ كَثَلَاثِ مَضْغَاتٍ .

وَخَطَوَاتٍ تَوَالَتْ ، وَإِنْ كَانَتْ بِقَدْرِ خَطْوَةٍ مُغْتَفَرَةٍ ، وَكَتَحْرِيكِ رَأْسِهِ
وَيَدَيْهِ ، وَلَوْ مَعًا .

وَالْخَطْوَةُ بِفَتْحِ الْخَاءِ : الْمَرَّةُ ، وَهِيَ هُنَا : نَقْلُ رَجُلٍ لِأَمَامٍ أَوْ
غَيْرِهِ ، فَإِنْ نَقَلَ مَعَهَا الْأُخْرَى وَلَوْ بِلَا تَعَاقُبٍ فَخَطَوَاتَانِ كَمَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا
فِي « شَرْحِ الْمُنْهَاجِ » لَكِنَّ الَّذِي جَزَمَ بِهِ فِي « شَرْحِ الْإِرْشَادِ » وَغَيْرِهِ أَنَّ
نَقْلَ رَجُلٍ مَعَ نَقْلِ الْأُخْرَى إِلَى مُحَاذَاتِهَا وَلَاءٌ خَطْوَةٌ فَقَطْ ، فَإِنْ نَقَلَ كَلًّا
عَلَى التَّعَاقُبِ فَخَطَوَاتَانِ بِلَا نِزَاعٍ .

وَلَوْ شَكَّ فِي فِعْلٍ أَقْلِيلٌ هُوَ أَوْ كَثِيرٌ فَلَا بُطْلَانَ .

وَتَبْطُلُ بِالْوُثْبَةِ وَإِنْ لَمْ تَتَعَدَّدْ .

لَا تَبْطُلُ بِحَرَكَاتٍ خَفِيفَةٍ ، وَإِنْ كَثُرَتْ وَتَوَالَتْ ، بَلْ تُكْرَهُ ؛ كَتَحْرِيكِ
إِصْبَعٍ أَوْ أَصَابِعٍ فِي حَكٍّ أَوْ سُبْحَةٍ مَعَ قَرَارِ كَفِّهِ ، أَوْ جَفْنٍ أَوْ شَفَةِ أَوْ ذَكَرٍ أَوْ

وَبِنُطْقِي بِحَرْفَيْنِ ، وَلَوْ فِي تَنْخُحٍ لِعَيْرٍ تَعْدُرِ قِرَاءَةً وَاجِبَةً

لِسَانٍ ، لَأَنْهَا تَابِعَةٌ لِمَحَالِّهَا الْمُسْتَقَرَّةِ ، كَالْأَصَابِعِ وَلِلذَلِكَ بُحْثٌ أَنَّ حَرَكَةَ
اللِّسَانِ إِنْ كَانَتْ مَعَ تَحْوِيلِهِ عَنْ مَحَلِّهِ أَبْطَلَتْ ثَلَاثًا مِنْهَا .
قَالَ شَيْخُنَا : وَهُوَ مُحْتَمَلٌ .

وَخَرَجَ بِالْأَصَابِعِ الْكَفُّ ، فَتَحَرِيكُهَا ثَلَاثًا وَلَاءٌ مُبْطِلٌ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ
بِهِ جَرَبٌ لَا يَصْبِرُ مَعَهُ عَادَةٌ عَلَى عَدَمِ الْحَكِّ ، فَلَا تَبْطُلُ لِلضَّرُورَةِ .
قَالَ شَيْخُنَا : وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ أَبْثَلِيَ بِحَرَكَةٍ اضْطِرَارِيَّةٍ يَنْشَأُ عَنْهَا
عَمَلٌ كَثِيرٌ سُومِحَ فِيهِ .

وَأَمْرَارُ أَلِيدٍ وَرَدُّهَا عَلَى التَّوَالِي بِالْحَكِّ مَرَّةً وَاحِدَةً ، وَكَذَا رَفْعُهَا عَنْ
صَدْرِهِ وَوَضْعُهَا عَلَى مَوْضِعِ الْحَكِّ مَرَّةً وَاحِدَةً ، أَيْ : إِنْ اتَّصَلَ أَحَدُهُمَا
بِالْآخِرِ ، وَإِلَّا فَكُلُّ مَرَّةٍ عَلَى مَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا .

وَبِنُطْقِي عَمْدًا وَلَوْ بِإِكْرَاهٍ بِحَرْفَيْنِ ، إِنْ تَوَالِيَا كَمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا مِنْ
غَيْرِ قُرْآنٍ وَذِكْرِ أَوْ دُعَاءٍ لَمْ يَقْصِدْ بِهَا مُجَرَّدَ التَّفْهِيمِ ، كَقَوْلِهِ لِمَنْ اسْتَأْذَنُوهُ
فِي الدُّخُولِ : ﴿ أَذْخُلُوهَا بِسَلَامٍ أَمِينٍ ﴾ [١٥ سورة الحجر / الآية ٤٦] فَإِنْ قَصَدَ
الْقِرَاءَةَ أَوِ الذِّكْرَ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ التَّشْبِيهِ لَمْ تَبْطُلْ ، وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ عَلَى مَا قَالَهُ
جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ .

لِكِنَّ الَّذِي فِي « التَّحْقِيقِ » وَ« الدَّقَائِقِ » الْبُطْلَانُ ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ .

وَتَأْتِي هَذِهِ الصُّورُ الْأَرْبَعَةُ فِي الْفَتْحِ عَلَى الْإِمَامِ بِالْقُرْآنِ أَوِ الذِّكْرِ وَفِي
الْجَهْرِ بِتَكْبِيرِ الْإِنْتِقَالِ مِنَ الْإِمَامِ وَالْمُبَلِّغِ .

وَتَبْطُلُ بِحَرْفَيْنِ وَلَوْ ظَهَرَا فِي تَنْخُحٍ لِعَيْرٍ تَعْدُرِ قِرَاءَةً وَاجِبَةً كَفَاتِحَةً ،

أَوْ نَحْوِهِ ، أَوْ بِحَرْفٍ مُفْهِمٍ ،

وَمِثْلُهَا كُلُّ وَاجِبٍ قَوْلِيٍّ ، كَتَشَهُدٍ أَخِيرٍ وَصَلَاةٍ فِيهِ ، فَلَا تُبْطَلُ بِظُهُورِ
حَرْفَيْنِ فِي تَنْخُحٍ لِتَعْدُّرٍ رُكْنٍ قَوْلِيٍّ ، أَوْ ظَهَرَا فِي نَحْوِهِ ، كَسُعَالٍ وَيُكَاءٍ
وَعُطَاسٍ وَضَحِكٍ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِيٍّ : « لِغَيْرِ تَعْدُّرٍ قِرَاءَةٍ وَاجِبَةٍ » ، مَا إِذَا ظَهَرَ حَرْفَانِ فِي
تَنْخُحٍ لِتَعْدُّرٍ قِرَاءَةٍ مَسْنُونَةٍ ، كَالسُّورَةِ أَوِ الْقُنُوتِ أَوِ الْجَهْرِ بِالْفَاتِحَةِ فَتَبْطَلُ .
وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ جَوَازَ التَّنْخُحِ لِلصَّائِمِ لِإِخْرَاجِ نُخَامَةٍ تُبْطَلُ صَوْمُهُ .
قَالَ شَيْخُنَا : وَيَتَجَهُّ جَوَازُهُ لِلْمُفْطِرِ أَيْضًا لِإِخْرَاجِ نُخَامَةٍ تُبْطَلُ صَلَاتُهُ ،
بِأَنَّ نَزَلَتْ لِحَدِّ الظَّاهِرِ وَلَمْ يُمَكِّنْهُ إِخْرَاجُهَا إِلَّا بِهِ .

وَلَوْ تَنْخُحَ إِمَامُهُ فَبَانَ مِنْهُ حَرْفَانِ لَمْ يَجِبْ مُفَارَقَتُهُ ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ
تَحَرُّرُهُ عَنِ الْمُبْطِلِ ، نَعَمْ إِنْ دَلَّتْ قَرِينَتُهُ حَالَهُ عَلَى عَدَمِ عُذْرِهِ وَجَبَتْ
مُفَارَقَتُهُ كَمَا بَحَثَهُ السُّبْكِيُّ .

وَلَوْ أَتْبَلَى شَخْصٌ بِنَحْوِ سُعَالٍ دَائِمٍ ، بِحَيْثُ لَمْ يَخُلْ زَمَنٌ مِنَ الْوَقْتِ
يَسَعُ الصَّلَاةَ بِلَا سُعَالٍ مُبْطِلٍ ؛ قَالَ شَيْخُنَا : الَّذِي يَظْهَرُ الْعَفْوُ عَنْهُ وَلَا
قَضَاءٌ عَلَيْهِ لَوْ شِئِي .

أَوْ يُنْطِقَ بِحَرْفٍ مُفْهِمٍ ، كَقٍ ، وَعٍ ، وَفٍ ؛ أَوْ بِحَرْفٍ مَمْدُودٍ ، لِأَنَّ
الْمَمْدُودَ فِي الْحَقِيقَةِ حَرْفَانِ .

وَلَا تُبْطَلُ الصَّلَاةُ بِتَلْقُظِهِ بِالْعَرَبِيَّةِ بِقُرْبَةٍ تَوَقَّعَتْ عَلَى اللَّفْظِ ، كَنَذَرٍ
وَعِتِّيٍّ ، كَأَنَّ قَالَ : نَذَرْتُ لِزَيْدٍ بِالْفِ ، أَوْ أَعْتَقْتُ فُلَانًا . وَلَيْسَ مِثْلُهُ

لَا بَيْسِيرٍ نَحْوِ تَنْخُجٍ لِغَلْبَةٍ وَكَلَامٍ بِسَهْوٍ ،

الْتَلَفُظَ بِنَيَّْةِ صَوْمٍ أَوْ اعْتِكَافٍ ، لَأَنَّهَا لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى اللَّفْظِ ، فَلَمْ تَحْتَجْ
إِلَيْهِ ، وَلَا بِدُعَاءٍ جَائِزٍ ، وَلَوْ لِغَيْرِهِ بِلَا تَعْلِيْقٍ ، وَلَا خِطَابٍ لِمَخْلُوقٍ
فِيهِمَا ، فَتَبْطُلُ بِهِمَا عِنْدَ التَّعْلِيْقِ ، كَإِنْ شَفَى اللهُ مَرِيضِي فَقَلْبِي عِنْتُ رَقَبَةٍ ،
أَوْ : اَللّٰهُمَّ اغْفِرْ لِيْ اِنْ شِئْتَ ؛ وَكَذَا عِنْدَ خِطَابِ مَخْلُوقٍ غَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ .

وَلَوْ عِنْدَ سَمَاعِهِ لَذَكَرَهُ عَلَى الْأَوْجِهَ ، نَحْوُ : نَذَرْتُ لَكَ بِكَذَا ، أَوْ
رَحِمَكَ اللهُ ، وَلَوْ لِمَيِّتٍ .

وَيُسْنُ لِمُصَلٍّ سَلَّمَ عَلَيْهِ الرَّدُّ بِالْإِشَارَةِ بِالْيَدِ أَوْ الرَّأْسِ ، وَلَوْ نَاطِقًا ،
ثُمَّ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهَا بِاللَّفْظِ .

وَيَجُوزُ الرَّدُّ بِقَوْلِهِ : وَعَلَيْهِ السَّلَامُ ؛ كَالْتَّشْمِيَةِ بِرَحِمَةِ اللهِ .

وَلِغَيْرِ مُصَلٍّ رَدُّ سَلَامٍ تَحْلُلٍ مُصَلٍّ .

وَلِمَنْ عَطَسَ فِيهَا أَنْ يَحْمَدَ وَيُسْمِعَ نَفْسَهُ .

لَا تَبْطُلُ بَيْسِيرٍ نَحْوِ تَنْخُجٍ عُزْفًا ، لِغَلْبَةٍ عَلَيْهِ .

وَلَا بَيْسِيرٍ كَلَامٍ عُزْفًا ، كَالْكَلِمَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَيَظْهَرُ ضَبْطُ الْكَلِمَةِ هُنَا بِالْعُرْفِ .

بِسَهْوٍ ، أَيِ : مَعَ سَهْوِهِ عَنْ كَوْنِهِ فِي الصَّلَاةِ ، بِأَنْ نَسِيَ أَنَّهُ فِيهَا ،

لَأَنَّهُ ﷺ لَمَّا سَلَّمَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ تَكَلَّمَ بِقَلِيلٍ مُعْتَقِدًا الْفَرَاغَ ، وَأَجَابُوهُ بِهِ
مُجَوِّزِينَ النَّسْخَ ، ثُمَّ بَنَى هُوَ وَهُمْ عَلَيْهَا ، وَلَوْ ظَنَّ بِطُلَانِهَا بِكَلَامِهِ الْقَلِيلِ
سَهْوًا فَتَكَلَّمَ كَثِيرًا لَمْ يُعْذَرَ .

أَوْ سَبَقَ لِسَانٍ ، أَوْ جَهْلٍ تَحْرِيمِهِ لِقُرْبِ إِسْلَامٍ أَوْ بُعْدٍ عَنِ الْعُلَمَاءِ ،
وَبِمُفْطِرٍ ،

وَخَرَجَ بِـ « يَسِيرٍ تَنْخُحِ » لِغَلَبَةِ وَكَلَامٍ بِسَهْوٍ كَثِيرُهُمَا ، فَتَبْطُلُ
بِكَثْرَتِهِمَا ، وَلَوْ مَعَ غَلَبَةِ وَسَهْوٍ وَغَيْرِهِ .

أَوْ مَعَ سَبَقِ لِسَانٍ ، إِلَيْهِ ، أَوْ مَعَ جَهْلٍ تَحْرِيمِهِ أَيْ : الْكَلَامُ فِيهَا .
لِقُرْبِ إِسْلَامٍ ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ .

أَوْ بُعْدٍ عَنِ الْعُلَمَاءِ ، أَيْ : عَمَّنْ يَعْرِفُ ذَلِكَ .

وَلَوْ سَلَّمَ نَاسِيًا ، ثُمَّ تَكَلَّمَ عَامِدًا ، أَيْ : يَسِيرًا ، أَوْ جَهْلًا تَحْرِيمَ
مَا أَتَى بِهِ مَعَ عِلْمِهِ بِتَحْرِيمِ جِنْسِ الْكَلَامِ ، أَوْ كَوْنِ التَّنْخُحِ مُبْطِلًا مَعَ عِلْمِهِ
بِتَحْرِيمِ الْكَلَامِ ، لَمْ تَبْطُلْ لِحِفَاءِ ذَلِكَ عَلَى الْعَوَامِّ .

وَتَبْطُلُ بِمُفْطِرٍ وَصَلَ لِحَافِهِ ، وَإِنْ قَلَّ ؛ وَأَكْلٍ كَثِيرٍ سَهْوًا ، وَإِنْ لَمْ
يَبْطُلْ بِهِ الصَّوْمُ ؛ فَلَوْ أَبْتَلَعَ نُخَامَةً نَزَلَتْ مِنْ رَأْسِهِ لِحَدِّ الظَّاهِرِ مِنْ فَمِهِ ، أَوْ
رِيقًا مُتَنَجِّسًا بِنَحْوِ دَمٍ لَتَتَهُ وَإِنْ أَبْيَضَ ، أَوْ مُتَغَيَّرًا بِحُمْرَةٍ نَحْوِ تَنْبُلٍ ^(١) ،
بَطَلَتْ .

أَمَّا الْأَكْلُ الْقَلِيلُ عُرْفًا ، وَلَا يَتَقَيَّدُ بِنَحْوِ سِمْسِمَةٍ مِنْ نَاسٍ أَوْ جَاهِلٍ
مَعْذُورٍ ، وَمِنْ مَغْلُوبٍ ، كَأَن نَزَلَتْ نُخَامَتُهُ لِحَدِّ الظَّاهِرِ وَعَجَزَ عَنْ مَجِّهَا ،
أَوْ جَرَى رِيقُهُ بِطَعَامٍ بَيْنَ أَسْنَانِهِ وَقَدْ عَجَزَ عَنْ تَمْسِيْزِهِ وَمَجِّهِ ، فَلَا يَضُرُّ لِلْعُذْرِ .

(١) التَّنْبُلُ أَوْ التَّانْبُولُ : وَرَقُ نَبَاتٍ يَقْطِنِي بِنِسْطٍ عَلَى الْأَرْضِ ، هِنْدِي الْمَنْشَأُ وَالْأَسْمُ ؛ قَالَ عَنْهُ
دَاوُدُ الْأَنْطَاكِيُّ : يَقُومُ مَقَامَ الْخَمْرِ فِي كُلِّ مَا لَهَا مِنَ الْأَفْعَالِ النَّفْسِيَّةِ وَالْبَدَنِيَّةِ . يُخْزَنُهُ مُتَعَاطِيهِ
فِي فَمِهِ ، فَيُحَمَّرُ الْفَمُ وَالشَّفَّةُ وَاللِّسَانُ ، وَكَذَلِكَ الرِّيقُ .

وَبِزِيَادَةِ رُكْنٍ فِعْلِيٍّ عَمْدًا ، وَبِاعْتِقَادِ فَرَضٍ نَفْلًا .

وَيَبْطُلُ بِزِيَادَةِ رُكْنٍ فِعْلِيٍّ عَمْدًا لِغَيْرِ مُتَابَعَةٍ ، كَزِيَادَةِ رُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ وَإِنْ لَمْ يَطْمِئَنَّ فِيهِ .

وَمِنْهُ - كَمَا قَالَ شَيْخُنَا - أَنْ يُنْحَنِيَ الْجَالِسُ إِلَى أَنْ تُحَازِيَ جَبْهَتُهُ مَا أَمَامَ رُكْبَتَيْهِ ، وَلَوْ لِتَحْصِيلِ تَوَرُّكِهِ أَوْ أَفْتِرَاشِهِ الْمُنْدُوبِ ، لِأَنَّ الْمُبْطِلَ لَا يُغْتَفَرُ لِلْمُنْدُوبِ .

وَيُغْتَفَرُ الْقُعُودُ أَلَيْسِيرُ بِقَدْرِ جِلْسَةٍ الْأَسْتِرَاحَةِ قَبْلَ السُّجُودِ ، وَبَعْدَ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ ، وَبَعْدَ سَلَامِ إِمَامٍ مُسْبُوقٍ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ تَشْهَدِهِ .

أَمَّا وَقُوعُ الزِّيَادَةِ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا عُدْرَبِهِ ، فَلَا يَضُرُّ كَزِيَادَةِ سُنَّةٍ ، نَحْوُ : رَفْعِ أَلْيَدَيْنِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ ، أَوْ رُكْنٍ قَوْلِيٍّ كَالْفَاتِحَةِ ، أَوْ فِعْلِيٍّ لِلْمُتَابَعَةِ ، كَأَنْ رَكَعَ أَوْ سَجَدَ قَبْلَ إِمَامِهِ ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ .

وَيَبْطُلُ بِاعْتِقَادِ أَوْ ظَنِّ فَرَضٍ مُعَيَّنٍ مِنْ فُرُوضِهَا نَفْلًا ، لِتَلَاَعْبِهِ ؛ لَا إِنْ أَعْتَقَدَ الْعَامِّيُّ نَفْلًا مِنْ أَفْعَالِهَا فَرَضًا ، أَوْ عَلِمَ أَنَّ فِيهَا فَرَضًا وَنَفْلًا وَلَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَهُمَا ، وَلَا قَصَدَ بِفَرَضٍ مُعَيَّنٍ التَّفْلِيَّةَ ، وَلَا إِنْ أَعْتَقَدَ أَنَّ الْكُلَّ فَرُوضٌ .

* * *

تَنْبِيْهُ: وَمِنَ الْمُبْطِلِ أَيْضًا حَدَثٌ وَلَوْ بِلاَ قَصْدٍ ، وَاتِّصَالٌ نَجَسٍ لَا يُعْفَى عَنْهُ ، إِلَّا إِنْ دَفَعَهُ حَالًا ، وَأُنْكَشَافُ عَوْرَةٍ إِلَّا إِنْ كَشَفَهَا رِيحٌ فَسَتَرَ حَالًا ، وَتَرَكُ رُكْنٍ عَمْدًا ، وَشَكٌّ فِي نِيَّةِ التَّحَرُّمِ ، أَوْ شَرْطٌ لَهَا مَعَ مُضِيِّ رُكْنٍ قَوْلِيٍّ أَوْ فِعْلِيٍّ أَوْ طُولُ زَمَنِ ؛ وَبَعْضُ الْقَوْلِيِّ كَكُلِّهِ مَعَ طُولِ زَمَنِ شَكٌّ أَوْ مَعَ قِصَرِهِ وَلَمْ يُعَدَّ مَا قَرَأَهُ فِيهِ .

* * *

وَنُدِبَ لِمُنْفَرِدٍ رَأَى جَمَاعَةً أَنْ يَقْلِبَ فَرَضَهُ نَفْلًا ، وَيُسَلِّمَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ .

فَصْلٌ

[فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ]

فَرَعٌ : لَوْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ رِوَايَةً ، بَنَحُو نَجَسٍ أَوْ كَشَفَ عَوْرَةٍ مُبْطِلٍ لَزِمَهُ قَبُولُهُ ، أَوْ بَنَحُو كَلَامٍ مُبْطِلٍ فَلَا .

* * *

وَنُدِبَ لِمُنْفَرِدٍ رَأَى جَمَاعَةً مَشْرُوعَةً أَنْ يَقْلِبَ فَرَضَهُ الْحَاضِرَ ، لَا الْفَائِتَ ، نَفْلًا مُطْلَقًا ؛ وَيُسَلِّمَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ إِذَا لَمْ يَقُمْ لِثَالِثَةٍ ، ثُمَّ يَدْخُلُ فِي الْجَمَاعَةِ . نَعَمْ ، إِنْ خَشِيَ فَوْتَ الْجَمَاعَةِ إِنْ تَمَّ رَكَعَتَيْنِ اسْتَحَبَّ لَهُ قَطْعُ الصَّلَاةِ وَاسْتِثْنَاهَا جَمَاعَةً ، ذَكَرَهُ فِي « الْمَجْمُوع » ، وَبَحَثَ الْبُلْقِينِيُّ أَنَّهُ يُسَلِّمُ وَلَوْ مِنْ رَكَعَةٍ ، أَمَّا إِذَا قَامَ لِثَالِثَةٍ أَتَمَّهَا نَذْبًا إِنْ لَمْ يَخْشَ فَوْتَ الْجَمَاعَةِ ، ثُمَّ يَدْخُلُ فِي الْجَمَاعَةِ .

* * *

فَصْلٌ

فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ

هُمَا لُغَةٌ : الْإِعْلَامُ ، وَشَرَعًا : مَا عُرِفَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمَشْهُورَةِ فِيهِمَا .

وَالْأَصْلُ فِيهِمَا الْإِجْمَاعُ الْمَسْبُوقُ بِرُؤْيَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْمَشْهُورِ لَيْلَةً

يُسَنُّ أَذَانُ وَإِقَامَةُ

تَشَاوَرُوا فِيمَا يَجْمَعُ النَّاسَ ، وَهِيَ كَمَا فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ [رقم : ٤٩٩ ؛ والترمذي ، رقم : ١٨٩ ؛ ابن ماجه ، رقم : ٧٠٦ ؛ « مسند أحمد » ، رقم : ١٦٠٤١ ، ١٦٠٤٣ ؛ الدارمي ، رقم : ١١٨٧] ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّهُ قَالَ لَمَّا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالنَّافُوسِ يُعْمَلُ لِيُضْرَبَ بِهِ لِلنَّاسِ لِجَمْعِ الصَّلَاةِ : طَافَ بِي وَأَنَا نَائِمٌ رَجُلٌ يَحْمِلُ نَافُوسًا فِي يَدِهِ ، فَقُلْتُ : يَا عَبْدَ اللَّهِ ! أَتَبِيعُ النَّافُوسَ ؟ فَقَالَ : وَمَا تَضَعُ بِهِ ؟ فَقُلْتُ : نَدْعُوهُ إِلَى الصَّلَاةِ ؛ قَالَ : أَوَلَا أَدُلُّكَ عَلَى مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ ؟ فَقُلْتُ لَهُ : بَلَى ؛ فَقَالَ : تَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، إِلَى آخِرِ الْأَذَانِ ؛ ثُمَّ اسْتَأْخَرَ عَنِّي غَيْرَ بَعِيدٍ ، ثُمَّ قَالَ : وَتَقُولُ إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، إِلَى آخِرِ الْإِقَامَةِ ؛ فَلَمَّا أَصْبَحْتُ ، أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ ، فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا رَأَيْتُ ، فَقَالَ : « إِنَّهَا لَرُؤْيَا حَقٍّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، قُمْ مَعَ بِلَالٍ فَالْقُ عَلَيْهِ مَا رَأَيْتَ فَلْيُؤَدِّنْ بِهِ ، فَإِنَّهُ أُنْدَى صَوْتًا مِنْكَ » فَقُمْتُ مَعَ بِلَالٍ ، فَجَعَلْتُ أُلْقِيهِ عَلَيْهِ فَيُؤَدِّنْ بِهِ ، فَسَمِعَ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ ، فَخَرَجَ يَجُرُّ رِدَاءَهُ وَيَقُولُ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! لَقَدْ رَأَيْتُ مِثْلَ مَا رَأَى ؛ فَقَالَ ﷺ : « فَلِلَّهِ الْحَمْدُ » قِيلَ : رَأَاهَا بَضْعَةُ عَشَرَ صَحَابِيًّا .

وَقَدْ يُسَنُّ الْأَذَانُ لِغَيْرِ الصَّلَاةِ كَمَا فِي أَذَانِ الْمَهْمُومِ ، وَالْمَضْرُوعِ ، وَالْغَضْبَانِ ، وَمَنْ سَاءَ خُلُقُهُ مِنْ إِنْسَانٍ أَوْ بَهِيمَةٍ ، وَعِنْدَ الْحَرَبِيِّ ، وَعِنْدَ تَغُولِ الْغِيلَانِ - أَيُّ : تَمَرُّدِ الْجِنِّ - ؛ وَهُوَ وَالْإِقَامَةُ فِي أُذُنِي الْمَوْلُودِ ، وَخَلْفَ الْمُسَافِرِ .

يُسَنُّ عَلَى الْكِفَايَةِ ، وَيُخْصَلُ بِفِعْلِ الْبَعْضِ ؛ أَذَانُ وَإِقَامَةُ لِخَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ [البخاري ، رقم : ٦٢٨ ؛ مسلم ، رقم : ٦٧٤] : « إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ ، فَلْيُؤَدِّنْ

لِذِكْرٍ، وَلَوْ مُنْفَرِدًا، وَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا لِمَكْتُوبَةٍ، وَأَنْ يُؤَدِّنَ لِلأُولَى مِنْ صَلَوَاتٍ تَوَالَتْ، وَيُقِيمَ لِكُلِّ؛ وَإِقَامَةً لِأُنْثَى،

لَكُمْ أَحَدُكُمْ .

لِذِكْرٍ، وَلَوْ صَبِيًّا وَمُنْفَرِدًا، وَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا مِنْ غَيْرِهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ، خِلَافًا لِمَا فِي « شَرْحِ مُسْلِمٍ » ؛ نَعِمَ إِنْ سَمِعَ أَذَانَ الْجَمَاعَةِ وَأَرَادَ الصَّلَاةَ مَعَهُمْ لَمْ يُسَنَّ لَهُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ .

لِمَكْتُوبَةٍ، وَلَوْ فَائِتَّةٌ دُونَ غَيْرِهَا، كَالسَّنَنِ وَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ وَالْمُنْدُورَةِ . وَلَوْ أَقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا لِنَحْوِ ضَيْقِ وَقْتٍ ، فَلَا أَذَانَ أُولَى بِهِ .

وَيُسَنَّ أَذَانَانِ لِصُبْحٍ ، وَاحِدٌ قَبْلَ الْفَجْرِ وَآخَرُ بَعْدَهُ ؛ فَإِنْ أَقْتَصَرَ فَلَا أُولَى بَعْدَهُ .

وَأَذَانَانِ لِلْجُمُعَةِ ، أَحَدُهُمَا بَعْدَ صُعودِ الْخَطِيبِ الْمُنْبَرِّ ، وَالْآخَرُ الَّذِي قَبْلَهُ . إِنَّمَا أَحَدُهُ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا كَثُرَ النَّاسُ ، فَاسْتَحْبَابُهُ عِنْدَ الْحَاجَةِ ، كَانَ تَوَقَّفَ حُضُورُهُمْ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا لَكَانَ الْأَقْتِصَارُ عَلَى الْإِتِّبَاعِ أَفْضَلَ .

وَسَنَّ أَنْ يُؤَدِّنَ لِلأُولَى فَقَطْ مِنْ صَلَوَاتٍ تَوَالَتْ، كَفَوَائِتٍ وَصَلَاتَيِ جَمْعٍ ، وَفَائِتَّةٍ ، وَحَاضِرَةٍ دَخَلَ وَقْتُهَا قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الْأَذَانِ .

وَيُقِيمَ لِكُلِّ مِنْهَا لِلإِتِّبَاعِ .

وَسَنَّ إِقَامَةً لِأُنْثَى سِرًّا وَخُفْيًا ، فَإِنْ أَذْنَتْ لِلنِّسَاءِ سِرًّا لَمْ يُكْرَهْ ، أَوْ جَهْرًا حَرَمَ .

وَيُنَادَى لِحِمَاةٍ فِي نَفْلِ : الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ ؛ وَشُرْطُ فِيهِمَا تَرْتِيبٌ ،
وَوَلَاءٌ ،

وَيُنَادَى لِحِمَاةٍ مَشْرُوعَةٍ فِي نَفْلِ : كَعِيدٌ ، وَتَرَاوِيحٌ ، وَوَتَرٌ أَفْرَدَ عَنْهَا
بِرَمَضَانَ ، وَكُسُوفٌ .

الصَّلَاةُ بِنَصْبِهِ إِغْرَاءٌ وَرَفْعُهُ مُبْتَدَأٌ ، جَامِعَةٌ ؛ بِنَصْبِهِ حَالًا وَرَفْعُهُ خَبَرًا
لِلْمَذْكُورِ .

وَيُجْزَى : الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ ، وَهَلُمُّوا إِلَى الصَّلَاةِ .

وَيُكْرَهُ : حَيٌّ عَلَى الصَّلَاةِ .

وَيَنْبَغِي نَذْبُهُ عِنْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ ، وَعِنْدَ الصَّلَاةِ لِيَكُونَ نَائِبًا عَنِ الْأَذَانِ
وَالْإِقَامَةِ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « لِحِمَاةٍ » مَا لَا يُسْنُ فِيهِ الْجَمَاعَةُ ، وَمَا فُعِلَ
فُرَادَى ؛ وَبِ« نَفْلِ » مَذْذُورَةٌ ، وَصَلَاةُ جَنَازَةٍ .

وَشُرْطُ فِيهِمَا ، أَيْ : فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ .

تَرْتِيبٌ ، أَيْ : التَّرْتِيبُ الْمَعْرُوفُ فِيهِمَا لِلاتِّبَاعِ ، فَإِنْ عَكَسَ وَلَوْ نَاسِيًا
لَمْ يَصَحَّ ، وَلَهُ الْبِنَاءُ عَلَى الْمُنتَظَمِ مِنْهُمَا ، وَلَوْ تَرَكَ بَعْضَهُمَا أَتَى بِهِ مَعَ
إِعَادَةٍ مَا بَعْدَهُ .

وَوَلَاءٌ ، بَيْنَ كَلِمَاتِهِمَا ، نَعَمْ لَا يَضُرُّ يَسِيرُ كَلَامٌ وَسُكُوتٌ ، وَلَوْ
عَمْدًا .

وَيُسْنُ أَنْ يَحْمَدَ سِرًّا إِذَا عَطَسَ ، وَأَنْ يُؤَخَّرَ رَدُّ السَّلَامِ وَتَشْمِيتُ

وَجَهْرٌ لِحَمَاعَةٍ، وَوَقْتُ لَغَيْرِ أَذَانِ صُبْحٍ؛ وَسُنُّ تَثْوِيْبٍ صُبْحٍ
وَتَرْجِيْعٍ، وَجَعْلُ مُسَبِّحَتَيْهِ بِصِمَاخَيْهِ، وَفِيهِمَا: قِيَامٌ، وَأَسْتِقْبَالٌ،

أَلْعَاطِسِ إِلَى الْفَرَاغِ .

وَجَهْرٌ إِنْ أَذَّنَ أَوْ أَقَامَ لِحَمَاعَةٍ، فَيَنْبَغِي إِسْمَاعُ وَاحِدٍ جَمِيعَ كَلِمَاتِهِ .

أَمَّا الْمُؤَذِّنُ أَوْ الْمُقِيمُ لِنَفْسِهِ فَيَكْفِيهِ إِسْمَاعُ نَفْسِهِ فَقَطْ .

وَوَقْتُ، أَيُ: دُخُولُهُ لَغَيْرِ أَذَانِ صُبْحٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لِلْإِعْلَامِ، فَلَا يَجُوزُ
وَلَا يَصِحُّ قَبْلَهُ؛ أَمَّا أَذَانُ الصُّبْحِ فَيَصِحُّ مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ .

وَسُنُّ تَثْوِيْبٍ لِأَذَانِي صُبْحٍ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ الْحَيَعَلَتَيْنِ: الصَّلَاةُ
خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، مَرَّتَيْنِ، وَيُثَوِّبُ لِأَذَانِ فَائِتَةِ صُبْحٍ، وَكُرَّةَ لَغَيْرِ صُبْحٍ .

وَتَرْجِيْعٍ، بِأَنْ يَأْتِيَ بِكَلِمَتَيِ الشَّهَادَتَيْنِ مَرَّتَيْنِ سِرًّا، أَيْ: بِحَيْثُ
يُسْمَعُ مَنْ قَرَّبَ مِنْهُ عُرْفًا قَبْلَ الْجَهْرِ بِهِمَا لِلاتِّبَاعِ؛ وَيَصِحُّ بِدُونِهِ .

وَجَعْلُ مُسَبِّحَتَيْهِ بِصِمَاخَيْهِ، فِي الْأَذَانِ دُونَ الْإِقَامَةِ، لِأَنَّهُ أَجْمَعُ
لِلصَّوْتِ .

قَالَ شَيْخُنَا: إِنْ أَرَادَ رَفَعَ الصَّوْتِ بِهِ، وَإِنْ تَعَذَّرَتْ يَدٌ جَعَلَ
الْأُخْرَى، أَوْ سَبَابَةً سُنَّ جَعْلُ غَيْرِهَا مِنْ بَقِيَّةِ الْأَصَابِعِ .

وَسُنُّ فِيهِمَا، أَيْ: فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ؛ قِيَامٌ، وَأَنْ يُؤَذِّنَ عَلَى
مَوْضِعٍ عَالٍ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَسْجِدِ مَنَارَةٌ سُنَّ بِسَطْحِهِ، ثُمَّ بَابِهِ .

وَأَسْتِقْبَالٌ، لِلْقِبْلَةِ، وَكُرَّةَ تَرْكُهُ .

وَتَحْوِيلُ وَجْهِهِ فِيهِمَا يَمِينًا فِي «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ»، وَشِمَالًا فِي «حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ»

وَتَحْوِيلُ وَجْهِهِ لَا الصَّدْرَ ، فِيهِمَا يَمِينًا مَرَّةً فِي «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ» ،
فِي الْمَرَّتَيْنِ ، ثُمَّ يَرُدُّ وَجْهَهُ لِلْقِبْلَةِ .
وَشِمَالًا مَرَّةً فِي «حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ» فِي الْمَرَّتَيْنِ ، ثُمَّ يَرُدُّ وَجْهَهُ
لِلْقِبْلَةِ .

وَلَوْ لَا أَذَانِ الْخُطْبَةِ ، أَوْ لِمَنْ يُؤَدِّنُ لِنَفْسِهِ .
وَلَا يَلْتَفِتُ فِي التَّثْوِيبِ عَلَى نِزَاعٍ فِيهِ .

* * *

تَنْبِيْهُ : يُسَرُّ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالْأَذَانِ لِمُنْفَرِدٍ فَوْقَ مَا يُسْمَعُ نَفْسَهُ ، وَلِمَنْ
يُؤَدِّنُ لِمَجْمَاعَةٍ فَوْقَ مَا يُسْمَعُ وَاحِدًا مِنْهُمْ ، وَأَنْ يُبَالِغَ كُلُّ فِي جَهْرِ بِهِ لِلأَمْرِ
بِهِ ، وَخَفْضِهِ بِهِ فِي مُصَلَّى أُقِيمَتْ فِيهِ جَمَاعَةٌ وَأَنْصَرَفُوا ، وَتَرْتِيلُهُ ،
وِإِدْرَاجُ الْإِقَامَةِ ، وَتَسْكِينُ رَاءِ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَا أَفْصَحُ
الضَّمُّ ، وَإِدْغَامُ دَالِ مُحَمَّدٍ فِي رَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ، لِأَنَّ تَرْكَهُ مِنَ اللَّحْنِ
الْخَفِيِّ ، وَيَنْبَغِي التُّطْقُ بِهَاءِ الصَّلَاةِ .

وَيُكْرَهُانِ مِنْ مُحَدِّثٍ ، وَصَبِيٍّ ، وَفَاسِقٍ ؛ وَلَا يَصِحُّ نَضْبُهُ^(١) .

وَهُمَا أَفْضَلُ مِنَ الْإِمَامَةِ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا

(١) قَالَ الشَّيْخُ عَلَوِي السَّقَافُ رَحِمَهُ اللَّهُ : «لَعَلَّ الصَّوَابَ : نَضْبُهُمَا» أَيِ : الصَّبِيِّ وَالْفَاسِقِ .
أَنْتَهَى .

وَلِسَامِعِهِمَا أَنْ يَقُولَ وَلَوْ غَيْرَ مُتَوَضِّئٍ مِثْلَ قَوْلِهِمَا إِنْ لَمْ يَلْحَنَا لَحْنًا
يُغَيِّرُ الْمَعْنَى، إِلَّا فِي حَيْعَلَاتٍ فَيَحْوِقُلُ،

إِلَى اللَّهِ ﴿٤١ سورة فصلت/ الآية : ٣٣﴾ قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : هُمْ
الْمُؤَذِّنُونَ .

وَقِيلَ : هِيَ أَفْضَلُ مِنْهُمَا ، وَفُضِّلَتْ مِنْ أَحَدِهِمَا بِلاَ نِزَاعٍ .

* * *

وَسُنَّ لِسَامِعِهِمَا سَمَاعاً يُمَيِّرُ الْحُرُوفَ ، وَإِلَّا لَمْ يُعْتَدَ بِسَمَاعِهِ كَمَا قَالَ
شَيْخُنَا آخِراً .

أَنْ يَقُولَ وَلَوْ غَيْرَ مُتَوَضِّئٍ أَوْ جُنْباً أَوْ حَائِضاً ، خِلَافاً لِلشُّبْكِيِّ فِيهِمَا ،
أَوْ مُسْتَنْجِياً فِيمَا يَظْهَرُ .

مِثْلَ قَوْلِهِمَا ، إِنْ لَمْ يَلْحَنَا لَحْنًا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى ، فَيَأْتِي بِكُلِّ كَلِمَةٍ عَقِبَ
فَرَاغِهِ مِنْهَا ، حَتَّى فِي التَّرْجِيعِ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ ، وَلَوْ سَمِعَ بَعْضَ الْأَذَانِ
أَجَابَ فِيهِ وَفِيمَا لَمْ يَسْمَعْهُ ، وَلَوْ تَرْتَّبَ الْمُؤَذِّنُونَ أَجَابَ الْكُلِّ ، وَلَوْ بَعْدَ
صَلَاتِهِ ؛ وَيُكْرَهُ تَرْكُ إِجَابَةِ الْأَوَّلِ .

وَيَقْطَعُ لِلْإِجَابَةِ الْقِرَاءَةَ وَالذِّكْرَ وَالِدُعَاءَ ، وَتُكْرَهُ لِمُجَامِعِ وَقَاضِي
حَاجَةٍ ، بَلْ يُجِيبَانِ بَعْدَ الْفَرَاغِ ، كَمَا صَلَّيْنَا إِنْ قَرَّبَ الْفَضْلُ ، لَا لِمَنْ بِحِمَامٍ
وَمَنْ بَدَنُهُ مَا عَدَا فَمَهُ نَجِسٌ ، وَإِنْ وَجَدَ مَا يَتَطَهَّرُ بِهِ .

إِلَّا فِي حَيْعَلَاتٍ فَيَحْوِقُلُ الْمُجِيبُ ، أَيْ : يَقُولُ فِيهَا : لَا حَوْلَ وَلَا
قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ ، أَيْ : لَا تَحْوُلَ عَنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ إِلَّا بِهِ ، وَلَا قُوَّةَ
عَلَى طَاعَتِهِ إِلَّا بِمَعُونَتِهِ .

وَيُصَدِّقُ إِنْ ثَوَّبَ ، وَلِكُلِّ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ بَعْدَ فَرَاغِهِمَا ، ثُمَّ :
اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ . . . إِلَى آخِرِهِ .

وَيُصَدِّقُ ، أَيُّ : يَقُولُ : صَدَقْتَ وَبَرَرْتَ ، مَرَّتَيْنِ . أَيُّ : صِرْتَ ذَا
بِرٍّ ، أَيُّ : خَيْرَ كَثِيرٍ .
إِنْ ثَوَّبَ ، أَيُّ : أَتَى بِالتَّوْبِ فِي الصُّبْحِ .
وَيَقُولُ فِي كَلِمَتِي الْإِقَامَةِ : أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا ، وَجَعَلَنِي مِنْ صَالِحِي
أَهْلِهَا .

وَسَنَ لِكُلِّ مِنْ مُؤَدِّينَ وَمُقِيمِ وَسَامِعِهِمَا .
أَنْ يُصَلِّيَ وَيُسَلِّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ فَرَاغِهِمَا ، أَيُّ : بَعْدَ فَرَاغِ كُلِّ
مِنْهُمَا إِنْ طَالَ فَضْلُ بَيْنَهُمَا ، وَإِلَّا فَيَكْفِي لَهُمَا دُعَاءٌ وَاحِدٌ .
ثُمَّ : يَقُولُ كُلُّ مِثْلِهِمْ رَافِعاً يَدَيْهِ : اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ . . . أَيُّ :
الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ ؛ إِلَى آخِرِهِ ، تَتِمُّهُ : التَّامَّةُ ، وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ ، آتِ
مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ ، وَأَبْعَثْهُ مَقَاماً مَحْمُوداً الَّذِي وَعَدْتَهُ .
[البخاري ، رقم : ٦١٤] .

وَالْوَسِيلَةَ ، هِيَ : أَعْلَى دَرَجَةٍ فِي الْجَنَّةِ ؛ وَالْمَقَامُ الْمَحْمُودُ : مَقَامُ
الشَّفَاعَةِ فِي فَضْلِ الْقَضَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

وَيُسْنِ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ : اللَّهُمَّ هَذَا إِقْبَالُ لَيْلِكَ ، وَإِدْبَارُ
نَهَارِكَ ، وَأَصْوَاتُ دُعَاتِكَ ، فَاغْفِرْ لِي . [أبو داود ، رقم : ٥٣٠ ؛ الترمذي ،
رقم : ٣٥٨٩] .

فَصْلٌ فِي صَلَاةِ النَّفْلِ

وَتُسَنُّ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ الْإِقَامَةِ عَلَى مَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ فِي « شَرْحِ الْوَسِيطِ » وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا أَبُو زَيْيَادٍ ، وَقَالَ : أَمَّا قَبْلَ الْأَذَانِ فَلَمْ أَرَ فِي ذَلِكَ شَيْئاً .

وَقَالَ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ الْبَكْرِيُّ : إِنَّهَا تُسَنُّ قَبْلَهُمَا ، وَلَا يُسَنُّ « مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ » بَعْدَهُمَا .

قَالَ الرَّوْيَانِيُّ فِي « الْبَحْرِ » : يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ آيَةَ الْكُرْسِيِّ ، لِخَبَرِ أَنْ مَنْ قَرَأَ ذَلِكَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ لَمْ يُكْتَبْ عَلَيْهِ مَا بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ .

* * *

فَرَعُ : أَفْتَى الْبُلْقِينِيُّ فِيمَنْ وَافَقَ فَرَاغُهُ مِنَ الْوُضُوءِ فَرَاغَ الْمُؤَذِّنِ بِأَنَّهُ يَأْتِي بِذِكْرِ الْوُضُوءِ ، لِأَنَّهُ لِلْعِبَادَةِ الَّتِي قَرَعَ مِنْهَا ، ثُمَّ بِذِكْرِ الْأَذَانِ ؛ قَالَ : وَحَسُنَ أَنْ يَأْتِيَ بِشَهَادَتَيِ الْوُضُوءِ ثُمَّ بِدُعَاءِ الْأَذَانِ لِتَعَلُّقِهِ بِالنَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ بِالْدُّعَاءِ لِنَفْسِهِ .

* * *

فَصْلٌ فِي صَلَاةِ النَّفْلِ

وَهُوَ لُغَةٌ : الزِّيَادَةُ ؛ وَشَرْعاً : مَا يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ وَلَا يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ .

يُسَنُّ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ قَبْلَ عَصْرِ وَظَهْرٍ وَبَعْدَهُ وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ
مَغْرِبٍ وَعِشَاءٍ وَقَبْلَهُمَا

وَيُعَبَّرُ عَنْهُ بِالتَّطَوُّعِ وَالسُّنَّةِ وَالْمُسْتَحَبِّ وَالْمَنْدُوبِ .
وَثَوَابُ الْفَرَضِ يَفْضُلُهُ بِسَبْعِينَ دَرَجَةً كَمَا فِي حَدِيثِ صَحَّحَهُ ابْنُ
خُزَيْمَةَ .

وَشُرِعَ لِيُكَمَّلَ نَقْصَ الْفَرَائِضِ ، بَلْ وَلِيَقُومَ فِي الْآخِرَةِ لَا فِي الدُّنْيَا
مَقَامَ مَا تَرَكَ مِنْهَا لِعُذْرِ كُنُيَانٍ ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ .

وَالصَّلَاةُ أَفْضَلُ عِبَادَاتِ الْبَدَنِ بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ ، فَفَرَضُهَا أَفْضَلُ
الْفُرُوضِ ، وَنَفْلُهَا أَفْضَلُ النَّوَافِلِ ، وَيَلِيهَا الصَّوْمُ ، فَالْحَجُّ ، فَالزَّكَاةُ ؛
عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ . وَقِيلَ : أَفْضَلُهَا الزَّكَاةُ . وَقِيلَ : الصَّوْمُ .
وَقِيلَ : الْحَجُّ . وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ . وَالْخِلَافُ فِي الْإِكْثَارِ مِنْ وَاحِدٍ ، أَيُّ :
عُرْفًا ، مَعَ الْأَفْتِصَارِ عَلَى الْإِكْدِ مِنَ الْآخِرِ ، وَإِلَّا فَصَوْمُ يَوْمٍ أَفْضَلُ مِنْ
رَكَعَتَيْنِ .

وَصَّلَاةُ النَّفْلِ قِسْمَانِ : قِسْمٌ لَا تُسَنُّ لَهُ جَمَاعَةٌ كَالرَّوَاطِبِ التَّابِعَةِ
لِلْفَرَائِضِ ، وَهِيَ مَا تَأْتِي آتِفًا .

يُسَنُّ لِلْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ الثَّابِتَةِ فِي السُّنَنِ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ قَبْلَ عَصْرِ ، وَ
أَرْبَعُ قَبْلَ ظَهْرٍ ، وَأَرْبَعُ بَعْدَهُ ، وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ مَغْرِبٍ وَنُدْبَ وَصَلُّهُمَا
بِالْفَرَضِ ، وَلَا تَقُوتُ فَضِيلَةُ الْوَصْلِ بِإِتْيَانِهِ قَبْلَهُمَا بِالذِّكْرِ الْمَأْثُورِ بَعْدَ
الْمَكْتُوبَةِ ، وَبَعْدَ عِشَاءٍ رَكَعَتَانِ خَفِيفَتَانِ ، وَقَبْلَهُمَا إِنْ لَمْ يَشْتَغَلْ بِهِمَا عَنْ
إِجَابَةِ الْمُؤَدَّنِ ، فَإِنْ كَانَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ مَا يَسَعُهُمَا فَعَلُهُمَا وَإِلَّا

وَصُبحُ ؛

أَخَرَهُمَا . وَرَكَعَتَانِ قَبْلَ صُبحٍ . وَيُسْنُ تَخْفِيفُهُمَا وَقِرَاءَةُ الْكَافِرُونَ
وَالْإِخْلَاصِ فِيهِمَا لِخَبَرِ مُسْلِمٍ [رقم : ٧٢٦ و ٧٢٧] وَغَيْرِهِ ؛ وَوَرَدَ أَيْضاً
فِيهِمَا : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ ﴾ وَ ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ﴾ وَإِنَّ مَنْ دَاوَمَ عَلَى قِرَاءَتِهِمَا فِيهِمَا
زَالَتْ عَنْهُ عِلَّةُ الْبَوَاسِيرِ .

فَيُسْنُ الْجَمْعُ فِيهِمَا بَيْنَهُنَّ لِيَتَحَقَّقَ الْإِتْيَانُ بِالْوَارِدِ أَخْذاً مِمَّا قَالَهُ
النَّوَوِيُّ فِي : إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلماً كَثِيراً كَبِيراً [راجع كتاب «الأذكار» ، رقم :
٣٨٨] ؛ وَلَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ مُطَوِّلاً لَهُمَا تَطْوِيلاً يَخْرُجُ عَنْ حَدِّ السُّنَّةِ وَالْإِتِّبَاعِ ،
كَمَا قَالَهُ شَيْخَانَا ابْنَا حَجَرٍ وَزِيَادٍ .

وَيُنْدَبُ الْاضْطِجَاعُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْفَرَضِ ، إِنْ لَمْ يُؤَخَّرْهُمَا عَنْهُ ، وَلَوْ
غَيْرَ مُتَهَجِّدٍ ، وَالْأُولَى كَوْنُهُ عَلَى الشَّقِّ الْأَيْمَنِ ، فَإِنْ لَمْ يَرِدْ ذَلِكَ فَصَلِّ
بِنَحْوِ كَلَامٍ أَوْ تَحَوَّلَ .

* * *

تَنْبِيْهُ : يَجُوزُ تَأْخِيرُ الرُّوَاتِبِ الْقَبْلِيَّةِ عَنِ الْفَرَضِ ، وَتَكُونُ أَدَاءً ، وَقَدْ
يُسْنُ ؛ كَأَن حَضَرَ وَالصَّلَاةُ تُقَامُ أَوْ قَرَّبَتْ إِقَامَتُهَا بِحَيْثُ لَوْ اشْتَغَلَ بِهَا يَفُوتُهُ
تَحَرُّمُ الْإِمَامِ ، فَيَكْرَهُ الشُّرُوعَ فِيهَا ، لَا تَقْدِيمَ الْبَعْدِيَّةِ عَلَيْهِ ، لِإِعْدَمِ دُخُولِ
وَقْتِهَا . وَكَذَا بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ عَلَى الْأَوْجِهِ .

* * *

وَالْمُؤَكَّدُ مِنَ الرُّوَاتِبِ عَشْرٌ ، وَهُوَ : رَكَعَتَانِ قَبْلَ صُبحٍ وَظَهْرِ ،
وَبَعْدَهُ ، وَبَعْدَ مَغْرِبٍ وَعِشَاءٍ .

وَوِثْرٌ ، وَأَقَلُّهُ رَكْعَةٌ ، وَأَكْثَرُهُ إِحْدَى عَشْرَةَ ؛

وَيُسَنُّ وَثْرٌ ، أَي : صَلَاتُهُ ، بَعْدَ الْعِشَاءِ ، لِخَبَرٍ : « الْوِثْرُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ » [أبو داود ، رقم : ١٤٢٢ ؛ النسائي ، رقم : ١٧١٠ - ١٧١٢ ؛ « مسند أحمد » ، رقم : ٢٣٠٣٣ ؛ الدارمي ، رقم : ١٥٨٢] وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الرُّوَاتِبِ لِلْخِلَافِ فِي وَجُوبِهِ .

وَأَقَلُّهُ رَكْعَةٌ ، وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْهَا نَفَلٌ مِنْ سُنَّةِ الْعِشَاءِ أَوْ غَيْرِهَا .

قَالَ فِي « الْمَجْمُوع » : وَأَدْنَى الْكَمَالِ ثَلَاثٌ ، وَأَكْمَلُ مِنْهُ خَمْسٌ ، فَسَبْعٌ ، فَتِسْعٌ ؛ وَأَكْثَرُهُ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً ؛ فَلَا يَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا بِنِيَّةِ الْوِثْرِ وَإِنَّمَا يُفْعَلُ الْوِثْرُ أَوْتَارًا ، وَلَوْ أَحْرَمَ بِالْوِثْرِ وَلَمْ يَنْوِ عَدَدًا صَحَّ وَأَقْتَصَرَ عَلَى مَا شَاءَ مِنْهُ عَلَى الْأَوْجَهِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَكَأَنَّ بَحْثَ بَعْضِهِمْ إِلْحَاقَهُ بِالنَّفْلِ الْمُطْلَقِ فِي أَنَّ لَهُ إِذَا نَوَى عَدَدًا أَنْ يَزِيدَ وَيَنْقُصَ تَوَهَّمُهُ مِنْ ذَلِكَ ، وَهُوَ غَلَطٌ صَرِيحٌ ، وَقَوْلُهُ : إِنَّ فِي كَلَامِ الْغَزَالِيِّ عَنِ الْفُوزَانِيِّ مَا يُؤْخَذُ مِنْهُ ذَلِكَ ، وَهُمْ أَيْضًا ، كَمَا يُعْلَمُ مِنْ « الْبَسِيطِ » ، وَيَجْرِي ذَلِكَ فِيمَنْ أَحْرَمَ بِسُنَّةِ الظُّهْرِ الْأَرْبَعَ بِنِيَّةِ الْوَصْلِ ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْفَضْلُ بِأَنْ يُسَلَّمَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ ، وَإِنْ نَوَاهُ قَبْلَ النِّقْصِ ، خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ أَيْضًا . اُنْتَهَى .

وَيَجُوزُ لِمَنْ زَادَ عَلَى رَكْعَةِ الْفَضْلِ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ بِالسَّلَامِ ، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْوَصْلِ بِتَشَهُدٍ أَوْ تَشَهُدَيْنِ فِي الرِّكَعَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ .

وَلَا يَجُوزُ الْوَصْلُ بِأَكْثَرِ مِنْ تَشَهُدَيْنِ .

وَالْوَصْلُ خِلَافُ الْأُولَى فِيمَا عَدَا الثَّلَاثَ ، وَفِيهَا مَكْرُوهٌ لِلنَّهْيِ عَنْهُ فِي

خَبَرٌ : « وَلَا تُشَبِّهُوا الْوُتْرَ بِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ » [« كنز العمال » رقم : ١٩٥٧٢ ،
 « مستدرک الحاكم » ٣٠٤ / ١ ؛ « قیام اللیل » لمحمد بن نصر ، صفحة : ١٢٥ ؛ والبيهقي ،
 ٣١ / ٣ ؛ « فتح الباري » ١٤ - كتاب الوتر ، ١ - باب ما جاء في الوتر] .

وَيُسَنُّ لِمَنْ أَوْتَرَ بِثَلَاثٍ أَنْ يَقْرَأَ فِي الْأُولَى : ﴿ سَبِّحْ ﴾ ، وَفِي الثَّانِيَةِ
 ﴿ الْكَافِرُونَ ﴾ ، وَفِي الثَّالِثَةِ الْإِخْلَاصَ وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ لِلتَّبَاعِ ، فَلَوْ أَوْتَرَ
 بِأَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثٍ فَيُسَنُّ لَهُ ذَلِكَ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ إِنْ فَصَلَ عَمَّا قَبْلَهَا ، وَإِلَّا
 فَلَا ؛ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْبُلْقَيْنِيُّ .

وَلِمَنْ أَوْتَرَ بِأَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثٍ قِرَاءَةُ الْإِخْلَاصِ فِي أُولَيِّهِ ، فَصَلَ أَوْ
 وَصَلَ ، وَأَنْ يَقُولَ بَعْدَ الْوُتْرِ ثَلَاثًا : سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ [أَبُو دَاوُدَ ،
 رقم : ١٤٢٣] ؛ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالثَّالِثَةِ ؛ ثُمَّ يَقُولُ : اَللّٰهُمَّ اِنِّيْ اَعُوْذُ بِرِضَاكَ
 مِنْ سَخَطِكَ ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوْبَتِكَ ، وَبِكَ مِنْكَ لَا اُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ
 اَنْتَ كَمَا اُثْنَيْتَ عَلَيَّ نَفْسِكَ . [أَبُو دَاوُدَ ، رقم : ١٤٢٧ ؛ الترمذي رقم : ٣٥٦٦ ؛
 النسائي ، رقم : ١٧٤٧] .

وَوَقْتُ الْوُتْرِ كَالْتَّرَاوِيحِ ، بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ، وَلَوْ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي
 جَمْعِ التَّقْدِيمِ ، وَطُلُوعِ الْفَجْرِ .

وَلَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ لَمْ يَجْزُ قِضَاؤُهَا قَبْلَ الْعِشَاءِ كَالرَّوَاتِبِ الْبَعْدِيَّةِ ،
 خِلَافًا لِمَا رَجَّحَهُ بَعْضُهُمْ ، وَلَوْ بَانَ بُطْلَانُ عِشَائِهِ بَعْدَ فِعْلِ الْوُتْرِ أَوْ
 التَّرَاوِيحِ وَقَعَ نَفْلًا مُّطْلَقًا .

فَرُعُ: يُسَنُّ لِمَنْ وَثِقَ بِيَقْظَتِهِ قَبْلَ الْفَجْرِ بِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ، أَنْ يُؤَخَّرَ الْوُتْرُ كُلُّهُ، لَا التَّرَاوِيحَ، عَنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ، وَإِنْ فَاتَتْ الْجَمَاعَةُ فِيهِ بِالتَّأَخِيرِ فِي رَمَضَانَ، لِخَبَرِ الشَّيْخَيْنِ [البخاري، رقم: ٩٩٨؛ مسلم، رقم: ٧٥١]: «أَجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرَأَ».

وَتَأَخِيرُهُ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ الْوَاقِعَةِ فِيهِ.

وَلِمَنْ لَمْ يَثِقْ بِهَا أَنْ يُعَجِّلَهُ قَبْلَ النَّوْمِ، وَلَا يُنْدَبُ إِعَادَتُهُ.

ثُمَّ إِنْ فَعَلَ الْوُتْرَ بَعْدَ النَّوْمِ حَصَلَ لَهُ بِهِ سُنَّةُ التَّهَجُّدِ أَيْضًا، وَإِلَّا كَانَ وَتَرًا لَا تَهَجُّدًا.

وَقِيلَ: الْأَوَّلَى أَنْ يُوتَرَ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ مُطْلَقًا، ثُمَّ يَقُومَ وَيَتَهَجَّدَ، لِقَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُوتَرَ قَبْلَ أَنْ أَنَامَ. رَوَاهُ الشَّيْخَانِ [البخاري، رقم: ١٩٨١؛ مسلم، رقم: ٧١٢].

وَقَدْ كَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُوتِرُ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ ثُمَّ يَقُومُ وَيَتَهَجَّدُ، وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَنَامُ قَبْلَ أَنْ يُوتَرَ وَيَقُومَ وَيَتَهَجَّدُ وَيُوتِرُ؛ فَتَرَفَعَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «هَذَا أَخَذَ بِالْحَزْمِ» يَعْنِي: أَبَا بَكْرٍ «وَهَذَا أَخَذَ بِالْقُوَّةِ» يَعْنِي: عُمَرَ. [أبو داود، رقم: ١٤٣٤].

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عُثْمَانَ مِثْلُ فِعْلِ أَبِي بَكْرٍ، وَعَنْ عَلِيٍّ مِثْلُ فِعْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم.

قَالَ فِي «الْوَسِيطِ»: وَأَخْتَارَ الشَّافِعِيُّ فِعْلَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَأَمَّا الرُّكْعَتَانِ اللَّتَانِ يُصَلِّيَهُمَا النَّاسُ جُلُوسًا بَعْدَ الْوُتْرِ فَلَيْسَتَا مِنْ

وَالضُّحَى ، وَأَقْلَهَا رَكَعَتَانِ ، وَأَكْثَرَهَا ثَمَانٍ ؛

السُّنَّةُ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْجَوْجَرِيُّ وَالشَّيْخُ زَكَرِيَّا .
قَالَ فِي « الْمَجْمُوع » : وَلَا تَغْتَرَّ بِمَنْ يَعْتَقِدُ سُنَّةَ ذَلِكَ ، وَيَدْعُو إِلَيْهِ
لِجَهَالَتِهِ .

* * *

وَيُسَنُّ الضُّحَى ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يُسَبِّحُنَا بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ ﴾ [٣٨ سورة
ص / الآية : ١٨] .

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : صَلَاةُ الْإِشْرَاقِ صَلَاةُ الضُّحَى .

رَوَى الشَّيْخَانِ [البخاري ، رقم : ١٩٨١ ؛ مسلم ، رقم : ٧٢١] : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ بِثَلَاثٍ : صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ
كُلِّ شَهْرٍ ، وَرَكَعَتَيِ الضُّحَى ، وَأَنْ أُوتَرَ قَبْلَ أَنْ أَنَامَ .

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ [رقم : ١٢٩٠] أَنَّهُ ﷺ صَلَّى سُبْحَةَ الضُّحَى - أَيِ :
صَلَاتِهَا - ثَمَانِي رَكَعَاتٍ ، وَسَلَّمْ مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ .

وَأَقْلَهَا رَكَعَتَانِ ، وَأَكْثَرَهَا ثَمَانٍ ؛ كَمَا فِي « التَّحْقِيقِ » وَ« الْمَجْمُوعِ » ،
وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ ؛ فَتَحَرُّمُ الزِّيَادَةِ عَلَيْهَا بِنِيَّةِ الضُّحَى ، وَهِيَ أَفْضَلُهَا عَلَى
مَا فِي « الرُّوضَةِ » وَأَصْلُهَا ، فَيَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا بِنِيَّتِهَا إِلَى ثِنْتَيْ عَشْرَةٍ .
وَيُنْدَبُ أَنْ يُسَلَّمَ مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ .

وَوَقْتُهَا مِنْ أَرْتِفَاعِ الشَّمْسِ قَدَرِ رُمْحٍ إِلَى الزَّوَالِ ، وَالْأَخْتِيَارُ فِعْلُهَا
عِنْدَ مُضِيِّ رُبْعِ النَّهَارِ لِحَدِيثٍ صَحِيحٍ فِيهِ [مسلم ، رقم : ٧٤٨] ، فَإِنْ تَرَادَفَتْ

وَرَكْعَتَا تَحِيَّةٍ

فَضِيلَةُ التَّأْخِيرِ إِلَى رُبْعِ النَّهَارِ وَفَضِيلَةُ آدَائِهَا فِي الْمَسْجِدِ إِنْ لَمْ يُؤَخَّرْهَا ،
فَالأُولَى تَأْخِيرُهَا إِلَى رُبْعِ النَّهَارِ ، وَإِنْ فَاتَ بِهِ فَعَلُهَا فِي الْمَسْجِدِ ، لِأَنَّ
الْفَضِيلَةَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِالْوَقْتِ أُولَى بِالْمُرَاعَاةِ مِنَ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَكَانِ .

وَيُسَنُّ أَنْ يَقْرَأَ فِيهَا سُورَتَيْ ﴿ وَالشَّمْسِ ﴾ ﴿ وَالضُّحَى ﴾ ، وَوَرَدَ أَيْضاً
قِرَاءَةُ الْكَافُرُونَ وَالْإِخْلَاصِ .

وَالأَوْجَهُ أَنْ رَكْعَتَيِ الْإِشْرَاقِ مِنَ الضُّحَى ، خِلَافاً لِلْغَزَالِيِّ وَمَنْ
تَبِعَهُ .

وَيُسَنُّ رَكْعَتَا تَحِيَّةٍ لِدَاخِلِ مَسْجِدٍ ، وَإِنْ تَكَرَّرَ دُخُولُهُ أَوْ لَمْ يُرِدِ
الْجُلُوسَ ، خِلَافاً لِلشَّيْخِ نَصْرِ ، وَتَبِعَهُ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا فِي شَرْحِي « الْمَنْهَجِ »
وَالْتَحْرِيرِ بِقَوْلِهِ : إِنْ أَرَادَ الْجُلُوسَ . لِخَبَرِ الشَّيْخَيْنِ [الْبَخَارِيِّ ،
رَقْم : ٤٤٤ ؛ مُسْلِم ، رَقْم : ٧١٤] : « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسُ
حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ » .

وَتَقَوَّتُ التَّحِيَّةُ بِالْجُلُوسِ الطَّوِيلِ ، وَكَذَا الْقَصِيرِ إِنْ لَمْ يَسْهَ أَوْ
يَجْهَلَ .

وَيَلْحَقُ بِهِمَا عَلَى الْأَوْجِهِ مَا لَوْ أَحْتَاجَ لِلشَّرْبِ فَيَقْعُدُ لَهُ قَلِيلاً ثُمَّ يَأْتِي
بِهَا ، لَا بِطَوِيلِ قِيَامٍ أَوْ إِعْرَاضٍ عَنْهَا .

وَلِمَنْ أَحْرَمَ بِهَا قَائِماً الْقُعُودُ لِإِتْمَامِهَا .

وَكُرِّهَ تَرْكُهَا مِنْ غَيْرِ عَذْرِ ، نَعَمْ إِنْ قَرَّبَ قِيَامُ مَكْتُوبَةٍ جُمُعَةٍ أَوْ
غَيْرِهَا ، وَخَشِيَ لَوْ اشْتَغَلَ بِالتَّحِيَّةِ فَوَاتَ فَضِيلَةَ التَّحَرُّمِ أَنْتَظَرَهُ قَائِماً .

وَأَسْتِخَارَةَ،

وَيُسْنُ لِمَنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْهَا ، وَلَوْ بِحَدَثٍ ، أَنْ يَقُولَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ،
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ
الْعَظِيمِ . أَرْبَعًا .

وَتُكْرَهُ لِخَطِيبٍ دَخَلَ وَقْتُ الْخُطْبَةِ ، وَلِمُرِيدٍ طَوَافٍ دَخَلَ الْمَسْجِدَ ،
لَا لِمُدْرَسٍ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ .

وَرَكْعَتَا أُسْتِخَارَةَ ، وَإِحْرَامٍ ، وَطَوَافٍ ، وَوُضُوءٍ ؛ وَتَتَأَدَّى رَكْعَتَا
التَّحِيَّةِ وَمَا بَعْدَهَا بِرَكْعَتَيْنِ فَأَكْثَرَ مِنْ فَرَضٍ أَوْ نَفْلِ آخَرَ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِهَا
مَعَهُ ، أَيْ : يَسْقُطُ طَلَبُهَا بِذَلِكَ ؛ أَمَّا حُصُولُ ثَوَابِهَا ، فَالْوَجْهُ تَوَقُّفُهُ عَلَى
النِّيَّةِ ، لِخَبَرٍ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » [البخاري ، رقم : ١ ؛ مسلم ، رقم :
١٩٠٧] كما قاله جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ وَأَعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا ، لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِ
الْأَصْحَابِ حُصُولُ ثَوَابِهَا وَإِنْ لَمْ يَنْوِهَا مَعَهُ ، وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ
« الْمَجْمُوعِ » .

وَيَقْرَأُ نَذْبًا فِي أُولَى رَكْعَتَيْ الْوُضُوءِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ
ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ
تَوَّابًا رَحِيمًا ﴾ [٤ سورة النساء / الآية : ٦٤] ، وَالثَّانِيَةِ : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ
يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ [٤ سورة
النساء / الآية : ١١٠] .

وَمِنْهُ صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ ، وَهِيَ عِشْرُونَ رَكْعَةً بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ،
وَرُويَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ ، وَرَكْعَتَيْنِ وَهُمَا الْأَقْلُ .

وَصَلَاةُ الْعِيدَيْنِ

وَتَتَأَدَّى بِفَوَائِتَ وَغَيْرِهَا ، خِلَافاً لِشَيْخِنَا . وَالْأُولَى فِعْلُهَا بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ أَذْكَارِ الْمَغْرِبِ .

وَصَلَاةُ التَّسْبِيحِ ، وَهِيَ : أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ بِتَسْلِيمَةٍ أَوْ تَسْلِيمَتَيْنِ ، وَحَدِيثُهَا حَسَنٌ لِكَثْرَةِ طُرُقِهِ ، وَفِيهَا ثَوَابٌ لَا يَتَنَاهَى ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ : لَا يَسْمَعُ بِعَظِيمِ فَضْلِهَا وَيَتْرُكُهَا إِلَّا مُتَهَاوِنٌ بِالدِّينِ . [راجع «الأذكار» ، الأرقام : ٩٦٥ - ٩٦٩] .

وَيَقُولُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ مِنْهَا ، خَمْسَةَ وَسَبْعِينَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ؛ خَمْسَةَ عَشَرَ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ ، وَعَشْرًا فِي كُلِّ مِنْ الرُّكُوعِ وَالْإِعْتِدَالِ وَالسُّجُودَيْنِ وَالْجُلُوسِ بَيْنَهُمَا بَعْدَ الذِّكْرِ الْوَارِدِ فِيهَا وَجَلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ ، وَيُكَبِّرُ عِنْدَ ابْتِدَائِهَا دُونَ الْقِيَامِ مِنْهَا ، وَيَأْتِي بِهَا فِي مَحَلِّ التَّشَهُّدِ قَبْلَهُ ، وَيَجُوزُ جَعْلُ الْخَمْسَةِ عَشَرَ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ عَشْرُ الْإِسْتِرَاحَةِ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ ؛ وَلَوْ تَذَكَّرَ فِي الْإِعْتِدَالِ تَرَكَ تَسْبِيحَاتِ الرُّكُوعِ لَمْ يَجْزِ الْعَوْدُ إِلَيْهِ وَلَا فِعْلُهَا فِي الْإِعْتِدَالِ ، لِأَنَّهُ رُكْنٌ قَصِيرٌ ، بَلْ يَأْتِي بِهَا فِي السُّجُودِ .

وَيُسَنُّ أَنْ لَا يُخْلِيَ الْأُسْبُوعَ مِنْهَا أَوْ الشَّهْرَ .

وَالْقِسْمُ الثَّانِي مَا تُسَنُّ فِيهِ الْجَمَاعَةُ ، وَهُوَ :

صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ ، أَيُّ : الْعِيدِ الْأَكْبَرِ وَالْأَصْغَرِ ، بَيْنَ طُلُوعِ شَمْسٍ وَزَوَالِهَا ، وَهِيَ : رَكَعَتَانِ ، وَيُكَبِّرُ نَذْبًا فِي أُولَى رَكَعَتَيِ الْعِيدَيْنِ وَلَوْ مَقْضِيَةً عَلَى الْأَوْجِهِ بَعْدَ افْتِتَاحِ سَبْعًا ، وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا ، قَبْلَ تَعَوُّذِ

وَالْكُصُوفَيْنِ بِخُطْبَتَيْنِ بَعْدَهُمَا ، وَأَسْتِسْقَاءٍ

فِيهِمَا ، رَافِعًا يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ مَا لَمْ يَشْرَعْ فِي قِرَاءَةٍ ، وَلَا يُتَدَارَكُ فِي الثَّانِيَةِ إِنْ تَرَكَهُ فِي الْأُولَى .

وَفِي لَيْلَتِهِمَا مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى أَنْ يُحْرِمَ الْإِمَامُ مَعَ رَفْعِ صَوْتٍ ، وَعَقَبَ كُلِّ صَلَاةٍ ، وَلَوْ جَنَازَةً ، مِنْ صُبْحِ عَرَفَةَ إِلَى عَصْرِ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، وَفِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ حِينَ يَرَى شَيْئًا مِنْ بِهِمَةِ الْأَنْعَامِ ، أَوْ يَسْمَعُ صَوْتَهَا .

وَصَلَاةُ الْكُصُوفَيْنِ ، أَيُّ : كُصُوفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ، وَأَقْلَاهَا رَكَعَتَانِ ، كَسَنَةِ الظُّهْرِ ، وَأَذْنَى كَمَالِهَا زِيَادَةُ قِيَامٍ وَقِرَاءَةٍ وَرُكُوعٍ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ ، وَالْأَكْمَلُ أَنْ يَفْرَأَ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الْقِيَامِ الْأَوَّلِ الْبَقَرَةَ أَوْ قَدَّرَهَا ، وَفِي الثَّانِي كَمِثَّتِي آيَةٍ مِنْهَا ، وَالثَّلَاثِ كَمِثَّةٍ وَخَمْسِينَ ، وَالرَّابِعِ كَمِثَّةٍ ؛ وَأَنْ يُسَبِّحَ فِي أَوَّلِ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ كَمِثَّةٍ مِنَ الْبَقَرَةِ ، وَفِي الثَّانِي مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا كَثْمَانِينَ ، وَالثَّلَاثِ مِنْهُمَا كَسَبْعِينَ ، وَالرَّابِعِ كَخَمْسِينَ .

بِخُطْبَتَيْنِ ، أَيُّ : مَعَهُمَا بَعْدَهُمَا ، أَيُّ : يُسَنُّ خُطْبَتَانِ بَعْدَ فِعْلِ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ ، وَلَوْ فِي غَدٍ فِيمَا يَظْهَرُ ؛ وَالْكُصُوفَيْنِ ، وَيَفْتَتِحُ أُولَى خُطْبَتِي الْعِيدَيْنِ لَا الْكُصُوفِ بِتَسْعِ تَكْبِيرَاتٍ ، وَالثَّانِيَةِ بِسَبْعِ وَلَاءٍ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ بِالتَّكْبِيرِ ، وَيُكْثَرُ مِنْهُ فِي فُصُولِ الْخُطْبَةِ . قَالَ الشُّبْكِيُّ : وَلَا تُسَنُّ هَذِهِ التَّكْبِيرَاتُ لِلْحَاضِرِينَ .

وَصَلَاةُ اسْتِسْقَاءٍ عِنْدَ الْحَاجَةِ لِلْمَاءِ ، لِفَقْدِهِ ، أَوْ مُلُوحَتِهِ ، أَوْ قَلَّتِهِ ؛ بَحِثُ لَا يَكْفِي ، وَهِيَ كَصَلَاةِ الْعِيدِ ، لَكِنْ يَسْتَغْفِرُ الْخَطِيبُ بَدَلَ التَّكْبِيرِ

وَالْتَّرَاوِيحُ .

فِي الْخُطْبَةِ ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ حَالَةَ الدُّعَاءِ بَعْدَ صَدْرِ الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ ، أَيْ :
نَحْوُ ثُلُثِهَا .

وَصَلَاةُ التَّرَاوِيحِ ، وَهِيَ عِشْرُونَ رَكْعَةً بِعَشْرِ تَسْلِيمَاتٍ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ
رَمَضَانَ ، لَخَبَرٍ : « مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ
ذَنْبِهِ » [البخاري ، رقم : ٢٠٠٨ ؛ مسلم ، رقم : ٧٥٩] .

وَيَجِبُ التَّسْلِيمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ .

فَلَوْ صَلَّى أَرْبَعًا مِنْهَا بِتَسْلِيمَةٍ لَمْ تَصِحَّ بِخِلَافِ سُنَّةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ
وَالضُّحَى وَالْوُتْرِ ، وَيَنْوِي بِهَا التَّرَاوِيحَ أَوْ قِيَامَ رَمَضَانَ ، وَفَعَلَهَا أَوَّلَ
الْوَقْتِ أَفْضَلُ مِنْ فَعْلِهَا أَثْنَاءَهُ بَعْدَ النَّوْمِ ، خِلَافًا لِمَا وَهَمَهُ الْحَلِيمِيُّ .
وَسُمِّيَتْ تَرَاوِيحُ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَرِيحُونَ لِطُولِ قِيَامِهِمْ بَعْدَ كُلِّ تَسْلِيمَتَيْنِ .
وَسِرُّ الْعِشْرِينَ أَنَّ الرُّوَاتِبَ الْمُؤَكَّدَةَ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ عَشْرٌ ، فَضُعْفَتْ
فِيهِ لِأَنَّهُ وَقْتُ جِدِّ وَتَشْمِيرٍ .

وَتَكْرِيرُ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ثَلَاثًا ثَلَاثًا فِي الرُّكْعَاتِ الْأَخِيرَةِ مِنْ
رَكْعَاتِهَا بِدَعَا غَيْرِ حَسَنَةٍ ، لِأَنَّ فِيهِ إِخْلَالَ بِالسُّنَّةِ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا .

وَيُسْنُّ التَّهَجُّدُ إِجْمَاعًا ، وَهُوَ التَّنْفُلُ لَيْلًا بَعْدَ النَّوْمِ ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :
﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ ﴾ [١٧ سورة الإسراء / الآية : ٧٩] ، وَوَرَدَ فِي
فَضْلِهِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ ، وَكُرِّهَ لِمُعْتَادِهِ تَرْكُهُ بِلَا ضَرُورَةٍ ، وَيَتَأَكَّدُ أَلَّا يُخْلِ
بِصَلَاةٍ فِي اللَّيْلِ بَعْدَ النَّوْمِ ، وَلَوْ رَكْعَتَيْنِ ، لِعِظَمِ فَضْلِ ذَلِكَ .
وَلَا حَدَّ لِعَدَدِ رَكْعَاتِهِ ، وَقِيلَ : حَدُّهَا ثِنْتَا عَشْرَةَ .

وَأَنْ يُكْتَرَفَ فِيهِ مِنَ الدُّعَاءِ وَالْإِسْتِغْفَارِ .

وَنِصْفُهُ الْأَخِيرُ أَكْثَرُ ، وَأَفْضَلُهُ عِنْدَ السَّحَرِ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ [٥١ سورة الذاريات / الآية : ١٨] وَأَنْ يُوقَظَ مَنْ يَطْمَعُ فِي تَهْجُدِهِ .

وَيُنْدَبُ قَضَاءُ نَفْلِ مُوقَّتٍ إِذَا فَاتَ ، كَالْعِيدِ وَالزَّوَاتِبِ وَالضُّحَى ، لَا ذِي سَبَبٍ كَكُسُوفٍ ، وَتَحِيَّةٍ ، وَسُتَّةٍ وَضُوءٍ .

وَمَنْ فَاتَهُ وَرَدُّهُ ، أَيْ : مِنَ النَّفْلِ الْمُطْلَقِ ، نَدِبَ لَهُ قَضَاؤُهُ ، وَكَذَا غَيْرُ الصَّلَاةِ .

وَلَا حَصْرَ لِلنَّفْلِ الْمُطْلَقِ ، وَلَهُ أَنْ يَفْتَصِرَ عَلَى رَكْعَةٍ بِشَهْدٍ مَعَ سَلَامٍ بِلَا كَرَاهَةٍ ، فَإِنْ نَوَى فَوْقَ رَكْعَةٍ فَلَهُ الشَّهْدُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ ، وَفِي ثَلَاثٍ ، وَأَرْبَعٍ فَأَكْثَرُ ؛ أَوْ نَوَى قَدْرًا فَلَهُ زِيَادَةٌ وَنَقْصٌ ، إِنْ نَوَى قَبْلَهُمَا ، وَإِلَّا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، فَلَوْ نَوَى رَكْعَتَيْنِ ، فَقَامَ إِلَى ثَالِثَةٍ سَهْوًا ، ثُمَّ تَذَكَّرَ ، فَيَقْعُدُ وَجُوبًا ، ثُمَّ يَقُومُ لِلزِّيَادَةِ إِنْ شَاءَ ، ثُمَّ يَسْجُدُ لِلسَّهْوِ آخِرَ صَلَاتِهِ ؛ وَإِنْ لَمْ يَشَأْ قَعَدَ وَتَشَهَّدَ وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ وَسَلَّم .

وَيُسَنُّ لِلْمُتَنَفِّلِ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا أَنْ يُسَلِّمَ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ لِلْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ [البخاري ، رقم : ٩٩٠ ؛ مسلم ، رقم : ٧٤٩] : « صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى » وَفِي رِوَايَةٍ صَحِيحَةٍ [الترمذي ، رقم : ٥٩٧ ؛ ابن ماجه ، رقم : ١٣٢٢] : « وَالنَّهَارِ » .

قَالَ فِي « الْمَجْمُوعِ » : إِطَالَةُ الْقِيَامِ أَفْضَلُ فِي النَّفْلِ مِنْ تَكْثِيرِ الرُّكَّعَاتِ .

وَقَالَ فِيهِ أَيْضًا : أَفْضَلُ النَّفْلِ عِيدٌ أَكْبَرُ ، فَأَصْغَرُ ، فَكُسُوفُ ،

فَصْلٌ

[فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ]

صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ فِي آدَاءِ مَكْتُوبَةِ سُنَّةِ مُؤَكَّدَةٍ،

فَخُسُوفٌ ، فَاسْتِسْقَاءٌ ، فَوِثْرٌ ، فَرَكَعَتَا فَجْرِ ، فَبَقِيَّةُ الرُّوَاطِبِ فَجَمِيعُهَا فِي مَرْتَبَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَالْتِرَاوِيحُ ، فَالْضُّحَى ، فَرَكَعَتَا الطَّوَافِ وَالتَّحِيَّةِ وَالْإِحْرَامِ ، فَالْوُضُوءُ .

* * *

فَائِدَةٌ : أَمَّا الصَّلَاةُ الْمَعْرُوفَةُ لَيْلَةَ الرِّغَائِبِ وَنِصْفَ شَعْبَانَ وَيَوْمَ عَاشُورَاءَ ، فَبِدْعَةٌ قَبِيحَةٌ ، وَأَحَادِيثُهَا مَوْضُوعَةٌ .

قَالَ شَيْخُنَا كَابُنِ شَهْبَةَ وَغَيْرِهِ : وَأَقْبَحُ مِنْهَا مَا أُعْتِيدَ فِي بَعْضِ الْبِلَادِ مِنْ صَلَاةِ الْخُمْسِ فِي الْجُمُعَةِ الْأَخِيرَةِ مِنْ رَمَضَانَ عَقِبَ صَلَاتِهَا ، زَاعِمِينَ أَنَّهَا تُكَفِّرُ صَلَوَاتِ الْعَامِ أَوْ الْعُمُرِ الْمَثْرُوكَةِ ؛ وَذَلِكَ حَرَامٌ .

* * *

فَصْلٌ

فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

وَشُرِعَتْ بِالْمَدِينَةِ ، وَأَقْلَهَا إِمَامٌ وَمَأْمُومٌ .

وَهِيَ فِي الْجُمُعَةِ ، ثُمَّ فِي صُبْحِهَا ، ثُمَّ الصُّبْحِ ، ثُمَّ الْعِشَاءِ ، ثُمَّ الْعَصْرِ ، ثُمَّ الظُّهْرِ ، ثُمَّ الْمَغْرِبِ أَفْضَلُ .

صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ فِي آدَاءِ مَكْتُوبَةٍ لَا جُمُعَةٍ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ ، لِلْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ

عَلَيْهِ [البخاري ، رقم : ٦٤٥ ؛ مسلم ، رقم : ٦٥٠] : « صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً » وَالْأَفْضَلِيَّةُ تَقْتَضِي النَّدْبِيَّةَ فَقَطْ .
وَحِكْمَةُ السَّبْعِ وَالْعِشْرِينَ أَنَّ فِيهَا فَوَائِدَ تَزِيدُ عَلَى صَلَاةِ الْفَذِّ بِنَحْوِ ذَلِكَ .

وَخَرَجَ بِـ « الْأَدَاءِ » الْقَضَاءُ ، نَعَمْ إِنْ اتَّفَقَتْ مَقْضِيَّةُ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ سُنَّتِ الْجَمَاعَةُ ، وَإِلَّا فِخْلَافُ الْأَوَّلَى ، كَأَدَاءِ خَلْفَ قَضَاءٍ وَعَكْسِهِ ، وَفَرَضِ خَلْفَ نَقْلِ وَعَكْسِهِ ، وَتَرَاوِيحِ خَلْفَ وَتَرٍ وَعَكْسِهِ ، وَبِـ « الْمَكْتُوبَةِ » الْمُنْدُورَةُ وَالنَّافِلَةُ . فَلَا تُسَرُّ فِيهِمَا الْجَمَاعَةُ وَلَا تُكْرَهُ .

قَالَ النَّوَوِيُّ : وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا فَرَضٌ كِفَايَةٌ لِلرِّجَالِ الْبَالِغِينَ الْأَحْرَارِ الْمُقِيمِينَ فِي الْمَوْدَاةِ فَقَطْ ، بِحَيْثُ يَظْهَرُ شِعَارُهَا بِمَحَلِّ إِقَامَتِهَا .

وَقِيلَ : إِنَّهَا فَرَضٌ عَيْنٍ ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ .

وَقِيلَ : شَرْطُ لَصِيحَةِ الصَّلَاةِ .

وَلَا يَتَأَكَّدُ النَّدْبُ لِلنِّسَاءِ تَأَكُّدُهُ لِلرِّجَالِ ، فَلِذَلِكَ يُكْرَهُ تَرْكُهَا لَهُمْ لَا لَهُنَّ .

وَالْجَمَاعَةُ فِي مَكْتُوبَةٍ لِذِكْرِ بِمَسْجِدٍ أَفْضَلُ ، نَعَمْ إِنْ وُجِدَتْ فِي بَيْتِهِ فَقَطْ فَهُوَ أَفْضَلُ ، وَكَذَا لَوْ كَانَتْ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْهَا فِي الْمَسْجِدِ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَالْأَوْجَهُ خِلَافُهُ ، وَلَوْ تَعَارَضَتْ فَضِيلَةُ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ وَالْحُضُورُ خَارِجَهُ قُدِّمَ فِيمَا يَظْهَرُ ، لِأَنَّ الْفَضِيلَةَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِذَاتِ

وَهِيَ بِجَمْعٍ كَثِيرٍ أَفْضَلُ ، إِلَّا لِنَحْوِ بَدْعَةِ إِمَامِهِ

الْعِبَادَةِ أَوْلَى مِنْ الْفَضِيلَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِمَكَانِهَا أَوْ زَمَانِهَا ، وَالْمُتَعَلِّقَةِ بِزَمَانِهَا أَوْلَى مِنْ الْمُتَعَلِّقَةِ بِمَكَانِهَا .

وَتُسَنُّ إِعَادَةُ الْمَكْتُوبَةِ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ فِي الْوَقْتِ ، وَأَنْ لَا تُزَادَ فِي إِعَادَتِهَا عَلَى مَرَّةٍ ، خِلَافاً لِشَيْخِ شَيْوَحْنَا أَبِي الْحَسَنِ الْبَكْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

وَلَوْ صَلَّيْتَ الْأَوَّلَى جَمَاعَةً ، مَعَ آخَرَ ، وَلَوْ وَاحِدًا ، إِمَامًا كَانَ أَوْ مَأْمُومًا ، فِي الْأَوَّلَى أَوْ الثَّانِيَةِ ، بِنِيَّةِ فَرَضٍ ، وَإِنْ وَقَعَتْ نَفْلًا ، فَيَنْوِي إِعَادَةَ الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ .

وَأَخْتَارَ الْإِمَامُ أَنَّهُ يَنْوِي الظُّهْرَ أَوْ الْعَصْرَ مَثَلًا ، وَلَا يَتَعَرَّضُ لِلْفَرَضِ ، وَرَجَّحَهُ فِي « الرُّوضَةِ » لَكِنَّ الْأَوَّلَ مُرَجَّحُ الْأَكْثَرِينَ . وَالْفَرَضُ الْأَوَّلَى ، وَلَوْ بَانَ فَسَادُ الْأَوَّلَى لَمْ تُجْزِئْهُ الثَّانِيَةُ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ النَّوَوِيُّ وَشَيْخُنَا ، خِلَافًا لِمَا قَالَهُ شَيْخُهُ زَكَرِيَّا تَبَعًا لِلْغَزَالِيِّ وَابْنِ الْعِمَادِ ، أَيُّ : إِذَا نَوَى بِالثَّانِيَةِ الْفَرَضَ .

وَهِيَ بِجَمْعٍ كَثِيرٍ أَفْضَلُ ، مِنْهَا فِي جَمْعٍ قَلِيلٍ ، لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ [أَبُو دَاوُدَ ، رَقْمٌ : ٥٥٤ ؛ النَّسَائِيُّ ، رَقْمٌ : ٨٤٣] : « وَمَا كَانَ أَكْثَرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ اللَّهُ تَعَالَى » .

إِلَّا لِنَحْوِ بَدْعَةِ إِمَامِهِ ، أَيُّ : الْكَثِيرُ ، كَرَاغِيٍّ أَوْ فَاسِقٍ وَلَوْ بِمُجَرَّدِ التُّهْمَةِ ، فَلَا قَلَّ جَمَاعَةً ، بَلْ الْإِنْفِرَادُ ، أَفْضَلُ . كَذَا قَالَهُ شَيْخُنَا تَبَعًا لِشَيْخِهِ زَكَرِيَّا رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى .

أَوْ تَعَطَّلَ مَسْجِدٌ مِنْهَا ،

وَكَذَا لَوْ كَانَ لَا يَعْتَقِدُ وَجُوبَ بَعْضِ الْأَرْكَانِ أَوْ الشُّرُوطِ ، وَإِنْ أَتَى
بِهَا ، لِأَنَّهُ يَقْصِدُ بِهَا التَّفْلِيَةَ ، وَهُوَ مُبْطِلٌ عِنْدَنَا .
أَوْ كُونَ الْقَلِيلِ بِمَسْجِدٍ مُتَيَقِّنٍ حِلَّ أَرْضِهِ أَوْ مَالِ بَانِيهِ .

أَوْ تَعَطَّلَ مَسْجِدٌ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ مِنْهَا ، أَيْ : الْجَمَاعَةُ بِغَيْبَتِهِ عَنْهُ ،
لِكَوْنِهِ إِمَامَهُ ، أَوْ يَخْضُرُ النَّاسُ بِحُضُورِهِ ؛ فَقَلِيلُ الْجَمْعِ فِي ذَلِكَ أَفْضَلُ
مِنْ كَثِيرِهِ فِي غَيْرِهِ ، بَلْ بَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْأَنْفِرَادَ بِالْمُتَعَطِّلِ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ
بِغَيْبَتِهِ أَفْضَلُ ، وَالْأَوَجَهُ خِلَافُهُ .

وَلَوْ كَانَ إِمَامُ الْقَلِيلِ أَوَّلِيَّ بِالْإِمَامَةِ لِنَحْوِ عِلْمِ ، كَانَ الْحُضُورُ عِنْدَهُ
أَوَّلِيٌّ .

وَلَوْ تَعَارَضَ الْخُشُوعُ وَالْجَمَاعَةُ فَهِيَ أَوَّلِيٌّ كَمَا أَطْبَقُوا عَلَيْهِ ، حَيْثُ
قَالُوا : إِنَّ فَرَضَ الْكِفَايَةِ أَفْضَلُ مِنَ السُّنَّةِ .

وَأَفْتَى الْغَزَالِيُّ وَتَبِعَهُ أَبُو الْحَسَنِ الْبُكْرِيُّ فِي شَرْحِهِ الْكَبِيرِ عَلَى
« الْمِنْهَاجِ » بِأَوْلَوِيَّةِ الْأَنْفِرَادِ لِمَنْ لَا يَخْشَعُ مَعَ الْجَمَاعَةِ فِي أَكْثَرِ صَلَاتِهِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَهُوَ كَذَلِكَ إِنْ فَاتَ فِي جَمِيعِهَا . وَإِفْتَاءُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ
بِأَنَّ الْخُشُوعَ أَوَّلِيٌّ مُطْلَقًا إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى قَوْلِ أَنَّ الْجَمَاعَةَ سُنَّةٌ .

وَلَوْ تَعَارَضَ فَضِيلَةُ سَمَاعِ الْقُرْآنِ مِنَ الْإِمَامِ مَعَ قِلَّةِ الْجَمَاعَةِ وَعَدَمِ
سَمَاعِهِ مَعَ كَثَرَتِهَا ، كَانَ الْأَوَّلُ أَفْضَلُ .

وَيَجُوزُ لِمُنْفَرِدٍ أَنْ يَنْوِيَ الْإِفْتِدَاءَ بِإِمَامٍ أَثْنَاءَ صَلَاتِهِ ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ
رَكَعَتُهُمَا ، لَكِنْ يُكْرَهُ ذَلِكَ لَهُ دُونَ مَأْمُومٍ خَرَجَ مِنَ الْجَمَاعَةِ لِنَحْوِ حَدَثِ

وَتُذْرِكُ جَمَاعَةً مَا لَمْ يُسَلِّمْ إِمَامًا ،

إِمَامِهِ ، فَلَا يُكْرَهُ لَهُ الدُّخُولُ فِي جَمَاعَةٍ أُخْرَى .

فَإِذَا اقْتَدَى فِي الْأَثْنَاءِ لَزِمَهُ مُوَافَقَةُ الْإِمَامِ ، ثُمَّ إِنْ فَرَغَ أَوَّلًا أَتَمَّ كَمَسْبُوقٍ ، وَإِلَّا فَانْتَظَرَهُ أَفْضَلُ .

وَتَجُوزُ الْمُفَارَقَةُ بِلاَ عُذْرِ مَعَ الْكَرَاهَةِ ، فَتَقَوَّتْ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ .

وَالْمُفَارَقَةُ بِعُذْرِ ، كَرُخْصِ تَرْكِ جَمَاعَةٍ ، وَتَرْكِ سُنَّةٍ مَقْصُودَةٍ كَتَشْهَدٍ أَوَّلَ وَقُتُوبِ وَسُورَةٍ ، وَتَطْوِيلِهِ وَبِالْمَأْمُومِ ضَعْفٌ أَوْ شُغْلٌ ؛ لَا تَقَوَّتْ فَضِيلَتُهَا .

وَقَدْ تَجِبُ الْمُفَارَقَةُ ، كَأَنْ عَرَضَ مُبْطِلٌ لِصَلَاةِ إِمَامِهِ وَقَدْ عَلِمَهُ ، فَيَلْزِمُهُ نِيَّتُهَا فَوْرًا وَإِلَّا بَطَلَتْ ، وَإِنْ لَمْ يَتَابِعْهُ اتِّفَاقًا كَمَا فِي « الْمَجْمُوعِ » .
وَتُذْرِكُ جَمَاعَةً فِي غَيْرِ جُمُعَةٍ ، أَيُّ : فَضِيلَتُهَا لِلْمُصَلِّي .

مَا لَمْ يُسَلِّمْ إِمَامًا ، أَيُّ : مَا لَمْ يَنْطِقْ بِمِيمٍ عَلَيْكُمْ فِي التَّسْلِيمَةِ الْأُولَى ، وَإِنْ لَمْ يَقْعُدْ مَعَهُ ، بِأَنْ سَلَّمَ عَقِبَ تَحْرِمِهِ لِإِدْرَاكِهِ رُكْنًا مَعَهُ ، فَيَحْصُلُ لَهُ جَمِيعُ ثَوَابِهَا وَفَضْلِهَا ، لَكِنَّهُ دُونَ فَضْلِ مَنْ أَدْرَكَهَا كُلَّهَا .

وَمَنْ أَدْرَكَ جُزْءًا مِنْ أَوَّلِهَا ، ثُمَّ فَارَقَ بِعُذْرِ ، أَوْ خَرَجَ الْإِمَامُ بِنَحْوِ حَدَثٍ حَصَلَ لَهُ فَضْلُ الْجَمَاعَةِ .

أَمَّا الْجُمُعَةُ فَلَا تُذْرِكُ إِلَّا بِرُكْعَةٍ كَمَا يَأْتِي .

وَيُسْنُ لِيَجْمَعَ حَضَرُوا وَالْإِمَامُ قَدْ فَرَغَ مِنَ الرُّكُوعِ الْأَخِيرِ أَنْ يَصْبِرُوا إِلَى أَنْ يُسَلَّمَ ثُمَّ يُحْرِمُوا مَا لَمْ يَضِقِ الْوَقْتُ ، وَكَذَا لِمَنْ سَبَقَ بَعْضُ الصَّلَاةِ وَرَجَا جَمَاعَةً يُذْرِكُ مَعَهُمُ الْكُلَّ ؛ لَكِنْ قَالَ شَيْخُنَا : إِنْ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَفُتْ

وَتَحَرُّمُ بِحُضُورِهِ وَأَشْتِغَالٍ بِهِ عَقِبَ تَحَرُّمِ إِمَامِهِ ،

بِإِنْظَارِهِمْ فَضِيلَةَ أَوَّلِ الْوَقْتِ أَوْ وَقْتِ الْإِخْتِيَارِ ، سَوَاءً فِي ذَلِكَ الرَّجَاءِ وَالْيَقِينِ .

وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ لَوْ قَصَدَهَا فَلَمْ يُدْرِكْهَا كُتِبَ لَهُ أَجْرُهَا لِحَدِيثٍ فِيهِ

[أبو داود ، رقم : ٥٦٤ ؛ النسائي ، رقم : ٨٥٥ ؛ مسند أحمد ، رقم : ٨٧٢٤] .

وَتُذْرَكُ فَضِيلَةُ تَحَرُّمٍ مَعَ إِمَامِهِ بِحُضُورِهِ ، أَيْ : أَلْمَأْمُومِ التَّحَرُّمِ .

وَأَشْتِغَالٍ بِهِ عَقِبَ تَحَرُّمِ إِمَامِهِ ، مِنْ غَيْرِ تَرَاخٍ ، فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْهُ أَوْ تَرَاخَى فَاتَتْهُ فَضِيلَتُهُ ، نَعَمْ يُغْتَفَرُ لَهُ وَسُوسَةٌ خَفِيفَةٌ .

وَإِذْرَاكَ تَحَرُّمِ الْإِمَامِ فَضِيلَةٌ مُسْتَقَلَّةٌ مَأْمُورٌ بِهَا ، لِكُونِهِ صَفْوَةَ الصَّلَاةِ ، وَلَآنَ مُلَازِمَةً أَرْبَعِينَ يَوْمًا يُكْتَبُ لَهُ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ وَبَرَاءَةٌ مِنَ التَّفَاقِ ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ [الترمذي ، رقم : ٢٤١] وَقِيلَ : يُحْصَلُ فَضِيلَةُ التَّحَرُّمِ بِإِذْرَاكِ بَعْضِ الْيَمَامِ .

وَيُنْدَبُ تَرْكُ الْإِسْرَاعِ وَإِنْ خَافَ فَوْتَ التَّحَرُّمِ ، وَكَذَا الْجَمَاعَةِ عَلَى الْأَصَحِّ ، إِلَّا فِي الْجُمُعَةِ ، فَيَجِبُ طَاقَتُهُ إِنْ رَجَا إِذْرَاكَ التَّحَرُّمِ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ .

وَيُسْنُ لِلْإِمَامِ وَمُنْفَرِدٍ أَنْتَظَرُ دَاخِلِ مَحَلِّ الصَّلَاةِ مُرِيدَ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ فِي الرُّكُوعِ وَالْتِّشَهُدِ الْأَخِيرِ ، اللَّهُ تَعَالَى ، بِلَا تَطْوِيلٍ وَتَمْيِيزٍ بَيْنَ الدَّاخِلِينَ ، وَلَوْ لِنَحْوِ عِلْمٍ .

وَكَذَا فِي السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ لِيَلْحَقَ مُوَافِقُ تَخَلُّفٍ لِإِتْمَامِ فَاتِحَةِ ، لَا خَارِجَ عَنْ مَحَلِّهَا ، وَإِنْ صَغُرَ الْمَسْجِدُ ، وَلَا دَاخِلٍ يَعْتَادُ الْبُطْءَ وَتَأْخِيرَ

وَرَكْعَةٌ بِتَكْبِيرَةٍ لِإِحْرَامٍ

الْإِحْرَامِ إِلَى الرُّكُوعِ ، بَلْ يُسَنُّ عَدَمُهُ زَجْرًا لَهُ .

قَالَ الْقُورَانِيُّ : يَحْرُمُ الْإِنْتِظَارُ لِلتَّوَدُّدِ .

وَيُسَنُّ لِلْإِمَامِ تَخْفِيفُ الصَّلَاةِ مَعَ فِعْلِ أُبْعَاضٍ وَهَيَآتٍ ، بِحَيْثُ لَا يَفْتَصِرُ عَلَى الْأَقْلِ وَلَا يَسْتَوْفِي الْأَكْمَلَ إِلَّا إِنْ رَضِيَ بِتَطْوِيلِهِ مَحْصُورُونَ .
وَكُرِهَ لَهُ تَطْوِيلٌ وَإِنْ قَصَدَ لِحُوقِ آخَرِينَ .

وَلَوْ رَأَى مُصَلٍّ نَحْوَ حَرِيقٍ خَفَّفَ ، وَهَلْ يَلْزَمُ أَمْ لَا ؟ وَجَهَانٍ ، وَالَّذِي يَتَجَبَّهُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ لِإِنْقَاضِ حَيَوَانٍ مُحْتَرَمٍ ، وَيَجُوزُ لَهُ لِإِنْقَاضِ نَحْوِ مَالٍ كَذَلِكَ .
وَمَنْ رَأَى حَيَوَانًا مُحْتَرَمًا يَقْصِدُهُ ظَالِمٌ ، أَوْ يَغْرُقُ ، لَزِمَهُ تَخْلِيصُهُ وَتَأْخِيرُ صَلَاةٍ أَوْ إِبْطَالُهَا إِنْ كَانَ فِيهَا ، أَوْ مَا لَا جَازَ لَهُ ذَلِكَ وَكُرِهَ لَهُ تَرْكُهُ .
وَكُرِهَ أَيْتِدَاءُ نَقْلِ بَعْدَ شُرُوعِ الْمُقِيمِ فِي الْإِقَامَةِ وَلَوْ بَغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ أَتَمُّهُ إِنْ لَمْ يَخْشَ بِإِتْمَامِهِ فَوْتَ جَمَاعَةٍ ، وَإِلَّا قَطَعَهُ نَذْبًا وَدَخَلَ فِيهَا مَا لَمْ يَرْجُ جَمَاعَةً أُخْرَى .

وَتَذَرُكَ رَكْعَةٌ لِمَسْبُوقٍ أَدْرَكَ الْإِمَامَ رَاكِعًا بِأَمْرَيْنِ : بِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ثُمَّ أُخْرَى لِهَوِيٍّ ، فَإِنْ أَقْتَصَرَ عَلَى تَكْبِيرَةٍ اشْتَرَطَ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا لِإِحْرَامٍ فَقَطْ ، وَأَنْ يُيَمِّمَهَا قَبْلَ أَنْ يَصِيرَ إِلَى أَقْلِ الرُّكُوعِ ، وَإِلَّا لَمْ تَنْعَقِدْ إِلَّا لِجَاهِلٍ ، فَتَنْعَقِدُ لَهُ نَفْلًا بِخِلَافِ مَا لَوْ نَوَى الرُّكُوعَ وَخَدَّهُ لِحُلُوهَا عَنِ التَّحَرُّمِ .
أَوْ مَعَ التَّحَرُّمِ لِلتَّشْرِيكِ .

أَوْ أُطْلِقَ لِتَعَارُضِ قَرِينَتَيْ الْإِفْتِتَاحِ وَالْهَوِيٍّ ، فَوَجَبَتْ نِيَّةُ التَّحَرُّمِ لِمَتَّازَ عَمَّا عَارَضَهَا مِنْ تَكْبِيرَةِ الْهَوِيٍّ .

وَرُكُوعٍ مَحْسُوبٍ تَامٌ يَقِينًا، وَيُكَبَّرُ مَسْبُوقٌ أَنْتَقَلَ مَعَهُ وَبَعْدَ سَلَامِيهِ

وَبِإِذْرَاكِ رُكُوعٍ مَحْسُوبٍ لِلْإِمَامِ وَإِنْ قَصَرَ الْمَأْمُومُ ، فَلَمْ يُحْرِمِ إِلَّا
وَهُوَ رَاكِعٌ .

وَخَرَجَ بِـ «الرُّكُوعِ» غَيْرُهُ ، كَالِإِعْتِدَالِ ، وَبِـ «الْمَحْسُوبِ» غَيْرُهُ ،
كَرُّكُوعٍ مُّحْدِثٍ ، وَمَنْ فِي رَكْعَةٍ زَائِدَةٍ .

وَوَقَعَ لِلزَّرْكَشِيِّ فِي «قَوَاعِيدِهِ» وَنَقَلَهُ الْعَلَامَةُ أَبُو السُّعُودِ ابْنُ ظَهِيرَةَ
فِي «حَاشِيَةِ الْمُنْهَاجِ» ، أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ أَهْلًا لِلتَّحْمُلِ ،
فَلَوْ كَانَ الْإِمَامُ صَبِيًّا لَمْ يَكُنْ مُذْرِكًا لِلرَّكْعَةِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ أَهْلًا لِلتَّحْمُلِ .

تَامٌ بِأَنْ يَطْمَئِنَّ فِيهِ قَبْلَ ارْتِفَاعِ الْإِمَامِ عَنْ أَقْلِ الرُّكُوعِ ، وَهُوَ بُلُوغُ
رَاحَتِهِ رُكْبَتَيْهِ يَقِينًا، فَلَوْ لَمْ يَطْمَئِنَّ فِيهِ قَبْلَ ارْتِفَاعِ الْإِمَامِ مِنْهُ ، أَوْ شَكَّ فِي
حُصُولِ الطَّمَأْنِينَةِ ، فَلَا يُذْرِكُ الرَّكْعَةَ .

وَيَسْجُدُ الشَّاكُّ لِلسَّهْوِ كَمَا فِي «الْمَجْمُوعِ» لِأَنَّهُ شَاكٌّ بَعْدَ سَلَامِ
الْإِمَامِ فِي عَدَدِ رَكَعَاتِهِ ، فَلَا يَتَحَمَّلُ عَنْهُ .

وَبَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ وَجُوبَ رُكُوعٍ أَدْرَكَ بِهِ رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ .

وَيُكَبَّرُ نَذْبًا مَسْبُوقٌ أَنْتَقَلَ مَعَهُ لَانْتِقَالِهِ ، فَلَوْ أَدْرَكَهُ مُعْتَدِلًا كَبَّرَ لِلْهُوِيِّ
وَمَا بَعْدَهُ ، أَوْ سَاجِدًا مَثَلًا غَيْرَ سَجْدَةٍ تِلَاوَةٍ لَمْ يُكَبَّرَ لِلْهُوِيِّ إِلَيْهِ ، وَيُؤَافِقُهُ
نَذْبًا فِي ذِكْرِ مَا أَدْرَكَهُ فِيهِ مِنْ تَحْمِيدٍ وَتَسْبِيحٍ وَتَشْهِيدٍ وَدُعَاءٍ ، وَكَذَا صَلَاةٍ
عَلَى الْآلِ ، وَلَوْ فِي تَشْهِيدِ الْمَأْمُومِ الْأَوَّلِ ، قَالَهُ شَيْخُنَا .

وَيُكَبَّرُ مَسْبُوقٌ لِلْقِيَامِ بَعْدَ سَلَامِيهِ إِنْ كَانَ الْمَحَلُّ الَّذِي جَلَسَ مَعَهُ فِيهِ

إِنْ كَانَ مَوْضِعَ جُلُوسِهِ ، وَشَرِطَ لِقُدُوءِ نِيَّةٍ أَقْتِدَاءٍ أَوْ جَمَاعَةٍ مَعَ تَحَرُّمٍ ،

مَوْضِعَ جُلُوسِهِ ، لَوْ أَنْفَرَدَ ، كَانَ أَدْرَكَهُ فِي ثَالِثَةِ رُبَاعِيَّةٍ ، أَوْ ثَانِيَةِ مَغْرِبٍ ، وَإِلَّا لَمْ يُكَبِّرْ لِلْقِيَامِ ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ تَبَعًا لِإِمَامِهِ الْقَائِمِ مِنْ تَشْهَدِ الْأَوَّلِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَحَلَّ تَشْهَدِهِ ، وَلَا يَتَوَرَّكُ فِي غَيْرِ تَشْهَدِهِ الْآخِرِ .
وَيُسْنُ لَهُ أَنْ لَا يَقُومَ إِلَّا بَعْدَ تَسْلِيمَتَيِ الْإِمَامِ .

وَحَرَّمَ مُكْتَبٌ بَعْدَ تَسْلِيمَتَيْهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَحَلَّ جُلُوسِهِ ، فَتَبْطُلُ صَلَاتُهُ بِهِ إِنْ تَعَمَّدَ وَعَلِمَ تَحْرِيمَهُ .

وَلَا يَقُومُ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ ، فَإِنْ تَعَمَّدَهُ بِلَا نِيَّةٍ مُفَارَقَةٍ بَطَلَتْ .
وَالْمُرَادُ مُفَارَقَةُ حَدِّ الْقُعُودِ ، فَإِنْ سَهَا أَوْ جَهَلَ لَمْ يُعْتَدَّ بِجَمِيعِ مَا أَتَى بِهِ حَتَّى يَجْلِسَ ، ثُمَّ يَقُومَ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ ، وَمَتَى عَلِمَ وَلَمْ يَجْلِسْ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَبِهِ فَارَقَ مَنْ قَامَ عَنْ إِمَامِهِ فِي التَّشْهَدِ الْأَوَّلِ عَامِدًا ، فَإِنَّهُ يُعْتَدُّ بِقِرَاءَتِهِ قَبْلَ قِيَامِ الْإِمَامِ ، لِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ الْعَوْدُ إِلَيْهِ .

وَشَرِطَ لِقُدُوءِ شُرُوطٍ ، مِنْهَا :

نِيَّةُ أَقْتِدَاءٍ أَوْ جَمَاعَةٍ أَوْ ائْتِمَامٍ بِالْإِمَامِ الْحَاضِرِ ، أَوْ الصَّلَاةِ مَعَهُ ، أَوْ كَوْنِهِ مَأْمُومًا .

مَعَ تَحَرُّمٍ ، أَيْ : يَجِبُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ النِّيَّةُ مُقْتَرَنَةً مَعَ تَحَرُّمٍ ، وَإِذَا لَمْ تَقْتَرِنْ نِيَّةُ نَحْوِ الْاِقْتِدَاءِ ، بِالتَّحَرُّمِ ، لَمْ تَنْعَقِدِ الْجُمُعَةُ ، لِاشْتِرَاطِ الْجَمَاعَةِ فِيهَا ، وَتَنْعَقِدُ غَيْرُهَا فُرَادَى .

فَلَوْ تَرَكَ هَذِهِ النِّيَّةَ أَوْ شَكَّ فِيهَا وَتَابَعَ مُصَلِّيًا فِي فِعْلٍ ، كَانَ هَوَى

وَنِيَّةُ إِمَامَةٍ سُنَّةٌ لِإِمَامٍ فِي غَيْرِ جُمُعَةٍ ، وَعَدَمُ تَقَدُّمٍ عَلَى إِمَامٍ بِعَقِبٍ ؛
وَنُدْبَ وَقُوفُ ذَكَرٍ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ مُتَأَخِّرًا قَلِيلًا ، فَإِنْ جَاءَ آخَرُ
أَحْرَمَ عَنْ يَسَارِهِ ثُمَّ تَأَخَّرَا ، وَرَجُلَيْنِ أَوْ رَجَالٍ خَلْفَهُ

لِلرُّكُوعِ مُتَابِعًا لَهُ ، أَوْ فِي سَلَامٍ ، بِأَنْ قَصَدَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ اقْتِدَاءٍ بِهِ ، وَطَالَ
عُرْفًا أَنْتِظَارُهُ لَهُ ؛ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ .

وَنِيَّةُ إِمَامَةٍ أَوْ جَمَاعَةٍ سُنَّةٌ لِإِمَامٍ فِي غَيْرِ جُمُعَةٍ ، لِيَنَالَ فَضْلَ الْجَمَاعَةِ
وَلِلْخُرُوجِ مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَهَا . وَتَصَحُّحُ نِيَّتِهَا مَعَ تَحَرُّمِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
خَلْفَهُ أَحَدٌ إِنْ وَثِقَ بِالْجَمَاعَةِ عَلَى الْأَوْجِهِ ، لِأَنَّهُ سَيَصِيرُ إِمَامًا ، فَإِنْ لَمْ يَنْوَ
وَلَوْ لَعَدَمَ عِلْمِهِ بِالْمُقْتَدِينَ ، حَصَلَ لَهُمُ الْفَضْلُ دُونَهُ ، وَإِنْ نَوَاهُ فِي الْأَثْنَاءِ
حَصَلَ لَهُ الْفَضْلُ مِنْ حِينِيذٍ .

أَمَّا فِي الْجُمُعَةِ فَتَلَزُمُهُ مَعَ التَّحَرُّمِ .

وَمِنْهَا عَدَمُ تَقَدُّمٍ فِي الْمَكَانِ يَقِينًا عَلَى إِمَامٍ بِعَقِبٍ ؛ وَإِنْ تَقَدَّمَتْ أَصَابِعُهُ .
أَمَّا فِي الشُّكِّ فِي التَّقَدُّمِ ، فَلَا يُؤَثِّرُ ، وَلَا يَضُرُّ مُسَاوَاتُهُ ، لَكِنَّهَا مَكْرُوهُةٌ .
وَنُدْبَ وَقُوفُ ذَكَرٍ وَلَوْ صَبِيًّا لَمْ يَخْضُرْ غَيْرُهُ ، عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ ، وَإِلَّا
سُنَّ لَهُ تَحْوِيلُهُ لِلتَّبَاعِ مُتَأَخِّرًا عَنْهُ قَلِيلًا ، بِأَنْ تَتَأَخَّرَ أَصَابِعُهُ عَنْ عَقِبِ إِمَامِهِ .
وَخَرَجَ بِالذِّكْرِ الْأُنْثَى ، فَتَقِفْ خَلْفَهُ مَعَ مَزِيدِ تَأَخُّرٍ .

فَإِنْ جَاءَ ذَكَرٌ آخَرُ أَحْرَمَ عَنْ يَسَارِهِ بِتَأَخُّرٍ قَلِيلًا ، ثُمَّ بَعْدَ إِحْرَامِهِ تَأَخَّرَا
عَنْهُ نَدْبًا ، فِي قِيَامٍ أَوْ رُكُوعٍ ، حَتَّى يَصِيرَا صَفًّا وَرَاءَهُ .

وَوُقُوفُ رَجُلَيْنِ جَاءَا مَعًا ، أَوْ رَجَالٍ قَصَدُوا الْاِقْتِدَاءَ بِمُصَلٍّ خَلْفَهُ
صَفًّا .

وَفِي صَفٍّ أَوَّلٍ ثُمَّ مَا يَلِيهِ ؛ وَكَرِهَ أَنْفِرَادُ وَشُرُوعُ فِي صَفٍّ قَبْلَ
إِتْمَامِ مَا قَبْلَهُ ، وَعِلْمُ بِإِنْتِقَالِ إِمَامٍ ،

وَنَدْبَ وَقُوفٍ فِي صَفٍّ أَوَّلٍ ، وَهُوَ مَا يَلِي الْإِمَامَ وَإِنْ تَخَلَّلَهُ مِنْبَرٌ أَوْ
عَمُودٌ ، ثُمَّ مَا يَلِيهِ ، وَهَكَذَا .

وَأَفْضَلُ كُلِّ صَفٍّ يَمِينُهُ ، وَلَوْ تَرَادَفَ يَمِينُ الْإِمَامِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلُ قُدِّمَ
فِيمَا يَظْهَرُ .

وَيَمِينُهُ أُولَى مِنَ الْقُرْبِ إِلَيْهِ فِي يَسَارِهِ .

وَإِدْرَاكُ الصَّفِّ الْأَوَّلِ أُولَى مِنْ إِدْرَاكِ رُكُوعِ غَيْرِ الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ .

أَمَّا هِيَ ، فَإِنْ فَوَّتَهَا قَصْدُ الصَّفِّ الْأَوَّلِ ؛ فَإِدْرَاكُهَا أُولَى مِنَ الصَّفِّ
الْأَوَّلِ .

وَكَرِهَ لِمَأْمُومٍ أَنْفِرَادُ عَنِ الصَّفِّ الَّذِي مِنْ جَنْبِهِ إِنْ وَجَدَ فِيهِ سَعَةً ، بَلْ
يَدْخُلُهُ .

وَشُرُوعُ فِي صَفٍّ قَبْلَ إِتْمَامِ مَا قَبْلَهُ مِنَ الصَّفِّ ، وَوُقُوفُ الذَّكَرِ الْفَرْدِ
عَنْ يَسَارِهِ ، وَوَرَاءَهُ ، وَمُحَازِيَا لَهُ ، وَمُتَأَخِّرًا كَثِيرًا ؛ وَكُلُّ هَذِهِ تَفَوُّتُ
فَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ .

وَيُسَنُّ أَنْ لَا يَزِيدَ مَا بَيْنَ كُلِّ صَفِّينِ وَالْأَوَّلِ وَالْإِمَامِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ .

وَيَقِفُ خَلْفَ الْإِمَامِ الرِّجَالُ ، ثُمَّ الصَّبِيَّانُ ، ثُمَّ النِّسَاءُ .

وَلَا يُؤَخَّرُ الصَّبِيَّانُ لِلْبَالِغِينَ ، لِاتِّحَادِ جَنْسِهِمْ .

وَمِنْهَا عِلْمُ بِإِنْتِقَالِ إِمَامٍ ، بِرُؤْيَا لَهُ ، أَوْ لِبَعْضِ صَفٍّ ، أَوْ سَمَاعِ

وَأَجْتَمَعُهُمَا بِمَكَانٍ؛ فَإِنْ كَانَا بِمَسْجِدٍ صَحَّ الْاِفْتِدَاءُ وَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا فِيهِ وَالْآخَرُ خَارِجَهُ شُرْطَ عَدَمٍ حَائِلٍ أَوْ وَقُوفٌ وَاحِدٍ حِذَاءَ مَنْفَذٍ،

لِصَوْتِهِ ، أَوْ صَوْتٍ مُبْلَغٍ ثِقَةٍ .

وَمِنْهَا أَجْتَمَعُهُمَا ، أَيْ : الإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ بِمَكَانٍ ؛ كَمَا عُمِدَ عَلَيْهِ الْجَمَاعَاتُ فِي الْعَصْرِ الْخَالِيَةِ .

فَإِنْ كَانَا بِمَسْجِدٍ وَمِنْهُ جِدَارُهُ وَرَحْبَتُهُ ، وَهِيَ مَا خَرَجَ عَنْهُ لَكِنْ حُجْرٍ لِأَجْلِهِ ؛ سِوَاءِ أَعْلَمَ وَقَفِيَّتُهَا مَسْجِدًا أَمْ جُهْلَ أَمْرُهَا ، عَمَلًا بِالظَّاهِرِ وَهُوَ التَّخْوِيطُ ، لَكِنْ مَا لَمْ يَتَيَقَّنْ حَدُوثُهَا بَعْدَهُ أَنَّهَا غَيْرُ مَسْجِدٍ ، لَا حَرِيمُهُ ، وَهُوَ مَوْضِعٌ اتَّصَلَ بِهِ وَهْيٌ لِمَصْلَحَتِهِ ، كَانْصِبَابِ مَاءٍ وَوَضْعِ نِعَالٍ .

صَحَّ الْاِفْتِدَاءُ وَإِنْ زَادَتِ الْمَسَافَةُ بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثِ مِثَّةٍ ذِرَاعٍ ، أَوْ اخْتَلَفَتِ الْأَبْنِيَّةُ ، بِخِلَافٍ مِنْ بِنَاءٍ فِيهِ لَا يَنْفَذُ بَابُهُ إِلَيْهِ ، بِأَنْ سُمِّرَ ، أَوْ كَانَ سَطْحًا لَا مَرْقَى لَهُ مِنْهُ ، فَلَا تَصِحُّ الْقُدُوءُ ؛ إِذْ لَا أَجْتِمَاعَ حِينَئِذٍ . كَمَا لَوْ وَقَفَ مِنْ وَرَاءِ شِبَاكِ بَجْدَارِ الْمَسْجِدِ ، وَلَا يَصِلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِأَزْوَارٍ أَوْ أَنْعِطَافٍ ، بِأَنْ يَنْحَرِفَ عَنْ جِهَةِ الْقِبْلَةِ ، لَوْ أَرَادَ الدُّخُولَ إِلَى الْإِمَامِ .

وَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا فِيهِ ، أَيْ : الْمَسْجِدِ .

وَالْآخَرُ خَارِجَهُ شُرْطَ مَعَ قُرْبِ الْمَسَافَةِ ، بِأَنْ لَا يَزِيدَ مَا بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثِ مِثَّةٍ ذِرَاعٍ تَقْرِيْبًا .

عَدَمُ حَائِلٍ بَيْنَهُمَا يَمْنَعُ مُرُورًا أَوْ رُؤْيَا .

أَوْ وَقُوفٌ وَاحِدٍ مِنَ الْمَأْمُومِينَ حِذَاءَ مَنْفَذٍ فِي الْحَائِلِ ، إِنْ كَانَ كَمَا إِذَا

.....

كَانَا بَيْنَاءَيْنِ ، كَصَحْنٍ وَصِفَّةٍ مِنْ دَارٍ ، أَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا بَيْنَاءً وَالْآخَرُ بِفَضَاءٍ ؛
فِيُشْتَرَطُ أَيْضاً هُنَا مَا مَرَّ .

فَإِنْ حَالَ مَا يَمْنَعُ مُروراً ، كَشُبَّاكٍ ، أَوْ رُؤْيَةٍ ، كَبَابٍ مَرْدُودٍ وَإِنْ لَمْ
تُغْلَقْ ضَبَّتُهُ لِمَنْعِهِ الْمُشَاهَدَةَ وَإِنْ لَمْ يَمْنَعْ الْاسْتِطْرَاقَ ، وَمِثْلُهُ السَّرُّ
الْمَرْخِيُّ ، أَوْ لَمْ يَقِفْ أَحَدٌ حِذَاءَ مَنْفَذٍ ؛ لَمْ يَصِحَّ الْاِقْتِدَاءُ فِيهِمَا .

وَإِذَا وَقَفَ وَاحِدٌ مِنَ الْمَأْمُومِينَ حِذَاءَ الْمَنْفَذِ حَتَّى يَرَى الْإِمَامَ أَوْ بَعْضَ
مَنْ مَعَهُ فِي بِنَائِهِ ، فَحِينَئِذٍ تَصِحُّ صَلَاةُ مَنْ بِالْمَكَانِ الْآخَرِ تَبَعاً لِهَذَا
الْمُشَاهِدِ ، فَهُوَ فِي حَقِّهِمْ كَالْإِمَامِ ، حَتَّى لَا يَجُوزُ التَّقَدُّمُ عَلَيْهِ فِي
الْمَوْقِفِ وَالْإِحْرَامِ ، وَلَا بَأْسَ بِالتَّقَدُّمِ عَلَيْهِ فِي الْأَفْعَالِ ، وَلَا يَضُرُّهُمْ
بُطْلَانُ صَلَاتِهِ بَعْدَ إِحْرَامِهِمْ عَلَى الْأَوْجِهِ ، كَرَدِّ الرِّيحِ الْبَابَ أَثْنَاءَهَا ، لِأَنَّهُ
يُغْتَفَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْاِبْتِدَاءِ .

* * *

فَرَعٌ : لَوْ وَقَفَ أَحَدُهُمَا فِي عُلُوٍّ وَالْآخَرُ فِي سُفْلٍ ، اشْتَرَطَ عَدَمُ
الْحَيْلُولَةِ ، لَا مُحَاذَاةَ قَدَمِ الْأَعْلَى رَأْسِ الْأَسْفَلِ ، وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ
عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ « الرُّوضَةِ » وَأَصْلُهَا وَ« الْمَجْمُوعِ » خِلَافاً لِجَمْعِ
مُتَأَخِّرِينَ .

* * *

وَيُكْرَهُ ارْتِفَاعُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ بِلَا حَاجَةٍ وَلَوْ فِي الْمَسْجِدِ .

* * *

وَمُوَافَقَةً فِي سُنَنِ تَفْحُشٍ مُخَالَفَةً فِيهَا ، وَعَدَمَ تَخَلُّفٍ عَنْ إِمَامٍ
بِرُكْنَيْنِ فَعَلِيَيْنِ بِلاَ عُذْرٍ مَعَ تَعَمُّدٍ وَعِلْمٍ ،

وَمِنْهَا مُوَافَقَةً فِي سُنَنِ تَفْحُشٍ مُخَالَفَةً فِيهَا ، فِعْلاً أَوْ تَرْكاً .
فَتَبْطُلُ صَلَاةٌ مَنْ وَقَعَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِمَامِ مُخَالَفَةً فِي سُنَّةٍ ، كَسَجْدَةٍ
تِلَاوَةٍ فَعَلَهَا الْإِمَامُ وَتَرَكَهَا الْمَأْمُومُ عَامِداً عَالِماً بِالتَّحْرِيمِ .
وَتَشْهَدُ أَوَّلَ فَعَلُهُ الْإِمَامُ وَتَرَكَهُ الْمَأْمُومُ ، أَوْ تَرَكَهُ الْإِمَامُ وَفَعَلَهُ
الْمَأْمُومُ لَهُ عَامِداً عَالِماً ، وَإِنْ لَحِقَهُ عَلَى الْقُرْبِ حَيْثُ لَمْ يَجْلِسِ الْإِمَامُ
لِلِاسْتِرَاحَةِ لِعُدُولِهِ عَنْ فَرْضِ الْمُتَابَعَةِ إِلَى سُنَّةٍ .

أَمَّا إِذَا لَمْ تَفْحُشِ الْمُخَالَفَةَ فِيهَا ، فَلَا يَضُرُّ الْإِثْنَانُ بِالسُّنَّةِ ، كَقُنُوتِ
أَدْرَكَ مَعَ الْإِثْنَانِ بِهِ الْإِمَامُ فِي سَجْدَتِهِ الْأُولَى ، وَفَارَقَ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ بِأَنَّهُ
فِيهِ أَحَدٌ قُعُوداً لَمْ يَفْعَلْهُ الْإِمَامُ ؛ وَهَذَا إِنَّمَا طَوَّلَ مَا كَانَ فِيهِ الْإِمَامُ ، فَلَا
فُحْشَ .

وَكَذَا لَا يَضُرُّ الْإِثْنَانُ بِالتَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ إِنْ جَلَسَ إِمَامُهُ لِلِاسْتِرَاحَةِ ، لِأَنَّ
الضَّارَّ إِنَّمَا هُوَ إِحْدَاثُ جُلُوسٍ لَمْ يَفْعَلْهُ الْإِمَامُ ، وَإِلَّا لَمْ يَجُزْ ، وَأَبْطَلَ
صَلَاةَ الْعَالِمِ الْعَامِدِ مَا لَمْ يَنْوِ مُفَارَقَتَهُ ، وَهُوَ فِرَاقٌ بِعُذْرٍ ، فَيَكُونُ أَوَّلَى .

وَإِذَا لَمْ يَفْرَغِ الْمَأْمُومُ مِنْهُ مَعَ فَرَاحِ إِمَامٍ جَازَ لَهُ التَّخَلُّفُ لِإِتْمَامِهِ ، بَلْ
نُدِبَ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يُدْرِكُ الْفَاتِحَةَ بِكَمَالِهَا قَبْلَ رُكُوعِ الْإِمَامِ ، لَا التَّخَلُّفُ
لِإِتْمَامِ سُورَةٍ ، بَلْ يُكْرَهُ إِذَا لَمْ يَلْحَقِ الْإِمَامَ فِي الرُّكُوعِ .

وَمِنْهَا عَدَمُ تَخَلُّفٍ عَنْ إِمَامٍ بِرُكْنَيْنِ فَعَلِيَيْنِ مُتَوَالِيَيْنِ تَامَيْنِ ، بِلاَ عُذْرٍ
مَعَ تَعَمُّدٍ وَعِلْمٍ بِالتَّحْرِيمِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنَا طَوِيلَيْنِ .

وَبِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ طَوِيلَةٍ بِعُذْرٍ أَوْجَبَهُ ، كَإِسْرَاعِ إِمَامٍ قِرَاءَةً
وَأَنْتِظَارٍ مَأْمُومٍ سَكَتَتِهِ فَلْيُؤَافِقْ فِي الرَّابِعِ

فَإِنْ تَخَلَّفَ بِهِمَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ لِفُحْشِ الْمُخَالَفَةِ ، كَأَنْ رَكَعَ الْإِمَامُ
وَأَعْتَدَلَ وَهَوَى لِلِسُجُودٍ ، أَيْ : زَالَ مِنْ حَدِّ الْقِيَامِ وَالْمَأْمُومُ قَائِمٌ .

وَخَرَجَ بِـ « الْفِعْلَيْنِ » الْقَوْلِيَّانِ وَالْقَوْلِيُّ وَالْفِعْلِيُّ .

وَعَدَمُ تَخَلُّفٍ عَنْهُ مَعَهُمَا بِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ طَوِيلَةٍ ، فَلَا يُحْسَبُ
مِنْهَا الْإِعْتِدَالُ وَالْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ .

بِعُذْرٍ أَوْجَبَهُ ، أَيْ : أَقْتَضَى وَجُوبَ ذَلِكَ التَّخَلُّفِ .

كَإِسْرَاعِ إِمَامٍ قِرَاءَةً وَالْمَأْمُومُ بَطِيءُ الْقِرَاءَةِ لِعَجْزِ خَلْقِيٍّ ، لَا لَوَسْوسَةٍ ؛
أَوْ الْحَرَكَاتِ .

وَأَنْتِظَارٍ مَأْمُومٍ سَكَتَتِهِ ، أَيْ : سَكَتَةِ الْإِمَامِ لِيَقْرَأَ فِيهَا الْفَاتِحَةَ ، فَرَكَعَ
عَقِبَهَا ، وَسَهَوَهُ عَنْهَا حَتَّى رَكَعَ الْإِمَامُ ، وَشَكَّهُ فِيهَا قَبْلَ رُكُوعِهِ .

أَمَّا التَّخَلُّفُ لَوَسْوسَةٍ ، بِأَنْ كَانَ يُرَدِّدُ الْكَلِمَاتِ مِنْ غَيْرِ مُوجِبٍ ،
فَلَيْسَ بِعُذْرٍ .

قَالَ شَيْخُنَا : يَنْبَغِي فِي ذِي وَسْوسَةٍ صَارَتْ كَالْخَلْقِيَّةِ ، بِحَيْثُ يَقْطَعُ
كُلَّ مَنْ رَأَاهُ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ تَرْكُهَا ، أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ مَا فِي بَطِيءِ الْحَرَكَةِ ؛ فَيَلْزَمُ
الْمَأْمُومَ فِي الصُّورِ الْمَذْكُورَةِ إِتِمَامُ الْفَاتِحَةِ مَا لَمْ يَتَخَلَّفَ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ
أَرْكَانٍ طَوِيلَةٍ ، وَإِنْ تَخَلَّفَ مَعَ عُذْرٍ بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّلَاثَةِ ، بِأَنْ لَا يَفْرَغَ مِنَ الْفَاتِحَةِ
إِلَّا وَالْإِمَامُ قَائِمٌ عَنِ السُّجُودِ أَوْ جَالِسٌ لِلتَّشَهُدِ ، فَلْيُؤَافِقْ إِمَامَهُ وَجُوباً فِي
الرُّكْنِ الرَّابِعِ ، وَهُوَ الْقِيَامُ أَوْ الْجُلُوسُ لِلتَّشَهُدِ وَيَتْرُكُ تَرْتِيبَ نَفْسِهِ .

ثُمَّ يَتَذَارَكُ ، وَلَوْ اشْتَغَلَ مَسْبُوقٌ بِسُنَّةٍ قَرَأَ قَدْرَهَا

ثُمَّ يَتَذَارَكُ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ لَمْ يُوَافِقْهُ فِي الرَّابِعِ مَعَ عِلْمِهِ بِوَجُوبِ الْمُتَابَعَةِ وَلَمْ يَنْوَ الْمُفَارَقَةَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ .

وَإِنْ رَكَعَ الْمَأْمُومُ مَعَ الْإِمَامِ ، فَشَكَ هَلْ قَرَأَ الْفَاتِحَةَ أَوْ تَذَكَّرَ أَنَّهُ لَمْ يَقْرَأْهَا لَمْ يَجْزُ لَهُ الْعَوْدُ إِلَى الْقِيَامِ ، وَتَذَارَكَ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ رُكْعَةً .
فَإِنْ عَادَ عَالِمًا عَامِدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَإِلَّا فَلَا .

فَلَوْ تَيَقَّنَ الْقِرَاءَةَ وَشَكَ فِي إِكْمَالِهَا فَإِنَّهُ لَا يُؤْتَرُ .

وَلَوْ اشْتَغَلَ مَسْبُوقٌ ، وَهُوَ : مَنْ لَمْ يُدْرِكْ مِنْ قِيَامِ الْإِمَامِ قَدْرًا يَسَعُ الْفَاتِحَةَ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْقِرَاءَةِ الْمُعْتَدِلَةِ ، وَهُوَ ضِدُّ الْمُوَافِقِ .

وَلَوْ شَكَ هَلْ أَدْرَكَ زَمَنًا يَسَعُهَا تَخَلَّفَ لِإِتْمَامِهَا وَلَا يُدْرِكُ الرُّكْعَةَ مَا لَمْ يُدْرِكْهُ فِي الرُّكُوعِ .

بِسُنَّةٍ كَتَعَوُّذٍ وَافْتِتَاحٍ ، أَوْ لَمْ يَشْتَغِلْ بِشَيْءٍ ، بِأَنْ سَكَتَ زَمَنًا بَعْدَ تَحَرُّمِهِ ، وَقَبْلَ قِرَاءَتِهِ ، وَهُوَ عَالِمٌ بِأَنْ وَاجِبَةُ الْفَاتِحَةِ ، أَوْ اسْتَمَعَ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ .

قَرَأَ وَجُوبًا مِنَ الْفَاتِحَةِ بَعْدَ رُكُوعِ الْإِمَامِ ، سَوَاءً أَعْلِمَ أَنَّهُ يُدْرِكُ الْإِمَامَ قَبْلَ رَفْعِهِ مِنْ^(١) سُجُودِهِ أَمْ لَا عَلَى الْأَوْجَهِ ، قَدْرَهَا حُرُوفًا فِي ظَنِّهِ ، أَوْ قَدَّرَ زَمَنَ سُكُوتِهِ لِتَقْصِيرِهِ بَعْدُؤَلِهِ عَنْ فَرْضٍ إِلَى غَيْرِهِ .

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : الذي في « التحفة » : قبل سجوده . وهو المتعين ، كما يستفاد من مقابل الأوجه الآتي القريب . ولعل لفظ : « رفعه من » زيد من الشناخ . انتهى .

وَعُذْرٌ،

وَعُذْرٌ مَنْ تَخَلَّفَ لِسُنَّةِ كِبْطَاءِ الْقِرَاءَةِ ، عَلَى مَا قَالَهُ الشَّيْخَانِ
كَالْبَغَوِيِّ ، لَوْجُوبِ التَّخَلُّفِ ، فَيَتَخَلَّفُ وَيُذَرِّكُ الرَّكْعَةَ مَا لَمْ يُسْبِقْ بِأَكْثَرِ
مِنْ ثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ ، خِلَافًا لِمَا اعْتَمَدَهُ جَمْعُ مُحَقِّقُونَ مِنْ كَوْنِهِ غَيْرَ مَعْذُورٍ
لِتَقْصِيرِهِ بِالْعُدُولِ الْمَذْكُورِ ، وَجَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ »
وَفَتَاوِيهِ ، ثُمَّ قَالَ : مَنْ عَبَّرَ بِعُذْرِهِ فِعْبَارَتُهُ مُؤَوَّلَةٌ . وَعَلَيْهِ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُذَرِّكِ
الْإِمَامَ فِي الرُّكُوعِ فَاتَتْهُ الرَّكْعَةُ وَلَا يَرْكَعُ ، لَأَنَّهُ لَا يُحْسَبُ لَهُ ، بَلْ يُنَابِعُهُ
فِي هَوْيِهِ لِلسُّجُودِ ، وَإِلَّا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ .

ثُمَّ قَالَ : وَالَّذِي يَتَجَبَّهُ أَنَّهُ يَتَخَلَّفُ لِقِرَاءَةِ مَا لَزِمَهُ حَتَّى يُرِيدَ الْإِمَامُ
الْهُوْيَ لِلسُّجُودِ ، فَإِنْ كَمَلَ وَافَقَهُ فِيهِ وَلَا يَرْكَعُ ، وَإِلَّا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ
عَلِمَ وَتَعَمَّدَ ، وَإِلَّا فَارَقَهُ بِالنِّيَّةِ .

قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْإِرْشَادِ » : وَالْأَقْرَبُ لِلْمَنْقُولِ الْأَوَّلِ ، وَعَلَيْهِ
أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ . أَمَّا إِذَا رَكَعَ بِدُونِ قِرَاءَةِ قَدْرِهَا ، فَتَبْطُلُ صَلَاتُهُ .
وَفِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » لَهُ عَنْ مُعْظَمِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ يَرْكَعُ وَيَسْقُطُ عَنْهُ
بَقِيَّةُ الْفَاتِحَةِ ، وَأَخْتِيرَ ، بَلْ رَجَّحَهُ جَمْعُ مُتَأَخِّرُونَ ، وَأَطَالُوا فِي
الْاِسْتِدْلَالِ لَهُ ، وَأَنَّ كَلَامَ الشَّيْخَيْنِ يَقْتَضِيهِ .

أَمَّا إِذَا جَهِلَ أَنَّ وَاجِبَهُ ذَلِكَ ، فَهُوَ بِتَخَلُّفِهِ لِمَا لَزِمَهُ مُتَخَلَّفٌ بِعُذْرٍ .
قَالَهُ الْقَاضِي .

وَخَرَجَ بِ« الْمَسْبُوقِ » الْمُوَافِقُ ، فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يُتِمَّ الْفَاتِحَةَ لاشتِغَالِهِ
بِسُنَّةٍ ، كَدُعَاءِ أَفْتِتَاحٍ ، وَإِنْ لَمْ يَظُنَّ إِدْرَاكَ الْفَاتِحَةِ مَعَهُ ، يَكُونُ كَبْطِيءٍ

وَسَبْقُهُ عَلَى إِمَامٍ بُرْكَتَيْنِ فِعْلِيَّيْنِ مُبْطِلٌ، وَبُرْكَتَيْنِ فِعْلِيَّيْنِ حَرَامٌ،
وَمُقَارَنْتُهُ فِي أَفْعَالٍ مَكْرُوهَةٌ، كَتَخَلَّفَ عَنْهُ إِلَى فَرَاغِ رُكْنٍ.

الْقِرَاءَةُ فِيمَا مَرَّ بِهَا نِزَاعٌ .

وَسَبْقُهُ ، أَي : الْمَأْمُومُ عَلَى إِمَامٍ عَامِداً عَالِماً بِتَمَامِ رُكْنَيْنِ فِعْلِيَّيْنِ
وَإِنْ لَمْ يَكُونَا طَوِيلَيْنِ مُبْطِلٌ لِلصَّلَاةِ ، لِفُحْشِ الْمُخَالَفَةِ . وَصُورَةُ التَّقَدُّمِ
بِهِمَا أَنْ يَرْكَعَ وَيَعْتَدِلَ ثُمَّ يَهْوِي لِلسُّجُودِ مَثَلًا وَالْإِمَامُ قَائِمٌ ، أَوْ أَنْ يَرْكَعَ
قَبْلَ الْإِمَامِ فَلَمَّا أَرَادَ الْإِمَامُ أَنْ يَرْكَعَ رَفَعَ ، فَلَمَّا أَرَادَ الْإِمَامُ أَنْ يَرْفَعَ
سَجَدَ ، فَلَمْ يَجْتَمِعْ مَعَهُ فِي الرُّكُوعِ وَلَا فِي الْإِعْتِدَالِ ، وَلَوْ سَبَقَ بِهِمَا
سَهْوًا أَوْ جَهْلًا لَمْ يَضُرَّ ، لَكِنْ لَا يُعْتَدُّ لَهُ بِهِمَا ، فَإِذَا لَمْ يَعُدْ لِلِاثْنَيْنِ بِهِمَا
مَعَ الْإِمَامِ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا أَتَى بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ بِرُكْعَةٍ وَإِلَّا أَعَادَ الصَّلَاةَ .

وَسَبْقُهُ عَلَيْهِ عَامِداً عَالِماً بِتَمَامِ رُكْنٍ فِعْلِيٍّ ، كَأَنْ رَكَعَ وَرَفَعَ وَالْإِمَامُ
قَائِمٌ حَرَامٌ .

بِخِلَافِ التَّخَلُّفِ بِهِ ، فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ ، كَمَا يَأْتِي .

وَمَنْ تَقَدَّمَ بِرُكْنٍ سُنَّ لَهُ الْعُودُ لِيُؤَافِقَهُ إِنْ تَعَمَّدَ ، وَإِلَّا تَخَيَّرَ بَيْنَ الْعُودِ
وَالدَّوَامِ .

وَمُقَارَنْتُهُ ، أَي : مُقَارَنَةُ الْمَأْمُومِ الْإِمَامَ فِي أَفْعَالٍ ، وَكَذَا أَقْوَالٍ ، غَيْرِ
تَحْرِيمِ مَكْرُوهَةٍ، كَتَخَلَّفَ عَنْهُ ، أَي : الْإِمَامُ ، إِلَى فَرَاغِ رُكْنٍ وَتَقَدُّمِ عَلَيْهِ
بِأَيْدِيهِ . وَعِنْدَ تَعَمُّدِ أَحَدِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ تَفَوُّتُهُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ ، فَهِيَ جَمَاعَةٌ
صَحِيحَةٌ لَكِنْ لَا ثَوَابَ عَلَيْهَا ، فَيَسْقُطُ إِثْمُ تَرْكِهَا أَوْ كَرَاهَتُهَا .

فَقَوْلُ جَمْعِ انْتِفَاءِ الْفَضِيلَةِ يُلْزَمُهُ الْخُرُوجُ عَنِ الْمُتَابَعَةِ حَتَّى يَصِيرَ

وَلَا يَصِحُّ قُدْوَةٌ بِمَنْ أَعْتَقَدَ بُطْلَانَ صَلَاتِهِ،

كَالْمُنْفَرِدِ ، وَلَا تَصِحُّ لَهُ الْجُمُعَةُ ؛ وَهُمْ ؛ كَمَا بَيَّنَّهُ الرَّزْكَاشِيُّ وَغَيْرُهُ .
وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي كُلِّ مَكْرُوهِ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ ، بَأَن لَمْ يُتَصَوَّرْ
وُجُودُهُ فِي غَيْرِهَا ، فَالْسُّنَّةُ لِلْمَأْمُومِ أَنْ يَتَأَخَّرَ ابْتِدَاءُ فِعْلِهِ عَنِ ابْتِدَاءِ فِعْلِ
الْإِمَامِ ، وَيَتَقَدَّمَ عَلَى فِرَاقِهِ مِنْهُ .

وَالْأَكْمَلُ مِنْ هَذَا أَنْ يَتَأَخَّرَ ابْتِدَاءُ فِعْلِ الْمَأْمُومِ عَنْ جَمِيعِ حَرَكَةِ
الْإِمَامِ ، وَلَا يَشْرُعْ حَتَّى يَصِلَ الْإِمَامُ لِحَقِيقَةِ الْمُتَّقِلِ إِلَيْهِ ، فَلَا يَهْوِي
لِلزُّكُوعِ وَالسُّجُودِ حَتَّى يَسْتَوِيَ الْإِمَامُ رَاكِعاً ، أَوْ تَصِلَ جَنْبَتُهُ إِلَى
الْمَسْجِدِ ؛ وَلَوْ قَارَنَهُ بِالتَّحَرُّمِ ، أَوْ تَبَيَّنَ تَأَخُّرُ تَحَرُّمِ الْإِمَامِ لَمْ تَنْعَقِدْ
صَلَاتُهُ ، وَلَا بَأْسَ بِإِعَادَتِهِ التَّكْبِيرَ سِرّاً بِنِيَّةٍ ثَانِيَةٍ إِنْ لَمْ يَشْعُرُوا ، وَلَا
بِالْمُقَارَنَةِ فِي السَّلَامِ .

وَإِنْ سَبَقَهُ بِالْفَاتِحَةِ أَوْ التَّشَهُّدِ ، بَأَن فَرَّغَ مِنْ أَحَدِهِمَا قَبْلَ شُرُوعِ الْإِمَامِ
فِيهِ ، لَمْ يَضُرَّ .

وَقِيلَ : تَجِبُ الْإِعَادَةُ مَعَ فِعْلِ الْإِمَامِ أَوْ بَعْدَهُ ، وَهُوَ أَوْلَى ، فَعَلَيْهِ إِنْ
لَمْ يُعِدَّهُ بَطَلَتْ .

وَيُسْنُ مُرَاعَاةَ هَذَا الْخِلَافِ كَمَا يُسْنُ تَأْخِيرُ جَمِيعِ فَاتِحَتِهِ عَنْ فَاتِحَةِ
الْإِمَامِ ، وَلَوْ فِي أُولَيِّ السَّرِّيَّةِ إِنْ ظَنَّ أَنَّهُ يَقْرَأُ السُّورَةَ .

وَلَوْ عَلِمَ أَنَّ إِمَامَهُ يَفْتَصِرُ عَلَى الْفَاتِحَةِ لَزِمَهُ أَنْ يَقْرَأَهَا مَعَ قِرَاءَةِ
الْإِمَامِ .

وَلَا يَصِحُّ قُدْوَةٌ بِمَنْ أَعْتَقَدَ بُطْلَانَ صَلَاتِهِ ، بَأَن أَرْتَكَبَ مُبْطِلاً فِي اعْتِقَادِ

وَلَا بِمُقْتَدٍ ، وَلَا قَارِيءٍ بِأَمِّيٍّ ،

الْمَأْمُومِ ، كَشَافِعِيٍّ اقْتَدَى بِحَنَفِيٍّ مَسَّ فَرْجَهُ دُونَ مَا إِذَا افْتَصَدَ ، نَظَرًا
لَا عِتْقَادَ الْمُقْتَدِي ، لِأَنَّ الْإِمَامَ مُحَدِّثَ عِنْدَهُ بِالْمَسِّ دُونَ الْفَصْدِ ، فَيَتَعَدَّرُ
رَبْطُ صَلَاتِهِ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ ، لِأَنَّهُ عِنْدَهُ لَيْسَ فِي صَلَاةٍ .

وَلَوْ شَكَّ شَافِعِيٌّ فِي إِثْبَانِ الْمُخَالَفِ بِالْوَاجِبَاتِ عِنْدَ الْمَأْمُومِ لَمْ يُؤْثَرِ
فِي صِحَّةِ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ تَحْسِينًا لِلظَّنِّ بِهِ فِي تَوْقِي الْخِلَافِ ، فَلَا يَضُرُّ عَدَمُ
اِعْتِقَادِهِ الْوُجُوبَ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ قَامَ إِمَامُهُ لِيَزِيدَةَ ، كَخَامِسَةٍ ، وَلَوْ سَهَوَا ، لَمْ يَجُزْ لَهُ
مُتَابَعَتُهُ ، وَلَوْ مَسْبُوقًا ، أَوْ شَاكَأَ فِي رَكْعَةٍ ، بَلْ يُفَارِقُهُ ، وَيُسَلِّمُ أَوْ يَنْتَظِرُهُ
عَلَى الْمُعْتَمَدِ .

* * *

وَلَا قُدْوَةٌ بِمُقْتَدٍ ، وَلَوْ أَحْتِمَالًا ، وَإِنْ بَانَ إِمَامًا .

وَخَرَجَ بِـ « مُقْتَدٍ » مَنْ انْقَطَعَتْ قُدْوَتُهُ ، كَأَنَّ سَلَّمَ الْإِمَامَ فَقَامَ مَسْبُوقٌ
فَاقْتَدَى بِهِ آخَرُ صَحَّتْ ، أَوْ قَامَ مَسْبُوقُونَ فَاقْتَدَى بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ صَحَّتْ
أَيْضًا عَلَى الْمُعْتَمَدِ ، لَكِنْ مَعَ الْكِرَاهَةِ .

وَلَا قُدْوَةٌ قَارِيءٍ بِأَمِّيٍّ ، وَهُوَ مَنْ يُخِلُّ بِالْفَاتِحَةِ أَوْ بَعْضِهَا ، وَلَوْ
بَحَرْفٍ مِنْهَا ، بَأَن يَعْجَزَ عَنْهُ بِالْكُلِّيَّةِ ، أَوْ عَنْ إِخْرَاجِهِ مِنْ مَخْرَجِهِ ، أَوْ عَنْ
أَصْلِ تَشْدِيدِهِ وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ التَّعَلُّمُ وَلَا عِلْمَ بِحَالِهِ ، لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِتَحْمُلِ
الْقِرَاءَةِ عَنْهُ ، لَوْ أَدْرَكَهُ رَاكِعًا .

وَيَصِحُّ الْاِقْتِدَاءُ بِمَنْ يَجُوزُ كَوْنُهُ أُمِّيًّا ، إِلَّا إِذَا لَمْ يَجْهَرْ فِي جَهْرِيَّةٍ ،
فَيَلْزِمُهُ مُفَارَقَتُهُ ، فَإِنْ أَسْتَمَرَ جَاهِلًا حَتَّى سَلَّمَ لَزِمَتْهُ الْإِعَادَةُ مَا لَمْ يَتَيَّنْ أَنَّهُ
قَارِيٌّ .

وَمَحَلُّ عَدَمِ صِحَّةِ الْاِقْتِدَاءِ بِالْأُمِّيِّ إِنْ لَمْ يَسْتَوِ الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ فِي
الْحَرْفِ الْمَعْجُوزِ عَنْهُ ، بِأَنْ أَحْسَنَهُ الْمَأْمُومُ فَقَطْ ، أَوْ أَحْسَنَ كُلُّ مِنْهُمَا غَيْرَ
مَا أَحْسَنَهُ الْآخَرُ .

وَمِنْهُ أَرْتُ يُدْغِمُ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ بِإِبْدَالٍ ، وَالْتِغُّ يُبْدِلُ حَرْفًا بِآخَرَ .
فَإِنْ أَمَكَّنَهُ التَّعَلُّمُ وَلَمْ يَتَعَلَّمْ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ ، وَإِلَّا صَحَّتْ كَأَقْتِدَائِهِ
بِمِثْلِهِ .

وَكُرِّهَ اقْتِدَاءُ بِنَحْوِ تَأْتَاءٍ وَفَافَاءٍ وَلَا حِنْ بِمَا لَا يُغَيِّرُ مَعْنَى ، كَضَمِّ هَاءِ
﴿لِلَّهِ﴾ وَفَتْحِ دَالِ ﴿نَعْبُدُ﴾ فَإِنْ لَحَنَ لَحْنًا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى فِي الْفَاتِحَةِ ،
كـ ﴿أَنْعَمْتَ﴾ بِكُسْرِ أَوْ ضَمٍّ ، أَبْطَلَ صَلَاةَ مَنْ أَمَكَّنَهُ التَّعَلُّمُ وَلَمْ يَتَعَلَّمْ ،
لَأَنَّهُ لَيْسَ بِقُرْآنٍ .

نَعَمْ إِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ صَلَّى لِحُرْمَتِهِ وَأَعَادَ لِتَقْصِيرِهِ .
قَالَ شَيْخُنَا : وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَأْتِي بِتِلْكَ الْكَلِمَةِ لِأَنَّهُ غَيْرُ قُرْآنٍ قَطْعًا ،
فَلَمْ تَتَوَقَّفْ صِحَّةُ الصَّلَاةِ حِينَئِذٍ عَلَيْهَا ، بَلْ تَعَمَّدُهَا ، وَلَوْ مِنْ مِثْلِ هَذَا
مُبْطِلٌ . أَنْتَهَى .

أَوْ فِي غَيْرِهَا ، صَحَّتْ صَلَاتُهُ وَالْقُدُوءُ بِهِ ، إِلَّا إِذَا قَدِرَ وَعَلِمَ
وَتَعَمَّدَ ، لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ كَلَامٌ أَجْنَبِيٌّ .

وَلَوْ أَقْتَدَى بِمَنْ ظَنَّهُ أَهْلًا فَبَانَ خِلَافُهُ أَعَادَ ، لَا ذَا حَدَثٍ أَوْ خَبَثٍ ،
وَصَحَّ أَقْتِدَاءُ سَلِيمٍ بِسَلْسٍ ،

وَحَيْثُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ هُنَا يَبْطُلُ الْاِقْتِدَاءُ بِهِ ، لَكِنْ لِلْعَالِمِ بِحَالِهِ ؛ كَمَا
قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ .

وَأَخْتَارَ السُّبْكِيُّ مَا أَقْتَضَاهُ قَوْلُ الْإِمَامِ : لَيْسَ لِهَذَا قِرَاءَةٌ غَيْرُ
الْفَاتِحَةِ ، لِأَنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِمَا لَيْسَ بِقُرْآنٍ بِلَا ضَرُورَةٍ ، مِنْ الْبُطْلَانِ مُطْلَقًا .
وَلَوْ أَقْتَدَى بِمَنْ ظَنَّهُ أَهْلًا لِلْإِمَامَةِ ، فَبَانَ خِلَافُهُ ، كَانَ ظَنَّهُ قَارِئًا ، أَوْ
غَيْرَ مَأْمُومٍ ، أَوْ رَجُلًا ، أَوْ عَاقِلًا ؛ فَبَانَ أُمِّيًّا ، أَوْ مَأْمُومًا ، أَوْ أَمْرَأَةً ، أَوْ
مَجْنُونًا ؛ أَعَادَ الصَّلَاةَ وَجُوبًا لِتَقْصِيرِهِ بِتَرْكِ الْبَحْثِ فِي ذَلِكَ . لَا إِنْ
أَقْتَدَى بِمَنْ ظَنَّهُ مُتَطَهِّرًا فَبَانَ ذَا حَدَثٍ ، وَلَوْ حَدَثًا أَكْبَرَ ، أَوْ ذَا خَبَثٍ
خَفِيِّ ، وَلَوْ فِي جُمُعَةٍ إِنْ زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِينَ ، فَلَا تَجِبُ الْإِعَادَةُ وَإِنْ كَانَ
الْإِمَامُ-عَالِمًا ، لَانْتِفَاءُ تَقْصِيرِ الْمَأْمُومِ ، إِذْ لَا أَمَارَةَ عَلَيْهِمَا ؛ وَمِنْ ثَمَّ
حَصَلَ لَهُ فَضْلُ الْجَمَاعَةِ .

أَمَّا إِذَا بَانَ ذَا خَبَثٍ ظَاهِرٍ ، فَيَلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ عَلَى غَيْرِ الْأَعْمَى
لِتَقْصِيرِهِ ؛ وَهُوَ مَا بَظَاهِرِ الثُّوبِ ، وَإِنْ حَالَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ حَائِلٌ .
وَالْأَوْجَهُ فِي ضَبْطِهِ أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ لَوْ تَأَمَّلَهُ الْمَأْمُومُ رَأَاهُ ، وَالْخَفِيُّ
بِخِلَافِهِ .

وَصَحَّ التَّوَوُّيُّ فِي « التَّحْقِيقِ » عَدَمَ وَجُوبِ الْإِعَادَةِ مُطْلَقًا .
وَصَحَّ أَقْتِدَاءُ سَلِيمٍ بِسَلْسٍ لِلْبَوْلِ ، أَيِ : الْمَذْيِ أَوْ الضَّرَاطِ ؛ وَقَائِمٍ
بِقَاعِدِ ، وَمُتَوَضِّئٍ بِمُتَمِّمٍ ؛ لَا يَلْزَمُهُ إِعَادَةُ .

وَكُرْهَ بَفَاسِقٍ وَمُبْتَدِعٍ .

وَكُرْهَ اقْتِدَاءِ بَفَاسِقٍ وَمُبْتَدِعٍ كَرَاغِيٍّ ، وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ أَحَدٌ سِوَاهُمَا ، مَا لَمْ يَخْشَ فِتْنَةً .

وَقِيلَ : لَا يَصِحُّ الْاِقْتِدَاءُ بِهِمَا .

وَكُرْهَ أَيْضاً اقْتِدَاءِ بِمُوسُوسٍ وَأَقْلَفٍ ، لَا يَوْلَدِ الرَّنَا ؛ لَكِنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى .

وَأَخْتَارَ الشُّبْكِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ انْتِفَاءَ الْكَرَاهَةِ إِذَا تَعَذَّرَتِ الْجَمَاعَةُ إِلَّا خَلْفَ مَنْ تَكَرَّرَ خَلْفُهُ ، بَلْ هِيَ أَفْضَلُ مِنَ الْاِنْفِرَادِ .

وَجَزَمَ شَيْخُنَا بِأَنَّهَا لَا تَزُولُ حِينَئِذٍ ، بَلِ الْاِنْفِرَادُ أَفْضَلُ مِنْهَا .

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : وَالْأَوْجَهُ عِنْدِي مَا قَالَهُ الشُّبْكِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

* * *

تِمَّةٌ [فِي بَيَانِ الْأَعْذَارِ الْمُرْخَّصَةِ لِتَرْكِ الْجَمَاعَةِ] : وَعُذْرُ الْجَمَاعَةِ كَالْجُمُعَةِ : مَطَرٌ يَبُلُّ ثَوْبَهُ ، لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ [النَّسَائِي ، رَقْم : ٨٥٤ ؛ أَبُو دَاوُد ، رَقْم : ١٠٥٧ ؛ ابْنُ مَاجَه ، رَقْم : ٩٣٦ ؛ « مَسْنَدُ أَحْمَد » ، رَقْم : ١٩٧٦٩ ، ٢٠١٨٨] أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ فِي الصَّلَاةِ بِالرَّحَالِ يَوْمَ مَطَرٍ لَمْ يَبُلْ أَسْفَلَ النِّعَالِ ، بِخِلَافِ مَا لَا يَبُلُّهُ ؛ نَعَمْ قَطُرُ الْمَاءِ مِنْ سُقُوفِ الطَّرِيقِ عُذْرٌ وَإِنْ لَمْ يَبُلَّهُ ، لِغَلَبَةِ نَجَاسَتِهِ أَوْ اسْتِغْذَارِهِ ؛ وَوَحَلٌ لَمْ يَأْمَنْ مَعَهُ التَّلَوُّثُ بِالْمَشْيِ فِيهِ أَوْ الزَّلَقُ ؛ وَحَرٌّ شَدِيدٌ وَإِنْ وَجَدَ ظِلًّا يَمْشِي فِيهِ ؛ وَبَرْدٌ شَدِيدٌ ؛ وَظُلْمَةٌ شَدِيدَةٌ بِاللَّيْلِ ؛ وَمَشَقَّةٌ مَرَضٍ وَإِنْ لَمْ تُبَحِ الْجُلُوسُ فِي الْفَرَضِ ، لَا صُدَاعٌ

يسير ؛ ومُدافعة حَدَثٍ مِنْ بَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ أَوْ رِيحٍ ، فَتُكْرَهُ الصَّلَاةُ مَعَهَا ، وَإِنْ خَافَ فَوَتْ الْجَمَاعَةُ لَوْ فَرَّغَ نَفْسَهُ كَمَا صَرَحَ بِهِ جَمْعٌ ، وَحُدُوثُهَا فِي الْقَرْصِ لَا يُجَوِّزُ قَطْعُهُ ، وَمَحَلُّ مَا ذُكِرَ فِي هَذِهِ إِنْ اتَّسَعَ الْوَقْتُ بِحَيْثُ لَوْ فَرَّغَ نَفْسَهُ أَذْرَكَ الصَّلَاةَ كَامِلَةً ، وَإِلَّا حُرِّمَ التَّأْخِيرُ لِذَلِكَ ؛ وَفَقْدُ لِبَاسٍ لَا يُقْبَلُ بِهِ ، وَإِنْ وَجَدَ سَاتِرَ الْعَوْرَةِ ؛ وَسَيَّرَ رِفْقَةً لِمُرِيدِ سَفَرٍ مُبَاحٍ وَإِنْ أَمِنَ لِمَشَقَّةٍ اسْتِيحَاشِهِ ؛ وَخَوْفٍ ظَالِمٍ عَلَى مَعْصُومٍ مِنْ عِزْضٍ أَوْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ ؛ وَخَوْفٍ مِنْ حَبْسٍ غَرِيمٍ مُعْسِرٍ ؛ وَحُضُورٍ مَرِيضٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَحْوَ قَرِيبٍ بِلَا مُتَعَهِّدٍ لَهُ أَوْ كَانَ نَحْوَ قَرِيبٍ مُحْتَضَرًا أَوْ لَمْ يَكُنْ مُحْتَضَرًا لَكِنْ يَأْنَسُ بِهِ ؛ وَغَلَبَةُ نُعَاسٍ عِنْدَ انْتِظَارِهِ لِلْجَمَاعَةِ ؛ وَشِدَّةُ جُوعٍ وَعَطَشٍ ؛ وَعَمَى حَيْثُ لَمْ يَجِدْ قَائِدًا بِأَجْرَةِ الْمَثَلِ ، وَإِنْ أَحْسَنَ الْمَشْيَ بِالْعَصَا .

* * *

تَنْبِيْهُ [فِي بَيَانِ حُكْمِ هَذِهِ الْأَعْذَارِ] : إِنْ هَذِهِ الْأَعْذَارُ تَمْنَعُ كَرَاهَةَ تَرْكِهَا حَيْثُ سُنَّتْ ، وَإِثْمَهُ حَيْثُ وَجَبَتْ ؛ وَلَا تَحْصُلُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ ؛ كَمَا قَالَ التَّوَوُّيُّ فِي « الْمَجْمُوع » ، وَأَخْتَارَ غَيْرُهُ مَا عَلَيْهِ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ مِنْ حُصُولِهَا إِنْ قَصَدَهَا لَوْلَا الْعُذْرُ .

* * *

قَالَ فِي « الْمَجْمُوع » : يُسْتَحَبُّ لِمَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ بِلَا عُذْرٍ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِدِينَارٍ أَوْ نِصْفِهِ لِخَبَرِ أَبِي دَاوُدَ [رَقْم : ١٠٥٣] وَغَيْرِهِ [النِّسَائِيُّ ، رَقْم : ١٣٧٢] ؛ ابْنُ مَاجَهَ ، رَقْم : ١١٢٨ ؛ « مُسْنَدُ أَحْمَد » ، رَقْم : ١٩٥٨٣ و ١٩٦٤٦ .

* * *

فَصْلٌ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

تَجِبُ جُمُعَةٌ عَلَى مُكَلَّفٍ ذَكَرَ حُرٌّ مُتَوَطِّنٌ غَيْرِ مَعْذُورٍ ، وَعَلَى مُقِيمٍ

فَصْلٌ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

هِيَ فَرَضٌ عَيْنٍ عِنْدَ اجْتِمَاعِ شَرَائِطِهَا ، وَفُرِضَتْ بِمَكَّةَ ، وَلَمْ تُقَمْ بِهَا لِفَقْدِ الْعَدَدِ ، أَوْ لِأَنَّ شِعَارَهَا الْإِظْهَارُ وَكَانَ ﷺ مُسْتَخْفِياً فِيهَا .
 وَأَوَّلُ مَنْ أَقَامَهَا بِالْمَدِينَةِ قَبْلَ الْهِجْرَةِ أَسْعَدُ بْنُ زُرَّارَةَ بِقَرْيَةٍ عَلَى مِيلٍ مِنَ الْمَدِينَةِ .

وَصَلَاتُهَا أَفْضَلُ الصَّلَوَاتِ .

وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ لَهَا ، أَوْ لِأَنَّ آدَمَ اجْتَمَعَ فِيهَا مَعَ حَوَاءَ فِي مُزْدَلِفَةٍ ، فَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ جَمْعًا .

تَجِبُ جُمُعَةٌ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ ، أَيْ : بَالِغٍ عَاقِلٍ ، ذَكَرٍ حُرٍّ ؛ فَلَا تَلْزَمُ عَلَى أُنْثَى وَخُسْئٍ ، وَمَنْ بِهِ رِقٌّ وَإِنْ كُوتِبَ لِنَقْصِهِ ، مُتَوَطِّنٌ بِمَحَلِّ الْجُمُعَةِ لَا يُسَافِرُ مِنْ مَحَلِّ إِقَامَتِهَا صِنْفًا وَلَا شِتَاءً إِلَّا لِحَاجَةِ كِتَابَةِ زِيَارَةٍ ، غَيْرِ مَعْذُورٍ بِنَحْوِ مَرَضٍ مِنَ الْأَعْذَارِ الَّتِي مَرَّتْ فِي الْجَمَاعَةِ ، فَلَا تَلْزَمُ عَلَى مَرِيضٍ إِنْ لَمْ يَخْضُرْ بَعْدَ الزَّوَالِ مَحَلَّ إِقَامَتِهَا ؛ وَتَتَعَقَّدُ بِمَعْذُورٍ .

وَتَجِبُ عَلَى مُقِيمٍ بِمَحَلِّ إِقَامَتِهَا غَيْرِ مُتَوَطِّنٍ ، كَمَنْ أَقَامَ بِمَحَلِّ جُمُعَةٍ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ فَأَكْثَرَ ، وَهُوَ عَلَى عَزْمِ الْعُودِ إِلَى وَطَنِهِ ، وَلَوْ بَعْدَ مُدَّةٍ طَوِيلَةٍ ؛

وَلَا تَتَعَقَّدُ بِهِ وَلَا يَمْنُ بِهِ رِقٌّ وَصِبَا، وَشُرْطُ ١ - وَقُوعُهَا جَمَاعَةً فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى،

وَعَلَى مُقِيمٍ مُتَوَطِّنٍ بِمَحَلٍّ يَسْمَعُ مِنْهُ النَّدَاءَ وَلَا يَبْلُغُ أَهْلُهُ أَرْبَعِينَ فَتَلَزِمُهُمَا الْجُمُعَةُ .

وَلَكِنْ لَا تَتَعَقَّدُ الْجُمُعَةُ بِهِ ، أَيْ : بِمُقِيمٍ غَيْرِ مُتَوَطِّنٍ ، وَلَا بِمُتَوَطِّنٍ خَارِجَ بَلَدٍ إِقَامَتِهَا ، وَإِنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ بِسَمَاعِهِ النَّدَاءَ مِنْهَا .

وَلَا يَمْنُ بِهِ رِقٌّ وَصِبَا، بَلْ تَصِحُّ مِنْهُمْ ، لَكِنْ يَنْبَغِي تَأَخُّرُ إِحْرَامِهِمْ عَنْ إِحْرَامِ أَرْبَعِينَ مِمَّنْ تَتَعَقَّدُ بِهِ الْجُمُعَةُ عَلَى مَا اشْتَرَطَهُ جَمْعُ مُحَقِّقُونَ ، وَإِنْ خَالَفَ فِيهِ كَثِيرُونَ .

وَشُرْطُ لِحْصَةِ الْجُمُعَةِ مَعَ شُرُوطٍ غَيْرِهَا ، سِتَّةٌ :

١ - أَحَدُهَا : وَقُوعُهَا جَمَاعَةً بِنَيْتَةِ إِمَامَةٍ وَأَقْتِدَاءِ مُقْتَرِنَةٍ بِتَحَرُّمٍ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى، فَلَا تَصِحُّ الْجُمُعَةُ بِالْعَدَدِ فَرَادَى .

وَلَا تُشْتَرَطُ الْجَمَاعَةُ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ ، فَلَوْ صَلَّى الْإِمَامُ بِالْأَرْبَعِينَ رُكْعَةً ، ثُمَّ أَحْدَثَ فَأَتَمَّ كُلَّ مِنْهُمْ رُكْعَةً وَاحِدَةً ، أَوْ لَمْ يُحْدِثْ بَلْ فَارَقُوهُ فِي الثَّانِيَةِ وَأَتَمُّوا مُنْفَرِدِينَ ؛ أَجْزَأَتْهُمْ الْجُمُعَةُ . نَعَمْ ، يُشْتَرَطُ بَقَاءُ الْعَدَدِ إِلَى سَلَامِ الْجَمِيعِ ، حَتَّى لَوْ أَحْدَثَ وَاحِدٌ مِنَ الْأَرْبَعِينَ قَبْلَ سَلَامِهِ ، وَلَوْ بَعْدَ سَلَامِ مَنْ عَدَاهُ مِنْهُمْ ، بَطَلَتْ جُمُعَةُ الْكُلِّ . وَلَوْ أَدْرَكَ الْمَسْبُوقُ رُكُوعَ الثَّانِيَةِ وَأَسْتَمَرَ مَعَهُ إِلَى أَنْ سَلَّمَ أَتَى بِرُكْعَةٍ بَعْدَ سَلَامِهِ جَهْرًا ، وَتَمَّتْ جُمُعَتُهُ إِنْ صَحَّتْ جُمُعَةُ الْإِمَامِ ، وَكَذَا مَنْ أَقْتَدَى بِهِ ، وَأَدْرَكَ رُكْعَةً مَعَهُ ؛ كَمَا قَالَه شَيْخُنَا .

٢ - وَبَارَبَعِينَ،

وَتَجِبُ عَلَى مَنْ جَاءَ بَعْدَ رُكُوعِ الثَّانِيَةِ نِيَّةُ الْجُمُعَةِ عَلَى الْأَصَحِّ، وَإِنْ كَانَتْ الظُّهْرُ هِيَ اللَّازِمَةُ لَهُ، وَقِيلَ: تَجُوزُ نِيَّةُ الظُّهْرِ، وَأَفْتَى بِهِ الْبُلْقِينِيُّ، وَأَطَالَ الْكَلَامَ فِيهِ.

٢ - وَثَانِيهَا: وَقُوعُهَا بِأَرْبَعِينَ، مِمَّنْ تَنَعَّدُ بِهِمُ الْجُمُعَةُ، وَلَوْ مَرَضَى، وَمِنْهُمْ الْإِمَامُ.

وَلَوْ كَانُوا أَرْبَعِينَ فَقَطْ، وَفِيهِمْ وَاحِدٌ أَوْ أَكْثَرُ قَصَرَ فِي التَّعَلُّمِ، لَمْ تَصِحَّ جُمُعَتُهُمْ لِطُلَانِ صَلَاتِهِ، فَيَنْقُصُونَ. أَمَّا إِذَا لَمْ يُقْصَرَ الْأُمِّيُّ فِي التَّعَلُّمِ فَتَصِحَّ الْجُمُعَةُ بِهِ، كَمَا جَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا فِي شَرْحِي «الْعُبَابِ» وَ«الْإِرْشَادِ» تَبَعًا لِمَا جَزَمَ بِهِ شَيْخُهُ فِي «شَرْحِ الرُّوضِ». ثُمَّ قَالَ فِي «شَرْحِ الْمِنْهَاجِ»: لَا فَرْقَ هُنَا بَيْنَ أَنْ يُقْصَرَ الْأُمِّيُّ فِي التَّعَلُّمِ وَأَنْ لَا يُقْصَرَ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا غَيْرُ قَوِيٍّ. أَنْتَهَى.

وَلَوْ نَقَصُوا فِيهَا بَطَلَتْ، أَوْ فِي خُطْبَةٍ لَمْ يُحَسَبِ رُكْنٌ فِعْلَ حَالِ نَقْصِهِمْ لِعَدَمِ سَمَاعِهِمْ لَهُ، فَإِنْ عَادُوا قَرِيبًا عُرْفًا جَازَ الْبِنَاءُ عَلَى مَا مَضَى، وَإِلَّا وَجَبَ الْأَسْتِثْنَاءُ، كَنَقْصِهِمْ بَيْنَ الْخُطْبَةِ وَالصَّلَاةِ، لِإِتِّفَاعِ أَلْمُؤَالَةِ فِيهِمَا.

* * *

فَرْعٌ: مَنْ لَهُ مَسْكَنَانِ بِلَدَيْنِ، فَأَلْبَعْرَةُ بِمَا كَثُرَتْ فِيهِ إِقَامَتُهُ فِيمَا فِيهِ أَهْلُهُ وَمَالُهُ، وَإِنْ كَانَ بِوَاحِدِ أَهْلٍ وَبِآخَرِ مَالٍ فَبِمَا فِيهِ أَهْلُهُ، فَإِنْ أَسْتَوَيَا فِي الْكُلِّ، فَبِالْمَحَلِّ الَّذِي هُوَ فِيهِ حَالَةُ إِقَامَةِ الْجُمُعَةِ.

٣ - وَبِمَحَلٍّ مَعْدُودٍ مِنَ الْبَلَدِ ،

وَلَا تَتَعَقَّدُ الْجُمُعَةُ بِأَقَلِّ مِنْ أَرْبَعِينَ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ،
فَتَتَعَقَّدُ عِنْدَهُ بِأَرْبَعَةٍ ، وَلَوْ عَبِيدًا أَوْ مُسَافِرِينَ .

وَلَا يُشْتَرَطُ عِنْدَنَا إِذْنُ السُّلْطَانِ لِإِقَامَتِهَا ، وَلَا كَوْنُ مَحَلِّهَا مِصْرًا خِلَافًا
لَهُ فِيهِمَا ، وَسُئِلَ الْبُلْقَيْنِيُّ عَنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ لَا يَبْلُغُ عَدْدُهُمْ أَرْبَعِينَ ، هَلْ
يُصَلُّونَ الْجُمُعَةَ أَوِ الظُّهْرَ ؟ فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ : يُصَلُّونَ الظُّهْرَ عَلَى مَذْهَبِ
الشَّافِعِيِّ .

وَقَدْ أَجَازَ جَمْعٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنْ يُصَلُّوا الْجُمُعَةَ ، وَهُوَ قَوِيٌّ ، فَإِذَا
قَلَّدُوا ، أَيْ : جَمِيعُهُمْ ، مَنْ قَالَ هَذِهِ الْمَقَالَةَ ، فَإِنَّهُمْ يُصَلُّونَ الْجُمُعَةَ ،
وَإِنْ أَحْتَاطُوا فَصَلُّوا الْجُمُعَةَ ، ثُمَّ الظُّهْرَ ، كَانَ حَسَنًا .

* * *

٣ - وَتَالِئُهَا : وَفَوْعُهَا بِمَحَلٍّ مَعْدُودٍ مِنَ الْبَلَدِ ، وَلَوْ بِفَضَاءٍ مَعْدُودٍ
مِنْهَا ، بَأَنْ كَانَ فِي مَحَلٍّ لَا تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ ، وَإِنْ لَمْ يَتَّصِلْ بِالْأُبْنِيَّةِ ،
بِخِلَافِ مَحَلٍّ غَيْرِ مَعْدُودٍ مِنْهَا ، وَهُوَ مَا يُجَوِّزُ السَّفَرَ^(١) الْقَصَرَ مِنْهُ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ كَانَ فِي قَرْيَةٍ أَرْبَعُونَ كَامِلُونَ لَزِمَتْهُمْ الْجُمُعَةُ ، بَلْ يَحْرُمُ
عَلَيْهِمْ عَلَى الْمُعْتَمِدِ تَعْطِيلُ مَحَلِّهِمْ مِنْ إِقَامَتِهَا وَالذَّهَابُ إِلَيْهَا فِي بَلَدٍ
أُخْرَى ، وَإِنْ سَمِعُوا النِّدَاءَ .

قَالَ أَبُو الرِّفْعَةِ وَغَيْرُهُ : إِنَّهُمْ إِذَا سَمِعُوا النِّدَاءَ مِنْ مِصْرَ فَهُمْ مُخَيَّرُونَ

(١) وفي نسخة : « وهو ما يجوز في السفر القصر منه » .

٤ - وَفِي وَقْتِ ظَهْرِ ،

بَيِّنَ أَنَّ يَحْضُرُوا الْبَلَدَ لِلْجُمُعَةِ وَيَبَيِّنَ أَنَّ يُقِيمُوهَا فِي قَرْيَتِهِمْ ، وَإِذَا حَضَرُوا الْبَلَدَ لَا يَكْمُلُ بِهِمُ الْعَدَدُ ، لِأَنَّهُمْ فِي حُكْمِ الْمُسَافِرِينَ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْقَرْيَةِ جَمْعٌ تَتَعَقَّدُ بِهِمُ الْجُمُعَةُ ، وَلَوْ بِأَمْتِنَاعِ بَعْضِهِمْ مِنْهَا ، يَلْزَمُهُمُ السَّعْيُ إِلَى بَلَدٍ يَسْمَعُونَ مِنْ جَانِبِهِ النِّدَاءَ .

قَالَ ابْنُ عُجَيْلٍ : وَلَوْ تَعَدَّدَتْ مَوَاضِعُ مُتَقَارِبَةٍ ، وَتَمَيَّزَ كُلُّ بِاسْمٍ ، فَلِكُلِّ حُكْمُهُ .

قَالَ شَيْخُنَا : إِنَّمَا يَتَجَبَّهُ ذَلِكَ إِنْ عُدَّ كُلُّ مَعَ ذَلِكَ قَرْيَةً مُسْتَقِلَّةً عُرْفًا .

* * *

فَرَعٌ : وَلَوْ أَكْرَهَ السُّلْطَانُ أَهْلَ قَرْيَةٍ أَنْ يَنْتَقِلُوا مِنْهَا وَيَبْنُوا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، فَسَكَنُوا فِيهِ ، وَقَصَدَهُمُ الْعَوْدُ إِلَى الْبَلَدِ الْأَوَّلِ إِذَا فَرَجَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، لَا تَلْزَمُهُمُ الْجُمُعَةُ ، بَلْ لَا تَصِحُّ مِنْهُمْ لِعَدَمِ الْأَسْتِيطَانِ .

* * *

٤ - وَرَابِعُهَا : وَقُوعُهَا فِي وَقْتِ ظَهْرِ ، فَلَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ عَنْهَا وَعَنْ خُطْبَتِهَا ، أَوْ شَكَّ فِي ذَلِكَ ، صَلُّوا ظَهْرًا ، وَلَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ يَقِينًا أَوْ ظَنًّا وَهُمْ فِيهَا ، وَلَوْ قُبِيلَ السَّلَامُ ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بِإِخْبَارِ عَدْلٍ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَجَبَ الظُّهْرُ بِنَاءً عَلَى مَا مَضَى ، وَفَاتَتِ الْجُمُعَةُ ؛ بِخِلَافِ مَا لَوْ شَكَّ فِي خُرُوجِهِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ .

وَمِنْ شُرُوطِهَا أَنْ لَا يَسْبِقَهَا بَتَحَرُّمٍ وَلَا يُقَارِنُهَا فِيهِ جُمُعَةٌ بِمَحَلِّهَا ، إِلَّا إِنْ كَثُرَ أَهْلُهُ وَعَسَرَ اجْتِمَاعُهُمْ بِمَكَانٍ وَاحِدٍ مِنْهُ ، وَلَوْ غَيْرُ مَسْجِدٍ مِنْ غَيْرِ

- ٥ - وَوُقُوعُهَا بَعْدَ خُطْبَتَيْنِ بَارَكَانِهِمَا ، وَهِيَ : ١ - حَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى ،
٢ - صَلَاةٌ عَلَى النَّبِيِّ بِلَفْظِهِمَا ،

لُحُوقِ مُؤَذِّ فِيهِ ، كَحَرِّ وَبَرْدِ شَدِيدَيْنِ ، فَيَجُوزُ حِينَئِذٍ تَعَدُّهَا لِلْحَاجَةِ بِحَسَبِهَا .

* * *

فَرَعٌ : لَا يَصِحُّ ظُهُرُ مَنْ لَا عُذْرَ لَهُ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ ، فَإِنْ صَلَّاهَا جَاهِلًا أُنْعَقَتْ نَفْلًا ، وَلَوْ تَرَكَهَا أَهْلُ بَلَدٍ فَصَلُّوا الظُّهْرَ لَمْ يَصِحَّ مَا لَمْ يَضِقِ الْوَقْتُ عَنْ أَقَلِّ وَاجِبِ الْخُطْبَتَيْنِ وَالصَّلَاةِ ؛ وَإِنْ عَلِمَ مِنْ عَادَتِهِمْ أَنَّهُمْ لَا يُقِيمُونَ الْجُمُعَةَ .

* * *

٥ - وَخَامِسُهَا : وَوُقُوعُهَا ، أَيُّ : الْجُمُعَةِ ، بَعْدَ خُطْبَتَيْنِ بَعْدَ زَوَالٍ ، لِمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ [البخاري ، رقم : ٩٢٨ ؛ مسلم ، رقم : ٨٦١] أَنَّهُ ﷺ لَمْ يُصَلِّ الْجُمُعَةَ إِلَّا بِخُطْبَتَيْنِ .
بَارَكَانِهِمَا ، أَيُّ : يُشْتَرَطُ وَوُقُوعُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ بَعْدَ خُطْبَتَيْنِ مَعَ إِتْيَانِ أَرْكَانِهِمَا الْآتِيَةِ .

وَهِيَ : خَمْسَةٌ :

١ - أَحَدُهَا : حَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى .

٢ - وَثَانِيهَا : صَلَاةٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِلَفْظِهِمَا ، أَيُّ : حَمْدُ اللَّهِ وَالصَّلَاةُ

عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

كَالْحَمْدِ لِلَّهِ أَوْ أَحْمَدُ لِلَّهِ ؛ فَلَا يَكْفِي الشُّكْرُ لِلَّهِ ، أَوْ الشَّنَاءُ لِلَّهِ ، وَلَا

٣- وَوَصِيَّةٌ بِتَقْوَى اللَّهِ فِيهِمَا ، ٤- وَقِرَاءَةُ آيَةٍ فِي إِحْدَاهُمَا ،

الْحَمْدُ لِلرَّحْمَنِ أَوْ لِلرَّحِيمِ .

وَكَاَللَّهِمْ صَلِّ ، أَوْ صَلِّى اللَّهُ ، أَوْ أَصَلِّى عَلَى مُحَمَّدٍ ، أَوْ أَحْمَدَ ، أَوْ
الرَّسُولِ ، أَوْ النَّبِيِّ ، أَوْ الْحَاشِرِ ، أَوْ نَحْوِهِ ؛ فَلَا يَكْفِي : اللَّهُمَّ سَلِّمْ عَلَى
مُحَمَّدٍ ، أَوْ أَرْحَمْ مُحَمَّدًا ، وَلَا صَلِّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِالضَّمِيرِ ، وَإِنْ تَقَدَّمَ لَهُ ذِكْرُ
يَرْجِعُ إِلَيْهِ الضَّمِيرُ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمْعٌ مُحَقِّقُونَ .

وَقَالَ الْكَمَالُ الدَّمِيرِيُّ : وَكَثِيرًا مَا يَسْهُونَ فِي ذَلِكَ . اُنْتَهَى .

فَلَا تَغْتَرَّ بِمَا تَجِدُهُ مَسْطُورًا فِي بَعْضِ « الْخُطَبِ النَّبَاتِيَّةِ » عَلَى خِلَافِ
مَا عَلَيْهِ مُحَقِّقُو الْمُتَأَخِّرِينَ .

٣- وَثَالِثُهَا : وَصِيَّةٌ بِتَقْوَى اللَّهِ ، وَلَا يَتَعَيَّنُ لَفْظُهَا وَلَا تَطْوِيلُهَا ، بَلْ
يَكْفِي نَحْوُ : أَطِيعُوا اللَّهَ ، مِمَّا فِيهِ حَتٌّ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ ، أَوْ زَجْرٌ عَنْ
مَعْصِيَتِهِ ؛ لِأَنَّهَا الْمَقْصُودُ مِنَ الْخُطْبَةِ ، فَلَا يَكْفِي مُجَرَّدُ التَّحْذِيرِ مِنْ غُرُورِ
الدُّنْيَا ، وَذِكْرِ الْمَوْتِ وَمَا فِيهِ مِنَ الْفُطَاعَةِ وَالْأَلَمِ .

قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ : يَكْفِي فِيهَا مَا اشْتَمَلَ عَلَى الْأَمْرِ بِالْإِسْتِعْدَادِ
لِلْمَوْتِ .

وَيُسْتَرْطُ أَنْ يَأْتِيَ بِكُلِّ مِنَ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ فِيهِمَا ، أَيْ : فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ
مِنَ الْخُطْبَتَيْنِ .

وَيُنْدَبُ أَنْ يُرْتَّبَ الْخُطِيبُ الْأَرْكَانَ الثَّلَاثَةَ وَمَا بَعْدَهَا ، بِأَنْ يَأْتِيَ أَوَّلًا
بِالْحَمْدِ ، فَالصَّلَاةِ ، فَالْوَصِيَّةِ ، فَبِالْقِرَاءَةِ ، فَبِالدُّعَاءِ .

٤- وَرَابِعُهَا : قِرَاءَةُ آيَةٍ مُفْهِمَةٍ فِي إِحْدَاهُمَا ، وَفِي الْأَوَّلَى أَوْلَى ،

٥ - وَدُعَاءُ وَلَوْ: رَحِمَكُمُ اللَّهُ فِي ثَانِيَةِ؛ وَشُرْطَ فِيهِمَا إِسْمَاعُ أَرْبَعِينَ
الْأَرْكَانَ

تُسَنُّ بَعْدَ فَرَاغِهَا قِرَاءَةُ ﴿ق﴾ أَوْ بَعْضِهَا فِي كُلِّ جُمُعَةٍ لِلاتِّبَاعِ .

٥ - وَخَامِسُهَا: دُعَاءُ أُخْرَوِيٍّ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْمُؤْمِنَاتِ ،
خِلَافًا لِلْأَذَرَعِيِّ .

وَلَوْ: بِقَوْلِهِ: رَحِمَكُمُ اللَّهُ، وَكَذَا يَنْخَو: اَللَّهُمَّ أَجِرْنَا مِنَ النَّارِ، إِنْ
قَصَدَ تَخْصِيصَ الْحَاضِرِينَ .

فِي خُطْبَةِ ثَانِيَةِ لِاتِّبَاعِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ .

وَالدُّعَاءُ لِلسُّلْطَانِ بِخُصُوصِهِ لَا يُسَنُّ اتِّفَاقًا إِلَّا مَعَ خَشْيَةِ فِتْنَةٍ ،
فَيَجِبُ ، وَمَعَ عَدَمِهَا لَا بَأْسَ بِهِ ، حَيْثُ لَا مُجَازَفَةَ فِي وَصْفِهِ ؛ وَلَا يَجُوزُ
وَصْفُهُ بِصِفَةٍ كَاذِبَةٍ إِلَّا لِضُرُورَةٍ .

وَيُسَنُّ الدُّعَاءُ لِرِوَايَةِ الصَّحَابَةِ قَطْعًا ، وَكَذَا لِرِوَايَةِ الْمُسْلِمِينَ وَجُيُوشِهِمْ
بِالصَّلَاحِ وَالنَّصْرِ وَالْقِيَامِ بِالْعَدْلِ ، وَذِكْرِ الْمَنَاقِبِ لَا يَقْطَعُ الرِّوَايَةَ مَا لَمْ
يُعَدَّ بِهِ مُغْرَضًا عَنِ الْخُطْبَةِ ، وَفِي التَّوَسُّطِ يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يُطِيلَهُ إِطَالَةً تَقْطَعُ
الرِّوَايَةَ كَمَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْخُطَبَاءِ الْجُهَّالِ .

قَالَ شَيْخُنَا: وَلَوْ شَكَّ فِي تَرْكِ فَرَضٍ مِنَ الْخُطْبَةِ بَعْدَ فَرَاغِهَا لَمْ
يُؤَثِّرْ ، كَمَا لَا يُؤَثِّرُ الشَّكُّ فِي تَرْكِ فَرَضٍ بَعْدَ الصَّلَاةِ أَوْ الْوُضُوءِ .

وَشُرْطَ فِيهِمَا ، أَيِ: الْخُطْبَتَيْنِ: إِسْمَاعُ أَرْبَعِينَ ، أَيِ: تِسْعَةٍ
وَثَلَاثِينَ سِوَاهُ مِمَّنْ تَتَعَقَّدُ بِهِمُ الْجُمُعَةُ .

الْأَرْكَانَ لَا جَمِيعَ الْخُطْبَةِ .

وَعَرَبِيَّةٌ وَقِيَامٌ قَادِرٌ عَلَيْهِ وَطَهْرٌ وَسِتْرٌ وَجُلُوسٌ بَيْنَهُمَا

قَالَ شَيْخُنَا : لَا تَجِبُ الْجُمُعَةُ عَلَى أَرْبَعِينَ بَعْضُهُمْ أَصَمٌّ ، وَلَا تَصِحُّ مَعَ وُجُودِ لَغَطٍ يَمْنَعُ سَمَاعَ رُكْنِ الْخُطْبَةِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ فِيهِمَا ، وَإِنْ خَالَفَ فِيهِ جَمْعٌ كَثِيرُونَ فَلَمْ يَشْتَرِطُوا إِلَّا الْحُضُورَ فَقَطْ .

وَعَلَيْهِ يَدُلُّ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ .

وَلَا يُشْتَرِطُ كَوْنُهُمْ بِمَحَلِّ الصَّلَاةِ ، وَلَا فَهْمُهُمْ لِمَا يَسْمَعُونَهُ .

وَشُرْطٌ فِيهِمَا عَرَبِيَّةٌ لِاتِّبَاعِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ ؛ وَفَائِدَتُهَا بِالْعَرَبِيَّةِ مَعَ عَدَمِ مَعْرِفَتِهِمْ لَهَا الْعِلْمُ بِالْوَعْظِ فِي الْجُمْلَةِ ؛ قَالَهُ الْقَاضِي .

وَأِنْ لَمْ يُمَكِّنْ تَعَلُّمُهَا بِالْعَرَبِيَّةِ قَبْلَ ضَيْقِ الْوَقْتِ خَطَبَ مِنْهُمْ وَاحِدٌ بِلِسَانِهِمْ ، وَإِنْ أَمَكَّنَ تَعَلُّمُهَا وَجَبَ عَلَى كُلِّ عَلَى الْكِفَايَةِ .

وَقِيَامٌ قَادِرٌ عَلَيْهِ .

وَطَهْرٌ مِنْ حَدَثٍ أَكْبَرَ وَأَصْغَرَ ، وَعَنْ نَجَسٍ غَيْرِ مَعْفُوٍّ عَنْهُ فِي ثَوْبِهِ وَبَدَنِهِ وَمَكَانِهِ .

وَسِتْرٌ لِلْعَوْرَةِ .

وَشُرْطٌ جُلُوسٌ بَيْنَهُمَا بِطُمَأْنِينَةٍ فِيهِ .

وَسُنَّ أَنْ يَكُونَ بِقَدْرِ سُورَةِ الْإِخْلَاصِ ، وَأَنْ يَفْرَأَهَا فِيهِ ؛ وَمَنْ خَطَبَ قَاعِدًا لِعُذْرِ فَصَلٍ بَيْنَهُمَا بِسَكْتَةٍ وَجُوبًا .

وَفِي « الْجَوَاهِرِ » : لَوْ لَمْ يَجْلِسْ حُسْبَتَا وَاحِدَةً ، فَيَجْلِسُ وَيَأْتِي بِثَالِثَةٍ .

وَوَلَاءٌ، وَسُنَّ لِْمُرِيدِهَا غُسْلٌ بَعْدَ فَجْرِ

وَوَلَاءٌ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ أَرْكَانِهِمَا، وَبَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الصَّلَاةِ، بِأَنْ لَا يَفْصَلَ طَوِيلًا عُرْفًا .

وَسَيَأْتِي أَنَّ اخْتِلَالَ الْمَوَالَاةِ بَيْنَ الْمَجْمُوعَتَيْنِ بِفِعْلِ رَكَعَتَيْنِ ، بَلْ بِأَقَلِّ مُجْزِي ، فَلَا يَبْعُدُ الضَّبْطُ بِهَذَا هُنَا ، وَيَكُونُ بَيَانًا لِلْعُرْفِ .

وَسُنَّ لِْمُرِيدِهَا ، أَي : الْجُمُعَةِ ، وَإِنْ لَمْ تَلْزَمْهُ .

غُسْلٌ بِتَغْمِيمِ الْبَدَنِ وَالرَّأْسِ بِالْمَاءِ ، فَإِنْ عَجَزَ سُنَّ تَيْمُّمٌ بِنِيَّةِ الْغُسْلِ .
بَعْدَ طُلُوعِ فَجْرِ ، وَيَنْبَغِي لِصَائِمٍ خَشْيٍ مِنْهُ مُفْطِرًا تَرْكُهُ ، وَكَذَا سَائِرُ الْأَغْسَالِ الْمَسْنُونَةِ .

وَقُرْبُهُ مِنْ ذَهَابِهِ إِلَيْهَا أَفْضَلُ .

وَلَوْ تَعَارَضَ الْغُسْلُ وَالتَّبَكُّيرُ فَمُرَاعَاةُ الْغُسْلِ أَوْلَى لِلْخِلَافِ فِيهِ وَجُوبِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ كُرْهُ تَرْكُهُ .

وَمِنْ الْأَغْسَالِ الْمَسْنُونَةِ : غُسْلُ الْعِيدَيْنِ ، وَالْكُسُوفَيْنِ ، وَالْأَسْتِسْقَاءِ ،
وَأَغْسَالُ الْحَجِّ ، وَغُسْلُ غَاسِلِ الْمَيِّتِ ، وَالْغُسْلُ لِلْإِعْتِكَافِ ، وَلِكُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ ، وَلِحِجَامَةٍ ، وَلِتَغْيِيرِ الْجَسَدِ ، وَغُسْلُ الْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ لِلْأَمْرِ بِهِ ،
وَلَمْ يَجِبْ ، لِأَنَّ كَثِيرِينَ أَسْلَمُوا وَلَمْ يُؤْمَرُوا بِهِ ؛ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَعْرضْ لَهُ فِي الْكُفْرِ مَا يُوجِبُ الْغُسْلَ مِنْ جَنَابَةٍ أَوْ نَحْوِهَا ، وَإِلَّا وَجَبَ الْغُسْلُ وَإِنْ أَغْتَسَلَ فِي الْكُفْرِ لِبُطْلَانِ نِيَّتِهِ ، وَآكَدَهَا غُسْلُ الْجُمُعَةِ ثُمَّ مِنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ .

*

*

*

وَبُكُورٌ وَتَزَيُّنٌ بِأَحْسَنِ ثِيَابِهِ ،

تَنْبِيْهُ : قَالَ شَيْخُنَا : يُسَنُّ قَضَاءُ غُسْلِ الْجُمُعَةِ كَسَائِرِ الْأَغْسَالِ الْمَسْنُونَةِ ، وَإِنَّمَا طُلِبَ قَضَاؤُهُ لِأَنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ يُقْضَى دَائِمًا عَلَى أَدَائِهِ وَاجْتَنَبَ تَقْوِيَّتَهُ .

* * *

وَبُكُورٌ لِغَيْرِ خَطِيبٍ إِلَى الْمُصَلَّى مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ لِمَا فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ [البخاري ، رقم : ٨٨١ ؛ مسلم ، رقم : ٨٥٠] أَنَّ لِلْجَائِي بَعْدَ اغْتِسَالِهِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ ، - أَيِ : كَغُسْلِهَا ، وَقِيلَ : حَقِيقَةً ، بِأَنْ يَكُونَ جَامِعًا ، لِأَنَّهُ يُسَنُّ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ أَوْ يَوْمَهَا - فِي السَّاعَةِ الْأُولَى بَدَنَةً ، وَفِي الثَّانِيَةِ بَقَرَةً ، وَفِي الثَّلَاثَةِ كَبْشًا أَقْرَنَ ، وَالرَّابِعَةَ دَجَاجَةً ، وَالْخَامِسَةَ عُصْفُورًا ، وَالسَّادِسَةَ بَيْضَةً .

وَالْمُرَادُ أَنَّ مَا بَيْنَ الْفَجْرِ وَخُرُوجِ الْخَطِيبِ يَنْقَسِمُ سِتَّةَ أَجْزَاءٍ مُتَسَاوِيَةٍ ، سَوَاءٌ أَطَالَ الْيَوْمُ أَمْ قَصُرَ .

أَمَّا الْإِمَامُ فَيَسُنُّ لَهُ التَّأْخِيرُ إِلَى وَقْتِ الْخُطْبَةِ لِلاتِّبَاعِ .
وَيُسَنُّ الذَّهَابُ إِلَى الْمُصَلَّى فِي طَرِيقٍ طَوِيلٍ مَاشِيًا بِسَكِينَةٍ ، وَالرَّجُوعُ فِي طَرِيقٍ آخَرَ قَصِيرٍ ؛ وَكَذَا فِي كُلِّ عِبَادَةٍ .

وَيُكْرَهُ عَدُوُّ إِلَيْهَا ، كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ ، إِلَّا لِضَيْقِ وَقْتٍ ، فَيَجِبُ إِذَا لَمْ يُذَرِكْهَا إِلَّا بِهِ .

وَتَزَيُّنٌ بِأَحْسَنِ ثِيَابِهِ ، وَأَفْضَلُهَا الْأَبْيَضُ ، وَيَلِي الْأَبْيَضَ مَا صُبِغَ قَبْلَ نَسْجِهِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَيُكْرَهُ مَا صُبِغَ بَعْدَهُ وَلَوْ بِغَيْرِ الْحُمْرَةِ . انْتَهَى .

وَيَحْرُمُ التَّرْتِيبُ بِالْحَرِيرِ ، وَلَوْ قَزَا ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنْهُ كِمِدُ اللَّوْنِ ؛ وَمَا أَكْثَرُهُ وَزَنًا لَا ظُهُورًا مِنَ الْحَرِيرِ لَا مَا أَقْلَهُ مِنْهُ ، وَلَا مَا أَسْتَوَى فِيهِ الْأَمْرَانِ ؛ وَلَوْ شَكَ فِي الْأَكْثَرِ فَلَا أَصْلَ الْحِلِّ عَلَى الْأَوْجِهِ .

* * *

فَرَعُ [فِي بَيَانِ صُورِ مُسْتَثْنَاةٍ مِنْ حُرْمَةِ اسْتِعْمَالِ الْحَرِيرِ] : يَحِلُّ الْحَرِيرُ لِقِتَالٍ إِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ ، أَوْ لَمْ يَقُمْ مَقَامَهُ فِي دَفْعِ السَّلَاحِ . وَصَحَّحَ فِي « الْكِفَايَةِ » قَوْلَ جَمْعٍ : يُجُوزُ الْقَبَاءُ وَغَيْرُهُ مِمَّا يَصِحُّ لِلْقِتَالِ ، وَإِنْ وَجَدَ غَيْرَهُ ، إِزْهَابًا لِلْكُفَّارِ ، كَتَحْلِيَةِ السَّيْفِ بِفَضَّةٍ ، وَلِحَاجَةِ كَجَرَبٍ إِنْ آذَاهُ غَيْرُهُ ، أَوْ كَانَ فِيهِ نَفْعٌ لَا يُوجَدُ فِي غَيْرِهِ ، وَقَمَلٍ لَمْ يَنْدَفِعْ بِغَيْرِهِ ، وَلَا مَرَأَةً وَلَوْ بِافْتِرَاشٍ لَا لَهُ بِلَا حَائِلٍ ، وَيَحِلُّ مِنْهُ حَتَّى لِلرَّجُلِ خَيْطُ السُّبْحَةِ ، وَزِرُّ الْجَيْبِ ، وَكِيسُ الْمُصْحَفِ وَالِدِّرَاهِمِ ، وَغِطَاءُ الْعِمَامَةِ ، وَعَلَمُ الرُّمَحِ ؛ لَا الشُّرَابَةُ الَّتِي بِرَأْسِ السُّبْحَةِ ، وَيَجِبُ لِرَجُلٍ لُبْسُهُ حَيْثُ لَمْ يَجِدْ سَائِرَ الْعَوْرَةِ غَيْرَهُ ، حَتَّى فِي الْخُلُوةِ .

وَيَجُوزُ لُبْسُ الثَّوْبِ الْمَصْبُوغِ بِأَيِّ لَوْنٍ كَانَ ، إِلَّا الْمَزْعَفَرُ ؛ وَلُبْسُ الثَّوْبِ الْمُتَنَجِّسِ فِي غَيْرِ نَحْوِ الصَّلَاةِ ، حَيْثُ لَا رُطُوبَةً ، لَا جِلْدَ مَيِّتَةٍ بِلَا ضَرُورَةٍ ؛ كَافْتِرَاشِ جِلْدِ سَبْعٍ كَأَسَدٍ .

وَلَهُ إِطْعَامُ مَيِّتَةٍ لِنَحْوِ طَيْرٍ لَا كَافِرٍ ، وَمُتَنَجِّسٍ لِدَابَّةٍ .

وَتَعَمُّمٌ

وَيَحِلُّ مَعَ الْكَرَاهَةِ اسْتِعْمَالُ الْعَاجِ فِي الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ ، حَيْثُ لَا رُطُوبَةَ ؛
وَإِسْرَاجٌ بِمُتَنَجِّسٍ بغيرِ مُغَلِّظٍ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ ، وَإِنْ قَلَّ دُخَانُهُ ، خِلَافًا لِجَمْعٍ ؛
وَتَسْمِيدُ أَرْضٍ بِنَجَسٍ ؛ لَا أَقْتِنَاءُ كُلِّبٍ ، إِلَّا لِصَيْدٍ أَوْ حِفْظِ مَالٍ ، وَيُكْرَهُ وَلَوْ
لَا مَرَأَةٌ تَزِينُ غَيْرَ الْكَعْبَةِ ، كَمَشْهَدٍ صَالِحٍ بغيرِ حَرِيرٍ ، وَيَحْرُمُ بِهِ .

* * *

وَتَعَمُّمٌ لِحَبَرٍ : « إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى أَصْحَابِ الْعِمَائِمِ يَوْمَ
الْجُمُعَةِ » [« مجمع الزوائد » ، رقم : ٣٠٧٥] وَيُسْنُ لِسَائِرِ الصَّلَوَاتِ ، وَوَرَدَ فِي
حَدِيثٍ ضَعِيفٍ مَا يَدُلُّ عَلَى أَفْضَلِيَّةِ كِبَرِهَا ، وَيَنْبَغِي ضَبْطُ طُولِهَا وَعَرْضِهَا
بِمَا يَلِيقُ بِلَابِسِهَا عَادَةً فِي زَمَانِهِ وَمَكَانِهِ ، فَإِنْ زَادَ فِيهَا عَلَى ذَلِكَ كُرْهُ .
وَتَنْخَرِمُ مَرْوَةٌ فَقِيهٍ بِلُبْسِ عِمَامَةٍ سُوقِيٍّ لَا تَلِيقُ بِهِ وَعَكْسُهُ .

قَالَ الْحَافِظُ^(١) : لَمْ يَتَحَرَّرْ شَيْءٌ فِي طُولِ عِمَامَتِهِ ﷺ وَعَرْضِهَا .

قَالَ الشَّيْخَانِ : مَنْ تَعَمَّمَ فَلَهُ فِعْلُ الْعَذْبَةِ وَتَرْكُهَا ، وَلَا كَرَاهَةَ فِي
وَاحِدٍ مِنْهُمَا .

زَادَ النَّوَوِيُّ : لِأَنَّهُ لَمْ يَصَحَّ فِي النَّهْيِ عَنْ تَرْكِ الْعَذْبَةِ شَيْءٌ . أَنْتَهَى .

لَكِنْ قَدْ وَرَدَ فِي الْعَذْبَةِ أَحَادِيثٌ صَحِيحَةٌ وَحَسَنَةٌ ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ
أَصْلَهَا سُنَّةٌ .

(١) فِي نَسْخَةٍ : « الْحِفَافُ » ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ : قَالَ بَعْضُ الْحِفَافِ . كَمَا هُوَ فِي بَعْضِ كُتُبِ
الْفَقْهِ وَالْحَدِيثِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَإِزْسَالُهَا بَيْنَ الْكَتِفَيْنِ أَفْضَلُ مِنْهُ عَلَى الْأَيْمَنِ ، وَلَا أَصْلَ فِي اخْتِيَارِ إِزْسَالِهَا عَلَى الْأَيْسَرِ .
وَأَقْلُ مَا وَرَدَ فِي طُولِهَا أَرْبَعَةُ أَصَابِعَ وَأَكْثَرُهُ ذِرَاعٌ .
قَالَ أَبُو الْحَاجِّ الْمَالِكِيُّ : عَلَيْكَ أَنْ تَتَعَمَّمَ قَائِمًا ، وَتَتَسَرَّوَلَ قَاعِدًا .
قَالَ فِي « الْمَجْمُوع » : وَيُكْرَهُ أَنْ يَمْشِيَ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ ، وَلُبْسُهَا قَائِمًا ، وَتَعْلِيقُ جَرَسٍ فِيهَا . وَلِمَنْ قَعَدَ فِي مَكَانٍ أَنْ يُفَارِقَهُ قَبْلَ أَنْ يَذْكُرَ اللَّهَ تَعَالَى فِيهِ .

وَتَطْيِئُ لِغَيْرِ صَائِمٍ عَلَى الْأَوْجَهِ لِمَا فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ [«مسند أحمد» ، رقم : ٢١٢٢٢] : « إِنْ أَلْجَمَعَ بَيْنَ الْغُسْلِ وَلُبْسِ الْأَحْسَنِ وَالتَّطْيِئِ وَالْإِنْصَاتِ وَتَرَكَ التَّخْطِئَ يُكْفَرُ مَا بَيْنَ الْجُمُعَتَيْنِ » .

وَالتَّطْيِئُ بِالْمِسْكِ أَفْضَلُ ، وَلَا تُسَنُّ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ ﷺ عِنْدَ شَمِّهِ ، بَلْ حَسَنَ الْأَسْتِغْفَارِ عِنْدَهُ ، كَمَا قَالَ شَيْخُنَا .

وَنُدِبَ تَرْئِئُ بِإِزَالَةِ ظُفْرِ مَنْ يَدِيهِ وَرِجْلَيْهِ ، لَا إِحْدَاهُمَا ، فَيُكْرَهُ ؛ وَشَعْرٌ نَحْوَ إِبْطِهِ وَعَانَتِهِ لِغَيْرِ مُرِيدِ التَّضَحِّيَةِ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ ، وَذَلِكَ لِلاتِّبَاعِ ، وَيَقْصُرُ شَارِبُهُ حَتَّى تَبْدُو حُمْرَةُ الشُّقَّةِ ، وَإِزَالَةُ رِيحِ كَرِيهِهِ وَوَسَخِ .

وَالْمُعْتَمِدُ فِي كَيْفِيَّةِ تَقْلِيمِ الْيَدَيْنِ أَنْ يَبْتَدِيَ بِمُسَبَّحَةِ يَمِينِهِ إِلَى خِنْصَرِهَا ، ثُمَّ إِبْهَامِهَا ، ثُمَّ خِنْصَرَ يَسَارِهَا إِلَى إِبْهَامِهَا عَلَى التَّوَالِي ؛ وَالرَّجْلَيْنِ أَنْ يَبْتَدِيَ بِخِنْصَرِ الْيُمْنَى إِلَى خِنْصَرِ الْيُسْرَى عَلَى التَّوَالِي .

وَأِنْصَاتُ لِحُطْبَةِ

وَيَنْبَغِي الْبِدَارُ بِغَسْلِ مَحَلِّ الْقَلَمِ .

وَيُسْنُ فِعْلُ ذَلِكَ يَوْمَ الْخَمِيسِ أَوْ بُكْرَةَ الْجُمُعَةِ .

وَكَرِهَ الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ نَتْفَ شَعْرِ الْأَنْفِ . قَالَ : بَلْ يَقْصُهُ لِحَدِيثِ

فِيهِ .

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : مَنْ نَظَفَ ثَوْبَهُ قَلَّ هَمُّهُ ، وَمَنْ طَابَ رِيحُهُ زَادَ عَقْلُهُ .

وَسُنَّ أَنْصَاتُ ، أَيُّ : سَكُوتٌ مَعَ إِصْغَاءٍ ؛ لِحُطْبَةٍ . وَيُسْنُ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ الْحُطْبَةَ ، نَعَمْ الْأَوَّلَى لِغَيْرِ السَّامِعِ أَنْ يَشْتَغَلَ بِالتَّلَاوَةِ وَالذِّكْرِ سِرًّا .

وَيُكْرَهُ الْكَلَامُ وَلَا يَحْرُمُ خِلَافًا لِلْأُيُومَةِ الثَّلَاثَةِ حَالَةَ الْحُطْبَةِ لَا قَبْلَهَا ، وَلَوْ بَعْدَ الْجُلُوسِ عَلَى الْمِنْبَرِ ، وَلَا بَعْدَهَا ، وَلَا بَيْنَ الْحُطْبَتَيْنِ ، وَلَا حَالَ الدُّعَاءِ لِلْمُلُوكِ ، وَلَا لِدَاخِلِ مَسْجِدٍ إِلَّا إِنْ اتَّخَذَ لَهُ مَكَانًا وَأَسْتَقَرَّ فِيهِ ؛ وَيُكْرَهُ لِلدَّاخِلِ السَّلَامُ وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْ لِنَفْسِهِ مَكَانًا لِإِسْتِغَالِ الْمُسْلِمِ عَلَيْهِمْ ، فَإِنْ سَلَّمَ لَزِمَهُمُ الرَّدُّ .

وَيُسْنُ تَشْمِيتُ الْعَاطِسِ ، وَالرَّدُّ عَلَيْهِ ، وَرَفْعُ الصَّوْتِ مِنْ غَيْرِ مُبَالَغَةٍ بِالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ ﷺ عِنْدَ ذِكْرِ الْخَطِيبِ اسْمَهُ ، أَوْ وَصْفَهُ ﷺ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَلَا يَبْعُدُ نَذْبُ التَّرَضِّي عَنِ الصَّحَابَةِ بِلَا رَفْعِ صَوْتٍ ، وَكَذَا التَّأْمِينُ لِلدُّعَاءِ الْخَطِيبِ . أَنْتَهَى .

وَتُكْرَهُ تَحْرِيمًا ، وَلَوْ لِمَنْ لَمْ تَلْزَمْهُ الْجُمُعَةُ بَعْدَ جُلُوسِ الْخَطِيبِ عَلَى

وَقِرَاءَةُ كَهْفٍ وَإِكْتَارُ صَلَاةٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا

الْمِنْبَرِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ الْخُطْبَةَ ؛ صَلَاةُ فَرْضٍ ، وَلَوْ فَائِئَةً تَذَكَّرَهَا آلَانْ ،
وَإِنْ لَزِمَتْهُ فَوْرًا ، أَوْ نَفْلٍ ، وَلَوْ فِي حَالِ الدُّعَاءِ لِلسُّلْطَانِ ، وَالْأَوْجَهُ أَنَّهَا
لَا تَتَعَقَّدُ كَالصَّلَاةِ بِالْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ ، بَلْ أَوْلَى .

وَيَجِبُ عَلَى مَنْ بِصَلَاةٍ تَخْفِيفُهَا ، بِأَنْ يَفْتَصِرَ عَلَى أَقَلِّ مُجْزِئٍ عِنْدَ
جُلُوسِهِ عَلَى الْمِنْبَرِ .

وَكُرِّهَ لِدَاخِلِ تَحِيَّةٍ فَوَّتَتْ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ إِنْ صَلَّاهَا ، وَإِلَّا فَلَا تُكْرَهُ
بَلْ تُسَنُّ ، لَكِنْ يَلْزِمُهُ تَخْفِيفُهَا بِأَنْ يَفْتَصِرَ عَلَى الْوَاجِبَاتِ ، كَمَا قَالَهُ
شَيْخُنَا . وَكُرِّهَ أَحْتِيَاءُ حَالَةِ الْخُطْبَةِ لِلنَّهْيِ عَنْهُ ، وَكُتِبَ أَوْرَاقُ حَالَتِهَا فِي
آخِرِ جُمُعَةٍ مِنْ رَمَضَانَ ، بَلْ وَإِنْ كُتِبَ فِيهَا نَحْوُ أَسْمَاءِ سِرْيَانِيَّةٍ يَجْهَلُ
مَعْنَاهَا حَرَمٌ .

وَسُنَّ قِرَاءَةُ سُورَةِ كَهْفٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَيْلَتِهَا لِأَحَادِيثَ فِيهَا ، وَقِرَاءَتُهَا
نَهَارًا آكَدُ وَأَوْلَاهَا ^(١) بَعْدَ الصُّبْحِ مُسَارَعَةً لِلْخَيْرِ ، وَأَنْ يُكْتَرَّ مِنْهَا وَمِنْ سَائِرِ
الْقُرْآنِ فِيهِمَا ، وَيُكْرَهُ الْجَهْرُ بِقِرَاءَةِ الْكَهْفِ وَغَيْرِهِ إِنْ حَصَلَ بِهِ تَأَذُّ لِمُصَلٍّ
أَوْ نَائِمٍ كَمَا صَرَّحَ بِهِ النَّوَوِيُّ فِي كُتُبِهِ .

وَقَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْعُبَابِ » : يَنْبَغِي حُرْمَةُ الْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ فِي
الْمَسْجِدِ ، وَحَمَلَ كَلَامَ النَّوَوِيِّ بِالْكَرَاهَةِ عَلَى مَا إِذَا خَفَّ التَّأَذُّ ، وَعَلَى
كَوْنِ الْقِرَاءَةِ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ .

وَإِكْتَارُ صَلَاةٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَهَا وَلَيْلَتِهَا لِلْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ الْآمِرَةِ

(١) فِي نَسْخَةِ : « أَوْلَاهَا » .

وَدُعَاءٌ .

بِذَلِكَ ، فَالْإِكْثَارُ مِنْهَا أَفْضَلُ مِنْ إِكْثَارِ ذِكْرِ أَوْ قُرْآنٍ لَمْ يَرِدْ بِخُصُوصِهِ ، قَالَهُ شَيْخُنَا .

وَدُعَاءٌ فِي يَوْمِهَا رَجَاءٌ أَنْ يُصَادِفَ سَاعَةً الْإِجَابَةِ ، وَأَرْجَاهَا مِنْ جُلُوسِ الْخُطِيبِ إِلَى آخِرِ الصَّلَاةِ ، وَهِيَ لَحْظَةٌ لَطِيفَةٌ ؛ وَصَحَّ أَنَّهَا آخِرُ سَاعَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ ؛ وَفِي لَيْلَتِهَا لِمَا جَاءَ عَنِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ الدُّعَاءَ يُسْتَجَابُ فِيهَا ، وَأَنَّهُ اسْتَحَبَّهُ فِيهَا .

وَسُنَّ إِكْثَارُ فِعْلِ الْخَيْرِ فِيهِمَا ، كَالصَّدَقَةِ وَغَيْرِهَا ، وَأَنْ يَشْتَغَلَ فِي طَرِيقِهِ وَحُضُورِهِ مَحَلَّ الصَّلَاةِ بِقِرَاءَةِ أَوْ ذِكْرِ ، وَأَفْضَلُهُ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ الْخُطْبَةِ ، وَكَذَا حَالَةَ الْخُطْبَةِ إِنْ لَمْ يَسْمَعْهَا كَمَا مَرَّ لِلْأَخْبَارِ الْمُرَغَّبَةِ فِي ذَلِكَ ، وَأَنْ يَقْرَأَ عَقِبَ سَلَامِهِ مِنَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ أَنْ يَنْثَنِيَ رِجْلَيْهِ ، وَفِي رِوَايَةٍ : قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ ؛ الْفَاتِحَةُ وَالْإِخْلَاصُ وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ سَبْعًا سَبْعًا لِمَا وَرَدَ أَنَّ مَنْ قَرَأَهَا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ وَأُعْطِيَ مِنَ الْأَجْرِ بَعْدَدِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ [راجع «الاذكار» ، رقم : ٨٩٤] .

* * *

مُهَمَّةٌ : يُسْنَى أَنْ يَقْرَأَهَا وَآيَةُ الْكُرْسِيِّ [٢ سورة البقرة/ الآية : ٢٥٥] وَ﴿ شَهِدَ اللَّهُ . . . ﴾ [٣ سورة آل عمران/ الآية : ١٨] بَعْدَ كُلِّ مَكْتُوبَةٍ ، وَحِينَ يَأْوِي إِلَى فِرَاشِهِ مَعَ آخِرِ الْبَقَرَةِ وَالْكَافِرُونَ ، وَيَقْرَأُ خَوَاتِيمَ الْحَشْرِ ، وَأَوَّلَ غَافِرٍ إِلَى ﴿ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ ﴾ [٤٠ سورة غافر/ الآية : ٣] وَ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا ﴾ [٢٣ سورة المؤمنون/ الآية : ١١٥] إِلَى آخِرِهَا صَبَاحًا وَمَسَاءً مَعَ أَذْكَارِهِمَا ، وَأَنْ يُوَاطَّبَ كُلَّ يَوْمٍ عَلَى قِرَاءَةِ ﴿ أَلَمْ ﴾ السَّجْدَةِ ، وَ﴿ يَس ﴾ ،

وَحَرَّمَ تَخَطُّ لَا لِمَنْ وَجَدَ فُرْجَةً قُدَّامَهُ ، وَنَحَوُ مُبَايَعَةٍ بَعْدَ أَذَانِ
خُطْبَةٍ ،

وَالدُّخَانِ ، وَالْوَاقِعَةِ ، وَتَبَارَكَ ، وَالزَّلْزَلَةِ ، وَالتَّكَاثُرِ ، وَعَلَى الْإِخْلَاصِ
مِثْنِي مَرَّةً ، وَالْفَجْرِ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ ، وَ﴿يَس﴾ وَالرَّعْدِ عِنْدَ
الْمُخْتَضِرِ ، وَوَرَدَتْ فِي كُلِّهَا أَحَادِيثُ غَيْرُ مَوْضُوعَةٍ .

* * *

وَحَرَّمَ تَخَطُّ رِقَابِ النَّاسِ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ فِيهِ ، وَالْجَزْمُ بِالْحُرْمَةِ
مَا نَقَلَهُ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ عَنْ نَصِّ الشَّافِعِيِّ وَأَخْتَارَهَا فِي «الَرَّوْضَةِ» وَعَلَيْهَا
كَثِيرُونَ ، لَكِنْ قَضِيَّةَ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ الْكِرَاهَةُ ، وَصَرَّحَ بِهَا فِي
«الْمَجْمُوعِ» .

لَا لِمَنْ وَجَدَ فُرْجَةً قُدَّامَهُ ، فَلَهُ بِلاَ كِرَاهَةٍ تَخَطُّي صَفٍّ وَاحِدٍ أَوْ اثْنَيْنِ ،
وَلَا لِإِمَامٍ لَمْ يَجِدْ طَرِيقاً إِلَى الْمَخْرَابِ إِلَّا بِتَخَطُّ ، وَلَا لِغَيْرِهِ إِذَا أَذْنُوا لَهُ
فِيهِ ، لَا حَيَاءَ عَلَى الْأَوْجِهَةِ ، وَلَا لِمُعْظَمِ أَلْفِ مَوْضِعٍ .

وَيُكْرَهُ تَخَطُّي الْمُجْتَمِعِينَ لِغَيْرِ الصَّلَاةِ ، وَيَحْرُمُ أَنْ يُقِيمَ أَحَدًا بِغَيْرِ
رِضَاهُ لِيَجْلِسَ مَكَانَهُ ، وَيُكْرَهُ إِثَارُ غَيْرِهِ بِمَحَلِّهِ إِلَّا إِنْ انْتَقَلَ لِمِثْلِهِ ، أَوْ أَقْرَبَ
مِنْهُ إِلَى الْإِمَامِ ، وَكَذَا الْإِثَارُ بِسَائِرِ الْقُرْبِ ، وَلَهُ تَنْحِيَةُ سَجَادَةٍ غَيْرِهِ بِنَحْوِ
رِجْلِهِ وَالصَّلَاةِ فِي مَحَلِّهَا ، وَلَا يَرْفَعُهَا وَلَوْ بِغَيْرِ يَدِهِ لِدُخُولِهَا فِي ضِمَانِهِ .

وَحَرَّمَ عَلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ الْجُمُعَةُ نَحْوُ مُبَايَعَةٍ ، كَاشْتِغَالِ بَصْنَعَةٍ بَعْدَ
شُرُوعِ فِي أَذَانِ خُطْبَةٍ ، فَإِنْ عَقَدَ صَحَّ الْعَقْدُ ، وَيُكْرَهُ قَبْلَ الْأَذَانِ بَعْدَ
الزَّوَالِ .

وَسَفَرٌ بَعْدَ فَجْرِهَا .

وَحَرْمَ عَلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ الْجُمُعَةُ ، وَإِنْ لَمْ تَتَعَقَّدْ بِهِ سَفَرٌ تَفَوُّتُ بِهِ الْجُمُعَةُ ،
كَأَنَّ ظَنًّا أَنَّهُ لَا يُدْرِكُهَا فِي طَرِيقِهِ أَوْ مَقْصِدِهِ ، وَلَوْ كَانَ السَّفَرُ طَاعَةً مَذْذُوبًا
أَوْ وَاجِبًا .

بَعْدَ فَجْرِهَا ، أَيُّ : فَجَرِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ إِلَّا إِنْ خَشِيَ مِنْ عَدَمِ سَفَرِهِ
ضَرَرًا ، كَانْقِطَاعِهِ عَنِ الرِّفْقَةِ ، فَلَا يَحْرُمُ إِنْ كَانَ غَيْرَ سَفَرٍ مَعْصِيَةٍ ، وَلَوْ
بَعْدَ الزَّوَالِ .

وَيُكْرَهُ السَّفَرُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ لِمَا رُوِيَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ مِنْ سَافِرٍ لَيْلَتَهَا دَعَا
عَلَيْهِ مَلَكَاهُ ؛ [قال العراقي رحمه الله في « تخريج أحاديث الإحياء » : أخرجه الدارقطني في
« الأفراد » والخطيب في « الرواة عن مالك »] أَمَّا الْمُسَافِرُ لِمَعْصِيَةٍ فَلَا تَسْقُطُ عَنْهُ
الْجُمُعَةُ مُطْلَقًا .

قَالَ شَيْخُنَا : وَحَيْثُ حُرِّمَ عَلَيْهِ السَّفَرُ هُنَا لَمْ يَتَرَخَّصْ مَا لَمْ تَفْتِ
الْجُمُعَةُ ، فَيُحْسَبُ ابْتِدَاءُ سَفَرِهِ مِنْ وَقْتِ فَوْتِهَا .

* * *

تِمَّةٌ [فِي بَيَانِ كَيْفِيَّةِ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ] : يَجُوزُ لِمُسَافِرٍ سَفَرًا طَوِيلًا^(١)
قَصْرُ رُبَاعِيَّةٍ مُؤَدَّاةٍ ، وَفَائِتَةٍ سَفَرٍ قَصِيرٍ فِيهِ ، وَجَمْعُ الْعَصْرَيْنِ وَالْمَغْرِبَيْنِ
تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا بِفِرَاقِ سُورٍ خَاصٍّ بِبَلَدٍ سَفَرٍ ، وَإِنْ أَحْتَوَى عَلَى خَرَابٍ
وَمَزَارِعَ ، وَلَوْ جَمَعَ قَرَيْتَيْنِ فَلَا يُشْتَرَطُ مُجَاوَزَتُهُ بَلْ لِكُلِّ حُكْمِهِ ؛ فَبُنْيَانٍ
وَإِنْ تَخَلَّلَهُ خَرَابٌ أَوْ نَهْرٌ أَوْ مِيدَانٌ ، وَلَا يُشْتَرَطُ مُجَاوَزَةُ بَسَاتَيْنِ وَإِنْ

(١) السفر الطويل ، هو سفر يتجاوز بعده ٨٢,٥ كم .

.....
 حَوَّطْتُ وَاتَّصَلْتُ بِالْبَلَدِ ، وَالْفَرَّيْتَانِ إِنْ اتَّصَلْنَا عُرْفًا كَقَرْيَةٍ ، وَإِنْ اخْتَلَفْنَا
 أَسْمَاءً ؛ فَلَوْ أَنْفَصَلْنَا وَلَوْ يَسِيرًا كَفَى مُجَاوِزَةً قَرْيَةِ الْمُسَافِرِ ، لَا لِمُسَافِرٍ لَمْ
 يَبْلُغْ سَفَرُهُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ بِسِيرِ الْأَثْقَالِ مَعَ الْتُرُولِ الْمُعْتَادِ لِنَحْوِ اسْتِرَاحَةٍ
 وَأَكْلِ وَصَلَاةٍ ؛ وَلَا لَأَبْقَى ، وَمُسَافِرٍ عَلَيْهِ دَيْنٌ حَالٌّ قَادِرٌ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ إِذِنْ
 دَائِنِهِ ، وَلَا لِمَنْ سَافَرَ لِمَجَرَّدِ رُؤْيَا أَلْبَلَادِ عَلَى الْأَصَحِّ .
 وَيَنْتَهِي السَّفَرُ بِعَوْدِهِ إِلَى وَطَنِهِ .

وَإِنْ كَانَ مَرَّأً بِهِ أَوْ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ ، وَنَوَى إِقَامَتَهُ بِهِ مُطْلَقًا أَوْ أَرْبَعَةَ
 أَيَّامٍ صِحَاحٍ ، أَوْ عَلِمَ أَنَّ إِزْنَهُ لَا يَنْقُضِي فِيهَا ، ثُمَّ إِنْ كَانَ يَرْجُو حُصُولَهُ
 كُلِّ وَقْتٍ قَصَرَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا .

وَشُرِطَ لِقَصْرِ نِيَّةٍ قَصْرٌ فِي تَحَرُّمٍ ، وَعَدَمُ أَفْنِدَاءٍ وَلَوْ لَحْظَةً بِمُتِمِّ وَلَوْ
 مُسَافِرًا ، وَتَحَرُّزٌ عَنْ مُنَافِيهَا دَوَامًا ، وَدَوَامٌ سَفَرِهِ فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ ؛
 وَلِجَمْعِ تَقْدِيمِ نِيَّةٍ جَمْعٍ فِي الْأُولَى ، وَلَوْ مَعَ التَّحَلُّلِ مِنْهَا ، وَتَرْتِيبٌ وَوَلَاءٌ
 عُرْفًا ، فَلَا يَضُرُّ فَضْلُ يَسِيرٍ بِأَنْ كَانَ دُونَ قَدْرِ رَكْعَتَيْنِ ؛ وَلِتَأْخِيرِ نِيَّةٍ جَمْعٍ
 فِي وَقْتِ الْأُولَى مَا بَقِيَ قَدْرُ رَكْعَةٍ وَبَقَاءُ سَفَرٍ إِلَى آخِرِ الثَّانِيَةِ .

* * *

فَرُغَ [فِي جَوَازِ الْجَمْعِ بِالْمَرَضِ] : يَجُوزُ الْجَمْعُ بِالْمَرَضِ تَقْدِيمًا
 وَتَأْخِيرًا عَلَى الْمُخْتَارِ ، وَيُرَاعَى الْأَرْفَقُ ، فَإِنْ كَانَ يَزْدَادُ مَرَضُهُ ، كَأَنْ كَانَ
 يُحِمُّ مَثَلًا وَقْتُ الثَّانِيَةِ قَدَمَهَا بِشُرُوطِ جَمْعِ التَّقْدِيمِ ؛ أَوْ وَقْتُ الْأُولَى ،
 أَخَرَهَا بِنِيَّةِ الْجَمْعِ فِي وَقْتِ الْأُولَى ؛ وَضَبَطَ جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ الْمَرَضَ هُنَا
 بِأَنَّهُ مَا يَشُقُّ مَعَهُ فِعْلُ كُلِّ فَرَضٍ فِي وَقْتِهِ ، كَمَشَقَّةِ الْمَشْيِ فِي الْمَطَرِ ،

فَصْلٌ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ

صَلَاةُ الْمَيِّتِ فَرَضٌ كِفَايَةٌ كَغُسْلِهِ ، وَلَوْ غَرِيقًا ، بِتَعْمِيمِ بَدَنِهِ
بِالْمَاءِ مَرَّةً ،

بِحَيْثُ تَبْتَلُ ثِيَابُهُ ؛ وَقَالَ آخَرُونَ : لَا بُدَّ مِنْ مَسْقَةِ ظَاهِرَةِ زِيَادَةٍ عَلَى
ذَلِكَ ، بِحَيْثُ تُبِيحُ الْجُلُوسُ فِي الْفَرَضِ ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ .

* * *

خَاتِمَةٌ : قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمَنَاجِ » : مَنْ أَدَّى عِبَادَةً مُخْتَلَفًا فِي
صِحَّتِهَا مِنْ غَيْرِ تَقْلِيدٍ لِلْقَائِلِ بِهَا ، لَزِمَهُ إِعَادَتُهَا ، لِأَنَّ إِقْدَامَهُ عَلَى فِعْلِهَا
عَبَثٌ .

* * *

فَصْلٌ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ

وَشَرَعَتْ بِالْمَدِينَةِ ، وَقِيلَ : هِيَ مِنْ خَصَائِصِ هَذِهِ الْأُمَّةِ .

صَلَاةُ الْمَيِّتِ ، أَيْ : الْمَيِّتِ الْمُسْلِمِ غَيْرِ الشَّهِيدِ .

فَرَضٌ كِفَايَةٌ لِلْإِجْمَاعِ وَالْأَخْبَارِ .

كَغُسْلِهِ ، وَلَوْ غَرِيقًا ، لِأَنَّا مَأْمُورُونَ بِغُسْلِهِ ، فَلَا يَسْقُطُ الْفَرَضُ عَنَّا إِلَّا
بِفِعْلِنَا ، وَإِنْ شَاهَدْنَا الْمَلَائِكَةَ تَغْسِلُهُ ، وَيَكْفِي غُسْلُ كَافِرٍ .

وَيَحْصُلُ أَقْلُهُ بِتَعْمِيمِ بَدَنِهِ بِالْمَاءِ مَرَّةً ، حَتَّى مَا تَحْتَ قُلْفَةِ الْأَقْلَفِ
عَلَى الْأَصَحِّ ، صَبِيًّا كَانَ الْأَقْلَفُ أَوْ بِالْغَا .

قَالَ الْعَبَّادِيُّ وَبَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ : لَا يَجِبُ غَسْلُ مَا تَحْتَهَا ، فَعَلَى

وَتَكْفِينِهِ بِسَاتِرِ عَوْرَةٍ ،

الْمُرْجَحُ ، لَوْ تَعَذَّرَ غَسْلُ مَا تَحْتَ الْقُلْفَةِ بِأَنْهَا لَا تَتَقَلَّصُ إِلَّا بِجُرْحٍ ، يَمَمٌ
عَمَّا تَحْتَهَا ؛ كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا وَأَقَرَّهُ غَيْرُهُ .

وَأَكْمَلَهُ تَثْلِيثُهُ ، وَأَنْ يَكُونَ فِي خُلُوعٍ ، وَقَمِيصٍ ، وَعَلَى مُرْتَفَعٍ بِمَاءٍ
بَارِدٍ إِلَّا لِحَاجَةٍ كَوَسَخٍ وَبَرْدٍ ، فَالْمُسَحَّنُ حِينَئِذٍ أَوْلَى ، وَالْمَالِحُ أَوْلَى مِنْ
الْعَذَبِ ، وَيُبَادِرُ بَغْسَلِهِ إِذَا تَيَقَّنَ مَوْتَهُ ؛ وَمَتَى شَكَّ فِي مَوْتِهِ وَجَبَ تَأْخِيرُهُ
إِلَى الْيَقِينِ بِتَغْيِيرِ رِيحٍ وَنَحْوِهِ ؛ فَذِكْرُهُمُ الْعَلَامَاتِ الْكَثِيرَةَ لَهُ إِنَّمَا تُفِيدُ
حَيْثُ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ شَكٌّ ، وَلَوْ خَرَجَ مِنْهُ بَعْدَ الْغَسْلِ نَجَسٌ لَمْ يُنْقَضِ
الطُّهْرُ ، بَلْ تَجِبُ إِزَالَتُهُ فَقَطْ إِنْ خَرَجَ قَبْلَ التَّكْفِينِ لَا بَعْدَهُ ، وَمَنْ تَعَذَّرَ
غُسْلُ لِفَقْدِ مَاءٍ أَوْ لِعَيْرِهِ ، كَاَحْتِرَاقٍ ، وَلَوْ غُسِلَ نَهَرًا يَمَمٌ وَجُوبًا .

* * *

فَرَعُ [فِي بَيَانِ مَنْ يُغَسَّلُ الْمَيِّتُ] : الْرَّجُلُ أَوْلَى بِغَسْلِ الرَّجُلِ ،
وَالْمَرْأَةُ أَوْلَى بِغَسْلِ الْمَرْأَةِ ؛ وَلَهُ غَسْلُ حَلِيلَةٍ ، وَلِزَوْجَةٍ لَا أَمَةَ غَسْلُ
زَوْجِهَا ، وَلَوْ نَكَحَتْ غَيْرَهُ بِلَا مَسٍّ ، بَلْ بِلَفٍّ خِرْقَةٍ عَلَى يَدٍ ، فَإِنْ خَالَفَ
صَحَّ الْغُسْلُ ، فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ إِلَّا أَجْنَبِيٌّ فِي الْمَرْأَةِ أَوْ أَجْنَبِيَّةٌ فِي الرَّجُلِ ،
يَمَمٌ الْمَيِّتُ .

نَعَمْ ، لَهُمَا غَسْلُ مَنْ لَا يُسْتَهَيُّ مِنْ صَبِيٍّ أَوْ صَبِيَّةٍ لِحِلِّ نَظَرِ كُلِّ
وَمَسِّهِ ، وَأَوْلَى الرِّجَالِ بِهِ أَوْلَاهُمْ بِالصَّلَاةِ ، كَمَا يَأْتِي .

* * *

وَتَكْفِينِهِ بِسَاتِرِ عَوْرَةٍ ، مُخْتَلِفَةٍ بِالذُّكُورَةِ وَالْأُنُوثَةِ ، دُونَ الرِّقِّ

وَالْحُرِّيَّةَ ، فَيَجِبُ فِي الْمَرْأَةِ ، وَلَوْ أَمَةً ، مَا يَسْتُرُ غَيْرَ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ ؛
وَفِي الرَّجُلِ مَا يَسْتُرُ مَا بَيْنَ الشَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ .

وَالْاِكْتِفَاءُ بِسَاتِرِ الْعَوْرَةِ هُوَ مَا صَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ فِي أَكْثَرِ كُتُبِهِ ، وَنَقَلَهُ
عَنِ الْأَكْثَرِينَ ، لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى .

وَقَالَ آخَرُونَ : يَجِبُ سِتْرُ جَمِيعِ الْبَدَنِ ، وَلَوْ رَجُلًا ، وَلِلْغَرِيمِ مَنَعُ
الزَّائِدِ عَلَى سَاتِرِ كُلِّ الْبَدَنِ ، لَا الزَّائِدِ عَلَى سَاتِرِ الْعَوْرَةِ ، لِتَأْكِدِ أَمْرِهِ ،
وَكَوْنِهِ حَقًّا لِلْمَيِّتِ بِالنُّسْبَةِ لِلْغُرَمَاءِ .

وَأَكْمَلَهُ لِلذَّكَرِ ثَلَاثَةُ يَعْمُ كُلُّ مِنْهَا الْبَدَنَ ، وَجَازَ أَنْ يُزَادَ تَحْتَهَا قَمِيصٌ
وِعِمَامَةٌ ، وَلِلْأُنْثَى إِزَارٌ وَقَمِيصٌ وَخِمَارٌ فَلُفَافَتَانِ .

وَيَكْفَنُ الْمَيِّتُ بِمَا لَهُ لِبْسُهُ حَيًّا ، فَيَجُوزُ حَرِيرٌ وَمُزَعَفَرٌ لِلْمَرْأَةِ وَالصَّبِيِّ مَعَ
الْكِرَاهَةِ .

وَمَحَلُّ تَجْهِيْزِهِ التَّرِكَةُ ، إِلَّا زَوْجَةً وَخَادِمَهَا ، فَعَلَى زَوْجِ غَنِيِّ عَلَيْهِ
نَفَقَتُهُمَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَرِكَةٌ فَعَلَى مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ مِنْ قَرِيبٍ وَسَيِّدٍ ، فَعَلَى
بَيْتِ الْمَالِ ، فَعَلَى مَيَاسِيرِ الْمُسْلِمِينَ .

وَيَحْرُمُ التَّكْفِينُ فِي جِلْدٍ إِنْ وُجِدَ غَيْرُهُ ، وَكَذَا الطُّيْنِ وَالْحَشِيشِ ،
فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ ثَوْبٌ وَجَبَ جِلْدٌ ، ثُمَّ حَشِيشٌ ، ثُمَّ طِينٌ فِيمَا أُسْتَظْهَرَهُ
شَيْخُنَا .

وَيَحْرُمُ كِتَابَتُهُ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ وَأَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْكَفَنِ ، وَلَا
بِأَسَرِّ بِكِتَابَتِهِ بِالرِّيقِ ، لِأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ .

وَدَفَنِهِ فِي حُفْرَةٍ تَمْنَعُ رَائِحَةَ وَسْبَعًا ،

وَأَفْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ بِحُرْمَةِ سِتْرِ الْجَنَازَةِ بِحَرِيرٍ ، وَلَوْ أَمْرَأَةً ؛ كَمَا
يَحْرُمُ تَزْيِينُ بَيْتِهَا بِحَرِيرٍ .

وَخَالَفَهُ الْجَلَالُ الْبُلْفِينِيُّ ، فَجَوَّزَ الْحَرِيرَ فِيهَا وَفِي الطِّفْلِ ، وَأَعْتَمَدَهُ
جَمْعٌ ، مَعَ أَنَّ الْقِيَاسَ الْأَوَّلُ .

وَدَفَنِهِ فِي حُفْرَةٍ تَمْنَعُ بَعْدَ طَمِّهَا رَائِحَةَ ، أَيِ : ظُهُورَهَا .
وَسَبْعًا ، أَيِ : نَبْشُهُ لَهَا ، فَيَأْكُلُ الْمَيِّتَ .

وَخَرَجَ بِـ « حُفْرَةٍ » وَضَعُهُ بِوَجْهِ الْأَرْضِ وَيُبْنَى عَلَيْهِ مَا يَمْنَعُ ذَنْبِكَ ،
حَيْثُ لَمْ يَتَعَذَّرِ الْحَفَرُ ؛ نَعَمْ مَنْ مَاتَ بِسَفِينَةٍ وَتَعَذَّرَ الْبُرُّ جَازٌ ^(١) إِنْقَاؤُهُ فِي
الْبَحْرِ وَتَثْقِيلُهُ لِيَرْسُبَ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَبـ « تَمْنَعُ » ذَنْبِكَ مَا يَمْنَعُ أَحَدَهُمَا ، كَأَنِ اعْتَادَتْ سِبَاعُ ذَلِكَ الْمَحَلِّ
الْحَفَرَ عَنْ مَوْتَاهُ ، فَيَجِبُ بِنَاءُ الْقَبْرِ بِحَيْثُ يَمْنَعُ وَصُولَهَا إِلَيْهِ .
وَأَكْمَلَهُ قَبْرٌ وَاسِعٌ فِي عُمُقٍ أَرْبَعَةَ أَذْرُعٍ وَنِصْفُ بِذِرَاعِ الْيَدِ .
وَيَجِبُ إِضْجَاعُهُ لِلْقَبْلَةِ .

وَيُنْدَبُ الْإِفْضَاءُ بِخَدِّهِ الْأَيْمَنِ بَعْدَ تَنْحِيَةِ الْكَفَنِ عَنْهُ إِلَى نَحْوِ تُرَابٍ
مُبَالِغَةٍ فِي الْأَسْتِكَانَةِ وَالذُّلِّ .

وَرَفَعَ رَأْسَهُ بِنَحْوِ لَبَنَةٍ .
وَكُرِّهَ صُنْدُوقٌ ، إِلَّا لِنَحْوِ نَدَاوَةٍ ، فَيَجِبُ .

وَيَحْرُمُ دَفْنُهُ بِلَا شَيْءٍ يَمْنَعُ وَقُوعَ التُّرَابِ عَلَيْهِ .

وَيَحْرُمُ دَفْنُ اثْنَيْنِ مِنْ جِنْسَيْنِ بِقَبْرِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مَحْرَمِيَّةٌ أَوْ زَوْجِيَّةٌ ، وَمَعَ أَحَدِهِمَا كُرْهٌ ، كَجَمْعِ مُتَّحِدِي جِنْسٍ فِيهِ بِلَا حَاجَةٍ ، وَيَحْرُمُ أَيْضاً إِدْخَالُ مَيِّتٍ عَلَى آخَرٍ وَإِنْ اتَّحَدَا جِنْساً قَبْلَ بَلَاءِ جَمِيعِهِ ، وَيُزْجَعُ فِيهِ لِأَهْلِ الْخَبِيرَةِ بِالْأَرْضِ .

وَلَوْ وُجِدَ بَعْضُ عَظْمِهِ قَبْلَ تَمَامِ الْحَفْرِ وَجَبَ رَدُّ تُرَابِهِ ، أَوْ بَعْدَهُ فَلَا . وَيَجُوزُ الدَّفْنُ مَعَهُ ، وَلَا يُكْرَهُ الدَّفْنُ لَيْلاً خِلَافاً لِلْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ؛ وَالنَّهَارُ أَفْضَلُ لِلدَّفْنِ مِنْهُ .

وَيُزْفَعُ الْقَبْرُ قَدْرَ شِبْرِ نَدْبًا ، وَتَسْطِيطُهُ أَوْلَى مِنْ تَسْنِيمِهِ .

وَيُنْدَبُ لِمَنْ عَلَى شَفِيرِ الْقَبْرِ أَنْ يَحْثِيَ ثَلَاثَ حَثِيَّاتٍ بِيَدَيْهِ ، قَائِلاً مَعَ الْأُولَى : ﴿ مِنْهَا خَلَقْنَكُمْ ﴾ [٢٠ سورة طه / الآية : ٥٥] ، وَمَعَ الثَّانِيَةِ : ﴿ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ ﴾ [٢٠ سورة طه / الآية : ٥٥] ، وَمَعَ الثَّالِثَةِ : ﴿ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى ﴾ [٢٠ سورة طه / الآية : ٥٥] .

* * *

مُهْمَّةٌ : يُسَنُّ وَضْعُ جَرِيدَةٍ خَضِرَاءَ عَلَى الْقَبْرِ لِلاتِّبَاعِ ، وَلِأَنَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُ بِبَرَكَاتٍ تَسْبِيحُهَا ، وَقِيسَ بِهَا مَا أُعْتِيدَ مِنْ طَرَحٍ نَحْوِ الرِّيحَانِ الرَّطْبِ ، وَيَحْرُمُ أَخْذُ شَيْءٍ مِنْهُمَا مَا لَمْ يَبْسَا ، لِمَا فِي أَخْذِ الْأُولَى مِنْ تَفْوِيتِ حَظِّ الْمَيِّتِ الْمَأْثُورِ عَنْهُ ﷺ [البخاري ، رقم : ٢١٦ ؛ مسلم ، رقم : ٢٩٢] ، وَفِي الثَّانِيَةِ مِنْ تَفْوِيتِ حَقِّ الْمَيِّتِ بِأَرْتِيَاكِ الْمَلَائِكَةِ النَّازِلِينَ لِذَلِكَ ، قَالَهُ

وَكُرْهَ بِنَاءٍ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ وَوُطْءٌ عَلَيْهِ إِلَّا لِضْرُورَةٍ .

شَيْخَانَا ابْنُ حَجَرٍ وَزِيَادٍ .

* * *

وَكُرْهَ بِنَاءٍ لَهُ ، أَيْ : لِلْقَبْرِ ، أَوْ عَلَيْهِ لِصِحَّةِ النَّهْيِ عَنْهُ بِلَا حَاجَةٍ ،
كَخَوْفِ نَبْشٍ ، أَوْ حَفْرِ سَبْعٍ ، أَوْ هَدْمِ سَبِيلٍ .

وَمَحَلُّ كَرَاهَةِ الْبِنَاءِ إِذَا كَانَ بِمُلْكِهِ ، فَإِنْ كَانَ بِنَاءُ نَفْسِ الْقَبْرِ بِغَيْرِ حَاجَةٍ
مِمَّا مَرَّ ، أَوْ نَحْوِ قَبَّةٍ عَلَيْهِ بِمُسَبَّلَةٍ ، وَهِيَ مَا أُعْتَادَ أَهْلُ الْبَلَدِ الدَّفْنَ فِيهَا ،
عُرِفَ أَصْلُهَا وَمُسَبَّلُهَا أَمْ لَا ؛ أَوْ مَوْقُوفَةٍ ؛ حَرَمَ ، وَهَدَمَ وَجُوبًا ، لِأَنَّهُ
يَتَأَبَّدُ بَعْدَ انْمِحَاقِ الْمَيِّتِ ، فَفِيهِ تَضْيِيقٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بِمَا لَا غَرَضَ فِيهِ .

* * *

تَنْبِيْهُ : وَإِذَا هُدِمَ تَرُدُّ الْحِجَارَةُ الْمُخْرَجَةُ إِلَى أَهْلِهَا إِنْ عُرِفُوا ، أَوْ
يُخَلَّى بَيْنَهُمَا ، وَإِلَّا فَمَالٌ ضَائِعٌ ، وَحُكْمُهُ مَعْرُوفٌ ؛ كَمَا قَالَ بَعْضُ
أَصْحَابِنَا .

وَقَالَ شَيْخُنَا الرَّزْمِيُّ : إِذَا بَلَى الْمَيِّتُ وَأَعْرَضَ وَرَثَتُهُ عَنِ الْحِجَارَةِ ،
جَازَ الدَّفْنُ مَعَ بَقَائِهَا إِذَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِالْإِعْرَاضِ عَنْهَا ، كَمَا فِي السَّنَابِلِ .

* * *

وَكُرْهَ وَطْءٍ عَلَيْهِ ، أَيْ : عَلَى قَبْرِ مُسْلِمٍ ، وَلَوْ مُهْدَرًا قَبْلَ بَلَاءٍ .

إِلَّا لِضْرُورَةٍ ، كَأَن لَمْ يَصِلْ لِقَبْرِ مَيِّتِهِ بِدُونِهِ ، وَكَذَا مَا يُرِيدُ زِيَارَتَهُ وَلَوْ
غَيْرَ قَرِيبٍ ، وَجَزْمُ شَرْحِ مُسْلِمٍ [الْحَدِيثُ ، رَقْم : ٩٧١] كَأَخْرَيْنِ بِحُرْمَةِ
الْقُعُودِ عَلَيْهِ وَالْوُطْءِ لِخَبَرٍ فِيهِ ، يُرَدُّهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْجُلُوسِ عَلَيْهِ جُلُوسُهُ

وَنَبَشَ لِعُغْسِلَ ، وَلَا تُدْفَنُ أَمْرَأَةٌ فِي بَطْنِهَا جَنِينٌ حَتَّى يُتَحَقَّقَ
مَوْتُهُ ، وَوُورِي سَقَطٌ ، فَإِنْ اخْتَلَجَ صُلِّي عَلَيْهِ .

لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ كَمَا بَيَّنَّتْهُ رِوَايَةٌ أُخْرَى .

وَنَبَشَ وَجُوبًا قَبْرٌ مَنْ دُفِنَ بِلا طَهَارَةٍ لِعُغْسِلَ أَوْ تَيَمَّمِ ، نَعَمْ إِنْ تَغَيَّرَ ،
وَلَوْ بَتْنِ ، حَرَمٌ ؛ وَلِأَجْلِ مَالٍ غَيْرِ ، كَأَنَّ دُفْنَ فِي ثَوْبٍ مَغْصُوبٍ ، أَوْ
أَرْضٍ مَغْصُوبَةٍ إِنْ طَلَبَ الْمَالِكُ ، وَوُجِدَ مَا يُكْفَنُ أَوْ يُدْفَنُ فِيهِ ، وَإِلَّا لَمْ
يَجْزِ النَّبَشُ ؛ أَوْ سَقَطَ فِيهِ مُتَمَوِّلٌ ، وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهُ مَالِكُهُ .

لَا لِلتَّكْفِينِ إِنْ دُفِنَ بِلا كَفْنٍ ، وَلَا لِلصَّلَاةِ بَعْدَ إِهَالَةِ التُّرَابِ عَلَيْهِ .

وَلَا تُدْفَنُ أَمْرَأَةٌ مَاتَتْ فِي بَطْنِهَا جَنِينٌ حَتَّى يُتَحَقَّقَ مَوْتُهُ ، أَيْ :
الْجَنِينُ ، وَيَجِبُ شَقُّ جَوْفِهَا ، وَالنَّبَشُ لَهُ إِنْ رُجِيَ حَيَاتُهُ بِقَوْلِ الْقَوَابِلِ
لِلْبُلُوغَةِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ ، فَإِنْ لَمْ يُرَجَّ حَيَاتُهُ حَرَمَ الشَّقُّ ، لَكِنْ يُؤَخَّرُ الدَّفْنُ
حَتَّى يَمُوتَ كَمَا ذَكَرَ .

وَمَا قِيلَ : إِنَّهُ يُوَضَّعُ عَلَى بَطْنِهَا شَيْءٌ لِيَمُوتَ غَلَطٌ فَاحِشٌ .

وَوُورِي ، أَيْ : سَتَرَ بِخَرَقَةٍ ؛ سَقَطٌ ، وَدُفِنَ وَجُوبًا ، كَطِفْلِ كَافِرٍ
نَطَقَ بِالشَّهَادَتَيْنِ .

وَلَا يَجِبُ غَسْلُهُمَا ، بَلْ يَجُوزُ .

وَخَرَجَ بِ « السَّقَطِ » الْعَلَقَةُ وَالْمُضْغَةُ ، فَيُدْفَنَانِ نَذْبًا مِنْ غَيْرِ سَتْرِ ،
وَلَوْ أَنْفَصَلَ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ غُسِّلَ وَكُفِّنَ وَدُفِنَ وَجُوبًا .

فَإِنْ اخْتَلَجَ أَوْ اسْتَهَلَ بَعْدَ أَنْفِصَالِهِ صُلِّي عَلَيْهِ وَجُوبًا .

وَأَرْكَانُهَا : ١ - نِيَّةٌ ، ٢ - وَقِيَامٌ ، ٣ - وَأَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ ،
٤ - وَفَاتِحَةٌ ،

وَأَرْكَانُهَا ، أَي : الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ ؛ سَبْعَةٌ :

١ - أَحَدُهَا : نِيَّةٌ ، كَغَيْرِهَا ، وَمِنْ ثَمَّ وَجَبَ فِيهَا مَا يَجِبُ فِي نِيَّةِ سَائِرِ
الْفُرُوضِ ، مِنْ نَحْوِ اقْتِرَانِهَا بِالتَّحَرُّمِ وَالتَّعَرُّضِ لِلْفَرْضِيَّةِ ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ :
فَرَضُ كِفَايَةٍ .

وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ الْمَيِّتِ وَلَا مَعْرِفَتُهُ ، بَلِ الْوَاجِبُ أَذْنَى مُمَيِّزٍ ،
فَيَكْفِي : أَصْلِي الْفَرَضِ عَلَى هَذَا الْمَيِّتِ .

قَالَ جَمْعٌ : يَجِبُ تَعْيِينُ الْمَيِّتِ الْغَائِبِ بِنَحْوِ اسْمِهِ .

٢ - وَثَانِيهَا : قِيَامٌ ، لِقَادِرٍ عَلَيْهِ ، فَالْعَاجِزُ يَقْعُدُ ثُمَّ يَضْطَجِعُ .

٣ - وَثَالِثُهَا : أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ ، مَعَ تَكْبِيرَةِ التَّحَرُّمِ لِلاتِّبَاعِ ، فَإِنْ خَمَسَ
لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ .

وَيُسَنُّ رَفْعُ يَدَيْهِ فِي التَّكْبِيرَاتِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ وَوَضْعُهُمَا تَحْتَ صَدْرِهِ
بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ .

٤ - وَرَابِعُهَا : فَاتِحَةٌ ، فَبَدَلُهَا ، فَوْقُوفٌ بِقَدْرِهَا . وَالْمُعْتَمِدُ أَنَّهَا
تُجْزَى بَعْدَ غَيْرِ الْأُولَى ، خِلَافًا لـ « الْأَحَاوِي » كـ « الْمُحَرَّرِ » ، وَإِنْ لَزِمَ
عَلَيْهِ جَمْعُ رُكْنَيْنِ فِي تَكْبِيرَةِ وَخُلُوءِ الْأُولَى عَنْ ذِكْرِ .

وَيُسَنُّ إِسْرَارٌ بِغَيْرِ التَّكْبِيرَاتِ وَالسَّلَامِ ، وَتَعَوُّذٌ ، وَتَرْكُ افْتِتَاحِ
وَسُورَةٍ ، إِلَّا عَلَى غَائِبٍ أَوْ قَبْرِ .

٥ - وَصَلَاةٌ عَلَى النَّبِيِّ بَعْدَ ثَانِيَةِ ، ٦ - وَدُعَاءٌ لِمَيِّتٍ بَعْدَ ثَالِثَةِ ،

٥ - وَخَامِسُهَا : صَلَاةٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ تَكْبِيرَةِ ثَانِيَةِ ، أَيْ : عَقِبَهَا ؛ فَلَا تُجْزَى فِي غَيْرِهَا .

وَيُنْدَبُ ضَمُّ السَّلَامِ لِلصَّلَاةِ ، وَالِدُعَاءُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ عَقِبَهَا ، وَالْحَمْدُ قَبْلَهَا .

٦ - وَسَادِسُهَا : دُعَاءٌ لِمَيِّتٍ بِخُصُوصِهِ ، وَلَوْ طِفْلاً ؛ بِنَحْوِ : اَللّٰهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ . بَعْدَ ثَالِثَةِ ، فَلَا يُجْزَى بَعْدَ غَيْرِهَا قَطْعاً .

وَيُسَنُّ أَنْ يُكْتَبَ مِنَ الدُّعَاءِ لَهُ ، وَمَأْثُورُهُ أَفْضَلُ ، وَأَوَّلَاهُ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ [رَقْم : ٩٦٣] عَنْهُ ﷺ ، وَهُوَ : « اَللّٰهُمَّ اغْفِرْ لَهُ ، وَارْحَمْهُ ، وَاعْفُ عَنْهُ ، وَعَافِهِ ، وَآكْرِمْ نُزُلَهُ ، وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ ، وَاغْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالتَّلَجِّ وَالْبَرْدِ ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثُّوبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ، وَأَبْدِلْهُ دَاراً خَيْراً مِنْ دَارِهِ ، وَأَهْلاً خَيْراً مِنْ أَهْلِهِ ، وَزَوْجاً خَيْراً مِنْ زَوْجِهِ ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ ، وَأَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَفِتْنَتِهِ ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ » .

وَيَزِيدُ عَلَيْهِ نَدْباً : اَللّٰهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا . . . إِلَى آخِرِهِ .

وَيَقُولُ فِي الطِّفْلِ مَعَ هَذَا : اَللّٰهُمَّ اجْعَلْهُ فَرطاً لِّأَبَوَيْهِ ، وَسَلَفاً ، وَذُخْراً ، وَعِظَةً ، وَاعْتِبَاراً ، وَشَفِيعاً ، وَثَقُلْ بِهِ مَوَازِينَهُمَا ، وَأَفْرِغِ الصَّبْرَ عَلَى قُلُوبِهِمَا ، وَلَا تَفْتِنَهُمَا بَعْدَهُ ، وَلَا تَحْرِمْهُمَا أَجْرَهُ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَلَيْسَ قَوْلُهُ : « اَللّٰهُمَّ اجْعَلْهُ فَرطاً . . . » إِلَى آخِرِهِ مُغْنِياً عَنِ الدُّعَاءِ لَهُ ، لِأَنَّهُ دُعَاءٌ بِاللَّازِمِ ، وَهُوَ لَا يَكْفِي ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكْفِ الدُّعَاءُ لَهُ بِالْعُمُومِ الشَّامِلِ كُلِّ فَرْدٍ فَأَوْلَى هَذَا .

٧ - وَسَلَامٌ بَعْدَ رَابِعَةٍ .

وَشُرْطَ لَهَا : تَقَدُّمُ طَهْرِهِ ،

وَيُؤَنِّتُ الضَّمَايِرَ فِي الْأُنْثَى ، وَيَجُوزُ تَذَكِيرُهَا بِإِرَادَةِ الْمَيِّتِ أَوْ الشَّخْصِ ، وَيَقُولُ فِي وَلَدِ الزَّنا : اَللّٰهُمَّ اجْعَلْهُ قَرَطًا لَأُمَّهِ .

وَالْمُرَادُ بِالْإِبْدَالِ فِي الْأَهْلِ وَالزَّوْجَةِ إِبْدَالُ الْأَوْصَافِ لَا الذُّوَاتِ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ اَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ [٥٢ سورة الطور/ الآية : ٢١] وَلِخَبَرِ الطَّبْرَانِيِّ [« مجمع الزوائد » ، رقم : ١٨٧٥٥] وَغَيْرِهِ : « إِنَّ نِسَاءَ الْجَنَّةِ مِنْ نِسَاءِ الدُّنْيَا أَفْضَلُ مِنَ الْخُورِ الْعَيْنِ » . اِنْتَهَى .

٧ - وَسَابِعُهَا : سَلَامٌ كَغَيْرِهَا بَعْدَ رَابِعَةٍ ، وَلَا يَجِبُ فِي هَذِهِ ذِكْرُ غَيْرِ السَّلَامِ ، لَكِنْ يُسَنُّ : « اَللّٰهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ » أَي : أَجْرَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ، أَوْ أَجْرَ الْمُصِيبَةِ « وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ » أَي : بِأَرْكَابِ الْمَعَاصِي « وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُ » .

وَلَوْ تَخَلَّفَ عَنِ إِمَامِهِ بِلَا عُدْرٍ بِتَكْبِيرَةٍ حَتَّى شَرَعَ إِمَامُهُ فِي أُخْرَى بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَلَوْ كَبَّرَ إِمَامُهُ تَكْبِيرَةً أُخْرَى قَبْلَ قِرَاءَةِ الْمَسْبُوقِ الْفَاتِحَةَ تَابَعَهُ فِي تَكْبِيرِهِ وَسَقَطَتِ الْقِرَاءَةُ عَنْهُ ، وَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ تَدَارَكَ الْمَسْبُوقُ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مَعَ الْأَذْكَارِ ، وَيُقَدَّمُ فِي الْإِمَامَةِ فِي صَلَاةِ الْمَيِّتِ وَلَوْ أُمْرَأَةً ، أَبٌ ، أَوْ نَائِبُهُ ، فَابْوَهُ ، ثُمَّ ابْنٌ ، فَابْنُهُ ، ثُمَّ أَخٌ لِابَوَيْنِ ، فَلَأَبٍ ، ثُمَّ أَبْنَاهُمَا ، ثُمَّ أَلْعَمُ كَذَلِكَ ، ثُمَّ سَائِرُ الْعَصَبَاتِ ، ثُمَّ مُعْتَقٌ ، ثُمَّ ذُو رَحِمٍ ، ثُمَّ زَوْجٌ .

وَشُرْطُ لَهَا ، أَي : لِلصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ مَعَ شُرُوطِ سَائِرِ الصَّلَوَاتِ .

تَقَدُّمُ طَهْرِهِ ، أَي : الْمَيِّتِ ، بِمَاءٍ ، فَتْرَابٍ ، فَإِنْ وَقَعَ بِحُفْرَةٍ أَوْ بَحْرِ

وَأَنْ لَا يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ ، وَتَصِحُّ عَلَى غَائِبٍ عَنْ بَلَدٍ

وَتَعَدَّرَ إِخْرَاجُهُ وَطَهْرُهُ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ .

وَأَنْ لَا يَتَقَدَّمَ الْمُصَلِّي عَلَيْهِ ، أَيُّ : الْمَيِّتِ ، إِنْ كَانَ حَاضِرًا ، وَلَوْ فِي قَبْرِ .

أَمَّا الْمَيِّتُ الْغَائِبُ فَلَا يَضُرُّ فِيهِ كَوْنُهُ وَرَاءَ الْمُصَلِّي .
وَيُسَنُّ جَعْلُ صُفُوفِهِمْ ثَلَاثَةً فَأَكْثَرُ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ [الترمذي ،
رقم : ١٠٢٨ ؛ أبو داود ، رقم : ٣١٦٦ ؛ ابن ماجه ، رقم : ١٤٩٠] : « مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ
ثَلَاثَةَ صُفُوفٍ فَقَدْ أَوْجَبَ » أَيُّ : غُفِرَ لَهُ .

وَلَا يُنْدَبُ تَأْخِيرُهَا لِرِيَادَةِ الْمُصَلِّينَ إِلَّا لَوَلِيٍّ ، وَاخْتَارَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ
أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُحْشَ تَغْيِيرُهُ يَنْبَغِي أَنْتِظَارُ مِئَةٍ أَوْ أَرْبَعِينَ رُجِي حُضُورُهُمْ قَرِيبًا ،
لِلْحَدِيثِ ، وَفِي مُسْلِمٍ [رقم : ٩٤٧] : « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنْ
الْمُسْلِمِينَ يَبْلُغُونَ مِئَةً ، كُلُّهُمْ يَشْفَعُونَ لَهُ ، إِلَّا شَفَعُوا فِيهِ » .

وَلَوْ صَلَّى عَلَيْهِ ، فَحَضَرَ مَنْ لَمْ يُصَلَّ نَدَبَ لَهُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ ، وَتَقَعُ
فَرَضًا ، فَيَنْوِيهِ وَيُثَابُ ثَوَابُهُ .

وَالْأَفْضَلُ لَهُ فِعْلُهَا بَعْدَ الدَّفْنِ لِلاتِّبَاعِ ، وَلَا يُنْدَبُ لِمَنْ صَلَّاهَا ، وَلَوْ
مُنْفَرِدًا ، إِعَادَتُهَا مَعَ جَمَاعَةٍ ، فَإِنْ أَعَادَهَا وَقَعَتْ نَفْلًا ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ :
إِلَّا عَادَةً خِلَافَ الْأَوَّلَى .

وَتَصِحُّ الصَّلَاةُ عَلَى مَيِّتٍ غَائِبٍ عَنْ بَلَدٍ بِأَنْ يَكُونَ الْمَيِّتُ بِمَحَلٍّ بَعِيدٍ
عَنِ الْبَلَدِ ، بِحَيْثُ لَا يُنْسَبُ إِلَيْهَا عُرْفًا ؛ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ الْزَّرْكَشِيِّ : إِنْ
خَارَجَ السُّورِ الْقَرِيبُ مِنْهُ كَدَاخِلِهِ .

لَا فِيهَا ، وَمَدْفُونٍ غَيْرِ نَبِيٍّ ، مِنْ أَهْلِ فَرَضِهَا وَقَتَ مَوْتِهِ وَسَقَطَ
الْفَرَضُ بِذِكْرِ ، وَتَحْرُمُ صَلَاةٌ عَلَى شَهِيدٍ

لَا عَلَى غَائِبٍ عَنْ مَجْلِسِهِ فِيهَا ، وَإِنْ كَثُرَتْ ، نَعَمْ لَوْ تَعَدَّرَ الْحُضُورُ
لَهَا بَنَحُو حَنْسٍ أَوْ مَرَضٍ ، جازَتْ حِينَئِذٍ عَلَى الْأَوْجِه .

وَتَصِحُّ عَلَى حَاضِرٍ مَدْفُونٍ ، وَلَوْ بَعْدَ بِلَايَةِ ، غَيْرِ نَبِيٍّ ؛ فَلَا تَصِحُّ
عَلَى قَبْرِ نَبِيٍّ لِخَبَرِ الشَّيْخَيْنِ [البخاري ، رقم : ٤٣٦ ؛ مسلم ، رقم : ٥٣١] .

مِنْ أَهْلِ فَرَضِهَا وَقَتَ مَوْتِهِ فَلَا يَصِحُّ مِنْ كَافِرٍ وَحَائِضٍ يَوْمَئِذٍ ، كَمَنْ
بَلَغَ ، أَوْ أَفَاقَ بَعْدَ الْمَوْتِ ، وَلَوْ قَبْلَ الْغُسْلِ كَمَا أَفْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ .

وَسَقَطَ الْفَرَضُ فِيهَا بِذِكْرِ ، وَلَوْ صَبِيًّا مُمَيَّزًا ، وَلَوْ مَعَ وُجُودِ بَالِغٍ وَإِنْ
لَمْ يَخْفَظِ الْفَاتِحَةَ وَلَا غَيْرَهَا ، بَلْ وَقَفَ بِقَدْرِهَا ، وَلَوْ مَعَ وُجُودِ مَنْ
يَخْفَظُهَا لَا بَأْثَى مَعَ وُجُودِهِ .

وَتَجُوزُ عَلَى جَنَائِزِ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ ، فَيَنْوِي الصَّلَاةَ عَلَيْهِمْ إِجْمَالًا .
وَحَرُمَ تَأْخِيرُهَا عَنِ الدَّفْنِ ، بَلْ يَسْقُطُ الْفَرَضُ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ .
وَتَحْرُمُ صَلَاةٌ عَلَى كَافِرٍ لِحُرْمَةِ الدُّعَاءِ لَهُ بِالْمَغْفِرَةِ .

قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّا تَأْخُذُكَ ﴾ [٩ سورة التوبة / الآية : ٨٤]
وَمِنْهُمْ أَطْفَالُ الْكُفَّارِ سِوَاءٍ أَنْطَقُوا بِالشَّهَادَتَيْنِ أَمْ لَا ، فَتَحْرُمُ الصَّلَاةُ
عَلَيْهِمْ .

وَعَلَى شَهِيدٍ ، وَهُوَ بِوَزْنِ فَعِيلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ، لِأَنَّهُ مَشْهُودٌ لَهُ
بِالْجَنَّةِ ؛ أَوْ فَاعِلٍ ، لِأَنَّ رُوحَهُ تَشْهَدُ الْجَنَّةَ قَبْلَ غَيْرِهِ .

كَغَسَلِهِ ، وَهُوَ مَنْ مَاتَ فِي قِتَالِ كُفَّارٍ لَا أُسِيرَ قُتِلَ صَبْرًا ،

وَيُطْلَقُ لَفْظُ الشَّهِيدِ عَلَى مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ، فَهُوَ شَهِيدُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَعَلَى مَنْ قَاتَلَ لِنَحْوِ حِمِيَّةٍ فَهُوَ شَهِيدُ الدُّنْيَا ، وَعَلَى مَقْتُولٍ ظُلْمًا وَغَرِيقٍ وَحَرِيقٍ وَمَبْطُونٍ ، أَيْ : مَنْ قَتَلَهُ بَطْنُهُ ، كَأَسْتِسْقَاءٍ أَوْ إِسْهَالٍ ، فَهُمْ الشُّهَدَاءُ فِي الْآخِرَةِ فَقَطْ .

كَغَسَلِهِ ، أَيْ : الشَّهِيدِ ، وَلَوْ جُنْبًا ، لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَغْسِلْ قَتْلَى أَحَدٍ . وَيَحْرُمُ إِزَالَةُ دَمِ شَهِيدٍ .

وَهُوَ مَنْ مَاتَ فِي قِتَالِ كُفَّارٍ ، أَوْ كَافِرٍ وَاحِدٍ قَبْلَ أَنْقِضَائِهِ ، وَإِنْ قُتِلَ مُدْبِرًا .

بِسَبَبِهِ ، أَيْ : الْقِتَالِ ، كَانَ أَصَابَهُ سِلَاحُ مُسْلِمٍ آخَرَ خَطَأً ، أَوْ قَتَلَهُ مُسْلِمٌ أَسْتَعَانُوا بِهِ ، أَوْ تَرَدَّى بِبِئْرٍ حَالَ قِتَالٍ ^(١) ، أَوْ جُهِلَ مَا مَاتَ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ أَثَرُ دَمٍ .

لَا أُسِيرَ قُتِلَ صَبْرًا ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِشَهِيدٍ عَلَى الْأَصَحِّ ، لِأَنَّ قَتْلَهُ لَيْسَ بِمُقَاتَلَةٍ ؛ وَلَا مَنْ مَاتَ بَعْدَ أَنْقِضَائِهِ وَقَدْ بَقِيَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ ، وَإِنْ قُطِعَ بِمَوْتِهِ بَعْدَ مَنْ جُرِحَ بِهِ .

أَمَّا مَنْ حَرَكْتُهُ حَرَكَةً مَذْبُوحٍ عِنْدَ أَنْقِضَائِهِ فَشَهِيدٌ جَزْمًا ، وَالْحَيَاةُ الْمُسْتَقَرَّةُ مَا تُجَوِّزُ لَهُ أَنْ يَبْقَى يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ عَلَى مَا قَالَهُ التَّوَوِيُّيُّ وَالْعِمْرَانِيُّ .

وَكُفِّنَ شَهِيدٌ فِي ثِيَابِهِ لَا حَرِيرٍ، وَيُنْدَبُ

وَلَا مَنْ وَقَعَ بَيْنَ كُفَّارٍ فَهَرَبَ مِنْهُمْ فَقَتَلُوهُ ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِقِتَالٍ كَمَا
أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا أَبُو زِيَادٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

وَلَا مَنْ قَتَلَهُ أَغْتِيَالًا حَرْبِيًّا دَخَلَ بَيْنَنَا ، نَعَمْ إِنْ قَتَلَهُ عَنْ مُقَاتَلَةٍ كَانَ
شَهِيدًا كَمَا نَقَلَهُ السَّيِّدُ السَّمُودِيُّ عَنْ « الْخَادِمِ » .

وَكُفِّنَ نَدْبًا شَهِيدٌ فِي ثِيَابِهِ الَّتِي مَاتَ فِيهَا ، وَالْمُلَطَّحَةُ بِالْدَّمِ أَوْلَى
لِلْإِتْبَاعِ ، وَلَوْ لَمْ تَكْفِهِ ، بِأَنَّ لَمْ تَسْتُرْ كُلَّ بَدَنِهِ ، تُمَمَّتْ وَجُوبًا .
لَا فِي حَرِيرٍ ، لِسَبِّهِ لِضْرُورَةِ الْحَرْبِ ، فَيُنَزَّعُ وَجُوبًا .

وَيُنْدَبُ أَنْ يُلَقَّنَ مُحْتَضِرٌ ، وَلَوْ مُمَيَّزًا عَلَى الْأَوَجِّهِ ، الشَّهَادَةَ ، أَيْ :
« لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » فَقَطْ ، لِخَبَرِ مُسْلِمٍ [رَقْم : ٩١٦] : « لَقَنُوا مَوْتَاكُمْ » أَيْ :
مَنْ حَضَرَهُ الْمَوْتُ « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » مَعَ الْخَبَرِ الصَّحِيحِ [أَبُو دَاوُدَ ، رَقْم :
٣١١٦ ؛ « مُسْتَدْرَكُ الْحَاكِمِ » ١ / ٣٥١] : « مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ
الْجَنَّةَ » أَيْ : مَعَ الْفَائِزِينَ ، وَإِلَّا فَكُلُّ مُسْلِمٍ ، وَلَوْ فَاسِقًا ، يَدْخُلُهَا ،
وَلَوْ بَعْدَ عَذَابٍ ، وَإِنْ طَالَ .

وَقَوْلُ جَمْعٍ يُلَقَّنُ : « مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ » أَيْضًا ، لِأَنَّ الْقَصْدَ مَوْتَهُ
عَلَى الْإِسْلَامِ ، وَلَا يُسَمَّى مُسْلِمًا إِلَّا بِهِمَا ؛ مَرْدُودٌ بِأَنَّهُ مُسْلِمٌ ، وَإِنَّمَا
الْقَصْدُ خَتْمُ كَلَامِهِ بِـ « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » لِيَحْضَلَ لَهُ ذَلِكَ الثَّوَابُ ، وَبَحْثُ
تَلْقِينِهِ : « الرَّفِيقَ الْأَعْلَى » لِأَنَّهُ آخِرُ مَا تَكَلَّمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرْدُودٌ ، بِأَنَّ
ذَلِكَ لِسَبَبٍ لَمْ يُوجَدْ فِي غَيْرِهِ ، وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ خَيْرُهُ فَاخْتَارَهُ .

وَأَمَّا الْكَافِرُ فَيُلَقَّنُهُمَا قَطْعًا مَعَ لَفْظِ : « أَشْهَدُ » لِوُجُوبِهِ أَيْضًا عَلَى

تَلْقَيْنُ بَالِغٍ وَلَوْ شَهِيداً بَعْدَ دَفْنٍ ، وَزِيَارَةَ قُبُورٍ لِرَجُلٍ

مَا سَيَاتِي فِيهِ ؛ إِذَا لَا يَصِيرُ مُسْلِماً إِلَّا بِهِمَا .

وَأَنْ يَقِفَ جَمَاعَةٌ بَعْدَ الدَّفْنِ عِنْدَ الْقَبْرِ سَاعَةً ، يَسْأَلُونَ لَهُ التَّشْيِيتَ وَيَسْتَغْفِرُونَ لَهُ .

وَتَلْقَيْنُ بَالِغٍ وَلَوْ شَهِيداً كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ خِلَافاً لِلزَّرْكَشِيِّ بَعْدَ تَمَامِ دَفْنٍ ، فَيَقْعُدُ رَجُلٌ قُبَالَةَ وَجْهِهِ ، وَيَقُولُ : يَا عَبْدَ اللَّهِ ! ابْنُ أُمَةِ اللَّهِ ! أَذْكَرِ الْعَهْدِ الَّذِي خَرَجْتَ عَلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ ، وَأَنَّ النَّارَ حَقٌّ ، وَأَنَّ الْبَعْثَ حَقٌّ ، وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا ، وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ ، وَأَنَّكَ رَضِيتَ بِاللَّهِ رَبًّا ، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ نَبِيًّا ، وَبِالْقُرْآنِ إِمَامًا ، وَبِالْكَعْبَةِ قِبْلَةً ، وَبِالْمُؤْمِنِينَ إِخْوَانًا ؛ رَبِّيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَيُسَنُّ تَكَرُّرُهُ ثَلَاثًا ، وَالْأَوَّلَى لِلْحَاضِرِينَ الْوُقُوفُ ، وَلِلْمُلَقَّنِ الْقُعُودُ ؛ وَنِدَاؤُهُ بِالْأَمِّ فِيهِ ، أَيُ : إِنْ عُرِفَتْ ، وَإِلَّا فَبِحَوَاءَ ؛ لَا يُنَافِي دُعَاءَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَبَائِهِمْ ، لِأَنَّ كُلَّيْهِمَا تَوْقِيفٌ لَا مَجَالَ لِلرَّأْيِ فِيهِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُبَدَّلُ الْعَبْدُ بِالْأُمَةِ فِي الْأُنْثَى ، وَيُؤَنَّثُ الضَّمَايِرُ .

أَنْتَهَى .

وَيُنْدَبُ زِيَارَةُ قُبُورٍ لِرَجُلٍ لَا لَأُنْثَى ، فَتَكْرَهُ لَهَا ، نَعَمْ يُسَنُّ لَهَا زِيَارَةَ قَبْرِ

النَّبِيِّ ﷺ .

قَالَ بَعْضُهُمْ : وَكَذَا سَائِرُ الْأَنْبِيَاءِ وَالْعُلَمَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ .

وَسَلَامٌ .

وَيُسَنُّ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ أَنْ يَقْرَأَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا تيسَّرَ عَلَى الْقَبْرِ ، فَيَدْعُو لَهُ مُسْتَقْبِلًا لِلْقَبْلَةِ .

وَسَلَامٌ لِزَائِرٍ عَلَى أَهْلِ الْمَقْبَرَةِ عُمُومًا ، ثُمَّ خُصُوصًا ، فَيَقُولُ :
السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ؛ عِنْدَ أَوَّلِ الْمَقْبَرَةِ ، وَيَقُولُ عِنْدَ قَبْرِ أَبِيهِ
مَثَلًا : السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا وَالِدِي ؛ فَإِنْ أَرَادَ الْاِقْتِصَارَ عَلَى أَحَدِهِمَا أَتَى
بِالْثَانِيَةِ لِأَنَّهُ أَخْصَصَ بِمَقْصُودِهِ ، وَذَلِكَ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ [مسلم ، رقم : ١٥٠] أَنَّهُ ﷺ
قَالَ : « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ » .
وَالِاسْتِثْنَاءُ لِلتَّبَرُّكِ ، أَوْ لِلدَّفْنِ بِتِلْكَ الْبُقْعَةِ ، أَوْ لِلْمَوْتِ عَلَى الْإِسْلَامِ .

* * *

فَائِدَةٌ : وَرَدَ أَنَّ مَنْ مَاتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ لَيْلَتِهَا أَمِنَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ
وَفِتْنَتِهِ [راجع الترمذي ، رقم : ١٠٧٤ ؛ « مسند أحمد » ، رقم : ٦٦٠٨ و ٧٠١٠] .

وَوَرَدَ أَيْضًا : « مَنْ قَرَأَ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ مِئَةَ مَرَّةٍ
لَمْ يَفْتَنْ فِي قَبْرِهِ ، وَأَمِنَ مِنْ ضَغْطَةِ الْقَبْرِ ، وَجَاوَزَ الصُّرَاطَ عَلَى أَكْفٍ
الْمَلَائِكَةِ » [« مجمع الزوائد » ، رقم : ١١٥٣٨] .

وَوَرَدَ أَيْضًا : « مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ
الظَّالِمِينَ ؛ أَرْبَعِينَ مَرَّةً فِي مَرَضِهِ ، فَمَاتَ فِيهِ ، أُعْطِيَ أَجْرَ شَهِيدٍ ، وَإِنْ
بَرِيَءَ بَرِيءٍ مَغْفُورًا لَهُ » [« كنز العمال » ، رقم : ١٩٤٧] .
غَفَرَ اللَّهُ لَنَا ، وَأَعَاذَنَا مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَفِتْنَتِهِ .

* * *

بَابُ الزَّكَاةِ

تَجِبُ عَلَى مُسْلِمٍ حُرٌّ فِي ذَهَبٍ

بَابُ الزَّكَاةِ

هِيَ لُغَةٌ : التَّطْهِيرُ وَالْتَّمَاءُ ؛ وَشَرْعاً : اسْمٌ لِمَا يُخْرَجُ عَنْ مَالٍ أَوْ بَدَنٍ عَلَى الْوَجْهِ الْآتِي .

وَفُرِضَتْ زَكَاةُ الْمَالِ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهِجْرَةِ بَعْدَ صَدَقَةِ الْفِطْرِ .

وَوَجِبَتْ فِي ثَمَانِيَةِ أَصْنَافٍ مِنَ الْمَالِ : التَّقْدِيرِ وَالْأَنْعَامِ وَالْقُوتِ وَالْتَّمْرِ وَالْعِنَبِ ، لِثَمَانِيَةِ أَصْنَافٍ مِنَ النَّاسِ .

وَيُكْفَرُ جَاحِدٌ وَجُوبُهَا ، وَيُقَاتِلُ الْمُمْتَنِعُ عَنْ آدَائِهَا ، وَتُؤْخَذُ مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يُقَاتِلْ قَهْرًا .

تَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَلَوْ غَيْرَ مُكَلَّفٍ ، فَعَلَى الْوَلِيِّ إِخْرَاجُهَا مِنْ مَالِهِ .

وَخَرَجَ بِـ « الْمُسْلِمِ » الْكَافِرُ الْأَصْلِيُّ ، فَلَا يُلْزَمُهُ إِخْرَاجُهَا وَلَوْ بَعْدَ الْإِسْلَامِ .

حُرٌّ مُعَيَّنٌ ، فَلَا تَجِبُ عَلَى رَقِيقٍ لِعَدَمِ مُلْكِهِ ، وَكَذَا الْمُكَاتَبُ لِضَعْفِ مُلْكِهِ ، وَلَا تَلْزَمُ سَيِّدُهُ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَالِكٍ .

فِي ذَهَبٍ وَلَوْ غَيْرَ مَضْرُوبٍ خِلَافاً لِمَنْ زَعَمَ اخْتِصَاصَهَا بِالْمَضْرُوبِ .

بَلَغَ عِشْرِينَ مِثْقَالًا ، وَفِضَّةٌ بَلَغَتْ مِثَّتَيْ دِرْهَمٍ ؛ رُبْعُ عَشْرِ ، كَمَالِ
تِجَارَةٍ ،

بَلَغَ قَدْرُ خَالِصِهِ عِشْرِينَ مِثْقَالًا^(١) ، بِوَزْنِ مَكَّةَ تَحْدِيدًا ؛ فَلَوْ نَقَصَ فِي
مِيزَانٍ وَتَمَّ فِي آخِرٍ فَلَا زَكَاةَ لِلشَّكِّ ، وَالْمِثْقَالُ اثْنَانِ^(٢) وَسَبْعُونَ حَبَّةَ شَعِيرٍ
مُتَوَسِّطَةً .

قَالَ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا : وَوَزْنُ نِصَابِ الذَّهَبِ بِالْأَشْرَفِيِّ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ
وَسُبْعَانِ وَتِسْعٌ .

وَقَالَ تَلْمِيزُهُ شَيْخُنَا : وَالْمُرَادُ بِالْأَشْرَفِيِّ الْقَائِتِبَائِي .

وَفِي فِضَّةٍ بَلَغَتْ مِثَّتَيْ دِرْهَمٍ^(٣) بِوَزْنِ مَكَّةَ ، وَهُوَ خَمْسُونَ حَبَّةً وَخُمْسًا
حَبَّةً ، فَالْعَشْرَةُ دَرَاهِمَ سَبْعَةَ مِثَاقِيلَ ، وَلَا وَقَصَ فِيهِمَا ، كَالْمُعْشَرَاتِ ؛
فَيَجِبُ فِي الْعِشْرِينَ وَالْمِثَّتَيْنِ ، وَفِيمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَوْ بِيَعُضِ حَبَّةً ،
رُبْعُ عَشْرِ لِلزَّكَاةِ ، وَلَا يُكْمَلُ أَحَدُ التَّقْدِيرَيْنِ بِالْآخِرِ ، وَيُكْمَلُ كُلُّ نَوْعٍ مِنْ
جَنْسٍ بِآخَرٍ مِنْهُ ، وَيُجْزَى جَيِّدٌ وَصَحِيحٌ عَنْ رَدِيٍّ وَمُكْسَرٍ ، بَلْ هُوَ
أَفْضَلُ لَا عَكْسُهُمَا .

وَخَرَجَ بِـ «الْخَالِصِ» الْمَغْشُوشُ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ حَتَّى يَبْلُغَ خَالِصُهُ
نِصَابًا .

كَمَا يَجِبُ رُبْعُ عَشْرِ قِيمَةِ الْعَرَضِ فِي مَالِ تِجَارَةٍ بَلَغَ النِّصَابَ فِي آخِرِ

(١) وهي تعادل ثمانين غراماً ٨٠ غ تقريباً .

(٢) في نسخة : « اثنتان » .

(٣) وهي تعادل خمس مئة وستين غراماً ٥٦٠ غ تقريباً .

وَشُرْطَ تَمَامِ نَصَابِ كُلِّ الْحَوْلِ ، وَيَنْقَطِعُ بِتَخَلُّلِ زَوَالِ مُلْكٍ ، وَكُرْهٍ لِحِيلَةٍ .

الْحَوْلِ ، وَإِنْ مَلَكَهُ بِدُونِ نَصَابٍ .

وَيَضُمُّ الرِّبْحَ الْحَاصِلَ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ إِلَى الْأَصْلِ فِي الْحَوْلِ إِنْ لَمْ يَنْضَ ، أَمَّا إِذَا نَضَ ، بَأَنْ صَارَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً ، وَأَمْسَكَهُ إِلَى آخِرِ الْحَوْلِ ، فَلَا يُضَمُّ إِلَى الْأَصْلِ ، بَلْ يُزَكِّي الْأَصْلَ بِحَوْلِهِ وَيُفْرِدُ الرِّبْحَ بِحَوْلٍ وَيَصِيرُ عَرَضُ التِّجَارَةِ لِلْقَنِيَةِ بَيْنَتِهَا ، فَيَنْقَطِعُ الْحَوْلُ بِمُجَرَّدِ نَيْتِ الْقَنِيَةِ ، لَا عَكْسُهُ .

وَلَا يُكْفَرُ مُنْكَرُ وَجُوبِ زَكَاةِ التِّجَارَةِ لِلْخِلَافِ فِيهِ .

وَشُرْطُ لَوْجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ لَا التِّجَارَةِ .

تَمَامُ نَصَابٍ لِهَمَا كُلِّ الْحَوْلِ ، بَأَنْ لَا يَنْقُصَ الْمَالُ عَنْهُ فِي جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْحَوْلِ .

أَمَّا زَكَاةُ التِّجَارَةِ فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهَا تَمَامُهُ إِلَّا آخِرُهُ ، لِأَنَّهُ حَالَةُ الْوُجُوبِ .

وَيَنْقَطِعُ الْحَوْلُ بِتَخَلُّلِ زَوَالِ مُلْكٍ ، أَثْنَاءَهُ بِمُعَاوَضَةٍ أَوْ غَيْرِهَا ، نَعَمْ لَوْ مَلَكَ نَصَابًا ، ثُمَّ أَفْرَضَهُ آخَرَ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ لَمْ يَنْقَطِعِ الْحَوْلُ ، فَإِنْ كَانَ مَلِيًّا ، أَوْ عَادَ إِلَيْهِ ، أَخْرَجَ الزَّكَاةَ آخِرَ الْحَوْلِ ، لِأَنَّ الْمُلْكَ لَمْ يَزُلْ بِالْكُلِّيَّةِ لِثُبُوتِ بَدَلِهِ فِي ذِمَّةِ الْمُقْتَرِضِ .

وَكَرْهَ أَنْ يُزِيلَ مُلْكُهُ بِبَيْعٍ أَوْ مُبَادَلَةٍ عَمَّا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ لِحِيلَةٍ ، بَأَنْ يَقْصِدَ بِهِ دَفْعَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ ، لِأَنَّهُ فِرَارٌ مِنَ الْقُرْبَةِ .

وَلَا زَكَاةَ فِي حُلِيِّ مُبَاحٍ وَلَوْ لِجَارَةٍ إِلَّا بِنَيْتِهِ كَنْزٍ .

وَفِي «الْوَجِيزِ» : يَحْرُمُ .

وَزَادَ فِي «الْأَحْيَاءِ» : وَلَا يُبْرَى الدِّمَةُ بَاطِنًا ، وَإِنَّ هَذَا مِنَ الْفَقْهِ الضَّارِّ .

وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ : يَأْتُمُّ بِقَصْدِهِ لَا بِفِعْلِهِ .

قَالَ شَيْخُنَا : أَمَّا لَوْ قَصَدَهُ لَا لِحِيلَةٍ ، بَلْ لِحَاجَةٍ ، أَوْ لَهَا وَلِلْفِرَارِ ، فَلَا كَرَاهَةَ .

* * *

تَنْبِيْهٌ : لَا زَكَاةَ عَلَى صَيْرَفِيٍّ بَادِلٍ وَلَوْ لِلتَّجَارَةِ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ بِمَا فِي يَدِهِ مِنَ النَّقْدِ غَيْرِهِ مِنْ جَنْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ ، وَكَذَا لَا زَكَاةَ عَلَى وَارِثٍ مَاتَ مُوَرِّثُهُ عَنْ عُرُوضِ التَّجَارَةِ حَتَّى يَتَصَرَّفَ فِيهَا بِنَيْتِهَا ، فَحِينَئِذٍ يُسْتَأْنَفُ حَوْلُهَا .

* * *

وَلَا زَكَاةَ فِي حُلِيِّ مُبَاحٍ ، وَلَوْ اتَّخَذَهُ الرَّجُلُ بَلَا قَصْدٍ لُبْسٍ أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ اتَّخَذَهُ لِجَارَةٍ أَوْ إِعَارَةٍ لَأَمْرَأَةٍ ؛ إِلَّا إِذَا اتَّخَذَهُ بِنَيْتِهِ كَنْزٍ ، فَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ .

* * *

فَرَعٌ : يَجُوزُ لِلرَّجُلِ تَخْتُمُ بِخَاتَمٍ فَضَّةٍ ، بَلْ يُسَنُّ فِي خِنْصَرٍ يَمِينِهِ أَوْ يَسَارِهِ لِلاتِّبَاعِ . وَلُبْسُهُ فِي الْيَمِينِ أَفْضَلُ .

وَصَوَّبَ الْأَذْرَعِيُّ مَا أَقْتَضَاهُ كَلَامُ ابْنِ الرَّفْعَةِ مِنْ وُجُوبِ نَقْصِهِ عَنْ

مِثْقَالٍ لِلنَّهْيِ عَنِ اتِّخَاذِهِ مِثْقَالًا ، [صحيح ابن حبان ، رقم : ٥٤٨٨ ، ٢٩٩/١٢ ؛
الترمذي ، رقم : ١٧٨٥ ؛ أبو داود ، رقم : ٤٢٢٣ ؛ النسائي ، رقم : ٥١٩٥] وَسَنَدُهُ
حَسَنٌ ، لَكِنْ ضَعْفُهُ النَّوَوِيُّ ؛ فَلَا وَجْهَ أَنَّهُ لَا يُضْبَطُ بِمِثْقَالٍ ، بَلْ بِمَا
لَا يُعَدُّ إِسْرَافًا عُرْفًا .

قَالَ شَيْخُنَا : وَعَلَيْهِ ، فَالْعِبْرَةُ بِعُرْفِ أَمْثَالِ اللَّابِسِ ، وَلَا يَجُوزُ
تَعَدُّدُهُ ، خِلَافًا لِجَمْعٍ ، حَيْثُ لَمْ يُعَدَّ إِسْرَافًا .

وَتَحْلِيلُهُ آلَةَ حَرْبٍ ، كَسَيْفٍ ، وَرُمْحٍ ، وَتُرْسٍ ، وَمِنْطَقَةٍ ، وَهِيَ :
مَا يُشَدُّ بِهَا الْوَسْطُ ؛ وَسِكِّينِ الْحَرْبِ دُونَ سِكِّينِ الْمِهْنَةِ ، وَالْمِقْلَمَةِ ،
بِفِضَّةٍ بِلَا سَرَفٍ ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ إِزْهَابًا لِلْكَفَّارِ لَا بِذَهَبٍ لِزِيَادَةِ الْإِسْرَافِ
وَالْخِيَلَاءِ .

وَالْخَبَرُ الْمُبِيعُ لَهُ ضَعْفُهُ أَبُو الْقَطَّانِ وَإِنْ حَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ [رقم :

. [١٦٩٠]

وَتَحْلِيلُهُ مُصْحَفًا ، قَالَ شَيْخُنَا : أَيُّ : مَا فِيهِ قُرْآنٌ ، وَلَوْ لِلتَّبَرُّكِ ،
كَغِلَافِهِ بِفِضَّةٍ . وَلِلْمَرَأَةِ تَحْلِيلُهُ بِذَهَبٍ إِكْرَامًا فِيهِمَا ؛ وَكَتَبُهُ بِالذَّهَبِ
حَسَنٌ ، وَلَوْ مِنْ رَجُلٍ ، لَا تَحْلِيلُهُ كِتَابٍ غَيْرُهُ ، وَلَوْ بِفِضَّةٍ ؛ وَالتَّمْوِيهِ
حَرَامٌ قَطْعًا مُطْلَقًا ، ثُمَّ إِنْ حَصَلَ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْعَرَضِ عَلَى النَّارِ حَرُمَتْ
أُسْتِدَامَتُهُ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَإِنْ اتَّصَلَ بِالْبَدَنِ خِلَافًا لِجَمْعٍ .

وَيَحِلُّ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ بِلَا سَرَفٍ لِمَرَأَةٍ وَصَبِيٍّ إِجْمَاعًا ، فِي نَحْوِ
السَّوَارِ وَالْخُلْخَالِ وَالْتَّلْعِ وَالطَّوْقِ ، وَعَلَى الْأَصَحِّ فِي الْمَنَسُوجِ بِهِمَا .

وَفِي قُوتٍ كَبْرٍ وَأَرْزُ وَتَمْرٍ وَعِنَبٍ بَلَغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ مُنْقَى عَشْرُ
إِنْ سُقِيَ بِلاَ مُؤْنَةٍ ، وَإِلَّا فَنِصْفُهُ .

وَيَحِلُّ لَهُنَّ التَّاجُ وَإِنْ لَمْ يَعْتَدْنَهُ ، وَقِلَادَةٌ فِيهَا دَنَانِيرُ مُعَرَّاةٌ قَطْعاً وَكَذَا
مُنْقُوبَةٌ .

وَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهَا ، أَمَّا مَعَ السَّرْفِ فَلَا يَحِلُّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ،
كَخَلْخَالٍ وَزَنْ مَجْمُوعٍ فَرَدْتَنِيهِ مِثْنًا مِثْقَالٍ ، فَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ .

* * *

وَتَجِبُ عَلَى مَنْ مَرَّ فِي قُوتٍ اخْتِيَارِيٍّ مِنْ حُبُوبٍ ، كَبْرٌ وَشَعِيرٍ وَأَرْزُ
وَذُرَّةٍ وَحُمَصٍ وَدُخْنٍ وَبَاقِلَاءَ وَدُقْسَةٍ ، وَفِي تَمْرٍ وَعِنَبٍ مِنْ ثِمَارٍ ؛ بَلَغَ
قَدْرُ كُلِّ مِنْهَا خَمْسَةَ أَوْسُقٍ ، وَهُوَ بِالْكَئِيلِ : ثَلَاثُ مِئَةِ صَاعٍ ، وَالصَّاعُ ^(١)
أَرْبَعَةُ أُمْدَادٍ ، وَالْمُدُّ رِطْلٌ وَثُلُثٌ .

مُنْقَى مِنْ تَبَنٍ وَقَشِرٍ لَا يُؤْكَلُ مَعَهُ غَالِبًا .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأَرْزَ مِمَّا يَدْخَرُ فِي قَشَرِهِ وَلَا يُؤْكَلُ مَعَهُ .

فَتَجِبُ فِيهِ إِنْ بَلَغَ عَشْرَةَ أَوْسُقٍ لِلزَّكَاةِ إِنْ سُقِيَ بِلاَ مُؤْنَةٍ ،
كَمَطَرٍ ؛ وَإِلَّا ، أَيْ : وَإِنْ سُقِيَ بِمُؤْنَةٍ ، كَنَضْحٍ ، فَنِصْفُهُ ، أَيْ : نِصْفُ
الْعُشْرِ .

وَسَبَبُ التَّفْرِقَةِ ثِقَلُ الْمُؤْنَةِ فِي هَذَا وَخِفَّتُهَا فِي الْأَوَّلِ ، سَوَاءٌ أُرِيعَ

(١) الصاع عند الشافعية : مُكَعَّبٌ طَوْلُ ضِلْعِهِ ١٤,٦ سَاطِي مِثْرًا .

ذَلِكَ قَصْداً أَمْ نَبَتْ اتِّفَاقاً ، كَمَا فِي « الْمَجْمُوعِ » حَاكِياً فِيهِ الْأُتْفَاقَ .
وَبِهِ يُعْلَمُ ضَعْفُ قَوْلِ الشَّيْخِ زَكَرِيَّا فِي « تَحْرِيرِهِ » تَبَعاً لِأَصْلِهِ ؛
يُشْتَرَطُ لَوْجُوبُهَا أَنْ يَزْرَعَهُ مَالِكُهُ أَوْ نَائِيُهُ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهَا أَنْزَرَ بِنَفْسِهِ أَوْ
زَرَعَهُ غَيْرُهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ .

وَلَا يُضْمُّ جِنْسٌ إِلَى آخَرٍ لِتَكْمِيلِ النَّصَابِ ، بِخِلَافِ أَنْوَاعِ الْجِنْسِ ،
فَتُضْمُّ .

وَزَرَعَا الْعَامِ يُضَمَّانِ إِنْ وَقَعَ حَصَادُهُمَا فِي عَامٍ .

* * *

فَرْعٌ : لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي مَالِ بَيْتِ الْمَالِ ، وَلَا فِي رَيْعِ مَوْقُوفٍ مِنْ
نَخْلٍ أَوْ أَرْضٍ عَلَى جِهَةِ عَامَّةٍ ، كَالْفُقَرَاءِ وَالْفُقَهَاءِ وَالْمَسَاجِدِ ، لِعَدَمِ تَعَيُّنِ
الْمَالِكِ . وَتَجِبُ فِي مَوْقُوفٍ عَلَى مُعَيَّنٍ وَاحِدٍ ، أَوْ جَمَاعَةٍ مُعَيَّنَةٍ ، كَأَوْلَادِ
زَيْدٍ ، ذَكَرَهُ فِي « الْمَجْمُوعِ » .

وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ فِي مَوْقُوفٍ عَلَى إِمَامِ الْمَسْجِدِ أَوْ الْمُدَرِّسِ بِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ
زَكَاتُهُ كَالْمُعَيَّنِ ، قَالَ شَيْخُنَا : وَالْأَوْجَهُ خِلَافُهُ ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِذَلِكَ
الْجِهَةَ دُونَ شَخْصٍ مُعَيَّنٍ .

* * *

تَنْبِيْهُ : قَالَ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ فِي « حَاشِيَةِ الرَّرُوضَةِ » تَبَعاً
لِـ « الْمَجْمُوعِ » : إِنَّ غَلَّةَ الْأَرْضِ الْمَمْلُوكَةِ أَوْ الْمَوْقُوفَةِ عَلَى مُعَيَّنٍ إِنْ

وَفِي كُلِّ خَمْسٍ إِبِلٍ شَاةٌ إِلَى خَمْسٍ وَعِشْرِينَ فَبُنْتُ مَخَاضٍ ،
وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بُنْتُ لَبُونٍ ،

كَانَ الْبَذْرُ مِنْ مَالٍ مَالِكِهَا أَوْ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ ، فَتَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ فِيمَا
أَخْرَجَتْهُ الْأَرْضُ ، فَإِنْ كَانَ الْبَذْرُ مِنْ مَالِ الْعَامِلِ ، وَجَوَزْنَا الْمُخَابَرَةَ فِيهِ ،
فَتَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى الْعَامِلِ ، وَلَا شَيْءَ عَلَى صَاحِبِ الْأَرْضِ ، لِأَنَّ
الْحَاصِلَ لَهُ أَجْرُهُ أَرْضِهِ ، وَحَيْثُ كَانَ الْبَذْرُ مِنْ صَاحِبِ الْأَرْضِ ، وَأُعْطِيَ
مِنْهُ شَيْءٌ لِلْعَامِلِ ، لَا شَيْءَ عَلَى الْعَامِلِ ، لِأَنَّهُ أَجْرُهُ عَمَلِهِ . أَنْتَهَى .

* * *

وَتَجِبُ الزَّكَاةُ لِنَبَاتِ الْأَرْضِ الْمُسْتَأْجَرَةِ مَعَ أَجْرَتِهَا عَلَى الزَّارِعِ .
وَمُؤْنَةُ الْحَصَادِ وَالْدِّيَاسِ عَلَى الْمَالِكِ .

وَتَجِبُ عَلَى مَنْ مَرَّ لِلزَّكَاةِ فِي كُلِّ خَمْسٍ إِبِلٍ شَاةٌ جَذَعَةٌ ضَانٌّ لَهَا
سَنَةً ، أَوْ ثَبِيَّةٌ مَعَزٌ لَهَا سَتَانٍ ، وَيُجْزَىءُ الذَّكَرُ وَإِنْ كَانَتْ إِبِلُهُ إِنَاثًا ، لَا
الْمَرِيضُ^(١) إِنْ كَانَتْ إِبِلُهُ صِحَاحًا .

إِلَى خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنْهَا ، فِي عَشْرِ شَتَانٍ ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ ثَلَاثًا ،
وَعِشْرِينَ إِلَى الْخَمْسِ وَالْعِشْرِينَ أَرْبَعًا ، فَإِذَا كُمِلَتِ الْخَمْسُ وَالْعِشْرُونَ
فَبُنْتُ مَخَاضٍ لَهَا سَنَةً ، هِيَ وَاجِبُهَا إِلَى سِتٍّ وَثَلَاثِينَ ؛ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ
أُمَّهَا آتَتْ لَهَا أَنْ تَصِيرَ مِنَ الْمَخَاضِ ، أَيْ : الْحَوَامِلِ .

وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ إِلَى سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ بُنْتُ لَبُونٍ ، لَهَا سَتَانٍ ؛ سُمِّيَتْ

(١) لَا يَجْزَىءُ الْمَرِيضُ هُنَا مطلقاً ، سِوَاهُ كَانَتْ الْإِبِلُ مَرِيضَةً أَمْ لَا عَلَى الْمَعْتَمِدِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي

وَسِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةً، وَإِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةً، وَسِتٍّ وَسَبْعِينَ بِنْتًا
لَبُونِ، وَإِحْدَى وَتِسْعِينَ حَقَّتَانِ، وَمِئَةً وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ ثَلَاثُ
بَنَاتٍ لَبُونِ، ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونِ، وَفِي خَمْسِينَ حَقَّةً.
وَفِي ثَلَاثِينَ بَقَرَةً إِلَى أَرْبَعِينَ تَبِيعٌ، وَأَرْبَعِينَ مُسِنَّةً، وَسِتِّينَ
تَبِيعَانِ، ثُمَّ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ، وَأَرْبَعِينَ مُسِنَّةً.
وَفِي أَرْبَعِينَ غَنَمًا شَاءَ،

بِذَلِكَ لِأَنَّ أُمَّهَا أَنَّ لَهَا أَنْ تَضَعَ ثَانِيًا وَتَصِيرَ ذَاتَ لَبْنٍ .

وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ إِلَى إِحْدَى وَسِتِّينَ حَقَّةً، لَهَا ثَلَاثُ سِنِينَ ؛ سُمِّيَتْ
بِذَلِكَ لِأَنَّهَا اسْتَحَقَّتْ أَنْ تُزَكَّبَ وَيُحْمَلَ عَلَيْهَا ، أَوْ أَنْ يَطْرُقَهَا الْفَحْلُ .
وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةً لَهَا أَرْبَعُ سِنِينَ ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا يَجْذَعُ
مُقَدَّمُ أَسْنَانِهَا ، أَيْ : يَسْقُطُ .

وَفِي سِتٍّ وَسَبْعِينَ بِنْتًا لَبُونِ، وَفِي إِحْدَى وَتِسْعِينَ حَقَّتَانِ ، وَفِي مِئَةٍ
وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ ثَلَاثُ بَنَاتٍ لَبُونِ، ثُمَّ الْوَاجِبُ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونِ
وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً .

وَيَجِبُ فِي ثَلَاثِينَ بَقَرَةً إِلَى أَرْبَعِينَ تَبِيعٌ لَهُ سَنَةٌ ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يُتَبَّعُ
أُمَّهُ .

وَفِي أَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ مُسِنَّةً لَهَا سَتَانِ ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِتَكَامُلِ أَسْنَانِهَا .
وَفِي سِتِّينَ تَبِيعَانِ، ثُمَّ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً .
وَيَجِبُ فِي أَرْبَعِينَ غَنَمًا إِلَى مِئَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ شَاءَ .

وَمِئَةٌ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ شَاتَانِ ، وَمِئَتَيْنِ وَوَاحِدَةً ثَلَاثٌ ، وَأَرْبَعٌ مِئَةٌ
أَرْبَعٌ ، ثُمَّ فِي كُلِّ مِئَةٍ شَاةٌ .
وَتَجِبُ الْفِطْرَةُ

وَفِي مِئَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ إِلَى مِئَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ شَاتَانِ .
وَفِي مِئَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ إِلَى ثَلَاثِ مِئَةٍ ^(١) ثَلَاثٌ مِنَ الشِّيَاهِ .
وَفِي أَرْبَعِ مِئَةٍ أَرْبَعٌ مِنْهَا .
ثُمَّ فِي كُلِّ مِئَةٍ شَاةٌ جَذَعَةٌ ضَاةٌ لَهَا سَنَةٌ ، أَوْ ثِيَّةٌ مَعَزٌ لَهَا سَتَانِ .
وَمَا بَيْنَ النَّصَابِينَ يُسَمَّى : وَقَصًا .
وَلَا يُؤْخَذُ خِيَارٌ ، كَحَامِلٍ ، وَمُسَمَّنَةٍ لِلْأَكْلِ ، وَرَبْيٍ ، وَهِيَ : حَدِيثَةٌ
الْعَهْدُ بِالنَّجَاحِ ، بَأَن يَمْضِيَ لَهَا مِنْ وَلَادَتِهَا نِصْفُ شَهْرٍ ؛ إِلَّا بِرِضَا مَالِكٍ .
وَتَجِبُ الْفِطْرَةُ ، أَيُّ : زَكَاةُ الْفِطْرِ ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ وُجُوبَهَا بِهِ ،
وَفُرِضَتْ كَرَمَضَانَ فِي ثَانِي سِنِّي الْهِجْرَةِ .
وَقَوْلُ ابْنِ اللَّبَّانِ بَعْدَ وُجُوبِهَا غَلَطٌ كَمَا فِي « الْرَوَضَةِ » .
قَالَ وَكِيعٌ : زَكَاةُ الْفِطْرِ لِشَهْرِ رَمَضَانَ كَسَجْدَةِ السَّهْوِ لِلصَّلَاةِ ، تَجْبِرُ
نَقْصَ الصَّوْمِ كَمَا يَجْبِرُ السُّجُودُ نَقْصَ الصَّلَاةِ .
وَيُؤَيِّدُهُ مَا صَحَّ أَنَّهَا طَهْرَةٌ لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالزَّفَثِ .

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : صوابه إلى أربع مئة ، إذ ما بين المئتين والواحدة والأربع مئة وقص لا يتغير به الواجب . تأمل . انتهى . والوقص بفتح الحاء ، واحد الأوقاص في الصدقة ، وهو : ما بين الفريضتين ، وكذا الشنق ؛ وبعض العلماء يجعل الوقص في البقر خاصة والشنق في الإبل خاصة . انتهى « مختار الصحاح » .

عَلَى حُرٍّ بَغْرُوبٍ لَيْلَةَ فِطْرِ عَمَّنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ وَلَوْ رَجَعِيَّةً ،

عَلَى حُرٍّ ، فَلَا تَلْزَمُ عَلَى رَفِيقٍ عَنْ نَفْسِهِ ، بَلْ تَلْزَمُ سَيِّدُهُ عَنْهُ ، وَلَا عَنْ زَوْجَتِهِ بَلْ إِنْ كَانَتْ أَمَةً فَعَلَى سَيِّدِهَا ، وَإِلَّا فَعَلَيْهَا ^(١) كَمَا يَأْتِي ، وَلَا عَلَى مُكَاتَبٍ لِضَعْفِ مُلْكِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ تَلْزَمْ زَكَاتُ مَالِهِ وَلَا نَفَقَتُهُ أَقَارِبِهِ ، وَلَا سِتْقَالُهُ لَمْ تَلْزَمْ سَيِّدُهُ عَنْهُ .

بَغْرُوبٍ شَمْسٍ لَيْلَةَ فِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ ، أَيْ : بِإِدْرَاكِ آخِرِ جُزْءٍ مِنْهُ وَأَوَّلِ جُزْءٍ مِنْ شَوَّالٍ ، فَلَا تَجِبُ بِمَا حَدَّثَ بَعْدَ الْغُرُوبِ مِنْ وَلَدٍ وَنِكَاحٍ وَمِلْكٍ قِنْ وَغَنَى وَإِسْلَامٍ ، وَلَا تَسْقُطُ بِمَا حَدَّثَ بَعْدَهُ مِنْ مَوْتٍ وَغَنَى وَطَلَاقٍ وَمُزِيلٍ مُلْكٍ .

وَوَقْتُ أَدَائِهَا مِنْ وَقْتِ الْوُجُوبِ إِلَى غُرُوبِ شَمْسِ يَوْمِ الْفِطْرِ ، فَيَلْزَمُ الْحُرُّ الْمَذْكُورُ أَنْ يُؤَدِّيَهَا قَبْلَ غُرُوبِ شَمْسِهِ .

عَمَّنْ ، أَيْ : عَنْ كُلِّ مُسْلِمٍ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ ، بِزَوْجِيَّةٍ ، أَوْ مُلْكٍ ، أَوْ قَرَابَةٍ ؛ حِينَ الْغُرُوبِ وَلَوْ رَجَعِيَّةً أَوْ حَامِلًا بَائِنًا ، وَلَوْ أَمَةً ؛ فَيَلْزَمُ فِطْرَتُهُمَا كَنَفَقَتِهِمَا .

وَلَا تَجِبُ عَنْ زَوْجَةٍ نَاشِزَةٍ لِسُقُوطِ نَفَقَتِهَا عَنْهُ ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَتْ غَنِيَّةً ، وَلَا عَنْ حُرَّةٍ غَنِيَّةٍ غَيْرِ نَاشِزَةٍ تَحْتَ مُعْسِرٍ ، فَلَا تَلْزَمُ عَلَيْهِ لِإِنْفَاءِ يَسَارِهِ ، وَلَا عَلَيْهَا لِكَمَالِ تَسْلِيمِهَا نَفْسَهَا لَهُ ، وَلَا عَنْ وَلَدٍ صَغِيرٍ غَنِيِّ ، فَتَجِبُ مِنْ مَالِهِ ، فَإِنْ أَخْرَجَ الْأَبُ عَنْهُ مِنْ مَالِهِ جَازَ ، وَرَجَعَ إِنْ

إِنْ فَضَلَ عَنْ قُوْتِ مَمُونٍ يَوْمَ عِيدِهِ وَلَيْلَتُهُ ، وَعَنْ دَيْنٍ مَا يُخْرِجُهُ فِيهَا ،

نَوَى الرُّجُوعَ .

وَفِطْرُهُ وَلَدِ الزَّنا عَلَى أُمِّهِ .

وَلَا عَنْ وَلَدٍ كَبِيرٍ قَادِرٍ عَلَى كَسْبٍ .

وَلَا تَجِبُ الْفِطْرَةُ عَنْ قِنِّ كَافِرٍ ، وَلَا عَنْ مُرْتَدٍّ إِلَّا إِنْ عَادَ لِلْإِسْلَامِ .

وَتَلْزِمُ عَلَى الزَّوْجِ فِطْرَةَ خَادِمَةِ الزَّوْجَةِ إِنْ كَانَتْ أُمَّتُهُ أَوْ أَمَّتُهَا ، وَأَخْدَمَهَا إِثَّاها ، لَا مُؤَجَّزَةً وَمَنْ صَحِبَتْهَا ، وَلَوْ بِإِذْنِهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ .

وَعَلَى السَّيِّدِ فِطْرَةَ أُمِّهِ الْمُزَوَّجَةِ لِمُعْسِرٍ ، وَعَلَى الْحُرَّةِ ^(١) الْغَنِيِّهِ الْمُزَوَّجَةِ لِعَبْدٍ لَا عَلَيْهِ ، وَلَوْ غَنِيًّا .

قَالَ فِي « الْبَحْرِ » : وَلَوْ غَابَ الزَّوْجُ فَلِلزَّوْجَةِ اقْتِرَاضُ نَفَقَتِهَا لِلضَّرُورَةِ لَا فِطْرَتِهَا ، لِأَنَّهُ الْمَطَالِبُ ، وَكَذَا بَعْضُهُ الْمُحْتَاجُ .

وَتَجِبُ الْفِطْرَةُ عَلَى مَنْ مَرَّ عَمَّنْ ذَكَرَ إِنْ فَضَلَ عَنْ قُوْتِ مَمُونٍ لَهُ تَلْزِمُهُ مُؤَنَّتُهُ مِنْ نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ يَوْمَ عِيدِهِ وَلَيْلَتُهُ ، وَعَنْ مَلْبَسٍ وَمَسْكَنِ وَخَادِمٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِمَا هُوَ أَوْ مَمُونُهُ .

وَعَنْ دَيْنٍ عَلَى الْمُعْتَمِدِ خِلَافًا لِـ « الْمَجْمُوعِ » وَلَوْ مُؤَجَّلًا ، وَإِنْ رَضِيَ صَاحِبُهُ بِالتَّأْخِيرِ .

مَا يُخْرِجُهُ فِيهَا ، أَيْ : الْفِطْرَةُ .

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : وما جرى عليه المؤلف من أنها تلزمها ، ضعيف . والمعتمد الذي صرح به النووي في « منهاجه » أنها لا تلزمها . انتهى .

وَهِيَ صَاعٌ مِنْ غَالِبِ قُوْتِ بَلَدِهِ ، وَحَرَمٌ تَأْخِيْرُهَا عَنْ يَوْمِهِ .

وَهِيَ ، أَيُّ : زَكَاةُ الْفِطْرِ : صَاعٌ^(١) ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ ، وَالْمُدُّ رِطْلٌ وَثُلُثٌ ، وَقَدْرُهُ جَمَاعَةٌ بِحَقْنَةٍ بِكَفَيْنِ مُعْتَدِلَيْنِ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ ، مِنْ غَالِبِ قُوْتِ بَلَدِهِ ، أَيُّ : بَلَدِ الْمُؤَدَّى عَنْهُ .

فَلَا تُجْزَى مِنْ غَيْرِ غَالِبِ قُوْتِهِ ، أَوْ قُوْتِ مُؤَدٍّ ، أَوْ بَلَدِهِ ، لِتَشَوِّفِ النَّفُوسَ لِذَلِكَ ؛ وَمِنْ ثَمَّ وَجَبَ صَرْفُهَا لِفُقَرَاءِ بَلَدِ الْمُؤَدَّى عَنْهُ ، فَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ ، كَاتِبِي ، فَفِيهِ آرَاءٌ ، مِنْهَا : إِخْرَاجُهَا حَالًا ، وَمِنْهَا : أَنَّهَا لَا تَجِبُ إِلَّا إِذَا عَادَ ، وَفِي قَوْلٍ : لَا شَيْءَ .

* * *

فَرْعٌ : لَا تُجْزَى قِيَمَةٌ وَلَا مَعِيْبٌ وَلَا مُسَوِّسٌ وَمَبْلُولٌ ، أَيُّ : إِلَّا إِنْ جَفَّ وَعَادَ لِصَلَاحِيَّةِ الْأَذْخَارِ وَالْأَقْتِيَّاتِ ، وَلَا اعْتِبَارَ لِأَقْتِيَّاتِهِمُ الْمَبْلُولِ إِلَّا إِنْ فَقَدُوا غَيْرَهُ ، فَيَجُوزُ .

* * *

وَحَرَمٌ تَأْخِيْرُهَا عَنْ يَوْمِهِ ، أَيُّ : الْعِيْدُ ، بِلَا عُذْرِ ، كَغَيْبَةِ مَالٍ ، أَوْ مُسْتَحَقٍّ .

وَيَجِبُ الْقَضَاءُ فَوْرًا لِعِضْيَانِهِ .

وَيَجُوزُ تَعْجِيلُهَا مِنْ أَوَّلِ رَمَضَانَ .

وَيُسْنُ أَنْ لَا تُؤَخَّرَ عَنْ صَلَاةِ الْعِيْدِ ، بَلْ يُكْرَهُ ذَلِكَ ، نَعَمْ يُسْنُ تَأْخِيْرُهَا لِإِنْتِظَارِ نَحْوِ قَرِيبٍ أَوْ جَارٍ مَا لَمْ تَغْرُبِ الشَّمْسُ .

* * *

(١) والصاع عند الشافعية مُكَعَّبٌ طول ضلعه ١٤,٦ سنتي متراً .

فَصْلٌ فِي أَدَاءِ الزَّكَاةِ

يَجِبُ أَدَاؤُهَا فَوْراً بِتَمَكُّنٍ بِحُضُورِ مَالٍ وَمُسْتَحَقِّيْهَا وَحُلُولِ
دَيْنٍ مَعَ قُدْرَةٍ ،

فَصْلٌ فِي أَدَاءِ الزَّكَاةِ

يَجِبُ أَدَاؤُهَا ، أَيُّ : الزَّكَاةُ ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ مُسْتَغْرَقٌ حَالاً لِلَّهِ
أَوْ لَادَمِيٍّ ، فَلَا يَمْنَعُ الدَّيْنُ وَجُوبَ الزَّكَاةِ فِي الْأَظْهَرِ .

فَوْراً ، وَلَوْ فِي مَالٍ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ ، لِحَاجَةِ الْمُسْتَحَقِّينَ إِلَيْهَا .
بِتَمَكُّنٍ مِنَ الْأَدَاءِ ، فَإِنْ أَخَّرَ أَثِمَ ، وَضَمِنَ إِنْ تَلَفَ بَعْدَهُ ؛ نَعَمْ إِنْ أَخَّرَ
لِإِنْتِظَارِ قَرِيبٍ أَوْ جَارٍ أَوْ أَحْوَجٍ أَوْ أَصْلَحَ لَمْ يَأْثِمَ ، لَكِنَّهُ يَضْمَنُهُ إِنْ تَلَفَ ،
كَمَنْ أَتْلَفَهُ أَوْ قَصَرَ فِي دَفْعِ مُتْلَفٍ عَنْهُ ، كَأَنْ وَضَعَهُ فِي غَيْرِ حِرْزِهِ بَعْدَ
الْحَوْلِ ، وَقَبْلَ التَّمَكُّنِ .

وَيَحْصُلُ التَّمَكُّنُ بِحُضُورِ مَالٍ غَائِبٍ سَائِرٍ أَوْ قَارِئٍ بِمَحَلِّ عَسْرِ الْوُصُولِ
إِلَيْهِ ، فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ لَمْ يَلْزَمْهُ الْأَدَاءُ مِنْ مَحَلٍّ آخَرَ ، وَإِنْ جَوَزْنَا نَقْلَ
الزَّكَاةِ .

وَحُضُورِ مُسْتَحَقِّيْهَا ، أَيُّ : الزَّكَاةِ ، أَوْ بَعْضِهِمْ ، فَهُوَ مُتَمَكِّنٌ بِالنِّسْبَةِ
لِحِصَّتِهِ ، حَتَّى لَوْ تَلَفَتْ ضَمْنُهَا . وَمَعَ فَرَاغٍ مِنْ مُهِمِّ دِينِيٍّ أَوْ دُنْيَوِيٍّ ،
كَأَكْلِ وَحَمَامٍ .

وَحُلُولِ دَيْنٍ مِنْ نَقْدٍ أَوْ عَرْضٍ تِجَارَةٍ مَعَ قُدْرَةٍ عَلَى اسْتِيفَائِهِ ، بِأَنْ كَانَ
عَلَى مِلْيَةٍ حَاضِرٍ بِإِذِلٍ ، أَوْ جَاحِدٍ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ ، أَوْ يَعْلَمُهُ الْقَاضِي ، أَوْ قَدِرَ

وَلَوْ أَصْدَقَهَا نَصَابَ نَقْدٍ زَكَّاهُ .

هُوَ عَلَى خَلَاصِهِ ؛ فَيَجِبُ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ فِي الْحَالِ وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ ، لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى قَبْضِهِ .

أَمَّا إِذَا تَعَذَّرَ اسْتِيفَاؤُهُ بِإِعْسَارٍ أَوْ مُطْلٍ أَوْ غَيْبَةٍ أَوْ جُحُودٍ وَلَا بَيِّنَةٍ ؛ فَكَمَغْضُوبٍ ، فَلَا يَلْزَمُهُ إِلَّا إِخْرَاجُ إِلَّا إِنْ قَبِضَهُ .

وَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي مَغْضُوبٍ وَضَالٍّ ، لَكِنْ لَا يَجِبُ دَفْعُهَا إِلَّا بَعْدَ تَمَكُّنٍ بِعَوْدِهِ إِلَيْهِ .

وَلَوْ أَصْدَقَهَا نَصَابَ نَقْدٍ ، وَإِنْ كَانَ فِي الذِّمَّةِ ، أَوْ سَائِمَةً مُعَيَّنَةً ؛ زَكَّاهُ وَجُوبًا إِذَا تَمَّ حَوْلٌ مِنَ الْأَصْدَاقِ ، وَإِنْ لَمْ تَقْبِضْهُ وَلَا وَطِئَهَا ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ إِنْ كَانَ النِّقْدُ فِي الذِّمَّةِ إِمْكَانُ قَبْضِهِ بِكَوْنِهِ مُوسِرًا حَاضِرًا .

* * *

تَنْبِيْهُ : الْأَظْهَرُ أَنَّ الزَّكَاةَ تَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ تَعَلُّقَ شَرِكَةٍ ، وَفِي قَوْلٍ قَدِيمٍ اخْتَارَهُ الرَّيْمِيُّ أَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِالذِّمَّةِ لَا بِالْعَيْنِ ، فَعَلَى الْأَوَّلِ أَنَّ الْمُسْتَحَقَّ لِلزَّكَاةِ شَرِيكَ بِقَدَرِ الْوَاجِبِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ أَمْتَنَعَ مِنْ إِخْرَاجِهَا أَخَذَهَا الْإِمَامُ مِنْهُ قَهْرًا ، كَمَا يَقْسِمُ الْمَالُ الْمُشْتَرَكُ قَهْرًا إِذَا أَمْتَنَعَ بَعْضُ الشُّرَكَاءِ مِنْ قِسْمَتِهِ ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا فِي الشَّرِكَةِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَالذِّينِ ، فَلَا يَجُوزُ لِزَبْنِهِ أَنْ يَدْعِيَ مُلْكَ جَمِيعِهِ ، بَلْ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ قَبْضَهُ ، وَلَوْ قَالَ بَعْدَ حَوْلٍ : إِنْ أَبْرَأْتَنِي مِنْ صَدَاقِكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ ؛ فَأَبْرَأْتُهُ مِنْهُ ، لَمْ تَطْلُقْ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَبْرَأْ مِنْ جَمِيعِهِ ، بَلْ مِمَّا عَدَا قَدْرَ الزَّكَاةِ ؛ فَطَرِيقُهَا أَنْ يُعْطِيَهَا ثُمَّ تُبْرَأَ . وَيَبْطُلُ الْبَيْعُ وَالرَّهْنُ فِي قَدْرِ الزَّكَاةِ فَقَطْ ، فَإِنْ فَعَلَ أَحَدُهُمَا بِالنِّصَابِ أَوْ بِبَعْضِهِ

وَشُرْطَ لَهُ : ١ - نِيَّةٌ ، كَهَذَا زَكَاةٌ أَوْ صَدَقَةٌ مَفْرُوضَةٌ

بَعْدَ الْحَوْلِ صَحَّ لَا فِي قَدْرِ الزَّكَاةِ ، كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ الْمُشْتَرَكَةِ عَلَى الْأَظْهَرِ ، نَعَمْ يَصِحُّ فِي قَدْرِهَا فِي مَالِ التَّجَارَةِ ، لَا الْهَبَةِ فِي قَدْرِهَا فِيهِ .

* * *

فَرَعٌ : تُقَدَّمُ الزَّكَاةُ وَنَحْوُهَا مِنْ تَرِكَةِ مَدْيُونٍ ضَاقَتْ عَنْ وِفَاءٍ مَا عَلَيْهِ مِنْ حُقُوقِ أَهْلِيٍّ وَحُقُوقِ اللَّهِ ، كَالْكَفَّارَةِ وَالْحَجِّ ، وَالنَّذْرِ وَالزَّكَاةِ ، كَمَا إِذَا اجْتَمَعَتَا عَلَى حَيٍّ لَمْ يُحْجَزْ عَلَيْهِ ، وَلَوْ اجْتَمَعَتْ فِيهَا حُقُوقُ اللَّهِ فَقَطْ قُدِّمَتِ الزَّكَاةُ إِنْ تَعَلَّقَتْ بِالْعَيْنِ ، بِأَنْ بَقِيَ النِّصَابُ ، وَإِلَّا بِأَنْ تَلَفَ بَعْدَ الْوُجُوبِ وَالتَّمَكُّنِ أَسْتَوَتْ مَعَ غَيْرِهَا ، فَيُوزَعُ عَلَيْهَا .

* * *

وَشُرْطَ لَهُ ، أَيُّ : آدَاءُ الزَّكَاةِ ، شَرْطَانِ :

١ - أَحَدُهُمَا : نِيَّةٌ بِقَلْبٍ ، لَا نُطْقٌ ، كَ: هَذَا زَكَاةٌ مَالِي ، وَلَوْ بَدُونِ فَرَضٍ ، إِذْ لَا تَكُونُ إِلَّا فَرَضًا .

أَوْ : صَدَقَةٌ مَفْرُوضَةٌ ، أَوْ : هَذَا زَكَاةٌ مَالِي الْمَفْرُوضَةُ .

وَلَا يَكْفِي : هَذَا فَرَضٌ مَالِي ، لِصِدْقِهِ بِالْكَفَّارَةِ وَالنَّذْرِ .

وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ الْمَالِ الْمُخْرَجِ عَنْهُ فِي النِّيَّةِ .

وَلَوْ عَيَّنَ لَمْ يَقَعْ عَنْ غَيْرِهِ ؛ وَإِنْ بَانَ الْمُعَيَّنُ تَالِفًا ، لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوَ ذَلِكَ الْغَيْرَ ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ نَوَى : إِنْ كَانَ تَالِفًا فَعَنْ غَيْرِهِ ؛ فَبَانَ تَالِفًا ، وَقَعَ عَنْ غَيْرِهِ ؛ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ : هَذِهِ زَكَاةٌ مَالِي الْغَائِبِ إِنْ كَانَ بَاقِيًا ، أَوْ صَدَقَةٌ ، لِعَدَمِ الْجَزْمِ بِقَصْدِ الْفَرَضِ .

لَا مُقَارَنْتَهَا لِلدَّفْعِ ، بَلْ تَكْفِي عِنْدَ عَزْلِ أَوْ إِعْطَاءٍ وَكِيلٍ أَوْ بَعْدَ أَحَدِهِمَا ، وَقَبْلَ التَّفْرِقَةِ ،

وَإِذَا قَالَ : فَإِنْ كَانَ تَالِفًا فَصَدَقَهُ ؛ فَإِنْ تَالِفًا ، وَقَعَ صَدَقَةٌ ؛ أَوْ بَاقِيًا ، وَقَعَ زَكَاةٌ .

وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ ، وَشَكَ فِي إِخْرَاجِهَا ، فَأَخْرَجَ شَيْئًا ، وَنَوَى إِنْ كَانَ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الزَّكَاةِ ؛ فَهَذَا عَنْهُ ، وَإِلَّا فَتَطَوُّعٌ . فَإِنْ بَانَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ أَجْزَأُهُ عَنْهَا ، وَإِلَّا وَقَعَ لَهُ تَطَوُّعًا كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا .
وَلَا يُجْزَى عَنْ الزَّكَاةِ قَطْعًا إِعْطَاءُ الْمَالِ لِلْمُسْتَحِقِّينَ بِلَا نِيَّةٍ .

لَا مُقَارَنْتَهَا ، أَيُّ : الْبَيِّنَةُ ، لِلدَّفْعِ ، فَلَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ ، بَلْ تَكْفِي الْبَيِّنَةُ قَبْلَ الْأَدَاءِ إِنْ وَجِدَتْ عِنْدَ عَزْلِ قَدْرِ الزَّكَاةِ عَنِ الْمَالِ ، أَوْ إِعْطَاءٍ وَكِيلٍ أَوْ إِمَامٍ ، وَالْأَفْضَلُ لَهُمَا أَنْ يَتَوَيَّا أَيْضًا عِنْدَ التَّفْرِقَةِ .

أَوْ وَجِدَتْ بَعْدَ أَحَدِهِمَا ، أَيُّ : بَعْدَ عَزْلِ قَدْرِ الزَّكَاةِ أَوْ التَّوَكُّيلِ .
وَقَبْلَ التَّفْرِقَةِ ، لِعُسْرِ اقْتِرَانِهَا بِأَدَاءِ كُلِّ مُسْتَحِقٍّ .

وَلَوْ قَالَ لِغَيْرِهِ : تَصَدَّقْ بِهَذَا ؛ ثُمَّ نَوَى الزَّكَاةَ قَبْلَ تَصَدُّقِهِ بِذَلِكَ ، أَجْزَأُهُ عَنِ الزَّكَاةِ .

وَلَوْ قَالَ لِآخَرَ : أَقْبِضْ دَيْنِي مِنْ فُلَانٍ ، وَهُوَ لَكَ زَكَاةٌ ؛ لَمْ يَكْفِ حَتَّى يَتَوَيَّ هُوَ بَعْدَ قَبْضِهِ ، ثُمَّ يَأْذُنُ لَهُ فِي أَخْذِهَا ؛ وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ أَنَّ التَّوَكُّيلَ الْمُطْلَقَ فِي إِخْرَاجِهَا يَسْتَلْزِمُ التَّوَكُّيلَ فِي نِيَّتِهَا .

قَالَ شَيْخُنَا : وَفِيهِ نَظَرٌ ، بَلِ الْمُتَّجِهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ نِيَّةِ الْمَالِكِ أَوْ تَفْوِيضِهَا لِلْوَكِيلِ .

وَجَازَ لِكُلِّ إِخْرَاجِ زَكَاةِ الْمُشْتَرِكِ بغيرِ إِذْنِ الْآخِرِ ، وَتَوَكَّلِ كَافِرٍ
وَصَبِيٍّ فِي إِعْطَائِهَا لِمُعَيَّنٍ ، وَتَعَجَّلِهَا قَبْلَ حَوْلٍ

وَقَالَ الْمُتَوَلَّى وَغَيْرُهُ : يَتَعَيَّنُ نِيَّةُ التَّوَكُّلِ إِذَا وَقَعَ الْفَرَضُ بِمَالِهِ ، بِأَنْ
قَالَ لَهُ مُوَكَّلُهُ : أَدِّ زَكَاتِي مِنْ مَالِكَ ؛ لِيُنْصَرِفَ فِعْلُهُ عَنْهُ ؛ وَقَوْلُهُ لَهُ ذَلِكَ
مُتَضَمِّنٌ لِلإِذْنِ لَهُ فِي النِّيَّةِ .

وَقَالَ الْقَفَّالُ : لَوْ قَالَ لِغَيْرِهِ : أَقْرِضْنِي خَمْسَةً ، وَأَدَّاهَا عَنْ زَكَاتِي ؛
فَفَعَلَ ، صَحَّ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى رَأْيِهِ بِجَوَازِ اتِّحَادِ الْفَاضِ وَالْمُقْبِضِ .
وَجَازَ لِكُلِّ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ إِخْرَاجَ زَكَاةِ الْمَالِ الْمُشْتَرَكِ بِغَيْرِ إِذْنِ
الشَّرِيكِ الْآخَرِ ، كَمَا قَالَ الْجُرْجَانِيُّ وَأَقَرَّهُ غَيْرُهُ ، لِإِذْنِ الشَّرْعِ فِيهِ .
وَتَكْفِي نِيَّةُ الدَّافِعِ مِنْهُمَا عَنْ نِيَّةِ الْآخَرِ عَلَى الْأَوْجَهِ .
وَجَازَ تَوَكُّلُ كَافِرٍ وَصَبِيٍّ فِي إِعْطَائِهَا لِمُعَيَّنٍ ، أَيُّ : إِنْ عَيَّنَ الْمَدْفُوعَ
إِلَيْهِ ، لَا مُطْلَقًا ، وَلَا تَفْوِيضَ النِّيَّةِ إِلَيْهِمَا لِعَدَمِ الْأَهْلِيَّةِ .

وَجَازَ تَوَكُّلُ غَيْرِهِمَا فِي الْإِعْطَاءِ وَالنِّيَّةِ مَعًا .
وَتَجِبُ نِيَّةُ التَّوَكُّلِ فِي مَالِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ ، فَإِنْ صَرَفَ التَّوَكُّلُ الزَّكَاةَ
بِلَا نِيَّةٍ ضَمِنَهَا لِتَقْصِيرِهِ ، وَلَوْ دَفَعَهَا الْمُزَكِّي لِلإِمَامِ بِلَا نِيَّةٍ وَلَا إِذْنٍ مِنْهُ لَهُ
فِيهَا لَمْ تُجْزِئْهُ نِيَّتُهُ ، نَعَمْ تُجْزِي نِيَّةُ الإِمَامِ عِنْدَ أَخْذِهَا قَهْرًا مِنَ الْمُمْتَنِعِ ،
وَإِنْ لَمْ يَتَوَكَّلِ صَاحِبُ الْمَالِ .

وَجَازَ لِلْمَالِكِ دُونَ التَّوَكُّلِ تَعَجُّلُهَا ، أَيُّ : الزَّكَاةَ ، قَبْلَ تَمَامِ حَوْلٍ

لَا تَعْجِلْهَا لِعَامَيْنِ ، وَحَرِّمَ تَأْخِيرُهَا ، وَضَمِنَ إِنْ تَلَفَ بَعْدَ تَمَكُّنٍ ؛
٢ - وَإِعْطَاؤُهَا لِمُسْتَحَقِّهَا .

لَا قَبْلَ تَمَامِ نِصَابٍ فِي غَيْرِ التَّجَارَةِ .

وَلَا تَعْجِلْهَا لِعَامَيْنِ ، فِي الْأَصَحِّ .

وَلَهُ تَعْجِيلُ الْفِطْرَةِ مِنْ أَوَّلِ رَمَضَانَ .

أَمَّا فِي مَالِ التَّجَارَةِ فَيُجْزَى التَّعْجِيلُ وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ نِصَابًا ، وَيَنْوِي
عِنْدَ التَّعْجِيلِ كَ : هَذِهِ زَكَاتِي الْمُعَجَّلَةُ .

وَحَرِّمَ تَأْخِيرُهَا ، أَيَّ : الزَّكَاةِ بَعْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ ، وَالتَّمَكُّنِ .

وَضَمِنَ إِنْ تَلَفَ بَعْدَ تَمَكُّنٍ بِحُضُورِ الْمَالِ وَالْمُسْتَحَقِّ ، أَوْ أَتْلَفَهُ بَعْدَ
حَوْلٍ ، وَلَوْ قَبْلَ التَّمَكُّنِ ، كَمَا مَرَّ بَيَانُهُ .

٢ - وَثَانِيَهُمَا : إِعْطَاؤُهَا لِمُسْتَحَقِّهَا ، أَيَّ : الزَّكَاةِ ، يَعْنِي : مَنْ

وَجَدَ مِنَ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي آيَةِ : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ

وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلَفَةِ فُلُوقِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ

اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ [٩ سورة التوبة / الآية : ٦٠] ، وَالْفَقِيرُ : مَنْ لَيْسَ لَهُ مَالٌ وَلَا

كَسْبٌ لَا يَتَّقِي مَوْقِعًا مِنْ كِفَايَتِهِ وَكِفَايَةِ مَمُونِهِ ، وَلَا يَمْنَعُ الْفَقْرُ مَسْكَنَهُ ،

وَرِثَابُهُ ، وَلَوْ لِلتَّجَمُّلِ فِي بَعْضِ أَيَّامِ السَّنَةِ ، وَكُتِبَ يَحْتَاجُهَا ، وَعَبْدُهُ الَّذِي

يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِلْخِدْمَةِ ، وَمَالُهُ الْغَائِبُ بِمَرْحَلَتَيْنِ ، أَوِ الْحَاضِرُ وَقَدْ حِيلَ بَيْنَهُ

وَبَيْنَهُ ، وَالَّذِينَ الْمُؤَجَّلُ ، وَالْكَسْبُ الَّذِي لَا يَلِيقُ بِهِ .

وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ أَنَّ حُلِيَّ الْمَرْأَةِ اللَّائِقَ بِهَا الْمُحْتَاجَةَ لِلتَّرْتُّنِ بِهِ عَادَةً

لَا يَمْنَعُ فَقْرُهَا ، وَصَوَّبَهُ شَيْخُنَا .

وَالْمُسْكِينُ : مَنْ قَدَرَ عَلَى مَالٍ أَوْ كَسَبٍ يَقَعُ مَوْقِعاً مِنْ حَاجَتِهِ وَلَا يَكْفِيهِ ، كَمَنْ يَحْتَاجُ لِعَشْرَةِ وَعِنْدَهُ ثَمَانِيَةٌ وَلَا يَكْفِيهِ الْكِفَايَةُ السَّابِقَةُ ، وَإِنْ مَلَكَ أَكْثَرَ مِنْ نِصَابٍ ، حَتَّى إِنْ لِلْإِمَامِ أَنْ يَأْخُذَ زَكَاتَهُ وَيُدْفَعَهَا إِلَيْهِ ، فَيُعْطَى كُلُّ مِنْهُمَا إِنْ تَعَوَّدَ تِجَارَةً رَأْسَ مَالٍ يَكْفِيهِ رِبْحُهُ غَالِباً ، أَوْ حِرْفَةً آلَتَهَا ، وَمَنْ لَمْ يُحْسِنْ حِرْفَةً وَلَا تِجَارَةً يُعْطَى كِفَايَةُ الْعُمَرِ الْغَالِبِ .

وَصُدَّقَ مُدَّعِي فَقْرٍ وَمَسْكَنَةٍ وَعَجَزٍ عَنْ كَسَبٍ ، وَلَوْ قَوِيّاً جَلْداً بِلَا يَمِينٍ ، لَا مُدَّعِي تَلَفٍ مَالٍ عُرِفَ بِلَا بَيِّنَةٍ .

وَالْعَامِلُ كَسَاعٍ ، وَهُوَ مَنْ يَبْعَثُهُ الْإِمَامُ لَأَخْذِ الزَّكَاةِ ؛ وَقَاسِمٍ وَحَاشِرٍ لَا قَاضٍ .

وَالْمُؤَلَّفَةُ : مَنْ أَسْلَمَ وَتَيْتُهُ ضَعِيفَةٌ ، أَوْ لَهُ شَرَفٌ يُتَوَقَّعُ بِإِعْطَائِهِ إِسْلَامُ غَيْرِهِ .

وَالرَّقَابُ : الْمُكَاتِبُونَ كِتَابَةَ صَحِيحَةٍ ، فَيُعْطَى الْمُكَاتِبُ أَوْ سَيِّدُهُ بِإِذْنِهِ دَيْنُهُ إِنْ عَجَزَ عَنِ الْوَفَاءِ ، وَإِنْ كَانَ كَسُوباً ، لَا مِنْ زَكَاةِ سَيِّدِهِ ، لِبَقَائِهِ عَلَى مُلْكِهِ .

وَالْغَارِمُ : مَنْ اسْتَدَانَ لِنَفْسِهِ لِغَيْرِ مَعْصِيَةٍ ، فَيُعْطَى لَهُ إِنْ عَجَزَ عَنِ وِفَاءِ الدَّيْنِ ، وَإِنْ كَانَ كَسُوباً ، إِذِ الْكَسْبُ لَا يَدْفَعُ حَاجَتَهُ لَوْفَائِهِ إِنْ حَلَّ الدَّيْنُ ، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ أُعْطِيَ الْكُلُّ ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ بِحَيْثُ لَوْ قَضَى دَيْنَهُ مِمَّا مَعَهُ تَمَسَّكَنَ تُرِكَ لَهُ مِمَّا مَعَهُ مَا يَكْفِيهِ ، أَيْ : الْعُمَرُ

الْغَالِبَ ، كَمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا ، وَأُعْطِيَ مَا يَقْضِي بِهِ بَاقِي دَيْنِهِ ، أَوْ لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ ، فَيُعْطَى مَا أَسْتَدَانَهُ لِذَلِكَ وَلَوْ غَنِيًّا ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَسْتَدِنْ ، بَلْ أُعْطِيَ ذَلِكَ مِنْ مَالِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يُعْطَاهُ .

وَيُعْطَى الْمُسْتَدِينَ لِمَصْلَحَةِ عَامَّةٍ ، كَقَرَى ضَيْفٍ وَفَكَ أَسِيرٍ ، وَعِمَارَةٍ نَحْوِ مَسْجِدٍ ؛ وَإِنْ غَنِيَ .

أَوْ لِلضَّامِنِ ، فَإِنْ كَانَ الضَّامِنُ وَالْأَصِيلُ مُعْسَرَيْنِ أُعْطِيَ الضَّامِنُ وَفَاءَهُ ؛ أَوْ الْأَصِيلُ مُوسِرًا دُونَ الضَّامِنِ أُعْطِيَ إِنْ ضَمِنَ بِلَا إِذْنٍ ، أَوْ عَكْسَهُ أُعْطِيَ الْأَصِيلُ لَا الضَّامِنُ .

وَإِذَا وَقَى مِنْ سَهْمِ الْغَارِمِ لَمْ يَرْجِعْ عَلَى الْأَصِيلِ وَإِنْ ضَمِنَ بِإِذْنِهِ .

وَلَا يُصْرَفُ مِنَ الزَّكَاةِ شَيْءٌ لِكَفْنِ مَيِّتٍ أَوْ بِنَاءِ مَسْجِدٍ .

وَيُصَدَّقُ مُدَّعِي كِتَابَةٍ أَوْ عُزْمٍ بِإِخْبَارِ عَدْلٍ وَتَصَدِّقِ سَيِّدٍ أَوْ رَبِّ دَيْنٍ أَوْ أَشْتِهَارِ حَالٍ بَيْنَ النَّاسِ .

* * *

فَرْعٌ : مَنْ دَفَعَ زَكَاتَهُ لِمَدِينَةٍ بِشَرْطِ أَنْ يُرَدَّهَا لَهُ عَنْ دَيْنِهِ لَمْ يُجْزَ ، وَلَا يَصِحُّ قَضَاءُ الدَّيْنِ بِهَا ، فَإِنْ نَوَى ذَلِكَ بِلَا شَرْطٍ جَازٍ وَصَحَّ ، وَكَذَا إِنْ وَعَدَهُ الْمَدِينُ بِلَا شَرْطٍ ، فَلَا يَلْزَمُهُ الْوَفَاءُ بِالْوَعْدِ .

وَلَوْ قَالَ لِغَرِيمِهِ : جَعَلْتُ مَا عَلَيْكَ زَكَاةً ؛ لَمْ يُجْزَى عَلَى الْأَوْجهِ إِلَّا إِنْ قَبَضَهُ ثُمَّ رَدَّهُ إِلَيْهِ .

وَلَوْ قَالَ : أَكْتَلْتُ مِنْ طَعَامِي عِنْدَكَ كَذَا ؛ وَنَوَى بِهِ الزَّكَاةَ ، فَفَعَلَ ،

فَهَلْ يُجْزَى ؟ وَجَهَانٍ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ شَيْخِنَا تَرْجِيحُ عَدَمِ الْأَجْزَاءِ .

* * *

وَسَبِيلُ اللَّهِ ، وَهُوَ : الْقَائِمُ بِالْجِهَادِ مُتَطَوِّعًا ، وَلَوْ غَنِيًّا .
وَيُعْطَى الْمُجَاهِدُ النَّفَقَةُ وَالْكِسْوَةُ لَهُ وَلِإِيجَالِهِ ذَهَابًا وَإِيَابًا ، وَثَمَنَ آلَةِ
الْحَرْبِ .

وَابْنُ السَّبِيلِ ، وَهُوَ : مُسَافِرٌ مُجْتَازٌ بِلَدِّ الزَّكَاةِ ، أَوْ مُنْشَىءٌ سَفَرٍ
مُبَاحٍ مِنْهَا ، وَلَوْ لِنِزَاهَةٍ ، أَوْ كَانَ كَسُوبًا ؛ بِخِلَافِ الْمُسَافِرِ لِمَعْصِيَةٍ ، إِلَّا
إِنْ تَابَ .

وَالْمُسَافِرُ لِغَيْرِ مَقْصِدٍ صَحِيحٍ كَالِهَائِمِ .
وَيُعْطَى كِفَايَتُهُ وَكِفَايَةُ مَنْ مَعَهُ مِنْ مَمُونِهِ ، أَيْ : جَمِيعِهَا ، نَفَقَةُ
وَكِسْوَةُ ذَهَابًا وَإِيَابًا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بِطَرِيقِهِ أَوْ مَقْصِدِهِ مَالٌ .

وَيُصَدَّقُ فِي دَعْوَى السَّفَرِ ، وَكَذَا فِي دَعْوَى الْغَزْوِ بِلَا يَمِينٍ ، وَيُسْتَرَدُّ
مِنْهُ مَا أَخَذَهُ إِنْ لَمْ يَخْرُجْ .

وَلَا يُعْطَى أَحَدٌ بِوَصْفَيْنِ ، نَعَمْ إِنْ أَخَذَ فَقِيرٌ بِالْعُزْمِ فَأَعْطَاهُ غَرِيمُهُ ،
أُعْطِيَ بِالْفَقْرِ ، لِأَنَّهُ الْآنَ مُحْتَاجٌ .

* * *

تَنْبِيْهٌ [مِنْ حُكْمِ اسْتِيعَابِ الْأَصْنَافِ وَالْتِسْوِيَةِ بَيْنَهُمْ ، وَمَا يَتَّبَعُ
ذَلِكَ] : لَوْ فَرَّقَ الْمَالِكُ الزَّكَاةَ سَقَطَ سَهْمُ الْعَامِلِ ، ثُمَّ إِنْ انْحَصَرَ
الْمُسْتَحِقُّونَ وَوَفَّى بِهِمُ الْمَالُ لَزِمَ تَعْيِيمُهُمْ ، وَإِلَّا لَمْ يَجِبْ وَلَمْ يُنْدَبْ ،
لَكِنْ يَلْزِمُهُ إِعْطَاءُ ثَلَاثَةِ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا بِالْبَلَدِ وَقَتَ

.....

الْوُجُوبِ ، وَمِنْ الْمُتَوَطَّنِينَ أُولَى . وَلَوْ أُعْطِيَ اثْنَيْنِ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ ،
وَالثَّلَاثُ مَوْجُودٌ ، لَزِمَهُ أَقَلُّ مُتَمَوِّلٍ غُرْمًا لَهُ مِنْ مَالِهِ ؛ وَلَوْ فَقَدَ بَعْضُ
الْثَّلَاثَةِ رَدَّ حِصَّتَهُ عَلَى بَاقِي صِنْفِهِ إِنْ أَحْتَاجَهُ ، وَإِلَّا فَعَلَى بَاقِي الْأَصْنَافِ .
وَيَلْزَمُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْأَصْنَافِ ، وَإِنْ كَانَتْ حَاجَةٌ بَعْضِهِمْ أَشَدَّ ،
لَا التَّسْوِيَةُ بَيْنَ أَحَادِ الصِّنْفِ ، بَلْ تُنْدَبُ ؛ وَأَخْتَارَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَئِمَّتِنَا جَوَازَ
صَرْفِ الْفِطْرَةِ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاكِينَ أَوْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْمُسْتَحِقِّينَ ، وَلَوْ كَانَ كُلُّ
صِنْفٍ أَوْ بَعْضُ الْأَصْنَافِ وَقْتُ الْوُجُوبِ مَحْصُورًا فِي ثَلَاثَةٍ ، فَأَقَلَّ ،
أَسْتَحَقُّوْهَا فِي الْأُولَى وَمَا يَحْصُصُ الْمَحْصُورِينَ فِي الثَّانِيَةِ مِنْ وَقْتِ
الْوُجُوبِ ، فَلَا يَضُرُّ حُدُوثُ غِنَى أَوْ مَوْتُ أَحَدِهِمْ ، بَلْ حَقُّهُ بَاقٍ بِحَالِهِ ،
فَيُدْفَعُ نَصِيبُ الْمَيِّتِ لِوَارِثِهِ ، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُرْكِيُّ ، وَلَا يُشَارِكُهُمْ قَادِمٌ
عَلَيْهِمْ وَلَا غَائِبٌ عَنْهُمْ وَقْتُ الْوُجُوبِ ، فَإِنْ زَادُوا عَلَى ثَلَاثَةٍ لَمْ يَمْلِكُوا
إِلَّا بِالْقِسْمَةِ .

وَلَا يَجُوزُ لِمَالِكٍ نَقْلُ الزَّكَاةِ عَنْ بَلَدِ الْمَالِ ، وَلَوْ إِلَى مَسَافَةٍ قَرِيبَةٍ ،
وَلَا تُجْزَى ؛ وَلَا دَفْعُ الْقِيَمَةِ فِي غَيْرِ مَالِ التِّجَارَةِ ، وَلَا دَفْعُ عَيْنِهِ فِيهِ .
وَنُقِلَ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَحُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ جَوَازَ صَرْفِ
الزَّكَاةِ إِلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَيَجُوزُ عِنْدَهُ نَقْلُ الزَّكَاةِ مَعَ
الْكِرَاهَةِ ، وَدَفْعُ قِيَمَتِهَا وَعَيْنِ مَالِ التِّجَارَةِ .

وَلَوْ أَعْطَاهَا لِكَافِرٍ أَوْ مَنْ بِهِ رِقٌّ أَوْ هَاشِمِيٍّ أَوْ مُطَّلِبِيٍّ أَوْ غَنِيٍّ
أَوْ مَكْفِيٍّ بِنَفَقَةٍ قَرِيبٍ لَمْ يُجْزَىءَ .

وَلَوْ أَعْطَاهَا ، أَيِ : الزَّكَاةَ ، وَلَوْ الْفِطْرَةَ ، لِكَافِرٍ أَوْ مَنْ بِهِ رِقٌّ ، وَلَوْ
مُبْعَضًا غَيْرَ مُكَاتَبٍ . أَوْ هَاشِمِيٍّ أَوْ مُطَّلِبِيٍّ أَوْ مَوْلَى لَهُمَا ، لَمْ يَقَعْ عَنِ
الزَّكَاةِ ، لِأَنَّ شَرْطَ الْإِخْدِ : الْإِسْلَامُ ، وَتَمَامُ الْحُرِّيَّةِ ، وَعَدَمُ كَوْنِهِ
هَاشِمِيًّا وَلَا مُطَّلِبِيًّا ، وَإِنْ انْقَطَعَ عَنْهُمْ خُمْسُ الْخُمْسِ ، لِنَجَرِ أَنْ هَذِهِ
الْصَّدَقَاتِ ، أَيِ : الزَّكَوَاتِ ، إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ ، وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ
لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِآلِهِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَكَالزَّكَاةِ كُلُّ وَاجِبٍ ، كَالنَّذْرِ وَالْكَفَّارَةِ ، بِخِلَافِ
الَّتَطَوُّعِ وَالْهَدْيَةِ .

أَوْ غَنِيٍّ ، وَهُوَ : مَنْ لَهُ كِفَايَةُ الْعُمُرِ الْغَالِبِ عَلَى الْأَصَحِّ .

وَقِيلَ : مَنْ لَهُ كِفَايَةُ سَنَةٍ أَوْ الْكَسْبُ الْحَلَالُ اللَّائِقُ .

أَوْ مَكْفِيٍّ بِنَفَقَةٍ قَرِيبٍ مِنْ أَصْلٍ أَوْ قَرَعٍ أَوْ زَوْجٍ ، بِخِلَافِ الْمَكْفِيِّ
بِنَفَقَةٍ مُتَبَرِّعٍ .

لَمْ يُجْزَىءَ ذَلِكَ عَنِ الزَّكَاةِ ، وَلَا تَتَأَدَّى بِذَلِكَ إِنْ كَانَ الدَّفَاعُ
الْمَالِكُ ، وَإِنْ ظَنَّ اسْتِحْقَاقُهُمْ ؛ ثُمَّ إِنْ كَانَ الدَّفَاعُ بِظَنٍّ أَلَا اسْتِحْقَاقِ الْإِمَامِ
بَرِيءِ الْمَالِكِ وَلَا يَضْمَنُ الْإِمَامُ ، بَلْ يَسْتَرِدُّ الْمَدْفُوعَ ، وَمَا اسْتَرَدَّهُ صَرَفَهُ
لِلْمُسْتَحَقِّينَ .

أَمَّا مَنْ لَمْ يَكْتَفِ بِالنَّفَقَةِ الْوَاجِبَةِ لَهُ مِنْ زَوْجٍ أَوْ قَرِيبٍ ، فَيُعْطِيهِ الْمُنْفِقُ

وغيره حتى بالفقر ، ويجوز للمكفي بها الأخذ بغير المسكنة والفقر إن وجد فيه حتى ممن تلزمه نفقته ، ويُنْدَبُ للزوجة إعطاء زوجها من زكاتها ، حتى بالفقر والمسكنة إن أنفقها عليها .

قال شيخنا : والذي يظهر أن قريبه الموسر لو امتنع من الإنفاق عليه وعجز عنه بالحكم ، أعطي حينئذٍ لتحقق فقره أو مسكنته الآن .

* * *

فائدة : أفتى النَوَوِيُّ في بالغ تاركاً للصلاة كسلاً ، أنه لا يقبضها له إلا وليه ، أي : كصبي ومجنون ، فلا تُعطى له وإن غاب وليه ، خلافاً لمن زعمه ، بخلاف ما لو طرأ تركه لها ، أو تبذيره ولم يحجز عليه ، فإنه يقبضها ، ويجوز دفعها لفاسقٍ إلا إن علم أنه يستعين بها على معصية ، فيحرم ، وإن أجزأ .

* * *

تتمّة في قسمة الغنيمة : ما أخذناه من أهل حربٍ قهراً فهو غنيمة ، وإلا فهو فبي .

ومن الأول ما أخذناه من دارهم اختلاساً أو سرقة على الأصح ، خلافاً للغزالي وإمامه ، حيث قال : إنه مختص بالآخذ بلا تخميس .
وَدَعَى ابْنُ الرُّفْعَةِ الإجماع عليه .

ومن الثاني : جزية ، وعشر تجارة ، وتركة مُرتد .

وَيَبْدَأُ فِي الْغَنِيمَةِ بِالسَّلْبِ لِلْقَاتِلِ الْمُسْلِمِ بِلَا تَخْمِيسٍ ، وَهُوَ مَلْبُوسٌ
الْقَتِيلِ وَسِلَاحُهُ وَمَرْكُوبُهُ ، وَكَذَا سِوَارٌ وَمِنْطَقَةٌ وَخَاتَمٌ وَطَوْقٌ ، وَبِالْمُؤْنِ
كَأَجْرَةِ حِمَالٍ ؛ ثُمَّ يُخَمَّسُ بَاقِيهَا ، فَأَرْبَعَةُ أَخْمَاسِهَا ، وَلَوْ عَقَارًا ، لِمَنْ
حَضَرَ الْوَفْعَةَ ، وَإِنْ لَمْ يُقَاتِلْ ، فَمَا أَحَدٌ أَوْلَى بِهِ مِنْ أَحَدٍ .

لَا لِمَنْ لِحَقِّهِمْ بَعْدَ أَنْقِضَائِهَا ، وَلَوْ قَبْلَ جَمْعِ الْمَالِ .
وَلَا لِمَنْ مَاتَ فِي أَثْنَاءِ الْقِتَالِ قَبْلَ الْحِيَازَةِ عَلَى الْمَذْهَبِ .
وَأَرْبَعَةُ أَخْمَاسِ الْفَيءِ لِلْمُرْصِدِينَ لِلْجِهَادِ .

وْخُمْسُهُمَا يُخَمَّسُ سَهْمٌ لِلْمَصَالِحِ ، كَسَدِّ ثَغْرِ ، وَعِمَارَةِ حِصْنٍ
وَمَسْجِدٍ ، وَأَرْزَاقِ الْقُضَاةِ وَالْمُسْتَغْلِينَ بِعُلُومِ الشَّرْعِ وَآلَاتِهَا ، وَلَوْ
مُبْتَدِئِينَ ، وَحِفْظِ الْقُرْآنِ وَالْأَئِمَّةِ وَالْمُؤَدِّينَ ؛ وَيُعْطَى هَؤُلَاءِ مَعَ الْغَنَى
مَا رَأَاهُ الْإِمَامُ .

وَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْأَهَمِّ مِمَّا ذَكَرَ ، وَأَهْمُهَا الْأَوَّلُ ، وَلَوْ مُنِعَ هَؤُلَاءِ
حُقُوقُهُمْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، وَأُعْطِيَ أَحَدُهُمْ مِنْهُ شَيْئًا جَازَ لَهُ الْأَخْذُ مَا لَمْ يَزِدْ
عَلَى كِفَايَتِهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ .

وَسَهْمٌ لِلْهَاشِمِيِّ وَالْمُطَّلِبِيِّ لِلذِّكْرِ مِنْهُمَا مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ، وَلَوْ
أَغْنِيَاءَ ، وَسَهْمٌ لِلْفُقَرَاءِ الْيَتَامَى ، وَسَهْمٌ لِلْمَسْكِينِ ، وَسَهْمٌ لِابْنِ السَّبِيلِ
الْفَقِيرِ ، وَيَجِبُ تَعْمِيمُ الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ بِالْعَطَاءِ ، حَاضِرِهِمْ وَغَائِبِهِمْ عَنِ
الْمَحَلِّ .

وَيُسَنُّ صَدَقَةُ تَطَوُّعٍ

نَعَمْ ، يَجُوزُ التَّفَاوُتُ بَيْنَ آحَادِ الصَّنْفِ غَيْرِ ذَوِي الْقُرْبَى ، لَا بَيْنَ الْأَصْنَافِ ، وَلَوْ قَلَّ الْحَاصِلُ بِحَيْثُ لَوْ عَمَّ لَمْ يَسُدَّ مَسَدًا خُصَّ بِهِ الْأَخَوَجُ ، وَلَا يَعُمُّ لِلضَّرُورَةِ ، وَلَوْ فَقَدَ بَعْضُهُمْ وَزَعَ سَهْمُهُ عَلَى الْبَاقِينَ . وَيَجُوزُ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ صَرْفُ جَمِيعِ خُمْسِ الْفَيْءِ إِلَى الْمَصَالِحِ . وَلَا يَصِحُّ شَرْطُ الْإِمَامِ : مَنْ أَخَذَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ ، وَفِي قَوْلٍ يَصِحُّ ، وَعَلَيْهِ الْأَئِمَّةُ الثَّلَاثَةُ ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ يَجُوزُ لِلْإِمَامِ أَنْ يُفْضَلَ بَعْضًا .

* * *

فَرَعٌ [فِي بَيَانِ حُكْمِ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ] : لَوْ حَصَلَ لِأَحَدٍ مِنَ الْغَانِمِينَ شَيْءٌ مِمَّا غَنِمُوا قَبْلَ التَّخْمِيسِ وَالْقِسْمَةِ الشَّرْعِيَّةِ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ ، لِأَنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَهْلِ الْخُمْسِ ، وَالشَّرِيكَ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي الْمُشْتَرَكِ بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ .

* * *

وَيُسَنُّ صَدَقَةُ تَطَوُّعٍ لآيَةٍ ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ [٢ سورة البقرة/ الآية : ٢٤٥] ، وَلِلْأَحَادِيثِ الْكَثِيرَةِ الشَّهِيرَةِ ، وَقَدْ تَجِبُ ، كَأَن يَجِدَ مُضْطَرًّا وَمَعَهُ مَا يُطْعِمُهُ فَاضِلًا عَنْهُ .

وَيُكْرَهُ بَرْدِيءٌ ، وَلَيْسَ مِنْهُ التَّصَدُّقُ بِالْفُلُوسِ وَالْثُوبِ الْخَلَقِ وَنَحْوِهِمَا ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَأْتَفَ مِنَ التَّصَدُّقِ بِالْقَلِيلِ .

كُلَّ يَوْمٍ بِمَا تَيْسَّرَ، سِرًّا، وَبِرَمَضَانَ، وَلِقَرِيبٍ

وَالْتَصَدَّقُ بِالْمَاءِ أَفْضَلُ ، حَيْثُ كَثُرَ الْاِحْتِيَاجُ إِلَيْهِ ، وَإِلَّا فَالطَّعَامُ .

وَلَوْ تَعَارَضَ الصَّدَقَةُ حَالًا وَالْوَقْفُ ، فَإِنْ كَانَ الْوَقْتُ وَقْتُ حَاجَةٍ وَشِدَّةٍ فَلِأَوَّلِ أَوَّلَى ، وَإِلَّا فَالثَّانِي لِكَثْرَةِ جَدْوَاهُ ؛ قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَتَبِعَهُ الزَّرْكَشِيُّ .

وَأُطْلِقَ ابْنُ الرَّفْعَةِ تَرْجِيحَ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ قَطَعَ حَظَّهُ مِنَ الْمُتَصَدَّقِ بِهِ حَالًا .

وَيَنْبَغِي لِلرَّاعِبِ فِي الْخَيْرِ أَنْ لَا يُخْلِي كُلَّ يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ مِنَ الصَّدَقَةِ بِمَا تَيْسَّرَ ، وَإِنْ قَلَّ .

وَإِعْطَاؤُهَا سِرًّا أَفْضَلُ مِنْهُ جَهْرًا .

أَمَّا الزَّكَاةُ فَإِظْهَارُهَا أَفْضَلُ إِجْمَاعًا .

وَإِعْطَاؤُهَا بِرَمَضَانَ ، أَيِ : فِيهِ ، لَا سِيَّما فِي عَشْرِهِ الْأَوَاخِرِ أَفْضَلُ ؛ وَيَتَأَكَّدُ أَيْضًا فِي سَائِرِ الْأَزْمِنَةِ وَالْأَمَكَةِ الْفَاضِلَةِ ، كَعَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ ، وَالْعِيدَيْنِ ، وَالْجُمُعَةِ ؛ وَكَمَكَةِ وَالْمَدِينَةِ .

وَإِعْطَاؤُهَا لِقَرِيبٍ لَا تَلْزِمُهُ نَفَقَتُهُ أَوَّلَى^(١) ، الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبٍ مِنَ الْمَحَارِمِ ، ثُمَّ الزَّوْجِ ، أَوْ الزَّوْجَةِ ، ثُمَّ غَيْرِ الْمَحْرَمِ ؛ وَالرَّحِمُ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ وَمِنْ جِهَةِ الْأُمِّ سَوَاءٌ ؛ ثُمَّ مَحْرَمِ الرِّضَاعِ ، ثُمَّ الْمُصَاهَرَةِ أَفْضَلُ .

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله أنه وجد في بعض نسخ الخط الصحيحة : « تَلْزِمُهُ نَفَقَتُهُ أَوْ لَا » ثم أضاف : وهو المتعين . انتهى .

وَجَارٍ أَفْضَلُ لَا بِمَا يَحْتَاجُهُ .

وَصَرَفُهَا بَعْدَ الْقَرِيبِ إِلَى جَارٍ أَفْضَلُ مِنْهُ لِغَيْرِهِ ؛ فَعَلِمَ أَنَّ الْقَرِيبَ
الْبَعِيدَ الدَّارِ فِي الْبَلَدِ أَفْضَلُ مِنَ الْجَارِ الْأَجَنَبِيِّ .

لَا يُسْنُ التَّصَدَّقُ بِمَا يَحْتَاجُهُ ، بَلْ يَحْرُمُ بِمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِنَفَقَةٍ وَمُؤْنَةٍ
مَنْ تَلَزَمُهُ نَفَقَتُهُ ، يَوْمُهُ وَلَيْلَتُهُ ، أَوْ لَوْفَاءِ دِينِهِ ، وَلَوْ مُؤَجَّلًا ، وَإِنْ لَمْ
يُطْلَبْ مِنْهُ مَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ حُصُولُهُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى ظَاهِرَةً ، لِأَنَّ
الْوَاجِبَ لَا يَجُوزُ تَرْكُهُ لِسُنَّةٍ ، وَحَيْثُ حَرَمَتِ الصَّدَقَةُ بِشَيْءٍ لَمْ يَمْلِكْهُ
الْمُتَصَدِّقُ عَلَيْهِ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الْمُحَقِّقُ أَبُو زِيَادٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ؛
لَكِنَّ الَّذِي جَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » أَنَّهُ يَمْلِكُهُ .
وَالْمَنْ بِالصَّدَقَةِ حَرَامٌ مُحْبِطٌ لِلْأَجْرِ ، كَالْأَذَى .

* * *

فَائِدَةٌ : قَالَ فِي « الْمَجْمُوعِ » : يُكْرَهُ الْأَخْذُ مِمَّنْ بِيَدِهِ حَلَالٌ وَحَرَامٌ
كَالسُّلْطَانِ الْجَائِرِ ، وَتَخْتَلِفُ الْكِرَاهَةُ بِقِلَّةِ الشُّبْهَةِ وَكَثْرَتِهَا ، وَلَا يَحْرُمُ إِلَّا
إِنْ تَيَقَّنَ أَنَّ هَذَا مِنَ الْحَرَامِ ، وَقَوْلُ الْغَزَالِيِّ : يَحْرُمُ الْأَخْذُ مِمَّنْ أَكْثَرَ مَالِهِ
حَرَامٌ ، وَكَذَا مُعَامَلَتُهُ ؛ شَادُّ .

* * *

بَابُ الصَّوْمِ

يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ

بَابُ الصَّوْمِ

هُوَ لُغَةً : الْإِمْسَاكُ ؛ وَشَرْعًا : إِمْسَاكٌ عَنْ مُفْطَرٍ بِشُرُوطِهِ الْآتِيَةِ .

وَفَرَضَ فِي شَعْبَانَ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهِجْرَةِ ، وَهُوَ مِنْ خَصَائِصِنَا ،
وَمِنْ الْمَعْلُومِ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ .

يَجِبُ صَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ إِجْمَاعًا بِكَمَالِ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا أَوْ رُؤْيَا
عَدْلٍ وَاحِدٍ وَلَوْ مَسْتُورًا هِلَالَهُ بَعْدَ الْغُرُوبِ إِذَا شَهِدَ بِهَا عِنْدَ الْقَاضِي ، وَلَوْ
مَعَ إِطْبَاقِ غَيْمٍ ، بِلَفْظٍ : أَشْهَدُ أَنِّي رَأَيْتُ الْهِلَالَ ، أَوْ أَنَّهُ هَلَ .

وَلَا يَكْفِي قَوْلُهُ : أَشْهَدُ أَنَّ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ ؛ وَلَا يُقْبَلُ عَلَى شَهَادَتِهِ
إِلَّا شَهَادَةُ عَدْلَيْنِ .

وَبِثْبُوتِ رُؤْيَا هِلَالِ رَمَضَانَ عِنْدَ الْقَاضِي بِشَهَادَةِ عَدْلٍ بَيْنَ يَدَيْهِ كَمَا
مَرَّ ، وَمَعَ قَوْلِهِ : ثَبَّتَ عِنْدِي ، يَجِبُ الصَّوْمُ عَلَى جَمِيعِ أَهْلِ الْبَلَدِ الْمَرْئِي
فِيهِ .

وَكَالثَّبُوتِ عِنْدَ الْقَاضِي الْخَبَرُ الْمُتَوَاتِرُ بِرُؤْيَا ، وَلَوْ مِنْ كُفَّارٍ ،
لِإِفَادَتِهِ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ ؛ وَظَنُّ دُخُولِهِ بِالْأَمَارَةِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي لَا تَتَخَلَّفُ
عَادَةً ، كَرُؤْيَا الْقَنَادِيلِ الْمُعَلَّقَةِ بِالْمَنَائِرِ .

وَيَلْزَمُ الْفَاسِقَ وَالْعَبْدَ وَالْأَنْثَى الْعَمَلُ بِرُؤْيَا نَفْسِهِ ، وَكَذَا مَنْ أَعْتَقَدَ
صِدْقَ نَحْوِ فَاسِقٍ وَمُزَاهِقٍ فِي إِخْبَارِهِ بِرُؤْيَا نَفْسِهِ ، أَوْ ثُبُوتِهَا فِي بَلَدٍ مُتَّحِدٍ

مَطْلَعُهُ ، سَوَاءٌ أَوَّلُ رَمَضَانَ وَآخِرُهُ عَلَى الْأَصَحِّ .

وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّ لَهُ ، بَلْ عَلَيْهِ ، اعْتِمَادَ الْعِلَامَاتِ بِدُخُولِ شَوَّالٍ إِذَا حَصَلَ لَهُ اعْتِقَادُ جَازِمٍ بِصِدْقِهَا ، كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخَانَا أَبْنَا زِيَادٍ وَحَجَرٍ كَجَمْعِ مُحَقِّقِينَ .

وَإِذَا صَامُوا وَلَوْ بِرُؤْيَا عَدَلٍ ، أَفْطَرُوا بَعْدَ ثَلَاثِينَ وَإِنْ لَمْ يَرَوْا الْهِلَالَ ، وَلَمْ يَكُنْ غَيْمٌ لِكَمَالِ الْعِدَّةِ بِحُجَّةٍ شَرْعِيَّةٍ .

وَلَوْ صَامَ بِقَوْلٍ مَنْ يَقُولُ ، ثُمَّ لَمْ يَرَ الْهِلَالَ بَعْدَ ثَلَاثِينَ مَعَ الصَّحْوِ لَمْ يَجْزُ لَهُ الْفِطْرُ ، وَلَوْ رَجَعَ الشَّاهِدُ بَعْدَ شُرُوعِهِمْ فِي الصَّوْمِ لَمْ يَجْزُ لَهُمُ الْفِطْرُ ، وَإِذَا ثَبَتَ رُؤْيَاهُ بِلَدٍ لَزِمَ حُكْمُهُ الْبَلَدَ الْقَرِيبَ دُونَ الْبَعِيدِ ، وَبَيَّنْتُ الْبُعْدَ بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَالْمُرَادُ بِاخْتِلَافِهَا أَنْ يَتَبَاعَدَ الْمَحَلَّانِ بِحَيْثُ لَوْ رُؤِيَ فِي أَحَدِهِمَا لَمْ يَرُ فِي الْآخَرِ غَالِبًا . قَالَهُ فِي « الْأَنْوَارِ » .

وَقَالَ أَلْتَّاجُ التَّبْرِيزِيُّ ، وَأَقَرَّهُ غَيْرُهُ : لَا يُمَكِّنُ اخْتِلَافُهَا فِي أَقَلِّ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ فَرَسَخًا .

وَنَبَّهَ الشُّبْكِيُّ ، وَتَبِعَهُ غَيْرُهُ ، عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنَ الرُّؤْيَا فِي الْبَلَدِ الشَّرْقِيِّ رُؤْيَاهُ فِي الْبَلَدِ الْغَرْبِيِّ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ ؛ إِذِ اللَّيْلُ يَدْخُلُ فِي الْبِلَادِ الشَّرْقِيَّةِ قَبْلُ .

وَقَضِيَّتُهُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ مَتَى رُؤِيَ فِي شَرْقِيٍّ لَزِمَ كُلَّ غَرْبِيٍّ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ الْعَمَلُ بِتِلْكَ الرُّؤْيَا ، وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْمَطَالِعُ .

عَلَى مُكَلَّفٍ مُطِيقٍ لَهُ، وَفَرَضُهُ نِيَّةٌ لِكُلِّ يَوْمٍ، وَشَرِطَ لِفَرَضِهِ تَبَيُّتٌ

وَإِنَّمَا يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ ، أَيْ : بِالْإِغْ عَاقِلٍ مُطِيقٍ لَهُ، أَيْ : لِلصَّوْمِ حِسًّا وَشَرْعًا ، فَلَا يَجِبُ عَلَى صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ ، وَلَا عَلَى مَنْ لَا يُطِيقُهُ لِكِبَرٍ أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى بُرُوءُهُ ، وَيَلْزَمُ مُدُّ لِكُلِّ يَوْمٍ ؛ وَلَا عَلَى حَائِضٍ وَنَفْسَاءَ لِأَنَّهُمَا لَا تَطِيقَانِ شَرْعًا .

وَفَرَضُهُ، أَيْ : الصَّوْمُ : نِيَّةٌ بِالْقَلْبِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ التَّلَقُّظُ بِهَا بَلْ يُنْدَبُ . وَلَا يُجْزَى عَنْهَا التَّسَخُّرُ وَإِنْ قَصَدَ بِهِ التَّقْوَى عَلَى الصَّوْمِ ، وَلَا الْأَمْتِنَاعُ مِنْ تَنَاوُلِ مُفْطِرِ خَوْفِ الْفَجْرِ مَا لَمْ يَخْطُرْ بِإِلَالِهِ الصَّوْمُ بِالصِّفَاتِ الَّتِي يَجِبُ التَّعَرُّضُ لَهَا فِي النِّيَّةِ .

لِكُلِّ يَوْمٍ، فَلَوْ نَوَى أَوَّلَ لَيْلَةِ رَمَضَانَ صَوْمَ جَمِيعِهِ لَمْ يَكْفِ لِغَيْرِ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ .

قَالَ شَيْخُنَا : لَكِنْ يَنْبَغِي ذَلِكَ لِيَخْصُلَ لَهُ صَوْمُ الْيَوْمِ الَّذِي نَسِيَ النِّيَّةَ فِيهِ عِنْدَ مَالِكٍ .

كَمَا تُسَنُّ لَهُ أَوَّلَ الْيَوْمِ الَّذِي نَسِيَ فِيهِ لِيَخْصُلَ لَهُ صَوْمُهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَوَاضِحٌ أَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ قَلَدَ ، وَإِلَّا كَانَ مُتَلَبِّسًا بِعِبَادَةٍ فَاسِدَةٍ فِي اعْتِقَادِهِ .

وَشَرِطَ لِفَرَضِهِ ، أَيْ : الصَّوْمِ ، وَلَوْ نَذَرَا أَوْ كَفَّارَةً أَوْ صَوْمَ اسْتِسْقَاءٍ أَمْرَبَهُ الْإِمَامُ .

تَبَيُّتٌ ، أَيْ : إِيقَاعُ النِّيَّةِ لَيْلًا ، أَيْ : فِيمَا بَيْنَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَطُلُوعِ الْفَجْرِ ، وَلَوْ فِي صَوْمِ الْمُمَيَّزِ .

وَتَعْيِينُ،

قَالَ شَيْخُنَا : وَلَوْ شَكَّ هَلْ وَقَعَتْ نَيْتُهُ قَبْلَ الْفَجْرِ أَوْ بَعْدَهُ لَمْ تَصِحَّ ،
لَأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ وَقُوعِهَا لَيْلًا ، إِذْ الْأَصْلُ فِي كُلِّ حَادِثٍ تَقْدِيرُهُ بِأَقْرَبِ
زَمَنِ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ نَوَى ثُمَّ شَكَّ : هَلْ طَلَعَ الْفَجْرُ أَوْ لَا ؟ لَأَنَّ الْأَصْلَ
عَدَمُ طُلُوعِهِ لِلْأَصْلِ الْمَذْكُورِ أَيْضًا . انْتَهَى .

وَلَا يُبْطِلُهَا نَحْوُ أَكَلٍ وَجِمَاعٍ بَعْدَهَا وَقَبْلَ الْفَجْرِ ، نَعَمْ لَوْ قَطَعَهَا قَبْلَهُ
أَحْتَاجَ لِتَجْدِيدِهَا قِطْعًا .

وَتَعْيِينُ لِمَنْوِيٍّ فِي الْفَرَضِ ، كَرَمَضَانَ ، أَوْ نَذْرٍ أَوْ كَفَّارَةٍ ، بِأَنْ يَنْوِيَ
كُلَّ لَيْلَةٍ أَنَّهُ صَائِمٌ غَدًا عَنْ رَمَضَانَ أَوْ النَّذْرِ أَوْ الْكَفَّارَةِ ، وَإِنْ لَمْ يُعَيِّنْ
سَبَبَهَا .

فَلَوْ نَوَى الصَّوْمَ عَنْ فَرَضِهِ أَوْ فَرَضٍ وَقْتِهِ لَمْ يَكْفِ ، نَعَمْ مَنْ عَلَيْهِ
قَضَاءُ رَمَضَانَيْنِ أَوْ نَذْرٌ أَوْ كَفَّارَةٌ مِنْ جِهَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ ، لَمْ يُشْتَرَطِ التَّعْيِينُ
لِاتِّحَادِ الْجِنْسِ ، وَأَحْتَرَزَ بِاشْتِرَاطِ التَّبَيُّتِ فِي الْفَرَضِ عَنِ النَّفْلِ ، فَتَصَحَّ
فِيهِ ، وَلَوْ مُؤَقَّتًا ، أَلَيْتُهُ قَبْلَ الزَّوَالِ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ [مُسْلِمٌ ، رَقْمٌ : ١١٥٤ ؛ أَبُو
دَاوُدَ ، رَقْمٌ : ٢٤٥٥ ؛ التِّرْمِذِيُّ ، رَقْمٌ : ٧٣٣ ؛ النَّسَائِيُّ ، رَقْمٌ : ٢٣٢٢ - ٢٣٠٠] ،
وَبِالتَّعْيِينِ فِيهِ النَّفْلُ أَيْضًا فَيَصِحُّ ، وَلَوْ مُؤَقَّتًا ، بِنَيْتِهِ مُطْلَقَةٍ كَمَا اعْتَمَدَهُ غَيْرُ
وَاحِدٍ .

نَعَمْ ، بَحَثَ فِي « الْمَجْمُوعِ » اشْتِرَاطُ التَّعْيِينِ فِي الْكُرُوتِ ، كَعَرَفَةِ
وَمَا مَعَهَا ، فَلَا يَخْصُلُ غَيْرُهَا مَعَهَا ، وَإِنْ نَوَى ، بَلْ مُفْتَضَى الْقِيَاسِ كَمَا
قَالَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّ نَيْتَهُمَا مُبْطَلَةٌ ، كَمَا لَوْ نَوَى الظُّهْرَ وَسُنَّتَهُ ، أَوْ سُنَّةَ الظُّهْرِ

وَأَكْمَلُهَا : نَوَيْتُ صَوْمَ غَدٍ عَنْ آدَاءِ فَرَضِ رَمَضَانَ هَذِهِ السَّنَةِ لِلَّهِ
تَعَالَى ؛ وَيُفْطِرُ عَامِدًا عَالِمًا

وَسُنَّةَ الْعَصْرِ .

فَأَقُلُّ النَّيَّةَ الْمُجْزِئَةَ : نَوَيْتُ صَوْمَ رَمَضَانَ ، وَلَوْ بِدُونِ الْفَرَضِ عَلَى
الْمُعْتَمِدِ ، كَمَا صَحَّحَهُ فِي « الْمَجْمُوعِ » تَبَعًا لِلْأَكْثَرِينَ ، لِأَنَّ صَوْمَ
رَمَضَانَ مِنَ الْبَالِغِ لَا يَقَعُ إِلَّا فَرَضًا ، وَمُقْتَضًى كَلَامِ « الرُّوَضَةِ »
و« الْمِنْهَاجِ » وَجُوبُهُ ، أَوْ بِلَا « غَدٍ » ، كَمَا قَالَ الشَّيْخَانِ .

لِأَنَّ لَفْظَ « الْغَدِ » اُسْتَهْرَ فِي كَلَامِهِمْ فِي تَفْسِيرِ التَّعْيِينِ ، وَهُوَ فِي
الْحَقِيقَةِ لَيْسَ مِنْ حَدِّ التَّعْيِينِ ، فَلَا يَجِبُ التَّعَرُّضُ لَهُ بِخُصُوصِهِ ، بَلْ
يَكْفِي دُخُولُهُ فِي صَوْمِ الشَّهْرِ الْمَنْوِيِّ لِحُصُولِ التَّعْيِينِ حِينَئِذٍ ، لَكِنَّ قَضِيَّةَ
كَلَامِ شَيْخِنَا كَالْمَرْجَدِ ، وَجُوبُهُ .

وَأَكْمَلُهَا ، أَيُّ : النَّيَّةُ : نَوَيْتُ صَوْمَ غَدٍ عَنْ آدَاءِ فَرَضِ رَمَضَانَ ،
بِالْجَرِّ لِإِضَافَتِهِ لِمَا بَعْدَهُ ، هَذِهِ السَّنَةِ لِلَّهِ تَعَالَى ، لِصِحَّةِ النَّيَّةِ حِينَئِذٍ اتِّفَاقًا .
وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ الْآدَاءِ ، كَقَضَاءِ رَمَضَانَ قَبْلَهُ ،
لَزِمَهُ التَّعَرُّضُ لِلْآدَاءِ أَوْ تَعْيِينُ^(١) السَّنَةِ .

وَيُفْطِرُ عَامِدًا لَا نَاسٍ لِلصَّوْمِ ، وَإِنْ كَثُرَ مِنْهُ ، نَحْوُ جَمَاعٍ وَأَكْلٍ .
عَالِمٌ لَا جَاهِلٌ ، بِأَنَّ مَا تَعَاطَاهُ مُفْطَرٌّ لِقُرْبِ إِسْلَامِهِ ، أَوْ نَشِئِهِ بِإِدَائِهِ

(١) - قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : وفي بعض نسخ الخط : « وتعين » بالواو ، وهو
الموافق لما في « التحفة » ؛ لكن عليه تكون الواو بمعنى أو ، كما هو ظاهر ، لأنَّ أحدهما
كافٍ في حصول التمييز . أَنتَهَى .

مُخْتَارٌ بِجِمَاعٍ ، وَأَسْتِمْنَاءٍ لَا بِضَمِّ بِحَائِلٍ ، وَأَسْتِقَاءَةٍ لَا بِقَلْعِ
نُخَامَةٍ ،

بَعِيدَةٍ عَمَّنْ يَعْرِفُ ذَلِكَ .

مُخْتَارٌ لَا مُكْرَهٌ لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ قَصْدٌ ، وَلَا فِكْرٌ وَلَا تَلَذُّذٌ بِجِمَاعٍ ، وَإِنْ
لَمْ يُنْزَلْ ، وَأَسْتِمْنَاءٌ وَلَوْ بِيَدِهِ ، أَوْ بِيَدِ حَلِيلَتِهِ ، أَوْ بِلَمْسٍ لِمَا يَنْقُضُ لَمْسُهُ
بَيْنَهُمَا ، فَأَنْزَلَ بِلَا حَائِلٍ .

لَا بِقُبْلَةٍ وَضَمٍّ لِامْرَأَةٍ بِحَائِلٍ ، أَيْ : مَعَهُ ، وَإِنْ تَكَرَّرَتَا بِشَهْوَةٍ ، أَوْ
كَانَ الْحَائِلُ رَقِيقًا فَلَوْ ضَمَّ امْرَأَةً أَوْ قُبَلَهَا بِلَا مُلَامَسَةٍ بَدَنٍ ، بَلْ بِحَائِلٍ
بَيْنَهُمَا ، فَأَنْزَلَ لَمْ يُفْطِرْ لِانْتِفَاءِ الْمُبَاشَرَةِ ، كَالِاخْتِلَامِ وَالْإِنْزَالِ بِنَظَرٍ
وَفِكْرٍ ، وَلَوْ لَمَسَ مُحَرَّمًا ، أَوْ شَعَرَ امْرَأَةً ، فَأَنْزَلَ ، لَمْ يُفْطِرْ لِعَدَمِ النَّقْضِ
بِهِ .

وَلَا يُفْطِرُ بِخُرُوجِ مَذْيٍّ خِلَافًا لِلْمَالِكِيَّةِ .

وَأَسْتِقَاءَةٌ ، أَيْ : أَسْتِدْعَاءُ قِيٍّ ، وَإِنْ لَمْ يَعُدْ مِنْهُ شَيْءٌ لِحُجُوفِهِ ، بِأَنْ
تَقِيًّا مُنْكَسًا ، أَوْ عَادَ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ ، فَهُوَ مُفْطَرٌّ لِعَيْنِهِ .

أَمَّا إِذَا غَلَبَهُ وَلَمْ يَعُدْ مِنْهُ ، أَوْ مِنْ رِيْقِهِ الْمُتَنَجِّسِ بِهِ ، شَيْءٌ إِلَى حُجُوفِهِ
بَعْدَ وُضُوْلِهِ لِحَدِّ الظَّاهِرِ ، أَوْ عَادَ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ ، فَلَا يُفْطِرُ بِهِ لِلْخَبَرِ
الصَّحِيحِ بِذَلِكَ [الترمذي ، رقم : ٧٢٠ ؛ أبو داود ، رقم : ٢٣٨٠ ؛ ابن ماجه ، رقم :

١٦٧٦ ؛ مسند أحمد ، رقم : ١٠٠٨٥ ؛ الدارمي ، رقم : ١٧٢٩] .

لَا بِقَلْعِ نُخَامَةٍ مِنَ الْبَاطِنِ أَوْ الدِّمَاغِ إِلَى الظَّاهِرِ ، فَلَا يُفْطِرُ بِهِ إِنْ

وَبِدْخُولِ عَيْنِ جَوْفًا ،

لَفْظَهَا لِتَكَرَّرِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ؛ أَمَّا لَوْ ابْتَلَعَهَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى لَفْظِهَا بَعْدَ
وُصُولِهَا لِحَدِّ الظَّاهِرِ ، وَهُوَ مَخْرَجُ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ ، فَيُفْطِرُ قَطْعاً .

وَلَوْ دَخَلَتْ ذُبَابَةٌ جَوْفَهُ أَفْطَرَ بِإِخْرَاجِهَا مُطْلَقاً ، وَجَازَ لَهُ إِنْ ضَرَّهُ
بِقَاؤُهَا مَعَ الْقَضَاءِ ، كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا .

وَيُفْطِرُ بِدْخُولِ عَيْنِ ، وَإِنْ قَلَّتْ ، إِلَى مَا يُسَمَّى جَوْفًا ، أَيْ : جَوْفَ
مَنْ مَرَّ ؛ كَبَاطِنِ أُذُنٍ وَإِحْلِيلِ ، وَهُوَ مَخْرَجُ بَوْلٍ وَلَبَنِ ، وَإِنْ لَمْ يُجَاوِزِ
الْحَشْفَةَ أَوْ الْحَلَمَةَ .

وَوُصُولُ إِصْبَعِ الْمُسْتَنْجِيَةِ إِلَى وَرَاءِ مَا يَظْهَرُ مِنْ فَرجِهَا عِنْدَ جُلُوسِهَا
عَلَى قَدَمَيْهَا مُفْطِرٌ ، وَكَذَا وَصُولُ بَعْضِ الْأَنْمِلَةِ إِلَى الْمَسْرِبَةِ ، كَذَا أَطْلَقَهُ
الْقَاضِي وَقَيَّدَهُ الشُّبْكِيُّ بِمَا إِذَا وَصَلَ شَيْءٌ مِنْهَا إِلَى الْمَحَلِّ الْمَجُوفِ
مِنْهَا ، بِخِلَافِ أَوَّلِهَا الْمُنْطَبِقِ ، فَإِنَّهُ لَا يُسَمَّى جَوْفًا .

وَالْحَقُّ بِهِ أَوَّلُ الْإِحْلِيلِ الَّذِي يَظْهَرُ عِنْدَ تَحْرِيكِهِ ، بَلْ أَوَّلَى .

قَالَ وَلَدُهُ : وَقَوْلُ الْقَاضِي : الْأَخْتِيَاظُ أَنْ يَتَغَوَّطَ بِاللَّيْلِ ؛ مُرَادُهُ أَنَّ
إِبْقَاعَهُ فِيهِ خَيْرٌ مِنْهُ فِي النَّهَارِ ، لِئَلَّا يَصِلَ شَيْءٌ إِلَى جَوْفِ مَسْرِبَتِهِ ، لَا أَنَّهُ
يُؤْمَرُ بِتَأْخِيرِهِ إِلَى اللَّيْلِ ، لِأَنَّ أَحَدًا لَا يُؤْمَرُ بِمَضَرَّةٍ فِي بَدَنِهِ .

وَلَوْ خَرَجَتْ مَقْعَدَةُ مَبْسُورٍ لَمْ يُفْطَرْ بِعَوْدِهَا ، وَكَذَا إِنْ أَعَادَهَا
بِأُصْبُعِهِ ، لِإِضْطِرَارِهِ إِلَيْهِ .

وَمِنْهُ يُؤْخَذُ مَا قَالَ شَيْخُنَا أَنَّهُ لَوْ أَضْطُرَّ لِدْخُولِ الْأُصْبُعِ مَعَهَا إِلَى
الْبَاطِنِ لَمْ يُفْطَرْ ، وَإِلَّا أَفْطَرَ بِوُصُولِ الْأُصْبُعِ إِلَيْهِ .

وَلَا بِرَيْقٍ طَاهِرٍ صِرْفٍ مِنْ مَعْدِنِهِ ،

وَخَرَجَ بِـ «الْعَيْنِ» الْأَكْثَرُ ، كَوُصُولِ الطَّعْمِ بِالذَّوْقِ إِلَى حَلْقِهِ .
وَخَرَجَ بِمَنْ مَرَّ ، أَيُّ : الْعَامِدِ الْعَالِمِ الْمُخْتَارِ ؛ النَّاسِي لِلصَّوْمِ ،
وَالْجَاهِلُ الْمَعْدُورُ بِتَحْرِيمِ إِيصَالِ شَيْءٍ إِلَى الْبَاطِنِ ، وَبِكَوْنِهِ مُفْطَرًّا ،
وَالْمُكْرَهُ ؛ فَلَا يُفْطِرُ كُلُّ مَنْهُمْ بِدُخُولِ عَيْنِ جَوْفِهِ ، وَإِنْ كَثُرَ أَكْلُهُ .
وَلَوْ ظَنَّ أَنَّ أَكْلَهُ نَاسِيًّا مُفْطِرًّا ، فَأَكَلَ جَاهِلًا بِوُجُوبِ الْإِمْسَاكِ أَفْطَرَ .
وَلَوْ تَعَمَّدَ فَتَحَ فِيهِ فِي الْمَاءِ فَدَخَلَ جَوْفَهُ أَوْ وَضَعَهُ فِيهِ فَسَبَقَهُ ، أَفْطَرَ .
أَوْ وَضَعَ فِيهِ شَيْئًا عَمْدًا ، وَابْتَلَعَهُ نَاسِيًّا ، فَلَا .

وَلَا يُفْطِرُ بِوُصُولِ شَيْءٍ إِلَى بَاطِنِ قَصَبَةِ أَنْفٍ حَتَّى يُجَاوِزَ مُنْتَهَى
الْخَيْشُومِ ، وَهُوَ أَقْصَى الْأَنْفِ .

وَلَا يُفْطِرُ بِرَيْقٍ طَاهِرٍ صِرْفٍ ، أَيُّ : خَالِصٍ ابْتَلَعَهُ مِنْ مَعْدِنِهِ ، وَهُوَ
جَمِيعُ الْقِمِّ ، وَلَوْ بَعْدَ جَمْعِهِ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَإِنْ كَانَ بِنَحْوِ مَصْطُكِي ؛ أَمَّا
لَوْ ابْتَلَعَ رَيْقًا اجْتَمَعَ بِلاَ فِعْلٍ فَلَا يَضُرُّ قَطْعًا .

وَخَرَجَ بِـ «الطَّاهِرِ» الْمُتَنَجِّسُ بِنَحْوِ دَمٍ لَثْتِهِ ، فَيُفْطِرُ بِابْتِلَاعِهِ ، وَإِنْ
صَفَا وَلَمْ يَبْقَ فِيهِ أَثَرٌ مُطْلَقًا ، لِأَنَّهُ لَمَّا حُرِّمَ ابْتِلَاعُهُ لِتَنَجُّسِهِ صَارَ بِمَنْزِلَةِ عَيْنِ
أَجْنَبِيَّةٍ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَيُظْهَرُ الْعَفْوُ عَمَّنِ ابْتُلِيَ بِدَمٍ لَثْتِهِ ، بِحَيْثُ لَا يُمَكِّنُهُ
الْإِخْتِرَازُ عَنْهُ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : مَتَى ابْتَلَعَهُ الْمُبْتَلَى بِهِ مَعَ عِلْمِهِ بِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ عَنْهُ بُدٌّ ،
فَصَوْمُهُ صَحِيحٌ .

وَبِ «الصَّرْفِ» الْمُخْتَلَطُ بِطَاهِرٍ آخَرَ ، فَيُفْطَرُ مِنْ أَيْتَلَعَ رِيْقًا مُتَغَيَّرًا
بِحُمْرَةِ نَحْوِ تَنْبُلٍ ، وَإِنْ تَعَسَّرَ إِزَالَتُهَا .
أَوْ بِصَنِغٍ خَيْطٍ فَتَلَهُ بِقِمِهِ .

وَبِ « مِنْ مَعْدِنِهِ » مَا إِذَا خَرَجَ مِنَ الْفَمِ لَا عَلَى لِسَانِهِ ، وَلَوْ إِلَى ظَاهِرِ
الشَّفَةِ ، ثُمَّ رَدَّهُ بِلسَانِهِ وَأَيْتَلَعَهُ ، أَوْ بَلَّ خَيْطًا أَوْ سِوَاكَأَ بِرِيقِهِ ، أَوْ بِمَاءِ
قَرَدِهِ إِلَى فَمِهِ وَعَلَيْهِ رُطُوبَةٌ تَنْفَصِلُ ، وَأَيْتَلَعَهَا ؛ فَيُفْطَرُ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ لَمْ
يَكُنْ عَلَى الْخَيْطِ مَا يَنْفَصِلُ لِقَلَّتِهِ ، أَوْ لِعُسْرِهِ ، أَوْ لَجَفَافِهِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ ،
كَأَثَرِ مَاءِ الْمَضْمَضَةِ ، وَإِنْ أَمَكْنَ مَجْهُ لِعُسْرِ التَّحَرُّزِ عَنْهُ ، فَلَا يُكَلِّفُ
تَنْشِيفَ الْفَمِ عَنْهُ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ بَقِيَ طَعَامٌ بَيْنَ أَسْنَانِهِ ، فَجَرَى بِهِ رِيْقُهُ بِطَبْعِهِ لَا بِقَصْدِهِ ، لَمْ
يُفْطَرُ إِنْ عَجَزَ عَنْ تَمْيِيزِهِ وَمَجْهِ .

وَإِنْ تَرَكَ التَّخَلُّلَ لَيْلًا مَعَ عِلْمِهِ بِبَقَائِهِ وَبِجَرَيَانِ رِيْقِهِ بِهِ نَهَارًا ، لِأَنَّهُ
إِنَّمَا يُخَاطَبُ بِهِمَا إِنْ قَدِرَ عَلَيْهِمَا حَالُ الصَّوْمِ ، لَكِنْ يَتَأَكَّدُ التَّخَلُّلُ بَعْدَ
التَّسْحِيرِ ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَعِجِزْ ، أَوْ أَيْتَلَعَهُ قَصْدًا ، فَإِنَّهُ مُفْطَرٌّ جَزْمًا .

وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ : يَجِبُ غَسْلُ الْفَمِ مِمَّا أَكَلَ لَيْلًا وَإِلَّا أَفْطَرَ ؛ رَدُّهُ
شَيْخُنَا .

* * *

وَلَا يُفْطِرُ بِسَبْقِ مَاءٍ جَوْفَ مُغْتَسِلٍ عَنْ جَنَابَةٍ بِلَا أَنْغِمَاسٍ .

وَلَا يُفْطِرُ بِسَبْقِ مَاءٍ جَوْفَ مُغْتَسِلٍ عَنْ نَحْوِ جَنَابَةٍ كَحَيْضٍ وَنَفَاسٍ ، إِذَا كَانَ الْأَغْتِسَالُ بِلَا أَنْغِمَاسٍ فِي الْمَاءِ ، فَلَوْ غَسَلَ أُذُنَيْهِ فِي الْجَنَابَةِ ، فَسَبَقَ الْمَاءُ مِنْ إِحْدَاهُمَا لِجَوْفِهِ لَمْ يُفْطِرْ ، وَإِنْ أَمَكَّنَهُ إِمَالَةٌ رَأْسِهِ أَوْ الْغُسْلُ قَبْلَ الْفَجْرِ ، كَمَا إِذَا سَبَقَ الْمَاءُ إِلَى الدَّخْلِ لِلْمُبَالِغَةِ فِي غَسْلِ الْفَمِ الْمُتَنَجِّسِ لَوْجُوبِهَا ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أُغْتَسَلَ مُنْغِمَسًا فَسَبَقَ الْمَاءُ إِلَى بَاطِنِ الْأُذُنِ أَوْ الْأَنْفِ ، فَإِنَّهُ يُفْطِرُ وَلَوْ فِي الْغُسْلِ الْوَاجِبِ ، لِكِرَاهَةِ الْأَنْغِمَاسِ ، كَسَبْقِ مَاءِ الْمَضْمَضَةِ بِالْمُبَالِغَةِ إِلَى الْجَوْفِ مَعَ تَذَكُّرِهِ لِلصَّوْمِ وَعِلْمِهِ بِعَدَمِ مَشْرُوعِيَّتِهَا ، بِخِلَافِهِ بِلَا مُبَالِغَةٍ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « عَنْ نَحْوِ جَنَابَةٍ » الْغُسْلُ الْمَسْنُونُ^(١) وَغُسْلُ التَّبَرُّدِ ، فَيُفْطِرُ بِسَبْقِ مَاءٍ فِيهِ ، وَلَوْ بِلَا أَنْغِمَاسٍ .

* * *

فُرُوعُ : يَجُوزُ لِلصَّائِمِ الْإِفْطَارُ بِخَبَرٍ عَدَلٍ بِالْغُرُوبِ ، وَكَذَا بِسَمَاعِ أَذَانِهِ .

وَيَحْرُمُ لِلشَّائِكِ الْأَكْلُ آخِرَ النَّهَارِ حَتَّى يَجْتَهِدَ وَيَطْنُ أَنْقِضَاءَهُ ، وَمَعَ ذَلِكَ الْأَحْوِطُ الصَّبْرُ لِلْيَقِينِ .

وَيَجُوزُ الْأَكْلُ إِذَا ظَنَّ بَقَاءَ اللَّيْلِ بِاجْتِهَادٍ أَوْ إِخْبَارٍ ، وَكَذَا لَوْ شَكَّ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءَ اللَّيْلِ ، لَكِنْ يُكْرَهُ ، وَلَوْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : في خروج هذا نظرٌ ، فإنه مأمور به ، فحكمه حكم غُسل الجنابة بلا خلاف . انتهى .

يُبَاحُ فِطْرُ بِمَرَضٍ مُضِرٍّ ، وَفِي سَفَرٍ قَصِيرٍ ، وَلِخَوْفِ هَلَاكِ ،
وَيَجِبُ قَضَاءُ كَرَمَضَانَ ،

أَعْتَمَدَهُ ، وَكَذَا فَاسِقُ ظَنِّ صِدْقِهِ .

وَلَوْ أَكَلَ بِاجْتِهَادٍ أَوَّلًا ، أَوْ آخِرًا ، فَبَانَ أَنَّهُ أَكَلَ نَهَارًا ، بَطَلَ صَوْمُهُ ،
إِذَا لَا عِبْرَةَ بِالظَّنِّ الْبَيْنِ خَطْوُهُ ، فَإِنْ لَمْ يَبَيِّنْ شَيْءٌ صَحَّ .

وَلَوْ طَلَعَ الْفَجْرُ وَفِي فَمِهِ طَعَامٌ ، فَلَفَظَهُ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ مِنْهُ شَيْءٌ لِحَوْفِهِ ،
صَحَّ صَوْمُهُ ، وَكَذَا لَوْ كَانَ مُجَامِعًا عِنْدَ ابْتِدَاءِ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، فَتَزَعَ فِي
الْحَالِ ، أَيْ : عَقَبَ طُلُوعِهِ ، فَلَا يُفْطِرُ ، وَإِنْ أَنْزَلَ ؛ لِأَنَّ التَزَعَ تَرَكَ
لِلْجَمَاعِ ، فَإِنْ لَمْ يَنْزِعْ حَالًا لَمْ يَنْعَقِدِ الصَّوْمُ ، وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ .

* * *

وَيُبَاحُ فِطْرُ فِي صَوْمٍ وَاجِبٍ بِمَرَضٍ مُضِرٍّ ضَرَرًا يُبِيحُ التَّيَمُّمَ ، كَانَ
خَشِيًّا مِنَ الصَّوْمِ بَطْءًا بَرَّءًا .

وَفِي سَفَرٍ قَصِيرٍ ^(١) دُونَ قَصِيرٍ وَسَفَرٍ مَعْصِيَةٍ .

وَصَوْمُ الْمُسَافِرِ بِلَا ضَرَرٍ أَحَبُّ مِنَ الْفِطْرِ .

وَلِخَوْفِ هَلَاكِ بِالصَّوْمِ مِنْ عَطَشٍ أَوْ جُوعٍ وَإِنْ كَانَ صَاحِبًا مُقِيمًا .
وَأَفْتَى الْأَذْرَعِيُّ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ الْحَصَادِينَ - أَيْ : وَنَحْوَهُمْ - تَبْيِيتُ اللَّيْلَةِ كُلِّ
لَيْلَةٍ ، ثُمَّ مَنْ لَحِقَهُ مِنْهُمْ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ أَفْطَرَ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَيَجِبُ قَضَاءُ مَا فَاتَ وَلَوْ بَعْدَ مِنَ الصَّوْمِ الْوَاجِبِ ، كَرَمَضَانَ وَنَذَرَ

(١) سفر القصر أن تكون مسافته مَرَحِلَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ ، وتُعَادِلُ المَرَحِلَتَانِ ٨٢,٥ كيلومتراً تقريباً .

وإِمْسَاكَ فِيهِ إِنْ أَفْطَرَ بِغَيْرِ عُذْرٍ أَوْ بَغْلَطٍ ، وَعَلَى مَنْ أَفْسَدَهُ بِجَمَاعٍ
كَفَّارَةٌ مَعَهُ ،

وَكَفَّارَةٌ بِمَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ أَوْ تَرْكِ نِيَّةٍ أَوْ بِحَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ ، لَا بِجُنُونٍ وَسُكْرِ
لَمْ يَتَعَدَّ بِهِ .

وَفِي « الْمَجْمُوع » إِنْ قَضَاءَ يَوْمِ الشَّكِّ عَلَى الْفَوْرِ لَوْ جُوبَ إِمْسَاكِهِ .
وَنَظَرَ فِيهِ جَمْعٌ بِأَنْ تَارَكَ النِّيَّةَ يَلْزِمُهُ الْإِمْسَاكُ مَعَ أَنَّ قَضَاءَهُ عَلَى التَّرَاخِي
قَطْعًا .

وَيَجِبُ إِمْسَاكُ عَنْ مُفْطَرٍ فِيهِ ، أَيِ : رَمَضَانَ فَقَطْ ، دُونَ نَحْوِ نَذْرِ
وَقَضَاءِ إِنْ أَفْطَرَ بِغَيْرِ عُذْرٍ مِنْ مَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ أَوْ بَغْلَطٍ ، كَمَنْ أَكَلَ ظَانًّا بَقَاءَ
الَّيْلِ أَوْ نَسِيَ تَبَيَّتِ النِّيَّةَ ، أَوْ أَفْطَرَ يَوْمَ الشَّكِّ وَبَانَ مِنْ رَمَضَانَ ، لِحُرْمَةِ
الْوَقْتِ ، وَلَيْسَ الْمُؤْمِسُ فِي صُومٍ شَرْعِيٍّ ، لَكِنَّهُ يُثَابُ عَلَيْهِ ، فَيَأْتُمُّ
بِجَمَاعٍ وَلَا كَفَّارَةٌ ؛ وَنُدِبَ إِمْسَاكُ لِمَرِيضٍ شَفِيٍّ ، وَمُسَافِرٍ قَدِمَ أَثْنَاءَ النَّهَارِ
مُفْطِرًا ، وَحَائِضٍ طَهَّرَتْ أَثْنَاءَهُ .

وَيَجِبُ عَلَى مَنْ أَفْسَدَهُ ، أَيِ : صَوْمَ رَمَضَانَ ؛ بِجَمَاعٍ أَثِمَ بِهِ لِأَجْلِ
الصَّوْمِ ، لَا بِاسْتِمْنَاءٍ وَأَكُلٍ ؛ كَفَّارَةٌ مُتَكَرِّرَةٌ بِتَكَرُّرِ الْإِفْسَادِ ، وَإِنْ لَمْ يُكَفِّرْ
عَنِ السَّابِقِ ؛ مَعَهُ ، أَيِ : مَعَ قَضَاءِ ذَلِكَ الصَّوْمِ .

وَالْكَفَّارَةُ : عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ، فَصَوْمُ شَهْرَيْنِ مَعَ التَّابِعِ إِنْ عَجَزَ
عَنْهُ ، فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا أَوْ فَقِيرًا إِنْ عَجَزَ عَنِ الصَّوْمِ لَهُرَمٍ أَوْ مَرَضٍ ،
بِنِيَّةِ كَفَّارَةٍ ، وَيُعْطَى لِكُلِّ وَاحِدٍ مُدٌّ^(١) مِنْ غَالِبِ الْقُوتِ .

(١) المُدُّ مَكْعَبٌ طُولُ ضُلْعِهِ ٢ ، ٩ سَاطِي مِثْرًا .

وَعَلَى مَنْ أَفْطَرَ لِعُذْرٍ لَا يُرْجَى زَوَالُهُ مُدٌّ بِلاَ قَضَاءٍ ، وَعَلَى مُؤَخَّرِ قَضَاءٍ بِلاَ عُذْرٍ مُدٌّ لِكُلِّ سَنَةٍ .

وَلَا يَجُوزُ صَرْفُ الْكَفَّارَةِ لِمَنْ تَلَزَّمَهُ مُؤَنَّتُهُ .

وَيَجِبُ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ لِعُذْرٍ لَا يُرْجَى زَوَالُهُ ، كَكِبَرٍ وَمَرَضٍ لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ ؛ مُدٌّ^(١) لِكُلِّ يَوْمٍ مِنْهُ إِنْ كَانَ مُوسِرًا حِينَئِذٍ بِلاَ قَضَاءٍ ، وَإِنْ قَدِرَ عَلَيْهِ بَعْدُ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُخَاطَبٍ بِالصَّوْمِ ، فَالْفِدْيَةُ فِي حَقِّهِ وَاجِبَةٌ أَبَدًا لَا بَدَلَ .

وَيَجِبُ أَلْمُدُّ مَعَ الْقَضَاءِ عَلَى حَامِلٍ وَمُرْضِعٍ أَفْطَرَا لِلْخَوْفِ عَلَى الْوَلَدِ .

وَيَجِبُ عَلَى مُؤَخَّرِ قَضَاءٍ لَشَيْءٍ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانُ آخِرُ بِلَا عُذْرٍ فِي التَّأْخِيرِ ، بِأَنْ خَلَا عَنِ السَّفَرِ وَالْمَرَضِ قَدَرًا مَا عَلَيْهِ ، مُدٌّ لِكُلِّ سَنَةٍ ، فَيَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ السِّنِينَ عَلَى الْمُعْتَمِدِ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « بِلَا عُذْرٍ » مَا إِذَا كَانَ التَّأْخِيرُ بِعُذْرٍ ، كَأَنْ أَسْتَمَرَ سَفَرُهُ أَوْ مَرَضُهُ وَإِرْضَاعُهَا إِلَى قَابِلٍ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ مَا بَقِيَ الْعُذْرُ ، وَإِنْ أَسْتَمَرَ سِنِينَ .

وَمَتَى آخَرَ قَضَاءَ رَمَضَانَ مَعَ تَمَكُّنِهِ حَتَّى دَخَلَ آخِرُ ، فَمَاتَ أَخْرَجَ مِنْ تَرَكَّتْهُ لِكُلِّ يَوْمٍ مُدَّانٍ ، مُدٌّ لِلْفَوَاتِ وَمُدٌّ لِلتَّأْخِيرِ ، إِنْ لَمْ يَصُمْ عَنْهُ قَرِيبُهُ أَوْ مَأْذُونُهُ ، وَإِلَّا وَجَبَ مُدٌّ وَاحِدٌ لِلتَّأْخِيرِ .

(١) إِنْ أَرَادَ تَقْلِيدَ الْأَحْنَافِ بِإِخْرَاجِ الْقِيَمَةِ ، فَيُخْرَجُ عَنْ نِصْفِ صَاعٍ عِنْدَهُمْ ، وَالصَّاعُ عِنْدَهُمْ مَكْعَبُ ضَلْعِهِ ١٦,٧ سَانْتِي مَتْرًا ، وَنِصْفُهُ مَكْعَبُ ضَلْعِهِ ١٣,٣ سَانْتِي مَتْرًا .

وَالْجَدِيدِ عَدَمُ جَوَازِ الصَّوْمِ عَنْهُ مُطَاقًا ، بَلْ يُخْرَجُ مِنْ تَرْكِهِ لِكُلِّ يَوْمٍ
مُدًّا طَعَامٍ وَكَذَا صَوْمُ النَّذْرِ وَالْكَفَّارَةِ .

وَذَهَبَ التَّوَوُّيُّ كَجَمْعِ مُحَقِّقِينَ إِلَى تَصْحِيحِ الْقَدِيمِ الْقَائِلِ بِأَنَّهُ
لَا يَتَعَيَّنُ الْإِطْعَامُ فِيمَنْ مَاتَ ، بَلْ يَجُوزُ لِلْوَلِيِّ أَنْ يَصُومَ عَنْهُ ، ثُمَّ إِنْ
خَلَفَ تَرْكَةً وَجَبَ أَحَدُهُمَا ، وَإِلَّا نُدِبَ .

وَمَصْرُفُ الْأُمْدَادِ فَقِيرٌ وَمُسْكِينٌ ، وَلَهُ صَرْفُ أُمْدَادٍ لِوَاحِدٍ .

* * *

فَائِدَةٌ : مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَلَاةٌ فَلَا قَضَاءَ وَلَا فِدْيَةَ ، وَفِي قَوْلٍ لِجَمْعِ
مُجْتَهِدِينَ أَنَّهَا تُقْضَى عَنْهُ لِحَبْرِ الْبُخَارِيِّ [رقم : ١٩٥٢ ؛ مسلم ، رقم : ١١٤٧ ؛
وهو في الصوم لا الصلاة] . وَغَيْرُهُ ^(١) ؛ وَمِنْ ثَمَّ اخْتَارَهُ جَمْعٌ مِنْ أَيْمَتِنَا ، وَفَعَلَ
بِهِ السُّبُكِّيُّ عَنْ بَعْضِ أَقَارِبِهِ [راجع الصفحة : ٣٨ و ٤٣٣] ، وَنَقَلَ ابْنُ بَرَّهَانَ عَنْ
الْقَدِيمِ أَنَّهُ يَلْزَمُ الْوَلِيَّ إِنْ خَلَفَ تَرْكَةً أَنْ يُصَلِّيَ عَنْهُ ، كَالصَّوْمِ ، وَفِي وَجْهِ
عَلَيْهِ كَثِيرُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ يُطْعَمُ عَنْ كُلِّ صَلَاةٍ مُدًّا .
وَقَالَ الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ : يَصِلُ لِلْمَيِّتِ كُلُّ عِبَادَةٍ تُفَعَّلُ عَنْهُ ، وَاجِبَةٌ أَوْ
مَنْدُوبَةٌ .

وَفِي « شَرْحِ الْمُخْتَارِ » لِمَوْلَاهُ : وَمَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ

(١) قَالَ التَّوَوُّيُّ فِي شَرْحِهِ لـ « صَحِيحِ مُسْلِمٍ » الْحَدِيثِ رَقْم : ١١٤٨ : قَالَ الْقَاضِي [أَي :
الْقَاضِي عِيَّاض] : وَأَصْحَابُنَا أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يُصَلِّيُ عَنْهُ [أَي : عَنْ الْمَيِّتِ] صَلَاةٌ
فَائِدَةٌ .

وَسُنَّ تَسْحُرُ ، وَتَعْجِيلُ فِطْرِ ، وَبِتَمْرِ فَمَاءٍ ،

يَجْعَلُ ثَوَابَ عَمَلِهِ وَصَلَاتِهِ لِغَيْرِهِ ، وَيَصِلُهُ . [راجع الصفحات : ٣٧ و ٤٣٣] .

* * *

وَسُنَّ لِصَائِمِ رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ تَسْحُرُ ، وَتَأْخِيرُهُ مَا لَمْ يَقَعْ فِي شَكٍّ ،
وَكُونُهُ عَلَى تَمْرِ لِحَبِيرٍ فِيهِ [«مسند أحمد» ، رقم : ٢٠٩٩٦] ، وَيَحْصُلُ وَلَوْ
بِجُرْعَةٍ مَاءٍ .

وَيَدْخُلُ وَقْتُهُ بِنِصْفِ اللَّيْلِ .

وَحِكْمَتُهُ التَّقْوَى أَوْ مُخَالَفَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ ، وَجِهَانٍ .

وَسُنَّ تَطْيِيبُ وَقْتِ سَحَرٍ .

وَسُنَّ تَعْجِيلُ فِطْرِ ، إِذَا تَيَقَّنَ الْغُرُوبَ ، وَيُعْرِفُ فِي الْعُمُرَانِ
وَالصَّحَارَى الَّتِي بِهَا جِبَالُ بَزْوَالِ الشُّعَاعِ مِنْ أَعَالِي الْحِيطَانِ وَالْجِبَالِ .
وَتَقْدِيمُهُ عَلَى الصَّلَاةِ إِنْ لَمْ يُخْشَ مِنْ تَعْجِيلِهِ فَوَاتُ الْجَمَاعَةِ أَوْ
تَكْثِيرَةِ الْإِحْرَامِ .

وَكُونُهُ بِتَمْرِ لِلْأَمْرِ بِهِ ، وَالْأَكْمَلُ أَنْ يَكُونَ بِثَلَاثٍ .

فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ فَعَلَى حَسَوَاتِ مَاءٍ ، وَلَوْ مِنْ زَمْزَمَ .

فَلَوْ تَعَارَضَ التَّعْجِيلُ عَلَى الْمَاءِ وَالتَّأْخِيرُ عَلَى التَّمْرِ ، قَدَّمَ الْأَوَّلَ فِيمَا
اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا .

وَقَالَ أَيْضاً : يَظْهَرُ فِي تَمْرِ قَوِيَّتِ شُبْهَتِهِ وَمَاءٍ خَفَّتِ شُبْهَتُهُ أَنَّ الْمَاءَ
أَفْضَلُ .

قَالَ الشَّيْخَانِ : لَا شَيْءَ أَفْضَلُ بَعْدَ التَّمْرِ غَيْرَ الْمَاءِ . فَقَوْلُ الرُّوْيَانِيِّ :

وَعُغْسِلُ عَنْ نَحْوِ جَنَابَةِ قَبْلِ فَجْرِ ؛ وَكَفْتُ شَهْوَةَ ،

الْحَلْوَى أَفْضَلُ مِنَ الْمَاءِ ضَعِيفٌ ، كَقَوْلِ الْأَذْرَعِيِّ : الزَّرِيبُ أَخُو التَّمْرِ ،
وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ لِتَيَسُّرِهِ غَالِبًا بِالْمَدِينَةِ .

وَيُسْنُ أَنْ يَقُولَ عَقَبَ الْفِطْرِ : « اَللّٰهُمَّ لَكَ صُمْتُ ، وَعَلَى رِزْقِكَ
أَفْطَرْتُ » [أبو داود ، رقم : ٢٣٥٨] وَيَزِيدُ مَنْ أَفْطَرَ بِالْمَاءِ : « ذَهَبَ الظَّمَأُ ،
وَأَبْتَلَّتِ الْعُرُوقُ ، وَتَبَّتَ الْأَجْرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى » [أبو داود ، رقم : ٢٣٥٧] .
وَسُنَّ عُغْسِلُ عَنْ نَحْوِ جَنَابَةِ قَبْلِ فَجْرِ ، لِئَلَّا يَصِلَ الْمَاءُ إِلَى بَاطِنِ نَحْوِ
أُذُنِهِ أَوْ دُبُرِهِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَقَضَيْتُهُ أَنَّ وُصُولَهُ لِذَلِكَ مُفْطَرٌ ، وَلَيْسَ عُمُومُهُ مُرَادًا ،
كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، أَخَذًا مِمَّا مَرَّ أَنَّ سَبْقَ مَاءِ نَحْوِ الْمَضْمَضَةِ الْمَشْرُوعِ ، أَوْ
غَسْلِ الْقَمِ الْمُتَنَجِّسِ ؛ لَا يُفْطَرُ لِعُذْرِهِ ، فَلْيُحْمَلْ هَذَا عَلَى مُبَالِغَةٍ مِنْهِيَ
عَنْهَا .

وَسُنَّ كَفْتُ نَفْسٍ عَنْ طَعَامٍ فِيهِ شُبْهَةٌ ، وَشَهْوَةٌ مُبَاحَةٌ مِنْ مَسْمُوعٍ
وَمُبْصَرٍ ، وَمَسِّ طَيْبٍ وَشَمِّهِ ، وَلَوْ تَعَارَضَتْ كَرَاهَتُهُ مَسِّ الطَّيِّبِ لِلصَّائِمِ
وَرَدُّ الطَّيِّبِ ، فَاجْتِنَابُ الْمَسِّ أَوْلَى ، لِأَنَّ كَرَاهَتَهُ تُؤَدِّي إِلَى نُقْصَانِ
الْعِبَادَةِ .

قَالَ فِي « الْحِلْيَةِ » : الْأَوْلَى لِلصَّائِمِ تَرْكُ الْأَكْتِحَالِ .

وَيُكْرَهُ سِوَاكَ بَعْدَ زَوَالِ وَقَبْلِ غُرُوبٍ ، وَإِنْ نَامَ أَوْ أَكَلَ كَرِيهًا نَاسِيًا .

وَقَالَ جَمْعٌ : لَمْ يُكْرَهُ ، بَلْ يُسْنُ أَنْ تَغَيِّرَ الْقَفْمُ بِنَحْوِ نَوْمٍ .

وَمِمَّا يَتَأَكَّدُ لِلصَّائِمِ كَفْتُ اللِّسَانِ عَنْ كُلِّ مُحَرَّمٍ ، كَكَذِبٍ وَغِيْبَةٍ

وَبَرَمَضانَ إِكْثَارُ صَدَقَةٍ ، وَتِلَاوَةٍ ،

وَمُشَاتَمَةٍ ، لَأَنَّهُ مُخْبِطٌ لِلْأَجْرِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ ، وَدَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَخْبَارُ
الصَّحِيحَةُ وَنَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ ، وَأَقْرَهُهُمْ فِي « الْمَجْمُوعِ »
وَبِهِ يُرَدُّ بَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ حُصُولَهُ ، وَعَلَيْهِ إِثْمُ مَعْصِيَتِهِ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يَنْبُطُ أَصْلُ صَوْمِهِ ؛ وَهُوَ قِيَاسُ مَذْهَبِ أَحْمَدَ فِي
الصَّلَاةِ فِي الْمَغْضُوبِ .

وَلَوْ شَتَمَهُ أَحَدٌ فَلْيَقُلْ وَلَوْ فِي نَفْلٍ : إِنِّي صَائِمٌ ، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا فِي
نَفْسِهِ تَذْكِيراً لَهَا ، وَبِلِسَانِهِ حَيْثُ لَمْ يَظُنَّ رِيَاءً ، فَإِنْ أَقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا
فَالْأُولَى بِلِسَانِهِ .

وَسُنَّ مَعَ التَّأَكُّيدِ بِرَمَضانَ ، وَعَشْرِهِ الْأَخِيرِ أَكْثَرُ ، إِكْثَارُ صَدَقَةٍ ،
وَتَوْسِيعَةٍ عَلَى عِيَالٍ ، وَإِحْسَانٍ عَلَى الْأَقَارِبِ وَالْجِيرَانِ لِلاتِّبَاعِ ، وَأَنْ يُفْطَرَ
الصَّائِمِينَ ، أَيْ : يُعَيِّسَهُمْ إِنْ قَدَرَ ، وَإِلَّا فَعَلَى نَحْوِ شَرْيَةٍ ، وَإِكْثَارُ تِلَاوَةِ
لِلْقُرْآنِ فِي غَيْرِ نَحْوِ الْحُشِّ ، وَلَوْ نَحْوِ طَرِيقٍ ؛ وَأَفْضَلُ الْأَوْقَاتِ لِلْقِرَاءَةِ
مِنَ النَّهَارِ بَعْدَ الصُّبْحِ ، وَمِنَ اللَّيْلِ فِي السَّحَرِ ، فَبَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ ، وَقِرَاءَةُ
اللَّيْلِ أُولَى ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ شَأْنُ الْقَارِئِ التَّدَبُّرُ .

قَالَ أَبُو اللَّيْثِ فِي « الْبُسْتَانِ » : يَنْبَغِي لِلْقَارِئِ أَنْ يَخْتِمَ الْقُرْآنَ فِي
السَّنَةِ مَرَّتَيْنِ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الزِّيَادَةِ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ سَنَةٍ مَرَّتَيْنِ فَقَدْ أَدَّى حَقَّهُ .
وَقَالَ أَحْمَدُ : يُكْرَهُ تَأْخِيرُ خَتْمِهِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ يَوْماً بِلَا عُذْرٍ ،

وَأَعْتِكَافٍ سِتِّمًا عَشْرٍ آخِرِهِ .

لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ ^(١) .

وَإِكْثَارُ عِبَادَةٍ وَأَعْتِكَافٍ لِلاتِّبَاعِ سِتِّمًا بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ ، وَقَدْ تَحَقَّقَ ؛
وَالْأَفْصَحُ جَرُّ مَا بَعْدَهَا وَتَقْدِيمُ « لَا » عَلَيْهَا ، وَ« مَا » زَائِدَةٌ ؛ وَهِيَ دَالَّةٌ
عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا أَوْلَى بِالْحُكْمِ مِمَّا قَبْلَهَا .

عَشْرٍ آخِرِهِ ، فَيَتَأَكَّدُ لَهُ إِكْثَارُ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ لِلاتِّبَاعِ .

وَيُسْنُ أَنْ يَمْكُثَ مُعْتَكِفًا إِلَى صَلَاةِ الْعِيدِ ، وَأَنْ يَعْتَكِفَ قَبْلَ دُخُولِ
الْعَشْرِ ، وَيَتَأَكَّدُ إِكْثَارُ الْعِبَادَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِيهِ رَجَاءً مُصَادَفَةً لَيْلَةِ الْقَدْرِ ،
أَيُّ : الْحُكْمِ وَالْفَضْلِ ^(٢) أَوْ الشَّرَفِ ؛ وَالْعَمَلُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْعَمَلِ فِي أَلْفِ
شَهْرٍ لَيْسَ فِيهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ ، وَهِيَ مُنْحَصِرَةٌ عِنْدَنَا فِيهِ ، فَأَرْجَاهَا أَوْتَارُهُ ،
وَأَرْجَى أَوْتَارِهِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَيْلَةُ الْحَادِي أَوْ الثَّالِثِ وَالْعِشْرِينَ ، وَاخْتَارَ
التَّوَوُّيُّ وَغَيْرُهُ انْتِقَالَهَا .

وَهِيَ أَفْضَلُ لِيَالِي السَّنَةِ ، وَصَحَّ [البخاري ، رقم : ٢٠١٤ ؛ مسلم ، رقم :
٧٦٠] : « مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا » أَيُّ : تَصَدِّيقًا بِأَنَّهَا حَقٌّ وَطَاعَةً
« وَاحْتِسَابًا » أَيُّ : طَلَبًا لِرِضَى اللَّهِ تَعَالَى وَثَوَابِهِ « غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ »
وَفِي رِوَايَةٍ : « وَمَا تَأَخَّرَ » .

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ خَبَرَ : « مَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ حَتَّى

(١) قال الشيخ علوي السقاف رحمه الله : لعنه ابن عمرو ، بفتح العين . أَنْتَهَى .

(٢) قال الشيخ السيّد البكري رحمه الله : « بالصاد المهملة ، وما يوجد في غالب النسخ من أنه
بالضاد المعجمة تحريف من النسخ » أَنْتَهَى .

يَنْقُضِي شَهْرَ رَمَضَانَ ، فَقَدْ أَخَذَ مِنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ بِحَظٍّ وَافٍ . [« الدر المنثور » ، تفسير سورة القدر] .

وَرَوَى أَيْضاً : « مَنْ شَهِدَ الْعِشَاءَ الْأَخِيرَةَ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ رَمَضَانَ فَقَدْ أَدْرَكَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ » . [« الدر المنثور » ، تفسير سورة القدر] .
وَشَدَّ مَنْ زَعَمَ أَنَّهَا لَيْلَةُ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ .

* * *

تِمَّةٌ [فِي بَيَانِ حُكْمِ الْإِعْتِكَافِ] : يُسَنُّ اعْتِكَافُ كُلِّ وَقْتٍ ، وَهُوَ لُبُّ فَوْقَ قَدْرِ طُمَأْنِينَةِ الصَّلَاةِ ، وَلَوْ مُتَرَدِّداً ، فِي مَسْجِدٍ أَوْ رَحْبَةٍ الَّتِي لَمْ يُتَيَقَّنْ حَدُوثُهَا بَعْدَهُ ، وَأَنَّهَا غَيْرُ مَسْجِدٍ ؛ بِنِيَّةِ اعْتِكَافٍ .
وَلَوْ خَرَجَ ، وَلَوْ لِحَلَاءٍ ، مَنْ لَمْ يَقْدِرِ الْإِعْتِكَافَ الْمُنْدُوبَ أَوْ الْمُنْدُورَ بِمُدَّةٍ ، بِلَا عَزْمٍ عَوْدٍ ، جَدَّدَ النِّيَّةَ وَجُوباً إِنْ أَرَادَهُ ، وَكَذَا إِذَا عَادَ بَعْدَ الْخُرُوجِ لِغَيْرِ نَحْوٍ خَلَاءٍ مَنْ قَيَّدَهُ بِهَا كَيَوْمٍ ، فَلَوْ خَرَجَ عَازِماً الْعَوْدَ ، فَعَادَ ، لَمْ يَجِبْ تَجْدِيدُ النِّيَّةِ .

وَلَا يَضُرُّ الْخُرُوجُ فِي اعْتِكَافٍ نَوَى تَتَابُعَهُ ، كَانَ نَوَى اعْتِكَافَ أُسْبُوعٍ أَوْ شَهْرٍ مُتَتَابِعٍ ، وَخَرَجَ لِقَضَاءِ حَاجَةٍ ، وَلَوْ بِلَا شِدَّتِهَا ، وَغُسْلِ جَنَابَةٍ وَإِزَالَةِ نَجَسٍ ، وَإِنْ أَمَكْنَهُمَا فِي الْمَسْجِدِ ، لِأَنَّهُ أَصَوْنٌ لِمُرُوءَتِهِ وَلِحُرْمَةِ الْمَسْجِدِ ، وَأَكَلَ طَعَامٍ ، لِأَنَّهُ يُسْتَحَى مِنْهُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَلَهُ الْوُضُوءُ بَعْدَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ تَبَعاً لَهُ ، لَا الْخُرُوجُ لَهُ قَصْداً ، وَلَا لِغُسْلِ مَسْنُونٍ ، وَلَا يَضُرُّ بَعْدُ مَوْضِعِهَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِذَلِكَ مَوْضِعٌ أَقْرَبُ ، أَوْ يَفْحَشُ الْبُعْدُ ،

فَصْلٌ فِي صَوْمِ التَّطَوُّعِ

فَيَضُرُّ مَا لَمْ يَكُنِ الْأَقْرَبُ غَيْرَ لَاقٍ بِهِ ، وَلَا يُكَلِّفُ الْمَشْيَ عَلَى غَيْرِ سَجِيَّتِهِ .

وَلَهُ صَلَاةٌ عَلَى جَنَازَةٍ إِنْ لَمْ يَنْتَظِرْ ، وَيَخْرُجُ جَوَازًا فِي أُعْتِكَافٍ مُتَتَابِعٍ لِمَا أُسْتَثْنَاهُ مِنْ غَرَضٍ دُنْيَوِيٍّ كَلِقَاءِ أَمِيرٍ ، أَوْ أُخْرَوِيٍّ كَوْضُوءٍ وَعُغْسِلٍ مَسْنُونٍ ، وَعِيَادَةِ مَرِيضٍ ، وَتَعْزِيَةِ مُصَابٍ ، وَزِيَارَةِ قَادِمٍ مِنْ سَفَرٍ . وَيَبْطُلُ بِجَمَاعٍ وَإِنْ أُسْتَثْنَاهُ ، أَوْ كَانَ فِي طَرِيقِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ ، وَإِنْ زَالَ مَنِيٌّ بِمُبَاشَرَةٍ بِشَهْوَةٍ ، كَقَبْلَةٍ .

وَلِلْمُعْتَكِفِ الْخُرُوجُ مِنَ التَّطَوُّعِ لِنَحْوِ عِيَادَةِ مَرِيضٍ . وَهَلْ هُوَ أَفْضَلُ أَوْ تَرَكُهُ ، أَوْ سَوَاءٌ ؛ وَجُوهٌ ، وَالْأَوَجَهُ كَمَا بَحَثَ الْبُلْقَيْنِيُّ أَنَّ الْخُرُوجَ لِعِيَادَةِ نَحْوِ رَحِمٍ وَجَارٍ وَصَدِيقٍ أَفْضَلُ ، وَأَخْتَارَ ابْنُ الصَّلَاحِ التَّرْكَ ، لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ وَلَمْ يَخْرُجْ لِذَلِكَ .

* * *

مُهَمَّةٌ: قَالَ فِي « الْأَنْوَارِ » : يَبْطُلُ ثَوَابُ الْاِعْتِكَافِ بِشْتَمٍ أَوْ غِيْبَةٍ أَوْ أَكْلِ حَرَامٍ .

* * *

فَصْلٌ فِي صَوْمِ التَّطَوُّعِ

وَلَهُ مِنَ الْفَضَائِلِ وَالْمُتُوبَةِ مَا لَا يُخْصِيهِ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى ، وَمِنْ ثَمَّ أَضَافَهُ

يُسَنُّ صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ وَعَاشُورَاءَ وَتَاسُوعَاءَ

تَعَالَى إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْعِبَادَاتِ ، فَقَالَ : « كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا
الصَّوْمَ فَإِنَّهُ لِي ، وَأَنَا أَجْزِي بِهِ » [البخاري ، رقم : ١٨٩٤ ؛ مسلم ، رقم :
١١٥١ / ١٦٣] ، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ [البخاري ، رقم : ٢٨٤٠ ؛ مسلم ، رقم : ١١٥٣] :
« مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بَاعَدَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا » .

يُسَنُّ مُتَأَكِّدًا صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ لِغَيْرِ حَاجٍّ ، لِأَنَّهُ يُكْفَرُ السَّنَةُ الَّتِي هُوَ فِيهَا
وَالَّتِي بَعْدَهَا كَمَا فِي خَبَرِ مُسْلِمٍ [رقم : ١١٦٢] وَهُوَ تَاسِعُ ذِي الْحِجَّةِ ،
وَالْأَحْوِطُ صَوْمُ الثَّامِنِ مَعَ عَرَفَةَ .

وَالْمُكْفَرُ الصَّغَائِرُ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِحَقِّ الْآدَمِيِّ ، إِذِ الْكَبَائِرُ لَا يُكْفَرُهَا إِلَّا
التَّوْبَةُ الصَّحِيحَةُ .

وَحُقُوقُ الْآدَمِيِّ مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى رِضَاهُ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ صَغَائِرُ زَيْدٍ فِي
حَسَنَاتِهِ .

وَيَتَأَكَّدُ صَوْمُ الثَّمَانِيَةِ قَبْلَهُ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ فِيهَا [البخاري ، رقم : ٩٦٩]
الْمُقْتَضِي لِأَفْضَلِيَّةِ عَشْرِهَا عَلَى عَشْرِ رَمَضَانَ الْأَخِيرِ .

وَيَوْمِ عَاشُورَاءَ ، وَهُوَ : عَاشِرُ الْمُحَرَّمِ ، لِأَنَّهُ يُكْفَرُ السَّنَةُ الْمَاضِيَةَ
كَمَا فِي مُسْلِمٍ [رقم : ١١٥٢ / ١٩٧] .

وَتَاسُوعَاءَ وَهُوَ تَاسِعُهُ ، لِخَبَرِ مُسْلِمٍ [رقم : ١١٣٤ / ١٣٤] : « لَنْ يَبْقِيَتْ
إِلَى قَابِلٍ لِأَصُومَنَّ التَّاسِعَ » فَمَاتَ قَبْلَهُ .

وَالْحِكْمَةُ مُخَالَفَةُ الْيَهُودِ ، وَمَنْ ثُمَّ سُنَّ لِمَنْ لَمْ يَصُمْهُ صَوْمُ الْحَادِي
عَشَرَ ، بَلْ وَإِنْ صَامَهُ ، لِخَبَرٍ فِيهِ . [« مسند أحمد » ، رقم : ٢١٥٥] .

وَسِتَّةٍ مِنْ شَوَّالٍ وَأَيَّامِ الْبَيْضِ وَالْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ .

وَفِي « الْأَمِّ » : لَا بَأْسَ أَنْ يُفْرَدَهُ .

وَأَمَّا أَحَادِيثُ الْاِكْتِحَالِ وَالْغُسْلِ وَالْتَّطِيبِ فِي يَوْمٍ عَاشُورَاءَ فَمِنْ وَضَعِ الْكَذَّابِينَ .

وَصَوْمُ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ لِمَا فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ [مسلم ، رقم : ١١٦٤]
أَنَّ صَوْمَهَا مَعَ صَوْمِ رَمَضَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ ؛ وَاتِّصَالُهَا بِيَوْمِ الْعِيدِ أَفْضَلُ ،
مُبَادَرَةٌ لِلْعِبَادَةِ .

وَأَيَّامُ اللَّيَالِي الْبَيْضِ ، وَهِيَ الثَّلَاثُ عَشَرَ وَتَالِيَاهُ ، لِصِحَّةِ الْأَمْرِ
بِصَوْمِهَا [الترمذي ، رقم : ٧٦١] لِأَنَّ صَوْمَ الثَّلَاثَةِ كَصَوْمِ الشَّهْرِ ، إِذِ الْحَسَنَةُ
بِعَشْرَةِ أَمْثَالِهَا ، وَمِنْ ثَمَّ تَحْصُلُ السُّنَّةُ بِثَلَاثَةِ غَيْرِهَا ، لَكِنَّهَا أَفْضَلُ ،
وَيُبَدَّلُ عَلَى الْأَوْجِهِ ثَلَاثَ عَشَرَ ذِي الْحِجَّةِ بِسَادِسِ عَشْرِهِ .

وَقَالَ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ : لَا ، بَلْ يَنْقُطُ .

وَيُسَنُّ صَوْمُ أَيَّامِ السُّودِ ، وَهِيَ الثَّامِنُ وَالْعِشْرُونَ وَتَالِيَاهُ .

وَصَوْمُ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ لِلْخَبَرِ الْحَسَنِ [الترمذي ، رقم : ٧٤٥] أَنَّهُ ﷺ كَانَ
يَتَحَرَّى صَوْمَهُمَا ، وَقَالَ : « تُعَرِّضُ فِيهِمَا الْأَعْمَالُ ، فَأُحِبُّ أَنْ يُعَرِّضَ
عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ » [الترمذي ، رقم : ٧٤٧] وَالْمُرَادُ عَرْضُهَا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى .

وَأَمَّا رَفْعُ الْمَلَائِكَةِ لَهَا فَإِنَّهُ مَرَّةٌ بِاللَّيْلِ وَمَرَّةٌ بِالنَّهَارِ ، وَرَفْعُهَا فِي
شُعْبَانَ مَحْمُولٌ عَلَى رَفْعِ أَعْمَالِ الْعَامِ مُجْمَلَةً .

وَصَوْمُ الْاِثْنَيْنِ أَفْضَلُ مِنْ صَوْمِ الْخَمِيسِ لِخُصُوصِيَّاتِ ذِكْرُهَا فِيهِ ،
وَعَدُّ الْحَلِيجِيِّ اعْتِيَادَ صَوْمِهَا مَكْرُوهًا شَاذٌ .

فَرَعٌ [فِي بَيَانِ أَنَّ صَوْمَ هَذِهِ الْأَيَّامِ الْمُمْتَاكِدِ يَنْدَرِجُ فِي غَيْرِهِ] : أَفْتَى جَمْعٌ مُتَأَخَّرُونَ بِحُصُولِ ثَوَابِ عَرَفَةَ وَمَا بَعْدَهُ بِوُقُوعِ صَوْمٍ فَرَضٍ فِيهَا ، خِلَافًا لـ « الْمَجْمُوعِ » وَتَبِعَهُ الْإِسْنَوِيُّ ، فَقَالَ : إِنَّ نَوَاهُمَا لَمْ يَحْصُلْ لَهُ شَيْءٌ مِنْهُمَا .

قَالَ شَيْخُنَا كَشِيخِهِ : وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ أَنَّ الْقَصْدَ وَجُودُ صَوْمٍ فِيهَا ، فَهِيَ كَالْتَحِيَّةِ ، فَإِنْ نَوَى التَّطَوُّعَ أَيْضًا حَصَلَا ، وَإِلَّا سَقَطَ عَنْهُ الطَّلَبُ .

* * *

فَرَعٌ : أَفْضَلُ الشُّهُورِ لِلصَّوْمِ بَعْدَ رَمَضَانَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ ، وَأَفْضَلُهَا الْمُحَرَّمُ ، ثُمَّ رَجَبُ ، ثُمَّ الْحِجَّةُ ، ثُمَّ الْقَعْدَةُ ، ثُمَّ شَهْرُ شَعْبَانَ ، وَصَوْمُ تِسْعِ ذِي الْحِجَّةِ أَفْضَلُ مِنْ صَوْمِ عَشْرِ الْمُحَرَّمِ الَّذِينَ يُنْدَبُ صَوْمُهُمَا .

* * *

فَائِدَةٌ : مَنْ تَلَبَّسَ بِصَوْمٍ تَطَوُّعٍ أَوْ صَلَاتِهِ فَلَهُ قَطْعُهُمَا ، لَا نُسْكَ تَطَوُّعٍ ، وَمَنْ تَلَبَّسَ بِقِضَاءٍ وَاجِبٍ حَرَّمَ قَطْعَهُ وَلَوْ مُوسَعًا . وَيَحْرُمُ عَلَى الزَّوْجَةِ أَنْ تَصُومَ تَطَوُّعًا أَوْ قِضَاءً مُوسَعًا وَزَوْجُهَا حَاضِرٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ أَوْ عِلْمِ رِضَاهُ .

* * *

تِمَمَةٌ : يَحْرُمُ الصَّوْمُ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَالْعِيدَيْنِ ، وَكَذَا يَوْمُ الشَّكِّ لِغَيْرِ وَرْدٍ ، وَهُوَ يَوْمُ ثَلَاثِيِّ شَعْبَانَ ، وَقَدْ شَاعَ الْخَبَرُ بَيْنَ النَّاسِ بِرُؤْيَا الْهَلَالِ وَلَمْ يَثْبُتْ ، وَكَذَا بَعْدَ نِصْفِ شَعْبَانَ مَا لَمْ يَصِلْهُ بِمَا قَبْلَهُ ، أَوْ لَمْ

بَابُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

يُؤَافِقُ عَادَتَهُ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ عَنْ نَذْرٍ أَوْ قَضَاءٍ ، وَلَوْ عَنْ نَفْلِ .

* * *

بَابُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

هُوَ بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَكَسْرِهِ ، لُغَةً : الْقَصْدُ ، أَوْ كَثَرَتُهُ إِلَى مَنْ يُعَظَّمُ .
وَشَرَعًا : قَصْدُ الْكَعْبَةِ لِلتُّسُكِ الْآتِي .

وَهُوَ مِنَ الشَّرَائِعِ الْقَدِيمَةِ .

وَرُوي أَنَّ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَجَّ أَرْبَعِينَ حِجَّةً مِنَ الْهِنْدِ مَاشِيًا ، وَأَنَّ
جِبْرِيلَ قَالَ لَهُ : إِنَّ الْمَلَائِكَةَ كَانُوا يَطُوفُونَ قَبْلَكَ بِهَذَا الْبَيْتِ سَبْعَةَ آلَافِ
سَنَةٍ .

قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ : لَمْ يَنْبَغِ لِلَّهِ نَبِيًّا بَعْدَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
إِلَّا حَجَّ .

وَالَّذِي صَرَّحَ بِهِ غَيْرُهُ أَنَّهُ مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا حَجَّ ، خِلَافًا لِمَنْ أَسْتثنَى هُودًا
وَصَالِحًا .

وَالصَّلَاةُ أَفْضَلُ مِنْهُ خِلَافًا لِلْقَاضِي .

وَفَرَضَ فِي السَّنَةِ السَّادِسَةِ عَلَى الْأَصَحِّ .

وَحَجَّ ﷺ قَبْلَ النَّبُوَّةِ وَبَعْدَهَا ، وَقَبْلَ الْهِجْرَةِ حَجَجًا لَا يُذَرَى
عَدُّهَا ، وَبَعْدَهَا حِجَّةُ الْوُدَاعِ لَا غَيْرُ . وَوَرَدَ : « مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ خَرَجَ
مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ » [البخاري ، رقم : ١٥٢١ ؛ مسلم ، رقم : ١٣٥٠] .

يَجِبَانِ عَلَى مُكَلَّفٍ حُرٍّ مُسْتَطِيعٍ

قَالَ شَيْخُنَا فِي « حَاشِيَةِ الْإِيضَاحِ » قَوْلُهُ : « كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ » يَشْمَلُ التَّبِعَاتِ ^(١) ، وَوَرَدَ التَّصْرِيحُ بِهِ فِي رِوَايَةٍ ، وَأَفْتَى بِهِ بَعْضُ مَشَايِخِنَا ، لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ يُخَالِفُهُ ، وَالْأَوَّلُ أَوْفَقُ بِظَوَاهِرِ السُّنَّةِ ، وَالثَّانِي أَوْفَقُ بِالْقَوَاعِدِ .

ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَ الْمُحَقِّقِينَ نَقَلَ الْإِجْمَاعَ عَلَيْهِ ، وَبِهِ يَنْدَفِعُ الْإِفْتَاءُ الْمَذْكُورُ تَمَسُّكاً بِالظُّوَاهِرِ .

وَالْعُمْرَةُ ، وَهِيَ لُغَةً : زِيَارَةُ مَكَانٍ عَامِرٍ ، وَشُرْعاً : قَصْدُ الْكَعْبَةِ لِلتَّسْكِ الْآتِي .

يَجِبَانِ ، أَيُّ : الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ ، وَلَا يُغْنِي عَنْهَا الْحَجُّ ، وَإِنْ أُشْتَمَلَ عَلَيْهَا ، وَخَبِرَ : سُئِلَ ﷺ عَنِ الْعُمْرَةِ أَوْاجِبَةٌ هِيَ ؟ قَالَ : « لَا » ضَعِيفٌ اتِّفَاقاً وَإِنْ صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ [رَقْم : ٩٣١] .

عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ ، أَيُّ : بَالِغٍ عَاقِلٍ حُرٍّ ، فَلَا يَجِبَانِ عَلَى صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ ، وَلَا عَلَى رَقِيقٍ ؛ فَنُسْكَ غَيْرِ الْمُكَلَّفِ وَمَنْ فِيهِ رِقٌّ يَقَعُ نَفْلاً لَا فَرَضاً .

مُسْتَطِيعٌ لِلْحَجِّ بِوُجْدَانِ الزَّادِ ذَهَاباً وَإِيَاباً وَأُجْرَةَ خَفِيرٍ ، أَيُّ : مُجِيرٍ

(١) قَالَ الشَّيْخُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : « جَمْعُ تَبَعَةٍ بِضَمَّةٍ بَيْنَ فَتْحَتَيْنِ ، وَهِيَ حَقُّ الْآدَمِيِّ ، صَغِيرَةٍ أَوْ كَبِيرَةٍ » أَنْتَهَى . عَبْدُ الرَّؤُوفِ ، ثُمَّ أَضَافَ : وَالضَّبْطُ الْمَذْكُورُ خِلَافُ مَا فِي « الْقَامُوسِ » فَإِنَّ الَّذِي فِيهِ كَفَرَحَةٌ وَكِتَابَةٌ ؛ وَكَذَا خِلَافُ مَا فِي « الْمَصْبَاحِ » ، فَإِنَّ الَّذِي فِيهِ كَكَلِمَةٍ ؛ تَأَمَّلْ . أَنْتَهَى .

مَرَّةً بِتَرَاحٍ .

يَأْمَنُ مَعَهُ ، وَالرَّاحِلَةَ أَوْ ثَمَنَهَا إِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَرَحِلَتَانِ ، أَوْ دُونَهُمَا وَضَعَفَ عَنِ الْمَشْيِ مَعَ نَفَقَةٍ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ وَكَسَوْتُهُ إِلَى الرُّجُوعِ .

وَيُشْتَرَطُ أَيْضاً لِلوُجُوبِ أَمْنُ الطَّرِيقِ عَلَى النَّفْسِ وَالْمَالِ ، وَلَوْ مِنْ رَصْدِيٍّ ، وَإِنْ قَلَّ مَا يَأْخُذُهُ ، وَعَلَبَهُ السَّلَامَةُ لِرَاكِبِ الْبَحْرِ ، فَإِنْ غَلَبَ الْهَلَاكُ لِهَيْجَانِ الْأَمْوَاجِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ أَوْ اسْتَوَيَا لَمْ يَجِبْ ، بَلْ يَحْرُمُ الرُّكُوبُ فِيهِ لَهُ وَلِغَيْرِهِ .

وَشَرِطٌ لِلوُجُوبِ عَلَى الْمَرْأَةِ مَعَ مَا ذُكِرَ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا مَحْرَمٌ أَوْ زَوْجٌ أَوْ نِسْوَةٌ ثِقَاتٌ وَلَوْ إِمَاءٌ ، وَذَلِكَ لِحُرْمَةِ سَفَرِهَا وَحَدِّهَا ، وَإِنْ قَصُرَ ، أَوْ كَانَتْ فِي قَافِلَةٍ عَظِيمَةٍ ؛ وَلَهَا بِلَا وُجُوبٍ أَنْ تَخْرُجَ مَعَ أَمْرَأَةٍ ثِقَةٍ لِأَدَاءِ فَرَضِ الْإِسْلَامِ ، وَلَيْسَ لَهَا الْخُرُوجُ لِتَطَوُّعٍ ، وَلَوْ مَعَ نِسْوَةٍ كَثِيرَةٍ ، وَإِنْ قَصُرَ السَّفَرُ أَوْ كَانَتْ شَوْهَاءَ .

وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْمَكِّيَّةِ التَّطَوُّعُ بِالْعُمْرَةِ مِنَ التَّنَعِيمِ مَعَ النِّسَاءِ خِلَافاً لِمَنْ نَازَعَ فِيهِ .

مَرَّةً وَاحِدَةً فِي الْعُمْرِ بِتَرَاحٍ لَا عَلَى الْفَوْرِ ، نَعَمْ ، إِنَّمَا يَجُوزُ التَّأْخِيرُ بِشَرِطِ الْعَزْمِ عَلَى الْفِعْلِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، وَأَنْ لَا يَتَضَيَّقَا عَلَيْهِ بَنْدَرٌ أَوْ قَضَاءٌ أَوْ خَوْفٌ عَضْبٍ أَوْ تَلَفٍ مَالٍ بِقَرِينَةٍ وَلَوْ ضَعِيفَةً ، وَقِيلَ : يَجِبُ عَلَى الْقَادِرِ أَنْ لَا يَتْرَكَ الْحَجَّ فِي كُلِّ خَمْسِ سِنِينَ ، لِخَبَرٍ فِيهِ . [رَوَاهُ ابْنُ حَبَانَ فِي

أَرْكَانُهُ: ١ - إِحْرَامٌ ، ٢ - وَوُقُوفٌ بِعَرَفَةَ

فَرَعٌ : تَجِبُ إِنْابَةٌ عَنْ مَيِّتٍ عَلَيْهِ نُسُكٌ مِنْ تَرْكِتِهِ كَمَا تُقْضَى مِنْهُ دُيُونُهُ ، فَلَوْ لَمْ تَكُنْ لَهُ تَرِكَةٌ سَنَّ لِوَارِثِهِ أَنْ يَفْعَلَهُ عَنْهُ ، فَلَوْ فَعَلَهُ أَجْنَبِيٌّ جَازَ ، وَلَوْ بِلَا إِذْنٍ ، وَعَنْ أَفَاقِيٍّ مَعْضُوبٍ ^(١) عَاجِزٌ عَنِ النَّسُكِ بِنَفْسِهِ لِنَحْوِ زَمَانَةٍ أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى بُرُؤُهُ بِأَجْرَةٍ مِثْلِ فَضُلْتُمْ عَمَّا يَخْتَاجُهُ الْمَعْضُوبُ يَوْمَ الْأَسْتِجَارِ وَعَمَّا عَدَا مُؤَنَّةَ نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ بَعْدَهُ .
وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُحَجَّ عَنْ مَعْضُوبٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، لِأَنَّ الْحَجَّ يَفْتَقِرُ لِلنِّيَّةِ ، وَالْمَعْضُوبُ أَهْلٌ لَهَا وَلِلْإِذْنِ .

* * *

أَرْكَانُهُ ، أَيِ : الْحَجُّ ، سِتَّةٌ :

١ - أَحَدُهَا : إِحْرَامٌ بِهِ ، أَيِ : بِنِيَّةٍ دُخُولٍ فِيهِ لِخَبَرِ [البخاري ، رقم : ١ ؛ مسلم ، رقم : ١٩٠٧] : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » ، وَلَا يَجِبُ تَلَقُّظُ بِهَا وَتَلْبِيَّةٌ ، بَلْ يُسَنُّانِ ، فَيَقُولُ بِقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ : « نَوَيْتُ الْحَجَّ وَأَحْرَمْتُ بِهِ لِلَّهِ تَعَالَى ، لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ » إِلَى آخِرِهِ .

٢ - وَثَانِيهَا : وَوُقُوفٌ بِعَرَفَةَ ، أَيِ : حُضُورُهُ بِأَيِّ جُزْءٍ مِنْهَا ، وَلَوْ لَحْظَةً ، وَإِنْ كَانَ نَائِمًا أَوْ مَرًّا ، لِخَبَرِ التِّرْمِذِيِّ [رقم : ٨٨٩] : « الْحَجُّ عَرَفَةٌ » وَلَيْسَ مِنْهَا مَسْجِدُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَا نَمْرَةٌ .

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : « معضوب بعين مهملة فصاد معجمة ، من العصب ، وهو القطع ، كانه قطع عن كمال الحركة ؛ أو بعين فصاد مهملة ، من العصب ، كانه قطع عصبه » . أَنْتَهَى .

بَيْنَ زَوَالِ وَفَجْرِ نَحْرِ ، ٣ - وَطَوَافِ إِفَاضَةٍ ، ٤ - وَسَعْيِ سَبْعًا ،

وَالْأَفْضَلُ لِلذَّكْرِ تَحْرِي مَوْقِفِهِ ﷺ ، وَهُوَ عِنْدَ الصَّخَرَاتِ الْمَعْرُوفَةِ .
وَسُمِّيَتْ : عَرَفَةٌ ، قِيلَ : لِأَنَّ آدَمَ وَحَوَاءَ تَعَارَفَا بِهَا ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ .
وَوَقْتُهُ بَيْنَ زَوَالِ الشَّمْسِ يَوْمَ عَرَفَةَ ، وَهُوَ : تَاسِعُ ذِي الْحِجَّةِ ، وَبَيْنَ
طُلُوعِ فَجْرِ يَوْمِ نَحْرِ .

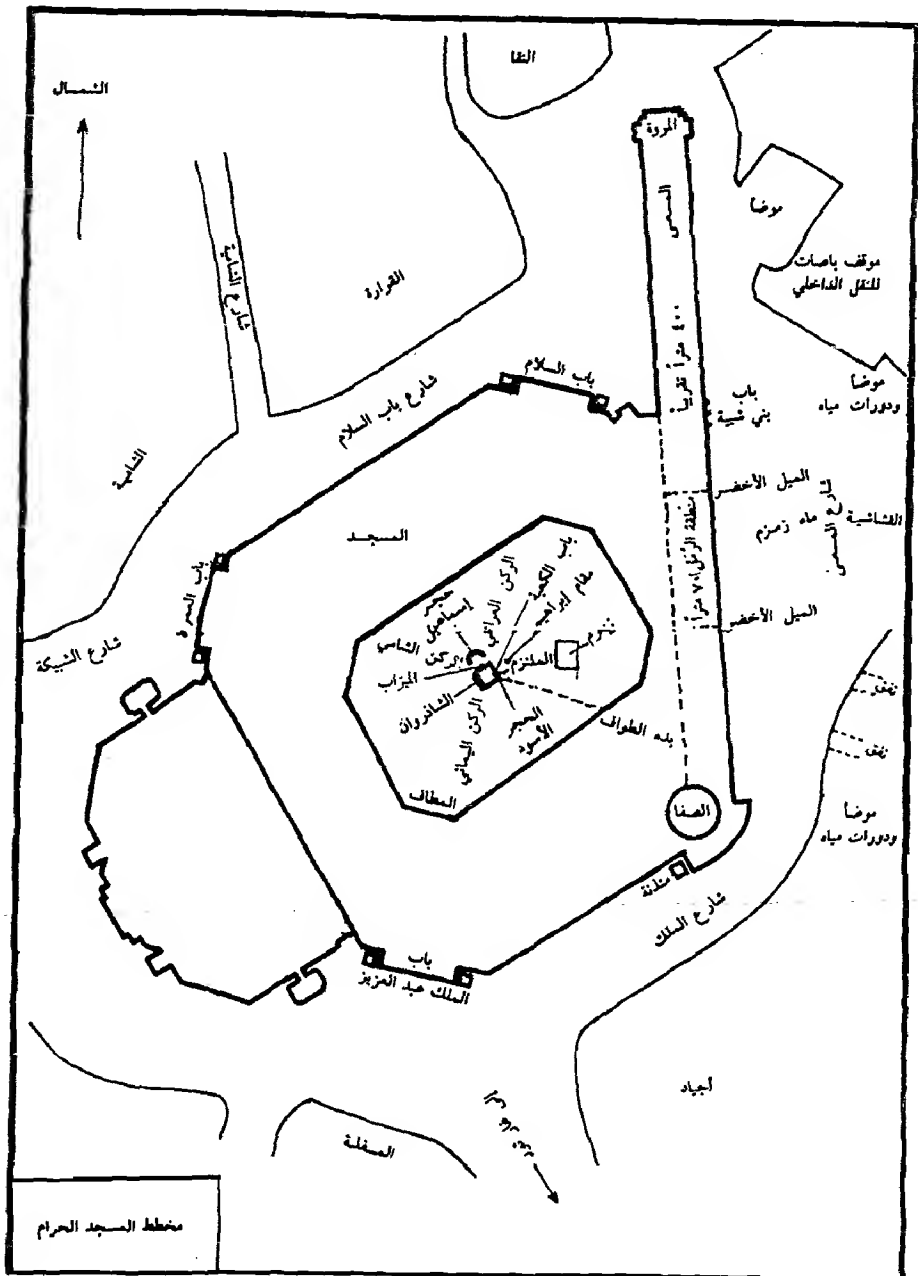
وَسُنَّ لَهُ الْجَمْعُ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، وَإِلَّا أَرَأَى دَمَ تَمَتُّعٍ نَدْبًا .
٣ - وَثَالِثُهَا : طَوَافُ إِفَاضَةٍ ، وَيَدْخُلُ وَقْتُهُ بِأَنْتِصَافِ لَيْلَةِ النَّحْرِ .
وَهُوَ أَفْضَلُ الْأَرْكَانِ ، حَتَّى مِنْ أَلْوَقُوفٍ ، خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ .

٤ - وَرَابِعُهَا : سَعْيُ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ سَبْعًا ، يَقِينًا بَعْدَ طَوَافِ قُدُومٍ
مَا لَمْ يَقِفْ بِعَرَفَةَ ، أَوْ بَعْدَ طَوَافِ إِفَاضَةٍ ؛ فَلَوْ أَقْتَصَرَ عَلَى مَا دُونَ السَّبْعِ
لَمْ يَجْزِهِ ، وَلَوْ شَكَّ فِي عَدِّهَا قَبْلَ فَرَاغِهِ أَخَذَ بِالْأَقَلِّ ، لِأَنَّهُ الْمُتَيَقِّنُ .
وَمَنْ سَعَى بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ لَمْ يُنْدَبْ لَهُ إِعَادَةُ السَّعْيِ بَعْدَ طَوَافِ
الْإِفَاضَةِ ، بَلْ يُكْرَهُ .

وَيَجِبُ أَنْ يَبْدَأَ فِيهِ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى بِالصَّفا ، وَيَخْتِمَ بِالْمَرْوَةِ
لِلتَّبَاعِ ، فَإِنْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ لَمْ يُحْسَبْ مُرُورُهُ مِنْهَا إِلَى الصَّفا ، وَذَهَابُهُ مِنْ
الصَّفا إِلَى الْمَرْوَةِ مَرَّةً وَعَوْدُهُ مِنْهَا إِلَيْهِ مَرَّةً أُخْرَى .

وَيُسْنَى لِلذَّكْرِ أَنْ يَرْقَى عَلَى الصَّفا وَالْمَرْوَةِ قَدْرَ قَامَةٍ .
وَأَنْ يَمْشِيَ أَوَّلَ السَّعْيِ وَآخِرَهُ ، وَيَعْدُو الذَّكْرُ فِي الْوَسَطِ ، وَمَحَلُّهُمَا
مَعْرُوفٌ .

مخطط المسجد الحرام



٥ - وَإِزَالَةُ شَعْرِ ، ٦ - وَتَرْتِيبُ ؛ وَلَا تُجْبَرُ بِدَمٍ ؛ وَغَيْرُ وُقُوفٍ أَرْكَانُ الْعُمْرَةِ .

٥ - وَخَامِسُهَا : إِزَالَةُ شَعْرِ مِنَ الرَّأْسِ بِحَلْقٍ أَوْ تَقْصِيرٍ لِتَوْقُفٍ التَّحَلُّلِ عَلَيْهِ ، وَأَقْلُ مَا يُجْزَى ثَلَاثُ شَعْرَاتٍ .

فَتَعْمِيمُهُ ﷺ لِبَيَانِ الْأَفْضَلِ خِلَافًا لِمَنْ أَخَذَ مِنْهُ وَجُوبَ التَّعْمِيمِ . وَتَقْصِيرُ الْمَرْأَةِ أَوْلَى مِنْ حَلْقِهَا .

ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ بَعْدَ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ وَالْحَلْقِ ، وَيَطُوفُ لِلرُّكْنِ ، فَيَسْعَى إِنْ لَمْ يَكُنْ سَعَى بَعْدَ طَوَافٍ الْقُدُومِ كَمَا هُوَ الْأَفْضَلُ .

وَالْحَلْقُ وَالطَّوَافُ وَالسَّعْيُ لَا آخِرَ لَوْفَتْهَا ، وَيُكْرَهُ تَأْخِيرُهَا عَنْ يَوْمِ النَّحْرِ ، وَأَشَدُّ مِنْهُ تَأْخِيرُهَا عَنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، ثُمَّ عَنْ خُرُوجِهِ مِنْ مَكَّةَ .

٦ - وَسَادِسُهَا : تَرْتِيبُ بَيْنَ مُعْظَمِ أَرْكَانِهِ ، بِأَنْ يُقَدَّمَ الْإِحْرَامُ عَلَى الْجَمِيعِ ، وَالْوُقُوفَ عَلَى طَوَافِ الرُّكْنِ وَالْحَلْقِ ، وَالطَّوَافَ عَلَى السَّعْيِ إِنْ لَمْ يَسْعَ بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ ، وَدَلِيلُهُ الْإِتِّبَاعُ .

وَلَا تُجْبَرُ ، أَيُّ : الْأَرْكَانُ ، بِدَمٍ ؛ وَسَيَأْتِي مَا يُجْبَرُ بِالدَّمِ .

وَغَيْرُ وُقُوفٍ مِنَ الْأَرْكَانِ السَّتَّةِ أَرْكَانُ الْعُمْرَةِ لِشُمُولِ الْأَدِلَّةِ لَهَا .

وَزَاهِرٌ أَنَّ الْحَلْقَ يَجِبُ تَأْخِيرُهُ عَنْ سَعْيِهَا ، فَالْتَرْتِيبُ فِيهَا فِي جَمِيعِ الْأَرْكَانِ .

* * *

تَنْبِيْهُ : يُؤَدِّيَانِ بِثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :

وَشُرُوطُ الطَّوَافِ : ١ - طَهْرٌ ، ٢ - سِتْرٌ ، ٣ - نِيَّتُهُ إِنْ
أَسْتَقَلَّ ، ٤ - وَبَدْوُهُ بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ مُحَازِيًا لَهُ ،

إِفْرَادٍ بِأَنْ يَحُجَّ ثُمَّ يَعْتَمِرَ .

وَتَمَتُّعٍ بِأَنْ يَعْتَمِرَ ثُمَّ يَحُجَّ .

وَقِرَانٍ بِأَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا مَعًا .

وَأَفْضَلُهَا إِفْرَادٌ إِنْ أَعْتَمَرَ عَامَهُ ثُمَّ تَمَتُّعٌ .

وَعَلَى كُلِّ مَنْ أَلْتَمَعَ وَالْقَارِنِ دَمٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ
الْحَرَامِ ، وَهُمْ مَنْ دُونَ مَرَحِلَتَيْنِ .

* * *

وَشُرُوطُ الطَّوَافِ سِتَّةٌ ^(١) :

١ - أَحَدُهَا : طَهْرٌ عَنْ حَدَثٍ وَخَبَثٍ .

٢ - وَثَانِيهَا : سِتْرٌ لِعَوْرَةِ قَادِرٍ ، فَلَوْ زَالَ فِيهِ جَدَّدَ وَبَنَى عَلَى طَوَافِهِ ،
وَإِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ وَطَالَ الْفَضْلُ .

٣ - وَثَالِثُهَا : نِيَّتُهُ ، أَيُّ : الطَّوَافِ إِنْ أَسْتَقَلَّ ، بِأَنْ لَمْ يَشْمَلْهُ نُسُكٌ
كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ ، وَإِلَّا فَهِيَ سُنَّةٌ .

٤ - وَرَابِعُهَا : بَدْوُهُ بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ مُحَازِيًا لَهُ فِي مُرُورِهِ بِبَدْنِهِ ،
أَيُّ : بِجَمِيعِ شِقِّهِ الْأَيْسَرِ ، وَصِفَةُ الْمُحَازَاةِ أَنْ يَقِفَ بِجَانِبِهِ مِنْ جِهَةٍ

(١) قَالَ الشَّيْخُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : بِلِ ثَمَانِيَةٍ ؛ فَسَابِعُهَا : كَوْنُهُ فِي الْمَسْجِدِ . وَثَامِنُهَا :
عَدَمُ صَرْفِهِ لغيره ، كَطَلَبِ غَرِيمٍ ، وَكَإِسْرَاعِهِ خَوْفًا مِنْ أَنْ تَلْمَسَهُ أَمْرَأَةٌ . انْتَهَى .

٥ - وَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ ، ٦ - وَكَوْنُهُ سَبْعًا ؛ وَسُنَّ أَنْ يَفْتَحَ بِاسْتِلامِ الْحَجَرِ ، وَيَسْتَلِمَهُ فِي كُلِّ طَوْفَةٍ وَالرُّكْنَ ؛ وَأَنْ يَرْمِلَ ذَكَرَ فِي الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ مِنْ طَوَافٍ بَعْدَهُ سَعْيٌ .

الْيَمَانِي ، بِحَيْثُ يَصِيرُ جَمِيعُ الْحَجَرِ عَنْ يَمِينِهِ ، ثُمَّ يَنْوِي ، ثُمَّ يَمْشِي مُسْتَقْبِلَهُ حَتَّى يُجَاوِزَهُ ، فَحِينَئِذٍ يَنْفَتِلُ وَيَجْعَلُ يَسَارَهُ لِلْبَيْتِ ، وَلَا يَجُوزُ اسْتِقْبَالَ الْبَيْتِ إِلَّا فِي هَذَا .

٥ - وَخَامِسُهَا : جَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ مَرًّا تَلْقَاءَ وَجْهِهِ ، فَيَجِبُ كَوْنُهُ خَارِجًا بِكُلِّ بَدَنِهِ ، حَتَّى بِيَدِهِ عَنْ شَاذِرَوَانِهِ وَحِجْرِهِ لِلاتِّبَاعِ ، فَإِنْ خَالَفَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ طَوَافُهُ ، وَإِذَا أَسْتَقْبَلَ الطَّائِفُ لِنَحْوِ دُعَاءٍ ، فَلْيَحْتَزِرْ عَنْ أَنْ يَمُرَّ مِنْهُ أَدْنَى جُزْءٍ قَبْلَ عَوْدِهِ إِلَى جَعْلِ الْبَيْتِ عَنْ يَسَارِهِ . وَيَلْزَمُ مَنْ قَبْلَ الْحَجَرِ أَنْ يُقَرَّرَ قَدَمَيْهِ فِي مَحَلِّهِمَا حَتَّى يَعْتَدِلَ قَائِمًا ، فَإِنْ رَأَسَهُ حَالَ التَّقْبِيلِ فِي جُزْءٍ مِنَ الْبَيْتِ .

٦ - وَسَادِسُهَا : كَوْنُهُ سَبْعًا يَقِينًا ، وَلَوْ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ ، فَإِنْ تَرَكَ مِنْهَا شَيْئًا ، وَإِنْ قَلَّ ، لَمْ يُجْزِئَهُ .

وَسُنَّ أَنْ يَفْتَحَ الطَّائِفُ بِاسْتِلامِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ بِيَدِهِ ، وَأَنْ يَسْتَلِمَهُ فِي كُلِّ طَوْفَةٍ ، وَفِي الْأَوْتَارِ آكَدُ ، وَأَنْ يُقْبَلَهُ ، وَيَضَعَ جَبْهَتَهُ ، عَلَيْهِ ، وَ يَسْتَلِمَ الرُّكْنَ الْيَمَانِي ، وَيُقْبَلَ يَدُهُ بَعْدَ اسْتِلامِهِ ، وَأَنْ يَرْمِلَ ذَكَرَ فِي الطَّوَفَاتِ الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ مِنْ طَوَافٍ بَعْدَهُ سَعْيٌ بِإِسْرَاعٍ مَشِيهِ مُقَارِبًا خَطَاهُ ، وَأَنْ يَمْشِيَ فِي الْأَرْبَعَةِ الْآخِرَةِ عَلَى هَيْئَتِهِ لِلاتِّبَاعِ ، وَلَوْ تَرَكَ الرَّمْلَ فِي الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ لَا يَقْضِيهِ فِي الْبَقِيَّةِ .

وَوَاجِبَاتُهُ : ١ - إِحْرَامٌ مِنْ مِيقَاتٍ ،

وَيُسْنُ أَنْ يَقْرُبَ الذَّكَرُ مِنَ الْبَيْتِ مَا لَمْ يُؤْذِ أَوْ يَتَأَذَّ بِرَحْمَةٍ ، فَلَوْ
تَعَارَضَ الْقُرْبُ مِنْهُ وَالرَّمْلُ قُدِّمَ ، لِأَنَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِنَفْسِ الْعِبَادَةِ أَوْلَى مِنْ
الْمُتَعَلِّقِ بِمَكَانِهَا ؛ وَأَنْ يَضْطَبِعَ فِي طَوَافٍ يَرْمُلُ فِيهِ ، وَكَذَا فِي السَّعْيِ ،
وَهُوَ جَعْلُ وَسْطِ رِدَائِهِ تَحْتَ مَنْكِبِهِ الْأَيْمَنِ وَطَرْفِيهِ عَلَى الْأَيْسَرِ لِلاتِّبَاعِ ،
وَأَنْ يُصَلِّيَ بَعْدَهُ رَكَعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ ، فِيهِ الْحَجَرِ .

* * *

فَرَعٌ [فِي مَا يُسْنُ لِلْقَادِمِ مَكَّةَ أَوَّلَ قُدُومِهِ] : يُسْنُ أَنْ يَبْدَأَ كُلُّ مَنْ
الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى بِالطَّوَافِ عِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ لِلاتِّبَاعِ ، رَوَاهُ الشَّيْخَانِ
[البخاري ، رقم : ١٦١٥ ؛ مسلم ، رقم : ١٢٣٥] ؛ إِلَّا أَنْ يَجِدَ الْإِمَامَ فِي مَكْتُوبَةٍ
أَوْ يَخَافُ فَوْتَ فَرَضٍ أَوْ رَاتِبَةٍ مُؤَكَّدَةٍ ، فَيَبْدَأُ بِهَا لَا بِالطَّوَافِ .

* * *

وَوَاجِبَاتُهُ ، أَيِ : الْحَجِّ ، خَمْسَةٌ ، وَهِيَ مَا يَجِبُ بِتَرْكِهِ الْفِدْيَةُ :

١ - إِحْرَامٌ مِنْ مِيقَاتٍ ، فَمِيقَاتُ الْحَجِّ لِمَنْ بِمَكَّةَ هِيَ :

وَهُوَ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ لِلْمُتَوَجِّهِ مِنَ الْمَدِينَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ الْمُسَمَّاءُ بِبُئْرِ
عَلِيٍّ .

وَمِنَ الشَّامِ وَمِصْرَ وَالْمَغْرِبِ الْجُحْفَةُ .

وَمِنْ تِهَامَةَ الْيَمَنِ يَلَمْلَمُ .

وَمِنْ نَجْدِ الْيَمَنِ وَالْحِجَازِ قَرْنٌ .

٢ - وَمَبِيتٌ بِمُزْدَلِفَةَ ، ٣ - وَبِمِنَى ،

وَمِنَ الْمَشْرِقِ ذَاتُ عِزْقٍ .

وَمِيقَاتُ الْعُمْرَةِ لِمَنْ بِالْحَرَمِ الْحِلُّ ، وَأَفْضَلُهُ الْجِعْرَانَةُ ، فَالْتَّنَعِيمُ ،
فَالْحُدَيْيَةُ .

وَمِيقَاتُ مَنْ لَا مِيقَاتَ لَهُ فِي طَرِيقِهِ مُحَاذَاةُ الْمِيقَاتِ الْوَارِدِ إِنْ حَاذَاهُ
فِي بَرٍّ أَوْ بَحْرٍ ، وَإِلَّا فَمَرْحَلَتَانِ مِنْ مَكَّةَ .

فِيُحْرَمُ الْجَائِي فِي الْبَحْرِ مِنْ جِهَةِ الْيَمَنِ مِنَ الشَّعْبِ الْمُحَرَّمِ الَّذِي
يُحَاذِي يَلْمَلَمَ ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ تَأْخِيرُ إِحْرَامِهِ إِلَى الْوُصُولِ إِلَى جُدَّةَ ، خِلَافًا
لِمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا مِنْ جَوَازِ تَأْخِيرِهِ إِلَيْهَا ، وَعَلَّلَ بِأَنَّ مَسَافَتَهَا إِلَى مَكَّةَ
كَمَسَافَةِ يَلْمَلَمَ إِلَيْهَا . ٤

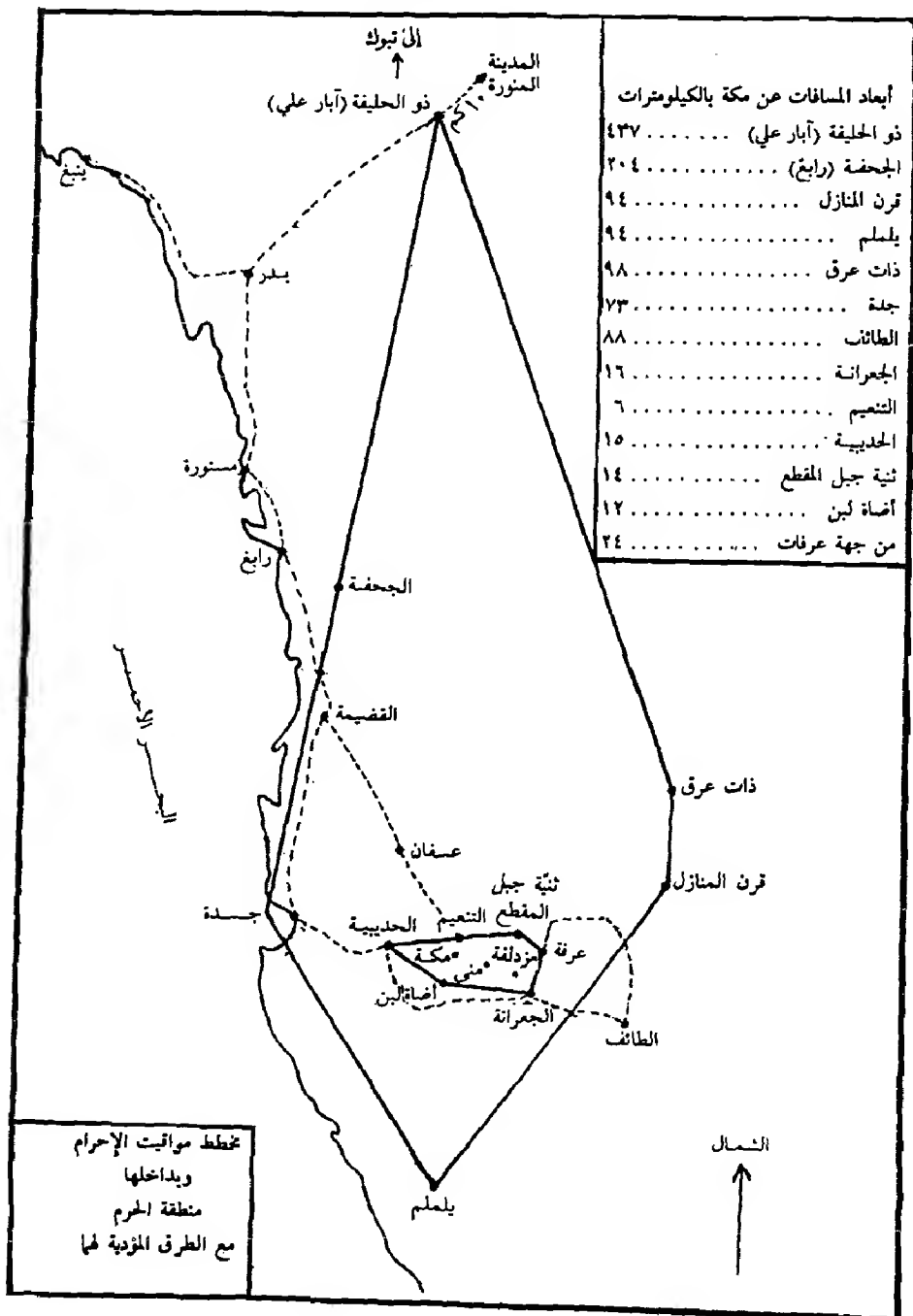
وَلَوْ أَحْرَمَ مِنْ دُونِ الْمِيقَاتِ لَزِمَهُ دَمٌ ، وَلَوْ نَاسِيَ أَوْ جَاهِلًا ، مَا لَمْ
يَعُدْ إِلَيْهِ قَبْلَ تَلَبُّسِهِ بِنُسُكٍ ، وَلَوْ طَوَافٍ قُدُومٍ ، وَاثْمَ غَيْرُهُمَا .

٢ - وَمَبِيتٌ بِمُزْدَلِفَةَ ، وَلَوْ سَاعَةً^(١) مِنْ نِصْفِ ثَانٍ مِنْ لَيْلَةِ النَّحْرِ .

٣ - وَمَبِيتٌ بِمِنَى ، مُعْظَمَ لَيَالِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، نَعَمْ إِنْ نَفَرَ قَبْلَ غُرُوبِ
شَمْسِ الْيَوْمِ الثَّانِي جَازَ وَسَقَطَ عَنْهُ مَبِيتُ اللَّيْلَةِ الثَّلَاثَةِ وَرَمِيَ يَوْمَهَا ، وَإِنَّمَا
يَجِبُ الْمَبِيتُ فِي لَيَالِيهَا لِغَيْرِ الرُّعَاءِ وَأَهْلِ السَّقَايَةِ .

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : والمراد القطعة من الزمن لا الساعة الفلكية .
انتهى . أي : يكفي دقيقة .

مخطط مواقيت الإحرام



٤ - وَطَوَافُ الْوَدَاعِ ، ٥ - وَرَمْيُ بِحَجَرٍ ، وَتُجْبَرُ .
وَسُنُّهُ : غُسْلٌ لِإِحْرَامٍ وَدُخُولِ مَكَّةَ وَوُقُوفٍ ، وَتَطْيِيبُ قُبَيْلِهِ ،

٤ - وَطَوَافُ الْوَدَاعِ لِغَيْرِ حَائِضٍ ، وَمَكِّيٍّ إِنْ لَمْ يُفَارِقْ مَكَّةَ بَعْدَ حَجَّهِ .

٥ - وَرَمْيُ إِلَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ بَعْدَ انْتِصَافِ لَيْلَةِ النَّحْرِ سَبْعًا ، وَإِلَى الْجَمْرَاتِ الثَّلَاثِ بَعْدَ زَوَالِ كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، سَبْعًا سَبْعًا ، مَعَ تَرْتِيبٍ بَيْنَ الْجَمْرَاتِ .

بِحَجَرٍ ، أَيُّ : بِمَا يُسَمَّى بِهِ ، وَلَوْ عَقِيقًا وَبِلُورًا ، وَلَوْ تَرَكَ رَمْيَ يَوْمٍ تَدَارَكَهُ فِي بَاقِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، وَإِلَّا لَزِمَهُ دَمٌ بِتَرْكِ ثَلَاثِ رَمْيَاتٍ ^(١) فَأَكْثَرَ .
وَتُجْبَرُ ، أَيُّ : أُلْوَاجِبَاتُ بِدَمٍ .

وَتُسَمَّى هَذِهِ أَبْعَاضًا .

وَسُنُّهُ ، أَيُّ : الْحَجُّ :

غُسْلٌ ، فَيَتِمُّ لِإِحْرَامٍ ، وَدُخُولِ مَكَّةَ وَلَوْ حَلَالًا ، بِذِي طَوًى ،
وَوُقُوفٍ بِعَرَفَةَ عَشِيِّتِهَا ، وَبِمُزْدَلِفَةَ ، وَلِرَمْيِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ .

وَتَطْيِيبٌ فِي الْأَبْدَنِ وَالْثَوْبِ وَلَوْ بِمَا لَهُ جِزْمٌ . قُبَيْلُهُ ، أَيُّ : الْإِحْرَامُ ،
وَبَعْدَ الْغُسْلِ .

وَلَا يَضُرُّ أَسْتِدَامَتُهُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ وَلَا انْتِقَالُهُ بِعَرَقٍ .

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : وصورة ذلك لا تكون إلا في آخر جمرة من آخر أيام

التشريق ، لزمه دم . انتهى

وَتَلْبِيَّةٌ ، وَطَوَافٌ قُدُومٍ وَمَبِيتٌ بِمِنَى لَيْلَةَ عَرَفَةَ وَوُقُوفٌ بِجَمْعٍ
وَأَذْكَارٌ .

وَتَلْبِيَّةٌ ، وَهِيَ : « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ ، لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ
الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ ، لَا شَرِيكَ لَكَ » ، وَمَعْنَى « لَبَّيْكَ » : أَنَا
مُقِيمٌ عَلَى طَاعَتِكَ .

وَيُسَنُّ الْإِكْتَارُ مِنْهَا ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَسُؤَالُ الْجَنَّةِ ،
وَالِاسْتِعَاذَةُ مِنَ النَّارِ ؛ بَعْدَ تَكْرِيرِ التَّلْبِيَةِ ثَلَاثًا .

وَتَسْتَمِرُّ التَّلْبِيَةُ إِلَى رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، لَكِنْ لَا تُسَنُّ فِي طَوَافِ
الْقُدُومِ وَالسَّعْيِ بَعْدَهُ لِرُودِ أَذْكَارٍ خَاصَّةٍ فِيهِمَا .

وَطَوَافٌ قُدُومٍ ، لِأَنَّهَا تَحْيَةُ الْبَيْتِ ، وَإِنَّمَا يُسَنُّ لِحَاجٍّ أَوْ قَارِنٍ دَخَلَ
مَكَّةَ قَبْلَ الْوُقُوفِ ، وَلَا يَفُوتُ بِالْجُلُوسِ وَلَا بِالتَّأْخِيرِ ، نَعَمْ يَفُوتُ
بِالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ .

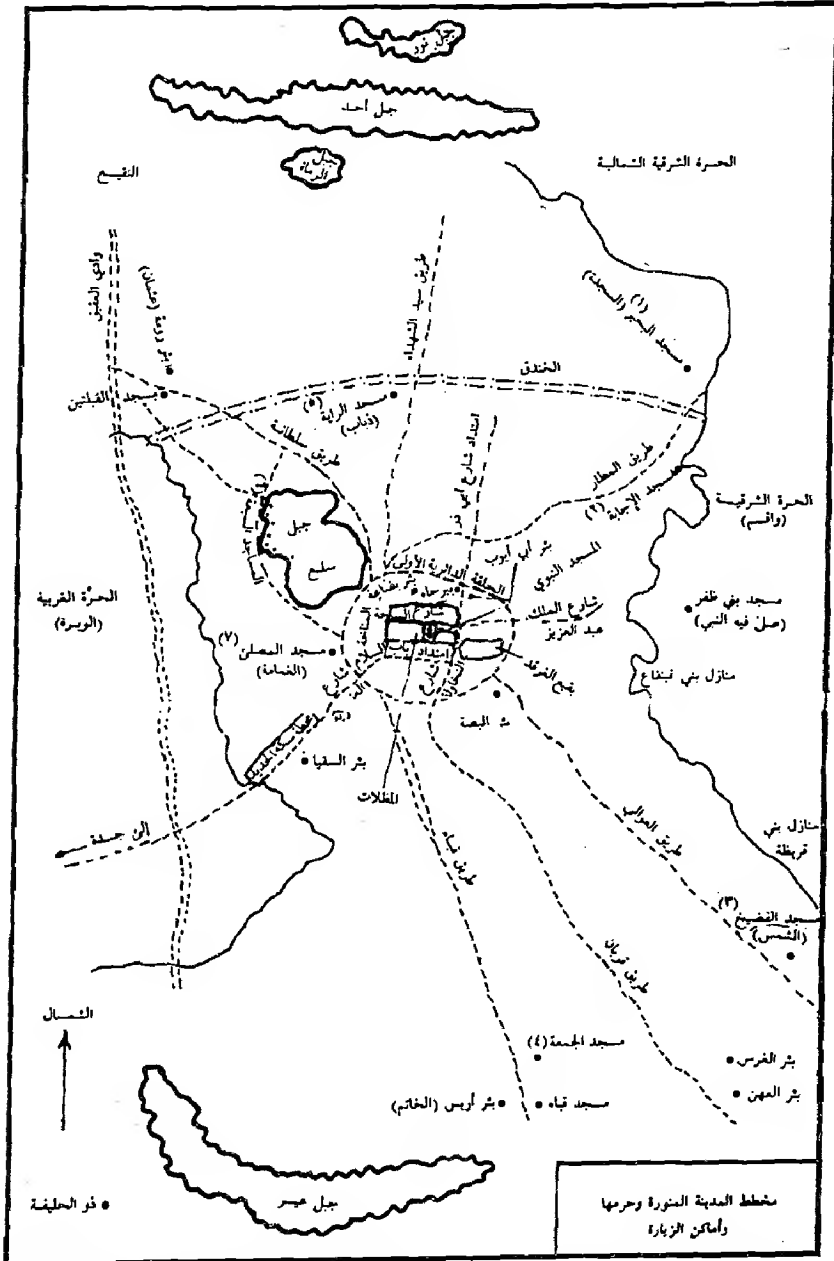
وَمَبِيتٌ بِمِنَى لَيْلَةَ عَرَفَةَ ، وَوُقُوفٌ بِجَمْعِ الْمُسَمَّى الْآنَ بِالْمَشْعَرِ
الْحَرَامِ ، وَهُوَ جَبَلٌ فِي آخِرِ مُزْدَلِفَةَ ، فَيَذْكُرُونَ فِي وَقُوفِهِمْ وَيَدْعُونَ إِلَى
الْإِسْفَارِ مُسْتَقْبِلِينَ الْقِبْلَةَ لِلاتِّبَاعِ .

وَأَذْكَارٌ وَأَدْعِيَةٌ مَخْصُوصَةٌ بِأَوْقَاتٍ وَأَمَكِنَةٍ مُعَيَّنَةٍ ، وَقَدْ اسْتَوْعَبَهَا
الْجَلَالُ السُّيُوطِيُّ فِي « وَظَائِفِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ » فَلْيُطْلَبْ (١) .

* * *

(١) فِي نَسْخِ : « فَلْيُطْلَبْ » ، وَفِي بَعْضِهَا : « فَلْتُطْلَبْ » .

مخطط المدينة المنورة



(١) حلى النبي في موضعه وسجد سجدة طويلة (٢) دعا النبي فيه فاستجاب له (٣) حلى النبي بموضعه ٦ ليال أثناء حصاره لبي النبي. (٤) الذي حلى فيه النبي أول جمعة. (٥) حلى النبي في موضعه وغرب عليه في غزوة الخندق [ذئيب: الجبل الصغير] (٦) منها مسجد الفتح (وهو الذي دعا فيه النبي عن الأحزاب فاستجاب له) ومسجد سلمان الفارسي، ومسجد علي بن أبي طالب، ومسجد أبي بكر الصديق (٧) وهو المكان الذي كان يصلي فيه النبي صلاة العيدين.

فَصْلٌ فِي مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ

يَحْرُمُ بِإِحْرَامٍ: وَطْءٌ، وَقُبْلَةٌ، وَأَسْتِمْنَاءٌ بِيَدٍ، وَنِكَاحٌ، وَتَطْيِيبٌ،

فَائِدَةٌ [فِي زِيَارَةِ قَبْرِ سَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ] : يُسَلُّ مُتَأَكِّدًا زِيَارَةَ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَوْ لَغَيْرِ حَاجٍّ وَمُعْتَمِرٍ لِأَحَادِيثٍ وَرَدَتْ فِي فَضْلِهَا .
وَشُرْبُ مَاءٍ زَمَزَمَ مُسْتَحَبٌّ ، وَلَوْ لَغَيْرِهِمَا ، وَوَرَدَ أَنَّهُ أَفْضَلُ الْمِيَاهِ حَتَّى مِنَ الْكُوْثَرِ . [راجع كتاب « فضل ماء زمزم » لسائد بكداش] .

* * *

فَصْلٌ فِي مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ

يَحْرُمُ بِإِحْرَامٍ: عَلَى رَجُلٍ وَأُنْثَى وَطْءٌ، لآيَةٍ : ﴿ فَلَا رَفَثَ ﴾ [٢ سورة البقرة/ الآية : ١٩٧] أَيْ : لَا تَرَفُّثُوا ، وَالرَّفَثُ مُفَسَّرٌ بِالْوُطْءِ ، وَيَفْسُدُ بِهِ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ .

وَقُبْلَةٌ، وَمُبَاشَرَةٌ بِشَهْوَةٍ ، وَأَسْتِمْنَاءٌ بِيَدٍ ، بِخِلَافِ الْإِنْزَالِ بِنَظَرٍ أَوْ فِكْرٍ^(١) .

وَنِكَاحٌ، لِخَبَرِ مُسْلِمٍ [رقم : ١٤٠٩] : « لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ » .

وَتَطْيِيبٌ فِي بَدَنِ أَوْ ثَوْبٍ بِمَا يُسَمَّى طِيبًا ، كَمِسْكِ وَعَنْبَرٍ وَكَافُورٍ حَيٍّ

(١) قال السيد البكري رحمه الله : وهو مخالف لما في « النهاية » و« التحفة » و« شرح المختصر » من حرمة النظر إذا كان بشهوة وإن لم ينزل . انتهى .

وَدَهْنُ شَعْرٍ ، وَإِزَالَتُهُ ، وَقَلَمٌ ؛ وَيَحْرُمُ سَتْرُ رَجُلٍ بَعْضَ رَأْسٍ بِمَا
يُعَدُّ سَاتِرًا ، وَلُبْسُهُ مُحِيطًا بِلَا عُذْرٍ ؛

أَوْ مَيْتٍ ، وَوَرْدٍ وَمَائِهِ وَلَوْ بِشَدِّ نَحْوِ مِسْكٍ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ ، أَوْ بِجَعْلِهِ فِي
جَيْبِهِ ، وَلَوْ خَفِيتْ رَائِحَةُ الطَّيِّبِ ، كَالْكَاذِبِ وَالْفَاحِشَةِ ، وَهِيَ ثَمَرُ
الْحِنَاءِ ؛ فَإِنْ كَانَ بِحَيْثُ لَوْ أَصَابَهُ الْمَاءُ فَاحَتْ حَرَمٌ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَدَهْنٌ - بِفَتْحِ أَوَّلِهِ - شَعْرُ رَأْسٍ أَوْ لِحْيَةٍ ، بِدُهْنٍ وَلَوْ غَيْرَ مُطَيَّبٍ ،
كَزَيْتٍ وَسَمْنٍ .

وَإِزَالَتُهُ ، أَيُّ : الشَّعْرُ ، وَلَوْ وَاحِدَةً مِنْ رَأْسِهِ أَوْ لِحْيَتِهِ أَوْ بَدَنِهِ ، نَعَمْ
إِنْ أَحْتَاجَ إِلَى حَلْقِ شَعْرٍ بِكَثْرَةِ قَمَلٍ أَوْ جِرَاحَةٍ فَلَا حُرْمَةَ ، وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ،
فَلَوْ نَبَتَ شَعْرٌ بَعَيْنِهِ ، أَوْ غَطَّاهَا ، فَأَزَالَ ذَلِكَ ، فَلَا حُرْمَةَ وَلَا فِدْيَةَ .

وَقَلَمٌ لِظُفْرِ ، وَلَوْ بَعْضُهُ مِنْ يَدٍ أَوْ رِجْلِ ، نَعَمْ لَهُ قَطْعُ مَا انْكَسَرَ مِنْ
ظُفْرِهِ إِنْ تَأَذَّى بِهِ ، وَلَوْ أَذْنَى تَأَذَّى .

وَيَحْرُمُ سَتْرُ رَجُلٍ لَا أَمْرَأَةٍ بَعْضَ رَأْسٍ بِمَا يُعَدُّ سَاتِرًا عُزْفًا ، مِنْ مَخِيطٍ
أَوْ غَيْرِهِ ، كَقَلَنْسُوَةٍ وَخِرْقَةٍ ، أَمَا مَا لَا يُعَدُّ سَاتِرًا ، كَخِيطِ رَقِيقٍ ، وَتَوَشُّدٍ
نَحْوِ عِمَامَةٍ ، وَوَضْعِ يَدٍ لَمْ يَقْصِدْ بِهَا السَّتْرُ ، فَلَا يَحْرُمُ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا
قَصَدَهُ عَلَى نِزَاعٍ فِيهِ ، وَكَحَمَلٍ نَحْوِ زَنْبِيلٍ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ ذَلِكَ أَيْضًا ،
وَأَسْتَظْلَالٍ بِمَحْمِلٍ وَإِنْ مَسَّ رَأْسَهُ .

وَلُبْسُهُ ، أَيُّ الرَّجُلِ ؛ مُحِيطًا بِخِيطَةٍ ، كَقَمِيصٍ وَقَبَاءٍ ، أَوْ نَسْجٍ أَوْ
عَقْدٍ فِي سَائِرِ بَدَنِهِ بِلَا عُذْرٍ ؛ فَلَا يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ سَتْرُ رَأْسٍ لِعُذْرٍ ، كَحَرِّ
وَبَرْدٍ .

وَسَتْرُ امْرَأَةٍ لَا رَجُلٍ بَعْضَ وَجْهِ . وَفِدْيَةُ مَا يَحْرُمُ ذَبْحُ شَاةٍ ، أَوْ
تَصَدَّقُ بِثَلَاثَةِ أَصْعٍ لِسِتَّةٍ ، أَوْ صَوْمُ ثَلَاثَةِ .

وَيُظْهَرُ ضَبْطُهُ هُنَا بِمَا لَا يُطِيقُ الصَّبْرَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يُبَحِ التَّيَمُّمُ ،
فَيَحِلُّ مَعَ الْفِدْيَةِ قِيَاساً عَلَى وَجوبها فِي الْحَلْقِ مَعَ الْعُدْرِ .

وَلَا لُبْسُ مُحِيطٍ إِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ ، وَلَا قَدَرٌ عَلَى تَحْصِيلِهِ ، وَلَوْ بَنَحُو
اسْتِعَارَةً ، بِخِلَافِ الْهَبَةِ ، لِعِظَمِ الْمَنَّةِ ، فَيَحِلُّ سَتْرُ الْعَوْرَةِ بِالْمُحِيطِ بِلَا
فِدْيَةٍ .

وَلُبْسُهُ فِي بَاقِي بَدَنِهِ لِحَاجَةِ نَحْوِ حَرٍّ وَبَرْدٍ مَعَ فِدْيَةٍ .

وَيَحِلُّ الْأَرْتِدَاءُ وَالْإِلْتِحَافُ بِالْقَمِيصِ وَالْقَبَاءُ وَعَقْدُ الْإِزَارِ وَشَدُّ خِيطٍ
عَلَيْهِ لِيَبْتُتَ ، لَا وَضْعُ ظُلُوقِ الْقَبَاءِ عَلَى رَقَبَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ يَدُهُ .

وَيَحْرُمُ سَتْرُ امْرَأَةٍ لَا رَجُلٍ بَعْضَ وَجْهِ بِمَا يُعَدُّ سَاتِراً .

وَفِدْيَةُ ارْتِكَابِ وَاحِدٍ مِنْ مَا يَحْرُمُ بِالْإِحْرَامِ غَيْرِ الْجِمَاعِ ، ذَبْحُ شَاةٍ
مُجْزِئَةٍ فِي الْأُضْحِيَّةِ ، وَهِيَ : جَذَعُهُ ضَآنٍ أَوْ ثَنِيَّةٍ مَعِزٍّ ؛ أَوْ تَصَدَّقُ بِثَلَاثَةِ
أَصْعٍ لِسِتَّةٍ مِنْ مَسَاكِينِ الْحَرَمِ الشَّامِلِينَ لِلْفُقَرَاءِ ، لِكُلِّ وَاحِدٍ نِصْفُ
صَاعٍ ^(١) ؛ أَوْ صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ .

فَمُرْتَكَبُ الْمُحَرَّمِ مُخَيَّرٌ فِي الْفِدْيَةِ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ فَعَلَ شَيْئاً مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ نَاسِياً أَوْ جَاهِلاً بِتَحْرِيمِهِ وَجَبَتْ

(١) الصاع ، هو : مكعب طول ضلعه ٦ ، ١٤ سنتي متراً ، ونصفه يساوي مُدَيْنين .

وَدَمٌ تَرَكَ مَأْمُورٍ ذَبْحٌ ، فَصَوْمٌ ثَلَاثَةٌ ، وَقَبْلَ نَحْرِ ، وَسَبْعَةٌ
بِوَطْنِهِ ، وَيَجِبُ عَلَى مُفْسِدِ نُسْكَ بِوَطْءٍ بَدَنَهُ

الْفِدْيَةُ إِنْ كَانَ إِتْلَافًا ، كَحَلْقِ شَعْرٍ ، وَقَلَمِ ظْفِيرٍ ، وَقَتْلِ صَيْدٍ .
وَلَا تَجِبُ إِنْ كَانَ تَمَتُّعًا ، كَلُبْسٍ وَتَطْيِيبٍ .

وَالْوَاجِبُ فِي إِزَالَةِ ثَلَاثِ شَعْرَاتٍ أَوْ أَظْفَارٍ وَلَاءً بِاتِّحَادِ زَمَانٍ وَمَكَانٍ
عُزْفًا فِدْيَةً كَامِلَةً ، وَفِي وَاحِدَةٍ مُدًّا^(١) طَعَامٍ ، وَفِي اثْنَتَيْنِ مُدَّانٍ .

* * *

وَدَمٌ تَرَكَ مَأْمُورٍ ، كَأَحْرَامٍ مِنَ الْمَيْقَاتِ ، وَمَمِيتٍ بِمُزْدَلِفَةَ وَمِنَى ،
وَرَمِي الْأَحْجَارِ ، وَطَوَافِ الْوُدَاعِ كَدَمِ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ ذَبْحٌ ، أَيْ : ذَبْحُ شَاةٍ
تُجْزَى أَضْحِيَّةً فِي الْحَرَمِ .

فَالْوَاجِبُ عَلَى الْعَاجِزِ عَنِ الذَّبْحِ فِيهِ ، وَلَوْ لَغِيَّةٍ مَالِهِ ، وَإِنْ وَجَدَ
مَنْ يُقْرِضُهُ ، أَوْ وَجَدَهُ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ ؛ صَوْمُ أَيَّامٍ ثَلَاثَةٍ فَوْرًا بَعْدَ
إِحْرَامٍ ، وَقَبْلَ يَوْمِ نَحْرِ ، وَلَوْ مُسَافِرًا ، فَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ شَيْءٍ مِنْهَا عَنْهُ ،
لَأَنَّهَا تَصِيرُ قِضَاءً ؛ وَلَا تَقْدِيمُهُ عَلَى الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ لِلَّايَةِ .

وَيَلْزَمُهُ أَيْضًا صَوْمُ سَبْعَةِ بِوَطْنِهِ ، أَيْ : إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ .

وَيُسَنُّ تَوَالِيهَا كَالثَّلَاثَةِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ
وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۖ ﴾ [٢ سورة البقرة / الآية : ١٩٦] .

وَيَجِبُ عَلَى مُفْسِدِ نُسْكَ مِنْ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ بِوَطْءٍ بَدَنَهُ بِصِفَةِ الْأُضْحِيَّةِ ،

(١) المُدُّ ، هو : مكعَّبٌ طول ضلعه ٩,٢ سانتي متراً ، وهو يساوي ربع صاع .

وَقَضَاءٌ فَوْرًا .

وَإِنْ كَانَ النَّسْكُ نَفْلًا .

وَالْبَدَنَةُ الْمُرَادَةُ الْوَاحِدُ مِنَ الْأَيْلِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ
الْبَدَنَةِ فَبَقَرَةٌ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْهَا فَسَبْعُ شِيَاهٍ ، ثُمَّ يُقَوِّمُ الْبَدَنَةَ وَيَتَصَدَّقُ بِقِيمَتِهَا
طَعَامًا ، ثُمَّ يَصُومُ عَنْ كُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا ، وَلَا يَجِبُ شَيْءٌ عَلَى الْمَرْأَةِ ، بَلْ
تَأْتِي .

وَعَلِمَ مِنْ قَوْلِي بِ : « مُفْسِدِ نُسْكَ » أَنَّهُ يَبْطُلُ بِوَطْءٍ ، وَمَعَ ذَلِكَ
يَجِبُ مُضِيٌّ فِي فَاسِدِهِ .

وَقَضَاءٌ فَوْرًا ، وَإِنْ كَانَ نُسْكُهُ نَفْلًا ، لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ وَقْتُهُ مُوسَعًا تَضَيَّقَ
عَلَيْهِ بِالشَّرْعِ فِيهِ ، وَالنَّفْلُ مِنْ ذَلِكَ يَصِيرُ بِالشَّرْعِ فِيهِ فَرَضًا ، أَيْ :
وَاجِبُ الْإِتِمَامِ كَالْفَرَضِ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ النَّفْلِ .

* * *

تَتِمَّةٌ [فِي حُكْمِ الْهَدْيِ] : يُسَنُّ لِقَاصِدِ مَكَّةَ ، وَلِلْحَاجِّ أَكْثَرُ ، أَنْ
يَهْدِيَ شَيْئًا مِنَ النَّعَمِ يَسُوقُهُ مِنْ بَلَدِهِ ، وَإِلَّا فَيَشْتَرِيهِ مِنَ الطَّرِيقِ ، ثُمَّ مِنْ
مَكَّةَ ، ثُمَّ مِنْ عَرَفَةَ ، ثُمَّ مِنْ مَنًى ؛ وَكَوْنُهُ سَمِينًا حَسَنًا ، وَلَا يَجِبُ إِلَّا
بِالنَّذْرِ .

* * *

مِهْمَاتٌ [فِي بَيَانِ جُمَلٍ مِنَ الْمَسَائِلِ ، كَالْأَصْحِيَّةِ وَالْعَقِيقَةِ وَالصَّيْدِ
وَالذَّبَائِحِ وَغَيْرِ ذَلِكَ] : يُسَنُّ مُتَأَكِّدًا لِحُرِّ قَادِرٍ تَضَحِيَّةً بِذَبْحِ جَذَعِ ضَائِنٍ لَهُ

سَنَةً ، أَوْ سَقَطَ سِنُهُ ، وَلَوْ قَبْلَ تَمَامِهَا ؛ أَوْ ثِنْيٍ مَعَزٍ أَوْ بَقَرٍ لَهُمَا سَنَتَانِ ،
أَوْ إِبِلٍ لَهُ خَمْسُ سِنِينَ ، بِنْتُهُ أَضْحِيَّةٌ عِنْدَ ذَبْحِ ، أَوْ تَعْيِينِ .
وَهِيَ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ .

وَوَقْتُهَا مِنْ أَرْتِفَاعِ شَمْسٍ نَحَرَ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ الشَّشْرِيقِ .
وَيُجْزَىءُ سُبْعُ بَقَرٍ أَوْ إِبِلٍ عَنْ وَاحِدٍ .

وَلَا يُجْزَىءُ عَجَفَاءُ أَوْ مَقْطُوعَةٌ بَعْضُ ذَنْبٍ أَوْ أُذُنٍ أُبِينِ ، وَإِنْ قَلَّ ،
وَذَاتُ عَرَجٍ وَعَوَرٍ وَمَرَضٍ بَيِّنٍ ، وَلَا يَضْرُ شَقُّ أُذُنٍ أَوْ خَرْقُهَا .
وَالْمُعْتَمَدُ عَدَمُ إِجْزَاءِ النَّضْحِيَّةِ بِالْحَامِلِ ، خِلَافًا لِمَا صَحَّحَهُ ابْنُ
الرَّفْعَةِ .

وَلَوْ نَذَرَ النَّضْحِيَّةَ بِمَعِيَّةٍ ، أَوْ صَغِيرَةٍ ، أَوْ قَالَ : جَعَلْتُهَا أَضْحِيَّةً ،
فَإِنَّهُ يَلْزَمُ ذَبْحُهَا ، وَلَا تُجْزَىءُ أَضْحِيَّةٌ ؛ وَإِنْ اخْتَصَّ ذَبْحُهَا بِوَقْتِ
الْأَضْحِيَّةِ وَجَرَتْ مَجْرَاهَا فِي الصَّرْفِ .

وَيَحْرُمُ الْأَكْلُ مِنَ أَضْحِيَّةٍ أَوْ هَدْيٍ وَجَبَا بِنَذَرِهِ .

وَيَجِبُ التَّصَدُّقُ وَلَوْ عَلَى فَقِيرٍ وَاحِدٍ بِشَيْءٍ نَتْنًا ، وَلَوْ يَسِيرًا ، مِنْ
الْمُتَطَوِّعِ بِهَا ؛ وَالْأَفْضَلُ التَّصَدُّقُ بِكُلِّهِ ، إِلَّا لَقَمًا يَتَبَرَّكُ بِأَكْلِهَا ، وَأَنْ
تَكُونَ مِنَ الْكَبِدِ ، وَأَنْ لَا يَأْكُلَ فَوْقَ ثَلَاثٍ ؛ وَالتَّصَدُّقُ بِجِلْدِهَا ، وَلَهُ
إِطْعَامُ أَغْنِيَاءَ لَا تَمْلِكُهُمْ .

وَيُسْنُ أَنْ يَذْبَحَ الرَّجُلُ بِنَفْسِهِ ، وَأَنْ يَشْهَدَهَا مَنْ وَكَّلَ بِهِ ، وَكَرِهَ

لَمُرِيدِهَا إِزَالَهُ شَعْرٍ فِي غَيْرِ ذِي الْحِجَّةِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ حَتَّى يُضَحِّيَ .

وَيُنْدَبُ لِمَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَةٌ فَرَعِهِ أَنْ يَعْقُ عَنْهُ مِنْ وَضَعِ إِلَى بُلُوغِ ، وَهِيَ كَضَحِيَّةٌ ، وَلَا يُكْسَرُ عَظْمٌ ؛ وَالتَّصَدَّقُ بِمَطْبُوحٍ يَبْعَثُهُ إِلَى الْفُقَرَاءِ أَحَبُّ مِنْ نِدَائِهِمْ إِلَيْهَا وَمَنْ التَّصَدَّقِ نَيْئًا ، وَأَنْ يُذْبَحَ سَابِعٌ وَلَادَتِهِ ، وَيُسَمَّى فِيهِ وَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ ، بَلْ يُسَنُّ تَسْمِيَةَ سُقْطٍ بَلَغَ زَمَنَ نَفْخِ الرُّوحِ .

وَأَفْضَلُ الْأَسْمَاءِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ، وَلَا يُكْرَهُ اسْمُ نَبِيِّ أَوْ مَلَكٍ ، بَلْ جَاءَ فِي التَّسْمِيَةِ بِمُحَمَّدٍ فَضَائِلٌ عَلَيْهِ .

وَيَحْرُمُ التَّسْمِيَةُ بِمَلِكِ الْمُلُوكِ وَقَاضِي الْقَضَاةِ وَحَاكِمِ الْحُكَّامِ ، وَكَذَا عَبْدِ النَّبِيِّ وَجَارِ اللَّهِ ، وَالتَّكْنِي بِأَبِي الْقَاسِمِ .

وَسُنَّ أَنْ يُحْلَقَ رَأْسُهُ ، وَلَوْ أُتْنِيَ فِي السَّابِعِ ، وَيَتَصَدَّقَ بِزَنْتِهِ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً ، وَأَنْ يُؤَدَّنَ وَيُقْرَأَ سُورَةُ الْإِخْلَاصِ وَآيَةُ : ﴿ وَإِنِّي أُعِيدُهَا بِلِقَائِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ [٣ سورة آل عمران / الآية : ٣٦] بِتَأْنِيثِ الضَّمِيرِ ، وَلَوْ فِي الذِّكْرِ ؛ فِي أُذُنِهِ الْيُمْنَى ، وَيُقَامُ فِي الْيُسْرَى ، عَقِبَ الْوَضْعِ ، وَأَنْ يُحَنِّكَهُ رَجُلٌ فَامْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِ الْخَيْرِ بِتَمْرٍ ، فَحُلُو لَمْ يَمَسَّهُ النَّارُ حِينَ يُوَلَّدُ ، وَيُقْرَأُ عِنْدَهَا وَهِيَ تَطْلُقُ آيَةَ الْكُرْسِيِّ [٢ سورة البقرة / الآية : ٢٥٥] وَ﴿ إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ ﴾ [٧ سورة الأعراف / الآية : ٥٤] الْآيَةَ . وَالْمُعَوَّذَتَانِ ، وَالْإِكْتَارُ مِنْ دُعَاءِ الْكَرْبِ [راجع « الأذكار » للنووي ، الأرقام : ٦٦٣ - ٦٧٢] .

قَالَ شَيْخُنَا : أَمَّا قِرَاءَةُ سُورَةِ الْأَنْعَامِ إِلَى ﴿ رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ [٦ سورة الأنعام / الآيات : ١ - ٥٩] يَوْمَ يَعْقُ عَنِ الْمَوْلُودِ ، فَمِنْ

مُبْتَدَعَاتِ الْعَوَامِّ الْجَهْلَةِ ، فَيَنْبَغِي الْأَنْكِفَافُ عَنْهَا وَتَحْذِيرُ النَّاسِ مِنْهَا
مَا أَمَكْنَ . اُنْتَهَى .

* * *

فَرْعٌ : يُسَنُّ لِكُلِّ أَحَدِ الْإِدْهَانِ غَبًّا ، وَالْأَكْتِحَالُ بِالْإِثْمِ وَثَرًا عِنْدَ
نَوْمِهِ ، وَخَضْبُ شَيْبِ رَأْسِهِ وَلَخِيَّتِهِ بِخُمْرَةٍ أَوْ صُفْرَةٍ .
وَيَحْرُمُ حَلْقُ لِحْيَةٍ وَخَضْبُ يَدَيِ الرَّجُلِ وَرَجْلَيْهِ بِحَنَاءٍ ، خِلَافًا لِجَمْعٍ
فِيهِمَا .

وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ كَرَاهَةً حَلْقِ مَا فَوْقَ الْحُلُقُومِ مِنَ الشَّعْرِ ، وَقَالَ
غَيْرُهُ : إِنَّهُ مُبَاحٌ .

وَيُسَنُّ الْحَضْبُ لِلْمُقْتَرَشَةِ وَيُكْرَهُ لِلْحَلِيَّةِ .

وَيَحْرُمُ وَشْرُ الْأَسْنَانِ ، وَوَضْلُ الشَّعْرِ بِشَعْرِ نَجَسٍ أَوْ شَعْرِ آدَمِيٍّ
وَرَبْطُهُ بِهِ ، لَا بِخُيُوطِ الْحَرِيرِ أَوْ الصُّوفِ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكْفَ الصَّبِيَانُ أَوَّلَ سَاعَةٍ مِنَ اللَّيْلِ ، وَأَنْ يُغَطِّيَ الْأَوَانِي
وَلَوْ بِنَحْوِ عُوْدٍ يُعْرَضُ عَلَيْهَا ، وَأَنْ يُغْلِقَ الْأَبْوَابَ مُسَمِّيًا اللَّهَ فِيهِمَا ، وَأَنْ
يُطْفِئَ الْمَصَابِيحَ عِنْدَ النَّوْمِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ ذَبْحَ الْحَيَوَانِ الْبَرِّيِّ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ بِقَطْعِ كُلِّ حُلُقُومٍ ، وَهُوَ
مَخْرَجُ النَّفْسِ ، وَكُلُّ مَرِيٍّ ، وَهُوَ مَجْرَى الطَّعَامِ تَحْتَ الْحُلُقُومِ ، بِكُلِّ
مُحَدِّدٍ يَجْرَحُ ، غَيْرِ عَظْمٍ وَسِنَّ وَظْفِرٍ ، كَحَدِيدٍ وَقَصَبٍ وَزُجَاجٍ وَذَهَبٍ
وَفِضَّةٍ .

فَيَحْرُمُ مَا مَاتَ بِثِقَلٍ مَا أَصَابَهُ مِنْ مُحَدَّدٍ أَوْ غَيْرِهِ ، كَبُنْدُقَةٍ ، وَإِنْ أَنْهَرَ
الْدَّمَ وَأَبَانَ الرَّأْسَ ، أَوْ ذُبِحَ بِكَالٍ لَا يَقْطَعُ إِلَّا بِقُوَّةِ الدَّابِحِ ، فَلَذَا يَنْبَغِي
الْإِسْرَاعُ بِقَطْعِ الْحُلُقُومِ بِحَيْثُ لَا يَنْتَهِي إِلَى حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ قَبْلَ تَمَامِ
الْقَطْعِ .

وَيَحِلُّ الْجَنْينُ بِذَبْحِ أُمِّهِ إِنْ مَاتَ فِي بَطْنِهَا أَوْ خَرَجَ فِي حَرَكَةِ مَذْبُوحِ
وَمَاتَ حَالًا .

أَمَّا غَيْرُ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ بِطَيْرَانِهِ أَوْ شِدَّةِ عَذْوِهِ ، وَحَشِيًّا كَانَ أَوْ إِنْسِيًّا ،
كَجَمَلٍ أَوْ جَذِي نَفَرٍ شَارِدًا وَلَمْ يَتَسَرَّ لُحُوقَهُ حَالًا ، وَإِنْ كَانَ لَوْ صَبَرَ سَكَنَ
وَقُدِرَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ نَحْوَ سَارِقٍ ، فَيَحِلُّ بِالْجُرْحِ الْمُرْهَقِ يَنْخُو
سَهْمٌ أَوْ سَيْفٌ فِي أَيِّ مَحَلٍّ كَانَ ، ثُمَّ إِنْ أَدْرَكَهُ وَبِهِ حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةٌ ذَبَحَهُ ،
فَإِنْ تَعَذَّرَ ذَبْحُهُ مِنْ غَيْرِ تَقْصِيرٍ مِنْهُ حَتَّى مَاتَ ، كَانَ اشْتِغَالُ بَتَوَجِيهِهِ لِلْقَبْلَةِ
أَوْ سَلِّ السَّكَّينِ فَمَاتَ قَبْلَ الْإِمْكَانِ حَلًّا ، وَإِلَّا كَانَ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ سَكِّينٌ ،
أَوْ عَلِقَ فِي الْغَمْدِ بِحَيْثُ تَعَسَّرَ إِخْرَاجُهُ ؛ فَلَا .

وَيَحْرُمُ قَطْعًا رَمِيَّ الصَّيْدِ بِالْبُنْدُقِ الْمُعْتَادِ الْآنَ ، وَهُوَ مَا يُصْنَعُ
بِالْحَدِيدِ وَيُرْمَى بِالنَّارِ ، لِأَنَّهُ مُحْرَقٌ مُدْفَقٌ سَرِيعًا غَالِبًا .

قَالَ شَيْخُنَا : نَعَمْ إِنْ عَلِمَ حَازِقٌ أَنَّهُ إِنَّمَا يُصِيبُ نَحْوَ جَنَاحٍ كَبِيرٍ فَيَشْقُهُ
فَقَطُّ ، أَحْتَمَلَ الْجَوَارِ . وَالرَّمِيَّ بِالْبُنْدُقِ الْمُعْتَادِ قَدِيمًا ، وَهُوَ مَا يُصْنَعُ مِنْ
الطِّينِ ، جَائِزٌ عَلَى الْمُعْتَمَدِ ، خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُحَقِّقِينَ .

وَشَرَطُ الدَّابِحِ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًّا يُنْكَحُ .

وَيُسْنُ أَنْ يَقْطَعَ الْوَدَجَيْنِ ، وَهُمَا عِرْقَا صَفْحَتَيْ عُنُقٍ ، وَأَنْ يُحْدَ شَفْرَتَهُ ، وَيُوجِّهَ ذُبِيحَتَهُ لِلْقِبْلَةِ ، وَأَنْ يَكُونَ الذَّابِحُ رَجُلًا عَاقِلًا ، فَأَمْرَأَةً ، فَصَبِيًّا ، وَيَقُولُ نَذْبًا عِنْدَ الذَّبْحِ وَكَذَا عِنْدَ رَمِي الصَّيْدِ ، وَلَوْ سَمَكًا ، وَإِزْسَالِ الْجَارِحَةِ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ .

وَيُشْتَرَطُ فِي الذَّبِيحِ غَيْرُ الْمَرِيضِ شَيْئَانِ :

أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ أَوَّلَ ذَبْحِهِ ، وَلَوْ ظَنًّا ، بِنَحْوِ شِدَّةِ حَرَكَةِ بَعْدِهِ ، وَلَوْ وَحْدَهَا عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، وَأَنْفِجَارِ دَمٍ ، وَتَدَفُّقِهِ إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ بَقَاؤُهُ فِيهِمَا ؛ فَإِنْ شَكَّ فِي اسْتِقْرَارِهَا لَفَقَدِ الْعَلَامَاتِ حَرْمَ ، وَلَوْ جُرِحَ حَيَوَانٌ أَوْ سَقَطَ عَلَيْهِ نَحْوُ سَيْفٍ ، أَوْ غَضَبُهُ نَحْوُ هِرَّةٍ ، فَإِنْ بَقِيَتْ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ ، فَذَبَحَهُ حَلًّا ، وَإِنْ ثُبُنَ هَلَاكُهُ بَعْدَ سَاعَةٍ ^(١) ، وَإِلَّا لَمْ يَحِلَّ ، كَمَا لَوْ قَطَعَ بَعْدَ رَفْعِ السَّكِّينِ ، وَلَوْ لِعُذِرَ مَا بَقِيَ بَعْدَ أَنْتِهَائِهَا إِلَى حَرَكَةِ مَذْبُوحٍ .

قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » : وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ : أَنَّهُ لَوْ رَفَعَ يَدَهُ لِنَحْوِ اضْطِرَابِهِ ، فَأَعَادَهَا فَوْرًا وَأَتَمَّ الذَّبْحَ حَلًّا ؛ وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ : لَوْ رَفَعَ يَدَهُ ثُمَّ أَعَادَهَا لَمْ يَحِلَّ ؛ مُفَرَّغٌ عَلَى عَدَمِ الْحَيَاةِ الْمُسْتَقَرَّةِ عِنْدَ إِعَادَتِهَا ، أَوْ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُعْدهَا عَلَى الْفَوْرِ ؛ وَيُؤَيِّدُهُ إِفْتَاءُ غَيْرِ

(١) قَالَ الشَّيْخُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : أَيْ : لِحَنْطَةٍ ؛ كَمَا ذَكَرَ الشُّبْرَاوَمَلِيُّ . انْتَهَى .

.....

وَاحِدٍ فِيمَا لَوْ أَنْفَلْتِ شَفَرْتُهُ فَرَدَّهَا حَالًا أَنَّهُ يَحِلُّ . أَنْتَهَى .
وَلَوْ أَنْتَهَى لِحَرَكَةٍ مَذْبُوحٍ بِمَرَضٍ ، وَإِنْ كَانَ سَبَبُهُ أَكَلَ نَبَاتٍ مُضِرٍّ ،
كَفَى ذَبْحُهُ فِي آخِرِ رَمَقِهِ إِذَا لَمْ يُوجَدْ مَا يُحَالُ عَلَيْهِ الْهَلَاكُ مِنْ جَرَحٍ أَوْ
نَحْوِهِ ، فَإِنْ وَجِدَ ، كَانَ أَكَلَ نَبَاتًا يُؤَدِّي إِلَى الْهَلَاكِ ، أَشْطَرَطَ فِيهِ وَجُودُ الْحَيَاةِ
الْمُسْتَقَرَّةِ فِيهِ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الذَّبْحِ ، وَلَوْ بِالظَّنِّ بِالْعَلَامَةِ الْمَذْكُورَةِ بَعْدَهُ .

* * *

فَائِدَةٌ : مَنْ ذَبَحَ تَقَرُّبًا لِلَّهِ تَعَالَى لِدَفْعِ شَرِّ الْجِنِّ عَنْهُ لَمْ يَحْرُمْ ، أَوْ
بِقَصْدِهِمْ حَرَّمَ .

* * *

وَتَانِيَهُمَا : كَوْنُهُ مَأْكُولًا ، وَهُوَ مِنَ الْحَيَوَانِ الْبَرِّيِّ : الْأَنْعَامُ وَالْخَيْلُ
وَبَقَرٌ وَخَشٍ وَحِمَارُهُ وَظَبْيٌ وَضَبُعٌ وَضَبٌّ وَأَزْنَبٌ وَتَغْلَبٌ وَسِنْجَابٌ وَكُلُّ
لِقَاطٍ لِلْحَبِّ ، لَا أَسَدٌ وَقِرْدٌ وَصَقْرٌ وَطَاوُوسٌ وَحِدَاةٌ وَبُومٌ وَدُرَّةٌ وَكَذَا
غُرَابٌ أَسْوَدٌ وَرَمَادِيٌّ أَلْلُونٌ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ ، وَيُكْرَهُ جَلَالَةٌ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ
نَعَمٍ ، كَدَجَاجٍ إِنْ وَجِدَ فِيهَا رِيحُ النَّجَاسَةِ ، وَيَحِلُّ أَكْلُ بَيْضِ غَيْرِ الْمَأْكُولِ
خِلَافًا لِجَمْعٍ .

وَيَحْرُمُ مِنَ الْحَيَوَانِ الْبَحْرِيِّ ضِفْدَعٌ وَتِمْسَاحٌ وَسُلْحَفَاةٌ وَسَرَطَانٌ ،
لَا قِرْشٌ وَدَنِيلَسٌ عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا .

قَالَ فِي « الْمَجْمُوعِ » : الصَّحِيحُ الْمُعْتَمَدُ أَنَّ جَمِيعَ مَا فِي الْبَحْرِ يَحِلُّ
مِيتَتُهُ إِلَّا الضَّفْدَعُ .

وَيُؤَيِّدُهُ نَقْلُ ابْنِ الصَّبَّاحِ عَنِ الْأَصْحَابِ حِلَّ جَمِيعِ مَا فِيهِ إِلَّا الضُّفْدَعُ .
وَيَحِلُّ أَكْلُ مَيْتَةِ الْجَرَادِ وَالسَّمَكِ ، إِلَّا مَا تَغَيَّرَ فِي جَوْفِ غَيْرِهِ ، وَلَوْ
فِي صُورَةِ كَلْبٍ أَوْ خِنْزِيرٍ .

وَيُسْنُ ذَبْحُ كَبِيرِهِمَا الَّذِي يَطُولُ بَقَاؤُهُ ، وَيُكْرَهُ ذَبْحُ صَغِيرِهِمَا ، وَأَكْلُ
مَشْوِيِّ سَمَكٍ قَبْلَ تَطْيِيبِ جَوْفِهِ وَمَا أَتَنَ مِنْهُ ، كَاللَّحْمِ ، وَقَلِي حَيٍّ فِي
ذَهْنٍ مَغْلِيٍّ .

وَحَلَّ أَكْلُ دُودِ نَحْوِ الْفَاكِهَةِ ، حَيًّا كَانَ أَوْ مَيِّتًا ، بِشَرْطِ أَنْ لَا يَنْفَرِدَ
عَنْهُ ، وَإِلَّا لَمْ يَحِلَّ أَكْلُهُ ، وَلَوْ مَعَهُ ، كَنَمْلِ السَّمَنِ لِعَدَمِ تَوَلُّدِهِ مِنْهُ عَلَى
مَا قَالَه الرَّدَّادُ خِلَافًا لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا .

وَيَحْرُمُ كُلُّ جَمَادٍ مُضِرٍّ لِبَدَنِ أَوْ عَقْلِ ، كَحَجَرٍ وَتُرَابٍ وَسُمٍّ ، وَإِنْ
قَلَّ ، إِلَّا لِمَنْ لَا يَضُرُّهُ ، وَمُسْكِرٍ ، ككَثِيرِ أَفْيُونٍ وَحَشِيشٍ وَيَنْجٍ .

* * *

فَائِدَةٌ : أَفْضَلُ الْمَكَاسِبِ الزَّرَاعَةُ ، ثُمَّ الصَّنَاعَةُ ، ثُمَّ التَّجَارَةُ .

قَالَ جَمْعٌ : هِيَ أَفْضَلُهَا .

وَلَا تَحْرُمُ مُعَامَلَةٌ مَنْ أَكْثَرَ مَالِهِ حَرَامًا ، وَلَا الْأَكْلُ مِنْهَا ، كَمَا صَحَّحَهُ فِي
«الْمَجْمُوعِ» .

وَأَنْكَرَ النَّوَوِيُّ قَوْلَ الْغَزَالِيِّ بِالْحُرْمَةِ ، مَعَ أَنَّهُ تَبِعَهُ فِي « شَرْحِ
مُسْلِمٍ » .

وَلَوْ عَمَّ الْحَرَامُ الْأَرْضَ جَازَ أَنْ يَسْتَعْمَلَ مِنْهُ مَا تَمَسَّ حَاجَتُهُ إِلَيْهِ دُونَ

النَّذْرُ: الْتِزَامُ مُكَلَّفٍ قُرْبَةً لَمْ تَتَّعَيْنْ

ما زاد ، هَذَا إِنْ تَوَقَّعَ مَعْرِفَةَ أَرْبَابِهِ ، وَإِلَّا صَارَ لِبَيْتِ الْمَالِ ، فَيَأْخُذُ مِنْهُ بِقَدْرِ مَا يَسْتَحِقُّهُ فِيهِ ، كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا .

* * *

فَرَعُ : نَذَرْتُ فِيهِ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ بِالنَّذْرِ ، وَهُوَ : قُرْبَةٌ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ ، وَعَلَيْهِ كَثِيرُونَ ، بَلْ بِالْبَعْضِ بَعْضُهُمْ ، فَقَالَ : دَلَّ عَلَى نَذَرِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ وَالْقِيَاسُ ، وَقِيلَ : مَكْرُوهٌ لِلنَّهْيِ عَنْهُ ، وَحَمَلَ الْأَكْثَرُونَ النَّهْيَ عَلَى نَذْرِ اللَّجَاجِ ، فَإِنَّهُ تَغْلِيْقُ قُرْبَةٍ بِفِعْلِ شَيْءٍ أَوْ تَرْكِهِ ، كَ : إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ ، أَوْ إِنْ لَمْ أَخْرُجْ مِنْهَا ، فَلِلَّهِ عَلَى صَوْمٍ أَوْ صَدَقَةٍ بِكَذَا ؛ فَيَتَخَيَّرُ مَنْ دَخَلَهَا أَوْ لَمْ يَخْرُجْ بَيْنَ مَا التَزَمَهُ وَكَفَّارَةَ يَمِينٍ ، وَلَا يَتَّعَيْنُ الْمُلتَزِمُ وَلَوْ حَجًّا ؛ وَالْفَرَعُ مَا أُنْدَرَجَ تَحْتَ أَصْلٍ كُلِّي .

* * *

النَّذْرُ: الْتِزَامُ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ رَشِيدٍ قُرْبَةً لَمْ تَتَّعَيْنْ ، نَفْلًا كَانَتْ أَوْ فَرَضَ كِفَايَةً ، كَادَامَةِ وَتَرٍ ، وَعِيَادَةِ مَرِيضٍ ، وَزِيَارَةِ رَجُلٍ قُبْرًا ، وَتَزَوُّجٍ حَيْثُ سُنٌّ ، خِلَافًا لِجَمْعٍ ، وَصَوْمِ أَيَّامِ الْبَيْضِ وَالْأَثْنَيْنِ ، فَلَوْ وَقَعَتْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَوْ الْحَيْضِ أَوْ النَّفَاسِ أَوْ الْمَرَضِ لَمْ يَجِبِ الْقَضَاءُ ، وَكَصَلَاةِ جَنَازَةٍ وَتَجْهِيْزِ مَيْتٍ ؛ وَلَوْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ بَعِيْنِهِ لَمْ يَصُمْ قَبْلَهُ ، فَإِنْ فَعَلَ أَثِمَ ، كَتَقْدِيمِ الصَّلَاةِ عَلَى وَقْتِهَا الْمُعَيَّنِ ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ عَنْهُ ، كَهَيِّ ، بِلَا عُذْرِ ، فَإِنْ فَعَلَ صَحَّ وَكَانَ قَضَاءً . وَلَوْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ خَمِيْسٍ وَلَمْ يُعَيَّنْ كَفَاهُ أَيُّ خَمِيْسٍ ، وَلَوْ نَذَرَ صَلَاةً فَيَجِبُ رَكْعَتَانِ بِقِيَامٍ قَادِرٍ ، أَوْ صَوْمًا فَصَوْمُ يَوْمٍ ، أَوْ صَوْمُ أَيَّامٍ ثَلَاثَةٍ ، أَوْ صَدَقَةٌ فَمُتَمَوِّلٌ ، وَيَجِبُ صَرْفُهُ لِحُرِّ

بَلَفْظٍ مُنَجَّزٍ كَ: اللَّهُ عَلَيَّ كَذَا، أَوْ عَلَيَّ كَذَا، أَوْ نَذَرْتُ كَذَا؛ أَوْ مُعَلَّقٍ،

مُسْكِينٍ مَا لَمْ يُعَيَّنْ شَخْصاً أَوْ أَهْلَ بَلَدٍ ، وَإِلَّا تَعَيَّنَ صَرْفُهُ لَهُ ، وَلَا يَتَعَيَّنُ لَصَوْمٍ وَصَلَاةٍ مَكَانٌ عَيْنُهُ وَلَا لِمَصَدَقَةٍ زَمَانٌ عَيْنُهُ .

وَخَرَجَ بِـ « الْمُسْلِمِ الْمُكَلَّفِ » الْكَافِرُ وَالصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ ، فَلَا يَصِحُّ نَذَرُهُمْ كَنَذَرِ السَّفِيهِ ، وَقِيلَ: يَصِحُّ مِنَ الْكَافِرِ ؛ وَبِـ « الْقُرْبَةِ » الْمَعْصِيَةُ ، كَصَوْمِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، وَصَلَاةٍ لَا سَبَبَ لَهَا فِي وَقْتٍ مَكْرُوهٍ ، فَلَا يَنْعَقِدَانِ ؛ وَكَالْمَعْصِيَةِ الْمَكْرُوهَةِ ، كَالصَّلَاةِ عِنْدَ الْقَبْرِ وَالنَّذْرُ لِأَحَدِ آبَائِهِ وَأَوْلَادِهِ فَقَطْ ، وَكَذَا الْمُبَاحُ كَ: اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أَكُلَ أَوْ أَنَامَ ، وَإِنْ قَصَدَ تَقْوِيَةً عَلَى الْعِبَادَةِ أَوْ النَّشَاطِ لَهَا .

وَلَا كَفَّارَةٌ فِي الْمُبَاحِ عَلَى الْأَصَحِّ .

وَبِـ « لَمْ تَتَعَيَّنْ » مَا تَعَيَّنَ عَلَيْهِ مِنْ فِعْلٍ وَاجِبٍ عَيْنِي كَمَكْتُوبَةٍ ، وَأَدَاءِ رُبْعِ عَشْرِ مَالٍ تِجَارَةً ، وَكَتْرِكَ مُحَرَّمٍ .

وَأِنَّمَا يَنْعَقِدُ النَّذْرُ مِنَ الْمُكَلَّفِ بَلَفْظٍ مُنَجَّزٍ بِأَنْ يَلْتَزِمَ قُرْبَةً مِنْ غَيْرِ تَعْلِيلٍ بِشَيْءٍ ، وَهَذَا نَذْرُ تَبَرُّرٍ كَ: اللَّهُ عَلَيَّ كَذَا، مِنْ صَلَاةٍ أَوْ صَوْمٍ أَوْ نُسُكٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ قِرَاءَةٍ أَوْ اعْتِكَافٍ ، أَوْ عَلَيَّ كَذَا، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ: اللَّهُ .

أَوْ نَذَرْتُ كَذَا ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ مَعَهَا « اللَّهُ » عَلَى الْمُعْتَمِدِ الَّذِي صَرَّحَ بِهِ الْبَغَوِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ أَضْطِرَابٍ طَوِيلٍ .

أَوْ بَلَفْظٍ مُعَلَّقٍ، وَيُسَمَّى: نَذْرَ مُجَازَاةٍ ، وَهُوَ: أَنْ يَلْتَزِمَ قُرْبَةً فِي مُقَابَلَةٍ مَا يُرْغَبُ فِي حُصُولِهِ مِنْ حَدُوثِ نِعْمَةٍ أَوْ أَنْدِفَاعِ نِقْمَةٍ ، كَ: إِنْ

كَ: إِنْ شَفَانِي اللَّهُ أَوْ سَلَّمَنِي اللَّهُ فَعَلَيْ كَذَا . فَيَلْزِمُ مَا أَلْزَمَهُ حَالًا فِي مُنَجِّزٍ ، وَعِنْدَ وُجُودِ صِفَةٍ فِي مُعَلَّقٍ .

شَفَانِي اللَّهُ ، أَوْ سَلَّمَنِي اللَّهُ ، فَعَلَيْ كَذَا ؛ أَوْ أَلْزَمْتُ نَفْسِي ، أَوْ وَاجِبْتُ عَلَيَّ كَذَا .

وَخَرَجَ بِ « لَفْظِ » النَّيَّةِ ، فَلَا يَصِحُّ بِمُجَرَّدِ النَّيَّةِ كَسَائِرِ الْعُقُودِ إِلَّا بِاللَّفْظِ ، وَقِيلَ : يَصِحُّ بِالنَّيَّةِ وَحْدَهَا .

فَيَلْزِمُ عَلَيْهِ مَا أَلْزَمَهُ حَالًا فِي مُنَجِّزٍ ، وَعِنْدَ وُجُودِ صِفَةٍ فِي مُعَلَّقٍ .

وَزَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ الْقَوْرُ بِأَدَائِهِ عَقَبَ وُجُودِ الْمُعَلَّقِ عَلَيْهِ ، خِلَافًا لِقَضِيَّةِ كَلَامِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ .

وَلَا يُشْتَرَطُ قَبُولُ الْمُنْذُورِ لَهُ فِي قِسْمِي النَّذْرِ ، وَلَا الْقَبْضُ ؛ بَلْ يُشْتَرَطُ عَدَمُ رَدِّهِ .

وَيَصِحُّ النَّذْرُ بِمَا فِي ذِمَّةِ الْمَدِينِ ، وَلَوْ مَجْهُولًا ، فَيَبْرَأُ حَالًا ، وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ خِلَافًا لِلْجَلَالِ الْبُلْقِينِي ، وَلَوْ نَذَرَ لغيرِ أَحَدٍ أَصْلِيهِ أَوْ فُرُوعِهِ مِنْ وَرَثَتِهِ بِمَالِهِ قَبْلَ مَرَضٍ مَوْتِهِ يَوْمَ مَلَكَهُ كُلُّهُ مِنْ غَيْرِ مُشَارِكٍ ، لِزَوَالِ مُلْكِهِ عَنْهُ ، وَلَا يَجُوزُ لِلْأَصْلِ الرُّجُوعُ فِيهِ ، وَيَنْعَقِدُ مُعَلَّقًا فِي نَحْوِ : إِذَا مَرَضْتُ ؛ فَهُوَ نَذْرٌ لَهُ قَبْلَ مَرَضِي يَوْمَ ، وَلَهُ التَّصَرُّفُ قَبْلَ حُصُولِ الْمُعَلَّقِ عَلَيْهِ ، وَيُلْغَوُ قَوْلُهُ : مَتَى حَصَلَ لِي الْأَمْرُ الْفُلَانِي أَجِيءُ لَكَ بِكَذَا ؛ مَا لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ لَفْظُ التَّزَامِ أَوْ نَذْرٍ .

وَأَقْتَنَى جَمْعٌ فِي مَنْ أَرَادَا أَنْ يَتَبَايَعَا ، فَأَتَّفَقَا عَلَى أَنْ يَنْذَرَ كُلُّهُ لِلْآخَرِ

بِمَتَاعِهِ ، فَفَعَلَا ؛ صَحَّ .

وَإِنْ زَادَ الْمُبْتَدِئُ : إِنْ نَذَرْتَ لِي بِمَتَاعِكَ ، وَكَثِيرًا مَا يُفَعَّلُ ذَلِكَ فِيمَا لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ وَيَصِحُّ نَذَرُهُ .

وَيَصِحُّ إِبْرَاءُ الْمَنْذُورِ لَهُ النَّاذِرَ عَمَّا فِي ذِمَّتِهِ .

قَالَ الْقَاضِي : وَلَا يُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ النَّاذِرِ مَا نَذَرَ بِهِ ، كَحُمْسٍ مَا يَخْرُجُ لَهُ مِنْ مُعَشَّرٍ وَكَكُلٍّ وَلَدٍ أَوْ ثَمَرَةٍ يَخْرُجُ مِنْ أَمْتِي أَوْ شَجَرَتِي هَذِهِ .

وَذَكَرَ أَيْضًا أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي الْحُمْسِ الْمَنْذُورِ .

وَقَالَ غَيْرُهُ : مَحَلُّهُ إِنْ نَذَرَ قَبْلَ الْأَشْتِدَادِ .

وَيَصِحُّ النَّذَرُ لِلْجَنِينِ كَالْوَصِيَّةِ لَهُ ، بَلْ أَوْلَى ، لَا لِلْمَيِّتِ ، إِلَّا لِقَبْرِ

الشَّيْخِ الْفُلَانِيِّ وَأَرَادَ بِهِ قُرْبَةً ثُمَّ كِاسِرَاجٍ يُنْتَفَعُ^(١) بِهِ ، أَوْ أَطْرَدَ عُرْفُ فَيُحْمَلُ النَّذَرُ لَهُ عَلَى ذَلِكَ ، وَيَقَعُ لِبَعْضِ الْعَوَامِّ : جَعَلْتُ هَذَا لِلنَّبِيِّ ﷺ ؛ فَيَصِحُّ كَمَا بُحِثَ ، لِأَنَّهُ اُسْتَهْرَ فِي عُرْفِهِمُ لِلنَّذْرِ ، وَيُصْرَفُ لِمَصَالِحِ الْحُجَرَةِ النَّبَوِيَّةِ .

قَالَ الشُّبْكِيُّ : وَالْأَقْرَبُ عِنْدِي فِي الْكَعْبَةِ وَالْحُجَرَةِ الشَّرِيفَةِ

وَالْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ ، أَنَّ مَنْ خَرَجَ مِنْ مَالِهِ عَنْ شَيْءٍ لَهَا ، وَأَقْتَضَى الْعُرْفُ

(١) قَالَ الشَّيْخُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : الْاِنْتِفَاعُ بِهِ شَرْطٌ ، فَلَوْ لَمْ يَوْجَدْ هُنَاكَ مَنْ يَنْتَفِعُ بِهِ ، مِنْ مَصْلٍ أَوْ نَائِمٍ أَوْ نَحْوِهِمَا لَمْ يَصِحَّ النَّذَرُ ، لِأَنَّهُ إِضَاعَةُ مَالٍ . اُنْتَهَى . وَأُضِيفُ : كَانَتْ الْقُبُورُ تَلْحَقُ بِهَا أَوْقَافٌ تَفِيدُ طَبَقَاتٍ مِنَ النَّاسِ ، فَيَكُونُ النَّذَرُ لِمَنْ لَدَاتِ الْقَبْرِ ، وَإِنَّمَا لِلنَّاسِ الَّذِينَ يَشْغُلُونَ الْأَوْقَافَ الْمُلْحَقَةَ بِالْقَبْرِ ؛ حَيْثُ النَّذَرُ لِلْقَبْرِ لَا يَصِحُّ قَوْلًا وَاحِدًا .

صَرَفُهُ فِي جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِهَا ، صُرِفَ إِلَيْهَا وَأَخْتَصَّتْ بِهِ . أَنْتَهَى .
 قَالَ شَيْخُنَا : فَإِنْ لَمْ يَقْتَضِ الْعُرْفُ شَيْئاً ، فَالَّذِي يَتَّجُهُ أَنَّهُ يُزَجَعُ فِي
 تَعْيِينِ الْمَصْرِفِ لِرَأْيِ نَاطِرِهَا .

قَالَ : وَظَاهِرٌ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ فِي النَّذْرِ لِمَسْجِدٍ غَيْرِهَا . أَنْتَهَى .
 وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ فِي : إِنْ قَضَى اللَّهُ حَاجَتِي فَعَلَيَّ لِلْكَعْبَةِ كَذَا ، بِأَنَّهُ
 يَتَعَيَّنُ لِمَصَالِحِهَا ، وَلَا يُصْرَفُ لِفُقَرَاءِ الْحَرَمِ ؛ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ
 « الْمُهَذَّبِ » وَصَرَّحَ بِهِ جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ .

وَلَوْ نَذَرَ شَيْئاً لِلْكَعْبَةِ ، وَنَوَى صَرَفَهُ لِقُرْبَةٍ مُعَيَّنَةٍ ، كَالِإِسْرَاجِ ، تَعَيَّنَ
 صَرَفُهُ فِيهَا إِنْ أَحْتِيجَ لَذَلِكَ ، وَإِلَّا بِيَعٍ وَصُرِفَ لِمَصَالِحِهَا كَمَا أَسْتَظْهَرَهُ
 شَيْخُنَا .

وَلَوْ نَذَرَ إِسْرَاجَ نَحْوِ شَمْعٍ أَوْ زَيْتٍ بِمَسْجِدٍ ، صَحَّ إِنْ كَانَ ثُمَّ مَنْ يَنْتَفِعُ
 بِهِ ، وَلَوْ عَلَى نُدُورٍ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَلَوْ نَذَرَ إِهْدَاءً مَقْضُولٍ إِلَى مَكَّةَ لَزِمَهُ نَقْلُهُ وَالتَّصَدَّقُ بِعَيْنِهِ عَلَى فُقَرَاءِ
 الْحَرَمِ مَا لَمْ يُعَيَّنْ قُرْبَةً أُخْرَى ، كَتَطْيِيبِ الْكَعْبَةِ ، فَيَصْرَفُهُ إِلَيْهَا .

وَعَلَى النَّاذِرِ مُؤَنَّةُ إِيْصَالِ الْهَدْيِ الْمُعَيَّنِ إِلَى الْحَرَمِ ، فَإِنْ كَانَ مُعْسِراً
 بَاعَ بَعْضَهُ لِنَقْلِ الْبَاقِي ، فَإِنْ تَعَسَّرَ نَقْلُهُ ، كَعَقَارٍ أَوْ حَجَرٍ رَحَى بَاعَهُ وَلَوْ
 بِغَيْرِ إِذْنِ حَاكِمٍ ، وَنَقَلَ ثَمَنَهُ ، وَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَى فُقَرَاءِ الْحَرَمِ .

وَهَلْ لَهُ إِمْسَاكُهُ بِقِيمَتِهِ أَوْ لَا ؟ وَجِهَانِ .

وَلَوْ نَذَرَ الصَّلَاةَ فِي أَحَدِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ أَجْزَاءً بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ ،

كَأَلَا عِتِكَافٍ .

وَلَا يُجْزَىءُ أَلْفُ صَلَاةٍ فِي غَيْرِ مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ عَنْ صَلَاةٍ نَذَرَهَا فِيهِ ،
كَعَكْسِهِ .

كَمَا لَا يُجْزَىءُ قِرَاءَةُ الْإِخْلَاصِ عَنْ ثُلُثِ الْقُرْآنِ الْمُنْدُورِ .

وَمَنْ نَذَرَ إِثْنَانَ سَائِرِ الْمَسَاجِدِ وَصَلَاةَ التَّطَوُّعِ فِيهِ ، صَلَّى حَيْثُ شَاءَ ،
وَلَوْ فِي بَيْتِهِ .

وَلَوْ نَذَرَ التَّصَدُّقَ بِدِرْهَمٍ لَمْ يُجْزَىءَ عَنْهُ جِنْسٌ آخَرُ .

وَلَوْ نَذَرَ التَّصَدُّقَ بِمَالٍ بَعَيْنُهُ زَالَ عَنْ مُلْكِهِ ، فَلَوْ قَالَ : عَلَيَّ أَنْ
أَتَصَدَّقَ بِعِشْرِينَ دِينَارًا ، وَعَيْنُهَا عَلَى فُلَانٍ ، أَوْ : إِنْ شَفِي مَرِيضِي فَعَلَيَّ
ذَلِكَ ، مَلَكَهَا وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهَا وَلَا قَبْلَهَا ، بَلْ ، وَإِنْ رَدَّ فَلَهُ التَّصَرُّفُ فِيهَا .

وَيَنْعَقِدُ حَوْلَ زَكَاتِهَا مِنْ حِينِ النَّذْرِ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يُعَيْنْهَا وَلَمْ يَرُدَّهَا
الْمُنْدُورُ لَهُ فَتَصِيرُ دَيْنًا لَهُ عَلَيْهِ ، وَيَبْتُ لَهَا أَحْكَامُ الدُّيُونِ مِنْ زَكَاةٍ
وغيرها .

وَلَوْ تَلَفَ الْمُعَيَّنُ لَمْ يَضْمَنْهُ إِلَّا إِنْ قَصَرَ عَلَى مَا أُسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا .

وَلَوْ نَذَرَ أَنْ يُعَمَّرَ مَسْجِدًا مُعَيَّنًا أَوْ فِي مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ لَمْ يَجْزُ لَهُ أَنْ يُعَمَّرَ
غَيْرَهُ بَدَلًا عَنْهُ ، وَلَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، كَمَا لَوْ نَذَرَ التَّصَدُّقَ بِدِرْهَمٍ فَضَّةٍ لَمْ
يَجْزُ التَّصَدُّقُ بَدَلَهُ بِدِينَارٍ ، لِاخْتِلَافِ الْأَعْرَاضِ .

بَابُ الْبَيْعِ

تِمَّةٌ [فِي بَيَانِ حُكْمِ نَذْرِ الْمُقْتَرِضِ لِمُقَرِّضِهِ] : اُخْتَلَفَ جَمْعُ مَنْ مَشَايِخُ شَيْوَحِنَا فِي نَذْرِ مُقْتَرِضٍ مَا لَا مُعَيَّنًا لِمُقَرِّضِهِ مَا دَامَ دَيْنُهُ فِي ذِمَّتِهِ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا يَصِحُّ ، لِأَنَّهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الْخَاصُّ غَيْرُ قُرْبَةٍ ، بَلْ يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى رَبِّهَا النَّسَبِيَّةِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يَصِحُّ ، لِأَنَّهُ فِي مُقَابَلَةِ حَدُوثِ نِعْمَةِ رِنِحِ الْقَرْضِ إِنْ اتَّجَرَ بِهِ ، أَوْ فِيهِ أَنْدِفَاعُ نِقْمَةِ الْمُطَالَبَةِ إِنْ أُخْتِجَ لِبَقَائِهِ فِي ذِمَّتِهِ لِإِعْسَارٍ أَوْ إِنْفَاقٍ ، وَلِأَنَّهُ يُسْنُّ لِلْمُقْتَرِضِ أَنْ يَرُدَّ زِيَادَةً عَمَّا اقْتَرَضَهُ ، فَإِذَا أَلْزَمَهَا بِنَذْرِ أَنْعَقَدَ ، وَلَزِمَتْهُ ؛ فَهُوَ حِينَئِذٍ مُكَافَأَةٌ إِحْسَانٍ لَا وَصْلَةٌ لِلرَّبِّ ، إِذْ هُوَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي عَقْدٍ كَبِيعٍ ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ شَرَطَ عَلَيْهِ النَّذْرَ فِي عَقْدِ الْقَرْضِ كَانَ رَبًّا .

وَقَالَ شَيْخُ مَشَايِخِنَا الْعَلَّامَةُ الْمُحَقِّقُ الطَّنْبُادَوِيُّ فِيمَا إِذَا نَذَرَ الْمَذْيُونُ لِلدَّائِنِ مَنَفْعَةَ الْأَرْضِ الْمَرْهُونَةِ مُدَّةَ بَقَاءِ الدَّيْنِ فِي ذِمَّتِهِ : وَالَّذِي رَأَيْتُهُ لِمُتَأَخَّرِي أَصْحَابِنَا الْيَمِينِيِّينَ مَا هُوَ صَرِيحٌ فِي الصَّحَّةِ ، وَمِمَّنْ أَفْتَى بِذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ حُسَيْنِ الْقَمَّاطُ وَالْعَلَّامَةُ الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَهْدَلُ .

* * *

بَابُ الْبَيْعِ

هُوَ لُغَةٌ : مُقَابَلَةٌ شَيْءٍ بِشَيْءٍ ؛ وَشَرْعًا : مُقَابَلَةٌ مَالٍ بِمَالٍ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ .

وَالْأَصْلُ فِيهِ قَبْلَ الْإِجْمَاعِ آيَاتٌ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾

يَصِحُّ بِإِجَابٍ، كِبَعْتُكَ وَمَلَكَتُكَ ذَا بَكَذَا؛ وَقَبُولٍ، كَأَشْتَرَيْتُ
وَقَبِلْتُ هَذَا بَكَذَا؛

[٢ سورة البقرة/ الآية : ٢٧٥] وَأَخْبَارُ ، كَخَبَرِ : سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ : أَيُّ الْكَسْبِ
أَطْيَبُ ؟ فَقَالَ : « عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ ، وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٌ » . [« مسند أحمد » ،
رقم : ١٦٨١٤] أَيُّ : لَا غِشَّ فِيهِ وَلَا خِيَانَةً .

يَصِحُّ الْبَيْعُ بِإِجَابٍ مِنَ الْبَائِعِ ، وَلَوْ هَزْلاً ، وَهُوَ : مَا دَلَّ عَلَى
الْتِمْلِكِ دَلَالَةً ظَاهِرَةً ، كِبَعْتُكَ ذَا بَكَذَا ، أَوْ هُوَ لَكَ بَكَذَا ، وَمَلَكَتُكَ أَوْ
وَهَبْتُكَ ذَا بَكَذَا ، وَكَذَا جَعَلْتُهُ لَكَ بَكَذَا إِنْ نَوَى بِهِ الْبَيْعَ .

وَقَبُولٍ مِنَ الْمُشْتَرِي ، وَلَوْ هَزْلاً ، وَهُوَ : مَا دَلَّ عَلَى الْتِمْلِكِ
كَذَلِكَ ، كَأَشْتَرَيْتُ هَذَا بَكَذَا ، وَقَبِلْتُ ، أَوْ رَضِيتُ ، أَوْ أَخَذْتُ ، أَوْ
تَمَلَّكْتُ هَذَا بَكَذَا .

وَذَلِكَ لِتِمِّ الصَّيْغَةِ الدَّالِّ عَلَى اشْتِرَاطِهَا قَوْلُهُ ﷺ : « إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ
تَرَاضٍ » [ابن ماجه ، رقم : ٢١٨٥] .

وَالرُّضَا خَفِيٌّ ، فَأَعْتَبِرَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنَ اللَّفْظِ ، فَلَا يَنْعَقِدُ
بِالْمُعَاطَاةِ ، لَكِنْ اخْتِيرَ الْأَنْعَادُ بِكُلِّ مَا يُتَعَارَفُ الْبَيْعُ بِهَا فِيهِ ، كَالْخُبْزِ
وَاللَّحْمِ ، دُونَ نَحْوِ : الدَّوَابِّ وَالْأَرْضِ .

فَعَلَى الْأَوَّلِ الْمَقْبُوضُ بِهَا كَالْمَقْبُوضِ بِالْبَيْعِ الْفَاسِدِ ، أَيُّ : فِي
أَحْكَامِ الدُّنْيَا ؛ أَمَّا فِي الْآخِرَةِ فَلَا مُطَالَبَةَ بِهَا .

وَيَجْرِي خِلَافُهَا فِي سَائِرِ الْعُقُودِ ، وَصُورَتُهَا : أَنْ يَتَّفَقَا عَلَى ثَمَنِ
وَمُثْمَنِ ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ لَفْظٌ مِنْ وَاحِدٍ ، وَلَوْ قَالَ مُتَوَسِّطٌ لِلْبَائِعِ : بَعْتُ ؟

بِلَا فَضْلٍ وَتَخَلَّلَ لَفْظُ أَجْنَبِيٍّ وَتَعْلِيْقٍ وَتَأْقِيْتٍ . وَشُرْطٌ فِي عَاقِدٍ
تَكْلِيْفٌ وَإِسْلَامٌ لِّتَمَلِّكَ مُسْلِمٍ

فَقَالَ : نَعَمْ ، أَوْ : إِي ؛ وَقَالَ لِلْمُشْتَرِي : أَشْتَرَيْتَ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ ؛ صَحَّ .
وَيَصِحُّ أَيْضاً بِـ « نَعَمْ » ، مِنْهُمَا لِجَوَابِ قَوْلِ الْمُشْتَرِي : بَعْتُ ؟
وَالْبَائِعِ : أَشْتَرَيْتَ ؟ .

وَلَوْ قُرِنَ بِالْإِيجَابِ أَوْ الْقَبُولِ حَرْفُ اسْتِقْبَالٍ ، كَأَبِيعَكَ ؟ لَمْ يَصِحَّ .
قَالَ شَيْخُنَا : وَيُظْهَرُ أَنَّهُ يُغْتَفَرُ مِنَ الْعَامِّيِّ نَحْوُ فَتَحِ تَاءِ الْمُتَكَلِّمِ .
وَشُرْطُ صِحَّةِ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ كَوْنُهُمَا بِلَا فَضْلٍ بِسُكُوتٍ طَوِيلٍ يَقَعُ
بَيْنَهُمَا ، بِخِلَافِ التَّيْسِيرِ .
وَلَا تَخَلَّلَ لَفْظٌ وَإِنْ قَلَّ .

أَجْنَبِيٍّ عَنِ الْعَقْدِ ، بَأَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ مُقْتَضَاهُ وَلَا مِنْ مَصَالِحِهِ .
وَيُشْتَرَطُ أَيْضاً أَنْ يَتَوَافَقَا مَعْنَى لَا لَفْظاً ، فَلَوْ قَالَ : بَعْتُكَ بِأَلْفٍ ،
فَزَادَ أَوْ نَقَصَ ؛ أَوْ بِأَلْفٍ حَالَةً ؛ فَأَجَّلَ ، أَوْ عَكْسَهُ ، أَوْ مُؤَجَّلَةً بِشَهْرٍ
فَزَادَ ؛ لَمْ يَصِحَّ لِلْمُخَالَفَةِ .

وَبِلَا تَعْلِيْقٍ ، فَلَا يَصِحُّ مَعَهُ ، كَأَنْ مَاتَ أَبِي فَقَدْ بَعْتُكَ هَذَا ، وَلَا
تَأْقِيْتٍ ، كَبِعْتُكَ هَذَا شَهْرًا .

وَشُرْطٌ فِي عَاقِدٍ بَائِعاً كَانَ أَوْ مُشْتَرِيّاً ؛ تَكْلِيْفٌ ، فَلَا يَصِحُّ عَقْدُ صَبِيٍّ
وَمَجْنُونٍ ، وَكَذَا مِنْ مُكْرِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ لِعَدَمِ رِضَاهُ .
وَإِسْلَامٌ لِّتَمَلِّكَ رَقِيقٍ مُسْلِمٍ لَا يَعْتَقُ عَلَيْهِ .

وَمُصْحَفٍ ، وَفِي مَعْقُودٍ مُلْكٌ لَهُ عَلَيْهِ

وَكَذَا يُشْتَرَطُ أَيْضاً إِسْلَامُ لِمَتَمَلَّكَ مُرْتَدُّ عَلَى الْمُعْتَمَدِ ، لَكِنَّ الَّذِي فِي
« الرَّوْضَةِ » وَأَصْلُهَا صِحَّةُ بَيْعِ الْمُرْتَدِّ لِلْكَافِرِ .

وَلِتَمَلَّكَ شَيْءٌ مِنْ مُصْحَفٍ ، يَعْنِي : مَا كُتِبَ فِيهِ قُرْآنٌ ، وَلَوْ آيَةٌ ،
وَإِنْ أُثْبِتَ لِغَيْرِ الدِّرَاسَةِ ؛ كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا .

وَيُشْتَرَطُ أَيْضاً عَدَمُ حَرَابَةِ مَنْ يَشْتَرِي آلَةَ حَرْبٍ ، كَسَيْفٍ وَرُمْحٍ
وَنُشَابٍ وَتُرْسٍ وَدِرْعٍ وَخَيْلٍ ، بِخِلَافِ غَيْرِ آلَةِ الْحَرْبِ ، وَلَوْ مِمَّا تَتَأْتَى
مِنْهُ ، كَالْحَدِيدِ ، إِذْ لَا يَتَعَيَّنُ جَعْلُهُ عُدَّةَ حَرْبٍ ، وَيَصِحُّ بَيْعُهَا لِلذَّمِّيِّ ،
أَيُّ : فِي دَارِنَا .

وَشَرِطٌ فِي مَعْقُودٍ عَلَيْهِ مُثْمَنًا كَانَ أَوْ ثَمَنًا مُلْكٌ لَهُ ، أَيُّ : لِلْعَاقِدِ ،
عَلَيْهِ .

فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ فُضُولِيٍّ ، وَيَصِحُّ بَيْعُ مَالٍ غَيْرِهِ ظَاهِرًا إِنْ بَانَ بَعْدَ الْبَيْعِ
أَنَّهُ لَهُ ، كَأَنْ بَاعَ مَالَ مُورَثِهِ ظَانًّا حَيَاتَهُ ، فَبَانَ مَيْتًا ، حِينَئِذٍ ، لِتَبَيُّنِ أَنَّهُ
مِلْكُهُ ، وَلَا أَثَرَ لَظَنِ خَطَا بَانَ صِحَّتُهُ ، لِأَنَّ الْأَعْتِبَارَ فِي الْعُقُودِ بِمَا فِي نَفْسِ
الْأَمْرِ لَا بِمَا فِي ظَنِّ الْمُكَلَّفِ .

* * *

فَائِدَةٌ : لَوْ أَخَذَ مِنْ غَيْرِهِ بِطَرِيقٍ جَائِزٍ مَا ظَنَّ حِلَّهُ ، وَهُوَ حَرَامٌ بَاطِنًا ،
فَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا أَلْمَاخُودَ مِنْهُ الْخَيْرُ لَمْ يُطَالَبْ فِي الْآخِرَةِ ، وَإِلَّا طُولَبَ .
قَالَهُ الْبَغَوِيُّ .

وَلَوْ اشْتَرَى طَعَامًا فِي الذَّمَّةِ وَقَضَى مِنْ حَرَامٍ ، فَإِنْ أَقْبَضَهُ لَهُ الْبَائِعُ

وَطُهْرُهُ وَرُؤْيِيَّتُهُ .

بِرِضَاهُ قَبْلَ تَوْفِيَةِ الثَّمَنِ حَلَّ لَهُ أَكْلُهُ ، أَوْ بَعْدَهَا مَعَ عِلْمِهِ أَنَّهُ حَرَامٌ حَلَّ
أَيْضاً ، وَإِلَّا حَرَّمَ إِلَى أَنْ يُبْرِئَهُ أَوْ يُوفِيَهُ مِنْ حِلٍّ ؛ قَالَهُ شَيْخُنَا .

* * *

وَطُهْرُهُ ، أَوْ إِمْكَانُ طُهْرِهِ بِغَسَلٍ ، فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ نَجَسٍ ، كَخَمَرٍ ،
وَجِلْدِ مَيْتَةٍ ، وَإِنْ أَمَكْنَ طُهْرُهُمَا بِتَخْلِيلٍ أَوْ دِبَاغٍ ؛ وَلَا مُتَنَجِّسٍ لَا يُمَكِّنُ
طُهْرُهُ ، وَلَوْ دُهِناً تَنَجَّسَ ، بَلْ يَصِحُّ هِبَتُهُ .

وَرُؤْيِيَّتُهُ ، أَيُّ : الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مُعَيَّناً ، فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ مُعَيَّنٍ لَمْ
يَرَهُ الْعَاقِدَانِ ، أَوْ أَحَدَهُمَا ، كَرَهْنِهِ وَإِجَارَتِهِ لِلْغَرَرِ الْمُنْهِي عَنْهُ ، وَإِنْ بَالِغٍ
فِي وَصْفِهِ .

وَتَكْفِي الرُّؤْيِيَّةُ قَبْلَ الْعَقْدِ فِيمَا لَا يَغْلِبُ تَغْيِيرُهُ إِلَى وَقْتِ الْعَقْدِ ،
وَتَكْفِي رُؤْيِيَّةُ بَعْضِ الْمَبِيعِ إِنْ دَلَّ عَلَى بَاقِيهِ ، كظَاهِرِ صُبْرَةِ نَحْوِ بَرٍّ ،
وَأَعْلَى الْمَائِعِ ، وَمِثْلُ أَنْمُودَجٍ مُتَسَاوِي الْأَجْزَاءِ ، كَالْحُبُوبِ ، أَوْ لَمْ يَدُلَّ
عَلَى بَاقِيهِ ، بَلْ كَانَ صَوَاناً لِلْبَاقِي لِبَقَائِهِ ، كَقَشْرِ رُمَانٍ وَبَيْضٍ وَقِشْرَةِ سُفْلَى
لِنَحْوِ جَوْزٍ ، فَيَكْفِي رُؤْيِيَّتُهُ ، لِأَنَّ صَلَاحَ بَاطِنِهِ فِي إِبْقَائِهِ وَإِنْ لَمْ يَدُلَّ هُوَ
عَلَيْهِ .

وَلَا يَكْفِي رُؤْيِيَّةُ الْقِشْرَةِ الْعُلْيَا إِذَا أُنْعَقِدَتِ السُّفْلَى .

وَيُشْتَرَطُ أَيْضاً قُدْرَةُ تَسْلِيمِهِ ، فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ آتِقٍ وَضَالٍّ وَمَغْصُوبٍ لِغَيْرِ
قَادِرٍ عَلَى انْتِزَاعِهِ ، وَكَذَا سَمَكٍ بِرُكَّةٍ شَقَّ تَخْصِيلُهُ .

* * *

وَشُرْطَ فِي بَيْعِ مَطْعُومٍ وَنَقْدِ بَحْنِهِ حُلُولٌ وَتَقَابُضٌ قَبْلَ تَفْرِقٍ

مِهْمَةٌ [فِي بَيَانِ حُكْمٍ مَنْ تَصَرَّفَ فِي مَالٍ غَيْرِهِ ظَاهِرًا ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَهُ] : مَنْ تَصَرَّفَ فِي مَالٍ غَيْرِ بَيْعٍ أَوْ غَيْرِهِ ظَانًّا تَعْدِيهِ فَبَانَ أَنَّهُ لَهُ عَلَيْهِ وَلَايَةٌ ، كَأَن كَانَ مَالُ مُورِّثِهِ فَبَانَ مَوْتُهُ ، أَوْ مَالُ أَجَنَّبِيٍّ فَبَانَ إِذْنُهُ لَهُ ، أَوْ ظَانًّا فَقَدْ شَرِطَ فَبَانَ مُسْتَوْفِيًّا لِلشُّرُوطِ ؛ صَحَّ تَصَرُّفُهُ ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْعُقُودِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، وَفِي الْعِبَادَاتِ بِذَلِكَ وَبِمَا فِي ظَنِّ الْمُكَلَّفِ ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ تَوَضَّأَ وَلَمْ يَظُنَّ أَنَّهُ مُطْلَقٌ بَطَلَ طَهُّورُهُ ، وَإِنْ بَانَ مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ فِيهَا عَلَى ظَنِّ الْمُكَلَّفِ .

وَشَمِلَ قَوْلُنَا : بـ « بَيْعٍ أَوْ غَيْرِهِ » التَّزْوِيجَ وَالْإِبْرَاءَ وَغَيْرَهُمَا ، فَلَوْ أْبْرَأَ مِنْ حَقِّ ظَانًّا أَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ ، فَبَانَ لَهُ حَقٌّ ؛ صَحَّ عَلَى الْمُعْتَمِدِ .

وَلَوْ تَصَرَّفَ فِي إِنْكَاحٍ ، فَإِنْ كَانَ مَعَ الشَّكِّ فِي وَلَايَةِ نَفْسِهِ فَبَانَ وَلِيًّا لَهَا حِينَئِذٍ ، صَحَّ أَعْتِبَارًا بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ .

* * *

وَشُرْطَ فِي بَيْعِ رَبَوِيٍّ ، وَهُوَ مَخْصُورٌ فِي شَيْئَيْنِ :

مَطْعُومٍ كَالْبُرِّ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَالزَّيْبِ وَالْمِلْحِ وَالْأَرْزِ وَالْدَّرَةِ وَالْفُولِ .

وَنَقْدٍ ، أَيُّ : ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ ، وَلَوْ غَيْرَ مَضْرُوبَيْنِ ، كَحُلِيِّ وَتَبَرٍ .

بِحَنْسِهِ كَبُرِّ بُرٍّ ، وَذَهَبٍ بِذَهَبٍ .

حُلُولٌ لِلْعَوَاضِينَ ، وَتَقَابُضٌ قَبْلَ تَفْرِقٍ ، وَلَوْ تَقَابُضًا الْبَعْضَ صَحَّ فِيهِ فَقَطْ .

وَمُمَائِلَةً ، وَبَغَيْرِ جِنْسِهِ حُلُولٌ وَتَقَابُضٌ ، وَفِي بَيْعِ مَوْصُوفٍ فِي ذِمَّةٍ (١)

وَمُمَائِلَةً بَيْنَ الْإِعْوَضَيْنِ يَقِينًا ، بِكَيْلٍ فِي مَكِيلٍ ، وَوَزْنٍ فِي مَوْزُونٍ ؛
وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ ﷺ : « لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ ، وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ ، وَلَا
الْبُرَّ بِالْبُرِّ ، وَلَا الشَّعِيرَ بِالشَّعِيرِ ، وَلَا التَّمْرَ بِالتَّمْرِ ، وَلَا الْمِلْحَ بِالْمِلْحِ ؛
إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ ، عَيْنًا بِعَيْنٍ ، يَدًا بِيَدٍ ؛ فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَيَبِعُوا
كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ » [مسلم ، رقم : ١٥٨٧ ؛ الترمذي ، رقم : ١٢٤٠ ؛
النسائي ، رقم : ٤٥٦٠ - ٤٥٦٦ ؛ أبو داود ، رقم : ٣٣٤٩ ؛ ابن ماجه ، رقم : ٢٢٥٤ ؛ مسند
أحمد ، رقم : ٢٢١٧٥ و ٢٢٢١٧ و ٢٢٢٢٠ ؛ الدارمي ، رقم : ٢٥٧٩] أَي : مُقَابَضَةً .

قَالَ الرَّافِعِيُّ : وَمِنْ لَازِمِهِ الْحُلُولُ ، أَي : غَالِبًا ؛ فَيَبْتَاعُ الرَّبَوِيُّ
بِجِنْسِهِ جُزْأً ، أَوْ مَعَ ظَنٍّ مُمَائِلَةٍ ، وَإِنْ خَرَجَتْ سَوَاءً .

وَشَرْطٌ فِي بَيْعِ أَحَدِهِمَا بِغَيْرِ جِنْسِهِ وَاتِّحَادًا فِي عِلَّةِ الرَّبَا ، كَبُرِّ بِشَعِيرٍ ،
وَذَهَبٍ بِفِضَّةٍ ؛ حُلُولٌ وَتَقَابُضٌ قَبْلَ تَفَرُّقٍ ، لَا مُمَائِلَةٌ ، فَيَبْتَاعُ الرَّبَوِيُّ
بِغَيْرِ جِنْسِهِ إِنْ لَمْ يُقْبَضَا فِي الْمَجْلِسِ ، بَلْ يَحْرُمُ الْبَيْعُ فِي الصُّورَتَيْنِ إِنْ
اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنَ الشُّرُوطِ .

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْكَبَائِرِ لَوُرُودِ اللَّعْنِ لِكُلِّ الرَّبَا وَمُوكِلِهِ وَكَاتِبِهِ .

وَعُلِمَ بِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ لَوْ بَاعَ طَعَامٌ بِغَيْرِهِ ، كَنَقْدٍ ، أَوْ ثَوْبٍ ، أَوْ غَيْرِ طَعَامٍ
بِطَعَامٍ ؛ لَمْ يُشْتَرَطْ شَيْءٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ .

وَشَرْطٌ فِي بَيْعِ مَوْصُوفٍ فِي ذِمَّةٍ (١) ، وَيُقَالُ لَهُ : أَسْلَمَ ، مَعَ الشُّرُوطِ

قَبْضُ رَأْسِ مَالٍ قَبْلَ تَفَرُّقٍ ، وَكَوْنُ مُسْلِمٍ فِيهِ دَيْنًا وَمَقْدُورًا فِي مَحَلِّهِ وَمَعْلُومٌ قَدْرٌ .

الْمَذْكُورَةُ لِلْبَيْعِ غَيْرِ الرُّوْيَةِ .

قَبْضُ رَأْسِ مَالٍ مُعَيَّنٍ ، أَوْ : فِي الدَّيْنَةِ فِي مَجْلِسِ خِيَارٍ ، وَهُوَ قَبْلَ تَفَرُّقٍ مِنْ مَجْلِسِ الْعَقْدِ ، وَلَوْ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ مَنْفَعَةً .

وَأِنَّمَا يُتَصَوَّرُ تَسْلِيمُ الْمَنْفَعَةِ بِتَسْلِيمِ الْعَيْنِ ، كَدَارٍ وَحَيَوَانٍ ، وَلِمُسْلِمٍ إِلَيْهِ قَبْضُهُ وَرَدُّهُ لِمُسْلِمٍ ، وَلَوْ عَنْ دَيْنِهِ .

وَكَوْنُ مُسْلِمٍ فِيهِ دَيْنًا فِي الدَّيْنَةِ حَالًا كَانَ أَوْ مُؤَجَّلًا ، لِأَنَّهُ الَّذِي وُضِعَ لَهُ لَفْظُ السَّلَمِ ؛ فَأَسْلَمْتُ إِلَيْكَ أَلْفًا فِي هَذِهِ الْعَيْنِ ، أَوْ هَذَا فِي هَذَا ، لَيْسَ سَلَامًا لِانْتِقَاءِ الشَّرْطِ ، وَلَا بَيْعًا ، لِاخْتِلَالِ لَفْظِهِ .

وَلَوْ قَالَ : أَشْتَرَيْتُ مِنْكَ ثَوْبًا صِفَتُهُ كَذَا بِهَذِهِ الدَّرَاهِمِ ، فَقَالَ : بَعْتُكَ ؛ كَانَ بَيْعًا عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ ، نَظَرًا لِلْفَظِ .

وَقِيلَ : سَلَمٌ ؛ نَظَرًا لِلْمَعْنَى ، وَاخْتَارَهُ جَمْعُ مُحَقِّقُونَ .

وَكَوْنُ الْمُسْلِمِ فِيهِ مَقْدُورًا عَلَى تَسْلِيمِهِ فِي مَحَلِّهِ ، بِكَسْرِ الْحَاءِ ، أَيْ : وَقْتُ حُلُولِهِ ، فَلَا يَصِحُّ السَّلَمُ فِي مُنْقَطِعِ عِنْدِ الْمَحَلِّ كَالرَّطْبِ فِي الشِّتَاءِ ، وَكَوْنُهُ مَعْلُومٌ قَدْرٌ بِكَيْلٍ فِي مَكِيلٍ ، أَوْ وَزْنٌ فِي مَوْزُونٍ ، أَوْ ذَرْعٌ فِي مَذْرُوعٍ ، أَوْ عَدٌّ فِي مَعْدُودٍ .

وَصَحَّ فِي نَحْوِ جَوْزٍ وَلَوْزٍ بِوَزْنٍ ، وَمَوْزُونٍ بِكَيْلٍ يُعَدُّ فِيهِ ضَابِطًا ، وَمَكِيلٍ بِوَزْنٍ ، وَلَا يَجُوزُ فِي بَيْضَةٍ وَنَحْوِهَا ، لِأَنَّهُ يَخْتَاجُ إِلَى ذِكْرِ جِزْمِهَا

وَحَرَمَ رَبًّا ،

مَعَ وَزْنِهَا ، فَيُورِثُ عِزَّةَ الْوُجُودِ .

وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا بَيَانُ مَحَلِّ تَسْلِيمٍ لِلْمُسْلِمِ فِيهِ إِنْ أُسْلِمَ بِمَحَلٍّ لَا يَصْلُحُ
لِلتَّسْلِيمِ ، أَوْ لِحَمْلِهِ إِلَيْهِ مُؤَنَّةٌ ، وَلَوْ ظَفَرَ الْمُسْلِمِ بِالْمُسْلِمِ إِلَيْهِ بَعْدَ الْمَحَلِّ
فِي غَيْرِ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ وَلِنَقْلِهِ إِلَى مَحَلِّ الظَّفَرِ مُؤَنَّةٌ ، لَمْ يَلْزَمْهُ أَدَاءٌ ، وَلَا
يُطَالَبُ بِقِيَمَتِهِ .

وَيَصِحُّ السَّلَامُ حَالًا وَمُؤَجَّلًا بِأَجَلٍ مَعْلُومٍ لَا مَجْهُولٍ ، وَمُطْلَقُهُ حَالٌ ،
وَمُطْلَقُ الْمُسْلِمِ فِيهِ جَيِّدٌ .

وَحَرَمَ رَبًّا مَرَّ بَيَانُهُ قَرِيبًا ، وَهُوَ أَنْوَاعٌ :

رَبًّا فَضْلِي ، بِأَنْ يَزِيدَ أَحَدُ الْعَوَاضِينَ .

وَمِنْهُ رَبًّا الْقَرْضِ ، بِأَنْ يُشْتَرَطَ فِيهِ مَا فِيهِ نَفْعٌ لِلْمُقْرِضِ .

وَرَبًّا يَدٍ ، بِأَنْ يُفَارِقَ أَحَدُهُمَا مَجْلِسَ الْعَقْدِ قَبْلَ التَّقَابُضِ .

وَرَبًّا نَسَاءً ، بِأَنْ يُشْتَرَطَ أَجَلٌ فِي أَحَدِ الْعَوَاضِينَ .

وَكُلُّهَا مُجْمَعٌ عَلَيْهَا .

ثُمَّ الْعَوَاضَانِ إِنْ اتَّفَقَا جِنْسًا اشْتَرَطَ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ تَقَدَّمَتْ ، أَوْ عِلَّةٌ ،
وَهِيَ الطَّعْمُ وَالتَّقْدِيَةُ ، اشْتَرَطَ شَرْطَانِ تَقَدَّمَا .

قَالَ شَيْخُنَا أَبُو زَيْادٍ : لَا يَنْدَفِعُ إِثْمُ إِعْطَاءِ الرَّبَا عِنْدَ الْإِفْتِرَاضِ

لِلضَّرُورَةِ بِحَيْثُ إِنَّهُ إِنْ لَمْ يُعْطِ الرَّبَا لَا يَحْصُلُ لَهُ الْقَرْضُ ، إِذْ لَهُ طَرِيقٌ إِلَى

إِعْطَاءِ الزَّائِدِ بِطَرِيقِ النَّذْرِ أَوْ التَّمْلِيكِ ، لَا سِيَّمَا إِذَا قُلْنَا : النَّذْرُ لَا يَخْتِاجُ

وَتَفْرِيقُ بَيْنِ أُمَةٍ وَفَرَعٍ لَمْ يُمَيِّزْ بِنَحْوِ بَيْعٍ وَبَطَلَ فِيهِمَا ،

إِلَى قَبُولِ لَفْظٍ عَلَى الْمُعْتَمَدِ .

وَقَالَ شَيْخُنَا : يَنْدَفِعُ الْإِثْمُ لِلضَّرُورَةِ .

* * *

فَائِدَةٌ : وَطَرِيقُ الْخَلَاصِ مِنْ عَقْدِ الرِّبَا لِمَنْ يَبِيعُ ذَهَبًا بِذَهَبٍ ، أَوْ
فِضَّةً بِفِضَّةٍ ، أَوْ بَرًّا بِبَرٍّ ، أَوْ أَرْضًا بِأَرْضٍ ، مُتَفَاضِلًا ؛ بِأَنْ يَهَبَ كُلٌّ مِنَ
الْبَائِعِينَ حَقَّهُ لِلْآخَرِ ، أَوْ يُقْرِضَ كُلٌّ صَاحِبَهُ ثُمَّ يُبْرِئَهُ ، وَيَتَخَلَّصُ مِنْهُ
بِالْقَرْضِ فِي بَيْعِ الْفِضَّةِ بِالذَّهَبِ ، أَوْ الْأَرْضِ بِالْبَرِّ بِلاَ قَبْضٍ قَبْلَ تَفْرِيقِ .

* * *

وَحَرْمُ تَفْرِيقِ بَيْنِ أُمَةٍ وَإِنْ رَضِيتَ ، أَوْ كَانَتْ كَافِرَةً .

وَفَرَعٍ لَمْ يُمَيِّزْ وَلَوْ مِنْ زِنَا الْمَمْلُوكَيْنِ لِوَاحِدٍ .

بِنَحْوِ بَيْعِ كَهْبَةٍ وَقِسْمَةِ وَهَدِيَّةٍ .

لِغَيْرِ مَنْ يَغْتَقُ عَلَيْهِ ، لِخَبَرٍ : « مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا فَرَّقَ اللَّهُ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَبِّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » [الترمذي ، رقم : ١٢٨٣ ؛ « مسند أحمد » ،

رقم : ٢٢٩٨٨ و ٢٣٠٠٢ ؛ الدارمي ، رقم : ٢٤٦٩] .

وَبَطَلَ الْعَقْدُ فِيهِمَا ، أَيِ : الرِّبَا وَالتَّفْرِيقِ بَيْنِ الْأُمَةِ وَالْوَلَدِ .

وَالْحَقُّ الْغَزَالِيُّ فِي « فِتَاوِيهِ » ، وَأَقْرَهُ غَيْرُهُ ؛ التَّفْرِيقُ بِالسَّفَرِ بِالتَّفْرِيقِ
بِنَحْوِ الْبَيْعِ ، وَطَرْدُهُ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ الزَّوْجَةِ وَوَلَدِهَا وَإِنْ كَانَتْ حُرَّةً ،
بِخِلَافِ الْمُطَلَّاقَةِ .

وَبَيْعُ نَحْوِ عِنَبٍ مِمَّنْ ظَنَّ أَنَّهُ يَتَّخِذُهُ مُسْكِرًا ،

وَالْأَبُ وَإِنْ عَلَا ، وَالْجَدَّةُ وَإِنْ عَلَتْ ، وَلَوْ مِنَ الْأَبِ ؛ كَالْأُمِّ إِذَا عَدِمَتْ .

أَمَّا بَعْدَ التَّمْيِيزِ فَلَا يَحْرُمُ ، لِاسْتِغْنَاءِ الْمُتَمَيِّزِ عَنِ الْحَضَانَةِ ، كَالْتَفْرِيقِ بَوْصِيَّةٍ وَعَتَقٍ وَرَهْنٍ .

وَيَجُوزُ تَفْرِيقُ وَلَدِ الْبَهِيمَةِ إِنْ اسْتَغْنَى عَنْ أُمِّهِ بِلَبَنِ أَوْ غَيْرِهِ ، لَكِنْ يُكْرَهُ فِي الرِّضْعِ ، كَتَفْرِيقِ الْآدَمِيِّ الْمُتَمَيِّزِ قَبْلَ الْبُلُوغِ عَنِ الْأُمِّ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَغْنِ عَنِ اللَّبَنِ حَرَّمَ وَبَطَلَ ، إِلَّا إِنْ كَانَ لِعَرَضِ الذَّبْحِ ، لَكِنْ بَحَثَ السُّبْكِيُّ حُرْمَةَ ذَبْحِ أُمِّهِ مَعَ بَقَائِهِ .

وَحَرَّمَ أَيْضًا بَيْعُ نَحْوِ عِنَبٍ مِمَّنْ عَلِمَ أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ يَتَّخِذُهُ مُسْكِرًا لِلشُّرْبِ ، وَالْأَمْرَدِ مِمَّنْ عُرِفَ بِالْمُجَوْرِ بِهِ ، وَالذِّكِّ لِلْمُهَارَشَةِ ، وَالْكَبْشِ لِلْمُنَاطَحَةِ ، وَالْحَرِيرِ لِرَجُلٍ يَلْبَسُهُ ؛ وَكَذَا بَيْعُ نَحْوِ الْمِسْكِ لِكَافِرٍ يَشْتَرِي^(١) لَتَطْيِيبِ الصَّنَمِ ، وَالْحَيَوَانِ لِكَافِرٍ عَلِمَ أَنَّهُ يَأْكُلُهُ بِلاَ ذَبْحٍ ، لِأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ الْكُفَّارَ مُخَاطَبُونَ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ كَالْمُسْلِمِينَ عِنْدَنَا ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، فَلَا يَجُوزُ الْإِعَانَةُ عَلَيْهِمَا ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ تَصَرُّفٍ يُفْضِي إِلَى مَعْصِيَةٍ يَقِينًا أَوْ ظَنًّا ، وَمَعَ ذَلِكَ يَصِحُّ الْبَيْعُ .

وَيُكْرَهُ بَيْعُ مَا ذَكَرَ مِمَّنْ تَوَهَّمُ مِنْهُ ذَلِكَ ، وَبَيْعُ السَّلَاحِ لِنَحْوِ بُغَاةٍ

(١) فِي نَصِّ «إِعَانَةِ الطَّالِبِينَ» : «يَشْتَرِيهِ» .

وَأَحْتِكَارُ قُوتٍ ، وَسَوْمٌ عَلَى سَوْمٍ بَعْدَ تَقَرُّرِ ثَمَنِ ، وَنَجَشٌ .

وَقُطَاعُ طَرِيقٍ ، وَمُعَامَلَةٌ مَن بِيَدِهِ حَلَالٌ وَحَرَامٌ وَإِنْ غَلَبَ الْحَرَامُ الْحَلَالَ ، نَعَمْ إِنْ عَلِمَ تَحْرِيمَ مَا عَقَدَ بِهِ حُرْمَ وَيَطْلُ .

وَحَرْمُ أَحْتِكَارِ قُوتٍ ، كَثْمَرٍ وَزَيْبٍ وَكُلِّ مُجْزِيٍّ فِي الْفِطْرَةِ ، وَهُوَ إِمْسَاكُ مَا اشْتَرَاهُ فِي وَقْتِ الْغَلَاءِ لَا الرُّخْصِ لِيَبِيعَهُ بِأَكْثَرِ عِنْدَ اشْتِدَادِ حَاجَةِ أَهْلِ مَحَلِّهِ أَوْ غَيْرِهِمْ إِلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِهِ بِقَصْدِ ذَلِكَ ، لَا لِيُمْسِكَ لِنَفْسِهِ أَوْ عِيَالِهِ ، أَوْ لِيَبِيعَهُ بِثَمَنِ مِثْلِهِ ، وَلَا إِمْسَاكُ غَلَّةٍ أَرْضِهِ .

وَالْحَقُّ الْغَزَالِيُّ بِالْقُوتِ كُلِّ مَا يُعِينُ عَلَيْهِ ، كَاللَّحْمِ ، وَصَرَحَ الْقَاضِي بِالْكَرَاهَةِ فِي الثُّوبِ .

وَسَوْمٌ عَلَى سَوْمٍ ، أَيِ : سَوْمٍ غَيْرِهِ ؛ بَعْدَ تَقَرُّرِ ثَمَنِ بِالْتَّرَاضِي بِهِ ، وَإِنْ فَحَشَ نَقْصُ الثَّمَنِ عَنِ الْقِيَمَةِ لِلنَّهْيِ عَنْهُ ، وَهُوَ أَنْ يَزِيدَ عَلَى آخَرٍ فِي ثَمَنِ مَا يُرِيدُ شِرَاءَهُ ، أَوْ يُخْرِجَ لَهُ أَرْخَصَ مِنْهُ ، أَوْ يُرَغِّبَ الْمَالِكَ فِي اسْتِزْدَادِهِ لِيَشْتَرِيهِ بِأَعْلَى . وَتَحْرِيمُهُ بَعْدَ الْبَيْعِ وَقَبْلَ لُزُومِهِ لِبَقَاءِ الْخِيَارِ أَشَدُّ .

وَنَجَشٌ لِلنَّهْيِ عَنْهُ وَلِلْإِيذَاءِ ، وَهُوَ أَنْ يَزِيدَ فِي الثَّمَنِ لَا لِرَغْبَتِهِ ، بَلْ لِيُخْدَعَ غَيْرُهُ ، وَإِنْ كَانَتْ الزِّيَادَةُ فِي مَالٍ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ ، وَلَوْ عِنْدَ نَقْصِ الْقِيَمَةِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ .

وَلَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي إِنْ غُبِنَ فِيهِ ، وَإِنْ وَاطَأَ الْبَائِعُ النَّاجِشَ لِنَقْطِ الْمُشْتَرِي حَيْثُ لَمْ يَتَأَمَّلْ وَيَسْأَلْ .

فَصْلٌ

[فِي خِيَارِي الْمَجْلِسِ وَالشَّرْطِ وَخِيَارِ الْعَيْبِ]

يُثْبِتُ خِيَارُ مَجْلِسٍ فِي كُلِّ بَيْعٍ ، وَسَقَطَ خِيَارُ مَنْ اخْتَارَ
لِزُومَهُ ،

وَمَذُحُ السَّلْعَةِ لِيُرْغَبَ فِيهَا بِالْكَذِبِ كَالنَّجْشِ .

وَشَرَطُ التَّحْرِيمِ فِي الْكُلِّ عِلْمُ النَّهْيِ ، حَتَّى فِي النَّجْشِ ؛ وَيَصِحُّ
الْبَيْعُ مَعَ التَّحْرِيمِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ .

* * *

فَصْلٌ

فِي خِيَارِي الْمَجْلِسِ وَالشَّرْطِ وَخِيَارِ الْعَيْبِ

يُثْبِتُ خِيَارُ مَجْلِسٍ فِي كُلِّ بَيْعٍ ، حَتَّى فِي الرَّبَوِيِّ وَالسَّلَمِ ، وَكَذَا فِي
هَبَةِ ذَاتِ ثَوَابٍ عَلَى الْمُعْتَمَدِ .

وَخَرَجَ بـ « فِي كُلِّ بَيْعٍ » غَيْرُ الْبَيْعِ ، كَالْإِبْرَاءِ وَالْهَبَةِ بِلا ثَوَابٍ وَشَرَكَةِ
وَقِرَاضٍ وَرَهْنٍ وَحَوَالَةٍ وَكِتَابَةِ وَإِجَارَةٍ ، وَلَوْ فِي الدُّمَةِ أَوْ مُقَدَّرَةٍ بِمُدَّةٍ .

فَلَا خِيَارَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ، لِأَنَّهَا لَا تُسَمَّى بَيْعًا .

وَسَقَطَ خِيَارُ مَنْ اخْتَارَ لِزُومَهُ ، أَيُّ : الْبَيْعِ مِنْ بَائِعٍ أَوْ مُشْتَرٍ ، كَأَنْ
يَقُولَا : اخْتَرْنَا لِزُومَهُ ، أَوْ أَجْزَنَاهُ ؛ فَيَسْقُطُ خِيَارُهُمَا ، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا ؛ كَأَنْ
يَقُولَ : اخْتَرْتُ لِزُومَهُ ، فَيَسْقُطُ خِيَارُهُ وَيَبْقَى خِيَارُ الْآخَرِ ، وَلَوْ مُشْتَرِيًا .

وَكُلٌّ بِفُرْقَةٍ بَدَنٍ عُرْفًا ، وَحُلْفَ نَافِي فُرْقَةٍ أَوْ فَسَخٍ قَبْلَهَا ، وَلَهُمَا
شَرْطُ خِيَارٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَأَقْلٌ ، مِنَ الشَّرْطِ ،

وَسَقَطَ خِيَارُ كُلٍّ مِنْهُمَا بِفُرْقَةٍ بَدَنٍ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا ، وَلَوْ نَاسِيًا أَوْ
جَاهِلًا عَنْ مَجْلِسِ الْعَقْدِ عُرْفًا .

مَا يَعِدُّهُ النَّاسُ فُرْقَةً يَلْزُمُ بِهِ الْعَقْدُ ، وَمَا لَا فَلَا ، فَإِنْ كَانَ فِي دَارٍ صَغِيرَةٍ ،
فَالْفُرْقَةُ بِأَنْ يَخْرُجَ أَحَدُهُمَا مِنْهَا ؛ أَوْ فِي كَبِيرَةٍ ، فَإِنْ يَنْتَقِلَ أَحَدُهُمَا إِلَى بَيْتٍ
مِنْ بُيُوتِهَا ؛ أَوْ فِي صَحْرَاءَ ، أَوْ فِي سُوقٍ ، فَإِنْ يُوَلِّي أَحَدُهُمَا ظَهْرَهُ وَيَمْشِي
قَلِيلًا ؛ وَإِنْ سَمِعَ الْخُطَابَ ، فَيَنْقُي خِيَارَ الْمَجْلِسِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا ، وَلَوْ طَالَ
مُكُتُّهُمَا فِي مَحَلٍّ ، وَإِنْ بَلَغَ سِنِينَ ، أَوْ تَمَاشِيَا مَنَازِلَ .

وَلَا يَسْقُطُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا فَيَنْتَقِلُ الْخِيَارُ لِلْوَارِثِ الْمُتَأَهِّلِ .

وَحُلْفَ نَافِي فُرْقَةٍ أَوْ فَسَخٍ قَبْلَهَا ، أَيُّ : قَبْلَ الْفُرْقَةِ ، بِأَنْ جَاءَ مَعَا
وَأَدْعَى أَحَدُهُمَا فُرْقَةً وَأَنْكَرَهَا الْآخَرُ لِيَفْسَخَ ، أَوْ اتَّفَقَا عَلَيْهَا ، وَأَدْعَى
أَحَدُهُمَا فَسَخًا قَبْلَهَا ، وَأَنْكَرَ الْآخَرُ ، فَيُصَدِّقُ النَّافِي لِمُوافَقَتِهِ لِلأَصْلِ .

وَيَجُوزُ لَهُمَا ، أَيُّ : لِلْعَاقِدَيْنِ ؛ شَرْطُ خِيَارٍ لَهُمَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا فِي كُلِّ
بَيْعٍ فِيهِ خِيَارُ مَجْلِسٍ ، إِلَّا فِيمَا يَعْتَقُ فِيهِ الْمَبِيعُ ، فَلَا يَجُوزُ شَرْطُهُ لِمُشْتَرِي
لِلْمُنَافَاةِ ، وَفِي رَبَوِيٍّ وَسَلَمَ ، فَلَا يَجُوزُ شَرْطُهُ فِيهِمَا لِأَحَدٍ ، لِإِشْتِرَاطِ
الْقَبْضِ فِيهِمَا فِي الْمَجْلِسِ .

ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَأَقْلٌ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ أَطْلَقَ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، فَإِنْ زَادَ
عَلَيْهَا لَمْ يَصِحَّ الْعَقْدُ مِنْ حِينِ الشَّرْطِ لِلْخِيَارِ ، سِوَاءِ أَشْرَطَ فِي الْعَقْدِ أَمْ فِي
مَجْلِسِهِ .

وَيَحْصُلُ فُسْخٌ بِنَحْوِ: فَسَخْتُ؛ وَإِجَازَةٌ بِنَحْوِ: أَجَزْتُ. وَلِمُشْتَرٍ
جَاهِلٍ خِيَارٌ بَعِيْبٌ قَدِيمٌ، كَأَسْتِحَاضَةٍ وَسَرِقَةٍ وَإِبَاقٍ وَزِنَا وَبَوْلِ
بِفِرَاشٍ

وَالْمُلْكُ فِي الْمَبِيعِ مَعَ تَوَابِعِهِ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ لِمَنْ أُنْفَرَدَ بِخِيَارٍ مِنْ بَائِعٍ
وَمُشْتَرٍ، ثُمَّ إِنْ كَانَ لَهُمَا فَمَوْقُوفٌ، فَإِنْ تَمَّ الْبَيْعُ بَانَ أَنَّهُ لِمُشْتَرٍ مِنْ حِينِ
الْعَقْدِ وَإِلَّا فَلِبَائِعٍ.

وَيَحْصُلُ فُسْخٌ لِلْعَقْدِ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ بِنَحْوِ: فَسَخْتُ الْبَيْعَ،
كَاسْتَرْجَعْتُ الْبَيْعَ. وَإِجَازَةٌ فِيهَا بِنَحْوِ: أَجَزْتُ الْبَيْعَ، كَأَمْضَيْتُهُ.
وَالْتَصَرُّفُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ بِوَطْءٍ وَإِعْتَاقٍ وَبَيْعٍ وَإِجَارَةٍ وَتَرْوِيجٍ مِنْ بَائِعٍ
فُسْخٌ، وَمِنْ مُشْتَرٍ إِجَازَةٌ لِلشُّرَاءِ.

وَيُثْبِتُ لِمُشْتَرٍ جَاهِلٍ بِمَا يَأْتِي خِيَارٌ فِي رَدِّ الْمَبِيعِ، بِظُهُورِ عَيْبٍ
قَدِيمٍ، مُنْقِصٍ قِيَمَةٍ فِي الْمَبِيعِ؛ وَكَذَا أَلْبَائِعُ بِظُهُورِ عَيْبٍ قَدِيمٍ فِي الثَّمَنِ،
وَأَثَرُوا الْأَوَّلَ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي الثَّمَنِ الْأَنْضِبَاطُ، فَيَقِلُّ فِيهِ ظُهُورُ الْعَيْبِ،
وَالْقَدِيمُ مَا قَارَنَ الْعَقْدَ، أَوْ حَدَثَ قَبْلَ الْقَبْضِ وَقَدْ بَقِيَ إِلَى الْفُسْخِ، وَلَوْ
حَدَثَ بَعْدَ الْقَبْضِ فَلَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي؛ وَهُوَ كَأَسْتِحَاضَةٍ وَنِكَاحٍ لَأَمَةٍ
وَسَرِقَةٍ وَإِبَاقٍ وَزِنَا مِنْ رَقِيقٍ، أَيْ: بِكُلِّ مِنْهَا، وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ وَتَابَ،
ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى.

وَبَوْلُ بِفِرَاشٍ إِنْ أَعْتَادَهُ، وَبَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ، وَبَحْرٍ، وَصُنَانٍ
مُسْتَحْكَمِينَ.

وَمِنْ عُيُوبِ الرَّقِيقِ كَوْنُهُ نَمَامًا، أَوْ شَتَامًا، أَوْ كَذَابًا، أَوْ أَكِلًا

وَجَمَاحٍ وَعَضٍّ ، وَكَتَصْرِيَّةٍ ، لَا بَغْبِنٍ فَاحِشٍ ، كَظَنٍّ زُجَاجَةٍ
جَوْهَرَةٍ ؛ وَالْخِيَارُ فَوْرِيٌّ .

لَطِينٍ ، أَوْ شَارِباً لِنَحْوِ خَمْرٍ ، أَوْ تَارِكاً لِلصَّلَاةِ ؛ مَا لَمْ يَتُبْ عَنْهَا ؛ أَوْ
أَصَمٍّ ، أَوْ أَبْلَهَ ، أَوْ مُضْطَكَّ الرُّكْبَتَيْنِ ، أَوْ رَتْقَاءَ ، أَوْ حَامِلاً فِي آدَمِيَّةٍ
لَا بِهَيْمَةٍ ، أَوْ لَا تَحِيضَ مَنْ بَلَغَتْ عِشْرِينَ سَنَةً ، أَوْ أَحَدَ ثُلَاثِيهَا أَكْبَرَ مِنْ
الْآخِرِ .

وَجَمَاحٍ لِحَيَوَانٍ وَعَضٍّ ، وَرَمَجٍ ، وَكَوْنُ الدَّارِ مَنَزَلِ الْجُنْدِ ، أَوْ كَوْنُ
الْجِنِّ مُسَلِّطِينَ عَلَى سَاكِنِهَا بِالرَّجَمِ ، أَوْ الْقِرْدَةِ مَثَلًا يَزْعُونَ زَرْعَ الْأَرْضِ .
وَيَتَّبَعُ بَتَغْرِيرٍ فِعْلِيٍّ ، وَهُوَ حَرَامٌ لِلتَّدْلِيسِ وَالضَّرَرِ ، كَتَصْرِيَّةٍ لَهُ ،
وَهِيَ : أَنْ يَتْرُكَ حَلَبَهُ مُدَّةً قَبْلَ بَيْعِهِ لِيُوهِمَ الْمُشْتَرِيَ كَثْرَةَ اللَّبَنِ ؛ وَتَجْعِيدِ
شَعْرِ الْجَارِيَةِ ؛ لَا خِيَارَ بَغْبِنٍ فَاحِشٍ ، كَظَنٍّ مُشْتَرٍ نَحْوَ زُجَاجَةٍ جَوْهَرَةٍ ؛
لِتَقْصِيرِهِ بِعَمَلِهِ بِقَضِيَّةٍ وَهَمِهِ مِنْ غَيْرِ بَحْثٍ .

وَالْخِيَارُ بِالْعَيْبِ ، وَلَوْ بِتَصْرِيَّةٍ ، فَوْرِيٌّ ، فَيَبْطُلُ بِالتَّأْخِيرِ بِلَا عُذْرِ ،
وَيُعْتَبَرُ الْقَوْرُ عَادَةً ، فَلَا يَضُرُّ صَلَاةٌ وَأَكْلٌ دَخَلَ وَقْتُهَا ، وَقَضَاءُ حَاجَةٍ ،
وَلَا سَلَامُهُ عَلَى الْبَائِعِ ، بِخِلَافِ مُحَادَثَتِهِ ؛ وَلَوْ عَلِمَهُ لَيْلًا فَلَهُ التَّأْخِيرُ حَتَّى
يُصْبِحَ ، وَيُعْذَرُ فِي تَأْخِيرِهِ بِجَهْلِهِ جَوَازَ الرَّدِّ بِالْعَيْبِ إِنْ قَرَّبَ عَهْدُهُ
بِالْإِسْلَامِ ، أَوْ نَشَأَ بَعِيداً عَنِ الْعُلَمَاءِ ، وَبِجَهْلِ فَوْرِيَّتِهِ إِنْ خَفِيَ عَلَيْهِ .

ثُمَّ إِنْ كَانَ الْبَائِعُ فِي الْبَلَدِ رَدَّهُ الْمُشْتَرِيَ بِنَفْسِهِ أَوْ وَكِيلَهُ عَلَى الْبَائِعِ أَوْ
وَكِيلِهِ ، وَلَوْ كَانَ الْبَائِعُ غَائِباً عَنِ الْبَلَدِ ، وَلَا وَكِيلَ لَهُ بِهَا ؛ رَفَعَ الْأَمْرَ إِلَى
الْحَاكِمِ وَجُوباً ، وَلَا يُؤَخَّرُ لِحُضُورِهِ ، فَإِذَا عَجَزَ عَنِ الْإِنْهَاءِ لِنَحْوِ مَرَضٍ

أَشْهَدَ عَلَى الْفَسَّخِ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْإِشْهَادِ لَمْ يَلْزَمُهُ تَلَقُّظٌ ، وَعَلَى الْمُشْتَرِي تَرْكُ اسْتِعْمَالِ ، فَلَوْ اسْتَحْدَمَ رَقِيقًا ، وَلَوْ بِقَوْلِهِ : أَسْقِنِي ، أَوْ نَاوِلْنِي الثَّوْبَ ، أَوْ أَعْلِقِ الْبَابَ ؛ فَلَا رَدَّ ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلِ الرَّقِيقُ مَا أَمَرَ بِهِ ، فَإِنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ بِلَا طَلَبٍ لَمْ يَضُرَّ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ بَاعَ حَيَوَانًا أَوْ غَيْرَهُ بِشَرْطِ بَرَاءَتِهِ مِنَ الْعُيُوبِ فِي الْمَبِيعِ ، أَوْ أَنْ لَا يُرَدَّ بِهَا ؛ صَحَّ الْعَقْدُ ، وَبَرَىءَ مِنْ عَيْبٍ بَاطِنٍ بِالْحَيَوَانِ مَوْجُودِ حَالِ الْعَقْدِ لَمْ يَعْلَمْهُ الْبَائِعُ ، لَا عَنْ عَيْبٍ بَاطِنٍ فِي غَيْرِ الْحَيَوَانِ وَلَا ظَاهِرٍ فِيهِ . وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي قَدَمِ الْعَيْبِ ، وَاحْتَمَلَ صِدْقُ كُلِّ صَدَقَ الْبَائِعُ بِبَيْمِينِهِ فِي دَعْوَاهُ حُدُوثَهُ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ لُزُومُ الْعَقْدِ . وَقِيلَ : لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْعَيْبِ فِي يَدِهِ .

وَلَوْ حَدَثَ عَيْبٌ لَا يُعْرَفُ الْقَدِيمُ بِدُونِهِ ، كَكَسْرِ بَيْضٍ وَجَوْزٍ وَتَقْوِيرِ بَطِيخٍ مُدَوِّدٍ ، رُدَّ وَلَا أَرُشَ عَلَيْهِ لِلْحَادِثِ .

وَيَتَّبَعُ فِي الرَّدِّ بِالْعَيْبِ الزِّيَادَةُ الْمُتَّصِلَةُ ، كَالسَّمَنِ وَتَعْلَمُ الصَّنْعَةُ ، وَلَوْ بِأَجْرَةٍ ، وَحَمَلٍ قَارَنَ بَيْعًا ، لَا الْمُنفَصِلَةَ ، كَالْوَلَدِ وَالْثَمَرِ ، وَكَذَا الْحَمْلُ الْحَادِثُ فِي مُلْكِ الْمُشْتَرِي ، فَلَا تَتَّبَعُ فِي الرَّدِّ ، بَلْ هِيَ لِلْمُشْتَرِي .

* * *

فَصْلٌ فِي حُكْمِ الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ

الْمَبِيعُ قَبْلَ قَبْضِهِ مِنْ ضَمَانِ بَائِعٍ ، وَإِتْلَافُ مُشْتَرٍ قَبْضُ ، وَيَبْطُلُ تَصَرُّفُ بِنَحْوِ بَيْعٍ فِيمَا لَمْ يُقَبْضَ ، لَا بِنَحْوِ إِعْتَاقٍ ؛ وَقَبْضُ غَيْرِ مَنْقُولٍ بِتَخْلِيَةِ لِمُشْتَرٍ ، وَمَنْقُولٍ بِنَقْلِهِ ،

فَصْلٌ فِي حُكْمِ الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ

الْمَبِيعُ قَبْلَ قَبْضِهِ مِنْ ضَمَانِ بَائِعٍ ، بِمَعْنَى انْفِسَاخِ الْبَيْعِ بِتَلَفِهِ ، أَوْ إِتْلَافِ بَائِعٍ وَثُبُوتِ الْخِيَارِ بِتَعْيِيهِ أَوْ تَعْيِيْبِ بَائِعٍ أَوْ أَجْنَبِيٍّ ، وَإِتْلَافِ أَجْنَبِيٍّ ، فَلَوْ تَلَفَ بَاقِيَةً ، أَوْ أَتْلَفَهُ الْبَائِعُ ، انْفَسَخَ الْبَيْعُ . وَإِتْلَافُ مُشْتَرٍ قَبْضُ ، وَإِنْ جَهِلَ أَنَّهُ الْمَبِيعُ .

وَيَبْطُلُ تَصَرُّفٌ وَلَوْ مَعَ بَائِعٍ ، بِنَحْوِ بَيْعِ كَهَبَةٍ وَصَدَقَةٍ وَإِجَارَةٍ وَرَهْنٍ وَإِقْرَاضٍ فِيمَا لَمْ يُقَبْضَ ، لَا بِنَحْوِ إِعْتَاقٍ وَتَرْوِيجٍ وَوَقْفٍ ، لِتَشَوُّفِ الشَّارِعِ إِلَى الْعَقْدِ ، وَلِعَدَمِ تَوْقُفِهِ عَلَى الْقُدْرَةِ بِدَلِيلِ صَحَّةِ إِعْتَاقِ الْآبِقِ ، وَيَكُونُ بِهِ الْمُشْتَرِي قَابِضًا ؛ وَلَا يَكُونُ قَابِضًا بِالتَّرْوِيجِ .

وَقَبْضُ غَيْرِ مَنْقُولٍ مِنْ أَرْضٍ وَدَارٍ وَشَجَرٍ بِتَخْلِيَةِ لِمُشْتَرٍ ، بِأَنْ يُمَكِّنَهُ مِنْهُ الْبَائِعُ مَعَ تَسْلِيمِهِ الْمِفْتَاحَ ، وَإِفْرَاغِهِ مِنْ أَمْتَعَةٍ غَيْرِ الْمُشْتَرِي .

وَقَبْضُ مَنْقُولٍ مِنْ سَفِينَةٍ أَوْ حَيَوَانٍ بِنَقْلِهِ مِنْ مَحَلِّهِ إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ مَعَ تَفْرِيعِ السَّفِينَةِ .

وَيَحْصُلُ الْقَبْضُ أَيْضًا بِوَضْعِ الْبَائِعِ الْمَنْقُولَ بَيْنَ يَدَيِ الْمُشْتَرِي ، بِحَيْثُ لَوْ مَدَّ إِلَيْهِ يَدَهُ لَنَالَهُ ، وَإِنْ قَالَ : لَا أُرِيدُهُ .

وَجَازَ اسْتِبْدَالَ عَنْ ثَمَنِ وَدَيْنٍ .

وَشُرِطَ فِي غَائِبٍ عَنْ مَحَلِّ الْعَقْدِ مَعَ إِذْنِ الْبَائِعِ فِي الْقَبْضِ مُضِيٌّ زَمَنٍ يُمَكِّنُ فِيهِ الْمُضِيُّ إِلَيْهِ عَادَةً ، وَيَجُوزُ لِمُشْتَرِي اسْتِقْلَالًا بِقَبْضِ الْمَبِيعِ إِنْ كَانَ الثَّمَنُ مُوَجَّلاً ، أَوْ سَلَّمَ الْحَالُ .

وَجَازَ اسْتِبْدَالُ فِي غَيْرِ رَبَوِيٍّ بِيَعٍ بِمِثْلِهِ مِنْ جِنْسِهِ .

عَنْ ثَمَنِ نَقْدٍ أَوْ غَيْرِهِ ، لِخَبْرِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : كُنْتُ أبيعُ الْإِبِلَ بِالْأَدْنَانِيرِ وَأَخَذْتُ مَكَانَهَا الدَّرَاهِمَ ، وَأبيعُ بِالدَّرَاهِمِ وَأَخَذْتُ مَكَانَهَا الْأَدْنَانِيرَ ؛ فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : « لَا بَأْسَ إِذَا تَفَرَّقْتُمَا وَلَيْسَ بَيْنَكُمَا شَيْءٌ » [الترمذي ، رقم : ١٢٤٢ ؛ النسائي ، رقم : ٤٥٨٢ و ٤٥٨٣ و ٤٥٨٩ ؛ أبو داود ، رقم : ٣٣٥٤ ؛ ابن ماجه ، رقم : ٢٢٦٢ ؛ « مسند أحمد » ، ٤٨٦٨ و ٥٥٣٠ و ٥٨٣٩ و ٦٢٠٣ و ٦٣٩١ ؛ الدارمي ، رقم : ٢٥٨١] .

وَعَنْ دَيْنٍ قَرْضٍ وَأُجْرَةٍ وَصَدَاقٍ ، لَا عَنْ مُسْلِمٍ فِيهِ لِعَدَمِ اسْتِقْرَارِهِ ، وَلَوْ اسْتِبْدَلَ مُوَافِقًا فِي عِلَّةِ الرِّبَا ، كَدِرْهِمٍ عَنْ دِينَارٍ ، اشْتُرِطَ قَبْضُ الْبَدَلِ فِي الْمَجْلِسِ حَدَرًا مِنَ الرِّبَا ، لَا إِنْ اسْتِبْدَلَ مَا لَا يُوَافِقُ فِي الْعِلَّةِ ، كَطَعَامٍ عَنْ دِرْهِمٍ .

وَلَا يُبَدَّلُ نَوْعُ أَسْلَمَ فِيهِ ، أَوْ مَبِيعٌ فِي الدَّيْمَةِ عُقْدَ بَغَيْرِ لَفْظِ الْأَسْلَمِ ، بِنَوْعٍ آخَرَ وَلَوْ مِنْ جِنْسِهِ ، كَحِنْطَةٍ سَمَرَاءَ عَنْ بَيْضَاءَ ، لِأَنَّ الْمَبِيعَ مَعَ تَعْيِينِهِ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ ، فَمَعَ كَوْنِهِ فِي الدَّيْمَةِ أَوَّلَى ، نَعَمْ يَجُوزُ إِبْدَالُهُ بِنَوْعِهِ الْأَجُودِ ، وَكَذَا الْأَرْدِي بِالْتَرَاضِي .

لَا فِي بَيْعٍ قَيْنٌ ذَكَرَ أَوْ غَيْرِهِ حَلَقَةً بِأُذُنِهِ ، أَوْ خَاتَمٌ ، أَوْ نَعْلٌ ، وَكَذَا ثَوْبٌ عَلَيْهِ ، خِلَافًا لِـ «الْحَاوِي» كـ «الْمُحَرَّرِ» ، وَإِنْ كَانَ سَائِرَ عَوْرَتِهِ .

وَفِي شَجَرٍ عِزْقٌ وَغُصْنٌ رَطْبٌ ، لَا مَغْرِسُهُ وَثَمَرُ ظَهَرٍ ، وَيُبْقِيَانِ ،
وَفِي دَابَّةٍ حَمَلُهَا .

وَفِي بَيْعِ شَجَرٍ رَطْبٍ بِلَا أَرْضٍ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ عِزْقٌ وَلَوْ يَابِسًا ، إِنْ لَمْ
يُشْرِطْ قَطْعُ الشَّجَرِ ، بَأَنْ شُرِطَ إِبْقَاءُهُ ، أَوْ أُطْلِقَ لِوُجُوبِ بَقَاءِ الشَّجَرِ
الرَّطْبِ ، وَيَلْزَمُ الْمُشْتَرِي قَلْعُ الْيَابِسِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لِلْعَادَةِ ، فَإِنْ شُرِطَ
قَطْعُهُ أَوْ قَلْعُهُ عَمَلٌ بِهِ أَوْ إِبْقَاءُهُ بَطْلُ الْبَيْعِ ، وَلَا يَنْتَفِعُ الْمُشْتَرِي بِمَغْرِسِهَا .
وَعُصْنٌ رَطْبٌ ، لَا يَابِسٌ وَالشَّجَرُ رَطْبٌ ، لِأَنَّ الْعَادَةَ قَطْعُهُ ، وَكَذَا
وَرَقٌ رَطْبٌ لَا وَرَقٌ حَيَاءٌ عَلَى الْأَوْجِهَةِ .

لَا يَدْخُلُ فِي بَيْعِ الشَّجَرِ مَغْرِسُهُ ، فَلَا يَتَّبَعُهُ فِي بَيْعِهِ ، لِأَنَّ اسْمَ الشَّجَرِ
لَا يَتَنَاوَلُهُ .

وَلَا ثَمَرُ ظَهَرٍ ، كَطَلْعِ نَخْلٍ يَتَشَقَّقُ ، وَثَمَرُ نَخْوٍ عِنَبٍ بِرُوزٍ ، وَجَوْزٍ
بِأَنْعَادٍ فَمَا ظَهَرَ مِنْهُ لِلْبَائِعِ ، وَمَا لَمْ يَظْهَرَ لِلْمُشْتَرِي ؛ لَوْ شُرِطَ الثَّمَرُ
لأَحَدِهِمَا فَهُوَ لَهُ عَمَلًا بِالشَّرْطِ ، سَوَاءٌ أَظْهَرَ الثَّمَرُ أَمْ لَا .

وَيُبْقِيَانِ ، أَيِ : الثَّمَرُ الظَّاهِرُ وَالشَّجَرُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ، فَيَسْتَحِقُّ الْبَائِعُ
تَبْقِيَةَ الثَّمَرِ إِلَى أَوَانِ الْجِدَادِ ، فَيَأْخُذُهُ دَفْعَةً لَا تَدْرِيحًا ، وَلِلْمُشْتَرِي تَبْقِيَةُ
الشَّجَرِ مَا دَامَ حَيًّا ، فَإِنْ أَنْقَلَعَ فَلَهُ غَرْسُهُ ، إِنْ نَفَعَ لَا بَدْلَهُ .

وَيَدْخُلُ فِي بَيْعِ دَابَّةٍ حَمَلُهَا الْمَمْلُوكُ لِمَالِكِهَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَمْلُوكًا
لِمَالِكِهَا لَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ ، كَبَيْعِهَا دُونَ حَمَلِهَا ، وَكَذَا عَكْسُهُ .

فَصْلٌ فِي اخْتِلَافِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ

وَلَوْ اخْتَلَفَ مُتَعَاقِدَانِ فِي صِفَةِ عَقْدٍ، وَصَحَّ، كَقَدَرِ عَوْضٍ،
 وَلَا بَيِّنَةٍ لِأَحَدِهِمَا، حَلَفَ كُلُّهُ، فَإِنْ أَصْرَا، فَلِكُلِّ، أَوْ الْحَاكِمُ
 فَنَسَخَهُ،

فَصْلٌ فِي اخْتِلَافِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ

وَلَوْ اخْتَلَفَ مُتَعَاقِدَانِ، وَلَوْ وَكَيْلَيْنِ، أَوْ وَارِثَيْنِ، فِي صِفَةِ عَقْدٍ
 مُعَاوَضَةٍ، كَبَيْعٍ وَسَلَمٍ وَقِرَاضٍ وَإِجَارَةٍ وَصَدَاقٍ .

وَالْحَالُ أَنَّهُ قَدْ صَحَّ الْعَقْدُ بِاتِّفَاقِهِمَا أَوْ يَمِينِ الْبَائِعِ، كَقَدَرِ عَوْضٍ،
 مِنْ نَحْوِ مَبِيعٍ أَوْ ثَمَنِ أَوْ جَنْسِهِ أَوْ صِفَتِهِ أَوْ أَجَلٍ أَوْ قَدَرِهِ، وَلَا بَيِّنَةٍ
 لِأَحَدِهِمَا بِمَا ادَّعَاهُ، أَوْ كَانَ لِكُلِّ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ، وَلَكِنْ قَدْ تَعَارَضْنَا، بِأَنْ
 أَطْلَقْنَا، أَوْ أَطْلَقْتَ إِحْدَاهُمَا وَأَرُخْتَ الْأُخْرَى، أَوْ أَرُخْنَا بِنَارِيخٍ وَاحِدٍ،
 وَإِلَّا حُكِمَ بِمُقَدَّمَةِ النَّارِيخِ .

حَلَفَ كُلُّ مِنْهُمَا، يَمِينًا وَاحِدَةً، تَجَمَّعَ نَفْيًا لِقَوْلِ صَاحِبِهِ وَإِثْبَاتًا
 لِقَوْلِهِ، فَيَقُولُ الْبَائِعُ مَثَلًا: مَا بَعْتُ بِكَذَا، وَلَقَدْ بَعْتُ بِكَذَا؛ وَيَقُولُ
 الْمُشْتَرِي: مَا اشْتَرَيْتُ بِكَذَا، وَلَقَدْ اشْتَرَيْتُ بِكَذَا. لِأَنَّ كُلَّ مُدَّعٍ وَمُدَّعَى
 عَلَيْهِ، وَالْأَوْجَهُ عَدَمُ الْاِكْتِفَاءِ بِـ «مَا بَعْتُ إِلَّا بِكَذَا» لِأَنَّ النَّفْيَ فِيهِ صَرِيحٌ
 وَالْإِثْبَاتَ مَفْهُومٌ .

فَإِنْ رَضِيَ أَحَدُهُمَا بِدُونِ مَا ادَّعَاهُ، أَوْ سَمَحَ لِلْآخَرِ بِمَا ادَّعَاهُ، لَزِمَ
 الْعَقْدُ، وَلَا رُجُوعَ .

فَإِنْ أَصْرَا عَلَى الْاِخْتِلَافِ، فَلِكُلِّ مِنْهُمَا أَوْ الْحَاكِمُ فَنَسَخَهُ، أَيْ:

وَلَوْ أَدَّعَى بَيْعًا وَالْآخِرُ رَهْنًا حُلْفَ كُلِّ نَفْيًا ، وَحُلْفَ مُدَّعِي صِحَّةٍ .

الْعَقْدُ ؛ وَإِنْ لَمْ يَسْأَلَاهُ ، قَطْعًا لِلنِّزَاعِ ؛ وَلَا تَجِبُ الْفَوْرِيَّةُ هُنَا .

ثُمَّ بَعْدَ الْقَسْخِ يُرَدُّ الْمَبِيعُ بِزِيَادَتِهِ الْمُتَّصِلَةِ ، فَإِنْ تَلَفَ حِسًا أَوْ شَرَعًا ، كَانَ وَقْفُهُ أَوْ بَاعُهُ ، رَدًّا مِثْلُهُ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا ، أَوْ قِيمَتُهُ إِنْ كَانَ مُتَقَوِّمًا ، وَيُرَدُّ عَلَى الْبَائِعِ قِيمَةُ آبَقِ فُسْخِ الْعَقْدِ وَهُوَ آبَقٌ مِنْ عِنْدِ الْمُشْتَرِي ، وَالظَّاهِرُ أَغْتِبَارُهَا بِيَوْمِ الْهَرَبِ .

وَلَوْ أَدَّعَى أَحَدُهُمَا بَيْعًا ، وَالْآخِرُ رَهْنًا أَوْ هِبَةً ، كَانَ قَالَ أَحَدُهُمَا : بَعْتُكَ بِالْفِ ، فَقَالَ الْآخِرُ : بَلْ رَهْنْتَنِيهِ ، أَوْ وَهَبْتَنِيهِ ؛ فَلَا تَحَالِفْ إِذْ لَمْ يَتَّفِقَا عَلَى عَقْدٍ وَاحِدٍ ، بَلْ حَلَفَ كُلُّ مِنْهُمَا لِلْآخِرِ نَفْيًا ، أَيْ : يَمِينًا نَافِيَةً لِدَعْوَى الْآخِرِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ ، ثُمَّ يُرَدُّ مُدَّعِي الْبَيْعِ الْأَلْفَ لِأَنَّهُ مُقَرَّرٌ بِهَا ، وَيَسْتَرِدُّ الْعَيْنُ بِزَوَائِدِهَا الْمُتَّصِلَةِ وَالْمُنْفَصِلَةِ .

وَإِذَا اخْتَلَفَ الْعَاقِدَانِ ، فَأَدَّعَى أَحَدُهُمَا أَشْتِمَالَ الْعَقْدِ عَلَى مُفْسِدٍ مِنْ إِخْلَالِ رُكْنٍ أَوْ شَرْطٍ ، كَانَ أَدَّعَى أَحَدُهُمَا رُؤْيَتَهُ وَأَنْكَرَ الْآخِرُ .

وَحُلْفَ مُدَّعِي صِحَّةِ الْعَقْدِ غَالِبًا ، تَقْدِيمًا لِلظَّاهِرِ مِنْ حَالِ الْمُكَلَّفِ ، وَهُوَ اجْتِنَابُهُ لِلْفَاسِدِ عَلَى أَصْلِ عَدَمِهَا ، لِتَشَوُّفِ الشَّارِعِ إِلَى إِمْضَاءِ الْعُقُودِ ، وَقَدْ يُصَدَّقُ مُدَّعِي الْفُسَادِ ، كَانَ قَالَ الْبَائِعُ : لَمْ أَكُنْ بِالْغَا حِينَ الْبَيْعِ ، وَأَنْكَرَ الْمُشْتَرِي ، وَاحْتَمَلَ مَا قَالَهُ الْبَائِعُ ، صَدَّقَ بِيَمِينِهِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْبُلُوغِ .

وَكَانَ اخْتِلَافًا ، هَلْ وَقَعَ الصُّلْحُ عَلَى الْإِنْكَارِ أَوْ الْأَعْتِرَافِ ؟ فَيُصَدَّقُ مُدَّعِي الْإِنْكَارِ ، لِأَنَّهُ الْغَالِبُ .

فَصْلٌ [فِي الْقَرْضِ وَالرَّهْنِ]

وَمَنْ وَهَبَ فِي مَرَضِهِ شَيْئاً ، فَأَدَعَتْ وَرَثَتُهُ غَيْبَةَ عَقْلِهِ حَالَ الْهَبَةِ ، لَمْ يَقْبَلُوا إِلَّا إِنْ عَلِمَ لَهُ غَيْبَةٌ قَبْلَ الْهَبَةِ وَأَدْعَوْا اسْتِمْرَارَهَا إِلَيْهَا .
وَيُصَدَّقُ مُنْكَرُ أَصْلٍ ، نَحْوُ الْبَيْعِ .

* * *

فُرُوعٌ : لَوْ رَدَّ الْمُشْتَرِي مَبِيعاً مُعَيَّناً مَعِيباً ، فَأَنْكَرَ الْبَائِعُ أَنَّهُ الْمَبِيعُ ،
فَيُصَدَّقُ بِبَيْمِينِهِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ مُضِيُّ الْعَقْدِ عَلَى السَّلَامَةِ .

وَلَوْ أَتَى الْمُشْتَرِي بِمَا فِيهِ فَارَةٌ ، وَقَالَ : قَبِضْتُهُ كَذَا ؛ فَأَنْكَرَ
الْمُقْبِضُ ، صُدِّقَ بِبَيْمِينِهِ .

وَلَوْ أَفْرَغَهُ فِي ظَرْفِ الْمُشْتَرِي ، فَظَهَرَتْ فِيهِ فَارَةٌ ، فَأَدَعَى كُلُّ أَنَهَا
مِنْ عِنْدِ الْآخِرِ ، صُدِّقَ الْبَائِعُ بِبَيْمِينِهِ إِنْ أَمَكَنَ صِدْقُهُ ، لِأَنَّهُ مُدَّعٍ لِلصَّحَّةِ ،
وَلِأَنَّ الْأَصْلَ فِي كُلِّ حَادِثٍ تَقْدِيرُهُ بِأَقْرَبِ زَمَنِ ، وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ الْبَائِعِ .

وَإِنْ دَفَعَ لِدَائِنِهِ دَيْنَهُ ، فَرَدَّهُ بِعَيْبٍ ، فَقَالَ الدَّافِعُ : لَيْسَ هُوَ الَّذِي
دَفَعْتُهُ ؛ صُدِّقَ الدَّائِنُ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الدَّيْنِ .

وَيُصَدَّقُ غَاصِبٌ رَدَّ عَيْنًا ، وَقَالَ : هِيَ الْمَغْصُوبَةُ ؛ وَكَذَا وَدِيعٌ .

* * *

فَصْلٌ فِي الْقَرْضِ وَالرَّهْنِ

الْإِقْرَاضُ سُنَّةٌ بِإِيجَابٍ كَأَقْرَضْتِكَ ،

الْإِقْرَاضُ ، وَهُوَ : تَمْلِيكَ شَيْءٍ عَلَى أَنْ يُرَدَّ مِثْلُهُ .

سُنَّةٌ ، لِأَنَّ فِيهِ إِعَانَةً عَلَى كَشْفِ كُرْبَةٍ ، فَهُوَ مِنَ السُّنَنِ الْأَكِيدَةِ
لِلْأَحَادِيثِ الشَّهِيرَةِ ، كَخَبَرِ مُسْلِمٍ [رقم : ٢٦٩٩] : « مَنْ نَفَسَ عَنْ أَخِيهِ
كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَاللَّهُ فِي
عَوْنِ الْعَبْدِ مَا دَامَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ » ، وَصَحَّ خَبَرٌ : « مَنْ أَقْرَضَ اللَّهُ
مَرَّتَيْنِ كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ أَحَدِهِمَا لَوْ تَصَدَّقَ بِهِ » [« كنز العمال » ، رقم : ١٥٣٨٦] .

وَالصَّدَقَةُ أَفْضَلُ مِنْهُ ، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ ، وَمَحَلُّ نَذْبِهِ إِنْ لَمْ يَكُنِ
الْمُقْتَرِضُ مُضْطَرًّا ، وَإِلَّا وَجَبَ ، وَيَحْرُمُ الْإِقْرَاضُ عَلَى غَيْرِ مُضْطَرٍّ لَمْ
يَرْجُ الْوَفَاءَ مِنْ جِهَةٍ ظَاهِرَةٍ فَوْرًا فِي الْحَالِ ، وَعِنْدَ الْحُلُولِ فِي الْمَوْجَلِ ،
كَالْإِقْرَاضِ عِنْدَ الْعِلْمِ أَوْ الظَّنِّ مِنْ آخِذِهِ أَنَّهُ يُنْفِقُهُ فِي مَعْصِيَةٍ .

وَيَخْصُلُ بِإِيجَابٍ ، كَأَقْرَضْتِكَ هَذَا ، أَوْ مَلَكَتْكَ ، عَلَى أَنْ تَرُدَّ
مِثْلُهُ ، أَوْ خُذْهُ وَرُدَّ بَدَلَهُ ، أَوْ أَصْرِفْهُ فِي حَوَائِجِكَ وَرَدَّ بَدَلَهُ .

فَإِنْ حَذَفَ « وَرُدَّ بَدَلَهُ » فَكِنَايَةٌ ، وَ« خُذْهُ » فَقَطُّ لَغْوٌ ، إِلَّا إِنْ سَبَقَهُ :
« أَقْرِضْنِي هَذَا » فَيَكُونُ قَرْضًا ، أَوْ « أَعْطِنِي » فَيَكُونُ هِبَةً ؛ وَلَوْ أَقْتَصَرَ
عَلَى « مَلَكَتْكَ » وَلَمْ يَنْوِ الْبَدَلَ فَهِبَةً ، وَإِلَّا فَكِنَايَةٌ .

وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي نِيَّةِ الْبَدَلِ صُدِّقَ الدَّافِعُ ، لِأَنَّهُ أَعْرَفُ بِقَصْدِهِ ، أَوْ فِي
ذِكْرِ الْبَدَلِ صُدِّقَ الْآخِذُ فِي عَدَمِ الذِّكْرِ ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، وَالصَّيْغَةُ ظَاهِرَةٌ
فِيمَا أَدَّعَاهُ .

وَقَبُولُ

وَلَوْ قَالَ لِمُضْطَرٍّ : أَطْعَمْتُكَ بِعَوَضٍ ؛ فَأَنْكَرَ ، صُدِّقَ الْمُطْعِمُ حَمَلًا
لِلنَّاسِ عَلَى هَذِهِ الْمَكْرُمَةِ .

وَلَوْ قَالَ : وَهَبْتُكَ بِعَوَضٍ ؛ فَقَالَ : مَجَانًا ؛ صُدِّقَ الْمُتَهَبُ .

وَلَوْ قَالَ : أَشْتَرِي لِي بِدَرَاهِمِكَ خُبْرًا ؛ فَأَشْتَرَى لَهُ ، كَانَ الدَّرْهَمُ قَرْضًا
لَا هِبَةً عَلَى الْمُعْتَمِدِ .

وَقَبُولُ مُتَّصِلٍ بِهِ ، كَأَقْرَضْتُهُ وَقَبِلْتُ قَرْضَهُ ؛ نَعَمْ ، الْقَرْضُ
الْحُكْمِيُّ ، كَالْإِنْفَاقِ عَلَى اللَّقِيطِ الْمُحْتَاجِ ، وَإِطْعَامِ الْجَائِعِ ، وَكِسْوَةِ
الْعَارِيِّ ؛ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى إيجابٍ وَقَبُولٍ .

وَمِنْهُ أَمْرٌ غَيْرُهُ بِإِعْطَاءِ مَا لَهُ غَرَضٌ فِيهِ ، كإِعْطَاءِ شَاعِرٍ أَوْ ظَالِمٍ أَوْ
إِطْعَامِ فَقِيرٍ أَوْ فِدَاءِ أَسِيرٍ وَعَمَّرَ دَارِي .

وَقَالَ جَمْعٌ : لَا يُشْتَرَطُ فِي الْقَرْضِ الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ ، وَأَخْتَارَهُ
الْأَذَرَعِيُّ ، وَقَالَ : قِيَاسُ جَوَازِ الْمُعَاطَةِ فِي الْبَيْعِ جَوَازُهَا هُنَا ، وَإِنَّمَا
يَجُوزُ الْقَرْضُ مِنْ أَهْلِ تَبَرُّعٍ فِيمَا يُسَلَّمُ فِيهِ مِنْ حَيَوَانٍ وَغَيْرِهِ ، وَلَوْ نَقْدًا
مَغْشُوشًا ، نَعَمْ يَجُوزُ قَرْضُ الْخُبْزِ وَالْعَجِينِ وَالْخَمِيرِ الْحَامِضِ ، لَا الرُّوبِيَّةَ
عَلَى الْأَوْجِهِ ، وَهِيَ خَمِيرَةٌ لَبَنٍ حَامِضٍ تُلْقَى عَلَى اللَّبَنِ لِيَرْوَبَ ،
لِاخْتِلَافِ حُمُوصَتِهَا الْمَقْصُودَةِ .

وَلَوْ قَالَ : أَقْرِضْنِي عَشْرَةَ ، فَقَالَ : خُذْهَا مِنْ فَلَانٍ ، فَإِنْ كَانَتْ لَهُ
تَحْتَ يَدِهِ جَازَ ، وَإِلَّا فَهُوَ وَكِيلٌ فِي قَبْضِهَا ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَجْدِيدِ قَرْضِهَا .

وَيَمْتَنِعُ عَلَى وَلِيِّ قَرْضِ مَالِ مُوَلَّيِّهِ بِلاَ ضَرُورَةٍ ، نَعَمْ يَجُوزُ لِلْقَاضِي

وَمَلَكَ مُقْتَرِضٌ بِقَبْضٍ ، وَلِمُقْرِضٍ اسْتِرْدَادٌ

إِقْرَاضُ مَالِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ بِلاَ ضَرُورَةٍ لِكَثْرَةِ أَشْغَالِهِ ، إِنْ كَانَ الْمُقْتَرِضُ
أَمِيناً مُوسِراً .

وَمَلَكَ مُقْتَرِضٌ بِقَبْضٍ بِإِذْنِ مُقْرِضٍ ، وَإِنْ لَمْ يَتَصَرَّفْ فِيهِ كَالْمَوْهُوبِ .
قَالَ شَيْخُنَا : وَالْأَوْجَهُ فِي التَّقْوِطِ الْمُعْتَادِ فِي الْأَفْرَاحِ أَنَّهُ هِبَةٌ
لَا قَرْضٌ ، وَإِنْ أَعْتِيدَ رَدُّ مِثْلِهِ .

وَلَوْ أَنْفَقَ عَلَى أَخِيهِ الرَّشِيدِ وَعِيَالِهِ سِنِينَ وَهُوَ سَاكِتٌ لَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَى
الْأَوْجَهُ .

وَجَازَ لِمُقْرِضٍ اسْتِرْدَادُ حَيْثُ بَقِيَ بِمِلْكِ الْمُقْتَرِضِ وَإِنْ زَالَ عَنْ مِلْكِهِ
ثُمَّ عَادَ عَلَى الْأَوْجَهُ بِخِلَافِ مَا لَوْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ لَازِمٌ ، كَرَهْنٍ وَكِتَابَةٍ ، فَلَا
يَرْجِعُ فِيهِ حِينَئِذٍ ، نَعَمْ ، لَوْ آجَرَهُ رَجَعَ فِيهِ .

وَيَجِبُ عَلَى الْمُقْتَرِضِ رَدُّ الْمِثْلِ فِي الْمِثْلِيِّ ، وَهُوَ النَّقْدُ وَالْحُبُوبُ ،
وَلَوْ نَقْدًا أَبْطَلَهُ السُّلْطَانُ ، لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى حَقِّهِ .

وَرَدُّ الْمِثْلِ صُورَةٌ فِي الْمُتَقَوِّمِ ، وَهُوَ الْحَيَوَانُ وَالْثِيَابُ وَالْجَوَاهِرُ .
وَلَا يَجِبُ قَبُولُ الرَّدِيِّ عَنِ الْجَيِّدِ ، وَلَا قَبُولُ الْمِثْلِ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ
لِلْإِقْرَاضِ إِنْ كَانَ لَهُ غَرَضٌ صَحِيحٌ ، كَأَنْ كَانَ لِنَقْلِهِ مُؤَنَةً وَلَمْ يَتَحَمَّلْهَا
الْمُقْتَرِضُ ، أَوْ كَانَ الْمَوْضِعُ مُحْوَفاً .

وَلَا يَلْزَمُ الْمُقْتَرِضَ الدَّفْعُ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ لِلْإِقْرَاضِ ، إِلَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ
لِحَمْلِهِ مُؤَنَةً ، أَوْ لَهُ مُؤَنَةٌ وَتَحَمَّلَهَا الْمُقْرِضُ ، لَكِنْ لَهُ مُطَالَبَةٌ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ

وَنَفْعٌ بِلَا شَرْطٍ ،

الْإِقْرَاضُ بِقِيَمَةٍ بِمَحَلِّ الْإِقْرَاضِ وَقَتَ الْمُطَالَبَةِ فِيمَا لِنَقْلِهِ مُؤَنَّةٌ وَلَمْ يَتَحَمَّلْهَا الْمُقْرِضُ ، لِحَوَازِ الْأَعْتِيَاضِ عَنْهُ .

وَجَازَ لِمُقْرِضٍ نَفْعٌ يَصِلُ لَهُ مِنْ مُقْتَرِضٍ ، كَرَدُّ الزَّائِدِ قَدْرًا أَوْ صِفَةً وَالْأَجُودُ فِي الرَّدِيِّ بِلَا شَرْطٍ فِي الْعَقْدِ ، بَلْ يُسَنُّ ذَلِكَ لِمُقْتَرِضٍ لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِنَّ خِيَارَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً » [« البخاري » ، رقم : ٢٣٠٥ ؛ مسلم ، رقم : ١٦٠١] ، وَلَا يُكْرَهُ لِلْمُقْرِضِ أَخْذُهُ كَقَبُولِ هَدِيَّتِهِ وَلَوْ فِي الرَّبْوِيِّ .

وَالْأَوْجَهُ أَنَّ الْمُقْرِضَ يَمْلِكُ الزَّائِدَ مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ ، لِأَنَّهُ وَقَعَ تَبَعًا ، وَأَيْضًا فَهُوَ يُشَبِّهُ الْهَدِيَّةَ ؛ وَأَنَّ الْمُقْتَرِضَ إِذَا دَفَعَ أَكْثَرَ مِمَّا عَلَيْهِ ، وَادَّعَى أَنَّهُ إِنَّمَا دَفَعَ ذَلِكَ ظَنًّا أَنَّهُ الَّذِي عَلَيْهِ حَلَفَ وَرَجَعَ فِيهِ .

وَأَمَّا الْقَرْضُ بِشَرْطٍ جَرَّ نَفْعَ لِمُقْرِضٍ ، ففَاسِدٌ ، لِخَبَرٍ : « كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ مَنَفْعَةً فَهُوَ رِبَا » [رواه الحارث ابن أبي أسامة ، في « مسنده » ، عن علي كرم الله وجهه ؛ « الجامع الصغير » ، رقم : ٦٣٣٦] وَجَبَرَ ضَعْفُهُ مَجِيءٌ مُعْنَاهُ عَنْ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ .

وَمِنْهُ الْقَرْضُ لِمَنْ يَسْتَأْجِرُ مُلْكَهُ ، أَيْ : مِثْلًا بِأَكْثَرٍ مِنْ قِيَمَتِهِ لِأَجْلِ الْقَرْضِ إِنْ وَقَعَ ذَلِكَ شَرْطًا ، إِذْ هُوَ حَيْثُئِذٍ حَرَامٌ إِجْمَاعًا ، وَإِلَّا كُرِهَ عِنْدَنَا ، وَحَرَّمَ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ ، قَالَهُ السُّبْكِيُّ .
وَيَجُوزُ الْإِقْرَاضُ بِشَرْطِ الرِّهْنِ أَوْ الْكَفِيلِ .

وَلَوْ قَالَ : أَقْرِضْ هَذَا مِئَةً وَأَنَا لَهَا ضَامِنٌ ؛ فَأَقْرَضَهُ الْمِئَةَ أَوْ بَعْضَهَا ،

وَيَصِحُّ رَهْنٌ بِإِجَابٍ وَقَبُولٍ مِنْ أَهْلِ تَبَرُّعٍ ، وَلَوْ عَارِيَّةً ،

كَانَ ضَامِنًا عَلَى الْأَوْجِهِ ، لِلْحَاجَةِ ؛ كَأَنَّ مَتَاعَكَ فِي الْبَحْرِ وَعَلَى ضَمَانِهِ .

وَقَالَ الْبَغَوِيُّ : لَوْ أَدْعَى الْمَالِكُ الْقَرْضَ وَالْآخِذُ الْوَدِيعَةَ صَدَّقَ الْآخِذُ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الضَّمَانِ ، خِلَافًا لـ « الْأَنْوَارِ » .

وَيَصِحُّ رَهْنٌ ، وَهُوَ : جَعْلُ عَيْنٍ يَجُوزُ بَيْعُهَا وَثِيقَةً بِدَيْنٍ يُسْتَوْفَى مِنْهَا عِنْدَ تَعَدُّرٍ وَفَائِهِ ؛ فَلَا يَصِحُّ رَهْنٌ وَقَفٍ وَأُمٌّ وَلَدٍ .

بِإِجَابٍ وَقَبُولٍ ، كَرَهْنَتْ ، وَأَرْتَهَنْتُ ؛ وَيُشْتَرَطُ مَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ مِنْ اتِّصَالِ اللَّفْظَيْنِ وَتَوَافُقِهِمَا مَعْنَى ، وَيَأْتِي هُنَا خِلَافُ الْمُعَاطَاةِ ؛ مِنْ أَهْلِ تَبَرُّعٍ ، فَلَا يَرَهْنُ وَلِيُّ أَبَا كَانَ أَوْ جَدًّا أَوْ وَصِيًّا أَوْ حَاكِمًا مَالِ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ ، كَمَا لَا يَرْتَهِنُ لُهُمَا إِلَّا لِضُرُورَةٍ أَوْ غِبْطَةٍ ظَاهِرَةٍ ، فَيَجُوزُ لَهُ الرَّهْنُ وَالْأَرْتِهَانُ ، كَأَن يَرَهْنَ عَلَى مَا يَقْتَرِضُ لِحَاجَةِ الْمُؤْنَةِ لِلْوَقْفِيِّ مِمَّا يُنْتَظَرُ مِنَ الْغَلَّةِ أَوْ حُلُولِ الدَّيْنِ ؛ وَكَأَن يَرْتَهِنَ عَلَى مَا يُقْرِضُهُ أَوْ يَبِيعُهُ مُؤْجَلًا لِضُرُورَةٍ نَهَبٍ أَوْ نَحْوِهِ لِلزُّومِ الْأَرْتِهَانِ حِينَئِذٍ .

وَلَوْ كَانَتْ الْعَيْنُ الْمَرْهُونَةُ جُزْأً مُشَاعًا ، أَوْ كَانَتْ عَارِيَّةً ، وَإِنْ لَمْ يَصْرَحْ بِلَفْظِهَا ، كَأَن قَالَ لَهُ مَالِكُهَا : أَرَهْنُهَا بِدَيْنِكَ ؛ لِحُصُولِ التَّوَقُّعِ بِهَا . وَيَصِحُّ إِعَارَةُ الْقَفْدِ لِذَلِكَ عَلَى الْأَوْجِهِ ، وَإِنْ مَنَعْنَا إِعَارَتَهُ لِغَيْرِ ذَلِكَ ، فَيَصِحُّ رَهْنُ مُعَارٍ بِإِذْنِ مَالِكٍ بِشَرْطِ مَعْرِفَتِهِ الْمُرْتَهَنَ وَجِنْسَ الدَّيْنِ وَقَدْرَهُ ، نَعَمْ فِي « الْجَوَاهِرِ » : لَوْ قَالَ : أَرَهْنُ عَبْدِي بِمَا شِئْتَ ، صَحَّ أَنَّ يَرَهْنَهُ بِأَكْثَرِ مِنْ قِيَمَتِهِ . انْتَهَى .

لَا بِشَرْطٍ مَا يَضُرُّ كَأَنَّ لَا يُبَاعَ عِنْدَ الْمَحِلِّ ، وَكَشَرَطِ مَنْفَعَتِهِ كَأَنَّ
يَشْرَطًا أَنَّ الزَّوَائِدَ مَرْهُونَةٌ . وَلَا يَلْزَمُ إِلَّا بِقَبْضِ بِإِذْنِ ،

وَلَوْ عَيْنَ قَدْرًا قَرِهَنَ بِدُونِهِ جاز .

وَلَا رُجُوعَ لِلْمَالِكِ بَعْدَ قَبْضِ الْمُرْتَهَنِ الْعَارِيَةِ ، فَلَوْ تَلَفَ فِي يَدِ
الرَّاهِنِ ضَمِنَ لِأَنَّهُ مُسْتَعِيرٌ أَلَا نَ اتِّفَاقًا ، أَوْ فِي يَدِ الْمُرْتَهَنِ فَلَا ضَمَانَ
عَلَيْهِمَا ، إِذِ الْمُرْتَهَنُ أَمِينٌ ، وَلَمْ يَسْقُطِ الْحَقُّ عَنْ ذِمَّةِ الرَّاهِنِ ؛ نَعَمْ إِنْ
رَهَنَ فَاسِدًا ضَمِنَ بِالتَّسْلِيمِ عَلَى مَا قَالَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ .

وَيُبَاعُ الْمُعَارُ بِمُرَاجَعَةِ مَالِكِهِ عِنْدَ حُلُولِ الدِّينِ ، ثُمَّ يَرْجِعُ الْمَالِكُ
عَلَى الرَّاهِنِ بِثَمَنِهِ الَّذِي يَبِيعُ بِهِ .

لَا يَصِحُّ بِشَرْطٍ مَا يَضُرُّ الرَّاهِنَ أَوْ الْمُرْتَهَنَ ، كَأَنَّ لَا يُبَاعَ ، أَيْ :
الْمَرْهُونُ ؛ عِنْدَ الْمَحِلِّ ، أَيْ : وَقْتُ حُلُولِ الدِّينِ ، أَوْ إِلَّا بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ
الْمِثْلِ ؛ وَكَشَرَطِ مَنْفَعَتِهِ ، أَيْ : الْمَرْهُونُ لِمُرْتَهَنِ ، كَأَنَّ يَشْرَطًا ^(١) أَنَّ
الزَّوَائِدَ الْحَادِثَةَ كَثَمَرِ الشَّجَرِ مَرْهُونَةٌ ، فَيَبْطُلُ الرَّهْنُ فِي الصُّورِ الثَّلَاثَةِ .

وَلَا يَلْزَمُ الرَّهْنُ كَالْهَبَةِ إِلَّا بِقَبْضِ بِمَا مَرَّ فِي قَبْضِ الْمَبِيعِ بِإِذْنِ مَنْ رَاهِنَ
يَصِحُّ تَبَرُّعُهُ .

وَيَحْصُلُ الرُّجُوعُ عَنِ الرَّهْنِ قَبْلَ قَبْضِهِ بِتَصَرُّفِ يُزِيلُ الْمِلْكَ ، كَالْهَبَةِ
وَالزَّهْنِ لِأَخْرِ ، لَا بِوَطْءٍ وَتَزْوِيجٍ وَمَوْتِ عَاقِدٍ وَهَرَبِ مَرْهُونٍ .

وَالْيَدُ لِمُرْتَهِنٍ ، وَهِيَ أَمَانَةٌ ، وَصُدِّقَ فِي تَلْفٍ لَا رَدَّ .

وَالْيَدُ فِي الْمَرْهُونِ لِمُرْتَهِنٍ ، بَعْدَ لُزُومِ الرَّهْنِ غَالِبًا ، وَهِيَ عَلَى الرَّهْنِ أَمَانَةٌ ، أَيْ : يَدُ أَمَانَةٍ ، وَلَوْ بَعْدَ الْبَرَاءَةِ مِنَ الدَّيْنِ ، فَلَا يَضْمَنُهُ الْمُرْتَهِنُ إِلَّا بِالتَّعَدِّي ، كَأَنِ امْتَنَعَ مِنَ الرَّدِّ بَعْدَ سُقُوطِ الدَّيْنِ .

وَصُدِّقَ ، أَيْ : الْمُرْتَهِنُ كَالْمُسْتَأْجِرِ ، فِي دَعْوَى تَلْفٍ بِيَمِينِهِ لَا فِي رَدِّ ، لِأَنَّهُمَا قَبْضًا لِعَرَضٍ أَنْفُسُهُمَا ، فَكَانَا كَالْمُسْتَعِيرِ ، بِخِلَافِ الْوَدِيعِ وَالْوَكِيلِ .

وَلَا يَسْقُطُ بِتَلْفِهِ شَيْءٌ مِنَ الدَّيْنِ ، وَلَوْ غَفَلَ عَنْ نَحْوِ كِتَابٍ فَأَكَلَتْهُ الْأَرْضُ ، أَوْ جَعَلَهُ فِي مَحَلٍّ هُوَ مَطْنَتُهَا ، ضَمِنَهُ لِتَقْرِيطِهِ .

* * *

قَاعِدَةٌ [فِي بَيَانِ أَنَّ فَاسِدَ الْعُقُودِ كَصَحِيحِهَا] : وَحُكْمُ فَاسِدِ الْعُقُودِ إِذَا صَدَرَ مِنْ رَشِيدٍ حُكْمٌ صَحِيحُهَا فِي الضَّمَانِ وَعَدَمِهِ ، لِأَنَّ صَحِيحَ الْعَقْدِ إِذَا أَقْتَضَى الضَّمَانَ بَعْدَ الْقَبْضِ كَالْبَيْعِ وَالْقَرْضِ ، فَفَاسِدُهُ أَوْلَى ، أَوْ عَدَمُهُ ، كَالْمَرْهُونِ وَالْمُسْتَأْجِرِ وَالْمَوْهُوبِ ، فَفَاسِدُهُ كَذَلِكَ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ رَهَنَ شَيْئًا وَجَعَلَهُ مَبِيعًا مِنَ الْمُرْتَهِنِ بَعْدَ شَهْرٍ أَوْ عَارِيَةً لَهُ بَعْدَهُ ، بِأَنْ شَرِطًا فِي عَقْدِ الرَّهْنِ ، ثُمَّ قَبْضَهُ الْمُرْتَهِنُ ، لَا يَضْمَنُهُ قَبْلَ مُضِيِّ الشَّهْرِ ، وَإِنْ عَلِمَ فَسَادُهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، وَضَمِنَهُ بَعْدَهُ ، لِأَنَّهُ يَصِيرُ بَيْعًا أَوْ عَارِيَةً فَاسِدَتَيْنِ ، لِتَعْلِيلِهِمَا بِإِنْقِضَاءِ الشَّهْرِ ؛ فَإِنْ قَالَ : رَهَنْتُكَ ، فَإِنْ لَمْ أَقْضِ عِنْدَ الْحُلُولِ فَهُوَ مَبِيعٌ مِنْكَ ، فَسَدَ الْبَيْعُ لَا الرَّهْنُ عَلَى

وَلَهُ طَلَبُ بَيْعِهِ إِنْ حَلَّ دَيْنٌ ، وَيُجْبَرُ رَاهِنٌ ، فَإِنْ أَصَرَ بَاعَهُ قَاضٍ ،
وَعَلَى مَالِكِهِ مُؤَنَّةٌ ،

الْأَوْجَهُ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَشْتَرِطْ فِيهِ شَيْئًا .

* * *

وَلَهُ ، أَيُّ : لِلْمُرْتَهِنِ ، طَلَبُ بَيْعِهِ ، أَيُّ : الْمَرْهُونِ ، أَوْ طَلَبُ قَضَاءِ
دَيْنِهِ إِنْ لَمْ يَبِعْ .

وَلَا يَلْزِمُ الرَّاهِنُ الْبَيْعَ بِخُصُوصِهِ ، بَلْ إِنَّمَا يَطْلُبُ الْمُرْتَهِنُ أَحَدَ
الْأَمْرَيْنِ إِنْ حَلَّ دَيْنٌ ، وَإِنَّمَا يَبِيعُ الرَّاهِنُ بِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ عِنْدَ الْحَاجَةِ ، لِأَنَّ
لَهُ فِيهِ حَقًّا ، وَيَقْدَمُ الْمُرْتَهِنُ بِثَمَنِهِ عَلَى سَائِرِ الْغُرَمَاءِ ، فَإِنْ أَبَى الْمُرْتَهِنُ
الإِذْنَ ، قَالَ لَهُ الْحَاكِمُ : ائْذَنْ فِي بَيْعِهِ ، أَوْ أَبْرِئْهُ مِنَ الدَّيْنِ .

وَيُجْبَرُ رَاهِنٌ ، أَيُّ : يُجْبَرُ الْحَاكِمُ عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ إِذَا أُمْتَنَعَ
بِالْحَبْسِ وَغَيْرِهِ ، فَإِنْ أَصَرَ عَلَى الْأَمْتِنَاعِ ، أَوْ كَانَ غَائِبًا وَلَيْسَ لَهُ مَا يُوفِي
مِنْهُ غَيْرَ الرَّهْنِ ، بَاعَهُ عَلَيْهِ قَاضٍ بَعْدَ ثُبُوتِ الدَّيْنِ وَمِلْكِ الرَّاهِنِ وَالرَّهْنِ ،
وَكَوْنِهِ بِمَحَلٍّ وَلَا يَتِيهِ ، وَقَضَى الدَّيْنُ مِنْ ثَمَنِهِ دَفْعًا لِضَرَرِ الْمُرْتَهِنِ .

وَيَجُوزُ لِلْمُرْتَهِنِ بَيْعُهُ فِي دَيْنٍ حَالٍّ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ وَحَضْرَتِهِ ، بِخِلَافِهِ فِي
غَيْبَتِهِ ؛ نَعَمْ إِنْ قَدَّرَ لَهُ الثَّمَنَ صَحَّ مُطْلَقًا لِإِنْتِفَاءِ التُّهْمَةِ ، وَلَوْ شَرَطَا أَنْ
يَبِيعَهُ ثَالِثٌ عِنْدَ الْمَحَلِّ جَازَ بَيْعُهُ بِثَمَنِ مِثْلِ حَالٍّ .

وَلَا يُشْتَرِطُ مُرَاجَعَةُ الرَّاهِنِ فِي الْبَيْعِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ إِذْنِهِ ، بَلْ
مُرَاجَعَةُ الْمُرْتَهِنِ ، لِأَنَّهُ قَدْ يُمَهِّلُ أَوْ يُبْرِيءُ .

وَعَلَى مَالِكِهِ مِنْ رَاهِنٍ أَوْ مُعِيرٍ لَهُ مُؤَنَّةٌ لِلْمَرْهُونِ ، كَنَفَقَةِ رَقِيقٍ وَكُسُوتِهِ

وَلَيْسَ لَهُ رَهْنٌ لِأَخَرٍ وَوَطْءٌ وَتَزْوِيجٌ لَا مِنْهُ .

وَعَلَفَ دَابَّةً وَأُجْرَةَ رَدِّ آبَقٍ وَمَكَانَ حِفْظٍ وَإِعَادَةَ مَا يُهْدَمُ إِجْمَاعاً ، خِلَافاً
لِمَا شَدَّ بِهِ الْحَسَنُ ، فَإِنْ غَابَ أَوْ أَعْسَرَ رَاجَعَ الْمُزْتَهِنُ الْحَاكِمَ ، وَلَهُ
الْإِنْفَاقُ بِإِذْنِهِ لِيَكُونَ رَهْنًا بِالتَّفَقُّعِ أَيْضاً ، فَإِنْ تَعَذَّرَ اسْتِثْنَاهُ وَأَشْهَدَ
بِالْإِنْفَاقِ لِيَرْجِعَ رَاجِعٌ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَلَيْسَ لَهُ ، أَيُّ : لِلْمَالِكِ ، بَعْدَ لُزُومِ الرَّهْنِ بَيْعٌ وَوَقْفٌ وَرَهْنٌ لِأَخَرٍ ،
لِئَلَّا يُزَاحِمَ الْمُزْتَهِنُ .

وَوَطْءٌ لِلْمَرْهُونَةِ بِلَا إِذْنِهِ ، وَإِنْ لَمْ تَحْبَلْ ، حَسْماً لِلْبَابِ ، بِخِلَافِ
سَائِرِ التَّمَتُّعَاتِ ، فَتَحِلُّ إِنْ أَمِنَ الْوَطْءُ .

وَتَزْوِيجٌ لَأَمَةٍ مَرْهُونَةٍ لِنَقْصِهِ الْقِيَمَةَ ، لَا إِنْ كَانَ التَّزْوِيجُ مِنْهُ ، أَيُّ :
الْمُزْتَهِنُ ، أَوْ بِإِذْنِهِ ، فَلَا يَمْتَنِعُ عَلَى الرَّاهِنِ .

وَكَذَا لَا تَجُوزُ الْإِجَارَةُ لِغَيْرِ الْمُزْتَهِنِ بِلَا إِذْنٍ إِنْ جَاوَزَتْ مُدَّتُهَا
الْمَحِلَّ .

وَيَجُوزُ لَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِالرُّكُوبِ وَالسُّكْنَى ، لَا بِالْبِنَاءِ وَالْغَرْسِ ؛ نَعَمْ ،
لَوْ كَانَ الدَّيْنُ مُؤَجَّلاً ، وَقَالَ : أَنَا أَقْلَعُ عِنْدَ الْأَجَلِ ، فَلَهُ ذَلِكَ .

وَأَمَّا وَطْءُ الْمُزْتَهِنِ الْجَارِيَةِ الْمَرْهُونَةِ ، وَلَوْ بِإِذْنِ الْمَالِكِ فَرْنَا ، حَيْثُ
عَلِمَ التَّحْرِيمَ فَعَلَيْهِ الْحَدُّ ، وَيَلْزَمُهُ الْمَهْرُ مَا لَمْ تُطَاوَعْهُ عَالِمَةً بِالتَّحْرِيمِ ؛
وَمَا نُسِبَ إِلَى عَطَاءٍ مِنْ تَجْوِيزِهِ الْوَطْءَ بِإِذْنِ الْمَالِكِ ضَعِيفٌ جِدّاً ، بَلْ
قِيلَ : إِنَّهُ مَكْذُوبٌ عَلَيْهِ .

وَسُئِلَ الْقَاضِي الطَّيِّبُ النَّاشِرِيُّ عَنِ الْحُكْمِ فِيمَا أَعْتَادَتْهُ النِّسَاءُ مِنْ

وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي رَهْنٍ أَوْ قَدَرِهِ صُدَّقَ رَاهِنٌ.

أَرْتِهَانِ الْحُلِيِّ مَعَ الْإِذْنِ فِي لُبْسِهَا ، فَأَجَابَ : لَا ضَمَانَ عَلَى الْمُزْتَهِنَةِ مَعَ اللَّبْسِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ فِي حُكْمِ إِجَارَةٍ فَاسِدَةٍ ؛ مُعْلَلًا ذَلِكَ بِأَنَّ الْمُفْرِضَةَ لَا تُفَرِّضُ مَالَهَا إِلَّا لِأَجْلِ الْإِذْنِ وَاللُّبْسِ ، فَجَعَلَ ذَلِكَ عِوَضًا فَاسِدًا فِي مُقَابَلَةِ اللَّبْسِ .

وَلَوْ اخْتَلَفَا ، أَيُّ : الرَّاهِنُ وَالْمُزْتَهِنُ ، فِي أَصْلِ رَهْنٍ ، كَأَنَّ قَالَ : رَهْنَتْنِي كَذَا ، فَأَنْكَرَ الْآخَرُ ؛ أَوْ فِي قَدَرِهِ ، أَيُّ : الْمَرْهُونِ ، كَرَهْنَتْنِي الْأَرْضَ مَعَ شَجَرِهَا ، فَقَالَ : بَلْ وَحْدَهَا ؛ أَوْ قَدَرِ الْمَرْهُونِ بِهِ ، كِبَالَتَيْنِ ؛ فَقَالَ : بَلْ بِالْفِ ؛ صُدَّقَ رَاهِنٌ بِيَمِينِهِ ، وَإِنْ كَانَ الْمَرْهُونُ بِيَدِ الْمُزْتَهِنِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ مَا يَدَّعِيهِ الْمُزْتَهِنُ ، وَلَوْ ادَّعَى مُزْتَهِنٌ هُوَ بِيَدِهِ أَنَّهُ قَبْضُهُ بِالْإِذْنِ ، وَأَنْكَرَهُ الرَّاهِنُ ، وَقَالَ : بَلْ غَصَبْتُهُ ، أَوْ أَعْرَظْتَهُ ، أَوْ أَجْرَظْتَهُ ؛ صُدَّقَ فِي جَحْدِهِ بِيَمِينِهِ .

* * *

فَرَعٌ : مَنْ عَلَيْهِ الْفَانِ بِأَحَدِهِمَا رَهْنٌ أَوْ كَفِيلٌ ، فَأَدَّى الْفَأَ ، وَقَالَ : أَدَيْتُهُ عَنْ أَلْفِ الرِّهْنِ ، صُدَّقَ بِيَمِينِهِ ، لِأَنَّ الْمُؤَدِّيَ أَعْرَفَ بِقَصْدِهِ وَكَيْفِيَّتِهِ ، وَمَنْ ثَمَّ لَوْ أَدَّى لِذَائِنِهِ شَيْئًا وَقَصَدَ أَنَّهُ عَنْ دَيْنِهِ وَقَعَ عَنْهُ ، وَإِنْ ظَنَّهُ الذَّائِنُ هَدِيَّةً ؛ كَذَا قَالُوهُ ؛ ثُمَّ إِنْ لَمْ يَنْوِ الدَّفَاعُ شَيْئًا حَالَةَ الدَّفْعِ جَعَلَهُ عَمَّا شَاءَ مِنْهُمَا ، لِأَنَّ التَّعْيِينَ إِلَيْهِ .

* * *

تَمَّةٌ [فِي بَيَانِ حُكْمِ الْمُفْلِسِ] : الْمُفْلِسُ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَا دَمِيَّ حَالٌ زَائِدٌ عَلَى مَالِهِ يُخَجَرُ عَلَيْهِ بِطَلَبِهِ الْحَجَرُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ طَلَبِ غُرْمَائِهِ .

وَبِالْحَجَرِ يَتَعَلَّقُ حَقُّ الْغُرْمَاءِ بِمَالِهِ ، فَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ فِيهِ بِمَا يَضُرُّهُمْ ، كَوَقْفٍ وَهَبَةٍ ؛ وَلَا بَيْعُهُ ، وَلَوْ لِغُرْمَائِهِ بِدَيْنِهِمْ بِغَيْرِ إِذْنِ الْقَاضِي ، وَيَصِحُّ إِفْرَارُهُ بِعَيْنٍ أَوْ دَيْنٍ أَسْنَدَ وَجُوبُهُ لِمَا قَبْلَ الْحَجَرِ .

وَيُبَادِرُ قَاضٍ بِبَيْعِ مَالِهِ ، وَلَوْ مَسْكَنَهُ وَخَادِمَهُ بِحَضْرَتِهِ مَعَ غُرْمَائِهِ ، كَبَيْعِ مَالٍ مُمْتَنِعٍ عَنْ حَقٍّ وَاجِبٍ عَلَيْهِ أَدَاؤُهُ .

وَلِقَاضٍ إِكْرَاهُ مُمْتَنِعٍ مِنَ الْأَدَاءِ بِالْحَبْسِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَنْوَاعِ التَّغْزِيرِ ، وَيُحْبَسُ مَدِينٌ مُكَلَّفٌ عَهْدٌ لَهُ الْمَالُ ، لَا أَصْلَ وَإِنْ عَلَا مِنْ جِهَةِ أَبِي وَأُمِّ بِدَيْنٍ فَرَعِهِ ، خِلَافًا لـ « الْحَاوِي » كَالْغَزَالِيِّ .

وَإِذَا ثَبَتَ إِعْسَارُ مَدِينٍ لَمْ يَجْزُ حَبْسُهُ وَلَا مُلَازِمَتُهُ ، بَلْ يُنْهَلُ حَتَّى يُوسَرَ .

وَلِلدَّائِنِ مُلَازِمَةٌ مَنْ لَمْ يَثْبُتْ إِعْسَارُهُ مَا لَمْ يَخْتَرِ الْمَدِينُ الْحَبْسَ ، فَيُجَابُ إِلَيْهِ ، وَأُجْرَةُ الْحَبْسِ وَكَذَا الْمُلَازِمَةُ عَلَى الْمَدِينِ ، وَلِلْحَاكِمِ مَنَعُ الْمُخْبُوسِ عَنِ الْأَسْتِثْنَاءِ بِالْمُحَادَّةِ وَحُضُورِ الْجُمُعَةِ وَعَمَلِ الصَّنْعَةِ إِنْ رَأَى الْمَصْلَحَةَ فِيهِ .

وَلَا يَجُوزُ لِلدَّائِنِ تَجْوِيعُ الْمَدِينِ بِمَنَعِ الطَّعَامِ ، كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الرَّزْمَزْمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

وَيَجُوزُ لِغَرِيمِ الْمُفْلِسِ الْمَخْجُورِ عَلَيْهِ أَوْ أَلْمَيْتِ الرُّجُوعُ فَوْرًا إِلَى

فَصْلٌ

[فِي بَيَانِ حَجَرِ الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ وَالسَّفِيهِ]

يُحَجِّرُ بَجُنُونٍ إِلَى إِفَاقَةٍ، وَصَبَا إِلَى بُلُوغٍ.

مَتَاعِهِ إِنْ وُجِدَ فِي مِلْكِهِ وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقٌّ لَازِمٌ ، وَالْعَوَضُ حَالٌ ؛ وَإِنْ تَفَرَّخَ الْبَيْضُ الْمَبِيعُ ، وَنَبَتَ الْبَذَرُ ، وَاشْتَدَّ حَبُّ الزَّرْعِ ، لَأَنَّهُا حَدَثَتْ مِنْ عَيْنِ مَالِهِ ، وَيَخْصُلُ الرُّجُوعُ مِنَ الْبَائِعِ وَلَوْ بِلَا قَاضٍ ، بِنَحْوِ : فَسَخْتُ ، وَرَجَعْتُ فِي الْمَبِيعِ ، لَا بِنَحْوِ بَيْعٍ وَعَيْتٍ فِيهِ .

❁ ❁ ❁

فصل

[فِي بَيَانِ حَجَرِ الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ وَالسَّفِيهِ]

يُخَجَرُ بِجُنُونٍ إِلَى إِفَاقَةٍ ، وَصَبَا إِلَى بُلُوغٍ بِكَمَالٍ خَمْسَ عَشَرَ سَنَةً
قَمَرِيَّةً تَحْدِيداً ، بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ خَيْرَيْنِ ، أَوْ خُرُوجِ مَنِيٍّ أَوْ حَيْضٍ ،
وَإِمْكَانُهُمَا كَمَالُ تِسْعِ سِنِينَ ، وَيُصَدَّقُ مُدَّعِي بُلُوغٍ بِإِمْنَاءٍ أَوْ حَيْضٍ ، وَلَوْ
فِي خُصُومَةٍ بَلَا يَمِينٍ ، إِذْ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْهُ .

وَبَيَّنْتُ أَلْعَانَةَ الْخَشِينَةِ ، بِحَيْثُ نَحْتَاجُ إِلَى الْخَلْقِ فِي حَقِّ كَافِرٍ ذَكَرَ أَوْ
أُنْثَى أَمَارَةً عَلَى بُلُوغِهِ بِالسِّنِّ أَوْ الْإِحْتِلَامِ ، وَمِثْلُهُ وَلَدٌ مِنْ جُهْلٍ إِسْلَامُهُ ،
لَا مَنْ عَدِمَ مَنْ يَعْرِفُ سِنُّهُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ ، وَقِيلَ : يَكُونُ عَلَامَةً فِي حَقِّ
الْمُسْلِمِ أَيْضًا .

وَالْحَقُوا بِالْعَاةِ الشَّعْرَ الْخَشِنَ فِي الْإِبْطِ .

وَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ رَشِيداً أُعْطِيَ مَالَهُ .

وَالرُّشْدُ : صَلاَحُ الدِّينِ وَالْمَالِ ، بِأَنْ لَا يَفْعَلَ مُحَرَّماً يُبْطِلُ عَدَالَةَ ، مِنْ أَرْتِكَابِ كَبِيرَةٍ ، أَوْ إِضْرَارٍ عَلَى صَغِيرَةٍ مَعَ عَدَمِ غَلْبَةِ طَاعَاتِهِ مَعَاصِيهِ ، وَبِأَنْ لَا يُيَذَّرَ بِتَضْيِيعِ الْمَالِ بِأَحْتِمَالِ عَيْنٍ فَاحِشٍ فِي الْمُعَامَلَةِ وَإِنْفَاقِهِ وَلَوْ فَلَساً فِي مُحَرَّمٍ ؛ وَأَمَّا صَرْفُهُ فِي الصَّدَقَةِ وَوُجُوهِ الْخَيْرِ وَالْمَطَاعِمِ وَالْمَلَابِسِ وَالْهَدَايَا الَّتِي لَا تَلِيقُ بِهِ ، فَلَيْسَ بِتَبْذِيرٍ .

وَبَعْدَ إِفَاقَةِ الْمَجْنُونِ وَبُلُوغِ الصَّبِيِّ ، وَلَوْ بِلَا رُشْدٍ ، يَصِحُّ الْإِسْلَامُ وَالطَّلَاقُ وَالْحُلْعُ ، وَكَذَا التَّصَرُّفُ الْمَالِيُّ بَعْدَ الرُّشْدِ .

وَوَلِيُّ الصَّبِيِّ أَبٌ عَدْلٌ ، فَأَبُوهُ وَإِنْ عَلاَ ، فَوَصِيُّ ، فَقَاضِي بَلَدِ الْمَوْلَى إِنْ كَانَ عَدْلاً أَمِيناً ، فَإِنْ كَانَ مَالُهُ يَبْلَدُ آخَرَ فَوَلِيُّ مَالِهِ قَاضِي بَلَدِ الْمَالِ فِي حِفْظِهِ وَيَبْعِهِ وَإِجَارَتِهِ عِنْدَ خَوْفِ هَلَاكِهِ ، فَصُلْحَاءُ بَلَدِهِ .

وَيَتَصَرَّفُ الْوَلِيُّ بِالْمَصْلَحَةِ ، وَيَلْزَمُهُ حِفْظُ مَالِهِ وَأَسْتِنْمَاؤُهُ قَدْرَ النِّفْقَةِ وَالزَّكَاةِ وَالْمُؤْنِ إِنْ أَمَكْنَهُ ، وَلَهُ السَّفَرُ بِهِ فِي طَرِيقِ آمِنٍ لِمَقْصِدِ آمِنٍ ، بَرّاً لَا بَحْراً ، وَشِرَاءُ عَقَارٍ يَكْفِيهِ غَلَّتُهُ أَوْلَى مِنَ التَّجَارَةِ ، وَلَا يَبِيعُ عَقَارَهُ إِلَّا لِحَاجَةٍ أَوْ غِبْطَةٍ ظَاهِرَةٍ .

وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ بِأَنَّ لِلْوَلِيَّ الصِّلْحَ عَلَى بَعْضِ دَيْنِ الْمَوْلَى إِذَا تَعَيَّنَ ذَلِكَ طَرِيقاً لِتَحْلِيصِ ذَلِكَ الْبَعْضِ ، كَمَا أَنَّ لَهُ ، بَلْ يَلْزَمُهُ ، دَفْعُ بَعْضِ مَالِهِ لِسَلَامَةِ بَاقِيهِ . أُنْتَهَى .

وَلَهُ يَبِيعُ مَالَهُ نَسِيئَةً لِمَصْلَحَةٍ ، وَعَلَيْهِ أَرْتِهَانُ بِالْثَمَنِ رَهْنًا وَإِذَا لَمْ
يَكُنِ الْمُشْتَرِي مُوسِرًا .

وَلِوَلِيِّ إِقْرَاضٍ مَالٍ مَحْجُورٍ لِحَاجَةٍ .

وَلِقَاضٍ ذَلِكَ مُطْلَقًا بِشَرْطِ كَوْنِ الْمُقْتَرِضِ مَلِيئًا أَمِينًا .

وَلَا وَلَايَةٌ لِّأُمٍّ عَلَى الْأَصْحَبِ ، وَمَنْ أَذْلَى بِهَا ، وَلَا لِعَصْبَةٍ ، نَعَمْ لَهُمْ
الْإِنْفَاقُ مِنْ مَالِ الطِّفْلِ فِي تَأْدِيبِهِ وَتَعْلِيمِهِ ، لِأَنَّهُ قَلِيلٌ ، فَسَوْمَحَ بِهِ عِنْدَ
فَقْدِ الْوَلِيِّ الْخَاصِّ .

وَيُصَدِّقُ أَبٌ أَوْ جَدٌّ فِي أَنَّهُ تَصَرَّفَ لِمَصْلَحَةٍ بِيَمِينِهِ ، وَقَاضٍ بِلَا يَمِينٍ
إِنْ كَانَ ثِقَةً عَدْلًا مَشْهُورًا أَلْعَقَّةَ وَحَسَنَ السَّيَرَةِ ، لَا وَصِيٍّ وَقِيمٌ وَحَاكِمٌ
فَاسِقٌ ، بَلِ الْمُصَدِّقُ بِيَمِينِهِ هُوَ الْمَحْجُورُ ، حَيْثُ لَا بَيِّنَةٌ ، لِأَنَّهُمْ قَدْ
يُتَّهَمُونَ ، وَمَنْ ثَمَّ لَوْ كَانَتِ الْأُمُّ وَصِيَّةً كَانَتْ كَالْأَوَّلَيْنِ ، وَكَذَا آبَاؤُهَا .

* * *

فَرْعٌ : لَيْسَ لِوَلِيِّ أَخْذِ شَيْءٍ مِنْ مَالِ مُوَلَّيِّهِ إِنْ كَانَ غَنِيًّا مُطْلَقًا ، فَإِنْ
كَانَ فَقِيرًا وَانْقَطَعَ بِسَبَبِهِ عَنْ كَسْبِهِ أَخْذَ قَدَرٍ نَفَقَتِهِ ، وَإِذَا أَيْسَرَ لَمْ يُلْزَمْهُ بَدَلُ
مَا أَخَذَهُ .

قَالَ الْإِسْنَوِيُّ : هَذَا فِي وَصِيٍّ وَأَمِينٍ ، أَمَّا أَبٌ أَوْ جَدٌّ فَيَأْخُذُ قَدَرَ
كَفَايَتِهِ اتِّفَاقًا ، سِوَاءِ الصَّحِيحِ وَغَيْرِهِ ^(١) .

(١) قَالَ الشَّيْخُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : « فِي بَعْضِ نَسْخِ الْخَطِّ : سِوَاءِ الْمَوْسَرِ الصَّحِيحِ
وغيره » . أَنْتَهَى .

فصل في الحوالة

تصح حوالة بصيغة

وَقِسَ بَوْلِيَّيَ الْيَتِيمَ فِيمَا ذَكَرَ مَنْ جَمَعَ مَالًا لِفَكِّ أَسِيرٍ ، أَيْ مَثَلًا ، فَلَهُ
إِنْ كَانَ فَقِيرًا أَلَا كُلُّ مِنْهُ .

وَلِلَّابِ وَالْجَدِّ اسْتِخْدَامُ مَحْجُورِهِ فِيمَا لَا يُقَابَلُ بِأَجْرَةٍ ، وَلَا يَضْرِبُهُ
عَلَى ذَلِكَ ، خِلَافًا لِمَنْ جَزَمَ بِأَنَّهُ لَهُ ضَرْبُهُ عَلَيْهِ .

وَأَفْتَى التَّوَوُّيُّ : بِأَنَّهُ لَوْ اسْتَحْدَمَ ابْنُ بَنْتِهِ لَزِمَهُ أُجْرَتُهُ إِلَى بُلُوغِهِ
وَرُشْدِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُكْرِهْهُ ، وَلَا يَجِبُ أُجْرَةُ الرَّشِيدِ إِلَّا إِنْ أَكْرَهَ ، وَيَجْرِي
هَذَا فِي غَيْرِ الْجَدِّ لِلأُمِّ .

وَقَالَ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ : لَوْ كَانَ لِلصَّبِيِّ مَالٌ غَائِبٌ ، فَأَنْفَقَ وَلِيُّهُ عَلَيْهِ
مِنْ مَالِ نَفْسِهِ بِنَيْتَةِ الرَّجُوعِ إِذَا حَضَرَ مَالُهُ ، رَجَعَ إِنْ كَانَ أَبًا أَوْ جَدًّا ، لِأَنَّهُ
يَتَوَلَّى الطَّرْفَيْنِ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِمَا ، أَيْ : حَتَّى الْحَاكِمُ ، بَلْ يَأْذُنُ لِمَنْ
يُنْفِقُ ثُمَّ يُوفِّيهِ .

وَأَفْتَى جَمْعٌ فِيمَنْ ثَبَتَ لَهُ عَلَى أَبِيهِ دَيْنٌ فَأَدَّعَى انْفِاقَهُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ يُصَدَّقُ
هُوَ أَوْ وَارِثُهُ بِالْيَمِينِ .

* * *

فصل في الحوالة

تصح حوالة بصيغة ، وَهِيَ : إِيجَابٌ مِنَ الْمُحِيلِ ، كَأَحْلَتِكَ عَلَى
فُلَانٍ بِالَّذِينَ لَكَ عَلَيَّ ، أَوْ نَقَلْتُ حَقَّكَ إِلَى فُلَانٍ ، أَوْ جَعَلْتُ مَالِي

وَبِرْضًا مُحِيلٍ وَمُخْتَالٍ ، وَيَلْزَمُ بِهَا دَيْنُ مُخْتَالٍ مُحَالًا عَلَيْهِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ أَخْذُهُ مِنْهُ بِفَلْسٍ أَوْ جَحْدٍ لَمْ يَرْجَعْ عَلَى مُحِيلٍ ،

عَلَيْهِ لَكَ . وَقَبُولٌ مِنَ الْمُخْتَالِ بِلاَ تَغْلِيْقٍ ، وَيَصِحُّ بِ: « أَحِلْنِي » ، وَبِرْضًا مُحِيلٍ وَمُخْتَالٍ ، وَلَا يُشْتَرَطُ رِضَا الْمُحَالِ عَلَيْهِ .

وَيَلْزَمُ بِهَا ، أَيُّ : الْحَوَالَةِ ، دَيْنُ مُخْتَالٍ مُحَالًا عَلَيْهِ ، فَيَبْرَأُ الْمُحِيلُ بِالْحَوَالَةِ عَنْ دَيْنِ الْمُخْتَالِ وَالْمُحَالِ عَلَيْهِ عَنْ دَيْنِ الْمُحِيلِ ، وَيَتَحَوَّلُ حَقُّ الْمُخْتَالِ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ إِجْمَاعًا .

فَإِنْ تَعَذَّرَ أَخْذُهُ مِنْهُ بِفَلْسٍ حَصَلَ لِلْمُحَالِ عَلَيْهِ ، وَإِنْ قَارَنَ الْفَلْسُ الْحَوَالَةَ .

أَوْ جَحْدٍ ، أَيُّ : إنْكَارٍ مِنْهُ لِلْحَوَالَةِ ، أَوْ دَيْنِ الْمُحِيلِ ، وَحَلَفَ عَلَيْهِ أَوْ بَغَيْرِ ذَلِكَ ، كَتَعَزُّزِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ ، وَمَوْتِ شُهُودِ الْحَوَالَةِ .

لَمْ يَرْجَعْ الْمُخْتَالُ عَلَى مُحِيلٍ بِشَيْءٍ ، وَإِنْ جَهِلَ ذَلِكَ ، وَلَا يَتَخَيَّرُ لَوْ بَانَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ مُعْسِرًا وَإِنْ شُرِطَ يَسَارُهُ ، وَلَوْ طَلَبَ الْمُخْتَالُ الْمُحَالِ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : أَبْرَأْنِي الْمُحِيلُ قَبْلَ الْحَوَالَةِ ، وَأَقَامَ بِذَلِكَ بَيِّنَةً ، سَمِعَتْ ؛ وَإِنْ كَانَ الْمُحِيلُ فِي الْبَلَدِ .

ثُمَّ الْمُتَّجِهُ أَنَّ لِلْمُخْتَالِ الرُّجُوعَ بِدَيْنِهِ عَلَى الْمُحِيلِ إِلَّا إِذَا اسْتَمَرَ عَلَى تَكْذِيبِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ .

وَلَوْ بَاعَ عَبْدًا وَأَحَالَ بِثَمَنِهِ ، ثُمَّ اتَّفَقَ الْمُتَبَايعَانِ عَلَى حُرِّيَّتِهِ وَقَتَ الْبَيْعِ ، أَوْ ثَبَّتَ حُرِّيَّتَهُ حِينَئِذٍ بَيِّنَةً شُهِدَتْ حُسْبَةً ، أَوْ أَقَامَهَا الْعَبْدُ ، لَمْ

تَصِحَّ الْحَوَالَةُ ، وَإِنْ كَذَبَهُمَا الْمُخْتَالُ فِي الْحُرِّيَّةِ وَلَا بَيِّنَةٍ ، فَلِكُلِّ مِنْهُمَا تَحْلِيْفُهُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِهَا ، وَبَقِيَتْ الْحَوَالَةُ .
وَلَوْ اخْتَلَفَا ، أَيْ : الدَّائِنُ وَالْمَدِينُ فِي أَنَّهُ هَلْ وَكَّلَ أَوْ أَحَالَ ، بَانَ قَالَ الْمَدِينُ : وَكَّلْتُكَ لِتَقْبِضَ لِي ، فَقَالَ الدَّائِنُ : بَلْ أَحَلَّتَنِي ، أَوْ قَالَ الْمَدِينُ : أَحَلَّتَكَ ، فَقَالَ الدَّائِنُ : بَلْ وَكَّلْتَنِي ؛ صَدَّقَ مُنْكَرُ حَوَالَةِ بَيَمِينِهِ ، فَيُصَدَّقُ الْمَدِينُ فِي الْأَوَّلَى ، وَالدَّائِنُ فِي الْآخِرَةِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْحَقِّ فِي ذِمَّةِ الْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهِ .

* * *

تِمَّةٌ [فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الضَّمَانِ وَأَحْكَامِ الصَّلْحِ] : يَصِحُّ مِنْ مُكَلَّفٍ رَشِيدٍ ضَمَانُ بَدَيْنِ وَاجِبٍ ، سَوَاءً اسْتَقَرَّ فِي ذِمَّةِ الْمَضْمُونِ لَهُ ^(١) ، كَنَفَقَةِ الْيَوْمِ وَمَا قَبْلَهُ لِلزَّوْجَةِ ، أَوْ لَمْ يَسْتَقَرَّ ، كَثَمَنِ مَبِيعٍ لَمْ يُقْبَضْ ، وَصَدَاقٍ قَبْلَ وَطْءٍ ، لَا بِمَا سَيَجِبُ ، كَذَيْنِ قَرْضٍ وَنَفَقَةِ غَدٍ لِلزَّوْجَةِ ، وَلَا بِنَفَقَةِ الْقَرِيبِ مُطْلَقًا ، وَلَا يُشْتَرَطُ رِضَا الدَّائِنِ وَالْمَدِينِ .

وَصَحَّ ضَمَانُ الرَّقِيقِ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ، وَتَصِحُّ مِنْهُ كِفَالَةُ بَعَيْنٍ مَضْمُونَةٍ ، كَمَغْصُوبَةٍ وَمُسْتَعَارَةٍ ، وَبَدَنٍ مَنْ يُسْتَحَقُّ حُضُورُهُ مَجْلِسَ حُكْمٍ بِإِذْنِهِ .
وَيَبْرَأُ الْكَفِيلُ بِإِحْضَارِ مَكْفُولٍ شَخْصًا كَانَ أَوْ عَيْنًا إِلَى الْمَكْفُولِ لَهُ ، وَإِنْ لَمْ يُطَالِبْهُ ، وَبِحُضُورِهِ عَنْ جِهَةِ الْكَفِيلِ بِلَا حَائِلٍ كَمُتَغَلَّبٍ بِالْمَكَانِ

(١) قَالَ الشَّيْخُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : « صَوَابُهُ : الْمَضْمُونُونَ عَنْهُ » أَنْتَهَى .

.....

الَّذِي شُرِطَ فِي الْكَفَالَةِ الْإِحْضَارُ إِلَيْهِ ، وَإِلَّا فَحَيْثُ وَقَعَتِ الْكَفَالَةُ فِيهِ ، فَإِنْ غَابَ لِرِمَّةٍ إِحْضَارُهُ إِنْ عَرَفَ مَحَلَّهُ وَأَمِنَ الطَّرِيقَ ، وَإِلَّا فَلَا . وَلَا يُطَالَبُ كَفِيلٌ بِمَالٍ وَإِنْ فَاتَ التَّسْلِيمُ بِمَوْتٍ أَوْ غَيْرِهِ . فَلَوْ شُرِطَ أَنَّهُ يَغْرُمُ الْمَالَ ، وَلَوْ مَعَ قَوْلِهِ : إِنْ فَاتَ التَّسْلِيمُ لِلْمَكْفُولِ ؛ لَمْ تَصِحَّ .

وَصِيعَةُ الْإِلْتِزَامِ فِيهِمَا ، كَضَمِنْتُ دَيْنَكَ عَلَى فُلَانٍ ، أَوْ تَحَمَّلْتُهُ ، أَوْ تَكَفَّلْتُ بِيَدَنِي ، أَوْ أَنَا بِالْمَالِ ، أَوْ بِإِحْضَارِ الشَّخْصِ ضَامِنٌ أَوْ كَفِيلٌ ؛ وَلَوْ قَالَ : أَوْذَى الْمَالَ ، أَوْ أَخْضِرُ الشَّخْصَ ، فَهُوَ وَعْدٌ بِالْإِلْتِزَامِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ الصِّيعَةِ ؛ نَعَمْ إِنْ حَفَّتْ بِهِ قَرِينَةٌ تَضَرُّفُهُ إِلَى الْإِنْشَاءِ أَنْعَقَدَ بِهِ ، كَمَا بَحَثُهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَأَعْتَمَدَهُ السُّبْكِيُّ . وَلَا يَصِحَّ أَنْ يَشْرُطَ بَرَاءَةَ أَصِيلٍ ، وَلَا بِتَعْلِيْقٍ وَتَوْقِيتٍ ، وَلِلْمُسْتَحَقِّ مُطَالَبَةُ الضَّامِنِ وَالْأَصِيلِ وَلَوْ بَرَأَ بَرَأَى الضَّامِنُ ، وَلَا عَكْسَ فِي الْإِبْرَاءِ دُونَ الْأَدَاءِ .

وَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا وَالَّذِينَ مُؤَجَّلٌ حَلٌّ عَلَيْهِ .

وَالضَّامِنُ رُجُوعٌ عَلَى أَصِيلٍ إِنْ غَرِمَ ، وَلَوْ صَالَحَ عَنِ الدِّينِ بِمَا دُونَهُ لَمْ يَرْجَعْ إِلَّا بِمَا غَرِمَ ، وَلَوْ أَذَى دَيْنَ غَيْرِهِ بِإِذْنِ رَجَعَ ، وَإِنْ لَمْ يُشْرَطْ لَهُ الرُّجُوعُ ، لَا إِنْ أَذَاهُ بِقَصْدِ التَّبَرُّعِ .

* * *

فَرَعٌ : أَفْتَى جَمْعُ مُحَقِّقُونَ بِأَنَّهُ لَوْ قَالَ رَجُلَانِ لَا خَرَ : ضَمِنَّا مَالَكَ عَلَى فُلَانٍ ؛ طَالِبٌ كُلًّا بِجَمِيعِ الدِّينِ ؛ وَقَالَ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ : طَالِبٌ كُلًّا بِنِصْفِ الدِّينِ ؛ وَمَالٌ إِلَيْهِ الْأَذَرَعِيُّ .

قَالَ شَيْخُنَا : إِنَّمَا يَسْقُطُ الضَّمَانُ فِي أَلْقَى مَتَاعَكَ فِي الْبَحْرِ وَأَنَا

وَزُكَّابُ السَّفِينَةِ ضَامِنُونَ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ ضَمَانًا حَقِيقَةً ، بَلْ اسْتِذْعَاءُ إِتْلَافِ
مَالٍ لِمَصْلَحَةٍ ، فَاقْتَضَتْ التَّوْزِيعَ لِئَلَّا يَنْفِرَ النَّاسُ عَنْهَا .

* * *

وَأَعْلَمَ أَنَّ الصُّلْحَ جَائِزٌ مَعَ الْإِقْرَارِ ، وَهُوَ عَلَى شَيْءٍ غَيْرِ الْمُدَّعَى
مُعَاوَضَةٌ ، كَمَا لَوْ قَالَ : صَالَحْتُكَ عَمَّا تَدَّعِيهِ عَلَى هَذَا الثُّوبِ ؛ فَلَهُ حُكْمُ
الْبَيْعِ ؛ وَعَلَى بَعْضِ الْمُدَّعَى إِبْرَاءٌ إِنْ كَانَ دَيْنًا ، فَلَوْ لَمْ يَقُلِ الْمُدَّعِي :
أَبْرَأْتُ ذِمَّتَكَ ؛ لَمْ يَضُرَّ ، وَيَلْعَوُ الصُّلْحُ ، حَيْثُ لَا حُجَّةَ لِلْمُدَّعَى مَعَ
الْإِنْكَارِ أَوْ السُّكُوتِ مِنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، فَلَا يَصِحُّ الصُّلْحُ عَلَى الْإِنْكَارِ ،
وَإِنْ فُرِضَ صِدْقُ الْمُدَّعَى خِلَافًا لِلْأَيْمَةِ الثَّلَاثَةِ ، نَعَمْ يَجُوزُ لِلْمُدَّعَى
الْمُحِقِّ أَنْ يَأْخُذَ مَا بُدِّلَ لَهُ فِي الصُّلْحِ عَلَى الْإِنْكَارِ ، ثُمَّ إِنْ وَقَعَ بِغَيْرِ مُدَّعَى
بِهِ كَانَ ظَاهِرًا ؛ وَسَيَأْتِي حُكْمُ الظَّفَرِ .

* * *

فَرَعٌ [فِي بَيَانِ الْحُقُوقِ الْمُشْتَرَكَةِ وَمَنْعِ التَّزَاخُمِ عَلَيْهَا] : يَحْرُمُ عَلَى
كُلِّ أَحَدٍ غَرْسُ شَجَرٍ فِي شَارِعٍ ، وَلَوْ لِعُمُومِ النِّفْعِ لِلْمُسْلِمِينَ ، كِبْنَاءِ
دَكَّةٍ ، وَإِنْ لَمْ يَضُرَّ فِيهِ ، وَلَوْ لِذَلِكَ أَيْضًا ، وَإِنْ أُنْتَفَى الضَّرَرُ حَالًا ، أَوْ
كَانَتْ الدَّكَّةُ بِفَنَاءِ دَارِهِ ؛ وَيَحِلُّ الْغَرْسُ بِالْمَسْجِدِ لِلْمُسْلِمِينَ ، أَوْ لِيُصْرَفَ
رَبْعُهُ لَهُ ، بَلْ يُكْرَهُ .

* * *

بَابُ فِي الْوَكَالَةِ وَالْقِرَاضِ

تَصِحُّ وَكَالَةٌ فِي كُلِّ عَقْدٍ وَفَسَخَ عَلَيْهِ وَلَايَةُ لِمُوَكَّلٍ لَا إِقْرَارَ

بَابُ فِي الْوَكَالَةِ وَالْقِرَاضِ

تَصِحُّ وَكَالَةٌ شَخْصٍ مُتَمَكِّنٍ لِنَفْسِهِ ، كَعَبْدٍ وَفَاسِقٍ ، فِي قَبُولِ نِكَاحٍ وَلَوْ بِلَا إِذْنِ سَيِّدٍ ، لَا فِي إِجْبَابِهِ ؛ وَهِيَ : تَفْوِيضُ شَخْصٍ أَمْرَهُ إِلَى آخَرَ فِيمَا يَقْبَلُ النِّسَابَةَ لِيَفْعَلَهُ فِي حَيَاتِهِ ؛ فَتَصِحُّ فِي كُلِّ عَقْدٍ ، كَبَيْعٍ وَنِكَاحٍ وَهَبَةٍ وَرَهْنٍ وَطَلَاقٍ مُنْجَزٍ ؛ وَ فِي كُلِّ فُسْخٍ ، كِإِقَالَةٍ وَرَدٍّ بِعَيْبٍ وَفِي قَبْضٍ وَإِقْبَاضٍ لِلدَّيْنِ أَوْ أَلْعَيْنِ وَفِي أَسْتِيفَاءِ عُقُوبَةِ آدَمِيٍّ وَالِدَّعْوَى وَالْجَوَابِ وَإِنْ كَرِهَ الْخَصْمُ .

وَإِنَّمَا تَصِحُّ الْوَكَالَةُ فِيمَا ذَكَرَ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ وَلَايَةُ لِمُوَكَّلٍ بِمِلْكِهِ التَّصَرُّفَ فِيهِ حِينَ التَّوَكُّلِ ، فَلَا يَصِحُّ فِي بَيْعٍ مَا سَيَمْلِكُهُ ، وَطَلَاقٍ مَنْ سَيَنْكِحُهَا ، لِأَنَّهُ لَا وَلَايَةَ لَهُ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ ، وَكَذَا لَوْ وَكَّلَ مَنْ يُزَوِّجُ مُوَلَّيَّتَهُ إِذَا طَلَّقَتْ أَوْ أَنْقَضَتْ عِدَّتَهَا عَلَى مَا قَالَهُ الشَّيْخَانِ هُنَا ، لَكِنْ رَجَّحَ فِي «الَرَّوَضَةِ» فِي النِّكَاحِ الصُّحَّةَ ، وَكَذَا لَوْ قَالَتْ لَهُ وَهِيَ فِي نِكَاحٍ أَوْ عِدَّةٍ : أَذْنْتُ لَكَ فِي تَزْوِيجِي إِذَا حَلَلْتُ ، وَلَوْ عَلَّقَ ذَلِكَ عَلَى الْإِنْقِضَاءِ أَوْ الطَّلَاقِ فَسَدَتْ الْوَكَالَةُ وَنَفَذَ التَّزْوِيجُ لِلْإِذْنِ .

لَا فِي إِقْرَارٍ ، أَيُّ : لَا يَصِحُّ التَّوَكُّلُ فِيهِ ، بِأَنْ يَقُولَ لِغَيْرِهِ : وَكَلْتُكَ لِتُقَرَّرَ عَنِّي لِفُلَانٍ بِكَذَا ، فَيَقُولُ الْوَكِيلُ : أَقَرَرْتُ عَنْهُ بِكَذَا ؛ لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ عَنْ حَقٍّ ، فَلَا يَقْبَلُ التَّوَكُّلُ ، لَكِنْ يَكُونُ الْمُوَكَّلُ مُقَرَّرًا بِالتَّوَكُّلِ .

وَيَمِينِ وَعِبَادَةٍ ، بِإِجَابِ كَوَكَّلْتِكَ ، أَوْ بَعِ

وَلَا فِي يَمِينٍ ، لِأَنَّ الْقَصْدَ بِهَا تَعْظِيمُ اللَّهِ تَعَالَى ، فَأَشْبَهَتْ الْعِبَادَةَ ؛
وَمِثْلُهَا التَّنْذُرُ وَتَعْلِيْقُ الْعِتْقِ وَالطَّلَاقِ بِصِفَةٍ ، وَلَا فِي شَهَادَةٍ ، إِلَّا حَاقًا لَهَا
بِالْعِبَادَةِ .

وَالشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ لَيْسَتْ تَوْكِيلًا ، بَلِ الْحَاجَةُ جَعَلَتْ الشَّاهِدَ
الْمُتَحَمِّلَ عَنْهُ كَحَاكِمٍ أَدَّى عَنْهُ حَاكِمٌ آخَرُ .
وَلَا فِي عِبَادَةٍ إِلَّا فِي حَجٍّ وَعُمْرَةٍ وَذَبْحٍ نَحْوِ أَضْحِيَّةٍ .

وَلَا تَصِحُّ الْوَكَالَةُ إِلَّا بِإِجَابِ ، وَهُوَ مَا يُشْعِرُ بِرِضَا الْمُوَكَّلِ الَّذِي
يَصِحُّ مُبَاشَرَتُهُ الْمُوَكَّلَ فِيهِ فِي التَّصَرُّفِ ؛ كَوَكَّلْتِكَ فِي كَذَا ، أَوْ فَوَّضْتُ
إِلَيْكَ ، أَوْ أُنَبِّتُكَ ، أَوْ أَقِمْتُكَ مَقَامِي فِيهِ ، أَوْ بَعِ كَذَا ، أَوْ زَوِّجْ فُلَانَةً ، أَوْ
طَلِّقْهَا ، أَوْ أَعْطَيْتُ بِيَدِكَ طَلَاقَهَا ، أَوْ أَعْتَقْتُ فُلَانًا .

قَالَ السُّبْكِيُّ : يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِمْ صِحَّةُ قَوْلِ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهَا : أَذِنْتُ
لِكُلِّ عَاقِدٍ فِي الْبَلَدِ أَنْ يُزَوِّجَنِي .

قَالَ الْأَذْرَعِيُّ : وَهَذَا إِنْ صَحَّ مَحَلُّهُ ، إِنْ عَيَّنْتَ الزَّوْجَ ، وَلَمْ تُفَوِّضْ
إِلَّا صِغَةً فَقَطْ .

وَبِنَحْوِ ذَلِكَ أَفْتَى أَبُو الصَّلَاحِ .

وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْوَكَالَةِ الْقَبُولُ لَفْظًا ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ عَدَمُ الرَّدِّ فَقَطْ .
وَلَوْ تَصَرَّفَ غَيْرُ عَالِمٍ بِالْوَكَالَةِ صَحَّ إِنْ تَبَيَّنَ وَكَالَتُهُ حِينَ التَّصَرُّفِ ،
كَمَنْ بَاعَ مَالَ أَبِيهِ ظَانًّا حَيَاتَهُ ، فَبَانَ مَيْتًا .

وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُ الْوَكَالَةِ بِشَرْطٍ ، كَإِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَقَدْ وَكَّلْتِكَ فِي

وَبَاعَ وَكَيْلٌ بِشَمَنِ مِثْلِ حَالًا

كَذَا ، فَلَوْ تَصَرَّفَ بَعْدَ وُجُودِ الشَّرْطِ الْمُعَلَّقِ ، كَانَ وَكَلَهُ بِطَلَاقِ زَوْجَةٍ سَيْنِكُحْهَا ، أَوْ بَيْعِ عَبْدٍ سَيِّمِلِكُهُ ، أَوْ بِتَزْوِيجِ بَنْتِهِ إِذَا طَلَّقَتْ وَأَعْتَدَتْ ؛ فَطَلَّقَ بَعْدَ أَنْ نَكَحَ ، أَوْ بَاعَ بَعْدَ أَنْ مَلَكَ ، أَوْ زَوَّجَ بَعْدَ الْعِدَّةِ نَفَذَ عَمَلًا بِعُمُومِ الْإِذْنِ ؛ وَإِنْ قُلْنَا بِفَسَادِ الْوَكَالَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى سُقُوطِ الْجُعْلِ الْمُسَمَّى إِنْ كَانَ ، وَوُجُوبِ أَجْرَةِ الْمِثْلِ .

وَصَحَّ تَعْلِيقُ التَّصَرُّفِ فَقَطْ ، كَبِعَهُ لَكِنْ بَعْدَ شَهْرٍ ؛ وَتَأَقُّبُهَا ، كَوَكَّلْتُكَ إِلَى شَهْرِ رَمَضَانَ .

وَيُشْتَرَطُ فِي الْوَكَالَةِ أَنْ يَكُونَ الْمُوَكَّلُ فِيهِ مَعْلُومًا لِلْمُوكِّلِ ، وَلَوْ بَوَاجِهِ ، كَوَكَّلْتُكَ فِي بَيْعِ جَمِيعِ أَمْوَالِي ، وَعَتَقِ أَرْقَائِي ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَمْوَالُهُ وَأَرْقَاؤُهُ مَعْلُومَةً ، لِقَلَّةِ الْغَرَرِ فِيهِ ، بِخِلَافِ بَيْعِ هَذَا أَوْ ذَاكَ ، وَفَارِقُ أَحَدَ عِبِيدِي بِأَنَّ الْأَحَدَ صَادِقٌ عَلَى كُلِّ ، وَبِخِلَافِ : بَيْعِ بَعْضِ مَالِي ؛ نَعَمْ يَصِحُّ : بَيْعٌ ، أَوْ هَبُّ مِنْهُ مَا شِئْتَ ؛ وَتَبْطُلُ فِي الْمَجْهُولِ ، كَوَكَّلْتُكَ فِي كُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ ، أَوْ فِي كُلِّ أَمْرٍ ، أَوْ تَصَرَّفَ فِي أُمُورِي كَيْفَ شِئْتَ ؛ لِكَثْرَةِ الْغَرَرِ فِيهِ .

وَبَاعَ كَالشَّرِيكِ وَكَيْلٌ صَحَّ مُبَاشَرَتُهُ التَّصَرُّفَ لِنَفْسِهِ بِشَمَنِ مِثْلِ فَأَكْثَرَ حَالًا ، فَلَا يَبِيعُ نَسِئَةً ، وَلَا بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ ، وَلَا بِغُبْنٍ فَاحِشٍ بِأَنْ لَا يُحْتَمَلُ غَالِبًا ، فَيَبِيعُ مَا يُسَاوِي عَشْرَةَ بَتْسَعَةٍ مُحْتَمَلٍ ، وَبِشَمَانِيَةٍ غَيْرِ مُحْتَمَلٍ .

وَمَتَى خَالَفَ شَيْئًا مِمَّا ذَكَرَ فَسَدَ تَصَرُّفُهُ ، وَضَمِنَ قِيَمَتَهُ يَوْمَ التَّسْلِيمِ ،

إِذَا أَطْلَقَ الْمُوَكَّلُ ، وَلَا يَبِيعُ لِنَفْسِهِ ،

وَلَوْ مِثْلِيًّا ، إِنْ أَقْبَضَ الْمُشْتَرِي ، فَإِنْ بَقِيَ اسْتِرْدَّه ، وَلَهُ حِينَئِذٍ بَيْعُهُ بِالْأَذْنِ
السَّابِقِ وَقَبْضُ الثَّمَنِ ، وَلَا يَضْمَنُهُ ، وَإِنْ تَلَفَ عَرَمَ الْمُوَكَّلُ بَدَلَهُ الْوَكِيلَ أَوْ
الْمُشْتَرِي ، وَالْقَرَارُ عَلَيْهِ .

وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا أَطْلَقَ الْمُوَكَّلُ الْوَكَالَةَ فِي الْبَيْعِ ، بَأَنْ لَمْ يُقَيَّدَ بِثَمَنِ وَلَا
حُلُولٍ وَلَا تَأْجِيلٍ وَلَا نَقْدٍ ، وَإِنْ قَيَّدَ بِشَيْءٍ أَتْبَعَ .

* * *

فَرَعٌ : لَوْ قَالَ لَوَكِيلِهِ : بَعُهُ بِكُمْ شَيْئًا ، فَلَهُ بَيْعُهُ بِغُبْنٍ فَاحِشٍ ، لَا بِنَسِيئَةٍ ،
وَلَا بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ ؛ أَوْ بِمَا شِئْتَ ، أَوْ بِمَا تَرَاهُ ؛ فَلَهُ بَيْعُهُ بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ ،
لَا بِغُبْنٍ ، وَلَا بِنَسِيئَةٍ ؛ أَوْ بِكَيْفَ شِئْتَ ، فَلَهُ بَيْعُهُ بِنَسِيئَةٍ ، لَا بِغُبْنٍ ، وَلَا
بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ ؛ أَوْ بِمَا عَزَّ وَهَانَ ، فَلَهُ بَيْعُهُ بِعَرَضٍ وَعَبْنٍ ، لَا بِنَسِيئَةٍ .

* * *

وَلَا يَبِيعُ الْوَكِيلُ لِنَفْسِهِ وَمَوْلَاهُ ، وَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي ذَلِكَ ، وَقَدَّرَ لَهُ
الثَّمَنَ ، خِلَافًا لِابْنِ الرَّفْعَةِ ، لِامْتِنَاعِ اتِّحَادِ الْمُوجِبِ وَالْقَابِلِ ، وَإِنْ انْتَفَتِ
الْثَّهْمَةُ ، بِخِلَافِ أَبِيهِ وَوَلَدِهِ الرَّشِيدِ .

وَلَا يَصِحُّ الْبَيْعُ بِثَمَنِ الْمِثْلِ مَعَ وُجُودِ رَاغِبٍ بِزِيَادَةٍ لَا يُتَغَابَنُ بِمِثْلِهَا إِنْ
وَثِقَ بِهِ .

قَالَ الْأَذْرَعِيُّ : وَلَمْ يَكُنْ مُمَاطِلًا ، وَلَا مَالُهُ أَوْ كَسْبُهُ حَرَامًا ، أَيْ :
كُلُّهُ^(١) ، أَوْ أَكْثَرُهُ . . . فَإِنْ وَجَدَ رَاغِبٌ بِالزِّيَادَةِ فِي زَمَنِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ أَوْ

(١) قال الشيخ علوي السقاف رحمه الله : « في نسخ : « أي : هو كله » ولا موقع له » هو

وَلَيْسَ لَهُ شِرَاءٌ مَعِيْبٌ ، وَوَقَعَ لَهُ إِنْ عَلِمَ ،

الشَّرْطُ ، وَلَوْ لِلْمُشْتَرِي وَحْدَهُ ، وَلَمْ يَرْضَ بِالزِّيَادَةِ فَسَخَّ الْوَكِيلُ الْعَقْدَ
وُجُوباً بِالْبَيْعِ لِلرَّاعِبِ بِالزِّيَادَةِ ، وَإِلَّا أَنْفَسَخَ بِنَفْسِهِ ، وَلَا يُسَلِّمُ الْوَكِيلُ
بِالْبَيْعِ بِحَالٍ الْمَبِيعَ حَتَّى يَقْبِضَ الثَّمَنَ الْحَالَّ ، وَإِلَّا ضَمِنَ لِلْمُوكِّلِ قِيَمَةَ
الْمَبِيعِ ، وَلَوْ مِثْلِيّاً .

وَلَيْسَ لَهُ ، أَيُّ : لِلْوَكِيلِ بِالشِّرَاءِ ، شِرَاءٌ مَعِيْبٌ ، لِإِفْتِضَاءِ الْإِطْلَاقِ
عُرْفاً السَّلِيمَ .

وَوَقَعَ الشِّرَاءُ لَهُ ، أَيُّ : لِلْوَكِيلِ ، إِنْ عَلِمَ الْعَيْبَ وَأَشْتَرَاهُ بِثَمَنِ فِي
الذِّمَّةِ ، وَإِنْ سَاوَى الْمَبِيعُ الثَّمَنَ ، إِلَّا إِذَا عَيَّنَهُ الْمُوكِّلُ وَعَلِمَ بَعِيْبِهِ ، فَيَقَعُ
كَمَا إِذَا أَشْتَرَاهُ بِثَمَنِ فِي الذِّمَّةِ أَوْ بَعَيْنَ مَالِهِ جَاهِلاً بِعَيْبِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُسَاوِ
الْمَبِيعُ الثَّمَنَ .

وَعُلِمَ مِمَّا مَرَّ أَنَّهُ حَيْثُ لَمْ يَقَعِ لِلْمُوكِّلِ ، فَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ عَيْنَ مَالِهِ بَطَلَ
الشِّرَاءُ وَإِلَّا وَقَعَ لِلْوَكِيلِ ، وَيَجُوزُ لِعَامِلِ الْقِرَاضِ شِرَاؤُهُ ، لِأَنَّ الْقَصْدَ ثَمَّ
الرَّيْبُ ؛ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْقَصْدُ هُنَا الرَّيْبُ جَازَ وَهُوَ كَذَلِكَ .

وَلِكُلِّ مَنْ الْمُوكِّلِ وَالْوَكِيلِ فِي صُورَةِ الْجَهْلِ رَدُّ بَعِيْبٍ ، لَا لَوَكِيلٍ إِنْ
رَضِيَ بِهِ مُوكِّلٌ .

وَلَوْ دَفَعَ مُوكِّلُهُ إِلَيْهِ مَالاً لِلشِّرَاءِ ، وَأَمَرَهُ بِتَسْلِيمِهِ فِي الثَّمَنِ ، فَسَلَّمَ
مِنْ عِنْدِهِ ، فَمُتَبَرِّعٌ ، حَتَّى لَوْ تَعَذَّرَ^(١) مَالُ الْمُوكِّلِ لِنَحْوِ غَيْبَةِ مِفْتَاحٍ ، إِذْ

(١) وَجَدْتُ فِي نَسْخٍ : « حَتَّى وَلَوْ تَعَذَّرَ » .

وَلَا تَوَكِّلْ بِلَا إِذْنٍ فِيمَا يَتَأْتِي مِنْهُ ،

يُمْكِنُهُ الْإِشْهَادُ عَلَى أَنَّهُ أَدَّى عَنْهُ لِيَرْجِعَ ، أَوْ إِخْبَارُ الْحَاكِمِ بِذَلِكَ ؛ فَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ لَهُ شَيْئاً ، أَوْ لَمْ يَأْمُرْهُ بِالتَّسْلِيمِ فِيهِ ، رَجَعَ لِلْقَرِينَةِ الدَّالَّةِ عَلَى إِذْنِهِ لَهُ فِي التَّسْلِيمِ عَنْهُ .

وَلَا لَهُ تَوَكِّلٌ بِلَا إِذْنٍ مِنَ الْمُوَكَّلِ فِيمَا يَتَأْتِي مِنْهُ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِغَيْرِهِ ، نَعَمْ لَوْ وَكَّلَهُ فِي قَبْضِ دَيْنٍ ، فَقَبْضُهُ وَأَرْسَلَهُ مَعَ أَحَدٍ مِنْ عِيَالِهِ لَمْ يَضْمَنْ ، كَمَا قَالَ الْجُورِيُّ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِمْ أَوْلَادُهُ وَمَمَالِيكُهُ وَزَوَاجَاتُهُ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِمْ .

وَمِثْلُهُ إِرْسَالُ نَحْوٍ مَا اشْتَرَاهُ لَهُ مَعَ أَحَدِهِمْ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « فِيمَا يَتَأْتِي مِنْهُ » مَا لَمْ يَتَأْتِ مِنْهُ ، لِكَوْنِهِ يَتَعَسَّرُ عَلَيْهِ الْإِثْبَانُ بِهِ لِكَثْرَتِهِ ، أَوْ لِكَوْنِهِ لَا يُحْسِنُهُ أَوْ لَا يَلِيقُ بِهِ ، فَلَهُ التَّوَكِّلُ عَنْ مُوَكَّلِهِ لَا عَنْ نَفْسِهِ ، وَقَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ أُمْتِنَاعُ التَّوَكِّلِ عِنْدَ جَهْلِ الْمُوَكَّلِ بِحَالِهِ ، وَلَوْ طَرَأَ لَهُ الْعَجْزُ لَطَرَوْا نَحْوَ مَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ ، لَمْ يَجْزُ لَهُ أَنْ يُوَكَّلَ ، وَإِذَا وَكَّلَ الْوَكِيلُ بِإِذْنِ الْمُوَكَّلِ ، فَالْثَّانِي وَكِيلُ الْمُوَكَّلِ فَلَا يَعْزِلُهُ الْوَكِيلُ ؛ فَإِنْ قَالَ الْمُوَكَّلُ : وَكَّلْتُ عَنْكَ ؛ فَفَعَلَ ، فَالْثَّانِي وَكِيلُ الْوَكِيلِ ، لِأَنَّهُ مُقْتَضَى الْإِذْنِ ، فَيَنْعَزِلُ بَعْزُهُ .

وَيَلْزَمُ الْوَكِيلَ أَنْ لَا يُوَكَّلَ إِلَّا أَمِيناً لَمْ يُعَيَّنْ لَهُ غَيْرُهُ ، مَعَ عِلْمِ الْمُوَكَّلِ بِحَالِهِ ، أَوْ لَمْ يَقُلْ لَهُ : وَكَّلْتُ مَنْ شِئْتُ ، عَلَى الْأَوْجَهِ ، كَمَا لَوْ قَالَتْ لَوْلِيَّهَا : زَوَّجْنِي مِمَّنْ شِئْتُ ، فَلَهُ تَزْوِيجُهَا مِنْ غَيْرِ الْكُفِّ أَيْضاً .

وَهُوَ أَمِينٌ،

وَقَوْلُهُ لَوَكَيْلُهُ فِي شَيْءٍ : أَفْعَلُ فِيهِ مَا شِئْتُ ، وَكُلُّ مَا تَفَعَّلُهُ جَائِزٌ ؛
لَيْسَ إِذَا فِي التَّوَكُّلِ .

* * *

فَرُغَ [فِي بَيَانِ مَا يَجِبُ عَلَى الْوَكِيلِ فِي الْوَكَالَةِ الْمُقَيَّدَةِ] : لَوْ قَالَ :
بِعْ لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ ، كَرَيْدٍ ، لَمْ يَبِعْ مِنْ غَيْرِهِ ، وَلَوْ وَكَّلَ زَيْدٌ ؛ أَوْ بِشَيْءٍ
مُعَيَّنٍ مِنَ الْأَمْالِ ، كَالدِّينَارِ ، لَمْ يَبِعْ بِالْذَّرَاهِمِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ ، أَوْ فِي مَكَانٍ
مُعَيَّنٍ تَعَيَّنَ ، أَوْ فِي زَمَانٍ مُعَيَّنٍ ، كَشَهْرِ كَذَا ، أَوْ فِي يَوْمٍ كَذَا ، تَعَيَّنَ
ذَلِكَ ، فَلَا يَجُوزُ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ ؛ وَلَوْ فِي الطَّلَاقِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ غَرَضٌ
عَمَلًا بِالْإِذْنِ ، وَفَارَقَ : إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَأَمُرُّ زَوْجَتِي بِيَدِكَ ؛ وَلَمْ يُرِدِ
الْتَّقْيِدَ بِرَأْسِهِ ، فَلَهُ إِيقَاعُهُ بَعْدَهُ ؛ بِخِلَافِ : طَلَّقَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ؛ يَقْتَضِي
حَصْرَ الْفِعْلِ فِيهِ دُونَ غَيْرِهِ ، وَ« لَيْلَةُ الْيَوْمِ » مِثْلُهُ إِنْ أَسْتَوَى الرَّاغِبُونَ
فِيهِمَا . وَلَوْ قَالَ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أَوْ الْعِيدِ مَثَلًا ، تَعَيَّنَ أَوَّلُ جُمُعَةٍ أَوْ عِيدٍ
يَلْقَاهُ .

وَإِنَّمَا يَتَعَيَّنُ الْمَكَانُ إِذَا لَمْ يُقَدَّرِ الثَّمَنُ أَوْ نَهَاةٌ عَنْ غَيْرِهِ ، وَإِلَّا جَازَ
الْبَيْعُ فِي غَيْرِهِ .

* * *

وَهُوَ ، أَيُّ : الْوَكِيلُ ، وَلَوْ جُعِلَ ، أَمِينٌ ، فَلَا يَضْمَنُ مَا تَلَفَ فِي
يَدِهِ بِلَا تَعَدٍّ ، وَيُصَدَّقُ بِبَيْمِينِهِ فِي دَعْوَى التَّلَفِ وَالرَّدِّ عَلَى الْمُوَكَّلِ ، لِأَنَّهُ
أَتَمَّنَهُ بِخِلَافِ الرَّدِّ عَلَى غَيْرِ الْمُوَكَّلِ كَرَسُولِهِ ، فَيُصَدَّقُ الرَّسُولُ بِبَيْمِينِهِ ،

فَإِنْ تَعَدَّى ضَمِنَ .

وَيَنْعَزِلُ بَعَزِلٍ أَحَدِهِمَا

وَلَوْ وَكَّلَهُ بِقَضَاءِ دَيْنٍ ، فَقَالَ : قَضَيْتُهُ ، وَأَنْكَرَ الْمُسْتَحِقُّ دَفْعَهُ إِلَيْهِ ،
صُدِّقَ الْمُسْتَحِقُّ بِيَمِينِهِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْقَضَاءِ ، فَيَحْلِفُ ، وَيُطَالِبُ
الْمُوكَّلَ فَقَطْ .

فَإِنْ تَعَدَّى ، كَانَ رَكِبَ الدَّابَّةَ وَلَيْسَ الثَّوْبَ تَعَدِّيًّا ؛ ضَمِنَ كَسَائِرِ
الْأَمْنَاءِ .

وَمَنْ التَّعَدَّى أَنْ يَضِيعَ مِنْهُ أَلْمَالُ وَلَا يَذَرِي كَيْفَ ضَاعَ ، أَوْ وَضَعَهُ
بِمَحَلٍّ ثُمَّ نَسِيَهُ .

وَلَا يَنْعَزِلُ بِتَعَدِّيهِ بَغَيْرِ إِتْلَافٍ الْمُوكَّلِ فِيهِ ، وَلَوْ أُرْسِلَ إِلَى بَرَّازٍ لِيَأْخُذَ
مِنْهُ ثَوْبًا سَوْمًا فَتَلَفَ فِي الطَّرِيقِ ، ضَمِنَهُ الْمُرْسِلُ لَا الرَّسُولُ .

* * *

فَرَوْحٌ : لَوْ اخْتَلَفَا^(١) فِي أَصْلِ الْوَكَالَةِ بَعْدَ التَّصَرُّفِ ، كَوَكَّلْتَنِي فِي
كَذَا ، فَقَالَ : مَا وَكَّلْتُكَ ؛ أَوْ فِي صِفَتِهَا ، بَأَنَّ قَالَ : وَكَّلْتَنِي بِالْبَيْعِ
نَسِيئَةً ؛ أَوْ بِالشَّرَاءِ بَعِشْرِينَ ؛ فَقَالَ : بَلْ نَقْدًا ، أَوْ بِعِشْرَةٍ ؛ صُدِّقَ
الْمُوكَّلُ بِيَمِينِهِ فِي الْكُلِّ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ مَعَهُ .

* * *

وَيَنْعَزِلُ الْوَكِيلُ بَعَزِلٍ أَحَدِهِمَا ، أَيُّ : بَأَنَّ يَعْزِلُ الْوَكِيلُ نَفْسَهُ ، أَوْ

(١) فِي نَسْخَةٍ : « اخْتَلَفَ » .

وَبِمَوْتٍ أَوْ جُنُونٍ وَزَوَالِ مُلْكٍ مُوَكَّلٍ ، وَلَا يُصَدَّقُ بَعْدَ تَصَرُّفٍ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ .

بِعَزْلِ الْمُوَكَّلِ ، سَوَاءٌ كَانَ بِلَفْظِ الْعَزْلِ أَمْ لَا ، كَفَسَخْتُ الْوَكَالَهَ ، أَوْ أَبْطَلْتُهَا ، أَوْ أَرْكَلْتُهَا ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْمَعْزُولُ .

وَيَنْعَزِلُ أَيْضاً بِخُرُوجِ أَحَدِهِمَا عَنْ أَهْلِيَّةِ التَّصَرُّفِ ، بِمَوْتٍ أَوْ جُنُونٍ حَصَلاً لِأَحَدِهِمَا ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْآخَرُ بِهِ ، وَلَوْ قَصُرَتْ مُدَّةُ الْجُنُونِ ؛ وَزَوَالِ مُلْكٍ مُوَكَّلٍ عَمَّا وَكَّلَ فِيهِ ؛ أَوْ مَنْفَعَتِهِ ، كَأَنْ بَاعَ أَوْ وَقَفَ أَوْ آجَرَ أَوْ رَهَنَ أَوْ زَوَّجَ أَمَةً .

وَلَا يُصَدَّقُ الْمُوَكَّلُ بَعْدَ تَصَرُّفٍ ، أَيْ : تَصَرُّفِ الْوَكِيلِ فِي قَوْلِهِ : كُنْتُ عَزَلْتُهُ ، إِلَّا بِبَيِّنَةٍ يُقِيمُهَا عَلَى الْعَزْلِ .

قَالَ الْأَسْنَوِيُّ : وَصُورَتُهُ إِذَا أَنْكَرَ الْوَكِيلُ الْعَزْلَ ، فَإِنْ وَاظَمَهُ عَلَى الْعَزْلِ لَكِنْ أَدْعَى أَنَّهُ بَعْدَ التَّصَرُّفِ ، فَهُوَ كَدَعَايِ الزَّوْجِ تَقْدُّمَ الرَّجْعَةِ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ ؛ وَفِيهِ تَفْصِيلٌ مَعْرُوفٌ . أَنْتَهَى .

وَلَوْ تَصَرَّفَ وَكِيلٌ أَوْ عَامِلٌ بَعْدَ أَنْعِزَالِهِ جَاهِلاً فِي عَيْنِ مَالٍ مُوَكَّلِهِ بَطَلَ وَضَمِنَهَا إِنْ سَلَّمَهَا ، أَوْ فِي ذِمَّتِهِ أَنْعَقَدَ لَهُ .

* * *

فُرُوعٌ : لَوْ قَالَ لِمَدِينِهِ : اشْتَرِ لِي عَبْدًا بِمَا فِي ذِمَّتِكَ ، فَفَعَلَ ، صَحَّ لِلْمُوَكَّلِ وَبَرِيَ الْمَدِينُ ، وَإِنْ تَلَفَ عَلَى الْأَوْجِهِ .

وَلَوْ قَالَ لِمَدِينِهِ : أَنْفِقْ عَلَى الْفُلَانِيِّ كُلَّ يَوْمٍ دِرْهَمًا مِنْ دَيْنِي الَّذِي عَلَيْكَ ، فَفَعَلَ ، صَحَّ وَبَرِيَ عَلَى مَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ ، وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُ

الْقَاضِي : لَوْ أَمَرَ مَدِينُهُ أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ بِدِينِهِ طَعَامًا ، فَفَعَلَ ، وَدَفَعَ الثَّمَنَ ، وَقَبَضَ الطَّعَامَ ، فَتَلَفَ فِي يَدِهِ ؛ أَطْرَىءَ مِنَ الدَّيْنِ .

وَلَوْ قَالَ لَوَكِيلِهِ : بَعْ هَذِهِ بَبَلَدٍ كَذَا ، وَأَشْتَرِ لِي بِثَمَنِهَا قِنًا ، جَازَ لَهُ إِيدَاعُهَا فِي الطَّرِيقِ أَوْ الْمَقْصِدِ عِنْدَ أَمِينٍ مِنْ حَاكِمٍ فَغَيْرِهِ ، إِذِ الْعَمَلُ غَيْرُ لَازِمٍ لَهُ وَلَا تَغْرِيرَ مِنْهُ ، بَلِ الْمَالِكُ هُوَ الْمُخَاطَرُ بِمَالِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ بَاعَهَا لَمْ يَلْزَمْهُ شِرَاءُ الْقِنِّ ، وَلَوْ اشْتَرَاهُ لَمْ يَلْزَمْهُ رَدُّهُ ، بَلْ لَهُ إِيدَاعُهُ عِنْدَ مَنْ ذَكَرَ ، وَلَيْسَ لَهُ رَدُّ الثَّمَنِ ، حَيْثُ لَا قَرِينَةَ قَوِيَّةَ تَدُلُّ عَلَى رَدِّهِ ، كَمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا ، لِأَنَّ الْمَالِكَ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ ، فَإِنْ فَعَلَ فَهُوَ فِي ضَمَانِهِ حَتَّى يَصِلَ لِمَالِكِهِ .

وَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ وَكِيلٌ لِقَبْضِ مَا عَلَى زَيْدٍ مِنْ عَيْنٍ أَوْ دَيْنٍ ، لَمْ يَلْزَمْهُ الدَّفْعُ إِلَيْهِ إِلَّا بَيِّنَةٌ بِوَكَاالَتِهِ ، وَلَكِنْ يَجُوزُ الدَّفْعُ لَهُ إِنْ صَدَّقَهُ فِي دَعْوَاهُ ، أَوْ ادَّعَى أَنَّهُ مُحْتَالٌ بِهِ وَصَدَّقَهُ وَجَبَ الدَّفْعُ لَهُ لِاعْتِرَافِهِ بِانْتِقَالِ الْمَالِ إِلَيْهِ ؛ وَإِذَا دَفَعَ إِلَى مُدَّعِي الْوَكَاالَةِ ، فَأَنْكَرَ الْمُسْتَحِقُّ وَحَلَفَ أَنَّهُ لَمْ يُوكَّلْ ، فَإِنْ كَانَ الْمَدْفُوعُ عَيْنًا اسْتَرَدَّهَا إِنْ بَقِيَتْ ، وَإِلَّا غَرَّمَ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا ، وَلَا رُجُوعَ لِلْغَارِمِ عَلَى الْآخِرِ لِأَنَّهُ مَظْلُومٌ بِزَعْمِهِ ؛ أَوْ دَيْنًا طَالَبَ الدَّفْعَ فَقَطْ ، أَوْ إِلَى مُدَّعِي الْحَوَالَةِ ، فَأَنْكَرَ الدَّائِنُ الْحَوَالَةَ وَحَلَفَ أَخَذَ دَيْنَهُ مِمَّنْ كَانَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَرْجِعُ الْمُؤَدِّي عَلَى مَنْ دَفَعَ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ اعْتَرَفَ بِالْمِلْكِ لَهُ .

قَالَ الْكَمَالُ الدَّمِيرِيُّ : لَوْ قَالَ : أَنَا وَكِيلٌ فِي بَيْعٍ أَوْ نِكَاحٍ ، وَصَدَّقَهُ مَنْ يُعَامِلُهُ ، صَحَّ الْعَقْدُ ، فَلَوْ قَالَ بَعْدَ الْعَقْدِ لَمْ يَكُنْ وَكِيلًا ، لَمْ يُتَلَمَّذْ إِلَيْهِ .

وَيَصِحُّ قِرَاضٌ فِي نَقْدِ خَالِصٍ مَضْرُوبٍ بِصِغَةٍ مَعَ شَرْطِ رِبْحٍ لَهُمَا ،

وَيَصِحُّ قِرَاضٌ ، وَهُوَ : أَنْ يَعْقِدَ عَلَى مَالٍ يَدْفَعُهُ لِغَيْرِهِ لِيَتَجَرَ فِيهِ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ الرِّبْحُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا .

فِي نَقْدِ خَالِصٍ مَضْرُوبٍ ، لِأَنَّهُ عَقْدُ غَرَرٍ ، لِعَدَمِ انْضِبَاطِ الْعَمَلِ وَالْوُثُوقِ بِالرِّبْحِ ، وَإِنَّمَا جُوزَ لِلْحَاجَةِ ، فَاسْتَصَّ بِمَا يَرْوُجُ غَالِبًا ، وَهُوَ التَّقْدُ الْمَضْرُوبُ ، وَيَجُوزُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَبْطَلَهُ السُّلْطَانُ .

وَخَرَجَ بِهِ « النَّقْدِ » الْعَرَضُ ، وَلَوْ فُلُوسًا ، وَبِ « الْخَالِصِ » الْمَغْشُوشُ ، وَإِنْ عُلِمَ قَدْرُ غِشِّهِ أَوْ اسْتُهْلِكَ وَجَازَ التَّعَامُلُ بِهِ ، وَبِ « الْمَضْرُوبِ » التَّبَرُّ ، وَهُوَ ذَهَبٌ أَوْ فِضَّةٌ لَمْ يُضْرَبْ وَالْحِلْيَةُ ، فَلَا يَصِحُّ فِي شَيْءٍ مِنْهَا ، وَقِيلَ : يَجُوزُ عَلَى الْمَغْشُوشِ إِنْ اسْتُهْلِكَ غِشُّهُ ، وَجَزَمَ بِهِ الْجُرْجَانِيُّ . وَقِيلَ : إِنْ رَاجَ ؛ وَأَخْتَارَهُ السُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ ، وَفِي وَجْهِ ثَالِثٍ وَفِي « زَوَائِدِ الرَّرُوضَةِ » أَنَّهُ يَجُوزُ عَلَى كُلِّ مِثْلِيٍّ .

وَإِنَّمَا يَصِحُّ الْقِرَاضُ بِصِغَةٍ مِنْ إِيْجَابٍ مِنْ جِهَةِ رَبِّ الْمَالِ ، كَقَارَضْتُكَ أَوْ عَامَلْتُكَ فِي كَذَا ، أَوْ خُذْ هَذِهِ الدَّرَاهِمَ وَاتَّجِرْ فِيهَا ، أَوْ بَعْ ، أَوْ اشْتَرِ عَلَى أَنْ الرِّبْحَ بَيْنَنَا .

وَقَبُولٍ فَوْرًا مِنْ جِهَةِ الْعَامِلِ لَفْظًا ، وَقِيلَ : يَكْفِي فِي صِغَةِ الْأَمْرِ ، كَخُذْ هَذِهِ وَاتَّجِرْ فِيهَا ، الْقَبُولُ بِالْفِعْلِ ، كَمَا فِي الْوَكَاةِ .

وَشَرْطُ الْمَالِكِ وَالْعَامِلِ كَالْمَوْكَلِّ وَالْوَكِيلِ صِحَّةُ مُبَاشَرَتِهِمَا التَّصَرُّفَ . مَعَ شَرْطِ رِبْحٍ لَهُمَا ، أَيْ : لِلْمَالِكِ وَالْعَامِلِ ، فَلَا يَصِحُّ عَلَى أَنْ

وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ مَعْلُومًا بِالْجُزْئِيَّةِ ، وَلِعَامِلٍ فِي فَاسِدٍ أُجْرَةٌ مِثْلُ ،

لأَحَدِهِمَا الرِّبْحُ .

وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ ، أَيِ : الرِّبْحُ مَعْلُومًا بِالْجُزْئِيَّةِ ، كَنِصْفٍ وَثُلْثٍ ، وَلَوْ
قَالَ : قَارَضْتُكَ عَلَى أَنَّ الرِّبْحَ بَيْنَنَا صَحَّ مُنَاصَفَةً ، أَوْ عَلَى أَنَّ لَكَ رُبْعَ
سُدُسِ الْعُشْرِ صَحَّ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمَاهُ عِنْدَ الْعَقْدِ لِسَهُولَةٍ مَعْرِفَتِهِ ، وَهُوَ جُزْءٌ
مِنْ مِثَّتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا ، وَلَوْ شُرِطَ لِأَحَدِهِمَا عَشْرَةٌ ، أَوْ رِبْحٌ صَنِيفٌ ،
كَالرَّقِيقِ ، فَسَدَ الْقِرَاضُ .

وَلِعَامِلٍ فِي عَقْدِ قِرَاضٍ فَاسِدٍ أُجْرَةٌ مِثْلُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رِبْحٌ ، لَأَنَّهُ
عَمِلَ طَامِعًا فِي الْمُسَمَّى .

وَمِنْ الْقِرَاضِ الْفَاسِدِ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا أَبُو زِيَادٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى
مَا أَعْتَادَهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ دَفْعِ مَالٍ إِلَى آخَرَ بِشُرْطِ أَنْ يَرُدَّ لَهُ لِكُلِّ عَشْرَةٍ
أَثْنِي عَشَرَ إِنْ رِبَحَ أَوْ خَسِرَ ، فَلَا يَسْتَحِقُّ الْعَامِلُ إِلَّا أُجْرَةَ الْمِثْلِ ، وَجَمِيعُ
الرِّبْحِ أَوْ الْخُسْرَانِ عَلَى الْمَالِكِ ، وَيَدُّهُ عَلَى الْمَالِ يَدُ أَمَانَةٍ ، فَإِنْ قَصَرَ بِأَنْ
جَاوَزَ الْمَكَانَ الَّذِي أُذِنَ لَهُ فِيهِ ضَمِنَ الْمَالُ . أَنْتَهَى .

وَلَا أُجْرَةٌ لِلْعَامِلِ فِي الْفَاسِدِ إِنْ شُرِطَ الرِّبْحُ كُلُّهُ لِلْمَالِكِ ، لَأَنَّهُ لَمْ
يَطْمَعْ فِي شَيْءٍ ، وَيَتَجَبَّهُ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا أَيْضًا إِذَا عَلِمَ الْفُسَادَ وَأَنَّهُ
لَا أُجْرَةٌ لَهُ .

وَيَصِحُّ تَصَرُّفُ الْعَامِلِ مَعَ فُسَادِ الْقِرَاضِ ، لَكِنْ لَا يَحِلُّ لَهُ الْإِفْدَامُ
عَلَيْهِ بَعْدَ عِلْمِهِ بِالْفُسَادِ ، وَيَتَصَرَّفُ الْعَامِلُ وَلَوْ بَعَرَضٍ بِمَصْلَحَةٍ لَا بَغْيٍ
فَاحِشٍ وَلَا بِنَسِيبَةٍ بَلَا إِذْنٍ فِيهِمَا ، وَلَا يُسَافِرُ بِالْمَالِ بَلَا إِذْنٍ ، وَإِنْ قُرْبَ

وَلَا يَمُونُ ، وَصُدِّقَ فِي تَلْفٍ وَعَدَمِ رِبْحٍ وَقَدْرِهِ وَخُسْرٍ وَرَدٍّ .

السَّفَرُ وَأَنْتَفَى الْخَوْفُ وَالْمُؤَنَّةُ ، فَيُضْمَنُ بِهِ وَيَأْتُمُ ، وَمَعَ ذَلِكَ الْقِرَاضُ بَاقٍ عَلَى حَالِهِ . أَمَّا بِالْإِذْنِ فَيَجُوزُ ، لَكِنْ لَا يَجُوزُ رُكُوبٌ فِي الْبَحْرِ إِلَّا بِنَصٍّ عَلَيْهِ .

وَلَا يَمُونُ ، أَيُّ : لَا يُنْفِقُ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ حَضَرًا وَلَا سَفَرًا ، لِأَنَّ لَهُ نَصِيبًا مِنَ الرَّبْحِ ، فَلَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا آخَرَ ، فَلَوْ شَرَطَ الْمُؤَنَّةُ فِي الْعَقْدِ فَسَدَ . وَصُدِّقَ عَامِلٌ بِيَمِينِهِ فِي دَعْوَى تَلْفٍ فِي كُلِّ الْمَالِ أَوْ بَعْضِهِ ، لِأَنَّهُ مَأْمُونٌ ، نَعَمْ نَصَّ فِي الْبُونِطِيِّ ، وَأَعْتَمَدَهُ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ ، أَنَّهُ لَوْ أَخَذَ مَا لَا يُمَكِّنُهُ الْقِيَامُ بِهِ فَتَلَفَ بَعْضُهُ ضَمِنَهُ ، لِأَنَّهُ قَرَطَ بِأَخْذِهِ . وَيَطْرُدُ ذَلِكَ فِي الْوَكِيلِ وَالْوَدِيعِ وَالْوَصِيِّ .

وَلَوْ أَدْعَى الْمَالِكُ بَعْدَ التَّلْفِ أَنَّهُ قَرْضٌ ، وَالْعَامِلُ أَنَّهُ قِرَاضٌ ؛ حَلَفَ الْعَامِلُ كَمَا أَفْتَى بِهِ ابْنُ الصَّلَاحِ كَالْبُغْوِيِّ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الضَّمَانِ ، خِلَافًا لِمَا رَجَّحَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ تَصْدِيقِ الْمَالِكِ ، فَإِنْ أَقَامَا بَيِّنَةً قَدِّمَتْ بَيِّنَةُ الْمَالِكِ عَلَى الْأَوْجَهِ ، لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةُ عِلْمٍ .

وَفِي عَدَمِ رِبْحٍ أَصْلًا ، وَفِي قَدْرِهِ عَمَلًا بِالْأَصْلِ فِيهِمَا ، وَفِي خُسْرٍ مُمَكِّنٍ لِأَنَّهُ أَمِينٌ .

وَلَوْ قَالَ : رَبِحْتُ كَذَا ، ثُمَّ قَالَ : غَلِطْتُ فِي الْحِسَابِ ، أَوْ كَذَبْتُ ؛ لَمْ يُقْبَلْ ، لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِحَقِّ غَيْرِهِ ، فَلَمْ يُقْبَلْ رُجُوعُهُ عَنْهُ ، وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ بَعْدُ : خَسِرْتُ ، إِنْ أَحْتَمَلَ ، كَأَن عَرَضَ كَسَادٌ .

وَفِي رَدِّ لِلْمَالِ عَلَى الْمَالِكِ ، لِأَنَّهُ اتَّيَمَّنَهُ كَالْمُودِعِ .

وَيُصَدَّقُ الْعَامِلُ أَيْضاً فِي قَدْرِ رَأْسِ الْمَالِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الزَّائِدِ .
وَفِي قَوْلِهِ : اشْتَرَيْتُ هَذَا لِي أَوْ لِلْقَرَاضِ وَالْعَقْدُ فِي الذِّمَّةِ ، لِأَنَّهُ أَعْلَمُ
بِقَصْدِهِ .

أَمَّا لَوْ كَانَ الشِّرَاءُ بَعَيْنِ مَالِ الْقَرَاضِ ، فَإِنَّهُ يَقَعُ لِلْقَرَاضِ ، وَإِنْ نَوَى
نَفْسَهُ كَمَا قَالَه الْإِمَامُ وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمَطْلَبِ » ، وَعَلَيْهِ فَتُسَمَّعُ بَيْنَهُ الْمَالِكُ
أَنَّهُ اشْتَرَاهُ بِمَالِ الْقَرَاضِ ، وَفِي قَوْلِهِ : لَمْ تَنْهَيْ عَنِ شِرَاءِ كَذَا ، لِأَنَّ
الْأَصْلَ عَدَمُ النَّهْيِ .

وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْقَدْرِ الْمَشْرُوطِ لَهُ ، أَهْوَى النِّصْفُ أَوْ الثُّلُثُ مَثَلًا ،
تَحَالَفَا ، وَلِلْعَامِلِ بَعْدَ الْفَسْخِ أَجْرُهُ الْمِثْلُ ، وَالرَّبْحُ جَمِيعُهُ لِلْمَالِكِ ؛ أَوْ
فِي أَنَّهُ وَكَيْلٌ أَوْ مُقَارِضٌ صُدِّقَ الْمَالِكُ بِبَيْعِهِ ، وَلَا أَجْرَةَ عَلَيْهِ لِلْعَامِلِ .

* * *

تِمَّةٌ [فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الشَّرَكَةِ] : الشَّرَكَةُ نَوْعَانِ :

أَحَدُهُمَا فِيمَا مَلَكَ أَثْنَانِ مُشْتَرَكًا بِإِثْبَاتٍ أَوْ شِرَاءٍ .

وَالثَّانِي : أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ :

مِنْهَا قِسْمٌ صَحِيحٌ ، وَهُوَ أَنْ يَشْتَرِكَ أَثْنَانِ فِي مَالٍ لَهُمَا لِيَتَجَرَا فِيهِ .

وَسَائِرُ الْأَقْسَامِ بَاطِلَةٌ ، كَأَنْ يَشْتَرِكَ أَثْنَانِ لِيَكُونَ كَسْبُهُمَا بَيْنَهُمَا بِتَسَاوٍ

أَوْ تَفَاوُتٍ ، أَوْ لِيَكُونَ بَيْنَهُمَا رِبْحٌ مَا يَشْتَرِيَانِهِ فِي ذِمَّتَيْهِمَا بِمَوْجَلٍ أَوْ حَالٍ ،

أَوْ لِيَكُونَ بَيْنَهُمَا كَسْبُهُمَا وَرِبْحُهُمَا بِيَدَيْهِمَا أَوْ مَالِهِمَا وَعَلَيْهِمَا مَا يَعْرِضُ

مِنْ غَرَمٍ .

وَشَرِطَ فِيهَا لَفْظُ يَدُلُّ عَلَى الْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ ، فَلَوْ
أَقْتَصَرَ عَلَى « أَشْتَرَكْنَا » لَمْ يَكْفِ عَنْ الْإِذْنِ فِيهِ ، وَيَتَسَلَّطُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
عَلَى التَّصَرُّفِ بِلاَ ضَرَرٍ أَصْلاً ، بَأَنْ يَكُونَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ ، فَلَا يَبِيعُ بِمَنْ مِثْلٍ
وَتَمَّ رَاغِبٌ بِأَزِيدَ ، وَلَا يُسَافِرُ بِهِ حَيْثُ لَمْ يُضْطَرَّ إِلَيْهِ ، لِخَوْفِ فَحْطِ
وَخَوْفِ ؛ وَلَا يُبْذَرُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، فَإِنْ سَافَرَ بِهِ ضَمِنَ وَصَحَّ تَصَرُّفُهُ ، أَوْ
أَبْذَعَهُ بِدَفْعِهِ لِمَنْ يَعْمَلُ لَهُمَا فِيهِ ، وَلَوْ تَبَرَّعَا ، بِلاَ إِذْنٍ ، ضَمِنَ أَيْضاً .

وَالرَّبْحُ وَالْخُسْرَانُ يَقْدَرُ الْمَالَيْنِ ، فَإِنْ شَرَطَا خِلَافَهُ فَسَدَ الْعَقْدُ ،
فَلِكُلِّ عَلَى الْآخَرِ أَجْرُهُ عَمَلِهِ لَهُ ، وَنَفَذَ التَّصَرُّفُ مِنْهُمَا مَعَ ذَلِكَ لِلْإِذْنِ .
وَتَنْفَسَخُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا وَجُنُونِهِ .

وَيُصَدَّقُ فِي دَعْوَى الرَّدِّ إِلَى شَرِيكِهِ وَفِي الْخُسْرَانِ وَالتَّلَفِ فِي قَوْلِهِ :
أَشْتَرَيْتُهُ لِي أَوْ لِلشَّرِكَةِ ، لَا فِي قَوْلِهِ : أَقْتَسَمْنَا وَصَارَ مَا بِيَدِي لِي ، مَعَ قَوْلِ
الْآخَرِ : لَا بَلْ هُوَ مُشْتَرَكٌ . فَالْمُصَدَّقُ الْمُنْكَرُ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْقِسْمَةِ .

وَلَوْ قَبَضَ وَارِثُ حِصَّتِهِ مِنْ دَيْنٍ مُورَثِهِ شَارِكُهُ الْآخَرُ .

وَلَوْ بَاعَ شَرِيكَانِ عَبْدَهُمَا صَفْقَةً ، وَقَبَضَ أَحَدُهُمَا حِصَّتَهُ ، لَمْ
يُشَارِكُهُ الْآخَرُ .

* * *

فَائِدَةٌ : أَفْتَى النَّوَوِيُّ كَاتِبِ الصَّلَاحِ فِيمَنْ غَضِبَ نَحْوَ نَقْدِ أَوْ بُرٍّ وَخَلَطَهُ
بِمَالِهِ وَلَمْ يَتَمَيَّزْ ، بَأَنْ لَهُ إِفْرَازُ قَدْرِ الْمَغْضُوبِ ، وَيَحِلُّ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي الْبَاقِي .

* * *

بَابٌ فِي الْإِجَارَةِ

تَصِحُّ إِجَارَةٌ بِإِيجَابٍ ، كَأَجْرْتِكَ بِكَذَا ، وَقَبُولٍ ، كَأَسْتَأْجَرْتُ ،
بِأَجْرٍ مَعْلُومٍ

فَصْلٌ [فِي بَيَانِ بَعْضِ أَحْكَامِ الشُّفْعَةِ] : إِنَّمَا تَثْبُتُ الشُّفْعَةُ لِشَرِيكَ لَا
جَارٍ فِي بَيْعِ أَرْضٍ مَعَ تَابِعِهَا ، كِبْنَاءٍ وَشَجَرٍ وَثَمَرٍ غَيْرِ مُؤَبَّرَةٍ ، فَلَا شُفْعَةَ فِي
شَجَرٍ أَفْرَدَ بِالْبَيْعِ ، أَوْ بَيْعَ مَعَ مَغْرَسِهِ فَقَطْ ؛ وَلَا فِي بَيْتٍ ؛ وَلَا يَمْلِكُ
الشَّفِيعُ إِلَّا بِلَفْظٍ ، كَأَخَذْتُ بِالشُّفْعَةِ ، مَعَ بَذْلِ الثَّمَنِ لِلْمُشْتَرِي .

* * *

بَابٌ فِي الْإِجَارَةِ

هِيَ لُغَةٌ : أَسْمٌ لِلْأَجْرَةِ ؛ وَشَرْعاً : تَمْلِكُكَ مَنَفَعَةً بِعَوَضٍ بِشُرُوطٍ
آتِيَةٍ .

تَصِحُّ إِجَارَةٌ بِإِيجَابٍ ، كَأَجْرْتِكَ هَذَا ، أَوْ أَكْرَيْتَكَ ، أَوْ مَلَكَتْكَ مَنَافِعُهُ
سَنَةً بِكَذَا .

وَقَبُولٍ ، كَأَسْتَأْجَرْتُ ، وَأَكْرَيْتُ ، وَقَبِلْتُ .

قَالَ النَّوَوِيُّ فِي « شَرْحِ الْمُهَذَّبِ » : إِنَّ خِلَافَ الْمُعَاطَاةِ يَجْرِي فِي
الْإِجَارَةِ وَالرَّهْنِ وَالْهَبَةِ .

وَإِنَّمَا تَصِحُّ الْإِجَارَةُ بِأَجْرٍ صَحَّ كَوْنُهُ ثَمَنًا .

مَعْلُومٌ لِلْعَاقِدَيْنِ قَدْرًا وَجِنْسًا وَصِفَةً ، إِنْ كَانَ فِي الذِّمَّةِ ، وَإِلَّا كَفَتْ
مُعَايِنَتُهُ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ أَوْ الذِّمَّةِ ، فَلَا تَصِحُّ إِجَارَةُ دَارٍ وَدَابَّةٍ بِعِمَارَةٍ لَهَا

فِي مَنْفَعَةٍ مُتَقَوِّمَةٍ مَعْلُومَةٍ وَاقِعَةٌ لِلْمُكْتَرِي غَيْرُ مُتَضَمِّنٍ لِاسْتِنْفَاءِ عَيْنٍ قَصْدًا،

وَعَلَفٍ ، وَلَا اسْتِجَارُ لِسَلْخِ شَاةٍ بِجِلْدٍ ، وَلَطَحْنٍ نَحْوِ بُرٍّ بِبَعْضِ دَقِيقٍ فِي مَنْفَعَةٍ مُتَقَوِّمَةٍ ، أَيْ : لَهَا قِيَمَةٌ مَعْلُومَةٌ عَيْنًا وَقَدْرًا وَصِفَةً ؛ وَاقِعَةٌ لِلْمُكْتَرِي غَيْرُ مُتَضَمِّنٍ لِاسْتِنْفَاءِ عَيْنٍ قَصْدًا ، بَأَن لَّا يَتَضَمَّنُهُ الْعَقْدُ .

وَخَرَجَ بِـ «مُتَقَوِّمَةٍ» مَا لَيْسَ لَهَا قِيَمَةٌ ، فَلَا يَصِحُّ اكْتِرَاءُ بَيْعٍ لِلتَّلَظُّظِ بِمَخْضِ كَلِمَةٍ أَوْ كَلِمَاتٍ يَسِيرَةٍ عَلَى الْأَوْجِهِ ، وَلَوْ إيجابًا وَقَبُولًا ، وَإِنْ رَوَّجَتِ السَّلْعَةَ ، إِذْ لَا قِيَمَةَ لَهَا ، وَمِنْ ثَمَّ اخْتَصَّ هَذَا بِمَبِيعِ مُسْتَقَرِّ الْقِيَمَةِ فِي الْبَلَدِ ، كَالْخُبْزِ ، بِخِلَافِ نَحْوِ عَبْدٍ وَثَوْبٍ مِمَّا يَخْتَلِفُ ثَمَنُهُ بِاخْتِلَافِ مُتَعَاطِيهِ ، فَيَخْتَصُّ بِيَعِهِ مِنَ الْبَيْعِ بِمَزِيدِ نَفْعٍ ، فَيَصِحُّ اسْتِجَارُهُ عَلَيْهِ ، وَحَيْثُ لَمْ يَصَحَّ ، فَإِنْ تَعَبَ بِكَثْرَةِ تَرَدُّدٍ أَوْ كَلَامٍ ، فَلَهُ أَجْرَةُ الْمِثْلِ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَأَفْتَى شَيْخُنَا الْمُحَقِّقُ أَبُو زِيَادٍ بِحُرْمَةِ اخْتِارِ الْقَاضِي الْأَجْرَةَ عَلَى مُجَرَّدِ تَلْقِينِ الْإِيجَابِ ، إِذْ لَا كُلْفَةَ فِي ذَلِكَ .

وَسَبَقَهُ الْعَلَامَةُ عُمَرُ الْفَتَى بِالْإِفْتَاءِ بِالْجَوَازِ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَلِيُّ الْمَرْأَةِ ، فَقَالَ : إِذَا لَقِنَ الْوَلِيُّ وَالزَّوْجَ صِیْغَةَ النِّكَاحِ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ بِالرِّضَا ، وَإِنْ كَثُرَ ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلِيُّ غَيْرُهُ فَلَيْسَ لَهُ اخْتِارُ شَيْءٍ عَلَى إِيجَابِ النِّكَاحِ لِوُجُوبِهِ عَلَيْهِ حَيْثُذِ . أَنْتَهَى .

وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا تَقَرَّرَ آنفًا .

وَلَا اسْتِجَارُ دَرَاهِمَ وَدَنَانِيرَ غَيْرَ الْمُعَرَّاةِ لِلتَّرْتِيبِ ، لِأَنَّ مَنْفَعَةَ نَحْوِ

التَّزْيِينِ بِهَا لَا تُقَابِلُ بِمَالٍ ، وَأَمَّا الْمُعَرَّاهُ فَيَصِحُّ اسْتِجَارُهَا عَلَى مَا بَحَثَهُ
الْأَذْرَعِيُّ ، لَأَنَّهَا حِينَئِذٍ حَلِيٌّ ، وَاسْتِجَارُ الْحَلِيِّ صَحِيحٌ قَطْعًا .

وَبِـ « مَعْلُومَةٌ » اسْتِجَارُ الْمَجْهُولِ ، فَأَجْرُكَ إِحْدَى الدَّارَيْنِ بَاطِلٌ .

وَبِـ « وَاقِعَةٌ لِلْمُكْتَرِي » مَا يَقَعُ نَفْعُهَا لِلْأَجِيرِ ، فَلَا يَصِحُّ الِاسْتِجَارُ
لِعِبَادَةٍ تَجِبُ فِيهَا نِيَّةٌ غَيْرُ نُسْكِ ، كَالصَّلَاةِ ، لِأَنَّ الْمُنْفَعَةَ فِي ذَلِكَ لِلْأَجِيرِ
لَا الْمُسْتَأْجِرِ ؛ وَالْإِمَامَةِ ، وَلَوْ فِي نَفْلِ ، كَالْتَّرَاوِيحِ ، لِأَنَّ الْإِمَامَ مُصَلٍّ
لِنَفْسِهِ ، فَمَنْ أَرَادَ اقْتَدَى بِهِ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ الْإِمَامَةَ أَمَّا مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ ،
كَالْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ ، فَيَصِحُّ الِاسْتِجَارُ عَلَيْهِ ، وَالْأَجْرُ مُقَابِلَةٌ لِجَمِيعِهِ مَعَ
نَحْوِ رِعَايَةِ الْوَقْتِ ، وَتَجْهِيزِ الْمَنِيَّتِ ، وَتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ كُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ ، وَإِنْ
تَعَيَّنَ عَلَى الْمُعَلِّمِ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ [البخاري، رقم: ٥٧٣٧] : « إِنَّ أَحَقَّ
مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ » .

قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » : يَصِحُّ الِاسْتِجَارُ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ
عِنْدَ الْقَبْرِ ، أَوْ مَعَ الدُّعَاءِ بِمِثْلِ مَا حَصَلَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ عَقِبَهَا ،
عَيْنَ زَمَانًا أَوْ مَكَانًا أَوْ لَا ، وَنِيَّةُ الثَّوَابِ لَهُ مِنْ غَيْرِ دُعَاءٍ لَغَوٍّ ، خِلَافًا
لِجَمْعٍ ، وَإِنْ اخْتَارَ السُّبْكِيُّ مَا قَالُوهُ ؛ وَكَذَا : « أَهْدَيْتُ قِرَاءَتِي أَوْ ثَوَابَهَا
لَهُ » خِلَافًا لِجَمْعٍ أَيْضًا ، أَوْ بِحَضْرَةِ الْمُسْتَأْجِرِ ، أَيْ : أَوْ نَحْوَ وَلَدِهِ فِيمَا
يُظْهَرُ ، وَمَعَ ذِكْرِهِ فِي الْقَلْبِ حَالَتَهَا ، كَمَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ
مَوْضِعَهَا مَوْضِعُ بَرَكَةٍ وَتَنْزِيلِ رَحْمَةٍ ، وَالْدُّعَاءُ بَعْدَهَا أَقْرَبُ إِجَابَةٍ ،
وَإِحْضَارُ الْمُسْتَأْجِرِ فِي الْقَلْبِ سَبَبٌ لِشُمُولِ الرَّحْمَةِ لَهُ إِذَا نَزَلَتْ عَلَى قَلْبِ

وَعَلَى مُكْرِ تَسْلِيمٍ مِفْتَاحِ دَارِ

الْقَارِيءِ ، وَالْحَقُّ بِهَا الْأَسْتِجَارُ لِمَحْضِ الذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ عَقِبَهُ . وَأَفْتَى
بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ لَوْ تَرَكَ مِنَ الْقِرَاءَةِ الْمُسْتَأْجِرَ عَلَيْهَا آيَاتِ لَزِمَهُ قِرَاءَةُ مَا تَرَكَهُ ،
وَلَا يَلْزُمُهُ اسْتِثْنَاءُ مَا بَعْدَهُ ؛ وَبِأَنَّ مَنْ اسْتَوْجَرَ لِقِرَاءَةِ عَلَى قَبْرِ لَا يَلْزُمُهُ
عِنْدَ الشُّرُوعِ أَنْ يَنْوِيَ أَنَّ ذَلِكَ عَمَّا اسْتَوْجَرَ عَنْهُ ، أَيْ : بَلْ الشَّرْطُ عَدَمُ
الصَّارِفِ ، فَإِنْ قُلْتُ : صَرَّحُوا فِي الذِّكْرِ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَنْوِيَ أَنَّهَا عَنْهُ ،
قُلْتُ : هُنَا قَرِينَةٌ صَارِفَةٌ لَوْ قُوعِهَا عَمَّا اسْتَوْجَرَ لَهُ ، وَلَا كَذَلِكَ ثُمَّ ، وَمِنْ
ثُمَّ لَوْ اسْتَأْجَرَ هُنَا لِمُطْلَقِ الْقِرَاءَةِ وَصَحَّحْنَاهُ أَحْتَاجَ لِلْنِّيَّةِ فِيمَا يَظْهَرُ أَوْ لَا
لِمُطْلَقِهَا ، كَالْقِرَاءَةِ بِحَضْرَتِهِ لَمْ يَخْتَجِ لَهَا ، فَذَكَرُ الْقَبْرِ مِثَالٌ . انْتَهَى
مُلْخَصًا .

وَبِ « غَيْرِ مُتَضَمِّنٍ لِاسْتِيفَاءِ عَيْنٍ » مَا تَضَمَّنَ اسْتِيفَاءَهَا ، فَلَا يَصِحُّ
أَكْتِرَاءُ بُسْتَانٍ لِثَمَرَتِهِ ، لِأَنَّ الْأَعْيَانَ لَا تَمْلُكُ بَعْقِدَ الْإِجَارَةِ قَصْدًا .

وَنَقَلَ التَّاجُ السُّبْكِيُّ فِي « تَوْشِيحِهِ » اخْتِيَارَ الْوَالِدِ الْتَقِيَّ السُّبْكِيِّ فِي
آخِرِ عُمُرِهِ صِحَّةَ إِجَارَةِ الْأَشْجَارِ لِثَمَرِهَا ، وَصَرَّحُوا بِصِحَّةِ اسْتِجَارِ قَنَاةٍ أَوْ
بَثْرِ لِلانْتِفَاعِ بِمَائِهَا لِلْحَاجَةِ .

قَالَ فِي « الْأَعْيَانِ » : لَا يَجُوزُ إِجَارَةُ الْأَرْضِ لِلدَّفْنِ أَلْمَيْتِ لِحُرْمَةِ
نَبَشِهِ قَبْلَ بَلَائِهِ وَجَهَالَةِ وَقْتِ الْبَلَى .

وَيَجِبُ عَلَى مُكْرِ تَسْلِيمٍ مِفْتَاحِ دَارِ لِمُكْتَرٍ ، وَلَوْ ضَاعَ مِنَ الْمُكْتَرِي
وَجَبَ عَلَى الْمُكْرِ تَجْدِيدُهُ ، وَالْمُرَادُ بِالْمِفْتَاحِ مِفْتَاحُ الْغَلْقِ الْمُسْتَبْتِ ، أَمَّا
غَيْرُهُ فَلَا يَجِبُ تَسْلِيمُهُ ، بَلْ وَلَا قِفْلُهُ كَسَائِرِ الْمَنْقُولَاتِ .

وَعِمَارَتُهَا ، فَإِنْ بَادَرَ وَإِلَّا فَلِلْمُكْتَرِي خِيَارٌ ، وَعَلَى مُكْتَرٍ تَنْظِيفُ
عَرَصَتِهَا مِنْ كُنَاسَةٍ ، وَهُوَ أَمِينٌ مُدَّةَ الْإِجَارَةِ وَكَذَا بَعْدَهَا ،

وَعِمَارَتُهَا كِبَاءٌ ، وَتَطْيِينِ سَطْحٍ ، وَوَضْعِ بَابٍ ، وَإِصْلَاحِ مُنْكَسِرٍ ؛
وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِكَوْنِ مَا ذُكِرَ وَاجِباً عَلَى الْمُكْتَرِي أَنَّهُ يَأْتُمُّ بِتَرْكِهِ ، أَوْ أَنَّهُ يُجْبَرُ
عَلَيْهِ ، بَلْ أَنَّهُ إِنْ تَرَكَهُ ثَبَتَ لِلْمُكْتَرِي الْخِيَارُ كَمَا بَيَّنَّاهُ بِقَوْلِي :

فَإِنْ بَادَرَ وَفَعَلَ مَا عَلَيْهِ ، فَذَاكَ ، وَإِلَّا فَلِلْمُكْتَرِي خِيَارٌ ، إِنْ نَقَصَتْهُ
الْمَنْفَعَةُ .

وَعَلَى مُكْتَرٍ تَنْظِيفُ عَرَصَتِهَا ، أَيُّ : الدَّارِ ، مِنْ كُنَاسَةٍ وَثَلَجٍ ،
وَالْعَرَصَةُ : كُلُّ بُقْعَةٍ بَيْنَ الدُّوَرِ وَاسِعَةٍ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ بِنَاءٍ ، وَجَمْعُهَا
عَرَصَاتٌ .

وَهُوَ ، أَيُّ : الْمُكْتَرِي . أَمِينٌ عَلَى الْعَيْنِ الْمُكْتَرَاةِ مُدَّةَ الْإِجَارَةِ إِنْ
قُدِّرَتْ بِزَمَنِ ، أَوْ مُدَّةَ إِمْكَانِ الْأَسْتِيفَاءِ إِنْ قُدِّرَتْ بِمَحَلِّ عَمَلٍ ، وَكَذَا
بَعْدَهَا مَا لَمْ يَسْتَعْمِلْهَا أَسْتِصْحَاباً لِمَا كَانَ ، وَلَآئِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الرَّدُّ وَلَا
مُؤَنَّتُهُ ، بَلْ لَوْ شَرَطَ أَحَدُهُمَا عَلَيْهِ فَسَدَ الْعَقْدُ ، وَإِنَّمَا الَّذِي عَلَيْهِ التَّخْلِيَةُ ،
كَالْوَدِيعِ ، وَرَجَّحَ السُّبُكِيُّ أَنَّهُ كَالْأَمَانَةِ الشَّرْعِيَّةِ ، فَيَلْزَمُهُ إِعْلَامُ مَالِكِهَا
بِهَا ، أَوْ الرَّدُّ فَوْرًا ، وَإِلَّا ضَمِنَ . وَالْمُعْتَمَدُ خِلَافُهُ ، وَإِذَا قُلْنَا بِالْأَصَحِّ أَنَّهُ
لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا التَّخْلِيَةُ فَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ إِعْلَامُ الْمُؤَجَّرِ بِتَفْرِيعِ الْعَيْنِ ، بَلْ
الشَّرْطُ أَنْ لَا يَسْتَعْمِلْهَا وَلَا يَحْبِسَهَا لَوْ طَلَبَهَا ، وَحِينَئِذٍ يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ
لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقْفَلَ بَابَ نَحْوِ الْحَانُوتِ بَعْدَ تَفْرِيعِهِ أَوْ لَا ، لَكِنْ قَالَ
الْبَغَوِيُّ : لَوْ اسْتَأْجَرَ حَانُوتًا شَهْرًا فَأَغْلَقَ بَابَهُ ، وَغَابَ شَهْرَيْنِ ، لَزِمَهُ

كَأَجِيرٍ ، فَلَا ضَمَانَ إِلَّا بِتَقْصِيرٍ ،

الْمُسَمَّى لِلشَّهْرِ الْأَوَّلِ وَأَجْرَةُ الْمِثْلِ لِلشَّهْرِ الثَّانِي .

قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » : وَمَا ذَكَرَهُ الْبَغَوِيُّ فِي مَسْأَلَةِ الْغِيَةِ مُتَّجِهٌ ، وَلَوْ اسْتَعْمَلَ الْعَيْنَ بَعْدَ الْمُدَّةِ لَزِمَهُ أُجْرَةُ الْمِثْلِ .

كَأَجِيرٍ ، فَإِنَّهُ أَمِينٌ ، وَلَوْ بَعْدَ الْمُدَّةِ أَيْضاً ، فَلَا ضَمَانَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، فَلَوْ أَكْتَرَى دَابَّةً وَلَمْ يَنْتَفِعْ بِهَا ، فَتَلَفَتْ ، أَوْ أَكْتَرَاهُ لِخِيَاطَةِ ثَوْبٍ أَوْ صَبْغِهِ ، فَتَلَفَ ؛ فَلَا يَضْمَنُ ، سِوَاءِ أَنْفَرَدَ الْأَجِيرُ بِالْيَدِ أَمْ لَا ، كَأَنْ قَعَدَ الْمُكْتَرِي مَعَهُ حَتَّى يَعْمَلَ أَوْ أَحْضَرَهُ مَنْزِلَهُ لِيَعْمَلَ .

إِلَّا بِتَقْصِيرٍ ، كَأَنْ تَرَكَ الْمُكْتَرِي الْإِنْتِفَاعَ بِالدَّابَّةِ فَتَلَفَتْ بِسَبَبٍ ، كَأَنْهُ دَامَ سَقْفٌ إِصْطَبَلَهَا عَلَيْهَا فِي وَقْتٍ لَوْ أَنْتَفَعَ بِهَا فِيهِ عَادَةً سَلِمَتْ ، وَكَأَنْ ضَرَبَهَا أَوْ أَرْكَبَهَا أَثْقَلَ مِنْهُ .

وَلَا يَضْمَنُ أَجِيرٌ لِحِفْظِ دُكَّانٍ مِثْلًا إِذَا أَخَذَ غَيْرُهُ مَا فِيهَا .

قَالَ الرَّزْكَانِيُّ : إِنَّهُ لَا ضَمَانَ أَيْضاً عَلَى الْخَفِيرِ .

وَكَأَنْ اسْتَأْجَرَهُ لِيَرْعَى دَابَّتَهُ ، فَأَعْطَاهَا آخَرَ يَرْعَاهَا ، فَيَضْمَنُهَا كُلُّ مِنْهُمَا ، وَالْقَرَارُ عَلَى مَنْ تَلَفَتْ بِيَدِهِ .

وَكَأَنْ أَسْرَفَ خَبَّازٌ فِي الْوَقُودِ ، أَوْ مَاتَ الْمُتَعَلِّمُ مِنْ ضَرْبِ الْمُعَلِّمِ ، فَإِنَّهُ يَضْمَنُ .

وَيُصَدَّقُ الْأَجِيرُ فِي أَنَّهُ لَمْ يُقْصِرْ مَا لَمْ يَشْهَدْ خَيْرَانِ بِخِلَافِهِ .

وَلَوْ أَكْتَرَى دَابَّةً لِيَرْكَبَهَا الْيَوْمَ وَيُرْجِعَهَا غَدًا ، فَأَقَامَ بِهَا وَرَجَعَ فِي الثَّلَاثِ ضَمِنَهَا فِيهِ فَقَطْ ، لِأَنَّهُ اسْتَعْمَلَهَا فِيهِ تَعْدِيًا .

وَلَا أُجْرَةَ بِلَا شَرْطٍ ، وَتَقَرَّرَتْ عَلَيْهِ بِمُضِيِّ مُدَّةٍ

وَلَوْ أَكْثَرَى عَبْدًا لِعَمَلٍ مَعْلُومٍ وَلَمْ يُبَيِّنْ مَوْضِعَهُ ، فَذَهَبَ بِهِ مِنْ بَلَدٍ
الْعَقْدِ إِلَى آخَرَ ، فَأَبْقَى ، ضَمِنَهُ مَعَ الْأُجْرَةِ .

* * *

فَرْعٌ : يَجُوزُ لِنَحْوِ الْقَصَارِ حَبْسُ الثَّوْبِ ، كَرَهْنِهِ ، بِأُجْرَتِهِ حَتَّى
يَسْتَوْفِيَهَا .

* * *

وَلَا أُجْرَةَ لِعَمَلٍ ، كَحَلْقِ رَأْسٍ ، وَخِيَاطَةِ ثَوْبٍ ، وَقِصَارَتِهِ وَصَبْغِهِ
بِصَبْغٍ مَالِكِهِ بِلَا شَرْطِ الْأُجْرَةِ ، فَلَوْ دَفَعَ ثَوْبَهُ إِلَى خِيَّاطٍ لِيَخِيْطَهُ ، أَوْ قِصَّارٍ
لِيَقْصِرَهُ ، أَوْ صَبَّاحٍ لِيَصْبِغَهُ ، فَفَعَلَ ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدَهُمَا أُجْرَةَ وَلَا
مَا يَفْهَمُهَا ، فَلَا أُجْرَةَ لَهُ ، لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ .

قَالَ فِي « الْبَحْرِ » : وَلِأَنَّهُ لَوْ قَالَ : أَسْكِنِي دَارَكَ شَهْرًا ، فَأَسْكَنَهُ ،
لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ أُجْرَةَ إِجْمَاعًا ، وَإِنْ عُرِفَ بِذَلِكَ الْعَمَلُ بِهَا لِعَدَمِ التَّرَامِهَا .
وَلَا يُسْتَتْنَى وَجُوبُهَا عَلَى دَاخِلِ حَمَامٍ أَوْ رَاكِبِ سَفِينَةٍ مَثَلًا ، بِلَا
إِذْنٍ ، لِاسْتِيفَائِهِ الْمَنْفَعَةَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَصْرِفَهَا صَاحِبُهَا إِلَيْهِ ، بِخِلَافِهِ بِإِذْنِهِ ،
أَمَّا إِذَا ذَكَرَ أُجْرَةَ فَيَسْتَحِقُّهَا قَطْعًا إِنْ صَحَّ الْعَقْدُ ، وَإِلَّا فَأُجْرَةُ الْمِثْلِ .
أَمَّا إِذَا عَرَضَ بِهَا ، كَأَرْضِيكَ ، أَوْ لَا أَخِيْكَ ، أَوْ تَرَى مَا يَسُرُّكَ ؛
فَيَجِبُ أُجْرَةُ الْمِثْلِ .

وَتَقَرَّرَتْ ، أَيِ : الْأُجْرَةُ الَّتِي سُمِّيَتْ فِي الْعَقْدِ ، عَلَيْهِ ، أَيِ :
الْمُكْتَرِي ، بِمُضِيِّ مُدَّةٍ فِي الْإِجَارَةِ الْمَقْدَّرَةِ بِوَقْتٍ أَوْ مُضِيِّ مُدَّةٍ إِمَّاكَانِ

وَإِنْ لَمْ يَسْتَوْفِ ، وَتَنْفَسِحْ بِتَلَفِ مُسْتَوْفَى مِنْهُ مُعَيَّنٍ فِي مُسْتَقْبَلٍ ،

الْأَسْتِيفَاءِ فِي الْمُقَدَّرَةِ بِعَمَلٍ ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَوْفِ الْمُسْتَأْجِرُ الْمَنْفَعَةَ ، لِأَنَّ الْمَنَافِعَ تَلَفَتْ تَحْتَ يَدِهِ ، وَإِنْ تَرَكَ لِنَحْوِ مَرَضٍ ، أَوْ خَوْفِ طَرِيقٍ ، إِذْ لَيْسَ عَلَى الْمُكْرِي إِلَّا التَّمَكُّينُ مِنَ الْأَسْتِيفَاءِ ، وَلَيْسَ لَهُ بِسَبَبِ ذَلِكَ فَسْحٌ وَلَا رَدٌّ إِلَى تَيْسِيرِ الْعَمَلِ .

وَتَنْفَسِحُ الْإِجَارَةُ بِتَلَفِ مُسْتَوْفَى مِنْهُ مُعَيَّنٍ فِي الْعَقْدِ ، كَمَوْتِ نَحْوِ دَابَّةٍ وَأَجِيرٍ مُعَيَّنِينَ ، وَأَنْهَادِ دَارٍ وَلَوْ بِفِعْلِ الْمُسْتَأْجِرِ فِي زَمَانٍ مُسْتَقْبَلٍ ، لَفَوَاتِ مَحَلِّ الْمَنْفَعَةِ فِيهِ ، لَا فِي ماضٍ بَعْدَ الْقَبْضِ ، إِذَا كَانَ لِمِثْلِهِ أَجْرَةٌ لِاسْتِقْرَارِهِ بِالْقَبْضِ ، فَيَسْتَقَرُّ قِسْطُهُ مِنَ الْمُسَمًّى بِأَعْتِبَارِ أَجْرَةِ الْمِثْلِ .

وَخَرَجَ بِ « الْمُسْتَوْفَى مِنْهُ » غَيْرُهُ مِمَّا يَأْتِي ، وَبِ « الْمُعَيَّنِ » فِي الْعَقْدِ الْمُعَيَّنُ عَمَّا فِي الذِّمَّةِ ، فَإِنَّ تَلَفَهَا لَا يَوْجِبُ أَنْفِسَاخًا ، بَلْ يُبَدِّلَانِ ، وَيَثْبُتُ الْخِيَارُ عَلَى التَّرَاخِي عَلَى الْمُعْتَمَدِ بَعِيْبٍ ، نَحْوِ الدَّابَّةِ الْمُقَارِنِ إِذَا جَهَلَهُ ، وَالْحَادِثِ لِتَضَرُّرِهِ ، وَهُوَ مَا أَكْرَفِي الْمَنْفَعَةَ تَأْثِيرًا يَظْهَرُ بِهِ تَفَاوُتُ أَجْرَتِهَا . وَلَا خِيَارَ فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ بَعِيْبِ الدَّابَّةِ ، بَلْ يَلْزَمُهُ الْإِبْدَالُ .

وَيَجُوزُ فِي إِجَارَةِ عَيْنٍ أَوْ ذِمَّةٍ اسْتِبْدَالُ الْمُسْتَوْفَى ، كَالرَّاكِبِ وَالسَّاكِنِ ، وَالْمُسْتَوْفَى بِهِ كَالْمَحْمُولِ ، وَالْمُسْتَوْفَى فِيهِ كَالطَّرِيقِ ؛ بِمِثْلِهَا ، أَوْ بِدُونِ مِثْلِهَا ، مَا لَمْ يُشْتَرَطْ عَدَمُ الْإِبْدَالِ فِي الْآخَرَيْنِ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ اسْتَأْجَرَ ثَوْبًا لِلْبُسِ الْمُطْلَقِ لَا يَلْبَسُهُ وَقْتَ النَّوْمِ لَيْلًا ، وَإِنْ أَطْرَدَتْ عَادَتُهُمْ بِذَلِكَ .

وَلَوْ اُخْتَلَفَا فِي أَجْرَةٍ أَوْ مُدَّةٍ تَحَالَفَا ، وَفُسِخَتْ .

وَيَجُوزُ لِمُسْتَأْجِرِ الدَّابَّةِ مَثَلًا مَنَعَ الْمُؤَجِّرِ مِنْ حَمْلِ شَيْءٍ عَلَيْهَا .

* * *

فَائِدَةٌ : قَالَ شَيْخُنَا : إِنَّ الطَّيِّبَ الْمَاهِرَ ، أَيَّ : بِأَنْ كَانَ خَطْوُهُ نَادِرًا ، لَوْ شُرِطَتْ لَهُ أَجْرَةٌ ، وَأُعْطِيَ ثَمَنَ الْأَدْوِيَةِ ، فَعَالَجَهُ بِهَا ، فَلَمْ يَبْرَأْ ، اسْتَحَقَّ الْمُسَمَّى إِنْ صَحَّتِ الْإِجَارَةُ ، وَإِلَّا فَأُجْرَةُ الْمِثْلِ ، وَلَيْسَ لِلْعَلِيلِ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ ، لِأَنَّ الْمُسْتَأْجَرَ عَلَيْهِ الْمُعَالَجَةُ لَا الشِّفَاءُ ، بَلْ إِنْ شُرِطَتْ بَطَلَتْ الْإِجَارَةُ ، لِأَنَّهُ بَيَدِ اللَّهِ تَعَالَى لَا غَيْرٍ ؛ أَمَّا غَيْرُ الْمَاهِرِ فَلَا يَسْتَحَقُّ أَجْرَةَ ، وَيُرْجَعُ عَلَيْهِ بِثَمَنِ الْأَدْوِيَةِ لِتَقْصِيرِهِ بِمُبَاشَرَتِهِ بِمَا لَيْسَ هُوَ لَهُ بِأَهْلٍ .

* * *

وَلَوْ اُخْتَلَفَا ، أَيَّ : الْمُكْرِي وَالْمُكَتْرِي ، فِي أَجْرَةٍ أَوْ مُدَّةٍ أَوْ قَدْرِ مَنْفَعَةٍ ، هَلْ هِيَ عَشْرَةُ فَرَاسِخٍ أَوْ خَمْسَةٌ ؟ أَوْ فِي قَدْرِ الْمُسْتَأْجَرِ ، هَلْ هُوَ كُلُّ الدَّارِ أَوْ بَيْتٍ مِنْهَا ؟ تَحَالَفَا ، وَفُسِخَتْ ، أَيَّ : الْإِجَارَةُ ، وَوَجَبَ عَلَى الْمُكَتْرِي أَجْرَةُ الْمِثْلِ لِمَا اسْتَوْفَاهُ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ وُجِدَ الْمَحْمُولُ عَلَى الدَّابَّةِ مَثَلًا نَاقِصًا نَقْصًا يُؤَثَّرُ ، وَقَدْ كَالَهُ الْمُؤَجِّرُ ، حُطَّ قِسْطُهُ مِنَ الْأَجْرَةِ إِنْ كَانَتْ الْإِجَارَةُ فِي الدِّمَّةِ ، وَإِلَّا لَمْ يُحَطَّ شَيْءٌ مِنَ الْأَجْرَةِ .

وَلَوْ اسْتَأْجَرَ سَفِينَةً فَدَخَلَهَا سَمَكٌ ، فَهَلْ هُوَ لَهُ أَوْ لِلْمَوْجِرِ ؟ وَجَهَانِ .

* * *

تِمَّةٌ [فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْمُسَاقَاةِ وَالْمُزَارَعَةِ وَالْمُخَابَرَةِ] : تَجُوزُ الْمُسَاقَاةُ ، وَهِيَ : أَنْ يُعَامِلَ الْمَالِكُ غَيْرَهُ عَلَى نَخْلِ أَوْ شَجَرٍ عَنِبٍ مَغْرُوسٍ مُعَيَّنٍ فِي الْعَقْدِ مَرَّتَيْنِ لَهُمَا عِنْدَهُ لِيَتَعَهَّدَهُ بِالسَّقْيِ وَالتَّزْيِينَةِ ، عَلَى أَنَّ الثَّمَرَةَ الْحَادِثَةَ أَوْ الْمَوْجُودَةَ لَهُمَا .

وَلَا تَجُوزُ فِي غَيْرِ نَخْلِ وَعَنِبٍ إِلَّا تَبَعًا لَهُمَا ، وَجَوَّزَهَا الْقَدِيمُ فِي سَائِرِ الْأَشْجَارِ ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ ، وَاخْتَارَهُ جَمْعٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، وَلَوْ سَاقَاهُ عَلَى وَدْيٍ غَيْرِ مَغْرُوسٍ لِيَغْرِسَهُ ، وَيَكُونُ الشَّجَرُ أَوْ ثَمَرَتُهُ إِذَا أَثْمَرَ لَهُمَا لَمْ تَجْزُ ، لَكِنْ قَضِيَّةٌ كَلَامَ جَمْعٍ مِنَ السَّلَفِ جَوَّازُهَا ، وَالشَّجَرُ لِمَالِكِهِ ، وَعَلَيْهِ لِذِي الْأَرْضِ أَجْرَةٌ مِثْلُهَا .

وَالْمُزَارَعَةُ ، هِيَ : أَنْ يُعَامِلَ الْمَالِكُ غَيْرَهُ عَلَى أَرْضٍ لِيَزْرَعَهَا بِجُزْءٍ مَعْلُومٍ مِمَّا يَخْرُجُ مِنْهَا ، وَالْبَذْرُ مِنَ الْمَالِكِ ، فَإِنْ كَانَ الْبَذْرُ مِنَ الْعَامِلِ فَهِيَ مُخَابَرَةٌ ، وَهُمَا بِاطِلَانٍ لِلتَّنْهِي عَنْهُمَا .

وَاخْتَارَ السُّبُكِيُّ كَجَمْعِ آخَرِينَ جَوَّازُهُمَا ، وَاسْتَدَلُّوا بِعَمَلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَهْلِ الْمَدِينَةِ .

وَعَلَى الْمُرَجَّحِ ، فَلَوْ أُفْرِدَتِ الْأَرْضُ بِالْمُزَارَعَةِ فَالْمُغْلُ لِلْمَالِكِ ، وَعَلَيْهِ لِلْعَامِلِ أَجْرَةٌ عَمَلِهِ وَدَوَابِّهِ وَآلَاتِهِ ، وَإِنْ أُفْرِدَتِ الْأَرْضُ بِالْمُخَابَرَةِ فَالْمُغْلُ لِلْعَامِلِ ، وَعَلَيْهِ لِمَالِكِ الْأَرْضِ أَجْرَةٌ مِثْلُهَا ، وَطَرِيقُ جَعْلِ الْغَلَّةِ

بَابُ فِي الْعَارِيَّةِ

صَحَّ إِعَارَةُ عَيْنٍ لِانْتِفَاعٍ مَمْلُوكٍ

لَهُمَا وَلَا أُجْرَةَ أَنْ يَكْتَرِيَ الْعَامِلُ نِصْفَ الْأَرْضِ بِنِصْفِ الْبَذْرِ وَنِصْفِ عَمَلِهِ
وَنِصْفِ مَنَافِعِ آلَاتِهِ ، أَوْ بِنِصْفِ الْبَذْرِ وَيَتَبَرَّعُ بِالْعَمَلِ وَالْمَنَافِعِ إِنْ كَانَ الْبَذْرُ
مِنْهُ ؛ فَإِنْ كَانَ مِنَ الْمَالِكِ اسْتَأْجَرَهُ بِنِصْفِ الْبَذْرِ لِيُزْرَعَ لَهُ النِّصْفُ الْآخَرُ
مِنَ الْبَذْرِ فِي نِصْفِ الْأَرْضِ وَيُعِيرَهُ نِصْفَهَا .

* * *

بَابُ فِي الْعَارِيَّةِ

بِتَشْدِيدِ أَلْيَاءٍ وَتَخْفِيفِهَا ، وَهِيَ : أَسْمٌ لِمَا يُعَارُ ، وَلِلْعَقْدِ الْمُتَضَمِّنِ
لِلْإِبَاحَةِ الْإِنْتِفَاعِ بِمَا يَحِلُّ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ لِيَرُدَّهُ ، مِنْ عَارٍ : ذَهَبَ
وَجَاءَ بِسُرْعَةٍ ، لَا مِنْ أَلْعَارِ ؛ وَهِيَ مُسْتَحَبَّةٌ أَصَالَةً لِسِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا ،
وَقَدْ تَجَبُّ ، كإِعَارَةِ ثَوْبٍ تَوَقَّفَتْ صِحَّةُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ، وَمَا يُنْقِذُ غَرِيقًا ،
أَوْ يُذْبَحُ بِهِ حَيَوَانٌ مُحْتَرَمٌ يُخْشَى مَوْتُهُ .

صَحَّ مِنْ ذِي تَبَرُّعٍ إِعَارَةُ عَيْنٍ غَيْرِ مُسْتَعَارَةٍ ، لِانْتِفَاعٍ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ ،
مَمْلُوكٍ ذَلِكَ الْإِنْتِفَاعُ ، وَلَوْ بِوَصِيَّةٍ ، أَوْ إِجَارَةٍ ، أَوْ وَقْفٍ ؛ وَإِنْ لَمْ يَمْلِكِ
الْعَيْنَ ؛ لِأَنَّ الْعَارِيَّةَ تَرُدُّ عَلَى الْمَنْفَعَةِ فَقَطْ .

وَقَيْدَ ابْنِ الرَّفْعَةِ صِحَّتُهَا مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ بِمَا إِذَا كَانَ نَاطِرًا .

قَالَ الْأَسْنَوِيُّ : يَجُوزُ لِلْإِمَامِ إِعَارَةُ مَالِ بَيْتِ الْمَالِ .

مُبَاحٌ بِلَفْظٍ يُشْعِرُ بِإِذْنٍ فِيهِ ، كَأَعْرُتُكَ ، وَعَلَى مُسْتَعِيرٍ ضَمَانُ قِيَمَةِ
يَوْمٍ تَلَفٍ

مُبَاحٌ ، فَلَا يَصِحُّ إِعَارَةُ مَا يَحْرُمُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ ، كَالَةِ لَهُوَ ، وَقَرَسِ
وَسِلَاحٍ لِحَرْبِي ، وَكَأَمَةِ مُسْتَهَاةٍ لِحِدْمَةِ أَجْنَبِيٍّ .

وَإِنَّمَا تَصِحُّ الْإِعَارَةُ مِنْ أَهْلِ تَبَرُّعٍ بِلَفْظٍ يُشْعِرُ بِإِذْنٍ فِيهِ ، أَيْ :
الْإِنْتِفَاعُ ؛ كَأَعْرُتُكَ ، وَأَبْحَتُكَ مَنَفَعَتُهُ ، وَكَأَرَكَبَ ، وَخُذْهُ لِيَنْتَفِعَ بِهِ .

وَيَكْفِي لَفْظُ أَحَدِهِمَا مَعَ فِعْلِ الْآخَرِ . وَلَا يَجُوزُ لِمُسْتَعِيرٍ إِعَارَةُ عَيْنِ
مُسْتَعَارَةٍ بِلَا إِذْنٍ مُعِيرٍ ، وَلَهُ إِثَابَةٌ مَنْ يَسْتَوْفِي الْمَنَفْعَةَ لَهُ ، كَأَنْ يَرْكَبَ دَابَّةً
أَسْتَعَارَهَا لِلزُّكُوبِ مَنْ هُوَ مِثْلُهُ أَوْ دُونَهُ لِحَاجَتِهِ . وَلَا يَصِحُّ إِعَارَةُ
مَا لَا يُنْتَفَعُ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ ، كَالشَّمْعِ لِلْوُقُودِ لِاسْتِهْلَاكِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ صَحَّتْ
لِلتَّرْتُّبِ بِهِ كَالْتَّقْدِ ، وَحَيْثُ لَمْ تَصِحَّ الْعَارِيَةُ فَجَرَتْ ضَمِنَتْ ، لِأَنَّ لِلْفَاسِدِ
حُكْمَ صَحِيحِهِ ، وَقِيلَ : لَا ضَمَانَ ، لِأَنَّ مَا جَرَى بَيْنَهُمَا لَيْسَ بِعَارِيَةٍ
صَحِيحَةٍ وَلَا فَاسِدَةٍ .

وَلَوْ قَالَ : أَحْفِرْ فِي أَرْضِي بِنِزَالِ نَفْسِكَ ، فَحَفَرَ ، لَمْ يَمْلِكْهَا ، وَلَا
أُجْرَةَ لَهُ عَلَى الْأَمْرِ ، فَإِنْ قَالَ : أَمَرْتَنِي بِأُجْرَةٍ ، فَقَالَ : مَجَانًا ، صُدِّقَ
الْأَمْرُ وَوَارِثُهُ ، وَلَوْ أَرْسَلَ صَبِيًّا لِيَسْتَعِيرَ لَهُ شَيْئًا لَمْ يَصِحَّ ، فَلَوْ تَلَفَ فِي
يَدِهِ ، أَوْ أَتْلَفَهُ ، لَمْ يَضْمَنْهُ هُوَ وَلَا مُرْسِلُهُ ، كَذَا فِي « الْجَوَاهِرِ » .

وَيَجِبُ عَلَى مُسْتَعِيرٍ ضَمَانُ قِيَمَةِ يَوْمٍ تَلَفٍ لِلْمُعَارِ أَنْ تَلَفَ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ
فِي يَدِهِ ، وَلَوْ بِأَفَةٍ مِنْ غَيْرِ تَقْصِيرٍ بَدَلًا أَوْ أَرْشًا ، وَإِنْ شَرَطَا عَدَمَ ضَمَانِهِ ،
لِخَبَرِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ : « الْعَارِيَةُ مَضْمُونَةٌ » أَيْ : بِالْقِيَمَةِ يَوْمَ التَّلَفِ

لَا بِاسْتِعْمَالٍ ، وَعَلَيْهِ مُؤَنَّةٌ رَدٌّ

لَا يَوْمَ الْقَبْضِ فِي الْمُتَقَوِّمِ ، وَيَأْتِي فِي الْمِثْلِيِّ عَلَى الْأَوْجِهِ .
وَجَزَمَ فِي « الْأَنْوَارِ » بِلُزُومِ الْقِيَمَةِ وَلَوْ فِي الْمِثْلِيِّ ، كَخَشَبٍ
وَحَجَرٍ .

وَشَرَطَ التَّلَفِ الْمُضَمَّنِ أَنْ يَحْصُلَ لَا بِاسْتِعْمَالٍ ، وَإِنْ حَصَلَ مَعَهُ ،
فَإِنْ تَلَفَ هُوَ أَوْ جُزْؤُهُ بِاسْتِعْمَالٍ مَأْذُونٍ فِيهِ ، كَرُكُوبٍ أَوْ حَمَلٍ أَوْ لُبْسٍ
أَعْتِيدَ ، فَلَا ضَمَانَ لِلْإِذْنِ فِيهِ ، وَكَذَا لَا ضَمَانَ عَلَى مُسْتَعِيرٍ مِنْ نَحْوِ
مُسْتَأْجِرِ إِجَارَةِ صَحِيحَةٍ ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنْهُ ، وَهُوَ
لَا يَضْمَنُ ، فَكَذَا هُوَ .

وَفِي مَعْنَى الْمُسْتَأْجِرِ الْمُوصَى لَهُ بِالْمَنْفَعَةِ وَالْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ . وَكَذَا
مُسْتَعَارٌ لِرَهْنٍ تَلَفَ فِي يَدِ مُرْتَهِنٍ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ كَالرَّاهِنِ ، وَكِتَابٌ مَوْقُوفٌ
عَلَى الْمُسْلِمِينَ مَثَلًا ، اسْتَعَارَهُ فَنَفِهُ فَتَلَفَ فِي يَدِهِ مِنْ غَيْرِ تَقْرِيطٍ ، لِأَنَّهُ مِنْ
جُمْلَةِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ .

* * *

فَرَعٌ : لَوْ اخْتَلَفَا فِي أَنَّ التَّلَفَ بِالْإِسْتِعْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ أَوْ بغيرِهِ ،
صَدَّقَ الْمُعِيرُ ، كَمَا قَالَهُ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعَارِيَةِ
الضَّمَانُ حَتَّى يَثْبُتَ مُسْقِطُهُ .

* * *

وَيَجِبُ عَلَيْهِ ، أَيِ : عَلَى الْمُسْتَعِيرِ . مُؤَنَّةٌ رَدٌّ لِلْمُعَارِ عَلَى الْمَالِكِ .
وَخَرَجَ بِـ « مُؤَنَّةِ الرَّدِّ » مُؤَنَّةُ الْمُعَارِ ، فَتَلَزُمُ الْمَالِكُ لَأَنَّهَا مِنْ حُقُوقِ

وَلِكُلِّ رُجُوعٌ .

الْمُلْكِ ، وَخَالَفَ الْقَاضِي ، فَقَالَ : إِنَّهَا عَلَى الْمُسْتَعِيرِ .

وَجَازَ لِكُلِّ مِنَ الْمُعِيرِ وَالْمُسْتَعِيرِ رُجُوعٌ فِي الْعَارِيَةِ ، مُطْلَقَةً كَانَتْ أَوْ مُؤَقَّتَةً ، حَتَّى فِي الْإِعَارَةِ لِذَنْ مَيِّتٍ قَبْلَ مُوَارَاتِهِ بِالثَّرَابِ ، وَلَوْ بَعْدَ وَضْعِهِ فِي الْقَبْرِ ، لَا بَعْدَ الْمُوَارَاةِ حَتَّى يَبْلُغَ ، وَلَا رُجُوعَ لِمُسْتَعِيرٍ حَيْثُ تَلَزَّمَهُ الْأَسْتِعَارَةُ ، كَأَسْكَانٍ مُعْتَدَّةٍ ، وَلَا لِمُعِيرٍ فِي سَفِينَةٍ صَارَتْ فِي اللَّجَّةِ وَفِيهَا مَتَاعُ الْمُسْتَعِيرِ ، وَبَحَثَ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَنَّ لَهُ الْأُجْرَةَ ؛ وَلَا فِي جِذْعٍ لِدَعْمِ جِدَارٍ مَائِلٍ بَعْدَ اسْتِنَادِهِ ، وَلَهُ الْأُجْرَةُ مِنَ الرُّجُوعِ ، وَلَوْ اسْتَعَارَ لِلْبِنَاءِ أَوْ الْغِرَاسِ لَمْ يَجْزُ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً ، فَلَوْ قَلَعَ مَا بَنَاهُ أَوْ غَرَسَهُ لَمْ يَجْزُ لَهُ إِعَادَةُ إِلَّا بِإِذْنٍ جَدِيدٍ ، إِلَّا إِذَا صُرِّحَ لَهُ بِالتَّجْدِيدِ مَرَّةً أُخْرَى .

* * *

فُرُوعٌ : لَوْ اخْتَلَفَ مَالِكٌ عَيْنٍ وَالْمُتَصَرِّفُ فِيهَا ، كَأَنْ قَالَ الْمُتَصَرِّفُ : أَعْرَيْتَنِي ، فَقَالَ الْمَالِكُ : بَلْ آجَرْتُكَ بِكَذَا ؛ صُدِّقَ الْمُتَصَرِّفُ بِبَيْمِينِهِ إِنْ بَقِيَتْ الْعَيْنُ وَلَمْ تَمْضِ مُدَّةٌ لَهَا أُجْرَةٌ ، وَإِلَّا حَلَفَ الْمَالِكُ وَأَسْتَحَقَّهَا ، كَمَا لَوْ أَكَلَ طَعَامَ غَيْرِهِ ، وَقَالَ : كُنْتُ أَبْحَثُ لِي ، وَأَنْكَرَ الْمَالِكُ ؛ أَوْ عَكْسِهِ بِأَنْ قَالَ الْمُتَصَرِّفُ : آجَرْتَنِي بِكَذَا ؛ وَقَالَ الْمَالِكُ : بَلْ أَعْرَيْتُكَ ؛ وَالْعَيْنُ بَاقِيَةٌ ، صُدِّقَ الْمَالِكُ بِبَيْمِينِهِ .

وَلَوْ أَعْطَى رَجُلًا حَانُوتًا وَدَرَاهِمَ ، أَوْ أَرْضًا وَبَذْرًا ، وَقَالَ : أَتَجِزُ ، أَوْ أَزْرَعُ فِيهَا لِنَفْسِكَ ؛ فَالْعَقَارُ عَارِيَةٌ وَغَيْرُهُ قَرْضٌ عَلَى الْأَوْجِهَةِ لَا هِبَةٌ ، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ ، وَيُصَدِّقُ فِي قَضْدِهِ .

وَلَوْ أَخَذَ كُوزاً مِنْ سَقَاءٍ لِيَشْرَبَ مِنْهُ ، فَوَقَعَ مِنْ يَدِهِ وَأُنْكَسَرَ قَبْلَ شُرْبِهِ
أَوْ بَعْدَهُ ، فَإِنْ طَلَبَهُ مَجَاناً ضَمِنَهُ دُونَ الْمَاءِ ، أَوْ بِعَوَضٍ وَالْمَاءَ قَدَرَ
كِفَايَتِهِ ، فَعَكُسُهُ .

وَلَوْ اسْتَعَارَ حُلِيّاً ، وَالْبَسَهُ بِنْتَهُ الصَّغِيرَةَ ، ثُمَّ أَمَرَ غَيْرَهُ بِحِفْظِهِ فِي
بَيْتِهِ ، فَفَعَلَ ، فَسُرِقَ ، غَرَّمَ الْمَالِكُ الْمُسْتَعِيرَ وَيَرْجِعُ عَلَى الثَّانِي إِنْ عَرَفَ
أَنَّهُ عَارِيَةٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ عَارِيَةٌ ، بَلْ ظَنَّهُ لِلْأَمْرِ لَمْ يَضْمَنْ .
وَمَنْ سَكَنَ دَاراً مُدَّةً بِإِذْنِ مَالِكِ أَهْلِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ أَجْرَهُ ، لَمْ تَلْزَمْهُ .

* * *

مُهْمَةٌ : قَالَ الْعَبَادِيُّ وَغَيْرُهُ فِي كِتَابِ مُسْتَعَارٍ رَأَى فِيهِ خَطَأً ،
لَا يُضْلِحُهُ ، إِلَّا الْمُصْحَفُ فَيَجِبُ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَالَّذِي يَتَّجُهُ أَنَّ الْمَمْلُوكَ غَيْرَ الْمُصْحَفِ لَا يُضْلِحُ فِيهِ
شَيْئاً ، إِلَّا إِنْ ظَنَّ رِضاً مَالِكِهِ بِهِ .

وَأَنَّهُ يَجِبُ إِصْلَاحُ الْمُصْحَفِ لَكِنْ إِنْ لَمْ يَنْقُصْهُ خَطُّهُ لِرَدَائَتِهِ ، وَإِنَّ
الْوَقْفَ يَجِبُ إِصْلَاحُهُ إِنْ تَيَقَّنَ الْخَطَأَ فِيهِ .

* * *

فَصْلٌ

[فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْغَضَبِ]

وَعَلَى الْغَاصِبِ رَدُّ وَضْمَانُ مُتَمَوِّلٍ تَلَفَ بِأَقْصَى قِيَمَةٍ مِنْ حِينِ
غَضَبٍ إِلَى تَلَفٍ ، وَيُضْمَنُ بِمِثْلِهِ .

فَصْلٌ

[فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْغَضَبِ]

الْغَضَبُ : اُسْتِيلَاءٌ عَلَى حَقٍّ غَيْرٍ ، وَلَوْ مَنَفْعَةٍ ، كإِقَامَةِ مَنْ قَعَدَ
بِمَسْجِدٍ أَوْ سُوقٍ بِلَا حَقٍّ ، كَجُلُوسِهِ عَلَى فِرَاشٍ غَيْرِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَنْقُلْهُ ،
وَأَزْعَاجِهِ عَنْ دَارِهِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْهَا ، وَكَرْكُوبِ دَابَّةٍ غَيْرِهِ وَأَسْتِخْدَامِ عَبْدِهِ .
وَعَلَى الْغَاصِبِ رَدُّ وَضْمَانُ مُتَمَوِّلٍ تَلَفَ بِأَقْصَى قِيَمَةٍ مِنْ حِينِ غَضَبٍ
إِلَى تَلَفٍ ، وَيُضْمَنُ مِثْلِيٌّ وَهُوَ مَا حَصَرَهُ كَيْلٌ أَوْ وَزَنٌ وَجَازَ السَّلَمُ فِيهِ ،
كَقُطْنٍ وَدَقِيقٍ وَمَاءٍ وَمِسْكِ وَنُحَاسٍ وَدَرَاهِمٍ وَدَنَانِيرٍ وَلَوْ مَغْشُوشًا ، وَتَمْرٍ
وَزَبِيبٍ وَحَبِّ صَافٍ^(١) وَدُهْنٍ وَسَمْنٍ ؛ بِمِثْلِهِ فِي أَيِّ مَكَانٍ حَلَّ بِهِ
الْمِثْلِيُّ .

فَإِنْ فَقِدَ الْمِثْلُ ، فَيُضْمَنُ بِأَقْصَى قِيَمٍ مِنْ غَضَبٍ إِلَى فَقْدٍ .

(١) فِي نَسَخَةٍ : « حَبِّ جَافٍ » بِالْجِيمِ .

وَقَالَ الشَّيْخُ عَلَوِي السَّقَافُ رَحِمَهُ اللَّهُ : بِالْصَادِ كَمَا فِي « الْإِمْدَادِ » وَ« فَتْحِ الْجَوَادِ »
لَا بِالْجِيمِ كَمَا فِي نَسَخٍ مَحَرَّفَةٍ ، ثُمَّ أَضَافَ : وَاحْتَرَزَ بِالصَّافِي عَنْ نَحْوِ الْمُخْتَلَطِ بِالشَّعِيرِ ،
فَإِنَّهُ مُتَقَوِّمٌ ، وَإِنْ وَجِبَ رَدُّ مِثْلِهِ ؛ فَتَنْبَهُ . أَنْتَهَى .

وَلَوْ تَلَفَ الْمِثْلِيُّ فَلَهُ مُطَابَقَتُهُ بِمِثْلِهِ فِي غَيْرِ الْمَكَانِ الَّذِي حَلَّ بِهِ الْمِثْلِيُّ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ لِنَقْلِهِ مُؤَنَّةٌ وَأَمِنَ الطَّرِيقَ ، وَإِلَّا فَبِأَفْصَى قِيمِ الْمَكَانِ .
 وَيُضْمَنُ مُتَقَوِّمٌ أَتْلَفَ ، كَالْمَنَافِعِ وَالْحَيَوَانِ بِالْقِيَمَةِ .
 وَيَجُوزُ أَخْذُ الْقِيَمَةِ عَنِ الْمِثْلِيِّ بِالتَّرَاضِي ، وَإِذَا أَخَذَ مِنْهُ الْقِيَمَةُ فَاجْتَمَعَا
 بِبَيْلِدِ التَّلَفِ لَمْ يَرْجِعَا إِلَى الْمِثْلِ ، وَحَيْثُ وَجَبَ مِثْلٌ فَلَا أَثَرَ لِعِلَاقَةٍ أَوْ رُخْصٍ .

* * *

فُرُوعٌ : لَوْ حَلَّ رِبَاطُ سَفِينَةٍ فَعَرِقَتْ بِسَبَبِهِ ضَمِنَهَا ، أَوْ بِحَادِثِ رِيحٍ
 فَلَا ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَظْهَرْ سَبَبٌ .
 وَلَوْ حَلَّ وَثَاقُ بَهِيمَةٍ أَوْ عَبْدٌ لَا يُمَيِّزُ ، أَوْ فَتَحَ قَفْصاً عَنْ طَيْرٍ ،
 فَخَرَجُوا ضَمِنَ إِنْ كَانَ بِنَهْيِهِ وَتَنْفِيرِهِ ، وَكَذَا إِنْ أَقْتَصَرَ عَلَى الْفَتْحِ إِنْ
 كَانَ الْخُرُوجُ حَالًا ، لَا عَبْدًا عَاقِلًا حَلَّ قَيْدَهُ فَأَبْقَى ، وَلَوْ مُعْتَادًا لِلِإِبَاقِ .
 وَلَوْ ضَرَبَ ظَالِمٌ عَبْدًا غَيْرَهُ فَأَبْقَى ، لَمْ يَضْمَنْ .
 وَيَبْرَأُ الْغَاصِبُ بِرَدِّ الْعَيْنِ إِلَى الْمَالِكِ ، وَيَكْفِي وَضْعُهَا عِنْدَهُ ، وَلَوْ
 نَسِيَهُ بَرِيءٌ بِالرَّدِّ إِلَى الْقَاضِي .

وَلَوْ خَلَطَ مِثْلِيًّا أَوْ مُتَقَوِّمًا بِمَا لَا يَتَمَيَّزُ ، كَذَهْنٍ أَوْ حَبِّ ، وَكَذَا دِرْهَمٌ
 عَلَى الْأَوْجَةِ ، بِجِنْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ ، وَتَعَذَّرَ التَّمْيِيزُ ، صَارَ هَالِكًا لَا مُشْتَرَكًا ،
 فَيَمْلِكُهُ الْغَاصِبُ ، لَكِنَّ الْأَوْجَةَ أَنَّهُ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ فِي التَّصَرُّفِ فِيهِ حَتَّى
 يُعْطِيَ بَدَلَهُ .

بَابُ فِي الْهَبَةِ

الْهَبَةُ تَمْلِكُ عَيْنَ بِلَا عَوَضٍ ، بِإِيجَابٍ ، كَوَهْبَتِكَ ؛ وَقَبُولٍ ، كَقَبْلَتُ ؛

بَابُ فِي الْهَبَةِ

أَيَ : مُطْلَقُهَا الشَّامِلُ لِلصَّدَقَةِ وَالْهَدِيَّةِ .

الْهَبَةُ : تَمْلِكُ عَيْنَ يَصْحُ بَيْعُهَا غَالِبًا ، أَوْ دَيْنٍ مِنْ أَهْلِ تَبْرُعٍ بِلَا عَوَضٍ .

وَاخْتَرَزَ بِقَوْلِنَا : « بِلَا عَوَضٍ » عَنْ الْمَبِيعِ وَالْهَبَةِ بِثَوَابٍ ، فَإِنَّهَا بَيْعٌ حَقِيقَةٌ .

بِإِيجَابٍ ، كَوَهْبَتِكَ هَذَا ، وَمَلَكَتْكَ وَمَنْحَتْكَ .

وَقَبُولٍ مُتَّصِلٍ بِهِ ، كَقَبْلَتُ ، وَرَضِيتُ .

وَتَتَعَقَّدُ بِالْكِنَايَةِ ، كَلَّكَ هَذَا ، أَوْ كَسَوْتُكَ هَذَا .

وَبِالْمُعَاطَاةِ عَلَى الْمُخْتَارِ .

قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » : وَقَدْ لَا تُشْتَرَطُ الصِّيغَةُ كَمَا لَوْ كَانَتْ ضَمْنِيَّةً ، كَأَعْتَقَ عَبْدُكَ عَنِّي ، فَأَعْتَقَهُ ؛ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ مَجَانًا ، وَكَمَا لَوْ زَيْنَ وَلَدَهُ الصَّغِيرَ بِحُلِيِّ بِخِلَافِ زَوْجَتِهِ ، لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى تَمْلِكِهِ بِتَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ ، قَالَهُ الْقَفَّالُ وَأَقَرَّهُ جَمْعٌ .

لَكِنْ أَعْتَرَضَ بِأَنَّ كَلَامَ الشَّيْخَيْنِ يُخَالِفُهُ ، حَيْثُ اشْتَرَطَا فِي هَبَةِ الْأَصْلِ تَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ بِإِيجَابٍ وَقَبُولٍ ، وَهَبَةٍ وَلِيٍّ غَيْرِهِ أَنْ يَقْبَلَهَا الْحَاكِمُ

أَوْ نَائِيَّةٌ .

وَنَقَلُوا عَنْ الْعَبَّادِيِّ وَأَقْرَبُوهُ أَنَّهُ لَوْ غَرَسَ أَشْجَارًا ، وَقَالَ عِنْدَ الْغُرْسِ :
أَعْرِسْهَا لِابْنِي مَثَلًا ، لَمْ يَكُنْ إِفْرَارًا ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ لِعَيْنٍ فِي يَدِهِ :
أَشْتَرَيْتُهَا لِابْنِي ، أَوْ لِفُلَانٍ الْأَجْنَبِيِّ ؛ فَإِنَّهُ إِفْرَارٌ .
وَلَوْ قَالَ : جَعَلْتُ هَذَا لِابْنِي ، لَمْ يَمْلِكْهُ إِلَّا إِنْ قَبِضَ لَهُ .

وَضَعَفَ الشُّبْكِيُّ وَالْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُمَا قَوْلَ الْحَوَارِزْمِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّ
إِلْبَاسَ الْأَبِ الصَّغِيرِ حَلِيًّا يَمْلِكُهُ إِيَّاهُ .

وَنَقَلَ جَمَاعَةٌ عَنْ فَتَاوَى الْقَفَّالِ نَفْسِهِ أَنَّهُ لَوْ جَهَّزَ بِنْتَهُ مَعَ أُمْتَعَةٍ بِلَا
تَمْلِكٍ يُصَدَّقُ بِيَمِينِهِ فِي أَنَّهُ لَمْ يَمْلِكْهَا إِنْ أَدْعَتْهُ ، وَهَذَا صَرِيحٌ فِي رَدِّ
مَا سَبَقَ عَنْهُ .

وَأَفْتَى الْقَاضِي فِيمَنْ بَعَثَ بِنْتَهُ وَجَهَّازَهَا إِلَى دَارِ الزَّوْجِ بِأَنَّهُ ، إِنْ
قَالَ : هَذَا جِهَازُ بِنْتِي ؛ فَهُوَ مِلْكُ لَهَا ، وَإِلَّا فَهُوَ عَارِيَّةٌ ، وَيُصَدَّقُ
بِيَمِينِهِ .

وَكَخِلَعِ الْمُلُوكِ ، لِإِعْتِيَادِ عَدَمِ اللَّفْظِ فِيهَا . أَنْتَهَى .

وَنَقَلَ شَيْخُنَا أَبُو زَيَْادٍ عَنْ فَتَاوَى ابْنِ الْخَيْطِ^(١) : إِذَا أَهْدَى الزَّوْجُ
لِلزَّوْجَةِ بَعْدَ الْعَقْدِ بِسَبَبِهِ ، فَإِنَّهَا تَمْلِكُهَا ، وَلَا يَخْتَاجُ إِلَى إِجَابٍ وَقَبُولٍ .

وَمِنْ ذَلِكَ مَا يَدْفَعُهُ الرَّجُلُ إِلَى الْمَرْأَةِ صُبْحَ الزَّوْاجِ مِمَّا يُسَمَّى صُبْحِيَّةً

بِلَا تَعْلِيْقٍ

فِي عُرْفِنَا ، وَمَا يَدْفَعُهُ إِلَيْهَا إِذَا غَضِبَتْ أَوْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا ، فَإِنَّ ذَلِكَ تَمْلِكُهُ الْمَرْأَةُ ، أَيْ : بِمُجَرَّدِ الدَّفْعِ إِلَيْهَا . اُنْتَهَى .

وَلَا يُشْتَرَطُ الْإِجَابُ وَالْقَبُولُ قَطْعًا فِي الصَّدَقَةِ ، وَهِيَ : مَا أُعْطَاهُ مُحْتَاجًا ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الثَّوَابَ ، أَوْ غَنِيًّا لِأَجْلِ ثَوَابِ الْآخِرَةِ ، بَلْ يَكْفِي فِيهَا الْإِعْطَاءُ وَالْأَخْذُ ، وَلَا فِي الْهَدِيَّةِ ، وَلَوْ غَيْرَ مَأْكُولٍ ، وَهِيَ مَا نَقَلَهُ إِلَى مَكَانِ الْمَوْهُوبِ لَهُ إِكْرَامًا ، بَلْ يَكْفِي فِيهَا الْبَعْثُ مِنْ هَذَا وَالْقَبْضُ مِنْ ذَاكَ ، وَكُلُّهَا مَسْنُونَةٌ ، وَأَفْضَلُهَا الصَّدَقَةُ .

وَأَمَّا كِتَابُ الرِّسَالَةِ الَّذِي لَمْ تَدُلَّ قَرِينَةٌ عَلَى عَوْدِهِ ، فَقَدْ قَالَ الْمُتَوَلَّى أَنَّهُ مُلْكُ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ . وَقَالَ غَيْرُهُ : هُوَ بَاقٍ بِمِلْكِ الْكَاتِبِ ، وَلِلْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ عَلَى سَبِيلِ الْإِبَاحَةِ .

وَتَصِحُّ الْهَبَةُ بِاللَّفْظِ الْمَذْكُورِ بِلَا تَعْلِيْقٍ ، فَلَا تَصِحُّ مَعَ تَعْلِيْقٍ ، كَإِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَقَدْ وَهَبْتُكَ أَوْ أَبْرَأْتُكَ ، وَلَا مَعَ تَأْقِيْتٍ بِغَيْرِ عُمَرَى وَرُقْبَى ، فَإِنْ أَقَتَ الْوَاهِبُ الْهَبَةَ بِعُمَرِ الْمُتَّهَبِ ، كَوَهَبْتُ لَكَ هَذَا عُمَرَاكَ ، أَوْ مَا عِشْتَ ؛ صَحَّتْ ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ : فَإِذَا مِتَّ فَهِيَ لِوَرَثَتِكَ ؛ وَكَذَا إِنْ شَرَطَ عَوْدَهَا إِلَى الْوَاهِبِ أَوْ وَارِثِهِ بَعْدَ مَوْتِ الْمُتَّهَبِ ، فَلَا تَعُودُ إِلَيْهِ ، وَلَا إِلَى وَارِثِهِ ، لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ [الْبَخَارِيِّ ، رَقْم : ٢٦٢٥ ؛ مُسْلِمٌ ، رَقْم : ١٦٢٥ ؛ أَبُو

دَاوُدَ ، رَقْم : ٣٥٥٦ ؛ التِّرْمِذِيُّ ، رَقْم : ١٣٥٠ و ١٣٥١ ؛ النَّسَائِيُّ ، رَقْم : ٣٧٣١ و ٣٧٣٦

و ٣٧٣٧ و ٣٧٤٠ - ٣٧٤٢ و ٣٧٤٤ - ٣٧٥١ ؛ ابْنُ مَاجَهَ ، رَقْم : ٢٣٨٠ و ٢٣٨٣ ؛ « مُسْنَدُ

أَحْمَدَ » ، رَقْم : ١٤٦٥٩ و ١٤٨٦٦ ؛ « مُوطَأُ مَالِكَ » ، رَقْم : ١٤٧٩] ، وَتَصِحُّ وَيَلْغُو

الشَّرْطُ الْمَذْكُورُ ، فَإِذَا أَقْتَبَ بِعُمَرِ الْوَاهِبِ أَوْ الْأَجْنَبِيِّ ، كَأَعْمَرَ تُكَ هَذَا
عُمَرِي ، أَوْ عُمَرَ فُلَانٍ ؛ لَمْ تَصِحَّ . وَلَوْ قَالَ لِغَيْرِهِ : أَنْتَ فِي حِلٍّ مِمَّا
تَأْخُذُ أَوْ تُعْطِي ، أَوْ تَأْكُلُ مِنْ مَالِي ، فَلَهُ الْأَكْلُ فَقَطْ ، لِأَنَّهُ إِبَاحَةٌ ، وَهِيَ
تَصِحُّ بِمَجْهُولٍ ، بِخِلَافِ الْأَخْذِ وَالْإِعْطَاءِ . قَالَهُ الْعَبَّادِيُّ .

وَلَوْ قَالَ لِغَيْرِهِ : وَهَبْتُ لَكَ جَمِيعَ مَالِي ، أَوْ نِصْفَ مَالِي ؛ صَحَّتْ إِنْ
كَانَ أَلْمَالُ أَوْ نِصْفُهُ مَعْلُومًا لَهُمَا ، وَإِلَّا فَلَا .

وَفِي « الْأَنْوَارِ » : لَوْ قَالَ أَبَحْتُ لَكَ مَا فِي دَارِي ، أَوْ مَا فِي كَرْمِي
مِنَ الْعِنَبِ ، فَلَهُ أَكْلُهُ دُونَ بَيْعِهِ وَحَمْلِهِ وَإِطْعَامِهِ لِغَيْرِهِ .

وَتُقْصَرُ الْإِبَاحَةُ عَلَى الْمَوْجُودِ ، أَيِ : عِنْدَهَا ، فِي الدَّارِ أَوْ الْكَرْمِ .
وَلَوْ قَالَ : أَبَحْتُ لَكَ جَمِيعَ مَا فِي دَارِي أَكْلًا وَاسْتِعْمَالًا ، وَلَمْ يَعْلَمْ
الْمُبِيعُ الْجَمِيعَ لَمْ تَحْصُلِ الْإِبَاحَةُ . أَنْتَهَى .
وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْإِبَاحَةَ لَا تَرْتَدُّ بِالرَّدِّ .

وَشَرْطُ الْمَوْهُوبِ كَوْنُهُ عَيْنًا يَصِحُّ بَيْعُهَا ، فَلَا تَصِحُّ هِبَةُ الْمَجْهُولِ ،
كَبَيْعِهِ ، وَقَدْ مَرَّ آنفًا بَيَانُهُ ، بِخِلَافِ هَدِيَّتِهِ وَصَدَقَتِهِ ، فَتَصِحَّاحُ فِيمَا
اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا .

وَتَصِحُّ هِبَةُ الْمَشَاعِ كَبَيْعِهِ ، وَلَوْ قَبْلَ الْقِسْمَةِ ، سَوَاءً وَهَبَهُ لِلشَّرِيكِ أَوْ
غَيْرِهِ .

وَقَدْ تَصِحُّ الْهِبَةُ دُونَ الْبَيْعِ ، كَهِبَةِ حَبْتِي بُرٍّ وَنَحْوِهِمَا مِنَ الْمُحَقَّرَاتِ ،
وَجِلْدٍ نَجَسٍ عَلَى تَنَاقُضٍ فِيهِ فِي « الرُّوضَةِ » ، وَكَذَا دُهْنٍ مُتَنَجِّسٍ .

وَتَلَزَمُ بِقَبْضٍ ،

وَتَلَزَمُ ، أَيُ : أَلِهِيَّةُ بِأَنْوَاعِهَا الثَّلَاثَةِ ، بِقَبْضٍ ، فَلَا تَلَزَمُ بِالْعَقْدِ ، بَلْ
بِالْقَبْضِ عَلَى الْجَدِيدِ ، لِحَبْرِ [«مجمع الزوائد» ، رقم : ١٤٠٧١ ، ٥١٢/٨ ؛
«المعجم الكبير» للطبراني ، ٣٥٢/٢٣] أَنَّهُ ﷺ أَهْدَى لِلنَّجَاشِيِّ ثَلَاثِينَ أَوْقِيَّةً
مِسْكَاً ، فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ ، فَقَسَمَهُ ﷺ بَيْنَ نِسَائِهِ .
وَيُقَاسُ بِالْهَدِيَّةِ الْبَاقِي .

وَأَمَّا يُعْتَدُّ بِالْقَبْضِ إِنْ كَانَ بِإِقْبَاضِ الْوَاهِبِ أَوْ بِإِذْنِهِ أَوْ إِذْنِ وَكِيلِهِ
فِيهِ ، وَيَحْتَاجُ إِلَى إِذْنِهِ فِيهِ ، وَإِنْ كَانَ الْمَوْهُوبُ فِي يَدِ الْمُتَّهَبِ ؛ وَلَا
يَكْفِي هُنَا الْوَضْعُ بَيْنَ يَدَيِ الْمُتَّهَبِ بِلَا إِذْنٍ فِيهِ ، لِأَنَّ قَبْضَهُ غَيْرُ مُسْتَحَقٍّ
لَهُ ، فَاعْتَبِرَ تَحَقُّقَهُ بِخِلَافِهِ فِي الْمَمِيعِ ، فَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْقَبْضِ قَامَ
مَقَامُهُ وَارِثُهُ فِي الْقَبْضِ وَالْإِقْبَاضِ ، وَلَوْ قَبْضَهُ فَقَالَ الْوَاهِبُ : رَجَعْتُ عَنْ
الْإِذْنِ قَبْلَهُ ، وَقَالَ الْمُتَّهَبُ : بَعْدَ ؛ صُدِّقَ الْوَاهِبُ عَلَى مَا اسْتَظْهَرَهُ
الْأَذْرَعِيُّ ، لَكِنَّ مِثْلَ شَيْخِنَا إِلَى تَصْدِيقِ الْمُتَّهَبِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ
الرُّجُوعِ قَبْلَهُ ، وَهُوَ قَرِيبٌ .

وَيَكْفِي الْإِقْرَارُ بِالْقَبْضِ ، كَأَنْ قِيلَ لَهُ : وَهَبْتَ كَذَا مِنْ فُلَانٍ ،
وَأَقْبَضْتَهُ ، فَقَالَ : نَعَمْ .

وَأَمَّا الْإِقْرَارُ أَوْ الشَّهَادَةُ بِمَجَرَّدِ أَلِهِيَّةِ ، فَلَا يَسْتَلْزِمُ الْقَبْضَ ؛ نَعَمْ
يَكْفِي عَنْهُ قَوْلُ الْوَاهِبِ مَلَكَهَا الْمُتَّهَبُ مُلْكاً لَازِماً ، قَالَ بَعْضُهُمْ : وَلَيْسَ
لِلْحَاكِمِ سُؤَالُ الشَّاهِدِ عَنْهُ لِئَلَّا يَتَّبَعَهُ لَهُ .

وَلَأَصْلُ رُجُوعٍ فِيمَا وَهَبَ لِفَرْعٍ إِنْ بَقِيَ فِي سُلْطَنَتِهِ ، بِنَحْوِ :
رَجَعْتُ ،

وَلَأَصْلُ ذَكَرٍ أَوْ أُثْنَى مِنْ جِهَةِ الْأَبِ أَوْ الْأُمِّ ، وَإِنْ عَلَا ؛ رُجُوعٌ فِيمَا
وَهَبَ أَوْ تَصَدَّقَ أَوْ أَهْدَى ، لَا فِيمَا أَبْرَأَ .

لِفَرْعٍ وَإِنْ سَفَلَ ، إِنْ بَقِيَ الْمَوْهُوبُ فِي سُلْطَنَتِهِ ^(١) ، بَلَا اسْتِهْلَاكِ ،
وَإِنْ غَرَسَ الْأَرْضَ أَوْ بَنَى فِيهَا ، أَوْ تَحَلَّلَ عَصِيرَ مَوْهُوبٍ ، أَوْ آجَرَهُ ، أَوْ
عَلَّقَ عِتْقَهُ ، أَوْ رَهَنَهُ أَوْ وَهَبَهُ بَلَا قَبْضٍ فِيهِمَا ، لِبَقَائِهِ فِي سُلْطَنَتِهِ ^(١) ، فَلَا
رُجُوعَ إِنْ زَالَ مِلْكُهُ بِهَبَةٍ مَعَ قَبْضٍ ، وَإِنْ كَانَتْ الْهَبَةُ مِنَ الْإِبْنِ لِأَبِيهِ ، أَوْ
لِأَخِيهِ لِأَبِيهِ ، أَوْ بَيْعٍ وَلَوْ مِنَ الْوَاهِبِ عَلَى الْأَوْجِهِ ، أَوْ بَوْقِفٍ .

وَيَمْتَنِعُ الرُّجُوعُ بِزَوَالِ الْمُلْكِ وَإِنْ عَادَ إِلَيْهِ ، وَلَوْ بِإِقَالَةٍ أَوْ رَدٍّ بِعَيْبٍ ،
لَأَنَّ الْمُلْكَ غَيْرُ مُسْتَفَادٍ مِنْهُ حِينَئِذٍ .

وَلَوْ وَهَبَهُ الْفَرْعُ لِفَرْعِهِ وَأَقْبَضَهُ ، ثُمَّ رَجَعَ فِيهِ ، فَفِي رُجُوعِ الْأَبِ
وَجِهَانٍ ، وَالْأَوْجَهُ مِنْهُمَا عَدَمُ الرُّجُوعِ لَزَوَالِ مِلْكِهِ ثُمَّ عَوْدِهِ .

وَيَمْتَنِعُ أَيْضاً إِنْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ لَازِمٌ ، كَأَنْ رَهَنَهُ لِغَيْرِ أَصْلٍ وَأَقْبَضَهُ وَلَمْ
يَنْفَكْ ، وَكَذَا إِنْ اسْتَهْلَكَ ، بِأَنْ تَفَرَّخَ الْبَيْضُ أَوْ نَبَتَ الْحَبُّ ، لِأَنَّ الْمَوْهُوبَ
صَارَ مُسْتَهْلَكاً .

وَيَحْصُلُ الرُّجُوعُ بِنَحْوِ : رَجَعْتُ فِي الْهَبَةِ ، كَنَقَضْتُهَا ، أَوْ أَبْطَلْتُهَا ،
أَوْ رَدَدْتُ الْمَوْهُوبَ إِلَى مُلْكِي ؛ وَكَذَا بِكِنَايَةٍ ، كَأَخَذْتُهُ ، وَقَبِضْتُهُ مَعَ
النِّيَّةِ ، لَا بِنَحْوِ بَيْعٍ وَإِعْتَاقٍ وَهَبَةٍ لِغَيْرِهِ وَوَقْفٍ لِكَمَالِ مُلْكِ الْفَرْعِ .

وَهَبَةُ دَيْنٍ لِلْمَدِينِ إِبْرَاءً ، وَلِغَيْرِهِ صَحِيحَةٌ .

وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُ الرُّجُوعِ بِشَرْطٍ ، وَلَوْ زَادَ الْمَوْهُوبُ رَجَعَ بِزِيَادَتِهِ
الْمُتَّصِلَةِ ، كَتَعَلَّمَ الصَّنْعَةَ ، لَا الْمُنْفَصِلَةَ ، كَالْأَجْرَةِ وَالْوَلَدِ وَالْحَمَلِ
الْحَادِثِ عَلَى مُلْكٍ فَرَعِهِ .

وَيُكْرَهُ لِلْأَصْلِ الرُّجُوعُ فِي عَطِيَّةِ الْفَرْعِ إِلَّا لِعُذْرِ ، كَأَن كَانَ الْوَلَدُ
عَاقًا ، أَوْ يَصْرِفُهُ فِي مَعْصِيَةٍ .

وَبَحَثَ الْبُلْقِينِيُّ أَمْتِنَاعَهُ فِي صَدَقَةٍ وَاجِبَةٍ ، كَرَكَاةٍ وَنَذِيرٍ وَكَفَّارَةٍ ، وَبِمَا
ذَكَرَهُ أَفْتَى كَثِيرُونَ مِمَّنْ سَبَقَهُ وَتَأَخَّرَ عَنْهُ .

وَلَهُ الرُّجُوعُ فِيمَا أَقَرَّ بِأَنَّهُ لِفَرْعِهِ ، كَمَا أَفْتَى بِهِ النَّوَوِيُّ وَأَعْتَمَدَهُ جَمْعٌ
مُتَأَخِّرُونَ .

قَالَ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ ، عَنْ أَبِيهِ : وَفَرَضُ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا فَسَّرَهُ بِالْهَبَةِ ،
وَهُوَ فَرَضٌ لَا بُدَّ مِنْهُ . أَنْتَهَى .

وَقَالَ النَّوَوِيُّ : لَوْ وَهَبَ وَأَقْبَضَ ، وَمَاتَ ، فَادَّعَى الْوَارِثُ كَوْنَهُ فِي
الْمَرَضِ ، وَالْمُتَّهَبُ كَوْنَهُ فِي الصَّحَّةِ ؛ صُدِّقَ . أَنْتَهَى .

وَلَوْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ الْوَارِثِ لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةً عِلْمٍ .

وَهَبَةُ دَيْنٍ لِلْمَدِينِ إِبْرَاءً لَهُ عَنْهُ ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى قَبُولٍ نَظَرًا لِلْمَعْنَى .
وَلِغَيْرِهِ ، أَيُّ : الْمَدِينِ هَبَةُ صَحِيحَةٌ ؛ إِنْ عَلِمَا قَدْرَهُ ، كَمَا صَحَّحَهُ جَمْعٌ
تَبَعًا لِلنَّصِّ خِلَافًا لِمَا صَحَّحَهُ « الْمِنْهَاجُ » .

* * *

تَنْبِيْهُ : لَا يَصِحُّ الْإِبْرَاءُ مِنَ الْمَجْهُولِ لِلدَّائِنِ أَوْ الْمَدِينِ ، لَكِنْ فِيمَا

فِيهِ مُعَاوَضَةٌ، كَ: إِنْ أَبْرَأْتَنِي فَأَنْتِ طَالِقٌ، لَا فِيمَا عَدَا ذَلِكَ عَلَى الْمُعْتَمِدِ،
وَفِي الْقَدِيمِ: يَصِحُّ مِنَ الْمَجْهُولِ مُطْلَقًا، وَلَوْ أَبْرَأْتُ ثُمَّ ادَّعَى الْجَهْلَ لَمْ
يُقْبَلْ ظَاهِرًا بَلْ بَاطِنًا، ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ.

وَفِي « الْجَوَاهِرِ » عَنِ الزَّيْلِيِّ^(١): تُصَدَّقُ الصَّغِيرَةُ الْمَرْجُوحَةُ إِجْبَارًا
بَيَمِينِهَا فِي جَهْلِهَا بِمَهْرِهَا.

قَالَ الْغَزِّيُّ: وَكَذَا الْكَبِيرَةُ الْمُجْبَرَةُ إِنْ دَلَّ الْحَالُ عَلَى جَهْلِهَا.
وَطَرِيقُ الْإِبْرَاءِ مِنَ الْمَجْهُولِ أَنْ يُبْرِنَهُ مِمَّا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَنِ
الَّذِينَ، كَأَلْفِ شَكٍّ هَلْ دَيْنُهُ يَبْلُغُهَا أَوْ يَنْقُصُ عَنْهَا؟

وَلَوْ أَبْرَأَ مِنْ مُعَيَّنٍ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّهُ، فَبَانَ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّهُ بَرِيءٌ.
وَيُكْرَهُ لِمُعْطٍ تَفْضِيلٌ فِي عَطِيَّةِ فُرُوعٍ، وَإِنْ سَفُلُوا، وَلَوْ الْأَخْفَادُ مَعَ
وُجُودِ الْأَوْلَادِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ، سَوَاءٌ كَانَتْ تِلْكَ الْعَطِيَّةُ هِبَةً أَمْ هَدِيَّةً أَمْ
صَدَقَةً أَمْ وَقْفًا؛ أَوْ أَصُولٍ وَإِنْ بَعْدُوا، سَوَاءٌ الذَّكَرُ وَغَيْرُهُ، إِلَّا لِتَفَاوُتِ
حَاجَةِ أَوْ فَضْلِ، عَلَى الْأَوْجِهَةِ.

قَالَ جَمْعٌ: يَحْرُمُ.

وَنَقَلَ فِي « الرَّوَضَةِ » عَنِ الدَّارِمِيِّ: فَإِنْ فَضَّلَ فِي الْأَصْلِ فَيُفْضَلُ
الْأُمُّ، وَأَقَرَّهُ لِمَا فِي الْحَدِيثِ: « إِنْ لَهَا ثُلُثِي الْبِرِّ » [صَحِيحُ ابْنِ حِبَانَ،

(١) كَذَا هُوَ فِي أَغْلِبِ كُتُبِ الْفَقْهِ، وَهَكَذَا ذَكَرَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ فَقَهَاءِ عَصَرِهِ، رَاجِعٌ
« طَبَقَاتُ فَقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ » لِابْنِ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ، ٤٠٣/١، وَمَا قَالَ ابْنُ قَاضِي شَهْبَةِ
رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْحَاشِيَةِ، حَيْثُ يَخْلُصُ إِلَى أَنَّ الصَّوَابَ فِيهِ هُوَ: الْكَذُّبِيُّ، نَقْلًا عَنْ
الْإِمَامِ الذَّهَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، نَسَبَهُ إِلَى قَبِيلَةٍ مِنْ أَكْرَادِ الْمُوصِلِ، نَدَعَى: ذُبُلَ.

رقم : ٤٣٣ ، ١٧٦/٢] ، بَلْ فِي « شَرْحِ مُسْلِمٍ » [الْحَدِيثِ رَقْم : ٢٥٤٨] عَنْ
الْمُحَاسِبِيِّ الْأَجْمَاعُ عَلَى تَفْضِيلِهَا فِي الْأَبْرِ عَلَى الْأَبِ .

* * *

فُرُوعٌ : الْهَدَايَا الْمَحْمُولَةُ عِنْدَ الْخِتَانِ مُلْكٌ لِلْأَبِ ، وَقَالَ جَمْعٌ : لِلابْنِ ؛
فَعَلَيْهِ يَلْزَمُ الْأَبُ قَبُولُهَا ، وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا أُطْلِقَ الْمُهْدِي فَلَمْ يَقْصِدْ وَاحِدًا
مِنْهُمَا ، وَإِلَّا فَهِيَ لِمَنْ قَصَدَهُ اتِّفَاقًا . وَيَجْرِي ذَلِكَ فِيمَا يُعْطَاهُ خَادِمٌ
الْصُّوفِيَّةُ فَهُوَ لَهُ فَقَطْ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ، أَوْ قَصْدِهِ ، وَلَهُمْ عِنْدَ قَصْدِهِمْ ، وَلَهُ
وَلَهُمْ عِنْدَ قَصْدِهِمَا ، أَيُّ : يَكُونُ لَهُ النِّصْفُ فِيمَا يَظْهَرُ . وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّ
مَا أُعْتِيدَ فِي بَعْضِ النَّوَاحِي مِنْ وَضْعِ طَاسَةٍ بَيْنَ يَدَيْ صَاحِبِ الْفَرَحِ لِيَضَعَ
النَّاسُ فِيهَا دَرَاهِمَ ، ثُمَّ يُقَسِّمُ عَلَى الْحَالِقِ أَوْ الْخَاتِنِ أَوْ نَحْوِهِمَا ؛ يَجْرِي
فِيهِ ذَلِكَ التَّفْصِيلُ ؛ فَإِنْ قَصَدَ ذَلِكَ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ نَظَرَاتِهِ الْمُعَاوِنِينَ لَهُ عُمِلَ
بِالْقَصْدِ ، وَإِنْ أُطْلِقَ كَانَ مُلْكًا لِصَاحِبِ الْفَرَحِ يُعْطِيهِ لِمَنْ يَشَاءُ . وَبِهَذَا
يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا نَظَرَ هُنَا لِلْعُرْفِ ، أَمَّا مَعَ قَصْدِ خِلَافِهِ فَوَاضِحٌ ، وَأَمَّا مَعَ
الْإِطْلَاقِ فَلَا نَظَرَ حَمْلَهُ عَلَى مَنْ ذَكَرَ مِنَ الْأَبِ وَالْخَادِمِ وَصَاحِبِ الْفَرَحِ نَظَرًا
لِلْغَالِبِ أَنَّ كُلًّا مِنْ هَؤُلَاءِ هُوَ الْمَقْصُودُ ، هُوَ عُرْفُ الشَّرْعِ ، فَيَقْدَمُ عَلَى
الْعُرْفِ الْمُخَالَفِ لَهُ ، بِخِلَافِ مَا لَيْسَ لِلشَّرْعِ فِيهِ عُرْفٌ ، فَإِنَّهُ تُحَكَّمُ فِيهِ
الْعَادَةُ ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ نَذَرَ لَوْلِيٍّ مَيِّتٍ بِمَالٍ ، فَإِنْ قَصَدَ أَنَّهُ يَمْلِكُهُ لَعَا ، وَإِنْ
أُطْلِقَ فَإِنْ كَانَ عَلَى قَبْرِهِ مَا يَخْتَاجُ لِلصَّرْفِ فِي مَصَالِحِهِ صُرِفَ لَهُ ، وَإِلَّا
فَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ قَوْمٌ أُعْتِيدَ قَصْدُهُمْ بِالنَّذْرِ لِلْوَلِيِّ صُرِفَ لَهُمْ .

بَابُ فِي الْوَقْفِ

وَلَوْ أَهْدَى لِمَنْ خَلَصَهُ مِنْ ظَالِمٍ لَثَلَا يَنْقُضَ مَا فَعَلَهُ لَمْ يَحِلَّ لَهُ قَبُولٌ ،
وَلَا حَلٌّ ، أَي : وَإِنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ تَخْلِيصُهُ .

وَلَوْ قَالَ : خُذْ هَذَا وَاشْتَرِ لَكَ بِهِ كَذَا ، تَعَيَّنَ ، مَا لَمْ يُرِدِ التَّبَسُّطَ ،
أَي : أَوْ تَذُلُّ قَرِينَهُ حَالِهِ عَلَيْهِ .

وَمَنْ دَفَعَ لِمَخْطُوبَتِهِ أَوْ وَكَيْلِهَا أَوْ وَلِيِّهَا طَعَاماً أَوْ غَيْرَهُ لِيَتَزَوَّجَهَا ، فَرُدَّ
قَبْلَ الْعَقْدِ ، رَجَعَ عَلَى مَنْ أَقْبَضَهُ .

وَلَوْ بَعَثَ هَدِيَّةً إِلَى شَخْصٍ فَمَاتَ الْمُهْدِي إِلَيْهِ قَبْلَ وُضُولِهَا ، بَقِيََتْ
عَلَى مُلْكِ الْمُهْدِي ، فَإِنْ مَاتَ الْمُهْدِي لَمْ يَكُنْ لِلرَّسُولِ حَمْلُهَا إِلَى
الْمُهْدِي إِلَيْهِ .

* * *

بَابُ فِي الْوَقْفِ

هُوَ لُغَةٌ : الْحَبْسُ ، وَشَرْعاً : حَبْسُ مَالٍ يُمَكِّنُ الْأَنْتِفَاعَ بِهِ مَعَ بَقَاءِ
عَيْنِهِ بِقَطْعِ التَّصَرُّفِ فِي رَقَبَتِهِ عَلَى مَصْرِفٍ مُبَاحٍ وَجِهَةً .

وَالْأَصْلُ فِيهِ خَبَرٌ مُسْلِمٍ [رقم : ١٦٣١] : « إِذَا مَاتَ الْمُسْلِمُ أَنْقَطَعَ
عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ : صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ ، أَوْ عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ ، أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ »
أَي : مُسْلِمٍ « يَدْعُو لَهُ » .

وَحَمَلَ الْعُلَمَاءُ الصَّدَقَةَ الْجَارِيَةَ عَلَى الْوَقْفِ دُونَ نَحْوِ الْوَصِيَّةِ بِالْمَنَافِعِ
الْمُبَاحَةِ ، وَوَقَفَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَرْضاً أَصَابَهَا بِخَيْرٍ بِأَمْرِهِ ﷺ ، وَشَرَطَ

صَحَّ وَقَفٌ عَيْنِ مَمْلُوكَةٍ تُفِيدُ وَهِيَ بَاقِيَةٌ، بِوَقَفْتُ، وَسَبَلْتُ
كَذَا عَلَى كَذَا؛

فِيهَا شُرُوطًا، مِنْهَا: أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا وَلَا يُورَثُ وَلَا يُوهَبُ، وَأَنَّ مَنْ وَلِيَهَا
يَأْكُلُ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ وَيُطْعِمُ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ . رواه الشيخان [البخاري ،
رقم : ٣٧٣٧ ؛ مسلم ، رقم : ١٦٣٣] ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ وَقَفَ فِي الْإِسْلَامِ .

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ لَمَّا سَمِعَ خَبَرَ عُمَرَ أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا رَجَعَ عَنْ
قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ بِبَيْعِ الْوَقْفِ ، وَقَالَ : لَوْ سَمِعَهُ لَقَالَ بِهِ .

صَحَّ وَقَفٌ عَيْنِ مُعَيَّنَةٍ مَمْلُوكَةٍ مُلْكًا يَقْبَلُ النَّقْلَ ، تُفِيدُ فَائِدَةً حَالًا أَوْ
مَالًا ، كَثْمَرَةٍ ، أَوْ مَنْفَعَةٍ ، يُسْتَأْجَرُ لَهَا غَالِبًا ، وَهِيَ بَاقِيَةٌ لِأَنَّهُ شُرْعًا لِيَكُونَ
صَدَقَةٌ جَارِيَةً ، وَذَلِكَ كَوَقْفِ شَجَرٍ لِرَبِيعِهِ ، وَحُلِيِّ لِلْبَيْسِ ، وَنَحْوِ مِسْكٍ
لِشَمِّ وَرَيْحَانٍ مَزْرُوعٍ بِخِلَافِ عُودِ الْبُخُورِ لِأَنَّهُ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ إِلَّا بِاسْتِهْلَاكِهِ ،
وَالْمَطْعُومِ لِأَنَّهُ نَفْعُهُ إِهْلَاكُهُ .

وَزَعَمُ ابْنُ الصَّلَاحِ صِحَّةَ وَقْفِ الْمَاءِ ؛ اخْتِيَارًا لَهُ .

وَيَصِحُّ وَقْفُ الْمَغْضُوبِ وَإِنْ عَجَزَ عَنْ تَخْلِيصِهِ ، وَوَقْفُ الْعُلُوِّ دُونَ
السُّفْلِ مَسْجِدًا .

وَالْأَوْجَهُ صِحَّةُ وَقْفِ مَشَاعٍ ، وَإِنْ قَلَّ ، مَسْجِدًا . وَيَحْرُمُ الْمُكْتَفِيهِ
عَلَى الْجُنُبِ تَغْلِيْبًا لِلْمَنْعِ ، وَيُمْتَنَعُ اعْتِكَافٌ وَصَلَاةٌ بِهِ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ مَالِكٍ
الْمَنْفَعَةِ .

بِوَقَفْتُ، وَسَبَلْتُ وَحَبَسْتُ كَذَا عَلَى كَذَا؛ أَوْ أَرْضِي مَوْفُوفَةً، أَوْ وَقَفْتُ
عَلَيْهِ ، وَلَوْ قَالَ : تَصَدَّقْتُ بِكَذَا عَلَى كَذَا صَدَقَةٌ مُحَرَّمَةٌ ، أَوْ مُؤَبَّدَةٌ ، أَوْ

وَجَعَلْتُ هَذَا مَسْجِدًا ،

صَدَقَّةٌ لَا تُبَاعُ ، أَوْ لَا تُوهَبُ ، أَوْ لَا تُورَثُ ؛ فَصَرِيحٌ فِي الْأَصَحِّ .

وَمِنَ الصَّرَائِحِ قَوْلُهُ : جَعَلْتُ هَذَا الْمَكَانَ مَسْجِدًا ، فَيَصِيرُ بِهِ مَسْجِدًا وَإِنْ لَمْ يَقُلْ : اللَّهُ ، وَلَا أَتَى بِشَيْءٍ مِمَّا مَرَّ ، لِأَنَّ الْمَسْجِدَ لَا يَكُونُ إِلَّا وَقْفًا ، وَوَقْفَتُهُ لِلصَّلَاةِ صَرِيحٌ فِي الْوَقْفِيَّةِ وَكِنَايَةٌ فِي خُصُوصِ الْمَسْجِدِيَّةِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ نِيَّتِهَا فِي غَيْرِ الْمَوَاتِ .

وَنَقَلَ الْقُمُولِيُّ عَنِ الزُّوْيَانِيِّ ، وَأَقَرَّهُ ، مِنْ أَنَّهُ لَوْ عَمَرَ مَسْجِدًا خَرَابًا وَلَمْ يَقِفْ آلَاتِهِ كَانَتْ عَارِيَّةً لَهُ يَرْجِعُ فِيهَا مَتَى شَاءَ . أَنْتَهَى .

وَلَا يَثْبُتُ حُكْمُ الْمَسْجِدِ مِنْ صِحَّةِ الْإِعْتِكَافِ وَحُرْمَةِ الْمُكْتِ لِلْجُنْبِ لِمَا أَضِيفَ مِنَ الْأَرْضِ الْمَوْقُوفَةِ حَوْلَهُ إِذَا أَحْتِجَجَ إِلَى تَوْسِعَتِهِ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا أَبُو زِيَادٍ وَغَيْرُهُ .

وَعُلِمَ مِمَّا مَرَّ أَنَّ الْوَقْفَ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِلَفْظٍ ، وَلَا يَأْتِي فِيهِ خِلَافُ الْمُعَاطَاةِ ، فَلَوْ بَنَى بِنَاءً عَلَى هَيْئَةِ مَسْجِدٍ ، وَأَذِنَ فِي إِقَامَةِ الصَّلَاةِ فِيهِ ، لَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ عَنْ مُلْكِهِ ، كَمَا إِذَا جَعَلَ مَكَانًا عَلَى هَيْئَةِ الْمَقْبَرَةِ وَأَذِنَ فِي الدَّفْنِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَذِنَ فِي الْإِعْتِكَافِ فِيهِ ، فَإِنَّهُ يَصِيرُ بِذَلِكَ مَسْجِدًا .

قَالَ الْبَغَوِيُّ فِي « فَتَاوِيهِ » : لَوْ قَالَ لِقِيمِ الْمَسْجِدِ : أَضْرِبِ اللَّبْنَ مِنْ أَرْضِي لِلْمَسْجِدِ ، فَضَرَبَهُ وَبَنَى بِهِ الْمَسْجِدَ ، صَارَ لَهُ حُكْمُ الْمَسْجِدِ وَلَيْسَ لَهُ نَقْضُهُ ، وَلَهُ اسْتِرْدَادُهُ قَبْلَ أَنْ يُبْنَى بِهِ . أَنْتَهَى .

وَالْحَقُّ الْبُلْقِينِيُّ بِالْمَسْجِدِ فِي ذَلِكَ الْبُتْرَ الْمَحْفُورَةَ لِلْسَّبِيلِ ، وَالْإِسْنَوِيُّ الْمَدَارِسَ وَالرُّبُطَ .

وَشَرِطَ لَهُ تَأْيِيدٌ وَتَنْجِيزٌ وَإِمْكَانٌ تَمْلِكُ ،

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ : وَكَذَا لَوْ أَخَذَ مِنَ النَّاسِ لِيُنِيَّ بِهِ زَاوِيَةً أَوْ رِبَاطًا ، فَيَصِيرُ كَذَلِكَ بِمُجَرَّدِ بِنَائِهِ ؛ وَضَعَفَهُ بَعْضُهُمْ .

وَيَصِحُّ وَقْفُ بَقَرَةٍ عَلَى رِبَاطٍ لِيَشْرَبَ لَبَنُهَا مَنْ نَزَلَهُ ، أَوْ لِيُبَاعَ نَسْلُهَا لِمَصَالِحِهِ .

وَشَرِطَ لَهُ ، أَيِ : لِلْوَقْفِ ، تَأْيِيدٌ ، فَلَا يَصِحُّ تَأْقِيتُهُ ، كَوَقْفَتُهُ عَلَى زَيْدٍ سَنَةً .

وَتَنْجِيزٌ ، فَلَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ ، كَوَقْفَتُهُ عَلَى زَيْدٍ إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ ، نَعَمْ يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ بِالْمَوْتِ ، كَوَقْفَتُ دَارِي بَعْدَ مَوْتِي عَلَى الْفُقَرَاءِ .

قَالَ الشَّيْخَانِ : وَكَأَنَّهُ وَصِيَّةٌ ، لِقَوْلِ الْقَقَالِ : إِنَّهُ لَوْ عَرَضَهَا لِلْبَيْعِ كَانَ رُجُوعًا .

وَإِمْكَانٌ تَمْلِكُ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ الْعَيْنَ الْمَوْقُوفَةَ إِنْ وَقَفَ عَلَى مُعَيَّنٍ وَاحِدٍ أَوْ جَمْعٍ بَأَنْ يُوجَدَ خَارِجًا مُتَاهِلًا لِلْمِلْكِ ، فَلَا يَصِحُّ الْوَقْفُ عَلَى مَعْدُومٍ ، كَعَلَى مَسْجِدٍ سَيُنِيَّ ، أَوْ عَلَى وَلَدِهِ وَلَا وَلَدَ لَهُ ، أَوْ عَلَى مَنْ سَيُولَدُ لِي ، ثُمَّ الْفُقَرَاءِ ؛ لِانْقِطَاعِ أَوَّلِهِ ، أَوْ عَلَى فُقَرَاءِ أَوْلَادِهِ وَلَا فَقِيرٍ فِيهِمْ ، أَوْ عَلَى أَنْ يُطْعَمَ الْمَسَاكِينُ رِيعَهُ عَلَى رَأْسِ قَبْرِهِ ، بِخِلَافِ قَبْرِ أَبِيهِ الْمَيِّتِ .

وَأَفْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ بِأَنَّهُ لَوْ وَقَفَ عَلَى مَنْ يَقْرَأُ عَلَى قَبْرِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ ، فَمَاتَ وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُ قَبْرٌ ، بَطَلَ . أَنْتَهَى .

وَيَصِحُّ عَلَى الْمَعْدُومِ تَبَعًا لِلْمَوْجُودِ ، كَوَقْفَتُهُ عَلَى وَلَدِي ، ثُمَّ عَلَى وَلَدِ وَلَدِي وَلَا عَلَى أَحَدٍ هَذَيْنِ ، وَلَا عَلَى عِمَارَةٍ مَسْجِدٍ إِنْ لَمْ يُبَيِّنْهُ ، وَلَا عَلَى نَفْسِهِ لِتَعْدْرِ تَمْلِكِ الْإِنْسَانِ مُلْكَهُ أَوْ مَنَافِعِ مُلْكِهِ لِنَفْسِهِ .
وَمِنْهُ أَنْ يَشْرُطَ ^(١) نَحْوَ قَضَاءِ دَيْنِهِ مِمَّا وَقَفَهُ ، أَوْ أَنْتِفَاعَهُ بِهِ ، لَا شَرْطَ نَحْوِ شُرْبِهِ أَوْ مُطَالَعَتِهِ مِنْ بَثْرِ أَوْ كِتَابٍ وَقَفَهُمَا عَلَى نَحْوِ الْفُقَرَاءِ ، كَذَا قَالَه بَعْضُ شُرَاحِ « الْمِنْهَاجِ » .

وَلَوْ وَقَفَ عَلَى الْفُقَرَاءِ مَثَلًا ، ثُمَّ صَارَ فَقِيرًا ، جَازَ لَهُ الْأَخْذُ مِنْهُ ، وَكَذَا لَوْ كَانَ فَقِيرًا حَالُ الْوَقْفِ ، وَيَصِحُّ شَرْطُ النَّظَرِ لِنَفْسِهِ وَلَوْ بِمُقَابِلِ إِنْ كَانَ بِقَدْرِ أُجْرَةِ مِثْلِ فَأَقْلَّ .

وَمِنْ حِيلِ صِحَّةِ الْوَقْفِ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يَقِفَ عَلَى أَوْلَادِ أَبِيهِ وَيَذْكُرَ صِفَاتِ نَفْسِهِ ، فَيَصِحُّ كَمَا قَالَه جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ وَأَعْتَمَدَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ ، وَعَمِلَ بِهِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ ، فَوَقَفَ عَلَى الْأَفْقَةِ مِنْ بَنِي الرَّفْعَةِ ، وَكَانَ يَتَنَاوَلُهُ .

وَيَبْطُلُ الْوَقْفُ فِي جِهَةِ مَعْصِيَةٍ ، كَعِمَارَةِ الْكُنَائِسِ ، وَكَوَقْفِ سِلَاحٍ عَلَى قُطَاعِ طَرِيقٍ ، وَوَقْفِ عَلَى عِمَارَةِ قُبُورٍ غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْعُلَمَاءِ وَالصَّالِحِينَ .

* * *

فَرْعٌ : يَقَعُ لِكَثِيرِينَ أَنَّهُمْ يَقِفُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي صِحَّتِهِمْ عَلَى ذُكُورِ أَوْلَادِهِمْ ، قَاصِدِينَ بِذَلِكَ حِرْمَانَ إِنْثَاهِهِمْ ، وَقَدْ تَكَرَّرَ مِنْ غَيْرِ وَاحِدٍ أَفْنَاءُ

لَا قَبُولَ ، وَلَوْ مِنْ مُعَيَّنٍ ، وَلَوْ أَنْقَرَضَ فِي مُنْقَطِعِ آخِرِ فَمَصْرِفُهُ
الْأَقْرَبُ

يُطْلَانِ الْوَقْفِ حِينَئِذٍ .

قَالَ شَيْخُنَا كَالْطَنْبُذَاوِيِّ : فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ ، بَلِ الْوَجْهُ الصَّحَّةُ .

* * *

لَا قَبُولَ ، فَلَا يُشْتَرَطُ ، وَلَوْ مِنْ مُعَيَّنٍ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ قُرْبَةٌ ، بَلِ الشَّرْطُ
عَدَمُ الرَّدِّ ، وَمَا ذَكَرْتُهُ فِي الْمُعَيَّنِ هُوَ الْمَنْقُولُ عَنِ الْأَكْثَرِينَ ، وَأَخْتَارَهُ فِي
« التَّرْوِضَةِ » وَنَقَلَهُ فِي « شَرْحِ الْوَسِيطِ » عَنْ نَصِّ الشَّافِعِيِّ ، وَقِيلَ :
يُشْتَرَطُ مِنَ الْمُعَيَّنِ الْقَبُولُ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ تَمْلِكٌ ، وَهُوَ مَا رَجَّحَهُ
« الْمِنْهَاجُ » كَأَصْلِهِ . فَإِذَا رَدَّ الْمُعَيَّنُ بَطَلَ حَقُّهُ سِوَاءَ شَرْطِنَا قَبُولَهُ أَمْ لَا ،
نَعَمْ لَوْ وَقَفَ عَلَى وَارِثِهِ الْحَائِزِ شَيْئًا يَخْرُجُ مِنَ الثَّلَاثِ لَزِمَ وَإِنْ رَدَّهُ .

وَخَرَجَ بِـ « الْمُعَيَّنِ » الْجِهَةُ الْعَامَّةُ وَجِهَةُ التَّخْرِيرِ ، كَالْمَسْجِدِ ، فَلَا
قَبُولَ فِيهِ جَزْمًا ، وَلَوْ وَقَفَ عَلَى اثْنَيْنِ مُعَيَّنَيْنِ ، ثُمَّ الْفُقَرَاءُ ، فَمَاتَ
أَحَدُهُمَا فَنَصَبِيهِ يُصْرَفُ لِلْآخَرِ ، لِأَنَّهُ شُرِطَ فِي الْإِنْتِقَالِ لِلْفُقَرَاءِ انْقِرَاضُهُمَا
جَمِيعًا ، وَلَمْ يُوْجَدْ .

وَلَوْ أَنْقَرَضَ ، أَيُّ : الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ الْمُعَيَّنُ ، فِي مُنْقَطِعِ آخِرِ كَانَ
قَالَ : وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدًا بَعْدَ ، أَوْ عَلَى زَيْدٍ ثُمَّ نَسَلِهِ
وَنَحْوُهُمَا مِمَّا لَا يَدُومُ .

فَمَصْرِفُهُ الْفَقِيرُ الْأَقْرَبُ رَحِمًا ، لَا إِزْنًا .

إِلَى الْوَاقِفِ ، وَلَوْ شَرَطَ شَيْئًا

إِلَى الْوَاقِفِ يَوْمَ انْقِرَاضِهِمْ ، كَأَبْنِ الْبِنْتِ وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ ابْنُ أَخٍ مَثَلًا ،
لَأَنَّ الصَّدَقَةَ عَلَى الْأَقَارِبِ أَفْضَلُ ، وَأَفْضَلُ مِنْهُ الصَّدَقَةُ عَلَى أَقْرَبِهِمْ ،
فَأَفْقَرِهِمْ ، وَمِنْ ثَمَّ يَجِبُ أَنْ يَخُصَّ بِهِ فَقَرَاءَهُمْ ، فَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ أَرْبَابُ
الْوَقْفِ ، أَوْ عُرِفَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَقَارِبُ فَقَرَاءُ ، بَلْ كَانُوا أَغْنِيَاءَ ، وَهُمْ مَنْ
حَرَمَتْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ ، صَرَفَهُ الْإِمَامُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ .

وَقَالَ جَمْعٌ : يُصْرَفُ إِلَى الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ، أَيْ : بِبَلَدِ الْمَوْقُوفِ .
وَلَا يَبْطُلُ الْوَقْفُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، بَلْ يَكُونُ مُسْتَمِرًّا عَلَيْهِ ، إِلَّا فِيمَا لَمْ يُذْكَرِ
الْمَصْرَفُ ، كَوَقَفْتُ هَذَا ، وَإِنْ قَالَ : اللَّهُ ، لَأَنَّ الْوَقْفَ يَقْتَضِي تَمْلِيكَ
الْمَنَافِعِ ، فَإِذَا لَمْ يُعَيَّنْ مُتَمَلِّكًا بَطَلَ ، وَإِنَّمَا صَحَّ أَوْصِيْتُ بِثُلثِي وَصْرَفَ
لِلْمَسَاكِينِ ، لَأَنَّ غَالِبَ الْوَصَايَا لَهُمْ ، فَحُمِلَ الْإِطْلَاقُ عَلَيْهِمْ ، وَإِلَّا فِي
مُنْقَطِعِ الْأَوَّلِ ، كَوَقَفْتُهُ عَلَى مَنْ يَقْرَأُ عَلَى قَبْرِي بَعْدَ مَوْتِي ، أَوْ قَبْرِ أَبِي
وَهُوَ حَيٌّ ، فَيَبْطُلُ بِخِلَافٍ : وَقَفْتُهُ آلَانَ أَوْ بَعْدَ مَوْتِي عَلَى مَنْ يَقْرَأُ عَلَى
قَبْرِي بَعْدَ مَوْتِي ، فَإِنَّهُ وَصِيَّةٌ ، فَإِنْ خَرَجَ مِنَ الثَّلَاثِ أَوْ أُجِيزَ وَعُرِفَ قَبْرُهُ
صَحَّتْ ، وَإِلَّا فَلَا ؛ وَحَيْثُ صَحَّحْنَا الْوَقْفَ ، أَوْ الْوَصِيَّةَ ، كَفَى قِرَاءَةُ
شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ بِلَا تَعْيِينٍ بِسُورَةِ يَسَ ، وَإِنْ كَانَ غَالِبُ قَصْدِ الْوَاقِفِ
ذَلِكَ ، كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الزَّمَزَمِيُّ ، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : هَذَا إِذَا لَمْ
يَطْرُدْ عُرْفٌ فِي الْبَلَدِ بِقِرَاءَةِ قَدْرِ مَعْلُومٍ أَوْ سُورَةٍ مُعَيَّنَةٍ ، وَعَلِمَهُ الْوَاقِفُ ،
وَالْأَفْلَاحُ مِنْهُ ، إِذْ عُرِفَ الْبَلَدُ الْمَطْرُودُ فِي زَمَنِهِ بِمَنْزِلَةِ شَرْطِهِ .

وَلَوْ شَرَطَ ، أَيْ : الْوَاقِفُ ، شَيْئًا يُقْصَدُ ، كَشَرْطِ أَنْ لَا يُوجَرَ

اتَّبِعْ،

مُطْلَقًا ، أَوْ إِلَّا كَذَا ، كَسَنَةِ ، أَوْ أَنْ يُفْضَلَ بَعْضَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ عَلَى
بَعْضٍ ، وَلَوْ أَنْشَأَ عَلَى ذَكَرٍ ، أَوْ يُسَوِّي بَيْنَهُمْ ، أَوْ اخْتِصَاصٍ نَحْوِ مَسْجِدٍ
كَمَدْرَسَةٍ وَمَقْبَرَةٍ بِطَائِفَةٍ ، كَشَافِعِيَّةٍ .

اتَّبَعَ شَرْطُهُ فِي غَيْرِ حَالَةِ الضَّرُورَةِ ، كَسَائِرِ شُرُوطِهِ الَّتِي لَمْ تُخَالَفِ
الشَّرْعَ ، وَذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ وَجْهِ الْمَصْلَحَةِ .

أَمَّا مَا خَالَفَ الشَّرْعَ ، كَشَرْطِ الْعُزُوبَةِ فِي سُكَّانِ الْمَدْرَسَةِ ، أَيْ :
مَثَلًا ، فَلَا يَصِحُّ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْبُلْقِينِيُّ .

وَخَرَجَ بِـ « غَيْرِ حَالَةِ الضَّرُورَةِ » مَا لَمْ^(١) يُوجَدَ غَيْرُ الْمُسْتَأْجِرِ الْأَوَّلِ ،
وَقَدْ شَرَطَ أَنْ لَا يُوجَرَ لِإِنْسَانٍ أَكْثَرَ مِنْ سَنَةٍ ، أَوْ أَنَّ الطَّالِبَ لَا يُقِيمُ أَكْثَرَ
مِنْ سَنَةٍ وَلَمْ يُوجَدَ غَيْرُهُ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ ، فَيَهْمَلُ شَرْطُهُ حِينَئِذٍ ، كَمَا قَالَهُ
أَبْنُ عَبْدِ السَّلَامِ .

* * *

فَائِدَةٌ [فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْوَقْفِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِلَفْظِ الْوَاقِفِ] : أَلْوَاؤُ
الْعَاطِفَةِ لِلتَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْمُتَعَاطِفَاتِ ، كَوَقَفْتُ هَذَا عَلَى أَوْلَادِي وَأَوْلَادِ
أَوْلَادِي . وَثُمَّ وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ ، وَيَدْخُلُ أَوْلَادُ بَنَاتٍ فِي ذُرِّيَّةِ وَنَسْلِ وَعَقِبِ
وَأَوْلَادِ أَوْلَادِ ، إِلَّا إِنْ قَالَ : عَلَى مَنْ يُنْسَبُ إِلَيَّ مِنْهُمْ ؛ فَلَا يَدْخُلُونَ

(١) قَالَ الشَّيْخُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : يَوْجَدُ فِي بَعْضِ نَسَخِ الْخَطِّ زِيَادَةٌ : « لَوْ » بَعْدَ « مَا »
وَقَبْلَ « لَمْ » . أَنْتَهَى .

حِينَئِذٍ . وَالْمَوْلَى يَشْمَلُ مُعْتَقًا وَعَتِيقًا .

* * *

تَنْبِيْهُ : حَيْثُ أَجْمَلَ الْوَاقِفُ شَرْطَهُ اتَّبَعَ فِيهِ الْغُرْفُ الْمَطْرُدُ فِي زَمَنِهِ ،
لَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ شَرْطِهِ ، ثُمَّ مَا كَانَ أَقْرَبُ إِلَى مَقَاصِدِ الْوَاقِفِينَ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ
كَلَامُهُمْ ، وَمِنْ ثَمَّ أَمْتَنَعَ فِي السَّقَايَاتِ الْمُسَبَّلَةِ عَلَى الطَّرِيقِ غَيْرِ الشُّرْبِ
وَنَقْلِ الْمَاءِ مِنْهَا وَلَوْ لِلشُّرْبِ ، وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ حُرْمَةَ نَحْوِ بُصَاقٍ وَغَسْلٍ
وَسَخٍ فِي مَاءِ مَطَهْرَةِ الْمَسْجِدِ وَإِنْ كَثُرَ .

وَسُئِلَ الْعَلَامَةُ الطَّنْبُداوِيُّ عَنْ الْجَوَابِي وَالْجِرَارِ الَّتِي عِنْدَ الْمَسَاجِدِ
فِيهَا الْمَاءُ ، إِذَا لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهَا مَوْقُوفَةٌ لِلشُّرْبِ أَوْ الْوُضُوءِ أَوْ لِلْغُسْلِ الْوَاجِبِ
أَوْ الْمَسْنُونِ أَوْ غَسْلِ النَّجَاسَةِ ؟ فَأَجَابَ : إِنَّهُ إِذَا دَلَّتْ قَرِينَةٌ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ
مَوْضُوعٌ لِتَعْمِيمِ الْإِنْتِفَاعِ جَازَ جَمِيعُ مَا ذَكَرَ مِنَ الشُّرْبِ وَغَسْلِ النَّجَاسَةِ
وَوُضُوءِ الْجَنَابَةِ وَغَيْرِهَا .

وَمِثَالُ الْقَرِينَةِ جَرَيَانُ النَّاسِ عَلَى تَعْمِيمِ الْإِنْتِفَاعِ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ مِنْ فِقْهِهِ
وَوُضُوءِهِ ، إِذَا الظَّاهِرُ مِنْ عَدَمِ النُّكَيْرِ أَنَّهُمْ أَقْدَمُوا عَلَى تَعْمِيمِ الْإِنْتِفَاعِ بِالْمَاءِ
بِغُسْلٍ وَشُرْبٍ وَوُضُوءٍ وَغَسْلٍ نَجَاسَةٍ ، فَمِثْلُ هَذَا يُقَالُ بِالْجَوَازِ^(١) ،
وَقَالَ : إِنَّ فَتَوَى الْعَلَامَةِ عَبْدِ اللَّهِ بِأَمْرٍ يُوَافِقُ مَا ذَكَرَهُ . أَنْتَهَى .
قَالَ الْقَفَّالُ وَتَبِعُوهُ : وَيَجُوزُ شَرْطُ رَهْنٍ مِنْ مُسْتَعِيرِ كِتَابٍ وَقَفٍ يَأْخُذُهُ

(١) قَالَ الشَّيْخُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : « فِي بَعْضِ نَسَخِ الْخَطِّ : فَمِثْلُ هَذَا يُقَالُ بِالْجَوَازِ فِيهِ .
بِإِسْقَاطِ لَفْظِ : إِيقَاعٍ . أَنْتَهَى .

النَّاظِرُ مِنْهُ لِيُحْمِلَهُ عَلَى رَدِّهِ .

وَأَلْحَقَ بِهِ شَرْطُ ضَامِنٍ .

وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ فِي الْوَقْفِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَوْ النَّذْرِ لَهُ ، بِأَنَّهُ يُصَرَّفُ لِمَصَالِحِ حُجْرَتِهِ الشَّرِيفَةِ فَقَطْ ، أَوْ عَلَى أَهْلِ بَلَدٍ أُعْطِيَ مُقِيمٌ بِهَا أَوْ غَائِبٌ عَنْهَا لِحَاجَةِ غَنِيَّةٍ لَا تَقْطَعُ نَسَبَتَهُ إِلَيْهَا عُرفاً .

* * *

فُرُوعٌ : قَالَ التَّاجُ الْفَزَارِيُّ وَالْبَرْهَانُ الْمَرَاغِيُّ وَغَيْرُهُمَا : مَنْ شَرَطَ قِرَاءَةَ جُزْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ كُلِّ يَوْمٍ كَفَاهُ قَدْرُ جُزْءٍ ، وَلَوْ مُفَرَّقًا وَنَظَرًا ، وَفِي الْمُفَرَّقِ نَظَرٌ .

وَلَوْ قَالَ : لِيَتَصَدَّقَ بِغَلَّتِهِ فِي رَمَضَانَ أَوْ عَاشُورَاءَ ، فَفَاتَ ، تُصَدَّقَ بَعْدَهُ ، فَلَا يُنْتَظَرُ مِثْلُهُ ، نَعَمْ إِنْ قَالَ : فِطْرًا لَصُومَائِهِ ، اُنْتَظَرَهُ .

وَأَفْتَى غَيْرُ وَاحِدٍ بِأَنَّهُ لَوْ قَالَ : عَلَى مَنْ يَقْرَأُ عَلَى قَبْرِ أَبِي كُلِّ جُمُعَةٍ يَسْ ، بِأَنَّهُ إِنْ حَدَّثَ الْقِرَاءَةَ بِمُدَّةٍ مُعَيَّنَةٍ ، أَوْ عَيْنَ لِكُلِّ سَنَةٍ غَلَّةً ، أَتْبَعَ ، وَإِلَّا بَطَلَ .

نَظِيرُ مَا قَالُوهُ مِنْ بُطْلَانِ الْوَصِيَّةِ لِرَبْدِ كُلِّ شَهْرٍ بِدِينَارٍ إِلَّا فِي دِينَارٍ وَاحِدٍ . اُنْتَهَى .

وَلِنَّمَا يَتَجَبَّهُ الْإِحَاقُ الْوَقْفِ بِالْوَصِيَّةِ إِنْ عُلِقَ بِالْمَوْتِ ، لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ وَصِيَّةٌ ، وَأَمَّا الْوَقْفُ الَّذِي لَيْسَ كَالْوَصِيَّةِ ، فَالَّذِي يَتَجَبَّهُ صِحَّتُهُ ، إِذَا لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مَحْذُورٌ بِوَجْهِ ، لِأَنَّ النَّاظِرَ إِذَا قَرَّرَ مَنْ يَقْرَأُ كَذَلِكَ أَسْتَحَقَّ

مَا شَرِطَ مَا دَامَ يَقْرَأُ ، فَإِذَا مَاتَ مَثَلًا قَرَّرَ النَّازِرُ غَيْرَهُ ، وَهَكَذَا .

وَلَوْ قَالَ الْوَاقِفُ : وَقَفْتُ هَذَا عَلَى فُلَانٍ لِيَعْمَلَ كَذَا ، قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ : أَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا لِلِاسْتِحْقَاقِ وَأَنْ يَكُونَ تَوْصِيَةً لَهُ لِأَجْلِ وَفْقِهِ ، فَإِنْ عَلِمَ مُرَادُهُ اتَّبِعْ ، وَإِنْ شَكَّ لَمْ يُنْمَعْ الْإِسْتِحْقَاقُ ، وَإِنَّمَا يَتَجَهُّ فِيهَا لَا يُقْصَدُ عُرْفًا صَرَفَ الْغَلَّةِ فِي مُقَابَلَتِهِ ، وَإِلَّا كَلْتَقَرُّ أَوْ تَعَلَّمَ كَذَا ، فَهُوَ شَرْطٌ لِلِاسْتِحْقَاقِ فِيهَا أَسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا .

وَلَوْ وَقَفَ أَوْ أَوْصَى لِلضَّيْفِ صَرَفَ لِلْوَارِدِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْعُرْفُ وَلَا يُرَادُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُطْلَقًا ، وَلَا يُدْفَعُ لَهُ حَبٌّ إِلَّا إِنْ شَرَطَهُ الْوَاقِفُ ، وَهَلْ يُشْتَرَطُ فِيهِ الْفَقْرُ ؟ قَالَ شَيْخُنَا : الظَّاهِرُ لَا .

وَسُئِلَ شَيْخُنَا أَلَزَمَ مِثْلِي عَمَّا وَقَفَ لِيُصْرَفَ غَلَّتُهُ لِلْإِطْعَامِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَهَلْ يَجُوزُ لِلنَّازِرِ أَنْ يُطْعِمَهَا مَنْ نَزَلَ بِهِ مِنَ الضُّيْفَانِ فِي غَيْرِ شَهْرِ الْمَوْلِدِ بِذَلِكَ الْقَصْدِ أَوْ لَا ؟ وَهَلْ يَجُوزُ لِلْقَاضِي أَنْ يَأْكُلَ مِنْ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ رِزْقٌ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَلَا مِنْ مَيَاسِيرِ الْمُسْلِمِينَ ؟ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ يَجُوزُ لِلنَّازِرِ أَنْ يَصْرِفَ الْغَلَّةَ الْمَذْكُورَةَ فِي إِطْعَامِ مَنْ ذَكَرَ ، وَيَجُوزُ لِلْقَاضِي الْأَكْلُ مِنْهَا أَيْضًا لِأَنَّهَا صَدَقَةٌ ، وَالْقَاضِي إِذَا لَمْ يَعْرِفْهُ الْمُتَصَدِّقُ وَلَمْ يَكُنِ الْقَاضِي عَارِفًا بِهِ . قَالَ الشُّبْكِيُّ : لَا شَكَّ فِي جَوَازِ الْأَخْذِ لَهُ ، وَيَقُولُهُ أَقُولُ ، لِإِنْتِفَاءِ الْمَعْنَى الْمَانِعِ ، وَإِلَّا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ كَالْهَدِيَّةِ ، وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ بَأَنَّ الْمُتَصَدِّقَ إِنَّمَا قَصَدَ ثَوَابَ الْآخِرَةِ . أَنْتَهَى .

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ : وَلَا يَسْتَحِقُّ دُوَّ وَظِيفَةً كَقِرَاءَةِ أَخْلٍ بِهَا فِي

وَلِمَوْقُوفٍ عَلَيْهِ رَيْعٌ ،

بَعْضُ الْأَيَّامِ .

وَقَالَ النَّوَوِيُّ : إِنَّ أَخْلَّ وَأَسْتَنْابَ لِعُذْرِ كَمَرَضٍ أَوْ حَبْسٍ بَقِيَ
أَسْتَحْقَاقُهُ ، وَإِلَّا لَمْ يُسْتَحَقَّ لِمُدَّةِ الْإِسْتِنَابَةِ .

فَأَفْهَمَ بَقَاءَ أَثَرِ اسْتَحْقَاقِهِ لِغَيْرِ مُدَّةِ الْإِخْلَالِ ، وَهُوَ مَا اعْتَمَدَهُ السُّبُكِيُّ
كَابْنِ الصَّلَاحِ فِي كُلِّ وَظِيفَةٍ تَقْبَلُ الْإِنَابَةَ ، كَالْتَدْرِيسِ وَالْإِمَامَةِ .

* * *

وَلِمَوْقُوفٍ عَلَيْهِ عَيْنٌ مُطْلَقًا ، أَوْ لِاسْتِغْلَالِ رَيْعِهَا لِغَيْرِ نَفْعٍ خَاصٍّ مِنْهَا
رَيْعٌ ، وَهُوَ فَوَائِدُ الْمَوْقُوفِ جَمِيعُهَا ، كَأَجْرَةٍ ، وَدَرٍّ ، وَوَلَدٍ حَادِثٍ بَعْدَ
الْوُقُوفِ ، وَتَمَرٍ ، وَغُصْنٍ يُعْتَادُ قَطْعُهُ ، أَوْ شُرْطٍ وَلَمْ يُؤَدَّ قَطْعُهُ لِمَوْتِ
أَصْلِهِ ، فَيَتَصَرَّفُ فِي فَوَائِدِهِ تَصَرُّفَ الْمَلَاكِ بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ مَا لَمْ يُخَالِفْ
شُرْطَ الْوُقُوفِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْوُقُوفِ ، وَأَمَّا الْحَمْلُ الْمُقَارِنُ
فَوُقُوفٌ تَبَعًا لِأُمِّهِ ، أَمَّا إِذَا وَقِفْتَ عَلَيْهِ عَيْنٌ لِنَفْعٍ خَاصٍّ ، كَدَابَّةٍ لِلرُّكُوبِ ،
فَفَوَائِدُهَا مِنْ دَرٍّ وَنَحْوِهِ لِلْوُقُوفِ .

وَلَا يَجُوزُ وُطْءُ أَمَةٍ مَوْقُوفَةٍ وَلَوْ مِنْ وَاقِفٍ أَوْ مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ لِعَدَمِ مُلْكِهِمَا ،
بَلْ يُحَدَّانِ ، وَيُزَوِّجُهَا قَاضٍ بِإِذْنِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ لَا لَهُ وَلَا لِلْوُقُوفِ .

وَأَعْلَمَ أَنَّ الْمُلْكَ فِي رَقَبَةِ الْمَوْقُوفِ عَلَى مُعَيَّنٍ أَوْ جِهَةٍ يَنْتَقِلُ إِلَى اللَّهِ
تَعَالَى ، أَيْ يَنْفَكُ عَنْ اخْتِصَاصِ الْأَدَمِيِّينَ ، فَلَوْ شُغِلَ الْمَسْجِدُ بِأَمْتَةٍ
وَجَبَتْ الْأَجْرَةُ لَهُ ، فَتَصَرَّفَ لِمَصَالِحِهِ عَلَى الْأَوْجَهِ .

* * *

وَلَا يُبَاعُ مَوْقُوفٌ وَإِنْ خَرِبَ،

فَائِدَةٌ : وَمَنْ سَبَقَ إِلَى مَحَلٍّ مِنْ مَسْجِدٍ لِإِقْرَاءِ قُرْآنٍ أَوْ حَدِيثٍ أَوْ عِلْمٍ شَرْعِيٍّ أَوْ آلَةٍ لَهُ أَوْ لَتَعْلَمَ مَا ذَكَرَ ، أَوْ كَسَمَاعِ دَرَسٍ بَيْنَ يَدَيْ مُدَرِّسٍ ، وَفَارَقَهُ لِيَعُودَ إِلَيْهِ وَلَمْ تَطُلْ مُفَارَقَتُهُ بِحَيْثُ انْقَطَعَ عَنْهُ الْأَلْفَةُ ^(١) ، فَحَقُّهُ بَاقٍ ، لِأَنَّ لَهُ غَرَضًا فِي مُلَازِمَةِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ لِیَأْلِفَهُ النَّاسُ ، وَقِيلَ : يَبْطُلُ حَقُّهُ بِقِيَامِهِ ، وَأَطَالُوا فِي تَرْجِيحِهِ نَقْلًا وَمَعْنَى ، أَوْ لِلصَّلَاةِ ، وَلَوْ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا ، أَوْ قِرَاءَةِ أَوْ ذِكْرِ ، وَفَارَقَهُ بِعُذْرٍ ، كَقَضَاءِ حَاجَةٍ وَإِجَابَةِ دَاعٍ ، فَحَقُّهُ بَاقٍ ، وَلَوْ صَبِيًّا فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ ، وَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ رِدَاءَهُ فِيهِ ، فَيَحْرُمُ عَلَى غَيْرِهِ الْعَالِمِ الْجُلُوسُ فِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَوْ ظَنِّ رِضَاهُ ، نَعَمْ إِنْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فِي غَيْبَتِهِ وَاتَّصَلَتِ الصُّفُوفُ ، فَالْوَجْهُ سَدُّ الصَّفِّ مَكَانَهُ لِحَاجَةِ إِتِمَامِ الصُّفُوفِ ، ذَكَرَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ .

فَلَوْ كَانَ لَهُ سُجَادَةٌ فِيهِ ، فَيُنَحِّيَهَا بِرِجْلِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرْفَعَهَا بِهَا عَنْ الْأَرْضِ ، لِئَلَّا تَدْخُلَ فِي ضَمَانِهِ .

أَمَّا جُلُوسُهُ لِاعْتِكَافٍ ، فَإِنْ لَمْ يَنْوِ مُدَّةَ بَطَلِ حَقُّهُ بِخُرُوجِهِ وَلَوْ لِحَاجَةٍ ، وَإِلَّا لَمْ يَبْطُلْ حَقُّهُ بِخُرُوجِهِ أَثْنَاءَهَا لِحَاجَةٍ .
وَأَفْتَى الْقَفَّالُ بِمَنْعِ تَعْلِيمِ الصَّبِيَّانِ فِي الْمَسَاجِدِ .

* * *

وَلَا يُبَاعُ مَوْقُوفٌ وَإِنْ خَرِبَ، فَلَوْ أَنَّهُدَمَ مَسْجِدٌ ، وَتَعَذَّرَتْ إِعَادَتُهُ ،

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : وفي بعض نسخ الخط : الْأَلْفَةُ . أَنْتَهَى .

لَمْ يُبَيْعْ ، وَلَا يَعُودُ مُلْكاً بِحَالٍ ، لِإِمْكَانِ الصَّلَاةِ وَالِاعْتِكَافِ فِي أَرْضِهِ .
 أَوْ جَفَّ الشَّجَرُ الْمَوْقُوفُ ، أَوْ قَلَعَهُ رِيحٌ ، لَمْ يَبْطُلِ الْوَقْفُ ، فَلَا يُبَاعُ
 وَلَا يُوهَبُ ، بَلْ يَنْتَفَعُ بِهِ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ ، وَلَوْ بِجَعْلِهِ أَبْوَاباً إِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ
 إِجَارَتُهُ خَشَباً بِحَالِهِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ إِلَّا بِاسْتِهْلَاكِهِ ، كَأَنْ صَارَ
 لَا يُنْتَفَعُ بِهِ إِلَّا بِالْإِخْرَاقِ ، انْقَطَعَ الْوَقْفُ ، أَيِ : وَيَمْلِكُهُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ
 حَيْثُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، فَيَنْتَفَعُ بِعَيْنِهِ وَلَا يَبِيعُهُ .

وَيَجُوزُ بَيْعُ حُصْرِ الْمَسْجِدِ الْمَوْقُوفَةِ عَلَيْهِ إِذَا بَلَيْتْ ، بِأَنْ ذَهَبَ
 جَمَالُهَا وَنَفَعُهَا ، وَكَانَتْ الْمَصْلَحَةُ فِي بَيْعِهَا ، وَكَذَا جُذُوعُ الْمُنْكَسِرَةِ ،
 خِلَافاً لِمَجْمَعٍ فِيهِمَا ، وَيُضَرَفُ ثَمَنُهَا لِمَصَالِحِ الْمَسْجِدِ إِنْ لَمْ يُمْكِنْ شِرَاءُ
 حَصِيرٍ أَوْ جِدْعٍ بِهِ .

وَالْخِلَافُ فِي الْمَوْقُوفَةِ وَلَوْ بِأَنْ أُشْتَرَاهَا النَّاطِرُ وَوَقَفَهَا بِخِلَافِ
 الْمَوْهُوبَةِ وَالْمُشْتَرَاةِ لِلْمَسْجِدِ ، فَتَبَاعُ جُزْأً لِمُجَرَّدِ الْحَاجَةِ ، أَيْ :
 الْمَصْلَحَةِ ، وَإِنْ لَمْ تَبَلْ .
 وَكَذَا نَحْوُ الْقَنَادِيلِ .

وَلَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ حُصْرِ الْمَسْجِدِ وَلَا فِرَاشِهِ فِي غَيْرِ فَرَشِهِ مُطْلَقاً ،
 سِوَاءَ كَانَتْ لِحَاجَةٍ أَمْ لَا ؛ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا .

وَلَوْ اشْتَرَى النَّاطِرُ أَخْشَاباً لِلْمَسْجِدِ أَوْ وَهَبَتْ لَهُ وَقَبْلَهَا النَّاطِرُ ، جَازَ
 بَيْعُهَا لِمَصْلَحَةٍ ، كَأَنْ خَافَ عَلَيْهَا نَحْوَ سَرَقَةٍ ، لَا إِنْ كَانَتْ مَوْقُوفَةً مِنْ أَجْزَاءِ
 الْمَسْجِدِ ، بَلْ تُحْفَظُ لَهُ وَجُوباً . ذَكَرَهُ الْكَمَالُ الرَّدَّادُ فِي « فَتَاوِيهِ » .

وَلَا يُنْقَضُ الْمَسْجِدُ إِلَّا إِذَا خِيفَ عَلَى نِقْصِهِ فَيُنْقَضُ ، وَيُحْفَظُ أَوْ
يَعْمَرُ بِهِ مَسْجِدٌ آخَرُ إِنْ رَأَاهُ الْحَاكِمُ ، وَالْأَقْرَبُ إِلَيْهِ أَوْلَى ، وَلَا يَعْمَرُ بِهِ غَيْرُ
جِنْسِهِ ، كَرِبَاطٍ وَبَيْتٍ ، كَالْعَكْسِ ، إِلَّا إِذَا تَعَدَّرَ جِنْسُهُ ، وَالَّذِي يَتَّجِهُهُ
تَرْجِيحُهُ فِي رِيعٍ وَقَفَّ الْمُنْهَدِمُ أَنَّهُ إِنْ تَوَقَّعَ عَوْدَهُ حُفِظَ لَهُ ، وَإِلَّا صُرِفَ
لِمَسْجِدٍ آخَرَ ، فَإِنْ تَعَدَّرَ صُرِفَ لِلْفُقَرَاءِ كَمَا يُصْرَفُ التَّقْضُ لِنَحْوِ رِبَاطٍ .

وَسُئِلَ شَيْخُنَا عَمَّا إِذَا عُمِّرَ مَسْجِدٌ^(١) بِأَلَاتٍ جُدِّدَ وَبَقِيَتْ أَلَاتُهُ
الْقَدِيمَةُ ، فَهَلْ يَجُوزُ عِمَارَةُ مَسْجِدٍ آخَرَ قَدِيمٍ بِهَا أَوْ تُبَاعُ وَيُحْفَظُ ثَمْنُهَا ؟
فَأَجَابَ بِأَنَّهُ يَجُوزُ عِمَارَةُ مَسْجِدٍ قَدِيمٍ وَحَادِثٍ بِهَا حَيْثُ قُطِعَ بَعْدَ أَمْرٍ
مَا هِيَ مِنْهُ إِلَيْهَا قَبْلَ فَنَائِهَا ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ . أَنْتَهَى .

وَنَقُلُ نَحْوِ حَصِيرِ الْمَسْجِدِ وَقَنَادِيلِهِ كَنَقْلِ آلَتِهِ .

وَيُصْرَفُ رِيعُ الْمَوْقُوفِ عَلَى الْمَسْجِدِ مُطْلَقًا ، أَوْ عَلَى عِمَارَتِهِ فِي
الْبِنَاءِ ، وَلَوْ لِمَنَارَتِهِ ، وَفِي التَّجْصِصِ الْمُحْكَمِ وَالسَّلَامِ وَفِي أُجْرَةِ الْقَتْمِ
لَا الْمُؤَدَّنِ وَالْإِمَامِ وَالْحُصْرِ وَالذَّهْنِ ، إِلَّا إِنْ كَانَ الْوَقْفُ لِمَصَالِحِهِ ،
فَيُصْرَفُ فِي ذَلِكَ لَا فِي التَّزْوِيقِ وَالنَّقْشِ .

وَمَا ذَكَرْتُهُ مِنْ أَنَّهُ لَا يُصْرَفُ لِلْمُؤَدَّنِ وَالْإِمَامِ فِي الْوَقْفِ الْمُطْلَقِ هُوَ مُفْتَضَى
مَا نَقَلَهُ التَّوَوِيُّ فِي « الرُّوضَةِ » عَنْ الْبَغَوِيِّ ، لَكِنَّهُ نَقَلَ بَعْدَهُ عَنْ « فَتَاوَى
الْغَزَالِيِّ » أَنَّهُ يُصْرَفُ لَهُمَا ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ كَمَا فِي الْوَقْفِ عَلَى مَصَالِحِهِ .

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : وفي بعض النسخ : عَمَّا إِذَا عُمِّرَ مَسْجِدًا ؛ بِنَصْبِ
مَسْجِدًا . أَنْتَهَى .

وَلَوْ وَقَفَ عَلَى دُهْنٍ لِإِسْرَاجِ الْمَسْجِدِ بِهِ أُسْرِجَ كُلُّ اللَّيْلِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُغْلَقًا مَهْجُورًا .

وَأَفْتَى ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بِجَوَازِ إِيقَادِ الْيَسِيرِ مِنَ الْمَصَابِيحِ فِيهِ ثِيْلًا أَحْتَرَامًا مَعَ خُلُوهِ مِنَ النَّاسِ ، وَاعْتَمَدَهُ جَمْعٌ ؛ وَجَزَمَ فِي « الرَّوْضَةِ » بِحُرْمَةِ إِسْرَاجِ الْخَالِي .

قَالَ فِي « الْمَجْمُوعِ » : يَحْرُمُ أَخْذُ شَيْءٍ مِنْ زَيْتِهِ وَشَمْعِهِ كَحَصَاهُ وَثَرَابِهِ .

* * *

فَرْعٌ : ثَمَرُ الشَّجَرِ الثَّابِتِ بِالْمَقْبَرَةِ الْمُبَاحَةِ مُبَاحٌ ، وَصَرَفُهُ لِمَصَالِحِهَا أَوْلَى ؛ وَثَمَرُ الْمَغْرُوسِ فِي الْمَسْجِدِ مُلْكُهُ إِنْ غُرِسَ لَهُ فَيُصْرَفُ لِمَصَالِحِهِ ، وَإِنْ غُرِسَ لِيُؤْكَلَ أَوْ جُهِلَ الْحَالُ فَمُبَاحٌ .

وَفِي « الْأَنْوَارِ » : لَيْسَ لِلْإِمَامِ إِذَا أُنْدَرَسَتْ مَقْبَرَةٌ وَلَمْ يَبْقَ بِهَا أَثَرٌ إِجَارَتُهَا لِلزَّرَاعَةِ ، أَيْ : مَثَلًا ، وَصَرَفُ غَلَّتِهَا لِلْمَصَالِحِ ؛ وَحُمِلَ عَلَى الْمَوْقُوفَةِ ، فَالْمَمْلُوكَةُ لِمَالِكِهَا إِنْ عُرِفَ ، وَإِلَّا فَمَالٌ ضَائِعٌ ، أَيْ : إِنْ أَيْسَ مِنْ مَعْرِفَتِهِ يَعْمَلُ فِيهِ الْإِمَامُ بِالْمَصْلَحَةِ ، وَكَذَا الْمَجْهُولَةُ .

وَسُئِلَ الْأَعْلَامَةُ الطَّنْبُداوِيُّ فِي شَجَرَةٍ نَبَتَتْ بِمَقْبَرَةِ مُسَبَّلَةٍ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا ثَمَرٌ يُنْتَفَعُ بِهِ ، إِلَّا أَنَّ بِهَا أَخْشَابًا كَثِيرَةً تَصْلُحُ لِلْبِنَاءِ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا نَاطِرٌ خَاصٌّ ، فَهَلْ لِلنَّاطِرِ الْعَامِّ ، أَيْ : الْقَاضِي ، بَيْعُهَا وَقَطْعُهَا وَصَرَفُ قِيمَتِهَا إِلَى مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ ؟ فَأَجَابَ : نَعَمْ ، لِلْقَاضِي فِي الْمَقْبَرَةِ الْعَامَّةِ

وَلَوْ شَرَطَ وَاقِفٌ نَظْرًا لَهُ أَوْ لغيرِهِ أَتَّبَعَ ، وَإِلَّا فَهُوَ لِقَاضٍ .

الْمُسَبَّلَةَ بَيْعُهَا وَصَرَفُ ثَمَنِهَا فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ ، كَثَمْرِ الشَّجَرَةِ الَّتِي لَهَا ثَمَرٌ ، فَإِنْ صَرَفَهَا فِي مَصَالِحِ الْمَقْبُرَةِ أَوْ لَى ، هَذَا عِنْدَ سُقُوطِهَا بِنَحْوِ رِيحٍ ، وَأَمَّا قَطْعُهَا مَعَ سَلَامَتِهَا فَيُظْهَرُ إِبْقَاؤُهَا لِلرَّفَقِ بِالزَّائِرِ وَالْمُشِيعِ .

* * *

وَلَوْ شَرَطَ وَاقِفٌ نَظْرًا لَهُ ، أَيْ : لِنَفْسِهِ .

أَوْ لغيرِهِ أَتَّبَعَ ، كَسَائِرِ شُرُوطِهِ ، وَقَبُولُ مَنْ شَرِطَ لَهُ النَّظْرَ كَقَبُولِ الْوَكِيلِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ ، وَلَيْسَ لَهُ عَزْلُ مَنْ شَرِطَ نَظْرَهُ حَالَ الْوَقْفِ ، وَلَوْ لِمَصْلَحَةٍ .

وَإِلَّا يَشْرُطَ لِأَحَدٍ فَهُوَ لِقَاضٍ ، أَيْ : قَاضِي بَلَدِ الْمَوْقُوفِ بِالنِّسْبَةِ لِحِفْظِهِ وَإِجَارَتِهِ ، وَقَاضِي بَلَدِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا عَدَا ذَلِكَ عَلَى الْمَذْهَبِ ، لِأَنَّهُ صَاحِبُ النَّظَرِ الْعَامِّ ، فَكَانَ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ ، وَلَوْ وَاقِفًا أَوْ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ .

وَجَزَمُ الْخَوَارِزْمِيُّ بِثُبُوتِهِ لِلوَاقِفِ وَذُرِّيَّتِهِ بِلَا شَرْطٍ ضَعِيفٌ .

قَالَ السُّبْكِيُّ : لَيْسَ لِلْقَاضِي أَخْذُ مَا شَرِطَ لِلنَّازِرِ إِلَّا إِنْ صَرَّحَ الْوَاقِفُ بِنَظَرِهِ ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَخْذُ شَيْءٍ مِنْ سَهْمِ عَامِلِ الزَّكَاةِ .

قَالَ أَبُوهُ النَّاجُ : وَمَحَلُّهُ فِي قَاضٍ لَهُ قَدْرُ كِفَايَتِهِ .

وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَوْ خَشِيَ مِنَ الْقَاضِي أَكْلُ الْوَقْفِ لِجَوْرِهِ جَازَ لِمَنْ هُوَ بِيَدِهِ صَرْفُهُ فِي مَصَارِفِهِ ، أَيْ : إِنْ عَرَفَهَا ، وَإِلَّا فَوَضَّهْ لِفَقِيهِ عَارِفٍ بِهَا ، أَوْ سَأَلَهُ وَصَرَفَهَا .

بَابُ فِي الْإِقْرَارِ

يُؤَاخِذُ بِإِقْرَارِ مُكَلَّفٍ مُخْتَارٍ،

وَشَرَطُ النَّاطِرِ وَاِقْفًا كَانَ أَوْ غَيْرُهُ : الْعَدَالَةُ وَالْاهْتِدَاءُ إِلَى التَّصَرُّفِ الْمَفْهُوضِ إِلَيْهِ .

وَيَجُوزُ لِلنَّاطِرِ مَا شَرِطَ لَهُ مِنَ الْأَجْرَةِ ، وَإِنْ زَادَ عَلَى أَجْرَةِ مِثْلِهِ ، مَا لَمْ يَكُنِ الْوَاقِفُ ، فَإِنْ لَمْ يُشَرِّطْ لَهُ شَيْءٌ فَلَا أَجْرَةَ لَهُ ، نَعَمْ لَهُ رَفْعُ الْأَمْرِ إِلَى الْحَاكِمِ لِيَقَرَّرَ لَهُ الْأَقْلَ مِنْ نَفَقَتِهِ وَأَجْرَةِ مِثْلِهِ ، كَوَلِيِّ الْيَتِيمِ .

وَأَفْتَى ابْنُ الصَّبَّاحِ بَأَنَّ لَهُ الْأَسْتِقْلَالَ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِ حَاكِمٍ .

وَيَنْعَزِلُ النَّاطِرُ بِالْفِسْقِ ، فَيَكُونُ النَّظَرُ لِلْحَاكِمِ .

وَلِلْوَاقِفِ عَزْلُ مَنْ وَلَّاهُ وَنَصَبُ غَيْرِهِ ، إِلَّا إِنْ شَرَطَ نَظَرُهُ حَالَ الْوَقْفِ .

* * *

تِمَّةٌ : لَوْ طَلَبَ الْمُسْتَحِقُّونَ مِنَ النَّاطِرِ كِتَابَ الْوَقْفِ لِيَكْتُبُوا مِنْهُ نُسْخَةً حِفْظًا لَأَسْتَحْقَاقِهِمْ لَزِمَهُ تَمَكِينُهُمْ ، كَمَا أَفْتَى بِهِ بَعْضُهُمْ .

* * *

بَابُ فِي الْإِقْرَارِ

هُوَ لُغَةٌ : الْإِبْثَاتُ ، وَشَرْعًا : إِخْبَارُ الشَّخْصِ بِحَقِّ عَلَيْهِ ؛ وَيُسَمَّى :

أَعْتِرَافًا .

يُؤَاخِذُ بِإِقْرَارِ مُكَلَّفٍ مُخْتَارٍ ، فَلَا يُؤَاخِذُ بِإِقْرَارِ صَبِيِّ وَمَجْنُونٍ وَمُكْرِهِ

وَشُرْطَ فِيهِ لَفْظٌ ؛ كَعَلَيَّ ، أَوْ عِنْدِي كَذَا ؛ وَنَعَمْ ، وَأَبْرَأْتُنِي ،
وَقَضَيْتُهُ ، لِحَوَابِ : أَلَيْسَ لِي ؟ أَوْ لِي عَلَيْكَ كَذَا ؛

بِغَيْرِ حَقٍّ عَلَى الْإِقْرَارِ ، بِأَنْ ضُرِبَ لِئَقَرَّ ، أَمَّا مُكْرَهُ عَلَى الصَّدَقِ ، كَأَنْ
ضُرِبَ لِيَصْدُقَ فِي قَضِيَّةٍ أَتَاهُمْ فِيهَا ، فَيَصِحُّ حَالُ الضَّرْبِ وَبَعْدُهُ عَلَى
إِشْكَالٍ قَوِيٍّ فِيهِ ، سَيِّمًا إِنْ عَلِمَ أَنَّهُمْ لَا يَرْفَعُونَ الضَّرْبَ إِلَّا بِأَخْذِ مَثَلٍ ،
وَلَوْ ادَّعَى صَبَأٌ أَمَكِينَ ، أَوْ نَحْوُ جُنُونٍ عَهْدَ ، أَوْ إِكْرَاهًا ، وَثُمَّ أَمَارَةً ،
كَحَبْسٍ أَوْ تَرْسِيمٍ ، وَتَبَّتْ بَيِّنَتُهُ ، أَوْ بِإِقْرَارِ الْمُقَرَّرِ لَهُ ، أَوْ بِبَيِّنٍ مَرْدُودَةٍ ؛
صَدَقَ بِبَيِّنَتِهِ مَا لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ بِخِلَافِهِ .

وَأَمَّا إِذَا ادَّعَى الصَّيْبِيُّ بُلُوغًا بِإِمْنَاءٍ مُمَكِّنٍ ، فَيَصْدَقُ فِي ذَلِكَ ، وَلَا
يُحْلَفُ عَلَيْهِ ؛ أَوْ بِسَنٍّ كُلَّفَ بَيِّنَتُهُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ غَرِيبًا لَا يُعْرَفُ ، وَهِيَ
رَجُلَانِ ، نَعَمْ إِنْ شَهِدَ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ بَوْلَادَتِهِ يَوْمَ كَذَا قُبْلَنَ ، وَيُثْبِتُ بِهِنَّ السَّنَّ
تَبَعًا ؛ كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا .

وَشُرْطَ فِيهِ ، أَيُّ : الْإِقْرَارُ ، لَفْظٌ يُشْعِرُ بِالتِّزَامِ بِحَقٍّ ، كَعَلَيَّ ، أَوْ
عِنْدِي كَذَا لَزِيدٍ ، وَلَوْ زَادَ : فِيمَا أَظُنُّ أَوْ أَحْسَبُ ، لَغَا ، ثُمَّ إِنْ كَانَ الْمُقَرَّرُ
بِهِ مُعَيَّنًا ، كَلَزِيدِ هَذَا الثَّوبِ ، أَوْ خُذْ بِهِ ؛ أَوْ غَيْرُهُ كُلُّهُ ثَوْبٌ ، أَوْ أَلْفٌ ؛
أَشْرَطَ أَنْ يُضَمَّ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا يَأْتِي ، كَعِنْدِي أَوْ عَلَيَّ ؛ وَقَوْلُهُ : عَلَيَّ ، أَوْ
فِي ذِمَّتِي لِلدَّيْنِ ، وَمَعِي ، أَوْ عِنْدِي لِلْعَيْنِ ، وَيُحْمَلُ الْعَيْنُ عَلَى أَدْنَى
الْمَرَاتِبِ ، وَهُوَ الْوَدِيعَةُ ، فَيُقْبَلُ قَوْلُهُ بِبَيِّنَتِهِ فِي الرَّدِّ وَالتَّلْفِ ، وَكَ نَعَمْ ،
وَبَلَى وَصَدَقْتَ وَأَبْرَأْتُنِي مِنْهُ أَوْ أَبْرِئْنِي مِنْهُ ؛ وَقَضَيْتُهُ لِحَوَابِ : أَلَيْسَ لِي
عَلَيْكَ كَذَا ؟ ، أَوْ قَالَ لَهُ : لِي عَلَيْكَ كَذَا ؛ مِنْ غَيْرِ اسْتِفْهَامٍ ، لِأَنَّ الْمَفْهُومَ

وَفِي مُقَرَّرِهِ أَنْ لَا يَكُونَ لِمُقَرَّرٍ ،

مِنْ ذَلِكَ الْإِقْرَارُ ، وَلَوْ قَالَ : أَقْضِ الْآلِفَ الَّذِي لِي عَلَيْكَ ، أَوْ أَخْبِرْتُ أَنَّ لِي عَلَيْكَ آلِفًا ، فَقَالَ : نَعَمْ ، أَوْ أَمْهَلْنِي ، أَوْ لَا أَنْكُرُ مَا تَدَّعِيهِ ، أَوْ حَتَّى أَفْتَحَ الْكَيْسَ ، أَوْ أَجِدَ الْمِفْتَاحَ ، أَوْ الدَّرَاهِمَ مَثَلًا ؛ فَإِقْرَارٌ ، حَيْثُ لَا اسْتِهْزَاءَ .

فَإِنْ أَقْتَرَنَ بَوَاحِدٍ مِمَّا ذَكَرَ قَرِينُهُ اسْتِهْزَاءً ، كَإِبْرَادِ كَلَامِهِ بِخَوِضِ ضَحِكٍ وَهَزِّ رَأْسٍ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى التَّعَجُّبِ وَالْإِنْكَارِ ، أَيْ : وَتَبَّتْ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ؛ لَمْ يَكُنْ بِهِ مُقَرَّرًا عَلَى الْمُعْتَمَدِ .

وَطَلَبُ الْبَيْعِ إِقْرَارٌ بِالْمِلْكِ وَالْعَارِيَةِ وَالْإِجَارَةِ بِمِلْكِ الْمَنْفَعَةِ ، لَكِنْ تَعَيَّنَهَا إِلَى الْمُقَرَّرِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : لَيْسَ لَكَ عَلَيَّ أَكْثَرُ مِنْ آلِفٍ ، جَوَابًا لِقَوْلِهِ : لِي عَلَيْكَ آلِفٌ ، أَوْ نَتَحَاسَبُ ، أَوْ أَكْتُبُوا لِرَبِّدٍ عَلَيَّ آلِفَ دِرْهَمٍ ، أَوْ أَشْهَدُوا عَلَيَّ بِكَذَا ، أَوْ بِمَا فِي هَذَا الْكِتَابِ ؛ فَلَيْسَ بِإِقْرَارٍ ؛ بِخِلَافِ : أَشْهَدُكُمْ ، مُضَافًا لِنَفْسِهِ .

وَقَوْلُهُ لِمَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ : هُوَ عَدْلٌ فِيمَا شَهِدَ بِهِ ، إِقْرَارٌ ، كَإِذَا شَهِدَ عَلَيَّ فُلَانٌ بِمِئَةٍ ، أَوْ قَالَ ذَلِكَ ، فَهُوَ صَادِقٌ ؛ فَإِنَّهُ إِقْرَارٌ ، وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ . وَشُرْطُ فِي مُقَرَّرِهِ أَنْ لَا يَكُونَ مُلْكًا لِمُقَرَّرٍ حِينَ يُقَرَّرُ ، لِأَنَّ الْإِقْرَارَ لَيْسَ إِزَالَةً عَنِ الْمِلْكِ ، وَإِنَّمَا هُوَ إِخْبَارٌ عَنْ كَوْنِهِ مُلْكًا لِلْمُقَرَّرِ لَهُ إِذَا لَمْ يُكْذِبْهُ .

فَقَوْلُهُ : دَارِي أَوْ ثَوْبِي ، أَوْ دَارِي الَّتِي أَشْتَرَيْتُهَا لِنَفْسِي لِزَيْدٍ ، أَوْ دِينِي الَّذِي عَلَى زَيْدٍ لِعَمْرٍو ؛ لَغَوٌ ، لِأَنَّ الْإِضَافَةَ إِلَيْهِ تَقْتَضِي الْمِلْكَ لَهُ ،

وَصَحَّ إِقْرَارُ مَنْ مَرِيضٍ ، وَلَوْ لَوَارِثٍ ،

فَتَنَافِي الْإِقْرَارِ بِهِ لِغَيْرِهِ ، إِذْ هُوَ إِقْرَارٌ بِحَقِّ سَابِقٍ .

وَلَوْ قَالَ : مَسْكِنِي أَوْ مَلْبُوسِي لِزَيْدٍ ، فَهُوَ إِقْرَارٌ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَسْكُنُ وَيَلْبَسُ مُلْكَ غَيْرِهِ ، وَلَوْ قَالَ : الدَّيْنُ الَّذِي كَتَبْتُهُ ، أَوْ بِأَسْمِي ، عَلَى زَيْدٍ لَعَمِرُوا صَحَّ ، أَوِ الدَّيْنُ الَّذِي لِي عَلَى زَيْدٍ لَعَمِرُوا لَمْ يَصَحَّ ؛ إِلَّا إِنْ قَالَ : وَأَسْمِي فِي الْكِتَابِ عَارِيَةً .

وَلَوْ أَقَرَّ بِحُرِّيَّةِ عَبْدٍ مُعَيَّنٍ فِي يَدِ غَيْرِهِ ، أَوْ شَهَدَ بِهَا ، ثُمَّ اشْتَرَاهُ لِنَفْسِهِ ، أَوْ مَلَكَهُ بِوَجْهِ آخَرَ ؛ حُكِمَ بِحُرِّيَّتِهِ .

وَلَوْ أَشْهَدَ أَنَّهُ سَيَقْرُبُ بِمَا لَيْسَ عَلَيْهِ ، فَأَقَرَّ أَنَّ عَلَيْهِ لِفُلَانٍ كَذَا ، لَزِمَهُ وَلَمْ يَنْفَعَهُ ذَلِكَ الْإِشْهَادُ .

وَصَحَّ إِقْرَارُ مَنْ مَرِيضٍ مَرَضَ مَوْتٍ ، وَلَوْ لَوَارِثٍ ، بِدَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ ، فَيُخْرِجُ مِنْ رَأْسِ أَلْمَالِ وَإِنْ كَذَبَهُ بَقِيَّةُ الْوَرِثَةِ ، لِأَنَّهُ أَنْتَهَى إِلَى حَالَةٍ يَصْدُقُ فِيهَا الْكَاذِبُ وَيَتَوَبُّ الْفَاجِرُ ، فَالظَّاهِرُ صِدْقُهُ ، لَكِنْ لِلْوَارِثِ تَحْلِيفُ الْمُقَرَّرِ لَهُ عَلَى الْأَسْتِحْقَاقِ فِيمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا خِلَافًا لِلْقُقَالِ .

وَلَوْ أَقَرَّ بِنَحْوِ هَبَةٍ مَعَ قَبْضٍ فِي الصَّحَّةِ قَبْلَ .

وَإِنْ أَطْلَقَ أَوْ قَالَ فِي عَيْنٍ عُرِفَ أَنَّهَا مُلْكُهُ : هَذِهِ مُلْكُ لَوَارِثِي ، نَزَلَ عَلَى حَالَةِ الْمَرَضِ ، قَالَهُ الْقَاضِي . فَيَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَازَةِ بَقِيَّةِ الْوَرِثَةِ ، كَمَا لَوْ قَالَ : وَهَبْتُهُ فِي مَرَضِي .

وَأَخْتَارَ جَمْعُ عَدَمِ قُبُولِهِ إِنْ أَتَاهُمْ لِفْسَادِ الزَّمَانِ ، بَلْ قَدْ تَقَطَّعُ الْقَرَائِنُ بِكَذِبِهِ ، فَلَا يَنْبَغِي لِمَنْ يَخْشَى اللَّهَ أَنْ يَقْضِيَ أَوْ يُفْتِيَ بِالصَّحَّةِ ، وَلَا شَكَّ

وَبِمَجْهُولٍ ، وَبِنَسَبِ الْحَقِّهِ بِنَفْسِهِ بِشَرْطِ إِمْكَانٍ وَتَصْدِيقِ مُسْتَلْحَقٍ ، وَلَوْ أَقَرَّ بَبَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ وَقَبْضٍ وَإِقْبَاضٍ ، فَأَدَّعَى فَسَادَهُ لَمْ يُقْبَلْ .

فِيهِ إِذَا عَلِمَ أَنَّ قَصْدَهُ الْحِرْمَانُ ، وَقَدْ صَرَّحَ جَمْعُ بِالْحُرْمَةِ حِينَئِذٍ ، وَأَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ أَخْذُهُ ، وَلَا يُقَدَّمُ إِقْرَارُ صِحَّةٍ عَلَى إِقْرَارِ مَرَضٍ .

وَصَحَّ إِقْرَارُ بِمَجْهُولٍ كَشَيْءٍ ، أَوْ كَذَا ، فَيُطْلَبُ مِنَ الْمُقَرَّرِ تَفْسِيرُهُ ، فَلَوْ قَالَ : لَهُ عَلَيَّ شَيْءٌ ، أَوْ كَذَا ، قَبْلَ تَفْسِيرِهِ بِغَيْرِ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ وَرَدَّ سَلَامٍ ، وَنَجِسٍ لَا يُقْتَنَى كَخِزِيرٍ ؛ وَلَوْ قَالَ : لَهُ عَلَيَّ مَالٌ ، قَبْلَ تَفْسِيرِهِ بِمَتَمَوِّلٍ ، وَإِنْ قُلَّ ، لَا يَنْجِسُ .

وَلَوْ قَالَ : هَذِهِ الدَّارُ وَمَا فِيهَا لِفُلَانٍ صَحَّ ، وَأُسْتَحَقَّ جَمِيعُ مَا فِيهَا وَفَتْ الْإِقْرَارِ ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي شَيْءٍ أَهْوَى بِهَا وَفَتْهُ صُدَّقَ الْمُقَرَّرُ ، وَعَلَى الْمُقَرَّرِ لَهُ الْبَيِّنَةُ .

وَصَحَّ إِقْرَارُ بِنَسَبِ الْحَقِّهِ بِنَفْسِهِ ، كَأَنْ قَالَ : هَذَا ابْنِي بِشَرْطِ إِمْكَانٍ فِيهِ ، بَأَنْ لَا يُكْذِبُهُ الشَّرْعُ وَالْحِسُّ ، بَأَنْ يَكُونَ دُونَهُ فِي السَّنِّ بِزَمَنِ يُمَكِّنُ فِيهِ كَوْنَهُ ابْنَهُ ، وَبَأَنْ لَا يَكُونَ مَعْرُوفَ النَّسَبِ بِغَيْرِهِ .

وَمَعَ تَصْدِيقِ مُسْتَلْحَقٍ أَهْلٍ لَهُ ؛ فَإِنْ لَمْ يُصَدِّقْهُ أَوْ سَكَتَ لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ .

وَلَوْ أَقَرَّ بِبَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ وَقَبْضٍ وَإِقْبَاضٍ بَعْدَهَا ، فَأَدَّعَى فَسَادَهُ ، لَمْ يُقْبَلْ فِي دَعْوَاهُ فَسَادَهُ ، وَإِنْ قَالَ : أَفَرَزْتُ لَطْنِي الصَّحَّةَ ، لِأَنَّ الْأَسْمَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ يُحْمَلُ عَلَى الصَّحِيحِ ، نَعَمْ إِنْ قَطَعَ ظَاهِرُ الْحَالِ بِصِدْقِهِ ،

كَبَدَوِيٍّ جَلْفٍ ، فَيَنْبَغِي قَبُولُ قَوْلِهِ ؛ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا .

وَحَرَجَ بِـ « إِقْبَاضِ » مَا لَوْ أَقْتَصَرَ عَلَى الْهَبَةِ ، فَلَا يَكُونُ مُقَرَّرًا
بِإِقْبَاضٍ ، فَإِنْ قَالَ : مَلَكَهَا مُلْكًا لَازِمًا ، وَهُوَ يَعْرِفُ مَعْنَى ذَلِكَ ، كَانَ
مُقَرَّرًا بِالْإِقْبَاضِ ، وَلَهُ تَخْلِيفُ الْمُقَرَّرِ لَهُ أَنَّهُ لَيْسَ فَاسِدًا لِإِمْكَانِ مَا يَدَّعِيهِ ،
وَلَا تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ لِأَنَّهُ كَذَّبَهَا بِإِقْرَارِهِ ، فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ الْمُقَرَّرُ أَنَّهُ كَانَ فَاسِدًا ،
وَيَبْطُلُ الْبَيْعُ أَوْ الْهَبَةُ ، لِأَنَّ الْيَمِينَ الْمَرْدُودَةَ كَالْإِقْرَارِ .

وَلَوْ قَالَ : هَذَا لِزَيْدٍ ، بَلْ لِعَمْرٍو ، أَوْ غَصَبْتُ مِنْ زَيْدٍ ، بَلْ مِنْ
عَمْرٍو ؛ سَلَّمَ لِزَيْدٍ سِوَاءَ مَا قَالَ ذَلِكَ مُتَّصِلًا بِمَا قَبْلَهُ أَمْ مُنْفَصِلًا عَنْهُ ، وَإِنْ
طَالَ الزَّمَنُ ، لِامْتِنَاعِ الرُّجُوعِ عَنِ الْإِقْرَارِ بِحَقِّ آدَمِيٍّ ، وَغُرِّمَ بَدَلُهُ لِعَمْرٍو .
وَلَوْ أَقَرَّ بِشَيْءٍ ثُمَّ أَقَرَّ بِبَعْضِهِ ، دَخَلَ الْأَقْلُ فِي الْأَكْثَرِ .

وَلَوْ أَقَرَّ بِدَيْنٍ لآخر ، ثُمَّ ادَّعَى آدَاءَهُ إِلَيْهِ وَأَنَّهُ نَسِيَ ذَلِكَ حَالَةَ الْإِقْرَارِ ،
سَمِعَتْ دَعْوَاهُ لِلتَّحْلِيلِ فَقَطْ ، فَإِنْ أَقَامَ بَيِّنَةً بِالْآدَاءِ قُبِلَتْ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ
بَعْضُهُمْ ، لِاحْتِمَالِ مَا قَالَهُ ؛ كَمَا لَوْ قَالَ : لَا بَيِّنَةٌ لِي ، ثُمَّ أَتَى بِبَيِّنَةٍ
تُسَمَّعُ .

وَلَوْ قَالَ : لَا حَقَّ لِي عَلَى فُلَانٍ ، فَفِيهِ خِلَافٌ ، وَالرَّاجِحُ مِنْهُ أَنَّهُ إِنْ
قَالَ : فِيمَا أَظُنُّ ، أَوْ فِيمَا أَعْلَمُ ، ثُمَّ أَقَامَ بَيِّنَةً بِأَنَّهُ لَهُ عَلَيْهِ حَقًّا قُبِلَتْ ، وَإِنْ
لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ لَمْ تُقْبَلْ بَيِّنَتُهُ ، إِلَّا إِنْ اعْتَذَرَ بِنَحْوِ نِسْيَانٍ أَوْ غَلَطٍ ظَاهِرٍ .

بَابُ فِي الْوَصِيَّةِ

تَصِحُّ وَصِيَّةٌ مُكَلَّفٍ حُرٍّ لِحِجَّةٍ حِلٍّ ،

بَابُ فِي الْوَصِيَّةِ

هِيَ لُغَةٌ : الْإِصَالُ ، مِنْ وَصَى الشَّيْءَ بِكَذَا وَصَلَهُ بِهِ ، لِأَنَّ الْمُوصِي وَصَلَ خَيْرَ دُنْيَاهُ بِخَيْرِ عُقْبَاهُ ؛ وَشَرَعًا : تَبَرَّعَ بِحَقِّ مُضَافٍ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ .

وَهِيَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ إِجْمَاعًا ، وَإِنْ كَانَتِ الصَّدَقَةُ بِصَحَّةٍ فَمَرَضٍ أَفْضَلَ ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُغْفَلَ عَنْهَا سَاعَةٌ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْخَبَرُ الصَّحِيحُ [الْبَخَارِيُّ ، رَقْم : ٢٧٣٨ ؛ مُسْلِمٌ ، رَقْم : ١٦٢٧] : « مَا حَقَّ أَمْرِيءُ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَةً أَوْ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَ رَأْسِهِ » أَي : مَا أَلْحَزَمُ أَوْ أَلْمَعْرُوفُ شَرَعًا إِلَّا ذَلِكَ ، لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَذَرِي مَتَى يَفْجُوهُ الْمَوْتُ .

وَتُكْرَهُ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثِ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ حِرْمَانَ وَرَثَتِهِ ، وَإِلَّا حُرِّمَتْ .
تَصِحُّ وَصِيَّةٌ مُكَلَّفٍ حُرٍّ مُخْتَارٍ عِنْدَ الْوَصِيَّةِ ، فَلَا تَصِحُّ مِنْ صَبِيٍّ ، وَمَجْنُونٍ ، وَرَقِيقٍ وَلَوْ مُكَاتَبًا لَمْ يَأْذُنْ لَهُ السَّيِّدُ ، وَلَا مِنْ مُكْرَهٍ ، وَالسَّكَرَانُ كَالْمُكَلَّفِ ، وَفِي قَوْلٍ : تَصِحُّ مِنْ صَبِيٍّ مُمَيَّزٍ .

لِحِجَّةٍ حِلٍّ ، كَعِمَارَةِ مَسْجِدٍ وَمَصَالِحِهِ ، وَتُحْمَلُ عَلَيْهِمَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ، بَأَنَّ قَالَ : أَوْصَيْتُ بِهِ لِلْمَسْجِدِ ، وَلَوْ غَيْرُ ضَرُورِيَّةٍ عَمَلًا بِالْعُرْفِ ، وَيَصْرِفُهُ النَّازِظُ لِلأَهَمِّ وَالْأَصْلَحِ بِاجْتِهَادِهِ .

وَهِيَ لِلْكَعْبَةِ وَلِلضَّرِيحِ النَّبَوِيِّ تُصْرَفُ لِمَصَالِحِهِمَا الْخَاصَّةِ بِهِمَا ،

وَلِحَمْلٍ ،

كَتَرَمِيمٍ مَا . وَهِيَ مِنَ الْكَعْبَةِ دُونَ بَقِيَّةِ الْحَرَمِ ، وَقِيلَ : فِي الْأُولَى لِمَسَاكِينِ مَكَّةَ .

قَالَ شَيْخُنَا : يَظْهَرُ أَخْذًا مِمَّا قَالُوهُ فِي النَّذْرِ لِلْقَبْرِ الْمَعْرُوفِ بِجُزْجَانَ صِحَّةُ الْوَصِيَّةِ ، كَالْوَقْفِ لِضَرِيحِ الشَّيْخِ الْفُلَانِيِّ ، وَتُضَرَفُ فِي مَصَالِحِ قَبْرِهِ وَالْبِنَاءِ الْجَائِزِ عَلَيْهِ وَمَنْ يَخْدُمُونَهُ أَوْ يَقْرَءُونَ عَلَيْهِ .

أَمَّا إِذَا قَالَ : لِلشَّيْخِ الْفُلَانِيِّ ، وَلَمْ يَنْوِ ضَرِيحَهُ وَنَحْوَهُ ، فَهِيَ بَاطِلَةٌ .

وَلَوْ أَوْصَى لِمَسْجِدٍ سَيَبْنَى لَمْ تَصِحَّ ، وَإِنْ بُنِيَ قَبْلَ مَوْتِهِ ، إِلَّا تَبَعًا .
وَقِيلَ : تَبْطُلُ فِيمَا لَوْ قَالَ : أَرَدْتُ تَمْلِيكَهُ .

وَكِعْمَارَةِ نَحْوِ قُبَّةٍ عَلَى قَبْرِ نَحْوِ عَالِمٍ فِي غَيْرِ مُسَبَّلَةٍ .

وَوَقَعَ فِي « زِيَادَاتِ الْعِبَادِيِّ » : وَلَوْ أَوْصَى بِأَنْ يُدْفَنَ فِي بَيْتِهِ بَطَلَتْ الْوَصِيَّةُ .

وَخَرَجَ بِ « جِهَةِ حِلٍّ » جِهَةُ الْمَعْصِيَةِ ، كِعْمَارَةِ كَنِيسَةٍ ، وَإِسْرَاجٍ فِيهَا ، وَكِتَابَةِ نَحْوِ تَوْرَةٍ وَعِلْمٍ مُحَرَّمٍ .

وَتَصِحُّ لِحَمْلٍ مَوْجُودٍ حَالَ الْوَصِيَّةِ يَقِينًا ، فَتَصِحُّ لِحَمْلٍ أَنْفَصَلَ وَبِهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ لِدُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْوَصِيَّةِ ، أَوْ لِأَرْبَعِ سِنِينَ فَأَقَلَّ وَلَمْ تَكُنِ الْمَرْأَةُ فِرَاشًا لِرَوْحٍ أَوْ سَيِّدٍ وَأَمَكَنَ كَوْنُ الْحَمْلِ مِنْهُ ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ وَجُودُهُ عِنْدَهَا ، لِنُدْرَةِ وَطْءِ الشُّبْهَةِ ، وَفِي تَقْدِيرِ الرُّنَا إِسَاءَةٌ ظَنُّ بِهَا ؛ نَعَمْ لَوْ لَمْ

وَلِوَارِثٍ مَعَ إِجَازَةٍ وَرَثَتِهِ

تَكُنْ فِرَاشًا قَطُّ لَمْ تَصِحَّ الْوَصِيَّةَ قَطْعًا ، لَا لِحَمَلٍ سَيَحْدُثُ وَإِنْ حَدَثَ قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي ، لِأَنَّهَا تَمْلِكُ ، وَتَمْلِكُ الْمَعْدُومَ مُمْتَنِعٌ ، فَأَشْبَهَتْ الْوَقْفَ عَلَى مَنْ سُوِلِدَ لَهُ ؛ نَعَمْ إِنْ جُعِلَ الْمَعْدُومُ تَبْعًا لِلْمَوْجُودِ ، كَانَ أَوْصَى لِأَوْلَادِ زَيْدٍ الْمَوْجُودِينَ وَمَنْ سَيَحْدُثُ لَهُ مِنَ الْأَوْلَادِ صَحَّتْ لَهُمْ تَبْعًا .

وَلَا لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ ، فَلَا تَصِحُّ لِأَحَدٍ هَذَيْنِ ، هَذَا إِذَا كَانَ بِلَفْظِ الْوَصِيَّةِ ، فَإِنْ كَانَ بِلَفْظٍ : أَعْطُوا هَذَا لِأَحَدِهِمَا ، صَحَّ ، لِأَنَّهُ وَصِيَّةٌ بِالتَّمْلِكِ مِنَ الْمُوصَى إِلَيْهِ .

وَتَصِحُّ لِوَارِثٍ لِلْمُوصِي مَعَ إِجَازَةٍ بَقِيَّةٍ وَرَثَتِهِ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي ، وَإِنْ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ بِنَعْصِ الثَّلَاثِ وَلَا أَثَرَ لِإِجَازَتِهِمْ فِي حَيَاةِ الْمُوصِي ، إِذْ لَا حَقَّ لَهُمْ حِينَئِذٍ .

وَالْحِيلَةُ فِي أَخْذِهِ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى إِجَازَةٍ ، أَنْ يُوصِيَ لِفُلَانٍ بِأَلْفٍ ، أَيْ : وَهُوَ ثَلَاثُهُ فَأَقْلُ ، إِنْ تَبَرَّعَ لَوَلَدِهِ بِخَمْسِ مِائَةٍ ، أَوْ بِأَلْفَيْنِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، فَإِذَا قَبِلَ وَأَدَّى لِلابْنِ مَا شَرَطَ عَلَيْهِ ، أَخَذَ الْوَصِيَّةَ وَلَمْ يُشَارِكْ بَقِيَّةُ الْوَرَثَةِ الْابْنَ فِيمَا حَصَلَ لَهُ وَمِنْ الْوَصِيَّةِ لَهُ إِبْرَؤُهُ وَهَبَتُهُ وَالْوَقْفُ عَلَيْهِ .

نَعَمْ ، لَوْ وَقَفَ عَلَيْهِمْ مَا يَخْرُجُ مِنَ الثَّلَاثِ عَلَى قَدَرِ نَصِيهِهِمْ نَفَذَ مِنْ غَيْرِ إِجَازَةٍ ، فَلَيْسَ لَهُمْ نَقْضُهُ .

وَالْوَصِيَّةُ لِكُلِّ وَارِثٍ بِقَدَرِ حِصَّتِهِ كِنِصْفٍ وَثُلْثٍ لَغَوٌ ، لِأَنَّهُ يَسْتَحِقُّهُ

ب: أَعْطُوهُ كَذَا ، أَوْ هُوَ لَهُ بَعْدَ مَوْتِي ، وَب : أَوْصَيْتُ لَهُ ؛

بِغَيْرِ وَصِيَّةٍ ، وَلَا يَأْتُمُ بِذَلِكَ ؛ وَبِعَيْنِ هِيَ قَدْرُ حِصَّتِهِ ، كَأَن تَرَكَ ابْنَيْنِ وَقِنًا
وَدَارًا قِيمَتُهُمَا سَوَاءٌ ، فَخَصَّ كُلًّا بِوَاحِدٍ صَحِيحَةٍ إِنْ أَجَازَا ، وَلَوْ أَوْصَى
لِلْفُقَرَاءِ بِشَيْءٍ لَمْ يَجُزْ لِلْوَصِيِّ أَنْ يُعْطِيَ مِنْهُ شَيْئًا لَوَرَثَةِ الْمَيِّتِ ، وَلَوْ فَقَرَاءٌ
كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي « الْأَمِّ » .

وَإِنَّمَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ ب: أَعْطُوهُ كَذَا وَإِنْ لَمْ يَقُلْ : مِنْ مَالِي ، أَوْ وَهَبْتُهُ
لَهُ ، أَوْ جَعَلْتُهُ لَهُ ، أَوْ هُوَ لَهُ بَعْدَ مَوْتِي فِي الْأَرْبَعَةِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ إِضَافَةَ كُلِّ
مِنْهَا لِلْمَوْتِ صَيَّرَتْهَا بِمَعْنَى الْوَصِيَّةِ .

وَبِأَوْصَيْتُ لَهُ بِكَذَا ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ بَعْدَ مَوْتِي لِوَضْعِهَا شَرْعًا لِذَلِكَ ،
فَلَوْ أَقْتَصَرَ عَلَى نَحْوِ : وَهَبْتُهُ لَهُ ، فَهُوَ هِبَةٌ نَاجِزَةٌ .

أَوْ عَلَى نَحْوِ : أَدْفَعُوا إِلَيْهِ مِنْ مَالِي كَذَا ، أَوْ أَعْطُوا فُلَانًا مِنْ مَالِي
كَذَا ، فَتَوَكَّلْ بِرَتْفِعِ بِنَحْوِ الْمَوْتِ ، وَلَيْسَتْ كِنَايَةً وَصِيَّةً .

أَوْ عَلَى : جَعَلْتُهُ لَهُ ، أَحْتَمَلَ الْوَصِيَّةَ وَالْهِبَةَ ، فَإِنْ عَلِمْتَ نِيَّتَهُ
لَا أَحَدَهُمَا ، وَإِلَّا بَطَلَ .

أَوْ عَلَى : ثُلُثُ مَالِي لِلْفُقَرَاءِ ، لَمْ يَكُنْ إِقْرَارًا وَلَا وَصِيَّةً ، وَقِيلَ :
وَصِيَّةٌ لِلْفُقَرَاءِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَيُظْهَرُ أَنَّهُ كِنَايَةٌ وَصِيَّةً .

أَوْ عَلَى : هُوَ لَهُ ، فَإِقْرَارٌ .

فَإِنْ زَادَ : مِنْ مَالِي ، فَكِنَايَةٌ وَصِيَّةً .

مَعَ قَبُولِ مُعَيَّنٍ بَعْدَ مَوْتِ مُوصِي ،

وَصَرَّحَ جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ بِصِحَّةِ قَوْلِهِ لِمَدِينِهِ : إِنَّ مِثَّ ، فَأَعْطِ فُلَانًا
دَيْنِي الَّذِي عَلَيْكَ ، أَوْ : فَفَرَّقَهُ عَلَى الْفُقَرَاءِ ؛ وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ ،
بَلْ لَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ بِهِ .

وَتَتَعَقَّدُ بِالْكِنَايَةِ ، كَقَوْلِهِ : عَيَّنْتُ هَذَا لَهُ ، أَوْ مَيَّزْتُهُ لَهُ ، أَوْ عَبَدِي هَذَا
لَهُ .

وَالْكِتَابَةُ كِنَايَةٌ ، فَتَتَعَقَّدُ بِهَا مَعَ الْبَيِّنَةِ ، وَلَوْ مِنْ نَاطِقٍ إِنْ أَعْتَرَفَ نَطْقًا ،
هُوَ أَوْ وَارِثُهُ ، بَيِّنَةُ الْوَصِيَّةِ بِهَا .

وَلَا يَكْفِي : هَذَا خَطِي ، وَمَا فِيهِ وَصِيَّتِي .

وَتَصِحُّ بِالْأَلْفَافِ الْمَذْكُورَةِ مِنَ الْمُوصِي ، مَعَ قَبُولِ مُوصِي لَهُ مُعَيَّنٍ
مَخْصُورٍ ، إِنْ تَاهَلَ ، وَإِلَّا فَتَحْوُ وَلِيِّهِ بَعْدَ مَوْتِ مُوصِي ، وَلَوْ بِتَرَاحٍ .

فَلَا يَصِحُّ الْقَبُولُ كَالرَّدِّ قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي ، لِأَنَّ لِلْمُوصِي أَنْ يَرْجِعَ
فِيهَا ، فَلَمَنْ رَدَّ قَبْلَ الْمَوْتِ الْقَبُولَ بَعْدَهُ ، وَلَا يَصِحُّ الرَّدُّ بَعْدَ الْقَبُولِ .

وَمِنْ صَرِيحِ الرَّدِّ : رَدَدْتُهَا ، أَوْ لَا أَقْبَلُهَا ؛ وَمِنْ كِنَايَتِهِ : لَا حَاجَةَ لِي
بِهَا ، وَأَنَا غَنِيٌّ عَنْهَا .

وَلَا يُشْتَرَطُ الْقَبُولُ فِي غَيْرِ مُعَيَّنٍ ، كَالْفُقَرَاءِ ، بَلْ تَلْزَمُ بِالْمَوْتِ .
وَيَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى ثَلَاثَةٍ مِنْهُمْ ، وَلَا يَجِبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمْ .

وَإِذَا قَبِلَ الْمُوصِي لَهُ بَعْدَ الْمَوْتِ بَانَ بِهِ ، أَيْ : بِالْقَبُولِ ، الْمِلْكُ لَهُ

لَا فِي زَائِدٍ عَلَى ثُلُثٍ فِي مَرَضٍ مَخُوفٍ إِنْ رَدَّهُ وَارِثٌ ،

فِي الْمَوْصِي بِهِ مِنَ الْمَوْتِ ، فَيُحْكَمُ بِتَرْتُّبِ أَحْكَامِ الْمُلْكِ حِينَئِذٍ ، مِنْ
وُجُوبِ نَفَقَةٍ وَفِطْرَةٍ وَالْفُوزِ بِالْفَوَائِدِ الْحَاصِلَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ .

لَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ فِي زَائِدٍ عَلَى ثُلُثٍ فِي وَصِيَّةٍ وَقَعَتْ فِي مَرَضٍ مَخُوفٍ
لِتَوَلَّدَ الْمَوْتُ عَنْ جَنْسِهِ كَثِيرًا ، إِنْ رَدَّهُ وَارِثٌ خَاصٌّ مُطْلَقُ التَّصَرُّفِ ، لِأَنَّهُ
حَقُّهُ ، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُطْلَقٍ التَّصَرُّفِ ، فَإِنْ تَوَقَّعَتْ أَهْلِيَّتُهُ عَنْ قُرْبٍ وَقَفَّ
إِلَيْهَا ، وَإِلَّا بَطَلَتْ .

وَلَوْ أَجَازَ بَعْضُ الْوَرَثَةِ فَقَطَّ صَحَّ فِي قَدْرِ حَصَّتِهِ مِنَ الزَّائِدِ ، وَإِنْ أَجَازَ
الْوَارِثُ الْأَهْلُ ، فَإِجَازَتُهُ تَنْفِيذٌ لِلْوَصِيَّةِ بِالزَّائِدِ .

وَالْمَخُوفُ كَاسْهَالٍ مُتَتَابِعٍ ، وَخُرُوجِ الطَّعَامِ بِشِدَّةٍ ^(١) وَوَجَعٍ ، أَوْ مَعَ
دَمٍ مِنْ غَضْوٍ شَرِيفٍ كَالْكَبِدِ دُونَ الْبَوَاسِيرِ ، أَوْ بِلَا اسْتِحَالَةٍ ، وَحُمَّى
مُطَبِّقَةٍ ، وَكَطَلَقِ حَامِلٍ وَإِنْ تَكَرَّرَتْ وَلَادَتُهَا لِعِظَمِ خَطَرِهِ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ
مَوْتُهَا مِنْهُ شَهَادَةً ، وَبَقَاءُ مَشِيمَةٍ ، وَالتَّحَامِ قِتَالٍ بَيْنَ مُتَكَافِئَيْنِ ،
وَأَضْطِرَابِ رِيحٍ فِي حَقِّ رَاكِبٍ سَفِينَةٍ وَإِنْ أَحْسَنَ السَّبَاحَةُ وَقُرْبَ مِنَ الْبَرِّ .
وَأَمَّا زَمَنُ الْوَبَاءِ وَالطَّاعُونِ ، فَتَصَرَّفُ النَّاسِ كُلُّهُمْ فِيهِ مَحْسُوبٌ مِنْ
الْثُلُثِ ، وَيَنْبَغِي لِمَنْ وَرَثَتُهُ أَغْنِيَاءُ أَوْ فَقَرَاءُ أَنْ لَا يُوصِيَ بِزَائِدٍ عَلَى ثُلُثٍ ،
وَالْأَحْسَنُ أَنْ يَنْقُصَ مِنْهُ شَيْئًا .

(١) فِي نَسَخَةٍ : « وَخُرُوجِ الطَّعَامِ بِلَا اسْتِحَالَةٍ هَضْمٍ ، أَوْ كَانَ يَخْرُجُ بِشِدَّةٍ » . وَمُضْمُونُ الزِّيَادَةِ
سِيرِدٌ بَعْدُ .

وَيُعْتَبَرُ مِنْهُ عِتْقُ عُلُقٍ بِالْمَوْتِ ، وَكَوْفُ وَهْبَةٍ ،

وَيُعْتَبَرُ مِنْهُ ، أَيُّ : الثَّلَاثُ أَيْضاً عِتْقُ عُلُقٍ بِالْمَوْتِ فِي الصَّحَّةِ أَوْ
الْمَرَضِ ، وَتَبَرُّعُ نَجْزٍ فِي مَرَضِهِ ، كَوْفُ وَهْبَةٍ وَإِبْرَاءٍ .
وَلَوْ اخْتَلَفَ الْوَارِثُ وَالْمُتَّهَبُ : هَلِ الْهَبَةُ فِي الصَّحَّةِ أَوْ الْمَرَضِ ؟
صُدِّقَ الْمُتَّهَبُ بِبَيْمِينِهِ ، لِأَنَّ الْعَيْنَ فِي يَدِهِ .

وَلَوْ وَهَبَ فِي الصَّحَّةِ وَأَقْبَضَ فِي الْمَرَضِ أَعْتَبَرَ مِنَ الثَّلَاثِ .
أَمَّا الْمُنَجَّزُ فِي صِحَّتِهِ فَيُخَسَّبُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ، كَحِجَّةِ الْإِسْلَامِ ،
وَعِتْقِ الْمُسْتَوْلَدَةِ . وَلَوْ أَدْعَى الْوَارِثُ مَوْتَهُ فِي مَرَضٍ تَبَرَّعَ ، وَالْمُتَبَرِّعُ
عَلَيْهِ شِفَاءُهُ وَمَوْتُهُ مِنْ مَرَضٍ آخَرَ أَوْ فَجْأَةً ، فَإِنْ كَانَ مَخُوفاً صُدِّقَ
الْوَارِثُ ، وَإِلَّا فَالْآخَرُ .

وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي وُقُوعِ التَّصَرُّفِ فِي الصَّحَّةِ ، أَوْ فِي الْمَرَضِ ، صُدِّقَ
الْمُتَبَرِّعُ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ دَوَامُ الصَّحَّةِ ، فَإِنْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ ، قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ
الْمَرَضِ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ أَوْصَى لِجِيرَانِهِ فَلَا زَبْعِينَ دَاراً مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ، فَيَقْسِمُ حِصَّةَ
كُلِّ دَارٍ عَلَى عَدَدِ سُكَّانِهَا ؛ أَوْ لِلْعُلَمَاءِ فَلِمُحَدِّثٍ يَعْرِفُ جَالَ الزَّارِي قُوَّةَ أَوْ
ضِدَّهَا ، وَالْمَرْوِيِّ صِحَّةً وَضِدَّهَا ؛ وَمُفَسِّرٍ يَعْرِفُ مَعْنَى كُلِّ آيَةٍ وَمَا أُريدَ
بِهَا ؛ وَفَقِيهِ يَعْرِفُ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ نَصّاً وَاسْتِنْبَاطاً ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا مَنْ
حَصَلَ شَيْئاً مِنَ الْفَقْهِ بِحَيْثُ يَتَأَهَّلُ بِهِ لِفَهْمِ بَاقِيهِ . وَلَيْسَ مِنْهُمْ نَحْوِيٌّ وَصَرْفِيٌّ
وَلُغَوِيٌّ وَمُتَكَلِّمٌ ، وَيَكْفِي ثَلَاثَةٌ مِنْ أَصْحَابِ الْعُلُومِ الثَّلَاثَةِ أَوْ بَعْضِهَا .

وَتَبْطُلُ بِرْجُوعٍ ، بِنَحْوِ : نَقَضْتُهَا ، وَ : هَذَا لِوَارِثِي ،

وَلَوْ أَوْصَى لِأَعْلَمِ النَّاسِ اخْتَصَّ بِالْفُقَهَاءِ ، أَوْ لِلْقُرَاءِ لَمْ يُعْطَ إِلَّا مَنْ
يَحْفَظُ كُلَّ الْقُرْآنِ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ ، أَوْ لِأَجْهَلِ النَّاسِ صُرِفَ لِعِبَادِ الْوَتَنِ ،
فَإِنْ قَالَ : مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَمَنْ يَسُبُّ الصَّحَابَةَ .

وَيَدْخُلُ فِي وَصِيَّةِ الْفُقَرَاءِ الْمَسَاكِينُ وَعَكْسُهُ .

وَيَدْخُلُ فِي أَقَارِبِ زَيْدٍ كُلُّ قَرِيبٍ وَإِنْ بَعْدَ ، لَا أَصْلَ وَفَرْعٌ ، وَلَا
تَدْخُلُ فِي أَقَارِبِ نَفْسِهِ وَرَثَتُهُ .

* * *

وَتَبْطُلُ الْوَصِيَّةُ الْمُعَلَّقَةُ بِالْمَوْتِ ، وَمِثْلُهَا تَبْرُعُ عُلُقَ بِالْمَوْتِ ، سَوَاءٌ
كَانَ التَّعْلِيقُ فِي الصَّحَّةِ أَوْ الْمَرَضِ ، فَلِلْمُوصِي الرُّجُوعُ فِيهَا ، كَالْهَبَةِ ،
قَبْلَ الْقَبْضِ ، بَلْ أَوْلَى ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَرْجِعْ فِي تَبْرُعِ نَجْزِهِ فِي مَرَضِهِ وَإِنْ
أُعْتَبِرَ مِنَ الثَّلَاثِ ، بِرْجُوعٍ عَنِ الْوَصِيَّةِ ، بِنَحْوِ : نَقَضْتُهَا ، كَأَبْطَلْتُهَا ، أَوْ
رَدَدْتُهَا ، أَوْ أَزَلْتُهَا .

وَالْأَوْجَهُ صِحَّةُ تَعْلِيقِ الرُّجُوعِ فِيهَا عَلَى شَرْطِ لِحَاجِزِ التَّعْلِيقِ فِيهَا ،
فَأَوْلَى فِي الرُّجُوعِ عَنْهَا .

وَبِنَحْوِ هَذَا لِوَارِثِي ، أَوْ مِيرَاثٌ عَنِّي ، سَوَاءٌ أَنْسَى الْوَصِيَّةَ أَمْ ذَكَرَهَا .

وَسُئِلَ شَيْخُنَا عَمَّا لَوْ أَوْصَى لَهُ بِثُلْثِ مَالِهِ إِلَّا كُتِبَ ، ثُمَّ بَعْدَ مُدَّةٍ أَوْصَى
لَهُ بِثُلْثِ مَالِهِ وَلَمْ يَسْتَتِنِ ، هَلْ يُعْمَلُ بِالْأَوْلَى أَوْ بِالثَّانِيَةِ ؟ فَأَجَابَ بِأَنَّ الَّذِي
يُظْهَرُ الْعَمَلُ بِالْأَوْلَى ، لِأَنَّهَا نَصٌّ فِي إِخْرَاجِ الْكُتُبِ ، وَالثَّانِيَةُ مُحْتَمَلَةٌ أَنَّهُ
تَرَكَ الْأَسْتِثْنَاءَ فِيهَا لِتَصْرِيحِهِ بِهِ فِي الْأَوْلَى ، وَأَنَّهُ تَرَكَهُ إِنْطِلَالًا لَهُ ، وَالنَّصُّ

وَبَيْعٍ وَرَهْنٍ وَعَرْضٍ عَلَيْهِ وَغِرَاسٍ ، وَتَنْفَعُ مَيْتًا صَدَقَةً وَدُعَاءً .

مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُخْتَمِلِ .

وَبِنَحْوِ بَيْعِ رَهْنٍ ، وَلَوْ بِلاَ قَبُولٍ ، وَعَرْضٍ عَلَيْهِ وَتَوَكُّلٍ فِيهِ .

وَنَحْوِ غِرَاسٍ فِي أَرْضٍ أَوْصَى بِهَا ، بِخِلَافِ زَرْعِهِ بِهَا .

وَلَوْ اخْتَصَّ نَحْوُ الْغِرَاسِ بِبَعْضِ الْأَرْضِ ، اخْتَصَّ الرُّجُوعُ بِمَحَلِّهِ .

وَلَيْسَ مِنَ الرُّجُوعِ انْكَارُ الْمُوصِي الْوَصِيَّةَ إِنْ كَانَ لِعَرْضٍ .

وَلَوْ أَوْصَى بِشَيْءٍ لَزِيدٍ ، ثُمَّ أَوْصَى بِهِ لِعَمْرٍو ، فَلَيْسَ رُجُوعًا ، بَلْ

يَكُونُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ ؛ وَلَوْ أَوْصَى بِهِ لِثَالِثٍ ، كَانَ بَيْنَهُمْ أَثْلَاثًا ، وَهَكَذَا ،

قَالَهُ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا فِي « شَرْحِ الْمَنْهَجِ » .

وَلَوْ أَوْصَى لَزِيدٍ بِمِئَةٍ ، ثُمَّ بِخَمْسِينَ ، فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا خَمْسُونَ لِتَضَمَّنَ

الثَّانِيَةُ الرُّجُوعَ عَنْ بَعْضِ الْأَوَّلَى ؛ قَالَهُ التَّوَوُّيُّ .

وَتَنْفَعُ مَيْتًا مِنْ وَارِثٍ وَغَيْرِهِ صَدَقَةً عَنْهُ ، وَمِنْهَا وَقْفٌ لِمُصْحَفٍ

وَغَيْرِهِ ، وَبِنَاءُ مَسْجِدٍ ، وَحَفْرُ بَيْتٍ ، وَغَرْسُ شَجَرٍ مِنْهُ فِي حَيَاتِهِ أَوْ مِنْ

غَيْرِهِ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ .

وَدُعَاءٌ لَهُ إِجْمَاعًا ، وَصَحَّ فِي الْخَبَرِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَرْفَعُ دَرَجَةَ الْعَبْدِ فِي

الْجَنَّةِ بِاسْتِغْفَارٍ وَلَدِهِ لَهُ ؛ [مُسْلِمٌ ، رَقْمٌ : ١٦٣١ ؛ ابْنُ مَاجَهَ ، رَقْمٌ : ٣٦٦٠ ؛ مُسْنَدُ

أَحْمَدَ ، رَقْمٌ : ٨٥٤٠ ؛ الدَّارِمِيُّ ، رَقْمٌ : ٣٤٦٤] وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ

إِلَّا مَا سَعَى ﴾ [٥٣ سُوْرَةُ النَّجْمِ / الْآيَةُ : ٣٩] عَامٌّ مَخْصُوصٌ بِذَلِكَ ، وَقِيلَ :

مَنْسُوخٌ .

وَمَعْنَى نَفْعِهِ بِالْصَّدَقَةِ أَنَّهُ يَصِيرُ كَأَنَّهُ تَصَدَّقَ ؛ قَالَ الشَّافِعِيُّ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : وَوَاسِعُ فَضْلِ اللَّهِ أَنْ يُثِيبَ الْمُتَصَدِّقَ أَيْضاً [البیان ،
٣١٦/٨] . وَمِنْ ثَمَّ قَالَ أَصْحَابُنَا : يُسَرُّ لَهُ نِيَّةُ الصَّدَقَةِ عَنْ أَبِيهِ مَثَلًا ، فَإِنَّهُ
تَعَالَى يُثِيبُهُمَا وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئًا .

وَمَعْنَى نَفْعِهِ بِالْدُّعَاءِ حُصُولُ الْمَدْعُوِّ بِهِ لَهُ إِذَا اسْتَجِيبَ ، وَاسْتِجَابَتُهُ
مَخْصُصُ فَضْلِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ، أَمَّا نَفْسُ الدُّعَاءِ وَثَوَابُهُ فَهُوَ لِلدَّاعِي ، لِأَنَّهُ
شَفَاعَةٌ أَجَرُهَا لِلشَّافِعِ وَمَقْصُودُهَا لِلْمَشْفُوعِ لَهُ ، نَعَمْ دُعَاءُ الْوَلَدِ يَحْصُلُ
ثَوَابُهُ نَفْسُهُ لِلْوَالِدِ الْمَيِّتِ ، لِأَنَّ عَمَلَ وَلَدِهِ لِيَسْبِيهِ فِي وُجُودِهِ مِنْ جُمْلَةِ
عَمَلِهِ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ خَبَرٌ : « يَنْقَطِعُ عَمَلُ ابْنِ آدَمَ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ » ثُمَّ قَالَ :
« أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ » أَيُّ : مُسْلِمٍ « يَدْعُو لَهُ » [مسلم ، رقم : ١٦٣١] جَعَلَ دُعَاءَهُ
مِنْ عَمَلِ الْوَالِدِ .

أَمَّا الْقِرَاءَةُ ، فَقَدْ قَالَ النَّوَوِيُّ فِي « شَرْحِ مُسْلِمٍ » [المقدمة] :
الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَا يَصِلُ ثَوَابُهَا إِلَى الْمَيِّتِ ، وَقَالَ بَعْضُ
أَصْحَابِنَا : يَصِلُ ثَوَابُهَا لِلْمَيِّتِ بِمُجَرَّدِ قُصْدِهِ بِهَا وَلَوْ بَعْدَهَا . وَعَلَيْهِ الْأَيْمَةُ
الثَّلَاثَةُ ، وَاخْتَارَهُ كَثِيرُونَ مِنْ أَيْمَتِنَا ، وَاعْتَمَدَهُ السُّبُكِيُّ وَغَيْرُهُ ، فَقَالَ :
وَالَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْخَبَرُ بِالْإِسْتِنْبَاطِ أَنَّ بَعْضَ الْقُرْآنِ إِذَا قُصِدَ بِهِ نَفْعُ الْمَيِّتِ
نَفَعَهُ ؛ وَبَيَّنَ ذَلِكَ .

وَحَمَلَ جَمْعُ عَدَمِ الْوُصُولِ الَّذِي قَالَهُ النَّوَوِيُّ عَلَى مَا إِذَا قَرَأَ
لَا بِحَضْرَةِ الْمَيِّتِ وَلَمْ يَتَوَقَّعْ الْقَارِئُ ثَوَابَ قِرَاءَتِهِ لَهُ ، أَوْ نَوَاهُ وَلَمْ يَدْعُ ؛

بَابُ الْفَرَائِضِ

وَقَدْ نَصَّ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ^(١) عَلَى نَذْبِ قِرَاءَةِ مَا تَسِرُّ عِنْدَ الْمَيِّتِ
وَالِدُعَاءِ عَقِبَهَا ، أَيْ : لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ أَرْجَى لِلْإِجَابَةِ ، وَلِأَنَّ الْمَيِّتَ تَنَالُهُ بَرَكَةُ
الْقِرَاءَةِ كَالْحَيِّ الْحَاضِرِ .

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ : وَيَنْبَغِي الْجَزْمُ بِنَفْعِ : اَللّٰهُمَّ اَوْصِلْ ثَوَابَ مَا قَرَأْتُهُ ، اَيُّ : مِثْلُهُ ، فَهُوَ الْمُرَادُ ، وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِهِ لِفُلَانٍ ، لِأَنَّهُ إِذَا نَفَعَهُ الدُّعَاءُ بِمَا لَيْسَ لِلدَّاعِي فَمَا لَهُ أَوْلَى .

وَيَجْرِي هَذَا فِي سَائِرِ الْأَعْمَالِ مِنْ صَلَاةٍ وَصَوْمٍ وَغَيْرِهِمَا. [راجع الصفحات : ٣٨ و ٢٧٢].

❁ ❁ ❁

بَابُ الْفَرَائِضِ

أَيُّ : مَسَائِلُ قِسْمَةِ الْمَوَارِيثِ ؛ جَمْعُ فَرِيضَةٍ ، بِمَعْنَى : مَفْرُوضَةٍ ؛
وَالْفَرَضُ لُغَةٌ : التَّقْدِيرُ ، وَشَرَعًا هُنَا : نَصِيبٌ مُقَدَّرٌ لِلْوَارِثِ .
وَهُوَ مِنَ الرِّجَالِ عَشْرَةٌ : ابْنٌ ، وَابْنَتُهُ ، وَأَبٌ ، وَأَبُوهُ ، وَأَخٌ مُطْلَقًا ؛
وَابْنَتُهُ إِلَّا مِنَ الْأُمِّ ، وَعَمٌّ وَابْنَتُهُ إِلَّا لِلْأُمِّ ، وَزَوْجٌ ، وَذُو وَلَاءٍ .
وَمِنَ النِّسَاءِ سَبْعٌ : بِنْتُ ، وَبِنْتُ ابْنٍ ، وَأُمٌّ ، وَجَدَّةٌ ، وَأُخْتُ ،
وَزَوْجَةٌ ، وَذَاتُ وَلَاءٍ .

(١) هو كذلك في «الأذكار»، رقم: ٨٤٥؛ وفي «المجموع» ٢٥٨/٥ أن هذا قول الأصحاب، وفي «رياض الصالحين»، رقم: ٩٤٧ أن هذا قول الشافعي.

الْفُرُوضُ فِي كِتَابِ اللَّهِ: ثُلَثَانِ لِاثْنَيْنِ مِنْ بِنْتٍ وَبِنْتِ ابْنٍ
وَأُخْتٍ لِابْنَيْنِ وَلِابٍ وَعَصَبٍ كُلًّا أَخٌ سَاوٍ، وَالْأُخْرَيْنِ
الْأُولَيَانِ؛

وَلَوْ فَقَدَ الْوَرَثَةَ كُلَّهُمْ فَأَصْلُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يُورَثُ ذُو الْأَرْحَامِ ، وَلَا
يُورَثُ عَلَى أَهْلِ الْفَرَائِضِ فِيمَا إِذَا وَجَدَ بَعْضُهُمْ ، بَلِ الْمَالُ لِبَيْتِ الْمَالِ ، ثُمَّ
إِنْ لَمْ يَنْتَظَمْ بَيْتُ الْمَالِ رُدَّ مَا فَضَلَ عَنْهُمْ عَلَيْهِمْ ، غَيْرَ الزَّوْجَيْنِ ، بِنِسْبَةِ
الْفُرُوضِ ، ثُمَّ ذَوِي الْأَرْحَامِ ، وَهُمْ أَحَدُ عَشَرَ : وَلَدِ بِنْتٍ ، وَأُخْتٍ ،
وَبِنْتُ أَخٍ ، وَعَمٌّ ، وَعَمَّةٌ لِأُمٍّ ، وَخَالَ ، وَخَالَةٌ ، وَعَمَّةٌ ، وَأَبُو أُمٍّ ، وَأُمُّ
أَبِي أُمٍّ ، وَوَلَدُ أَخٍ لِأُمٍّ .

الْفُرُوضُ الْمُقَدَّرَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى سِتَّةٌ : ثُلَثَانِ ، وَنِصْفٌ ،
وَرُبْعٌ ، وَثُمْنٌ ، وَثُلُثٌ ، وَسُدُسٌ .

فَالثُّلَثَانِ فَرَضُ أَرْبَعَةٍ : لِاثْنَيْنِ فَأَكْثَرُ مِنْ بِنْتٍ وَبِنْتِ ابْنٍ وَأُخْتٍ
لِابْنَيْنِ وَلِابٍ وَعَصَبٍ كُلًّا مِنَ الْبِنْتِ وَبِنْتِ ابْنٍ وَالْأُخْتِ لِابْنَيْنِ أَوْ
لِابٍ .

أَخٌ سَاوٍ لَهُ فِي الرُّتْبَةِ وَالْإِدْلَاءِ ، فَلَا يُعَصَّبُ ابْنُ ابْنِ الْبِنْتِ ، وَلَا
ابْنُ ابْنِ ابْنِ بِنْتِ ابْنٍ لِعَدَمِ الْمُسَاوَةِ فِي الرُّتْبَةِ ، وَلَا يُعَصَّبُ الْأَخُ لِابْنَيْنِ
الْأُخْتِ لِابٍ ، وَلَا الْأَخُ لِابٍ الْأُخْتِ لِابْنَيْنِ لِعَدَمِ الْمُسَاوَةِ فِي الْإِدْلَاءِ
وَإِنْ تَسَاوَا فِي الرُّتْبَةِ ، وَعَصَبَ الْأُخْرَيْنِ ، أَيُّ : الْأُخْتِ لِابْنَيْنِ أَوْ لِابٍ
الْأُولَيَانِ ، وَهُمَا : الْبِنْتُ وَبِنْتُ ابْنٍ ، وَالْمَعْنَى : أَنَّ الْأُخْتِ لِابْنَيْنِ أَوْ
لِابٍ مَعَ الْبِنْتِ أَوْ بِنْتِ ابْنٍ تَكُونُ عَصَبَةً ، فَتُسَقِطُ أُخْتُ لِابْنَيْنِ أَجْتَمَعَتْ

وَنِصْفُ لَهْنٍ مُنْفَرِدَاتٍ ، وَلِزَوْجٍ لَيْسَ لِزَوْجَتِهِ فَرْعٌ ؛ وَرُبْعٌ لَهُ مَعَهُ
وَلَهَا دُونَهُ ؛ وَثُمْنٌ لَهَا مَعَهُ ؛ وَثُلُثٌ لَأُمٍّ لَيْسَ لِمَيْتِهَا فَرْعٌ وَلَا عَدَدٌ ،
مِنْ إِخْوَةٍ ، وَلَوْلَدَيْنِهَا ؛ وَسُدُسٌ لِأَبٍ وَجَدَّ لِمَيْتِهِمَا فَرْعٌ ، وَأُمٌّ لِمَيْتِهَا
ذَلِكَ ، أَوْ عَدَدٌ مِنْ إِخْوَةٍ ، وَجَدَّةٌ ،

مَعَ بِنْتٍ أَوْ بِنْتِ ابْنٍ أَخًا لِأَبٍ ، كَمَا يُسْقِطُ الْأَخُ - أَيُ : لِأَبَوَيْنِ - الْأَخُ
لِأَبٍ .

وَنِصْفُ فَرَضٍ خَمْسَةٍ : لَهْنٌ ، أَيُ : لِمَنْ ذَكَرْنَا حَالَ كَوْنِهِنَّ مُنْفَرِدَاتٍ
عَنْ أَخَوَاتِهِنَّ وَعَنْ مُعَصَّبِهِنَّ ؛ وَلِزَوْجٍ لَيْسَ لِزَوْجَتِهِ فَرْعٌ وَارِثٌ ، ذَكَرًا كَانَ
أَوْ أُنْثَى .

وَرُبْعُ فَرَضٍ ائْتَيْنِ : لَهُ ، أَيُ : لِلزَّوْجِ ، مَعَهُ ، أَيُ : مَعَ فَرَعِهَا ^(١) ،
وَرُبْعٌ لَهَا ، أَيُ : لِزَوْجَةٍ فَأَكْثَرُ ، دُونَهُ ، أَيُ : دُونَ فَرَعٍ لَهُ .

وَتُمْنٌ لَهَا ، أَيُ : لِلزَّوْجَةِ مَعَهُ ، أَيُ : مَعَ فَرَعٍ لِزَوْجِهَا .

وَتُلُثٌ فَرَضُ ائْتَيْنِ : لِأُمٍّ لَيْسَ لِمَيْتِهَا فَرْعٌ وَارِثٌ وَلَا عَدَدٌ ، ائْتَانِ فَأَكْثَرُ
مِنْ إِخْوَةٍ ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى ، وَلَوْلَدَيْنِهَا ، أَيُ : لِوَلَدَيْنِ أُمٍّ فَأَكْثَرُ ، يَسْتَوِي
فِيهِ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى .

وَسُدُسٌ فَرَضُ سَبْعَةٍ : لِأَبٍ وَجَدَّ لِمَيْتِهِمَا فَرْعٌ وَارِثٌ وَأُمٌّ لِمَيْتِهَا ذَلِكَ ،
أَوْ عَدَدٌ مِنْ إِخْوَةٍ وَأَخَوَاتٍ ، ائْتَانِ فَأَكْثَرُ ، وَجَدَّةٌ ، أُمٌّ أَبٍ وَأُمٌّ أُمٍّ ، وَإِنْ
عَلَتَا ، سَوَاءٌ كَانَ مَعَهُمَا وَلَدٌ أَمْ لَا ؛ هَذَا إِنْ لَمْ تُدَلِّ بِذِكْرِ بَيْنِ ائْتَيْنِ ، فَإِنْ

(١) فِي نَسَخَةٍ : « فَرُوعُهَا » بَدَلًا مِنْ : « فَرَعُهَا » .

وَبِنْتِ ابْنٍ فَأَكْثَرَ مَعَ بِنْتِ أَوْ بِنْتِ ابْنٍ أَعْلَى، وَأُخْتٍ فَأَكْثَرَ لِأَبٍ مَعَ
 أُخْتٍ لِابْنَيْنِ وَوَاحِدٍ مِنْ وَلَدِ أُمٍّ؛ وَثُلُثُ بَاقٍ لِأُمٍّ مَعَ أَحَدِ زَوْجَيْنِ
 وَأَبٍ. وَيُحْجَبُ وَلَدُ ابْنٍ بِابْنٍ أَوْ ابْنِ ابْنٍ أَقْرَبَ مِنْهُ، وَجَدُّ بِأَبٍ،
 وَجَدَّةٌ لِأُمٍّ بِأُمٍّ، وَلِأَبٍ بِأَبٍ وَأُمٍّ، وَأَخٌ لِابْنَيْنِ بِأَبٍ وَابْنٍ وَابْنِهِ،
 وَأَخٌ لِأَبٍ بِهِمَا، وَبِأَخٍ لِابْنَيْنِ، وَلِأُمٍّ بِأَبٍ وَفَرَعٍ،

أَدْلَتْ بِهِ، كَأُمٍّ أَبِي أُمٍّ، لَمْ تَرِثْ بِخُصُوصِ الْقَرَابَةِ، لِأَنَّهَا مِنْ ذَوِي
 الْأَرْحَامِ وَبِنْتِ ابْنٍ فَأَكْثَرَ مَعَ بِنْتِ أَوْ بِنْتِ ابْنٍ أَعْلَى مِنْهَا وَأُخْتٍ فَأَكْثَرَ لِأَبٍ
 مَعَ أُخْتٍ لِابْنَيْنِ وَوَاحِدٍ مِنْ وَلَدِ أُمٍّ ذَكَرًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ وَثُلُثُ بَاقٍ بَعْدَ فَرْضِ
 الزَّوْجِ أَوْ الزَّوْجَةِ لِأُمٍّ مَعَ أَحَدِ زَوْجَيْنِ وَأَبٍ، لَا ثُلُثُ الْجَمِيعِ لِيَأْخُذَ الْأَبُ
 مِثْلِي مَا تَأْخُذُهُ الْأُمُّ. فَإِنْ كَانَتْ مَعَ زَوْجٍ وَأَبٍ فَالْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ : لِلزَّوْجِ
 ثَلَاثَةٌ، وَلِلْأَبِ اثْنَانِ، وَلِلْأُمِّ وَاحِدٌ. وَإِنْ كَانَتْ مَعَ زَوْجَةٍ وَأَبٍ فَالْمَسْأَلَةُ
 مِنْ أَرْبَعَةٍ : لِلزَّوْجَةِ وَاحِدٌ، وَلِلْأُمِّ وَاحِدٌ، وَلِلْأَبِ اثْنَانِ. وَاسْتَبَقُوا فِيهِمَا
 لَفْظَ الثُّلُثِ مُحَافَظَةً عَلَى الْأَدَبِ فِي مُوَافَقَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ
 الثُّلُثُ﴾ [٤ سورة النساء/ الآية : ١١] وَإِلَّا فَمَا تَأْخُذُهُ الْأُمُّ فِي الْأُولَى سُدُسٌ،
 وَفِي الثَّانِيَةِ رُبُعٌ.

وَيُحْجَبُ وَلَدُ ابْنٍ بِابْنٍ أَوْ ابْنِ ابْنٍ أَقْرَبَ مِنْهُ، وَيُحْجَبُ جَدُّ بِأَبٍ، وَ
 تُحْجَبُ جَدَّةٌ لِأُمٍّ بِأُمٍّ، لِأَنَّهَا أَدْلَتْ بِهَا وَجَدَّةٌ لِأَبٍ بِأَبٍ، لِأَنَّهَا أَدْلَتْ بِهِ،
 وَأُمٌّ بِالْإِجْمَاعِ، وَيُحْجَبُ أَخٌ لِابْنَيْنِ بِأَبٍ وَابْنٍ وَابْنِهِ وَإِنْ نَزَلَ، وَيُحْجَبُ
 أَخٌ لِأَبٍ بِهِمَا، أَيُّ : بِأَبٍ وَابْنٍ، وَبِأَخٍ لِابْنَيْنِ، وَبِأُخْتٍ لِابْنَيْنِ مَعَهَا بِنْتُ
 أَوْ بِنْتُ ابْنٍ كَمَا سَيَأْتِي. وَيُحْجَبُ أَخٌ لِأُمٍّ بِأَبٍ وَأَبِيهِ وَإِنْ عَلَا، وَفَرَعٍ

وَأَبْنُ أَخٍ لِأَبَوَيْنِ بِأَبٍ وَجَدَّ وَأَبْنٍ وَأَخٍ، وَلَأَبٍ بِهِؤَلَاءِ وَبِأَبْنٍ أَخٍ
لِأَبَوَيْنِ، وَمَا فَضَّلَ أَوْ أَلْكَلُ لِعَصَبَةٍ،

وَارِثٍ لِلْمَيِّتِ وَإِنْ نَزَلَ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، وَيُحْجَبُ ابْنُ أَخٍ لِأَبَوَيْنِ بِأَبٍ
وَجَدَّ وَأَبْنٍ وَابْنِهِ وَإِنْ نَزَلَ، وَأَخٍ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لَأَبٍ. وَيُحْجَبُ ابْنُ أَخٍ لِأَبٍ
بِهِؤَلَاءِ السَّتَّةِ وَبِأَبْنٍ أَخٍ لِأَبَوَيْنِ، لِأَنَّهُ أَقْوَى مِنْهُ. وَيُحْجَبُ عَمُّ لِأَبَوَيْنِ
بِهِؤَلَاءِ السَّبْعَةِ وَبِأَبْنٍ أَخٍ لِأَبٍ؛ وَعَمُّ لِأَبٍ بِهِؤَلَاءِ الثَّمَانِيَةِ. وَبِعَمِّ
لِأَبَوَيْنِ؛ وَأَبْنُ عَمِّ لِأَبَوَيْنِ بِهِؤَلَاءِ التَّسْعَةِ وَبِعَمِّ لِأَبٍ؛ وَأَبْنُ عَمِّ لِأَبٍ
بِهِؤَلَاءِ الْعَشْرَةِ وَبِأَبْنٍ عَمِّ لِأَبَوَيْنِ. وَيُحْجَبُ ابْنُ ابْنٍ أَخٍ لِأَبَوَيْنِ بِأَبْنٍ أَخٍ
لِأَبٍ، لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مِنْهُ، وَبَنَاتُ الْأَبْنِ بِأَبْنٍ أَوْ بَنَتَيْنِ فَأَكْثَرُ لِلْمَيِّتِ إِنْ لَمْ
يُعْصَبْ أَخٌ أَوْ ابْنُ عَمٍّ، فَإِنْ عُصِبَتْ بِهِ أَخَذَتْ مَعَهُ الْبَاقِي بَعْدَ ثُلُثِي الْبَنَتَيْنِ
بِالتَّعْصِيبِ؛ وَالْأَخَوَاتُ لِأَبٍ بِأَخْتَيْنِ لِأَبَوَيْنِ فَأَكْثَرُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ
ذَكَرٌ فَيُعْصَبُهُنَّ؛ وَيُحْجَبْنَ أَيْضًا بِأَخْتِ لِأَبَوَيْنِ مَعَهَا بِنْتُ أَوْ بِنْتُ ابْنٍ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ ابْنَ الْأَبْنِ كَالْأَبْنِ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَعَ الْبِنْتِ مِثْلَاهَا؛
وَالْجَدَّةُ كَالْأُمِّ، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَرِثُ الثُّلُثَ وَلَا ثُلُثَ الْبَاقِي، بَلْ فَرَضُهَا دَائِمًا
السُّدُسُ؛ وَالْجَدُّ كَالْأَبِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَحْجَبُ الْإِخْوَةَ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لَأَبٍ؛
وَبِنْتُ الْأَبْنِ كَالْبِنْتِ، إِلَّا أَنَّهَا تُحْجَبُ بِالْأَبْنِ، وَالْأَخُ لِأَبٍ كَالْأَخِ
لِأَبَوَيْنِ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَعَ الْأُخْتِ لِأَبَوَيْنِ مِثْلَاهَا.

وَمَا فَضَلَ مِنَ التَّرَكَةِ عَمَّنْ لَهُ فَرَضٌ مِنْ أَصْحَابِ الْفُرُوضِ، أَوْ
الْكُلُّ، أَيْ: كُلُّ التَّرَكَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذُو فَرَضٍ، لِعَصَبَةٍ، وَتَسْقُطُ عِنْدَ
الِاسْتِغْرَاقِ.

وَهِيَ : ابْنٌ ، فَأَبْنُهُ ، فَأَبٌ ، فَأَبُوهُ ، فَأَخٌ لِأَبَوَيْنِ ، وَلَأَبٌ ، فَبَنُوهُمَا ،
فَعَمٌ لِأَبَوَيْنِ ، فَلَأَبٌ ، فَبَنُوهُمَا ، فَمُعْتَقٌ ، فَذُكُورٌ عَصَبَتِهِ . فَلَوْ
اجْتَمَعَ بَنُونَ وَبَنَاتٌ أَوْ إِخْوَةٌ وَأَخَوَاتٌ ، فَالْتَرَكَةُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ
الْأُنثِيِّينَ .

فَصْلٌ فِي بَيَانِ أَصُولِ الْمَسَائِلِ

أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ عَدَدُ الرُّؤُوسِ إِنْ كَانَتْ الْوَرَثَةُ عَصَبَاتٍ ،

وَهِيَ : ابْنٌ ، فَبَعْدَهُ ابْنُهُ وَإِنْ سَفَلَ ، فَأَبٌ ، فَأَبُوهُ وَإِنْ عَلَا ، فَأَخٌ
لِأَبَوَيْنِ ، وَأَخٌ لِأَبٍ ، فَبَنُوهُمَا كَذَلِكَ ، فَعَمٌ لِأَبَوَيْنِ ، فَلَأَبٌ ، فَبَنُوهُمَا
كَذَلِكَ ، ثُمَّ عَمُّ الْأَبِ ، ثُمَّ بَنُوهُ ، ثُمَّ عَمُّ الْجَدِّ ، ثُمَّ بَنُوهُ ، وَهَكَذَا ، فَبَعْدَ
عَصَبَةِ النَّسَبِ عَصَبَةُ الْوَلَاءِ ، وَهُوَ فَمُعْتَقٌ ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى ، فَ بَعْدَ
الْمُعْتَقِ ذُكُورٌ عَصَبَتِهِ دُونَ إِنَاثِهِمْ ، وَيُؤَخَّرُ هُنَا الْجَدُّ عَنِ الْأَخِ وَابْنِهِ ،
فَمُعْتَقُ الْمُعْتَقِ فَعَصَبَتُهُ .

فَلَوْ اجْتَمَعَ بَنُونَ وَبَنَاتٌ أَوْ إِخْوَةٌ وَأَخَوَاتٌ ، فَالْتَرَكَةُ لَهُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ
حَظِّ الْأُنثِيِّينَ ؛ وَفُضِّلَ الذَّكَرُ بِذَلِكَ لِاخْتِصَاصِهِ بِلُزُومٍ مَا لَا يَلْزَمُ الْأُنْثَى مِنْ
الْجِهَادِ وَغَيْرِهِ ، وَوَلَدُ ابْنٍ كَوَلَدٍ ، وَأَخٌ لِأَبٍ كَأَخٍ لِأَبَوَيْنِ فِيمَا ذَكَرَ .

* * *

فَصْلٌ فِي بَيَانِ أَصُولِ الْمَسَائِلِ

أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ عَدَدُ الرُّؤُوسِ إِنْ كَانَتْ الْوَرَثَةُ عَصَبَاتٍ ، كَثَلَاثَةِ بَنِينَ أَوْ

وَقَدَّرَ الذَّكَرَ أَثْنَيْنِ إِنْ اجْتَمَعَا ، وَأَصْلُ كُلِّ فَرِيضَةٍ فِيهَا نِصْفَانِ ، أَوْ نِصْفٌ وَمَا بَقِيَ أَثْنَانِ ، أَوْ ثُلثَانٍ وَثُلُثٌ ، أَوْ ثُلثَانٍ وَمَا بَقِيَ ، أَوْ ثُلُثٌ وَمَا بَقِيَ ثَلَاثَةٌ ، أَوْ رُبْعٌ وَمَا بَقِيَ

أَعْمَامٍ ، فَأَصْلُهَا ثَلَاثَةٌ وَقَدَّرَ الذَّكَرَ أَثْنَيْنِ إِنْ اجْتَمَعَا ، أَيْ : الصَّنْفَانِ مِنْ نَسَبٍ ؛ فَبِأَبْنٍ وَبِنْتٍ يُقَسَّمُ الْمَمْلُوكُ عَلَى ثَلَاثَةٍ : لِأَبْنٍ أَثْنَانٍ وَلِبْنَتٍ وَاحِدٍ . وَمَخَارِجُ الْفُرُوضِ : أَثْنَانِ ، وَثَلَاثَةٌ ، وَأَرْبَعَةٌ ، وَسِتَّةٌ ، وَثَمَانِيَةٌ ، وَأَثْنَا عَشَرَ ، وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ .

فَإِنْ كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ فَرَضَانِ فَأَكْثَرُ أَكْتَفَى عِنْدَ تَمَاطُلِ الْمَخْرَجَيْنِ بِأَحَدِهِمَا ، كَنِصْفَيْنِ فِي مَسْأَلَةِ زَوْجٍ وَأُخْتٍ ، فَهِيَ مِنَ الْأَثْنَيْنِ ، وَعِنْدَ تَدَاخُلِهِمَا بِأَكْثَرِهِمَا ، كَسُدُسٍ وَثُلُثٍ فِي مَسْأَلَةِ أُمٍّ وَوَلَدَيْهَا وَأَخٍ لِأَبَوَيْنِ ، أَوْ لَأَبٍ ، فَهِيَ مِنْ سِتَّةٍ ، وَكَذَا يُكْتَفَى فِي زَوْجَةٍ وَأَبَوَيْنِ ، وَعِنْدَ تَوَافُقِهِمَا بِمَضْرُوبٍ وَفَقَ أَحَدِهِمَا فِي الْآخِرِ ، كَسُدُسٍ وَثَمْنٍ ، فِي مَسْأَلَةِ أُمٍّ وَزَوْجَةٍ وَأَبْنٍ ، فَهِيَ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرَيْنِ ، حَاصِلِ ضَرْبٍ وَفَقَ أَحَدَهُمَا ، وَهُوَ نِصْفُ السِّتَّةِ ، أَوِ الثَّمَانِيَّةِ فِي الْآخِرِ ؛ وَعِنْدَ تَبَايُنِهِمَا بِمَضْرُوبٍ أَحَدَهُمَا فِي الْآخِرِ ، كَثُلُثٍ وَرُبْعٍ ، فِي مَسْأَلَةِ أُمٍّ وَزَوْجَةٍ وَأَخٍ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لَأَبٍ ؛ فَهِيَ مِنْ أَثْنَيْنِ عَشَرَ ، حَاصِلِ ضَرْبٍ ثَلَاثَةٍ فِي أَرْبَعَةٍ .

وَأَصْلُ مَسْأَلَةٍ كُلِّ فَرِيضَةٍ فِيهَا نِصْفَانِ ، كَزَوْجٍ وَأُخْتٍ لِأَبٍ ؛ أَوْ نِصْفٌ وَمَا بَقِيَ ، كَزَوْجٍ وَأَخٍ لِأَبٍ أَثْنَانِ ، مَخْرَجُ النُّصْفِ ؛ أَوْ فِيهَا ثُلثَانٍ وَثُلُثٌ ، كَأُخْتَيْنِ لِأَبٍ وَأُخْتَيْنِ لِأُمٍّ ؛ أَوْ ثُلثَانٍ وَمَا بَقِيَ ، كِبَنَتَيْنِ وَأَخٍ لِأَبٍ ؛ أَوْ ثُلُثٌ وَمَا بَقِيَ كَأُمٍّ وَعَمٍّ ثَلَاثَةٌ ، مَخْرَجُ الثُّلُثِ ؛ أَوْ فِيهَا رُبْعٌ وَمَا بَقِيَ كَزَوْجَةٍ وَعَمٍّ

أَرْبَعَةٌ ، أَوْ سُدُسٌ وَمَا بَقِيَ ، أَوْ ثُلُثٌ ، أَوْ ثُلُثَانٍ ، أَوْ
وَنِصْفُ سِتَّةٍ ، أَوْ ثُمْنٌ وَمَا بَقِيَ ، أَوْ وَنِصْفٌ وَمَا بَقِيَ ثَمَانِيَّةٌ ، أَوْ رُبْعٌ
وَسُدُسٌ أَثْنَا عَشَرَ ، أَوْ ثُمْنٌ وَسُدُسٌ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ ، وَتَعُولُ سِتَّةٌ
إِلَى عَشْرَةٍ ، وَأَثْنَا عَشَرَ إِلَى سَبْعَةِ عَشَرَ وَثَرَا ، وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ
لِسَبْعَةِ وَعِشْرِينَ .

أَرْبَعَةٌ ، مَخْرُجُ الرُّبْعِ ؛ أَوْ فِيهَا سُدُسٌ وَمَا بَقِيَ كَأُمِّ وَأَبْنٍ ؛ أَوْ سُدُسٌ وَثُلُثٌ
كَأُمِّ وَأَخَوَيْنِ لَأُمٍّ ؛ أَوْ سُدُسٌ وَثُلُثَانٍ كَأُمِّ وَأَخْتَيْنِ لَأَبٍ ؛ أَوْ سُدُسٌ وَنِصْفٌ
كَأُمِّ وَبِنْتِ سِتَّةٍ ، مَخْرُجُ السُّدُسِ ؛ أَوْ فِيهَا ثُمْنٌ وَمَا بَقِيَ ، كَزَوْجَةِ وَأَبْنٍ ،
أَوْ ثُمْنٌ وَنِصْفٌ وَمَا بَقِيَ ، كَزَوْجَةِ وَبِنْتِ وَأَخٍ لَأَبٍ ثَمَانِيَّةٌ ، مَخْرُجُ الثُّمْنِ ،
أَوْ فِيهَا رُبْعٌ وَسُدُسٌ ، كَزَوْجَةِ وَأَخٍ لَأُمٍّ أَثْنَا عَشَرَ مَضْرُوبٌ وَفَقَ أَحَدُ
الْمَخْرَجَيْنِ فِي الْآخِرِ ؛ أَوْ فِيهَا ثُمْنٌ وَسُدُسٌ كَزَوْجَةِ وَجَدَّةٍ وَأَبْنٍ ، أَرْبَعَةٌ
وَعِشْرُونَ مَضْرُوبٌ وَفَقَ أَحَدِهِمَا فِي الْآخِرِ .

وَتَعُولُ مِنْ أَصُولِ مَسَائِلِ الْفَرَائِضِ ثَلَاثَةٌ : سِتَّةٌ إِلَى عَشْرَةٍ ، وَثَرَا
وَشَفْعًا ، فَعَوْلُهَا إِلَى سَبْعَةٍ ، كَزَوْجٍ وَأَخْتَيْنِ لِغَيْرِ أُمٍّ ؛ وَإِلَى ثَمَانِيَّةٍ ، كَهُمْ
وَأُمٍّ ؛ وَإِلَى تِسْعَةٍ ، كَهُمْ وَأَخٍ لَأُمٍّ ؛ وَإِلَى عَشْرَةٍ ، كَهُمْ وَأَخٍ آخَرَ لَأُمٍّ .
وَتَعُولُ أَثْنَا عَشَرَ إِلَى سَبْعَةِ عَشَرَ وَثَرَا ، فَعَوْلُهَا إِلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ ،
كَزَوْجَةٍ وَأُمٍّ وَأَخْتَيْنِ لِغَيْرِ أُمٍّ ؛ وَإِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ ، كَهُمْ وَأَخٍ لَأُمٍّ ؛ وَإِلَى
سَبْعَةِ عَشَرَ ، كَهُمْ وَأَخٍ آخَرَ لَأُمٍّ .

وَتَعُولُ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ لِسَبْعَةِ وَعِشْرِينَ فَقَطْ ، كِبَيْتَيْنِ وَأَبَوَيْنِ
وَزَوْجَةٍ ، لِلْبَيْتَيْنِ سِتَّةٌ عَشَرَ ، وَلِلْأَبَوَيْنِ ثَمَانِيَّةٌ وَلِلزَّوْجَةِ ثَلَاثَةٌ ؛ وَتُسَمَّى

بِالْمِنْبَرِيَّةِ ، لِأَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَخْطُبُ عَلَى مِنْبَرِ الْكُوفَةِ قَائِلًا :
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي يَحْكُمُ بِالْحَقِّ قَطْعًا ، وَيَجْزِي كُلَّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى ، وَإِلَيْهِ
الْمَأْبُ وَالرَّجْعَى ؛ فَسُئِلَ حِينَئِذٍ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، فَقَالَ ارْتَجَالًا : صَارَ
ثُمَّنُ الْمَرْأَةِ تِسْعًا . وَمَضَى فِي خُطْبَتِهِ ، وَإِنَّمَا عَالُوا لِيَدْخُلَ التَّقْصُ عَلَى
الْجَمِيعِ ، كَأَرْبَابِ الدُّيُونِ وَالْوَصَايَا إِذَا ضَاقَ الْمَالُ عَنْ قَدْرِ حِصَّتِهِمْ .

* * *

فَصْلٌ

[فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْوَدِيعَةِ]

صَحَّ إِيدَاعُ مُحْتَرَمٍ بِـ « أَوْدَعْتُكَ هَذَا » ، أَوْ « أَسْتَحْفَظُكَ » ،
وَبـ « خُذْهُ » مَعَ نِيَّةٍ ؛ وَحَرَّمَ عَلَى عَاجِزٍ عَنْ حِفْظِ الْوَدِيعَةِ أَخْذُهَا ، وَكُرِهَ
عَلَى غَيْرِ وَائِقٍ بِأَمَانَتِهِ ، وَيَضْمَنُ وَدِيعُ بِإِيدَاعِ غَيْرِهِ ، وَلَوْ قَاضِيًا بِلَا إِذْنٍ مِنَ
الْمَالِكِ ، لَا إِنْ كَانَ لِعُذْرٍ ، كَمَرَضٍ ، وَسَفَرٍ ، وَخَوْفِ حَزَقٍ ، وَإِشْرَافِ
حِزْزٍ عَلَى خَرَابٍ ، وَبَوَاضِعٍ فِي غَيْرِ حِزْزٍ مِثْلِهَا ، وَبِنَقْلِهَا إِلَى دُونَ حِزْزٍ
مِثْلِهَا ، وَبِتَرْكِ دَفْعِ مُتْلِفَاتِهَا ، كَتَهْوِيَةِ ثِيَابٍ صُوفٍ ، أَوْ تَرْكِ لُبْسِهَا عِنْدَ
حَاجَتِهَا ، وَبِعُدُولٍ عَنِ الْحِفْظِ الْمَأْمُورِ بِهِ مِنَ الْمَالِكِ ، وَبِجَحْدِهَا ،
وَتَأْخِيرِ تَسْلِيمِهَا لِمَالِكٍ بِلَا عُذْرٍ بَعْدَ طَلَبِ مَالِكِهَا ، وَبِانْتِفَاعِ بِهَا ، كُلْبَسِ
وَرُكُوبِ بِلَا غَرَضٍ الْمَالِكِ ، وَبِأَخْذِ دِرْهَمٍ مَثَلًا مِنْ كَيْسٍ فِيهِ دَرَاهِمُ مُودَعَةٌ
عِنْدَهُ ، وَإِنْ رَدَّ إِلَيْهِ مِثْلُهُ ، فَيَضْمَنُ الْجَمِيعَ إِذَا لَمْ يَتَمَيَّزِ الدَّرْهَمُ الْمَرْدُودُ
عَنِ الْبَقِيَّةِ ، لِأَنَّهُ خَلَطَهَا بِمَالِ نَفْسِهِ بِلَا تَمْيِيزٍ ، فَهُوَ مُتَعَدٌّ ، فَإِنْ تَمَيَّزَ بِنَحْوِ
سِكَّةٍ ، أَوْ رَدَّ إِلَيْهِ عَيْنَ الدَّرْهَمِ ، ضَمِنَهُ فَقَطْ .

وَصُدِّقَ وَدِيعُ كَرْكِيلٍ وَشَرِيكَ وَعَامِلٍ قِرَاضٍ بِيَمِينٍ فِي دَعْوَى رَدِّهَا
عَلَى مُؤْتَمِنِهِ ، لَا عَلَى وَارِثِهِ ، وَفِي قَوْلِهِ : مَالِكَ عِنْدِي وَدِيعَةٌ ، وَفِي
تَلْفِهَا مُطْلَقًا ، أَوْ بِسَبَبِ خَفِيِّ ، كَسَرِقَةٍ ؛ أَوْ بظَاهِرٍ ، كَحَرِيقِ عُرْفِ دُونَ
عُمُومِهِ ، فَإِنْ عُرِفَ عُمُومُهُ لَمْ يَخْلَفْ ، حَيْثُ لَا تُوْهِمَةُ .

* * *

فَائِدَةٌ : [فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْكَذِبِ] : الْكَذِبُ حَرَامٌ ، وَقَدْ يَجِبُ ،
كَمَا إِذَا سَأَلَ ظَالِمٌ عَنْ وَدِيعَةٍ يُرِيدُ أَخْذَهَا ، فَيَجِبُ إِنْكَارُهَا وَإِنْ كَذَبَ ،
وَلَهُ الْخَلْفُ عَلَيْهِ مَعَ التَّوْرِيَةِ ؛ وَإِذَا لَمْ يُنْكَرْهَا وَلَمْ يَمْتَنِعْ مِنْ إِعْلَامِهِ بِهَا
جُهِدَهُ ضَمِنَ .

وَكَذَا لَوْ رَأَى مَعْصُومًا اخْتَفَى مِنْ ظَالِمٍ يُرِيدُ قَتْلَهُ .

وَقَدْ يَجُوزُ كَمَا إِذَا كَانَ لَا يَتِمُّ مَقْصُودُ حَرْبٍ ، وَإِصْلَاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ ،
وَإِرْضَاءُ زَوْجَتِهِ إِلَّا بِالْكَذِبِ ، فَمُبَاحٌ .

* * *

وَلَوْ كَانَ تَحْتَ يَدِهِ وَدِيعَةٌ لَمْ يَعْرِفْ صَاحِبَهَا ، وَأَيْسَ مِنْ مَعْرِفَتِهِ بَعْدَ
الْبَحْثِ الْتَّامِ ، صَرَفَهَا فِيمَا يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ الصَّرْفُ فِيهِ ، وَهُوَ أَهْمُ
مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ ، مَقَدِّمًا أَهْلَ الصَّرُورَةِ وَشِدَّةَ الْحَاجَةِ ، لَا فِي بِنَاءِ نَحْوِ
مَسْجِدٍ ؛ فَإِنْ جَهِلَ مَا ذَكَرَ دَفَعَهُ لِثِقَةِ عَالِمٍ بِالْمَصَالِحِ الْوَاجِبَةِ التَّقْدِيمِ ،
وَالْأَوْرَعُ الْأَعْلَمُ أَوْلَى .

* * *

فصل

[فِي بَيَانِ أَحْكَامِ اللَّقْطَةِ]

لَوْ أَلْتَقَطَ شَيْئًا لَا يُخْشَى فْسَادُهُ ، كَنَقْدٍ وَنَحَاسٍ بِعِمَارَةٍ أَوْ مَفَازَةٍ ، عَرَفَهُ سَنَةً فِي الْأَسْوَاقِ وَأَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ ، فَإِنْ ظَهَرَ مَالِكُهُ وَإِلَّا تَمَلَّكَهُ بِلَفْظٍ : تَمَلَّكْتُ . وَإِنْ شَاءَ بَاعَهُ وَحَفِظَ ثَمَنَهُ ؛ أَوْ مَا يُخْشَى فْسَادُهُ ، كَهَرِيسَةٍ وَبَقْلٍ وَفَاكِهَةٍ وَرُطَبٍ لَا يَتَتَمَّرُ ، فَيَتَخَيَّرُ مُلْتَقِطُهُ بَيْنَ أَكْلِهِ مُتَمَلِّكًا لَهُ وَيَغْرُمُ قِيمَتَهُ ، وَبَيْنَ بَيْعِهِ وَيَعْرِفُهُ بَعْدَ بَيْعِهِ لِيَتَمَلَّكَ ثَمَنَهُ بَعْدَ التَّعْرِيفِ ، فَإِنْ ظَهَرَ مَالِكُهُ أَعْطَاهُ قِيمَتَهُ إِنْ أَكَلَهُ ، أَوْ ثَمَنَهُ إِنْ بَاعَهُ .

وَفِي التَّعْرِيفِ بَعْدَ الْأَكْلِ وَجْهَانِ ، أَصَحُّهُمَا فِي الْعِمَارَةِ وَجُوبُهُ ، وَفِي الْمَفَازَةِ قَالَ الْإِمَامُ : الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ ، لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِيهِ .

وَلَوْ وَجَدَ بَيْتَهُ دِرْهَمًا مَثَلًا ، وَجَوَّزَ أَنَّهُ لِمَنْ يَدْخُلُونَهُ ، عَرَفَهُ لَهُمْ كَاللَّقْطَةِ ؛ قَالَ الْقَفَّالُ .

وَيَعْرِفُ حَقِيرٌ لَا يُعْرَضُ عَنْهُ غَالِبًا ، وَقِيلَ : هُوَ دِرْهَمٌ ؛ زَمَنًا يَظُنُّ أَنَّ فَاقدَهُ يُعْرَضُ عَنْهُ بَعْدَهُ غَالِبًا .

وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ أَلْمَالِ ، فَدَانِقُ الْفِضَّةِ حَالًا ، وَالذَّهَبُ نَحْوَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، أَمَّا مَا يُعْرَضُ عَنْهُ غَالِبًا ، كَحَبَّةِ زَبِيبٍ أَسْتَبَدَّ بِهِ وَاجِدُهُ بِلَا تَعْرِيفٍ .

وَمَنْ رَأَى لَقْطَةً فَدَفَعَهَا بِرِجْلِهِ لِيَعْرِفَهَا وَتَرَكَهَا لَمْ يَضْمَنْهَا .

بَابُ النِّكَاحِ

سُنَّ لِتَائِقٍ قَادِرٍ ،

وَيَجُوزُ أَخْذُ نَحْوِ سَنَابِلِ الْحَصَادِينَ الَّتِي أُعْتِيدَ الْإِعْرَاضُ عَنْهَا ، وَلَوْ
مِمَّا فِيهِ زَكَاةٌ ، خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ ؛ وَكَذَا بُرَادَةُ الْحَدَّادِينَ ، وَكِسْرَةُ خُبْزٍ مِنْ
رَشِيدٍ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يُعْرَضُ عَنْهُ عَادَةً ، فَيَمْلِكُهُ أَخْذُهُ وَيَنْفُذُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ
أَخْذًا بَظَاهِرِ أَحْوَالِ السَّلَفِ .

وَيَحْرُمُ أَخْذُ ثَمَرٍ تَسَاقَطَ إِنْ حُوِّطَ عَلَيْهِ وَسَقَطَ دَاخِلَ الْجِدَارِ .

قَالَ فِي « الْمَجْمُوعِ » : مَا سَقَطَ خَارِجَ الْجِدَارِ إِنْ لَمْ يُعْتَدَ إِبَاحَتُهُ
حَرَمٌ ، وَإِنْ أُعْتِيدَتْ حَلٌّ عَمَلًا بِالْعَادَةِ الْمُسْتَمِرَّةِ الْمُغْلَبَةِ عَلَى الظَّنِّ
إِبَاحَتِهِمْ لَهُ .

* * *

بَابُ النِّكَاحِ

وَهُوَ لُغَةً : الضَّمُّ وَالْاجْتِمَاعُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : تَنَكَحَتِ الْأَشْجَارُ ، إِذَا
تَمَايَلَتْ وَأَنْضَمَّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ؛ وَشَرْعًا : عَقْدٌ يَتَضَمَّنُ إِبَاحَةَ وَطْءٍ بِلَفْظِ
إِنْكَاحٍ أَوْ تَزْوِيجٍ ، وَهُوَ حَقِيقَةٌ فِي الْعَقْدِ مَجَازٌ فِي الْوُطْءِ عَلَى الصَّحِيحِ .
سُنَّ ، أَيِ : النِّكَاحُ .

لِتَائِقٍ ، أَيِ : مُحْتَاجٍ لِلْوُطْءِ ، وَإِنْ أَشْتَغَلَ بِالْعِبَادَةِ .

قَادِرٍ عَلَى مُؤْنَةٍ ، مِنْ مَهْرٍ وَكِسْوَةٍ فَضْلٍ تَمْكِينٍ ، وَنَفَقَةٍ يَوْمِهِ ؛

وَنَظَرُ كُلِّ الْآخَرِ غَيْرَ عَوْرَةٍ،

لِلْأَخْبَارِ الثَّابِتَةِ فِي السُّنَنِ ، وَقَدْ أوردتُ جُمْلَةً مِنْهَا فِي كِتَابِي « إِحْكَامِ أَحْكَامِ النِّكَاحِ » ^(١) وَلَمَّا فِيهِ مِنْ حِفْظِ الدِّينِ وَبَقَاءِ النَّسْلِ .

وَأَمَّا التَّائِقُ الْعَاجِزُ عَنِ الْمُؤْنِ ، فَلِأَوَّلَى لَهُ تَرْكُهُ وَكَسْرُ حَاجَتِهِ بِالصَّوْمِ ؛ لَا بِالذَّوَاءِ .

وَكُرَّةَ لِعَاجِزٍ عَنِ الْمُؤْنِ غَيْرِ تَائِقٍ .

وَيَجِبُ بِالنَّذْرِ حَيْثُ نُدِبَ .

وَسَنَ نَظَرُ كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ بَعْدَ الْعَزْمِ عَلَى النِّكَاحِ وَقَبْلَ الْخُطْبَةِ ، الْآخَرَ غَيْرَ عَوْرَةٍ مُقَرَّرَةٍ فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ .

فَيَنْظُرُ مِنَ الْحُرَّةِ وَجْهَهَا لِيَعْرِفَ جَمَالَهَا ، وَكَفَيْهَا ظَهْرًا وَبَطْنًا لِيَعْرِفَ خُصُوبَةَ بَدَنِهَا .

وَمِمَّنْ بهَا رِقٌّ مَا عَدَا مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ ، وَهُمَا يَنْظُرَانِ مِنْهُ ذَلِكَ . وَلَا بُدَّ فِي حِلِّ النَّظَرِ مِنْ تَيْقُنِ خُلُوقِهَا مِنْ نِكَاحٍ وَعِدَّةٍ ، وَأَنْ لَا يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ لَا يُجَابُ .

وَنُدِبَ لِمَنْ لَا يَتَيَسَّرُ لَهُ النَّظَرُ أَنْ يُرْسَلَ نَحْوَ امْرَأَةٍ لِيَتَأَمَّلَهَا وَتَصِفَهَا لَهُ . وَخَرَجَ بِـ « النَّظَرِ » الْمَسُّ ، فَيَحْرُمُ ، إِذْ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ .

* * *

(١) قال الشيخ السيّد البكري رحمه الله : في بعض نسخ الخط إسقاط الأولى . اهـ . أي : كتابي : « أحكام الزواج » .

مُهِمَّةٌ [فِي بَيَانِ النَّظَرِ الْمُحَرَّمَ وَالْجَائِزِ وَغَيْرِ ذَلِكَ] : يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ ، وَلَوْ شَيْخًا هَمًّا ، تَعَمُّدُ نَظَرِ شَيْءٍ مِنْ بَدَنِ أَجْنَبِيَّةٍ حُرَّةٍ أَوْ أَمَةٍ بَلَغَتْ حَدًّا تُشْتَهَى فِيهِ ، وَلَوْ شَوْهَاءَ أَوْ عَجُوزًا ، وَعَكْسُهُ ، خِلَافًا لِـ « الْحَاوِي » كَالرَّافِعِيِّ ، وَإِنْ نَظَرَ بِغَيْرِ شَهْوَةٍ ، أَوْ مَعَ أَمْنِ الْفِتْنَةِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ؛ لَا فِي نَحْوِ مِرَاةٍ ، كَمَا أَفْتَى بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ ، وَقَوْلُ الْإِسْنَوِيِّ تَبَعًا لِـ « الرُّوضَةِ » : وَالصَّوَابُ حِلُّ النَّظَرِ إِلَى الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ عِنْدَ أَمْنِ الْفِتْنَةِ ؛ ضَعِيفٌ ؛ وَكَذَا اخْتِيَارُ الْأَذْرَعِيِّ قَوْلَ جَمْعٍ : يَحِلُّ نَظَرُ وَجْهِ وَكَفِّ عَجُوزٍ يُؤْمَنُ مِنْ نَظَرِهِمَا الْفِتْنَةُ .

وَلَا يَحِلُّ النَّظَرُ إِلَى عُنُقِ الْحُرَّةِ وَرَأْسِهَا قَطْعًا ، وَقِيلَ : يَحِلُّ مَعَ الْكَرَاهَةِ النَّظَرُ بِلاَ شَهْوَةٍ وَخَوْفِ فِتْنَةٍ إِلَى الْأَمَةِ ، إِلَّا مَا بَيْنَ الشَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ ، لِأَنَّهُ عَوْرَتُهَا فِي الصَّلَاةِ .

وَلَيْسَ مِنَ الْعَوْرَةِ الصَّوْتُ ، فَلَا يَحْرُمُ سَمَاعُهُ إِلَّا إِنْ خُشِيَ مِنْهُ فِتْنَةٌ ، أَوْ التَّدَبُّعُ بِهِ ؛ كَمَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ .

وَأَفْتَى بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ بِجَوَازِ نَظَرِ الصَّغِيرِ لِلنِّسَاءِ فِي الْوَلَائِمِ وَالْأَفْرَاحِ ، وَالْمُعْتَمِدُ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ عَدَمُ جَوَازِ نَظَرِ فَرْجِ صَغِيرَةٍ لَا تُشْتَهَى ، وَقِيلَ : يُكْرَهُ ذَلِكَ .

وَصَحَّحَ الْمُتَوَلِّيُّ حِلَّ نَظَرِ فَرْجِ الصَّغِيرِ إِلَى التَّمْيِيزِ ، وَجَزَمَ بِهِ غَيْرُهُ ، وَقِيلَ : يَحْرُمُ .

وَيَجُوزُ لِنَحْوِ الْأُمِّ نَظَرُ فَرْجَيْهِمَا وَمَشْيُهُ زَمَنَ الرِّضَاعِ وَالتَّرْبِيَةِ

لِلضَّرُورَةِ ، وَلِلْعَبْدِ الْعَدْلِ النَّظَرُ إِلَى سَيِّدَتِهِ الْمُتَّصِفَةِ بِالْعَدَالَةِ مَا عَدَا مَا بَيْنَ
الشَّرِّ وَالرُّكْبَةِ ، كَهَيِّ ؛ وَلِمَحْرَمٍ ، وَلَوْ فَاسِقًا أَوْ كَافِرًا ، نَظَرٌ مَا وَرَاءَ سُرَّةِ
وَرُكْبَتِهِ مِنْهَا ، كَنَظَرِهَا إِلَيْهِ ، وَلِمَحْرَمٍ وَمُمَاتِلٍ مَسُّ مَا وَرَاءَ الشَّرِّ
وَالرُّكْبَةِ ، نَعَمْ مَسُّ ظَهْرٍ أَوْ سَاقٍ مَحْرَمِهِ ، كَأُمِّهِ وَبَنَتِهِ ، وَعَكْسُهُ ، لَا يَحِلُّ
إِلَّا لِحَاجَةٍ أَوْ شَفَقَةٍ . وَحَيْثُ حَرَّمَ نَظَرُهُ حَرَّمَ مَسَّهُ بِلَا حَائِلٍ ، لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي
اللَّذَّةِ .

نَعَمْ ، يَحْرُمُ مَسُّ وَجْهِ الْأَجْنَبِيَّةِ مُطْلَقًا ، وَكُلُّ مَا حَرَّمَ نَظَرُهُ مِنْهُ أَوْ مِنْهَا
مُتَّصِلًا حَرَّمَ نَظَرُهُ مُنْفَصِلًا ، كَقَلَامَةِ يَدٍ أَوْ رِجْلٍ وَشَعْرِ أَمْرَأَةٍ وَعَانَةِ رَجُلٍ ،
فَيَجِبُ مُوَارَاثُهُمَا .

وَتَحْتَجِبُ وَجُوبًا مُسْلِمَةً عَنْ كَافِرَةٍ ، وَكَذَا عَفِيفَةً عَنْ فَاسِقَةٍ ، أَيْ :
بِسِحَاقٍ أَوْ زِنَا أَوْ قِيَادَةٍ .

وَيَحْرُمُ مُضَاجَعَةُ رَجُلَيْنِ أَوْ امْرَأَتَيْنِ عَارِيَّتَيْنِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ وَإِنْ لَمْ
يَتَمَاسَا أَوْ تَبَاعَدَا مَعَ اتِّحَادِ الْفِرَاشِ ، خِلَافًا لِلشُّبْكِيِّ ، وَبَحْثُ أُسْتِثْنَاءِ
الْأَبِ أَوْ الْأُمِّ لِحَبْرِ فِيهِ بَعِيدٌ جَدًّا .

وَيَجِبُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ ابْنِ عَشْرِ سِنِينَ وَأَبُوَيْهِ وَإِخْوَتِهِ فِي الْمَضْجَعِ ، وَإِنْ
نَظَرَ فِيهِ بَعْضُهُمْ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَبِ أَوْ الْأُمِّ .

وَيُسْتَحَبُّ تَصَافُحُ الرَّجُلَيْنِ أَوْ الْمَرْأَتَيْنِ إِذَا تَلَاقَا .

وَيَحْرُمُ مُصَافَحَةُ الْأَمْرَدِ الْجَمِيلِ كَنَظَرِهِ بِشَهْوَةٍ .

وَيُكْرَهُ مُصَافَحَةُ مَنْ بِهِ عَاهَةٌ كَالْأَبْرَصِ وَالْأَجْذَمِ .

وَحُطْبَةُ لَهُ ،

وَيَجُوزُ نَظَرُ وَجْهِ الْمَرْأَةِ عِنْدَ الْمُعَامَلَةِ بَيْنَ وَغَيْرِهِ لِلْحَاجَةِ إِلَى مَعْرِفَتِهَا ، وَتَعْلِيمُ مَا يَجِبُ تَعَلُّمُهُ ، كَالْفَاتِحَةِ دُونَ مَا يُسْنَى عَلَى الْأَوْجَهِ ، وَالشَّهَادَةِ تَحْمُلًا وَأَدَاءً لَهَا أَوْ عَلَيْهَا ، وَتَعَمُّدُ النَّظَرِ لِلشَّهَادَةِ لَا يَضُرُّ وَإِنْ تَيَسَّرَ وَجُودُ نِسَاءٍ أَوْ مُحَارِمٍ يَشْهَدُونَ عَلَى الْأَوْجَهِ .

* * *

وَيُسْنَى حُطْبَةُ بَضَمِ الْخَاءِ مِنَ الْوَلِيِّ .

لَهُ ، أَيْ : لِلنِّكَاحِ الَّذِي هُوَ الْعَقْدُ ، بِأَنْ تَكُونَ قَبْلَ إِجْبَابِهِ ، فَلَا تُنْدَبُ أُخْرَى مِنَ الْخَاطِبِ قَبْلَ قَبُولِهِ ، كَمَا صَحَّحَهُ فِي « الْمِنْهَاجِ » ، بَلْ يُسْتَحَبُّ تَرْكُهَا خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ أَبْطَلَ بِهَا ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ شَيْخُنَا وَشَيْخُهُ زَكَرِيَّا رَحِمَهُمَا اللَّهُ ، لَكِنَّ الَّذِي فِي « الرُّوضَةِ » وَأَصْلُهَا نَدْبُهَا .

وَتُسْنَى حُطْبَةُ أَيْضًا قَبْلَ الْحُطْبَةِ ، وَكَذَا قَبْلَ الْإِجَابَةِ ، فَيَبْدَأُ كُلُّ بِالْحَمْدِ وَالثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ، ثُمَّ بِالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ يُوصِي بِالتَّقْوَى ، ثُمَّ يَقُولُ فِي حُطْبَةِ الْحُطْبَةِ : جِئْتُكُمْ رَاغِبًا فِي كَرِيمَتِكُمْ أَوْ فَتَاتِكُمْ ؛ وَإِنْ كَانَ وَكَيْلًا قَالَ : جَاءَكُمْ مُوَكَّلِي ، أَوْ جِئْتُكُمْ عَنْهُ خَاطِبًا كَرِيمَتِكُمْ ؛ فَيَخْطُبُ الْوَلِيُّ أَوْ نَائِبُهُ كَذَلِكَ ، ثُمَّ يَقُولُ : لَسْتُ بِمَرْغُوبٍ عَنْكَ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ قَبْلَ الْعَقْدِ : أَرْوُجُكَ عَلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ إِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ .

* * *

وَدَيْتُهُ وَنَسِيَّتُهُ

فُرُوعٌ : يَحْرُمُ التَّصْرِيحُ بِخُطْبَةِ الْمُعْتَدَةِ مِنْ غَيْرِهِ رَجْعِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ بَائِنًا ، بِطَلَاقٍ أَوْ فسخٍ أَوْ مَوْتٍ .

وَيَجُوزُ التَّعْرِيزُ بِهَا فِي عِدَّةٍ غَيْرِ رَجْعِيَّةٍ ، وَهُوَ كَ : أَنْتِ جَمِيلَةٌ ، وَرُبَّ رَاغِبٍ فِيكَ .

وَلَا يَحِلُّ خُطْبَةُ الْمُطَلَّقةِ مِنْهُ ثَلَاثًا حَتَّى تَتَحَلَّلَ وَتَنْقُضِيَ عِدَّةَ الْمُحَلَّلِ إِنْ طَلَّقَ رَجْعِيًّا ، وَإِلَّا جَازَ التَّعْرِيزُ فِي عِدَّةِ الْمُحَلَّلِ .

وَيَحْرُمُ عَلَى عَالِمٍ بِخُطْبَةِ الْغَيْرِ وَالْإِجَابَةِ لَهُ خُطْبَةٌ عَلَى خُطْبَةٍ مَنْ جَازَتْ خُطْبَتُهُ ، وَإِنْ كُرِهَتْ ، وَقَدْ صُرِّحَ لَفْظًا بِإِجَابَتِهِ ، إِلَّا بِإِذْنِهِ لَهُ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا حَيَاءٍ ، أَوْ بِإِعْرَاضِهِ ، كَأَنْ طَالَ الزَّمَنُ بَعْدَ إِجَابَتِهِ ، وَمِنْهُ سَفَرُهُ الْبَعِيدُ .

وَمَنْ أَسْتَشِيرَ فِي خَاطِبٍ أَوْ نَحْوِ عَالِمٍ يُرِيدُ الْأَجْتِمَاعَ بِهِ ، ذَكَرَ وَجُوبًا مَسَاوِيَهُ بِصِدْقٍ ، بِذَلَا لِلنَّصِيحَةِ الْوَاجِبَةِ .

* * *

وَدَيْتُهُ ، أَيْ : نِكَاحُ الْمَرْأَةِ الدَّيْتَةِ الَّتِي وَجِدَتْ فِيهَا صِفَةُ الْعَدَالَةِ أَوَّلَى مِنْ نِكَاحِ الْفَاسِقَةِ ، وَلَوْ بِغَيْرِ نَحْوِ زِنَا ، لِلْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ : « فَاطَفَرُ بِذَاتِ الدِّينِ » [البخاري ، رقم : ٥٠٩٠ ؛ مسلم ، رقم : ١٤٦٦] .

وَنَسِيَّتُهُ ، أَيْ : مَعْرُوفَةُ الْأَصْلِ وَطَيْبَتُهُ لِنَسَبَتِهَا إِلَى الْعُلَمَاءِ وَالصُّلَحَاءِ أَوَّلَى مِنْ غَيْرِهَا ، لِخَبَرٍ : « تَخَيَّرُوا لِنُطْفِكُمْ وَلَا تَضَعُوهَا فِي غَيْرِ الْأَكْفَاءِ » [راجع ابن ماجه ، رقم : ١٩٦٨] .

وَجَمِيلَةٌ وَبَعِيدَةٌ وَبَكْرٌ وَوَلُودٌ أُولَى .

وَتُكْرَةُ بِنْتُ الزَّنا وَالْفاسِقِ .

وَجَمِيلَةٌ أُولَى ، لِحَبْرِ : « خَيْرُ النِّسَاءِ مَنْ تَسُرُّ إِذَا نَظَرْتَ » [« مستدرك

الحاكم » ١٦١/٢] .

وَقَرَابَةُ بَعِيدَةٌ عَنْهُ مِمَّنْ فِي نَسَبِهِ أُولَى مِنْ قَرَابَةِ قَرِيبَةٍ وَأَجْنَبِيَّةٌ ، لِضَعْفِ

الشَّهْوَةِ فِي الْقَرِيبَةِ ، فَيَجِيءُ الْوَلَدُ نَحِيفًا .

وَالْقَرِيبَةُ مَنْ هِيَ فِي أَوَّلِ دَرَجَاتِ الْعُمُومَةِ وَالْخُؤُولَةِ .

وَالْأَجْنَبِيَّةُ أُولَى مِنْ الْقَرَابَةِ الْقَرِيبَةِ ، وَلَا يُشْكِلُ مَا ذَكَرَ بِتَزَوُّجِ

النَّبِيِّ ﷺ زَيْنَبَ مَعَ أَنَّهَا بِنْتُ عَمَّتِهِ ، لِأَنَّهُ تَزَوَّجَهَا بَيَانًا لِلْجَوَازِ ؛ وَلَا بِتَزَوُّجِ عَلِيٍّ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، لِأَنَّهَا بَعِيدَةٌ ، إِذْ هِيَ بِنْتُ ابْنِ عَمِّهِ لَا بِنْتُ عَمِّهِ .

وَبَكْرٌ أُولَى مِنَ الثَّيِّبِ ، لِلأَمْرِ بِهِ فِي الْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ ، إِلَّا لِعُذْرِ ، كَضَعْفِ آلَتِهِ عَنْ الْأَفْتِضَاضِ .

وَوَلُودٌ وَوَدُودٌ أُولَى لِلأَمْرِ بِهِمَا .

وَيُعْرَفُ ذَلِكَ فِي الْبَكْرِ بِأَقَارِبِهَا .

وَالْأُولَى أَيْضًا أَنْ تَكُونَ وَافِرَةً الْعَقْلِ ، وَحَسَنَةً الْخُلُقِ ، وَأَنْ لَا تَكُونَ

ذَاتَ وَلَدٍ مِنْ غَيْرِهِ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ ، وَأَنْ لَا تَكُونَ شَفَرَاءَ ، وَلَا طَوِيلَةَ

مَهْزُولَةٍ ، لِلتَّهْيِ عَنْ نِكَاحِهَا .

وَمَحَلُّ رِعَايَةِ جَمِيعِ مَا مَرَّ حَيْثُ لَمْ تَتَوَقَّفِ الْعِقَّةُ عَلَى غَيْرِ مُتَّصِفَةٍ

أَرْكَانُهُ: ١ - زَوْجَةٌ، ٢ - وَزَوْجٌ، ٣ - وَوَلِيٌّ، ٤ - وَشَاهِدَانِ،
٥ - وَصِيغَةٌ.

بِهَا ، وَإِلَّا فَهِيَ أَوْلَى .

قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمَنْهَاجِ » : وَلَوْ تَعَارَضَتْ تِلْكَ الصِّفَاتُ ،
فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ يُقَدَّمُ الدِّينُ مُطْلَقًا ، ثُمَّ الْعَقْلُ وَحُسْنُ الْخُلُقِ ، ثُمَّ
الْوِلَادَةُ ، ثُمَّ النَّسَبُ ، ثُمَّ الْبَكَارَةُ ، ثُمَّ الْجَمَالُ ، ثُمَّ مَا الْمَصْلَحَةُ فِيهِ
أَظْهَرَ بِحَسَبِ اجْتِهَادِهِ . أَنْتَهَى .

وَجَزَمَ بِهِ فِي « شَرْحِ الْإِرْشَادِ » بِتَقْدِيمِ الْوِلَادَةِ عَلَى الْعَقْلِ .

وَنَدِبَ لِلْوَلِيِّ عَرْضُ مُوَلِّيَّتِهِ عَلَى ذَوِي الصَّلَاحِ .

وَيُسْنَى أَنْ يَنْوِيَ بِالنِّكَاحِ السُّنَّةَ وَصَوْنَ دِينِهِ ، وَإِنَّمَا يُثَابُ عَلَيْهِ إِنْ قَصَدَ
بِهِ طَاعَةَ مَنْ نَحْوِ عِفَّةٍ أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ .

وَأَنْ يَكُونَ الْعَقْدُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَأَوَّلَ النَّهَارِ ، وَفِي
شَوَّالَ ، وَأَنْ يَدْخُلَ فِيهِ أَيْضًا .

أَرْكَانُهُ ، أَيُّ : النِّكَاحُ ، خَمْسَةٌ :

١ - زَوْجَةٌ .

٢ - وَزَوْجٌ .

٣ - وَوَلِيٌّ .

٤ - وَشَاهِدَانِ .

٥ - وَصِيغَةٌ .

وَشُرِّطَ فِيهَا إِنْجَابٌ مِنَ الْوَلِيِّ ، وَهُوَ كَزَوَّجْتُكَ ، أَوْ أَنْكَحْتُكَ ؛
وَقَبُولٌ مُتَّصِلٌ بِهِ ، كَتَزَوَّجْتُهَا ، أَوْ نَكَحْتُهَا ، أَوْ قَبِلْتُ ، أَوْ رَضِيتُ
نِكَاحَهَا ، وَصَحَّ بِتَرْجَمَةٍ ،

وَشُرِّطَ فِيهَا ، أَيْ : الصَّيْغَةُ .

إِنْجَابٌ مِنَ الْوَلِيِّ ، وَهُوَ كَزَوَّجْتُكَ ، أَوْ أَنْكَحْتُكَ مُوَلَّيْتِي فَلَانَةَ ؛ فَلَا
يَصِحُّ إِلَّا بِإِنْجَابٍ إِلَّا بِأَحَدِ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ ، لِخَبَرِ مُسْلِمٍ [رَقْم : ١٢١٨] :
« اتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ ، فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانَةِ اللَّهِ ، وَأَسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ
بِكَلِمَةِ اللَّهِ » وَهِيَ مَا وَرَدَ فِي كِتَابِهِ ، وَلَمْ يَرِدْ فِيهِ غَيْرُهُمَا .

وَلَا يَصِحُّ بِأَزْوَجِكَ وَأَنْكَحَكَ عَلَى الْأَوْجِهِ ، وَلَا بِكِنَايَةِ ، كَأَحْلَلْتُكَ
أَبْنَتِي ، أَوْ عَقَدْتُهَا لَكَ .

وَقَبُولٌ مُتَّصِلٌ بِهِ ، أَيْ : بِإِنْجَابٍ مِنَ الزَّوْجِ ، وَهُوَ كَتَزَوَّجْتُهَا ، أَوْ
نَكَحْتُهَا ، فَلَا بُدَّ مِنْ دَالٍّ عَلَيْهَا مِنْ نَحْوِ أَسْمٍ أَوْ ضَمِيرٍ أَوْ إِشَارَةٍ .
أَوْ قَبِلْتُ ، أَوْ رَضِيتُ عَلَى الْأَصَحِّ ، خِلَافًا لِلشُّبْكِيِّ .

لَا فَعَلْتُ نِكَاحَهَا ، أَوْ تَزَوَّجْتُهَا ، أَوْ قَبِلْتُ النِّكَاحَ وَالتَّزْوِيجَ عَلَى
الْمُعْتَمَدِ ، لَا قَبِلْتُ ، وَلَا قَبِلْتُهَا مُطْلَقًا ، أَيْ : الْمُنْكَوحَةَ ؛ وَلَا قَبِلْتُه ،
أَيْ : النِّكَاحَ .

وَالْأَوَّلَى فِي الْقَبُولِ : قَبِلْتُ نِكَاحَهَا ، لِأَنَّهُ الْقَبُولُ الْحَقِيقِيُّ .

وَصَحَّ النِّكَاحُ بِتَرْجَمَةٍ ، أَيْ : تَرْجَمَةِ أَحَدِ اللَّفْظَيْنِ ، بِأَيِّ لُغَةٍ ، وَلَوْ
مِمَّنْ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَأْتِيَ بِمَا يَعِدُّهُ أَهْلُ تِلْكَ اللُّغَةِ صَرِيحًا
فِي لُغَتِهِمْ .

هَذَا إِنَّ فِيهِمْ كُلُّ كَلَامٍ نَفْسِهِ وَكَلَامَ الْآخَرِ وَالشَّاهِدَانِ .

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ التَّقِيُّ الشُّبْكِيُّ فِي « سُرُوحِ الْمِنْهَاجِ » : وَلَوْ تَوَاطَأَ أَهْلُ
قُطْرِ عَلَى لَفْظٍ فِي إِرَادَةِ النِّكَاحِ مِنْ غَيْرِ صَرِيحٍ تَرْجَمَتْهُ لَمْ يَنْعَقِدِ النِّكَاحُ
بِهِ . أَنْتَهَى .

وَالْمُرَادُ بِالتَّرْجَمَةِ تَرْجَمَةُ مَعْنَاهُ اللَّغَوِيِّ ، كَالضَّمِّ ، فَلَا يَنْعَقِدُ بِالْفَاضِلِ
أَشْتَهَرَتْ فِي بَعْضِ الْأَفْطَارِ لِلإِنِّكَاحِ ، كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الْمُحَقِّقُ
الزَّمْزَمِيُّ .

وَلَوْ عَقَدَ الْقَاضِي النِّكَاحَ بِالصَّيْغَةِ الْعَرَبِيَّةِ لِعَجَمِيٍّ لَا يَعْرِفُ مَعْنَاهَا
الْأَصْلِيَّ ، بَلْ يَعْرِفُ أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِعَقْدِ النِّكَاحِ صَحَّ ، كَذَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا
وَالشَّيْخُ عَطِيَّةُ .

وَقَالَ فِي شَرْحِي « الْإِرْشَادِ » وَ« الْمِنْهَاجِ » إِنَّهُ لَا يَضُرُّ لَحْنُ الْعَامِيِّ ،
كَفَتْحِ تَاءِ الْمُتَكَلِّمِ وَإِبْدَالِ الْجِيمِ زَايَا أَوْ عَكْسِهِ .

وَيَنْعَقِدُ بِإِشَارَةِ آخَرٍ مُمْهِمَةٍ ، وَقِيلَ : لَا يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ إِلَّا بِالصَّيْغَةِ
الْعَرَبِيَّةِ ، فَعَلَيْهِ يَصْبِرُ عِنْدَ الْعَجْزِ إِلَى أَنْ يَتَعَلَّمَ أَوْ يُوَكَّلَ ، وَحُكِيَ هَذَا عَنْ
أَحْمَدَ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « مُتَّصِلٌ » مَا إِذَا تَحَلَّلَ لَفْظُ أَجْنَبِيٍّ عَنْ الْعَقْدِ وَإِنْ
قَلَّ ، كَأَنَّكَ حَتَّكَ أَبْنَتِي ، فَاسْتَوْصِ بِهَا خَيْرًا ؛ وَلَا يَضُرُّ تَحَلُّلُ خِطْبَةٍ خَفِيفَةٍ
مِنَ الزَّوْجِ وَإِنْ قُلْنَا بَعْدَ اسْتِخْبَابِهَا ، خِلَافًا لِلشُّبْكِيِّ وَأَبْنِ أَبِي شَرِيفٍ ،
وَلَا : فَقُلْ قَبْلُ نِكَاحِهَا ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مُقْتَضَى الْعَقْدِ .

لَا مَعَ تَعْلِيْقٍ وَتَأْقِيْتٍ ؛

فَلَوْ أَوْجَبَ ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْ إِجَابِهِ ، أَوْ رَجَعَتْ الْأَذْنَةُ فِي إِذْنِهَا قَبْلَ الْقَبُولِ ، أَوْ جُنَّتْ ، أَوْ ارْتَدَّتْ ؛ أُمْتَنَعَ الْقَبُولُ .

* * *

فَرُعٌ : لَوْ قَالَ أَلُولِيٌّ : زَوَّجْتُكَهَا بِمَهْرٍ كَذَا ، فَقَالَ الزَّوْجُ : قَبِلْتُ نِكَاحَهَا ، وَلَمْ يَقُلْ : عَلَى هَذَا الصَّدَاقِ ؛ صَحَّ النِّكَاحُ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ ، خِلَافًا لِلْبَارِزِيِّ .

* * *

لَا يَصِحُّ النِّكَاحُ مَعَ تَعْلِيْقٍ كَالْبَيْعِ ، بَلْ أُولَى ، لاختصاصه بمزید الاحتياط ، كَأَن يَقُولَ الْأَبُ لِلْآخِرِ : إِنْ كَانَتْ بِنْتِي طَلَّقَتْ وَأَعْتَدْتُ ، فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا . فَقَبِلَ ، ثُمَّ بَانَ أَنْقِضَاءُ عِدَّتِهَا ، وَأَنَّهَا أَذِنَتْ لَهُ ، فَلَا يَصِحُّ لِفَسَادِ الصَّيْغَةِ بِالتَّعْلِيْقِ .

وَبَحَثَ بَعْضُهُمُ الصَّحَّةَ فِي : إِنْ كَانَتْ فُلَانَةٌ مُوَلَّيَّتِي فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا ، وَفِي : زَوَّجْتُكَ إِنْ شِئْتَ ؛ كَالْبَيْعِ ، إِذْ لَا تَعْلِيْقَ فِي الْحَقِيقَةِ .

وَلَا مَعَ تَأْقِيْتٍ لِلنِّكَاحِ بِمُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ أَوْ مَجْهُولَةٍ ، فَيَفْسُدُ لِصَحَّةِ النَّهْيِ عَنِ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ ، وَهُوَ الْمُؤَقَّتُ ، وَلَوْ بِأَلْفِ سَنَةٍ .

وَأَيْسَرُ مِنْهُ مَا لَوْ قَالَ : زَوَّجْتُكَهَا مُدَّةَ حَيَاتِكَ أَوْ حَيَاتِهَا ، لِأَنَّهُ مُقْتَضَى الْعَقْدِ ، بَلْ يَبْقَى أَثَرُهُ بَعْدَ الْمَوْتِ .

وَيَلْزَمُهُ فِي نِكَاحِ الْمُتَعَةِ الْمَهْرُ وَالنَّسَبُ وَالْعِدَّةُ ، وَيَسْقُطُ الْحَدُّ إِنْ عُقِدَ

وَفِي الزَّوْجَةِ خُلُوءٌ مِنْ نِكَاحٍ وَعِدَّةٍ، وَتَعْيِينٌ، وَعَدَمٌ مَحْرَمِيَّةٍ
بِنَسَبٍ، فَيَحْرُمُ نِسَاءُ قَرَابَةٍ غَيْرِ وَلَدِ عُمُومَةٍ وَخُوُولَةٍ،

بَوْلِيِّ وَشَاهِدَيْنِ، فَإِنْ عَقِدَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَجَبَ الْحَدُّ إِنْ وَطِئَ،
وَحَيْثُ وَجَبَ الْحَدُّ لَمْ يَثْبُتِ الْمَهْرُ وَلَا مَا بَعْدَهُ^(١).

وَيَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِلاَ ذِكْرِ مَهْرٍ فِي الْعَقْدِ، بَلْ يُسَنُّ ذِكْرُهُ فِيهِ، وَكُرِهَ
إِخْلَاؤُهُ عَنْهُ؛ نَعَمْ، لَوْ زَوَّجَ أَمَتَهُ بَعْدَهُ لَمْ يُسْتَحَبَّ.

وَشَرِطٌ فِي الزَّوْجَةِ، أَيْ: الْمُنْكَوحَةِ، خُلُوءٌ مِنْ نِكَاحٍ وَعِدَّةٌ مِنْ
غَيْرِهِ، وَتَعْيِينٌ لَهَا، فَزَوَّجْتُكَ إِحْدَى بَنَاتِي بَاطِلٌ، وَلَوْ مَعَ الْإِشَارَةِ،
وَيَكْفِي التَّعْيِينُ بِوَصْفٍ أَوْ إِشَارَةٍ، كَزَوَّجْتُكَ بِنْتِي، وَلَيْسَ لَهُ غَيْرُهَا؛ أَوْ
الَّتِي فِي الدَّارِ، وَلَيْسَ فِيهَا غَيْرُهَا، أَوْ هَذِهِ؛ وَإِنْ سَمَّاها بِغَيْرِ أَسْمِهَا فِي
الْكُلِّ، بِخِلَافِ زَوَّجْتُكَ فَاطِمَةَ، وَإِنْ كَانَ أَسْمُ بِنْتِهِ؛ إِلَّا إِنْ نَوَّيَاها، وَلَوْ
قَالَ: زَوَّجْتُكَ بِنْتِي الْكُبْرَى، وَسَمَّاها بِاسْمِ الصُّغْرَى، صَحَّ فِي
الْكُبْرَى، لِأَنَّ الْكِبَرَ صِفَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهَا، بِخِلَافِ الْأَسْمِ، فَقَدَّمَ عَلَيْهِ؛
وَلَوْ قَالَ: زَوَّجْتُكَ بِنْتِي خَدِيجَةَ، فَبَانَتْ بِنْتُ أَبْنِهِ، صَحَّ إِنْ نَوَّيَاها؛ أَوْ
عَيْنَهَا بِإِشَارَةٍ أَوْ لَمْ يُعْرِفْ لِصُلْبِهِ غَيْرُهَا، وَإِلَّا فَلَا.

وَشَرِطٌ فِيهَا أَيْضاً عَدَمٌ مَحْرَمِيَّةٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْخَاطِبِ، بِنَسَبٍ، فَيَحْرُمُ
بِهَلَايَةِ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾ [٤ سورة النساء/ الآية: ٢٣] نِسَاءُ قَرَابَةٍ غَيْرِ
مَا دَخَلَ فِي وَلَدِ عُمُومَةٍ وَخُوُولَةٍ، فَحِينَئِذٍ يَحْرُمُ نِكَاحُ أُمِّ، وَهِيَ مِنْ

(١) قال الشيخ علوي السقاف رحمه الله: قوله: إن عقد بولي... إلى قوله: وينعقد
النكاح؛ يوجد في نسخ الطبع، ولم أره في شيء من نسخ الخط. انتهى.

أَوْ رِضَاعٍ فَيَحْرُمُ بِهِ مَنْ يَحْرُمُ بِنَسَبٍ ،

وَلَدْتُكَ أَوْ وَلَدْتُ مَنْ وَلَدَكَ ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى ، وَهِيَ الْجَدَّةُ مِنْ
الْجِهَتَيْنِ ؛ وَبِنْتٍ ، وَهِيَ مَنْ وَلَدَتْهَا أَوْ وَلَدْتُ مَنْ وَلَدَهَا ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ
أُنْثَى ، لَا مَخْلُوقَةٍ مِنْ مَاءِ زِنَاهُ ؛ وَأُخْتٍ ؛ وَبِنْتِ أَخٍ وَأُخْتٍ ؛ وَعَمَّةٍ ،
وَهِيَ أُخْتُ ذَكَرٍ وَلَدَكَ ؛ وَخَالَةٍ ، وَهِيَ أُخْتُ أُنْثَى وَلَدْتُكَ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ تَزَوَّجَ مَجْهُولَةَ النَّسَبِ ، فَاسْتَلَحَقَهَا أَبُوهُ ، ثَبَتَ نَسَبُهَا ،
وَلَا يَنْفَسِخُ النِّكَاحُ إِنْ كَذَّبَهُ الزَّوْجُ ، وَمِثْلُهُ عَكْسُهُ ، بِأَنْ تَزَوَّجَتْ مَجْهُولًا
فَاسْتَلَحَقَهُ أَبُوهَا ، وَلَمْ تُصَدِّقْهُ .

* * *

أَوْ رِضَاعٍ فَيَحْرُمُ بِهِ ، أَيْ : بِالرِّضَاعِ . مَنْ يَحْرُمُ بِنَسَبٍ لِلْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ
عَلَيْهِ [البخاري ، رقم : ٢٦٤٥ ؛ مسلم ، رقم : ١٤٤٧] : « يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ
مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ » فَمُرْضِعَتُكَ وَمُرْضِعَتُهَا وَمُرْضِعَةٌ مِنْ وَلَدِكَ مِنْ نَسَبٍ
أَوْ رِضَاعٍ ، وَكُلُّ مَنْ وَلَدَتْ مُرْضِعَتُكَ أَوْ ذَا لَبَنِهَا أُمُّكَ مِنْ رِضَاعٍ ،
وَالْمُرْتَضِعَةُ بِلَبَنِكَ وَلَبَنِ فَرْعِكَ نَسَبًا أَوْ رِضَاعًا ، وَبِنْتُهَا كَذَلِكَ وَإِنْ سَفَلَتْ
بِنْتُكَ ، وَالْمُرْتَضِعَةُ بِلَبَنِ أَحَدِ أَبَوَيْكَ نَسَبًا أَوْ رِضَاعًا أُخْتُكَ ، وَقِسْ عَلَى
هَذَا بَقِيَّةَ الْأَصْنَافِ الْمُتَقَدِّمَةِ .

وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْكَ بِرِضَاعٍ مَنْ أَرْضَعْتَ أَخَاكَ أَوْ وَلَدَ وَلَدِكَ ، وَلَا أُمَّ مُرْضِعَةٍ
وَلَدِكَ وَبِنْتُهَا ، وَكَذَا أُخْتُ أَخِيكَ لِأَبِيكَ أَوْ لِأُمِّكَ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ .

* * *

تَنْبِيْهُ [فِي بَيَانِ شُرُوْطِ الرِّضَاعِ] : الرِّضَاعُ الْمُحَرَّمُ وَصُوْلُ لَبَنِ آدَمِيَّةٍ
بَلَغَتْ سِنَّ حَيْضٍ ، وَلَوْ قَطْرَةً ، أَوْ مُخْتَلِطًا بِغَيْرِهِ ، وَإِنْ قَلَّ ، جَوْفَ رَضِيعٍ
لَمْ يَبْلُغْ حَوْلَيْنِ يَقِيْنًا خَمْسَ مَرَّاتٍ يَقِيْنًا عُرْفًا ، فَإِنْ قَطَعَ الرِّضِيعُ إِعْرَاضًا ،
وَإِنْ لَمْ يَشْتَغِلْ بِشَيْءٍ آخَرَ ، أَوْ قَطَعَتْهُ الْمُرْضِعَةُ ، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ فِيهِمَا ، وَلَوْ
فَوْزًا فَرَضَعَتَانِ ، أَوْ قَطَعَهُ لِنَحْوٍ لَّهُوَ ، كَنَوْمٍ خَفِيفٍ ، وَعَادَ حَالًا ، أَوْ
طَالَ ، وَالَّذِي بِفَمِهِ ، أَوْ تَحَوَّلَ ، وَلَوْ بِتَحْوِيلِهَا مِنْ ثَدِيْلٍ آخَرَ ، أَوْ قَطَعَتْهُ
لِشْغَلٍ خَفِيفٍ ، ثُمَّ عَادَتْ إِلَيْهِ ، فَلَا تَعْدُدُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ . وَتَصِيرُ
الْمُرْضِعَةُ أُمَّهُ ، وَذُو اللَّبَنِ أَبَاهُ وَتَسْرِي الْحُرْمَةُ مِنَ الرِّضِيعِ إِلَى أُصُولِهِمَا
وَقُرُوعِهِمَا وَحَوَاشِيهِمَا ، نَسَبًا وَرِضَاعًا ، وَإِلَى فُرُوعِ الرِّضِيعِ لَا إِلَى
أُصُولِهِ وَحَوَاشِيهِ . وَلَوْ أَقْرَ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ قَبْلَ الْعَقْدِ أَنَّ بَيْنَهُمَا أُخُوَّةَ رِضَاعٍ ،
وَأَمَكَنَ ، حَرَّمَ تَنَاقُحُهُمَا ، وَإِنْ رَجَعَا عَنِ الْإِقْرَارِ أَوْ بَعْدَهُ فَهُوَ بَاطِلٌ ،
فَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا ، وَإِنْ أَقْرَ بِهِ فَأَنْكَرَتْ صُدُقَ فِي حَقِّهِ ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا ؛ أَوْ
أَقْرَتْ بِهِ دُونَهُ ، فَإِنْ كَانَ بَعْدَ أَنْ عَيَّنَتْهُ فِي الْإِذْنِ لِلتَّزْوِيجِ ، أَوْ مَكَّنَتْهُ مِنْ
وَطْئِهِ إِثَّامًا ، لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهَا ، وَإِلَّا صُدِّقَتْ بِبَيَمِينِهَا . وَلَا تُسْمَعُ دَعْوَى
نَحْوِ أَبِي مَحْرَمِيَّةٍ بِالرِّضَاعِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ ، وَيَنْبُتُ الرِّضَاعُ بِرَجُلٍ
وَأَمْرَأَتَيْنِ ، وَبِأَرْبَعِ نِسْوَةٍ وَلَوْ فِيهِنَّ أُمُّ الْمُرْضِعَةِ إِنْ شَهِدَتْ حُسْبَةً بِلَا سَبْقِ
دَعْوَى ، كَشَهَادَةِ أَبِي امْرَأَةٍ وَأَبْنَاهَا بِطَلَاقِهَا كَذَلِكَ ، وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ مُرْضِعَةٍ
مَعَ غَيْرِهَا لَمْ تَطْلُبْ أَجْرَةَ الرِّضَاعِ ، وَإِنْ ذَكَرَتْ فِعْلَهَا ، كَأَشْهَدُ أَنِّي
أَرْضَعْتُهَا .

أَوْ مُصَاهَرَةٍ؛ فَتَحْرُمُ زَوْجَةُ أَصْلٍ وَفَصْلِ، وَأَصْلُ زَوْجَةٍ

وَشَرْطُ شَهَادَةِ الرِّضَاعِ ذِكْرُ وَقْتِ الرِّضَاعِ وَعَدَدِهِ وَتَفَرُّقِ الْمَرَاتِ
وَوُصُولِ اللَّبَنِ إِلَى جَوْفِهِ فِي كُلِّ رَضْعَةٍ، وَيُعْرَفُ بِنَظَرِ حَلَبٍ، وَإِيجَارٍ
وَاذِرَادٍ، أَوْ بِقَرَائِنَ، كَأَمْتِصَاصِ ثَدْيٍ وَحَرَكَةِ حَلْقِهِ بَعْدَ عِلْمِهِ أَنَّهَا ذَاتُ
لَبَنِ، وَإِلَّا لَمْ يَحِلَّ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ اللَّبَنِ.

وَلَا يَكْفِي فِي آدَاءِ الشَّهَادَةِ ذِكْرُهُ الْقَرَائِنَ، بَلْ يَعْتَمِدُهَا، وَيَجْزِمُ
بِالشَّهَادَةِ، وَلَوْ شَهِدَ بِهِ دُونَ النَّصَابِ، أَوْ وَقَعَ شَكٌّ فِي تَمَامِ الرِّضَاعِ أَوْ
الْحَوْلَيْنِ، أَوْ وَصُولِ اللَّبَنِ جَوْفَ الرِّضِيعِ، لَمْ يُحْرَمِ النِّكَاحُ، لَكِنَّ الْوَرَعَ
الْاجْتِنَابُ، وَإِنْ لَمْ تُخْبِرْهُ إِلَّا وَاحِدَةً، نَعَمْ إِنْ صَدَّقَهَا يَلْزَمُ الْأَخْذُ
بِقَوْلِهَا.

وَلَا يَثْبُتُ الْإِفْرَادُ بِالرِّضَاعِ إِلَّا بِرَجُلَيْنِ عَدَلَيْنِ.

* * *

أَوْ مُصَاهَرَةٍ؛ فَتَحْرُمُ زَوْجَةُ أَصْلٍ مِنْ أَبٍ، أَوْ جَدٍّ لِأَبٍ أَوْ أُمٍّ، وَإِنْ
عَلَا مِنْ نَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ.

وَفَضْلٍ مِنْ ابْنٍ وَابْنَتِهِ وَإِنْ سَقَلَ مِنْهُمَا.

وَأَصْلُ زَوْجَةٍ، أَيُّ: أُمَّهَاتُهَا بِنَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ، وَإِنْ عَلَتْ، وَإِنْ لَمْ
يَدْخُلْ بِهَا لِلآيَةِ [٤ سورة النساء/ الآية: ٢٣]، وَحُكْمَتُهُ: ابْتِلَاءُ الزَّوْجِ
بِمُكَالَامَتِهَا وَالْخُلُوةَ لِتَرْتِيبِ أَمْرِ الزَّوْجَةِ، فَحُرِّمَتْ كَسَابِقَتَيْهَا بِنَفْسِ
الْعَقْدِ، لِيَتِمَّكَنَ مِنْ ذَلِكَ.

وَأَعْلَمَ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي زَوْجَتَيْ الْأَبِ وَالْإِبْنِ، وَفِي أُمِّ الزَّوْجَةِ عِنْدَ عَدَمِ

وَكَذَا فَضْلُهَا إِنْ دَخَلَ بِهَا .

الدُّخُولُ بِهِنَّ ، أَنْ يَكُونَ الْعَقْدُ صَحِيحاً .
وَكَذَا فَضْلُهَا ، أَيُّ : الزَّوْجَةِ ، بِنَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ ، وَلَوْ بِوَاسِطَةٍ ،
سَوَاءً بِنْتُ أَبْنِهَا وَبِنْتُ أَبْنَتِهَا وَإِنْ سَفَلَتْ .
إِنْ دَخَلَ بِهَا ، بِأَنْ وَطَّئَهَا ، وَلَوْ فِي الدُّبْرِ ، وَإِنْ كَانَ الْعَقْدُ فَاسِداً ؛
وَإِنْ لَمْ يَطَّأَهَا لَمْ تَحْرُمَ بِنْتُهَا بِخِلَافِ أُمِّهَا .

وَلَا تَحْرُمُ بِنْتُ زَوْجِ الْأُمِّ وَلَا أُمُّ زَوْجَةِ الْأَبِ وَالْأَبْنِ .
وَمَنْ وَطَّيَ امْرَأَةً بِمُلْكٍ أَوْ شُبْهَةٍ مِنْهُ ، كَانَ وَطِئَهُ بِفَاسِدِ نِكَاحٍ أَوْ
شِرَاءٍ ، أَوْ بَطْنٍ زَوْجَةٍ ، حُرِّمَ عَلَيْهِ أُمَّهَاتُهَا وَبَنَاتُهَا ، وَحُرِّمَتْ عَلَى آبَائِهِ
وَأَبْنَائِهِ ، لِأَنَّ الْوُطْءَ بِمُلْكٍ أَلِيْمِينَ نَازِلٌ بِمَنْزِلَةِ عَقْدِ النِّكَاحِ .
وَبِشُبْهَةٍ يَثْبُتُ النَّسَبُ وَالْعِدَّةُ ، لِاحْتِمَالِ حَمْلِهَا مِنْهُ ، سَوَاءً أَوْجَدَ
مِنْهَا شُبْهَةً أَيْضاً أَمْ لَا ، لَكِنْ يَحْرُمُ عَلَى الْوَاطِئِ بِشُبْهَةٍ نَظَرُ أُمِّ الْمَوْطُوءَةِ
وَبِنْتُهَا وَمُسْهُمَا .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ اخْتَلَطَتْ مُحَرَّمَةٌ^(١) بِنِسْوَةٍ غَيْرِ مَحْصُورَاتٍ ، بِأَنْ يَعْسُرَ
عَدُّهُنَّ عَلَى الْآحَادِ ، كَأَلْفِ امْرَأَةٍ ، نَكَحَ مَنْ شَاءَ مِنْهُنَّ إِلَى أَنْ تَبْقَى وَاحِدَةٌ
عَلَى الْأَرْجَحِ ، وَإِنْ قَدِرَ ، وَلَوْ بِسُهُولَةٍ عَلَى مُتَقِنَةِ الْحِلِّ ؛ أَوْ
بِمَحْصُورَاتٍ كَعِشْرِينَ ، بَلْ مِئَةٍ ، لَمْ يَنْكِحْ مِنْهُنَّ شَيْئاً ، نَعَمْ إِنْ قَطَعَ

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : يوجد في بعض النسخ : مُحَرَّمَةٌ ، بفتح الميم وإسكان
الحاء مع الإضافة إلى الضمير ، وَالْأَوَّلُ [أي المُنْبَت في الشرح أعلاه] أَوْلَى مِنْهُ . أَنْتَهَى .

بَتَمَّيْزِهَا ، كَسَوْدَاءَ اخْتَلَطَتْ بِمَنْ لَا سَوَادَ فِيهِنَّ ، لَمْ يَحْرُمْ غَيْرُهَا ، كَمَا
أَسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا .

* * *

تَنْبِيْهُ [فِي بَيَانِ نِكَاحِ مَنْ تَحِلُّ وَمَنْ لَا تَحِلُّ مِنَ الْكَافِرَاتِ] : أَعْلَمَ أَنَّهُ
يُشْتَرَطُ أَيْضاً فِي الْمُنْكَوْحَةِ كَوْنُهَا مُسْلِمَةً ، أَوْ كِتَابِيَّةً خَالِصَةً ، ذِمِّيَّةً كَانَتْ
أَوْ حَرْبِيَّةً ؛ فَيَحِلُّ مَعَ الْكَرَاهَةِ نِكَاحُ الْإِسْرَائِيلِيَّةِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يُعْلَمَ دُخُولُ
أَوَّلِ آبَائِهَا فِي ذَلِكَ الدِّينِ بَعْدَ بَعَثَةِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَإِنْ عُلِمَ دُخُولُهُ
فِيهِ بَعْدَ التَّحْرِيفِ ، وَنِكَاحُ غَيْرِهَا بِشَرْطِ أَنْ يُعْلَمَ دُخُولُ أَوَّلِ آبَائِهَا فِيهِ
قَبْلَهَا ، وَلَوْ بَعْدَ التَّحْرِيفِ إِنْ تَجَنَّبُوا الْمُحَرَّفَ . وَلَوْ أَسْلَمَ كِتَابِيٌّ وَتَحْتَهُ
كِتَابِيَّةٌ دَامَ نِكَاحُهُ ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ ؛ أَوْ وَثِيٌّ وَتَحْتَهُ وَثْنِيَّةٌ ،
فَتَحَلَّفَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ ، تَنَجَّزَتِ الْفُرْقَةُ ؛ أَوْ بَعْدَهُ ، وَأَسْلَمَتْ فِي الْعِدَّةِ ،
دَامَ نِكَاحُهُ ، وَإِلَّا فَالْفُرْقَةُ مِنْ إِسْلَامِهِ ؛ وَلَوْ أَسْلَمَتْ وَأَصَرَّ عَلَى الْكُفْرِ ،
فَإِنْ دَخَلَ بِهَا وَأَسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ دَامَ النِّكَاحُ ، وَإِلَّا فَالْفُرْقَةُ مِنْ إِسْلَامِهَا ؛
وَحَيْثُ أَدْمَنَّا لَا يَضُرُّ مُقَارَنَةُ مُفْسِدٍ هُوَ زَائِلٌ عِنْدَ الْإِسْلَامِ ، فَتَقَرَّرَ عَلَى نِكَاحِ
فِي عِدَّةٍ هِيَ مُنْقَضِيَّةٌ عِنْدَ الْإِسْلَامِ ، وَعَلَى غَضَبِ حَرْبِيٍّ لِحَرْبِيَّةٍ إِنْ اعْتَقَدُوهُ
نِكَاحاً ، وَكَالْغَضَبِ الْمَطَاوَعَةِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَنِكَاحُ الْكُفَّارِ صَحِيحٌ عَلَى الصَّحِيحِ .
وَلَا يَصِحُّ نِكَاحُ الْجَنِّيَّةِ كَعَكْسِهِ عَلَى مَا عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ .

* * *

وَفِي الزَّوْجِ تَعْيِينٌ ، وَعَدَمُ مَحْرَمَةٍ لِلْمَخْطُوبَةِ تَحْتَهُ ؛ وَفِي الشَّاهِدَيْنِ أَهْلِيَّةُ شَهَادَةٍ ،

وَشُرْطُ فِي الزَّوْجِ تَعْيِينٌ ، فَزَوَّجْتُ بِنْتِي أَحَدَكُمَا بَاطِلٌ ، وَلَوْ مَعَ الإِشَارَةِ .

وَعَدَمُ مَحْرَمَةٍ كَأَخْتٍ أَوْ عَمَّةٍ أَوْ خَالَةٍ ، لِلْمَخْطُوبَةِ بِنَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ تَحْتَهُ ؛ أَيْ : الزَّوْجِ ، وَلَوْ فِي الْعِدَّةِ الرَّجْعِيَّةِ ، لِأَنَّ الرَّجْعِيَّةَ كَالزَّوْجَةِ ، بِدَلِيلِ التَّوَارِثِ ، فَإِنْ نَكَحَ مَحْرَمَيْنِ فِي عَقْدٍ بَاطِلٍ فِيهِمَا ، إِذْ لَا مُرْجِعَ ، أَوْ فِي عَقْدَيْنِ بَاطِلٍ الثَّانِي ، وَضَابِطُ مَنْ يَحْرُمُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا كُلُّ أَمْرَاتَيْنِ بَيْنَهُمَا نَسَبٌ أَوْ رِضَاعٌ يَحْرُمُ تَنَاكُحَهُمَا إِنْ فُرِضَتْ إِحْدَاهُمَا ذَكَرًا ؛ وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا أَنْ لَا تَكُونَ تَحْتَهُ أَرْبَعٌ مِنَ الزَّوْجَاتِ سِوَى الْمَخْطُوبَةِ ، وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُنَّ فِي الْعِدَّةِ الرَّجْعِيَّةِ ، لِأَنَّ الرَّجْعِيَّةَ فِي حُكْمِ الزَّوْجَةِ . فَلَوْ نَكَحَ الْخُرَّ خَمْسًا مُرْتَبًا بَاطِلٌ فِي الْخَامِسَةِ ، أَوْ فِي عَقْدٍ بَاطِلٍ فِي الْجَمِيعِ . أَوْ زَادَ الْعَبْدُ عَلَى الثَّانِيَيْنِ بَاطِلٌ كَذَلِكَ .

أَمَّا إِذَا كَانَتْ الْمَحْرَمَةُ لِلْمَخْطُوبَةِ أَوْ إِحْدَى الزَّوْجَاتِ الْأَرْبَعَةِ فِي الْعِدَّةِ الْبَائِنِ ، فَيَصِحُّ نِكَاحُ مَحْرَمَتِهَا وَالْخَامِسَةِ ، لِأَنَّ الْبَائِنَةَ أَجْنَبِيَّةٌ .

وَشُرْطُ فِي الشَّاهِدَيْنِ أَهْلِيَّةُ شَهَادَةٍ تَأْتِي شُرُوطُهَا فِي بَابِ الشَّهَادَةِ ، وَهِيَ : حُرِّيَّةٌ كَامِلَةٌ وَذُكُورَةٌ مُحَقَّقَةٌ وَعَدَالَةٌ ، وَمِنْ لَازِمِهَا الْإِسْلَامُ وَالتَّكْلِيفُ وَسَمْعٌ وَنُطْقٌ وَبَصَرٌ لِمَا يَأْتِي أَنَّ الْأَقْوَالَ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِالْمُعَايَنَةِ وَالسَّمَاعِ ، وَفِي الْأَعْمَى وَجْهٌ ، لِأَنَّهُ أَهْلٌ لِلشَّهَادَةِ فِي الْجُمْلَةِ ، وَالْأَصْحُ لَا ، وَإِنْ عَرَفَ الزَّوْجَيْنِ ، وَمِثْلُهُ مَنْ بَظُلْمَةٍ شَدِيدَةٍ .

وَعَدَمُ تَعْيْنِهِمَا لِلْوِلَايَةِ ، وَصَحَّ بِمَسْتَوْرِي عَدَالَةٍ ،

وَمَعْرِفَةُ لِسَانِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ .

وَعَدَمُ تَعْيْنِهِمَا أَوْ أَحَدِهِمَا لِلْوِلَايَةِ ، فَلَا يَصَحُّ النِّكَاحُ بِحَضْرَةِ عَبْدَيْنِ
أَوْ أُمْرَأَتَيْنِ أَوْ فَاسِقَتَيْنِ أَوْ أَصَمَّيْنِ أَوْ أَخْرَسَيْنِ أَوْ أَعْمَيَّيْنِ أَوْ مَنْ لَمْ يَفْهَمْ
لِسَانَ الْمُتَعَاقِدَيْنِ ، وَلَا بِحَضْرَةِ مُتَعَيَّنٍ لِلْوِلَايَةِ ؛ فَلَوْ وُكِّلَ الْأَبُ أَوْ الْأَخُ
الْمُنْفَرِدُ فِي النِّكَاحِ وَحَضَرَ مَعَ آخَرَ لَمْ يَصَحَّ ، لِأَنَّهُ وَلِيُّ عَاقِدٍ ، فَلَا يَكُونُ
شَاهِدًا ، وَمَنْ ثَمَّ لَوْ شَهِدَ أَخَوَانِ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَعَقَدَ الثَّالِثُ بغيرِ وَكَالَةٍ مِنْ
أَحَدِهِمَا صَحَّ ، وَإِلَّا فَلَا .

* * *

تَنْبِيْهُ : لَا يُشْتَرَطُ الْإِشْهَادُ عَلَى إِذْنِ مُعْتَبَرَةِ الْإِذْنِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ رُكْنًا
لِلْعَقْدِ ، بَلْ هُوَ شَرْطٌ فِيهِ ، فَلَمْ يَجِبِ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ الْوَلِيُّ غَيْرَ
حَاكِمٍ ، وَكَذَا إِنْ كَانَ حَاكِمًا عَلَى الْأَوْجَهِ ، وَنَقَلَ فِي « الْبَحْرِ » عَنْ
الْأَصْحَابِ أَنَّهُ يَجُوزُ اعْتِمَادُ صَبِيِّ أَرْسَلَهُ الْوَلِيُّ إِلَى غَيْرِهِ لِيُرَوِّجَ مُوَلِّيَّتَهُ ،
أَيُّ : إِنْ وَقَعَ فِي قَلْبِهِ صِدْقُ الْمُخْبِرِ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ زَوَّجَهَا وَلِيِّهَا قَبْلَ بُلُوغِ إِذْنِهَا إِلَيْهِ ، صَحَّ عَلَى الْأَوْجَهِ إِنْ كَانَ
الْإِذْنُ سَابِقًا عَلَى حَالَةِ التَّرْوِيجِ ، لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْعُقُودِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ
لَا بِمَا فِي ظَنِّ الْمُكَلَّفِ .

* * *

وَصَحَّ النِّكَاحُ بِمَسْتَوْرِي عَدَالَةٍ ، وَهُمَا : مَنْ لَمْ يُعْرِفْ لَهُمَا مُفَسِّقٌ ،

وَبَانَ بُطْلَانُهُ بِحُجَّةٍ فِيهِ أَوْ بِإِفْرَارِ الزَّوْجَيْنِ فِي حَقِّهِمَا بِمَا يَمْنَعُ صِحَّتَهُ ،

كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ وَأَعْتَمَدَهُ جَمْعٌ ، وَأَطَالُوا فِيهِ ، وَبَطَلَ السُّرُّ بِتَجْرِيحِ عَدْلٍ .
وَإِذَا تَابَ الْفَاسِقُ لَمْ يَلْتَحِقْ بِالْمُسْتُورِ .

وَيُسَرُّ اسْتِنَابَةُ الْمُسْتُورِ عِنْدَ الْعَقْدِ ، وَلَوْ عَلِمَ الْحَاكِمُ فُسُقَ الشَّاهِدَيْنِ
لَزِمَهُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ ، وَلَوْ قَبَلَ التَّرَافُعَ إِلَيْهِ عَلَى الْأَوْجِهِ .
وَيَصِحُّ أَيْضاً بِابْنِي الزَّوْجَيْنِ ، أَوْ عَدُوِّيهِمَا ، وَقَدْ يَصِحُّ كَوْنُ الْأَبِ
شَاهِداً أَيْضاً ، كَأَن تَكُونَ بِنْتُهُ قَتَّةً .

وَزَاهِرُ كَلَامِ الْحَنَاطِيِّ ، بَلْ صَرِيحُهُ ، أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الزَّوْجَ الْبَحْثُ عَنْ
حَالِ الْوَلِيِّ وَالشُّهُودِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَهُوَ كَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَظُنَّ وُجُودَ مُفْسِدٍ لِلْعَقْدِ .

وَبَانَ بُطْلَانُهُ ، أَيْ : النِّكَاحُ . بِحُجَّةٍ فِيهِ ، أَيْ : فِي النِّكَاحِ مِنْ بَيِّنَةٍ
أَوْ عَلِمَ حَاكِمٌ . أَوْ بِإِفْرَارِ الزَّوْجَيْنِ فِي حَقِّهِمَا بِمَا يَمْنَعُ صِحَّتَهُ ، أَيْ :
النِّكَاحَ ، كِفْسُقِ الشَّاهِدِ أَوْ الْوَلِيِّ عِنْدَ الْعَقْدِ ، وَالرَّقِّ وَالصَّبَا لَهُمَا ،
وَكَوُفُوعِهِ فِي الْعِدَّةِ .

وَخَرَجَ بِـ « فِي حَقِّهِمَا » حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى ، كَأَن طَلَّقَهَا ثَلَاثاً ، ثُمَّ اتَّفَقَا
عَلَى فُسَادِ النِّكَاحِ بِشَيْءٍ مِمَّا ذَكَرَ وَأَرَادَا نِكَاحاً جَدِيداً ، فَلَا يُقْبَلُ
إِفْرَارُهُمَا ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مُحْلَلٍ لِلتُّهْمَةِ ، وَلَآئِنَّهُ حَقُّ اللَّهِ .

وَلَوْ أَقَامَا عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ لَمْ تُسْمَعْ ، أَمَّا بَيِّنَةُ الْحُسْبَةِ فَتُسْمَعُ ، نَعَمْ ، مَحَلُّ
عَدَمِ قَبُولِ إِفْرَارِهِمَا فِي الظَّاهِرِ ، أَمَّا فِي الْبَاطِنِ ، فَالْتَّنَظُّرُ لِمَا فِي نَفْسِ

وَحَلَفَتْ مُدَّعِيَةٌ مَحْرَمِيَّةٌ لَمْ تَرْضَهُ ، وَحَلَفَ لِرَاضِيَةٍ أَعْتَذَرَتْ ،
وَفِي الْوَلِيِّ عَدَالَةٌ وَحُرِّيَّةٌ وَتَكْلِيفٌ ،

الْأَمْرُ . وَلَا يَتَبَيَّنُ الْبُطْلَانُ بِإِفْرَارِ الشَّاهِدَيْنِ بِمَا يَمْنَعُ الصَّحَّةَ ، فَلَا يُؤَثَّرُ فِي
الْإِبْطَالِ كَمَا لَا يُؤَثَّرُ فِيهِ بَعْدَ الْحُكْمِ بِشَهَادَتِهِمَا ، وَلَآنَ الْحَقَّ لَيْسَ لَهُمَا ،
فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُمَا ؛ أَمَّا إِذَا أَقْرَبَهُ الزَّوْجُ دُونَ الزَّوْجَةِ فَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا مُوَاخَذَةً
لَهُ بِإِفْرَارِهِ ، وَعَلَيْهِ نِصْفُ الْمَهْرِ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، وَإِلَّا فَكُلُّهُ ، إِذَا لَا يُقْبَلُ
قَوْلُهُ عَلَيْهَا فِي الْمَهْرِ بِخِلَافٍ مَا إِذَا أَقْرَبَتْ بِهِ دُونَهُ ، فَيُصَدَّقُ هُوَ بِبَيْمِينِهِ ،
لَآنَ الْعِصْمَةَ بِيَدِهِ ، وَهِيَ تُرِيدُ رَفْعَهَا ، فَلَا تَطَالِبُهُ بِمَهْرٍ إِنْ طَلَّقَتْ قَبْلَ
وَطْءٍ ، وَعَلَيْهِ إِنْ وَطِئَ الْأَقْلُ مِنَ الْمُسَمَّى وَمَهْرُ الْمِثْلِ ، وَلَوْ أَقْرَبَتْ
بِالْإِذْنِ ثُمَّ أَدَّعَتْ أَنَّهَا إِنَّمَا أَذِنَتْ بِشَرْطِ صِفَةٍ فِي الزَّوْجِ ، وَلَمْ تَوْجَدْ ،
وَنَفَى الزَّوْجُ ذَلِكَ ، صُدِّقَتْ بِبَيْمِينِهَا فِيمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا .

وَإِذَا اخْتَلَفَا ، فَادَّعَتْ أَنَّهَا مُحْرَمَةٌ بِنَحْوِ رِضَاعٍ ، وَأَنْكَرَ ، حَلَفَتْ
مُدَّعِيَةٌ مَحْرَمِيَّةٌ وَصُدِّقَتْ ، وَبَانَ بُطْلَانُ النِّكَاحِ ، فَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا ، إِنْ لَمْ
تَرْضَهُ ، أَيْ : الزَّوْجَ ، حَالِ الْعَقْدِ ، وَلَا عَقْبَهُ ، لِإِجْبَارِهَا أَوْ إِذْنِهَا فِي غَيْرِ
مُعَيَّنٍ ، وَلَمْ تَرْضَ بَعْدَ الْعَقْدِ ، بِنُطْقٍ وَلَا تَمْكِينٍ ، لِاحْتِمَالِ مَا تَدَّعِيهِ مَعَ
عَدَمِ سَبْقِ مُنَاقِضِهِ ، فَهُوَ كَقَوْلِهَا أَبْتَدَاءً : فَلَانَ أَخِي مِنَ الرِّضَاعِ ؛ فَلَا
تُزَوِّجُ مِنْهُ ، فَإِنْ رَضِيَتْ وَلَمْ تَعْتَذِرْ بِنَحْوِ نِسْيَانٍ أَوْ غَلَطٍ لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَاهَا ،
وَإِنْ أَعْتَذَرَتْ سُمِعَتْ دَعْوَاهَا لِلْعُذْرِ ، وَلَكِنْ حَلَفَ هُوَ ، أَيْ : الزَّوْجُ
لِرَاضِيَةٍ أَعْتَذَرَتْ بِنِسْيَانٍ أَوْ غَلَطٍ .

وَشَرْطُ فِي الْوَلِيِّ عَدَالَةٌ وَحُرِّيَّةٌ وَتَكْلِيفٌ ، فَلَا وِلَايَةَ لِفَاسِقٍ غَيْرِ الْإِمَامِ
الْأَعْظَمِ ، لَآنَ الْفِسْقَ نَقْصٌ يَفْدَحُ فِي الشَّهَادَةِ ، فَيَمْنَعُ الْوِلَايَةَ ، كَالرَّقِّ ،

وَيَنْقُلُ ضِدُّ كُلِّ وَلَايَةٍ لِأَبْعَدَ ؛

هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ لِلْخَبِيرِ الصَّحِيحِ : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ مُرْشِدٍ » [راجع « فتح الباري » رقم الحديث : ٥١٣٥ ؛ حيث نَسَبَهُ للطبراني في « الأوسط » ، ونسبه غيره كذلك إلى « مسند الشافعي »] أَيْ : عَدْلٍ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّهُ يَلِي ، وَالَّذِي اخْتَارَهُ النَّوَوِيُّ كَاتِبَ الصَّلَاحِ وَالسُّبُكِّي ، مَا أَفْتَى بِهِ الْغَزَالِيُّ مِنْ بَقَاءِ الْوَلَايَةِ لِلْفَاسِقِ ، حَيْثُ تُنْقَلُ لِحَاكِمٍ فَاسِقٍ .

وَلَوْ تَابَ الْفَاسِقُ تَوْبَةً صَحِيحَةً زَوَّجَ حَالًا عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا كَغَيْرِهِ .

لَكِنَّ الَّذِي قَالَهُ الشَّيْخَانِ أَنَّهُ لَا يُزَوَّجُ إِلَّا بَعْدَ الْأَسْتِثْنَاءِ ، وَاعْتَمَدَهُ السُّبُكِّي .

وَلَا لِرَقِيقٍ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ ، لِنَقْصِهِ ؛ وَلَا لِصَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ لِنَقْصِهِمَا أَيْضًا ، وَإِنْ تَقَطَّعَ الْجُنُونُ تَغْلِيْبًا لِرَمْنِهِ الْمُفْتَضِي لِسَلْبِ الْعِبَارَةِ ، فَيُزَوَّجُ الْأَبْعَدُ زَمَنُهُ فَقَطْ ، وَلَا تُنْتَظَرُ إِفَاقَتُهُ ، نَعَمْ إِنْ قَصُرَ زَمَنُ الْجُنُونِ ، كَيَوْمٍ فِي سَنَةٍ ، أُنْتَظِرَتْ إِفَاقَتُهُ ، وَكَذَلِكَ الْجُنُونُ ذُو أَلَمٍ يَشْغَلُهُ عَنِ النَّظَرِ بِالْمُصْلَحَةِ ، وَمُخْتَلٌ النَّظَرِ بِنَحْوِ هَرَمٍ ، وَمَنْ بِهِ بَعْدَ الْإِفَاقَةِ آثَارُ خَبَلٍ تَوْجِبُ حِدَّةً فِي الْخُلُقِ .

وَيَنْقُلُ ضِدُّ كُلِّ مِنَ الْفِسْقِ وَالرَّقِّ وَالصَّبَا وَالْجُنُونِ وَلَايَةً لِأَبْعَدَ لَا لِحَاكِمٍ ، وَلَوْ فِي بَابِ الْوَلَاةِ ، حَتَّى لَوْ أُعْتَقَ شَخْصٌ أُمَةٌ وَمَاتَ عَنْ ابْنٍ صَغِيرٍ وَأَخٍ كَبِيرٍ ، كَانَتْ الْوَلَايَةُ لِلْأَخِ لَا لِحَاكِمٍ عَلَى الْمُعْتَمَدِ .

وَهُوَ : أَبٌ ، فَأَبُوهُ ؛ فَيَزَوِّجَانِ بَكْرًا أَوْ ثَيِّبًا بِلَا وَطْءٍ بغيرِ إِذْنِهَا لِكُفٍّ ،

وَلَا وَلَايَةَ أَيْضًا لِأُنْثَى ، فَلَا تَزَوُّجُ امْرَأَةٍ نَفْسَهَا ، وَلَوْ بِإِذْنِ مَنْ وَلِيَّهَا ، وَلَا بَنَاتِهَا ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ فِيهِمَا ، وَيُقْبَلُ إِقْرَارُ مُكَلَّفَةٍ بِهِ لِمُصَدِّقِهَا ، وَإِنْ كَذَّبَهَا وَلِيَّهَا ، لِأَنَّ النِّكَاحَ حَقُّ الزَّوْجَيْنِ ، فَيَثْبُتُ بِتَصَادُقِهِمَا .

وَهُوَ أَيُّ : الْوَلِيِّ أَبٌ ، فَعِنْدَ عَدَمِهِ حِسًّا أَوْ شَرْعًا فَأَبُوهُ ، وَإِنْ عَلَا .

فَيَزَوِّجَانِ ، أَيُّ : الْأَبُ وَالْجَدُّ ، حَيْثُ لَا عِدَاوَةَ ظَاهِرَةَ ، بَكْرًا أَوْ ثَيِّبًا بِلَا وَطْءٍ لِمَنْ زَالَتْ بَكَارُتُهَا بِنَحْوِ أَصْبَعٍ ، بغيرِ إِذْنِهَا ، فَلَا يُشْتَرَطُ الْإِذْنُ مِنْهَا ، بِالْعَةِ كَانَتْ أَوْ غَيْرَ بِالْعَةِ ، لِكَمَالِ شَفَقَتِهِ ، وَلِخَبَرِ الدَّارِقُطْنِيِّ [مسلم ،

رقم : ١٤٢١ ؛ الترمذي ، رقم : ١١٠٨ ؛ النسائي ، رقم : ٣٢٦٠ - ٣٢٦٤ ؛ أبو داود ، رقم :

٢٠٩٨ و ٢١٠٠ ؛ ابن ماجه ، رقم : ١٨٧٠ ؛ « موطأ مالك » ، رقم : ١١١٤ ؛ الدارمي ، رقم :

٢١٨٨ - ٢١٩٠] : « الثَّيِّبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا ، وَالْبَكْرُ يُزَوِّجُهَا أَبُوهَا » .

لِكُفٍّ مُوسِرٍ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ ، فَإِنْ زَوَّجَهَا الْمُجْبِرُ ، أَيُّ : الْأَبُ أَوْ الْجَدُّ ، لِغَيْرِ كُفٍّ لَمْ يَصَحَّ النِّكَاحُ ، وَكَذَا إِنْ زَوَّجَهَا لِغَيْرِ مُوسِرٍ بِالْمَهْرِ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ الشَّيْخَانِ .

لَكِنَّ الَّذِي اخْتَارَهُ جَمْعُ مُحَقِّقُونَ الصَّحَّةَ فِي الثَّانِيَةِ ، وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا أَبُو زِيَادٍ .

وَيُشْتَرَطُ لِحَوَازِ مُبَاشَرَتِهِ لِذَلِكَ لَا لِصِحَّتِهِ كَوْنُهُ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ الْحَالِّ مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ ، فَإِنْ أَنْفَيَا صَحَّ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ .

لَا ثِيْبًا بَوْطَءٍ ، إِلَّا بِإِذْنِهَا نُطْقًا بِالِغَةِ ، وَتُصَدَّقُ فِي بَكَارَةِ بِلَا يَمِينٍ ،
وَفِي ثِيْبَةٍ قَبْلَ عَقْدِ يَمِينِهَا ؛ ثُمَّ عَصَبَتْهَا ، وَهُوَ : أَخْ

فَرْعُ : لَوْ أَقَرَّ مُجْبِرٌ بِالنِّكَاحِ لِكُفٍّ قَبْلَ إِقْرَارِهِ وَإِنْ أَنْكَرَتْهُ ، لِأَنَّ مَنْ
مَلَكَ الْإِنْسَاءَ مَلَكَ الْإِقْرَارَ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ .

* * *

لَا يُزَوِّجَانِ ثِيْبًا بَوْطَءٍ ، وَلَوْ زِنَا ، وَإِنْ كَانَتْ ثِيْبَتُهَا بِقَوْلِهَا ، إِنْ
حَلَفَتْ ؛ إِلَّا بِإِذْنِهَا نُطْقًا لِلْخَبَرِ السَّابِقِ [المنقول عن الدارقطني] بِالِغَةِ ، فَلَا
تَرْوُجُ الثِّيْبُ الصَّغِيرَةُ أَلْعَاقِلَةُ الْحُرَّةُ حَتَّى تَبْلُغَ ، لِعَدَمِ أَعْتِبَارِ إِذْنِهَا ، خِلَافًا
لِأَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَتُصَدَّقُ الْمَرْأَةُ أَلْبَالِغَةُ فِي دَعْوَى بَكَارَةِ بِلَا يَمِينٍ ، وَفِي ثِيْبَةٍ قَبْلَ عَقْدِ
عَلَيْهَا يَمِينِهَا ، وَإِنْ لَمْ تَتَزَوَّجْ ، وَلَمْ تَذْكَرْ سَبِيًّا ، فَلَا تُسْأَلُ عَنِ السَّبَبِ
الَّذِي صَارَتْ بِهِ ثِيْبًا .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « قَبْلَ عَقْدِ » دَعْوَاهَا الثِّيْبَةُ بَعْدَ أَنْ يُزَوِّجَهَا الْأَبُ بِغَيْرِ
إِذْنِهَا بَظَنِّهِ بِكَرَاءٍ ، فَلَا تُصَدَّقُ هِيَ لِمَا فِي تَصْدِيقِهَا مِنْ إِبْطَالِ النِّكَاحِ ، مَعَ
أَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ أَلْبَكَارَةِ ، بَلْ لَوْ شَهِدَتْ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ بِثِيْبَتِهَا عِنْدَ الْعَقْدِ لَمْ
يَبْطُلْ ، لِاحْتِمَالِ إِزَالَتِهَا بِنَحْوِ أَصْبُعٍ أَوْ خُلِقَتْ بِدُونِهَا ، وَفِي « فَتَاوَى
الْكَمَالِ الرَّدَّادِ » : يَجُوزُ لِلْأَبِ تَزْوِيجُ صَغِيرَةٍ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ الزَّوْجَ الَّذِي طَلَّقَهَا
لَمْ يَطَّأَهَا ، أَيْ : إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صِدْقُ قَوْلِهَا ، وَإِنْ عَاشَرَهَا الزَّوْجُ
أَيَّامًا . وَلَا يَنْتَظَرُ بُلُوغَهَا لِلتَّزْوِيجِ .

ثُمَّ بَعْدَ الْأَصْلِ عَصَبَتْهَا ، وَهُوَ مَنْ عَلَى حَاشِيَةِ النَّسَبِ ، فَيُقَدَّمُ أَخْ

لأَبَوَيْنِ، فَأَخْ لَأَبٍ، فَبَنُوهُمَا، فَعَمٌّ، ثُمَّ مُعْتِقٌ، فَعَصْبَاتُهُ؛
فَيَزَوِّجُونَ بِالْغَةِ بِإِذْنِ ثَيِّبٍ بَوْطَاءٍ نَظَقًا، وَصَمَتٍ بِكَرٍ اسْتُؤْذِنَتْ،

لأَبَوَيْنِ، فَأَخْ لَأَبٍ، فَبَنُوهُمَا كَذَلِكَ، فَيَقْدَمُ بَنُو الْإِخْوَةِ لِأَبَوَيْنِ، ثُمَّ بَنُو
الْإِخْوَةِ لَأَبٍ.

فَبَعْدَ ابْنِ الْأَخِ عَمٌّ لِأَبَوَيْنِ، ثُمَّ لَأَبٍ، ثُمَّ بَنُوهُمَا كَذَلِكَ، ثُمَّ عَمٌّ
لَأَبٍ، ثُمَّ بَنُوهُ كَذَلِكَ، وَهَكَذَا.

ثُمَّ بَعْدَ فَقَدْ عَصْبَةُ النَّسَبِ مَنْ كَانَ عَصْبَةً بِوَلَاءٍ، كَتَرْتِيبِ إِرْتِبَاهِهِمْ،
فَيَقْدَمُ مُعْتِقٌ، فَعَصْبَاتُهُ، ثُمَّ مُعْتِقُ الْمُعْتِقِ، ثُمَّ عَصْبَاتُهُ، وَهَكَذَا.

فَيَزَوِّجُونَ، أَيُّ : الْأَوْلِيَاءُ الْمَذْكُورُونَ عَلَى تَرْتِيبٍ وَلَا يَتَّبِعُهُمْ
بِالْغَةِ لَا صَغِيرَةً، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ.

بِإِذْنِ ثَيِّبٍ بَوْطَاءٍ نَظَقًا لِحَبْرِ الدَّارِ قُطْنِي السَّابِقِ.

وَيَجُوزُ الْإِذْنُ مِنْهَا بِلَفْظِ الْوَكَالَةِ، كَوَكَّلْتُكَ فِي تَزْوِيجِي، وَرَضِيتُ
بِمَنْ يَرْضَاهُ أَبِي، أَوْ أُمِّي، أَوْ بِمَا يَفْعَلُهُ أَبِي، لَا بِمَا تَفْعَلُهُ أُمِّي، لِأَنَّهَا
لَا تَعْقِدُ، وَلَا إِنْ رَضِيَ أَبِي أَوْ أُمِّي لِلتَّعْلِيلِ؛ وَبِرَضِيتُ فَلَانًا زَوْجًا، أَوْ
رَضِيتُ أَنْ أَزُوجَ، وَكَذَا بِإِذْنُ لَهْ أَنْ يَعْقِدَ لِي، وَإِنْ لَمْ تَذْكُرْ نِكَاحًا عَلَى
مَا بُحِثَ؛ وَلَوْ قِيلَ لَهَا: أَرْضِيتُ بِالتَّزْوِيجِ؟ فَقَالَتْ: رَضِيتُ؛ كَفَى.

وَصَمَتٍ بِكَرٍ، وَلَوْ عَتِيقَةً. اسْتُؤْذِنَتْ فِي كُفٍّ وَغَيْرِهِ، وَإِنْ بَكَتْ،
لَكِنْ مِنْ غَيْرِ صِيَاغٍ أَوْ ضَرْبٍ خَدٍّ، لِحَبْرِ: «وَالْيَكْرُ تُسْتَأْمَرُ، وَإِذْنُهَا سُكُوتُهَا»

ثُمَّ قَاضٍ ، فَيُزَوِّجُ بِكُفٍّ بِالْغَةِ

وَخَرَجَ بِ « ثَيِّبٍ » وَطُءُ مُرَالَةِ الْبَكَارَةِ بِنَحْوِ أَصْبُعٍ ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ
الْبِكْرِ فِي الْاِكْتِفَاءِ بِالشُّكُوتِ بَعْدَ اَلْاِسْتِئْذَانِ .

وَيُنْدَبُ لِلْأَبِ وَالْجَدِّ اَسْتِئْذَانُ الْبِكْرِ اَلْبَالِغَةِ تَطْيِيبًا لِخَاطِرِهَا ، أَمَّا
الصَّغِيرَةُ فَلَا إِذْنَ لَهَا ، وَبُحْثُ نَدْبِهِ فِي الْمُمَيِّزَةِ ؛ وَلِغَيْرِهِمَا اَلْإِشْهَادُ عَلَى
اَلْإِذْنِ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ اُعْتَقَ جَمَاعَةٌ أَمَةً اُسْتُرِطَ رِضَا كُلِّهِمْ ، فَيُؤْكَلُونَ وَاحِدًا مِنْهُمْ
أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ ، وَلَوْ ارَادَ أَحَدُهُمْ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا زَوْجَهُ اَلْبَاقُونَ مَعَ اَلْقَاضِي ،
فَإِنْ مَاتَ جَمِيعُهُمْ كَفَى رِضَا كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ عَصَبَةِ كُلِّ وَاحِدٍ ، وَلَوْ اجْتَمَعَ
عَدَدٌ مِنْ عَصَبَاتِ الْمُعْتَقِ فِي دَرَجَةٍ جَازَ أَنْ يُزَوَّجَهَا أَحَدُهُمْ بِرِضَاهَا وَإِنْ لَمْ
يَرْضَ اَلْبَاقُونَ .

* * *

ثُمَّ بَعْدَ فَقْدِ عَصَبَةِ النَّسَبِ وَالْوَلَاءِ قَاضٍ أَوْ نَائِبُهُ ، لِقَوْلِهِ ﷺ :
« اَلسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهَا » [الترمذي ، رقم : ١١٠٢ ؛ أبو داود ،
رقم : ٢٠٨٣ ؛ ابن ماجه ، رقم : ١٨٦٩ ، ١٨٨٠ ؛ الدارمي ، رقم : ٢١٨٤] وَاَلْمُرَادُ مَنْ
لَهُ وَلَايَةٌ مِنَ اَلْإِمَامِ وَالْقُضَاةِ وَنَوَائِبِهِمْ .

فَيُزَوِّجُ ، أَيِ : اَلْقَاضِي بِكُفٍّ لَا بِنَحْوِهِ .

بَالِغَةُ كَائِنَتُهُ فِي مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ حَالَةُ اَلْعَقْدِ ، وَلَوْ مُجْتَازَةً بِهِ ، وَإِنْ كَانَ
إِذْنُهَا لَهُ وَهِيَ خَارِجَةٌ ؛ أَمَّا إِذَا كَانَتْ خَارِجَةً عَنْ مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ حَالَتُهُ فَلَا

عَدِمَ وَلِيِّهَا أَوْ غَابَ مَرَحَلَتَيْنِ ، أَوْ تَعَذَّرَ وَصُولُ إِلَيْهِ لِحَوْفٍ ،

يُزَوِّجُهَا ، وَإِنْ أَذْنَتْ لَهُ قَبْلَ خُرُوجِهَا مِنْهُ ، أَوْ كَانَ هُوَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْوِلَايَةَ عَلَيْهَا لَا تَتَعَلَّقُ بِالْخَاطِبِ .

وَخَرَجَ بِـ « الْبَالِغَةِ » الْيَتِيمَةُ ، فَلَا يُزَوِّجُهَا الْقَاضِي ، وَلَوْ حَفَيفًا لَمْ يَأْذَنْ لَهُ سُلْطَانٌ حَفَيفٌ فِيهِ .

وَتُصَدَّقُ الْمَرْأَةُ فِي دَعْوَى الْبُلُوغِ بِحَيْضٍ أَوْ إِمْنَاءٍ بِلَا يَمِينٍ ، إِذْ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْهَا ، لَا فِي دَعْوَى الْبُلُوغِ بِالسِّنِّ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ خَبِيرَةٍ تَذْكُرُ عَدَدَ السِّنِينَ .

عَدِمَ وَلِيِّهَا الْخَاصُّ بِنَسَبٍ أَوْ وِلَاءٍ ، أَوْ غَابَ ، أَيْ : أَقْرَبُ أَوْلِيَائِهَا مَرَحَلَتَيْنِ ، وَلَيْسَ لَهُ وَكِيلٌ حَاضِرٌ فِي التَّزْوِيجِ .

وَتُصَدَّقُ الْمَرْأَةُ فِي دَعْوَى غَيْبَةِ الْوَلِيِّ وَخُلُوقِهَا مِنَ النِّكَاحِ وَالْعِدَّةِ وَإِنْ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ بِذَلِكَ .

وَيُسَنُّ طَلَبُ بَيِّنَةٍ بِذَلِكَ مِنْهَا ، وَإِلَّا فَتَحْلِفُهَا .

وَلَوْ زَوَّجَهَا لَغَيْبَةِ الْوَلِيِّ ، فَبَانَ أَنَّهُ قَرِيبٌ مِنْ بَلَدِ الْعَقْدِ وَقَتَ النِّكَاحِ لَمْ يَنْعَقِدْ إِنْ ثَبَتَ قُرْبُهُ ، فَلَا يَقْدَحُ فِي صِحَّةِ النِّكَاحِ مُجَرَّدُ قَوْلِهِ : كُنْتُ قَرِيبًا مِنَ الْبَلَدِ ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ عَلَى الْأَوْجَهِ ، خِلَافًا لِمَا نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَالشَّيْخُ زَكَرِيَّا عَنْ « فَتَاوَى الْبَغَوِيِّ » .

أَوْ غَابَ إِلَى دُونِهِمَا ، لَكِنْ تَعَذَّرَ وَصُولُ إِلَيْهِ ، أَيْ : إِلَى الْوَلِيِّ ، لِحَوْفٍ فِي الطَّرِيقِ مِنَ الْقَتْلِ أَوْ الضَّرْبِ أَوْ أَخْذِ الْمَالِ .

أَوْ فَقِدَ ، أَوْ عَضَلَ مُكَلَّفَةً دَعَتْ إِلَى كُفٍّ ،

أَوْ فَقِدَ : أَيُ : الْوَلِيِّ ، بِأَنْ لَمْ يُعْرِفْ مَكَانَهُ وَلَا مَوْتَهُ وَلَا حَيَاتَهُ بَعْدَ غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورِ قِتَالٍ أَوْ انْكِسَارِ سَفِينَةٍ أَوْ أَسْرٍ عَدُوٍّ ، هَذَا إِنْ لَمْ يُحْكَمْ بِمَوْتِهِ ، وَإِلَّا زَوَّجَهَا الْأَبْعَدُ .

أَوْ عَضَلَ الْوَلِيُّ وَلَوْ مُجْبِرًا ، أَيُ : مَنَعَ . مُكَلَّفَةً ، أَيُ : بِالِغَةِ عَاقِلَةً ؛ دَعَتْ إِلَى تَزْوِيجِهَا مِنْ كُفٍّ ، وَلَوْ بِدُونِ مَهْرٍ مِثْلِ مَنْ تَزَوَّجَهَا بِهِ .

* * *

فُرُوعٌ : لَا يُزَوَّجُ الْقَاضِي إِنْ عَضَلَ مُجْبِرٌ مِنْ تَزْوِيجِهَا بِكُفٍّ عَيْنَتُهُ وَقَدْ عَيْنَ هُوَ كُفْتًا آخَرَ غَيْرَ مُعَيَّنٍ ، وَإِنْ كَانَ مُعَيَّنُهُ دُونَ مُعَيَّنِهَا كَفَاءَةً . وَلَا يُزَوَّجُ غَيْرَ الْمُجْبِرِ ، وَلَوْ أَبَا أَوْ جَدًّا ، بِأَنْ كَانَتْ ثَيِّبًا ، إِلَّا مِمَّنْ عَيْنَتُهُ ، وَإِلَّا كَانَ عَاضِلًا .

وَلَوْ ثَبَتَ تَوَارِي الْوَلِيِّ أَوْ تَعَرَّزَهُ زَوَّجَهَا الْحَاكِمُ .

وَكَذَا يُزَوَّجُ الْقَاضِي إِذَا أَحْرَمَ الْوَلِيُّ أَوْ أَرَادَ نِكَاحَهَا ، كَأَبْنٍ عَمٍّ فَقَدَ مِنْ يُسَاوِيهِ فِي الدَّرَجَةِ وَمُعْتَقٍ ، فَلَا يُزَوَّجُ الْأَبْعَدُ فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ لِبَقَاءِ الْأَقْرَبِ عَلَى وَلَايَتِهِ .

وَإِنَّمَا يُزَوَّجُ لِلْقَاضِي أَوْ طِفْلِهِ إِذَا أَرَادَ نِكَاحَ مَنْ لَيْسَ لَهَا وَلِيٌّ قَاضٍ آخَرَ بِمَحَلٍّ وَلَايَتِهِ ، إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ فِي عَمَلِهِ أَوْ نَائِبُ الْقَاضِي الَّذِي يَتَزَوَّجُ هُوَ أَوْ طِفْلُهُ .

* * *

ثُمَّ مُحْكَمٌ عَدْلٌ ، وَلِقَاضٍ تَزْوِيجُ مَنْ قَالَتْ : أَنَا خَلِيَّةٌ عَنْ نِكَاحٍ
وَعُدَّةٍ مَا لَمْ يَعْرِفْ لَهَا زَوْجًا ، وَإِلَّا شُرْطُ إِثْبَاتٍ لِفِرَاقِهِ ،

ثُمَّ إِنْ لَمْ يُوَجَدْ وَلِيُّ مِمَّنْ مَرَّ ، فَيَزَوِّجُهَا مُحْكَمٌ عَدْلٌ حُرٌّ وَلْتَهُ مَعَ
خَاطِبِهَا أَمْرُهَا لِيَزَوِّجَهَا مِنْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُجْتَهِدًا إِذَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّ قَاضٍ ،
وَلَوْ غَيْرُ أَهْلٍ ، وَإِلَّا فَيُشْتَرَطُ كَوْنُ الْمُحْكَمِ مُجْتَهِدًا .

قَالَ شَيْخُنَا : نَعَمْ ، إِنْ كَانَ الْحَاكِمُ لَا يُزَوِّجُ إِلَّا بِدَرَاهِمٍ كَمَا حَدَّثَ
الْآنَ ، فَيَتَجَبُّ أَنَّ لَهَا أَنْ تُؤَلِّيَ عَدْلًا مَعَ وَجُودِهِ ، وَإِنْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ لَا يَنْعَزِلُ
بِذَلِكَ ، بِأَنْ عَلِمَ مُؤَلِّيهِ ذَلِكَ مِنْهُ حَالِ التَّوَلِّيَةِ . اُنْتَهَى .

وَلَوْ وَطِئَ فِي نِكَاحٍ بِلَا وَلِيٍّ ، كَانَ زَوَّجَتْ نَفْسَهَا ، وَلَمْ يَخْكُمِ حَاكِمٌ
بِصِحَّتِهِ وَلَا بِبُطْلَانِهِ ، لِزِمَةِ مَهْرٍ الْمَثَلِ دُونَ الْمُسَمَّى لِفَسَادِ النِّكَاحِ ، وَيُعْزَرُ
بِهِ مُعْتَقِدٌ تَحْرِيمَهُ ، وَيَسْقُطُ عَنْهُ الْحَدُّ .

وَيَجُوزُ لِقَاضٍ تَزْوِيجُ مَنْ قَالَتْ : أَنَا خَلِيَّةٌ عَنْ نِكَاحٍ وَعُدَّةٍ ، أَوْ طَلَّقَنِي
زَوْجِي وَأَعْتَدْتُ ؛ مَا لَمْ يَعْرِفْ لَهَا زَوْجًا مُعَيَّنًا ، وَإِلَّا ، أَيُّ : وَإِنْ عَرَفَ
لَهَا زَوْجًا بِاسْمِهِ أَوْ شَخْصِهِ أَوْ عَيْتَتُهُ ، شُرْطُ فِي صِحَّةِ تَزْوِيجِ الْحَاكِمِ لَهَا
دُونَ الْوَلِيِّ الْخَاصِّ إِثْبَاتٌ لِفِرَاقِهِ ، بِنَحْوِ طَلَاقٍ أَوْ مَوْتٍ ، سَوَاءً أَغَابَ أَمْ
حَضَرَ ؛ وَإِنَّمَا فَرَّقُوا بَيْنَ الْمُعَيَّنِ وَغَيْرِهِ مَعَ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْعِلْمِ بِسَبْقِ
الزَّوْجِيَّةِ أَوْ بَعْدِهِ ، حَتَّى يُعْمَلَ بِالْأَصْلِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا ، لِأَنَّ الْقَاضِيَ لَمَّا
تَعَيَّنَ الزَّوْجُ عَنْدهُ بِاسْمِهِ أَوْ شَخْصِهِ ، تَأَكَّدَ لَهُ الْاِخْتِيَاظُ وَالْعَمَلُ بِأَصْلِ بَقَاءِ
الزَّوْجِيَّةِ ، فَاشْتَرَطَ الثَّبُوتَ ؛ وَلِأَنَّهَا لَمَّا ذَكَرَتْ مُعَيَّنًا بِاسْمِ الْعَلَمِ ، كَأَنَّهَا
أَدَّعَتْ عَلَيْهِ ، بَلْ صَرَّحُوا بِأَنَّهَا دَعَوَى عَلَيْهِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِ ذَلِكَ ؛

وَلَمُجْبِرٍ تَوْكِيلٌ فِي تَزْوِيجِ مُوَلَّيَّتِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهَا ، وَعَلَى وَكِيلٍ رِعَايَةُ حَظٍّ ، وَلِغَيْرِهِ بَعْدَ إِذْنٍ لَهُ فِيهِ ،

بِخِلَافِ مَا إِذَا عَرَفَ مُطْلَقَ الزَّوْجِيَّةِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ بِمَا ذَكَرَ ، فَاكْتَفَى إِنْخِبَارُهَا بِالْخُلُوعِ عَنِ الْمَوَانِعِ ، لِقَوْلِ الْأَصْحَابِ : إِنَّ الْعَبْرَةَ فِي الْعُقُودِ بِقَوْلِ أَرْبَابِهَا .

وَأَمَّا الْوَلِيُّ الْخَاصُّ ، فَيَزَوِّجُهَا إِنْ صَدَّقَهَا ، وَإِنْ عَرَفَ زَوْجَهَا الْأَوَّلَ مِنْ غَيْرِ إِثْبَاتِ طَلَاقٍ وَلَا يَمِينٍ ، لَكِنْ يُسَنُّ لَهُ كَقَاضِي لَمْ يَعْرِفْ زَوْجَهَا طَلَبُ إِثْبَاتِ ذَلِكَ ، وَفُرِّقَ بَيْنَ الْقَاضِي وَالْوَلِيِّ ، حَيْثُ فَضِّلَ بَيْنَ الْمُعَيَّنِ وَغَيْرِهِ فِي ذَلِكَ ، دُونَ هَذَا ؛ لِأَنَّ الْقَاضِيَّ يَجِبُ عَلَيْهِ الْأَحْتِيَاظُ أَكْثَرَ مِنَ الْوَلِيِّ .

وَيَجُوزُ لِمُجْبِرٍ ، وَهُوَ الْأَبُ وَالْجَدُّ فِي الْبِكْرِ ، تَوْكِيلُ مُعَيَّنٍ صَحَّ تَزْوِجُهُ فِي تَزْوِيجِ مُوَلَّيَّتِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهَا ، وَإِنْ لَمْ يُعَيَّنِ الْمُجْبِرُ الزَّوْجَ فِي تَوْكِيلِهِ ، وَعَلَى وَكِيلٍ إِنْ لَمْ يُعَيَّنِ الْوَلِيُّ الزَّوْجَ رِعَايَةُ حَظٍّ وَأَحْتِيَاظُ فِي أَمْرِهَا ، فَإِنْ زَوَّجَهَا بِغَيْرِ كُفَاءٍ أَوْ بِكُفَاءٍ وَقَدْ خَطَبَهَا أَكْفَاءُ مِنْهُ ، لَمْ يَصَحَّ التَّزْوِيجُ ، لِمُخَالَفَتِهِ الْأَحْتِيَاظَ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ .

وَيَجُوزُ التَّوْكِيلُ لِغَيْرِهِ ، أَيُّ : غَيْرِ الْمُجْبِرِ ، بِأَنْ لَمْ يَكُنْ أَبًا وَلَا جَدًّا فِي الْبِكْرِ ، أَوْ كَانَتْ مُوَلَّيَّتُهُ نَبِيًّا ، فَيُوكَّلُ بَعْدَ إِذْنٍ حَصَلَ مِنْهَا لَهُ فِيهِ ، أَيُّ : التَّزْوِيجِ ، إِنْ لَمْ تَنْهَهُ عَنِ التَّوْكِيلِ ، وَإِذَا عَيَّنَتْ لِلْوَلِيِّ رَجُلًا ، فَلْيُعَيِّنْهُ لِلْوَكِيلِ ، وَإِلَّا لَمْ يَصَحَّ تَزْوِيجُهُ ، وَلَوْ لِمَنْ عَيَّنَتْهُ ، لِأَنَّ الْإِذْنَ الْمُطْلَقَ مَعَ أَنَّ الْمَطْلُوبَ مُعَيَّنٌ فَاسِدٌ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « بَعْدَ إِذْنِهَا لِلْوَلِيِّ فِي التَّرْوِيجِ » مَا لَوْ وَكَّلَهُ قَبْلَ إِذْنِهَا لَهُ فِيهِ ، فَلَا يَصَحُّ التَّوَكُّيلُ وَلَا النِّكَاحُ ، نَعَمْ ، لَوْ وَكَّلَ قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ إِذْنَهَا لَهُ ، ظَانًّا جَوَازَ التَّوَكُّيلِ قَبْلَ الْإِذْنِ ، فَزَوَّجَهَا الْوَكِيلُ ، صَحَّ إِنْ تَبَيَّنَ أَنَّهَا كَانَتْ أَذْنَتْ قَبْلَ التَّوَكُّيلِ ، لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْعُقُودِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، لَا بِمَا فِي ظَنِّ الْمُكَلَّفِ ، وَإِلَّا فَلَا .

* * *

فُرُوعٌ : لَوْ زَوَّجَ الْقَاضِي امْرَأَةً قَبْلَ ثُبُوتِ تَوَكُّيلِهِ ، بَلْ بِخَبَرِ عَدْلٍ نَفَذَ وَصَحَّ ، لَكِنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ ، لِأَنَّهُ تَعَاطَى عَقْدًا فَاسِدًا فِي الظَّاهِرِ كَمَا قَالَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا .

وَلَوْ بَلَغَتِ الْوَلِيَّ امْرَأَةً إِذْنُ مُوَلِّئَتِهِ فِيهِ ، فَصَدَّقَهَا ، وَوَكَّلَ الْقَاضِي ، فَزَوَّجَهَا ، صَحَّ التَّوَكُّيلُ وَالتَّرْوِيجُ .

وَلَوْ قَالَتِ امْرَأَةُ لَوَلِيِّهَا : أَذْنْتُ لَكَ فِي تَزْوِيجِي لِمَنْ أَرَادَ تَزْوِيجِي الْآنَ ، وَبَعْدَ طَلَاقِي وَأَنْقِضَاءِ عِدَّتِي ؛ صَحَّ تَزْوِيجُهُ بِهَذَا الْإِذْنِ ثَانِيًا ، فَلَوْ وَكَّلَ الْوَلِيُّ أَجَنَبِيًّا بِهَذِهِ الصِّفَةِ صَحَّ تَزْوِيجُهُ ثَانِيًا أَيْضًا ، لِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْهُ حَالُ الْإِذْنِ ، لَكِنَّهُ تَابِعٌ لِمَا مَلَكَهُ حَالُ الْإِذْنِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الطَّبِيبُ النَّاشِرِيُّ وَأَقَرَّهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا .

وَلَوْ أَمَرَ الْقَاضِي رَجُلًا بِتَزْوِيجِ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهَا قَبْلَ اسْتِئْذَانِهَا فِيهِ ، فَزَوَّجَهَا بِإِذْنِهَا ، جَازَ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ اسْتِئْذَانَهُ فِي شُغْلِ مُعَيَّنٍ اسْتِخْلَافٌ لَا تَوَكُّيلٌ .

* * *

وَلِزَوْجٍ تَوَكَّلْتُ فِي قَبُولِهِ .

فَرَعٌ : لَوْ اسْتَخْلَفَ الْقَاضِي فَقِيهَاً فِي تَزْوِيجِ أَمْرَةٍ لَمْ يَكْفِ الْكِتَابُ فَقَطْ ، بَلْ يُشْتَرَطُ اللَّفْظُ عَلَيْهِ مِنْهُ ، وَلَيْسَ لِلْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ الْاعْتِمَادُ عَلَى الْخَطِّ ؛ هَذَا مَا فِي أَصْلِ « الرِّوَايَةِ » ، وَتَضْعِيفُ الْبُلْقِينِيِّ لَهُ مَرْدُودٌ بِتَضَرُّيهِمْ بِأَنَّ الْكِتَابَةَ وَحْدَهَا لَا تُفِيدُ فِي الْأَسْتِخْلَافِ ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إِشْهَادِ شَاهِدَيْنِ عَلَى ذَلِكَ ، قَالَهُ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِهِ الْكَبِيرِ » .

* * *

وَيَجُوزُ لِزَوْجٍ تَوَكَّلْتُ فِي قَبُولِهِ ، أَيْ : النِّكَاحُ ، فَيَقُولُ وَكَيْلُ الْوَلِيِّ لِلزَّوْجِ : زَوَّجْتُكَ فُلَانَةَ بِنْتَ فُلَانٍ بْنِ فُلَانٍ ، ثُمَّ يَقُولُ : مُوَكَّلِي ، أَوْ وَكَالَةَ عَنْهُ ، إِنْ جَهِلَ الزَّوْجُ أَوْ الشَّاهِدَانِ وَكَالَتُهُ ، وَإِلَّا لَمْ يُشْتَرَطْ ذَلِكَ ، وَإِنْ حَصَلَ الْعِلْمُ بِإِخْبَارِ الْوَكِيلِ ، وَيَقُولُ الْوَلِيُّ لَوَكِيلِ الزَّوْجِ : زَوَّجْتُ بِنْتِي فُلَانَةَ بِنَ فُلَانٍ ، فَيَقُولُ وَكَيْلُهُ كَمَا يَقُولُ وَلِيُّ الصَّبِيِّ حِينَ يَقْبَلُ النِّكَاحَ لَهُ : قَبِلْتُ نِكَاحَهَا لَهُ ؛ فَإِنْ تَرَكَ لَفْظَةَ « لَهُ » فِيهِمَا لَمْ يَصِحَّ النِّكَاحُ ، وَإِنْ نَوَى الْمُوَكَّلُ أَوْ الطِّفْلُ ، كَمَا لَوْ قَالَ : زَوَّجْتُكَ بَدَلَ فُلَانٍ ، لِعَدَمِ التَّوَافُقِ ، فَإِنْ تَرَكَ لَفْظَةَ « لَهُ » فِي هَذِهِ أُنْعَقَدَ لِلْوَكِيلِ وَإِنْ نَوَى مُوَكَّلَهُ .

* * *

فُرُوعٌ : مَنْ قَالَ : أَنَا وَكَيْلٌ فِي تَزْوِيجِ فُلَانَةٍ ، فَلَمْ يَنْصَدِّقْهُ قَبُولُ النِّكَاحِ مِنْهُ .

وَيَجُوزُ لِمَنْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ بِطَلَاقِ فُلَانٍ أَوْ مَوْتِهِ أَوْ تَوَكُّلِهِ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا يَتَعَلَّقُ بِنَفْسِهِ ، وَكَذَا خَطُّهُ الْمُوْتُوقِ بِهِ ، وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِحَقِّ الْغَيْرِ

فَرَعُ : يُزَوِّجُ عَتِيقَةً أَمْرَأَةً حَيَّةً وَلَيْثَهَا بِإِذْنِ عَتِيقَةٍ ، وَأَمَةً بِالْغَةِ
وَلَيْثَهَا بِإِذْنِهَا وَحَدَهَا ، وَأَمَةً صَغِيرَةً بِكَرٍ أَوْ صَغِيرٍ أَبٌ لِعَبْطَةٍ ،
لَا يُزَوِّجُ عَبْدَهُمَا ،

أَوْ لِمَا يَتَعَلَّقُ بِالْحَاكِمِ ، فَلَا يَجُوزُ اعْتِمَادُ عَدْلٍ وَلَا خَطُّ قَاضٍ مِنْ كُلِّ
مَا لَيْسَ بِحُجَّةٍ شَرْعِيَّةٍ .

* * *

فَرَعُ [فِي بَيَانِ تَزْوِيجِ الْعَتِيقَةِ وَالْأَمَةِ] : يُزَوِّجُ عَتِيقَةً أَمْرَأَةً حَيَّةً عُدِمَ
وَلِيُّ عَتِيقَتِهَا نَسَبًا وَلَيْثَهَا ، أَيْ : الْمُعْتَقَةِ ، تَبَعًا لَوِلَايَتِهِ عَلَيْهَا ، فَيُزَوِّجُهَا أَبُو
الْمُعْتَقَةِ ، ثُمَّ جَدُّهَا بِتَرْتِيبِ الْأَوْلِيَاءِ ، وَلَا يُزَوِّجُهَا ابْنُ الْمُعْتَقَةِ مَا دَامَتْ
حَيَّةً . بِإِذْنِ عَتِيقَةٍ ، وَلَوْ لَمْ تَرْضَ الْمُعْتَقَةُ ، إِذْ لَا وَلَايَةَ لَهَا ، فَإِذَا مَاتَتْ
الْمُعْتَقَةُ زَوَّجَهَا أَبْنَاهَا .

وَيُزَوِّجُ أَمَةً أَمْرَأَةً بِالْعَةِ رَشِيدَةً وَلَيْثَهَا ، أَيْ : وَلِيُّ السَّيِّدَةِ بِإِذْنِهَا
وَحَدَهَا ، لِأَنَّهَا أَلْمَالِكَةُ لَهَا ، فَلَا يُعْتَبَرُ إِذْنُ الْأَمَةِ ، لِأَنَّ السَّيِّدَتِهَا إِجْبَارَهَا
عَلَى النِّكَاحِ .

وَيُسْتَرَطُّ أَنْ يَكُونَ إِذْنُ السَّيِّدَةِ نَظْقًا ، وَإِنْ كَانَتْ بِكَرًا .
وَيُزَوِّجُ أَمَةً صَغِيرَةً بِكَرٍ أَوْ صَغِيرٍ أَبٌ فَأَبُوهُ لِعَبْطَةٍ وَجِدَتْ ، كَتَحْصِيلِ
مَهْرٍ أَوْ نَفَقَةٍ .

لَا يُزَوِّجُ عَبْدَهُمَا لِانْقِطَاعِ كَسْبِهِ عَنْهُمَا ، خِلَافًا لِمَالِكٍ إِنْ ظَهَرَتْ
مَصْلَحَةٌ ، وَلَا أَمَةً ثَيِّبٍ صَغِيرَةٍ لِأَنَّهُ لَا يَلِي نِكَاحَ مَالِكَتِهَا ، وَلَا يَجُوزُ
لِلْقَاضِي أَنْ يُزَوِّجَ أَمَةً الْغَائِبِ وَإِنْ أَحْتَاجَتْ إِلَى النِّكَاحِ وَتَضَرَّرَتْ بِعَدَمِ

وَسَيِّدُ أَمَتِهِ وَلَوْ صَغِيرَةً ، وَلَا يَنْكِحُ عَبْدٌ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ .

النَّفَقَةُ ، نَعَمْ إِنْ رَأَى الْقَاضِي بَيْعَهَا ، لِأَنَّ الْحَظَّ فِيهِ لِلْغَائِبِ مِنَ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا ، بِاعِهَا .

وَيُزَوِّجُ سَيِّدٌ بِالْمُلْكِ ، وَلَوْ فَاسِقًا ، أَمَتَهُ الْمَمْلُوكَةَ كُلَّهَا لَهُ لَا الْمُشْتَرَكَةَ ، وَلَوْ بِاِغْتِنَامِ بَيْنِهِ وَبَيْنَ جَمَاعَةٍ أُخْرَى بِغَيْرِ رِضَا جَمِيعِهِمْ ، وَلَوْ بِكَرَاهٍ صَغِيرَةً أَوْ ثِيًّا غَيْرَ بِالْغَةِ ، أَوْ كَبِيرَةً بِإِذْنِ مِنْهَا ، لِأَنَّ النِّكَاحَ يَرِدُ عَلَى مَنَافِعِ الْبُضْعِ ، وَهِيَ مَمْلُوكَةٌ لَهُ ، وَلَهُ إِجْبَارُهَا عَلَيْهِ ، لَكِنْ لَا يُزَوِّجُهَا لِغَيْرِ كُفٍّ بِعَيْبٍ مُثْبِتٍ لِلْخِيَارِ ، أَوْ فِسْقٍ ، أَوْ حِرْفَةٍ دَنِيئَةٍ إِلَّا بِرِضَاهَا بِهِ ، وَلَهُ تَزْوِيجُهَا بِرَفِيقٍ وَدَنِيٍّ نَسَبٍ لِعَدَمِ النَّسَبِ لَهَا .

وَلِلْمُكَاتَبِ لَا لِسَيِّدِهِ تَزْوِيجُ أَمَتِهِ إِنْ أَذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ فِيهِ ، وَلَوْ طَلَبَتْ الْأَمَةُ تَزْوِيجَهَا لَمْ يَلْزَمْ السَّيِّدُ ، لِأَنَّهُ يُنْقَضُ قِيَمَتُهَا .

قَالَ شَيْخُنَا : يُزَوِّجُ الْحَاكِمُ أَمَةً كَافِرَةً أَسْلَمَتْ بِإِذْنِهِ ، وَالْمَوْقُوفَةُ بِإِذْنِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ ، أَيْ : إِنْ اُنْتَحَصَرُوا ، وَإِلَّا لَمْ تُزَوَّجْ فِيمَا يَظْهَرُ .

وَلَا يَنْكِحُ عَبْدٌ ، وَلَوْ مُكَاتَبًا ، إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ، وَلَوْ كَانَ السَّيِّدُ أُنْثَى ، سَوَاءً أَطْلَقَ الْإِذْنَ أَوْ قَيَّدَ بِأَمْرَةٍ مُعَيَّنَةٍ أَوْ قَبِيلَةٍ ، فَيَنْكِحُ بِحَسَبِ إِذْنِهِ ، وَلَا يَعْدِلُ عَمَّا أَذِنَ لَهُ فِيهِ مُرَاعَاةَ لِحَقِّهِ ، فَإِنْ عَدَلَ عَنْهُ لَمْ يَصَحَّ النِّكَاحُ ، وَلَوْ نَكَحَ الْعَبْدُ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ بَطَلَ النِّكَاحُ ، وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا خِلَافًا لِمَالِكٍ ، فَإِنْ وَطِئَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِرَشِيدَةٍ مُخْتَارَةٍ ، أَمَّا السَّفِيهَةُ وَالصَّغِيرَةُ فَيَلْزَمُ فِيهِمَا مَهْرُ الْمِثْلِ .

وَلَا يَجُوزُ لِلْعَبْدِ وَلَوْ مَادُونًا فِي التِّجَارَةِ أَوْ مُكَاتَبًا أَنْ يَتَسَرَّى ، وَإِنْ جَازَ لَهُ

فَصْلٌ فِي الْكَفَاءَةِ

لَا يُكَافِيُ حُرَّةٌ وَلَا عَفِيفَةٌ وَنَسِيبَةٌ

النِّكَاحُ بِالْإِذْنِ ، لِأَنَّ الْمَأْذُونَ لَهُ لَا يَمْلِكُ ، وَلِضَعْفِ الْمُلْكِ فِي الْمَكَاتِبِ .
وَلَوْ طَلَبَ الْعَبْدُ النِّكَاحَ لَا يَجِبُ عَلَى السَّيِّدِ إِجَابَتُهُ ، وَلَوْ مُكَاتَبًا .
وَلَا يُصَدَّقُ مُدَّعِي عِتْقٍ مِنْ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ إِلَّا بِالْبَيِّنَةِ الْمُعْتَبَرَةِ الَّتِي يَبَيِّنُهَا
فِي بَابِ الشَّهَادَةِ .

وَصُدِّقَ مُدَّعِي حُرِّيَّةِ أَصَالَةٍ يَمِينٍ مَا لَمْ يَسْبِقْ إِقْرَارُ بَرِّقٍ ، أَوْ لَمْ
يَتُبْتُ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ الْحُرِّيَّةُ .

* * *

فَصْلٌ فِي الْكَفَاءَةِ

وَهِيَ مُعْتَبَرَةٌ فِي النِّكَاحِ لَا لِصِحَّتِهِ ، بَلْ لِأَنَّهَا حَقٌّ لِلْمَرْأَةِ وَالْوَلِيِّ ،
فَلَهُمَا إِسْقَاطُهَا .

لَا يُكَافِيُ حُرَّةٌ أَصْلِيَّةٌ أَوْ عَتِيقَةٌ ، وَلَا مَنْ لَمْ يَمَسَّهَا الرِّقُّ ، أَوْ آبَاؤها
أَوْ الْأَقْرَبَ إِلَيْهَا مِنْهُمْ غَيْرُهَا ، بَأَنَّ لَا يَكُونُ مِثْلَهَا فِي ذَلِكَ ، وَلَا أَثَرُ لِمَسِّ
الرِّقِّ فِي الْأُمَّهَاتِ .

وَلَا عَفِيفَةٌ وَسُنِّيَّةٌ غَيْرُهُمَا مِنْ فَاسِقٍ وَمُبْتَدِعٍ ، فَالْفَاسِقُ كُفٌّ لِلْفَاسِقَةِ ،
أَيُّ : إِنْ أَسْتَوَى فِسْقُهُمَا .

وَلَا نَسِيبَةٌ مِنْ عَرَبِيَّةٍ وَقُرَشِيَّةٍ وَهَاشِمِيَّةٍ أَوْ مُطَلِبِيَّةٍ غَيْرُهَا ، يَعْنِي :
لَا يُكَافِيُ عَرَبِيَّةٌ أَبَا غَيْرُهَا مِنَ الْعَجَمِ ، وَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ عَرَبِيَّةً ، وَلَا قُرَشِيَّةً

وَسَلِيمَةً مِنْ حَرْفِ دَنِيَّةٍ وَمِنْ عَيْبِ نِكَاحٍ ، كَجُنُونٍ وَجُدَامٍ

غَيْرُهَا مِنْ بَقِيَّةِ الْعَرَبِ وَلَا هَاشِمِيَّةٍ أَوْ مُطَلِبِيَّةٍ غَيْرُهُمَا مِنْ بَقِيَّةِ قُرَيْشٍ .

وَصَحَّ : « نَحْنُ وَبَنُو الْمُطَلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ » [البخاري ، رقم : ٣١٤٠ ؛ أبو

داود ، رقم : ٢٩٨٠ ؛ النسائي ، رقم : ٤١٣٦ ، ٤١٣٧ ؛ ابن ماجه ، رقم : ٢٨٨١] فَهُمَا مُتَكَافِئَانِ .

وَلَا يُكَافِيءُ مَنْ أَسْلَمَ بِنَفْسِهِ مَنْ لَهَا أَبٌ أَوْ أَكْثَرُ فِي الْإِسْلَامِ ، وَمَنْ لَهُ أَبَوَانِ لِمَنْ لَهَا ثَلَاثَةُ آبَاءٍ فِيهِ ، عَلَى مَا صَرَّحُوا بِهِ ؛ لَكِنْ حَكَى الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَغَيْرُهُ فِيهِ وَجْهًا أَنَّهُمَا كُفَّانِ ، وَأَخْتَارَهُ الرُّوْيَانِيُّ ، وَجَزَمَ بِهِ صَاحِبُ « الْعُبَابِ » .

وَلَا سَلِيمَةٌ مِنْ حَرْفِ دَنِيَّةٍ ، وَهِيَ مَا دَلَّتْ مُلَابَسَتُهُ عَلَى انْحِطَاطِ الْمَرْوَةِ ، غَيْرُهَا ، فَلَا يُكَافِيءُ مَنْ هُوَ أَوْ أَبُوهُ حَجَّامٌ أَوْ كَنَّاسٌ أَوْ رَاعٍ بِنْتِ خِيَّاطٍ ، وَلَا هُوَ بِنْتُ تَاجِرٍ ، وَهُوَ مَنْ يَجْلِبُ الْبَضَائِعَ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدِ بَجْنَسٍ ، أَوْ بَزَّازٍ وَهُوَ بَائِعُ الْبَزِّ ، وَلَا هُمَا بِنْتُ عَالِمٍ أَوْ قَاضٍ عَدْلٍ .

قَالَ الرُّوْيَانِيُّ وَصَوَّبَهُ الْأَذْرَعِيُّ : وَلَا يُكَافِيءُ عَالِمَةٌ جَاهِلٌ ، خِلَافًا لِـ « الرُّوْضَةِ » .

وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْيَسَارَ لَا يُعْتَبَرُ فِي الْكِفَاءَةِ ، لِأَنَّ أَلْمَالَ ظِلُّ زَائِلٌ ، وَلَا يَفْتَخِرُ بِهِ أَهْلُ الْمَرْوَاتِ وَالْبَصَائِرِ .

وَلَا سَلِيمَةٌ حَالَةُ الْعَقْدِ مِنْ عَيْبٍ مُثَبَّتٍ لِخِيَارِ نِكَاحٍ لِجَاهِلٍ بِهِ حَالَتُهُ ، كَجُنُونٍ ، وَلَوْ مُتَقَطِّعًا ، وَإِنْ قَلَّ ، وَهُوَ مَرَضٌ يَزُولُ بِهِ الشُّعُورُ مِنَ الْقَلْبِ ؛ وَجُدَامٍ مُسْتَحْكِمٍ ، وَهِيَ : عِلَّةٌ يَحْمَرُّ مِنْهَا الْغَضُوءُ ثُمَّ يَسْوَدُّ ثُمَّ

وَبَرَصٍ غَيْرٍ ،

يَتَقَطَّعُ ؛ وَبَرَصٍ مُسْتَحْكِمٍ ، وَهُوَ : بَيَاضٌ شَدِيدٌ يُذْهِبُ دَمَوِيَّةَ الْجِلْدِ ؛ وَإِنْ قَلَا .

وَعَلَامَةٌ الْأَسْتِحْكَامِ فِي الْأَوَّلِ أَسْوَدَادُ الْعُضْوِ ، وَفِي الثَّانِي عَدَمُ أَحْمَرَارِهِ عِنْدَ عَصْرِهِ .

غَيْرٌ مِمَّنْ بِهِ عَيْبٌ مِنْهَا ، لِأَنَّ النَّفْسَ تَعَافُ صُحْبَةً مَنْ بِهِ ذَلِكَ .

وَلَوْ كَانَ بِهَا عَيْبٌ أَيْضًا ، فَلَا كَفَاءَةَ ، وَإِنْ اتَّفَقَا ، أَوْ كَانَ مَا بِهَا أَقْبَحُ .

أَمَّا الْعُيُوبُ الَّتِي لَا تُثَبِّتُ الْخِيَارَ فَلَا تُؤَثِّرُ ، كَالْعَمَى ، وَقَطْعِ الطَّرْفِ ، وَتَشَوُّهِ الصُّورَةِ ؛ خِلَافًا لِجَمْعِ مُتَقَدِّمِينَ .

* * *

تَبَيَّنَتْ [فِي بَيَانِ الْعُيُوبِ الَّتِي تُثَبِّتُ الْخِيَارَ] : وَمِنْ عُيُوبِ النِّكَاحِ رَتَقُ وَقَرْنٌ فِيهَا ، وَجَبَتْ وَعُنَتْ فِيهِ ، فَلِكُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ الْخِيَارُ فَوْرًا فِي فُسْخِ النِّكَاحِ بِمَا وَجَدَ مِنَ الْعُيُوبِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْآخِرِ ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ بِحُضُورِ الْحَاكِمِ .

وَلَيْسَ مِنْهَا اسْتِحْاضَةٌ وَبَخْرٌ وَصُنَانٌ وَقُرُوحٌ سَيَالَةٌ وَضَيْقٌ مَنْفَذٌ ، وَيَجُوزُ لِكُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ خِيَارٌ بِخَلْفِ شَرْطِ وَقَعِ فِي الْعَقْدِ لَا قَبْلَهُ ، كَأَنْ شَرِطَ فِي أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ حُرِّيَّةً أَوْ نَسَبًا أَوْ جَمَالًا أَوْ يَسَارًا أَوْ بَكَارَةً أَوْ شَبَابًا أَوْ سَلَامَةً مِنْ عُيُوبٍ ، كَزَوْجَتِكَ بِشَرْطِ أَنَّهَا بِكَرٍّ أَوْ حُرَّةٌ مَثَلًا ، فَإِنْ بَانَ أَدْنَى مِمَّا شَرِطَ فَلَهُ فُسْخٌ ، وَلَوْ بِلَا قَاضٍ ؛ وَلَوْ شَرِطْتَ بَكَارَةً فَوُجِدَتْ

وَلَا يُقَابَلُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ ، وَيُزَوِّجُهَا بِغَيْرِ كُفَاءٍ وَلِيٍّ لَا قَاضٍ بِرِضَا كُلِّ .

ثَبِيًّا ، وَأَدَّعَتْ ذَهَابَهَا عِنْدَهُ ، فَأَنكَرَ ، صُدِّقَتْ بِيَمِينِهَا لِدَفْعِ الْفَسْخِ أَوْ
أَدَّعَتْ أَفْتِضَاضَهُ لَهَا فَأَنكَرَ ، فَأَلْفَوْا قَوْلَهَا بِيَمِينِهَا لِدَفْعِ الْفَسْخِ أَيْضًا ، لَكِنْ
يُصَدَّقُ هُوَ بِيَمِينِهِ لِتَشْطِيرِ الْمَهْرِ إِنْ طَلَّقَ قَبْلَ الدُّخُولِ .

* * *

وَلَا يُقَابَلُ بَعْضُهَا ، أَيْ : بَعْضُ خِصَالِ الْكَفَاءَةِ بِبَعْضٍ مِنْ تِلْكَ
الْخِصَالِ ، فَلَا تُزَوِّجُ حُرَّةٌ عَجَمِيَّةٌ بِرَقِيقٍ عَرَبِيٍّ ، وَلَا حُرَّةٌ فَاسِقَةٌ بِعَبْدٍ
عَفِيفٍ .

قَالَ الْمُتَوَلَّى : وَلَيْسَ مِنَ الْحَرْفِ الدُّنْيَةِ خِبَازَةٌ .

وَلَوْ أَطْرَدَ عُرْفُ بَلَدٍ بِتَفْضِيلِ بَعْضِ الْحَرْفِ الدُّنْيَةِ الَّتِي نَصُّوا عَلَيْهَا لَمْ
يُغْتَبَرْ ، وَيُغْتَبَرُ عُرْفُ بَلَدِهَا فِيمَا لَمْ يَنْصُوا عَلَيْهِ .
وَلَيْسَ لِلْأَبِ تَزْوِيجُ ابْنِهِ الصَّغِيرِ أُمَّةً ، لِأَنَّهُ مَأْمُونٌ أَلْعَنَتْ .

وَيُزَوِّجُهَا بِغَيْرِ كُفَاءٍ وَلِيٍّ بِنَسَبٍ أَوْ وِلَاءٍ ، لَا قَاضٍ بِرِضَا كُلِّ مِنْهُمَا ،
وَمِنْ وَلِيِّهَا أَوْ أَوْلِيَاءِهَا الْمُسْتَوِينَ الْكَامِلِينَ ، لِزَوَالِ الْمَانِعِ بِرِضَاهُمْ ، أَمَّا
الْقَاضِي فَلَا يَصِحُّ لَهُ تَزْوِيجُهَا لِغَيْرِ كُفَاءٍ وَإِنْ رَضِيَتْ بِهِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ إِنْ
كَانَ لَهَا وَلِيٌّ غَائِبٌ أَوْ مَفْقُودٌ ، لِأَنَّهُ كَالنَّائِبِ عَنْهُ ، فَلَا يَتْرُكُ الْحِظَّ لَهُ ؛
وَبَحَثَ جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ أَنَّهَا لَوْ لَمْ تَجِدْ كُفُوءًا وَخَافَتْ الْفِتْنَةَ لَزِمَ الْقَاضِي
إِجَابَتُهَا لِلضَّرُورَةِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَهُوَ مُتَّجِهٌ مُدْرَكٌ .

أَمَّا مَنْ لَيْسَ لَهَا وَلِيُّ أَصْلًا فَتَزْوِجُهَا الْقَاضِي لِعَیْرِ كُفٍّ بِطَلَبِهَا
التَّزْوِیجَ مِنْهُ صَحِیحٌ عَلَى الْمُخْتَارِ ، خِلَافًا لِلشَّيْخَيْنِ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ زُوِّجَتْ مِنْ غَیْرِ كُفٍّ بِالْإِجْبَارِ ، أَوْ بِالِإِذْنِ الْمُطْلَقِ عَنْ
التَّقْیِیدِ بِكُفٍّ أَوْ بَیْرِهِ ، لَمْ یَصَحَّ التَّزْوِیجُ لِعَدَمِ رِضَاهَا بِهِ .
فَإِنْ أَذِنَتْ فِي تَزْوِیجِهَا بِمَنْ ظَنَّتَهُ كُفُّوًا ، فَبَانَ خِلَافُهُ ، صَحَّ النِّكَاحُ ،
وَلَا خِیَارَ لَهَا لِتَقْصِيرِهَا بِتَرْكِ الْبَحْثِ ، نَعَمْ لَهَا خِیَارٌ إِنْ بَانَ مَعِیْبًا ، أَوْ
رَقِیقًا وَهِيَ حُرَّةٌ .

* * *

تَمِّمَةٌ [فِي بَيَانِ بَعْضِ آدَابِ النِّكَاحِ] : یَجُوزُ لِلزَّوْجِ كُلِّ تَمَتُّعٍ مِنْهَا ،
بِمَا سِوَى حَلَقَةِ دُبْرِهَا ، وَلَوْ بِمَصِّ بَطْنِهَا ، أَوْ اسْتِمْنَاءِ بَیْدهَا ، لَا بَیْدهِ
وَإِنْ خَافَ الزَّوْجُ ، خِلَافًا لِأَحْمَدَ ، وَلَا أَفْتِضَاضٍ بِأَصْبُعٍ ؛ وَیُسْرُ مَلَاعَبَةٍ
الزَّوْجَةِ إِنْ بَانَ ، وَأَنْ لَا یُخْلِیَهَا عَنِ الْجَمَاعِ كُلِّ أَرْبَعِ لَیَالٍ مَرَّةً بِلَا عُذْرِ ،
وَأَنْ یَتَحَرَّى بِالْجَمَاعِ وَقْتُ السَّحَرِ ، وَأَنْ یَمْهَلَ لِتَنْزِلِ إِذَا تَقَدَّمَ إِنْزَالُهُ ، وَأَنْ
یُجَامِعَهَا عِنْدَ الْقُدُومِ مِنْ سَفَرِهِ ، وَأَنْ یَتَطَبَّبَ لِلْغَشَّیَانِ ، وَأَنْ یَقُولَ كُلُّ ،
وَلَوْ مَعَ الْیَأْسِ مِنَ الْوَلَدِ : بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّیْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّیْطَانَ
مَا رَزَقْتَنَا ؛ وَأَنْ یَنَامَا فِي فِرَاشٍ وَاحِدٍ ، وَالتَّقْوَى لَهُ بِأَدْوِیَةِ مُبَاحَةٍ بِقَصْدِ
صَالِحٍ ، كَعَقَّةٍ وَنَسْلِ ، وَسِیْلَةٍ لِمَحْبُوبٍ ؛ فَلِیَكُنْ مَحْبُوبًا فِیمَا یُظْهَرُ ؛ قَالَه
شَیْخُنَا .

فَصَلِّ فِي نِكَاحِ الْأَمَةِ

حَرَّمَ لِحُرِّ نِكَاحِ أُمَةٍ إِلَّا بِعَجْزٍ عَمَّنْ تَصْلَحُ لِمَتَمُّعٍ

وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا مَنَعُهُ مِنْ اسْتِمْتَاعِ جَائِزٍ .

وَيُكْرَهُ لَهَا أَنْ تَصِفَ لِرِزْوَجِهَا أَوْ غَيْرِهِ أَمْرًا أُخْرَى لِعَيْرِ حَاجَةٍ ، وَلَهُ
الْوُطْءُ فِي زَمَنِ يَعْلَمُ دُخُولَ وَقْتِ الْمَكْتُوبَةِ فِيهِ ، وَخُرُوجَهُ قَبْلَ وُجُودِ
الْمَاءِ ، وَأَنَّهَا لَا تَغْتَسِلُ عَقِبَهُ وَتَقُوتُ الصَّلَاةَ .

❁ ❁ ❁

فَصُلِّ فِي نِكَاحِ الْأُمَةِ

حَرَمَ لِحْرٍّ وَلَوْ عَقِيماً وَآيساً مِنَ الْوَلَدِ ، نِكَاحُ أَمَةٍ لِغَيْرِهِ وَلَوْ مُبْعَضَةً ،
إِلَّا بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ ؛ أَحَدُهَا :

بِعَجْزِ عَمَّنْ تَصْلُحُ لِمَتَمُّعٍ ، وَلَوْ أَمَةٌ أَوْ رَجَعِيَّةٌ ، لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الزَّوْجَةِ
مَا لَمْ تَنْقُضِ عِدَّتُهَا ، بِدَلِيلِ التَّوَارِثِ ، بِأَنَّ لَا يَكُونُ تَحْتَهُ شَيْءٌ مِّنْ ذَلِكَ .
وَلَا قَادِرًا عَلَى نِكَاحِ حُرَّةٍ لِعَدَمِهَا أَوْ فَقْرِهِ .

أَوِ التَّسْرِى بِعَدَمِ أَمَةٍ فِي مِلْكِهِ أَوْ ثَمَنِ لِّشَرَائِهَا .

وَلَوْ وَجَدَ مَنْ يُقْرِضُ أَوْ يَهَبُ مَالًا أَوْ جَارِيَةً لَمْ يَلْزَمَهُ الْقَبُولُ ، بَلْ
يَحِلُّ مَعَ ذَلِكَ نِكَاحُ الْأَمَةِ لَا لِمَنْ لَهُ وَلَدٌ مُوسِرٌ ، أَمَّا إِذَا كَانَ تَحْتَهُ صَغِيرَةٌ
لَا تَحْتَمِلُ الْوُطْءَ ، أَوْ هَرَمَةٌ ، أَوْ مَجْنُونَةٌ ، أَوْ مَجْدُومَةٌ ، أَوْ بَرَصَاءٌ ، أَوْ
رَتْقَاءٌ ، أَوْ قَرْنَاءٌ ؛ فَتَحِلُّ الْأَمَةُ .

وَبِخَوْفِهِ زِنَى ،

وَكَذَا إِنْ كَانَ تَحْتَهُ زَانِيَةٌ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ .
وَلَوْ قَدِرَ عَلَى غَائِبَةٍ فِي مَكَانٍ قَرِيبٍ لَمْ يَشُقَّ قَصْدُهَا وَأَمَكْنَ أَنْتِقَالُهَا
لِبَلَدِهِ لَمْ تَحِلَّ الْأَمَةُ .

أَمَّا لَوْ كَانَ تَحْتَهُ غَائِبَةٌ فِي مَكَانٍ بَعِيدٍ عَنْ بَلَدِهِ ، وَلِحَقِّهِ مَشَقَّةٌ ظَاهِرَةٌ
بِأَنْ يُنْسَبَ مُتَحَمِّلُهَا فِي طَلَبِ الزَّوْجَةِ إِلَى مُجَاوِزَةِ الْحَدِّ فِي قَصْدِهَا ، أَوْ
يَخَافُ الزَّنا مُدَّةَ قَصْدِهَا ، فَهِيَ كَالْعَدَمِ ، كَأَلْتِي لَا يُمَكِّنُ أَنْتِقَالُهَا إِلَى وَطَنِهِ
لِمَشَقَّةِ الْغُرْبَةِ لَهُ .

وَتَأْنِيهَا بِخَوْفِهِ زِنَى بِغَلْبَةِ شَهْوَةٍ وَضَعْفِ تَقْوَاهُ فَتَحِلُّ لِلَايَةِ [٤ : سورة
النساء / الآية : ٢٥] ، فَإِنْ ضَعُفَتْ شَهْوَتُهُ وَلَهُ تَقْوَى أَوْ مُرُوءَةٌ أَوْ حَيَاءٌ يَسْتَقْبِحُ
مَعَهُ الزَّنا ، أَوْ قَوِيَتْ شَهْوَتُهُ وَتَقْوَاهُ ، لَمْ تَحِلَّ لَهُ الْأَمَةُ لِأَنَّهُ لَا يَخَافُ
الزَّنا ، وَلَوْ خَافَ الزَّنا مِنْ أَمَةٍ بَعَيْنِهَا لِقُوَّةَ مِثْلِهِ إِلَيْهَا لَمْ تَحِلَّ لَهُ كَمَا صَرَّحُوا
بِهِ .

وَالشَّرْطُ الثَّلَاثُ أَنْ تَكُونَ الْأَمَةُ مُسْلِمَةً يُمَكِّنُ وَطْوَها ، فَلَا تَحِلُّ لَهُ
الْأَمَةُ الْكِتَابِيَّةُ ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَجُوزُ لِلْحُرِّ نِكَاحُ أَمَةٍ غَيْرِهِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ تَحْتَهُ حُرَّةٌ .

* * *

فُرُوعٌ : لَوْ نَكَحَ الْحُرُّ الْأَمَةَ بِشُرُوطِهِ ، ثُمَّ أَيْسَرَ ، أَوْ نَكَحَ الْحُرَّةَ ؛ لَمْ
يَنْفَسَخْ نِكَاحُ الْأَمَةِ .

وَوَلَدُ الْأَمَةِ مِنْ نِكَاحٍ أَوْ غَيْرِهِ ، كَزَنَا أَوْ شُبْهَةٍ ، بِأَنْ نَكَحَهَا وَهُوَ

وَحَلَّ لِمُسْلِمٍ وَطْءُ الْكِتَابِيَّةِ .

فَصْلٌ فِي الصَّدَاقِ

مُوسِرٌ ، قِنْ لِمَالِكِهَا .

وَلَوْ غَرَّ وَاحِدٌ بِخُرَيْيَةِ أُمَةٍ ، وَتَزَوَّجَهَا ، فَأَوْلَاذُهَا الْأَحَاصِلُونَ مِنْهُ أَحْرَارٌ
مَا لَمْ يَعْلَمْ بِرِقِّهَا ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا ، وَيَلْزَمُهُ قِيَمَتُهُمْ يَوْمَ الْوِلَادَةِ .

* * *

وَحَلَّ لِمُسْلِمٍ حُرٍّ وَطْءُ أُمْتِهِ الْكِتَابِيَّةِ لَا الْوَتَيْيَةِ وَالْمَجُوسِيَّةِ .

* * *

تَتِمَّةٌ [فِي بَيَانِ مُتَعَلِّقَاتِ نِكَاحِ الرَّقِيقِ] : لَا يَضْمَنُ سَيِّدٌ بِإِذْنِهِ فِي
نِكَاحِ عَبْدِهِ مَهْرًا وَلَا مُؤَنَةً ، وَإِنْ شَرِطَ فِي إِذْنِهِ ضَمَانٌ ، بَلَّ يَكُونَانِ فِي
كَسْبِهِ وَفِي مَالِ تِجَارَةٍ أَذِنَ لَهُ فِيهَا ، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُكْتَسِبًا وَلَا مَأْذُونًا فَهُمَا
فِي ذِمَّتِهِ فَقَطْ ، كَزَائِدٍ عَلَى مُقَدَّرِ لَهُ ، وَمَهْرٌ وَجَبَ بِوَطْءٍ فِي نِكَاحِ فَاسِدٍ لَمْ
يَأْذُنْ فِيهِ سَيِّدُهُ ، وَلَا يَثْبُتُ مَهْرٌ أَصْلًا بِتَزْوِيجِ أُمْتِهِ لِعَبْدِهِ وَإِنْ سَمَّاهُ ،
وَقِيلَ : يَجِبُ ، ثُمَّ يَسْقُطُ .

* * *

فَصْلٌ فِي الصَّدَاقِ

وَهُوَ مَا وَجَبَ بِنِكَاحٍ أَوْ وَطْءٍ ، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِإِشْعَارِهِ بِصَدَقِ رَغْبَةٍ
بِإِذْنِهِ فِي النِّكَاحِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ فِي إِيجَابِهِ ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا : مَهْرٌ ، وَقِيلَ :
الصَّدَاقُ مَا وَجَبَ بِتَسْمِيَةٍ فِي الْعَقْدِ ، وَالْمَهْرُ مَا وَجَبَ بِغَيْرِ ذَلِكَ .

سُنَّ ذِكْرُ صَدَاقٍ فِي عَقْدٍ ، وَمَا صَحَّ ثَمَنًا صَحَّ صَدَاقًا ، وَلَهَا حَبْسُ نَفْسِهَا لِتَقْبِضَ غَيْرَ مُؤَجَّلٍ ،

سُنَّ وَلَوْ فِي تَزْوِيجِ أَمَتِهِ بَعْدَهُ ، ذِكْرُ صَدَاقٍ فِي عَقْدٍ ، وَكَوْنُهُ مِنْ فِضَّةٍ لِلاتِّبَاعِ فِيهِمَا ، وَعَدَمُ زِيَادَةِ عَلَى خُمُسِ مِئَةِ دِرْهَمٍ ^(١) أَصْدَقُهُ بَنَاتِهِ وَاللَّهُ ، أَوْ نُقْصَانٍ عَنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ خَالِصَةٍ ^(٢) ، وَكُرِهَ إِخْلَاؤُهُ عَنْ ذِكْرِهِ ، وَقَدْ يَجِبُ لِعَارِضٍ كَأَنْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ غَيْرَ جَائِزَةٍ لِتَصْرِفَ .

وَمَا صَحَّ كَوْنُهُ ثَمَنًا صَحَّ كَوْنُهُ صَدَاقًا ، وَإِنْ قَلَّ ، لِصِحَّةِ كَوْنِهِ عَوْضًا ، فَإِنْ عُقِدَ بِمَا لَا يُتَمَوَّلُ ، كَنَوَاةٍ وَحَصَاةٍ وَقَمْعٍ بَاذِنَجَانٍ وَتَرْكِ حَدِّ قَذْفٍ فَسَدَتْ التَّسْمِيَةُ ، لِخُرُوجِهِ عَنِ الْعَوْضِيَّةِ .

وَلَهَا كَوَلِيٌّ نَاقِصَةٌ بِصَغِيرٍ أَوْ جُنُونٍ وَسَيِّدٌ أَمَةٌ حَبْسُ نَفْسِهَا لِتَقْبِضَ غَيْرَ مُؤَجَّلٍ مِنَ الْمَهْرِ الْمُعَيَّنِ ، أَوِ الْحَالِّ ، سَوَاءٌ كَانَ بَعْضُهُ أَمْ كُلُّهُ ، أَمَا لَوْ كَانَ مُؤَجَّلًا فَلَا حَبْسَ لَهَا ، وَإِنْ حَلَّ قَبْلَ تَسْلِيمِهَا نَفْسَهَا لَهُ ، وَيَسْقُطُ حَقُّ الْحَبْسِ بِوَطْئِهِ إِثَّاها طَائِعَةً كَامِلَةً فَلِغَيْرِهَا الْحَبْسُ بَعْدَ الْكَمَالِ ، إِلَّا أَنْ يُسَلِّمَهَا الْوَلِيُّ بِمَصْلَحَةٍ ، وَتُمْهَلُ وَجُوبًا لِنَحْوِ تَنْظِفٍ بِالطَّلَبِ مِنْهَا ، أَوْ مِنْ وَلِيِّهَا مَا يَرَاهُ قَاضٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَأَقَلَّ ، لَا لِانْقِطَاعِ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ .

نَعَمْ لَوْ خَشِيتُ أَنْهُ يَطْوُّهَا ، سَلَّمْتُ نَفْسَهَا وَعَلَيْهَا الْأَمْتِنَاعُ ، فَإِنْ عَلِمْتُ أَنَّ أَمْتِنَاعَهَا لَا يُفِيدُ ، وَافْتَضَّتِ الْقَرَائِنُ الْقَطْعَ بِأَنَّهُ يَطْوُّهَا ، لَمْ يَبْعُدْ

(١) يعادل وزن الدرهم ٢,٨ غرامان وثمانية من العشرة من الغرام من الفضة ، وبالتالي يكون خمس مئة درهم ما يعادل ١٤٠٠ ألف وأربع مئة غراماً من الفضة .

(٢) أي : ما يعادل ٢٨ ثمانية وعشرين غراماً من الفضة .

وَلَوْ أَنْكَحَ صَغِيرَةً أَوْ رَشِيدَةً بِكَرًا بِلَا إِذْنٍ بِدُونِ مَهْرٍ مِثْلٍ أَوْ عَيَّنَتْ لَهُ
قَدْرًا فَنَقَصَ عَنْهُ صَحَّ بِمَهْرٍ مِثْلٍ .

وَفِي وَطْءٍ نِكَاحٍ فَاسِدٍ مَهْرٌ مِثْلٍ ، وَيَتَقَرَّرُ كُلُّهُ بِمَوْتٍ أَوْ وَطْءٍ ،
وَيَسْقُطُ بِفِرَاقٍ قَبْلَهُ كَفَسْخِهَا

أَنَّ لَهَا ، بَلْ عَلَيْهَا الِامْتِنَاعُ حِينَئِذٍ ، عَلَى مَا قَالَهُ شَيْخُنَا .

وَلَوْ أَنْكَحَ الْوَلِيُّ صَغِيرَةً أَوْ مَجْنُونَةً أَوْ رَشِيدَةً بِكَرًا بِلَا إِذْنٍ بِدُونِ مَهْرٍ
مِثْلٍ أَوْ عَيَّنَتْ لَهُ قَدْرًا ، فَنَقَصَ عَنْهُ ، أَوْ أَطْلَقَتْ الْإِذْنَ وَلَمْ تَتَعَرَّضْ لِمَهْرٍ ،
فَنَقَصَ عَنْ مَهْرٍ مِثْلٍ ، صَحَّ النِّكَاحُ عَلَى الْأَصَحِّ بِمَهْرٍ مِثْلٍ لِفَسَادِ الْمُسَمَّى ؛
كَمَا إِذَا قَبَلَ النِّكَاحَ لِطِفْلِهِ بِفَوْقِ مَهْرٍ مِثْلٍ مِنْ مَالِهِ ، وَلَوْ ذَكَرُوا مَهْرًا سِرًّا
وَأَكْثَرَ مِنْهُ جَهْرًا لَزِمَهُ مَا عَقَدَ بِهِ أَعْتِبَارًا بِالْعَقْدِ ، وَإِذَا عَقَدَ سِرًّا بِالْفِ ثَمَّ
أُعِيدَ جَهْرًا بِالْفَيْنِ تَجْمُلًا لَزِمَ الْفُ .

وَفِي وَطْءٍ نِكَاحٍ أَوْ شِرَاءٍ فَاسِدٍ كَمَا فِي وَطْءٍ شُبْهَةٍ يَجِبُ مَهْرٌ مِثْلٍ ،
لَا سِتْفَائِهِ مَنَفَعَةُ الْبُضْعِ .

وَلَا يَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ الْوُطْءِ إِنْ اتَّحَدَتِ الشُّبْهَةُ .

وَيَتَقَرَّرُ كُلُّهُ ، أَيُّ : كُلُّ الصَّدَاقِ بِمَوْتٍ لِأَحَدِهِمَا ، وَلَوْ قَبْلَ الْوُطْءِ ،
لِاجْتِمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَى ذَلِكَ .

أَوْ وَطْءٍ ، أَيُّ : بِغَيْبَةِ الْحَشْفَةِ وَإِنْ بَقِيَتْ الْبَكَارَةُ .

وَيَسْقُطُ ، أَيُّ : كُلُّهُ بِفِرَاقٍ وَقَعَ مِنْهَا قَبْلَهُ ، أَيُّ : قَبْلَ وَطْءٍ ،
كَفَسْخِهَا بِعَيْنِهِ أَوْ بِإِعْسَارِهِ ، وَكَرَدَّتْهَا ؛ أَوْ بِسَبْيِهَا كَفَسْخِهَا بِعَيْنِهَا .

وَيَتَشَطَّرُ بِطَلَاقٍ قَبْلَهُ، وَصُدِّقَ نَافِي وَطْءٍ، وَإِذَا اخْتَلَفَا فِي قَدْرِهِ أَوْ صِفَتِهِ وَلَا بَيِّنَةً تَحَالَفَا، ثُمَّ يُفْسَخُ الْمُسَمَّى وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ .

وَيَتَشَطَّرُ الْمَهْرُ ، أَيُّ : يَجِبُ نِصْفُهُ فَقَطْ بِطَلَاقٍ ، وَلَوْ بِاخْتِيَارِهَا ، كَأَنْ فَوَّضَ الطَّلَاقَ إِلَيْهَا ، فَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا ، أَوْ عَلَّقَهُ بِفِعْلِهَا ، فَفَعَلَتْ ، أَوْ فُورِقَتْ بِالْخُلْعِ ، وَلَوْ بِإِنْفِسَاحِ نِكَاحِ بَرْدَتِهِ وَخَدَهُ قَبْلَهُ ، أَيُّ : الْوَطْءِ .

وَصُدِّقَ نَافِي وَطْءٍ مِنْ الزَّوْجَيْنِ بِيَمِينِهِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ ، إِلَّا إِذَا نَكَحَهَا بِشَرْطِ الْبَكَارَةِ ، ثُمَّ قَالَ : وَجَدْتُهَا ثَيِّبًا وَلَمْ أَطْأَهَا ، فَقَالَتْ : بَلْ زَالَتْ بِوَطْئِكَ ؛ فَتُصَدَّقُ بِيَمِينِهَا لِدَفْعِ الْفُسْخِ ، وَيُصَدَّقُ هُوَ لِتَشْطِيرِهِ إِنْ طَلَّقَ قَبْلَ وَطْءٍ .

وَإِذَا اخْتَلَفَا ، أَيُّ : الزَّوْجَانِ فِي قَدْرِهِ ، أَيُّ : الْمَهْرِ الْمُسَمَّى ، وَكَانَ مَا يَدَّعِيهِ الزَّوْجُ أَقْلًا .

أَوْ فِي صِفَتِهِ مِنْ نَحْوِ جَنَسٍ ، كَدَانَانِيرَ ، وَحُلُولٍ وَقَدْرٍ أَجَلٍ وَصِحَّةٍ وَضِدِّهَا ؛ وَلَا بَيِّنَةً لِأَحَدِهِمَا ، أَوْ تَعَارَضَتْ بَيِّنَاتُهُمَا ؛ تَحَالَفَا كَمَا فِي الْبَيْعِ .

ثُمَّ بَعْدَ التَّحَالُفِ يُفْسَخُ الْمُسَمَّى ، وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ . وَإِنْ زَادَ عَلَى مَا أَدَّعَتْهُ الزَّوْجَةُ .

وَهُوَ : مَا يُرْغَبُ بِهِ عَادَةً فِي مِثْلِهَا نَسَبًا وَصِفَةً مِنْ نِسَاءِ عَصَبَاتِهَا ، فَتُقَدَّمُ أُخْتُ لِأَبَوَيْنِ ، فَلَأَبٍ ، فَبِنْتُ أَخٍ ، فَعَمَّةٌ كَذَلِكَ ، فَإِنْ جُهِلَ مَهْرُهُنَّ فَيُعْتَبَرُ مَهْرُ رَجِمِ لَهَا ، كَجَدَّةٍ وَخَالَةٍ .

وَلَيْسَ لِوَلِيِّ عَفْوٍ عَنْ مَهْرٍ .

قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَالرُّوْيَانِيُّ : تُقَدَّمُ الْأُمُّ ، فَالْأُخْتُ لِلْأُمِّ ، فَالْجَدَّاتُ ، فَالْخَالَئَةُ ، فَبِنْتُ الْأُخْتِ ، أَيُّ : لِلْأُمِّ ، فَبِنْتُ الْخَالَئَةِ ، وَلَوْ اجْتَمَعَ أُمُّ أَبِي وَأُمُّ أُمِّ ، فَالَّذِي يَنْبَغُهُ اسْتِوَاؤُهُمَا ، فَإِنْ تَعَذَّرَتْ اعْتَبِرَتْ بِمِثْلِهَا فِي الشَّبَهِ مِنَ الْأَجْنَبِيَّاتِ ، وَيُعْتَبَرُ مَعَ ذَلِكَ مَا يَخْتَلِفُ بِهِ غَرَضٌ ، كَسِنٍّ وَيَسَارٍ وَبَكَارَةٍ وَجَمَالٍ وَفَصَاحَةٍ ، فَإِنْ اخْتَصَّصَتْ عَنْهُنَّ بِفَضْلِ أَوْ نَقْصٍ زِيدَ عَلَيْهِ أَوْ نَقْصَ مِنْهُ ؛ لِاتِّقٍ بِالْحَالِ بِحَسَبِ مَا يَرَاهُ قَاضٍ .

وَلَوْ سَامَحَتْ وَاحِدَةٌ لَمْ يَجِبْ مُوَافَقَتُهَا .

وَلَيْسَ لِوَلِيِّ عَفْوٍ عَنْ مَهْرٍ لِمَوْلَيْتِهِ ، كَسَائِرِ دُيُونِهَا وَحُقُوقِهَا .

وَوَجَدْتُ مِنْ خَطِّ الْعَلَامَةِ الطَّنْبَادَاوِيِّ أَنَّ الْحِيلَةَ فِي بَرَاءَةِ الزَّوْجِ عَنْ الْمَهْرِ حَيْثُ كَانَتِ الْمَرْأَةُ صَغِيرَةً أَوْ مَجْنُونَةً أَوْ سَفِيهَةً ، أَنْ يَقُولَ الْوَلِيُّ مَثَلًا : طَلَّقَ مَوْلَيْتِي عَلَى خَمْسِ مِئَةِ دِرْهَمٍ مَثَلًا عَلَيَّ ؛ فَيُطَلَّقُ ، ثُمَّ يَقُولُ الزَّوْجُ : أَحَلَّتْ عَلَيْكَ مَوْلَيْتَكَ بِالصَّدَاقِ الَّذِي لَهَا عَلَيَّ ، فَيَقُولُ الْوَلِيُّ : قَبِلْتُ ؛ فَيَبْرَأُ الزَّوْجُ حِينَئِذٍ مِنَ الصَّدَاقِ . أَنْتَهَى .

وَيَصِحُّ التَّبَرُّعُ بِالْمَهْرِ مِنْ مُكَلَّفَةٍ بِلَفْظِ الْإِبْرَاءِ وَالْعَفْوِ وَالْإِسْقَاطِ وَالْإِحْلَالِ وَالتَّحْلِيلِ وَالْإِبَاحَةِ وَالْهَبَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَخْصُلْ قَبُولٌ .

* * *

مُهِمَّاتٌ : لَوْ خَطَبَ امْرَأَةً ، ثُمَّ أَرْسَلَ أَوْ دَفَعَ بِهَا لَفَظٍ إِلَيْهَا مَا لَا قَبْلَ الْعَقْدِ ، أَيُّ : وَلَمْ يَقْصِدِ التَّبَرُّعَ ، ثُمَّ وَقَعَ الْإِعْرَاضُ مِنْهَا أَوْ مِنْهُ ، رَجَعَ

بِمَا وَصَلَهَا مِنْهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمْعُ مُحَقِّقُونَ .

وَلَوْ أَعْطَاهَا مَالًا ، فَقَالَتْ : هَدِيَّةٌ ، وَقَالَ : صَدَاقًا ؛ صُدِّقَ بِيَمِينِهِ ،
وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ ؛ وَلَوْ دَفَعَ لِمَحْطُوبَتِهِ ، وَقَالَ : جَعَلْتُهُ مِنَ الصَّدَاقِ
الَّذِي سَيَجِبُ بِالْعَقْدِ ، أَوْ مِنَ الْكِسْوَةِ الَّتِي سَتَجِبُ بِالْعَقْدِ وَالتَّمَكِينِ ،
وَقَالَتْ : بَلْ هِيَ هَدِيَّةٌ ؛ فَالَّذِي يَتَجَهُّ تَصْدِيقُهَا ، إِذْ لَا قَرِينَةَ هُنَا عَلَى
صِدْقِهِ فِي قَصْدِهِ .

وَلَوْ طَلَّقَ فِي مَسْأَلَتِنَا بَعْدَ الْعَقْدِ لَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ ، كَمَا رَجَّحَهُ الْأَذْرَعِيُّ
خِلَافًا لِلْبَغَوِيِّ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُعْطِيَ لِأَجْلِ الْعَقْدِ ، وَقَدْ وَجَدَ .

* * *

تَتِمَّةٌ [فِي بَيَانِ حُكْمِ الْمُتَنَعَةِ] : تَجِبُ عَلَيْهِ لِرُزُوجَةٍ مَوْطُوءَةٍ أَوْ أَمَةٍ
مُتَنَعَةٍ بِفِرَاقٍ بِغَيْرِ سَبَبٍ أَوْ بِغَيْرِ مَوْتٍ أَحَدِهِمَا ، وَهِيَ مَا يَتَرَضَى الرُّوْجَانِ
عَلَيْهِ ، وَقِيلَ : أَقْلُ مَالٍ يَجُوزُ جَعْلُهُ صَدَاقًا ، وَيُسَرُّ أَنْ لَا يُنْقَصَ عَنْ
ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا^(١) ، فَإِنْ تَنَازَعَا قَدَّرَهَا الْقَاضِي بِقَدْرِ حَالِهِمَا مِنْ يَسَارِهِ
وَأَعْسَارِهِ وَنَسَبِهَا وَصِفَاتِهَا .

* * *

خَاتِمَةٌ [فِي بَيَانِ حُكْمِ الْوَلِيْمَةِ] : الْوَلِيْمَةُ لِعُرْسِ سَنَةِ مُؤَكَّدَةٍ لِلزَّوْجِ
الرَّشِيدِ وَوَلِيِّ غَيْرِهِ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ ، وَلَا حَدَّ لَأَقْلَاهَا ، لَكِنَّ الْأَفْضَلَ لِلْقَادِرِ
شَاةً ، وَوَقْتُهَا الْأَفْضَلُ بَعْدَ الدُّخُولِ لِلاتِّبَاعِ ، وَقَبْلَهُ بَعْدَ الْعَقْدِ يَخْصُلُ بِهَا

أَصْلُ السُّنَّةِ ، وَالْمُتَّحِجَةُ أَسْتَمَرَّارُ طَلَبِهَا بَعْدَ الدُّخُولِ ، وَإِنْ طَالَ الزَّمَنُ ؛
كَالْعَقِيقَةِ ، أَوْ طَلَّقَهَا ؛ وَهِيَ لَيْلَا أُولَى .

وَتَجِبُ عَلَى غَيْرِ مَعْدُورٍ بِأَعْذَارِ الْجُمُعَةِ وَقَاضٍ الْإِجَابَةَ إِلَى وَلِيمَةِ
عُرْسٍ عُمِلَتْ بَعْدَ عَقْدِ لَا قَبْلَهُ ، إِنْ دَعَاهُ مُسْلِمٌ إِلَيْهَا بِنَفْسِهِ أَوْ نَائِيهِ الثَّقَةِ ،
وَكَذَا مُمَيَّزٌ لَمْ يُعْهَدْ مِنْهُ كَذِبٌ ، وَعَمَّ بِالْدَّعَاءِ الْمَوْصُوفِينَ بِوَصْفِ قَصْدِهِ
كَجِيرَانِهِ وَعَشِيرَتِهِ أَوْ أَصْدِقَائِهِ أَوْ أَهْلِ حِرْفَتِهِ ، فَلَوْ كَثُرَ ، نَحْوَ عَشِيرَتِهِ ، أَوْ
عَجَزَ عَنْ الْأَسْتِيعَابِ لِفَقْرِهِ ، لَمْ يُشْتَرَطْ عُمُومُ الدَّعْوَةِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ ، بَلِ
الشَّرْطُ أَنْ لَا يَظْهَرَ مِنْهُ قَصْدُ تَخْصِصٍ لِعَنْيٍّ أَوْ غَيْرِهِ ، وَأَنْ يُعَيَّنَ الْمَدْعُوُّ
بَعَيْنِهِ أَوْ وَصْفِهِ ، فَلَا يَكْفِي : مَنْ أَرَادَ فَلْيَحْضُرْ ، أَوْ أَدْعُ مَنْ شِئْتَ أَوْ
لَقِيتَ ؛ بَلِ لَا تُسَنُّ الْإِجَابَةُ حِينَئِذٍ ، وَأَنْ لَا يَتَرَتَّبَ عَلَى إِجَابَتِهِ خَلْوَةٌ
مُحَرَّمَةٌ ، فَالْمَرْأَةُ تُجِيبُهَا الْمَرْأَةُ إِنْ أَدِنَ زَوْجُهَا أَوْ سَيِّدُهَا ، لَا الرَّجُلُ ، إِلَّا
إِنْ كَانَ هُنَاكَ مَانِعُ خَلْوَةٍ مُحَرَّمَةٍ ، كَمَحْرَمٍ لَهَا أَوْ لَهُ ، أَوْ أَمْرَأَةٍ ، أَمَّا مَعَ
الْخَلْوَةِ فَلَا يُجِيبُهَا مُطْلَقًا ، وَكَذَا مَعَ عَدَمِهَا إِنْ كَانَ الطَّعَامُ خَاصًّا بِهِ ، كَانَ
جَلَسَتْ بَيْتٍ وَبَعَثَتْ لَهُ الطَّعَامَ إِلَى بَيْتٍ آخَرَ مِنْ دَارِهَا خَوْفَ الْفِتْنَةِ ،
بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ تُحَفِّ ، فَقَدْ كَانَ سُفْيَانُ وَأَصْرَابُهُ يَزُورُونَ رَابِعَةَ الْعَدَوِيَّةِ
وَيَسْمَعُونَ كَلَامَهَا ، فَإِنْ وُجِدَ رَجُلٌ كَسُفْيَانَ وَأَمْرَأَةٌ كَرَابِعَةَ لَمْ تَحْرُمِ
الْإِجَابَةُ ، بَلِ لَا تُكْرَهُ ؛ وَأَنْ لَا يُدْعَى لِنَحْوِ خَوْفٍ مِنْهُ ، أَوْ طَمَعٍ فِي
جَاهِهِ ، أَوْ لِإِعَانَتِهِ عَلَى بَاطِلٍ وَلَا إِلَى شُبْهَةٍ ، بِأَنْ لَا يُعْلَمَ حَرَامٌ فِي مَالِهِ ؛
أَمَّا إِذَا كَانَ فِيهِ شُبْهَةٌ ، بِأَنْ عُلِمَ اخْتِلَاطُهُ ، أَوْ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ بِحَرَامٍ وَإِنْ
قَلَّ ، فَلَا تَجِبُ إِجَابَةُ بَلِ تُكْرَهُ إِنْ كَانَ أَكْثَرُ مَالِهِ حَرَامًا ، فَإِنْ عُلِمَ أَنَّ عَيْنَ

الطَّعَامِ حَرَامٌ حَرُمَتِ الْإِجَابَةُ ، وَإِنْ لَمْ يَرِدِ الْأَكْلَ مِنْهُ ، كَمَا أُسْتَظْهَرَهُ
شَيْخُنَا .

وَلَا إِلَى مَحَلٍّ فِيهِ مُنْكَرٌ لَا يَزُولُ بِحُضُورِهِ ، وَمِنْ الْمُنْكَرِ سِتْرُ جِدَارٍ
بِخَرِيرٍ وَفُرُشٌ مَعْصُوبَةٌ أَوْ مَسْرُوقَةٌ ، وَوُجُودُ مَنْ يَضْحَكُ الْحَاضِرِينَ
بِالْفُحْشِ وَالْكَذِبِ ، فَإِنْ كَانَ حَرُمَتِ الْإِجَابَةُ ، وَمِنْهُ صُورَةُ حَيَوَانٍ مُشْتَمِلَةٌ
عَلَى مَا لَا يُمَكِّنُ بَقَاؤُهُ بَدُونِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا نَظِيرٌ ، كَفَرَسٍ بِأَجْنِحَةٍ ،
وَطَيْرٍ بَوَاجِهِ إِنْسَانٍ ، عَلَى سَقْفٍ أَوْ جِدَارٍ أَوْ سِتْرِ عُلْقٍ لَزِينَةٍ أَوْ ثِيَابٍ مَلْبُوسَةٍ
أَوْ وَسَادَةٍ مَنْصُوبَةٍ ، لَأَنَّهَا تُشَبِّهُ الْأَصْنَامَ ، فَلَا تَجِبُ الْإِجَابَةُ فِي شَيْءٍ مِنَ
الْأُصُورِ الْمَذْكُورَةِ بَلْ تَحْرُمُ .

وَلَا أَثَرَ بِحَمْلِ النَّقْدِ الَّذِي عَلَيْهِ صُورَةٌ كَامِلَةٌ ، لِأَنَّهُ لِلْحَاجَةِ ، وَلِأَنَّهَا
مُمْتَنَةٌ بِالْمُعَامَلَةِ بِهَا .

وَيَجُوزُ حُضُورُ مَحَلٍّ فِيهِ صُورَةٌ تُمْتَنُّ ، كَالْأُصُورِ بِيَسَاطٍ يُدَاسُّ ،
وَمَخْذَةٌ يَنَامُ أَوْ يُتَكَأُ عَلَيْهَا ، وَطَبَقٌ وَخَوَانٍ وَقَضْعَةٌ وَإِبْرِيْقٍ ، وَكَذَا إِنْ قُطِعَ
رَأْسُهَا لِزَوَالِ مَا بِهِ الْحَيَاةُ .

وَيَحْرُمُ وَلَوْ عَلَى نَحْوِ أَرْضٍ تَصْوِيرُ حَيَوَانٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَظِيرٌ ، نَعَمْ
يَجُوزُ تَصْوِيرُ لُعْبِ الْبَنَاتِ ، لِأَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ تَلْعَبُ بِهَا
عِنْدَهُ ﷺ كَمَا فِي مُسْلِمٍ [رَقْم : ٢٤٤٠] وَحِكْمَتُهُ تَذَرِيهٌ أَمْرُ التَّرْبِيَةِ .

وَلَا يَحْرُمُ أَيْضاً تَصْوِيرُ حَيَوَانٍ بِلَا رَأْسٍ خِلَافاً لِلْمُتَوَلَّى .
وَيَحِلُّ صَوْنُ حُلِيِّ وَنَسْجُ حَرِيرٍ لِأَنَّهُ يَحِلُّ لِلنِّسَاءِ ، نَعَمْ صَنَعَتُهُ لِمَنْ

.....

لَا يَحِلُّ لَهُ اسْتِعْمَالُهُ حَرَامٌ .

وَلَوْ دَعَاهُ اثنانِ أَجَابَ أَسْبَقَهُمَا دَعْوَةً ، فَإِنْ دَعِيَاهُ مَعًا أَجَابَ الْأَقْرَبَ رَحِمًا ، فَدَارًا ، ثُمَّ بِالْقُرْعَةِ .

وَتُسَنُّ إِجَابَةُ سَائِرِ الْوَلَائِمِ كَمَا عُمِلَ لِلخِتَانِ ، وَالْوِلَادَةِ ، وَسَلَامَةِ الْمَرْأَةِ مِنَ الطَّلَقِ ، وَقُدُومِ الْمُسَافِرِ ، وَخَتَمِ الْقُرْآنِ ؛ وَهِيَ مُسْتَحَبَّةٌ فِي كُلِّهَا .

* * *

فُرُوعٌ : يُنْدَبُ الْأَكْلُ فِي صَوْمِ نَفْلِ ، وَلَوْ مُؤَكَّدًا ، لِإِرضَاءِ ذِي الطَّعَامِ ، بِأَنْ شَقَّ عَلَيْهِ إِمْسَاكُهُ ، وَلَوْ آخَرَ النَّهَارِ ، لِلأَمْرِ بِالْفِطْرِ ، وَيُثَابُ عَلَى مَا مَضَى ، وَقَضَى نَذْبًا يَوْمًا مَكَانَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَشَقَّ عَلَيْهِ إِمْسَاكُهُ لَمْ يُنْدَبِ الْإِفْطَارُ ، بَلِ الْإِمْسَاكُ أَوْلَى ؛ قَالَ الْغَزَالِيُّ : يُنْدَبُ أَنْ يَنْوِيَ بِفِطْرِهِ إِدْخَالَ السُّرُورِ عَلَيْهِ .

وَيَجُوزُ لِلضَّيْفِ أَنْ يَأْكُلَ مِمَّا قُدِّمَ بِلاَ لَفْظٍ مِنَ الْمُضَيَّفِ ، نَعَمْ إِنْ أُنْتَظِرَ غَيْرُهُ لَمْ يَجُزْ قَبْلَ حُضُورِهِ إِلَّا بِلَفْظٍ مِنْهُ .

وَصَرَّحَ الشَّيْخَانِ بِكَرَاهَةِ الْأَكْلِ فَوْقَ الشَّيْبَعِ ، وَآخَرُونَ بِحُرْمَتِهِ .

وَوَرَدَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ زَجْرُ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يِعْتَمِدَ الرَّجُلُ عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى عِنْدَ الْأَكْلِ ، قَالَ مَالِكٌ : هُوَ نَوْعٌ مِنَ الْاِتِّكَاءِ ، فَالْسُّنَّةُ لِلَاكِلِ أَنْ يَجْلِسَ

جَائِيًا عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَظُهُورِ قَدَمَيْهِ ، أَوْ يَنْصِبَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى وَيَجْلِسَ عَلَى
الْيُسْرَى . وَيُكْرَهُ الْأَكْلُ مُتَكِنًا ، وَهُوَ الْمُعْتَمِدُ ؛ عَلَى وَطَاءِ تَحْتَهُ ،
وَمُضْطَجِعًا إِلَّا فِيمَا يُنْتَقَلُ بِهِ ، لَا قَائِمًا ؛ وَالشُّرْبُ قَائِمًا خِلَافُ الْأَوَّلَى .
وَيُسْنُ لِلَاكِلِ أَنْ يَغْسِلَ الْيَدَيْنِ وَالْفَمَ قَبْلَ الْأَكْلِ وَبَعْدَهُ ، وَيَقْرَأَ سُورَتَيْ
الْإِخْلَاصِ وَقُرْشِ بَعْدَهُ ، وَلَا يَبْتَلَعُ مَا يَخْرُجُ مِنْ أَسْنَانِهِ بِالْخِلَالِ ، بَلْ
يَزِمِيهِ ، بِخِلَافِ مَا يَجْمَعُهُ بِلِسَانِهِ مِنْ بَيْنِهَا ، فَإِنَّهُ يَبْتَلَعُهُ .

وَيَحْرُمُ أَنْ يُكَبِّرَ اللَّقْمَ مُسْرِعًا حَتَّى يَسْتَوْفِيَ أَكْثَرَ الطَّعَامِ وَيَحْرِمَ غَيْرُهُ .
وَلَوْ دَخَلَ عَلَى أَكْلَيْنِ ، فَأَذِنُوا لَهُ ، لَمْ يَجْزِ لَهُ الْأَكْلُ مَعَهُمْ إِلَّا إِنْ ظَنَّ
أَنَّهُ عَنْ طِيبِ نَفْسٍ ، لَا لِنَحْوِ حَيَاءٍ .

وَلَا يَجُوزُ لِلضَّيْفِ أَنْ يُطْعِمَ سَائِلًا أَوْ هَرَّةً إِلَّا إِنْ عَلِمَ رِضَا الدَّاعِي .
وَيُكْرَهُ لِلدَّاعِي تَخْصِيصُ بَعْضِ الضَّيْفَانِ بِطَعَامٍ نَفِيسٍ .
وَيَحْرُمُ لِلْأَرَاذِلِ أَكْلُ مَا قُدِّمَ لِلْأَمَائِلِ .

وَلَوْ تَنَاوَلَ ضَيْفٌ إِنَاءَ طَعَامٍ فَأَنْكَسَرَ مِنْهُ ، ضَمِنَهُ كَمَا بَحَثُهُ الرَّزَّكَشِيُّ ،
لَأَنَّهُ فِي يَدِهِ فِي حُكْمِ الْعَارِيَةِ .

وَيَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَخْذُ مَنْ نَحْوِ طَعَامِ صَدِيقِهِ مَعَ ظَنِّ رِضَا مَالِكِهِ
بِذَلِكَ ، وَيَخْتَلَفُ بِقَدْرِ الْمَأْخُودِ وَجِنْسِهِ وَبِحَالِ الْمُضَيِّفِ ، وَمَعَ ذَلِكَ
يَنْبَغِي لَهُ مُرَاعَاةُ نَصْفَةِ أَصْحَابِهِ ، فَلَا يَأْخُذُ إِلَّا مَا يَخُصُّهُ أَوْ يَرْضَوْنَ بِهِ عَنْ
طِيبِ نَفْسٍ لَا عَنْ حَيَاءٍ ، وَكَذَا يُقَالُ فِي قَرَائِنِ نَحْوِ تَمَرَتَيْنِ ، أَمَّا عِنْدَ
السَّكِّ فِي الرِّضَا ، فَيَحْرُمُ الْأَخْذُ ، كَالْتَّطَقْلِ ، مَا لَمْ يَعْمْ ، كَأَنْ فَتَحَ أَلْبَابَ

فَصْلٌ فِي الْقَسَمِ وَالنُّشُورِ

يَجِبُ قَسَمُ لِرُجُوعَاتٍ

لِيَدْخُلَ مَنْ شَاءَ .

وَلَزِمَ مَالِكُ طَعَامُ مُضْطَرِّ قَدَرٍ سَدَّ رَمَقِهِ إِنْ كَانَ مَعْصُومًا مُسْلِمًا
أَوْ ذِمِّيًّا ، وَإِنْ أَحْتَاجَهُ مَالِكُهُ مَالًا ، وَكَذَا بِهِيمَةِ الْغَيْرِ الْمُحْتَرَمَةِ ؛ بِخِلَافِ
حَرْبِيِّ وَمُرْتَدٍ وَزَانٍ مُحْصَنٍ وَتَارِكِ صَلَاةٍ وَكَلْبٍ عَقُورٍ ، فَإِنْ مُنِعَ فَلَهُ أَخْذُهُ
قَهْرًا بِعَوَضٍ إِنْ حَضَرَ وَإِلَّا فَنَسِيئَةً ، وَلَوْ أَطْعَمَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ عَوَضًا فَلَا عَوَضَ
لَهُ لِتَقْصِيرِهِ ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي ذِكْرِ الْعَوَضِ صُدِّقَ الْمَالِكُ بِيَمِينِهِ .

وَيَجُوزُ نَثْرُ نَحْوِ سُكَّرٍ وَتُبُّلٍ ، وَتَرْكُهُ أَوْلَى ، وَيَحِلُّ الَّتِيقَاطَةُ لِلْعِلْمِ
بِرِضَا مَالِكِهِ ، وَيُكْرَهُ أَخْذُهُ لِأَنَّهُ دَنَاءَةٌ .

وَيَحْرُمُ أَخْذُ فَرْخِ طَيْرٍ عَشَّشَ بِمِلْكِ الْغَيْرِ وَسَمَكَ دَخَلَ مَعَ الْمَاءِ
حَوْضَهُ .

* * *

فَصْلٌ فِي الْقَسَمِ وَالنُّشُورِ

يَجِبُ قَسَمُ لِرُجُوعَاتٍ إِنْ بَاتَ عِنْدَ بَعْضِهِنَّ بِقُرْعَةٍ أَوْ غَيْرِهَا ، فَيَلْزِمُهُ
قَسَمُ لِمَنْ بَقِيَ مِنْهُنَّ ، وَلَوْ قَامَ بِهِنَّ عُذْرٌ ، كَمَرَضٍ وَحَيْضٍ .

وَتُسَنُّ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُنَّ فِي سَائِرِ أَنْوَاعِ الْأَسْتِمْتَاعِ ، وَلَا يُؤَاخَذُ بِمِثْلِ
الْقَلْبِ إِلَى بَعْضِهِنَّ ، وَأَنْ لَا يُعْطَلَهُنَّ بِأَنْ يَبِيتَ عِنْدَهُنَّ .

وَلَا قَسَمُ بَيْنَ إِمَاءٍ وَلَا إِمَاءٍ وَزَوْجَةٍ .

غَيْرَ نَاشِزَةٍ وَلَهُ دُخُولٌ فِي لَيْلٍ عَلَى أُخْرَى لِضُرُورَةٍ ، وَفِي نَهَارٍ لِحَاجَةٍ

وَيَجِبُ عَلَى الزَّوْجَيْنِ أَنْ يَتَعَاشَرَا بِالْمَعْرُوفِ ، بِأَنْ يَمْتَنِعَ كُلُّ عَمَّا يَكْرَهُهُ صَاحِبُهُ ، وَيُؤَدِّيَ إِلَيْهِ حَقَّهُ مَعَ الرِّضَا ، وَطَلَاقَةَ الْوَجْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخْرِجَهُ إِلَى مُؤَنَةٍ وَكُلْفَةٍ فِي ذَلِكَ .

غَيْرِ مُعْتَدَةٍ عَنْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ لِتَحْرِيمِ الْخُلُوةِ بِهَا ، وَصَغِيرَةٍ لَا تُطِيقُ الْوَطْءَ ، وَنَاشِزَةٍ ، أَيْ : خَارِجَةٍ عَنْ طَاعَتِهِ ، بِأَنْ تَخْرُجَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ مِنْ مَنْزِلِهِ ، أَوْ تَمْنَعَهُ مِنَ التَّمَتُّعِ بِهَا ، أَوْ تُغْلِقَ الْبَابَ فِي وَجْهِهِ ، وَلَوْ مَجْنُونَةً ، وَغَيْرَ مُسَافِرَةٍ وَحَدَّهَا لِحَاجَتِهَا ، وَلَوْ بِإِذْنِهِ ، فَلَا قَسَمَ لَهُنَّ كَمَا لَا نَفَقَةَ لَهُنَّ .

* * *

فَرْعٌ : قَالَ الْأَذْرَعِيُّ نَقْلًا عَنْ تَجْرِئَةِ الرُّوْيَانِيِّ : وَلَوْ ظَهَرَ زِنَاهَا حَلَّ لَهُ مَنَعَ قَسَمِهَا وَحُقُوقِهَا لِتَفْتِدِيٍّ مِنْهُ ؛ نَصٌّ عَلَيْهِ فِي « الْأَلَمِّ » وَهُوَ أَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ . اُنْتَهَى .

قَالَ شَيْخُنَا : وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّهُ يُحِلُّ لَهُ ذَلِكَ بَاطِنًا مُعَاقَبَةً لَهَا لِتَلَطُّيخِ فِرَاشِهِ ، أَمَّا فِي الظَّاهِرِ فَدَعَاؤُهُ عَلَيْهَا ذَلِكَ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ ، بَلْ وَلَوْ ثَبَتَ زِنَاهَا لَا يَجُوزُ لِلْقَاضِي أَنْ يُمَكِّنَهُ مِنْ ذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ .

* * *

وَلَهُ ، أَيْ : لِلزَّوْجِ ، دُخُولٌ فِي لَيْلٍ لِوَاحِدَةٍ عَلَى زَوْجَةٍ أُخْرَى لِضُرُورَةٍ لَا لِغَيْرِهَا ، كَمَرَضِهَا الْمَخُوفِ ، وَلَوْ ظَنًّا .

وَلَهُ دُخُولٌ فِي نَهَارٍ لِحَاجَةٍ ، كَوَضْعِ مَتَاعٍ أَوْ أَخْذِهِ وَعِبَادَةٍ وَتَسْلِيمِ

بِلَا إِطَالَةٍ ، وَأَكْثَرُهُ ثَلَاثٌ ، وَلِجَدِيدَةِ بَكْرِ سَبْعٌ ، وَثِيْبٌ ثَلَاثٌ ،

نَفَقَةٌ وَتَعَرُفٌ خَبَرٌ ، بِلَا إِطَالَةٍ فِي مُكْتَبٍ عُرْفًا عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ ، وَإِنْ أَطَالَ
فَوْقَ الْحَاجَةِ عَصَى لِحُجُورِهِ ، وَقَضَى وَجُوبًا لِدَاثِ النَّوْبَةِ بِقَدْرِ مَا مَكَّتْ مِنْ
نَوْبَةِ الْمَدْخُولِ عَلَيْهَا ، هَذَا مَا فِي « الْمُهَذَّبِ » وَغَيْرِهِ ، وَقَضِيَّةٌ كَلَامُ
« الْمِنْهَاجِ » وَ« الرُّوضَةِ » وَأَصْلُهُمَا خِلَافُهُ فِيمَا إِذَا دَخَلَ فِي النَّهَارِ
لِحَاجَةٍ ، وَإِنْ طَالَ ، فَلَا تَجِبُ تَسْوِيَةٌ فِي الْإِقَامَةِ فِي غَيْرِ الْأَصْلِ ، كَأَنَّ
كَانَ نَهَارًا ، أَيْ : فِي قَدْرِهَا ، لِأَنَّهُ وَقْتُ التَّرَدُّدِ ، وَهُوَ يَقِلُّ وَيَكْثُرُ ، وَعِنْدَ
حِلِّ الدُّخُولِ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَمَتَّعَ ، وَيَحْرُمُ بِالْجَمَاعِ لَا لِدَاثِهِ بَلْ لِأَمْرِ
خَارِجٍ ، وَلَا يَلْزَمُهُ قَضَاءُ الْوُطْءِ لِتَعَلُّقِهِ بِالنَّشَاطِ ، بَلْ يَقْضِي زَمَنَهُ إِنْ طَالَ
عُرْفًا .

وَأَعْلَمُ أَنَّ أَقْلَ الْقِسْمِ لَيْلَةٌ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ ، وَهِيَ مِنَ الْعُرُوبِ إِلَى الْفَجْرِ ،
وَأَكْثَرُهُ ثَلَاثٌ ، فَلَا يَجُوزُ أَكْثَرُ مِنْهَا ، وَإِنْ تَفَرَّقْنَ فِي الْبِلَادِ إِلَّا بِرِضَاهُنَّ ،
وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُ « الْأُمِّ » : يَقْسِمُ مُشَاهِرَةً وَمُسَانَهَةً ، وَالْأَصْلُ فِيهِ لِمَنْ
عَمَلُهُ نَهَارًا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ وَهُوَ أَوْلَى .

* * *

تَبَعٌ : وَلِحُرَّةٍ لَيْلَتَانِ وَلَأَمَةٍ سُلِّمَتْ لَهُ لَيْلًا وَنَهَارًا لَيْلَةً .
وَيَبْدَأُ وَجُوبًا فِي الْقِسْمِ بِقُرْعَةٍ .

* * *

وَلِجَدِيدَةِ نِكَحِهَا وَفِي عِصْمَتِهِ زَوْجَةٌ فَأَكْثَرُ ؛ بَكْرِ سَبْعٍ مِنَ الْأَيَّامِ يُقِيمُهَا
عِنْدَهَا مُتَوَالِيَةً وَجُوبًا ، وَلِجَدِيدَةِ ثِيْبٍ ثَلَاثٌ وَلَاءٌ بِلَا قَضَاءٍ ، وَلَوْ أَمَةً

وَهَجَرَ مَضْجَعاً وَضَرَبَهَا بِنُشُوزٍ .

فِيهِمَا ، لِقَوْلِهِ ﷺ : « سَبْعٌ لِلْبَكْرِ وَثَلَاثٌ لِلنَّيِّبِ » [البخاري ، رقم : ٥٢١٣ ؛ مسلم ، رقم : ١٤٦١] .

وَيُسَنُّ تَخْيِيرُ النَّيِّبِ بَيْنَ ثَلَاثٍ بَلَا قَضَاءٍ وَسَبْعٍ بِقَضَاءٍ لِلاتِّبَاعِ .

* * *

تَنْبِيْهُ : يَجِبُ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ وَإِنْ أَطَالَ الْأَذْرَعِيُّ كَأَلَزَّكَشِيِّ فِي رَدِّهِ أَنْ يَتَخَلَّفَ لِيَالِي مُدَّةِ الزَّفَافِ عَنْ نَحْوِ الْخُرُوجِ لِلْجَمَاعَةِ وَتَشْيِيعِ الْجَنَائِزِ ، وَأَنْ يُسَوِّيَ لِيَالِي الْقَسَمِ بَيْنَهُنَّ فِي الْخُرُوجِ لِذَلِكَ أَوْ عَدَمِهِ ، فَيَأْتُمُّ بِتَخْصِيصِ لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ بِالْخُرُوجِ لِذَلِكَ .

* * *

وَوَعِظَ زَوْجَتَهُ نَذْباً لِأَجْلِ خَوْفِ وَقُوعِ نُشُوزِ مِنْهَا ، كَالْإِغْرَاضِ وَالْعُبُوسِ بَعْدَ الْإِقْبَالِ وَطَلَاقِ الْوَجْهِ ، وَالْكَلَامِ الْخَشِنِ بَعْدَ لَيْلِهِ .

وَهَجَرَ إِنْ شَاءَ مَضْجَعاً مَعَ وَعْظِهَا ، لَا فِي الْكَلَامِ ، بَلْ يُكْرَهُ فِيهِ وَيَحْرُمُ الْهَجْرُ بِهِ ، وَلَوْ لِغَيْرِ الزَّوْجَةِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ [البخاري ، رقم : ٦٠٦٥ ؛ مسلم ، رقم : ٢٥٥٩] ، نَعَمْ إِنْ قَصَدَ بِهِ رَدَّهَا عَنْ الْمَعْصِيَةِ وَإِصْلَاحَ دِينِهَا جَازَ .

وَضَرَبَهَا جَوَازاً ضَرْباً غَيْرَ مُبْرِحٍ وَلَا مُذْمٍ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ وَمَقْتَلٍ ، إِنْ أَفَادَ الضَّرْبُ فِي ظَنِّهِ ، وَلَوْ بِسَوِطٍ وَعَصَا ؛ لَكِنْ نَقَلَ الزُّوْيَانِيُّ تَعْيِينَهُ بِيَدِهِ أَوْ بِمَنْدِيلٍ .

بِشُّوزٍ ، أَيُّ : بِسَبَبِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ ، خِلَافاً لـ « الْمُحَرَّرِ » ،

فَصَلِّ فِي الْخَلْعِ

وَيَسْقُطُ بِذَلِكَ الْقِسْمُ ؛ وَمِنْهُ أَمْنَانُهُنَّ إِذَا دَعَاهُنَّ إِلَى بَيْتِهِ وَلَوْ لَاسْتِغَالِهَا لِحَاجَتِهَا لِمُخَالَفَتِهَا ، نَعَمْ إِنْ عُدِرَتْ بِنَحْوِ مَرَضٍ ، أَوْ كَانَتْ ذَاتَ قَدْرِ وَخَفِرَ لَمْ تَعْتَدِ الْبُرُوزَ ، لَمْ تَلْزَمْهَا إِجَابَتُهُ ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَقْسِمَ لَهَا فِي بَيْتِهَا .

وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يُؤَدِّبَهَا عَلَى شَتْمِهَا لَهُ .

✻ ✻ ✻

تِمَّةٌ [فِي بَيَانِ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَى وَجُوبِ الْقَسَمِ] : يُعْصَى بِطَلَاقٍ مَنْ لَمْ
تَسْتَوِفِ حَقَّهَا بَعْدَ حُضُورِ وَقْتِهِ ، وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا ، قَالَ ابْنُ
الرَّفْعَةِ : مَا لَمْ يَكُنْ بِسُؤَالِهَا .

❁ ❁ ❁

فَصَلِّ فِي الْخُلْعِ

بِضَمِّ الْخَاءِ ، مِنْ الْخَلْعِ بِفَتْحِهَا ، وَهُوَ التَّرْعُ ، لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الزَّوْجَيْنِ لِبَاسٌ لِلْآخَرِ ، كَمَا فِي الْآيَةِ [٢ سورة البقرة / الآية : ١٨٧] وَأَصْلُهُ مَكْرُوهٌ ، وَقَدْ يُسْتَحَبُّ كَالطَّلَاقِ ، وَيَزِيدُ هَذَا بِنَدْبِهِ لِمَنْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثَ عَلَى شَيْءٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَعْلِهِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَفِيهِ نَظَرٌ لِكَثْرَةِ الْفَائِلِينَ بِعَوْدِ الصَّفَةِ ، فَلَا وَجْهَ أَنَّهُ مُبَاحٌ
لِلَّذَلِكَ لَا مَنَدُوبٌ .

وَفِي شَرْحِي « أَلْمِنْهَاجِ » وَ « الْإِرْشَادِ » لَهُ : لَوْ مَنَعَهَا نَحْوَ نَفَقَةٍ
لَتَحْتَالَعَ مِنْهُ بِمَالٍ ، فَفَعَلْتُ ، بَطَلَ الْخُلْعُ وَوَقَعَ رَجْعِيًّا كَمَا نَقَلَهُ جَمْعٌ

الْخُلْعُ : فُرْقَةٌ بِعَوْضٍ لِرَوْجٍ بِلَفْظِ طَلَاقٍ أَوْ خُلْعٍ ، فَلَوْ جَرَى
بِلَا عَوْضٍ بِنَيْتِ التَّمَاسِ قَبُولِ فَمَهْرٍ مِثْلٍ ، وَإِذَا بَدَأَ بِمُعَاوَضَةٍ
كَطَلَّقْتُكَ بِأَلْفٍ فَمُعَاوَضَةٌ ، فَلَهُ رُجُوعٌ قَبْلَ قَبُولِهَا ، وَشَرِطَ قَبُولُهَا
فَوْرًا ،

مُتَقَدِّمُونَ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ ، أَوْ لَا يَقْصِدُ ذَلِكَ وَقَعَ بَائِنًا .
وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا نَقَلَهُ الشَّيْخَانِ عَنْهُ ، أَنَّهُ يَصِحُّ وَيَأْتِي بِفِعْلِهِ فِي
الْحَالَتَيْنِ ، وَإِنْ تَحَقَّقَ زِنَاهَا ، لَكِنْ لَا يُكْرَهُ الْخُلْعُ حِينَئِذٍ .
الْخُلْعُ شَرْعًا : فُرْقَةٌ بِعَوْضٍ مَقْصُودٍ ، كَمِيتَةٍ ، مِنْ زَوْجَةٍ أَوْ غَيْرِهَا ،
رَاجِعٍ لِرَوْجٍ أَوْ سَيِّدِهِ بِلَفْظِ طَلَاقٍ أَوْ خُلْعٍ أَوْ مُفَادَةٍ ، وَلَوْ كَانَ الْخُلْعُ فِي
رَجْعِيَّةٍ ، لَأَنَّهَُا كَالزَّوْجَةِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ ، فَلَوْ جَرَى الْخُلْعُ بِلَا ذِكْرِ
عَوْضٍ مَعَهَا بِنَيْتِ التَّمَاسِ قَبُولِ مِنْهَا ، كَانَ قَالَ : خَالَعْتُكَ أَوْ فَادَيْتُكَ ،
وَنَوَى التَّمَاسَ قَبُولِهَا ، فَقَبِلَتْ ، فَمَهْرٌ مِثْلُ يَجِبُ عَلَيْهَا ، لِاطْرَادِ الْعُرْفِ
بِجَرَيَانِ ذَلِكَ بِعَوْضٍ ، فَإِنْ جَرَى مَعَ أَجْنَبِيٍّ طَلَّقَتْ مَجَانًا كَمَا لَوْ كَانَ مَعَهُ
وَالْعَوْضُ فَاسِدٌ ، وَلَوْ أَطْلَقَ فَقَالَ : خَالَعْتُكَ ؛ وَلَمْ يَنْوِ التَّمَاسَ قَبُولِهَا وَقَعَ
رَجْعِيًّا ، وَإِنْ قَبِلَتْ .

وَإِذَا بَدَأَ الزَّوْجُ بِصِيعَةٍ مُعَاوَضَةٍ ، كَطَلَّقْتُكَ أَوْ خَالَعْتُكَ بِأَلْفٍ ،
فَمُعَاوَضَةٌ لِأَخْذِهِ عَوْضًا فِي مُقَابَلَةِ الْبُضْعِ الْمُسْتَحَقِّ لَهُ ، وَفِيهَا شَوْبُ تَعْلِيلٍ
لِتَوَقُّفِ وَقُوعِ الطَّلَاقِ بِهَا عَلَى الْقَبُولِ ، فَلَهُ رُجُوعٌ قَبْلَ قَبُولِهَا ، لِأَنَّ هَذَا
شَأْنُ الْمُعَاوَضَاتِ .

وَشَرِطَ قَبُولُهَا فَوْرًا ، أَيُّ : فِي مَجْلِسِ التَّوَجُّبِ بِلَفْظٍ كَقَبِلْتُ أَوْ

أَوْ بَدَأَ بِتَعْلِيْقٍ ، كَمَتَى أَعْطَيْتَنِي كَذَا فَأَنْتِ طَالِقٌ ، فَتَعْلِيْقٌ ، فَلَا رُجُوعَ لَهُ ، وَلَا يُشْتَرَطُ قَبُولٌ وَلَا إِعْطَاءٌ فَوْرًا ،

ضَمِنْتُ ، أَوْ بِفِعْلِ كِإِعْطَائِهَا الْأَلْفَ ، عَلَى مَا قَالَهُ جَمْعُ مُحَقِّقُونَ ؛ فَلَوْ تَخَلَّلَ بَيْنَ لَفْظِهِ وَقَبُولِهَا زَمَنٌ أَوْ كَلَامٌ طَوِيلٌ لَمْ يَنْقُذْ ، وَلَوْ قَالَ : طَلَّقْتُكَ ثَلَاثًا بِأَلْفٍ ، فَقَبِلْتُ وَاحِدَةً بِأَلْفٍ ، فَتَقَعُ الثَّلَاثُ ، وَتَجِبُ الْأَلْفُ ؛ فَإِذَا بَدَأَتِ الزَّوْجَةُ بِطَلَبِ طَلَاقٍ ، كَطَلَّقْنِي بِأَلْفٍ ، أَوْ إِنْ طَلَّقْتَنِي فَلَكَ عَلَيَّ كَذَا ، فَأَجَابَهَا الزَّوْجُ ، فَمُعَاوَضَةٌ مِنْ جَانِبِهَا ، فَلَهَا رُجُوعٌ قَبْلَ جَوَابِهِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ حُكْمُ الْمُعَاوَضَاتِ .

وَيُشْتَرَطُ الطَّلَاقُ بَعْدَ سُؤْلِهَا فَوْرًا ، فَإِنْ لَمْ يُطَلِّقْهَا فَوْرًا كَانَ تَطْلِيْقُهُ لَهَا ابْتِدَاءً لِلطَّلَاقِ .

قَالَ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا : لَوْ ادَّعَى أَنَّهُ جَوَابٌ ، وَكَانَ جَاهِلًا مَعْدُورًا ، صَدَقَ بِبَيِّنِهِ .

أَوْ بَدَأَ بِصِيغَةِ تَعْلِيْقٍ فِي إِثْبَاتٍ ، كَمَتَى ، أَوْ : أَيُّ حِينٍ أَعْطَيْتَنِي كَذَا فَأَنْتِ طَالِقٌ ، فَتَعْلِيْقٌ ، لِإِقْتِضَاءِ الصَّيْغَةِ لَهُ ، فَلَا طَلَاقَ إِلَّا بَعْدَ تَحَقُّقِ الصَّفَةِ ، وَلَا رُجُوعَ لَهُ عَنْهُ قَبْلَ الصَّفَةِ كَسَائِرِ التَّعْلِيْقَاتِ .

وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ قَبُولُ لَفْظًا وَلَا إِعْطَاءٌ فَوْرًا ، بَلْ يَكْفِي الْإِعْطَاءُ وَلَوْ بَعْدَ أَنْ تَفَرَّقَا عَنِ الْمَجْلِسِ ، لِإِدْلَالِهِ عَلَى اسْتِغْرَاقِ كُلِّ الْأَرْمَنِ مِنْهُ صَرِيحًا ، وَإِنَّمَا وَجَبَ الْفَوْرُ فِي قَوْلِهَا : مَتَى طَلَّقْتَنِي فَلَكَ كَذَا ، لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَى جَانِبِهَا الْمُعَاوَضَةُ ، فَإِنْ لَمْ يُطَلِّقْهَا فَوْرًا حُمِلَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ لِقُدْرَتِهِ عَلَيْهِ .

أَمَّا إِذَا كَانَ التَّعْلِيْقُ فِي الْكُفْيِ ، كَمَتَى لَمْ تُعْطِنِي أَلْفًا فَأَنْتِ طَالِقٌ ،

وَشَرِطَ فَوْرٌ فِي : إِنْ أُعْطِيتَنِي .

فَلِلْفَوْرِ ؛ فَتَطْلُقُ بِمُضِيِّ زَمَنِ يُمَكِّنُ فِيهِ الْإِعْطَاءُ ، فَلَمْ تُعْطِهِ .

وَشَرِطَ فَوْرٌ ، أَي : الْإِعْطَاءُ فِي مَجْلِسِ التَّوَجُّبِ ، بِأَنْ لَا يَتَخَلَّلَ كَلَامٌ أَوْ سُكُوتٌ طَوِيلٌ عَزَافاً مِنْ حَرَّةٍ حَاضِرَةٍ أَوْ غَائِبَةٍ عَلِمْتَهُ ؛ فِي : إِنْ أَوْ إِذَا أُعْطِيتَنِي كَذَا فَأَنْتَ طَالِقٌ ، لِأَنَّهُ مُقْتَضَى اللَّفْظِ مَعَ الْعِوَضِ .

وَحُوْلَفَ فِي نَحْوِ : مَتَى ، لِصَرَاحَتِهَا فِي جَوَازِ التَّأْخِيرِ ، لَكِنْ لَا رُجُوعَ لَهُ عَنْهُ قَبْلَهُ ، وَلَا يُشْتَرَطُ الْقَبُولُ لَفْظاً .

* * *

تَنْبِيْهُ [فِي بَيَانِ الْإِبْرَاءِ] : الْإِبْرَاءُ فِيمَا ذَكَرَ كَالْإِعْطَاءِ ، فَبَي : إِنْ أُبْرَأْتَنِي ، لَا بُدَّ مِنْ إِبْرَائِهَا فَوْرًا بَرَاءَةً صَحِيحَةً عَقِبَ عِلْمِهَا ، وَإِلَّا لَمْ يَقَعْ ، وَإِفْتَاءُ بَعْضِهِمْ بِأَنَّهُ يَقَعْ فِي الْغَائِبَةِ مُطْلَقاً ، لِأَنَّهُ لَمْ يُخَاطَبْهَا بِالْعِوَضِ بَعِيدٍ مُخَالَفٍ لِكَلَامِهِمْ .

وَلَوْ قَالَ : إِنْ أُبْرَأْتَنِي فَأَنْتَ وَكِيلٌ فِي طَلَاقِهَا ، فَأَبْرَأْتُهُ بَرِيءً ، ثُمَّ الْوَكِيلُ مُخَيَّرٌ ، فَإِنْ طَلَّقَ وَقَعَ رَجْعِيّاً ، لِأَنَّ الْإِبْرَاءَ وَقَعَ فِي مُقَابَلَةِ التَّوَكِيلِ ، وَمَنْ عَلَّقَ طَلَاقَ زَوْجَتِهِ بِإِبْرَائِهَا إِثَاءً مِنْ صَدَاقِهَا لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ إِلَّا إِنْ وَجِدَتْ بَرَاءَةً صَحِيحَةً مِنْ جَمِيعِهِ ، فَيَقَعُ بَائِناً ، بِأَنْ تَكُونَ رَشِيدَةً ؛ وَكُلُّ مِنْهُمَا يَعْلَمُ قَدْرَهُ ، وَلَمْ تَتَعَلَّقْ بِهِ زَكَاةً ، خِلَافاً لِمَا أَطَالَ بِهِ الرَّيْمِيُّ ، أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ تَعَلُّقِهَا بِهِ وَعَدَمِهِ ، وَإِنْ نَقَلَهُ عَنِ الْمُحَقِّقِينَ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِبْرَاءَ لَا يَصِحُّ مِنْ قَدْرِهَا ، وَقَدْ عَلَّقَ بِالْإِبْرَاءِ مِنْ جَمِيعِهِ ، فَلَمْ تُوجَدْ الصِّفَةُ الْمُعْلَقُ عَلَيْهَا ؛ وَقِيلَ : يَقَعُ بَائِناً بِمَهْرِ الْمِثْلِ ، وَلَوْ أُبْرَأْتُهُ ثُمَّ ادَّعَتْ

الْجَهْلَ بِقَدْرِهِ ، فَإِنْ رُؤِجَتْ صَغِيرَةٌ صُدِّقَتْ بِيَمِينِهَا ، أَوْ بِالْعَةِ وَدَلَّ الْحَالُ عَلَى جَهْلِهَا بِهِ ، لِكُونِهَا مُجْبِرَةٌ لَمْ تُسْتَأْذَنْ ، فَكَذَلِكَ ، وَإِلَّا صُدِّقَ بِيَمِينِهِ .

وَلَوْ قَالَ : إِنْ أَبْرَأْتَنِي مِنْ مَهْرِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ بَعْدَ شَهْرِ ، فَأَبْرَأْتَهُ ، بَرِيءٌ مُطْلَقًا ، ثُمَّ إِنْ عَاشَ إِلَى مُضِيِّ الشَّهْرِ طَلَّقْتَ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَفِي « الْأَنْوَارِ » فِي : « أَبْرَأْتُكَ مِنْ مَهْرِي بِشَرْطِ أَنْ تُطَلِّقَنِي » ، فَطَلَّقَ ، وَقَعَ ، وَلَا يَبْرَأُ ، لَكِنْ الَّذِي فِي « الْكَافِي » وَأَقْرَهُ الْبُلْقِينِيُّ وَغَيْرُهُ فِي : « أَبْرَأْتُكَ مِنْ صَدَاقِي بِشَرْطِ الطَّلَاقِ » ، أَوْ « عَلَى أَنْ تُطَلِّقَنِي » تَبَيَّنَ وَيَبْرَأُ ، بِخِلَافِ : « إِنْ طَلَّقْتَ ضَرَّتِي فَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ صَدَاقِي » فَطَلَّقَ الضَّرَّةَ ، وَقَعَ الطَّلَاقَ وَلَا بَرَاءَةً .

قَالَ شَيْخُنَا : وَالْمُتَّجِهُ مَا فِي « الْأَنْوَارِ » ، لِأَنَّ الشَّرْطَ الْمَذْكُورَ مُتَضَمِّنٌ لِلتَّعْلِيقِ .

* * *

فُرُوعٌ : لَوْ قَالَ : إِنْ أَبْرَأْتَنِي عَنْ صَدَاقِكَ أَطْلَقُكَ ، فَأَبْرَأْتَ ، فَطَلَّقَ ، بَرِيءٌ وَطَلَّقْتَ ، وَلَمْ تَكُنْ مُخَالِعَةً .

وَلَوْ قَالَتْ : طَلَّقْنِي وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ مَهْرِي ، فَطَلَّقَهَا ، بَانَتْ بِهِ لِأَنَّهَا صِغَةُ التِّزَامِ .

أَوْ قَالَتْ : إِنْ طَلَّقْتَنِي فَقَدْ أَبْرَأْتُكَ ، أَوْ فَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ صَدَاقِي ، فَطَلَّقَهَا ، بَانَتْ بِمَهْرِ الْمِثْلِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ لِفَسَادِ الْعَوَاضِ بِتَعْلِيقِ الْإِبْرَاءِ .

وَأَقْتَى أَبُو زُرْعَةَ فِيمَنْ سَأَلَ زَوْجَ بِنْتِهِ قَبْلَ الْوُطْءِ أَنْ يُطَلِّقَهَا عَلَى جَمِيعِ صَدَاقِهَا ، وَالتَّزَمَ بِهِ وَالِدُهَا ، فَطَلَّقَهَا ، وَأَخْتَالَ مِنْ نَفْسِهِ عَلَى نَفْسِهِ لَهَا ، وَهِيَ مَخْجُورَتُهُ ، بِأَنَّهُ خُلِعَ عَلَى نَظِيرِ صَدَاقِهَا فِي ذِمَّةِ الْأَبِ ، نَعَمْ شَرُطُ صِحَّةِ هَذِهِ الْحَوَالَةِ أَنْ يُحِيلَهُ الزَّوْجُ بِهِ لِبِنْتِهِ ، إِذْ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ إِجَابٍ وَقَبُولٍ ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا تَصِحُّ إِلَّا فِي نِصْفِ ذَلِكَ ، لِسُقُوطِ نِصْفِ صَدَاقِهَا عَلَيْهِ بَيِّنُونَتِهَا مِنْهُ ، فَيَبْقَى لِلزَّوْجِ عَلَى الْأَبِ نِصْفُهُ ، لِأَنَّهُ لَمَّا سَأَلَهُ بِنَظِيرِ الْجَمِيعِ فِي ذِمَّتِهِ فَاسْتَحَقَّهُ ، وَالْمُسْتَحَقُّ عَلَى الزَّوْجِ النِّصْفُ لَا غَيْرُ ؛ فَطَرِيقُهُ أَنْ يَسْأَلَهُ الْخُلْعَ بِنَظِيرِ النِّصْفِ الْبَاقِي لِمَخْجُورَتِهِ لِبَرَاءَتِهِ حَيْثُئِذٍ بِالْحَوَالَةِ عَنْ جَمِيعِ دَيْنِ الزَّوْجِ . اُنْتَهَى .

قَالَ شَيْخُنَا : وَسَيَعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي أَنَّ الضَّامَانَ يَلْزَمُهُ بِهِ مَهْرُ الْمِثْلِ ، فَالْإِتِمَامُ الْمَذْكُورُ مِثْلُهُ ، وَإِنْ لَمْ تُوجَدْ الْحَوَالَةُ .

وَلَوْ اخْتَلَعَ الْأَبُ أَوْ غَيْرُهُ بِصَدَاقِهَا ، أَوْ قَالَ : طَلَّقَهَا وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْهُ ، وَقَعَ رَجْعِيًّا ، وَلَا يَبْرَأُ مِنْ شَيْءٍ مِنْهُ ، نَعَمْ إِنْ ضَمِنَ لَهُ الْأَبُ أَوْ الْأَجْنَبِيُّ الدَّرَكَ ، أَوْ قَالَ : عَلَيَّ ضَمَانُ ذَلِكَ ؛ وَقَعَ بَائِنًا بِمَهْرِ الْمِثْلِ عَلَى الْأَبِ أَوْ الْأَجْنَبِيِّ .

وَلَوْ قَالَ لِأَجْنَبِيٍّ : سَلْ فَلَانًا أَنْ يُطَلِّقَ زَوْجَتَهُ بِالْأَلْفِ ، اشْتَرَطَ فِي لُزُومِ الْأَلْفِ أَنْ يَقُولَ : عَلَيَّ ، بِخِلَافِ : سَلْ زَوْجِي أَنْ يُطَلِّقَنِي عَلَى كَذَا ، فَإِنَّهُ تَوَكِيلٌ وَإِنْ لَمْ تَقُلْ : عَلَيَّ .

وَلَوْ قَالَ : طَلَّقْ زَوْجَتَكَ عَلَى أَنْ أُطَلِّقَ زَوْجَتِي ، فَفَعَلًا بَائِنًا ، لِأَنَّهُ خُلِعَ

فَصْلٌ فِي الطَّلَاقِ

غَيْرُ فَاسِدٍ ، لِأَنَّ الْعَوَاضَ فِيهِ مَقْصُودٌ ، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ ، فَلِكُلِّ عَلَى الْآخِرِ
مَهْرٌ مِثْلُ زَوْجَتِهِ .

* * *

تَنْبِيْهُ [فِي بَيَانِ أَنَّ الْفُرْقَةَ بِلَفْظِ الْخُلْعِ طَلَاقٌ يُنْقِصُ الْعَدَدَ] : الْفُرْقَةُ
بِلَفْظِ الْخُلْعِ طَلَاقٌ يُنْقِصُ الْعَدَدَ ، وَفِي قَوْلِ نَصٍّ عَلَيْهِ فِي الْقَدِيمِ وَالْجَدِيدِ
الْفُرْقَةُ بِلَفْظِ الْخُلْعِ إِذَا لَمْ يَقْصِدْ بِهِ طَلَاقًا فَسُخِّ لَا يُنْقِصُ عَدَدًا ، فَيَجُوزُ
تَجْدِيدُ النِّكَاحِ بَعْدَ تَكَرُّرِهِ مِنْ غَيْرِ حَضَرٍ ، وَاخْتَارَهُ كَثِيرُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا
الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ ، بَلْ تَكَرَّرَ مِنَ الْبُلْقَيْنِي الْإِفْتَاءُ بِهِ ؛ أَمَّا الْفُرْقَةُ بِلَفْظِ
الطَّلَاقِ بِعَوَاضٍ ؛ فَطَلَاقٌ يُنْقِصُ الْعَدَدَ قَطْعًا ، كَمَا لَوْ قَصَدَ بِلَفْظِ الْخُلْعِ
الطَّلَاقَ ، لَكِنْ نَقَلَ الْإِمَامُ عَنِ الْمُحَقِّقِينَ الْقَطْعَ بِأَنَّهُ لَا يَصِيرُ طَلَاقًا بِالنِّيَّةِ .

* * *

فَصْلٌ فِي الطَّلَاقِ

وَهُوَ لُغَةٌ : حَلُّ الْقَيْدِ ؛ وَشَرْعًا : حَلُّ عَقْدِ النِّكَاحِ بِاللَّفْظِ الْآتِي .

وَهُوَ إِمَّا وَاجِبٌ كَطَّلَاقِ مُوَلٍّ لَمْ يَرِدِ الْوُطْءُ .

أَوْ مَذْذُوبٌ كَأَن يَعْجَزَ عَنِ الْقِيَامِ بِحُقُوقِهَا وَلَوْ لِعَدَمِ الْمَيْلِ إِلَيْهَا ، أَوْ
تَكُونُ غَيْرَ عَفِيفَةٍ مَا لَمْ يَخْشَ الْفُجُورَ بِهَا ، أَوْ سَيِّئَةُ الْخُلُقِ ، أَيْ : بِحَيْثُ
لَا يُصْبِرُ عَلَى عِشْرَتِهَا عَادَةً ، فِيمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا . وَإِلَّا فَمَتَى تُوجَدُ

يَقَعُ لِغَيْرِ بَائِنٍ طَلَاقٌ مُكَلَّفٍ وَمُتَعَدِّ بِسُكْرِ

أَمْرَاءٌ غَيْرُ سَيِّئَةِ الْخُلُقِ^(١) ؟ وَفِي الْحَدِيثِ : « الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ فِي النِّسَاءِ كَالْغُرَابِ الْأَعْصَمِ » [« مجمع الزوائد » ، رقم : ٧٤٤٠] كِنَايَةٌ عَنْ نُذْرَةِ وَجُودِهَا ، إِذِ الْأَعْصَمُ هُوَ أَبْيَضُ الْجَنَاحَيْنِ ؛ أَوْ يَأْمُرُهُ بِهِ أَحَدُ وَالِدَيْهِ ، أَيْ : مِنْ غَيْرِ تَعَنُّتٍ .

أَوْ حَرَامٌ ، كَالْبُدْعِيِّ ، وَهُوَ طَلَاقٌ مَدْخُولٌ بِهَا فِي نَحْوِ حَيْضٍ بِلَا عَوَضٍ مِنْهَا ، أَوْ فِي طَهْرٍ جَامِعِهَا فِيهِ ؛ وَكَطَلَاقٍ مَنْ لَمْ يَسْتَوْفِ دَوْرَهَا مِنْ الْقَسَمِ ، وَكَطَلَاقِ الْمَرِيضِ بِقَصْدِ الْحِرْمَانِ مِنَ الْإِرْثِ ، وَلَا يَحْرُمُ جَمْعُ ثَلَاثِ طَلَاقَاتٍ ، بَلْ يُسَنُّ الْإِقْتِصَارُ عَلَى وَاحِدَةٍ .

أَوْ مَكْرُوهٌ بِأَنْ سَلِمَ الْحَالُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ ، لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ [أَبُو دَاوُدَ ، رقم : ٢١٧٨ ؛ ابْنُ مَاجَهَ ، رقم : ٢٠١٨] : « أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الطَّلَاقُ » ، وَإِثْبَاتُ بُغْضِهِ تَعَالَى لَهُ الْمَقْصُودُ مِنْهُ زِيَادَةُ التَّنْفِيرِ عَنْهُ لَا حَقِيقَتُهُ ، لِمُنَافَاتِهَا لِحِلِّهِ .

إِنَّمَا يَقَعُ لِغَيْرِ بَائِنٍ ، وَلَوْ رَجْعِيَّةً لَمْ تَنْقُضِ عِدَّتُهَا ، فَلَا يَقَعُ لِمُخْتَلَعَةٍ وَرَجْعِيَّةٍ أَنْقَضَتْ عِدَّتُهَا .

طَلَاقٌ مُخْتَارٌ مُكَلَّفٍ ، أَيْ : بِالْبَالِغِ عَاقِلٍ ، فَلَا يَقَعُ طَلَاقُ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ .

وَمُتَعَدِّ بِسُكْرِ ، أَيْ : بِشُرْبِ خَمْرٍ وَأَكْلِ بَنْجٍ أَوْ حَشِيشٍ ، لِإِعْصَابِهِ بِإِزَالَةِ عَقْلِ .

لَا مُكْرَهَ بِمَحْذُورٍ،

بِخِلَافِ سَكَرَانَ لَمْ يَتَعَدَّ بِتَنَاوُلِ مُسْكِرٍ ، كَأَن أُكْرِهَ عَلَيْهِ ، أَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ مُسْكِرٌ ، فَلَا يَقَعُ طَلَاقُهُ إِذَا صَارَ بِحَيْثُ لَا يُمَيِّزُ ، لِعَدَمِ تَعَدِّيهِ ، وَصَدَّقَ مُدَّعِي إِكْرَاهِهِ فِي تَنَاوُلِهِ بِبَيْمِينِهِ إِنْ وَجِدَتْ قَرِينَةٌ عَلَيْهِ ، كَحَبْسٍ ، وَإِلَّا فَلَا بُدَّ مِنَ الْبَيِّنَةِ .

وَيَقَعُ طَلَاقُ الْهَازِلِ بِهِ ، بِأَن قَصَدَ لَفْظَهُ دُونَ مَعْنَاهُ ؛ أَوْ لَعَبَ بِهِ ، بِأَن لَمْ يَقْصِدْ شَيْئاً ، وَلَا أَثَرَ لِحِكَايَةِ طَلَاقِ الْغَيْرِ وَتَصْوِيرِ الْفَقِيهِ وَلِلتَّلَفُظِ بِهِ بِحَيْثُ لَا يُسْمَعُ نَفْسُهُ ، وَاتَّفَقُوا عَلَى وَقُوعِ طَلَاقِ الْغَضْبَانِ ، وَإِنْ أَدَّعَى زَوَالَ شُعُورِهِ بِالْغَضَبِ .

لَا طَلَاقُ مُكْرَهٍ ، بِغَيْرِ حَقٍّ بِمَحْذُورٍ مُنَاسِبٍ ، كَحَبْسٍ طَوِيلٍ ، وَكَذَا قَلِيلٍ ، لِذِي مُرُوءَةٍ ، وَصَفْعَةٍ لَهُ فِي الْمَلَأِ ، وَكَإِتْلَافِ مَالٍ يُضَيِّقُ عَلَيْهِ ، بِخِلَافِ نَحْوِ خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ فِي حَقِّ مُوسِرٍ .

وَشَرَطُ الْإِكْرَاهِ قُدْرَةُ الْمُكْرَهِ عَلَى تَحْقِيقِ مَا هَدَدَ بِهِ عَاجِلاً ، بِوِلَايَةِ أَوْ تَغْلِبٍ ؛ وَعَجْزُ الْمُكْرَهِ عَنْ دَفْعِهِ بِفِرَارٍ أَوْ اسْتِغَاثَةٍ ، وَظَنُّهُ أَنَّهُ إِنْ أَمْتَنَعَ فَعَلَ مَا خَوْفُهُ بِهِ نَاجِزاً .

فَلَا يَتَحَقَّقُ الْعَجْزُ بِدُونِ اجْتِمَاعِ ذَلِكَ كُلِّهِ .

وَلَا يُشْتَرَطُ التَّوَرِيَّةُ ، بِأَن يَنْوِي غَيْرَ زَوْجَتِهِ ، أَوْ يَقُولَ سِرّاً عَقَبَهُ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ ؛ فَإِذَا قَصَدَ الْمُكْرَهُ الْإِيْقَاعَ لِلطَّلَاقِ وَقَعَ كَمَا إِذَا أُكْرِهَ بِحَقٍّ ، كَأَن قَالَ مُسْتَحِقُّ الْقَوْدِ : طَلَّقْ زَوْجَتَكَ وَإِلَّا قَتَلْتُكَ بِقَتْلِكَ أَبِي ، أَوْ قَالَ رَجُلًا آخَرَ : طَلَّقَهَا أَوْ لَأَقْتُلَنَّكَ غَدًا ؛ فَطَلَّقَ ؛ فَيَقَعُ فِيهِمَا .

بِمُسْتَقٍّ طَلَاقٍ وَفِرَاقٍ وَسَرَاحٍ وَتَرْجَمَتِهِ ، وَأَعْطَيْتُ طَلَاقَكَ ،
وَأَوْقَعْتُ عَلَيْكَ الطَّلَاقَ ،

بِصَرِيحٍ ، وَهُوَ مَا لَا يَحْتَمِلُ ظَاهِرُهُ غَيْرَ الطَّلَاقِ ، كَمَا مُسْتَقٌّ طَلَاقٍ ،
وَلَوْ مِنْ عَجَمِيٍّ عَرَفَ أَنَّهُ مَوْضُوعٌ لِحَلِّ عِصْمَةِ النِّكَاحِ ، أَوْ بُعْدِهِ عَنْهَا ،
وَلِنْ لَمْ يَعْرِفْ مَعْنَاهُ الْأَصْلِيَّ ؛ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا .

وَفِرَاقٍ وَسَرَاحٍ لِنَتَكْرُرِهَا فِي الْقُرْآنِ ؛ كَطَلَّقْتُكَ ، وَفَارَقْتُكَ ،
وَسَرَّخْتُكَ ؛ أَوْ زَوَّجْتِي ؛ وَكَأَنْتَ طَالِقٌ أَوْ مُطْلَقَةٌ ، بِتَشْدِيدِ اللَّامِ
الْمَفْتُوحَةِ ؛ وَمُفَارَقَةٍ وَمُسَرَّحَةٍ ؛ أَمَّا مَصَادِرُهَا فَكِنَايَةٌ ، كَأَنْتَ طَلَاقٌ ، أَوْ
فِرَاقٌ ، أَوْ سَرَاحٌ .

* * *

تَنْبِيْهٌ : وَيُسْتَرْطُ ذِكْرُ مَفْعُولٍ مَعَ نَحْوِ : طَلَّقْتُ ، وَمُبْتَدَأٌ مَعَ نَحْوِ :
طَالِقٌ ؛ فَلَوْ نَوَى أَحَدُهُمَا لَمْ يُؤْثَرْ ، كَمَا لَوْ قَالَ : طَالِقٌ ، وَنَوَى أَنْتَ ؛ أَوْ
أَمْرَاتِي ، وَنَوَى لَفْظَ طَالِقٍ ، إِلَّا إِنْ سَبَقَ ذِكْرُهَا فِي سُؤَالٍ ، فِي نَحْوِ :
طَلَّقْ أَمْرَاتَكَ ! فَقَالَ : طَلَّقْتُ ، بَلَا مَفْعُولٍ ؛ أَوْ فَوَضَّ إِلَيْهَا بِ : طَلَّقِي
نَفْسَكَ ، فَقَالَتْ : طَلَّقْتُ ؛ وَلَمْ تَقُلْ نَفْسِي ، فَيَقَعُ فِيهِمَا .

* * *

وَتَرْجَمَتِهِ ، أَيْ : مُسْتَقٌّ مَا ذُكِرَ بِالْعَجَمِيَّةِ ، فَتَرْجَمَةُ الطَّلَاقِ صَرِيحٌ
عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَتَرْجَمَةُ صَاحِبِيهِ صَرِيحٌ أَيْضاً عَلَى الْمُعْتَمَدِ .

وَنَقَلَ الْأَذْرَعِيُّ عَنْ جَمْعِ الْجَزْمِ بِهِ .

وَمِنْهُ : أَعْطَيْتُ ، أَوْ قُلْتُ طَلَاقَكَ ؛ وَأَوْقَعْتُ ، أَوْ أَلَقَيْتُ ، أَوْ
وَضَعْتُ عَلَيْكَ الطَّلَاقَ أَوْ طَلَاقِي ، وَيَا طَالِقُ وَيَا مُطْلَقَةً ، بِتَشْدِيدِ اللَّامِ ؛

لَا أَنْتِ طَلَّاقٌ ، وَلَكَ الطَّلَاقُ ، بَلْ هُمَا كِنَايَتَانِ ، كَأَنَّ فَعَلْتَ كَذَا فِيهِ طَلَّاقُكَ ، أَوْ فَهُوَ طَلَّاقُكَ ، فِيمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا . لِأَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْعَيْنِ إِلَّا تَوْشَعًا ، وَلَا يَضُرُّ الْخَطَأُ فِي الصَّيْغَةِ إِذَا لَمْ يُخِلَّ بِالْمَعْنَى ، كَالْخَطَأِ فِي الْإِعْرَابِ .

* * *

فُرُوعٌ : لَوْ قَالَتْ لَهُ : طَلَّقْنِي ! فَقَالَ : هِيَ مُطَلَّقَةٌ ؛ فَلَا يُقْبَلُ إِرَادَةُ غَيْرِهَا ، لِأَنَّ تَقَدُّمَ سُؤْلِهَا يَصْرِفُ الَّلَفْظَ إِلَيْهَا ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهَا ذِكْرُ رُجْعِ لَبَيْتِهِ فِي نَحْوِ : أَنْتِ طَالِقٌ ؛ وَهِيَ غَائِبَةٌ ، أَوْ : هِيَ طَالِقٌ ؛ وَهِيَ حَاضِرَةٌ .

قَالَ الْبَغَوِيُّ : وَلَوْ قَالَ : مَا كِدْتُ أَنْ أُطَلِّقَ ؛ كَانَ إِفْرَارًا بِالطَّلَاقِ .
أَنْتَهَى .

وَلَوْ قَالَ لَوَلِيَّهَا : زَوَّجْهَا ؛ فَمُقَرَّرٌ بِالطَّلَاقِ .

قَالَ الْمَرْجَدُ : لَوْ قَالَ : هَذِهِ زَوْجَةُ فَلَانٍ ؛ حُكِمَ بِارْتِفَاعِ نِكَاحِهِ .

وَأَفْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ فِيمَا لَوْ قَالَ رَجُلٌ : إِنْ غِبْتُ عَنْهَا سَنَةً فَمَا أَنَا لَهَا بِزَوْجٍ ؛ بِأَنَّهُ إِفْرَارٌ فِي الظَّاهِرِ بِزَوَالِ الرِّوَجِيَّةِ بَعْدَ غَيْبَتِهِ السَّنَةَ ، فَلَهَا بَعْدَهَا ثَمٌّ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا ، تَزَوُّجٌ لِغَيْرِهِ .

* * *

فَوَائِدُ [تَتَعَلَّقُ بِالطَّلَاقِ] : وَلَوْ قَالَ لِأَخَرَ : أَطَلَّقْتَ زَوْجَتَكَ ؟ مُلْتَمِسًا الْإِنْشَاءَ ، فَقَالَ : نَعَمْ ، أَوْ : إِيْ ؛ وَقَعَ ، وَكَانَ صَرِيحًا ، فَإِذَا قَالَ :

« طَلَّقْتُ » فَقَطْ ، كَانَ كِنَايَةً ، لِأَنَّ « نَعَمْ » مُتَعَيِّنَةٌ لِلْجَوَابِ ، وَ« طَلَّقْتُ » مُسْتَقْلِلَةٌ ، فَأَحْتَمَلَتْ الْجَوَابَ وَالْإِبْتِدَاءَ ، أَمَا إِذَا قَالَ لَهُ ذَلِكَ مُسْتَحْبِرًا ، فَأَجَابَ بِـ « نَعَمْ » ، فَإِقْرَارُ بِالطَّلَاقِ ، وَيَقَعُ عَلَيْهِ ظَاهِرًا إِنْ كَذَبَ ، وَيُذَيِّنُ ؛ وَكَذَا لَوْ جَهَلَ حَالِ السُّؤَالِ ، فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ طَلَاقًا مَاضِيًا ، وَرَاجِعْتُ ؛ صُدِّقَ بِيَمِينِهِ لِاحْتِمَالِهِ ، وَلَوْ قِيلَ لِمُطَلِّقٍ : أَطَلَّقْتَ زَوْجَتَكَ ثَلَاثًا ؟ فَقَالَ : طَلَّقْتُ ؛ وَأَرَادَ وَاحِدَةً ، صُدِّقَ بِيَمِينِهِ ، لِأَنَّ « طَلَّقْتُ » مُحْتَمِلٌ لِلْجَوَابِ وَالْإِبْتِدَاءِ ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ قَالَتْ : طَلَّقْنِي ثَلَاثًا ، فَقَالَ : طَلَّقْتُكَ ؛ وَلَمْ يَنْوِ عَدَدًا ، فَوَاحِدَةً .

وَلَوْ قَالَ لَأَمَّ زَوْجَتِهِ : أَبْتَنَيْتُكَ طَالِقٌ ، وَقَالَ : أَرَدْتُ بِنْتَهَا الْأُخْرَى ؛ صُدِّقَ بِيَمِينِهِ ، كَمَا لَوْ قَالَ لِزَوْجَةٍ وَأَجْنَبِيَّةٍ : إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ ، وَقَالَ : قَصَدْتُ الْأَجْنَبِيَّةَ ، لِتَرَدُّدِ اللَّفْظِ بَيْنَهُمَا ، فَصَحَّتْ إِرَادَتُهَا ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ : زَيْنَبُ طَالِقٌ ، وَأَسْمُ زَوْجَتِهِ زَيْنَبُ ، وَقَصَدَ أَجْنَبِيَّةً أَسْمُهَا زَيْنَبُ ، فَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ ظَاهِرًا ، بَلْ يُذَيِّنُ .

* * *

مُهْمَةٌ [فِي بَيَانِ مَا لَوْ أَبْدَلَ حَرْفًا مِنْ لَفْظِ الطَّلَاقِ بِآخَرَ] : وَلَوْ قَالَ عَامِّي : أَعْطَيْتُ تَلَاقَ فُلَانَةٍ ، بِالتَّاءِ ؛ أَوْ طَلَكَهَا ، بِالْكَافِ ، أَوْ دَلَّاقَهَا ، بِالْدَّالِ ؛ وَقَعَ بِهِ الطَّلَاقُ ، وَكَانَ صَرِيحًا فِي حَقِّهِ إِنْ لَمْ يُطَاوِعْهُ لِسَانُهُ إِلَّا عَلَى هَذَا اللَّفْظِ الْمُبْدَلِ ، أَوْ كَانَ مِنْ لُغَتِهِ كَذَلِكَ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ وَأَعْتَمَدَهُ جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ وَأَفْتَى بِهِ جَمْعٌ مِنْ مَسَائِكِنَا ؛ وَإِلَّا فَهُوَ كِنَايَةٌ ، لِأَنَّ ذَلِكَ الْإِبْدَالَ لَهُ أَصْلٌ فِي اللُّغَةِ .

* * *

وَبِكْنَايَةِ مَعَ نَيْتَةٍ مُقْتَرِنَةٍ بِأَوَّلِهَا كَ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ ، وَخَلِيَّتِي ، وَبَائِنٌ ،
وَحُرَّةٌ ، وَكَأُمِّي ، وَيَا بِنْتِي ، وَأَعْتَقْتُكَ ، وَتَرَكْتُكَ ، وَأَزَلْتُكَ ،
وَأَحْلَلْتُكَ ، وَتَزَوَّجِي ،

وَيَقَعُ بِكْنَايَةِ ، وَهِيَ مَا يَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ وَغَيْرَهُ .

إِنْ كَانَتْ مَعَ نَيْتَةٍ لِإِقْبَاعِ الطَّلَاقِ مُقْتَرِنَةٍ بِأَوَّلِهَا ، أَيْ : الْكِنَايَةِ ،
وَتَعْبِيرِي بِـ « مُقْتَرِنَةٍ بِأَوَّلِهَا » ، هُوَ مَا رَجَّحَهُ كَثِيرُونَ وَأَعْتَمَدَهُ الْإِسْنَوِيُّ
وَالشَّيْخُ زَكَرِيَّا تَبْعًا لِجَمْعِ مُحَقِّقِينَ ، وَرَجَّحَ فِي أَصْلِ « الرِّوَضَةِ » الْإِكْتِفَاءَ
بِالْمُقَارَنَةِ لِبَعْضِ اللَّفْظِ ، وَلَوْلَا خِرِهِ ، وَهِيَ كَ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ ، أَوْ
حَرَمْتُكَ ، أَوْ حَلَالُ اللَّهِ عَلَيَّ حَرَامٌ ، وَلَوْ تَعَارَفُوهُ طَلَاقًا ؛ خِلَافًا
لِلرَّافِعِيِّ .

وَلَوْ نَوَى تَحْرِيمَ عَيْنِهَا ، أَوْ نَحْوَ فَرْجِهَا ، أَوْ وَطْئِهَا ، لَمْ تَحْرُمَ ،
وَعَلَيْهِ مِثْلُ كَفَّارَةِ يَمِينٍ ، وَإِنْ لَمْ يَطَأْ .
وَلَوْ قَالَ : هَذَا الثُّوبُ أَوْ الطَّعَامُ حَرَامٌ عَلَيَّ ، فَلَعُوْلَا شَيْءٍ فِيهِ .

وَأَنْتِ خَلِيَّتِي ، أَيْ : مِنَ الزَّوْجِ ، فَعِلَّةٌ بِمَعْنَى فَاعِلَةٌ ، أَوْ بَرِيئَةٌ مِنْهُ ،
وَبَائِنٌ ، أَيْ : مُفَارَقَةٌ ، وَكَانَتْ حُرَّةً وَمُطْلَقَةً بِتَخْفِيفِ اللَّامِ ، أَوْ
أَطْلَقْتُكَ ، وَأَنْتِ كَأُمِّي ، أَوْ بِنْتِي ، أَوْ أُخْتِي ، وَكَ يَا بِنْتِي لِمُمْكِنَةِ كَوْنِهَا
بِنْتُهُ بِإِحْتِمَالِ السَّنِّ ، وَإِنْ كَانَتْ مَعْلُومَةً النَّسَبِ ، وَكَ أَعْتَقْتُكَ ،
وَتَرَكْتُكَ ، وَقَطَعْتُ نِكَاحَكَ ، وَأَزَلْتُكَ ، وَأَحْلَلْتُكَ ، أَيْ : لِلْأَزْوَاجِ ،
وَأَشْرَكَكَ مَعَ فَلَانَةٍ وَقَدْ طَلَقْتَ مِنْهُ ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ ، وَكَ تَزَوَّجِي ، أَيْ :
لَأَنِّي طَلَقْتُكَ ، وَأَنْتِ حَلَالٌ لِيغَيْرِي ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ لِلْوَلِيِّ : زَوَّجْهَا ، فَإِنَّهُ

وَأَعْتَدِّي ، وَخُذِي طَلَاكَ ، وَلَا حَاجَةَ لِي فِيكَ ، وَذَهَبَ طَلَاكَ ،
أَوْ سَقَطَ طَلَاكَ ، وَطَلَاكَ وَاحِدٌ لَا كَطَلَاكَ عَيْبٌ ، وَلَا قُلْتُ
كَلِمَتِكَ ، أَوْ حُكْمِكَ .

صَرِيحٌ ، وَأَعْتَدِّي ، أَيُّ : لَأَنِّي طَلَّقْتُكَ ، وَوَدَّعِي ، مِنْ الْوَدَاعِ ، أَيُّ :
لَأَنِّي طَلَّقْتُكَ ، وَكَ خُذِي طَلَاكَ ، وَلَا حَاجَةَ لِي فِيكَ ، أَيُّ : لَأَنِّي
طَلَّقْتُكَ ، وَلَسْتُ زَوْجَتِي ، إِنْ لَمْ يَقَعْ فِي جَوَابِ دَعْوَى ، وَإِلَّا فإِقْرَارٌ ؛ وَ
كَ ذَهَبَ طَلَاكَ ، أَوْ سَقَطَ طَلَاكَ إِنْ فَعَلْتَ كَذَا ، وَكَ طَلَاكَ وَاحِدٌ
وَرِثَانٍ ، فَإِنْ قَصَدَ بِهِ الْإِيْقَاعَ وَقَعَ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَكَ لِكَ الطَّلَاقِ ، أَوْ
طَلَقَةً ، وَكَذَا سَلَامٌ عَلَيْكَ ، عَلَى مَا قَالَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ وَنَقَلَهُ شَيْخُنَا فِي
« شَرْحِ الْمُنْهَاجِ » .

لَا مِنْهَا كَطَلَاكَ عَيْبٌ أَوْ نَقْصٌ ، وَلَا قُلْتُ أَوْ أُعْطِيتُ كَلِمَتِكَ ، أَوْ
حُكْمِكَ ، فَلَا يَقَعُ بِهَا الطَّلَاقُ ، وَإِنْ نَوَى بِهَا الْمُتَلَقِّطُ الطَّلَاقَ ، لَأَنَّهَا
لَيْسَتْ مِنَ الْكِنَايَاتِ الَّتِي تَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ بِلَا تَعَسُّفٍ ، وَلَا أَثَرٍ لِاشْتِهَارِهَا
فِي الطَّلَاقِ فِي بَعْضِ الْقَطْرِ كَمَا أَفْتَى بِهِ جَمْعٌ مِنْ مُحَقِّقِي مَشَايخِ عَصْرِنَا .

وَلَوْ نَطَقَ بِلَفْظٍ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الْمُلْغَاةِ عِنْدَ إِرَادَةِ الْفِرَاقِ ، فَقَالَ لَهُ
الْآخَرُ مُسْتَخْبِرًا : أَطَلَّقْتَ زَوْجَتَكَ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ ؛ طَانًا وَقُوعَ الطَّلَاقِ
بِالْفَلْظِ الْأَوَّلِ ، لَمْ يَقَعْ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا .

وَسُئِلَ الْبَلْقِينِيُّ عَمَّا لَوْ قَالَ لَهَا : أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ ، وَظَنَّ أَنَّهَا طَلَّقَتْ
بِهِ ثَلَاثًا ، فَقَالَ لَهَا : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا ، طَانًا وَقُوعَ الثَّلَاثِ بِالْعِبَارَةِ

وَصَدَّقَ مُنْكَرُ نَيَّْةٍ بِيَمِينِهِ .

الأولى ، فأجاب بأنه لا يقع عليه طلاق بما أخبره به ثانياً على الظن المذكور . انتهى .
ويجوز لمن ظن صدقه أن لا يشهد عليه .

* * *

فَرُعُ [فِي بَيَانِ أَنَّ الْكِتَابَةَ كِنَايَةً ، فَإِنْ نَوَى بِهَا الطَّلَاقَ وَقَعَ] : لَوْ كَتَبَ صَرِيحَ طَلَاقٍ أَوْ كِنَايَتَهُ وَلَمْ يَنْوِ إِيقَاعَ الطَّلَاقِ فَلَعَوُ مَا لَمْ يَتَلَفُظْ حَالُ الْكِتَابَةِ أَوْ بَعْدَهَا بِصَرِيحٍ مَا كَتَبَهُ ، نَعَمْ ، يُقْبَلُ قَوْلُهُ : أَرَدْتُ قِرَاءَةَ الْمَكْتُوبِ لَا الطَّلَاقَ لِاحْتِمَالِهِ ، وَلَا يُلْحَقُ الْكِتَابَةُ بِالصَّرِيحِ طَلَبُ الْمَرْأَةِ الطَّلَاقَ ، وَلَا قَرِينَةُ غَضَبٍ ، وَلَا اسْتِهَارُ بَعْضِ أَلْفَاظِ الْكِتَابَاتِ فِيهِ .

* * *

وَصَدَّقَ مُنْكَرُ نَيَّْةٍ فِي الْكِتَابَةِ بِيَمِينِهِ فِي أَنَّهُ مَا نَوَى بِهَا طَلَاقًا ، فَالْقَوْلُ فِي الْكَيْفَةِ إِثْبَاتًا وَنَفْيًا قَوْلُ النَّاوي ، إِذْ لَا تُعْرَفُ إِلَّا مِنْهُ ، فَإِنْ لَمْ تُمْكِنْ مُرَاجَعَةُ نَيْتِهِ بِمَوْتٍ أَوْ فَقْدٍ لَمْ يُحْكَمْ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْعِصْمَةِ .

* * *

فُرُوعُ : قَالَ فِي « أَلْعُبَابِ » : مَنْ أَسْمُ زَوْجَتِهِ فَاطِمَةُ مَثَلًا ، فَقَالَ ابْتِدَاءً أَوْ جَوَابًا لَطَلَبِهَا الطَّلَاقَ : فَاطِمَةُ طَالِقٌ ، وَأَرَادَ غَيْرَهَا ، لَمْ يُقْبَلْ ؛ وَمَنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ : يَا زَيْنَبُ ! أَنْتِ طَالِقٌ ؛ وَأَسْمُهَا عَمْرَةُ ؛ طَلَّقَتْ لِلإِشَارَةِ ، وَلَوْ أَشَارَ إِلَى أَجْنَبِيَّةٍ ؛ وَقَالَ : يَا عَمْرَةُ ! أَنْتِ طَالِقٌ ؛ وَأَسْمُ

وَلَوْ قَالَ : طَلَّقْتُكَ ، وَنَوَى عَدَدًا وَقَعَ مَنَوِيٌّ ،

زَوْجَتِهِ عَمْرَةً ، لَمْ تَطْلُقْ ؛ وَمَنْ قَالَ : أَمْرَاتِي طَالِقٌ ؛ مُشِيرًا لِإِحْدَى أَمْرَاتِيهِ ، وَأَرَادَ الْأُخْرَى ، قَبْلَ بَيَمِينِهِ ؛ وَمَنْ لَهُ زَوْجَتَانِ ، أَسْمُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ ، وَعُرِفَ أَحَدُهُمَا بِرَيْدٍ ، فَقَالَ : فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ طَالِقٌ ، وَنَوَى بِنْتَ زَيْدٍ ، قَبْلَ . أَنْتَهَى .

قَالَ شَيْخُنَا : لَمْ يُقْبَلْ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى ، أَيُّ : ظَاهِرًا ، بَلْ يُدَيِّنُ ، نَعَمْ ، يَتَجَهَّ قَبُولُ إِرَادَتِهِ لِمُطَلِّقَةٍ لَهُ أَسْمُهَا فَاطِمَةُ . أَنْتَهَى .

وَلَوْ قَالَ : زَوْجَتِي عَائِشَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ طَالِقٌ ، وَزَوْجَتُهُ خَدِيجَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ ، طَلَّقَتْ ، لِأَنَّهُ لَا يَضُرُّ الْخَطَأُ فِي الْأَسْمِ .

وَلَوْ قَالَ لِابْنِهِ الْمُكَلَّفِ : قُلْ لَأَمَّا أَنْتَ طَالِقٌ ؛ وَلَمْ يُرِدِ التَّوَكِيلَ ، يَحْتَمِلُ التَّوَكِيلَ ، فَإِذَا قَالَ لَهَا ، طَلَّقْتُ كَمَا تَطْلُقُ بِهِ لَوْ أَرَادَ التَّوَكِيلَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا تَطْلُقُ ، وَكَوْنُ الْإِبْنِ مُخْبِرًا لَهَا بِالْحَالِ .

قَالَ الْإِسْنَوِيُّ : وَمَذْرُوكُ التَّرْدُدِ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْأَمْرِ بِالشَّيْءِ إِنْ جَعَلْنَاهُ كَصُدُورِ الْأَمْرِ مِنَ الْأَوَّلِ كَانَ الْأَمْرُ بِالْإِخْبَارِ بِمَنْزِلَةِ الْإِخْبَارِ مِنَ الْأَبِ ، فَيَقَعُ ، وَإِلَّا فَلَا . أَنْتَهَى .

قَالَ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا : وَبِالْجُمْلَةِ ، فَيَبْغِي أَنْ يُسْتَفْسَرَ ، فَإِنْ تَعَدَّرَ اسْتِفْسَارُهُ عَمِلَ بِالْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ حَتَّى لَا يَقَعَ الطَّلَاقُ بِقَوْلِهِ ، بَلْ بِقَوْلِ الْإِبْنِ لِأُمِّهِ ، لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ بِالشَّكِّ .

* * *

وَلَوْ قَالَ : طَلَّقْتُكَ ، وَنَوَى عَدَدًا ائْتَيْنِ أَوْ وَاحِدَةً ، وَقَعَ مَنَوِيٌّ وَلَوْ فِي

وَيَقَعُ طَلَاقُ الْوَكِيلِ بِ: طَلَّقْتُ، وَلَوْ قَالَ لِأَخَرٍ: أَعْطَيْتُ طَلَاقَ زَوْجَتِي، فَهُوَ تَوَكُّلٌ،

غَيْرِ مَوْطُوءَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَنْوِهِ وَقَعَ طَلَقُهُ وَاحِدَةً، وَلَوْ شَكَ فِي الْعَدَدِ الْمَلْفُوظِ أَوْ الْمَنُويِّ، فَيَأْخُذُ بِالْأَقَلِّ وَلَا يَخْفَى الْوَرَعُ.

* * *

فَرَعٌ: لَوْ قَالَ: طَلَّقْتُكِ وَاحِدَةً وَثْنَتَيْنِ، فَيَقَعُ بِهِ الثَّلَاثُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَبِهِ أَفْتَى بَعْضُ مُحَقِّقِي عُلَمَاءِ عَصْرِنَا.

وَلَوْ قَالَ لِلْمَذْخُولِ بِهَا: أَنْتِ طَالِقٌ طَلَقَةً، بَلْ طَلَقْتَيْنِ، فَيَقَعُ بِهِ ثَلَاثٌ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا فِي «شَرْحِ الرُّوضِ».

* * *

وَيَقَعُ طَلَاقُ الْوَكِيلِ فِي الطَّلَاقِ بِ: طَلَّقْتُ فَلَانَةً وَنَحْوِهِ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِعْ عِنْدَ الطَّلَاقِ أَنَّهُ مُطْلَقٌ لِمُوكِّلِهِ.

وَلَوْ قَالَ لِأَخَرٍ: أَعْطَيْتُ أَوْ جَعَلْتُ بِيَدِكَ طَلَاقَ زَوْجَتِي، أَوْ قَالَ لَهُ: رُحْ بِطَلَاقِهَا، وَأَعْطِهَا؛ فَهُوَ تَوَكُّلٌ يَقَعُ الطَّلَاقُ بِتَطْلِيلِ الْوَكِيلِ لَا بِقَوْلِ الزَّوْجِ هَذَا الَّلَفْظَ، بَلْ تَحْصُلُ الْفُرْقَةُ مِنْ حِينَ قَوْلِ الْوَكِيلِ مَتَى شَاءَ: طَلَّقْتُ فَلَانَةً، لَا بِإِعْلَامِهَا الْخَبَرَ بِأَنَّ فَلَانًا أَرْسَلَ بِيَدِي طَلَاقَكَ، وَلَا بِإِعْلَامِهَا أَنَّ زَوْجَكَ طَلَّقَ.

وَإِذَا قَالَ لَهُ: لَا تُعْطِهِ إِلَّا فِي يَوْمٍ كَذَا، فَيُطْلَقُ فِي الْيَوْمِ الَّذِي عَيْنُهُ أَوْ بَعْدَهُ لَا قَبْلَهُ.

وَلَوْ قَالَ لَهَا : طَلَّقِي نَفْسَكَ إِنْ شِئْتَ ، فَهُوَ تَمْلِيكَ ، فَيُشْتَرَطُ
تَطْلِيْقُهَا فَوْرًا بَطَلَّقْتُ .

ثُمَّ إِنْ قَصَدَ التَّقْيِيدَ يَوْمَ طَلَّقَ فِيهِ لَا بَعْدَهُ .

وَلَوْ قَالَ لَهَا ، أَيْ : الزَّوْجَةَ الْمُكَلَّفَةَ مُنْجَزًا : طَلَّقِي نَفْسَكَ إِنْ شِئْتَ ؛
فَهُوَ تَمْلِيكَ لِلطَّلَاقِ لَا تَوَكِيلٌ بِذَلِكَ .

وَبُحِثَ أَنَّ مِنْهُ قَوْلُهُ : طَلَّقِينِي ! فَقَالَتْ : أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا ؛ لَكِنَّهُ
كِنَايَةٌ ؛ فَإِنْ نَوَى التَّفْوِيضَ إِلَيْهَا طَلَّقْتُ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَخَرَجَ بِتَقْيِيدِي بِ« الْمُكَلَّفَةِ » غَيْرُهَا ، لِفَسَادِ عِبَارَتِهَا ؛ وَبِ« مُنْجَزٍ »
الْمُعَلَّقُ ، فَلَوْ قَالَ : إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَطَلَّقِي نَفْسَكَ ، لَغَا .

وَإِذَا قُلْنَا : إِنَّهُ تَمْلِيكَ ، فَيُشْتَرَطُ لَوْفُوعُ الطَّلَاقِ الْمُفَوَّضِ إِلَيْهَا
تَطْلِيْقُهَا ، وَلَوْ بِكِنَايَةٍ فَوْرًا ، بِأَنْ لَا يَتَخَلَّلَ فَاصِلٌ بَيْنَ تَفْوِيضِهِ وَإِقَاعِهَا ،
نَعَمْ لَوْ قَالَ لَهَا : طَلَّقِي نَفْسَكَ ! فَقَالَتْ : كَيْفَ يَكُونُ تَطْلِيْقُ نَفْسِي ؟ ثُمَّ
قَالَتْ : طَلَّقْتُ ؛ وَقَعَ ، لِأَنَّهُ فَضْلٌ يَسِيرٌ .

بَطَلَّقْتُ نَفْسِي ، أَوْ طَلَّقْتُ فَقَطْ ، لَا يَقْبَلُ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ كَمُخْتَصِرِي « الرُّوضَةِ » : لَا يُشْتَرَطُ الْفَوْرُ فِي « مَتَى
شِئْتَ » فَتَطْلُقُ مَتَى شَاءَتْ ، وَبِهِ جَزَمَ صَاحِبَا « التَّنْبِيهِ » و« الْكِفَايَةِ » ،
لَكِنَّ الْمُعْتَمَدَ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا : إِنَّهُ يُشْتَرَطُ الْفَوْرِيَّةُ ، وَإِنْ أَتَى بِنَحْوِ
« مَتَى » .

وَيَجُوزُ لَهُ رُجُوعُ قَبْلَ تَطْلِيْقِهَا كَسَائِرِ الْعُقُودِ .

وَصُدِّقَ مُدَّعِي إِكْرَاهِهِ أَوْ إِغْمَاءٍ أَوْ سَبَقِ لِسَانٍ بِيَمِينِهِ إِنْ كَانَ ثُمَّ قَرِينَةً ، وَإِلَّا فَلَا .

فَائِدَةٌ [فِي بَيَانِ جَوَازِ تَعْلِيْقِ الطَّلَاقِ] : يَجُوزُ تَعْلِيْقُ الطَّلَاقِ ، كَالْعِتْقِ ، بِالشُّرُوطِ ، وَلَا يَجُوزُ الرُّجُوعُ فِيهِ قَبْلَ وُجُودِ الصَّفَةِ ، وَلَا يَقَعُ قَبْلَ وُجُودِ الشَّرْطِ ، وَلَوْ عَلَّقَهُ بِفَعْلِهِ شَيْئاً ، فَفَعَلَهُ نَاسِياً لِلتَّعْلِيْقِ ، أَوْ جَاهِلاً بِأَنَّهُ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ ، لَمْ تَطْلُقْ ، وَلَوْ عَلَّقَ الطَّلَاقَ عَلَى ضَرْبِ زَوْجَتِهِ بِغَيْرِ ذَنْبٍ ، فَشَتَمَتْهُ فَضَرَبَهَا ، لَمْ يَحْثُثْ إِنْ ثَبِتَ ذَلِكَ ، وَإِلَّا صُدِّقَتْ ، فَتَحَلَّفُ .

* * *

مُهَمَّةٌ [فِي بَيَانِ حُكْمِ الْأَسْتِثْنَاءِ] : يَجُوزُ الْأَسْتِثْنَاءُ بِنَحْوِ إِلَّا ، بِشَرْطِ أَنْ يُسْمَعَ نَفْسُهُ ، وَأَنْ يَتَّصَلَ بِالْعَدَدِ الْمَلْفُوظِ ، كَطَلَّقْتُكَ ثَلَاثاً إِلَّا اثْنَتَيْنِ ، فَيَقَعُ طَلْقُهُ ؛ أَوْ إِلَّا وَاحِدَةً ، فَطَلَقَتَانِ .
وَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، لَمْ تَطْلُقْ ^(١) .

* * *

وَصُدِّقَ مُدَّعِي إِكْرَاهِهِ عَلَى طَلَاقٍ ، أَوْ إِغْمَاءٍ حَالَتِهِ ، أَوْ سَبَقِ لِسَانٍ إِلَى لَفْظِ الطَّلَاقِ بِيَمِينِهِ إِنْ كَانَ ثُمَّ قَرِينَةً ، كَحَبْسٍ وَغَيْرِهِ فِي دَعْوَى كَوْنِهِ مُكْرَهاً ، وَكَمَرَضٍ وَأَعْتِيَادٍ صَرَخَ فِي دَعْوَى كَوْنِهِ مَغْشِياً عَلَيْهِ ، وَكَكَوْنِ اسْمِهَا طَالِعاً أَوْ طَالِباً فِي دَعْوَى سَبَقِ اللِّسَانِ ؛ وَإِلَّا تَكُنْ هُنَاكَ قَرِينَةً فَلَا

(١) إِلَّا أَنْ قَصَدَ التَّبَرُّكَ بِقَوْلِهِ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، أَيْ : إِنَّهُ عَازِمٌ .

فَرْعٌ [فِي حُكْمِ الْمُطَلَّاقَةِ بِالثَّلَاثِ]

حَرَمَ لِحْرٍّ مَنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا ، وَلِعَبْدٍ مَنْ طَلَّقَهَا ثِنْتَيْنِ حَتَّى
تَنْكِحَ ، وَيُؤَلَّجَ حَشْفَةً بِإِنْتِشَارٍ ، وَيُقْبَلَ قَوْلُهَا

يُصَدَّقُ إِلَّا بَيِّنَةٌ .

* * *

تِمَمَةٌ : مَنْ قَالَ لِرَوْجَتِهِ : يَا كَافِرَةٌ ! مُرِيدًا حَقِيقَةَ الْكُفْرِ ، جَرَى فِيهَا
مَا تَقَرَّرَ فِي الرَّدَّةِ ؛ أَوْ الشَّتَمِ ، فَلَا طَلَّاقَ ؛ وَكَذَا إِنْ لَمْ يُرِدْ شَيْئًا ، لِأَصْلِ
بَقَاءِ الْعِصْمَةِ وَجَرَيَانِ ذَلِكَ لِلشَّتَمِ كَثِيرًا ، مُرَادًا بِهِ كُفْرُ النِّعْمَةِ .

* * *

فَرْعٌ فِي حُكْمِ الْمُطَلَّاقَةِ بِالثَّلَاثِ

حَرَمَ لِحْرٍّ مَنْ طَلَّقَهَا وَلَوْ قَبْلَ الْوَطْءِ ثَلَاثًا ، وَلِعَبْدٍ مَنْ طَلَّقَهَا ثِنْتَيْنِ فِي
نِكَاحٍ أَوْ أَنْكِحَةٍ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ ، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا ،
وَتَنْقُضِي عِدَّتُهَا مِنْهُ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ ، وَيُؤَلَّجَ بِقُبْلِهَا حَشْفَةً مِنْهُ أَوْ قَدَرَهَا مِنْ
فَاقِدِهَا مَعَ أَفْتِضَاضٍ لِبِكْرِ ، وَشَرَطُ كَوْنِ الْإِيلَاجِ بِإِنْتِشَارٍ لِلذِّكْرِ ، أَيْ :
مَعَهُ ، وَإِنْ قَلَّ ، أَوْ أُعِينَ بِنَحْوِ أَصْبُعٍ ، وَلَا يُشْتَرَطُ إِنْزَالُ ؛ وَذَلِكَ لِلْآيَةِ

[٢ سورة البقرة / الآية : ٢٣] .

وَالْحِكْمَةُ فِي اشْتِرَاطِ التَّحْلِيلِ التَّنْفِيرُ مِنْ أَسْتِيفَاءِ مَا يَمْلِكُهُ مِنْ
الطَّلَاقِ .

وَيُقْبَلَ قَوْلُهَا ، أَيْ : الْمُطَلَّاقَةُ .

فِي تَحْلِيلٍ وَإِنْ كَذَبَهَا الثَّانِي ، وَلِلأَوَّلِ نِكَاحُهَا ، وَلَوْ أَخْبَرْتُهُ أَنَّهَا تَحَلَّلَتْ ، ثُمَّ رَجَعْتُ ، قُبِلَتْ قَبْلَ عَقْدٍ لَا بَعْدَهُ ، وَإِنْ صَدَّقَهَا الثَّانِي .

فِي تَحْلِيلٍ وَأَنْقِضَاءِ عِدَّةٍ عِنْدَ إِمْكَانٍ .

وَإِنْ كَذَبَهَا الثَّانِي فِي وَطْئِهِ لَهَا ، لِعُسْرِ إِنْبَاتِهِ .

وَإِذَا أَدْعَتْ نِكَاحًا وَأَنْقِضَاءَ عِدَّةٍ ، وَحَلَفَتْ عَلَيْهِمَا جَازَ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ نِكَاحُهَا ، وَإِنْ ظَنَّ كَذِبَهَا ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْعُقُودِ بِقَوْلِ أَرْبَابِهَا ، وَلَا عِبْرَةَ بِظَنِّ لَا مُسْتَنَدَ لَهُ .

وَلَوْ أَدْعَى الثَّانِي الْوُطْءَ وَأَنْكَرْتُهُ ، لَمْ تَحِلَّ لِلأَوَّلِ ، وَلَوْ قَالَتْ : لَمْ أَنْكِحْ ؛ ثُمَّ كَذَبَتْ نَفْسَهَا وَأَدْعَتْ نِكَاحًا بِشَرْطِهِ ، جَازَ لِلأَوَّلِ نِكَاحُهَا إِنْ صَدَّقَهَا .

وَلَوْ أَخْبَرْتُهُ ، أَيُّ : الْمُطَلَّقةُ زَوْجَهَا الْأَوَّلَ أَنَّهَا تَحَلَّلَتْ ، ثُمَّ رَجَعْتُ وَكَذَبَتْ نَفْسَهَا ، قُبِلَتْ دَعْوَاهَا قَبْلَ عَقْدٍ عَلَيْهَا لِلأَوَّلِ ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ نِكَاحُهَا ، لَا بَعْدَهُ ، أَيُّ : لَا يُقْبَلُ إِنْكَارُهَا التَّحْلِيلَ بَعْدَ عَقْدِ الْأَوَّلِ ، لِأَنَّ رِضَاهَا بِنِكَاحِهِ يَتَضَمَّنُ الْاعْتِرَافَ بِوُجُودِ التَّحْلِيلِ ، فَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا خِلَافُهُ .

وَإِنْ صَدَّقَهَا الثَّانِي فِي عَدَمِ الْإِصَابَةِ ، لِأَنَّ الْحَقَّ تَعَلَّقَ بِالأَوَّلِ فَلَمْ تَقْدِرْ هِيَ وَلَا مُصَدِّقُهَا عَلَى رَفْعِهِ ، كَمَا أَفْتَى بِهِ جَمْعٌ مِنْ مَشَايِخِنَا الْمُحَقِّقِينَ .

* * *

تَمَّةٌ [فِي مَا يَثْبُتُ بِهِ الطَّلَاقُ] : إِنَّمَا يَثْبُتُ الطَّلَاقُ كَالْإِفْرَارِ بِهِ

فَصْلٌ فِي الرِّجْعَةِ

صَحَّ رُجُوعُ مُفَارَقَةٍ بِطَلَاقٍ دُونَ أَكْثَرِهِ مَجَانًا بَعْدَ وَطْءٍ

بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ حُرَّيْنِ عَدْلَيْنِ ، فَلَا يُحْكَمُ بِوُقُوعِهِ بِشَهَادَةِ الْإِنَاثِ ، وَلَوْ مَعَ رَجُلٍ ، أَوْ كُنَّ أَرْبَعًا ، وَلَا بِالْعَبِيدِ ، وَلَوْ صَلَحَاءَ ، وَلَا بِالْفُسَاقِ ، وَلَوْ كَانَ الْفِسْقُ بِإِخْرَاجِ مَكْتُوبَةٍ عَنْ وَفْتِهَا بِلاَ عَذْرِ .

وَيُشْتَرَطُ لِلْأَدَاءِ وَالْقَبُولِ أَنْ يَسْمَعَهُ وَيُبْصِرَا الْمُطْلَقَ حِينَ النُّطْقِ بِهِ ، فَلَا يَصِحُّ تَحْمِلُهُمَا الشَّهَادَةُ اعْتِمَادًا عَلَى الصَّوْتِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرِيَا الْمُطْلَقَ ، لِحَوَازِ اشْتِبَاهِ الْأَصْوَاتِ .

وَأَنْ يُبَيِّنَا لَفْظَ الزَّوْجِ مِنْ صَرِيحٍ أَوْ كِنَايَةٍ .

وَيُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ أَبِي الْمُطْلَقَةِ وَأَبْنِهَا إِنْ شَهِدَا حُسْبَةً .

وَلَوْ تَعَارَضَتْ بَيِّنَتَا تَعْلِيْقٍ وَتَنْجِيزٍ قُدِّمَتِ الْأُولَى ، لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةَ عِلْمٍ بِسَمَاعِ التَّعْلِيْقِ .

* * *

فَصْلٌ فِي الرِّجْعَةِ

هِيَ لُغَةٌ : الْمَرَّةُ مِنَ الرُّجُوعِ ، وَشَرْعًا : رَدُّ الْمَرْأَةِ إِلَى النِّكَاحِ مِنْ طَلَاقٍ غَيْرِ بَائِنٍ فِي الْعِدَّةِ .

صَحَّ رُجُوعُ مُفَارَقَةٍ بِطَلَاقٍ دُونَ أَكْثَرِهِ ، فَهُوَ ثَلَاثُ لِحْرٍ وَثْنَتَانِ لِعَبْدٍ .

مَجَانًا بِلاَ عِوَضٍ بَعْدَ وَطْءٍ ، أَيْ : فِي عِدَّةٍ وَطْءٍ .

قَبْلَ أَنْقِضَاءِ عِدَّةٍ ب: رَاجَعْتُ زَوْجَتِي ،

قَبْلَ أَنْقِضَاءِ عِدَّةٍ ، فَلَا يَصِحُّ رُجُوعُ مُفَارَقَةٍ لِغَيْرِ طَلَاقٍ ، كَفَسْخِ .
وَلَا مُفَارَقَةٍ بِدُونِ ثَلَاثٍ مَعَ عَوَضٍ ، كَحُلْعٍ ، لِيَبْنُوْنَتِهَا .
وَمُفَارَقَةٍ قَبْلَ وَطْءٍ ، إِذَا لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا .
وَلَا مَنْ أَنْقَضَتْ عِدَّتُهَا ، لِأَنَّهَا صَارَتْ أَجْنَبِيَّةً .
وَيَصِحُّ تَجْدِيدُ نِكَاحِهَا بِإِذْنِ جَدِيدٍ وَوَلِيِّ شُهُودٍ وَمَهْرٍ آخَرَ .
وَلَا مُفَارَقَةٍ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ ، فَلَا يَصِحُّ نِكَاحُهَا إِلَّا بَعْدَ التَّحْلِيلِ .
وَإِنَّمَا يَصِحُّ الرُّجُوعُ ب: رَاجَعْتُ أَوْ رَجَعْتُ زَوْجَتِي أَوْ فُلَانَةً ، وَإِنْ لَمْ
يَقُلْ إِلَى نِكَاحِي ، أَوْ إِلَيَّ ، لَكِنْ يُسَنُّ أَنْ يَزِيدَ أَحَدَهُمَا مَعَ الصَّيْغَةِ .
وَيَصِحُّ بَرَدُّهَا إِلَى نِكَاحِي ، وَبِأَمْسُكْتُهَا .
وَأَمَّا عَقْدُ النِّكَاحِ عَلَيْهَا بِإِجَابٍ وَقَبُولٍ فَكِنَايَةٌ تَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ .
وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهَا ، كَرَاَجَعْتُكَ إِنْ شِئْتَ .
وَلَا يُشْتَرَطُ الْأَشْهَادُ عَلَيْهَا ، بَلْ يُسَنُّ .

* * *

فُرُوعٌ : يَحْرُمُ التَّمَتُّعُ بِرَجْعِيَّةٍ ، وَلَوْ بِمُجَرَّدِ نَظَرٍ ، وَلَا حَدٌّ إِنْ
وَطِئَ ، بَلْ يُعَزَّرُ .

وَتُصَدِّقُ بِيَمِينِهَا فِي أَنْقِضَاءِ الْعِدَّةِ بِغَيْرِ الْأَشْهُرِ مِنْ أَقْرَاءٍ أَوْ وَضْعٍ إِذَا
أُمْكِنَ ، وَإِنْ أَنْكَرَهُ الزَّوْجُ أَوْ خَالَفَتْ عَادَتَهَا ، لِأَنَّ النِّسَاءَ مُؤْتَمَنَاتٌ عَلَى
أَرْحَامِهِنَّ .

وَلَوْ تَزَوَّجَ مُفَارَقَتَهُ بِدُونِ ثَلَاثٍ وَلَوْ بَعْدَ زَوْجٍ آخَرَ عَادَتْ بِبَقِيَّتِهِ .

وَلَوْ أَدْعَى رَجْعَةً فِي الْعِدَّةِ وَهِيَ مُنْقَضِيَّةٌ ، وَلَمْ تَتَكَحَّ ، فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى
وَقْتِ الْإِنْقِضَاءِ ، كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَقَالَ : رَاجَعْتُ قَبْلَهُ ، فَقَالَتْ : بَلْ
بَعْدَهُ ، حَلَفْتُ أَنَّهَا لَا تَعْلَمُ أَنَّهُ رَاجَعَ ، فَتَصَدَّقْ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الرَّجْعَةِ
قَبْلَهُ ، فَلَوْ اتَّفَقَا عَلَى وَقْتِ الرَّجْعَةِ ، كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَقَالَتْ : انْقَضَتْ
يَوْمَ الْخَمِيسِ ، وَقَالَ : بَلْ انْقَضَتْ يَوْمَ السَّبْتِ ، صَدَّقْ بِيَمِينِهِ أَنَّهَا
مَا انْقَضَتْ يَوْمَ الْخَمِيسِ لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى وَقْتِ الرَّجْعَةِ ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ
انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ قَبْلَهُ .

* * *

وَلَوْ تَزَوَّجَ رَجُلٌ مُفَارَقَتَهُ ، وَلَوْ بِخُلْعٍ بِدُونِ ثَلَاثٍ ، وَلَوْ بَعْدَ أَنْ نُكِحَتْ
لِزَوْجٍ آخَرَ وَدُخِلَ بِهَا ، عَادَتْ إِلَيْهِ بِبَقِيَّتِهِ ، أَيُّ : بِقِيَّةِ الثَّلَاثِ فَقَطْ ، مِنْ
ثِنْتَيْنِ أَوْ وَاحِدَةٍ .

* * *

فَصْلٌ [فِي أَحْكَامِ الْإِيلَاءِ]

الْإِيلَاءُ : حَلَفُ زَوْجٍ يُتَصَوَّرُ وَطْؤُهُ عَلَى أَمْتِنَاعِهِ مِنْ وَطْءِ زَوْجَتِهِ
مُطْلَقًا ، أَوْ فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، كَأَنْ يَقُولَ : لَا أَطْوُكُ ، أَوْ لَا أَطْوُكُ خَمْسَةَ
أَشْهُرٍ ، أَوْ حَتَّى يَمُوتَ فُلَانٌ ؛ فَإِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ مِنَ الْإِيلَاءِ بِلَا
وَطْءٍ ، فَلَهَا مُطَالَبَتُهُ بِالْفَيْئَةِ ، وَهِيَ الْوَطْءُ ، أَوْ بِالطَّلَاقِ ، فَإِنْ أَبَى طَلَّقَ
عَلَيْهِ الْقَاضِي .

تَجِبُ عِدَّةُ لِفُرْقَةِ زَوْجٍ حَيٍّ

وَإِذَا وَطِئَ مُخْتَارًا بِمُطَالَبَةٍ أَوْ دُونَهَا لَزِمَتْهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ إِنْ حَلَفَ بِاللَّهِ .

* * *

فصل [في بيان أحكام الظَّهَارِ] : إِنَّمَا يَصِحُّ الظَّهَارُ مِمَّنْ يَصِحُّ طَلَاقُهُ ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ لِزَوْجَتِهِ : أَنْتِ كَظْهَرِ أُمِّي ، وَلَوْ بَدُونِ « عَلِيٍّ » وَقَوْلُهُ : أَنْتِ كَأُمِّي ، كِنَايَةٌ ، وَكَالْأُمِّ مُحْرَمٌ لَمْ يَطْرَأَ تَحْرِيمُهَا . وَتَلَزَمَتْهُ كَفَّارَةٌ ظَهَارٌ بِالْعَوْدِ ، وَهُوَ أَنْ يُمَسِّكَهَا زَمَانًا يُمَكِّنُ فِرَاقَهَا فِيهِ .

❁ ❁ ❁

هِيَ مَأْخُودَةٌ مِنَ الْعَدَدِ ، لاشْتِمَالِهَا عَلَى عَدَدِ أَقْرَاءٍ وَأَشْهُرٍ غَالِبًا ، وَهِيَ شَرْعًا : مُدَّةٌ تَرَبَّصُ فِيهَا الْمَرْأَةُ لِمَعْرِفَةِ بَرَاءَةِ رَحِمِهَا مِنَ الْحَمْلِ أَوْ لِلتَّعَبُّدِ ، وَهُوَ أَصْطِلَاحًا : مَا لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ عِبَادَةٌ كَانَ أَوْ غَيْرَهَا ، أَوْ لِتَفْجُئِهَا عَلَى زَوْجٍ مَاتَ .
وَشُرِعَتْ أَصَالَةٌ صَوْنًا لِلنَّسَبِ عَنِ الْاِخْتِلَاطِ .

تَجِبُ عِدَّةُ لِفَرْقَةِ زَوْجٍ حَيٍّ بِطَلَاقٍ أَوْ فَسْخِ نِكَاحٍ حَاضِرٍ أَوْ غَائِبٍ مُدَّةً طَوِيلَةً .

وَطِىءَ ، وَإِنْ تُيَقِّنَ بَرَاءَةَ رَحِمٍ وَلَوْ طِءَ شُبْهَةً ، بِثَلَاثَةِ قُرُوءٍ عَلَى حُرَّةٍ تَحِيضُ ،

وَطِىءَ فِي قُبُلٍ أَوْ دُبُرٍ ، بِخِلَافٍ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ وَطِىءَ ، إِنْ وُجِدَتْ خَلْوَةٌ .

وَإِنْ تُيَقِّنَ بَرَاءَةَ رَحِمٍ ، كَمَا فِي صَغِيرَةٍ وَصَغِيرٍ .

وَلَوْ طِءَ حَصَلَ مَعَ شُبْهَةٍ فِي حِلِّهِ ، كَمَا فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ ، وَهُوَ : كُلُّ مَا لَمْ يُوجِبْ حَدًّا عَلَى الْوِطْإِ .

* * *

فَرْعٌ : لَا يَسْتَمْتَعُ بِمَوْطُوءَةٍ بِشُبْهَةٍ مُطْلَقًا مَا دَامَتْ فِي عِدَّةٍ شُبْهَةً حَمَلًا كَانَتْ أَوْ غَيْرَهُ ، حَتَّى تَنْقَضِيَ بَوْضَعٍ أَوْ غَيْرِهِ ، لِاخْتِلَالِ النِّكَاحِ بِتَعَلُّقِ حَقِّ الْغَيْرِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ نَظَرُهَا ، وَلَوْ بِلَا شَهْوَةٍ ، وَالْخَلْوَةُ بِهَا .

* * *

وَإِنَّمَا يَجِبُ لِمَا ذَكَرَ عِدَّةٌ بِثَلَاثَةِ قُرُوءٍ ، وَالْقُرْءُ هُنَا : طَهْرٌ بَيْنَ دَمَيِّ حَيْضَتَيْنِ أَوْ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ ، فَلَوْ طَلَّقَ مَنْ لَمْ تَحِضْ أَوْ لَا تُمُّ حَاضَتْ ، لَمْ يُحْسَبِ الزَّمَنُ الَّذِي طَلَّقَ فِيهِ قُرْءًا إِذْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ دَمَيْنِ ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَطْهَارٍ بَعْدَ الْحَيْضَةِ الْمُتَّصِلَةِ بِالطَّلَاقِ ، وَيُحْسَبُ بَقِيَّةُ الطُّهْرِ طَهْرًا فِي غَيْرِهَا .

وَتَجِبُ الْعِدَّةُ بِثَلَاثَةِ أَقْرَاءٍ عَلَى حُرَّةٍ تَحِيضُ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى :

وَبِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ إِنْ لَمْ تَحِضْ ، أَوْ يَسْتِ ، وَمَنْ أَنْقَطَعَ حَيْضُهَا بِلَا عِلَّةٍ
لَمْ تَتَزَوَّجْ حَتَّى تَحِضَ أَوْ تَيَأَسَ ،

﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [٢ سورة البقرة / الآية : ٢٢٨] .

فَمَنْ طُلِّقَتْ طَاهِرًا وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الطُّهْرِ لَحْظَةٌ أَنْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِالطَّعْنِ فِي
الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ لِإِطْلَاقِ الْقُرْءِ عَلَى أَقَلِّ لَحْظَةٍ مِنَ الطُّهْرِ ، وَإِنْ وَطِئَ فِيهِ ،
أَوْ حَائِضًا وَإِنْ لَمْ يَبْقَ مِنْ زَمَنِ الْحَيْضِ إِلَّا لَحْظَةٌ ، فَتَنْقُضِي عِدَّتُهَا بِالطَّعْنِ
فِي الْحَيْضَةِ الرَّابِعَةِ .

وَزَمَنُ الطَّعْنِ فِي الْحَيْضَةِ لَيْسَ مِنَ الْعِدَّةِ ، بَلْ يَتَبَيَّنُ بِهِ أَنْقِضَاؤُهَا .

وَتَجِبُ عِدَّةٌ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ هِلَالِيَّةٍ مَا لَمْ تُطَلِّقْ أَثْنَاءَ شَهْرٍ ، وَإِلَّا تُمَمَّ
الْمُنْكَسِرُ ثَلَاثِينَ إِنْ لَمْ تَحِضْ ، أَيْ : الْحُرَّةُ أَصْلًا ، أَوْ حَاضَتْ أَوَّلًا ثُمَّ
أَنْقَطَعَ وَيَسْتِ مِنْ الْحَيْضِ يُلَوِّغُهَا إِلَى سِنِّ تَيَأَسُ فِيهِ النِّسَاءُ مِنَ الْحَيْضِ
غَالِبًا ، وَهُوَ اثْنَتَانِ وَسِتُّونَ سَنَةً ؛ وَقِيلَ : خَمْسُونَ .

وَلَوْ حَاضَتْ مَنْ لَمْ تَحِضْ قَطُّ فِي أَثْنَاءِ الْعِدَّةِ بِالْأَشْهُرِ أَعْتَدَتْ
بِالْأَطْهَارِ أَوْ بَعْدَهَا لَمْ تَسْتَأْنِفِ الْعِدَّةَ بِالْأَطْهَارِ ، بِخِلَافِ الْإِسَةِ .

وَمَنْ أَنْقَطَعَ حَيْضُهَا بَعْدَ أَنْ كَانَتْ تَحِضُ بِلَا عِلَّةٍ تُعْرِفُ لَمْ تَتَزَوَّجْ حَتَّى
تَحِضَ أَوْ تَيَأَسَ ثُمَّ تَعْتَدُ بِالْأَقْرَاءِ أَوْ الْأَشْهُرِ .

وَفِي الْقَدِيمِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ ، أَنَّهَا تَتَرَبَّصُ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ ،
ثُمَّ تَعْتَدُ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ ، لِيُعْرِفَ فَرَاغُ الرَّحِمِ ، إِذْ هِيَ غَالِبُ مُدَّةِ الْحَمَلِ .

وَأَنْتَصَرَ لَهُ الشَّافِعِيُّ بِأَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَضَى بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ
وَالْأَنْصَارِ وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ ، وَمِنْ ثُمَّ أَفْتَى بِهِ سُلْطَانُ الْعُلَمَاءِ عَزَّ الدِّينُ بْنُ

وَلَوْفَاةٍ عَلَى رَجْعِيَّةٍ وَغَيْرِ مَوْطُوءَةٍ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةِ أَيَّامٍ مَعَ إِحْدَادٍ .

عَبْدُ السَّلَامِ وَالْبَارِزِيُّ وَالرَّيْمِيُّ وَإِسْمَاعِيلُ الْحَضْرَمِيُّ وَأَخْتَارُهُ الْبُلْقِينِيُّ وَشَيْخُنَا أَبُو زِيَادٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى .

أَمَّا مَنْ انْقَطَعَ حَيْضُهَا بِعِلَّةٍ تُعْرَفُ كَرِضَاعٍ وَمَرْضٍ ، فَلَا تَتَزَوَّجُ اتِّفَاقًا حَتَّى تَحِيضَ أَوْ تَيَأَسَ ، وَإِنْ طَالَتِ الْمُدَّةُ .

وَتَجِبُ الْعِدَّةُ لَوْفَاةٍ زَوْجٍ حَتَّى عَلَى حُرَّةٍ رَجْعِيَّةٍ وَغَيْرِ مَوْطُوءَةٍ لِصَغَرِ أَوْ غَيْرِهِ ، وَإِنْ كَانَتْ ذَاتَ أَقْرَاءَ ، بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةِ أَيَّامٍ وَلِيَالِهَا لِلكِتَابِ وَالسُّنَّةِ .

وَتَجِبُ عَلَى الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا الْعِدَّةُ بِمَا ذُكِرَ ، مَعَ إِحْدَادٍ ، يَعْنِي : يَجِبُ الْإِحْدَادُ عَلَيْهَا أَيْضًا بِأَيِّ صِفَةٍ كَانَتْ ، لِلخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ [البخاري ، رقم : ١٢٨٠ ؛ مسلم ، رقم : ١٤٨٦] : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحَدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » أَيِ : فَإِنَّهُ يَحِلُّ لَهَا الْإِحْدَادُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْمُدَّةُ ، أَيِ : يَجِبُ ، لِأَنَّ مَا جَازَ بَعْدَ امْتِنَاعِهِ وَاجِبٌ ، وَلِلْإِجْمَاعِ عَلَى إِرَادَتِهِ ، إِلَّا مَا حَكِيَ عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ، وَذَكَرَ الْإِيمَانَ لِلْغَالِبِ ، أَوْ لِأَنَّهُ أُنْعِثُ عَلَى الْأَمْتِنَالِ ، وَإِلَّا فَمَنْ لَهَا أَمَانٌ يَلْزُمُهَا ذَلِكَ أَيْضًا ، وَيَلْزَمُ الْوَلِيَّ أَمْرُ مُوَلَّيَّتِهِ بِهِ .

* * *

تَنْبِيْهُ [فِي بَيَانِ مَعْنَى الْإِحْدَادِ أَصْطِلَاحًا] : الْإِحْدَادُ الْوَاجِبُ عَلَى الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا ، وَلَوْ صَغِيرَةً ، تَرَكَ لُبْسَ مَصْبُوغٍ لَزِينَةٍ وَإِنْ خَشَنَ ،

وَيُبَاحُ إِبْرَيْسَمَ لَمْ يُصْبَغْ ، وَتَرَكَ التَّطِيبَ وَلَوْ لَيْلًا ، وَالتَّحَلَّى نَهَارًا بِحُلِيِّ
 ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ، وَلَوْ نَحْوِ خَاتَمٍ أَوْ قُرْطٍ أَوْ تَحْتَ الثِّيَابِ ، لِلنَّهْيِ عَنْهُ .
 وَمِنْهُ مُمُوَّةٌ بِأَحَدِهِمَا ، وَلَوْ لَوْ ، وَنَحْوُهُ مِنَ الْجَوَاهِرِ الَّتِي تَتَحَلَّى بِهَا .
 وَمِنْهَا الْعَقِيقُ ، وَكَذَا نَحْوُ نَحَاسٍ وَعَاجٍ إِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ يَتَحَلَّوْنَ
 بِهِمَا .

وَتَرَكَ الْأَكْتِحَالَ بِإِثْمِدٍ إِلَّا لِحَاجَةٍ ، وَإِنْ كَانَتْ سَوْدَاءَ ، وَدَهْنِ شَعْرِ
 رَأْسِهَا لَا سَائِرَ الْبَدَنِ .

وَحَلَّ تَنْظَفٌ بِغُسْلٍ ، وَإِزَالَةُ وَسَخٍ ، وَأَكْلُ تُنْبُلٍ .

وَتُدَبَّ إِحْدَاذُ الْأَبَائِنِ بِحُلْعٍ أَوْ فَسَخٍ أَوْ طَلَاقٍ ثَلَاثٍ لَثَلًا يُفْضِي تَزِينَهَا
 لِفَسَادِهَا ، وَكَذَا الرَّجْعِيَّةُ إِنْ لَمْ تَرْجُ عَوْدَهُ بِالتَّزِينِ ، فَيُنْدَبُ .

وَتَجِبُ عَلَى الْمُعْتَدَةِ بِالْوَفَاةِ وَبِطَلَاقِ بَائِنٍ أَوْ فَسَخٍ مُلَازِمَةً مَسْكَنٍ
 كَانَتْ فِيهِ عِنْدَ الْمَوْتِ أَوْ الْفُرْقَةِ إِلَى أَنْقِضَاءِ عِدَّةٍ ، وَلَهَا الْخُرُوجُ نَهَارًا
 لِشِرَاءِ نَحْوِ طَعَامٍ وَيَبِيعِ غَزَلٍ وَلِنَحْوِ اخْتِطَابٍ ، لَا لَيْلًا ، وَلَوْ أَوَّلُهُ ، خِلَافًا
 لِبَعْضِهِمْ ، لَكِنْ لَهَا خُرُوجٌ لَيْلًا إِلَى دَارِ جَارِ الْمُلَاصِقِ لِعَزْلِ وَحَدِيثِ
 وَنَحْوِهِمَا ، لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِقَدْرِ الْعَادَةِ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ عِنْدَهَا
 مَنْ يُحَدِّثُهَا وَيُؤْنِسُهَا عَلَى الْأَوْجَهِ ؛ وَأَنْ تَرْجِعَ وَتَبِيتَ فِي بَيْتِهَا .

أَمَّا الرَّجْعِيَّةُ ، فَلَا تَخْرُجُ إِلَّا بِإِذْنِهِ أَوْ لِضَرُورَةٍ ، لِأَنَّ عَلَيْهِ الْقِيَامَ
 بِجَمِيعِ مَوْنِهَا كَالزَّوْجَةِ ، وَمِثْلُهَا بَائِنٌ حَامِلٌ .

وَتَتَقَلُّ مِنَ الْمَسْكَنِ لِخَوْفٍ عَلَى نَفْسِهَا أَوْ وَلَدِهَا أَوْ عَلَى الْمَالِ وَلَوْ

وَتَعْتَدُ غَيْرَهَا بِنِصْفٍ وَكُمِّلَ الطَّهْرُ الثَّانِي ، وَتَعْتَدَانِ بِوَضْعِ
حَمْلٍ ، وَتُصَدَّقُ فِي أَنْقِضَاءِ عِدَّةِ أُمْكِنَ ،

لِغَيْرِهَا ، كَوَدِيعَةٍ ، وَإِنْ قَلَّ ؛ وَخَوْفِ هَذَمٍ أَوْ حَرَقٍ أَوْ سَارِقٍ ، أَوْ تَأَذَّتْ
بِالْجِيرَانِ أَدَى شَدِيدًا .

وَعَلَى الزَّوْجِ سُكْنَى الْمُفَارَقَةِ ، وَلَوْ بِأَجْرَةٍ ، مَا لَمْ تَكُنْ نَاشِزَةً ،
وَلَيْسَ لَهُ مُسَاكَنَتُهَا ، وَلَا دُخُولُ مَحَلٍّ هِيَ فِيهِ مَعَ انْتِفَاءِ نَحْوِ الْمَحْرَمِ ،
فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ ، وَلَوْ أَعْمَى ، وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَجُزُّ
إِلَى الْخُلُوةِ الْمُحْرَمَةِ بِهَا ، وَمِنْ ثَمَّ لَزِمَهَا مَنْعُهُ إِنْ قَدِرَتْ عَلَيْهِ .

وَكَمَا تَعْتَدُ حُرَّةٌ بِمَا ذَكَرَ تَعْتَدُ غَيْرُهَا ، أَيُّ : غَيْرُ الْحُرَّةِ بِنِصْفٍ مِنْ عِدَّةِ
الْحُرَّةِ ، لِأَنَّهَا عَلَى النِّصْفِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ ، وَكُمِّلَ الطَّهْرُ الثَّانِي إِذْ
لَا يَظْهَرُ نِصْفُهُ إِلَّا بِظُهُورِ كُلِّهِ ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِنْتِظَارِ إِلَى أَنْ يَعُودَ الدَّمُ .

وَتَعْتَدَانِ ، أَيُّ : الْحُرَّةُ وَالْأَمَةُ لَوَفَاةٍ أَوْ غَيْرِهَا ، وَإِنْ كَانَتَا تَحِيضَانِ ،
بِوَضْعِ حَمْلٍ حَمَلْتَا لِصَاحِبِ الْعِدَّةِ ، وَلَوْ مُضْغَةً تَتَّصَرُّ لَوْ بَقِيَتْ ،
لَا بِوَضْعِ عِلْقَةٍ .

* * *

فَرْعٌ : يَلْحَقُ ذَا الْعِدَّةِ الْوَلَدُ إِلَى أَرْبَعِ سِنِينَ مِنْ وَقْتِ طَلَاقِهِ ؛ لَا إِنْ
أَتَتْ بِهِ بَعْدَ نِكَاحٍ لِغَيْرِ ذِي الْعِدَّةِ ؛ وَإِمْكَانٌ لِأَنْ يَكُونَ مِنْهُ ، بِأَنْ أَتَتْ بِهِ
لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ بَعْدَ نِكَاحِهِ .

* * *

وَتُصَدَّقُ الْمَرْأَةُ فِي دَعْوَى أَنْقِضَاءِ عِدَّةِ بَغَيْرِ أَشْهُرٍ إِنْ أُمْكِنَ

وَلَا يُقْبَلُ دَعْوَاهَا عَدَمُ أَنْقِضَائِهَا بَعْدَ تَزْوُجٍ ،

أَنْقِضَاؤُهَا ، وَإِنْ خَالَفَتْ عَادَتَهَا أَوْ كَذَّبَهَا الزَّوْجُ ، إِذْ يَعْسُرُ عَلَيْهَا إِقَامَةُ
الْبَيِّنَةِ بِذَلِكَ ، وَلَآئِهَا مُؤْتَمَنَةٌ عَلَى مَا فِي رَحِمِهَا ، وَإِمْكَانُ الْأَنْقِضَاءِ
بِالْوِلَادَةِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ وَلَحْظَتَانِ ، وَبِالْأَقْرَاءِ لِحْرَةِ طُلُقَتْ فِي طَهْرِ اثْنَانِ
وَنَلَاثُونَ يَوْمًا وَلَحْظَتَانِ ، وَفِي حَيْضٍ سَبْعَةٌ وَأَرْبَعُونَ يَوْمًا وَلَحْظَةٌ .

* * *

فَائِدَةٌ : يَنْبَغِي تَحْلِيفُ الْمَرْأَةِ عَلَى أَنْقِضَاءِ الْعِدَّةِ .

* * *

وَلَا يُقْبَلُ دَعْوَاهَا ، أَيُّ : الْمَرْأَةُ .

عَدَمُ أَنْقِضَائِهَا ، أَيُّ : الْعِدَّةِ .

بَعْدَ تَزْوُجٍ لآخر ، لِأَنَّ رِضَاهَا بِالنِّكَاحِ يَتَضَمَّنُ الْأَعْتِرَافَ بِأَنْقِضَاءِ
الْعِدَّةِ ، فَلَوْ أَدَّعَتْ بَعْدَ الطَّلَاقِ الدُّخُولَ ، فَأَنْكَرَ ، صُدِّقَ بِبَيِّنِهِ ، لِأَنَّ
الْأَصْلَ عَدَمُهُ ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ مُوَاخَذَةً لَهَا بِإِقْرَارِهَا ، وَإِنْ رَجَعَتْ وَكَذَّبَتْ
نَفْسَهَا فِي دَعْوَى الدُّخُولِ ، لِأَنَّ الْإِنْكَارَ بَعْدَ الْإِقْرَارِ غَيْرُ مَقْبُولٍ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ أَنْقَضَتْ عِدَّةَ الرَّجْعِيَّةِ ثُمَّ نَكَحَتْ آخَرَ ، فَأَدَّعَى مُطَلَّقُهَا عَلَيْهَا
أَوْ عَلَى الزَّوْجِ الثَّانِي رَجْعَةً قَبْلَ أَنْقِضَاءِ الْعِدَّةِ ، فَأُثِّبَتْ ذَلِكَ بَيِّنَةً ، أَوْ لَمْ
يُثْبِتْ ، لَكِنْ أَقْرَأَ ، أَيُّ : الزَّوْجَةُ وَالثَّانِي ، لَهُ بِهِ ، أَخَذَهَا ، لِأَنَّهُ قَدْ ثُبِتَ
بِالْبَيِّنَةِ أَوْ الْإِقْرَارِ مَا يَسْتَلْزِمُ فَسَادَ النِّكَاحِ ، وَلَهَا عَلَيْهِ بِالْوَطْءِ مَهْرُ الْمِثْلِ .

وَتَنْقَطِعُ عِدَّةُ بِمُخَالَطَةِ رَجْعِيَّةٍ فِيهَا ،

فَلَوْ أَنْكَرَ الثَّانِي الرَّجْعَةَ صُدِّقَ بِبَيِّنِهِ فِي إِنْكَارِهِ ، لِأَنَّ النِّكَاحَ وَقَعَ صَحِيحاً ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ الرَّجْعَةِ .

أَوْ أَقَرَّتْ هِيَ دُونَ الثَّانِي ، فَلَا يَأْخُذُهَا ، لِتَعَلُّقِ حَقِّ الثَّانِي حَتَّى تَبَيَّنَ مِنَ الثَّانِي ، إِذْ لَا يُقْبَلُ إِقْرَارُهَا عَلَيْهِ بِالرَّجْعَةِ مَا دَامَتْ فِي عِصْمَتِهِ ، لِتَعَلُّقِ حَقِّهَا بِهَا .

أَمَّا إِذَا بَانَ مِنْهُ فَتَسَلَّمَ لِلأَوَّلِ بِلاَ عَقْدٍ ، وَأَعْطَتْ وَجُوباً للأَوَّلِ قَبْلَ بَيِّنَتِهَا مَهْرُ الْمِثْلِ لِلْحَيْلُولَةِ الصَّادِرَةِ مِنْهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَقِّهِ بِالنِّكَاحِ الثَّانِي ، حَتَّى لَوْ زَالَ أَخَذَتْ الْمَهْرَ لِرِثْفَاعِ الْحَيْلُولَةِ .

وَلَوْ تَزَوَّجَتْ أَمْرَأَةً كَانَتْ فِي حِيَالَةِ زَوْجٍ ، بِأَنْ ثَبَتَ ذَلِكَ وَلَوْ بِإِقْرَارِهَا بِهِ قَبْلَ نِكَاحِ الثَّانِي ، فَادَّعَى عَلَيْهَا الأَوَّلُ بَقَاءَ نِكَاحِهِ وَأَنَّهُ لَمْ يُطَلِّقْهَا ، وَهِيَ تَدَّعِي أَنَّهُ طَلَّقَهَا وَأَنْقَضَتْ عِدَّتُهَا مِنْهُ قَبْلَ أَنْ تَنْكِحَ الثَّانِي ، وَلَا بَيِّنَةَ بِالطَّلَاقِ ، فَحَلَفَ أَنَّهُ لَمْ يُطَلِّقْهَا ، أَخَذَهَا مِنَ الثَّانِي ، لِأَنَّهَا أَقَرَّتْ لَهُ بِالزَّوْجِيَّةِ ، وَهُوَ إِقْرَارٌ صَحِيحٌ ، إِذْ لَمْ يَتَّفِقَا عَلَى الطَّلَاقِ .

* * *

وَتَنْقَطِعُ عِدَّةُ بَغِيرِ حَمَلٍ بِمُخَالَطَةِ مُفَارِقٍ لِمُفَارَقَةِ رَجْعِيَّةٍ فِيهَا لَا بَائِنٍ ، وَلَوْ بِخُلْعٍ ، كَمُخَالَطَةِ الزَّوْجِ زَوْجَتَهُ بِأَنْ كَانَ يَخْتَلِي بِهَا وَيَتِمَكَّنُ مِنْهَا ، وَلَوْ فِي الزَّمَنِ الْيَسِيرِ ، سَوَاءً أَحْصَلَ وَطْءٌ أَمْ لَا ، فَلَا تَنْقُضِي الْعِدَّةَ .

لَكِنْ إِذَا زَالَتِ الْمُعَاشَرَةُ ، بِأَنْ نَوَى أَنَّهُ لَا يَعُودُ إِلَيْهَا كَمَلَّتْ عَلَى مَا مَضَى ، وَذَلِكَ لِشُبْهَةِ الْفِرَاشِ ، كَمَا لَوْ نَكَحَهَا حَائِلاً فِي الْعِدَّةِ ، فَلَا

وَلَا رَجْعَةَ بَعْدَهَا .

يُحْسَبُ زَمَنُ اسْتِفْرَاشِهِ عَنْهَا ، بَلْ تَنْقَطِعُ مِنْ حِينِ الْخُلُوةِ ، وَلَا يَبْطُلُ بِهَا مَا مَضَى ، فَتَبْنِي عَلَيْهِ إِذَا زَالَتْ ، وَلَا يَحْسِبُ الْأَوْقَاتُ الْمُتَحَلِّلَةَ بَيْنَ الْخُلُوتِ .

وَلَكِنْ لَا رَجْعَةَ لَهُ عَلَيْهَا ، بَعْدَهَا ، أَيْ : بَعْدَ الْعِدَّةِ بِالْأَفْرَاءِ أَوْ الْأَشْهُرِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، وَإِنْ لَمْ تَنْقَضِ عِدَّتُهَا ، لَكِنْ يَلْحَقُهَا الطَّلَاقُ إِلَى انْقِضَائِهَا ، وَالَّذِي رَجَّحَهُ الْبُلْقِينِيُّ أَنَّهُ لَا مُؤَنَةَ لَهَا بَعْدَهَا ، وَجَزَمَ بِهِ غَيْرُهُ ، فَقَالَ : لَا تَوَارُثَ بَيْنَهُمَا ، وَلَا يُحْدِثُ بَوَاطِنُهَا .

* * *

تِمَّةٌ [فِي بَيَانِ تَدَاخُلِ الْعِدَّتَيْنِ] : لَوْ اجْتَمَعَ عِدَّتَا شَخْصٍ عَلَى امْرَأَةٍ ، بِأَنْ وَطِئَ مُطَلَّقَتَهُ الرَّجْعِيَّةَ مُطْلَقًا ، أَوْ الْبَائِنَ بِشُبْهَةٍ ، تَكْفِي عِدَّةَ أَحِيرَةٍ مِنْهُمَا ، فَتَعْتَدُ هِيَ مِنْ فَرَاغِ الْوَطْءِ ، وَتَنْدَرِجُ فِيهَا بَقِيَّةُ الْأُولَى ، فَإِنْ كَرَّرَ الْوَطْءَ اسْتَأْنَفَتْ أَيْضًا ، لَكِنْ لَا رَجْعَةَ ، حَيْثُ لَمْ يَبْقَ مِنَ الْأُولَى بَقِيَّةٌ .

* * *

فَرْعٌ : فِي حُكْمِ اسْتِثْنَاءِ .

وَهُوَ شَرْعًا : تَرْبُصُ بِمَنْ فِيهَا رِقٌّ عِنْدَ وُجُودِ سَبَبٍ مِمَّا يَأْتِي لِلْعِلْمِ بِبِرَاءَةِ رَحِمِهَا أَوْ لِلتَّعَبُّدِ .

* * *

يَجِبُ اسْتِبْرَاءُ لِحْلٍ بِمِلْكِ أَمَةٍ وَإِنْ تَيَقَّنَ بَرَاءَةُ رَحِمٍ ، وَبِرَوَالِ
فِرَاشٍ عَنْ أَمَةٍ مَوْطُوءَةٍ أَوْ مُسْتَوْلَدَةٍ بَعْتِهَا ، وَلَا يَصِحُّ تَزْوِيجُ
مَوْطُوءَاتِهِ قَبْلَ اسْتِبْرَاءِ ،

يَجِبُ اسْتِبْرَاءُ لِحْلٍ تَمَتُّعٍ أَوْ تَزْوِيجٍ ، بِمِلْكِ أَمَةٍ وَلَوْ مُعْتَدَّةً ، بِشِرَاءٍ ،
أَوْ إِرْثٍ ، أَوْ وَصِيَّةٍ ، أَوْ هِبَةٍ ، مَعَ قَبْضٍ ، أَوْ سَبْيٍ بِشَرْطِهِ مِنَ الْقِسْمَةِ ،
أَوْ اخْتِيَارٍ تَمَلُّكٍ .

وَإِنْ تَيَقَّنَ بَرَاءَةُ رَحِمٍ ، كَصَغِيرَةٍ وَبِكْرٍ ، وَسَوَاءٌ أَمَلَكَهَا مِنْ صَبِيٍّ أَمْ
أَمْرَأَةٍ ، أَمْ مِنْ بَائِعٍ ؛ اسْتَبْرَأَهَا قَبْلَ الْبَيْعِ ، فَيَجِبُ فِيهَا ذِكْرُ بِالنِّسْبَةِ لِحْلٍ
الْتَمَتُّعِ .

وَبِرَوَالِ فِرَاشٍ لَهُ عَنْ أَمَةٍ مَوْطُوءَةٍ غَيْرِ مُسْتَوْلَدَةٍ ، أَوْ مُسْتَوْلَدَةٍ بَعْتِهَا ،
أَيُّ : بِإِعْتَاقِ السَّيِّدِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ، أَوْ مَوْتِهِ ؛ لَا إِنْ اسْتَبْرَأَ قَبْلَ إِعْتَاقِ
غَيْرِ مُسْتَوْلَدَةٍ مِمَّنْ زَالَ عَنْهَا الْفِرَاشُ ، فَلَا يَجِبُ ، بَلْ تَتَزَوَّجُ حَالًا ، إِذْ
لَا تُشَبِّهُ هَذِهِ مَنكُوحَةً ، بِخِلَافِ الْمُسْتَوْلَدَةِ .

وَيَحْرُمُ ، بَلْ لَا يَصِحُّ تَزْوِيجُ مَوْطُوءَاتِهِ ، أَيُّ : أَلْمَالِكِ ، قَبْلَ مُضِيِّ
اسْتِبْرَاءِ حَدَرًا مِنْ اخْتِلَاطِ الْمَاءَيْنِ ، أَمَّا غَيْرُ مَوْطُوءَتِهِ ، فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ
مَوْطُوءَةٍ لِأَحَدٍ فَلَهُ تَزْوِيجُهَا مُطْلَقًا ، أَوْ مَوْطُوءَةٍ غَيْرِهِ ، فَلَهُ تَزْوِيجُهَا مِمَّنْ
أَلْمَاءُ مِنْهُ ، وَكَذَا مِنْ غَيْرِهِ إِنْ كَانَ أَلْمَاءُ غَيْرَ مُحْتَرَمٍ ، أَوْ مَضَتْ مُدَّةُ
الْاسْتِبْرَاءِ مِنْهُ .

وَلَوْ أَعْتَقَ مَوْطُوءَتَهُ فَلَهُ نِكَاحُهَا بِلَا اسْتِبْرَاءٍ .

وَهُوَ لِذَاتِ أَقْرَاءِ حَيْضَةٍ، وَلِذَاتِ أَشْهُرٍ شَهْرٍ، وَلِحَامِلٍ لَا تَعْتَدُ بِالْوَضْعِ وَضْعُهُ.
وَتَصَدَّقُ فِي قَوْلِهَا: حِضْتُ،

وَهُوَ، أَيُّ: الْأَسْتِبْرَاءِ، لِذَاتِ أَقْرَاءِ حَيْضَةٍ كَامِلَةٍ، فَلَا يَكْفِي بَقِيَّتُهَا الْمَوْجُودَةُ حَالَةً وَجُوبِ الْأَسْتِبْرَاءِ، وَلَوْ وَطِئَهَا فِي الْحَيْضِ فَحَبِلَتْ مِنْهُ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَ مُضِيِّ أَقْلِ الْحَيْضِ انْقَطَعَ الْأَسْتِبْرَاءُ وَبَقِيَ التَّحْرِيمُ إِلَى الْوَضْعِ، كَمَا لَوْ حَبِلَتْ مِنْ وَطِئِهِ وَهِيَ طَاهِرَةٌ..
وَإِنْ حَبِلَتْ بَعْدَ مُضِيِّ أَقْلِهِ كَفَى فِي الْأَسْتِبْرَاءِ لِمُضِيِّ حَيْضِ كَامِلٍ لَهَا قَبْلَ الْحَمْلِ.

وَلِذَاتِ أَشْهُرٍ مِنْ صَغِيرَةٍ أَوْ آيَسَةٍ شَهْرٍ، وَلِحَامِلٍ لَا تَعْتَدُ بِالْوَضْعِ، أَيُّ: بِوَضْعِ الْحَمْلِ، وَهِيَ الَّتِي حَمَلُهَا مِنَ الزَّانَا، أَوْ الْمَسْبِيَةِ الْحَامِلِ، أَوْ الَّتِي هِيَ حَامِلٌ مِنَ السَّيِّدِ وَزَالَ عَنْهَا فِرَاشُهُ بَعْتِي، سَوَاءٌ الْحَامِلُ الْمُسْتَوْلَدَةُ وَغَيْرُهَا؛ وَضْعُهُ، أَيُّ: الْحَمْلِ.

* * *

فَرَعٌ: لَوْ اشْتَرَى نَحْوَ وَثْنِيَّةٍ أَوْ مُرْتَدَّةً، فَحَاضَتْ، ثُمَّ بَعْدَ فَرَاغِ الْحَيْضِ أَوْ فِي أَثْنَائِهِ، وَمِثْلُهُ الشَّهْرُ فِي ذَاتِ الْأَشْهُرِ؛ أَسْلَمْتُ، لَمْ يَكْفِ حَيْضُهَا أَوْ نَحْوُهُ فِي الْأَسْتِبْرَاءِ، لِأَنَّهُ لَا يَسْتَعْقِبُ حِلَّ التَّمَتُّعِ الَّذِي هُوَ الْقَصْدُ فِي الْأَسْتِبْرَاءِ.

* * *

وَتَصَدَّقُ الْمَمْلُوكَةُ بِلَا يَمِينٍ فِي قَوْلِهَا: حِضْتُ، لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ إِلَّا

وَحَرَّمَ فِي غَيْرِ مَسْبِيَّةٍ تَمْتَعُ قَبْلَ اسْتِبْرَاءٍ .

فَصْلٌ فِي النَّفَقَةِ

مِنْهَا ، وَحَرَّمَ فِي غَيْرِ مَسْبِيَّةٍ تَمْتَعُ ، وَلَوْ بَنَحُو نَظَرَ بِشَهْوَةٍ وَمَسَّ قَبْلَ تَمَامِ اسْتِبْرَاءٍ لَأَدَّاهُ إِلَى الْوَطْءِ الْمُحَرَّمِ ، وَلِاحْتِمَالِ أَنَّهَا حَامِلٌ بِحُرٍّ ، فَلَا يَصِحُّ نَحْوُ بَيْعِهَا ، نَعَمْ تَحِلُّ لَهُ الْخُلُوعُ بِهَا .

أَمَّا فِي الْمَسْبِيَّةِ ، فَيَحَرَّمُ الْوَطْءُ لَا الْاسْتِمْتَاعُ بِغَيْرِهِ ، مِنْ تَقْبِيلٍ وَمَسٍّ ، لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يُحَرِّمْ مِنْهَا غَيْرَهُ مَعَ غَلَبَةِ أَمْتِدَادِ الْأَعْيُنِ وَالْأَيْدِي إِلَى مَسِّ الْأِمَاءِ ، سَيِّمًا الْحِسَانُ ، وَلَأَنَّ أَبْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبْلَ أَمَةٍ وَقَعَتْ فِي سَهْمِهِ مِنْ سَبَايَا أَوْطَاسٍ .

وَالْحَقُّ الْمَاورِدِيُّ وَغَيْرُهُ بِالْمَسْبِيَّةِ فِي حِلِّ الْاسْتِمْتَاعِ بِغَيْرِ الْوَطْءِ كُلِّ مَنْ لَا يُمْكِنُ حَمْلُهَا ، كَصَبِيَّةٍ وَأَيْسَةٍ وَحَامِلٍ مِنْ زِنَا .

* * *

فَرْعٌ : لَا تَصِيرُ أَمَةٌ فِرَاشًا لِسَيِّدِهَا إِلَّا بِوَطْءٍ مِنْهُ فِي قُبْلِهَا ، وَيُعْلَمُ ذَلِكَ بِإِقْرَارِهِ بِهِ أَوْ بَيِّنَةٍ ، فَإِذَا وَلَدَتْ لِلْإِمْكَانِ مِنْ وَطْئِهِ وَلَدًا لِحَقِّهِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْتَرَفْ بِهِ .

* * *

فَصْلٌ فِي النَّفَقَةِ

مِنَ الْإِنْفَاقِ ، وَهُوَ : الْإِخْرَاجُ .

يَجِبُ لِرَوْجَةِ مَكَّنَتْ وَلَوْ رَجَعِيَّةً

يَجِبُ الْمُدُّ الْآتِي وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ لِرَوْجَةِ وَلَوْ أَمَةً وَمَرِيضَةً ، مَكَّنَتْ مِنْ
الْإِسْتِمْنَاعِ بِهَا ، وَمِنْ نَقْلِهَا إِلَى حَيْثُ شَاءَ عِنْدَ أَمْنِ الطَّرِيقِ وَالْمَقْصِدِ ،
وَلَوْ بِرُكُوبِ بَحْرِ غَلَبَتْ فِيهِ السَّلَامَةُ ، فَلَا تَجِبُ بِالْعَقْدِ ، خِلَافًا لِلْقَدِيمِ ،
وَأِنَّمَا تَجِبُ بِالتَّمَكُّنِ ، يَوْمًا فَيَوْمًا ، وَيُصَدَّقُ هُوَ بِيَمِينِهِ فِي عَدَمِ
التَّمَكُّنِ ، وَهِيَ فِي عَدَمِ الشُّشُورِ وَالْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا .

وَإِذَا مَكَّنَتْ مَنْ يُمَكِّنُ التَّمَتُّعَ بِهَا ، وَلَوْ مِنْ بَعْضِ أُلُجُوهِ ، وَجَبَتْ
مُؤْنُهَا^(١) ، وَلَوْ كَانَ الزَّوْجُ طِفْلًا ، لَا يُمَكِّنُ جِمَاعُهُ ، إِذْ لَا مَنَعَ مِنْ
جِهَتَيْهَا ، وَإِنْ عَجَزَتْ عَنْ وَطْءٍ بِسَبَبِ غَيْرِ الصَّغَرِ ، كَرْتَقٍ ، أَوْ مَرَضٍ ، أَوْ
جُنُونٍ ، لَا إِنْ عَجَزَتْ بِالصَّغَرِ ، بِأَنْ كَانَتْ طِفْلَةً لَا تَحْتَمِلُ الْوُطْءَ ، فَلَا
نَفَقَةَ لَهَا ، وَإِنْ سَلَّمَهَا أُلُوكِي إِلَى الزَّوْجِ ، إِذْ لَا يُمَكِّنُ التَّمَتُّعُ بِهَا
كَالْنَاشِزَةِ ، بِخِلَافِ مَنْ تَحْتَمِلُهُ ، وَيُثْبِتُ ذَلِكَ بِإِقْرَارِهِ وَبِشَهَادَةِ الْبَيِّنَةِ بِهِ ،
أَوْ بِأَنَّهَا فِي غَيْبَتِهِ بِإِذْلَةٍ لِلطَّاعَةِ مُلَازِمَةً لِلْمَسْكَنِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَلَهَا مُطَالَبَتُهُ
بِهَا إِنْ أَرَادَ سَفَرًا طَوِيلًا .

وَلَوْ رَجَعِيَّةً ، وَإِنْ كَانَتْ حَائِلًا ، أَيْ : يَجِبُ لَهَا مَا ذُكِرَ مَا عَدَا آلَةَ
التَّنْظِيفِ لِبَقَاءِ حَبْسِهِ لَهَا وَقُدْرَتِهِ عَلَى التَّمَتُّعِ بِهَا بِالرَّجْعَةِ ، وَلَا مِتْنَاعَهُ عَنْهَا
لَمْ يَجِبْ لَهَا آلَةُ التَّنْظِيفِ .

وَيُسْقِطُ مُؤْنَتَهَا مَا يُسْقِطُ مُؤْنَةَ الزَّوْجَةِ ، كَالشُّشُورِ .

(١) فِي نَسْخَةِ : « مُؤْنَتَهَا » .

مُدُّ طَعَامٍ عَلَى مُعْسِرٍ وَلَوْ مُكْتَسِبًا ، وَرَقِيقٍ ، وَمُدَّانٍ عَلَى مُوسِرٍ ،
وَمُدُّ وَنِصْفٌ عَلَى مُتَوَسِّطٍ ،

وَتُصَدَّقُ فِي قَدْرِ أَقْرَائِهَا بِيَمِينٍ إِنْ كَذَّبَهَا ، وَإِلَّا فَلَا يَمِينٌ .
وَتَجِبُ النَّفَقَةُ أَيْضًا لِمُطَلَّقَةٍ حَامِلٍ بَائِنٍ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَوْ الْخُلْعِ أَوْ
الْفَسْخِ بِغَيْرِ مُقَارِنٍ ، وَإِنْ مَاتَ الزَّوْجُ قَبْلَ الْوَضْعِ مَا لَمْ تَنْشُرْ .
وَلَوْ أَنْفَقَ يَظُّهُ ، فَبَانَ عَدَمُهُ رَجَعَ عَلَيْهَا ، أَمَّا إِذَا بَانَ الْحَامِلُ بِمَوْتِهِ
فَلَا نَفَقَةَ ، وَكَذَا لَا نَفَقَةَ لِرِزْوَجَةٍ تَلَبَّسَتْ بِعِدَّةٍ شُبْهَةٍ ، بَانَ وَطِئَتْ بِشُبْهَةٍ ،
وَإِنْ لَمْ تَحْبُلْ ، لَانْتِفَاءِ التَّمَكُّينِ ، إِذْ يُحَالُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَى أَنْقِضَاءِ الْعِدَّةِ .
ثُمَّ الْوَاجِبُ لِنَحْوِ زَوْجَةٍ مِمَّنْ مَرَّ مُدُّ طَعَامٍ ^(١) مِنْ غَالِبٍ قُوَّةٍ مَحَلٌّ
إِقَامَتِهَا لَا إِقَامَتِهِ ، وَيَكْفِي دَفْعُهُ مِنْ غَيْرِ إِجَابٍ وَقَبُولٍ ، كَالَّذِينَ فِي
الذِّمَّةِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ الْوَاجِبَ هُنَا عَدَمُ الصَّارِفِ لَا قَصْدُ
الْأَدَاءِ ، خِلَافًا لِابْنِ الْمُقَرَّرِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ .
عَلَى مُعْسِرٍ وَلَوْ بِقَوْلِهِ ، مَا لَمْ يُتَحَقَّقْ لَهُ مَالٌ ، وَهُوَ : مَنْ لَا يَمْلِكُ
مَا يُخْرِجُهُ عَنِ الْمَسْكَنَةِ . وَلَوْ مُكْتَسِبًا ، وَإِنْ قَدِرَ عَلَى كَسْبٍ وَاسِعٍ .
وَعَلَى رَقِيقٍ وَلَوْ مُكَاتَبًا ، وَإِنْ كَثُرَ مَالُهُ .

وَمُدَّانٍ عَلَى مُوسِرٍ ، وَهُوَ مَنْ لَا يَرْجِعُ بِتَكْلِيفِهِ مَدِينٌ مُعْسِرًا .
وَمُدُّ وَنِصْفٌ عَلَى مُتَوَسِّطٍ ، وَهُوَ مَنْ لَا يَرْجِعُ بِذَلِكَ مُعْسِرًا .

(١) المُدُّ ، هو : مُكَعَّبٌ طَوَّلُ ضِلْعُهُ ٩ ، ٢ تسعة سائتي مترات واثنين بال عشرة .

إِنْ لَمْ تُؤَاكِلْهُ بِأُدَمٍ

وَأِنَّمَا تَجِبُ النَّفَقَةُ وَقْتَ طُلُوعِ فَجْرِ كُلِّ يَوْمٍ فَيَوْمٍ إِنْ لَمْ تُؤَاكِلْهُ عَلَى الْعَادَةِ بِرِضَاهَا وَهِيَ رَشِيدَةٌ ، فَلَوْ أَكَلْتَ مَعَهُ دُونَ الْكِفَايَةِ وَجَبَ لَهَا تَمَامُ الْكِفَايَةِ عَلَى الْأَوْجِه .

وَتَصَدَّقُ هِيَ فِي قَدَرِ مَا أَكَلَتْهُ .

وَلَوْ كَلَّفَهَا مُؤَاكَلَتَهُ مِنْ غَيْرِ رِضَاهَا أَوْ وَاكَلَتْهُ غَيْرُ رَشِيدَةٍ بِلَا إِذْنِ وَلِيِّ ، فَلَا تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا بِهِ ؛ وَحِينَئِذٍ هُوَ مُتَطَوِّعٌ ، فَلَا رُجُوعَ لَهُ بِمَا أَكَلَتْهُ ، خِلَافاً لِلْبُلْقَيْنِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ .

وَلَوْ زَعَمْتَ أَنَّهُ مُتَطَوِّعٌ وَزَعَمَ أَنَّهُ مُؤَدَّدٌ عَنِ النَّفَقَةِ صُدِّقَ بِيَمِينِهِ عَلَى الْأَوْجِه .
وَفِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » : لَوْ أَضَافَهَا رَجُلٌ إِكْرَاماً لَهُ سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا .
وَيُكَلِّفُ مَنْ أَرَادَ سَفْراً طَوِيلاً طَلَاقَهَا أَوْ تَوَكُّيلاً مَنْ يُنْفِقُ عَلَيْهَا مِنْ مَالٍ حَاضِرٍ .

وَيَجِبُ مَا ذَكَرَ بِأُدَمٍ ، أَيُّ : مَعَ أُدَمٍ أَعْتِيدَ ، وَإِنْ لَمْ يَأْكُلْهُ ، كَسَمَنِ زَيْتٍ وَتَمْرٍ ، وَلَوْ تَنَازَعَا فِيهِ أَوْ فِي اللَّحْمِ الْآتِي قَدْرَهُ قَاضٍ بِاجْتِهَادِهِ مُفَاوَنَةً فِي قَدَرِ ذَلِكَ بَيْنَ الْمُوَسِّرِ وَغَيْرِهِ ، وَتَقْدِيرُ « الْحَاوِي » كَالْتَصُّ بِأَوْقِيَّةٍ^(١) زَيْتٍ أَوْ سَمَنِ تَقْرِيبٌ .

وَيَجِبُ أَيْضاً لَحْمٌ أَعْتِيدَ قَدْرًا وَوَقْتًا بِحَسَبِ يَسَارِهِ وَإِعْسَارِهِ ، وَإِنْ لَمْ تَأْكُلْهُ أَيْضاً ، فَإِنْ أَعْتِيدَ مَرَّةً فِي الْأُسْبُوعِ فَلَا أَوْلَى كَوْنُهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أَوْ

(١) الأوقية : أربعون درهماً ، والدرهم يعادل ٨,٢ غراماً ، فتكون الأوقية : ١١٢ غراماً .

وَمِلْحٍ وَمَاءٍ شُرْبٍ وَمُؤْنَةٍ وَآلَةٍ ؛ وَقَمِيصٌ وَإِزَارٌ وَخِمَارٌ وَمِكْعَبٌ

مَرَّتَيْنِ فَالْجُمُعَةُ وَالثَّلَاثَاءُ ، وَالنَّصُّ أَيْضاً رِطْلٌ^(١) لَحْمٍ فِي الْأُسْبُوعِ عَلَى
الْمُعْسِرِ ، وَرِطْلَانِ عَلَى الْمُوسِرِ ، مَحْمُولٌ عَلَى قِلَّةِ اللَّحْمِ فِي أَيَّامِهِ
بِمِصْرَ ، فَيَزَادُ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ بِحَسَبِ عَادَةِ الْمَحَلِّ .

وَالْأَوَجَهُ أَنَّهُ لَا أَدَمَ يَوْمَ اللَّحْمِ إِنْ كَفَاهَا غَدَاءٌ وَعَشَاءٌ ، وَإِلَّا وَجَبَ .

وَمَعَ مِلْحٍ وَحَطَبٍ وَمَاءٍ شُرْبٍ لِتَوْقُفِ الْحَيَاةِ عَلَيْهِ .

وَمَعَ مُؤْنَةٍ كَأَجْرَةِ طَحْنٍ وَعَعْنٍ وَخَبْزٍ وَطَبْخٍ مَا لَمْ تَكُنْ مِنْ قَوْمٍ أَعْتَادُوا
ذَلِكَ بَأَنْفُسِهِمْ ، كَمَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَالْأَذْرَعِيُّ ؛ وَجَزَمَ غَيْرُهُمَا بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ .
وَمَعَ آلَةٍ لِطَبْخٍ وَأَكْلِ وَشُرْبٍ ، كَقَصْعَةٍ وَكُوزٍ وَجَرَّةٍ وَقَدْرِ وَمِغْرَفَةٍ
وَإِبْرِيْقٍ مِنْ خَشَبٍ أَوْ خَزَفٍ أَوْ حَجَرٍ .

وَلَا تَجِبُ مِنْ نَحَاسٍ وَصِينِيٍّ ، وَإِنْ كَانَتْ شَرِيفَةً .

وَيَجِبُ لَهَا عَلَى الزَّوْجِ وَلَوْ مُعْسِراً ، أَوَّلَ كُلِّ سِتَّةِ أَشْهُرٍ كِسْوَةٌ تَكْفِيهَا
طُولاً وَضَخَامَةً .

فَالْوَاجِبُ قَمِيصٌ مَا لَمْ تَكُنْ مِمَّنْ أَعْتَدَنَ الْإِزَارَ وَالرِّدَاءَ ، فَيَجِبَانِ دُونَهُ
عَلَى الْأَوَجَهُ .

وَإِزَارٌ وَسَرَاوِيلٌ وَخِمَارٌ ، أَيُّ : مِقْنَعَةٌ ، وَلَوْ لَأَمَةٍ ؛ وَمِكْعَبٌ أَيُّ :

(١) الرطل : مئة وثمانية وعشرون درهماً ، والدرهم يعادل ٢,٨ غراماً ، فيكون الرطل : ٣٥٨,٤ غراماً ، وعند الرافعي أن الرطل البغدادي مئة وثلاثون درهماً ، أي : ٣٦٤ غراماً ؛ أو أن الرطل يعادل ثلاثة أرباع المُدِّ كما وَرَدَ فِي الصَّفْحَةِ : ٢٣٥ .

مَعَ لِحَافٍ لِسِتَاءٍ ، وَعَلَيْهِ آلَةٌ تَنْظِفُ كَمَشْطٍ وَدُهْنٌ

مَا يُلْبَسُ فِي رِجْلِهَا ؛ وَيُعْتَبَرُ فِي نَوْعِهِ عُرْفُ بَلَدِهَا ، نَعَمْ ، قَالَ
الْمَأْوَرِدِيُّ : إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ يَعْتَدَنْ أَنْ لَا يَلْبَسْنَ فِي أَرْجُلِهِنَّ شَيْئًا فِي
الْبُيُوتِ لَا يَجِبُ لِأَرْجُلِهَا شَيْءٌ .

وَيَجِبُ ذَلِكَ لَهَا مَعَ لِحَافٍ لِسِتَاءٍ يَعْنِي وَقْتُ الْبَرْدِ ، وَلَوْ فِي غَيْرِ
السَّتَاءِ ، وَيَزِيدُ فِي السَّتَاءِ جُبَّةٌ مَحْشُوءَةٌ ؛ أَمَّا فِي غَيْرِ وَقْتُ الْبَرْدِ ، وَلَوْ فِي
وَقْتُ السَّتَاءِ فِي الْبِلَادِ الْحَارَّةِ ، فَيَجِبُ لَهَا رِدَاءٌ أَوْ نَحْوُهُ إِنْ كَانُوا مِمَّنْ
يَعْتَادُونَ فِيهِ غِطَاءَ غَيْرِ لِبَاسِهِمْ ، أَوْ يَنَامُونَ عُرْيًا ، كَمَا هُوَ السُّنَّةُ .

فَإِنْ لَمْ يَعْتَادُوا لِنَوْمِهِمْ غِطَاءَ لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ ، وَلَوْ اعْتَادُوا ثَوْبًا لِلنَّوْمِ
وَجَبَ كَمَا جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ .

وَيَخْتَلِفُ جُودَةُ الْكِسْوَةِ وَضِدُّهَا بَيْسَارُهُ وَضِدُّهُ .

وَيَجِبُ عَلَيْهِ تَوَابِعُ ذَلِكَ مِنْ نَحْوِ تِكَّةِ سَرَاوِيلَ وَزِرِّ نَحْوِ قَمِيصٍ وَخِيطِ
وَأُجْرَةِ خِيَّاطٍ ، وَعَلَيْهِ فِرَاشٌ لِنَوْمِهَا وَمَحْدَةٌ ، وَلَوْ اعْتَادُوا عَلَى السَّرِيرِ وَجَبَ .

* * *

فَرْعٌ : يَجِبُ تَجْدِيدُ الْكِسْوَةِ الَّتِي لَا تَدُومُ سَنَةً بِأَنْ تُعْطَاها أَوَّلَ كُلِّ
سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ كُلِّ سَنَةٍ ، وَلَوْ تَلَفَتْ أَثْنَاءَ الْفَصْلِ وَلَوْ بِلَا تَقْصِيرٍ مِنْهَا لَمْ
يَجِبْ تَجْدِيدُهَا ، وَيَجِبُ كَوْنُهَا جَدِيدَةً .

* * *

وَلَهَا عَلَيْهِ آلَةٌ تَنْظِفُ لِبَدَنَهَا وَثَوْبَهَا ، وَإِنْ غَابَ عَنْهَا لاحتِاجُهَا إِلَيْهِ ،
كَالْأَذْمِ ، فَمِنْهَا سِدْرٌ وَنَحْوُهُ ، كَمَشْطٍ وَسِوَاكَ وَخِلَالٍ ، وَعَلَيْهِ دُهْنٌ

لَا طِيبٌ وَدَوَاءٌ ، وَعَلَيْهِ مَسْكَنٌ يَلِيقُ بِهَا

لِرَأْسِهَا ، وَكَذَا لِبَدَنِهَا إِنْ أُعْتِيدَ مِنْ شَيْرَجٍ أَوْ سَمْنٍ فَيَجِبُ الدُّهْنُ كُلُّ أُسْبُوعٍ
مَرَّةً فَأَكْثَرُ ، بِحَسَبِ الْعَادَةِ ، وَكَذَا دُهْنٌ لِسِرَاجِهَا ، وَلَيْسَ لِحَامِلٍ بَائِنٍ
وَمَنْ زَوْجُهَا غَائِبٌ إِلَّا مَا يُزِيلُ الشَّعَثَ وَالْوَسَخَ عَلَى الْمَذْهَبِ .

وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْمَاءُ لِلْغُسْلِ الْوَاجِبِ بِسَبَبِهِ ، كَغُسْلِ جَمَاعٍ وَنَفَاسٍ ،
لَا حَيْضٍ وَأَحْتِلَامٍ . وَغُسْلٍ نَجَسٍ وَلَا مَاءٍ وَضُوءٍ إِلَّا إِذَا نَقَضَهُ بِلَمْسِهِ .

لَا عَلَيْهِ طِيبٌ إِلَّا لِقَطْعِ رِيحٍ كَرِيهِ ، وَلَا كُحْلٌ وَدَوَاءٌ لِمَرْضِهَا وَأُجْرَةٌ
طَبِيبٍ ، وَلَهَا طَعَامُ أَيَّامِ الْمَرَضِ وَأَدْمُهَا وَكِسْوَتُهَا وَآلَةٌ تَنْظِفُهَا ، وَتَصْرِفُهُ
لِلدَّوَاءِ وَغَيْرِهِ .

* * *

تَنْبِيْهُ : يَجِبُ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ مِنَ الطَّعَامِ وَالْأَدَمِ وَآلَةِ ذَلِكَ وَالْكِسْوَةِ
وَالْفَرَشِ وَآلَةِ التَّنْظِفِ أَنْ يَكُونَ تَمْلِكًا بِالذَّفْعِ دُونَ إِجَابٍ وَقَبُولٍ ،
وَتَمْلِكُهُ هِيَ بِالْقَبْضِ ، فَلَا يَجُوزُ أَخْذُهُ مِنْهَا إِلَّا بِرِضَاهَا .

أَمَّا الْمَسْكَنُ ، فَيَكُونُ إِمْتَاعًا حَتَّى يَسْقُطَ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ ، لِأَنَّهُ لِمُجَرَّدِ
الْإِنْتِفَاعِ ، كَالْخَادِمِ ، وَمَا جُعِلَ تَمْلِكًا يَصِيرُ دَيْنًا بِمُضِيِّ الزَّمَانِ ،
وَيُعْتَاضُ عَنْهُ ، وَلَا يَسْقُطُ بِمَوْتِ أَثْنَاءِ الْفَضْلِ .

* * *

وَلَهَا عَلَيْهِ مَسْكَنٌ تَأْمَنُ فِيهِ لَوْ خَرَجَ عَنْهَا عَلَى نَفْسِهَا وَمَالِهَا وَإِنْ قَلَّ ،
لِلْحَاجَةِ بَلِّ لِلضَّرُورَةِ إِلَيْهِ . . .

يَلِيقُ بِهَا عَادَةٌ ، وَإِنْ كَانَتْ مِمَّا لَا يَعْتَادُونَ الشُّكْنَى .

وَلَوْ مُعَارَاً وَإِخْدَامُ حُرَّةٍ تُخْدَمُ ،

وَلَوْ مُعَارَاً وَمُكْتَرَى ، وَلَوْ سَكَنَ مَعَهَا فِي مَنْزِلِهَا بِإِذْنِهَا أَوْ لَامْتِنَاعِهَا مِنْ
الثَّقَلَةِ مَعَهُ أَوْ فِي مَنْزِلٍ نَحْوِ أَبِيهَا بِإِذْنِهِ ، لَمْ يَلْزَمْهُ أُجْرَةٌ ، لِأَنَّ الْإِذْنَ الْعَرِيَّ
عَنْ ذِكْرِ الْعَوَظِ يَنْزِلُ عَلَى الْإِعَارَةِ وَالْإِبَاحَةِ .

وَعَلَيْهِ ، وَلَوْ مُعْسِراً خِلَافاً لِجَمْعٍ ، أَوْ قِتْناً ؛ إِخْدَامُ حُرَّةٍ بِوَاحِدَةٍ لَا أَكْثَرَ ،
لأنَّهُ مِنَ الْمُعَاشِرَةِ بِالْمَعْرُوفِ ، بِخِلَافِ الْأَمَةِ ، وَإِنْ كَانَتْ جَمِيلَةً .

تُخْدَمُ ، أَيُّ : يُخْدَمُ مِثْلُهَا عَادَةً عِنْدَ أَهْلِهَا ، فَلَا عِبْرَةَ بِتَرْفُّهِهَا فِي بَيْتِ
زَوْجِهَا ، وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِخْدَامُ وَلَوْ بِحُرَّةٍ صَحِبَتْهَا ، أَوْ مُسْتَأْجِرَةٍ ، أَوْ
بِمَحْرَمٍ ، أَوْ مَمْلُوكٍ لَهَا وَلَوْ عَبْدًا ، أَوْ بِصَبِيٍّ غَيْرِ مُرَاهِقٍ ، فَالْوَاجِبُ
لِلْخَادِمِ الَّذِي عَيْنُهُ الزَّوْجُ مَدٌّ وَثُلُثٌ عَلَى مُوسِرٍ وَمَدٌّ عَلَى مُعْسِرٍ وَمَتَوَسِّطٌ
مَعَ كِسْوَةِ أَثْمَالِ الْخَادِمِ مِنْ قَمِيصٍ وَإِزَارٍ وَمَقْنَعَةٍ ، وَيُزَادُ لِلْخَادِمَةِ خُفٌّ
وَمِلْحَفَةٌ إِذَا كَانَتْ تَخْرُجُ ، وَإِنْ كَانَتْ قَتَّةً أَعْتَادَتْ كَشْفَ الرَّأْسِ ، وَإِنَّمَا لَمْ
يَجِبِ الْخُفُّ وَالْمِلْحَفَةُ لِلْمَخْدُومَةِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ لِأَنَّ لَهُ مَنَعَهَا مِنْ
الْخُرُوجِ ، وَالْأَحْتِيَاجُ إِلَيْهِ لِنَحْوِ الْحَمَامِ نَادِرٌ .

* * *

تَنْبِيْهُ : لَيْسَ عَلَى خَادِمِهَا إِلَّا مَا يَخْصُصُهَا وَتَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، كَحَمْلِ الْمَاءِ
لِلْمُسْتَحَمِّ وَالشُّرْبِ ، وَصَبِّهِ عَلَى بَدَنِهَا ، وَغَسْلِ خَرِقِ الْحَيْضِ ، وَالطَّبْنِخِ
لَأَكْلِهَا ، أَمَّا مَا لَا يَخْصُصُهَا كَالطَّبْنِخِ لِأَكْلِهِ ، وَغَسْلِ ثِيَابِهِ ، فَلَا يَجِبُ عَلَى
وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، بَلْ هُوَ عَلَى الزَّوْجِ ، فَيُوفِيهِ بِنَفْسِهِ أَوْ بِغَيْرِهِ .

* * *

وَتَسْقُطُ بِنُشُوزٍ

مُهَمَّاتٌ : مِنْ « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » لِشَيْخِنَا : لَوْ اشْتَرَى حُلِيًّا أَوْ دِيْبَاجًا
لِزَوْجَتِهِ وَزَيْنَهَا بِهِ لَا يَصِيرُ مُلْكًا لَهَا بِذَلِكَ ، وَلَوْ اخْتَلَفَتْ هِيَ وَالزَّوْجُ فِي
الْإِهْدَاءِ وَالْعَارِيَةِ صُدَّقَ ، وَمِثْلُهُ وَارِثُهُ .

وَلَوْ جَهَّزَ بِنْتَهُ بِجِهَازٍ لَمْ تَمْلِكْهُ إِلَّا بِإِيجَابِ وَقَبُولِ ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي أَنَّهُ
لَمْ يَمْلِكْهَا .

وَيُؤْخَذُ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ مَا يُعْطِيهِ الزَّوْجُ صُلْحَةً أَوْ صَبَاحِيَّةً كَمَا أُعْتِيدَ
بِبَعْضِ الْبِلَادِ لَا تَمْلِكْهُ إِلَّا بِلَفْظٍ أَوْ قَصْدٍ إِهْدَاءٍ ، خِلَافًا لِمَا مَرَّ عَنْ « فِتَاوَى
الْحَنَاطِيِّ » ^(١) وَإِفْتَاءٍ غَيْرِ وَاحِدٍ بِأَنَّهُ لَوْ أَعْطَاهَا مَصْرُوفًا لِلْعُرْسِ وَدَفَعَا
وَصَبَاحِيَّةً ، فَنَشَرْتُ ، اسْتَرَدَّ الْجَمِيعَ ، غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ إِذِ التَّقْيِيدُ بِالنُّشُوزِ
لَا يَتَأْتِي فِي الصَّبَاحِيَّةِ لِمَا قَرَّرْتُهُ فِيهَا [في الصفحة : ٣٩٢] أَنَّهَا كَالصُّلْحَةِ ، لِأَنَّهُ
إِنْ تَلَفَّظَ بِإِهْدَاءٍ أَوْ قَصْدَهُ مَلَكَتْهُ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ الزَّوْجِيَّةِ ، وَإِلَّا فَهُوَ مُلْكُهُ ؛
وَأَمَّا مَصْرُوفُ الْعُرْسِ فَلَيْسَ بِوَاجِبٍ ، فَإِذَا صَرَفْتَهُ بِإِذْنِهِ ضَاعَ عَلَيْهِ .

وَأَمَّا الدَّفْعُ ، أَيُّ : الْمَهْرُ ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ اسْتَرَدَّهُ ، وَإِلَّا
فَلَا ، لِتَقَرُّرِهِ بِهِ ، فَلَا يُسْتَرَدُّ بِالنُّشُوزِ .

* * *

وَتَسْقُطُ الْمَوْنُ كُلُّهَا بِنُشُوزٍ مِنْهَا إِجْمَاعًا ، أَيُّ : بِخُرُوجِ عَنْ طَاعَةٍ

(١) قَالَ الشَّيْخُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : أَيُّ : فِي بَابِ الْهَبَةِ . اهـ . وَالَّذِي مَرَّ هُنَاكَ نَقَلَ ابْنُ
زَيْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ فِتَاوَى ابْنِ الْخِيَاطِ ، وَهُنَا عَنْ فِتَاوَى الْحَنَاطِيِّ . وَقَالَ السَّيِّدُ الشَّيْخُ الْبَكْرِيُّ
رَحِمَهُ اللَّهُ : ثُمَّ إِنَّ قَوْلَهُ هُنَا الْحَنَاطِيُّ وَهُنَاكَ ابْنُ الْخِيَاطِ يُغْلَمُ أَنَّهُ وَقَعَ تَحْرِيفٌ فِي النُّسخِ ، وَلَمْ
يُغْلَمِ الْأَصَحُّ مِنْهُمَا . اهـ . رَاجِعْ صَفْحَةً : ٣٩٢ وَكَذَلِكَ صَفْحَةً : ٤٦٣ .

وَلَوْ سَاعَةً بِمَنْعٍ مِنْ تَمَتُّعٍ ، لَا لِعُذْرِ ،

الزَّوْجِ ، وَإِنْ لَمْ تَأْتُمْ ، كَصَغِيرَةٍ وَمَجْنُونَةٍ وَمُكْرَهَةٍ ؛ وَلَوْ سَاعَةً ، أَيْ :
وَلَوْ لَحْظَةً ، فَتَسْقُطُ نَفَقَةُ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَكِسْوَةُ ذَلِكَ الْفَصْلِ ، وَلَا تُوزَعُ عَلَى
زَمَانِي الطَّاعَةِ وَالنُّشُورِ .

وَلَوْ جَهَلَ سُقُوطُهَا بِالنُّشُورِ ، فَأَنْفَقَ ، رَجَعَ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنْ يَخْفَى
عَلَيْهِ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَرْجِعْ مَنْ أَنْفَقَ فِي نِكَاحٍ أَوْ شِرَاءٍ فَاسِدٍ ، وَإِنْ جَهَلَ
ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ شَرَعَ فِي عَقْدِهِمَا عَلَى أَنْ يَضْمَنَ الْمُؤَنَ بَوَاضِعِ الْيَدِ ،
وَلَا كَذَلِكَ هُنَا ، وَكَذَا مَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ طَلَاُقٌ بَاطِنًا وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ ، فَأَنْفَقَ مُدَّةً ،
ثُمَّ عَلِمَ ، فَلَا يَرْجِعُ بِمَا أَنْفَقَهُ عَلَى الْأَوْجِهِ .

وَيَحْصُلُ النُّشُورُ بِمَنْعِ الزَّوْجَةِ الزَّوْجَ مِنْ تَمَتُّعٍ ، وَلَوْ بَنَحُو لَمْسٍ ، أَوْ
بِمَوْضِعِ عَيْنِهِ ، لَا إِنْ مَنَعَتْهُ عَنْهُ لِعُذْرِ ، كَكَبْرِ آلَتِهِ بِحَيْثُ لَا تَحْتَمِلُهُ ،
وَمَرَضٍ بِهَا يَضُرُّ مَعَهُ الْوُطْءُ ، وَقَرْحٍ بِفَرْجِهَا ، وَكَنَحْوِ حَيْضٍ .

وَيُثْبِتُ كِبَرَ آلَتِهِ بِإِفْرَارِهِ ، أَوْ بِرَجُلَيْنِ مِنْ رِجَالِ الْخِتَانِ ، وَيَخْتَلَانِ
لِإِنْتِشَارِ ذِكْرِهِ بِأَيِّ حِيلَةٍ غَيْرِ إِبْلَاجِ ذِكْرِهِ فِي فَرْجٍ مُحَرَّمٍ ، أَوْ دُبُرٍ ؛ أَوْ بِأَرْبَعِ
نِسْوَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ مَعْرِفَتَهُ إِلَّا بِنَظَرِهِنَّ إِلَيْهِمَا مَكْشُوفِي الْفَرْجَيْنِ حَالَ
أَنْتِشَارِ عُضْوِهِ جَازَ ، لَيْشْهَدَنَّ .

* * *

فَرَعُ : لَهَا مَنْعُ التَّمَتُّعِ لِقَبْضِ الصَّدَاقِ الْحَالِّ أَصَالَةً قَبْلَ الْوُطْءِ بِالْعَةِ
مُخْتَارَةً ، إِذْ لَهَا الْأَمْتِنَاعُ حِينَئِذٍ ، فَلَا يَحْصُلُ النُّشُورُ .

وَلَا تَسْقُطُ النَّفَقَةُ بِذَلِكَ ، فَإِنْ مَنَعَتْ لِقَبْضِ الصَّدَاقِ الْمُؤَجَّلِ ، أَوْ

وَخُرُوجٍ مِنْ مَسْكَنِ بِلَا إِذْنٍ ،

بَعْدَ الْوَطْءِ طَائِعَةً فَتَسْقُطُ .

فَلَوْ مَنَعْتُهُ لِذَلِكَ بَعْدَ وَطْئِهَا مُكْرَهَةً أَوْ صَغِيرَةً وَلَوْ بِتَسْلِيمِ الْوَلِيِّ فَلَا .
وَلَوْ أَدْعَى وَطْأَهَا بِتَمَكُّينِهَا وَطَلَبَ تَسْلِيمَهَا إِلَيْهِ ، فَأَنْكَرَتْهُ وَأَمْتَنَتْ مِنْ
التَّسْلِيمِ صُدِّقَتْ .

* * *

وَخُرُوجٍ مِنْ مَسْكَنِ ، أَيِ : الْمَحَلِّ الَّذِي رَضِيَ بِإِقَامَتِهَا فِيهِ ، وَلَوْ
بَيْتِهَا أَوْ بَيْتِ أَبِيهَا ، وَلَوْ لِعِبَادَةٍ ، وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ غَائِبًا بِتَفْصِيلِهِ الْآتِي .
بِلَا إِذْنٍ مِنْهُ وَلَا ظَنٍّ لِرِضَاهُ ، فَخُرُوجُهَا بِغَيْرِ رِضَاهُ ، وَلَوْ لَزِيَارَةِ صَالِحٍ
أَوْ عِبَادَةٍ غَيْرِ مُحَرَّمٍ ، أَوْ إِلَى مَجْلِسٍ ذَكَرَ ؛ عِضْيَانٍ وَنُشُوزٍ .
وَأَخَذَ الْأَذْرَعِيَّ وَغَيْرُهُ مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ أَنَّ لَهَا اعْتِمَادَ الْعُرْفِ الدَّالَّ عَلَى
رِضَا أَمثَالِهِ بِمِثْلِ الْخُرُوجِ الَّذِي تُرِيدُهُ .
قَالَ شَيْخُنَا : وَهُوَ مُحْتَمِلٌ مَا لَمْ تَعْلَمْ مِنْهُ غَيْرَةً تَقْطَعُهُ عَنْ أَمثَالِهِ فِي
ذَلِكَ .

* * *

تَنْبِيْهُ [فِي بَيَانِ مَوَاضِعَ يَجُوزُ لِأَجْلِهَا الْخُرُوجُ] : يَجُوزُ لَهَا الْخُرُوجُ
فِي مَوَاضِعَ :

مِنْهَا : إِذَا أَشْرَفَ الْبَيْتُ عَلَى الْإِنْهَادِ ، وَهَلْ يَكْفِي قَوْلُهَا : خَشِيتُ
أَنْهَادَهُ ، أَوْ لَا بُدَّ مِنْ قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ عَادَةً ؟ قَالَ شَيْخُنَا : كُلُّ مُحْتَمِلٍ ،
وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي .

وَبَسَفَرِهَا بِلَا إِذْنٍ ، أَوْ لِعَرَضِهَا

وَمِنْهَا : إِذَا خَافَتْ عَلَى نَفْسِهَا أَوْ مَالِهَا مِنْ فَاسِقٍ أَوْ سَارِقٍ .

وَمِنْهَا : إِذَا خَرَجَتْ إِلَى الْقَاضِي لَطَلَبِ حَقِّهَا مِنْهُ .

وَمِنْهَا : خُرُوجُهَا لِتَعَلَّمَ الْعُلُومَ الْعَيْنِيَّةَ ، أَوْ لِلِاسْتِفْتَاءِ ، حَيْثُ لَمْ يُغْنِهَا الزَّوْجُ الثَّقَةُ ، أَوْ نَحْوُ مَحَرَمِهَا فِيمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا .

وَمِنْهَا : إِذَا خَرَجَتْ لِاِكْتِسَابِ نَفَقَةٍ بِتِجَارَةٍ أَوْ سُؤَالٍ أَوْ كَسْبٍ إِذَا أَعْسَرَ الزَّوْجُ .

وَمِنْهَا : إِذَا خَرَجَتْ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الشُّؤْرِ فِي غَيْبَةِ الزَّوْجِ عَنِ الْبَلَدِ بِلَا إِذْنِهِ لِزِيَارَةِ أَوْ عِيَادَةِ قَرِيبٍ ، لَا أَجْنَبِيٍّ أَوْ أَجْنَبِيَّةٍ عَلَى الْأَوْجَهِ ؛ لِأَنَّ الْخُرُوجَ لِذَلِكَ لَا يُعَدُّ نَشُوزًا عُرْفًا .

قَالَ شَيْخُنَا : وَظَاهِرُ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَمْنَعْهَا مِنَ الْخُرُوجِ أَوْ يُرْسَلِ إِلَيْهَا بِالْمَنْعِ .

* * *

وَبَسَفَرِهَا ، أَيُّ : بِخُرُوجِهَا وَخُذَهَا إِلَى مَحَلٍّ يَجُوزُ الْقَصْرُ مِنْهُ لِلْمُسَافِرِ ، وَلَوْ لِزِيَارَةِ أَبَوَيْهَا أَوْ لِلْحَجِّ .

بِلَا إِذْنٍ مِنْهُ ، وَلَوْ لِعَرَضِهِ ، مَا لَمْ تُضْطَرَّ ، كَأَن جَلَا جَمِيعُ أَهْلِ الْبَلَدِ أَوْ بَقِيَ مَنْ لَا تَأْمَنُ مَعَهُ .

أَوْ بِإِذْنِهِ ، وَلَكِنْ لِعَرَضِهَا أَوْ لِعَرَضِ أَجْنَبِيٍّ ، فَتَسْقُطُ الْمُؤْنُ عَلَى الْأَظْهَرِ لِعَدَمِ التَّمَكُّينِ .

لَا مَعَهُ .

وَلَوْ سَافَرَتْ بِإِذْنِهِ لِعَرَضِهَا مَعاً ، فَمُقْتَضَى الْمَرْجَحِ فِي الْإِيمَانِ فِيمَا
إِذَا قَالَ لِزَوْجَتِهِ : إِنْ خَرَجْتَ لِغَيْرِ الْحَمَامِ فَأَنْتِ طَالِقٌ ؛ فَخَرَجَتْ لَهَا
وَلِغَيْرِهَا أَنَّهَا لَا تَطْلُقُ ، عَدَمُ السَّقُوطِ هُنَا ، لَكِنَّ نَصَّ « الْأُمِّ »
و « الْمُخْتَصِرِ » يَقْتَضِي السَّقُوطَ .

لَا بِسَفَرِهَا مَعَهُ ، أَيْ : الزَّوْجِ بِإِذْنِهِ ، وَلَوْ فِي حَاجَتِهَا ، وَلَا بِسَفَرِهَا
بِإِذْنِهِ لِحَاجَتِهِ ، وَلَوْ مَعَ حَاجَةٍ غَيْرِهِ ، فَلَا تَسْقُطُ الْمُؤْنُ ، لِأَنَّهَا مُمَكِّنَةٌ ،
وَهُوَ الْمَفُوتُ لِحَقِّهِ فِي الثَّانِيَةِ .

وَفِي « الْجَوَاهِرِ » وَغَيْرِهَا عَنِ الْمَاوَرَدِيِّ وَغَيْرِهِ : لَوْ أُمْتَنَعَتْ مِنْ
الثَّقَلَةِ مَعَهُ لَمْ تَجِبِ النَّفَقَةُ ، إِلَّا إِنْ كَانَ يَتِمَّتُعُ بِهَا فِي زَمَنِ الْإِمْتِنَاعِ ،
فَتَجِبُ ، وَيَصِيرُ تَمَتُّعُهَا بِهَا عَفْوَاً عَنِ الثَّقَلَةِ حِينَئِذٍ . انتهى .

قَالَ شَيْخُنَا : وَقَضِيَّتُهُ جَرِيَانُ ذَلِكَ فِي سَائِرِ صُورِ الشُّشُورِ . وَهُوَ
مُحْتَمِلٌ .

وَتَسْقُطُ الْمُؤْنُ أَيْضاً بِإِغْلَاقِهَا أَلْبَابَ فِي وَجْهِهِ ، وَبِدَعَاوِهَا طَلَاقاً بَائِناً
كَذِباً .

وَلَيْسَ مِنَ الشُّشُورِ شَتْمُهُ وَإِذَاؤُهُ بِاللِّسَانِ ، وَإِنْ أُسْتَحَقَّتِ التَّأْدِيبُ .

* * *

مُهْمَةٌ : لَوْ تَزَوَّجَتْ زَوْجَةً الْمَفْقُودِ غَيْرَهُ قَبْلَ الْحُكْمِ بِمَوْتِهِ ، سَقَطَتْ
نَفَقَتُهَا ، وَلَا تَعُودُ إِلَّا بِعِلْمِهِ عَوْدَهَا إِلَى طَاعَتِهِ بَعْدَ التَّفَرِيقِ بَيْنَهُمَا .

* * *

فَائِدَةٌ : يَجُوزُ لِلزَّوْجِ مَنَعُهَا مِنَ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَنْزِلِ ، وَلَوْ لِمَوْتِ أَحَدِ أَبَوَيْهَا ، أَوْ شُهُودِ جِنَازَتِهِ ؛ وَمِنْ أَنْ تُمْكِنَ مِنْ دُخُولِ غَيْرِ خَادِمَةٍ وَاحِدَةٍ لِمَنْزِلِهِ ، وَلَوْ أَبَوَيْهَا ، أَوْ أَبْنَاهَا مِنْ غَيْرِهِ ، لَكِنْ يُكْرَهُ مَنَعُ أَبَوَيْهَا حَيْثُ لَا عُذْرَ ، فَإِنْ كَانَ الْمَسْكُونُ مُلْكَهَا لَمْ يَمْنَعُ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ إِلَّا عِنْدَ الرَّيْبَةِ .

* * *

تَمَّةٌ [فِي بَيَانِ بَعْضِ أَحْكَامِ تَتَعَلَّقُ بِالنُّشُوزِ الْجَلِيِّ وَالنُّشُوزِ الْخَفِيِّ] : لَوْ نَشَزَتْ بِالْخُرُوجِ مِنَ الْمَنْزِلِ ، فَغَابَ ، وَأَطَاعَتْ فِي غَيْبَتِهِ بِنَحْوِ عَوْدِهَا لِلْمَنْزِلِ ، لَمْ تَجِبْ مُؤْنُهَا مَا دَامَ غَائِباً فِي الْأَصَحِّ ، لِخُرُوجِهَا عَنْ قَبْضَتِهِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَجْدِيدِ تَسْلِيمٍ وَتَسْلَمٍ ، وَلَا يَحْصُلَانِ مَعَ الْغَيْبَةِ ، فَالطَّرِيقُ فِي عَوْدِ الْأَسْتِحْقَاقِ أَنْ يَكْتُبَ الْحَاكِمُ إِلَى قَاضِي بَلَدِهِ لِيُثَبِّتَ عَوْدَهَا لِلطَّاعَةِ عِنْدَهُ ، فَإِذَا عَلِمَ وَعَادَ ، أَوْ أَرْسَلَ مَنْ يَتَسَلَّمُهَا لَهُ ، أَوْ تَرَكَ ذَلِكَ لِغَيْرِ عُذْرٍ ، عَادَ الْأَسْتِحْقَاقُ .

وَقَضِيَّةُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيمِ أَنَّ النَّفَقَةَ تَعُودُ عِنْدَ عَوْدِهَا لِلطَّاعَةِ ، لِأَنَّ الْمَوْجِبَ فِي الْقَدِيمِ الْعَقْدُ لَا التَّمَكُّينُ ؛ وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ .

وَصَرَّحُوا أَنَّ نُشُوزَهَا بِالرَّدَّةِ يُرْوُلُ بِإِسْلَامِهَا مُطْلَقاً ، لِزَوَالِ الْمُسْقِطِ . وَأَخَذَ مِنْهُ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهَا لَوْ نَشَزَتْ فِي الْمَنْزِلِ وَلَمْ تَخْرُجْ مِنْهُ ، كَأَنْ مَنَعَتْهُ نَفْسَهَا ، فَغَابَ عَنْهَا ، ثُمَّ عَادَتْ لِلطَّاعَةِ ، عَادَتْ نَفَقَتُهَا مِنْ غَيْرِ قَاضٍ ، وَهُوَ كَذَلِكَ عَلَى الْأَصَحِّ .

وَلَوْ أَلْتَمَسَتْ زَوْجَتُهُ غَائِبٍ مِنَ الْقَاضِي أَنْ يَفْرِضَ لَهَا فَرَضاً عَلَيْهِ ،

فَرْعٌ: فِي فَسْخِ النِّكَاحِ

لِزَوْجَةٍ مُكَلَّفَةٍ فَسَخُ نِكَاحٍ مَنْ أَعْسَرَ بِأَقْلٍ نَفَقَةٍ أَوْ كِسْوَةٍ أَوْ
 بِمَسْكَنِ أَوْ بِمَهْرٍ قَبْلَ وَطْءٍ،

أَشْطَرَطَ ثُبُوتُ النِّكَاحِ ، وَإِقَامَتُهَا فِي مَسْكَنِهِ ، وَحَلْفُهَا عَلَى اسْتِحْقَاقِ
 النَّفَقَةِ ، وَأَنَّهَا لَمْ تَقْبُضْ مِنْهُ نَفَقَةً مُدَّةً مُسْتَقْبَلَةً ، فَحِينَئِذٍ يَفْرِضُ لَهَا عَلَيْهِ
 نَفَقَةُ الْمُعْسِرِ ، إِلَّا إِنْ ثَبَتَ يَسَارُهُ .

* * *

فَرْعٌ: فِي فَسْخِ النِّكَاحِ

وَشَرْعَ دَفْعاً لِضَرَرِ الْمَرْأَةِ .

يَجُوزُ لِزَوْجَةٍ مُكَلَّفَةٍ ، أَيْ : بِالْعَةِ عَاقِلَةٍ . لَا لِوَلِيِّ غَيْرِ الْمُكَلَّفَةِ .
 فَسَخُ نِكَاحٍ مَنْ أَيْ : زَوْجٍ أَعْسَرَ مَالاً وَكَسَباً لَا ثِقاً بِهِ حَلَالاً ، بِأَقْلٍ
 نَفَقَةٍ تَجِبُ ، وَهُوَ مُدٌّ ، أَوْ أَقْلُ كِسْوَةٍ تَجِبُ ، كَقَمِيصٍ وَخِمَارٍ وَجُبَّةٍ
 شِتَاءٍ ، بِخِلَافِ نَحْوِ سَرَاوِيلٍ وَنَعْلٍ وَفَرَشٍ وَمِخْدَةٍ وَالْأَوَانِي ، لِعَدَمِ بَقَاءِ
 النَّفْسِ بِدُونِهِمَا .

فَلَا فَسَخُ بِالْإِعْسَارِ بِالْأُذْمِ ، وَإِنْ لَمْ يُسْغِ الْقُوتَ ، وَلَا بِنَفَقَةِ الْخَادِمِ ،
 وَلَا بِالْعَجْزِ عَنِ النَّفَقَةِ الْمَاضِيَةِ ، كَنَفَقَةِ الْأُمْسِ وَمَا قَبْلَهَا ، لِتَنَزِيلِهَا مَنْزِلَةَ
 دَيْنٍ آخَرَ .

أَوْ أَعْسَرَ بِمَسْكَنِ وَإِنْ لَمْ يَعْتَادُوهُ ، أَوْ أَعْسَرَ بِمَهْرٍ وَاجِبٍ حَالاً لَمْ
 تَقْبُضْ مِنْهُ شَيْئاً حَالاً كَوْنِ الْإِعْسَارِ بِهِ ، قَبْلَ وَطْءٍ طَائِعَةً ، فَلَهَا الْفَسْخُ

لِلْعَجْزِ عَنْ تَسْلِيمِ الْعَوْضِ مَعَ بَقَاءِ الْمُعَوَّضِ بِحَالِهِ ، وَخِيَارُهَا حِينَئِذٍ عَقِبَ
الرَّفْعِ إِلَى الْقَاضِي فَوْرِيٍّ ، فَيَسْقُطُ الْفَسْخُ بِتَأْخِيرِهِ بِلا عُدْرِ ، كَجَهْلٍ ،
وَلَا فَسْخَ بَعْدَ الْوُطْءِ لِتَلَفِ الْمُعَوَّضِ بِهِ وَصِرُورَةِ الْعَوْضِ دَيْنًا فِي الدِّمَّةِ ،
فَلَوْ وَطِئَهَا مُكْرَهَةً فَلَهَا الْفَسْخُ بَعْدَهُ أَيْضًا .

قَالَ بَعْضُهُمْ : إِلَّا إِنْ سَلَّمَهَا الْوَلِيُّ لَهُ وَهِيَ صَغِيرَةٌ بِغَيْرِ مَصْلَحَةٍ ،
فَتَحْبِسُ نَفْسَهَا بِمُجَرَّدِ بُلُوغِهَا ، فَلَهَا الْفَسْخُ حِينَئِذٍ إِنْ عَجَزَ عَنْهُ ، وَلَوْ بَعْدَ
الْوُطْءِ ، لِأَنَّ وُجُودَهُ هُنَا كَعَدَمِهِ .

أَمَّا إِذَا قَبِضَتْ بَعْضُهُ ، فَلَا فَسْخَ لَهَا عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ ابْنُ الصَّلَاحِ
وَأَعْتَمَدَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَالزَّرْكَشِيُّ وَشَيْخُنَا ، وَقَالَ الْبَارَزِيُّ كَالْجَوْجَرِيِّ^(١) :
لَهَا الْفَسْخُ أَيْضًا ؛ وَأَعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ .

* * *

تَنْبِيْهٌ : يَتَحَقَّقُ الْعَجْزُ عَمَّا مَرَّ بِغَيْبَةِ مَالِهِ لِمَسَافَةِ الْقَصْرِ ، فَلَا يَلْزَمُهَا
الصَّبْرُ ، إِلَّا إِنْ قَالَ : أَحْضِرْ مُدَّةَ الْإِمْهَالِ ، أَوْ بِتَأْجِيلٍ دَيْنِهِ بِقَدْرِ مُدَّةِ
إِحْضَارِ مَالِهِ الْغَائِبِ بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ ، أَوْ بِحُلُولِهِ مَعَ إِعْسَارِ الْمَدِينِ ، وَلَوْ
الرَّوْجَةُ ، لِأَنَّهَا فِي حَالَةِ الْإِعْسَارِ لَا تَصِلُ لِحَقِّهَا ، وَالْمُعَسَّرُ مُنْظَرٌ ،
وَبِعَدَمِ وَجْدَانِ الْمُكْتَسِبِ مَنْ يَسْتَعْمِلُهُ إِنْ غَلَبَ ذَلِكَ ، أَوْ بِعُرُوضِ
مَا يَمْنَعُهُ عَنِ الْكَسْبِ .

* * *

(١) فِي «التَّحْفَةِ» وَ«النِّهَايَةِ» : «كَالْجَوْجَرِيِّ» .

فَلَا فَسْخَ بِأَمْتِنَاعٍ غَيْرِهِ إِنْ لَمْ يَنْقَطِعْ خَبْرُهُ،

فَائِدَةٌ [فِي بَيَانِ حُكْمِ مَا إِذَا كَانَ عِنْدَ زَوْجَةِ الْغَائِبِ بَعْضُ مَالِهِ وَكَانَ مُعْسِراً بِمَا مَرَّ] : إِذَا كَانَ لِلْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا الْغَائِبِ دَيْنٌ حَالٌّ مِنْ صَدَاقٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَكَانَ عِنْدَهَا بَعْضُ مَالِهِ وَدِيعَةً ، فَهَلْ لَهَا أَنْ تَسْتَقِلَّ بِأَخْذِهِ لِدَيْنِهَا بِلَا رَفْعٍ إِلَى الْقَاضِي ، ثُمَّ تَفْسَخَ بِهِ أَوْ لَا ؟

فَأَجَابَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : لَيْسَ لِلْمَرْأَةِ الْمَذْكُورَةِ الْأَسْتِقْلَالُ بِأَخْذِ حَقِّهَا ، بَلْ تَرْفَعُ الْأَمْرَ إِلَى الْقَاضِي ، لِأَنَّ النَّظَرَ فِي مَالِ الْغَائِبِينَ لِلْقَاضِي ، نَعَمْ إِنْ عَلِمَتْ أَنَّهُ لَا يَأْذُنُ لَهَا إِلَّا بِشَيْءٍ يَأْخُذُهُ مِنْهَا جَازَ لَهَا الْأَسْتِقْلَالُ بِأَخْذِ ، وَإِذَا قَرَعَ الْمَالُ وَأَرَادَتْ الْفَسْخَ بِإِعْسَارِ الْغَائِبِ ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْمَالُ أَحَدٌ أَدْعَتْ إِعْسَارَهُ ، وَأَنَّهُ لَا مَالَ لَهُ حَاضِرٌ ، وَلَا تَرَكَ نَفَقَةً ، وَأُثْبِتَ الْإِعْسَارَ ، وَحَلَفَتْ عَلَى الْأَخِيرِينَ نَاقِضَةً بِعَدَمِ تَرْكِ النَّفَقَةِ عَدَمَ وُجُودِهَا الْآنَ وَفَسَخَتْ بِشُرُوطِهِ ، وَإِنْ عَلِمَ الْمَالُ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ بِفَرَاغِهِ أَيْضاً . أَنْتَهَى .

* * *

فَلَا فَسْخَ عَلَى الْمُعْتَمِدِ بِأَمْتِنَاعٍ غَيْرِهِ مُوسِراً أَوْ مُتَوَسِّطاً مِنَ الْإِنْفَاقِ حَاضِرٍ أَوْ غَائِبٍ ، إِنْ لَمْ يَنْقَطِعْ خَبْرُهُ ، فَإِنْ انْقَطَعَ خَبْرُهُ وَلَا مَالَ لَهُ حَاضِرٌ جَازَ لَهَا الْفَسْخُ ، لِأَنَّ تَعَذُّرَ وَاجِبِهَا بِانْقِطَاعِ خَبَرِهِ كَتَعَذُّرِهِ بِالْإِعْسَارِ ، كَمَا جَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا وَخَالَفَهُ تَلْمِيزُهُ شَيْخُنَا .

وَأَخْتَارَ جَمْعُ كَثِيرُونَ مِنْ مُحَقِّقِي الْمُتَأَخِّرِينَ فِي غَائِبِ تَعَذُّرِ تَحْصِيلِ النَّفَقَةِ مِنْهُ الْفَسْخَ ، وَقَوَاهُ أَبُو الصَّلَاحِ ، وَقَالَ فِي « فَتَاوِيهِ » : إِذَا تَعَذَّرَتْ

لَا قَبْلَ ثُبُوتِ إِعْسَارِهِ

الْتَّفَقَ لِعَدَمِ مَالٍ حَاضِرٍ مَعَ عَدَمِ إِمْكَانِ أَخْذِهَا مِنْهُ حَيْثُ هُوَ بِكِتَابِ حَكْمِيٍّ وَغَيْرِهِ ، لِكُونِهِ لَمْ يُعْرِفْ مَوْضِعَهُ ، أَوْ عُرِفَ وَلَكِنْ تَعَذَّرَتْ مُطَابَقَتُهُ ، عُرِفَ حَالُهُ فِي الْإِسَارِ وَالْإِعْسَارِ أَوْ لَمْ يُعْرِفْ ، فَلَهَا الْفَسْخُ بِالْحَاكِمِ ، وَالْإِفْتَاءُ بِالْفَسْخِ هُوَ الصَّحِيحُ . اُنْتَهَى .

وَنَقَلَ شَيْخُنَا كَلَامَهُ فِي « الشَّرْحِ الْكَبِيرِ » وَقَالَ فِي آخِرِهِ : وَأَفْتَى بِمَا قَالَهُ جَمْعٌ مِنْ مُتَأَخَّرِي الْيَمَنِ ، وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْمُحَقِّقُ الطَّنْبَادَوِيُّ فِي « فِتَاوِيهِ » : وَالَّذِي نَخْتَارُهُ تَبَعًا لِلْأَيْمَةِ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ كَمَا سَبَقَ لَهَا الْفَسْخُ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ خِلَافَهُ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [٢٢ سورة الحج / الآية : ٧٨] وَلِقَوْلِهِ ﷺ : « بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ » [مسند أحمد ، رقم : ٢١٧٨٨] ، وَلِأَنَّ مَدَارَ الْفَسْخِ عَلَى الْإِضْرَارِ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الضَّرَرَ مَوْجُودٌ فِيهَا إِذَا لَمْ يُمْكِنْ الْوُصُولُ إِلَى التَّفَقُّعِ مِنْهُ ، وَإِنْ كَانَ مُوسِرًا ، إِذْ سِرُّ الْفَسْخِ هُوَ تَضَرُّرُ الْمَرْأَةِ ، وَهُوَ مَوْجُودٌ ، لَا سِيَّمَا مَعَ إِعْسَارِهَا ، فَيَكُونُ تَعَذُّرُ وَصُولِهَا إِلَى التَّفَقُّعِ حُكْمُهُ حُكْمُ الْإِعْسَارِ . اُنْتَهَى .

وَقَالَ تَلْمِيذُهُ شَيْخُنَا خَاتِمَةُ الْمُحَقِّقِينَ أَبُو زِيَادٍ فِي « فِتَاوِيهِ » : وَبِالْجُمْلَةِ ، فَالْمَذْهَبُ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ الرَّافِعِيُّ وَالنَّوَوِيُّ عَدَمُ جَوَازِ الْفَسْخِ كَمَا سَبَقَ ، وَالْمُخْتَارُ الْجَوَازُ .

وَجَزَمَ فِي فُتْيَا لَهُ أُخْرَى بِالْجَوَازِ .

وَلَا فَسْخَ بِإِعْسَارٍ بِتَّفَقُّعٍ أَوْ نَحْوِهَا ، أَوْ بِمَهْرٍ قَبْلَ ثُبُوتِ إِعْسَارِهِ ،

عِنْدَ قَاضٍ ،

أَيُّ : الزَّوْجِ بِإِقْرَارِهِ ، أَوْ بَيِّنَةٍ تَذَكُّرُ إِعْسَارِهِ الْآنَ .
وَلَا تَكْفِي بَيِّنَةٌ ذَكَرْتُ أَنَّهُ غَابَ مُعْسِرًا .

وَيَجُوزُ لِلْبَيِّنَةِ الْإِعْتِمَادُ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى اسْتِصْحَابِ حَالَتِهِ الَّتِي غَابَ
عَلَيْهَا مِنْ إِعْسَارٍ أَوْ يَسَارٍ ، وَلَا تُسْأَلُ : مِنْ أَيْنَ لَكَ أَنَّهُ مُعْسِرٌ الْآنَ ؟ فَلَوْ
صَرَّحَ بِمُسْتَنَدِهِ بَطَلَتِ الشَّهَادَةُ عِنْدَ قَاضٍ أَوْ مُحَكَّمٍ ، فَلَا بُدَّ مِنَ الرَّفْعِ
إِلَيْهِ ، فَلَا يَنْفَعُ ظَاهِرًا وَلَا بَاطِنًا قَبْلَ ذَلِكَ ، وَلَا تُحَسَّبُ عِدَّتُهَا إِلَّا مِنَ
الْفَسْخِ .

قَالَ شَيْخُنَا : فَإِنْ فَقَدَ قَاضٍ وَمُحَكَّمٌ بِمَحَلِّهَا ، أَوْ عَجَزَتْ عَنْ الرَّفْعِ
إِلَى الْقَاضِي ، كَأَن قَالَ : لَا أَفْسَخُ حَتَّى تُعْطِيَنِي مَا لَا ؛ اسْتَقَلَّتْ بِالْفَسْخِ
لِلضَّرُورَةِ ، وَيَنْفَعُ ظَاهِرًا وَكَذَا بَاطِنًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، خِلَافًا لِمَنْ قَيَّدَ
بِالْأَوَّلِ ، لِأَنَّ الْفَسْخَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَصْلٍ صَحِيحٍ ، وَهُوَ مُسْتَلَزِمٌ لِلتَّقْوِذِ
بَاطِنًا ، ثُمَّ رَأَيْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ جَزَمُوا بِذَلِكَ . انْتَهَى .

وَفِي فَتَاوَى شَيْخِنَا ابْنِ زِيَادٍ : لَوْ عَجَزَتْ الْمَرْأَةُ عَنْ بَيِّنَةِ الْإِعْسَارِ جَازَ
لَهَا الْأَسْتِفْلَالُ بِالْفَسْخِ . انْتَهَى .

وَقَالَ الشَّيْخُ عَطِيَّةُ الْمَكِّيُّ فِي فَتَاوِيهِ : إِذَا تَعَدَّرَ الْقَاضِي أَوْ تَعَدَّرَ
الْإِبْثَاتُ عِنْدَهُ لِفَقْدِ الشُّهُودِ أَوْ غَيْبَتِهِمْ ، فَلَهَا أَنْ تُشْهَدَ بِالْفَسْخِ ، وَتَفْسَخَ
بِنَفْسِهَا كَمَا قَالُوا فِي الْمُزْتَهَنِ إِذَا غَابَ الرَّاهِنُ وَتَعَدَّرَ إِبْثَاتُ الرَّهْنِ عِنْدَ
الْقَاضِي ، أَنَّ لَهُ بَيْعَ الرَّهْنِ دُونَ مُرَاجَعَةِ قَاضٍ ، بَلْ هَذَا أَهَمُّ وَأَعَمُّ
وُقُوعًا . انْتَهَى .

فِيْمَهْلٍ ثَلَاثَةً ثُمَّ يَفْسَخُ هُوَ أَوْ هِيَ بِإِذْنِهِ .

فَإِذَا تَوَقَّرَتْ شُرُوطُ الْفَسْخِ مِنْ مُلَازِمَتِهَا الْمَسْكَنَ الَّذِي غَابَ عَنْهَا وَهِيَ فِيهِ ، وَعَدَمُ صُدُورِ نَشُوزٍ مِنْهَا ، وَحَلَفَتْ عَلَيْهِمَا وَعَلَى أَنَّ لَا مَالَ لَهُ حَاضِرٌ ، وَلَا تَرَكَ نَفَقَةً ، وَأُثْبِتَ الْإِعْسَارَ بِنَحْوِ التَّفَقُّعِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، أَوْ تَعَذَّرَ تَخْصِيلُهَا عَلَى الْمُخْتَارِ ؛ يُمَهِّلُ الْقَاضِي أَوْ الْمُحَكِّمُ وَجُوبًا ثَلَاثَةً مِنَ الْأَيَّامِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَمَهِّلْهُ الزَّوْجُ وَلَمْ يَرْجُ حُصُولَ شَيْءٍ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لِيَتَحَقَّقَ إِعْسَارُهُ فِي فَسْخِ لِعْغَارِهِ بِمَهْرٍ ، فَإِنَّهُ عَلَى الْفَوْرِ .

وَأَفْتَى شَيْخُنَا أَنَّهُ لَا إِمْهَالَ فِي فَسْخِ نِكَاحِ الْغَائِبِ .

ثُمَّ بَعْدَ إِمْهَالِ الثَّلَاثِ بَلَيَالِيهَا يَفْسَخُ هُوَ ، أَيْ : الْقَاضِي أَوْ الْمُحَكِّمُ أَثْنَاءَ الرَّابِعِ ، لِخَبَرِ الدَّارِقُطْنِيِّ [«السنن الكبرى» ٦٩٧/٧ و ٤٧٠] وَالْبَيْهَقِيِّ [«سنن الدارقطني» ، رقم : ١٩٣ ، ٢٩٧/٣] فِي الرَّجُلِ لَا يَجِدُ شَيْئًا يُنْفِقُ عَلَى أَمْرَاتِهِ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا ، وَقَضَى بِهِ عُمَرُ وَعَلِيٌّ وَأَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ خَالَفَهُمْ .

وَلَوْ فَسَخَتْ بِالْحَاكِمِ عَلَى غَائِبٍ ، فَعَادَ وَأَدْعَى أَنَّ لَهُ مَالًا بِالْبَلَدِ ، لَمْ يَبْطُلْ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْغَزَالِيُّ ، إِلَّا إِنْ ثَبَتَ أَنَّهَا تَعْلَمُهُ وَيَسْهَلُ عَلَيْهَا أَخْذُ التَّفَقُّعِ مِنْهُ ، بِخِلَافِ نَحْوِ عَقَارٍ وَعَرْضٍ لَا يَتَيَسَّرُ بَيْعُهُ ، فَإِنَّهُ كَالْعَدَمِ .

أَوْ تَفْسَخُ هِيَ بِإِذْنِهِ ، أَيْ : الْقَاضِي ، بِلَفْظٍ : فَسَخْتُ النِّكَاحَ ، فَلَوْ سَلَّمَ نَفَقَةَ الرَّابِعِ فَلَا تَفْسَخُ بِمَا مَضَى ، لِأَنَّهُ صَارَ دَيْنًا ، وَلَوْ أَعْسَرَ بَعْدَ أَنْ سَلَّمَ نَفَقَةَ الرَّابِعِ بِنَفَقَةِ الْخَامِسِ بَنَتْ عَلَى الْمُدَّةِ وَلَمْ تَسْتَأْنِفْهَا ، وَظَاهِرُ قَوْلِهِمْ أَنَّهُ لَوْ أَعْسَرَ بِنَفَقَةِ السَّادِسِ اسْتَأْنَفَتْهَا ، وَهُوَ مُحْتَمِلٌ ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ

إِنْ تَحَلَّلْتَ ثَلَاثَةً وَجَبَ الْأَسْتِنَافُ ، أَوْ أَقْلُ فَلَا . كَمَا قَالَ شَيْخُنَا .
وَلَوْ تَبَرَّعَ رَجُلٌ بِنَفَقَتِهَا لَمْ يَلْزَمْهَا الْقَبُولُ ، بَلْ لَهَا الْفَسْخُ .

* * *

فَزَعُ : لَهَا فِي مُدَّةِ الْأِمْهَالِ وَالرِّضَا بِإِعْسَارِهِ الْخُرُوجُ نَهَاراً قَهراً عَلَيْهِ ،
لِسُؤَالِ نَفَقَةٍ أَوْ اكْتِسَابِهَا ، وَإِنْ كَانَ لَهَا مَالٌ أَوْ امْتَكَنَ كَسْبُهَا فِي بَيْتِهَا ، وَلَيْسَ
لَهُ مَنَعُهَا ، لِأَنَّ حَبْسَهُ لَهَا إِنَّمَا هُوَ فِي مُقَابَلَةِ إِنْفَاقِهِ عَلَيْهَا ، وَعَلَيْهَا رُجُوعٌ
إِلَى مَسْكَنِهَا لَيْلاً ، لِأَنَّهُ وَقْتُ الْإِيوَاءِ دُونَ الْعَمَلِ ، وَلَهَا مَنَعُهُ مِنَ التَّمَتُّعِ بِهَا
نَهَاراً ، وَكَذَا لَيْلاً ، لَكِنْ تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا عَنْ ذِمَّتِهِ مُدَّةَ الْمَنَعِ فِي اللَّيْلِ .
قَالَ شَيْخُنَا : وَقِيَاسُهُ أَنَّهُ لَا نَفَقَةَ لَهَا مِنْ خُرُوجِهَا لِلْكَسْبِ . أَنْتَهَى .

* * *

فُرُوعُ : لَا فَسْخَ فِي غَيْرِ مَهْرٍ لِسَيِّدَةِ أَمَةٍ ، وَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا مِنَ الْفَسْخِ
بِغَيْرِهِ ، وَلَا الْفَسْخُ بِهِ عِنْدَ رِضَاهَا بِإِعْسَارِهِ أَوْ عَدَمِ تَكْلِيفِهَا ، لِأَنَّ النَّفَقَةَ فِي
الْأَصْلِ لَهَا ، بَلْ لَهُ الْإِجَاؤُهَا إِلَيْهِ ، بَأَنَّ لَا يُنْفِقَ عَلَيْهَا ، وَيَقُولُ لَهَا :
أَفْسَخِي أَوْ جُوعِي ، دَفْعاً لِلضَّرَرِ عَنْهُ .

وَلَوْ زَوَّجَ أَمَتُهُ بَعْدَهُ ، وَأَسْتَحْدَمَهُ ، فَلَا فَسْخَ لَهَا وَلَا لَهُ ، إِذْ مُؤَنَّتْهَا
عَلَيْهِ .

وَلَوْ أَعْسَرَ سَيِّدُ الْمُسْتَوْلَدَةِ عَنْ نَفَقَتِهَا ، قَالَ أَبُو زَيْدٍ : أُجْبِرَ عَلَى
عَتَقِهَا أَوْ تَزْوِيجِهَا .

* * *

فَائِدَةٌ : لَوْ فَقَدَ الزَّوْجُ قَبْلَ التَّمْكِينِ ، فَظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ لَا فُسْخَ ،
وَمَذْهَبُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَا فَرْقَ بَيْنَ اَلْمُمْكِنَةِ وَغَيْرِهَا إِذَا تَعَدَّرَتْ
اَلنَّفَقَةُ ، وَضُرِبَتْ اَلْمُدَّةُ ، وَهِيَ عِنْدَهُ شَهْرٌ لِلتَّفَحُّصِ عَنْهُ ، ثُمَّ يَجُوزُ
اَلْفَسْخُ .

* * *

تَبَيَّنَ [فِي بَيَانِ حُكْمِ مُؤَنِ الْأَقَارِبِ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ] : يَجِبُ عَلَى
مُوسِرٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَلَوْ بِكَسْبٍ يَلِيقُ بِهِ مِمَّا فَضَّلَ عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ مَمُونِهِ
يَوْمَهُ وَلَيْلَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَفْضُلْ عَنْ دِينِهِ ، كِفَايَةُ نَفَقَةٍ وَكِسْوَةٍ مَعَ أَذَمٍّ وَدَوَاءٍ
لَأَصْلٍ وَإِنْ عَلَا ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى ، وَفَرَعٍ وَإِنْ نَزَلَ كَذَلِكَ ، إِذَا لَمْ يَمْلِكْهَا ،
وَإِنْ اخْتَلَفَا دِينًا ، لَا إِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا حَرْبِيًّا أَوْ مُرْتَدًّا .

قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْإِرْشَادِ » : وَلَا إِنْ كَانَ زَانِيًا مُحْصَنًا ، أَوْ
تَارِكًا لِلصَّلَاةِ . خِلَافًا لِمَا قَالَهُ فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » .
وَلَا إِنْ بَلَغَ فَرْعٌ وَتَرَكَ كَسْبًا لَائِقًا .

وَلَا أَثَرُ لِقُدْرَةِ أُمٍّ أَوْ بِنْتٍ عَلَى النِّكَاحِ لَكِنْ تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا بِالْعَقْدِ ، وَفِيهِ
نَظَرٌ ، لِأَنَّ نَفَقَتَهَا عَلَى الزَّوْجِ إِنَّمَا تَجِبُ بِالتَّمْكِينِ كَمَا مَرَّ ، وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ
مُعْسِرًا مَا لَمْ تَفْسُخْ ، وَلَا تَصِيرُ مُؤْنُ الْقَرِيبِ بِقُوَّتِهَا دَيْنًا عَلَيْهِ إِلَّا بِاقْتِرَاضِ
قَاضٍ لَغَيْبَةٍ مُنْفِيٍّ أَوْ مَنَعَ صَدَرَ مِنْهُ لَا بِإِذْنِ مِنْهُ ، وَلَوْ مَنَعَ الزَّوْجُ أَوْ الْقَرِيبُ
الْإِنْفَاقَ أَخَذَهَا اَلْمُسْتَحِقُّ وَلَوْ بغيرِ إِذْنِ قَاضٍ .

* * *

.....

فَرَعُ : مَنْ لَهُ أَبٌ وَأُمٌّ فَتَفَقَّهُ عَلَى الْأَبِ ، وَقِيلَ : هِيَ عَلَيْهِمَا لِبَالِغٍ .
وَمَنْ لَهُ أَصْلٌ وَفَرَعٌ فَعَلَى الْفَرَعِ ، وَإِنْ نَزَلَ ، أَوْ لَهُ مُحْتَاجُونَ مِنْ
أَصُولٍ وَفُرُوعٍ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى كِفَايَتِهِمْ قَدَّمَ نَفْسَهُ ثُمَّ زَوْجَتَهُ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ ،
ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبُ ، نَعَمْ ، لَوْ كَانَ لَهُ أَبٌ وَأُمٌّ وَأَبْنٌ قَدَّمَ الْأَبْنَ الصَّغِيرَ ،
ثُمَّ الْأُمَّ ، ثُمَّ الْأَبَ ، ثُمَّ الْوَلَدَ الْكَبِيرَ .

وَيَجِبُ عَلَى أُمِّ إِرْضَاعٍ وَلَدَهَا اللَّبَأُ ، وَهُوَ اللَّبَنُ أَوَّلَ الْوِلَادَةِ ، وَمُدَّتُهُ
يَسِيرَةٌ ، وَقِيلَ : يُقَدَّرُ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَقِيلَ : سَبْعَةٌ ، ثُمَّ بَعْدَهُ إِنْ لَمْ تُوجَدْ
إِلَّا هِيَ أَوْ أَجْنَبِيَّةٌ وَجَبَ إِرْضَاعُهُ عَلَى مَنْ وَجِدَتْ ، وَلَهَا طَلَبُ الْأَجْرَةِ مِمَّنْ
تَلَزَّمَهُ مُؤَنَّتُهُ ، وَإِنْ وَجِدْنَا لَمْ تُجَبِّرِ الْأُمُّ ، خَلِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ فِي نِكَاحِ أَبِيهِ ،
فَإِنْ رَغِبَتْ فِي إِرْضَاعِهِ فَلَيْسَ لِأَبِيهِ مَنَعُهَا ، إِلَّا إِنْ طَلَبَتْ فَوْقَ أُجْرَةِ
الْمِثْلِ ، وَعَلَى أَبٍ أُجْرَةُ مِثْلِ الْأُمِّ لِإِرْضَاعٍ وَلَدَهَا حَيْثُ لَا مُتَبَرِّعٌ
بِالْإِرْضَاعِ ، وَكَمُتَبَرِّعٍ رَاضٍ بِمَا رَضِيَتْ ^(١) .

* * *

فَضْلٌ [فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْحَضَانَةِ وَنَفَقَةِ الْمَمْلُوكِ] : وَالْأَوَّلَى
بِالْحَضَانَةِ ، وَهِيَ : تَرْبِيَةُ مَنْ لَا يَسْتَقِلُّ إِلَى التَّمْيِيزِ : أُمٌّ لَمْ تَتَزَوَّجْ بَاخَرَ ،
فَأُمُّهَا تَهَا وَإِنْ عَلَتْ ، فَأَبٌ ، فَأُمُّهَا تَهَا ، فَأُخْتُ ، فَخَالَةٌ ، فَبِنْتُ أُخْتٍ ،

(١) قال الشيخ علوي السقاف رحمه الله أن جملة : « وكم تبرع راض بما رضى » من نسخ الطبع
لا الخط ، وهي لا تستقيم إلا بزيادة « دون » قبل « ما » كما صرح في « الفتح » [« فتح
الجواد »] وغيره .

فَبِنْتُ أَخٍ ، فَعَمَّةٌ .

وَالْمُمِيزُ إِنْ افْتَرَقَ أَبَوَاهُ مِنَ النِّكَاحِ كَانَ عِنْدَ مَنْ اخْتَارَهُ مِنْهُمَا ، وَلِأَبٍ
اخْتِيرَ مَنْعُ الْأُنْثَى لَا الذَّكَرَ زِيَارَةَ الْأُمِّ ، وَلَا تُمنَعُ الْأُمُّ عَنْ زِيَارَتِهِمَا عَلَى
الْعَادَةِ ، وَالْأُمُّ أَوْلَى بِتَمَرِضِهِمَا عِنْدَ الْأَبِ إِنْ رَضِيَ وَإِلَّا فَعِنْدَهَا ، وَإِنْ
اخْتَارَهَا ذَكَرٌ فَعِنْدَهَا لَيْلًا وَعِنْدَهُ نَهَارًا ، أَوْ اخْتَارَتْهَا أَنْثَى فَعِنْدَهَا أَبَدًا
وَيَزُورُهَا الْأَبُ عَلَى الْعَادَةِ ، وَلَا يَطْلُبُ إِحْضَارَهَا عِنْدَهُ ، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَحْتَزْ
وَاحِدًا مِنْهُمَا فَالْأُمُّ أَوْلَى ، وَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا فَطْمُهُ قَبْلَ حَوْلَيْنِ مِنْ غَيْرِ رِضَا
الْآخَرِ ، وَلَهُمَا فَطْمُهُ قَبْلَهُمَا إِنْ لَمْ يَضُرَّهُ ، وَلِأَحَدِهِمَا بَعْدَ حَوْلَيْنِ ، وَلَهُمَا
الزِّيَادَةُ فِي الرِّضَاعِ عَلَى الْحَوْلَيْنِ حَيْثُ لَا ضَرَرَ ، لَكِنْ أَفْتَى الْحَنَاطِيُّ بِأَنَّهُ
يُسْنُ عَدَمُهَا إِلَّا لِحَاجَةٍ .

* * *

[بَيَانُ نَفَقَةِ الْمَمَالِكِ مِنَ الْأَرْقَاءِ] : وَيَجِبُ عَلَى مَالِكٍ كِفَايَةُ رَقِيقِهِ
إِلَّا مُكَاتَبًا ، وَلَوْ أَعْمَى أَوْ زَمِنًا ، وَلَوْ غَنِيًّا أَوْ أَكُولًا ؛ نَفَقَةُ وَكِسْوَةٍ مِنْ
جِنْسِ الْمُعْتَادِ لِمِثْلِهِ مِنْ أَرْقَاءِ الْبَلَدِ ، وَلَا يَكْفِي سَاتِرُ الْعَوْرَةِ وَإِنْ لَمْ يَتَأَذَّ
بِهِ ، نَعَمْ ، إِنْ أَعْتِيدَ ، وَلَوْ بِيَلَادِ الْعَرَبِ عَلَى الْأَوْجِهِ ، كَفَى ، إِذْ
لَا تَحْقِيرَ حَيْثُئِذٍ ، وَعَلَى السَّيِّدِ ثَمَنُ دَوَائِهِ وَأُجْرَةُ الطَّبِيبِ عِنْدَ الْحَاجَةِ .
وَكَسْبُ الرَّقِيقِ لِسَيِّدِهِ ، يُنْفَقُهُ مِنْهُ إِنْ شَاءَ ، وَيَسْقُطُ ذَلِكَ بِمُضِيِّ
الرَّيَّانِ ، كَنَفَقَةِ الْقَرِيبِ .

وَيُسْنُ أَنْ يُنَاوِلَهُ مِمَّا يَتَنَعَّمُ بِهِ مِنْ طَعَامٍ وَأُدْمٍ وَكِسْوَةٍ ، وَالْأَفْضَلُ

إِجْلَاسُهُ مَعَهُ لِلْأَكْلِ .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُكَلِّفَهُ ، كَالدَّوَابِّ ، عَلَى الدَّوَامِ عَمَلًا لَا يُطِيقُهُ ، وَإِنْ رَضِيَ ، إِذْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ إِضْرَارُ نَفْسِهِ ، فَإِنْ أَبَى السَّيِّدُ إِلَّا ذَلِكَ بَيْعَ عَلَيْهِ ، أَيْ : إِنْ تَعَيَّنَ الْبَيْعُ طَرِيقًا ، وَإِلَّا أَوْجَرَ عَلَيْهِ .

أَمَّا فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ فَيَجُوزُ أَنْ يُكَلِّفَهُ عَمَلًا شَاقًّا ، وَيَتَّبِعُ الْعَادَةَ فِي إِرَاحَتِهِ وَقْتَ الْقِيلُولَةِ ، وَالْأَسْتِمْتَاعِ ، وَلَهُ مَنَعُهُ مِنْ نَفْلِ صَوْمٍ وَصَلَاةٍ .

وَعَلَى مَالِكٍ عَلْفُ دَابَّتِهِ الْمُحْتَرَمَةِ ، وَلَوْ كَلْبًا مُحْتَرَمًا ، وَسَقْيُهَا ، إِنْ لَمْ تَأْلَفِ الرَّعْيَ ، وَيَكْفِيهَا ، وَإِلَّا كَفَى إِزْسَالُهَا لِلرَّعْيِ وَالشُّرْبِ حَيْثُ لَا مَانِعَ ، فَإِنْ لَمْ يَكْفِهَا الرَّعْيُ لَزِمَهُ التَّكْمِيلُ ، فَإِنْ أَمْتَنَعَ مِنْ عَلْفِهَا أَوْ إِزْسَالِهَا أُجْبِرَ عَلَى إِزَالَةِ مُلْكِهِ أَوْ ذَبْحِ الْمَأْكُولَةِ ، فَإِنْ أَبَى فَعَلَ الْحَاكِمُ الْأَصْلَحَ مِنْ ذَلِكَ .

وَرَقِيقُ كَدَابَّةٍ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ .

وَلَا يَجِبُ عَلْفُ غَيْرِ الْمُحْتَرَمَةِ ، وَهِيَ الْفَوَاسِقُ الْخَمْسُ .

وَيَحْلِبُ مَالِكُ الدَّوَابَّ مَا لَا يَضُرُّ بِهَا وَلَا بَوْلُهَا ، وَحَرْمَ مَا ضَرَّ أَحَدَهُمَا ، وَلَوْ لِقَلَّةِ الْعَلْفِ ، وَالظَّاهِرُ ضَبْطُ الضَّرَرِ بِمَا يَمْنَعُ مِنْ نُمُوِّ أَمْثَالِهِمَا ، وَضَبْطُهُ فِيهِ بِمَا يَحْفَظُهُ عَنِ الْمَوْتِ تَوَقَّفَ فِيهِ الرَّافِعِيُّ ، فَالْوَاجِبُ التَّرَكُّ لَهُ قَدَرًا مَا يُقِيمُهُ حَتَّى لَا يَمُوتَ .

وَيُسْنُ أَنْ لَا يُبَالِغَ الْحَالِبُ فِي الْحَلْبِ ، بَلْ يَبْقَى فِي الضَّرْعِ شَيْئًا ، وَأَنْ يَقْصَرَ أَظْفَارُ يَدَيْهِ .

بَابُ الْجِنَايَةِ

لَا قِصَاصَ إِلَّا فِي عَمْدٍ ، وَهُوَ قَصْدُ فِعْلٍ وَشَخْصٍ بِمَا يَقْتُلُ ،

وَيَجُوزُ الْحَلْبُ وَإِنْ مَاتَ الْوَلَدُ بِأَيِّ حِيلَةٍ كَانَتْ .

وَيَحْرُمُ التَّهْرِيشُ بَيْنَ الْبَهَائِمِ .

وَلَا يَجِبُ عِمَارَةُ دَارِهِ أَوْ قَنَاتِهِ ، بَلْ يُكْرَهُ تَرْكُهُ إِلَى أَنْ تَخْرُبَ بِغَيْرِ
عُذْرِ ، كَتْرِكِ سَقْفِي زَرْعٍ وَشَجَرٍ دُونَ تَرْكِ زِرَاعَةِ الْأَرْضِ وَغَرْسِهَا ، وَلَا
يُكْرَهُ عِمَارَةُ لِحَاجَةٍ ، وَإِنْ طَالَتْ ، وَالْأَخْبَارُ الدَّالَّةُ عَلَى مَنْعِ مَا زَادَ عَلَى
سَبْعَةِ أَذْرُعٍ مَحْمُولَةٌ عَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ لِلْخِيَلَاءِ وَالتَّفَاخُرِ عَلَى النَّاسِ ،
وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ .

* * *

بَابُ الْجِنَايَةِ

مِنْ قَتْلِ وَقَطْعِ وَغَيْرِهِمَا .

وَالْقَتْلُ ظُلْمًا أَكْبَرُ الْكَبَائِرِ بَعْدَ الْكُفْرِ ، وَبِالْقَوْدِ أَوْ الْعَفْوِ لَا تَبْقَى مُطَالَبَةٌ
أُخْرَوِيَّةٌ ، وَالْفِعْلُ الْمُزْهِقُ ثَلَاثَةٌ : عَمْدٌ وَشِبْهُ عَمْدٍ وَخَطَأٌ .

لَا قِصَاصَ إِلَّا فِي عَمْدٍ بِخِلَافِ شِبْهِهِ وَالْخَطِإِ ، وَهُوَ قَصْدُ فِعْلٍ
ظُلْمًا ، وَعَيْنَ شَخْصٍ ، يَعْنِي : الْإِنْسَانَ ، إِذْ لَوْ قَصَدَ شَخْصًا ظَنَّهُ ظَنِيًّا ،
فَبَانَ إِنْسَانًا ، كَانَ خَطَأً .

بِمَا يَقْتُلُ غَالِبًا جَارِحًا كَانَ ، كَغَرَزِ إِبْرَةٍ بِمَقْتَلٍ ، كَدِمَاغٍ وَعَيْنٍ
وَخَاصِرَةٍ وَإِحْلِيلٍ وَمِثَانَةٍ وَعِجَانٍ ، وَهُوَ : مَا بَيْنَ الْخِصْيَةِ وَالذُّبُرِ ، أَوْ

وَقَصْدُهُمَا بغيرِهِ شِبْهُ عَمْدٍ ،

لَا ، كَتَجْوِيعٍ وَسِحْرِ .

وَقَصْدُهُمَا ، أَيُ : الْفِعْلَ وَالشَّخْصَ ، بغيرِهِ أَيُ : غَيْرِ مَا يَقْتُلُ
غَالِبًا ، شِبْهُ عَمْدٍ ، سَوَاءٌ أَقْتَلَ كَثِيرًا أَمْ نَادِرًا ، كَضَرْبَةٍ يُمَكِّنُ عَادَةً إِحَالَةَ
الْهَلَاكِ عَلَيْهَا ، بِخِلَافِهَا ، يَنْخَوِ : قَلَمٌ ؛ أَوْ مَعَ خِفَتِهَا جَدًّا ، فَهَذَرٌ ؛ وَلَوْ
غَرَزَ إِبْرَةً بِغَيْرِ مَقْتَلٍ ، كَأَلِيَّةٍ وَفَخِذٍ ؛ وَتَأَلَّمَ حَتَّى مَاتَ ، فَعَمْدٌ .

وَأِنْ لَمْ يَظْهَرْ أَتَرَّ وَمَاتَ حَالًا ، فَشِبْهُ عَمْدٍ .

وَلَوْ حَبَسَهُ ، كَانَ أَغْلَقَ بَابًا عَلَيْهِ وَمَنَعَهُ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ أَوْ أَحَدَهُمَا
وَالطَّلَبَ لِذَلِكَ ، حَتَّى مَاتَ جُوعًا أَوْ عَطَشًا ، فَإِنْ مَضَتْ مُدَّةٌ يَمُوتُ مِثْلُهُ
فِيهَا غَالِبًا جُوعًا أَوْ عَطَشًا ، فَعَمْدٌ ، لِيُظْهِرَ قَصْدَ الْإِهْلَاكِ بِهِ .

وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ حَالِ الْمَحْبُوسِ وَالزَّمَنِ قُوَّةَ وَحَرًّا .

وَحَدَّ الْأَطِبَّاءُ الْجُوعَ الْمُهْلِكَ غَالِبًا بِاثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ سَاعَةً مُتَّصِلَةً ، فَإِنْ
لَمْ تَمُضِ الْمُدَّةُ الْمَذْكُورَةُ ، وَمَاتَ بِالْجُوعِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ جُوعٌ أَوْ عَطَشٌ
سَابِقٌ فَشِبْهُ عَمْدٍ ، فَيَجِبُ نِصْفُ دِيَّتِهِ لِحُصُولِ الْهَلَاكِ بِالْأَمْرَيْنِ ^(١) .
وَمَالَ ابْنُ الْعِمَادِ فِيمَنْ أَشَارَ لِإِنْسَانٍ بِسِكِّينٍ تَخْوِيفًا لَهُ ، فَسَقَطَتْ عَلَيْهِ

(١) قال الشيخ علوي السقاف رحمه الله أن : « فيجب نصف ديته لحصول الهلاك بالأمرين » في

نسخ الطبع ، وأنه لم يرها في شيء من نسخ الخط . انتهى .

وفي العبارة نقص يعلم من عبارة « التحفة » ، وهي : « ولا يعلم الحال فلا يكون عمداً في
الأظهر ، لأنه لم يقصد الهلاك ولا أتى بمهلك ، بل شبهه ، فيجب نصف ديته لحصول
الهلاك بالأمرين . انتهى .

مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ ، إِلَى أَنَّهُ عَمْدٌ مُوجِبٌ لِلْقَوْدِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَفِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ عَيْنَهُ بِالْآلَةِ ، فَالْوَجْهُ أَنَّهُ غَيْرُ عَمْدٍ . اُنْتَهَى .

* * *

تَنْبِيْهٌ : يَجِبُ قِصَاصُ سَبَبٍ ، كَمُبَاشَرَةٍ ، فَيَجِبُ عَلَى مُكْرِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ بَأَنِّ قَالَ : أَقْتُلْ هَذَا وَإِلَّا لَأَقْتُلَنَّكَ ^(١) ، فَقَتَلَهُ ، وَعَلَى مُكْرِهِ أَيْضاً ، وَعَلَى مَنْ ضَيَّفَ بِمَسْمُومٍ يَقْتُلُ غَالِباً غَيْرَ مُمَيِّزٍ ، فَإِنْ ضَيَّفَ بِهِ مُمَيِّزاً ، أَوْ دَسَّهُ فِي طَعَامِهِ الْغَالِبِ أَكَلَهُ مِنْهُ ، فَأَكَلَهُ جَاهِلاً ، فَشَبَهُ عَمْدٍ ، فَيَلْزَمُهُ دِيَّتُهُ وَلَا قَوْدَ ، لِتَنَاوُلِهِ الطَّعَامَ بِاخْتِيَارِهِ ، وَفِي قَوْلٍ : قِصَاصٌ ، لِتَغْيِيرِهِ ؛ وَفِي قَوْلٍ : لَا شَيْءَ ، تَغْلِيْباً لِلْمُبَاشَرَةِ .

وَعَلَى مَنْ أَلْقَى فِي مَاءٍ مُغْرِقٍ لَا يُمَكِّنُهُ التَّخْلُصُ مِنْهُ بَعْوَمٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَإِنْ أَلْتَقَمَهُ حُوتٌ ، وَلَوْ قَبْلَ وُصُولِهِ الْمَاءِ ، فَإِنْ أَمَكَّنَهُ تَخْلُصٌ بَعْوَمٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَمَنَعَهُ مِنْهُ عَارِضٌ ، كَمَوْجٍ وَرِيحٍ ، فَهَلَكَ ، فَشَبَهُ عَمْدٍ ، فَفِيهِ دِيَّتُهُ ، وَإِنْ أَمَكَّنَهُ ، فَتَرَكَهُ خَوْفاً أَوْ عِنَاداً ، فَلَا دِيَّةَ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ أَمْسَكَهُ شَخْصٌ ، وَلَوْ لِلْقَتْلِ ، فَقَتَلَهُ آخَرٌ ، فَأَلْقِصَاصُ عَلَى الْقَاتِلِ دُونَ الْمُمْسِكِ .

(١) كَذَا الْأَصُولُ ، وَعِبَارَةُ «التَّحْفَةِ» وَ«النِّهَايَةِ» : «قَتَلْتُكَ» .

وَعَدَمُ قَصْدِ أَحَدِهِمَا فَخَطَأً ، وَلَوْ وُجِدَ مِنْ شَخْصَيْنِ مَعاً فِعْلَانِ مُزْهِقَانِ مُدْفِقَانِ ، كَحَزٍّ وَقَدْ أَوْ لَا كَقَطْعِ عُضْوَيْنِ فَقَاتِلَانِ ، أَوْ مُرْتَبّاً فَلَاوَلَّ إِنَّ أَنْهَاءَهُ إِلَى حَرَكَةِ مَذْبُوحٍ ،

وَلَا قِصَاصَ عَلَى مَنْ أَكْرَهَ عَلَى صُعودِ شَجَرَةٍ ، فَزَلَقَ وَمَاتَ ، بَلْ هُوَ شَبْهُ عَمْدٍ إِنْ كَانَتْ مِمَّا يَزَلَقُ عَلَى مِثْلِهَا غَالِباً ، وَإِلَّا فَخَطَأً .

* * *

وَعَدَمُ قَصْدِ أَحَدِهِمَا بِأَنْ لَمْ يَقْصِدِ الْفِعْلَ ، كَأَنْ زَلَقَ فَوَقَعَ عَلَى غَيْرِهِ ، فَقَتَلَهُ ، أَوْ قَصَدَهُ فَقَطَّ ، كَأَنْ رَمَى لِهَدَفٍ فَأَصَابَ إِنْسَاناً وَمَاتَ ، فَخَطَأً ؛ وَلَوْ وُجِدَ بِشَخْصٍ مِنْ شَخْصَيْنِ مَعاً ، أَيْ : حَالِ كَوْنِهِمَا مُقْتَرِنَيْنِ فِي زَمَنِ الْجَنَائِيَةِ ، بِأَنْ تَقَارَنَا فِي الْإِصَابَةِ ، فِعْلَانِ مُزْهِقَانِ لِلرُّوحِ مُدْفِقَانِ ، أَيْ : مُسْرِعَانِ لِلْقَتْلِ ، كَحَزٍّ لِلرَّقَبَةِ ، وَقَدْ لِلْجُنَّةِ ، أَوْ لَا ، أَيْ : غَيْرِ مُدْفِقَيْنِ ، كَقَطْعِ عُضْوَيْنِ ، أَيْ : جُرْحَيْنِ ، أَوْ جُرْحٍ مِنْ وَاحِدٍ وَعَشْرَةٍ مَثَلًا مِنْ آخَرٍ ، فَمَاتَ مِنْهُمَا ؛ فَقَاتِلَانِ ، فَيُقْتَلَانِ ؛ إِذْ رُبَّ جُرْحٍ لَهُ نِكَايَةٌ بَاطِنًا أَكْثَرُ مِنْ جُرُوحٍ ، فَإِنْ ذَقَفَ - أَيْ : أَسْرَعَ لِلْقَتْلِ - أَحَدُهُمَا فَقَطَّ ، فَهُوَ الْقَاتِلُ ، فَلَا يُقْتَلُ الْآخَرُ ، وَإِنْ شَكَّكَ فِي تَذْفِيفِ جُرْحِهِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ ، وَالْقَوْدُ لَا يَجِبُ بِالشَّكِّ ، أَوْ وَجَدَا بِهِ مِنْهُمَا مُرْتَبّاً ، فَ الْقَاتِلُ الْأَوَّلُ إِنَّ أَنْهَاءَهُ إِلَى حَرَكَةِ مَذْبُوحٍ ، بِأَنْ لَمْ يَبْقَ فِيهِ إِدْرَاكٌ وَإِبْصَارٌ وَنُطْقٌ وَحَرَكَةٌ اخْتِيَارِيَّاتٌ ، وَيُعْزَرُ الثَّانِي ، وَإِنْ جَنَى الثَّانِي قَبْلَ انْهَاءِ الْأَوَّلِ إِلَيْهَا ، وَذَقَفَ ، كَحَزٍّ بِهِ بَعْدَ جَرْحٍ ، فَالْقَاتِلُ الثَّانِي ، وَعَلَى الْأَوَّلِ قِصَاصُ الْعُضْوِ أَوْ مَالٌ بِحَسَبِ الْحَالِ ، وَإِنْ لَمْ يُذَفَّفِ الثَّانِي أَيْضاً ، وَمَاتَ الْمَجْنِي بِالْجَنَائِيَتَيْنِ ، كَأَنْ قَطَعَ وَاحِدٌ مِنَ الْكُوعِ وَالْآخَرُ مِنَ الْمِرْفَقِ ، فَقَاتِلَانِ ، لَوْجُودِ السَّرَايَةِ مِنْهُمَا .

* * *

وَشُرِّطَ فِي قَتِيلِ عِصْمَةٍ ، وَقَاتِلِ تَكْلِيفٍ

فَرَعٌ : لَوْ أُنْذِمَتْ الْجِرَاحَةُ وَأُسْتَمَرَّتِ الْحُمَى حَتَّى مَاتَ ، فَإِنْ قَالَ
عَدْلًا طَبَّ : إِنَّهَا مِنَ الْجُرْحِ ، فَالْقَوْدُ ، وَإِلَّا فَلَا ضَمَانَ .

* * *

وَشُرِّطَ ، أَيْ : لِلْقِصَاصِ فِي النَّفْسِ فِي الْقَتْلِ كَوْنُهُ عَمْدًا ظُلْمًا ، فَلَا
قَوْدَ فِي الْخَطَا وَشِبْهِ الْعَمْدِ وَغَيْرِ الظُّلْمِ .

وَفِي قَتِيلِ عِصْمَةٍ بِإِيمَانٍ أَوْ أَمَانٍ يَحْقِنُ دَمَهُ بِعَقْدِ ذِمَّةٍ ، أَوْ عَهْدٍ ،
فِيَهْدِرُ الْحَرْبِيُّ وَالْمُرْتَدُّ وَزَانٍ مُحْصَنٌ قَتَلَهُ مُسْلِمٌ لَيْسَ زَانِيًا مُحْصَنًا ، سَوَاءٌ
أَثَبَتْ زِنَاهُ بَبَيِّنَةٍ أَمْ بِإِقْرَارٍ لَمْ يَرْجِعْ عَنْهُ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « لَيْسَ زَانِيًا مُحْصَنًا » الزَّانِي الْمُحْصَنُ ، فَيُقْتَلُ بِهِ
مَا لَمْ يَأْمُرْهُ الْإِمَامُ بِقَتْلِهِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَيُظْهَرُ أَنْ يُلْحَقَ بِالزَّانِي الْمُحْصَنِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ كُلُّ
مُهْدَرٍ ، كَنَارِكِ صَلَاةٍ ، وَقَاطِعِ طَرِيقٍ مُتَحَتِّمِ قَتْلُهُ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُهْدَرَ مَعْصُومٌ عَلَى مِثْلِهِ فِي الْإِهْدَارِ ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي
سَبَبِهِ ، وَيَدُ السَّارِقِ مُهْدَرَةٌ إِلَّا عَلَى مِثْلِهِ ، سَوَاءٌ الْمَسْرُوقُ مِنْهُ وَغَيْرُهُ ،
وَمَنْ عَلَيْهِ قِصَاصٌ كَغَيْرِهِ فِي الْعِصْمَةِ فِي حَقِّ غَيْرِ الْمُسْتَحَقِّ ، فَيُقْتَلُ
قَاتِلُهُ ، وَلَا قِصَاصٌ عَلَى حَرْبِيِّ ، وَإِنْ عُصِمَ بَعْدَ لِعَدَمِ التِّزَامِهِ ، وَلِمَا تَوَاتَرَ
عَنْهُ عليه السلام وَعَنْ أَصْحَابِهِ مِنْ عَدَمِ الْإِقَادَةِ مِمَّنْ أَسْلَمَ ، كَوَحْشِي قَاتِلِ حَمْرَةٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، بِخِلَافِ الذَّمِّيِّ ، فَعَلَيْهِ الْقَوْدُ وَإِنْ أَسْلَمَ .

وَشُرِّطَ فِي قَاتِلِ تَكْلِيفٍ ، فَلَا يُقْتَلُ صَبِيٌّ وَمَجْنُونٌ حَالَ الْقَتْلِ .

وَمُكَافَأَةٌ بِإِسْلَامٍ أَوْ حُرِّيَّةٍ أَوْ أَصَالَةٍ ؛ وَيُقْتَلُ جَمِيعُ بَوَاحِدٍ .

وَالْمَذْهَبُ وَجُوبُهُ عَلَى السَّكَرَانِ الْمُتَعَدِّيِّ بِنَاقُولِ مُسْكِرٍ فَلَا قَوْدَ عَلَى غَيْرِ مُتَعَدٍّ بِهِ .

وَلَوْ قَالَ : كُنْتُ وَقْتُ الْقَتْلِ صَبِيًّا ، وَأَمَكَنْ صِبَاهُ فِيهِ ، أَوْ مَجْنُونًا ، وَعُهِدَ جُنُونُهُ ، فَيُصَدَّقُ بِيَمِينِهِ .

وَمُكَافَأَةٌ ، أَيُّ : مُسَاوَاةٌ حَالِ جِنَايَةٍ ، بَأَنْ لَا يُفْضَلُ قَتِيلُهُ حَالِ الْجِنَايَةِ بِإِسْلَامٍ أَوْ حُرِّيَّةٍ أَوْ أَصَالَةٍ أَوْ سِيَادَةٍ ، فَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ ، وَلَوْ مُهْدَرًا ، بِنَحْوِ : زِنَا ، بِكَافِرٍ ؛ وَلَا حُرٌّ بِمَنْ فِيهِ رِقٌّ ، وَإِنْ قَلَّ ، وَلَا أَصْلٌ بِفَرْعِهِ وَإِنْ سَفَلَ ، وَيُقْتَلُ الْفَرْعُ بِأَصْلِهِ .

يُقْتَلُ جَمِيعُ بَوَاحِدٍ ، كَأَنْ جَرَحُوهُ جِرَاحَاتٍ لَهَا دَخَلٌ فِي الرُّهُوقِ ، وَإِنْ فَحَشَ بَعْضُهَا ، أَوْ تَفَاوَتُوا فِي عَدِّهَا ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَاطَّؤُوا ، أَوْ كَأَنْ الْقُوَّةَ مِنْ عَالٍ أَوْ فِي بَحْرِ ، لِمَا رَوَى الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَغَيْرُهُ [« فَتَحُ الْبَارِي » ١٢ / ٢٢٨] أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَتَلَ خَمْسَةَ أَوْ سَبْعَةَ قَتَلُوا رَجُلًا غِيلَةً ، أَيُّ : خَدِيعَةً ، بِمَوْضِعِ خَالٍ ، وَقَالَ : لَوْ تَمَلَّأَ عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتَهُمْ بِهِ جَمِيعًا . وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ ، فَصَارَ إِجْمَاعًا .

وَلِللرَّائِي الْعَفْوُ عَنْ بَعْضِهِمْ عَلَى حِصَّتِهِ مِنَ الدِّيَةِ بِاعْتِبَارِ عَدَدِ الرُّؤُوسِ دُونَ الْجِرَاحَاتِ ، وَمَنْ قَتَلَ جَمْعًا مُرْتَبًا قُتِلَ بِأَوَّلِهِمْ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ تَصَارَعَا مَثَلًا ، ضَمِنَ بِقَوْدٍ أَوْ دِيَةٍ كُلُّ مِنْهُمَا مَا تَوَلَّدَ فِي الْآخِرِ مِنَ الصَّرَاعَةِ ، لِأَنَّ كُلًّا لَمْ يَأْذَنْ فِيمَا يُؤَدِّي إِلَى نَحْوِ قَتْلِ أَوْ تَلْفِ عَضْوٍ .

مَوْجِبُ الْعَمْدِ قَوْدٌ، وَالِدِّيَّةُ بَدَلٌ، وَهِيَ مِئَةُ بَعِيرٍ مُثْلَثَةٌ فِي عَمْدٍ
وَسِبْهِهِ : ثَلَاثُونَ حِقَّةً،

قَالَ شَيْخُنَا : وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِإِعْتِيَادِ أَنَّ لَا مُطَالَبَةَ فِي ذَلِكَ ، بَلْ
لَا بُدَّ فِي انْتِفَائِهَا مِنْ صَرِيحِ الْإِذْنِ .

* * *

تَنْبِيْهٌ [فِي مَا يُوجِبُ الْقِصَاصَ فِي غَيْرِ النَّفْسِ] : يَجِبُ قِصَاصٌ فِي
أَعْضَاءٍ حَيْثُ أَمَكَنَّ مِنْ غَيْرِ ظُلْمٍ، كَيْدٍ وَرَجُلٍ وَأَصَابِعَ وَأَنَامِلَ وَذَكَرٍ وَأُنْثَيْنِ
وَأُذُنٍ وَسِنَّ وَلِسَانٍ وَشَفَةِ وَعَيْنٍ وَجَفْنٍ وَمَارِنِ أَنْفٍ ، وَهُوَ مَا لَانَ مِنْهُ .

وَيُشْتَرَطُ لِقِصَاصِ الظَّرْفِ وَالْجُرْحِ مَا شَرِطَ لِلنَّفْسِ ، وَلَا يُؤْخَذُ يَمِينُ
بِيسَارٍ ، وَأَعْلَى بِأَسْفَلٍ ، وَعَكْسُهُ ، وَلَا قِصَاصٌ فِي كَسْرِ عَظْمٍ ، وَلَوْ
قُطِعَتْ يَدٌ مِنْ وَسْطِ ذِرَاعٍ أَقْصَصَ فِي الْكَفِّ وَفِي الْبَاقِي حُكُومَةٌ ، وَيُقَطَّعُ
جَمْعٌ بِيَدٍ تَحَامَلُوا عَلَيْهَا دُفْعَةً وَاحِدَةً بِمُحَدِّدٍ فَأَبَانُوهَا ، وَمَنْ قَتَلَ بِمُحَدِّدٍ أَوْ
خَنْقٍ أَوْ تَجْوِيعٍ أَوْ تَغْرِيقٍ بِمَاءٍ أَقْصَصَ إِنْ شَاءَ بِمِثْلِهِ ، أَوْ بِسِحْرِ فَبِسَيْفٍ .

* * *

مَوْجِبُ الْعَمْدِ قَوْدٌ ، أَيْ : قِصَاصٌ ، سُمِّيَ ذَلِكَ قَوْدًا لِأَنَّهُمْ يَقُودُونَ
الْجَانِيَّ بِحَبْلِ وَغَيْرِهِ ، قَالَهُ الْأَزْهَرِيُّ .

وَالِدِّيَّةٌ عِنْدَ سُقُوطِهِ بِعَفْوٍ عَنْهُ عَلَيْهَا أَوْ بِغَيْرِ عَفْوٍ بَدَلٌ عَنْهُ ، فَلَوْ عَفَا
الْمُسْتَحِقُّ عَنْهُ مَجَانًا أَوْ مُطْلَقًا ، فَلَا شَيْءَ .

وَهِيَ أَيْ : الدِّيَّةُ ، لِقَتْلِ حُرٍّ مُسْلِمٍ ذَكَرٍ مَعْصُومٍ : مِئَةُ بَعِيرٍ مُثْلَثَةٌ فِي
عَمْدٍ وَسِبْهِهِ ، أَيْ : ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ ، فَلَا نَظَرَ لِتَفَاوُتِهَا عَدَدًا ، ثَلَاثُونَ حِقَّةً،

وَتَلَاثُونَ جَذْعَةً ، وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً ؛ وَمُخَمَّسَةً فِي خَطَأٍ ، مِنْ بَنَاتِ
مَخَاضٍ وَلَبُونٍ وَبَنِي لَبُونٍ وَحِقَاقٍ وَجِذَاعٍ ؛ إِلَّا فِي مَكَّةَ أَوْ أَشْهُرٍ
حُرْمٍ أَوْ مَحْرَمٍ رَحِمَ ، فَمُثَلَّثَةٌ ؛ وَدِيَّةُ عَمْدٍ عَلَى جَانٍ مُعَجَّلَةٍ ، وَغَيْرِهِ
عَلَى عَاقِلَةٍ مُؤَجَّلَةٍ

وَتَلَاثُونَ جَذْعَةً ، وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً ؛ أَيُّ : حَامِلًا بِقَوْلِ خَبِيرَيْنِ ، وَمُخَمَّسَةً
فِي خَطَأٍ ، مِنْ بَنَاتِ مَخَاضٍ وَبَنَاتِ لَبُونٍ وَبَنِي لَبُونٍ وَحِقَاقٍ وَجِذَاعٍ ؛ مِنْ
كُلِّ مِنْهُمَا عِشْرُونَ ، لِخَبَرِ التِّرْمِذِيِّ [رَقْم : ١٣٨٦] وَغَيْرِهِ [النَّسَائِي ،
رَقْم : ٤٨٠٢ ؛ أَبُو دَاوُد ، رَقْم : ٤٥٤٥ ؛ « مُسْنَدُ أَحْمَد » ، رَقْم : ٤٢٩١ ؛ الدَّارِمِي ،
رَقْم : ٢٣٦٧ ؛ مَالِك ، رَقْم : ١٦٠٣ وَ ١٦٠٥] .

إِلَّا إِنْ وَقَعَ الْخَطَأُ فِي حَرَمٍ مَكَّةَ أَوْ فِي أَشْهُرٍ حُرْمٍ ذِي الْقَعْدَةِ وَذِي
الْحِجَّةِ وَالْمَحْرَمِ وَرَجَبٍ .

أَوْ مَحْرَمٍ رَحِمَ بِالْإِضَافَةِ كَأُمٍّ وَأُخْتٍ .

فَمُثَلَّثَةٌ كَمَا فَعَلَهُ جَمْعُ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَأَقْرَهُمُ
الْبَاقُونَ ، وَلِعَظَمَ حُرْمَةِ الثَّلَاثَةِ زَجَرَ عَنْهَا بِالْتَّغْلِيظِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

وَلَا يُلْحَقُ بِهَا حَرَمُ الْمَدِينَةِ وَلَا الْإِحْرَامُ وَلَا رَمَضَانُ وَلَا أَثَرُ لِمَحْرَمٍ
رِضَاعٍ وَمُصَاهَرَةٍ .

وَخَرَجَ بِـ « الْخَطَأِ » ضِدَّاهُ فَلَا يَزِيدُ وَاجِبُهُمَا بِهِدِهِ الثَّلَاثَةُ اكْتِفَاءً بِمَا
فِيهِمَا مِنَ التَّغْلِيظِ .

وَأَمَّا دِيَّةُ الْأُنْثَى فَنِصْفُ دِيَّةِ الذَّكَرِ .

وَدِيَّةُ عَمْدٍ عَلَى جَانٍ مُعَجَّلَةٍ كَسَائِرِ أَبْدَالِ الْمُتَلَفَاتِ .

وَدِيَّةُ غَيْرِهِ مِنْ شِبْهِ عَمْدٍ وَخَطَأٍ وَإِنْ تَثَلَّثَ عَلَى عَاقِلَةٍ لِلْجَانِي مُؤَجَّلَةٍ

بَثَلَاتٍ سِنِينَ .

وَلَوْ عُدِمَتْ إِبِلٌ فَقِيَمَتْهَا ،

بَثَلَاتٍ سِنِينَ ، عَلَى الْغَنِيِّ مِنْهُمْ نِصْفُ دِينَارٍ وَالْمُتَوَسِّطِ رُبْعُ كُلِّ سَنَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَقُوا فَمِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَعَلَى الْجَانِي لِخَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ [البخاري ، رقم : ٥٧٥٨ ؛ مسلم ، رقم : ١٦٨١] .

وَالْمَعْنَى فِي كَوْنِ الدِّيَةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ فِيهِمَا ، أَنَّ الْقَبَائِلَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَقُومُونَ بِنُصْرَةِ الْجَانِي مِنْهُمْ وَيَمْنَعُونَ أَوْلِيَاءَ الدِّمِ أَخَذَ حَقَّهُمْ ، فَأَبْدَلَ الشَّرْعُ تِلْكَ النُّصْرَةَ بِبَذْلِ الْمَالِ ، وَخُصَّ تَحْمِلُهُمْ بِالْخَطَا وَشِبْهِ الْعَمْدِ لِأَنَّهُمَا مِمَّا يَكْثُرُ ، لَا سِيَّمَا فِي مُتَعَاطِي الْأَسْلِحَةِ ، فَحَسُنَتْ إِعَانَتُهُ لِمَا لَا يَتَضَرَّرُ بِمَا هُوَ مَعْدُورٌ فِيهِ ، وَأُجِّلَتِ الدِّيَةُ عَلَيْهِمْ رِفْقًا بِهِمْ .

وَعَاقِلَةُ الْجَانِي عَصَابَتُهُ الْمَجْمَعُ عَلَى إِرْثِهِمْ بِنَسَبٍ أَوْ وِلَاءٍ إِذَا كَانُوا ذُكُورًا مُكَلَّفِينَ غَيْرَ أَصْلٍ وَفَرَعٍ ، وَيُقَدَّمُ مِنْهُمْ الْأَقْرَبُ فَأَلْقَرُّ ، وَلَا يَعْقِلُ فَقِيرٌ وَلَوْ كَسُوبًا ، وَأَمْرَأَةٌ وَخُنْثَى وَغَيْرُ مُكَلَّفٍ .

وَلَوْ عُدِمَتْ إِبِلٌ فِي الْمَحَلِّ الَّذِي يَجِبُ تَحْصِيلُهَا مِنْهُ حِسًّا أَوْ شَرْعًا ، بَأَنَّ وَجِدَتْ فِيهِ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ ، أَوْ بَعُدَتْ وَعَظُمَتِ الْمُؤْنَةُ وَالْمَشَقَّةُ ؛ فَالْوَاجِبُ قِيَمَتُهَا وَقْتُ وَجُوبِ التَّسْلِيمِ مِنْ غَالِبِ نَقْدِ الْبَلَدِ ، وَفِي الْقَدِيمِ : الْوَاجِبُ عِنْدَ عَدَمِهَا فِي النَّفْسِ الْكَامِلَةِ أَلْفُ مِثْقَالٍ ذَهَبًا ، أَوْ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ فَضْلاً .

*

*

*

وَالْقَوْدُ لِلْوَرَّةِ .

تَنْبِيْهُ [فِي بَيَانِ مَا يَتَعَلَّقُ بِقَطْعِ الْأَطْرَافِ مِنْ وَجُوبِ دِيَّةِ كَامِلَةٍ أَوْ نِصْفِهَا أَوْ عَشْرِهَا أَوْ نِصْفِ عَشْرِهَا] : وَكُلُّ عُضْوٍ مُفْرَدٍ فِيهِ جَمَالٌ وَمَنْفَعَةٌ إِذَا قَطَعَهُ وَجَبَتْ فِيهِ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ ، مِثْلُ دِيَّةِ صَاحِبِ الْعُضْوِ إِذَا قَتَلَهُ ، وَكَذَا كُلُّ عُضْوَيْنِ مِنْ جِنْسٍ إِذَا قَطَعَهُمَا فَفِيهِمَا الدِّيَّةُ ، وَفِي أَحَدِهِمَا نِصْفُهَا ، فَفِي قَطْعِ الْأُذُنَيْنِ الدِّيَّةُ ، وَفِي إِحْدَاهُمَا النِّصْفُ ، وَمِثْلُهُمَا الْعَيْنَانِ وَالشَّفَتَانِ وَالْكَفَّانِ بِإِصْبَعِيهِمَا وَالْقَدَمَانِ بِإِصْبَعِيهِمَا ، وَفِي كُلِّ إِصْبَعٍ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ ، وَفِي كُلِّ سِنَّ خَمْسٌ .

* * *

وَيَنْبُتُ الْقَوْدُ لِلْوَرَّةِ الْعَصَبَةِ وَذَوِي الْفُرُوضِ بِحَسَبِ إِرْثِهِمُ الْمَالَ ، وَلَوْ مَعَ بُعْدِ الْقَرَابَةِ ، كَذِي رَحِمٍ إِنْ وَرَّثْنَاهُ ، أَوْ مَعَ عَدَمِهَا ، كَأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ وَالْمُعْتَقِ وَعَصَبَتِهِ .

* * *

تَنْبِيْهُ [فِي بَيَانِ مَا إِذَا كَانَ الْمُسْتَحِقُّ لِلْقَوْدِ غَيْرُ كَامِلٍ أَوْ كَانَ غَائِبًا] : يُحْبَسُ الْجَانِي إِلَى كَمَالِ الصَّبِيِّ مِنَ الْوَرَّةِ بِالْبُلُوغِ ، وَحُضُورِ الْغَائِبِ أَوْ إِذْنِهِ ، فَلَا يُخْلَى بِكَفِيلٍ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَهْرُبُ فَيَقُوتُ الْحَقُّ ، وَالْكَلَامُ فِي غَيْرِ قَاطِعِ الطَّرِيقِ ، أَمَّا هُوَ إِذَا تَحَتَّمَ قَتْلُهُ فَيَقْتُلُهُ الْإِمَامُ مُطْلَقًا ، وَلَا يَسْتَوْفِي الْقَوْدَ إِلَّا وَاحِدٌ مِنَ الْوَرَّةِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ بِتَرَاضٍ مِنْهُمْ أَوْ مِنْ بَاقِيهِمْ أَوْ بِقُرْعَةٍ بَيْنَهُمْ إِذَا لَمْ يَتَرَاضَوْا ، وَلَوْ بَادَرَ أَحَدُ الْمُسْتَحِقِّينَ ، فَقَتَلَهُ عَالِمًا

تَحْرِيمَ الْمُبَادَرَةِ ، فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ قَبْلَ عَفْوٍ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ ، وَإِلَّا
فَعَلَيْهِ الْقِصَاصُ .

وَلَوْ قَتَلَهُ أَجَنِبِيٌّ أَخَذَ الْوَرَثَةُ الدِّيَةَ مِنْ تَرْكِهَ الْجَانِي لَا مِنْ الْأَجَنِبِيِّ .
وَلَا يَسْتَوْفِي الْمُسْتَحِقُّ الْقَوْدَ فِي نَفْسٍ أَوْ غَيْرِهَا إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ أَوْ
نَائِبِهِ ، فَإِنْ اسْتَقْلَّ بِهِ عُزَّرَ .

* * *

تِمَّةٌ [فِي حُكْمِ مَا يُلْقَى فِي الْبَحْرِ إِذَا أَشْرَفَتِ السَّفِينَةُ عَلَى الْغَرَقِ] :
يَجِبُ عِنْدَ هَيْجَانِ الْبَحْرِ وَخَوْفِ الْغَرَقِ إِلْقَاءُ غَيْرِ الْحَيَوَانِ مِنَ الْمَتَاعِ ،
لِسَلَامَةِ حَيَوَانٍ مُحْتَرَمٍ ، وَإِلْقَاءُ الدَّوَابِّ لِسَلَامَةِ الْآدَمِيِّ الْمُحْتَرَمِ إِنْ تَعَيَّنَ
لِدَفْعِ الْغَرَقِ ، وَإِنْ لَمْ يَأْذِنْ الْمَالِكُ ، أَمَا الْمُهْدَرُ ، كَحَرْبِيِّ وَزَانٍ
مُخَصَّنٍ ، فَلَا يُلْقَى لِأَجْلِهِ مَالٌ مُطْلَقًا ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يُلْقَى هُوَ لِأَجْلِ الْمَالِ
كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا .

وَيَحْرُمُ إِلْقَاءُ الْعَبِيدِ لِلْأَحْرَارِ ، وَالْدَّوَابِّ لِمَا لَا رُوحَ لَهُ .

وَيَضُمُّنُ مَا أَلْقَاهُ بِلَا إِذْنٍ مَالِكِهِ .

وَلَوْ قَالَ لِرَجُلٍ : أَلْقِ مَتَاعَ زَيْدٍ وَعَلَيَّ ضَمَانُهُ إِنْ طَالَ بَكَ ، فَفَعَلَ ،
ضَمِنَهُ الْمُتْلِقِي لَا الْأَمْرُ .

* * *

فَرْعٌ : أَفْتَى أَبُو إِسْحَاقَ الْمَرْوَزِيُّ بِحِلِّ سَفْيِ أُمْتِهِ دَوَاءً لِيَسْقُطَ وَلَدُهَا
مَا دَامَ عِلْقَةً أَوْ مُضْغَةً ، وَبَالِغَ الْحَنْفِيَّةِ ، فَقَالُوا : يَجُوزُ مُطْلَقًا ، وَكَلَامٌ

بَابُ فِي الرَّدَّةِ

الرَّدَّةُ : قَطْعُ مُكَلَّفٍ إِسْلَامًا بِكُفْرٍ عَزْمًا أَوْ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا بِاعْتِقَادٍ
أَوْ عِنَادٍ أَوْ اسْتِهْزَاءٍ

« الْإِحْيَاءِ » يَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ مُطْلَقًا ، قَالَ شَيْخُنَا : وَهُوَ الْأَوْجَهُ .

* * *

خَاتِمَةٌ : تَجِبُ الْكُفَّارَةُ عَلَى مَنْ قَتَلَ مَنْ يَحْرُمُ قَتْلُهُ ، خَطَأً كَانَ أَوْ
عَمْدًا ، وَهِيَ : عِتْقُ رَقَبَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ .

* * *

بَابُ فِي الرَّدَّةِ

الرَّدَّةُ : لُغَةٌ : الرُّجُوعُ ، وَهِيَ أَفْحَشُ أَنْوَاعِ الْكُفْرِ ، وَيَحْبُطُ بِهَا الْعَمَلُ
إِنْ اتَّصَلَتْ بِالْمَوْتِ ، فَلَا يَجِبُ إِعَادَةُ عِبَادَاتِهِ الَّتِي قَبْلَ الرَّدَّةِ ، وَقَالَ أَبُو
حَنِيفَةَ : تَجِبُ .

وَشَرَعًا : قَطْعُ مُكَلَّفٍ مُخْتَارٍ ، فَتَلْعُو مِنْ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَمُكْرَهٍ عَلَيْهَا
إِذَا كَانَ قَلْبُهُ مُؤْمِنًا ، إِسْلَامًا بِكُفْرٍ عَزْمًا حَالًا أَوْ مَالًا فَيَكْفُرُ بِهِ حَالًا .

أَوْ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا بِاعْتِقَادٍ لِذَلِكَ الْفِعْلِ أَوْ الْقَوْلِ ، أَيْ : مَعَهُ أَوْ مَعَ عِنَادٍ
مِنَ الْقَائِلِ أَوْ الْفَاعِلِ أَوْ مَعَ اسْتِهْزَاءٍ ، أَيْ : اسْتِخْفَافٍ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ
اقْتَرَنَ بِهِ مَا يُخْرِجُهُ بِهِ عَنِ الرَّدَّةِ ، كَسَبَقِ لِسَانٍ أَوْ حِكَايَةِ كُفْرٍ أَوْ خَوْفٍ .

قَالَ شَيْخُنَا كَشَيْخِهِ : وَكَذَا قَوْلُ الْوَلِيِّ حَالِ غَيْبَتِهِ : أَنَا اللَّهُ ! وَنَحْوُهُ

كَفَنِي صَانِعٍ وَنَبِيٍّ وَجَحَدٍ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ ، وَسُجُودٍ لِمَخْلُوقٍ

مِمَّا وَقَعَ لِأَيِّمَةٍ مِنَ الْعَارِفِينَ ، كَأَبْنِ عَرَبِيٍّ وَأَتْبَاعِهِ بِحَقِّ ، وَمَا وَقَعَ فِي عِبَارَاتِهِمْ مِمَّا يُوهِمُ كُفْرًا ، غَيْرَ مُرَادٍ بِهِ ظَاهِرُهُ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى الْمُؤَفَّقِينَ ، نَعَمْ يَحْرُمُ عَلَى مَنْ لَا يَعْرِفُ حَقِيقَةَ أَصْطِلَاحِهِمْ وَطَرِيقَتِهِمْ مُطَالَعَةُ كُتُبِهِمْ ، فَإِنَّهَا مَزَلَّةٌ قَدِمَ لَهُ ، وَمِنْ ثَمَّ ضَلَّ كَثِيرُونَ اغْتَرَّوْا بِظَوَاهِرِهَا ، وَقَوْلُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ : يُعَزِّرُ وَلِيِّي قَالَ : أَنَا اللَّهُ ! فِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّهُ إِنْ قَالَهُ وَهُوَ مُكَلَّفٌ فَهُوَ كَافِرٌ لَا مَحَالَةَ ، وَإِنْ قَالَهُ حَالُ الْغَيْبَةِ الْمَانِعَةِ لِلتَّكْلِيفِ ، فَأَيُّ وَجْهِ لِلتَّعْزِيرِ ؟! أَنْتَهَى .

وَذَلِكَ كَفَنِي صَانِعٍ ، وَنَفِي نَبِيٍّ أَوْ تَكْذِيبِهِ ، وَجَحَدٍ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ مَعْلُومٍ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ نَصٌّ ، كَوُجُوبِ نَحْوِ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ ، وَتَحْلِيلِ نَحْوِ الْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ ، وَتَحْرِيمِ شُرْبِ الْخَمْرِ وَاللَّوْاطِ وَالزَّانَا وَالْمَكْسِ وَنَدْبِ الرِّوَاثِ وَالْعِيدِ ، بِخِلَافِ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ ، لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْخَوَاصُّ ، وَلَوْ كَانَ فِيهِ نَصٌّ كَأَسْتَحْقَاقِ بِنْتِ الْإِبْنِ السُّدُسِ مَعَ الْبِنْتِ ، وَكَحُرْمَةِ نِكَاحِ الْمُعْتَدَّةِ لِلْغَيْرِ ، كَمَا قَالَهُ النُّوَوِيُّ وَغَيْرُهُ .

وَبِخِلَافِ الْمَعْدُورِ ، وَكَمَنْ قَرَّبَ عَهْدَهُ بِالْإِسْلَامِ .

وَسُجُودٍ لِمَخْلُوقٍ اخْتِيَارًا مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَوْ نَبِيًّا ، وَإِنْ أَنْكَرَ الْأَسْتَحْقَاقَ أَوْ لَمْ يُطَابِقْ قَلْبُهُ جَوَارِحَهُ ، لِأَنَّ ظَاهِرَ حَالِهِ يُكْذِّبُهُ .

وَفِي أَصْلِ « الرَّوْضَةِ » عَنْ « التَّهْذِيبِ » : مَنْ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ ، فَسَجَدَ لِصَنَمٍ ، أَوْ تَلَقَّظَ بِكُفْرٍ ، ثُمَّ أَدْعَى إِكْرَاهًا ، فَإِنْ فَعَلَهُ فِي خُلُوتِهِ لَمْ يُقْبَلْ ، أَوْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَهُوَ أَسِيرٌ قَبْلَ قَوْلِهِ ، أَوْ تَاجِرٌ فَلَا .

وَتَرَدَّدَ فِي كُفْرٍ ،

وَخَرَجَ بِالسُّجُودِ الزُّكُوعُ ، لَأَنَّ صُورَتَهُ تَقَعُ فِي الْعَادَةِ لِلْمَخْلُوقِ كَثِيرًا
بِخِلَافِ السُّجُودِ .

قَالَ شَيْخُنَا : نَعَمْ ، يَظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ،
بِخِلَافِ مَا لَوْ قَصَدَ تَعْظِيمَ مَخْلُوقٍ بِالزُّكُوعِ كَمَا يُعَظِّمُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ ، فَإِنَّهُ
لَا شَكَّ فِي الْكُفْرِ حِينَئِذٍ . اُنْتَهَى .

وَكَمْشَى إِلَى الْكِنَائِسِ بِزِيَّتِهِمْ مِنْ زُنَّارٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَكَالِقَاءِ مَا فِيهِ قُرْآنٌ
فِي مُسْتَقْدَرٍ .

قَالَ الزُّوْيَانِيُّ : أَوْ عَلِمَ شَرْعِيًّا ، وَمِثْلُهُ بِالْأُولَى مَا فِيهِ اسْمُ مُعَظَّمٍ .
وَتَرَدَّدَ فِي كُفْرٍ أَيْفَعْلُهُ أَوْ لَا .

وَكَتَكْفِيرٍ مُسْلِمٍ لِذَنْبِهِ بِلا تَأْوِيلٍ ، لِأَنَّهُ سَمَّى الْإِسْلَامَ كُفْرًا .
وَكَالرِّضَا بِالْكَفْرِ ، كَأَنَّ قَالَ لِمَنْ طَلَبَ مِنْهُ تَلْقِينَ الْإِسْلَامَ : أَصْبِرْ
سَاعَةً ؛ فَيَكْفُرُ فِي الْحَالِ فِي كُلِّ مَا مَرَّ لِمُنَافَاتِهِ الْإِسْلَامَ .

وَكَذَا يَكْفُرُ مَنْ أَنْكَرَ إِعْجَازَ الْقُرْآنِ ، أَوْ حَرْفًا مِنْهُ ، أَوْ صُحْبَةَ أَبِي
بَكْرٍ ، أَوْ قَذَفَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ؛ وَيَكْفُرُ فِي وَجْهِ حَكَاهُ الْقَاضِي مَنْ
سَبَّ الشَّيْخَيْنِ أَوْ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، لَا مَنْ قَالَ لِمَنْ أَرَادَ
تَحْلِيفَهُ : لَا أُرِيدُ الْحَلِفَ بِاللَّهِ ، بَلْ بِالطَّلَاقِ مَثَلًا ؛ أَوْ قَالَ : رُؤْيِي إِيَّاكَ
كَرُوءِيَةِ مَلِكٍ أَلَمُوتٍ .

وَيُسْتَتَابُ مُرْتَدُّ ، ثُمَّ قُتِلَ بِلَا إِمْهَالٍ .

تَنْبِيْهُ : يَنْبَغِي لِلْمُفْتِي أَنْ يَخْتِاطَ فِي التَّكْفِيرِ مَا أَمَكَّنَهُ لِعِظَمِ خَطَرِهِ
وَعَلَبَةِ عَدَمِ قَصْدِهِ ، سِيَّما مِنْ أَلْعَوَامِ ، وَمَا زَالَ أَثِمَّتْنَا عَلَى ذَلِكَ قَدِيماً
وَحَدِيثاً .

* * *

وَيُسْتَتَابُ وَجُوباً مُرْتَدُّ ، ذَكَرَ كَانَ أَوْ أُنْثَى ، لِأَنَّهُ كَانَ مُحْتَرِماً
بِالْإِسْلَامِ ، وَرُبَّمَا عَرَضَتْ لَهُ شُبُهَةٌ فَتَرَأَى .
ثُمَّ إِنْ لَمْ يَتُبْ بَعْدَ الْأَسْتِثَابَةِ قُتِلَ ، أَيْ : قَتَلَهُ الْحَاكِمُ ، وَلَوْ بِنَائِبِهِ ،
بِضَرْبِ الرَّقَبَةِ لَا بَغْيَ بِهِ .

بِلَا إِمْهَالٍ ، أَيْ : تَكُونُ الْأَسْتِثَابَةُ وَالْقَتْلُ حَالاً ، لِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ
[رقم : ٣٠١٧] : « مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَأَقْتُلُوهُ » فَإِذَا أَسْلَمَ صَحَّ إِسْلَامُهُ ، وَتَرِكَ ؛
وَإِنْ تَكَرَّرَتْ رِدَّتُهُ لِإِطْلَاقِ التُّصَوِّصِ ، نَعَمْ يُعَزَّرُ مَنْ تَكَرَّرَتْ رِدَّتُهُ لَا فِي
أَوَّلِ مَرَّةٍ إِذَا تَابَ ، خِلَافاً لِمَا زَعَمَهُ جَهْلَةُ الْقَضَاةِ .

* * *

تِمَمَةٌ [فِي بَيَانِ مَا يَخْصُلُ بِهِ الْإِسْلَامُ مُطْلَقاً عَلَى الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ وَعَلَى
الْمُرْتَدِّ] : إِنَّمَا يَخْصُلُ إِسْلَامُ كُلِّ كَافِرٍ أَصْلِيِّ أَوْ مُرْتَدٍّ بِالتَّلَقُّظِ بِالشَّهَادَتَيْنِ
مِنَ النَّاطِقِ ، فَلَا يَكْفِي مَا بِقَلْبِهِ مِنَ الْإِيمَانِ ، وَإِنْ قَالَ بِهِ الْغَرَالِيُّ وَجَمَعَ
مُحَقِّقُونَ ، وَلَوْ بِالْعَجَمِيَّةِ ، وَإِنْ أَحْسَنَ الْعَرَبِيَّةَ عَلَى الْمُنْقُولِ الْمُعْتَمَدِ ،
لَا بِلُغَةٍ لَقْنَهَا بِلَا فَهْمٍ ؛ ثُمَّ بِالْاعْتِرَافِ بِرِسَالَتِهِ ﷺ إِلَى غَيْرِ الْعَرَبِ مِمَّنْ
يُنْكِرُهَا ، فَيَزِيدُ الْعِيسَوِيِّ مِنَ الْيَهُودِ « مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ إِلَى جَمِيعِ

بَابُ الْحُدُودِ

« الْحَلْقُ » ، وَالْبَرَاءَةُ مِنْ كُلِّ دِينٍ يُخَالِفُ دِينَ الْإِسْلَامِ ، فَيَزِيدُ الْمُشْرِكُ : كَفَرْتُ بِمَا كُنْتُ أَشْرَكْتُ بِهِ ؛ وَبِرْجُوعِهِ عَنِ الْإِعْتِقَادِ الَّذِي أَرْتَدَّ بِسَبَبِهِ .

وَمَنْ جَهِلَ الْقَضَاةَ أَنَّ مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ بَرْدَةً أَوْ جَاءَهُمْ يَطْلُبُ الْحُكْمَ بِإِسْلَامِهِ يَقُولُونَ لَهُ : تَلَفَّظَ بِمَا قُلْتَ ؛ وَهَذَا غَلَطٌ فَاحِشٌ ، فَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِذَا ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ أَرْتَدَّ وَهُوَ مُسْلِمٌ لَمْ أَكْشِفْ عَنِ الْحَالِ ، وَقُلْتُ لَهُ : قُلْ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَأَنَّكَ بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ دِينٍ يُخَالِفُ الْإِسْلَامَ . أَنْتَهَى .

قَالَ شَيْخُنَا : وَيُؤْخَذُ مِنْ تَكَرُّرِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَفْظُ « أَشْهَدُ » أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ فِي صِحَّةِ الْإِسْلَامِ ، وَهُوَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ فِي الْكُفَّارَةِ وَغَيْرِهَا ، لَكِنْ خَالَفَ فِيهِ جَمْعٌ ، وَفِي الْأَحَادِيثِ مَا يَدُلُّ لِكُلِّ . أَنْتَهَى .

وَيُنْدَبُ أَمْرُ كُلِّ مَنْ أَسْلَمَ بِالْإِيمَانِ بِالْبَعْثِ ، وَيُسْتَرْطُ لِنَفْعِ الْإِسْلَامِ فِي الْآخِرَةِ مَعَ مَا مَرَّ تَصْدِيقُ الْقَلْبِ بِوَحْدَانِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى وَرُسُلِهِ وَكِتَابِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَإِنْ أَعْتَقَدَ هَذَا وَلَمْ يَأْتِ بِمَا مَرَّ ، لَمْ يَكُنْ مُؤْمِنًا ، وَإِنْ أَتَى بِهِ بِلَا اِعْتِقَادٍ تَرَتَّبَ عَلَيْهِ الْحُكْمُ الدُّنْيَوِيُّ ظَاهِرًا .

* * *

بَابُ الْحُدُودِ

أَوَّلُهَا : حَدُّ الزَّنا ، وَهُوَ أَكْبَرُ الْكَبَائِرِ بَعْدَ الْقَتْلِ ، وَقِيلَ : هُوَ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ .

يَجْلِدُ إِمَامٌ حُرّاً مُكَلَّفًا زَنَى مِئَةً ، وَيُعَرَّبُ عَامَاً إِنْ كَانَ بِكَرّاً ،
لَا مَعَ ظَنٍّ حِلٍّ أَوْ مَعَ تَحْلِيلِ عَالِمٍ ،

يَجْلِدُ وَجُوباً إِمَامٌ أَوْ نَائِبُهُ دُونَ غَيْرِهِمَا ، خِلَافاً لِلْقَفَالِ .

حُرّاً مُكَلَّفًا زَنَى بِإِيلَاجِ حَشَفَةٍ أَوْ قَدَرِهَا مِنْ فَاقِدِهَا فِي فَرْجِ آدَمِيٍّ
حَيٍّ ، قُبْلٍ أَوْ دُبُرٍ ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى ، مَعَ عِلْمٍ تَحْرِيمِهِ ؛ فَلَا حَدَّ بِمُفَاخَذَةٍ
وَمُسَاحَقَةٍ وَأَسْتِمْنَاءٍ بِيَدِ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِ حَلِيلَتِهِ ، بَلْ يُعَزَّرُ فَاعِلُ ذَلِكَ .

وَيُكْرَهُ بِنَحْوِ يَدِهَا ، كَتَمِكِينِهَا مِنَ الْعَبَثِ بِذِكْرِهِ حَتَّى يُنْزَلَ ، لِأَنَّهُ فِي
مَعْنَى الْعَزْلِ .

وَلَا بِإِيلَاجٍ فِي فَرْجِ بَهِيمَةٍ أَوْ مَيْتٍ ، وَلَا يَجِبُ ذَبْحُ الْبَهِيمَةِ الْمَأْكُولَةِ
خِلَافاً لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ ، وَإِنَّمَا يُجْلَدُ مَنْ ذَكَرَ مِئَةً مِنَ الْجَلَدَاتِ وَيُعَرَّبُ عَامَاً
وَلَا لِمَسَافَةٍ قَصِيرٍ فَأَكْثَرُ .

إِنْ كَانَ الْوَاطِئُ أَوْ الْمَوْطُوءَةُ حُرّاً بِكَرّاً ، وَهُوَ : مَنْ لَمْ يَطَأْ أَوْ تُوطَأَ
فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ .

لَا إِنْ زَنَى مَعَ ظَنٍّ حِلٍّ ، بِأَنْ أَدَّعَاهُ ، وَقَدْ قَرَّبَ عَهْدُهُ بِالْإِسْلَامِ أَوْ بَعْدَ
عَنْ أَهْلِهِ ، أَوْ مَعَ تَحْلِيلِ عَالِمٍ يُعْتَدُّ بِخِلَافِهِ ، لِشُبْهَةِ إِبَاحَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَقْلُدْهُ
الْفَاعِلُ ، كَنِكَاحِ بِلَا وَلِيِّ كَمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ ، أَوْ بِلَا شُهُودٍ ، كَمَذْهَبِ
مَالِكٍ ، بِخِلَافِ الْخَالِي عَنْهُمَا ، وَإِنْ نُقِلَ عَنْ دَاوُدَ ، وَكَنِكَاحِ مُتَعَةٍ نَظَرًا
لِخِلَافِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَلَوْ مِنْ مُعْتَقِدِ تَحْرِيمِهِ ، نَعَمْ إِنْ حَكَمَ حَاكِمٌ بِإِبْطَالِ
النِّكَاحِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ حَدٌّ لَارْتِفَاعِ الشُّبْهَةِ حِينَئِذٍ . قَالَ الْمَاوَرَدِيُّ .

وَيَرْجُمُ مُحْصَنًا ،

وَيُحَدِّثُ فِي مُسْتَأْجَرَةٍ لِلزَّانَا بِهَا ، إِذْ لَا شُبْهَةَ ، لِعَدَمِ الْأَعْتِدَادِ بِالْعَقْدِ
الْبَاطِلِ بَوَاجِهِ ، وَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ شُبْهَةٌ يُنَافِيهِ الْإِجْمَاعُ عَلَى عَدَمِ ثُبُوتِ
النَّسَبِ بِذَلِكَ ، وَمِنْ ثَمَّ ضَعُفَ مُدْرَكُهُ وَلَمْ يُرَاعَ خِلَافُهُ ، وَكَذَا فِي
مُبِيحَةٍ ، لِأَنَّ الْإِبَاحَةَ هُنَا لَغْوٌ ، وَمُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِ لَتَوَثُّنٍ أَوْ لِنَحْوِ بَيْنُونَةٍ كُبْرَى ،
وَإِنْ كَانَ قَدْ تَزَوَّجَهَا ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ ، لِأَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِالْعَقْدِ الْفَاسِدِ ؛
أَمَّا مَجُوسِيَّةٌ تَزَوَّجَهَا ، فَلَا يُحَدِّثُ بِوُطْئِهَا لِلِاخْتِلَافِ فِي حِلِّ نِكَاحِهَا .

وَلَا يُحَدِّثُ بِإِبِلَاجٍ فِي قَبْلِ مَمْلُوكَةٍ لَهُ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ بِنَحْوِ مَحْرَمِيَّةٍ أَوْ شَرِكَةٍ
لِغَيْرِهِ فِيهَا ، أَوْ تَوَثُّنَ ، أَوْ تَمَجَّسَ .

وَلَا بِإِبِلَاجٍ فِي أَمَةِ فَرْعٍ ، وَلَوْ مُسْتَوْلَدَةً ، لِشُبْهَةِ الْمُلْكِ فِيهَا عَدَا
الْأَخِيرَةِ وَشُبْهَةِ الْأَعْفَافِ فِيهَا .

وَأَمَّا حَدُّ ذِي رِقٍّ مُحْصَنِ أَوْ بَكْرٍ ، وَلَوْ مُبْعَضًا ، فَنِصْفُ حَدِّ الْحُرِّ ،
وَتَغْرِيْبُهُ ، فَيُجْلَدُ خَمْسِينَ وَيُغْرَبُ نِصْفَ عَامٍ .

وَيُحَدِّثُ الرَّقِيقَ الْإِمَامُ أَوْ السَّيِّدُ .

وَيَرْجُمُ ، أَيُّ : الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ ، بَأَن يَأْمُرَ النَّاسَ لِيُحِيطُوا بِهِ ، فَيَرْمُوهُ
مِنَ الْجَوَانِبِ بِحِجَارَةٍ مُعْتَدِلَةٍ إِنْ كَانَ مُحْصَنًا ، رَجُلًا كَانَ أَوْ أَمْرَأَةً ، حَتَّى
يَمُوتَ إِجْمَاعًا ، لِأَنَّهُ ﷺ رَجَمَ مَاعِزًا وَالْغَامِدِيَّةَ .

وَلَا يُجْلَدُ مَعَ الرَّجْمِ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ .

وَتُعْرَضُ عَلَيْهِ تَوْبَةٌ لِتَكُونَ خَاتِمَةَ أَمْرِهِ ، وَيُؤْمَرُ بِصَلَاةٍ دَخَلَ وَقْتُهَا ،

وَأُخِّرَ رَجْمُ لَوْضِعِ حَمْلٍ وَفِطَامٍ ، وَيَثْبُتُ بِإِقْرَارٍ وَبَيِّنَةٍ ، وَلَوْ أَقَرَّ ثُمَّ رَجَعَ

وَيُجَابُ لِشُرْبِ لَا أَكَلٍ ، وَلِصَلَاةِ رَكَعَتَيْنِ ، وَيُعْتَدُّ بِقَتْلِهِ بِالسَّيْفِ لَكِنْ فَاتَ الْوَاجِبُ .

وَالْمُخَصَّنُ : مُكَلَّفٌ حُرٌّ وَطِىٌّ أَوْ وَطِئَتْ بِقُبُلٍ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ ، وَلَوْ فِي حَيْضٍ ، فَلَا إِحْصَانَ لِصَبِيِّ أَوْ مَجْنُونٍ أَوْ قِنَّ وَطِىٌّ فِي نِكَاحٍ ، وَلَا لِمَنْ وَطِىَّ فِي مُلْكٍ يَمِينٍ أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ ثُمَّ زَنَى .

وَأُخِّرَ وَجُوباً رَجْمُ كَقَوْدِ لَوْضِعِ حَمْلٍ وَفِطَامٍ ، لَا لِمَرَضٍ يُرْجَى بُرُؤُهُ مِنْهُ ، وَحُرٌّ وَبَرْدٌ مُفْرِطَيْنِ ، نَعَمْ يُؤَخَّرُ الْجَلْدُ لَهُمَا وَلِمَرَضٍ يُرْجَى بُرُؤُهُ مِنْهُ ، أَوْ لِكَوْنِهَا حَامِلاً ، لِأَنَّ الْقَصْدَ الرَّدْعُ لَا الْقَتْلُ .

وَيَثْبُتُ الزَّنا بِإِقْرَارٍ حَقِيقِيٍّ مُفَصَّلٍ نَظِيرُ مَا فِي الشَّهَادَةِ ، وَلَوْ بِإِشَارَةٍ أَخْرَسَ إِنْ فَهِمَهَا كُلُّ أَحَدٍ ، وَلَوْ مَرَّةً ، وَلَا يُشْتَرَطُ تَكَرُّرُهُ أَرْبَعاً ، خِلَافاً لِأَبِي حَنِيفَةَ :

وَبَيِّنَةٌ فَصَّلَتْ بِذِكْرِ الْمَزْنِيِّ بِهَا وَكَيْفِيَّةِ الْإِدْخَالِ وَمَكَانِهِ وَوَقْتِهِ ، كَأَشْهَدُ أَنَّهُ أَدْخَلَ حَشَفَتَهُ فِي فَرْجِ فُلَانَةٍ ، بِمَحَلِّ كَذَا ، وَقْتُ كَذَا ، عَلَى سَبِيلِ الزَّنا .

وَلَوْ أَقَرَّ بِالزَّنا ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِي الْحَدِّ أَوْ بَعْدَهُ ، بَنَحَوْ : كَذَبْتُ ، أَوْ : مَا زَنَيْتُ ، وَإِنْ قَالَ بَعْدَهُ : كَذَبْتُ فِي رُجُوعِي ، أَوْ كُنْتُ فَأَخَذْتُ فَظَنَنْتُهُ زَناً ، وَإِنْ شَهِدَ حَالَهُ بِكَذِبِهِ فِيمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا ، بِخِلَافٍ : مَا أَقَرَّرْتُ بِهِ ، لِأَنَّهُ مُجَرَّدُ تَكْذِيبٍ لِلْبَيِّنَةِ الشَّاهِدَةِ بِهِ .

سَقَطَ .

وَحَدَّ قَاذِفٌ مُحْصَنًا ثَمَانِينَ ، وَلَا يُحَدُّ أَصْلٌ ،

سَقَطَ الْحَدُّ ، لِأَنَّهُ ﷺ عَرَضَ لِمَاعِزٍ بِالرُّجُوعِ ؛ فَلَوْلَا أَنَّهُ يُفِيدُ لَمَا
عَرَضَ لَهُ بِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ سُنَّ لَهُ الرُّجُوعُ ، وَكَالَرْنَا فِي قَبُولِ الرُّجُوعِ عَنْهُ كُلُّ
حَدِّ لِلَّهِ تَعَالَى ، كَشُرْبِ وَسْرِقَةٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْقَطْعِ .

وَأَفْهَمَ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ رُجُوعٌ ، وَهُوَ
كَذَلِكَ ، لَكِنَّهُ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ السَّقُوطُ بِغَيْرِهِ ، كَدَعْوَى زَوْجِيَّةٍ وَمِلْكِ أَمَةٍ وَظَنِّ
كَوْنِهَا حَلِيلَةً .

وَتَأْنِيهَا : حَدُّ الْقَذْفِ ، وَهُوَ مِنَ السَّبْعِ الْمَوْبِقَاتِ .

وَحَدَّ قَاذِفٌ مُكَلَّفٌ مُخْتَارٌ مُلْتَرِمٌ لِلْأَحْكَامِ عَالِمٌ بِالتَّحْرِيمِ .

مُحْصَنًا ، وَهُوَ هُنَا : مُكَلَّفٌ حُرٌّ مُسْلِمٌ عَفِيفٌ ، مَنْ زَنَا وَوَطِئَ دُبْرَ
حَلِيلَتِهِ .

ثَمَانِينَ جَلْدَةً ، إِنْ كَانَ الْقَاذِفُ حُرًّا ، وَإِلَّا فَارْبَعِينَ .

وَيَحْصُلُ الْقَذْفُ بِزَيْنَتِ ، أَوْ يَا زَانِي ، أَوْ يَا مُخَنَّثُ ، أَوْ بُلْطَتَ ، أَوْ
لَا طَبَّكَ فُلَانٌ ، أَوْ يَا لَا طِبَّ ، أَوْ يَا لُوطِي ، وَكَذَا بَيَا فَحْبَةً لَامْرَأَةٍ .

وَمِنْ صَرِيحِ قَذْفِ الْمَرْأَةِ أَنْ يَقُولَ لَا بِنَهَا مِنْ زَيْدٍ مَثَلًا : لَسْتُ ابْنَهُ ، أَوْ
لَسْتُ مِنْهُ ؛ لَا قَوْلُهُ لِابْنِهِ : لَسْتُ أَبْنِي ؛ وَلَوْ قَالَ لَوْلَدِهِ أَوْ وَلَدٍ غَيْرِهِ :
يَا وَلَدَ الزَّانَا ؛ كَانَ قَذْفًا لِأُمِّهِ .

وَلَا يُحَدُّ أَصْلٌ لِقَذْفِ فَرَسٍ ، بَلْ يُعَزَّرُ كَقَاذِفٍ غَيْرِ مُكَلَّفٍ .

وَيَجْلِدُ مُكَلَّفًا عَالِمًا شَرِبَ خَمْرًا

وَلَوْ شَهِدَ بِيْزَا دُونَ أَرْبَعَةٍ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ نِسَاءٍ أَوْ عِبِيدٍ حُدُّوْا ، وَلَوْ تَقَادَفَا لَمْ يَتَقَاصَا ، وَلِقَادِفٍ تَحْلِفُ مَقْذُوفِهِ أَنَّهُ مَا زَنَى قَطُّ .

وَسَقَطَ بَعْفُ مَنْ مَقْذُوفٍ أَوْ وَارِثِهِ الْحَايِزِ .

وَلَا يَسْتَقِلُّ الْمَقْذُوفُ بِاسْتِيفَاءِ الْحَدِّ .

وَلِزَوْجٍ قَذْفُ زَوْجَتِهِ الَّتِي عَلِمَ زِنَاهَا ، وَهِيَ فِي نِكَاحِهِ ، وَلَوْ بَطْنٌ ظَنًّا مُؤَكَّدًا مَعَ قَرِينَةٍ ، كَانَ رَأَاهَا وَأَجْنَبِيًّا فِي خُلُوعٍ ، أَوْ رَأَاهُ خَارِجًا مِنْ عِنْدِهَا مَعَ شُيُوعٍ بَيْنَ النَّاسِ بِأَنَّهُ زَنَى بِهَا ، أَوْ مَعَ خَبَرِ ثِقَةٍ أَنَّهُ رَأَاهُ يَزْنِي بِهَا ، أَوْ مَعَ تَكَرُّرِ رُؤْيَيْهِ لَهُمَا كَذَلِكَ مَرَّاتٍ ، وَوَجَبَ نَفْيُ الْوَلَدِ إِنْ تَيَقَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ ، وَحَيْثُ لَا وَلَدٌ يَنْفِيهِ فَالْأَوْلَى لَهُ السَّرُّ عَلَيْهَا ، وَأَنْ يُطَلَّقَهَا إِنْ كَرِهَهَا ، فَإِنْ أَحَبَّهَا أَمْسَكَهَا لِمَا صَحَّ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَ : أَمْرَأَتِي لَا تُرُدُّ يَدَ لَامِسٍ ، فَقَالَ : « طَلَّقْهَا » فَقَالَ : إِنِّي أَحْبَبْتُهَا ؛ قَالَ : « أَمْسِكْهَا » [النسائي،

رقم : ٣٢٢٩ و ٣٤٦٤ و ٣٤٦٥ ؛ أبو داود ، رقم : ٢٠٤٩] .

* * *

فَرَعٌ : إِذَا سَبَّ شَخْصٌ آخَرَ ، فَلِأَخَرِ أَنْ يَسُبَّهُ بِقَدْرِ مَا سَبَّهُ مِمَّا لَا كَذِبَ فِيهِ ، وَلَا قَذْفَ ؛ كَمَا ظَالِمٌ ، وَيَا أَحْمَقُ ؛ وَلَا يَجُوزُ سَبُّ أَبِيهِ وَأُمِّهِ .

* * *

وَنَائِلُهَا : حَدُّ الشُّرْبِ ، وَيَجْلِدُ ، أَيْ : الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ ، مُكَلَّفًا مُخْتَارًا عَالِمًا بِتَحْرِيمِ الْخَمْرِ ؛ شَرِبَ لِغَيْرِ تَدَاوٍ خَمْرًا ، وَحَقِيقَتُهَا عِنْدَ أَكْثَرِ

أَصْحَابِنَا : الْمُسْكِرُ مِنْ عَصِيرِ الْعِنَبِ ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِفْ بِالزَّبَدِ . فَتَحْرِيمُ
غَيْرِهَا قِيَاسِيٌّ ، أَي : بِفَرْضِ عَدَمِ وُرُودِ مَا يَأْتِي ، وَإِلَّا فَسَيُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ
تَحْرِيمَ الْكُلِّ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ ، وَعِنْدَ أَقْلِهِمْ : كُلُّ مُسْكِرٍ ؛ وَلَكِنْ لَا يَكْفُرُ
مُسْتَحِلُّ الْمُسْكِرِ مِنْ عَصِيرِ غَيْرِ الْعِنَبِ لِلْخِلَافِ فِيهِ ، أَي : مِنْ حَيْثُ
الْجِنْسُ ، لِحِلِّ قَلِيلِهِ عَلَى قَوْلِ جَمَاعَةٍ ، أَمَّا الْمُسْكِرُ بِالْفِعْلِ فَهُوَ حَرَامٌ
إِجْمَاعًا كَمَا حَكَاهُ الْحَنْفِيُّ فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِمْ ، بِخِلَافِ مُسْتَحِلِّهِ مِنْ عَصِيرِ
الْعِنَبِ الصَّرْفِ الَّذِي لَمْ يُطْبَخْ ، وَلَوْ قَطْرَةً ، لِأَنَّهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ ضَرُورِيٌّ .

وَخَرَجَ بِالْقُيُودِ الْمَذْكُورَةِ فِيهِ أَضْدَادُهَا ، فَلَا حَدَّ عَلَى مَنْ اتَّصَفَ
بَشَيْءٍ مِنْهَا مِنْ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَمُكْرِهٍ وَجَاهِلٍ بِتَحْرِيمِهِ أَوْ بِكَوْنِهِ خَمْرًا إِنْ
قَرَّبَ إِسْلَامُهُ أَوْ بَعُدَ عَنِ الْعُلَمَاءِ ، وَلَا عَلَى مَنْ شَرِبَ لِتَدَاوٍ وَإِنْ وَجَدَ
غَيْرَهَا كَمَا نَقَلَهُ الشَّيْخَانِ عَنْ جَمَاعَةٍ ، وَإِنْ حُرِّمَ التَّدَاوِي بِهَا .

* * *

فَائِدَةٌ [فِي بَيَانِ ضَابِطِ حُرْمَةِ شُرْبِ الْخَمْرِ] : كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ كَثِيرُهُ
مِنْ خَمْرٍ أَوْ غَيْرِهَا حَرَّمَ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ ، لِخَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ [الْبَخَارِيِّ ،
رَقْم : ٢٤٢ ؛ مُسْلِم ، رَقْم : ٢٠٠١] : « كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ » وَخَبَرِ
مُسْلِمٍ [رَقْم : ٢٠٠٣] : « كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ » ، وَيُحَدُّ
شَارِبُهُ وَإِنْ لَمْ يَسْكُرْ ، أَي : مُتَعَاطِيهِ .

وَخَرَجَ بِـ « الشَّرَابِ » مَا حُرِّمَ مِنَ الْجَامِدَاتِ ، فَلَا حَدَّ فِيهَا وَإِنْ
حُرِّمَتْ وَأَسْكُرَتْ ، بَلِ التَّغْزِيرُ ، كَكَثِيرِ الْبَنْجِ وَالْحَشِيشَةِ وَالْأَفْيُونِ .

أَرْبَعِينَ حُرّاً بِإِقْرَارِهِ أَوْ شَهَادَةِ رَجُلَيْنِ ، وَيَقْطَعُ كُوعَ يَمِينِ بَالِغٍ

وَيُكْرَهُ أَكْلُ يَسِيرٍ مِنْهَا مِنْ غَيْرِ قَصْدِ الْمُدَاوَمَةِ ، وَيُبَاحُ لِحَاجَةِ
الْتِّدَاوِي .

* * *

أَرْبَعِينَ جَلْدَةً إِنْ كَانَ حُرّاً ، فَفِي مُسْلِمٍ [رقم : ١٧٠٦ ؛ وكذلك البخاري ،
رقم : ٦٧٧٦] عَنْ أَنَسٍ : كَانَ ﷺ يَضْرِبُ فِي الْخَمْرِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ أَرْبَعِينَ
جَلْدَةً .

وَخَرَجَ بـ « الْحُرُّ » الرَّقِيقُ وَلَوْ مُبْعَضاً ، فَيُجْلَدُ عَشْرِينَ جَلْدَةً .
وَلِنَّمَا يَجْلَدُ الْإِمَامُ شَارِبَ الْخَمْرِ إِنْ ثَبَتَ بِإِقْرَارِهِ أَوْ شَهَادَةِ رَجُلَيْنِ
لَا بَرِيحَ خَمْرٍ وَهَيْئَةَ سُكْرِ وَقِيءٍ ، وَحَدُّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْقِيءِ
أَجْتِهَادٌ لَهُ .

وَيُحَدُّ الرَّقِيقُ أَيْضاً بِعِلْمِ السَّيِّدِ دُونَ غَيْرِهِ .

* * *

تَتِمَّةٌ : جَزَمَ صَاحِبُ « الْأَسْتِقْصَاءِ » بِحِلِّ إِسْقَائِهَا لِلْبَهَائِمِ ،
وَلِلزَّرْكَشِيِّ أَحْتِمَالُ أَنَّهَا كَالْأَدَمِيِّ فِي حُرْمَةِ إِسْقَائِهَا لَهَا .

* * *

وَرَابِعُهَا : قَطْعُ السَّرِقَةِ .

وَيَقْطَعُ ، أَيُّ : الْإِمَامُ وَجُوباً بَعْدَ طَلَبِ الْمَالِكِ وَثُبُوتِ السَّرِقَةِ .

كُوعَ يَمِينِ بَالِغٍ ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى .

سَرَقَ رُبْعَ دِينَارٍ ، أَوْ قِيَمَتَهُ مِنْ حِرْزٍ لَا مَغْصُوبًا أَوْ فِيهِ

سَرَقَ ، أَي : أَخَذَ خَفِيَّةً .

رُبْعَ دِينَارٍ ، أَي : مِثْقَالٌ^(١) ذَهَبًا مَضْرُوبًا خَالِصًا ، وَإِنْ تَحَصَّلَ مِنْ مَغْشُوشٍ ، أَوْ قِيَمَتُهُ بِالذَّهَبِ الْمَضْرُوبِ الْخَالِصِ ، وَإِنْ كَانَ الرُّبْعُ لَجَمَاعَةٍ ، فَلَا يُقْطَعُ بِكَوْنِهِ رُبْعَ دِينَارٍ سَبِيكَةً أَوْ حُلِيًّا لَا يُسَاوِي رُبْعًا مَضْرُوبًا . مِنْ حِرْزٍ ، أَي : مَوْضِعٍ يُحْرَزُ فِيهِ مِثْلُ ذَلِكَ الْمَسْرُوقِ عَزْفًا ، وَلَا قَطْعَ بِمَا لِلسَّارِقِ فِيهِ شَرِكَةٌ ، وَلَا بِمِلْكِهِ ، وَإِنْ تَعَلَّقَ بِهِ نَحْوُ رَهْنٍ . وَلَوْ اشْتَرَكَ اثْنَانِ فِي إِخْرَاجِ نِصَابٍ فَقَطَّ لَمْ يُقْطَعْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا .

وَخَرَجَ بِـ « سَرَقَ » مَا لَوْ اخْتَلَسَ مُعْتَمِدًا الْهَرَبَ أَوْ انْتَهَبَ مُعْتَمِدًا الْقُوَّةَ ، فَلَا يُقْطَعُ بِهِمَا لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ بِهِ [الترمذي، رقم: ١٤٤٨؛ النسائي، رقم: ٤٩٧١-٤٩٧٥؛ أبو داود، رقم: ٤٣٩١ و ٤٣٩٢؛ ابن ماجه، رقم: ٢٥٩١؛ «مسند أحمد»، رقم: ١٤٦٥٢؛ الدارمي، رقم: ٢٣١٠] . وَلَا مَكَانٍ دَفَعَهُمُ بِالسُّلْطَانِ وَغَيْرِهِ ، بِخِلَافِ السَّارِقِ ، لِأَخْذِهِ خَفِيَّةً ، فَشَرَعَ قَطْعُهُ زَجْرًا .

لَا حَالَ كَوْنِ أَلْمَالِ مَغْصُوبًا ، فَلَا يُقْطَعُ سَارِقُهُ مِنْ حِرْزِ الْغَاصِبِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ مَغْصُوبٌ ، لِأَنَّ مَالِكَهُ لَمْ يَرْضَ بِإِخْرَازِهِ بِهِ ، أَوْ حَالَ كَوْنِهِ فِيهِ ، أَي : فِي مَكَانٍ مَغْصُوبٍ ، فَلَا قَطْعَ أَيْضًا بِسَرِقَةٍ مِنْ حِرْزِ مَغْصُوبٍ ، لِأَنَّ الْغَاصِبَ مَمْنُوعٌ مِنَ الْإِخْرَازِ بِهِ ، بِخِلَافِ نَحْوِ مُسْتَأْجِرٍ وَمُعَارٍ ، وَيَخْتَلِفُ الْحِرْزُ بِاخْتِلَافِ الْأَمْوَالِ وَالْأَحْوَالِ وَالْأَوْقَاتِ ، فَحِرْزُ الثُّوبِ

(١) المِثْقَال : يعادل أربع غرامات من الذهب تقريباً ، وهو يعادل ديناراً واحداً ، فيكون ربعه يعادل غراماً واحداً ذهباً .

وَيُقَطَّعُ بِمَالٍ وَقَفٍ وَمَسْجِدٍ لَا حُصْرَهُ وَلَا بِمَالٍ صَدَقَةٍ وَهُوَ مُسْتَحِقٌّ
وَمَصَالِحَ وَبَعْضٍ وَسَيِّدٍ ، وَالْأَظْهَرُ قَطْعُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ بِالْآخِرِ ،
فَإِنْ عَادَ فَرَجَلُهُ الْيُسْرَى ،

وَالنَّقْدُ الصُّنْدُوقُ الْمُقْفَلُ ، وَالْأَمْتَعَةُ الدَّكَائِينُ ، وَثَمَّ حَارِسٌ ، وَنَوْمٌ
بِمَسْجِدٍ أَوْ شَارِعٍ عَلَى مَتَاعٍ وَلَوْ بَتَوَسُّدِهِ حِزْزٌ لَهُ ، لَا إِنْ وَضَعَهُ بِقُرْبِهِ بِلَا
مُلَاحِظَةٍ قَوِيٍّ يَمْنَعُ السَّارِقَ بِقُوَّةٍ أَوْ اسْتِغَاثَةٍ ، أَوْ انْقِلَبَ عَنْهُ ، وَلَوْ بِقَلْبِ
السَّارِقِ ، فَلَيْسَ حِزْزًا لَهُ .

وَيُقَطَّعُ بِمَالٍ وَقَفٍ ، أَيْ : بِسَرِقَةٍ مَالٍ مَوْقُوفٍ عَلَى غَيْرِهِ .

وَمَالِ مَسْجِدٍ كِبَاهِهِ وَسَارِيَّتِهِ وَقِنْدِيلِ زِينَتِهِ ، لَا بِنَحْوِ حُصْرِهِ وَقِنَادِيلِ
تُسْرَجٍ وَهُوَ مُسْلِمٌ ، لِأَنَّهَا أُعِدَّتْ لِلِانْتِفَاعِ بِهَا ؛ وَلَا بِمَالٍ صَدَقَةٍ ، أَيْ :
زَكَاةٍ وَهُوَ مُسْتَحِقٌّ لَهَا ، بِوَصْفِ فَقْرٍ ، أَوْ غَيْرِهِ ؛ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِيهِ حَقٌّ ،
كَغَنِيِّ أَخَذَ مَالَ صَدَقَةٍ وَلَيْسَ غَارِمًا لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ ، وَلَا غَازِيًا قُطِعَ ،
لِانْتِفَاءِ الشُّبْهَةِ ؛ وَلَا بِمَالٍ مَصَالِحَ ، كَبَيْتِ الْمَالِ ، وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا ، لِأَنَّ لَهُ
فِيهِ حَقًّا ، لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ يُصْرَفُ فِي عِمَارَةِ الْمَسَاجِدِ وَالرِّبَاطَاتِ فَيَنْتَفِعُ بِهِ
الْغَنِيُّ وَالْفَقِيرُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ .

وَلَا بِمَالٍ بَعْضٍ مِنْ أَصْلٍ أَوْ فَرْعٍ وَسَيِّدٍ لَشُبْهَةِ اسْتِحْقَاقِ النَّفَقَةِ فِي
الْجُمْلَةِ ، وَالْأَظْهَرُ قَطْعُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ بِالْآخِرِ ، أَيْ : بِسَرِقَةٍ مَالِهِ الْمُخْرَزِ
عَنْهُ .

فَإِنْ عَادَ بَعْدَ قَطْعِ يُمْنَاهُ إِلَى السَّرِقَةِ ثَانِيًا فَتُقَطَّعُ رِجْلُهُ الْيُسْرَى مِنْ
مَفْصِلِ السَّاقِ وَالْقَدَمِ .

فَيْدُهُ الْيُسْرَى ، فَرِجْلُهُ الْيُمْنَى ، ثُمَّ عَزَّرَ ، وَتَثَّبْتُ بِرَجُلَيْنِ وَإِقْرَارٍ ،
وَبَيْمِينَ رَدٍّ وَقَبْلَ رُجُوعٍ مُقَرَّرٍ ، وَمَنْ أَقَرَّ بِعُقُوبَةِ اللَّهِ فَلِقَاضٍ

فَإِنْ عَادَ ثَالِثًا فَتَقَطَعَ يَدُهُ الْيُسْرَى مِنْ كُوعِهَا .

فَإِنْ عَادَ رَابِعًا فَتَقَطَعَ رِجْلُهُ الْيُمْنَى ، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ بَعْدَ قَطْعِ مَا ذَكَرَ عَزَّرَ
وَلَا يُقْتَلُ ، وَمَا رُوِيَ مِنْ أَنَّهُ ﷺ قَتَلَهُ مَنْسُوحٌ أَوْ مُؤَوَّلٌ بِقَتْلِهِ لِاسْتِحْلَالِ ،
بَلْ ضَعَفَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُ ، وَقَالَ أَبُو عَبْدِ الْبَرِّ : إِنَّهُ مُنْكَرٌ لَا أَصْلَ لَهُ .

وَمَنْ سَرَقَ مِرَارًا بِلَا قَطْعٍ لَمْ يَلْزَمُهُ إِلَّا حَدٌّ وَاحِدٌ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ،
فَتَكْفِي يَمِينُهُ عَنِ الْكُلِّ لِاتِّحَادِ السَّبَبِ ، فَتَدَاخَلَتْ .

وَتَثَّبْتُ السَّرِقَةَ بِرَجُلَيْنِ كَسَائِرِ الْعُقُوبَاتِ غَيْرِ الزَّنَا وَإِقْرَارٍ مِنْ سَارِقٍ بَعْدَ
دَعْوَى عَلَيْهِ مَعَ تَفْصِيلٍ فِي الشَّهَادَةِ وَالْإِقْرَارِ بِأَنْ تُبَيَّنَ السَّرِقَةُ وَالْمَسْرُوقُ
مِنْهُ وَقَدَّرَ الْمَسْرُوقُ وَالْحِرْزُ بِتَغْيِينِهِ .

وَتَثَّبْتُ السَّرِقَةَ أَيْضًا خِلَافًا لِمَا اعْتَمَدَهُ جَمْعُ بَيْمِينَ رَدٍّ مِنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ
عَلَى الْمُدَّعِي ، لِأَنَّهَا كِإِقْرَارِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، وَقَبْلَ رُجُوعٍ مُقَرَّرٍ بِالنِّسْبَةِ
لِقَطْعِ ، بِخِلَافِ الْمَالِ ، فَلَا يُقْبَلُ رُجُوعُهُ فِيهِ ، لِأَنَّهُ حَقٌّ أَدْمِيٌّ .

وَمَنْ أَقَرَّ بِعُقُوبَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، أَيُّ : بِمُوجِبِهَا ، كَزَنَا وَسَرِقَةٍ وَشُرْبِ
خَمَرٍ ، وَلَوْ بَعْدَ دَعْوَى ، فَلِقَاضٍ ، أَيُّ : يَجُوزُ لَهُ كَمَا فِي « أَلَرْوَضَةِ »
وَأَصْلُهَا ، لَكِنْ نَقَلَ فِي « شَرْحِ مُسْلِمٍ » الْإِجْمَاعَ عَلَى نَذْيِهِ ، وَحَكَاهُ فِي
« أَلْبَحْرِ » عَنْ الْأَصْحَابِ ، وَقَضِيَّةُ تَخْصِيصِهِمُ الْقَاضِي بِالْجَوَارِ حُرْمَتُهُ
عَلَى غَيْرِهِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَهُوَ مُحْتَمِلٌ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ غَيْرَ الْقَاضِي أَوْلَى مِنْهُ ،

تَعْرِضُ بُرْجُوعٍ .

لِامْتِنَاعِ التَّلَقُّبِ عَلَيْهِ .

تَعْرِضُ لَهُ بُرْجُوعٍ عَنِ الْإِفْرَارِ أَوْ بِالْإِنْكَارِ ، فَيَقُولُ : لَعَلَّكَ
فَأَخَذْتَ ، أَوْ أَخَذْتَ مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ ، أَوْ مَا عَلِمْتَهُ خَمْرًا ؛ لِأَنَّهُ ﷺ عَرَّضَ
لِمَاعِزٍ ، وَقَالَ لِمَنْ أَقَرَّ عِنْدَهُ بِالسَّرِقَةِ : « مَا أَخَالَكَ سَرَقَتْ » [النسائي ،
رقم : ٤٨٧٧ ؛ أبو داود ، رقم : ٤٣٨٠ ؛ ابن ماجه ، رقم : ٢٥٩٧ ؛ الدارمي ،
رقم : ٢٣٠٣] .

وَخَرَجَ بِالتَّعْرِضِ التَّصْرِيحُ ، كَارْجِعْ عَنْهُ ، أَوْ أَجْحَدُهُ ؛ فَيَأْتُمُّ بِهِ لِأَنَّهُ
أَمَرَ بِالْكَذِبِ .

وَيَحْرُمُ التَّعْرِضُ عِنْدَ قِيَامِ الْبَيِّنَةِ .

وَيَجُوزُ لِلْقَاضِي أَيْضًا التَّعْرِضُ لِلشُّهُودِ بِالتَّوَقُّفِ فِي حَدِّ اللَّهِ تَعَالَى إِنْ
رَأَى الْمَصْلَحَةَ فِي السَّتْرِ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّعْرِضُ ، وَلَا لَهُمُ التَّوَقُّفُ ؛ إِنْ تَرَتَّبَ عَلَى
ذَلِكَ ضَيَاعُ الْمَسْرُوقِ أَوْ حَدُّ الْغَيْرِ ، كَحَدِّ الْقَذْفِ .

* * *

خَاتِمَةٌ فِي قَاطِعِ الطَّرِيقِ

لَوْ عَلِمَ الْإِمَامُ قَوْمًا يُخِيفُونَ الطَّرِيقَ ، وَلَمْ يَأْخُذُوا مَالًا ، وَلَا قَتَلُوا
نَفْسًا ، عَزَّرَهُمْ وَجُوبًا بِحَبْسٍ وَغَيْرِهِ .

وَإِنْ أَخَذَ الْقَاطِعُ الْمَالَ وَلَمْ يَقْتُلْ قُطِعَتْ يَدُهُ أَلْيَمْنَى وَرِجْلُهُ أَلْيُسْرَى ،

فَصْلٌ فِي التَّعْزِيرِ

وَيُعْزَّرُ لِمَعْصِيَةٍ لَا حَدَّ لَهَا وَلَا كَفَّارَةَ غَالِبًا

فَإِنْ عَادَ فَرَجَلُهُ أَلِيْمُنَى وَيَدُهُ أَلْيُسْرَى .

وَإِنْ قَتَلَ قُتِلَ حَتْمًا ، وَإِنْ عَفَا مُسْتَحِقُّ الْقَوْدِ .

وَإِنْ قَتَلَ وَأَخَذَ نِصَابًا قُتِلَ ثُمَّ صُلِبَ بَعْدَ غَسْلِهِ وَتَكْفِينِهِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ
ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ حَتْمًا ، ثُمَّ يُنْزَلُ ، وَقِيلَ : يَبْقَى وَجُوبًا حَتَّى يَتَهَرَّى وَيَسِيلَ
صَدِيدُهُ ، وَفِي قَوْلٍ : يُصَلَّبُ حَيًّا قَلِيلًا ، ثُمَّ يُنْزَلُ ، فَيُقْتَلُ .

* * *

فَصْلٌ فِي التَّعْزِيرِ

وَيُعْزَّرُ ، أَيْ : الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ .

لِمَعْصِيَةٍ لَا حَدَّ لَهَا وَلَا كَفَّارَةَ ، سَوَاءٌ كَانَتْ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى أَمْ لَا دَمِيٍّ ،
كَمُبَاشَرَةِ أَجْنَبِيَّةٍ فِي غَيْرِ فَرْجٍ ، وَسَبِّ لَيْسَ بِقَذْفٍ ، وَضَرْبٍ لِغَيْرِ حَقٍّ ،
غَالِبًا .

وَقَدْ يُشْرَعُ التَّعْزِيرُ بِلاَ مَعْصِيَةٍ ، كَمَنْ يَكْتَسِبُ بِاللَّهْوِ الَّذِي لَا مَعْصِيَةَ
فِيهِ .

وَقَدْ يَنْتَفِي مَعَ انْتِفَاءِ الْحَدِّ . وَالْكَفَّارَةُ كَصَغِيرَةٍ صَدَرَتْ مِنْ مَنْ لَا يُعْرَفُ
بِالشَّرِّ ، لِحَدِيثِ صَحَّاحِهِ ابْنِ حَبَّانٍ [رَقْم : ٩٤ و ٢٩٦ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، رَقْم : ٤٣٧٥ ؛
« مُسْنَدُ أَحْمَد » ، رَقْم : ٢٤٩٤٦] « أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيَّاتِ عَثَرَاتَهُمْ ، إِلَّا
الْحُدُودَ » ، وَفِي رِوَايَةٍ : « زَلَّاتُهُمْ » ، وَفَسَّرَهُمُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

بِضَرْبٍ أَوْ حَبْسٍ ، وَعَزَّرَ أَبٌ وَمَأْذُونُهُ صَغِيرًا ، وَزَوْجٌ لِحَقِّهِ .

بِمَنْ ذَكَرَ ، وَقِيلَ : هُمْ أَصْحَابُ الصَّغَائِرِ ، وَقِيلَ : مَنْ يَنْدَمُ عَلَى الذَّنْبِ وَيَتُوبُ مِنْهُ .

وَكَقْتَلِ مَنْ رَأَاهُ يَزْنِي بِأَهْلِهِ عَلَى مَا حَكَاهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ لِأَجْلِ الْحَمِيَّةِ وَالْغَضَبِ ، وَيَحِلُّ قَتْلُهُ بَاطِنًا .

وَقَدْ يُجَامَعُ التَّغْزِيرُ الْكُفَّارَةَ ، كَمُجَامَعِ حَلِيلَتِهِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ .

وَيَحْصُلُ التَّغْزِيرُ بِضَرْبٍ غَيْرِ مُبَرَّحٍ ، أَوْ صَفْعٍ ، وَهُوَ الضَّرْبُ بِجَمْعِ الْكَفِّ ؛ أَوْ حَبْسٍ حَتَّى عَنِ الْجُمُعَةِ ، أَوْ تَوْبِيخٍ بِكَلَامٍ ، أَوْ تَغْرِيبٍ وَإِقَامَةٍ مِنْ مَجْلِسٍ وَنَحْوِهَا مِمَّا يَرَاهَا الْمُعَزَّرُ جِنْسًا وَقَدْرًا ؛ لَا يَحِلُّ لِحَيَّةٍ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَظَاهِرُهُ حُرْمَةُ حَلْقِهَا ، وَهُوَ إِنَّمَا يَجِيءُ عَلَى حُرْمَتِهِ الَّتِي عَلَيْهَا أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ ، أَمَّا عَلَى كَرَاهَتِهِ الَّتِي عَلَيْهَا الشَّيْخَانِ وَآخَرُونَ فَلَا وَجْهَ لِلْمَنْعِ ، إِذَا رَأَاهُ الْإِمَامُ . أَنْتَهَى .

وَيَجِبُ أَنْ يَنْقُصَ التَّغْزِيرُ عَنْ أَرْبَعِينَ ضَرْبَةً فِي الْحُرِّ ، وَعَنْ عَشْرِينَ فِي غَيْرِهِ .

وَعَزَّرَ أَبٌ وَإِنْ عَلَا ، وَالْحَقُّ بِهِ الرَّافِعِيُّ الْأُمُّ وَإِنْ عَلَتْ .

وَمَأْذُونُهُ أَيُّ : مَنْ أَدِنَ لَهُ فِي التَّغْزِيرِ ، كَالْمُعَلِّمِ ؛ صَغِيرًا وَسَفِيهَا بَارِتْكَابِهِمَا مَا لَا يَلِيقُ ، زَجْرًا لهُمَا عَنْ سَيِّئِ الْأَخْلَاقِ .

وَالْمُعَلِّمُ تَغْزِيرُ الْمُتَعَلِّمِ مِنْهُ .

وَعَزَّرَ زَوْجٌ زَوْجَتَهُ لِحَقِّهِ ، كَنُشُورِهَا ، لَا لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى . وَقَضِيَّتُهُ

أَنَّهُ لَا يَضْرِبُهَا عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ ، وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ بِوُجُوبِهِ ، وَالْأَوَجَهُ كَمَا
قَالَ شَيْخُنَا جَوَازُهُ .

وَلِلسَّيِّدِ تَغْزِيرُ رَقِيقِهِ لِحَقِّهِ وَحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى .

وَأِنَّمَا يُعَزَّرُ مَنْ مَرَّ بِضَرْبٍ غَيْرِ مُبَرَّحٍ ، فَإِنْ لَمْ يُفِذْ تَغْزِيرُهُ إِلَّا بِمُبَرَّحٍ
تَرَكَ ، لِأَنَّهُ مُهْلِكٌ ، وَغَيْرُهُ لَا يُفِذُ .

وَسُئِلَ شَيْخُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ عَبْدٍ مَمْلُوكٍ
عَصَى سَيِّدَهُ وَخَالَفَ أَمْرَهُ وَلَمْ يَخْدُمْهُ خِدْمَةً مِثْلَهُ ، هَلْ لِسَيِّدِهِ أَنْ يَضْرِبَهُ
ضَرْبًا غَيْرَ مُبَرَّحٍ أَمْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ ؟ وَإِذَا ضَرَبَهُ سَيِّدُهُ ضَرْبًا مُبَرَّحًا وَرَفَعَ بِهِ
إِلَى أَحَدِ حُكَّامِ الشَّرِيعَةِ ، فَهَلْ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَمْنَعَهُ عَنِ الضَّرْبِ الْمُبَرَّحِ ، أَمْ
لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ ؟ وَإِذَا مَنَعَهُ الْحَاكِمُ مَثَلًا ، وَلَمْ يَمْتَنِعْ ، فَهَلْ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَبِيعَ
الْعَبْدَ وَيُسَلِّمَ ثَمَنَهُ إِلَى سَيِّدِهِ ، أَمْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ ؟ وَبِمَاذَا يَبِيعُهُ ، بِمِثْلِ الثَّمَنِ
الَّذِي اشْتَرَاهُ بِهِ سَيِّدُهُ أَوْ بِمَا قَالَهُ الْمُقَوِّمُونَ ، أَوْ بِمَا أَنْتَهَتْ إِلَيْهِ الرِّغَبَاتُ فِي
الْوَقْتِ ؟

فَأَجَابَ : إِذَا أَمْتَنَعَ الْعَبْدُ مِنْ خِدْمَةِ سَيِّدِهِ الْخِدْمَةَ الْوَاجِبَةَ عَلَيْهِ
شَرْعًا ، فَلِلسَّيِّدِ أَنْ يَضْرِبَهُ عَلَى الْأَمْتِنَاعِ ضَرْبًا غَيْرَ مُبَرَّحٍ إِنْ أَفَادَ الضَّرْبُ
الْمَذْكُورُ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَضْرِبَهُ ضَرْبًا مُبَرَّحًا ، وَيَمْنَعُهُ الْحَاكِمُ مِنْ ذَلِكَ ،
فَإِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ مِنَ الضَّرْبِ الْمَذْكُورِ فَهُوَ كَمَا لَوْ كَلَّفَهُ مِنَ الْعَمَلِ
مَا لَا يُطِيقُ ، بَلْ أَوْلَى ، إِذَا الضَّرْبُ الْمُبَرَّحُ رُبَّمَا يُؤَدِّي إِلَى الزُّهْوَاقِ بِجَامِعِ
التَّحْرِيمِ ، وَقَدْ أَفْتَى الْقَاضِي حُسَيْنُ بَانَّةٍ إِذَا كَلَّفَ مَمْلُوكَهُ مَا لَا يُطِيقُ أَنَّهُ

فَصْلٌ فِي الصِّيَالِ

يَجُوزُ دَفْعُ صَائِلٍ عَلَى مَعْصُومٍ ، بَلْ يَجِبُ عَنْ بُضْعٍ وَنَفْسٍ
قَصْدَهَا كَافِرٌ ،

يُبَاعُ عَلَيْهِ بِثَمَنِ الْمِثْلِ ، وَهُوَ مَا أَنْتَهَتْ إِلَيْهِ الرِّغَبَاتُ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ
وَالْمَكَانِ . أَنْتَهَى .

* * *

فَصْلٌ فِي الصِّيَالِ

وَهُوَ أَلَا سِتْطَالَةٌ وَالْوُثُوبُ عَلَى الْغَيْرِ .

يَجُوزُ لِلشَّخْصِ دَفْعُ كُلِّ صَائِلٍ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ مُكَلَّفٍ وَغَيْرِهِ ؛ عَلَى
مَعْصُومٍ مِنْ نَفْسٍ أَوْ طَرَفٍ أَوْ مَنْفَعَةٍ أَوْ بُضْعٍ وَمُقَدَّمَاتِهِ كَتَقْبِيلٍ وَمُعَانَقَةٍ ، أَوْ
مَالٍ وَإِنْ لَمْ يُتَمَوَّلْ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ ، كَحَبَّةٍ بُرٍّ ، أَوْ اخْتِصَاصٍ ،
كَجِلْدٍ مَيْتَةٍ ، سَوَاءٌ كَانَتْ لِلدَّافِعِ أَمْ لِغَيْرِهِ ، وَذَلِكَ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ :
« إِنْ مَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ ، أَوْ مَالِهِ ، أَوْ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ » [النسائي ،

رقم : ٤٠٩٤ ؛ الترمذي ، رقم : ١٤١٨ و ١٤٢٠ ؛ أبو داود ، رقم : ٤٧٧٢ ؛ ابن ماجه ،

رقم : ٢٥٨٠] .

وَيَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ لَهُ الْقَتْلَ وَالْقِتَالَ ، أَيْ : وَمَا يَسْرِي إِلَيْهِمَا ، كَالْجَرْحِ .

بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَخَفْ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ عُضْوِهِ الدَّفْعُ عَنْ بُضْعٍ
وَمُقَدَّمَاتِهِ ، وَلَوْ مِنْ غَيْرِ أَقَارِبِهِ ، وَنَفْسٍ وَلَوْ مَمْلُوكَةً ؛ قَصْدَهَا كَافِرٌ ، أَوْ
بَهِيمَةٌ ، أَوْ مُسْلِمٌ غَيْرَ مُحَقَّقٍ الدَّمِ ، كَرَانٍ مُحَصَّنٍ ، وَتَارِكٍ صَلَاةٍ ،

وَلْيَدْفَعْ بِالْأَخْفِ إِنْ أَمَكَنَ .

وَقَاطِعُ طَرِيقِ تَحْتَمَ قَتْلُهُ ؛ فَيَحْرُمُ الِاسْتِسْلَامُ لَهُمْ ، فَإِنْ قَصَدَهَا مُسْلِمٌ مَحْقُونُ الدِّمِ لَمْ يَجِبِ الدَّفْعُ ، بَلْ يَجُوزُ الِاسْتِسْلَامُ لَهُ ، بَلْ يُسَنُّ لِلْأَمْرِ بِهِ .
وَلَا يَجِبُ الدَّفْعُ عَنْ مَالٍ لَا رُوحَ فِيهِ لِنَفْسِهِ .

وَلْيَدْفَعْ الصَّائِلَ الْمَعْصُومَ بِالْأَخْفِ فَأَلْأَخْفُ إِنْ أَمَكَنَ ، كَهَرَبٍ ، فَزَجَرٍ بِكَلَامٍ ، فَاسْتِغَاثَةٍ أَوْ تَحَصُّنٍ بِحَصَانَةٍ ، فَضَرْبٍ بِيَدٍ ، فَبَسْوَطٍ ، فَبِعَصَا ، فَقَطْعٍ ، فَقَتْلِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ جُوزٌ لِلضَّرُورَةِ ، وَلَا ضَرُورَةَ لِلْإِثْقَالِ مَعَ إِمْكَانِ الْأَخْفِ ؛ فَمَتَى خَالَفَ وَعَدَلَ إِلَى رُبَّةٍ مَعَ إِمْكَانِ الْإِكْتِفَاءِ بِدُونِهَا ضَمِنَ بِالْقَوْدِ وَغَيْرِهِ .

نَعَمْ لَوْ اَلْتَحَمَ الْقِتَالُ بَيْنَهُمَا ، وَاشْتَدَّ الْأَمْرُ عَنِ الضَّبْطِ ، سَقَطَ مُرَاعَاةُ التَّرْتِيبِ .

وَمَحَلُّ رِعَايَةِ التَّرْتِيبِ أَيْضًا فِي غَيْرِ الْفَاحِشَةِ ، فَلَوْ رَأَهُ قَدْ أُولَجَ فِي أَجْنَبِيَّةٍ ، فَلَهُ أَنْ يَبْدَأَهُ بِالْقَتْلِ ، وَإِنْ أُنْدَفَعَ بِدُونِهِ ، لِأَنَّهُ فِي كُلِّ لَحْظَةٍ مُوَاقِعٌ لَا يُسْتَدْرَكُ بِالْأَنَاءِ ، قَالَهُ الْمَاوَرِدِيُّ وَالتَّرْوِيَانِيُّ وَالشَّيْخُ زَكَرِيَّا .

قَالَ شَيْخُنَا : وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الْمُحْصَنِ ، أَمَا غَيْرُهُ ، فَالْمُتَّجِهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَتْلُهُ إِلَّا إِنْ أَدَّى الدَّفْعُ بغيرِهِ إِلَى مُضِيِّ زَمَنٍ وَهُوَ مُتَلَبِّسٌ بِالْفَاحِشَةِ . أَنْتَهَى .

وَإِذَا لَمْ يُمْكِنْ الدَّفْعُ بِالْأَخْفِ ، كَانَ لَمْ يَجِدْ إِلَّا نَحْوَ سَيْفٍ ، فَيَضْرِبُ بِهِ ؛ أَمَا إِذَا كَانَ الصَّائِلُ غَيْرَ مَعْصُومٍ ، فَلَهُ قَتْلُهُ بِمَا دَفَعَ بِالْأَخْفِ ، لِعَدَمِ حُرْمَتِهِ .

وَوَجَبَ خِتَانُ بِلُوغٍ ،

فَرَعٌ : يَجِبُ الدَّفْعُ عَنْ مُنْكَرٍ ، كَشْرَبِ مُسْكِرٍ وَضَرْبِ آلَةٍ لَهُوَ وَقَتْلِ
حَيَوَانٍ وَلَوْ لِلْقَاتِلِ .

* * *

وَوَجَبَ خِتَانُ لِلْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ حَيْثُ لَمْ يُولَدَا مَخْتُونَيْنِ ، لِقَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿ أَنْ أَتَّعِ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [١٦ سورة النحل / الآية : ١٢٣] وَمِنْهَا :
الْخِتَانُ ، اخْتَنَ وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِينَ سَنَةً .

وَقِيلَ : وَاجِبٌ عَلَى الرِّجَالِ وَسُنَّةٌ لِلنِّسَاءِ ، وَنُقِلَ عَنْ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ .

بِلُوغٍ وَعَقْلٍ ، إِذَا لَا تَكْلِيفَ قَبْلَهُمَا ، فَيَجِبُ بَعْدَهُمَا فَوْرًا .

وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ وَجُوبَهُ عَلَى وَلِيِّ مُمَيِّزٍ ، وَفِيهِ نَظَرٌ .

فَالْوَاجِبُ فِي خِتَانِ الرَّجُلِ قَطْعُ مَا يُغْطِي حَشَفَتَهُ حَتَّى تَنْكَشِفَ كُلُّهَا ،
وَالْمَرْأَةُ قَطْعُ جُزْءٍ يَقَعُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ مِنَ اللَّحْمَةِ الْمَوْجُودَةِ بِأَعْلَى الْفَرْجِ فَوْقَ
نُقْبَةِ الْبُولِ تُشَبِّهُ عُرْفَ الدِّيكِ ، وَتُسَمَّى : الْبُظْرَ ، بِمَوْحَدَةٍ مَفْتُوحَةٍ
فَمُعْجَمَةٍ سَاكِئَةٍ .

وَنُقِلَ الْأَرْدَبِيلِيُّ عَنِ الْإِمَامِ : وَلَوْ كَانَ ضَعِيفَ الْخِلْقَةِ ، بِحَيْثُ لَوْ
خُتِنَ خِيفَ عَلَيْهِ لَمْ يُخْتَنَ ، إِلَّا أَنْ يَغْلِبَ عَلَى الظَّنِّ سَلَامَتُهُ .

وَيُنْدَبُ تَعْجِيلُهُ سَابِعَ يَوْمِ الْوِلَادَةِ لِلاتِّبَاعِ ، فَإِنْ أَخَّرَ عَنْهُ فَفِي
الْأَرْبَعِينَ ، وَإِلَّا فَفِي السَّنَةِ السَّابِعَةِ لِأَنَّهَا وَقْتُ أَمْرِهِ بِالصَّلَاةِ .

وَمَنْ مَاتَ بِغَيْرِ خِتَانٍ لَمْ يُخْتَنَ فِي الْأَصَحِّ .

وَحَرْمُ تَثْقِيبِ أُذُنٍ .

وَيُسْنُ إِظْهَارِ خِتَانِ الذَّكَرِ وَإِخْفَاءِ خِتَانِ الْأُنْثَى .

وَأَمَّا مُؤَنَةُ الْخِتَانِ فِي مَالِ الْمُخْتُونِ ، وَلَوْ غَيْرَ مُكَلَّفٍ ، ثُمَّ عَلَى مَنْ تَلَزَمَتْ نَفَقَتُهُ .

وَيَجِبُ أَيْضاً قَطْعُ سُرَّةِ الْمَوْلُودِ بَعْدَ وَلَادَتِهِ بَعْدَ نَحْوِ رَبْطِهَا لِتَوْقُفِ إِمْسَاكِ الطَّعَامِ عَلَيْهِ .

وَحَرْمُ تَثْقِيبِ أَنْفٍ مُطْلَقاً ، وَأُذُنٍ صَبِيٍّ قَطْعاً ، وَصَبِيَّةٍ عَلَى الْأَوْجَهِ لِتَغْلِيْقِ الْحَلَقِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْغَزَالِيُّ وَغَيْرُهُ ، لِأَنَّهُ إِيْلَامٌ لَمْ تَدْعُ إِلَيْهِ حَاجَةٌ ؛ وَجَوَازُهُ الرَّزْكَشِيُّ ، وَأَسْتَدَلَّ بِمَا فِي حَدِيثِ أُمِّ زَرْعٍ فِي الصَّحِيحِ [البخاري ، رقم : ٥١٨٩ ؛ مسلم ، رقم : ٢٤٤٨] وَفِي فَتَاوَى قَاضِيخَانَ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ ، أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

وَفِي « الرَّعَايَةِ » لِلْحَنَابِلَةِ : يَجُوزُ فِي الصَّبِيِّ لِعَرَضِ الزَّيْنَةِ ، وَيُكْرَهُ فِي الصَّبِيِّ . أَنْتَهَى .

وَمُقْتَضَى كَلَامِ شَيْخِنَا فِي « شَرَحِ الْمُنْهَاجِ » جَوَازُهُ فِي الصَّبِيِّ لَا الصَّبِيِّ لِمَا عُرِفَ أَنَّهُ زِينَةٌ مَطْلُوبَةٌ فِي حَقِّهِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا فِي كُلِّ مَحَلٍّ ، وَقَدْ جَوَّزَ اللَّهُ ﷻ اللَّعَبَ لَهُنَّ بِمَا فِيهِ صُورَةٌ لِلْمَصْلَحَةِ ، فَكَذَا هَذَا أَيْضاً ، وَالتَّغْذِيبُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الزَّيْنَةِ الدَّاعِيَةِ لِرَغْبَةِ الْأَزْوَاجِ إِلَيْهِنَّ سَهْلٌ مُحْتَمَلٌ لِتِلْكَ الْمَصْلَحَةِ ، فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ .

بَابُ الْجِهَادِ

وَهُوَ فَرَضُ كِفَايَةِ كُلِّ عَامٍ ، كَقِيَامِ بِحُجَجِ دِينِيَّةٍ ، وَعُلُومِ شَرْعِيَّةٍ ،

تَتِمَّةٌ [فِي بَيَانِ حُكْمِ مَا تَتَلَفُهُ الْبَهَائِمُ] : مَنْ كَانَ مَعَ دَابَّةٍ يَضْمَنُ مَا أَتَلَفَتْهُ لَيْلًا وَنَهَارًا ، وَإِنْ كَانَتْ وَحْدَهَا فَاتَّلَفَتْ زَرْعًا أَوْ غَيْرَهُ نَهَارًا لَمْ يَضْمَنْ صَاحِبُهَا ، أَوْ لَيْلًا ضَمِنَ ، إِلَّا أَنْ لَا يُفَرِّطَ فِي رِبْطِهَا .

وَاتَّلَافُ نَحْوِ هِرَّةٍ طَيْرًا أَوْ طَعَامًا عُهُدِ اتَّلَافِهَا ضَمِنَ مَالِكُهَا لَيْلًا وَنَهَارًا إِنْ قَصَرَ فِي رِبْطِهِ ، وَتُدْفَعُ الْهِرَّةُ الضَّارِيَّةُ عَلَى نَحْوِ طَيْرٍ أَوْ طَعَامٍ لِتَأْكُلَهُ كَصَائِلٍ ، بِرِعَايَةِ التَّرْتِيبِ السَّابِقِ ، وَلَا تُقْتَلُ ضَارِيَّةٌ سَاكِنَةٌ خِلَافًا لِجَمْعٍ ، لِإِمْكَانِ التَّحَرُّزِ عَنْ شَرِّهَا .

* * *

بَابُ الْجِهَادِ

وَهُوَ فَرَضُ كِفَايَةِ كُلِّ عَامٍ ، وَلَوْ مَرَّةً إِذَا كَانَ الْكُفَّارُ بِلَادِهِمْ ، وَيَتَعَيَّنُ إِذَا دَخَلُوا بِلَدَنَا كَمَا يَأْتِي .

وَحُكْمُ فَرَضِ الْكِفَايَةِ أَنَّهُ إِذَا فَعَلَهُ مَنْ فِيهِمْ كِفَايَةُ سَقَطَ الْحَرَجُ عَنْهُ وَعَنِ الْبَاقِينَ ، وَيَأْتِي كُلُّ مَنْ لَا عُذْرَ لَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنْ تَرْكُوهُ ، وَإِنْ جَهِلُوا .

وَقُرُوضُهَا كَثِيرَةٌ ، كَقِيَامِ بِحُجَجِ دِينِيَّةٍ وَهِيَ الْبَرَاهِينُ عَلَى إِبْطَالِ الصَّانِعِ سُبْحَانَهُ ، وَمَا يَجِبُ لَهُ مِنَ الصِّفَاتِ وَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ مِنْهَا وَعَلَى إِبْطَالِ الْكُتُبَاتِ وَمَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ مِنَ الْأَمْعَادِ وَالْحِسَابِ وَغَيْرِ ذَلِكَ .

وَعُلُومُ شَرْعِيَّةٍ كَتَفْسِيرِ وَحَدِيثِ وَفَقْهِ زَائِدٍ عَلَى مَا لَا بُدَّ مِنْهُ ، وَمَا

وَدَفَعَ ضَرَرَ مَعْصُومٍ ، وَأَمَرَ بِمَعْرُوفٍ ، وَتَحَمَّلَ شَهَادَةَ وَأَدَائِيهَا ، وَرَدَّ

يَتَعَلَّقُ بِهَا ، بِحَيْثُ يَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ وَالْإِفْتَاءِ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِمَا .

وَدَفَعَ ضَرَرَ مَعْصُومٍ مِنْ مُسْلِمٍ وَذِمِّيٍّ وَمُسْتَأْمِنٍ جَائِعٍ لَمْ يَصِلْ لِحَاجَةِ
الْاضْطِرَارِّ ، أَوْ عَارٍ ، أَوْ نَحْوِهِمَا ؛ وَالْمُخَاطَبُ بِهِ كُلُّ مُوسِرٍ بِمَا زَادَ عَلَى
كِفَايَةِ سَنَةٍ لَهُ وَلَمْ يَمُوتْهُ عِنْدَ اخْتِلَالِ بَيْتِ الْمَالِ وَعَدَمِ وِفَاءِ زَكَاةٍ .

وَأَمَرَ بِمَعْرُوفٍ ، أَيُّ : وَاجِبَاتِ الشَّرْعِ ، وَالْكَفِّ عَنْ مُحَرَّمَاتِهِ ؛
فَشَمَلَ النَّهْيَ عَنْ مُنْكَرٍ ، أَيُّ : الْمُنْكَرِ ، لَكِنَّ مَحَلَّهُ فِي وَاجِبٍ أَوْ حَرَامٍ
مُجْمَعٍ عَلَيْهِ ، أَوْ فِي اعْتِقَادِ الْفَاعِلِ ؛ وَالْمُخَاطَبُ بِهِ كُلُّ مُكَلَّفٍ لَمْ يَخَفْ
عَلَى نَحْوِ عُضْوٍ وَمَالٍ وَإِنْ قَلَّ ، وَلَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ فَاعِلَهُ يَزِيدُ فِيهِ
عِنَادًا ، وَإِنْ عَلِمَ عَادَةً أَنَّهُ لَا يُفِيدُهُ ، بَأَن يَغْيِرَهُ بِكُلِّ طَرِيقٍ أَمَكَنَهُ مِنْ يَدِ ،
فِلْسَانٍ ، فَاسْتِغَاثَةٍ بِالْغَيْرِ ؛ فَإِنْ عَجَزَ أَنْكَرَهُ بِقَلْبِهِ .

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ الْبَحْثُ وَالتَّجَسُّسُ وَافْتِحَامُ الدُّورِ بِالظُّنُونِ ، نَعَمْ إِنْ
أَخْبَرَهُ ثِقَّةٌ بِمَنْ أَخْتَفَى بِمُنْكَرٍ لَا يُتَدَارَكُ ، كَالْقَتْلِ وَالزَّنا ، لَزِمَهُ ذَلِكَ ؛ وَلَوْ
تَوَقَّفَ الْإِنْكَارُ عَلَى الَّرَّفَعِ لِلسُّلْطَانِ لَمْ يَجِبْ ، لِمَا فِيهِ مِنْ هَتِكِ حُرْمَةٍ ،
وَتَغْرِيمِ مَالٍ ؛ قَالَهُ أَبُو الْقُسَيْرِيِّ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَلَهُ أَحْتِمَالٌ بِوُجُوبِهِ إِذَا لَمْ يَنْزَجِرْ إِلَّا بِهِ ، وَهُوَ
الْأَوْجَهُ ، وَكَلَامُ « الرُّوضَةِ » وَغَيْرُهَا صَرِيحٌ فِيهِ . انْتَهَى .

وَتَحَمَّلَ شَهَادَةَ عَلَى أَهْلِ لَهُ حَضَرَ إِلَيْهِ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ أَوْ طَلَبَهُ إِنْ عَذَرَ
بِعُذْرِ جُمُعَةٍ ، وَأَدَائِيهَا عَلَى مَنْ تَحَمَّلَهَا ، إِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ نِصَابٍ ، وَإِلَّا فَهُوَ
فَرَضٌ عَيْنٍ ، وَكُلُّ أَحْيَاءٍ كَعَبَةٍ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ كُلِّ عَامٍ ، وَتَشْيِيعِ جَنَازَةٍ ، وَرَدَّ

سَلَامٌ عَنْ جَمْعٍ ،

سَلَامٌ مَسْنُونٍ عَنْ جَمْعٍ ، أَيْ : ائْتَيْنِ فَأَكْثَرَ ، فَيَسْقُطُ الْفَرَضُ عَنِ الْبَاقِينَ ، وَيَخْتَصُّ بِالثَّوَابِ ، فَإِنْ رَدُّوا كُلُّهُمْ وَلَوْ مُرْتَبًا أُثِيبُوا ثَوَابُ الْفَرَضِ كَالْمُصَلِّينَ عَلَى الْجَنَازَةِ ، وَلَوْ سَلَّمَ جَمْعٌ مُرْتَبُونَ عَلَى وَاحِدٍ فَرَدَّ مَرَّةً قَاصِدًا جَمِيعَهُمْ ، وَكَذَا لَوْ أَطْلَقَ عَلَى الْأَوْجِهَةِ ، أَجْزَاءُ مَا لَمْ يَخْصُلْ فَضْلُ ضَارٍّ .

وَدَخَلَ فِي قَوْلِي : « مَسْنُونٍ » سَلَامُ امْرَأَةٍ عَلَى امْرَأَةٍ ، أَوْ نَحْوِ مَحْرَمٍ أَوْ سَيِّدٍ أَوْ زَوْجٍ ، وَكَذَا عَلَى أَجْنَبِيٍّ وَهِيَ عَجُوزٌ لَا تُشْتَهَى ؛ وَيَلْزَمُهَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ رَدُّ سَلَامِ الرَّجُلِ ، أَمَّا مُشْتَهَاءٌ لَيْسَ مَعَهَا امْرَأَةٌ أُخْرَى ، فَيَحْرُمُ عَلَيْهَا رَدُّ سَلَامِ أَجْنَبِيٍّ ، وَمِثْلُهُ ابْتِدَاؤُهُ .

وَيُكْرَهُ رَدُّ سَلَامِهَا ، وَمِثْلُهُ ابْتِدَاؤُهُ أَيْضًا .

وَالْفَرْقُ أَنَّ رَدَّهَا وَابْتِدَاءَهَا يُطِمِعُهُ لَطَمَعِهِ فِيهَا أَكْثَرَ ، بِخِلَافِ ابْتِدَائِهِ وَرَدِّهِ ؛ قَالَهُ شَيْخُنَا .

وَلَوْ سَلَّمَ عَلَى جَمْعٍ نِسْوَةٍ ، وَجَبَ رَدُّ إِحْدَاهُنَّ ، إِذْ لَا يُخْشَى فِتْنَتُهُ حِينَئِذٍ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « عَنْ جَمْعٍ » الْوَاحِدُ ، فَالَرَّدُ فَرَضٌ عَيْنٍ عَلَيْهِ ، وَلَوْ كَانَ الْمُسَلَّمُ صَبِيًّا مُمَيَّزًا .

وَلَا بُدَّ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالرَّدِّ مِنْ رَفْعِ الصَّوْتِ بِقَدْرِ مَا يَخْصُلُ بِهِ السَّمَاعُ الْمُحَقَّقُ ، وَلَوْ فِي ثَقِيلِ السَّمْعِ ، نَعَمْ إِنْ مَرَّ عَلَيْهِ سَرِيعًا بِحَيْثُ لَمْ يَبْلُغْهُ صَوْتُهُ ، فَالَّذِي يَظْهَرُ ، كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا ، أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الَّرَّفْعُ وَسَعَهُ دُونَ الْعَدْوِ خَلْفَهُ .

وَأَبْتَدَاؤُهُ سُنَّةٌ ،

وَيَجِبُ اتِّصَالُ الرَّدِّ بِالسَّلَامِ كَاتِّصَالِ قَبُولِ التَّبَعِ بِإِجَابِهِ ، وَلَا بِأَسْ
بِتَقْدِيمِ : « عَلَيْكَ » فِي رَدِّ سَلَامِ الْغَائِبِ ، لِأَنَّ الْفَضْلَ لَيْسَ بِأَجَنَبِيٍّ ،
وَحَيْثُ زَالَتِ الْفَوْرِيَّةُ فَلَا قَضَاءَ ، خِلَافًا لِمَا يُوهِمُهُ كَلَامُ الرُّوْيَانِيِّ .

وَيَجِبُ فِي الرَّدِّ عَلَى الْأَصَمِّ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْإِشَارَةِ ، وَلَا
يَلْزُمُهُ الرَّدُّ إِلَّا إِنْ جَمَعَ لَهُ الْمُسَلِّمُ عَلَيْهِ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْإِشَارَةِ .

وَأَبْتَدَاؤُهُ ، أَيُّ : السَّلَامِ ، عِنْدَ إِقْبَالِهِ أَوْ أَنْصِرَافِهِ عَلَى مُسَلِّمٍ ، غَيْرِ نَحْوِ
فَاسِقٍ أَوْ مُبْتَدِعٍ ، حَتَّى الصَّبِيِّ الْمُمَيِّزِ ، وَإِنْ ظَنَّ عَدَمَ الرَّدِّ ؛ سُنَّةٌ عَيْنًا
لِلْوَاحِدِ ، وَكِفَايَةٌ لِلْجَمَاعَةِ ، كَالْتَّسْمِيَةِ لِلْأَكْلِ ، لِخَبَرِ : « إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ
بِاللهِ مَنْ بَدَأَهُمُ بِالسَّلَامِ » [أَبُو دَاوُدَ ، رَقْمُ : ٥١٩٧ ؛ التِّرْمِذِيُّ ، رَقْمُ : ٢٦٩٤ ؛ «مُسْنَدُ
أَحْمَدَ» ، رَقْمُ : ٢١٦٨٨ و ٢١٧٧٦ و ٢١٨١٤] .

وَأَفْتَى الْقَاضِي بَأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ أَفْضَلُ ، كَمَا أَنَّ إِبْرَاءَ الْمُعْسِرِ أَفْضَلُ مِنْ
إِنْظَارِهِ . وَصِيغَةُ ابْتِدَائِهِ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ، أَوْ : سَلَامٌ ، وَكَذَا : عَلَيْكُمْ
السَّلَامُ ، أَوْ : سَلَامٌ ؛ لَكِنَّهُ مَكْرُوهٌ لِلنَّهْيِ عَنْهُ ؛ وَمَعَ ذَلِكَ يَجِبُ الرَّدُّ
فِيهِ ، بِخِلَافِ : وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ ، بِالْوَاوِ ، إِذَا لَا يَصْلُحُ لِلْإِبْتِدَاءِ .

وَالْأَفْضَلُ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالرَّدِّ الْإِثْنَانُ بِصِيغَةِ الْجَمْعِ حَتَّى فِي الْوَاحِدِ ،
لِأَجْلِ الْمَلَائِكَةِ وَالتَّعْظِيمِ ، وَزِيَادَةِ : وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ وَمَغْفِرَتُهُ ؛ وَلَا
يَكْفِي الْإِفْرَادُ لِلْجَمَاعَةِ .

وَلَوْ سَلَّمَ كُلُّ عَلَى الْآخِرِ ، فَإِنْ تَرْتَّبَا كَانَ الثَّانِي جَوَابًا ، أَيُّ : مَا لَمْ
يَقْصِدْ بِهِ الْإِبْتِدَاءَ وَحْدَهُ كَمَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ ، وَإِلَّا لَرِمَ كُلُّا الرَّدُّ .

فُرُوعٌ : يُسَنُّ إِرسَالُ السَّلَامِ لِلْغَائِبِ ، وَيَلْزَمُ الرَّسُولَ التَّبْلِيغُ ، لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ ، وَيَجِبُ أَدَاؤُهَا ، وَمَحَلُّهُ مَا إِذَا رَضِيَ بِتَحْمُلِ تِلْكَ الْأَمَانَةِ ، أَمَا لَوْ رَدَّهَا فَلَا ، وَكَذَا إِنْ سَكَتَ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يَجِبُ عَلَى الْمُوصَى بِهِ تَبْلِيغُهُ وَمَحَلُّهُ ، كَمَا قَالَ شَيْخُنَا ، إِنْ قَبِلَ الْوَصِيَّةَ بِلَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى التَّحْمُلِ ؛ وَيَلْزَمُ الْمُرْسَلُ إِلَيْهِ الرَّدُّ فَوْرًا بِاللَّفْظِ فِي الْإِرسَالِ ، وَبِهِ أَوَّلُ الْكِتَابَةِ فِيهَا .

وَيُنْدَبُ الرَّدُّ أَيْضًا عَلَى الْمُبْلَغِ وَالْبَدَاءَةُ بِهِ ، فَيَقُولُ : وَعَلَيْكَ وَعَلَيْهِ السَّلَامُ ؛ لِلْخَبَرِ الْمَشْهُورِ فِيهِ [أَبُو دَاوُدَ ، رَقْمٌ : ٥٢٣١ ؛ « مسند أحمد » ، رَقْمٌ : ٢٢٥٩٤] .

وَحَكَى بَعْضُهُمْ بِنْدَبِ الْبَدَاءَةِ بِالْمُرْسَلِ .

وَيَحْرُمُ أَنْ يَبْدَأَ بِهِ ذِمِّيًّا ، وَيَسْتَنْبِيهِ وَجُوبًا بِلِقَائِهِ إِنْ كَانَ مَعَ مُسْلِمٍ .

وَيُسَنُّ لِمَنْ دَخَلَ مَحَلًّا خَالِيًّا أَنْ يَقُولَ : السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ؛ وَلَا يُنْدَبُ السَّلَامُ عَلَى قَاضِي حَاجَةٍ بَوَلٍ أَوْ غَائِطٍ أَوْ جَمَاعٍ أَوْ اسْتِنْجَاءٍ ، وَلَا عَلَى شَارِبٍ وَآكِلٍ فِي فَمِهِ اللَّقْمَةُ لِشُغْلِهِ ، وَلَا عَلَى فَاسِقٍ ؛ بَلْ يُسَنُّ تَرْكُهُ عَلَى مُجَاهِرٍ بِفِسْقِهِ ، وَمُرْتَكِبٍ ذَنْبٍ عَظِيمٍ لَمْ يَتُبْ مِنْهُ ، وَمُبْتَدِعٍ إِلَّا لِعُذْرٍ أَوْ خَوْفٍ مَفْسَدَةٍ ، وَلَا عَلَى مُصَلٍّ وَسَاجِدٍ وَمُؤَذِّنٍ وَمُقِيمٍ وَخَطِيبٍ وَمُسْتَمِعِهِ ، وَلَا رَدُّ عَلَيْهِمْ إِلَّا مُسْتَمِعِ الْخَطِيبِ ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ ؛ بَلْ يُكْرَهُ لِقَاضِي الْحَاجَةِ وَالْمُجَامِعِ وَالْمُسْتَنْجِي ، وَيُسَنُّ لِلْآكِلِ وَإِنْ كَانَتْ اللَّقْمَةُ بِفِيهِ ، نَعَمْ يُسَنُّ السَّلَامُ عَلَيْهِ بَعْدَ الْبَلْعِ وَقَبْلَ وَضْعِ اللَّقْمَةِ بِفِيهِ ، وَيَلْزَمُهُ الرَّدُّ ، وَيُسَنُّ الرَّدُّ لِمَنْ فِي الْحَمَامِ وَمُلَّبٍّ بِاللَّفْظِ ، وَلِمُصَلٍّ

كَتَشَمِينَتِ عَاطِسٍ حَمْدَ اللَّهِ تَعَالَى ؛

وَمُؤَذِّنٍ وَمُقِيمٍ بِالْإِشَارَةِ ، وَإِلَّا فَبَعْدَ الْفَرَاغِ ، أَيُّ : إِنْ قَرَّبَ الْفَصْلُ ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ ، وَيُسْنُ عِنْدَ التَّلَاقِ سَلَامٌ صَغِيرٍ عَلَى كَبِيرٍ ، وَمَاشٍ عَلَى وَاقِفٍ ، وَرَاكِبٍ عَلَيْهِمْ ، وَقَلِيلِينَ عَلَى كَثِيرِينَ .

* * *

فَوَائِدُ : وَحَنِي الظَّهْرِ مَكْرُوهٌ ، وَقَالَ كَثِيرُونَ : حَرَامٌ ، وَأَفْتَى النَّوَوِيُّ بِكَرَاهَةِ الْأَنْحِنَاءِ بِالرَّأْسِ وَتَقْبِيلِ نَحْوِ رَأْسٍ أَوْ يَدٍ أَوْ رِجْلِ ، لَا سِيَّمَا لِنَحْوِ غَنِيٍّ ، لِحَدِيثٍ : « مَنْ تَوَاضَعَ لِنَحْوِ غَنِيٍّ ذَهَبَ ثُلُثَا دِينِهِ » [البيهقي في « شعب الإيمان »] ، وَيُنْدَبُ ذَلِكَ لِنَحْوِ صَلاحٍ أَوْ عِلْمٍ أَوْ شَرَفٍ ، لِأَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ قَبْلَ يَدِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

وَيُسْنُ الْقِيَامُ لِمَنْ فِيهِ فَضِيلَةٌ ظَاهِرَةٌ ، مِنْ نَحْوِ صَلاحٍ أَوْ عِلْمٍ أَوْ وَلَادَةٍ أَوْ وَلَايَةٍ مَصْحُوبَةٍ بِصِيَانَةٍ .

قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ : أَوْ لِمَنْ يُرْجَى خَيْرُهُ أَوْ يُخْشَى شَرُّهُ ، وَلَوْ كَافِرًا خَشِيَ مِنْهُ ضَرَرًا عَظِيمًا .

وَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يُحِبَّ قِيَامَهُمْ لَهُ .

وَيُسْنُ تَقْبِيلُ قَادِمٍ مِنْ سَفَرٍ وَمُعَانَقَتُهُ لِلاتِّبَاعِ .

* * *

كَتَشَمِينَتِ عَاطِسٍ بِالْبَيْتِ حَمْدَ اللَّهِ تَعَالَى بِـ « يَرْحَمُكَ اللَّهُ » أَوْ « رَحِمَكُمُ اللَّهُ » ؛ وَصَغِيرٍ مُمَيَّزٍ حَمْدَ اللَّهِ بِنَحْوِ : « أَصْلَحَكَ اللَّهُ » ، فَإِنَّهُ سُنَّةٌ عَلَى الْكِفَايَةِ إِنْ سَمِعَ جَمَاعَةً ، وَسُنَّةٌ عَيْنٍ إِنْ سَمِعَ وَاحِدًا ، إِذَا حَمَدَ اللَّهُ

عَلَى مُكَلَّفٍ ذَكَرَ حُرٌّ

الْعَاطِسُ الْمُمِيزُ عَقَبَ عَطَاسِهِ ، بَأْنَ لَمْ يَتَخَلَّلْ بَيْنَهُمَا فَوْقَ سَكْتَةِ تَنْفُسٍ أَوْ عِيٍّ ، فَإِنَّهُ يُسَرُّ لَهُ أَنْ يَقُولَ عَقَبَهُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَأَفْضَلُ مِنْهُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَأَفْضَلُ مِنْهُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « حَمِدَ اللَّهُ » مَنْ لَمْ يَحْمَدْهُ عَقَبَهُ ، فَلَا يُسَرُّ التَّشْمِيتُ لَهُ ، فَإِنْ شَكَّ ، قَالَ : يَرْحَمُ اللَّهُ مَنْ حَمَدَهُ .

وَيُسَرُّ تَذْكِيرُهُ الْحَمْدَ ، وَعِنْدَ تَوَالِي الْعَطَاسِ يُشَمِّتُهُ لِثَلَاثٍ ، ثُمَّ يَدْعُو لَهُ بِالْشِّفَاءِ ، وَيُسَرُّ بِهِ الْمُصَلِّي وَيَحْمَدُ فِي نَفْسِهِ إِنْ كَانَ مَشْغُولًا بِنَحْوِ بَوْلِ أَوْ جِمَاعٍ ؛ وَيُسْتَرَطُّ رَفْعُ بِكُلٍّ ، بِحَيْثُ يَسْمَعُهُ صَاحِبُهُ .

وَيُسَرُّ لِلْعَاطِسِ وَضْعُ شَيْءٍ عَلَى وَجْهِهِ ، وَخَفْضُ صَوْتِهِ مَا أَمْكَنَهُ ، وَإِجَابَةُ مُشَمِّتِهِ بِنَحْوِ : يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَيُصْلِحْ بِالْكُمِّ ، أَوْ : يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ ؛ لِلأَمْرِ بِهِ .

وَيُسَرُّ لِلْمُتَنَائِبِ رَدُّ التَّثَاؤُبِ طَاقَتَهُ ، وَسَرُّ فِيهِ وَلَوْ فِي الصَّلَاةِ بِيَدِهِ الْيُسْرَى .

وَيُسَرُّ إِجَابَةُ الدَّاعِي : بِلَبِّكَ .

* * *

وَالْجِهَادُ فَرَضٌ كِفَايَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ أَيْ : بِالْبَالِغِ عَاقِلٍ ، لِرَفْعِ الْقَلَمِ عَنْ غَيْرِهِمَا .

- - -

ذَكَرَ لِضَعْفِ الْمَرْأَةِ عَنْهُ غَالِبًا .

حُرٌّ ، فَلَا يَجِبُ عَلَى ذِي رِقٍّ ، وَلَوْ مُكَاتَبًا وَمُبْعَضًا ، وَإِنْ أُذِنَ لَهُ

مُسْتَطِيعٌ لَهُ سِلَاحٌ ، وَحَرْمَ سَفَرٍ بِلَا إِذْنِ غَرِيمٍ

سَيِّدُهُ ، لِنَقْصِهِ .

مُسْتَطِيعٌ لَهُ سِلَاحٌ ، فَلَا يَجِبُ عَلَى غَيْرِ مُسْتَطِيعٍ ، كَأَقْطَعَ وَأَعْمَى وَفَاقِدٍ مُعْظَمِ أَصَابِعِ يَدِهِ ، وَمَنْ بِهِ عَرَجٌ بَيِّنٌ ، أَوْ مَرَضٌ تَعْظُمُ مَشَقَّتُهُ ؛ وَكَعَادِمِ مُؤْنٍ وَمَرْكُوبٍ فِي سَفَرٍ قَصِيرٍ فَاضِلٍ ذَلِكَ عَنْ مُؤْنَةٍ مَنْ تَلَزَّمَهُ مُؤْنَتُهُ ، كَمَا فِي الْحَجِّ ؛ وَلَا عَلَى مَنْ لَيْسَ لَهُ سِلَاحٌ ، لِأَنَّ عَادِمَ ذَلِكَ لَا نُصْرَةَ بِهِ .

وَحَرْمٌ عَلَى مَدِينٍ مُوسِرٍ عَلَيْهِ دَيْنٌ حَالٌّ لَمْ يُوَكَّلْ مَنْ يَقْضِي عَنْهُ مِنْ مَالِهِ الْحَاضِرِ ؛ سَفَرٌ لِحِجَاهٍ وَغَيْرِهِ ، وَإِنْ قَصُرَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَخُوفًا ، أَوْ كَانَ لَطَلَبِ عِلْمٍ رِعَايَةٍ لِحَقِّ الْغَيْرِ ، وَمِنْ ثَمَّ جَاءَ فِي مُسْلِمٍ [رَفَع : ١٨٨٦] : « أَلْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُكَفِّرُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الدِّينَ » .

بِلَا إِذْنِ غَرِيمٍ أَوْ ظَنِّ رِضَاهُ ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْإِذْنِ ، وَلَوْ كَانَ الْغَرِيمُ ذِمِّيًّا ، أَوْ كَانَ بِالْأَدِينِ رَهْنٌ وَثِيقٌ أَوْ كَفِيلٌ مُوسِرٌ .

قَالَ الْإِسْنَوِيُّ فِي « الْمُهَمَّاتِ » : إِنَّ سُكُوتَ رَبِّ الدِّينِ لَيْسَ بِكَافٍ فِي جَوَازِ السَّفَرِ ؛ مُعْتَمِدًا فِي ذَلِكَ عَلَى مَا فَهِمَ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ هُنَا .

وَقَالَ أَبُو الرِّفْعَةِ وَالْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَابْنُ دِينَجِي وَالْقَزَوِينِيُّ : لَا بُدَّ فِي الْحُرْمَةِ مِنَ التَّصْرِيحِ بِالْمَنْعِ .

وَنَقَلَهُ الْقَاضِي إِبْرَاهِيمُ أَبُو ظَهْرَةَ .

وَلَا يَحْرُمُ السَّفَرُ ، بَلْ وَلَا يُمْنَعُ مِنْهُ إِنْ كَانَ مُعْسِرًا ، أَوْ كَانَ الدِّينُ مُوجِبًا ، وَإِنْ قَرَّبَ حُلُولَهُ ، بِشَرْطِ وُصُولِهِ لِمَا يَحِلُّ لَهُ فِيهِ الْقَصْرُ ، وَهُوَ مُوجَلٌّ .

وَأَصْلِي لَا لِتَعْلَمَ فَرَضِي ، وَإِنْ دَخَلُوا بِلَدَةً لَنَا تَعَيَّنَ عَلَى أَهْلِهَا

وَحَرَّمَ السَّفَرُ لِجِهَادٍ وَحَجٌّ تَطَوُّعٌ بِلَا إِذْنِ أَصْلِي مُسْلِمٍ أَبٍ أَوْ أُمٍّ وَإِنْ عَلَيَا ، وَلَوْ أَذِنَ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ مِنْهُ ، وَكَذَا يَحْرُمُ بِلَا إِذْنِ أَصْلِي سَفَرٌ لَمْ تَغْلِبْ فِيهِ السَّلَامَةُ لِتِجَارَةٍ ، لَا سَفَرٌ لِتَعْلَمَ فَرَضِي ، وَلَوْ كِفَايَةً ، كَطَلَبِ النَّحْوِ وَدَرَجَةِ الْفَتْوَى ، فَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَأْذِنْ أَصْلُهُ .

وَإِنْ دَخَلُوا ، أَيُّ : الْكُفَّارُ بِلَدَةً لَنَا تَعَيَّنَ الْجِهَادُ عَلَى أَهْلِهَا ، أَيُّ : يَتَعَيَّنُ عَلَى أَهْلِهَا الدَّفْعُ بِمَا أَمَكْنَهُمْ .

وَلِلدَّفْعِ مَرَّتَانِ : إِحْدَاهُمَا أَنْ يَحْتَمِلَ الْحَالُ اجْتِمَاعَهُمْ وَتَاهُبُّهُمْ لِلْحَرْبِ ، فَوَجَبَ الدَّفْعُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمْ بِمَا يَقْدِرُ ، حَتَّى عَلَى مَنْ لَا يَلْزُمُهُ الْجِهَادُ ، نَحْوَ فَقِيرٍ وَوَلَدٍ وَمَدِينٍ وَعَبْدٍ وَأَمْرَأَةٍ فِيهَا قُوَّةٌ بِلَا إِذْنِ مِمَّنْ مَرَّ ، وَيُغْتَفَرُ ذَلِكَ لِهَذَا الْخَطَرِ الْعَظِيمِ الَّذِي لَا سَبِيلَ لِإِهْمَالِهِمْ .

وَنَائِيَّتُهُمَا أَنْ يَغْشَاهُمُ الْكُفَّارُ وَلَا يَتِمَكَّنُونَ مِنْ اجْتِمَاعٍ وَتَاهُبَّ ، فَمَنْ قَصَدَهُ كَافِرٌ أَوْ كُفَّارٌ ، وَعَلِمَ أَنَّهُ يُقْتَلُ إِنْ أَخَذَهُ ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَدْفَعَ عَنْ نَفْسِهِ بِمَا أَمَكَّنَ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا جِهَادَ عَلَيْهِ لِامْتِنَاعِ الْأَسْتِسْلَامِ لِكَافِرٍ .

* * *

فُرُوعٌ : وَإِذَا لَمْ يُمَكِّنْ تَاهَبَّ لِقِتَالٍ وَجَوَّزَ أَسْرًا وَقَتْلًا فَلَهُ قِتَالٌ ، وَأَسْتِسْلَامٌ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ إِنْ أُمْتِنَعَ مِنْهُ قُتِلَ ، وَأَمِنَتِ الْمَرْأَةُ فَاحِشَةً إِنْ أَخَذَتْ ، وَإِلَّا تَعَيَّنَ الْجِهَادُ ؛ فَمَنْ عَلِمَ أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ إِنْ أَخَذَ قُتِلَ عَيْنًا أُمْتِنَعَ عَلَيْهِ الْأَسْتِسْلَامُ كَمَا مَرَّ آنِفًا .

وَلَوْ أَسْرُوا مُسْلِمًا يَجِبُ التُّهُؤُصُ إِلَيْهِمْ فَوْرًا عَلَى كُلِّ قَادِرٍ لِخَلَاصِهِ إِنْ

وَمَنْ دُونَ مَسَافَةٍ قَصِيرٍ مِنْهَا ، وَحَرَّمَ أَنْصِرَافٌ عَنْ صَفٍّ إِذَا لَمْ يَزِيدُوا عَلَى مِثْلَيْنَا ،

رُجِي ، وَلَوْ قَالَ لِكَافِرٍ : أَطْلُقَ أَسِيرَكَ وَعَلَيَّ كَذَا ؛ فَأَطْلَقَهُ ، لَزِمَهُ وَلَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْأَسِيرِ ، إِلَّا إِنْ أَذِنَ لَهُ فِي مُفَادَاتِهِ فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ لَهُ الْرُّجُوعَ .

* * *

وَتَعَيَّنَ عَلَى مَنْ دُونَ مَسَافَةٍ قَصِيرٍ مِنْهَا ، أَيُّ : مِنَ الْبَلَدَةِ الَّتِي دَخَلُوا فِيهَا ، وَإِنْ كَانَ فِي أَهْلِهِمْ كِفَايَةٌ ، لَأَنَّهُمْ فِي حُكْمِهِمْ ، وَكَذَا مَنْ كَانَ عَلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ إِنْ لَمْ يَكْفِ أَهْلُهَا وَمَنْ يَلِيهِمْ ، فَيَصِيرُ فَرَضَ عَيْنٍ فِي حَقِّ مَنْ قَرَّبَ ، وَفَرَضَ كِفَايَةً فِي حَقِّ مَنْ بَعَدَ .

وَحَرَّمَ عَلَى مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ فَرَضِ الْجِهَادِ أَنْصِرَافٌ عَنْ صَفٍّ بَعْدَ التَّلَاقِي ، وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ قُتِلَ ، لِعَدِهِ ﷺ الْفِرَارَ مِنَ الرَّحْفِ مِنَ السَّبْعِ الْمُؤَبَّاتِ [البخاري ، رقم : ٢٧٦٦ ؛ مسلم ، رقم : ٨٩] ، وَلَوْ ذَهَبَ سِلَاحُهُ وَأَمَكَنَ الرَّمْيُ بِالْحِجَارَةِ لَمْ يَجُزْ لَهُ الْأَنْصِرَافُ عَلَى تَنَاقُضٍ فِيهِ ، وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ إِذَا غَلَبَ ظَنُّ الْهَلَاكِ بِالثَّبَاتِ مِنْ غَيْرِ نِكَايَةٍ فِيهِمْ وَجَبَ الْفِرَارُ ، إِذَا لَمْ يَزِيدُوا ، أَيُّ : الْكُفَّارُ عَلَى مِثْلَيْنَا ، لِلآيَةِ [٨ سورة الأنفال / الآية : ٦٦] ، وَحِكْمَةُ وَجُوبِ مُصَابَرَةِ الضُّعْفِ أَنَّ الْمُسْلِمَ يُقَاتِلُ عَلَى إِحْدَى الْحُسْنَيْنِ : الشَّهَادَةِ وَالْفَوْزِ بِالْغَنِيمَةِ مَعَ الْأَجْرِ ، وَالْكَافِرُ يُقَاتِلُ عَلَى الْفَوْزِ بِالْدُّنْيَا فَقَطْ .

أَمَّا إِذَا زَادُوا عَلَى الْمِثْلَيْنِ ، كِمِثْلَيْنِ وَوَاحِدٍ عَنْ مِئَةٍ ، فَيَجُوزُ

وَيَرِقُ ذَرَارِيَّ كُفَّارٍ بِأَسْرِ ،

الْأَنْصِرَافُ مُطْلَقًا .

وَحَرَّمَ جَمْعُ مُجْتَهِدُونَ الْأَنْصِرَافَ مُطْلَقًا إِذَا بَلَغَ الْمُسْلِمُونَ أَثْنَيْ عَشَرَ
أَلْفًا ، لِخَبَرٍ : « لَنْ يُغْلَبَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا مِنْ قِلَّةٍ » ، وَبِهِ خُصَّتِ الْآيَةُ
[٨ سورة الأنفال / الآية : ٦٦] .

وَيُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّ الْغَالِبَ عَلَى هَذَا الْعَدَدِ الظَّفَرُ ،
فَلَا تَعْرُضَ فِيهِ لِحُزْمَةِ فِرَارٍ وَلَا لِعَدَمِهَا ، كَمَا هُوَ وَاضِحٌ ؛ وَإِنَّمَا يَحْرُمُ
الْأَنْصِرَافُ إِنْ قَاوَمْنَاهُمْ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ يَسْتَنْجِدُ بِهَا
عَلَى الْعُدُوِّ ، وَلَوْ بَعِيدَةً .

وَيَرِقُ ذَرَارِيَّ كُفَّارٍ وَعَبِيدُهُمْ ، وَلَوْ مُسْلِمِينَ كَامِلِينَ ، بِأَسْرِ كَمَا يَرِقُ
حَزْبِيَّ مَقْهُورٍ لِحَزْبِيٍّ بِالْقَهْرِ ، أَيْ : يَصِيرُونَ بِنَفْسِ الْأَسْرِ أَرْقَاءَ لَنَا ،
وَيَكُونُونَ كَسَائِرِ أَمْوَالِ الْغَنِيمَةِ .

وَدَخَلَ فِي « الذَّرَارِي » الصَّبِيَانُ وَالْمَجَانِينُ وَالنُّسَوَانُ .

وَلَا حَدَّ إِنْ وَطِئَ غَانِمٌ أَوْ أَبَوُهُ أَوْ سَيِّدُهُ أُمَّةً فِي الْغَنِيمَةِ ، وَلَوْ قَبْلَ
أَخْتِيَارِ التَّمَلُّكِ ، لِأَنَّ فِيهَا شُبُهَةَ مُلْكٍ ، وَيُعَزَّرُ عَالِمٌ بِالتَّحْرِيمِ لَا جَاهِلٌ بِهِ
إِنْ عُدِرَ ، لِقُرْبِ إِسْلَامِهِ أَوْ بُعْدِ مَحَلِّهِ عَنِ الْعُلَمَاءِ .

* * *

فَرَعٌ : يُحَكَّمُ بِإِسْلَامٍ غَيْرِ بَالِغٍ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا ، إِمَّا تَبَعًا لِلْسَّابِي
الْمُسْلِمِ ، وَلَوْ شَارَكَهُ كَافِرٌ فِي سَبِيهِ ، وَإِمَّا تَبَعًا لِأَحَدِ أَصُولِهِ ، وَإِنْ كَانَ

وَلِإِمَامٍ خِيَارٌ فِي كَامِلٍ بَيْنَ قَتْلِ وَمَنْ وَفِدَاءٍ وَأَسْتِرْقَاقٍ ، وَإِسْلَامٍ
كَافِرٍ بَعْدَ أَسْرِ يَعْصِمُ دَمَهُ ،

إِسْلَامُهُ قَبْلَ عُلُوقِهِ ، فَلَوْ أَقَرَّ أَحَدُهُمَا بِالْكَفْرِ بَعْدَ الْبُلُوغِ فَهُوَ مُرْتَدٌّ مِنْ
الْآنَ .

* * *

وَلِإِمَامٍ أَوْ أَمِيرٍ خِيَارٌ فِي أَسِيرٍ كَامِلٍ بِبُلُوغٍ وَعَقْلِ وَذُكُورَةٍ وَحُرِّيَّةٍ بَيْنَ
أَرْبَعِ خِصَالٍ : مِنْ قَتْلِ بِضَرْبِ الرِّقَبَةِ لَا غَيْرَ ، وَمَنْ عَلَيْهِ بِتَخْلِيَةِ سَبِيلِهِ ،
وَفِدَاءٍ بِأَسْرَى مَنْ ، أَوْ مَالٍ فِيخَمَسُ وَجُوباً ، أَوْ يَنْحَوِ سِلَاحَنَا وَيُفَادَى
سِلَاحُهُمْ بِأَسْرَانَا عَلَى الْأَوْجِهَ لَا بِمَالٍ ، وَأَسْتِرْقَاقٍ ؛ فَيَفْعَلُ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ
وُجُوباً الْأَحْظَ لِلْمُسْلِمِينَ بِاجْتِهَادِهِ .

وَمَنْ قَتَلَ أَسِيرًا غَيْرَ كَامِلٍ لَزِمَتْهُ قِيَمَتُهُ ، أَوْ كَامِلًا قَبْلَ التَّخْيِيرِ فِيهِ عُزْرٌ
فَقَطْ .

وإِسْلَامُ كَافِرٍ كَامِلٍ بَعْدَ أَسْرِ يَعْصِمُ دَمَهُ مِنَ الْقَتْلِ ، لِخَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ
[البخاري ، رقم : ٢٥ ؛ مسلم ، رقم : ٢٢] : « أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى
يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا
بِحَقِّهَا » ، وَلَمْ يُذَكَّرْ هُنَا « وَمَالَهُ » هُنَا لِأَنَّهُ لَا يَعْصِمُهُ إِذَا اخْتَارَ الْإِمَامُ
رِقَّةً ، وَلَا « صِغَارَ أَوْلَادِهِ » لِلْعِلْمِ بِإِسْلَامِهِمْ تَبَعًا لَهُ وَإِنْ كَانُوا بِدَارِ الْحَرْبِ
أَرْقَاءً ، وَإِذَا اتَّبَعُوهُ فِي الْإِسْلَامِ وَهُمْ أَحْرَارٌ لَمْ يَرْقُوا ، لِامْتِنَاعِ طُرُقِ الرِّقِّ
عَلَى مَنْ قَارَنَ إِسْلَامَهُ حُرِّيَّتَهُ ، وَمِنْ ثَمَّ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْحُرَّ الْمُسْلِمَ
لَا يُسَبَّى وَلَا يُسْتَرَقُّ ؛ أَوْ أَرْقَاءً لَمْ يُنْقَضْ رِقَّتُهُمْ ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ مَلَكَ حَرْبِيٌّ

وَقَبْلَهُ يَعَصِمُ دَمًا وَمَالًا ،

صَغِيرًا ، ثُمَّ حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ تَبَعًا لِأَصْلِهِ جازَ سَبِيَّهُ وَاسْتِرْقَاقُهُ ، وَيَبْقَى
الْخِيَارُ فِي بَاقِي الْخِصَالِ السَّابِقَةِ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْفِدَاءِ أَوْ الرِّقِّ ، وَمَحَلُّ جَوَازِ
الْمُفَادَةِ مَعَ إِرَادَةِ الْإِقَامَةِ فِي دَارِ الْكُفْرِ إِنْ كَانَ لَهُ ثُمَّ عَشِيرَةٌ يَأْمَنُ مَعَهَا عَلَى
نَفْسِهِ وَدِينِهِ .

وإِسْلَامُهُ قَبْلَهُ ، أَيُّ : قَبْلَ أَسْرِ بَوْضِعِ أَيْدِينَا عَلَيْهِ يَعَصِمُ دَمًا ، أَيُّ :
نَفْسًا عَنْ كُلِّ مَا مَرَّ ؛ وَمَالًا ، أَيُّ : جَمِيعَهُ بِدَارِنَا وَدَارِهِمْ ، وَكَذَا فَرَعُهُ
الْحَرَّ الصَّغِيرَ وَالْمَجْنُونِ عِنْدَ السَّبْيِ عَنِ الْإِسْتِرْقَاقِ ، لَا زَوْجَتَهُ ، فَإِذَا سُيِّتَ
وَلَوْ بَعْدَ الدُّخُولِ انْقَطَعَ نِكَاحُهُ حَالًا ، وَإِذَا سُيِّ زَوْجَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا انْفَسَخَ
النِّكَاحُ بَيْنَهُمَا إِنْ كَانَا حَرْبِيَّيْنِ ، لِمَا فِي خَبَرِ مُسْلِمٍ [رَقْم : ١٤٥٦] : أَنَّهُمْ لَمَّا
امْتَنَعُوا يَوْمَ أُوطَاسٍ مِنْ وَطْءِ الْمَسِيَّاتِ الْمُتَزَوِّجَاتِ نَزَلَ : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ ﴾
أَيُّ : الْمُتَزَوِّجَاتُ ﴿ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ ﴾ [٤ سورة
النساء / الآية : ٢٤] ، فَحَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى الْمُتَزَوِّجَاتِ إِلَّا الْمَسِيَّاتِ .

* * *

فَرَعٌ : لَوْ أَدْعَى أَسِيرٌ قَدْ أُرِقَّ إِسْلَامُهُ قَبْلَ أَسْرِهِ ، لَمْ يُقْبَلْ فِي الرِّقِّ ،
وَيُجْعَلُ مُسْلِمًا مِنَ الْآنِ ، وَيُثْبِتُ بِشَاهِدٍ وَأَمْرَ اثْنَيْنِ .

وَلَوْ أَدْعَى أَسِيرٌ أَنَّهُ مُسْلِمٌ ، فَإِنْ أَخَذَ مِنْ دَارِنَا صُدَّقَ بِبَيْمِينِهِ ، أَوْ مِنْ
دَارِ الْحَرْبِ فَلَا .

* * *

وَإِذَا أُرِقَّ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ لَمْ يَسْقُطْ .

وَإِذَا أُرِقَّ الْحَرْبِيُّ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ لِمُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ ، لَمْ يَسْقُطْ ، وَسَقَطَ إِنْ كَانَ لِحَرْبِيٍّ .

وَلَوْ أَقْتَرَضَ حَرْبِيٌّ مِنْ حَرْبِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ اشْتَرَى مِنْهُ شَيْئًا ، ثُمَّ أَسْلَمَا ، أَوْ أَحَدُهُمَا ؛ لَمْ يَسْقُطْ لِالْإِتِمَامِ بِعَقْدِ صَحِيحٍ ، وَلَوْ أَتْلَفَ حَرْبِيٌّ عَلَى حَرْبِيٍّ شَيْئًا ، أَوْ غَضَبَهُ مِنْهُ ، فَأَسْلَمَا ، أَوْ أَسْلَمَ الْمُتْلِفُ ، فَلَا ضَمَانَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمَ شَيْئًا بِعَقْدٍ حَتَّى يُسْتَدَامَ حُكْمُهُ ، وَلِأَنَّ الْحَرْبِيَّ لَوْ أَتْلَفَ مَالٌ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ لَمْ يَضْمَنْهُ ، فَأَوْلَى مَالُ الْحَرْبِيِّ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ فَهَرَ حَرْبِيٌّ دَائِنُهُ أَوْ سَيِّدُهُ أَوْ زَوْجَهُ مَلَكَهُ ، وَارْتَفَعَ الدَّيْنُ وَالرَّقُّ وَالنِّكَاحُ ، وَإِنْ كَانَ الْمَقْهُورُ كَامِلًا ، وَكَذَا إِنْ كَانَ الْقَاهِرُ بَعْضًا لِلْمَقْهُورِ ، وَلَكِنْ لَيْسَ لِلْقَاهِرِ بَيْعُ مَقْهُورِهِ الْبَعْضِ لِعِتْقِهِ عَلَيْهِ ، خِلَافًا لِلْسَّمْهُودِيِّ .

* * *

مُهَمَّةٌ : قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمُنْهَاجِ » : قَدْ كَثُرَ اخْتِلَافُ النَّاسِ وَتَأَلَّفُفُهُمْ فِي السَّرَارِيِّ وَالْأَرْقَاءِ الْمَجْلُوبِينَ مِنَ الرُّومِ وَالْهِنْدِ ، وَحَاصِلُ مُعْتَمَدِ مَذْهَبِنَا فِيهِمْ أَنَّ مَنْ لَمْ يُعْلَمْ كَوْنُهُ غَنِيمَةً لَمْ تَتَخَمَّسْ وَلَمْ تُقَسِّمْ ، يَحِلُّ شِرَاؤُهُ وَسَائِرُ التَّصَرُّفَاتِ فِيهِ ، لِاحْتِمَالِ أَنَّ أَسْرَهُ الْبَائِعُ لَهُ ؛ أَوْ لَا حَرْبِيٍّ أَوْ ذِمِّيٍّ ، فَإِنَّهُ لَا يُخَمَّسُ عَلَيْهِ ، وَهَذَا كَثِيرٌ لَا نَادِرٌ ، فَإِنْ تَحَقَّقَ أَنَّ أَخْذَهُ مُسْلِمٌ بِنَحْوِ سَرِقَةٍ أَوْ اخْتِلَاسٍ لَمْ يَجْزُ شِرَاؤُهُ إِلَّا عَلَى الْوَجْهِ

الضَّعِيفِ أَنَّهُ لَا يُحْمَسُ عَلَيْهِ ، فَقَوْلُ جَمْعِ مُتَقَدِّمِينَ : ظَاهِرُ الْكِتَابِ
وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ عَلَى مَنْعِ وَطْءِ السَّرَارِيِّ الْمَجْلُوبَةِ مِنَ الرُّومِ وَالْهِنْدِ ، إِلَّا
أَنْ يُنْصَبَ مَنْ يَقْسِمُ الْغَنَائِمَ ، وَلَا حَيْفَ يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا عَلِمَ أَنَّ الْغَنِيمَ
لَهُ الْمُسْلِمُونَ ، وَأَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْ مِنْ أَمِيرِهِمْ قَبْلَ الْأَعْتِنَامِ : مَنْ أَخَذَ شَيْئاً فَهُوَ
لَهُ ، لِجَوَازِهِ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ وَفِي قَوْلِ لِلشَّافِعِيِّ ، بَلْ زَعَمَ النَّاجُ
الْفَزَارِيُّ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْإِمَامَ قِسْمَةُ الْغَنَائِمِ وَلَا تَحْمِيسُهَا ، وَلَهُ أَنْ يُحْرِمَ
بَعْضَ الْغَنَائِمِينَ ، لَكِنْ رَدُّهُ الْمُصَنَّفُ [أَي : التَّوَوُّي] وَغَيْرُهُ بِأَنَّهُ مُخَالَفٌ
لِلْإِجْمَاعِ .

وَطَرِيقُ مَنْ وَقَعَ بِيَدِهِ غَنِيمَةٌ لَمْ تُحْمَسْ رَدُّهَا لِمُسْتَحِقِّ عِلْمٍ ، وَإِلَّا
فَلِلْقَاضِي ، كَالْمَالِ الضَّائِعِ ، أَي : الَّذِي لَمْ يَقَعْ الْيَأْسُ مِنْ صَاحِبِهِ ، وَإِلَّا
كَانَ مُلْكُ بَيْتِ الْمَالِ ، فَلِمَنْ لَهُ فِيهِ حَقٌّ الظَّفَرُ بِهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، وَمِنْ ثَمَّ
كَانَ الْمُعْتَمِدُ كَمَا مَرَّ أَنَّ مَنْ وَصَلَ لَهُ شَيْءٌ يَسْتَحِقُّهُ مِنْهُ حَلٌّ لَهُ أَخْذُهُ وَإِنْ
ظَلِمَ الْبَاقُونَ ، نَعَمْ الْوَرَعُ لِمُرِيدِ التَّسَرُّي أَنْ يَشْتَرِيَ ثَانِياً مِنْ وَكِيلِ بَيْتِ
الْمَالِ ، لِأَنَّ الْغَالِبَ عَدَمُ التَّحْمِيسِ وَالْيَأْسُ مِنْ مَعْرِفَةِ مَالِكِهَا ، فَيَكُونُ
مُلْكاً لِبَيْتِ الْمَالِ . اُنْتَهَى .

*

*

*

تِمَّةٌ [فِي ذِكْرِ مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالْهُدْنَةِ] : يَعْتِقُ رَقِيقُ حَرْبِيٍّ إِذَا هَرَبَ ثُمَّ
أَسْلَمَ ، وَلَوْ بَعْدَ الْهُدْنَةِ ، أَوْ أَسْلَمَ ، ثُمَّ هَرَبَ قَبْلَهَا ، وَإِنْ لَمْ يُهَاجِرْ
إِلَيْنَا ، لَا عَكْسُهُ ، بَأَنْ أَسْلَمَ بَعْدَ هُدْنَةٍ ثُمَّ هَرَبَ ، فَلَا يَعْتِقُ ، لَكِنْ لَا يَرُدُّ

بَابُ الْقَضَاءِ

إِلَى سَيِّدِهِ ، فَإِنْ لَمْ يُعْتَقْهُ بَاعَهُ الْإِمَامُ مِنْ مُسْلِمٍ أَوْ دَفَعَ لِسَيِّدِهِ قِيَمَتَهُ مِنْ مَالِ الْمَصَالِحِ وَأَعْتَقَهُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ وَالْوَلَاءِ لَهُمْ ، وَإِنْ أَتَانَا بَعْدَ الْهُدْنَةِ ، وَشُرِطَ رَدُّ مَنْ جَاءَ مِنْهُمْ إِلَيْنَا حُرّاً ذَكَرَ مُكَلَّفٌ مُسْلِمًا ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نَمَّ عَشِيرَةٌ تَحْمِيهِ لَمْ يُرَدَّ ، وَإِلَّا رُدَّ عَلَيْهِمْ بِطَلَبِهِمْ بِالتَّخْلِيَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ طَالِبِهِ بِلاَ إِجْبَارٍ عَلَى الرُّجُوعِ مَعَ طَالِبِهِ ، وَكَذَا لَا يُرَدُّ صَبِيٌّ وَمَجْنُونٌ وَصَفَا الْإِسْلَامَ أَمْ لَا ، وَأَمْرَأَةٌ وَخُنْتُ أَسْلَمَتَا ، أَيْ : لَا يَجُوزُ رَدُّهُمَا وَلَوْ لِنَحْوِ الْأَبِ لِيُضَعِفَهُمْ ، وَيَعْرِمُونَ لَنَا قِيَمَةَ رَقِيقٍ أَرْتَدَّ دُونَ الْحُرِّ الْمُرْتَدِّ .

* * *

بَابُ الْقَضَاءِ

بِالْمَدِّ ، أَيْ : الْحُكْمُ بَيْنَ النَّاسِ ، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَبْلَ الْإِجْمَاعِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأِنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ يَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ [٥ سورة المائدة / الآية : ٤٩] وَقَوْلُهُ : ﴿ فَأَحْكَمْ بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ ﴾ [٥ سورة المائدة / الآية : ٤٢] ، وَأَخْبَارُ كَخَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ [البخاري ، رقم : ٧٣٥٢ ؛ مسلم ، رقم : ١٧١٦] : « إِذَا حَكَمَ حَاكِمٌ » أَيْ : أَرَادَ الْحُكْمَ « فَأَجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ ، وَإِذَا حَكَمَ فَأَجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ » ، وَفِي رِوَايَةٍ بَدَلَ الْأُولَى : « فَلَهُ عَشْرَةُ أَجُورٍ » .

قَالَ فِي « شَرْحِ مُسْلِمٍ » : أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ هَذَا فِي حَاكِمٍ عَالِمٍ مُجْتَهِدٍ ، أَمَّا غَيْرُهُ فَائْتِمٌ بِجَمِيعِ أَحْكَامِهِ وَإِنْ وَافَقَ الصَّوَابَ ، لِأَنَّ إِصَابَتَهُ اتِّفَاقِيَّةٌ ، وَصَحَّ خَبَرٌ : « الْقُضَاءُ ثَلَاثَةٌ : قَاضٍ فِي الْجَنَّةِ وَقَاضِيَانِ

هُوَ فَرَضُ كِفَايَةِ ،

فِي النَّارِ » [أبو داود ، رقم : ٣٥٧٣ ؛ الترمذي ، رقم : ١٣٢٢ ؛ ابن ماجه ، رقم : ٢٣١٥] وَفُسِّرَ الْأَوَّلُ بِأَنَّهُ عَرَفَ الْحَقَّ وَقَضَى بِهِ ، وَالْآخِرَانِ بِمَنْ عَرَفَ وَجَارَ فِي الْحُكْمِ ، وَمَنْ قَضَى عَلَى جَهْلٍ ؛ وَمَا جَاءَ فِي التَّحْذِيرِ عَنْهُ كَخَبَرٍ : « مَنْ جُعِلَ قَاضِيًا فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سَكِّينٍ » [الترمذي ، رقم : ١٣٢٥ ؛ أبو داود رقم : ٣١٠٠ ، ٣١٠١ ؛ ابن ماجه ، رقم : ٢٣٠٨ ؛ «مسند أحمد» ، رقم : ٧١٠٥ ، ٨٥٥٩] مَحْمُولٌ عَلَى عِظَمِ الْخَطَرِ فِيهِ ، أَوْ عَلَى مَنْ يُكْرَهُ لَهُ الْقَضَاءُ أَوْ يَحْرُمُ .

هُوَ ، أَيُّ : قَبُولُهُ مِنْ مُتَعَدِّدِينَ صَالِحِينَ لَهُ .

فَرَضُ كِفَايَةٍ فِي النَّاحِيَةِ ، بَلْ أَسْنَى فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ ، حَتَّى قَالَ الْغَزَالِيُّ : إِنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الْجِهَادِ ، فَإِنْ أَمْتَنَعَ الصَّالِحُونَ لَهُ مِنْهُ أَمُوا .
أَمَّا تَوَلِيَةُ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ لِأَحَدِهِمْ فِي إِقْلِيمٍ فَفَرَضٌ عَيْنٍ عَلَيْهِ ، ثُمَّ عَلَى ذِي شَوْكَةٍ ، وَلَا يَجُوزُ إِخْلَاءُ مَسَافَةِ الْعَدُوِّ عَنْ قَاضٍ .

* * *

فَرَعٌ : لَا بُدَّ مِنْ تَوَلِيَةٍ مِنَ الْإِمَامِ أَوْ مَأْذُونِهِ ، وَلَوْ لِمَنْ تَعَيَّنَ لِلْقَضَاءِ ، فَإِنْ فَقَدَ الْإِمَامُ فَتَوَلِيَةُ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ فِي الْبَلَدِ ، أَوْ بَعْضِهِمْ مَعَ رِضَا الْبَاقِينَ ، وَلَوْ وَلَّاهُ أَهْلُ جَانِبٍ مِنَ الْبَلَدِ صَحَّ فِيهِ دُونَ الْآخِرِ .
وَمِنْ صَرِيحِ التَّوَلِيَةِ : وَلَيْتِكَ ، أَوْ قَلَدْتُكَ الْقَضَاءَ ؛ وَمِنْ كِنَايَتِهَا : عَوَّلْتُ وَأَعْتَمَدْتُ عَلَيْكَ فِيهِ .

وَشَرَطُ قَاضٍ كَوْنُهُ أَهْلًا لِلشَّهَادَاتِ كَافِيًا مُجْتَهِدًا ،

وَيُشْتَرَطُ الْقَبُولُ لَفْظًا ، وَكَذَا فَوْرًا فِي الْحَاضِرِ ، وَعِنْدَ بُلُوغِ الْخَبَرِ فِي غَيْرِهِ .

وَقَالَ جَمْعُ مُحَقِّقُونَ : الشَّرْطُ عَدَمُ الرَّدِّ ، وَمَنْ تَعَيَّنَ فِي نَاحِيَةِ لَزِمِهِ قَبُولُهُ ، وَكَذَا طَلَبُهُ ، وَلَوْ بِيْذِلِّ مَالٍ ، وَإِنْ خَافَ مِنْ نَفْسِهِ الْمِيلَ ، فَإِنْ لَمْ يَتَّعِنَ فِيهَا كُرَهُ لِلْمَفْضُولِ الْقَبُولُ وَالطَّلَبُ إِنْ لَمْ يَمْتَنِعِ الْأَفْضَلُ ، وَيَحْرُمُ طَلَبُهُ بَعْزِلٍ صَالِحٍ لَهُ وَلَوْ مَفْضُولًا .

* * *

وَشَرَطُ قَاضٍ كَوْنُهُ أَهْلًا لِلشَّهَادَاتِ كُلِّهَا ، بِأَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا مُكَلَّفًا حُرًّا ذَكَرًا عَدْلًا سَمِيعًا وَلَوْ بِالصَّيَاحِ بَصِيرًا ، فَلَا يُؤَلَّى مَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ ، وَلَا أَعْمَى ، وَهُوَ مَنْ يَرَى الشَّيْخَ وَلَا يُمَيِّزُ الصُّورَةَ وَإِنْ قُرِبَتْ ، بِخِلَافِ مَنْ يُمَيِّزُهَا إِذَا قُرِبَتْ بِحَيْثُ يَعْرِفُهَا ، وَلَوْ بِتَكْلُفٍ وَمَزِيدٍ تَأْمُلٍ ، وَإِنْ عَجَزَ عَنِ قِرَاءَةِ الْمَكْتُوبِ ، وَاخْتِيرَ صِحَّةُ وَلَايَةِ الْأَعْمَى .

كَافِيًا لِلْقِيَامِ بِمَنْصِبِ الْقَضَاءِ ، فَلَا يُؤَلَّى مُغَفَّلٌ وَمُخْتَلٌ نَظَرٍ بِكَبِيرٍ أَوْ مَرَضٍ .

مُجْتَهِدًا فَلَا يَصِحُّ تَوَلِيَةُ جَاهِلٍ وَمُقَلِّدٍ ، وَإِنْ حَفِظَ مَذْهَبَ إِمَامِهِ ، لِعَجْزِهِ عَنِ إِدْرَاكِ غَوَامِضِهِ ، وَالْمُجْتَهِدُ : مَنْ يَعْرِفُ بِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ مِنَ الْعَامِّ وَالْخَاصِّ ، وَالْمُجْمَلِ وَالْمُبَيَّنِّ ، وَالْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ ، وَالنَّصِّ وَالظَّاهِرِ ، وَالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ ، وَالْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ ؛ وَبِأَحْكَامِ الشُّنَّةِ مِنَ الْمُتَوَاتِرِ ، وَهُوَ : مَا تَعَدَّدَتْ طُرُقُهُ ، وَالْأَحَادِ وَهُوَ بِخِلَافِهِ ، وَالْمُتَّصِلِ

بِاتِّصَالِ رُؤَايِهِ إِلَيْهِ عليه السلام ، وَيُسَمَّى الْمَرْفُوعَ ؛ أَوْ إِلَى الصَّحَابِيِّ فَقَطْ ، وَيُسَمَّى :
 الْمَوْقُوفَ ؛ وَالْمُرْسَلِ ، وَهُوَ : قَوْلُ التَّابِعِيِّ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله كَذَا ،
 أَوْ فَعَلَ كَذَا ؛ أَوْ بِحَالِ الرُّوَاةِ قُوَّةً وَضَعْفًا ؛ وَمَا تَوَاتَرَ نَاقِلُوهُ وَأَجْمَعَ
 السَّلَفُ عَلَى قَبُولِهِ لَا يُبَحِّثُ عَنْ عَدَالَةِ نَاقِلِيهِ ، وَلَهُ الْأَكْتِفَاءُ بِتَعْدِيلِ إِمَامٍ
 عُرِفَ صِحَّةُ مَذْهَبِهِ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ ، وَيُقَدَّمُ عِنْدَ التَّعَارُضِ الْخَاصُّ
 عَلَى الْعَامِّ ، وَالْمُقَيَّدُ عَلَى الْمُطْلَقِ ، وَالنَّصُّ عَلَى الظَّاهِرِ ، وَالْمُحْكَمُ
 عَلَى الْمُتَشَابِهِ ، وَالنَّاسِخُ وَالْمُتَّصِلُ وَالْقَوِيُّ عَلَى مُقَابِلِهَا ، وَلَا تَنْحَصِرُ
 الْأَحْكَامُ فِي خَمْسٍ مِثَّةِ آيَةٍ وَلَا خَمْسَ مِثَّةِ حَدِيثٍ خِلَافًا لِزَاعِمِهِمَا ،
 وَبِالْقِيَاسِ بِأَنْوَاعِهِ الثَّلَاثَةِ ؛ مِنَ الْجَلِيِّ ، وَهِيَ : مَا يُقْطَعُ فِيهِ بِنَفْيِ الْفَارِقِ ،
 كَقِيَاسِ ضَرْبِ الْوَالِدِ عَلَى تَأْفِيفِهِ ، أَوْ الْمُسَاوِي ، وَهُوَ : مَا يَبْعُدُ فِيهِ انْتِفَاءُ
 الْفَارِقِ ، كَقِيَاسِ إِخْرَاقِ مَالِ الْيَتِيمِ عَلَى أَكْلِهِ ، أَوْ الْأَذَوْنِ ، وَهُوَ :
 مَا لَا يَبْعُدُ فِيهِ انْتِفَاءُ الْفَارِقِ ، كَقِيَاسِ الذَّرَّةِ عَلَى الْبُرِّ فِي الرِّبَا بِجَامِعِ
 الطَّعْمِ ؛ وَبِلِسَانِ الْعَرَبِ لُغَةً وَنَحْوًا وَصَرَفًا وَبِلَاغَةً ، وَبِأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ مِنَ
 الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ ، وَلَوْ فِيمَا يُتَكَلَّمُ فِيهِ فَقَطْ لَثَلَا يُخَالِفُهُمْ .

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ : اجْتِمَاعُ ذَلِكَ كُلُّهُ إِنَّمَا هُوَ شَرْطٌ لِلْمُجْتَهِدِ الْمُطْلَقِ
 الَّذِي يُفْتِي فِي جَمِيعِ أَبْوَابِ الْفِقْهِ ، أَمَّا مُقَيَّدٌ لَا يَعُدُّو مَذْهَبَ إِمَامٍ خَاصٍّ
 فَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُ مَعْرِفَةِ قَوَاعِدِ إِمَامِهِ ؛ وَلِيُرَاعَ فِيهَا مَا يُرَاعِيهِ الْمُطْلَقُ فِي قَوَانِينِ
 الشَّرْعِ ، فَإِنَّهُ مَعَ الْمُجْتَهِدِ كَالْمُجْتَهِدِ مَعَ نُصُوصِ الشَّرْعِ ، وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ
 لَهُ عُدُولٌ عَنْ نَصِّ إِمَامِهِ ، كَمَا لَا يَجُوزُ الْأَجْتِهَادُ مَعَ النَّصِّ . اُنْتَهَى .

فَإِنْ وَلَّى سُلْطَانٌ أَوْ ذُو شَوْكَةٍ غَيْرَ أَهْلِ نَفَذٍ ،

فَإِنْ وَلَّى سُلْطَانٌ ، وَلَوْ كَافِرًا ، أَوْ ذُو شَوْكَةٍ غَيْرُهُ فِي بَلَدٍ ، بَأْنَ
أَنْحَصَرَتْ قُوَّتُهَا فِيهِ ، غَيْرَ أَهْلِ الْقَضَاءِ ، كَمُقَلَّدٍ وَجَاهِلٍ وَفَاسِقٍ ، أَيْ :
مَعَ عِلْمِهِ بِنَحْوِ فِسْقِهِ ، وَإِلَّا بَأْنَ ظَنَّ عَدَالَتَهُ مَثَلًا ، وَلَوْ عَلِمَ فِسْقَهُ لَمْ يُؤَلِّهِ ،
فَالظَّاهِرُ كَمَا جَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا لَا يَنْفُذُ حُكْمُهُ ، وَكَذَا لَوْ زَادَ فِسْقُهُ أَوْ أَرْتَكَبَ
فِسْقًا آخَرَ عَلَى تَرَدُّدٍ فِيهِ . أَنْتَهَى .

وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ بِنُفُوذِ تَوَلِّيَّتِهِ ، وَإِنْ وَلَّاهُ غَيْرَ عَالِمٍ لِفِسْقِهِ ، وَكَعَبْدٍ
وَأَمْرَةٍ وَأَعْمَى نَفَذَ مَا فَعَلَهُ مِنَ التَّوَلِّيَةِ ، وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ مُجْتَهِدٌ عَدْلٌ عَلَى
الْمُعْتَمَدِ ، فَيَنْفُذُ قَضَاءَ مَنْ وَلَّاهُ لِلضَّرُورَةِ ، وَلِئَلَّا تَعَطَّلَ مَصَالِحُ النَّاسِ
وَإِنْ نَازَعَ كَثِيرُونَ فِيمَا ذَكَرَ فِي الْفَاسِقِ وَأَطَالُوا ، وَصَوَّبَهُ الزَّرْرَكَشِيُّ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَمَا ذَكَرَ فِي الْمُقَلَّدِ مَحَلُّهُ إِنْ كَانَ ثُمَّ مُجْتَهِدٌ ، وَإِلَّا نَفَذَتْ
تَوَلِّيَةُ الْمُقَلَّدِ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ ذِي شَوْكَةٍ ، وَكَذَا الْفَاسِقِ ، فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ عَدْلٌ
أَشْرَطَتْ شَوْكَةُ وَإِلَّا فَلَا ، كَمَا يُفِيدُ ذَلِكَ قَوْلُ أَبِي الرَّفْعَةِ : الْحَقُّ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ
ثُمَّ مَنْ يَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ نَفَذَتْ تَوَلِّيَةُ غَيْرِ الصَّالِحِ قَطْعًا ، وَالْأَوْجَهُ أَنَّ قَاضِيَ
الضَّرُورَةِ يَقْضِي بَعْلِمِهِ ، وَيَحْفَظُ مَالَ الْيَتِيمِ ، وَيَكْتُبُ لِقَاضِي آخَرَ خِلَافًا
لِلْحَضَرَمِيِّ ، وَصَرَّحَ جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ بِأَنَّ قَاضِيَ الضَّرُورَةِ يَلْزِمُهُ بَيَانُ مُسْتَنَدِهِ فِي
سَائِرِ أَحْكَامِهِ ، وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ : حَكَمْتُ بِكَذَا ، مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ مُسْتَنَدِهِ فِي سَائِرِ
أَحْكَامِهِ وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ : حَكَمْتُ بِكَذَا ، مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ مُسْتَنَدِهِ فِيهِ ، وَلَوْ طَلَبَ
الْخَصْمُ مِنَ الْقَاضِي الْفَاسِقِ تَبْيِينَ الشُّهُودِ الَّتِي ثَبَتَ بِهَا الْأَمْرُ لَزِمَ الْقَاضِي
بَيَانُهُمْ ، وَإِلَّا لَمْ يَنْفُذْ حُكْمُهُ .

فَرُغَ : يُنْدَبُ لِلْإِمَامِ إِذَا وَكَّلَ قَاضِيًا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي الْأَسْتِخْلَافِ ، وَإِنْ أَطْلَقَ التَّوَلِّيَةَ اسْتَخْلَفَ فِيهَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ ، لَا غَيْرِهِ فِي الْأَصَحِّ .

* * *

مُهَمَّةٌ [فِي بَيَانِ كَوْنِ الْقَاضِي يَحْكُمُ بِاجْتِهَادِهِ إِنْ كَانَ مُجْتَهِدًا ، أَوْ بِاجْتِهَادِ مُقَلِّدِهِ إِنْ كَانَ مُقَلِّدًا] : يَحْكُمُ الْقَاضِي بِاجْتِهَادِهِ إِنْ كَانَ مُجْتَهِدًا ، أَوْ اجْتِهَادِ مُقَلِّدِهِ إِنْ كَانَ مُقَلِّدًا ، وَقَضِيَّتُهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ أَنَّ الْمُقَلِّدَ لَا يَحْكُمُ بِغَيْرِ مَذْهَبِ مُقَلِّدِهِ ، وَقَالَ الْمَاوَرَدِيُّ وَغَيْرُهُ : يَجُوزُ ، وَجَمَعَ أَبُو عَبْدِ السَّلَامِ وَالْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُمَا بِحَمَلِ الْأَوَّلِ عَلَى مَنْ لَمْ يَنْتَهَ لِرُبَّةِ اجْتِهَادِهِ فِي مَذْهَبِ إِمَامِهِ ، وَهُوَ الْمُقَلِّدُ الصَّرْفُ الَّذِي لَمْ يَتَأَهَّلْ لِلنَّظَرِ وَلَا لِلتَّرْجِيحِ ، وَالثَّانِي عَلَى مَنْ لَهُ أَهْلِيَّةٌ لِذَلِكَ ، وَنَقَلَ أَبُو الرِّفْعَةِ عَنِ الْأَصْحَابِ أَنَّ الْحَاكِمَ الْمُقَلِّدَ إِذَا بَانَ حُكْمُهُ عَلَى خِلَافِ نَصِّ مُقَلِّدِهِ نَقَضَ حُكْمُهُ ، وَوَافَقَهُ النَّوَوِيُّ ^(١) فِي « الرُّوْضَةِ » وَالسُّبُكِيِّ ، وَقَالَ الْغَزَالِيُّ : لَا يُنْقَضُ ، وَتَبِعَهُ الرَّافِعِيُّ بِحُثٍّ فِي مَوْضِعٍ ، وَشَيْخُنَا فِي بَعْضِ كُتُبِهِ .

* * *

(١) فِي الْعِبَارَةِ سَقَطَ يُعْلَمُ مِنْ عِبَارَةِ « التَّحْفَةِ » وَإِلَّا لَا تَصِحُّ كَمَا هِيَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ النَّوَوِيَّ مُتَقَدِّمٌ عَلَى ابْنِ الرِّفْعَةِ ، وَعِبَارَةُ « التَّحْفَةِ » بَعْدَ قَوْلِ الشَّارِحِ نَقَضَ حُكْمُهُ : وَصَرَّحَ ابْنُ الصَّلَاحِ كَمَا مَرَّ بِأَنَّهُ نَصَّ إِمَامَ الْمُقَلِّدِ فِي حَقِّهِ كَنَصِّ الشَّارِعِ فِي حَقِّ الْمُقَلِّدِ ، وَوَافَقَهُ فِي « الرُّوْضَةِ » ، وَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ ، عَنِ الْغَزَالِيِّ ، مِنْ عَدَمِ النَّقْضِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ لِلْمُقَلِّدِ تَقْلِيدَ مَنْ شَاءَ ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « جَمْعِ الْجَوَامِعِ » ، قَالَ الْأَذْرَعِيُّ : بَعِيدُ الْوَجْهِ ، بَلِ الصَّوَابُ سَدُّ هَذَا الْبَابِ مِنْ أَصْلِهِ لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَقَاسِدِ الَّتِي لَا تُنْخَصَى . اهـ . « تحفة » .

فَائِدَةٌ [فِي بَيَانِ التَّقْلِيدِ] : إِذَا تَمَسَّكَ الْعَامِّيُّ بِمَذْهَبٍ لَزِمَهُ مُوَافَقَتُهُ ،
وَالْأَزْمَةُ التَّمَذُّبُ بِمَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الْأَرْبَعَةِ لَا غَيْرِهَا ، ثُمَّ لَهُ وَإِنْ عَمِلَ
بِالْأَوَّلِ الْإِنْتِقَالُ إِلَى غَيْرِهِ بِالْكُلِّيَّةِ ، أَوْ فِي الْمَسَائِلِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَتَّبِعَ
الرُّخْصَ ، بَأَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ مَذْهَبٍ بِالْأَسْهَلِ مِنْهُ ، فَيَفْسُقُ بِهِ عَلَى الْأَوْجَهِ .
وَفِي « الْخَادِمِ » عَنْ بَعْضِ الْمُخْتَاطِينَ : الْأَوَّلَى لِمَنْ أَبْتُلِيَ بِوَسْوَاسٍ
الْأَخْذُ بِالْأَخْفِ وَالرُّخْصِ لِئَلَّا يَزْدَادَ فَيُخْرَجَ عَنِ الشَّرْعِ ، وَلِضِدِّهِ الْأَخْذُ
بِالْأَثْقَلِ لِئَلَّا يَخْرُجَ عَنِ الْإِبَاحَةِ ، وَأَنْ لَا يُلْفَقَ بَيْنَ قَوْلَيْنِ يَتَوَلَّدُ مِنْهُمَا
حَقِيقَةٌ مُرَكَّبَةٌ لَا يَقُولُ بِهَا كُلُّ مِنْهُمَا .

وَفِي فَتَاوَى شَيْخِنَا : مَنْ قَلَّدَ إِمَامًا فِي مَسْأَلَةٍ لَزِمَهُ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى قَضِيَّةِ
مَذْهَبِهِ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ ، وَجَمِيعِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهَا ؛ فَيَلْزِمُ مَنْ أَنْحَرَفَ عَنْ عَيْنِ
الْكُتُبَةِ وَصَلَّى إِلَى جِهَتِهَا مُقَلِّدًا لِأَبِي حَنِيفَةَ مَثَلًا أَنْ يَمْسَحَ فِي وُضُوئِهِ مِنْ
الرَّأْسِ قَدْرَ النَّاصِيَةِ وَأَنْ لَا يَسِيلَ مِنْ بَدَنِهِ بَعْدَ الْوُضُوءِ دَمٌ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ،
وَالْأَمْرُ كَانَ صَلَاتُهُ بَاطِلَةً بِاتِّفَاقِ الْمَذْهَبَيْنِ ؛ فَلْيَتَفَتَّنْ لِذَلِكَ . أَنْتَهَى .

وَوَافَقَهُ الْعَلَامَةُ عَبْدُ اللَّهِ أَبُو مَخْرَمَةَ الْعَدَنِيُّ ، وَزَادَ فَقَالَ : قَدْ صَرَّحَ
بِهَذَا الشَّرْطِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْأُصُولِ
وَالْفِقْهِ ، مِنْهُمْ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ وَالسُّبْكِيُّ ، وَنَقَلَهُ الْإِسْنَوِيُّ فِي « التَّمْهِيدِ »
عَنْ الْعِرَاقِيِّ ، قُلْتُ : بَلْ نَقَلَهُ الرَّافِعِيُّ فِي « الْعَزِيزِ » عَنْ الْقَاضِي حُسَيْنِ .
أَنْتَهَى .

وَقَالَ شَيْخُنَا الْمُحَقِّقُ ابْنُ زِيَادٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « فَتَاوِيهِ » : إِنَّ
الَّذِي فَهَمْنَاهُ مِنْ أَمْثَلَتِهِمْ أَنَّ التَّرْكِيبَ الْقَادِحَ إِنَّمَا يَمْتَنَعُ ^(١) إِذَا كَانَ فِي قَضِيَّةٍ
وَاحِدَةٍ ، فَمِنْ أَمْثَلَتِهِمْ إِذَا تَوَضَّأَ وَلَمْ يَسْ تَقْلِيداً لِأَبِي حَنِيفَةَ وَافْتَصَدَ تَقْلِيداً
لِلشَّافِعِيِّ ، ثُمَّ صَلَّى ، فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ لِاتِّفَاقِ الْإِمَامَيْنِ عَلَى بُطْلَانِ ذَلِكَ ؛
وَكَذَلِكَ إِذَا تَوَضَّأَ وَمَسَّ بِلَا شَهْوَةٍ تَقْلِيداً لِلْإِمَامِ مَالِكٍ وَلَمْ يَذَلِكَ تَقْلِيداً
لِلشَّافِعِيِّ ، ثُمَّ صَلَّى فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ لِاتِّفَاقِ الْإِمَامَيْنِ عَلَى بُطْلَانِ طَهَارَتِهِ ؛
بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ التَّرْكِيبُ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ ، فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ قَادِحٍ
فِي التَّقْلِيدِ ، كَمَا إِذَا تَوَضَّأَ وَمَسَحَ بَعْضَ رَأْسِهِ ثُمَّ صَلَّى إِلَى الْجِهَةِ تَقْلِيداً
لِأَبِي حَنِيفَةَ ، فَالَّذِي يَظْهَرُ صِحَّةُ صَلَاتِهِ ، لِأَنَّ الْإِمَامَيْنِ لَمْ يَتَّفِقَا عَلَى
بُطْلَانِ طَهَارَتِهِ ، فَإِنَّ الْخِلَافَ فِيهَا بِحَالِهِ لَا يُقَالُ : اتَّفَقَا عَلَى بُطْلَانِ
صَلَاتِهِ ، لِأَنَّا نَقُولُ : هَذَا الْإِتِّفَاقُ نَشَأَ مِنَ التَّرْكِيبِ فِي قَضِيَّتَيْنِ ، وَالَّذِي
فَهَمْنَاهُ أَنَّهُ غَيْرُ قَادِحٍ فِي التَّقْلِيدِ ؛ وَمِثْلُهُ مَا إِذَا قَلَّدَ الْإِمَامُ أَحْمَدَ فِي أَنَّ
الْعَوْرَةَ السَّوْآتَانِ ، وَكَانَ تَرَكَ الْمَضْمَضَةَ وَالْاسْتِنْشَاقَ أَوْ التَّسْمِيَةَ الَّتِي
يَقُولُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِوُجُوبِ ذَلِكَ ، فَالَّذِي يَظْهَرُ صِحَّةُ صَلَاتِهِ إِذَا قَلَّدَهُ فِي
قَدْرِ الْعَوْرَةِ ، لِأَنَّهُمَا لَمْ يَتَّفِقَا عَلَى بُطْلَانِ طَهَارَتِهِ الَّتِي هِيَ قَضِيَّةٌ وَاحِدَةٌ ،
وَلَا يَقْدَحُ فِي ذَلِكَ اتِّفَاقُهُمَا عَلَى بُطْلَانِ صَلَاتِهِ ، فَإِنَّهُ تَرْكِيبٌ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ ،
وَهُوَ غَيْرُ قَادِحٍ فِي التَّقْلِيدِ كَمَا يُفْهَمُ تَمْثِيلُهُمْ ، وَقَدْ رَأَيْتُ فِي فَتَاوَى
الْبُلْقِينِيِّ مَا يَقْتَضِي أَنَّ التَّرْكِيبَ بَيْنَ قَضِيَّتَيْنِ غَيْرِ قَادِحٍ . أَنْتَهَى مُلَحَّصاً .

*

*

*

وَيَجُوزُ تَحْكِيمُ اثْنَيْنِ رَجُلًا أَهْلًا لِقَضَاءٍ ،

تِمَمَهُ [فِي بَيَانِ حُكْمِ الْأَسْتِفْتَاءِ] : يَلْزَمُ مُحْتَاجًا اسْتِفْتَاءُ عَالِمٍ عَدْلٍ عَرَفَ أَهْلِيَّتَهُ ، ثُمَّ إِنْ وَجَدَ مُفْتَيْنَيْنِ ، فَإِنْ اعْتَقَدَ أَحَدَهُمَا أَعْلَمَ تَعَيَّنَ تَقْدِيمُهُ ؛ قَالَ فِي « الرُّوضَةِ » : لَيْسَ لِمُفْتٍ وَعَامِلٍ عَلَى مَذْهَبِنَا فِي مَسْأَلَةِ ذَاتِ وَجْهَيْنِ أَوْ قَوْلَيْنِ أَنْ يَعْتَمِدَ أَحَدَهُمَا بِلَا نَظَرٍ فِيهِ بِلَا خِلَافٍ ، بَلْ يَبْتَغِ عَنْ أَرْجَحِيهِمَا بِنَحْوِ تَأْخُرِهِ وَإِنْ كَانَا لِوَاحِدٍ . اُنْتَهَى .

* * *

وَيَجُوزُ تَحْكِيمُ اثْنَيْنِ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ خُصُومَةٍ ، كَمَا فِي النِّكَاحِ رَجُلًا أَهْلًا لِقَضَاءٍ ، أَيْ : مَنْ لَهُ أَهْلِيَّةُ الْقَضَاءِ الْمُطْلَقَةُ ، لَا فِي خُصُوصِ تِلْكَ الْوَاقِعَةِ فَقَطْ ، خِلَافًا لِجَمْعِ مُتَأَخِّرِينَ ، وَلَوْ مَعَ وُجُودِ قَاضٍ أَهْلٍ خِلَافًا لـ « الرُّوضَةِ » ، أَمَّا غَيْرُ الْأَهْلِ فَلَا يَجُوزُ تَحْكِيمُهُ ، أَيْ : مَعَ وُجُودِ الْأَهْلِ ، وَإِلَّا جَازَ ، وَلَوْ فِي النِّكَاحِ ، وَإِنْ كَانَ ثُمَّ مُجْتَهِدٌ ، كَمَا جَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » تَبَعًا لِشَيْخِهِ زَكَرِيَّا ، لَكِنَّ الَّذِي أَفْتَاهُ أَنَّ الْمُحَكَّمَ الْعَدْلَ لَا يَزُوجُ إِلَّا مَعَ فَقْدِ الْقَاضِي ، وَلَوْ غَيْرَ أَهْلٍ ، وَلَا يَجُوزُ تَحْكِيمُ غَيْرِ الْعَدْلِ مُطْلَقًا ، وَلَا يُفِيدُ حُكْمُ الْمُحَكَّمَ إِلَّا بِرِضَاهُمَا بِهِ لَفْظًا لَا سُكُوتًا ، فَيُعْتَبَرُ رِضَا الزَّوْجَيْنِ مَعًا فِي النِّكَاحِ ، نَعَمْ ، يَكْفِي سُكُوتُ الْبِكْرِ إِذَا اسْتُؤْذِنَتْ فِي التَّحْكِيمِ .

وَلَا يَجُوزُ التَّحْكِيمُ مَعَ غَيْبَةِ الْوَلِيِّ ، وَلَوْ إِلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ إِنْ كَانَ ثُمَّ قَاضٍ ، خِلَافًا لِابْنِ الْعِمَادِ ، لِأَنَّهُ يُنُوبُ عَنِ الْغَائِبِ بِخِلَافِ الْمُحَكَّمَ ، وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ بِعِلْمِهِ عَلَى الْأَوْجَهِ .

وَيَنْعَزِلُ الْقَاضِي وَنَائِبُهُ لَا عَنْ إِمَامٍ بِخَبَرِهِ وَعَزْلٍ نَفْسِهِ وَجُنُودٍ
وَفَسَقٍ ،

وَيَنْعَزِلُ الْقَاضِي ، أَيْ : يُحْكَمُ بِأَنْعِزَالِهِ بِبُلُوغِ خَبَرِ الْعَزْلِ لَهُ ، وَلَوْ مِنْ
عَدْلٍ .

وَيَنْعَزِلُ نَائِبُهُ فِي عَامٍّ أَوْ خَاصٍّ ، بِأَنْ يَبْلُغَهُ خَبَرُ عَزْلِ مُسْتَخْلِفِهِ لَهُ أَوْ
الْإِمَامِ لِمُسْتَخْلِفِهِ إِنْ أَدِنَ لَهُ أَنْ يَسْتَخْلِفَ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ أَطْلَقَ .

لَا حَالَ كَوْنِ النَّائِبِ نَائِبًا عَنْ إِمَامٍ فِي عَامٍّ أَوْ خَاصٍّ ، بِأَنْ قَالَ
لِلْقَاضِي : اسْتَخْلِفْ عَنِّي ؛ فَلَا يَنْعَزِلُ بِذَلِكَ ، وَإِنَّمَا أُنْعَزَلُ الْقَاضِي
وَنَائِبُهُ . بِخَبَرِهِ ، أَيْ : بِبُلُوغِ خَبَرِ الْعَزْلِ الْمَفْهُومِ مَنْ يَنْعَزِلُ ، لَا قَبْلَ
بُلُوغِهِ ذَلِكَ ، لِعِظَمِ الضَّرَرِ فِي نَقْضِ أَقْضِيَّتِهِ لَوْ أُنْعَزَلَ ، بِخِلَافِ الْوَكِيلِ ،
فَإِنَّهُ يَنْعَزِلُ مِنْ حِينَ الْعَزْلِ ، وَلَوْ قَبْلَ بُلُوغِ خَبَرِهِ ، وَمَنْ عَلِمَ عَزْلَهُ لَمْ يَنْقُذْ
حُكْمَهُ لَهُ إِلَّا أَنْ يَرْضَى بِحُكْمِهِ فِيمَا يَجُوزُ التَّحْكِيمُ فِيهِ ، وَيَنْعَزِلُ أَيْضًا كُلُّ
مِنْهُمَا بِأَحَدِ أُمُورٍ :

عَزْلٍ نَفْسِهِ كَالْوَكِيلِ ، وَجُنُودٍ وَإِعْمَاءٍ وَإِنْ قَلَّ زَمَنُهُمَا ، وَفَسَقٍ ،
أَيْ : يَنْعَزِلُ بِفَسَقٍ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ مُوَلِّيَهُ بِفَسَقِهِ الْأَصْلِيِّ أَوْ الزَّائِدِ عَلَى مَا كَانَ
حَالَ تَوَلِّيَّتِهِ ؛ وَإِذَا زَالَتْ هَذِهِ الْأَحْوَالُ لَمْ تَعُدْ وَلَايَتُهُ إِلَّا بِتَوَلِّيَّةٍ جَدِيدَةٍ فِي
الْأَصَحِّ .

وَيَجُوزُ لِلْإِمَامِ عَزْلُ قَاضٍ لَمْ يَتَّعَيْنْ بِظُهُورِ خَلَلٍ لَا يَقْتَضِي أَنْعِزَالَهُ ،
كَكَثْرَةِ الشَّكَاوَى فِيهِ ، وَبِأَفْضَلِ مِنْهُ ، وَبِمَصْلَحَةِ كَتْسِكِينَ فِتْنَةٍ ، سَوَاءً أَعَزَلَهُ
بِمِثْلِهِ أَمْ بِدُونِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَجُزْ عَزْلُهُ ، لِأَنَّهُ عَبَثٌ ،

وَلَا يَنْعَزِلُ قَاضٍ بِمَوْتِ إِمَامٍ ، وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُ مَتَوَلٍّ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ
وَلَا يَتِيهِ : حَكَمْتُ بِكَذَا ، كَمَعُزُولٍ .

وَلَكِنْ يَنْفُذُ الْعَزْلُ ، أَمَّا إِذَا تَعَيَّنَ بَأَن لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مَنْ يَصْلُحُ غَيْرُهُ ، فَيَحْرُمُ
عَلَى مُوَلَّيِهِ عَزْلُهُ وَلَا يَنْفُذُ ، وَكَذَا عَزْلُهُ لِنَفْسِهِ حَيْثُ بَخْلَافِهِ فِي غَيْرِ هَذِهِ
الْحَالَةِ ، فَيَنْفُذُ عَزْلُهُ لِنَفْسِهِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ مُوَلَّيُهُ .

وَلَا يَنْعَزِلُ قَاضٍ بِمَوْتِ إِمَامٍ أَعْظَمَ ، وَلَا بِأَنْعِزَالِهِ ، لِعِظَمِ شِدَّةِ الضَّرَرِ
بِتَعْطِيلِ الْحَوَادِثِ .

وَخَرَجَ بِ « الْإِمَامِ » الْقَاضِي ، فَيَنْعَزِلُ نَوَابُهُ بِمَوْتِهِ .

وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُ مَتَوَلٍّ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَا يَتِيهِ وَهُوَ خَارِجُ عَمَلِهِ ، حَكَمْتُ
بِكَذَا لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ إِنْشَاءَ الْحُكْمِ حَيْثُ ، فَلَا يَنْفُذُ إِقْرَارُهُ بِهِ .

وَأَخَذَ الزَّرَكَشِيُّ مِنْ ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ إِذَا وَلَّى بِلَدٍ لَمْ يَتَنَاوَلَ مَزَارِعَهَا
وَبَسَاتِينَهَا ، فَلَوْ زَوَّجَ وَهُوَ بِأَحَدِهِمَا مَنْ هِيَ بِالْبَلَدِ أَوْ عَكْسَهُ لَمْ يَصَحَّ .
قِيلَ : وَفِيهِ نَظَرٌ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَالنَّظَرُ وَاضِحٌ .

بَلِ الَّذِي يَتَجَهُّ أَنَّهُ إِنْ عُلِمَتْ عَادَةٌ بِتَبَعِيَّةٍ أَوْ عَدَمِهَا فَذَلِكَ ، وَإِلَّا اتَّجَهَ
مَا ذَكَرَهُ أَقْتِصَاراً عَلَى مَا نَصَّ لَهُ عَلَيْهِ ، وَأَفْهَمَ قَوْلُ « الْمِنْهَاجِ » إِنَّهُ فِي غَيْرِ
مَحَلٍّ وَلَا يَتِيهِ كَمَعُزُولٍ ، أَنَّهُ لَا يَنْفُذُ مِنْهُ فِيهِ تَصَرُّفٌ أَسْتَبَاحُهُ بِالْوِلَايَةِ ،
كَإِجَارٍ وَقَفٍ نَظَرُهُ لِلْقَاضِي ، وَبَيْعِ مَالٍ يَتِيمٍ ، وَتَقْرِيرِ فِي وَظِيفَةٍ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَهُوَ ظَاهِرٌ .

كَمَا لَا يُقْبَلُ قَوْلُ مَعُزُولٍ بَعْدَ أَنْعِزَالِهِ ، وَمُحْكَمٌ بَعْدَ مُفَارَقَةِ مَجْلِسِ

وَلَيْسَ الْقَاضِي بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ ،

حُكْمِهِ : حَكَمْتُ بِكَذَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ إِنْشَاءَ الْحُكْمِ حِينَئِذٍ ، فَلَا يُقْبَلُ إِفْرَارُهُ بِهِ ، وَلَا يُقْبَلُ أَيْضاً شَهَادَةُ كُلِّ مِنْهُمَا بِحُكْمِهِ ، لِأَنَّهُ يَشْهَدُ بِفَعْلٍ نَفْسِهِ إِلَّا إِنْ شَهِدَ بِحُكْمِ حَاكِمٍ ، وَلَا يَعْلَمُ الْقَاضِي أَنَّهُ حُكْمُهُ ، فَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَاسِقاً ، فَإِنْ عَلِمَ الْقَاضِي أَنَّهُ حُكْمُهُ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ ، كَمَا لَوْ صَرَّحَ بِهِ .

وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ بِمَحَلِّ حُكْمِهِ قَبْلَ عَزْلِهِ : حَكَمْتُ بِكَذَا ؛ وَإِنْ قَالَ : بَعْلَمِي ؛ لِقُدْرَتِهِ عَلَى الْإِنْشَاءِ حِينَئِذٍ ، حَتَّى لَوْ قَالَ عَلَى سَبِيلِ الْحُكْمِ : نِسَاءُ هَذِهِ الْقَرْيَةِ - أَيْ : الْمَخْصُورَاتِ - طَوَّلِقُ مِنْ أَزْوَاجِهِنَّ ؛ قَبْلَ إِنْ كَانَ مُجْتَهِداً ، وَلَوْ فِي مَذْهَبِ إِمَامِهِ .

وَلَا يَجُوزُ لِقَاضِي أَنْ يَتَّبِعَ حُكْمَ قَاضٍ قَبْلَهُ صَالِحٍ لِلْقَضَاءِ .

وَلَيْسَ الْقَاضِي بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ وَجُوباً فِي إِكْرَامِهِمَا وَإِنْ اخْتَلَفَا شَرْفاً ، وَجَوَابِ سَلَامِهِمَا ، وَالنَّظَرِ إِلَيْهِمَا ، وَالْإِسْتِمَاعِ لِلْكَلَامِ ، وَطَلَاقَةِ الْوَجْهِ ، وَالْقِيَامِ ؛ فَلَا يَحْصُ أَحَدُهُمَا بِشَيْءٍ مِمَّا ذَكَرَ ، وَلَوْ سَلَّمَ أَحَدُهُمَا أَنْتَظَرَ الْآخَرَ ، وَيُعْتَقَرُ طَوْلُ الْفَضْلِ لِلضَّرُورَةِ ، أَوْ قَالَ لَهُ : سَلِّمْ ! لِيُحْيِيَهُمَا مَعاً ، وَلَا يَمْزُحَ مَعَهُ ، وَإِنْ شَرُفَ بَعْلَمُ أَوْ حُرِّيَّةٌ ، وَالْأَوْلَى أَنْ يُجْلِسَهُمَا بَيْنَ يَدَيْهِ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ أَرَدَحَمَ مُدَّعُونَ قُدِّمَ الْأَسْبَقُ فَلِأَسْبَقٍ وَجُوباً ، كَمَقْتِ وَمُدَّرِّسٍ ، فَيُقَدِّمَانِ وَجُوباً بِسَبْقٍ ، فَإِنْ أَسْتَوُوا ، أَوْ جُهِلَ سَابِقُ أَقْرِعَ .

وَحَرْمَ قَبُولِهِ هَدِيَّةَ مَنْ لَا عَادَةَ لَهُ بِهَا قَبْلَ وَلَايَةِ إِنْ كَانَ فِي مَحَلِّهِ
وَمَنْ لَهُ خُصُومَةٌ ، وَإِلَّا جَازَ ،

وَقَالَ شَيْخُنَا : وَظَاهِرٌ أَنَّ طَالِبَ فَرْضِ الْعَيْنِ مَعَ ضَيْقِ الْوَقْتِ يُقَدِّمُ ،
كَالْمُسَافِرِ .

وَيُسْتَحَبُّ كَوْنُ مَجْلِسِهِ الَّذِي يَقْضِي فِيهِ فَسِيحاً بَارِزاً ، وَيُكْرَهُ أَنْ يُتَّخَذَ
الْمَسْجِدُ مَجْلِساً لِلْحُكْمِ صَوْتاً لَهُ عَنِ اللَّغَطِ وَارْتِفَاعِ الْأَصْوَاتِ ، نَعَمْ إِنْ
اتَّفَقَ عِنْدَ جُلُوسِهِ فِيهِ قَضِيَّةٌ أَوْ قَضِيَّتَانِ فَلَا بَأْسَ بِفَضْلِهَا .

* * *

وَحَرْمَ قَبُولِهِ ، أَيُّ : الْقَاضِي هَدِيَّةَ مَنْ لَا عَادَةَ لَهُ بِهَا قَبْلَ وَلَايَةِ ، أَوْ
كَانَ لَهُ عَادَةٌ بِهَا ، لَكِنَّهُ زَادَ فِي الْقَدْرِ أَوْ الْوَصْفِ ، إِنْ كَانَ فِي مَحَلِّهِ ،
أَيُّ : مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ .

وَهَدِيَّةَ مَنْ لَهُ خُصُومَةٌ عِنْدَهُ أَوْ مَنْ أَحْسَنَ مِنْهُ بِأَنَّهُ سَيُخَاصِمُ ، وَإِنْ
اعْتَادَهَا قَبْلَ وَلَايَتِهِ ، لِأَنَّهَا فِي الْأَخِيرَةِ تَدْعُو إِلَى الْمَيْلِ إِلَيْهِ ، وَفِي الْأَوَّلَى
سَبَبُهَا الْوَلَايَةُ .

وَقَدْ صَحَّتِ الْأَخْبَارُ الصَّحِيحَةُ بِتَحْرِيمِ هَدَايَا الْعُمَّالِ .

وَإِلَّا بَانَ كَانَ مِنْ عَادَتِهِ أَنَّهُ يُهْدَى إِلَيْهِ قَبْلَ الْوَلَايَةِ ، وَلَوْ مَرَّةً فَقَطْ ، أَوْ
كَانَ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ ، أَوْ لَمْ يَزِدِ الْمُهْدِي عَلَى عَادَتِهِ ، وَلَا خُصُومَةَ لَهُ
حَاضِرَةً وَلَا مُتَرَقِّبَةً فِيهِ ؛ جَازَ قَبُولُهُ ، وَلَوْ جَهَّزَهَا لَهُ مَعَ رَسُولِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ
مُحَاكَمَةٌ ، فَفِي جَوَازِ قَبُولِهِ وَجْهَانِ ، رَجَّحَ بَعْضُ شُرَاحِ « الْمِنْهَاجِ »
الْحُرْمَةَ .

وَعَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ قَبُولُهَا فِي غَيْرِ عَمَلِهِ ، وَإِنْ كَانَ الْمُهْدِي مِنْ أَهْلِ عَمَلِهِ مَا لَمْ يَسْتَشْعِرْ بِأَنَّهَا مُقَدَّمَةٌ لِحُصُومَةٍ ، وَلَوْ أَهْدَى لَهُ بَعْدَ الْحُكْمِ حَرَمَ الْقَبُولِ أَيْضًا إِنْ كَانَ مُجَازَاةً لَهُ ، وَإِلَّا فَلَا ، كَذَا أَطْلَقَهُ بَعْضُ شُرَاحِ « الْمِنْهَاجِ » .

قَالَ شَيْخُنَا : وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى مُهْدٍ مُعْتَادٍ إِهْدَاءً إِلَيْهِ بَعْدَ الْحُكْمِ ، وَحَيْثُ حَرَمَ الْقَبُولُ وَالْأَخْذُ لَمْ يَمْلِكْ مَا أَخَذَهُ فَيَرْدُّهُ لِمَالِكِهِ إِنْ وَجَدَ ، وَإِلَّا فَلَبِيتَ الْمَالِ .

وَكَالْهَدِيَةِ الْهَبَةُ وَالضَّيَافَةُ ، وَكَذَا الصَّدَقَةُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ .

وَجَوَّزَ لَهُ الشُّبْكِيُّ فِي « حَلَبِيَّاتِهِ » قَبُولَ الصَّدَقَةِ مِمَّنْ لَا حُصُومَةَ لَهُ وَلَا عَادَةً ، وَخَصَّهُ فِي تَفْسِيرِهِ بِمَا إِذَا لَمْ يَعْرِفِ الْمُتَصَدِّقُ أَنَّهُ الْقَاضِي ، وَبَحَثَ غَيْرُهُ الْقَطْعَ بِحِلِّ أَخْذِهِ الزَّكَاةَ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِمَا ذَكَرَ .

وَتَرَدَّدَ الشُّبْكِيُّ فِي الْوَقْفِ عَلَيْهِ مِنْ أَهْلِ عَمَلِهِ ، وَالَّذِي يَتَّجِعُ فِيهِ وَفِي النَّذْرِ أَنَّهُ إِنْ عَيَّنَهُ بِاسْمِهِ وَشَرَطْنَا الْقَبُولَ كَانَ كَالْهَدِيَةِ لَهُ . وَيَصِحُّ إِبْرَاؤُهُ عَنْ دَيْنِهِ إِذْ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ قَبُولٌ .

وَيُكْرَهُ لِلْقَاضِي حُضُورُ الْوَلِيمَةِ الَّتِي خُصَّ بِهَا وَحْدَهُ ، وَقَالَ جَمْعٌ : يَحْرُمُ ، أَوْ مَعَ جَمَاعَةٍ آخَرِينَ وَلَمْ يَعْتَدْ ذَلِكَ قَبْلَ الْوِلَايَةِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَقْصِدْ بِهَا خُصُوصًا ، كَمَا لَوْ اتَّخَذَتْ لِلْجِيرَانِ أَوْ الْعُلَمَاءِ وَهُوَ مِنْهُمْ ، أَوْ لِعُمُومِ النَّاسِ .

وَنَقَضَ حُكْمًا بِخِلَافِ نَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ بِمَرْجُوحٍ ،

قَالَ فِي « أَلْعَابِ » : يَجُوزُ لِغَيْرِ الْقَاضِي أَخْذُ هَدِيَّةٍ بِسَبَبِ النِّكَاحِ إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ ، وَكَذَا الْقَاضِي ، حَيْثُ جَازَ لَهُ الْحُضُورُ وَلَمْ يَشْتَرِطْ وَلَا طَلَبَ . أَنْتَهَى . وَفِيهِ نَظَرٌ .

* * *

تَنْبِيْهُ : يَجُوزُ لِمَنْ لَا رِزْقَ لَهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ وَلَا فِي غَيْرِهِ ، وَهُوَ غَيْرُ مُتَعَيِّنٍ لِلْقَضَاءِ ، وَكَانَ عَمَلُهُ مِمَّا يُقَابَلُ بِأَجْرَةٍ ؛ أَنْ يَقُولَ : لَا أَحْكُمُ بَيْنَكُمَا إِلَّا بِأَجْرَةٍ أَوْ رِزْقٍ ، عَلَى مَا قَالَهُ جَمْعٌ .

وَقَالَ آخَرُونَ : يَحْرُمُ وَهُوَ الْأَخْوَطُ ، لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَقْرَبُ .

* * *

وَنَقَضَ الْقَاضِي وَجُوبًا حُكْمًا لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ إِنْ كَانَ ذَلِكَ الْحُكْمُ بِخِلَافِ نَصِّ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ أَوْ نَصِّ مُقَلَّدِهِ أَوْ قِيَاسِ جَلِيِّ ، وَهُوَ مَا قَطَعَ فِيهِ بِالْحَاقِ الْفَرْعِ لِلْأَصْلِ أَوْ إِجْمَاعٍ ، وَمِنْهُ مَا خَالَفَ شَرْطَ الْوَاقِفِ .

قَالَ السُّبْكِيُّ : وَمَا خَالَفَ الْمَذَاهِبَ الْأَرْبَعَةَ كَالْمُخَالَفِ لِلْإِجْمَاعِ .

أَوْ بِمَرْجُوحٍ مِنْ مَذْهَبِهِ ؛ فَيُظْهِرُ الْقَاضِي بُطْلَانَ مَا خَالَفَ مَا ذَكَرَ وَإِنْ لَمْ يُرْفَعْ إِلَيْهِ ، بِنَحْوِ : نَقَضْتُهُ ، أَوْ أَبْطَلْتُهُ .

* * *

تَنْبِيْهُ [فِي بَيَانِ عَدَمِ جَوَازِ الْحُكْمِ بِخِلَافِ الرَّاجِحِ] : نَقَلَ الْعِرَاقِيُّ وَابْنُ الصَّلَاحِ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِخِلَافِ الرَّاجِحِ فِي الْمَذْهَبِ ، وَصَرَّحَ السُّبْكِيُّ بِذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ مِنْ « فَتَاوِيهِ » ، وَأَطَالَ ،

وَلَا يَقْضِي بِخِلَافِ عِلْمِهِ ،

وَجَعَلَ ذَلِكَ مِنَ الْحُكْمِ بِخِلَافِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ عَلَى الْمُجْتَهِدِينَ أَنْ يَأْخُذُوا بِالرَّاجِحِ ، وَأَوْجَبَ عَلَى غَيْرِهِمْ تَقْلِيدَهُمْ فِيمَا يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْعَمَلُ بِهِ ، وَنَقَلَ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ عَنِ وَالِدِهِ أَنَّهُ كَانَ يُفْتِي أَنَّ الْحَاكِمَ إِذَا حَكَمَ بِغَيْرِ الصَّحِيحِ مِنْ مَذْهَبِهِ نَقَضَ .

وَقَالَ الْبُرْهَانُ ابْنُ ظَهِيرَةَ : وَقَضِيَّتُهُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَعْضُدَهُ اخْتِيَارُ لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَوْ بَحْثُ .

* * *

تَنْبِيْهُ ثَانٍ [فِي بَيَانِ الْمُعْتَمَدِ فِي الْمَذْهَبِ] : أَعْلَمَ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ فِي الْمَذْهَبِ لِلْحُكْمِ وَالْفَتْوَى مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ ، فَمَا جَزَمَ بِهِ النَّوَوِيُّ ، فَالْزَّافِعِيُّ ، فَمَا رَجَّحَهُ الْأَكْثَرُ ، فَالْأَعْلَمُ ، فَالْأَوْرَعُ .

قَالَ شَيْخُنَا : هَذَا مَا أَطْبَقَ عَلَيْهِ مُحَقِّقُو الْمُتَأَخِّرِينَ ، وَالَّذِي أَوْصَى بِاعْتِمَادِهِ مَشَائِخُنَا .

وَقَالَ السَّمُهودِيُّ : مَا زَالَ مَشَائِخُنَا يُوصُونَنَا بِالْإِفْتَاءِ بِمَا عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ ، وَأَنْ نَعْرِضَ عَنْ أَكْثَرِ مَا خُولِفَ بِهِ .

وَقَالَ شَيْخُنَا ابْنُ زِيَادٍ : يَجِبُ عَلَيْنَا فِي الْغَالِبِ اعْتِمَادُ مَا رَجَّحَهُ الشَّيْخَانِ وَإِنْ نُقِلَ عَنِ الْأَكْثَرِينَ خِلَافُهُ .

* * *

وَلَا يَقْضِي الْقَاضِي ، أَيْ : لَا يَجُوزُ لَهُ الْقَضَاءُ بِخِلَافِ عِلْمِهِ ، وَإِنْ قَامَتْ بِهِ بَيِّنَةٌ ، كَمَا إِذَا شَهِدَتْ بَرَقٌ أَوْ نِكَاحٌ أَوْ مُلْكٌ مَنْ يَعْلَمُ حُرِّيَّتَهُ أَوْ

وَيَقْضِي بَعْلِمِهِ ، وَلَا لِبَعْضٍ وَلَوْ رَأَى قَاضٍ وَرَقَةً فِيهَا حُكْمُهُ لَمْ يَعْمَلْ بِهِ حَتَّى يَتَذَكَّرَ ،

بَيُونَتِهَا أَوْ عَدَمَ مُلْكِهِ لِأَنَّهُ قَاطِعٌ بِبُطْلَانِ الْحُكْمِ بِهِ حِينَئِذٍ ، وَالْحُكْمُ بِالْبَاطِلِ مُحَرَّمٌ .

وَيَقْضِي ، أَيُّ : الْقَاضِي ، وَلَوْ قَاضِي ضَرُورَةٍ عَلَى الْأَوْجَه .

بِعِلْمِهِ إِنْ شَاءَ ، أَيُّ : بِظَنِّهِ الْمُؤَكَّدِ الَّذِي يُجَوِّزُ لَهُ الشَّهَادَةَ مُسْتَنَدًا إِلَيْهِ ، وَإِنْ اسْتَفَادَهُ قَبْلَ وَلَايَتِهِ ، نَعَمْ لَا يَقْضِي بِهِ فِي حُدُودٍ أَوْ تَعْزِيرٍ لِلَّهِ تَعَالَى ، كَحَدِّ الزُّنَا أَوْ سَرِقَةٍ أَوْ شُرْبِ لِنَدْبِ السَّرِّ فِي أَسْبَابِهَا ، أَمَّا حُدُودُ الْأَدَمِيِّينَ ، فَيَقْضِي فِيهَا بِهِ ، سَوَاءُ أَلْمَالُ وَالْقَوْدُ وَحَدُّ الْقَذْفِ ، وَإِذَا حَكَمَ بَعْلِمِهِ لَا بُدَّ أَنْ يُصَرِّحَ بِمُسْتَنَدِهِ ، فَيَقُولُ : عَلِمْتُ أَنَّ لَهُ عَلَيْكَ مَا ادَّعَاهُ ، وَقَضَيْتُ أَوْ حَكَمْتُ عَلَيْكَ بِعِلْمِي ؛ فَإِنْ تَرَكَ أَحَدَ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ لَمْ يَنْفُذْ حُكْمُهُ كَمَا قَالَهُ الْمَاوَرِدِيُّ ، وَتَبِعُوهُ .

وَلَا يَقْضِي لِنَفْسِهِ وَلَا لِبَعْضٍ مِنْ أَصْلِهِ وَفَرْعِهِ ، وَلَا لِشَرِيكِهِ فِي الْمُسْتَرَكَ ، وَيَقْضِي لِكُلِّ مِنْهُمْ غَيْرُهُ مِنْ إِمَامٍ وَقَاضٍ آخَرَ ، وَلَوْ نَائِبًا عَنْهُ ، دَفْعًا لِلتَّهْمَةِ .

وَلَوْ رَأَى قَاضٍ وَكَذَا شَاهِدٌ وَرَقَةً فِيهَا حُكْمُهُ أَوْ شَهَادَتُهُ لَمْ يَعْمَلْ بِهِ فِي إِمْنَاءِ حُكْمٍ وَلَا آدَاءِ شَهَادَةٍ حَتَّى يَتَذَكَّرَ مَا حَكَمَ ، أَوْ شَهِدَ بِهِ ، لِإِمْكَانِ التَّرْوِيرِ وَمُشَابَهَةِ الْخَطِّ ، وَلَا يَكْفِي تَذَكُّرُهُ أَنَّ هَذَا خَطُّهُ فَقَطْ .

وَفِيهِمَا وَجْهٌ إِنْ كَانَ الْحُكْمُ وَالشَّهَادَةُ مَكْتُوبَيْنِ فِي وَرَقَةٍ مَصُونَةٍ عِنْدَهُمَا ، وَوُثِّقَ بِأَنَّهُ خَطُّهُ ، وَلَمْ يُدَاخِلْهُ فِيهِ رِبِيَّةٌ ؛ أَنَّهُ يَعْمَلُ بِهِ .

وَلَهُ حَلِفٌ عَلَى اسْتِحْقَاقِ اعْتِمَادًا عَلَى خَطِّ مُورَثِهِ إِنْ وَثِقَ بِأَمَانَتِهِ ،
وَالْقَضَاءُ عَلَى غَائِبٍ جَائِزٍ إِنْ كَانَ لِمُدَّعٍ

وَلَهُ ، أَيْ : الشَّخْصُ ، حَلِفٌ عَلَى اسْتِحْقَاقِ حَقِّ لَهُ عَلَى غَيْرِهِ أَوْ
أَدَائِهِ لغيرِهِ ، اعْتِمَادًا عَلَى إِخْبَارِ عَدْلٍ عَلَى خَطِّ نَفْسِهِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ ،
وَعَلَى خَطِّ مَأْذُونِهِ وَوَكِيلِهِ وَشَرِيكِهِ وَمُورَثِهِ إِنْ وَثِقَ بِأَمَانَتِهِ ، بِأَنْ عِلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ
لَا يَتَسَاهَلُ فِي شَيْءٍ مِنْ حُقُوقِ النَّاسِ اعْتِصَادًا بِالْقَرِينَةِ .

* * *

تَنْبِيْهُ [فِي بَيَانِ مَا إِذَا خَالَفَ الظَّاهِرُ الْبَاطِنَ ، أَيْ : حَقِيقَةُ الْأَمْرِ] :
وَالْقَضَاءُ الْحَاصِلُ عَلَى أَصْلِ كَاذِبٍ يَنْفُذُ ظَاهِرًا لَا بَاطِنًا ، فَلَا يُحِلُّ حَرَامًا
وَلَا عَكْسَهُ ، فَلَوْ حَكَمَ بِشَاهِدَي زُورٍ بظَاهِرِ الْعَدَالَةِ لَمْ يَحْصُلْ بِحُكْمِهِ الْحِلُّ
بَاطِنًا ، سِوَاءِ أَلْمَالِ وَالنِّكَاحِ ، أَمَّا الْمُرْتَبُّ عَلَى أَصْلِ صَادِقٍ فَيَنْفُذُ الْقَضَاءُ
فِيهِ بَاطِنًا أَيْضًا قَطْعًا ، وَجَاءَ فِي الْخَبَرِ : « أُمِرْتُ أَنْ أَحْكُمَ بِالظَّاهِرِ ، وَاللَّهُ
يَتَوَلَّى السَّرَائِرَ » . [قَالَ الْحَافِظُ السِّيُوطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي « الدَّرَرِ الْمُنْتَشِرَةِ » : هَذَا مِنْ كَلَامِ
الشَّافِعِيِّ فِي « الرِّسَالَةِ » . اهـ . وَرَاجِعُ « كَشَفِ الْخِفَاءِ »] .

وَفِي « شَرْحِ الْمُنْهَاجِ » لِشَيْخِنَا : وَيَلْزَمُ الْمَرْأَةُ الْمَحْكُومَ عَلَيْهَا بِنِكَاحٍ
كَاذِبٍ الْهَرَبُ ، بَلْ وَالْقَتْلُ إِنْ قَدِرْتَ عَلَيْهِ ، كَالصَّائِلِ عَلَى الْبِضْعِ ، وَلَا
نَظَرَ لِكُونِهِ يَعْتَقَدُ الْإِبَاحَةَ ، فَإِنْ أَكْرَهْتَ فَلَا إِثْمَ .

* * *

وَالْقَضَاءُ عَلَى غَائِبٍ عَنِ الْبَلَدِ ، وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ عَمَلِهِ ، أَوْ عَنِ
الْمَجْلِسِ بِتَوَارٍ أَوْ تَعَزُّزٍ ، جَائِزٌ فِي غَيْرِ عُقُوبَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، إِنْ كَانَ لِمُدَّعٍ

حُجَّةٌ وَلَمْ يَقُلْ : هُوَ مُقَرَّرٌ ، وَوَجَبَ تَحْلِيلُهُ بَعْدَ بَيِّنَةٍ أَنَّ الْحَقَّ فِي ذِمَّتِهِ ،

حُجَّةٌ وَلَمْ يَقُلْ : هُوَ ، أَي : الْغَائِبُ ، مُقَرَّرٌ بِالْحَقِّ ، بَلِ ادَّعَى جُحُودَهُ ، وَأَنَّهُ يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُهُ لَهُ الْآنَ ، وَأَنَّهُ مُطَالِبُهُ بِذَلِكَ ؛ فَإِنْ قَالَ : هُوَ مُقَرَّرٌ ، وَأَنَا أَقِيمُ الْحُجَّةَ اسْتَظْهَاراً مُخَافَةً أَنْ يُنْكِرَ ، أَوْ لِيَكْتَبَ بِهَا الْقَاضِي إِلَى قَاضِي بَلَدِ الْغَائِبِ ، لَمْ تَسْمَعْ حُجَّتَهُ ، لِتَضَرِيحِهِ بِالْمُنَافِي لِسَمَاعِهَا ، إِذْ لَا فَائِدَةَ فِيهَا مَعَ الْإِقْرَارِ ، نَعَمْ لَوْ كَانَ لِلْغَائِبِ مَالٌ حَضَرَ ، وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَى دَيْنِهِ ، لَا لِيَكْتَبَ الْقَاضِي بِهِ إِلَى حَاكِمِ بَلَدِ الْغَائِبِ ، بَلِ لِيُوفِيهِ مِنْهُ ، فَتَسْمَعْ ؛ وَإِنْ قَالَ : هُوَ مُقَرَّرٌ ؛ وَتَسْمَعْ أَيْضاً إِنْ أَطْلَقَ .

وَوَجَبَ إِنْ كَانَتْ الدَّعْوَى بِدَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ أَوْ بِصِحَّةِ عَقْدٍ أَوْ إِبْرَاءٍ ، كَأَنَّ أَحَالَ الْغَائِبِ عَلَى مَدِينٍ لَهُ حَاضِرٍ ، فَأَدَّعَى إِبْرَاءَهُ ؛ تَحْلِيلُهُ ، أَي : الْمُدَّعِي يَمِينَ الْأَسْتَظْهَارِ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْغَائِبُ مُتَوَارِياً وَلَا مُتَعَرِّزاً ؛ بَعْدَ إِقَامَةِ بَيِّنَةٍ أَنَّ الْحَقَّ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى ثَابِتٌ فِي ذِمَّتِهِ إِلَى الْآنَ أَحْتِيَاطاً لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ لَوْ حَضَرَ لَرُبَّمَا ادَّعَى بِمَا يَبْرئُهُ ؛ وَيُسْتَرَطُّ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ : إِنَّهُ يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُهُ إِلَيَّ ، وَأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ فِي شُهُودِهِ قَادِحاً ، كَفَسْقٍ وَعَدَاوَةٍ .

قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرَحِ الْمُنْهَاجِ » : وَظَاهِرٌ كَمَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ : إِنَّ هَذَا لَا يَأْتِي فِي الدَّعْوَى بِعَيْنٍ ، بَلْ يَحْلِفُ فِيهَا عَلَى مَا يَلِيقُ بِهَا ، وَكَذَا نَحْوُ الْإِبْرَاءِ ، أَمَّا لَوْ كَانَ الْغَائِبُ مُتَوَارِياً أَوْ مُتَعَرِّزاً فَيَقْضِي عَلَيْهِمَا بِلَا يَمِينٍ لَتَقْصِيرِهِمَا ؛ قَالَ بَعْضُهُمْ : لَوْ كَانَ لِلْغَائِبِ وَكِيلٌ حَاضِرٌ لَمْ يَكُنْ قَضَاءٌ عَلَى غَائِبٍ ، وَلَمْ يَجِبْ يَمِينٌ .

كَمَا لَوْ ادَّعَى عَلَى صَبِيٍّ وَمَيِّتٍ ، وَإِذَا ثَبَتَ مَالُ الْغَائِبِ وَلَهُ مَالٌ
قَضَاهُ مِنْهُ إِذَا

كَمَا لَوْ ادَّعَى شَخْصٌ عَلَى نَحْوِ صَبِيٍّ لَا وَلِيَّ لَهُ وَمَيِّتٍ لَيْسَ لَهُ وَارِثٌ
خَاصٌّ حَاضِرٌ ، فَإِنَّهُ يُحْلَفُ لِمَا مَرَّ ، أَمَا لَوْ كَانَ لِنَحْوِ الصَّبِيِّ وَلِيٌّ خَاصٌّ ،
أَوْ لِلْمَيِّتِ وَارِثٌ خَاصٌّ حَاضِرٌ كَامِلٌ ، أَعْتَبَرَ فِي وَجُوبِ التَّحْلِيفِ طَلَبُهُ ،
فَإِنْ سَكَتَ عَنْ طَلَبِهَا لِحَاجَةِ الْجَهْلِ عَرَفَهُ الْحَاكِمُ ، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَطْلُبْهَا قَضَى عَلَيْهِ
بِدُونِهَا .

* * *

فَرَعٌ : لَوْ ادَّعَى وَكِيلُ الْغَائِبِ عَلَى غَائِبٍ ، أَوْ نَحْوِ صَبِيٍّ ، أَوْ مَيِّتٍ ؛
فَلَا تَحْلِيفَ ، بَلْ يُحْكَمُ بِالْبَيِّنَةِ ، لِأَنَّ الْوَكِيلَ لَا يُتَصَوَّرُ حَلْفُهُ عَلَى
أَسْتِحْقَاقِهِ ، وَلَا عَلَى أَنَّ مُوَكَّلَهُ يَسْتَحِقُّهُ ، وَلَوْ وَقَفَ الْأَمْرُ عَلَى حُضُورِ
الْمُوَكَّلِ لَتَعَدَّرَ اسْتِيفَاءُ الْحُقُوقِ بِالْوُكَلَاءِ ، وَلَوْ حَضَرَ الْغَائِبُ وَقَالَ
لِلْوَكِيلِ : أَتَبْرَأُ مِنْ مُوَكَّلِكَ ، أَوْ وَقَبْلَهُ ، فَأَخَّرَ الطَّلَبَ إِلَى حُضُورِهِ لِيَحْلِفَ
لِي أَنَّهُ مَا أَتَبْرَأُني ؛ لَمْ يُجِبْ ، وَأَمَرَ بِالتَّسْلِيمِ لَهُ ثُمَّ يُثْبِتُ الْإِبْرَاءَ بَعْدُ إِنْ كَانَ
لَهُ بِهِ حُجَّةٌ ، لِأَنَّهُ لَوْ وَقَفَ لَتَعَدَّرَ الاسْتِيفَاءُ بِالْوُكَلَاءِ ، نَعَمْ لَهُ تَحْلِيفُ
الْوَكِيلِ إِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ عِلْمَهُ بِنَحْوِ الْإِبْرَاءِ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّ مُوَكَّلَهُ أَتَبْرَأَهُ مَثَلًا
لِصِحَّةِ هَذِهِ الدَّعْوَى عَلَيْهِ .

* * *

وَإِذَا ثَبَتَ عِنْدَ حَاكِمٍ مَالٌ عَلَى الْغَائِبِ أَوْ الْمَيِّتِ وَحَكَمَ بِهِ وَلَهُ مَالٌ
حَاضِرٌ فِي عَمَلِهِ أَوْ دَيْنٌ ثَابِتٌ عَلَى حَاضِرٍ فِي عَمَلِهِ قَضَاهُ الْحَاكِمُ مِنْهُ إِذَا

طَلَبَهُ الْمُدَّعِي ، وَإِلَّا فَإِنْ سَأَلَ الْمُدَّعِي انْتِهَاءَ الْحَالِ إِلَى قَاضِي بَلَدِ
الْغَائِبِ أَجَابَهُ ، فَيُنْهِيهِ إِلَيْهِ سَمَاعَ بَيِّنَتِهِ لِيَحْكُمَ بِهَا ثُمَّ يَسْتَوْفِي
الْحَقَّ ، أَوْ حُكْمًا لِيَسْتَوْفِي ، وَإِلَّا انْتِهَاءً أَنْ يُشْهَدَ عَدْلَيْنِ بِذَلِكَ .

طَلَبَهُ الْمُدَّعِي لِأَنَّ الْحَاكِمَ يَقُومُ مَقَامَهُ ، وَلَوْ بَاعَ قَاضٍ مَالَ غَائِبٍ فِي
دِينِهِ ، فَقَدِمَ وَأَبْطَلَ الدَّيْنَ بِإِبْثَابِ إِيفَائِهِ أَوْ بِنَحْوِ فَسْقِي شَاهِدٍ ، أَسْتَرَدَّ مِنْ
الْخَصْمِ مَا أَخَذَهُ ، وَبَطَلَ التَّبِعُ لِلدَّيْنِ عَلَى الْأَوْجَهِ ، خِلَافًا لِلرُّوْيَانِيِّ .

وَإِلَّا يَكُنْ لَهُ مَالٌ فِي عَمَلِهِ وَ^(١) لَمْ يَحْكُمْ ، فَإِنْ سَأَلَ الْمُدَّعِي انْتِهَاءَ
الْحَالِ إِلَى قَاضِي بَلَدِ الْغَائِبِ أَجَابَهُ وَجُوبًا ، وَإِنْ كَانَ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ قَاضِي
ضَرُورَةٍ مُسَارَعَةً بِقَضَاءِ حَقِّهِ .

فَيُنْهِيهِ إِلَيْهِ سَمَاعَ بَيِّنَتِهِ ثُمَّ إِنْ عَدَّلَهَا لَمْ يَحْتَجِ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ إِلَى
تَعْدِيلِهَا ، وَإِلَّا أَحْتَاجَ إِلَيْهِ .

لِيَحْكُمَ بِهَا ثُمَّ يَسْتَوْفِي الْحَقَّ وَخَرَجَ بِهَا عِلْمُهُ فَلَا يَكْتُبُ بِهِ ، لِأَنَّهُ
شَاهِدٌ الْآنَ لَا قَاضٍ . ذَكَرَهُ فِي « الْوَدَّ » وَخَالَفَهُ السَّرْحَسِيُّ ، وَأَعْتَمَدَهُ
الْبُلْقِينِيُّ ، لِأَنَّ عِلْمَهُ كَقِيَامِ الْبَيِّنَةِ ، وَلَهُ عَلَى الْأَوْجَهِ أَنْ يَكْتُبَ سَمَاعَ شَاهِدٍ
وَاحِدٍ لِيَسْمَعَ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ شَاهِدًا آخَرَ أَوْ يُحْلِفَهُ وَيَحْكُمَ لَهُ أَوْ يُنْهِيهِ إِلَيْهِ
حُكْمًا إِنْ حَكَمَ لِيَسْتَوْفِي الْحَقَّ ، لِأَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ .

وَإِلَّا انْتِهَاءً أَنْ يُشْهَدَ ذَكَرَيْنِ عَدْلَيْنِ بِذَلِكَ ، أَيْ : بِمَا جَرَى عِنْدَهُ مِنْ
ثُبُوتٍ أَوْ حُكْمٍ ، وَلَا يَكْفِي غَيْرَ رَجُلَيْنِ ، وَلَوْ فِي مَالٍ أَوْ هِلَالٍ رَمَضَانَ .

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : الواو بمعنى « أو » ، ولو عبّر بها كما في « التحفة »
لكان أولى ، وهو مفهوم قوله : وحكم به . انتهى .

وَيُسْتَحَبُّ كِتَابٌ بِهِ يُذَكَّرُ فِيهِ مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ الْمَحْكُومُ لَهُ وَالْمَحْكُومُ عَلَيْهِ مِنْ أَسْمٍ أَوْ نَسَبٍ وَأَسْمَاءِ الشُّهُودِ وَتَارِيخَهُ وَالْإِنْهَاءُ بِالْحُكْمِ مِنَ الْحَاكِمِ يَمْضِي مَعَ قُرْبِ الْمَسَافَةِ وَبُعْدِهَا وَسَمَاعِ الْبَيِّنَةِ لَا يَقْبَلُ إِلَّا فَوْقَ مَسَافَةِ الْعَدْوَى إِذْ يَسْهُلُ إِحْضَارُهَا مَعَ الْقُرْبِ ، وَهِيَ الَّتِي يَرْجِعُ مِنْهَا مُبَكَّرًا^(١) إِلَى مَحَلِّهِ لَيْلًا ، فَلَوْ تَعَسَّرَ إِحْضَارُ الْبَيِّنَةِ مَعَ الْقُرْبِ بِنَحْوِ مَرَضٍ قَبْلَ الْإِنْهَاءِ .

* * *

فَرْعٌ : قَالَ الْقَاضِي وَأَقْرَوُهُ : لَوْ حَضَرَ الْغَرِيمُ وَأَمْتَنَعَ مِنْ بَيْعِ مَالِهِ الْغَائِبِ لَوْفَاءً دَيْنِهِ بِهِ عِنْدَ الطَّلَبِ سَاعَ لِلْقَاضِي بَيْعُهُ لِقَضَاءِ الدِّينِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْمَالُ بِمَحَلٍّ وَلَا يَتِيهِ ، وَكَذَا إِنْ غَابَ بِمَحَلٍّ وَلَا يَتِيهِ ، كَمَا ذَكَرَهُ التَّاجُ السُّبْكِيُّ وَالْغَزِّيُّ ، وَقَالَا : بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ بِغَيْرِ مَحَلٍّ وَلَا يَتِيهِ ، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ نِيَابَتَهُ عَنْهُ فِي وِفَاءِ الدِّينِ حِينَئِذٍ . وَحَاصِلُ كَلَامِهِمَا جَوَازُ الْبَيْعِ إِذَا كَانَ هُوَ أَوْ مَالُهُ فِي مَحَلٍّ وَلَا يَتِيهِ ، وَمَنْعُهُ إِذَا خَرَجَا عَنْهَا .

* * *

مُهْمَةٌ : لَوْ غَابَ إِنْسَانٌ مِنْ غَيْرِ وَكِيلٍ وَلَهُ مَالٌ حَاضِرٌ ، فَأُنْهِيَ إِلَى الْحَاكِمِ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَبِعْهُ أَخْتَلَّ مُعْظَمُهُ ، لَزِمَهُ بَيْعُهُ إِنْ تَعَيَّنَ طَرِيقًا لِسَلَامَتِهِ ؛ وَقَدْ صَرَّحَ الْأَصْحَابُ بِأَنَّ الْقَاضِيَّ إِنَّمَا يَتَسَلَّطُ عَلَى أَمْوَالِ الْغَائِبِينَ إِذَا أَشْرَفَتْ عَلَى الضَّيَاعِ أَوْ مَسَّتِ الْحَاجَةُ إِلَيْهَا فِي اسْتِيفَاءِ حُقُوقٍ ثَبَتَتْ عَلَى الْغَائِبِ ؛ وَقَالُوا : ثُمَّ فِي الضَّيَاعِ تَفْصِيلٌ ، فَإِنْ أُمْتَدَّتِ الْغَيْبَةُ وَعَسَّرَتْ

بَابُ الدَّعَوَى وَالْبَيِّنَاتِ

الْمُدَّعِي مَنْ خَالَفَ قَوْلُهُ الظَّاهِرَ ، وَالْمُدَّعَى

الْمُرَاجَعَةُ قَبْلَ وَقُوعِ الضِّيَاعِ سَاغَ التَّصَرُّفُ ، وَلَيْسَ مِنَ الضِّيَاعِ اخْتِلَالٌ لَا يُؤَدِّي لِتَلْفِ الْمُعْظَمِ وَلَمْ يَكُنْ سَارِيًا ، لِامْتِنَاعِ بَيْعِ مَالِ الْغَائِبِ لِمُجَرَّدِ الْمَصْلَحَةِ ؛ وَالْاخْتِلَالُ الْمُؤَدِّي لِتَلْفِ الْمُعْظَمِ ضِيَاعٌ ، نَعَمْ الْحَيَوَانُ يُبَاعُ لِمُجَرَّدِ تَطْرُقِ اخْتِلَالٍ إِلَيْهِ لِحُرْمَةِ الرُّوحِ ، وَلَأنَّهُ يُبَاعُ عَلَى مَالِكِهِ بِحَضْرَتِهِ إِذَا لَمْ يُنْفَقْ عَلَيْهِ ، وَلَوْ نَهَى عَنِ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ أَمْتَنَعَ إِلَّا فِي الْحَيَوَانِ .

* * *

فَرْعٌ : يَحْبِسُ الْحَاكِمُ الْآبِقَ إِذَا وَجَدَهُ أَنْتَظَارًا لِسَيِّدِهِ ، فَإِنْ أَبْطَأَ سَيِّدُهُ بَاعَهُ الْحَاكِمُ وَحَفِظَ ثَمَنَهُ ، فَإِذَا جَاءَ سَيِّدُهُ فَلَيْسَ لَهُ غَيْرُ الثَّمَنِ .

* * *

بَابُ الدَّعَوَى وَالْبَيِّنَاتِ

الدَّعَوَى لُغَةً : الطَّلَبُ ، وَالْفُهَا لِلتَّائِيثِ ؛ وَشَرَعًا : إِنْخَبَارٌ عَنْ وَجُوبِ حَقٍّ عَلَى غَيْرِهِ عِنْدَ حَاكِمٍ ، وَجَمْعُهَا دَعَاوَى بِفَتْحِ الْوَاوِ وَكَسْرِهَا ، كَفَتَاوَى ؛ وَالْبَيِّنَةُ : الشُّهُودُ ، سُمُّوا بِهَا لِأَنَّ بِهِمْ يَتَبَيَّنُ الْحَقُّ ، وَجُمِعُوا لِاخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِمْ ، وَالْأَصْلُ فِيهَا خَبَرُ الصَّحِيحَيْنِ [البخاري ، رقم : ٤٥٥٢ ؛ مسلم ، رقم : ١٧١١] : « وَلَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى أَنَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ » ، وَفِي رِوَايَةٍ : « الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي ، وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ » .

الْمُدَّعِي مَنْ خَالَفَ قَوْلُهُ الظَّاهِرَ ، وَهُوَ : بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ ، وَالْمُدَّعَى

عَلَيْهِ مَنْ وَافَقَهُ ، وَلَهُ بِلَا فِتْنَةٍ أَخَذَ مَالَهُ مِنْ مُمَاطِلٍ ،

عَلَيْهِ : مَنْ وَافَقَهُ ، أَي : الظَّاهِر ، وَشَرَطُهَا : تَكْلِيفٌ ، وَالتَّزَامٌ لِلْأَحْكَامِ ؛ فَلَيْسَ الْحَرْبِيُّ مُتَزِمًا لِلْأَحْكَامِ بِخِلَافِ الذِّمِّيِّ . ثُمَّ إِنْ كَانَتْ الدَّعْوَى قَوْدًا أَوْ حَدًّا قَذْفٍ ، أَوْ تَعْزِيرًا ، وَجَبَ رَفْعُهَا إِلَى الْقَاضِي ، وَلَا يَجُوزُ لِلْمُسْتَحِقِّ الْأَسْتِقْلَالَ بِأَسْتِيفَائِهَا ، لِعِظَمِ الْخَطَرِ فِيهَا ، وَكَذَا سَائِرُ الْعُقُودِ وَالْفُسُوحِ ، كَالنِّكَاحِ وَالرَّجْعَةِ وَعَيْبِ النِّكَاحِ وَالْبَيْعِ ، وَاسْتِثْنَى الْمَاوَرِدِي مَنْ بَعَدَ عَنِ السُّلْطَانِ ، فَلَهُ أَسْتِيفَاءُ حَدِّ قَذْفٍ وَتَعْزِيرٍ . وَلَهُ ، أَي : لِلشَّخْصِ .

بِلَا خَوْفٍ فِتْنَةٍ عَلَيْهِ ، أَوْ عَلَى غَيْرِهِ .

أَخَذَ مَالَهُ أَسْتِقْلَالًا لِلضَّرُورَةِ مِنْ مَالِ مَدِينٍ لَهُ مُقَرَّرٌ مُمَاطِلٍ بِهِ أَوْ جَاحِدٍ لَهُ أَوْ مُتَوَارٍ أَوْ مُتَعَزِّرٍ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى الْجَاحِدِ بَيْنَةٌ أَوْ رَجَا إِفْرَارَهُ لَوْ رَفَعَهُ لِلْقَاضِي ، لِإِذْنِهِ ﷺ لِهِنْدٍ لَمَّا شَكَتْ إِلَيْهِ شُحَّ أَبِي سُفْيَانَ أَنْ تَأْخُذَ مَا يَكْفِيهَا وَوَلَدَهَا بِالْمَعْرُوفِ [البخاري ، رقم : ٥٣٦٤ ؛ مسلم ، رقم : ١٧١٤] ، وَلَآنَ فِي الرُّفْعِ لِلْقَاضِي مَشَقَّةٌ وَمُؤَنَةٌ ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ لَهُ الْأَخْذُ مِنْ جِنْسِ حَقِّهِ ، ثُمَّ عِنْدَ تَعَذُّرِ جِنْسِهِ يَأْخُذُ غَيْرَهُ ، وَيَتَعَيَّنُ فِي أَخْذِ غَيْرِ الْجِنْسِ تَقْدِيمُ النَّقْدِ عَلَى غَيْرِهِ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ الْمَأْخُودُ مِنْ جِنْسِ مَالِهِ يَتِمَلَّكُهُ وَيَتَصَرَّفُ فِيهِ بَدَلًا عَنْ حَقِّهِ ، فَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ فَيَبِيعُهُ الظَّافِرُ بِنَفْسِهِ أَوْ مَأْذُونُهُ لِلغَيْرِ لَا لِنَفْسِهِ اتِّفَاقًا ، وَلَا لِمَحْجُورِهِ ، لِامْتِنَاعِ تَوَلِّيِ الطَّرَفَيْنِ وَلِلتَّهْمَةِ ، هَذَا إِنْ لَمْ يَتَيَسَّرْ عِلْمُ الْقَاضِي بِهِ ، لِعَدَمِ عِلْمِهِ ، وَلَا بَيْنَةٍ ، أَوْ مَعَ أَحَدِهِمَا ، لِكَتْنِهِ يَحْتَاجُ لِمُؤَنَةٍ وَمَشَقَّةٍ ، وَإِلَّا اشْتَرَطَ إِذْنُهُ ، وَلَا يَبِيعُهُ إِلَّا بِنَقْدِ الْبَلَدِ .

ثُمَّ إِنْ كَانَ جِنْسَ حَقِّهِ تَمَلَّكَهُ ، وَشَرِطَ لِلدَّعْوَى بِنَقْدٍ

ثُمَّ إِنْ كَانَ جِنْسَ حَقِّهِ تَمَلَّكَهُ وَإِلَّا اشْتَرَى جِنْسَ حَقِّهِ وَمَلَّكَهُ ، وَلَوْ كَانَ
الْمَدِينُ مَحْجُوراً عَلَيْهِ بِفَلَسٍ ، أَوْ مَيْتاً وَعَلَيْهِ دَيْنٌ ، لَمْ يَأْخُذْ إِلَّا قَدَرَ حِصَّتِهِ
بِالْمُضَارَبَةِ إِنْ عَلِمَهَا ، وَإِلَّا أَخْطَأَ .

وَلَهُ الْأَخْذُ مِنْ مَالِ غَرِيمٍ غَرِيمِهِ إِنْ لَمْ يَظْفَرْ بِمَالِ الْغَرِيمِ وَجَحَدَ غَرِيمِ
الْغَرِيمِ أَوْ مَاطَلَ ، وَإِذَا جَازَ الْأَخْذُ ظَفَرًا جَازَ لَهُ كَسْرُ بَابٍ أَوْ قِفْلٍ وَنَقْبُ
جِدَارٍ لِلْمَدِينِ إِنْ تَعَيَّنَ طَرِيقًا لِلْوُصُولِ إِلَى الْأَخْذِ ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ بَيْنَةٌ فَلَا
يُضْمَنُهُ ، كَالصَّائِلِ ، وَإِنْ خَافَ فِتْنَةً - أَيْ : مَفْسَدَةً - تُفْضِي إِلَى مُحَرَّمٍ ،
كَأَخْذِ مَالِهِ لَوْ أُطْلِعَ عَلَيْهِ ، وَجَبَ الرِّفْعُ إِلَى الْقَاضِي أَوْ نَحْوِهِ ، لِتَمَكُّنِهِ مِنَ
الْخَلَاصِ بِهِ ، وَلَوْ كَانَ الدَّيْنُ عَلَى غَيْرِ مُمْتَنِعٍ مِنَ الْأَدَاءِ ، طَالَبُهُ لِيُؤَدِّيَ
مَا عَلَيْهِ ، فَلَا يَحِلُّ أَخْذُ شَيْءٍ لَهُ ، لِأَنَّ لَهُ الدَّفْعَ مِنْ أَيِّ مَالِهِ شَاءَ ، فَإِنْ
أَخَذَ شَيْئًا لَزِمَهُ رَدُّهُ وَضَمِنَهُ إِنْ تَلَفَ مَا لَمْ يَوْجَدْ شَرْطُ التَّقَاصِّ .

* * *

فَرَعٌ : لَهُ اسْتِيفَاءُ دَيْنٍ لَهُ عَلَى آخَرَ جَاحِدٍ لَهُ بِشُهُودٍ دَيْنٍ آخَرَ لَهُ عَلَيْهِ ،
قَضَى مِنْ غَيْرِ عِلْمِهِمْ .

وَلَهُ حَجْدُ مَنْ حَجَدَهُ إِذَا كَانَ لَهُ عَلَى الْحَاجِدِ مِثْلُ مَا لَهُ عَلَيْهِ أَوْ أَكْثَرُ ،
فَيَحْصُلُ التَّقَاصُّ لِلضَّرُورَةِ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ دُونَ مَا لِلآخِرِ عَلَيْهِ جَحَدَ مِنْ حَقِّهِ
بِقَدْرِهِ .

* * *

وَشَرِطَ لِلدَّعْوَى أَيْ : لِصَحَّتِهَا ، حَتَّى تُسْمَعَ وَتُخْرَجَ إِلَى جَوَابٍ بِنَقْدٍ

أَوْ دَيْنٍ ذَكَرُ جِنْسٍ وَنَوْعٍ وَقَدَرٍ ، وَبَعَيْنٍ صِفَةٍ ، وَبِعَقَارٍ جِهَةٍ
وَحُدُودٍ ، وَبِنِكَاحٍ وَلِيٍّ وَشَاهِدَيْنِ عُدُولٍ ، وَبِعَقْدٍ مَالِيٍّ صِحَّتِهِ ،

خَالِصٍ أَوْ مَغْشُوشٍ أَوْ دَيْنٍ مِثْلِيٍّ أَوْ مُتَقَوِّمٍ ، ذَكَرُ جِنْسٍ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ؛
وَنَوْعٍ وَصِحَّةٍ وَتَكْسُرُ إِنْ اِخْتَلَفَ بِهِمَا غَرَضٌ ؛ وَقَدَرٍ كَمِثَّةٍ دِرْهَمٍ فِضَّةٍ
خَالِصَةٍ أَوْ مَغْشُوشَةٍ أَشْرَفِيَّةٍ أَطَالِبُهُ بِهَا الْآنَ ، لِأَنَّ شَرْطَ الدَّعْوَى أَنْ تَكُونَ
مَعْلُومَةً ؛ وَمَا عَلِمَ وَزَنَهُ كَالدِّينَارِ لَا يُشْتَرَطُ التَّعَرُّضُ لِيُوزَنَهُ ، وَلَا يُشْتَرَطُ
ذَكَرُ الْقِيَمَةِ فِي الْمَغْشُوشِ ، وَلَا تُسْمَعُ دَعْوَى دَائِنٍ مُفْلِسٍ ثَبَتَ فُلْسُهُ أَنَّهُ
وَجَدَ مَالًا حَتَّى يُبَيِّنَ سَبَبَهُ كَارِثٍ وَاكْتِسَابٍ ، وَقَدَرُهُ .

وَفِي الدَّعْوَى بَعَيْنٍ تَنْضَبِطُ بِالصِّفَاتِ ، كَحُبُوبٍ وَحَيَوَانٍ ، ذَكَرُ
صِفَةٍ ، بَأَن يَصِفَهَا الْمُدَّعِي بِصِفَاتٍ سَلَمَ ، وَلَا يَجِبُ ذَكَرُ الْقِيَمَةِ ، فَإِنْ
تَلَفَتِ الْعَيْنُ ، وَهِيَ مُتَقَوِّمَةٌ ، وَجَبَ ذَكَرُ الْقِيَمَةِ مَعَ الْجِنْسِ ، كَعَبْدٍ قِيَمَتُهُ
كَذَا .

وَفِي الدَّعْوَى بِعَقَارٍ ذَكَرُ جِهَةٍ وَمَحَلَّةٍ وَحُدُودٍ أَرْبَعَةٍ ، فَلَا يَكْفِي ذَكَرُ
ثَلَاثَةٍ مِنْهَا إِذَا لَمْ يُعْلَمْ إِلَّا بِأَرْبَعَةٍ ، فَإِنْ عَلِمَ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كَفَى ، بَلْ لَوْ أَغْنَتْ
شَهْرَتُهُ عَنْ تَحْدِيدِهِ لَمْ يَجِبْ .

وَفِي الدَّعْوَى بِنِكَاحٍ عَلَى أَمْرَاءَ ذَكَرُ صِحَّتِهِ وَشُرُوطِهِ ، مِنْ نَحْوِ وَلِيٍّ
وَشَاهِدَيْنِ عُدُولٍ وَرِضَاهُ إِنْ شَرِطَ ، بَأَن كَانَتْ غَيْرَ مُجْبَرَةٍ فَلَا يَكْفِي فِيهِ
الْإِطْلَاقُ ، فَإِنْ كَانَتْ أَلْزُوجَةُ أَمَةٍ وَجَبَ ذَكَرُ الْعَجْزِ عَنْ مَهْرٍ حُرَّةٍ وَخَوْفِ
الْعَنْتِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ تَحْتَهُ حُرَّةٌ .

وَفِي الدَّعْوَى بِعَقْدٍ مَالِيٍّ كَبَيْعٍ وَهَبَةٍ ذَكَرُ صِحَّتِهِ ، وَلَا يَخْتَاجُ إِلَى

وَتَلْعُو بِتَنَاقُضٍ كَشَهَادَةٍ خَالَفتْ ، وَمَنْ قَامَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ لَيْسَ لَهُ
تَحْلِيفُ الْمُدَّعِي وَأَمْهَلُهُ

تَفْصِيلٌ كَمَا فِي النِّكَاحِ ، لِأَنَّهُ أَخُو طُ حُكْمًا مِنْهُ .

وَتَلْعُو الدَّعْوَى بِتَنَاقُضٍ ، فَلَا يُطْلَبُ مِنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ جَوَابُهَا ،
كَشَهَادَةٍ خَالَفتْ الدَّعْوَى ، كَأَنِ ادَّعَى مُلْكًا بِسَبَبٍ ، فَذَكَرَ الشَّاهِدُ سَبَبًا
آخَرَ ، فَلَا تُسْمَعُ لِمَنَافَاتِهَا الدَّعْوَى ؛ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ أَعَادَهَا عَلَى وَفْقِ
الدَّعْوَى قُبِلَتْ ؛ وَبِهِ صَرَّحَ الْحَضَرَمِيُّ وَاقْتَضَاهُ كَلَامُ غَيْرِهِ .
وَلَا تَبْطُلُ الدَّعْوَى بِقَوْلِهِ : شُهُودِي فَسَقَةٌ أَوْ مُبْطِلُونَ ؛ فَلَهُ إِقَامَةُ بَيِّنَةٍ
أُخْرَى ، وَالْحَلِفُ .

وَمَنْ قَامَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ بِحَقِّ لَيْسَ لَهُ تَحْلِيفُ الْمُدَّعِي عَلَى اسْتِحْقَاقِ
مَا ادَّعَاهُ بِحَقِّ ، لِأَنَّهُ تَكْلِيفُ حُجَّةٍ بَعْدَ حُجَّةٍ ، فَهُوَ كَالطَّعْنِ فِي الشُّهُودِ ،
نَعَمْ لَهُ تَحْلِيفُ الْمَدِينِ مَعَ الْبَيِّنَةِ بِإِعْسَارِهِ ، لِجَوَازِ أَنَّ لَهُ مَا لَا بَاطِنًا ، وَلَوْ
ادَّعَى خَصْمُهُ مُسْقِطًا لَهُ ، كَأَدَاءِ لَهُ ، أَوْ إِبْرَاءٍ مِنْهُ ، أَوْ شِرَائِهِ مِنْهُ ؛ فَيَحْلِفُ
عَلَى نَفْيِ مَا ادَّعَاهُ الْخَصْمُ لِاحْتِمَالِ مَا يَدَّعِيهِ ، وَكَذَا لَوْ ادَّعَى خَصْمُهُ عَلَيْهِ
عِلْمَهُ بِفُسْطَقِ شَاهِدِهِ أَوْ كَذِبِهِ .

وَلَا يَتَوَجَّهُ حَلِفٌ عَلَى شَاهِدٍ أَوْ قَاضٍ ادَّعَى كَذِبَهُ قَطْعًا ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي
إِلَى فَسَادِ عَامٍّ .

وَلَوْ نَكَلَ عَنْ هَذِهِ الْيَمِينِ حَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَبَطَلَتِ الشَّهَادَةُ .

وَإِذَا طَلَبَ الْإِمْهَالَ مَنْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ أَمْهَلُهُ الْقَاضِي وَجُوبًا ، لَكِنْ

ثَلَاثَةً لِيَأْتِي بِدَافِعٍ ، وَلَوْ أَدَّعَى رِقٌّ بَالِغٌ ، فَقَالَ : أَنَا حُرٌّ أَصَالَةٌ
حُلْفَ ، أَوْ صَبِيٌّ لَيْسَ فِي يَدِهِ لَمْ يُصَدَّقْ إِلَّا بِحُجَّةٍ .

بِكَفِيلٍ ، وَإِلَّا فَبِالتَّرْسِيمِ عَلَيْهِ إِنْ خِيفَ هَرَبُهُ ثَلَاثَةً مِنَ الْأَيَّامِ لِيَأْتِي بِدَافِعٍ مِنْ
نَحْوِ آدَاءٍ أَوْ إِبْرَاءٍ ، وَمُمْكِنٌ مِنْ سَفَرِهِ لِيُخْضِرَهُ إِنْ لَمْ تَزِدِ الْمُدَّةَ عَلَى الثَّلَاثِ
لَأَنَّهُ لَا يَعْظُمُ الضَّرَرُ فِيهَا .

وَلَوْ أَدَّعَى رِقٌّ بَالِغٌ عَاقِلٍ مَجْهُولِ النَّسَبِ ، فَقَالَ : أَنَا حُرٌّ أَصَالَةٌ وَلَمْ
يَكُنْ قَدْ أَقَرَّ لَهُ بِالْمِلْكِ قَبْلُ وَهُوَ رَشِيدٌ ، حَلَفَ فَيُصَدَّقُ بِبَيْتِهِ ، وَإِنْ
أَسْتَحْدَمَهُ قَبْلَ انْكَارِهِ ، وَجَرَى عَلَيْهِ الْبَيْعُ مَرَارًا أَوْ تَدَاوَلَتْهُ الْأَيْدِي لِمُوَافَقَتِهِ
الْأَصْلَ ، وَهُوَ الْحُرِّيَّةُ ، وَمِنْ ثَمَّ قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ الرِّقِّ عَلَى بَيِّنَةِ الْحُرِّيَّةِ ، لِأَنَّ
الْأُولَى مَعَهَا زِيَادَةٌ عِلْمٍ بِنَقْلِهَا عَنِ الْأَصْلِ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « أَصَالَةٌ » مَا لَوْ قَالَ : أَعْتَقْتَنِي ، أَوْ أَعْتَقَنِي مَنْ
بَاعَنِي لَكَ ، فَلَا يُصَدَّقُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ، وَإِذَا ثَبَتَتْ حُرِّيَّتُهُ الْأَصْلِيَّةُ بِقَوْلِهِ رَجَعَ
مُشْتَرِيهِ عَلَى بَائِعِهِ بِثَمَنِهِ وَإِنْ أَقَرَّ لَهُ بِالْمِلْكِ ، لِأَنَّهُ بَنَاهُ عَلَى ظَاهِرِ الْيَدِ .

أَوْ أَدَّعَى رِقٌّ صَبِيٌّ أَوْ مَجْنُونٌ كَبِيرٌ لَيْسَ فِي يَدِهِ وَكَذَّبَهُ صَاحِبُ الْيَدِ لَمْ
يُصَدَّقْ إِلَّا بِحُجَّةٍ مِنْ بَيِّنَةٍ أَوْ عِلْمٍ قَاضٍ أَوْ يَمِينٍ مَزْدُودَةٍ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ
الْمِلْكِ ، فَلَوْ كَانَ الصَّبِيُّ بِيَدِهِ أَوْ بِيَدِ غَيْرِهِ وَصَدَّقَهُ صَاحِبُ الْيَدِ حُلْفَ ،
لِخَطَرِ شَأْنِ الْحُرِّيَّةِ ، مَا لَمْ يُعْرِفْ لَقَطُهُ ؛ وَلَا أَثَرَ لِانْكَارِهِ إِذَا بَلَغَ ، لِأَنَّ
الْيَدَ حُجَّةً ، فَإِنْ عُرِفَ لَقَطُهُ لَمْ يُصَدَّقْ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ .

فصل

[فِي جَوَابِ الدَّعْوَى وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ]

إِذَا أَقَرَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ثَبَتَ الْحَقُّ ، وَإِنْ سَكَتَ عَنِ الْجَوَابِ أَمَرَهُ الْقَاضِي بِهِ ، فَإِنْ سَكَتَ فَكُمُنْكَرٍ ، فَإِنْ سَكَتَ فَنَاكِيلٌ ، فَإِنْ أَدَّعَى عَشْرَةَ لَمْ يَكْفِ لَا تَلْزُمْنِي حَتَّى يَقُولَ : وَلَا بَعْضُهَا ، وَكَذَا يَخْلِفُ ،

فَرَعٌ : لَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى بِدَيْنٍ مُؤَجَّلٍ إِذَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا إِلْزَامٌ وَمُطَالَبَةٌ فِي الْحَالِ ، وَيُسْمَعُ قَوْلُ الْبَائِعِ : أَلْمَبِيعُ وَقَفْتُ ، وَكَذَا بَيِّنَةٌ إِنْ لَمْ يُصَرِّحْ حَالَ أَلْبَيْعِ بِمُلْكِهِ ، وَإِلَّا سُمِعَتْ دَعْوَاهُ لِتَحْلِيلِ الْمُشْتَرِي أَنَّهُ بَاعَهُ وَهُوَ مُلْكُهُ .

* * *

فصل

فِي جَوَابِ الدَّعْوَى وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ

إِذَا أَقَرَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ثَبَتَ الْحَقُّ بِلَا حُكْمٍ ، وَإِنْ سَكَتَ عَنِ الْجَوَابِ أَمَرَهُ الْقَاضِي بِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْأَلِ الْمُدَّعَى ، فَإِنْ سَكَتَ فَكُمُنْكَرٍ فَتَعَرَّضُ عَلَيْهِ الْيَمِينُ ، فَإِنْ سَكَتَ أَيْضًا وَلَمْ يُظْهِرْ سَبَبَهُ ، فَنَاكِيلٌ ، فَيَخْلِفُ الْمُدَّعَى ، وَإِنْ أَنْكَرَ أَشْطَرَطَ إنْكَارُ مَا أَدَّعَى عَلَيْهِ وَأَجْزَاءُهُ إِنْ تَجَزَّأَ ؛ فَإِنْ أَدَّعَى عَلَيْهِ عَشْرَةَ مَثَلًا لَمْ يَكْفِ فِي الْجَوَابِ لَا تَلْزُمْنِي الْعَشْرَةُ حَتَّى يَقُولَ : وَلَا بَعْضُهَا ، وَكَذَا يَخْلِفُ إِنْ تَوَجَّهَتِ الْيَمِينُ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ مُدَّعِيَهَا مُدَّعٍ لِكُلِّ

أَوْ مَالًا كَفَاهُ: لَا تَسْتَحِقُّ عَلَيَّ شَيْئًا،

جُزْءٍ مِنْهَا ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُطَابِقَ الْإِنْكَارَ وَالْيَمِينَ دَعْوَاهُ ، فَإِنْ حَلَفَ عَلَى نَفْيِ الْعَشْرَةِ وَأَقْتَصَرَ عَلَيْهِ ، فَنَاكِلٌ عَمَّا دُونَهَا ، فَيَحْلِفُ الْمُدَّعِي عَلَى اسْتِحْقَاقِ مَا دُونَ الْعَشْرَةِ ، وَيَأْخُذُهُ ، لِأَنَّ النُّكُولَ عَنْ^(١) الْيَمِينَ كَالْإِقْرَارِ .

أَوْ ادَّعَى مَالًا مُضَافًا لِسَبَبٍ ، كَأَقْرَضْتُكَ كَذَا ، كَفَاهُ فِي الْجَوَابِ : لَا تَسْتَحِقُّ أَنْتَ عَلَيَّ شَيْئًا ، وَلَا يُلْزَمُنِي تَسْلِيمُ شَيْءٍ إِلَيْكَ . وَلَوْ اعْتَرَفَ بِهِ ، وَادَّعَى مُسْقِطًا طُولَبَ بِالْبَيِّنَةِ .

وَلَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ وَدِيعَةً فَلَا يَكْفِي فِي الْجَوَابِ : لَا يُلْزَمُنِي التَّسْلِيمُ ، بَلْ : لَا تَسْتَحِقُّ عَلَيَّ شَيْئًا ؛ وَيَحْلِفُ كَمَا أَجَابَ ، لِطِبَاقِ الْحَلْفِ الْجَوَابِ . وَلَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ مَالًا فَأَنْكَرَ وَطَلَبَ مِنْهُ الْيَمِينَ ، فَقَالَ : لَا أَحْلِفُ ، وَأُعْطِيَ الْمَالَ ، لَمْ يُلْزَمْهُ قَبُولُهُ مِنْ غَيْرِ إِقْرَارٍ ، وَلَهُ تَحْلِيفُهُ .

* * *

فَرَعُ : لَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ عَيْنًا ، فَقَالَ : لَيْسَتْ لِي ، أَوْ هِيَ لِرَجُلٍ لَا أَعْرِفُهُ ، أَوْ لِابْنِي الطِّفْلِ ، أَوْ وَقَفْتُ عَلَى الْفُقَرَاءِ ، أَوْ مَسَجِدٍ كَذَا وَهُوَ نَاضِرٌ فِيهِ ، فَلَا صَحَّ أَنَّهُ لَا تَنْصَرِفُ الْخُصُومَةُ عَنْهُ وَلَا تُتْرَعُ الْعَيْنُ مِنْهُ ، بَلْ يُحْلِفُ الْمُدَّعِي أَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ التَّسْلِيمُ لِلْعَيْنِ رَجَاءً أَنْ يُقَرَّرَ أَوْ يَنْكُلَ ، فَيَحْلِفُ الْمُدَّعِي ، وَتَثْبُتُ لَهُ الْعَيْنُ فِي الْأَوَّلَيْنِ ، وَالْبَدَلُ لِلْحِيلُولَةِ فِي الْبَقِيَّةِ ، أَوْ

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : عبارة « التحفة » : لأن النكول مع اليمين كالإقرار . فلعل « عن » في كلامه بمعنى « مع » ، وإلا فمجرد النكول ليس كالإقرار . أنتهى .

وَإِذَا أَدْعَا شَيْئًا فِي يَدِ ثَالِثٍ وَأَقَامَا بَيْنَهُ سَقَطَتَا ، أَوْ بِيَدِهِمَا فَهُوَ لَهُمَا
أَوْ بِيَدِ أَحَدِهِمَا قُدِّمَتْ بَيْنَتُهُ ،

يُقِيمُ الْمُدَّعِي بَيْنَهُ أَنَّهَا لَهُ . وَلَوْ أَصَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ عَلَى سُكُوتٍ عَنْ جَوَابِ
لِلدَّعْوَى فَنَاقِلٌ إِنْ حَكَمَ الْقَاضِي بِنُكُولِهِ .

* * *

وَإِذَا أَدْعَا ، أَيْ : أَثْنَانِ ، أَيْ : كُلُّ مِنْهُمَا شَيْئًا فِي يَدِ ثَالِثٍ ، لَمْ
يُسْنِدْهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَبْلَ الْبَيِّنَةِ وَلَا بَعْدَهَا ، وَأَقَامَا ، أَيْ : كُلُّ مِنْهُمَا بَيْنَهُ
بِهِ ، سَقَطَتَا لِتَعَارُضِهِمَا وَلَا مُرْجَحَ ، فَكَانَ كَمَا لَا بَيِّنَةَ ، فَإِنْ أَقَرَّ ذُو الْيَدِ
لأَحَدِهِمَا قَبْلَ الْبَيِّنَةِ أَوْ بَعْدَهَا ، رَجَحَتْ بَيْنَتُهُ ، أَوْ أَدْعَا شَيْئًا بِيَدِهِمَا وَأَقَامَا
بَيِّنَتَيْنِ فَهُوَ لَهُمَا ، إِذْ لَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى بِهِ مِنَ الْآخَرِ ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ بِيَدِ
أَحَدٍ وَشَهِدَتْ بَيْنَتُهُ كُلُّ لَهُ بِالْكُلِّ فَيَجْعَلُ بَيْنَهُمَا ، وَمَحَلُّ التَّسَاقُطِ إِذَا وَقَعَ
تَعَارُضٌ حَيْثُ لَمْ يَتَمَيَّزْ أَحَدُهُمَا بِمُرْجَحٍ ، وَإِلَّا قُدِّمَ ، وَهُوَ بَيَانُ نَقْلِ
الْمُلْكِ ، ثُمَّ الْيَدُ فِيهِ لِلْمُدَّعَى أَوْ لِمَنْ أَقَرَّ لَهُ بِهِ أَوْ انْتَقَلَ لَهُ مِنْهُ ، ثُمَّ شَاهِدَانِ
مَثَلًا عَلَى شَاهِدٍ وَيَمِينٍ ، ثُمَّ سَبَقُ مِلْكِ أَحَدِهِمَا بِذِكْرِ زَمَنِ أَوْ بَيَانٍ أَنَّهُ وُلِدَ
فِي مُلْكِهِ مَثَلًا ، ثُمَّ بِذِكْرِ سَبَبِ الْمُلْكِ أَوْ أَدْعَا شَيْئًا بِيَدِ أَحَدِهِمَا ، تَصَرُّفًا
أَوْ إِمْسَاكًا ؛ قُدِّمَتْ بَيْنَتُهُ مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ ، وَإِنْ تَأَخَّرَ تَارِيخُهَا ، أَوْ كَانَتْ
شَاهِدًا وَيَمِينًا وَبَيِّنَةً الْخَارِجِ شَاهِدَيْنِ ، وَلَمْ تُبَيِّنْ سَبَبَ الْمُلْكِ مِنْ شِرَاءٍ
وغيرِهِ تَرْجِيحًا لِبَيِّنَةٍ صَاحِبِ الْيَدِ بِيَدِهِ ، وَيُسَمَّى الدَّاخِلَ ، وَإِنْ حُكِمَ
بِالْأَوْلَى قَبْلَ قِيَامِ الثَّانِيَةِ ، أَوْ بَيِّنَتْ بَيْنَهُ الْخَارِجِ سَبَبَ مِلْكِهِ ، نَعَمْ لَوْ
شَهِدَتْ بَيْنَتُهُ الْخَارِجَ بَأَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنْهُ أَوْ مِنْ بَائِعِهِ مَثَلًا قُدِّمَتْ لِطُلَانِ الْيَدِ

هَذَا إِنْ أَقَامَهَا بَعْدَ بَيِّنَةِ الْخَارِجِ ،

حِينَئِذٍ ، وَلَوْ أَقَامَ الْخَارِجُ بَيِّنَةً بِأَنَّ الدَّخِلَ أَقَرُّ لَهُ بِالْمُلْكِ قُدِّمَتْ وَلَمْ تَنْفَعَهُ بَيِّنَتُهُ بِالْمُلْكِ إِلَّا إِنْ ذَكَرْتَ انْتِقَالَ مُمَكِّنًا مِنَ الْمُقَرَّرِ لَهُ إِلَيْهِ .

هَذَا إِنْ أَقَامَهَا بَعْدَ بَيِّنَةِ الْخَارِجِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَقَامَهَا قَبْلَهَا ، لِأَنَّهَا إِنَّمَا تُسْمَعُ بَعْدَهَا ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي جَانِبِهِ الْيَمِينِ ، فَلَا يُعَدَّلُ عَنْهَا مَا دَامَتْ كَافِيَةً .

* * *

فُرُوعٌ : لَوْ أُرِيلَتْ يَدُهُ بَيِّنَةً ثُمَّ أَقَامَ بَيِّنَةً بِمُلْكِهِ مُسْتَنِدًا إِلَى مَا قَبْلَ إِزَالَةِ يَدِهِ وَاعْتَدَرَ بَغْيَتَهُ شُهُودَهُ أَوْ جَهْلَهُ بِهِمْ سُمِعَتْ وَقُدِّمَتْ إِذْ لَمْ تَزَلْ إِلَّا لِعَدَمِ الْحُجَّةِ ، وَقَدْ ظَهَرَتْ فَيَنْقُضُ الْقَضَاءُ ، لَكِنْ لَوْ قَالَ الْخَارِجُ : هُوَ مُلْكِي ، أَشْتَرَيْتُهُ مِنْكَ ؛ فَقَالَ الدَّخِلُ : بَلْ هُوَ مُلْكِي ؛ وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ بِمَا قَالَا ؛ قُدِّمَ الْخَارِجُ لَزِيَادَةِ عِلْمِ بَيِّنَتِهِ بِانْتِقَالِ الْمُلْكِ ؛ وَكَذَا قُدِّمَتْ بَيِّنَتُهُ لَوْ شَهِدَتْ أَنَّهُ مُلْكُهُ وَإِنَّمَا أَوْدَعَهُ أَوْ آجَرَهُ أَوْ أَعَارَهُ لِلدَّخِلِ أَوْ أَنَّهُ أَوْ بَائِعَهُ غَضَبَهُ مِنْهُ وَأُطْلِقَتْ بَيِّنَةُ الدَّخِلِ .

وَلَوْ تَدَاعَا دَابَّةً أَوْ أَرْضًا أَوْ دَارًا لِأَحَدِهِمَا مَتَاعٌ فِيهَا ، أَوْ الْحَمْلُ أَوْ الزَّرْعُ ؛ قُدِّمَتْ بَيِّنَتُهُ عَلَى الْبَيِّنَةِ الشَّاهِدَةِ بِالْمُلْكِ الْمُطْلَقِ لِانْفِرَادِهِ بِالْاِئْتِفَاعِ فَالْيَدُ لَهُ ، فَإِنْ اخْتَصَّ الْمَتَاعُ بَيْتَ فَالْيَدُ لَهُ فِيهِ فَقَطْ .

وَلَوْ اخْتَلَفَ الرَّوْجَانِ فِي أَمْتَعَةِ الْبَيْتِ وَلَوْ بَعْدَ الْفُرْقَةِ وَلَا بَيِّنَةَ وَلَا اخْتِصَاصَ لِأَحَدِهِمَا بَيْدَ ، فَلِكُلِّ تَحْلِيلٍ الْآخِرُ ، فَإِذَا حَلَفَا جُعِلَ بَيْنَهُمَا ، وَإِنْ صَلَحَ لِأَحَدِهِمَا فَقَطْ أَوْ حَلَفَ أَحَدُهُمَا قُضِيَ لَهُ ، كَمَا لَوْ اخْتَصَّ بِالْيَدِ وَحَلَفَ .

* * *

وَتَرْجَحُ بِتَارِيخِ سَابِقِ

وَتَرْجَحُ الْبَيِّنَةُ بِتَارِيخِ سَابِقِ ، فَلَوْ شَهِدَتْ الْبَيِّنَةُ لِأَحَدِ الْمُتَنَازِعَيْنِ فِي عَيْنٍ بِيَدِهِمَا أَوْ يَدِ ثَالِثٍ أَوْ لَا بِيَدِ أَحَدٍ ، بِمِلْكٍ مِنْ سَنَةِ إِلَى الْآنَ ، وَشَهِدَتْ بَيِّنَةٌ أُخْرَى لِلْآخِرِ بِمِلْكٍ لَهَا مِنْ أَكْثَرِ مِنْ سَنَةِ إِلَى الْآنَ ، كَسَنَتَيْنِ ، فَتَرْجَحُ بَيِّنَةُ ذِي الْأَكْثَرِ ، لِأَنَّهَا أَثْبَتَتْ الْمِلْكَ فِي وَقْتٍ لَا تُعَارِضُهَا فِيهِ الْأُخْرَى ، وَلِصَاحِبِ التَّارِيخِ السَّابِقِ أَجْرَةٌ وَزِيَادَةٌ حَادِثَةٌ مِنْ يَوْمِ مُلْكِهِ بِالشَّهَادَةِ ، لِأَنَّهَا فَوَائِدُ مُلْكِهِ ، وَإِذَا كَانَ لِصَاحِبِ مُتَأَخَّرَةٍ التَّارِيخِ يَدٌ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا عَادِيَةٌ قُدِّمَتْ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَلَوْ ادَّعَى فِي عَيْنٍ ^(١) بِيَدِ غَيْرِهِ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ زَيْدٍ مِنْ مُنْذُ سَنَتَيْنِ ، فَأَقَامَ الدَّاخِلُ بَيِّنَةً أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ زَيْدٍ مِنْ مُنْذُ سَنَةٍ قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ الْخَارِجِ ، لِأَنَّهَا أَثْبَتَتْ أَنَّ يَدَ الدَّاخِلِ عَادِيَةٌ بِشِرَائِهِ مِنْ زَيْدٍ مَا زَالَ مُلْكُهُ عَنْهُ ، وَلَوْ اتَّحَدَ تَارِيخُهُمَا أَوْ أُطْلِقَا أَوْ إِحْدَاهُمَا قُدِّمَ ذُو الْيَدِ ، وَلَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ بِمِلْكِ أَمْسٍ وَلَمْ تَتَعَرَّضْ لِلْحَالِ لَمْ تُسْمَعْ ، كَمَا لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ بِذَلِكَ حَتَّى تَقُولَ : وَلَمْ يَزَلْ مُلْكُهُ ، أَوْ لَا نَعْلَمُ لَهُ مُزِيلًا ؛ أَوْ تُبَيِّنَ سَبَبَهُ ، كَأَنْ تَقُولَ : اشْتَرَاهَا مِنْ خَصْمِهِ ، أَوْ أَقَرَّ لَهُ بِهِ أَمْسٍ ، لِأَنَّ دَعْوَى الْمِلْكِ السَّابِقِ لَا تُسْمَعُ ، فَكَذَا الْبَيِّنَةُ ؛ وَلَوْ قَالَ مَنْ بِيَدِهِ عَيْنٌ : اشْتَرَيْتُهَا مِنْ فُلَانٍ مِنْ مُنْذُ شَهْرٍ ، وَأَقَامَ بِهِ بَيِّنَةً ، فَقَالَتْ زَوْجَةُ الْبَائِعِ مِنْهُ : هِيَ مُلْكِي ، تَعَوَّضْتُهَا مِنْهُ مِنْ مُنْذُ شَهْرَيْنِ ، وَأَقَامَتْ بِهِ بَيِّنَةً ، فَإِنْ ثَبَّتَتْ أَنَّهَا بِيَدِ الزَّوْجِ حَالَ التَّعْوِضِ حُكِمَ بِهَا لَهَا ، وَإِلَّا بَقِيَتْ بِيَدِ مَنْ هِيَ بِيَدِهِ الْآنَ .

(١) لعلَّ الصَّوَابَ : لو ادعى عيناً . عن الأستاذ عصام العمري حفظه الله .

وَبَشَاهِدَيْنِ عَلَى شَاهِدٍ مَعَ يَمِينٍ ، لَا بَزِيَادَةَ شُهُودٍ ، وَلَا مُؤَرَّخَةَ عَلَى مُطْلَقَةٍ ،

وَتُرْجَحُ بِشَاهِدَيْنِ ، وَشَاهِدٍ وَأَمْرَائَيْنِ ، وَأَرْبَعُ نِسْوَةٍ فِيمَا يُقْبَلْنَ فِيهِ عَلَى شَاهِدٍ مَعَ يَمِينٍ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى قُبُولِ مَنْ ذُكِرَ دُونَ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ .
لَا تَرْجَحُ بَزِيَادَةَ نَحْوِ عَدَالَةٍ أَوْ عَدَدِ شُهُودٍ ، بَلْ تَتَعَارَضَانِ ، لِأَنَّ مَا قَدَرَهُ الشَّرْعُ لَا يَخْتَلِفُ بِالزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ ، وَلَا بِرَجُلَيْنِ عَلَى رَجُلٍ وَأَمْرَائَيْنِ ، وَلَا عَلَى أَرْبَعِ نِسْوَةٍ .

وَلَا بَيِّنَةٌ مُؤَرَّخَةٌ عَلَى بَيِّنَةٍ مُطْلَقَةٍ لَمْ تَتَعَرَّضْ لِزَمَنِ الْمُلْكِ حَيْثُ لَا يَدُ لِأَحَدِهِمَا ، وَأَسْتَوِيَا فِي أَنَّ لِكُلِّ شَاهِدَيْنِ ، وَلَمْ تُبَيِّنِ الثَّانِيَةَ سَبَبَ الْمُلْكِ ، فَتَتَعَارَضَانِ ؛ نَعَمْ لَوْ شَهِدَتْ إِحْدَاهُمَا بِدَيْنٍ وَالْأُخْرَى بِالْإِبْرَاءِ رَجَحَتْ بَيِّنَةُ الْإِبْرَاءِ ، لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَكُونُ بَعْدَ الْوُجُوبِ ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ تَعَدُّ الدَّيْنِ ، وَلَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ بِالْفِ وَبَيِّنَةٌ بِالْفَيْنِ يَجِبُ الْفَانِ .
وَلَوْ أَثْبَتَ إِقْرَارُ زَيْدٍ لَهُ بِدَيْنٍ ، فَاثْبَتَ زَيْدٌ إِقْرَارَهُ بِأَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ عَلَيْهِ لَمْ يُؤَثِّرْ لِاحْتِمَالِ حُدُوثِ الدَّيْنِ بَعْدُ .

* * *

فُرُوعٌ : لَوْ أَقَامَ بَيِّنَةٌ بِمُلْكِ دَابَّةٍ أَوْ شَجَرَةٍ مِنْ غَيْرِ تَعَرَّضَ لِمُلْكِ سَابِقٍ بِتَارِيخٍ لَمْ يَسْتَحِقَّ ثَمَرَةً ظَاهِرَةً ، وَلَا وَلَدًا مُنْفَصِلًا عِنْدَ الشَّهَادَةِ ، وَيَسْتَحِقُّ الْحَمْلَ وَالْثَّمَرَ غَيْرَ الظَّاهِرِ عِنْدَهَا تَبَعًا لِلْأُمِّ وَالْأَصْلِ ، فَإِذَا تَعَرَّضَتْ لِمُلْكِ سَابِقٍ عَلَى حُدُوثِ مَا ذُكِرَ فَيَسْتَحِقُّهُ .

وَلَوْ اشْتَرَى شَيْئًا ، فَأَخَذَ مِنْهُ بِحُجَّةٍ غَيْرِ إِقْرَارٍ رَجَعَ عَلَى بَائِعِهِ الَّذِي لَمْ

يُصَدِّقُهُ ، وَلَا أَقَامَ بَيِّنَةً بِأَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنَ الْمُدَّعِي وَلَوْ بَعْدَ الْحُكْمِ بِهِ بِالْثَمَنِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أُخِذَ مِنْهُ بِإِقْرَارِهِ أَوْ بِحَلْفِ الْمُدَّعِي بَعْدَ نُكُولِهِ ، لِأَنَّهُ الْمُقْصَرُّ .

وَلَوْ اشْتَرَى قِتَاً وَأَقَرَّ بِأَنَّهُ قِنْ ، ثُمَّ أَدْعَى بِحُرِّيَّةِ الْأَصْلِ ، وَحَكِمَ لَهُ بِهَا ، رَجَعَ بِثَمَنِهِ عَلَى بَائِعِهِ ، وَلَمْ يَضُرَّ اعْتِرَافُهُ بِرِقِّهِ ، لِأَنَّهُ مُعْتَمِدٌ فِيهِ عَلَى الظَّاهِرِ .

وَلَوْ أَدْعَى شِرَاءَ عَيْنٍ فَشَهِدَتْ بَيِّنَةٌ بِمِلْكِكَ مُطْلَقٍ قُبِلَتْ لِأَنَّهَا شَهِدَتْ بِالْمَقْصُودِ وَلَا تَنَاقُضَ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَكَذَا لَوْ أَدْعَى مِلْكَاً مُطْلَقاً ، فَشَهِدَتْ لَهُ بِهِ مَعَ سَبَبِهِ لَمْ يَضُرَّ .

وَإِنْ ذَكَرَ سَبَباً وَهُمْ سَبَباً آخَرَ ، ضَرَّ ذَلِكَ ، لِلتَّنَاقُضِ بَيْنَ الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةِ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ بَاعَ دَاراً ، ثُمَّ قَامَتْ بَيِّنَةٌ حُسْبَةً أَنَّ أَبَاهُ وَقَفَهَا عَلَيْهِ ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِ ، انْتَزَعَتْ مِنَ الْمُشْتَرِي وَرَجَعَ بِقِيمَتِهِ عَلَى الْبَائِعِ ، وَيُضْرَفُ لَهُ مَا حَصَلَ فِي حَيَاتِهِ مِنَ الْغَلَّةِ إِنْ صَدَّقَ الْبَائِعُ الشُّهُودَ ، وَإِلَّا وَقِفَتْ ، فَإِنْ مَاتَ مُصِراً ، صُرِفَتْ لِأَقْرَبِ النَّاسِ إِلَى الْوَاقِفِ ؛ قَالَهُ الرَّافِعِيُّ كَالْفَقَّالِ .

* * *

فَرْعٌ : تَجُوزُ الشَّهَادَةُ ، بَلْ تَجِبُ ، إِنْ اُنْحَصَرَ الْأَمْرُ فِيهِ بِمِلْكِ الْآنَ لِلْعَيْنِ الْمُدَّعَاةِ اسْتِصْحَاباً لِمَا سَبَقَ مِنْ إِرْثٍ وَشِرَاءٍ وَغَيْرِهِمَا اعْتِمَاداً عَلَى

وَلَوْ أَدْعَا شَيْئًا بِيَدِ ثَالِثٍ وَأَقَامَ كُلُّ بَيِّنَةٍ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ ، فَإِنْ اخْتَلَفَ تَارِيخُهُمَا حُكْمَ لِلْأَسْبَقِ وَإِلَّا سَقَطَتَا .

الاستِصْحَابِ ، لَأَنَّ الْأَصْلَ الْبَقَاءُ ، وَلِلْحَاجَةِ لِذَلِكَ ، وَإِلَّا لَتَعَسَّرَتْ الشَّهَادَةُ عَلَى الْأَمْثَلِكِ السَّابِقَةِ إِذَا تَطَاوَلَ الزَّمَنُ ، وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِأَنَّهُ اعْتَمَدَ الِاسْتِصْحَابَ ، وَإِلَّا لَمْ تُسْمَعْ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ .

* * *

وَلَوْ أَدْعَا ، أَيُّ : كُلٌّ مِنْ اثْنَيْنِ .

شَيْئًا بِيَدِ ثَالِثٍ ، فَإِنْ أَقَرَّ بِهِ لِأَحَدِهِمَا سُلِّمَ إِلَيْهِ وَلِلْآخَرِ تَخْلِيفُهُ .
وَأِنْ أَدْعَا شَيْئًا عَلَى ثَالِثٍ ، وَأَقَامَ كُلُّ مِنْهُمَا بَيِّنَةً أَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنْهُ ،
وَسَلَّمَ ثَمَنَهُ ؛ فَإِنْ اخْتَلَفَ تَارِيخُهُمَا حُكْمَ لِلْأَسْبَقِ مِنْهُمَا تَارِيخًا ، لَأَنَّ
مَعَهَا زِيَادَةَ عِلْمٍ ، وَإِلَّا يَخْتَلِفُ تَارِيخُهُمَا ، بَأَنِ أَطْلَقْنَا ، أَوْ إِحْدَاهُمَا ، أَوْ
أَرَخْنَا بِتَارِيخٍ مُتَّحِدٍ ، سَقَطَتَا لِاسْتِحَالَةِ إِعْمَالِهِمَا .
ثُمَّ إِنْ أَقَرَّ لَهُمَا ، أَوْ لِأَحَدِهِمَا ، فَوَاضَحٌ ، وَإِلَّا حَلَفَ لِكُلِّ يَمِينًا ،
وَيَزِجْعَانِ عَلَيْهِ بِالْثَمَنِ لِثُبُوتِهِ بِالْبَيِّنَةِ .

وَلَوْ قَالَ كُلُّ مِنْهُمَا وَالْمَبِيعُ فِي يَدِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ : بَعْتُكَ بِكَذَا ، وَهُوَ
مُلْكِي ، وَإِلَّا لَمْ تُسْمَعْ الدَّعْوَى ؛ فَأَنْكَرَ ، وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ بِمَا قَالَاهُ وَطَالِبَاهُ
بِالْثَمَنِ ، فَإِنْ اتَّحَدَ تَارِيخُهُمَا سَقَطَتَا ، وَإِنْ اخْتَلَفَ لَزِمَهُ الثَّمَانُ .

وَلَوْ قَالَ : آجَرْتُكَ أَلْبَيْتَ بَعَشْرَةَ مَثَلًا ، فَقَالَ : بَلْ آجَرْتَنِي جَمِيعَ
الدَّارِ بَعَشْرَةَ ، وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ ، تَسَاقَطَتَا ، فَيَتَحَالَفَانِ ، ثُمَّ يُفْسَخُ الْعَقْدُ .

* * *

وَلَوْ أَدَّعَوْا مَالًا لِمُورَثِهِمْ وَأَقَامُوا شَاهِدًا وَحَلَفَ بَعْضُهُمْ أَخَذَ نَصِيبَهُ ، وَلَا يُشَارِكُ فِيهِ .

تَنْبِيْهُ : لَا يَكْفِي فِي الدَّعْوَى كَالشَّهَادَةِ ذِكْرُ الشَّرَاءِ إِلَّا مَعَ ذِكْرِ مُلْكِ الْبَائِعِ إِذَا كَانَ غَيْرَ ذِي يَدٍ ، أَوْ مَعَ ذِكْرِ يَدِهِ إِذَا كَانَتْ الْيَدُ لَهُ وَنَزَعَتْ مِنْهُ تَعْدِيًا .

* * *

وَلَوْ أَدَّعَوْا ، أَيْ : الْوَرَثَةَ كُلُّهُمْ أَوْ بَعْضُهُمْ .
مَالًا : عَيْنًا أَوْ دَيْنًا أَوْ مَنْفَعَةً .

لِمُورَثِهِمُ الَّذِي مَاتَ .

وَأَقَامُوا شَاهِدًا بِالْمَالِ ، وَحَلَفَ مَعَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى اسْتِحْقَاقِ مُورَثِهِ الْكُلِّ .

أَخَذَ نَصِيبَهُ ، وَلَا يُشَارِكُ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الْبَقِيَّةِ ، لِأَنَّ الْحُجَّةَ تَمَّتْ فِي حَقِّهِ وَحْدَهُ ، وَغَيْرُهُ قَادِرٌ عَلَيْهَا بِالْحَلْفِ ، وَأَنَّ يَمِينَ الْإِنْسَانِ لَا يُعْطَى بِهَا غَيْرُهُ ، فَلَوْ كَانَ بَعْضُ الْوَرَثَةِ صَبِيًّا أَوْ غَائِبًا حَلَفَ إِذَا بَلَغَ أَوْ حَضَرَ وَأَخَذَ نَصِيبَهُ بِلَا إِعَادَةِ دَعْوَى وَشَهَادَةٍ ، وَلَوْ أَفْرَقَ بَيْنَ لِمَيَّتٍ ، فَأَخَذَ بَعْضُ وَرَثَتِهِ قَدْرَ حِصَّتِهِ ، وَلَوْ بِغَيْرِ دَعْوَى وَلَا إِذْنٍ مِنْ حَاكِمٍ ، فَلِلْبَقِيَّةِ مُشَارَكَتُهُ ، وَلَوْ أَخَذَ أَحَدُ شُرَكَائِهِ فِي دَارٍ أَوْ مَنْفَعَتِهَا مَا يَخْصُصُهُ مِنْ أُجْرَتِهَا ، لَمْ يُشَارِكْ فِيهِ بَقِيَّةُ الْوَرَثَةِ ^(١) ؛ كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا .

* * *

(١) قال الشيخ السيّد البكري رحمه الله : صوابه : « بقية الشركاء » كما في بعض نسخ الخط . أُنْتَهَى .

فَصْلٌ فِي الشَّهَادَاتِ

الشَّهَادَةُ لِرَمْضَانَ رَجُلٌ ، وَلِزْنَى أَرْبَعَةٌ ، وَلِمَالٍ وَمَا قُصِدَ بِهِ
مَالٌ كَبِيرٌ وَرَهْنٌ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَأَمْرَاتَانِ ، أَوْ رَجُلٌ وَيَمِينٌ ؛

فَصْلٌ فِي الشَّهَادَاتِ

جَمْعُ شَهَادَةٍ ، وَهِيَ : إِخْبَارُ الشَّخْصِ بِحَقِّ عَلَى غَيْرِهِ ^(١) بِلَفْظٍ خَاصٍّ .
الشَّهَادَةُ لِرَمْضَانَ ، أَيُّ : لِثُبُوتِهِ بِالنِّسْبَةِ لِلصَّوْمِ فَقَطْ ، رَجُلٌ وَاحِدٌ
لَا أَمْرَاءَ وَخُنثَى .

وَلِزْنَا وَلِوَاطٍ أَرْبَعَةٌ مِنَ الرِّجَالِ يَشْهَدُونَ أَنَّهُمْ رَأَوْهُ أَدْخَلَ ، مُكَلَّفًا
مُخْتَارًا ، حَشَفْتُهُ فِي فَرْجِهَا بِالزَّنَا .

قَالَ شَيْخُنَا : وَالَّذِي يَتَّجِهْ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ زَمَانٍ وَمَكَانٍ ، إِلَّا إِنْ
ذَكَرَهُ أَحَدُهُمْ ، فَيَجِبُ سُؤَالُ الْبَاقِيْنَ ، لِإِحْتِمَالِ وَقُوعِ تَنَاقُضٍ يُسْقِطُ
الشَّهَادَةَ ، وَلَا ذِكْرُ : رَأَيْنَا كَالْمِرْوَدِ فِي الْمُكْحَلَةِ ؛ بَلْ يُسَرُّ ، وَيَكْفِي
لِلْإِفْرَارِ بِهِ أَثْنَانِ كَغَيْرِهِ .

وَلِمَالٍ عَيْنًا كَانَ أَوْ دَيْنًا أَوْ مَنْفَعَةً ، وَمَا قُصِدَ بِهِ مَالٌ مِنْ عَقْدٍ مَالِيٍّ أَوْ
حَقٍّ مَالِيٍّ ، كَبَيْعٍ وَحَوَالَةِ ضَمَانٍ وَوَقْفٍ وَقَرْضٍ وَإِبْرَاءٍ وَرَهْنٍ وَصُلْحٍ وَخِيَارٍ
وَأَجَلٍ ؛ رَجُلَانِ ، أَوْ رَجُلٌ وَأَمْرَاتَانِ ، أَوْ رَجُلٌ وَيَمِينٌ ؛ وَلَا يَثْبُتُ شَيْءٌ
بَأَمْرَاتَيْنِ وَيَمِينٍ .

(١) قَالَ الشَّيْخُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : أَيُّ : لَغَيْرِهِ . أَنْتَهَى .

وَلِغَيْرِ ذَلِكَ ، وَلَمَّا يَظْهَرُ لِلرَّجَالِ غَالِبًا ، كِنِكَاحٍ وَطَلَاقٍ وَعِتْقٍ
رَجُلَانِ ، وَلَمَّا يَظْهَرُ لِلنِّسَاءِ كَوِلَادَةٌ وَحَيْضٌ أَرْبَعٌ ، أَوْ رَجُلَانِ ، أَوْ
رَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ ،

وَلِغَيْرِ ذَلِكَ ، أَيُّ : مَا لَيْسَ بِمَالٍ ، وَلَا يُقْصَدُ مِنْهُ مَالٌ ، مِنْ عُقُوبَةِ
اللَّهِ تَعَالَى ، كَحَدِّ شُرْبٍ وَسَرِقَةٍ ، أَوْ لَادِمِي كَقَوْدٍ وَحَدِّ قَذْفٍ وَمَنْعِ إِرْثٍ ؛
فَإِنْ أَدْعَى بَقِيَّةُ الْوَرَثَةِ عَلَى الزَّوْجَةِ أَنَّ الزَّوْجَ خَالَعَهَا حَتَّى لَا تَرِثَ مِنْهُ ،
وَلَمَّا يَظْهَرُ لِلرَّجَالِ غَالِبًا ، كِنِكَاحٍ وَرَجْعَةٍ ^(١) وَطَلَاقٍ مُنَجَّزٍ أَوْ مُعَلَّقٍ وَفَسْخِ
نِكَاحٍ وَبُلُوغٍ وَعِتْقٍ وَمَوْتٍ وَإِعْسَارٍ وَقِرَاضٍ وَوَكَالَةٍ وَكِفَالَةٍ وَشَرِكَةٍ وَوَدِيعَةٍ
وَوَصَايَةٍ وَرِدَّةٍ وَأَنْقِضَاءِ عِدَّةٍ بِأَشْهُرٍ وَرُؤْيَا هِلَالٍ غَيْرِ رَمَضَانَ وَشَهَادَةِ عَلَى
شَهَادَةٍ وَإِقْرَارٍ بِمَا لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِرَجُلَيْنِ رَجُلَانِ ، لَا رَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ ، لِمَا
رَوَى مَالِكٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ : مَضَتْ أَلْسُنُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ
شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْحُدُودِ وَلَا فِي النِّكَاحِ وَلَا فِي الطَّلَاقِ ، وَقِيسَ
بِالْمَذْكُورَاتِ غَيْرُهَا مِمَّا يُشَارِكُهَا فِي الْمَعْنَى .

وَلَمَّا يَظْهَرُ لِلنِّسَاءِ غَالِبًا ، كَوِلَادَةٌ وَحَيْضٌ وَبِكَارَةٍ وَثُبُوبَةٍ وَرِضَاعٍ
وَعَيْبِ أَمْرَأَةٍ تَحْتَ ثِيَابِهَا ، أَرْبَعٌ مِنَ النِّسَاءِ ، أَوْ رَجُلَانِ ، أَوْ رَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ
لِمَا رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ : مَضَتْ أَلْسُنُهُ بِأَنَّهُ يَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ
فِيمَا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ غَيْرُهُنَّ مِنْ وَلَادَةِ النِّسَاءِ وَعُيُوبِهِنَّ . وَقِيسَ بِذَلِكَ
غَيْرُهُ .

(١) أَيُّ : إِذَا أَرَادَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ إِثْبَاتَ وَقُوعِهَا فِيمَا سَبَقَ ، وَهَذَا لَا يَبْدُءُ مِنَ الشَّاهِدِينَ فِيهِ . عَنْ
الْأَسْتَاذِ عَصَامِ الْعَمْرِيِّ حَفِظَهُ اللَّهُ .

وَشَرِطَ فِي شَاهِدٍ تَكْلِيفٌ وَحُرِّيَّةٌ وَمُرُوءَةٌ وَعَدَالَةٌ

وَلَا يَثْبُتُ ذَلِكَ بِرَجُلٍ وَيَمِينٍ .

وَسُئِلَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَمَّا إِذَا شَهِدَ رَجُلَانِ أَنَّ فُلَانًا بَلَغَ عُمُرُهُ سِتَّ عَشْرَةَ سَنَةً ، فَشَهِدَتْ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ أَنَّ فُلَانَةَ يَتِيمَةٌ وُلِدَتْ شَهْرَ مَوْلِدِهِ ، أَوْ قَبْلَهُ ، أَوْ بَعْدَهُ بِشَهْرٍ مَثَلًا ، فَهَلْ يَجُوزُ تَزْوِيجُهَا أَعْتِمَادًا عَلَى قَوْلِهِنَّ ، أَوْ لَا يَجُوزُ إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِ بُلُوغِ نَفْسِهَا بِرَجُلَيْنِ ؟ فَأَجَابَ نَفَعْنَا اللَّهُ بِهِ : نَعَمْ يَثْبُتُ ضِمْنًا بُلُوغُ مَنْ شَهِدَتْ بِوِلَادَتِهَا ، كَمَا يَثْبُتُ النَّسَبُ ضِمْنًا بِشَهَادَةِ النِّسَاءِ بِالْوِلَادَةِ ، فَيَجُوزُ تَزْوِيجُهَا بِإِذْنِهَا لِلْحُكْمِ بِبُلُوغِهَا شَرْعًا . اُنْتَهَى .

* * *

فَرَعٌ : لَوْ أَقَامَتْ شَاهِدًا بِإِقْرَارِ زَوْجِهَا بِاللَّدْخُولِ كَفَى حَلِفُهَا مَعَهُ ، وَيَثْبُتُ الْمَهْرُ ، أَوْ أَقَامَهُ هُوَ عَلَى إِقْرَارِهَا بِهِ ، لَمْ يَكْفِ الْحَلْفُ مَعَهُ ، لِأَنَّ قَصْدَهُ ثُبُوتُ الْعِدَّةِ وَالرَّجْعَةِ وَلَيْسَا بِمَالٍ .

* * *

وَشَرِطَ فِي شَاهِدٍ تَكْلِيفٌ وَحُرِّيَّةٌ وَمُرُوءَةٌ وَعَدَالَةٌ وَتَيَقُّظٌ ، فَلَا يَقْبَلُ مِنْ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ ، وَلَا مِمَّنْ بِهِ رِقٌّ لِنَقْصِهِ ، وَلَا مِنْ غَيْرِ ذِي مُرُوءَةٍ ، لِأَنَّهُ لَا حَيَاءَ لَهُ ، وَمَنْ لَا حَيَاءَ لَهُ يَقُولُ مَا شَاءَ ، وَهِيَ تَوْفِي الْأَدْنَسَ عُرْفًا ، فَيَسْقِطُهَا الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ فِي السُّوقِ ، وَالْمَشْيُ فِيهِ كَاشِفًا رَأْسَهُ أَوْ بَدَنَهُ لِعَيْرِ سُوقِيٍّ ، وَقَبْلَهُ الْحَلِيلَةُ بِحَضْرَةِ النَّاسِ ، وَإِكْتَارًا مَا يُضْحِكُ بَيْنَهُمْ ، أَوْ لَعِبِ شَطْرَنْجٍ ، أَوْ رَفْصٍ بِخِلَافِ قَلِيلِ الثَّلَاثَةِ ؛ وَلَا مِنْ فَاسِقٍ ، وَاخْتَارَ

بِاجْتِنَابِ كَبِيرَةٍ وَإِضْرَارٍ عَلَى صَغِيرَةٍ ،

جَمْعٌ ، مِنْهُمْ الْأَذْرَعِيُّ وَالْغَزِيُّ وَآخَرُونَ ، قَوْلَ بَعْضِ أَلْمَالِكِيَِّّةِ : إِذَا فُقِدَتِ
الْعَدَالَةُ وَعَمَّ الْفُسْقُ قَضَى الْحَاكِمُ بِشَهَادَةِ الْأَمْثَلِ فَلَا مَثَلَ لِلضَّرُورَةِ .

وَالْعَدَالَةُ تَتَحَقَّقُ بِاجْتِنَابِ كُلِّ كَبِيرَةٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْكِبَائِرِ ، كَالْقَتْلِ ،
وَالزَّنا ، وَالْقَذْفِ بِهِ ، وَأَكْلِ الرِّبَا وَمَالِ الْيَتِيمِ ، وَالْيَمِينِ الْغُمُوسِ ،
وَشَهَادَةِ الزُّورِ ، وَبَخْسِ الْكَيْلِ أَوْ الْوِزْنِ ، وَقَطْعِ الرَّحِمِ ، وَالْفِرَارِ مِنَ
الرَّحْفِ بِلا عُدْرٍ ، وَعُقُوقِ الْوَالِدَيْنِ ،

وَعَضْبِ قَدْرِ رُبْعِ دِينَارٍ ، وَتَفْوِيتِ مَكْتُوبَةٍ ، وَتَأْخِيرِ زَكَاةٍ عُدْوَانًا ، وَنَمِيمَةٍ
وغيرها مِنْ كُلِّ جَرِيمَةٍ تُؤْذِنُ بِقَلَّةِ أَكْثَرِ مُرْتَكِبِيهَا بِالْإِثْمِ وَرِقَّةِ الدِّيَانَةِ .

وَاجْتِنَابِ إِضْرَارٍ عَلَى صَغِيرَةٍ أَوْ صَغَائِرَ ، بَأَنَّ لَا تَغْلِبَ طَاعَاتُهُ
صَغَائِرُهُ ، فَمَتَى ارْتَكَبَ كَبِيرَةً بَطَلَتْ عَدَالَتُهُ مُطْلَقًا ، أَوْ صَغِيرَةً أَوْ صَغَائِرَ
دَاوَمَ عَلَيْهَا ، أَوْ لَا خِلَافًا لِمَنْ فَرَّقَ ؛ فَإِنْ غَلَبَتْ طَاعَاتُهُ صَغَائِرُهُ فَهُوَ
عَدْلٌ ، وَمَتَى اسْتَوَيَا أَوْ غَلَبَتْ صَغَائِرُهُ طَاعَاتِهِ فَهُوَ فَاسِقٌ .

وَالصَّغِيرَةُ كَنْظَرِ الْأَجْنَبِيَّةِ ، وَلَمْسِهَا ، وَوَطْءِ رَجْعِيَّةٍ ، وَهَجْرِ الْمُسْلِمِ
فَوْقَ ثَلَاثٍ ، وَبَيْعِ خُمُرٍ ، وَلُبْسِ رَجُلٍ ثَوْبِ حَرِيرٍ ، وَكَذِبِ لَا حَدَّ فِيهِ ،
وَلَعْنِ وَلَوْ لِبَهِيمَةٍ أَوْ كَافِرٍ ، وَبَيْعِ مَعِيبٍ بِلا ذِكْرِ عَيْبٍ ، وَبَيْعِ رَقِيقٍ مُسْلِمٍ
لِكَافِرٍ ، وَمُحَاذَاةِ قَاضِي الْحَاجَةِ الْكَعْبَةِ بِفَرْجِهِ ، وَكَشْفِ الْعَوْرَةِ فِي الْخُلُوةِ
عَبَثًا ، وَلَعِبِ بِنَزْدٍ لِصَحَّةِ النَّهْيِ عَنْهُ ، وَغِيْبَةٍ وَسُكُوتٍ عَلَيْهَا ، وَنَقْلٍ
بَعْضِهِمُ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّهَا كَبِيرَةٌ لِمَا فِيهَا مِنَ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ مَحْمُولٌ عَلَى
غِيْبَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَحَمَلَةِ الْقُرْآنِ لِعُمُومِ الْبَلَوَى بِهَا ، وَهِيَ ذِكْرُكَ وَلَوْ بِنَحْوِ

وَعَدَمُ تَهْمَةٍ ؛ فَتَرُدُّ لِرَقِيقِهِ وَلِبَعْضِهِ لَا عَلَيْهِ ،

إِشَارَةٌ غَيْرُكَ الْمَحْصُورَ الْمُعَيَّنَ وَلَوْ عِنْدَ بَعْضِ الْمُخَاطَبِينَ بِمَا يُكْرَهُ عُرْفًا .
وَاللَّعِبُ بِالشَّطْرَنْجِ ، بِكُسْرِ أَوَّلِهِ وَفَتْحِهِ ، مُعْجَمًا وَمُهِمَلًا ، مَكْرُوهٌ إِنْ
لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَرْطُ مَالٍ مِنَ الْجَانِبَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا ، أَوْ تَقْوِيَةُ صَلَاةٍ ، وَلَوْ
بِنِسْيَانٍ بِالْإِشْتِغَالِ بِهِ ، أَوْ لَعِبٍ مَعَ مُعْتَقِدٍ تَحْرِيمَهُ وَإِلَّا فَحَرَامٌ ؛ وَيُحْمَلُ
مَا جَاءَ فِي ذِمَّةٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ عَلَى مَا ذُكِرَ ، وَتَسْقُطُ مُرُوءَةٌ مَنْ
يُدَاوِمُهُ ، فَتَرُدُّ شَهَادَتُهُ ، وَهُوَ حَرَامٌ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ مُطْلَقًا .

وَلَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ مِنْ مُغْفَلٍ ، وَمُخْتَلٍّ نَظَرٍ ، وَلَا أَصَمٍّ فِي مَسْمُوعٍ ،
وَلَا أَعْمَى فِي مُبْصَرٍ كَمَا يَأْتِي .

وَمِنْ التِّيْقُظِ ضَبْطُ الْأَفَاظِ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ بِحُرُوفِهَا مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ فِيهَا وَلَا
نَقْصٍ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَمِنْ ثَمَّ لَا تَجُوزُ الشَّهَادَةُ بِالْمَعْنَى ، نَعَمْ لَا يَبْعُدُ جَوَازُ
التَّعْيِيرِ بِأَحَدِ الرَّدِيفَيْنِ عَنِ الْآخِرِ حَيْثُ لَا إِبْهَامٌ .

وَشَرْطٌ فِي الشَّاهِدِ أَيْضًا عَدَمُ تَهْمَةٍ بِجَرِّ نَفْعٍ إِلَيْهِ أَوْ إِلَى مَنْ لَا تُقْبَلُ
شَهَادَتُهُ لَهُ أَوْ دَفْعُ ضَرِّ عَنْهُ بِهَا .

فَتَرُدُّ الشَّهَادَةُ لِرَقِيقِهِ وَلَوْ مُكَاتَبًا ، وَلِغَرِيمٍ لَهُ مَاتَ وَإِنْ لَمْ تَسْتَغْرِقْ
تَرِكَتُهُ الدُّيُونُ ، بِخِلَافِ شَهَادَتِهِ لِغَرِيمِهِ الْمُوسِرِ ، وَكَذَا الْمُعْسِرِ قَبْلَ
مَوْتِهِ ، فَتُقْبَلُ لَهُمَا .

وَتَرُدُّ لِبَعْضِهِ مِنْ أَصْلٍ وَإِنْ عَلَا ، أَوْ فَرَعَ لَهُ وَإِنْ سَفَلَ .
لَا تُرَدُّ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ ، أَيُّ : لَا عَلَى أَحَدِهِمَا بِشَيْءٍ ، إِذْ لَا تَهْمَةَ ،

وَبِمَا هُوَ مَحَلُّ تَصَرُّفِهِ ، وَمِنْ عَدُوٍّ ،

وَلَا عَلَى أَبِيهِ بَطْلَاقِ ضَرَّةِ أُمِّهِ طَلَاقًا بَائِنًا وَأُمُّهُ تَحْتَهُ ، أَمَّا رَجْعِيٌّ فَتُقْبَلُ قَطْعًا ، هَذَا كُلُّهُ فِي شَهَادَتِهِ حُسْبَةً ، أَوْ بَعْدَ دَعْوَى الضَّرَّةِ ، فَإِنْ أَدْعَاهُ الْأَبُ لِعَدَمِ نَفَقَةٍ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ لِلتَّهْمَةِ ، وَكَذَا لَوْ أَدْعَتْهُ أُمُّهُ .

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ : لَوْ أَدْعَى الْفَرْعُ عَلَى آخَرِ بَدَيْنِ لِمُوكِّلِهِ فَأَنْكَرَ فَشَهِدَ بِهِ أَبُو الْوَكِيلِ قَبْلَ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ تَصَدِيقُ ابْنِهِ .

وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ وَالْأَخَوَيْنِ وَالصَّدِيقَيْنِ لِلْآخِرِ .
وَتُرَدُّ الشَّهَادَةُ بِمَا هُوَ مَحَلُّ تَصَرُّفِهِ ، كَأَنْ وَكَّلَ أَوْ أَوْصَى فِيهِ ، لِأَنَّهُ يَثْبُتُ بِشَهَادَتِهِ وَلَايَةٌ لَهُ عَلَى الْمَشْهُودِ بِهِ ، نَعَمْ لَوْ شَهِدَ بِهِ بَعْدَ عَزْلِهِ وَلَمْ يَكُنْ خَاصَمَ قَبْلَهُ قَبِلَتْ .

وَكَذَا لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ وَدِيعٍ لِمُودِعِهِ ، وَمُرْتَهِنٍ لِرَاهِنِهِ ، لِتَّهْمَةِ بَقَاءِ يَدَيْهِمَا ؛ أَمَّا مَا لَيْسَ وَكِيلًا أَوْ وَصِيًّا فِيهِ فَتُقْبَلُ .

وَمِنْ حِيلِ شَهَادَةِ الْوَكِيلِ مَا لَوْ بَاعَ فَأَنْكَرَ الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ ، أَوْ اشْتَرَى فَأَدْعَى أَجَنِيًّا بِالْمَبِيعِ ، فَلَهُ أَنْ يَشْهَدَ لِمُوكِّلِهِ بِأَنْ لَهُ عَلَيْهِ كَذَا ، أَوْ بِأَنْ هَذَا مُلْكُهُ ، إِنْ جَازَ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ بِهِ لِلْبَائِعِ ، وَلَا يَذْكُرُ أَنَّهُ وَكِيلٌ ؛ وَصَوَّبَ الْأَذْرَعِيُّ حِلَّهُ بَاطِنًا ، لِأَنَّ فِيهِ تَوْصُلًا لِلْحَقِّ بِطَرِيقِ مُبَاحٍ ، وَكَذَا لَا تُقْبَلُ بَرَاءَةٌ مَنْ ضَمِنَهُ الشَّاهِدُ أَوْ أَصْلَهُ أَوْ فَرَعَهُ أَوْ عَبْدَهُ ، لِأَنَّهُ يَدْفَعُ بِهِ الْغُزْمَ عَنْ نَفْسِهِ ، أَوْ عَمَّنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ .

وَتُرَدُّ الشَّهَادَةُ مِنْ عَدُوٍّ عَلَى عَدُوِّهِ عَدَاوَةً دُنْيَوِيَّةً ، لَا لَهُ ، وَهُوَ مَنْ يَحْزَنُ بِفَرْحِهِ وَعَكْسُهُ ، فَلَوْ عَادَى مَنْ يُرِيدُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ ، وَبَالَغَ فِي

خُصُومَتِهِ ، فَلَمْ يُجِبْهُ ، قَبِلَتْ شَهَادَتُهُ عَلَيْهِ .

* * *

تَنْبِيْهٌ : قَالَ شَيْخُنَا : ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ قَبُولُهَا مِنْ وَلَدِ الْعَدُوِّ بِوَجْهِه ، بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَاوَةِ الْأَبِ عَدَاوَةُ الْإِبْنِ .

* * *

فَائِدَةٌ : حَاصِلُ كَلَامٍ : « الرُّوْضَةِ » وَأَصْلُهَا أَنَّ مَنْ قَذَفَ آخَرَ لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى الْآخَرِ ، وَإِنْ لَمْ يَطْلُبِ الْمَقْدُوفُ حَدَّهُ ، وَكَذَا مَنْ أَدْعَى عَلَى آخَرَ أَنَّهُ قَطَعَ عَلَيْهِ الطَّرِيقَ وَأَخَذَ مَالَهُ ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ .

قَالَ شَيْخُنَا : يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَنْ نَسَبَ آخَرَ إِلَى فِسْقٍ أَفْتَضَى وَفُتِيَ عَدَاوَةً بَيْنَهُمَا ، فَلَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ مِنْ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ ، نَعَمْ يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَنْ أَغْتَابَ آخَرَ بِمُفْسَقٍ يَجُوزُ لَهُ غَيْبَتُهُ بِهِ ، وَإِنْ أَثْبَتَ السَّبَبَ الْمَجُوزَ لِذَلِكَ .

* * *

فَرْعٌ : تُقْبَلُ شَهَادَةُ كُلِّ مُبْتَدِعٍ لَا نَكْفَرُهُ بِبِدْعَتِهِ ، وَإِنْ سَبَّ الصَّحَابَةَ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ ، كَمَا فِي « الرُّوْضَةِ » ، وَأَدْعَى السُّبْكِيَّ وَالْأَذْرَعِيَّ أَنَّهُ غَلَطَ .

* * *

وَمُبَادِرٍ إِلَّا فِي حَقِّ مُؤَكَّدٍ لِلَّهِ ، كَطَّلَاقٍ وَعِتْقٍ

وَتُرْدٍ مِنْ مُبَادِرٍ بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَ ، وَلَوْ بَعْدَ الدَّعْوَى ، لِأَنَّهُ مُتَّهِمٌ ، نَعَمْ لَوْ أَعَادَهَا فِي الْمَجْلِسِ بَعْدَ الْأَسْتِشْهَادِ قُبِلَتْ ، إِلَّا فِي شَهَادَةِ حُسْبَةِ ، وَهِيَ مَا قُصِدَ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ فَتَقَبَّلَ قَبْلَ الْأَسْتِشْهَادِ ، وَلَوْ بِلَا دَعْوَى .

فِي حَقِّ مُؤَكَّدٍ لِلَّهِ تَعَالَى ، وَهُوَ مَا لَا يَتَأَثَّرُ بِرِضَا الْآدَمِيِّ ، كَطَّلَاقٍ رَجْعِيِّ أَوْ بَائِنٍ .

وَعِتْقٍ ، وَأَسْتِيلَادٍ ، وَنَسَبٍ ، وَعَقْفٍ عَنْ قَوْدٍ ، وَبَقَاءٍ عِدَّةٍ وَأَنْقِضَائِهَا ، وَبُلُوغٍ ، وَإِسْلَامٍ ، وَكُفْرٍ ، وَوَصِيَّةٍ ، وَوَقْفٍ لِنَحْوِ جِهَةٍ عَامَّةٍ ، وَحَقِّ لِمَسْجِدٍ ، وَتَرْكِ صَلَاةٍ وَصَوْمٍ وَزَكَاةٍ بَأَنٍ يَشْهَدُ بِتَرْكِهَا ، وَتَحْرِيمِ رِضَاعٍ وَمُصَاهَرَةٍ .

* * *

تَنْبِيْهُ : إِنَّمَا تُسْمَعُ شَهَادَةُ الْحُسْبَةِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا ، فَلَوْ شَهِدَ اثْنَانِ أَنَّ فُلَانًا أَعْتَقَ عَبْدَهُ ، أَوْ أَنَّهُ أَخُو فُلَانَةٍ مِنَ الرِّضَاعِ ، لَمْ يَكْفِ حَتَّى يَقُولَا : إِنَّهُ يَسْتَرْفُهُ ، أَوْ أَنَّهُ يُرِيدُ نِكَاحَهَا .

* * *

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى » حَقُّ الْآدَمِيِّ ، كَقَوْدٍ وَحَدِّ قَذْفٍ وَبَيْعٍ ، فَلَا تُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ الْحُسْبَةِ ، وَتُقْبَلُ فِي حَدِّ الزَّنا وَقَطْعِ الطَّرِيقِ وَالسَّرْقَةِ .

* * *

وَتُقْبَلُ مِنْ فَاسِقٍ بَعْدَ تَوْبَةٍ ، وَهِيَ : نَدَمٌ بِإِفْلَاحٍ وَعَزْمٌ أَنْ لَا يَعُودَ
وَخُرُوجٌ عَنْ ظُلَامَةِ آدَمِيٍّ ،

وَتُقْبَلُ الشَّهَادَةُ مِنْ فَاسِقٍ بَعْدَ تَوْبَةٍ حَاصِلَةٍ قَبْلَ الْغَرْغَرَةِ وَطُلُوعِ
الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا ، وَهِيَ : نَدَمٌ عَلَى مَعْصِيَةٍ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا مَعْصِيَةٌ ،
لَا لِخَوْفِ عِقَابٍ لَوْ أُطْلِعَ عَلَيْهِ أَوْ لِغَرَامَةِ مَالٍ .
بِشَرْطِ إِفْلَاحٍ عَنْهَا حَالًا إِنْ كَانَ مُتَلَبِّسًا أَوْ مُصِرًّا عَلَى مُعَاوَدَتِهَا ،
وَمِنْ الْإِفْلَاحِ رَدُّ الْمَغْضُوبِ .
وَعَزْمٌ أَنْ لَا يَعُودَ إِلَيْهَا مَا عَاشَ .

وَخُرُوجٌ عَنْ ظُلَامَةِ آدَمِيٍّ مِنْ مَالٍ أَوْ غَيْرِهِ ، فَيُؤَدِّي الزَّكَاةَ
لِمُسْتَحِقِّهَا ، وَيَرُدُّ الْمَغْضُوبَ إِنْ بَقِيَ وَبَدَلَهُ إِنْ تَلَفَ لِمُسْتَحِقِّهِ ، وَيُمْكِنُ
مُسْتَحَقُّ الْقَوْدِ وَحَدَّ الْقَذْفِ مِنَ الْأَسْتِيفَاءِ ، أَوْ يُبْرِئُهُ مِنْهُ الْمُسْتَحَقُّ ، لِلْخَبَرِ
الصَّحِيحِ [البخاري ، رقم : ٦٥٣٤] : « مَنْ كَانَتْ لِأَخِيهِ عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ فِي
عَرْضٍ أَوْ مَالٍ فَلْيُسْتَحْلَلْهُ الْيَوْمَ قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ ، فَإِنْ كَانَ
لَهُ عَمَلٌ يُؤْخَذُ مِنْهُ بِقَدَرِ مَظْلَمَتِهِ ، وَإِلَّا أَخَذَ مِنْ سَيِّئَاتِ صَاحِبِهِ فَحُمِلَ
عَلَيْهِ » وَشَمَلَ الْعَمَلُ الصَّوْمَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ حَدِيثُ مُسْلِمٍ [رقم : ٢٥٨١]
خِلَافًا لِمَنْ أَسْتَثْنَاهُ ، فَإِذَا تَعَدَّرَ رَدُّ الظُّلَامَةِ عَلَى الْمَالِكِ أَوْ وَارِثِهِ سَلَّمَهَا
لِقَاضِي ثِقَةٍ ، فَإِنْ تَعَدَّرَ صَرَفَهَا فِيمَا شَاءَ مِنَ الْمَصَالِحِ عِنْدَ انْقِطَاعِ خَبَرِهِ بِنِيَّةِ
الْغُرْمِ لَهُ إِذَا وَجَدَهُ ، فَإِنْ أَعْسَرَ عَزَمَ عَلَى الْأَدَاءِ إِذَا أَيْسَرَ ، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ
انْقَطَعَ الطَّلَبُ عَنْهُ فِي الْآخِرَةِ إِنْ لَمْ يَعْصِ بِالْإِزَامَةِ ، فَالْمَرْجُوُّ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ
الْوَاسِعِ تَعْوِضُ الْمُسْتَحَقِّ .

وَأَسْتَبْرَاءِ سَنَةٍ .

وَيُسْتَرَطُ أَيْضاً فِي صِحَّةِ التَّوْبَةِ عَنْ إِخْرَاجِ صَلَاةٍ أَوْ صَوْمٍ عَنْ وَقْتِهِمَا قَضَاؤُهُمَا ، وَإِنْ كَثُرَ ، وَعَنِ الْقَذْفِ أَنْ يَقُولَ الْقَازِفُ : قَذَفِي بَاطِلٌ وَأَنَا نَادِمٌ عَلَيْهِ وَلَا أَعُودُ إِلَيْهِ ، وَعَنِ الْغِيْبَةِ أَنْ يَسْتَحِلَّهَا مِنَ الْمُغْتَابِ إِنْ بَلَغَتْهُ وَلَمْ يَتَعَذَّرْ بِمَوْتٍ أَوْ غِيْبَةٍ طَوِيلَةٍ ، وَإِلَّا كَفَى النَّدَمُ وَالْأَسْتِغْفَارُ لَهُ كَالْحَاسِدِ .

وَأَشْتَرَطَ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي التَّوْبَةِ مِنْ كُلِّ مَعْصِيَةٍ مِنَ الْأَسْتِغْفَارِ أَيْضاً ، وَأَعْتَمَدَهُ الْبُلْقِينِيُّ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يَتَوَقَّفُ فِي التَّوْبَةِ مِنَ الزُّنَا عَلَى اسْتِحْلَالِ زَوْجِ الْمَرْئِي بِهَا إِنْ لَمْ يَخَفْ فِتْنَةً ، وَإِلَّا فَلْيَتَضَرَّعْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي إِرْضَائِهِ عَنْهُ .

وَجَعَلَ بَعْضُهُمُ الزُّنَا مِمَّا لَيْسَ فِيهِ حَقُّ آدَمِيٍّ ، فَلَا يَخْتِاجُ فِيهِ إِلَى الْأَسْتِحْلَالِ ، وَالْأَوَّلُ الْأَوَّلُ .

وَيُسْنُ لِلزَّانِي كَكُلِّ مُرْتَكِبٍ مَعْصِيَةِ السَّيِّئِ عَلَى نَفْسِهِ ، بِأَنْ لَا يُظْهَرَهَا لِيَحْدَ ، أَوْ يُعَزَّرَ ، لَا أَنْ يَتَحَدَّثَ بِهَا تَفَكُّهَا أَوْ مُجَاهَرَةً ، فَإِنَّ هَذَا حَرَامٌ قَطْعاً . وَكَذَا يُسْنُ لِمَنْ أَقْرَبَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ الَّرْجُوعُ عَنْ إِقْرَارِهِ بِهِ .

قَالَ شَيْخُنَا : مَنْ مَاتَ وَلَهُ دَيْنٌ لَمْ يَسْتَوْفِهِ وَرَثَتُهُ ، يَكُونُ هُوَ الْمُطَالِبُ بِهِ فِي الْآخِرَةِ عَلَى الْأَصَحِّ .

وَبَعْدَ اسْتَبْرَاءِ سَنَةٍ مِنْ حِينِ تَوْبَةِ فَاسِقٍ ظَهَرَ فَسَقُهُ ، لِأَنَّهَا قَلْبِيَّةٌ ، وَهُوَ مُتَمَّهٌ لِقَبُولِ شَهَادَتِهِ وَعَوْدِ وَلَايَتِهِ ، فَاعْتَبَرَ ذَلِكَ لِتَقْوَى دَعْوَاهُ ، وَإِنَّمَا

وَشُرْطَ لِسَهَادَةٍ بِفِعْلٍ ، كَزَنَى ، إِبْصَارٌ ، وَبِقَوْلٍ كَعَقَدَ ، هُوَ وَسَمِعٌ ،

قَدَّرَهَا الْأَكْثَرُونَ بِسَنَةِ لِأَنَّ لِلْفُضُولِ الْأَرْبَعَةَ فِي تَهْيِيجِ النُّفُوسِ بِشَهَرَاتِهَا أَثَرًا بَيِّنًا ، فَإِذَا مَضَتْ وَهُوَ عَلَى حَالِهِ أَشْعَرَ ذَلِكَ بِحُسْنِ سَرِيرَتِهِ .

وَكَذَا لَا بُدَّ فِي التَّوْبَةِ مِنْ خَارِمِ الْمُرُوءَةِ [مِنْ] الْأَسْتِبْرَاءِ^(١) ، كَمَا ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ .

* * *

فُرُوعٌ : لَا يَقْدَحُ فِي الشَّهَادَةِ جَهْلُهُ بِفُرُوضٍ ، نَحْوِ الصَّلَاةِ وَالْوُضُوءِ
الَّذَيْنِ يُؤَدِّيهِمَا .

وَلَا تَوْقُفُهُ فِي الْمَشْهُودِ بِهِ إِنْ عَادَ وَجَزَمَ بِهِ ، فَيُعِيدُ الشَّهَادَةَ .

وَلَا قَوْلُهُ : لَا شَهَادَةَ لِي فِي هَذَا ، إِنْ قَالَ : نَسِيتُ ، أَوْ أَمَكَّنَ
حُدُوثُ الْمَشْهُودِ بِهِ بَعْدَ قَوْلِهِ وَقَدْ أَشْتَهَرَتْ دِيَانَتُهُ ، وَلَا يَلْزَمُ الْقَاضِي
أَسْتِفْسَارُهُ إِنْ أَشْتَهَرَ ضَبْطُهُ وَدِيَانَتُهُ ، بَلْ يُسَنُّ ، كَتَفْرِقَةِ الشُّهُودِ ، وَإِلَّا لَزِمَ
الْأَسْتِفْسَارُ .

* * *

وَشُرْطَ لِسَهَادَةٍ بِفِعْلٍ ، كَزَنَا وَغَضِبَ وَرَضَاعٌ وَوِلَادَةٌ : إِبْصَارٌ لَهُ مَعَ
فَاعِلِهِ ، فَلَا يَكْفِي فِيهِ السَّمَاعُ مِنَ الْغَيْرِ ، وَيَجُوزُ تَعَمُّدُ نَظَرِ فَرَجِ الزَّانِئِينَ
لِتَحْمُلِ شَهَادَةَ ، وَكَذَا أُمْرَأَةٌ تَلِدُ لِأَجْلِهَا .

وَلِشَهَادَةِ بِقَوْلٍ كَعَقَدَ وَفَسَخَ وَإِقْرَارٍ ، هُوَ ، أَيُّ : إِبْصَارٌ وَسَمْعٌ لِقَائِلِهِ

(١) قَالَ الشَّيْخُ السَّيِّدُ الْأَبْكَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : لَعَلَّ لَفْظَ « مِنْ » سَقَطَ مِنَ النَّسَاجِ ، أَيُّ : لَا بُدَّ مِنْ

الْأَسْتِبْرَاءِ . اهـ .

وَلَهُ بِلَا مُعَارِضٍ شَهَادَةٌ عَلَى نَسَبٍ وَعِتْقٍ وَنِكَاحٍ وَمِلْكٍ بِتَسَامُعٍ مِنْ جَمْعٍ يُؤْمَنْ كَذِبُهُمْ ،

حَالِ صُدُورِهِ ، فَلَا يُقْبَلُ فِيهِ أَصَمٌّ لَا يَسْمَعُ شَيْئًا ، وَلَا أَعْمَى فِي مَرِيٍّ ، لِإِسْدَادِ طُرُقِ التَّمْيِيزِ مَعَ اشْتِبَاهِ الْأَصْوَاتِ ، وَلَا يَكْفِي سَمَاعُ شَاهِدٍ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ، وَإِنْ عَلِمَ صَوْتَهُ ، لِأَنَّ مَا أَمَكْنَ إِدْرَاكُهُ بِإِحْدَى الْحَوَاسِّ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْمَلَ فِيهِ بِغَلَبَةِ ظَنٍّ لِحَوَازِ اشْتِبَاهِ الْأَصْوَاتِ .

قَالَ شَيْخُنَا : نَعَمْ ، لَوْ عَلِمَهُ بَيْتٌ وَحْدَهُ ، وَعَلِمَ أَنَّ الصَّوْتَ مِمَّنْ فِي أَلَيْتٍ ، جازَ اعْتِمَادُ صَوْتِهِ وَإِنْ لَمْ يَرَهُ ، وَكَذَا لَوْ عَلِمَ اثْنَيْنِ بَيْتٍ لَا ثَالِثَ لَهُمَا ، وَسَمِعَهُمَا يَتَعَاقِدَانِ ، وَعَلِمَ الْمُوجِبَ مِنْهُمَا مِنَ الْقَابِلِ لِعِلْمِهِ بِمَالِكِ الْمُبَيِّعِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، فَلَهُ الشَّهَادَةُ بِمَا سَمِعَهُ مِنْهُمَا . اُنْتَهَى .

وَلَا يَصِحُّ تَحْمُلُ شَهَادَةِ عَلَى مُتَتَبِعَةِ اعْتِمَادًا عَلَى صَوْتِهَا ، كَمَا لَا يَتَحَمَّلُ بَصِيرٌ فِي ظُلْمَةٍ اعْتِمَادًا عَلَيْهِ ، لِاشْتِبَاهِ الْأَصْوَاتِ ؛ نَعَمْ لَوْ سَمِعَهَا فَتَعَلَّقَ بِهَا إِلَى الْقَاضِي وَشَهِدَ عَلَيْهَا ، جازَ كَالْأَعْمَى ؛ بِشَرْطِ أَنْ تَكْشِفَ نِقَابَهَا لِيَعْرِفَ الْقَاضِي صُورَتَهَا .

وَقَالَ جَمْعٌ : لَا يَنْعَقِدُ نِكَاحٌ مُتَتَبِعَةً إِلَّا إِنْ عَرَفَهَا الشَّاهِدَانِ أَسْمًا وَنَسَبًا وَصُورَةً .

وَلَهُ : أَيُّ : لِلشَّخْصِ ، بِلَا مُعَارِضٍ شَهَادَةٌ عَلَى نَسَبٍ وَلَوْ مِنْ أُمٍّ أَوْ قَبِيلَةٍ وَعِتْقٍ وَوَقْفٍ وَمَوْتٍ وَنِكَاحٍ وَمِلْكٍ بِتَسَامُعٍ ، أَيُّ : اسْتِفَاضَةٍ مِنْ جَمْعٍ يُؤْمَنْ كَذِبُهُمْ ، أَيُّ : تَوَاطُؤُهُمْ عَلَيْهِ لِكَثْرَتِهِمْ ، فَيَقَعُ الْعِلْمُ أَوْ الظَّنُّ الْقَوِيُّ بِخَبَرِهِمْ ، وَلَا يُشْتَرَطُ حُرِّيَّتُهُمْ وَلَا ذُكُورَتُهُمْ ، وَلَا يَكْفِي أَنْ يَقُولَ :

وَعَلَى مُلْكٍ بِهِ أَوْ بِيَدٍ وَتَصَرَّفَ تَصَرَّفَ مُلَّاكِ مُدَّةً طَوِيلَةً .

سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ كَذَا ، بَلْ يَقُولُ : أَشْهَدُ أَنَّهُ ابْنُهُ مَثَلًا .

وَلَهُ الشَّهَادَةُ بِلَا مُعَارِضٍ عَلَى مُلْكٍ بِهِ ، أَيْ : بِالتَّسَامُعِ مِمَّنْ ذَكَرَ ، أَوْ بِيَدٍ وَتَصَرَّفَ تَصَرَّفَ مُلَّاكِ كَالسُّكْنَى وَالْبِنَاءِ وَالنَّبْعِ وَالرَّهْنِ وَالْإِجَارَةِ ، مُدَّةً طَوِيلَةً عُرْفًا ، فَلَا تَكْفِي الشَّهَادَةُ بِمُجَرَّدِ الْيَدِ ، لِأَنَّهَا لَا تَسْتَلِزُّهُ ، وَلَا بِمُجَرَّدِ التَّصَرَّفِ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ بِنْيَابَةً وَلَا تَصَرَّفُ بِمُدَّةٍ قَصِيرَةٍ ، نَعَمْ إِنْ أَنْضَمَّ لِلتَّصَرَّفِ اسْتِفَاضَةٌ أَنَّ الْمُلْكَ لَهُ جَازَتْ الشَّهَادَةُ بِهِ ، وَإِنْ قَصُرَتْ الْمُدَّةُ ، وَلَا يَكْفِي قَوْلُ الشَّاهِدِ : رَأَيْتُ ذَلِكَ سِنِينَ ، وَاسْتَشْنُوا مِنْ ذَلِكَ الرَّقِيقَ ، فَلَا تَجُوزُ الشَّهَادَةُ بِمُجَرَّدِ الْيَدِ وَالتَّصَرَّفِ فِي الْمُدَّةِ الطَّوِيلَةِ إِلَّا إِنْ أَنْضَمَّ لِذَلِكَ السَّمَاعُ مِنْ ذِي الْيَدِ أَنَّهُ لَهُ ، كَمَا فِي « الرَّوْضَةِ » لِلْإِحْتِيَاطِ فِي الْحَرِّيَّةِ وَكَثْرَةِ اسْتِخْدَامِ الْأَحْرَارِ وَاسْتِصْحَابِ لِمَا سَبَقَ مِنْ نَحْوِ إِرْثٍ وَشِرَاءٍ ، وَإِنْ احْتَمَلَ زَوَالُهُ لِلْحَاجَةِ الدَّاعِيَةِ إِلَى ذَلِكَ ؛ وَلَئِنْ الْأَصْلُ بَقَاءُ الْمُلْكِ .

وَشَرَطَ ابْنُ أَبِي الدِّمِّ فِي الشَّهَادَةِ بِالتَّسَامُعِ أَنْ لَا يُصَرِّحَ بِأَنَّ مُسْتَنَدَهُ الِاسْتِفَاضَةَ ، وَمِثْلَهَا الِاسْتِصْحَابُ ؛ ثُمَّ اخْتَارَ وَتَبِعَهُ الشُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ إِنْ ذَكَرَهُ تَقْوِيَةً لِعِلْمِهِ بِأَنْ جَزَمَ بِالشَّهَادَةِ ، ثُمَّ قَالَ : مُسْتَنَدِي الِاسْتِفَاضَةُ أَوْ الِاسْتِصْحَابُ ؛ سَمِعْتُ شَهَادَتَهُ ، وَإِلَّا كَانَ قَالَ : شَهِدْتُ بِالِاسْتِفَاضَةِ بِكَذَا ، فَلَا ؛ خِلَافًا لِلرَّافِعِيِّ .

وَاخْتَرَزُ بِقَوْلِي : « بِلَا مُعَارِضٍ » عَمَّا إِذَا كَانَ فِي النَّسَبِ مَثَلًا طَعْنٌ مِنْ بَعْضِ النَّاسِ ، لَمْ تَجْزِ الشَّهَادَةُ بِالتَّسَامُعِ لَوْجُودِ مُعَارِضٍ .

وَتُقْبَلُ شَهَادَةٌ عَلَى شَهَادَةٍ فِي غَيْرِ عُقُوبَةٍ لِلَّهِ بِتَعَسُّرٍ أَدَاءِ أَصْلٍ
وَأَسْتِرْعَائِهِ ،

تَنْبِيْهُ : يَتَعَيَّنُ عَلَى الْمُؤَدِّي لَفْظُ : « أَشْهَدُ » فَلَا يَكْفِي مُرَادِفُهُ ،
كـ « أَعْلَمُ » ، لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الظُّهُورِ ، وَلَوْ عَرَفَ الشَّاهِدُ السَّبَبَ كَالْإِفْرَارِ ،
هَلْ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ بِالْاِسْتِحْقَاقِ ؟ وَجَهَانِ ، أَشْهَرُهُمَا لَا ؛ كَمَا نَقَلَهُ ابْنُ
الرَّفْعَةِ عَنْ ابْنِ أَبِي الدِّمِّ ، وَقَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ كَغَيْرِهِ : تُسْمَعُ ؛ وَهُوَ مُفْتَضَى
كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ .

* * *

وَتُقْبَلُ شَهَادَةٌ عَلَى شَهَادَةٍ مَقْبُولٍ شَهَادَتُهُ فِي غَيْرِ عُقُوبَةٍ لِلَّهِ تَعَالَى ، مَا لَا
كَانَ أَوْ غَيْرُهُ ، كَعَقْدٍ وَفَسْخٍ وَإِفْرَارٍ وَطَلَاقٍ وَرَجْعَةٍ وَرَضَاعٍ وَهَلَالٍ رَمَضانَ
وَوَقْفٍ عَلَى مَسْجِدٍ أَوْ جِهَةٍ عَامَّةٍ وَقَوْدٍ وَقَذْفٍ ، بِخِلَافِ عُقُوبَةٍ لِلَّهِ تَعَالَى ،
كَحَدِّ زَنَا وَشَرْبٍ وَسَرْقَةٍ .

وَإِنَّمَا يَجُوزُ التَّحْمُّلُ بِ شُرُوطٍ ^(١) تَعَسُّرٍ أَدَاءِ أَصْلٍ بِغَيْبَةٍ فَوْقَ مَسَافَةٍ
الْعَدَوَى ، أَوْ خَوْفٍ حَبْسٍ مِنْ غَرِيمٍ وَهُوَ مُعَسِّرٌ ، أَوْ مَرَضٍ يَشُقُّ مَعَهُ
حُضُورُهُ ، وَكَذَا بِتَعَدُّرِهِ بِمَوْتٍ أَوْ جُنُونٍ .

وَبِأَسْتِرْعَائِهِ أَيُّ : الْأَصْلِ ، أَيُّ : التِّمَاسُكُ مِنْهُ رِعَايَةَ شَهَادَتِهِ وَضَبْطَهَا
حَتَّى يُؤَدِّيَهَا عَنْهُ ، لِأَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى الشَّهَادَةِ نِيَابَةٌ ، فَأَعْتَبِرَ فِيهَا إِذْنُ
الْمَنْوَبِ عَنْهُ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ .

(١) قال الشيخ السيد الكري رحمه الله : رأيت في بعض نسخ الخط : بشرط تعسر . . . الخ ،
بصيغة المفرد . انتهى .

فَيَقُولُ: أَنَا شَاهِدٌ بِكَذَا، وَأَشْهَدُكَ عَلَى شَهَادَتِي؛ وَتَبَيَّنَ فَرَعُ جِهَةِ تَحْمُلِ وَتَسْمِيَةِ إِيَّاهُ.

فَيَقُولُ: أَنَا شَاهِدٌ بِكَذَا، فَلَا يَكْفِي: أَنَا عَالِمٌ بِهِ، وَأَشْهَدُكَ، أَوْ أَشْهَدُكَ، أَوْ أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي بِهِ، فَلَوْ أَهْمَلَ الْأَصْلُ لَفْظَ الشَّهَادَةِ، فَقَالَ: أَخْبِرْكَ، أَوْ أَعْلِمْكَ بِكَذَا؛ فَلَا يَكْفِي؛ كَمَا لَا يَكْفِي ذَلِكَ فِي آدَاءِ الشَّهَادَةِ عِنْدَ الْقَاضِي، وَلَا يَكْفِي فِي التَّحْمُلِ سَمَاعُ قَوْلِهِ: لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ كَذَا، أَوْ عِنْدِي شَهَادَةٌ بِكَذَا.

وَبِتَبَيُّنِ فَرَعٍ عِنْدَ الْآدَاءِ جِهَةَ تَحْمُلِ، كَأَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا شَهِدَ بِكَذَا، وَأَشْهَدُنِي عَلَى شَهَادَتِهِ، أَوْ سَمِعْتُهُ يَشْهَدُ بِهِ عِنْدَ قَاضٍ، فَإِذَا لَمْ يُبَيَّنْ جِهَةَ التَّحْمُلِ، وَوَثِقَ الْحَاكِمُ بِعِلْمِهِ، لَمْ يَجِبِ الْبَيَانُ، فَيَكْفِي: أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَةِ فُلَانٍ بِكَذَا؛ لِحُضُولِ الْغَرَضِ. وَبِتَسْمِيَةِ، أَيُّ: الْفَرَعِ، إِيَّاهُ، أَيُّ: الْأَصْلِ؛ تَسْمِيَةً تُمَيِّزُهُ، وَإِنْ كَانَ عَدْلًا لِيُتَعَرَفَ عَدَالَتُهُ؛ فَإِنْ لَمْ يُسَمَّ لَمْ يَكْفِ، لِأَنَّ الْحَاكِمَ قَدْ يَعْرِفُ جَرْحَهُ لَوْ سَمَّاهُ.

وَفِي وُجُوبِ تَسْمِيَةِ قَاضٍ شَهِدَ عَلَيْهِ وَجْهَانِ، وَصَوَّبَ الْأَذْرَعِي الْوُجُوبَ فِي هَذِهِ الْأَزْمِنَةِ لِمَا غَلَبَ عَلَى الْقَضَاةِ مِنَ الْجَهْلِ وَالْفُسْقِ، وَلَوْ حَدَّثَ بِالْأَصْلِ عِدَاوَةً أَوْ فُسْقًا لَمْ يَشْهَدِ الْفَرَعُ، فَلَوْ زَالَتْ هَذِهِ الْمَوَانِعُ أَحْتِيجَ إِلَى تَحْمُلٍ جَدِيدٍ.

* * *

فَرَعٌ: لَا يَصِحُّ تَحْمُلُ النِّسْوَةِ وَلَوْ عَلَى مِثْلِهِنَّ فِي نَحْوِ وَلَادَةٍ، لِأَنَّ الشَّهَادَةَ مِمَّا يَطَّلَعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ غَالِبًا.

* * *

وَيَكْفِي قَرَعَانَ لِأَصْلَيْنِ .

وَيَكْفِي قَرَعَانَ لِأَصْلَيْنِ ، أَي : لِكُلِّ مِنْهُمَا ، فَلَا يُشْتَرَطُ لِكُلِّ مِنْهُمَا قَرَعَانِ ، وَلَا تَكْفِي شَهَادَةُ وَاحِدٍ عَلَى هَذَا وَوَاحِدٍ عَلَى آخَرٍ ، وَلَا وَاحِدٍ عَلَى وَاحِدٍ فِي هِلَالِ رَمَضَانَ .

* * *

فَرَعُ [فِي رُجُوعِ الشُّهُودِ عَنْ شَهَادَتِهِمْ] : لَوْ رَجَعُوا عَنْ الشَّهَادَةِ قَبْلَ الْحُكْمِ مَنَعَ الْحُكْمَ ، أَوْ بَعْدَهُ لَمْ يُنْقَضْ ، وَلَوْ شَهِدُوا بِطَلَاقٍ بَائِنٍ أَوْ رِضَاعٍ مُحَرَّمٍ ، وَفَرَّقَ الْقَاضِي بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ ، فَرَجَعُوا عَنْ شَهَادَتِهِمْ ، دَامَ الْفِرَاقُ ، لِأَنَّ قَوْلَهُمَا فِي الرُّجُوعِ مُحْتَمِلٌ وَالْقَضَاءُ لَا يُرَدُّ بِمُحْتَمِلٍ .

وَيَجِبُ عَلَى الشُّهُودِ حَيْثُ لَمْ يُصَدِّقْهُمُ الزَّوْجُ مَهْرٌ مِثْلُ ، وَلَوْ قَبْلَ وَطْءٍ ، أَوْ بَعْدَ إِبرَاءِ الزَّوْجَةِ زَوْجَهَا عَنْ الْمَهْرِ ، لِأَنَّهُ بَدَلُ الْبُضْعِ الَّذِي فَوَّتُوهُ عَلَيْهِ بِالشَّهَادَةِ ، إِلَّا إِنْ ثَبَتَ أَنَّ لَا نِكَاحَ بَيْنَهُمَا ، بِنَحْوِ رِضَاعٍ ، فَلَا غُرْمَ ، إِذْ لَمْ يُفَوِّتُوا شَيْئًا .

وَلَوْ رَجَعَ شُهُودٌ مَالٍ غَرِمُوا لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ الْبَدَلُ بَعْدَ غُرْمِهِ لَا قَبْلَهُ ، وَإِنْ قَالُوا : أَخْطَأْنَا ، مُوزَعًا عَلَيْهِمُ بِالسَّوِيَّةِ .

* * *

تِمَّةٌ : قَالَ شَيْخُ مَسَايِخِنَا زَكَرِيَّا كَالْغَزِّي فِي تَلْفِيحِ الشَّهَادَةِ : لَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِإِقْرَارِهِ بَأَنَّهُ وَكَلَّهُ فِي كَذَا ، وَآخَرُ بَأَنَّهُ أَذِنَ لَهُ فِي التَّصَرُّفِ فِيهِ أَوْ فَوَّضَهُ إِلَيْهِ ؛ لُقِّمَتِ الشَّهَادَتَانِ ، لِأَنَّ الْتَقْلَ بِالْمَعْنَى كَالْتَقْلِ بِاللَّفْظِ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ بَأَنَّهُ قَالَ : وَكَلَّتْكَ فِي كَذَا ، وَآخَرُ قَالَ بَأَنَّهُ قَالَ :

فَوَضَّعَهُ إِلَيْكَ ؛ أَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِأَسْتِيفَاءِ الدِّينِ ، وَالْآخَرُ بِالْإِبْرَاءِ مِنْهُ ، فَلَا يُلْفَقَانِ . اُنْتَهَى .

قَالَ شَيْخُ مَشَايِخِنَا أَحْمَدُ الْمُرْجَدُ : لَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِبَيْعِ وَالْآخَرُ بِإِفْرَارِ بِهِ ، أَوْ وَاحِدٌ بِمُلْكٍ مَا ادَّعَاهُ وَآخَرُ بِإِفْرَارِ الدَّاخِلِ بِهِ ؛ لَمْ تَلْفُقْ شَهَادَتُهُمَا ، فَلَوْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا وَشَهِدَ كَالْآخَرِ قَبْلَ ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَحْضُرَ الْأَمْرَيْنِ .

وَمَنْ ادَّعَى الْفَيْنِ وَأَطْلَقَ ، فَشَهِدَ لَهُ وَاحِدٌ وَأَطْلَقَ ، وَآخَرُ أَنَّهُ مِنْ قَرْضٍ ثَبَتَ ؛ أَوْ فَشَهِدَ لَهُ وَاحِدٌ بِالْفِ ثَمَّنَ مَبِيعٍ وَآخَرُ بِالْفِ قَرْضاً ؛ لَمْ تَلْفُقْ ، وَلَهُ الْحَلْفُ مَعَ كُلِّ مِنْهُمَا ؛ وَلَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِالْإِفْرَارِ وَآخَرُ بِالْأَسْتِيفَاءِ حَيْثُ تُقْبَلُ ، لُفَّقَا . اُنْتَهَى .

وَسُئِلَ الشَّيْخُ عَطِيَّةُ الْمَكِّي نَفَعَنَا اللَّهُ بِهِ ، عَنْ رَجُلَيْنِ ، سَمِعَ أَحَدُهُمَا تَطْلِيقَ شَخْصٍ ثَلَاثًا ، وَالْآخَرُ الْإِفْرَارَ بِهِ ، فَهَلْ يُلْفَقَانِ أَوْ لَا ؟ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى سَامِعِي الطَّلَاقِ وَالْإِفْرَارِ بِهِ أَنْ يَشْهَدَا عَلَيْهِ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ بَتًّا ، وَلَا يَتَعَرَّضَا لِإِنْشَاءِ وَلَا إِفْرَارٍ ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ تَلْفِيقِ الشَّهَادَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ، بَلْ صُورَةُ إِنْشَاءِ الطَّلَاقِ وَالْإِفْرَارِ بِهِ وَاحِدَةٌ فِي الْجُمْلَةِ ، وَالْحُكْمُ يَثْبُتُ بِذَلِكَ كَيْفَ كَانَ ، وَلِلْقَاضِي ، بَلْ عَلَيْهِ ، سَمَاعُهَا . اُنْتَهَى .

* * *

خَاتِمَةٌ فِي الْإِيمَانِ

لَا يَنْعَقِدُ الْيَمِينُ إِلَّا بِاسْمِ خَاصٍّ بِاللَّهِ تَعَالَى أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ ، كَوَاللَّهِ وَالرَّحْمَنِ وَالْإِلَهِ وَرَبِّ الْعَالَمِينَ وَخَالِقِ الْخَلْقِ ؛ وَلَوْ قَالَ : وَكَلَامِ اللَّهِ ،

أَوْ : وَكِتَابِ اللَّهِ ، أَوْ : وَقُرْآنِ اللَّهِ ، أَوْ : وَالتَّوْرَةِ ، أَوْ : وَالْإِنْجِيلِ ،
فَيَمِينٌ ؛ وَكَذَا : وَالْمُصْحَفِ ، إِنْ لَمْ يَنْوِ بِالْمُصْحَفِ الْوَرَقَ وَالْجِلْدَ ؛ وَإِنْ
قَالَ : وَرَبِّي ، وَكَانَ عُرْفُهُمْ تَسْمِيَةُ السَّيِّدِ رَبًّا ، فَكِنَايَةٌ ، وَإِلَّا فَيَمِينٌ ظَاهِرًا
إِنْ لَمْ يُرِدْ غَيْرَ اللَّهِ .

وَلَا يَنْعَقِدُ بِمَخْلُوقٍ ، كَالنَّبِيِّ وَالْكَعْبَةِ لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنِ الْحَلْفِ
بِالْآبَاءِ وَلِلْأَمْرِ بِالْحَلْفِ بِاللَّهِ .

وَرَوَى الْحَاكِمُ [« مستدرک الحاكم » ١/١٨ و ٥٢ و ٤/٢٩٧] خَبَرَ : « مَنْ حَلَفَ
بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ » وَحَمَلُوهُ عَلَى مَا إِذَا قَصَدَ تَعْظِيمَهُ كَتَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى ،
فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ أَتَمَّ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ ، أَيْ : تَبَعًا لِنَصِّ الشَّافِعِيِّ
الصَّرِيحِ فِيهِ . كَذَا قَالَهُ بَعْضُ شُرَاحِ « الْمِنْهَاجِ » ، وَالَّذِي فِي « شَرْحِ
مُسْلِمٍ » [الحديث رقم : ١٦٤٦] عَنْ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ الْكَرَاهَةُ ، وَهُوَ
الْمُعْتَمَدُ ، وَإِنْ كَانَ الدَّلِيلُ ظَاهِرًا فِي الْإِثْمِ .

قَالَ بَعْضُهُمْ : وَهُوَ الَّذِي يَنْبَغِي الْعَمَلُ بِهِ فِي غَالِبِ الْأَعْصَارِ ، لِقَصْدِ
غَالِبِهِمْ بِهِ إِعْظَامِ الْمَخْلُوقِ بِهِ وَمُضَاهَاةِ اللَّهِ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوءًا كَبِيرًا .

وَإِذَا حَلَفَ بِمَا يَنْعَقِدُ بِهِ الْيَمِينُ ، ثُمَّ قَالَ : لَمْ أُرِدْ بِهِ الْيَمِينَ ، لَمْ
يُقْبَلْ ، وَلَوْ قَالَ بَعْدَ يَمِينِهِ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَقَصَدَ الَّلَفْظَ وَالْإِسْتِثْنَاءَ قَبْلَ
فَرَاغِ الْيَمِينِ ، وَاتَّصَلَ الْإِسْتِثْنَاءُ بِهَا ، لَمْ تَنْعَقِدِ الْيَمِينُ فَلَا حِنْثٌ وَلَا
كَفَّارَةٌ ، وَإِنْ لَمْ يَتَلَفَّظْ بِالْإِسْتِثْنَاءِ بَلْ نَوَاهُ ، لَمْ يَنْدَفِعِ الْحِنْثُ وَلَا الْكَفَّارَةُ
ظَاهِرًا ، بَلْ يُدَيَّنُ .

وَلَوْ قَالَ لِعِيره : أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ بِاللّهِ ، أَوْ أَشَأْلَكَ بِاللّهِ لَتَفْعَلَنَّ كَذَا ؛
وَأَرَادَ يَمِينَ نَفْسِهِ فِيمِينَ ، وَمَتَى لَمْ يَقْصِدْ يَمِينَ نَفْسِهِ بَلِ الشَّفَاعَةِ ، أَوْ
يَمِينَ الْمُخَاطَبِ ، أَوْ أَطْلَقَ ؛ فَلَا تَنْعَقِدْ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَحْلِفْ هُوَ وَلَا
الْمُخَاطَبُ .

وَيُكْرَهُ رَدُّ السَّائِلِ بِاللّهِ تَعَالَى أَوْ بِوَجْهِهِ فِي غَيْرِ الْمَكْرُوهِ ، وَكَذَا
السُّؤَالُ بِذَلِكَ .

وَلَوْ قَالَ : إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَأَنَا يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ ! فَلَيْسَ يَمِينَ ،
لِإِنْتِفَاءِ اسْمِ اللّهِ أَوْ صِفَتِهِ ، وَلَا كَفَّارَةً ، وَإِنْ حَنَثَ ، نَعَمْ يَحْرُمُ ذَلِكَ كَعِيره
وَلَا يَكْفُرُ ، بَلْ إِنْ قَصَدَ تَبْعِيدَ نَفْسِهِ عَنِ الْمَحْلُوفِ أَوْ أَطْلَقَ ، حَرَمٌ ^(١) ،
وَيَلْزِمُهُ التَّوْبَةُ ؛ فَإِنْ عَلَّقَ أَوْ أَرَادَ الرُّضَا بِذَلِكَ إِنْ فَعَلَ كَفَرَ حَالًا ، وَحَيْثُ
لَمْ يَكْفُرْ سُنَّ لَهُ أَنْ يَسْتَغْفِرَ اللّهُ تَعَالَى ، وَيَقُولَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللّهُ مُحَمَّدٌ رَّسُولُ
اللّهِ . وَأَوْجَبَ صَاحِبُ « الْأَسْتِقْصَاءِ » ذَلِكَ .

وَمَنْ سَبَقَ لِسَانُهُ إِلَى لَفْظِ الْيَمِينِ بِلا قَصْدٍ ، كَ « لَا وَاللّهِ » ، وَ « بَلَى
وَاللّهِ » فِي نَحْوِ غَضَبٍ أَوْ صِلَةِ كَلَامٍ لَمْ يَنْعَقِدْ .

وَالْحَلْفُ مَكْرُوهٌ إِلَّا فِي بَيْعَةِ الْجِهَادِ وَالْحَثِّ عَلَى الْخَيْرِ ، وَالصَّادِقِ
فِي الدَّعْوَى .

وَلَوْ حَلَفَ فِي تَرْكِ وَاجِبٍ أَوْ فِعْلِ حَرَامٍ عَصَى ، وَلَزِمَهُ حِنْثٌ

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : الصواب حذف لفظ : « بَل » ، ولفظ : « حَرَمٌ » ؛ لِأَنَّهُ
قَبْلُ لِقَوْلِهِ : « وَلَا يَكْفُرُ » ، وَقَوْلُهُ : « أَوْ أَطْلَقَ » أَي : لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا . اُنْتَهَى .

وَكَفَّارَةٌ ؛ أَوْ تَرْكُ مُسْتَحَبٍّ أَوْ فِعْلٍ يَكْرُوهُ سُنَّ حِنْثُهُ وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ ؛ أَوْ عَلَى تَرْكِ مُبَاحٍ أَوْ فِعْلِهِ ، كَدُخُولِ دَارٍ ، وَأَكْلِ طَعَامٍ ، كَ « لَا أَكُلُهُ أَنَا » ، فَالْأَفْضَلُ تَرْكُ الْحِنْثِ إِبْقَاءَ لِتَعْظِيمِ الْأَسْمِ .

* * *

فَرْعٌ : يُسَنُّ تَغْلِيظُ يَمِينٍ مِنَ الْمُدَّعِي وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهُ الْخَصْمُ فِي نِكَاحٍ وَطَلَاقٍ وَرَجْعَةٍ وَعَتَقٍ وَوَكَالَةٍ ، وَفِي مَالٍ بَلَغَ عِشْرِينَ دِينَاراً^(١) ، لَا فِيمَا دُونَ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ حَقِيرٌ فِي نَظَرِ الشَّرْعِ ؛ نَعَمْ ، لَوْ رَأَهُ الْحَاكِمُ لِنَحْوِ جَرَاءَةِ الْحَالِفِ فَعَلَهُ . وَالتَّغْلِيظُ يَكُونُ بِالزَّمَانِ ، وَهُوَ بَعْدَ الْعَصْرِ ، وَعَصْرُ الْجُمُعَةِ أَوْلَى ؛ وَبِالْمَكَانِ ، وَهُوَ لِلْمُسْلِمِينَ عِنْدَ الْمَنْبَرِ ، وَصُعُودِهِمَا عَلَيْهِ أَوْلَى ؛ وَبِزِيَادَةِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ .

وَيُسَنُّ أَنْ يَقْرَأَ عَلَى الْحَالِفِ آيَةُ آلِ عُمَرَانَ ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ [٣ سورة آل عمران / الآية : ٧٧] وَأَنْ يُوضَعَ الْمُصْحَفُ فِي حِجْرِهِ ، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ : « وَاللَّهِ » كَفَى .

وَيُعْتَبَرُ فِي الْحَلْفِ نِيَّةُ الْحَاكِمِ الْمُسْتَحْلِفِ ، فَلَا يُدْفَعُ إِثْمُ الْيَمِينِ الْفَاجِرَةِ بِنَحْوِ تَوْرِيَةِ ، كَاسْتِثْنَاءٍ لَا يَسْمَعُهُ الْحَاكِمُ إِنْ لَمْ يَظْلِمْهُ خَصْمُهُ ، كَمَا بَحَثَهُ الْبُلْقِينِيُّ ، أَمَّا مَنْ ظَلَمَهُ خَصْمُهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، كَأَنْ أَدَّعَى عَلَى مُعْسِرٍ ، فَيَحْلِفُ : لَا تَسْتَحِقُّ عَلَيَّ شَيْئًا ، أَيْ : تَسْلِيمَهُ الْآنَ ، فَتَنْفَعُهُ

التَّوْرِيَّةُ وَالتَّأْوِيلُ ، لِأَنَّ خَصَمَهُ ظَالِمٌ إِنْ عَلِمَ ، أَوْ مُخْطِئٌ إِنْ جَهِلَ ؛ فَلَوْ
حَلَفَ إِنْسَانٌ ابْتِدَاءً ، أَوْ حَلَفَهُ غَيْرُ الْحَاكِمِ اعْتَبِرَ نَيْتُهُ الْحَالِفِ وَنَفَعَتُهُ
التَّوْرِيَّةُ ، وَإِنْ كَانَتْ حَرَامًا ، حَيْثُ يَبْطُلُ بِهَا حَقُّ الْمُسْتَحِقِّ .

وَالْيَمِينُ يَقْطَعُ الْخُصُومَةَ حَالًا ، لَا الْحَقَّ ، فَلَا تَبْرَأُ ذِمَّتُهُ إِنْ كَانَ
كَاذِبًا ، فَلَوْ حَلَفَهُ ، ثُمَّ أَقَامَ بَيْنَهُ بِمَا ادَّعَاهُ حَكَمَ بِهَا ، كَمَا لَوْ أَقَرَّ الْخَصْمُ
بَعْدَ حَلْفِهِ . وَالنُّكُولُ أَنْ يَقُولَ : أَنَا نَاكِلٌ ؛ أَوْ يَقُولَ لَهُ الْفَاضِي : أَحْلِفْ !
فَيَقُولُ : لَا أَحْلِفُ .

وَالْيَمِينُ الْمَرْدُودَةُ ، وَهِيَ يَمِينُ الْمُدَّعِي بَعْدَ النُّكُولِ ، كإقرار
الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، لَا كَالْبَيِّنَةِ ؛ فَلَوْ أَقَامَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَعْدَهَا بَيْنَهُ بِأَدَاءٍ أَوْ
إِبْرَاءٍ ، لَمْ تُسْمَعْ ، لِتَكْذِيبِهِ لَهَا بِإِقْرَارِهِ .

وَقَالَ الشَّيْخَانِ فِي مَحَلٍّ : تُسْمَعُ ، وَصَحَّحَ الْإِسْنَوِيُّ الْأَوَّلَ ،
وَالْبُلْقِينِيُّ الثَّانِي ، وَقَالَ شَيْخُنَا : وَالْمُتَّجِهُ الْأَوَّلُ .

* * *

فَرُعُ [فِي بَيَانِ صِفَةِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ] : يَتَخَيَّرُ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ بَيْنَ عِتْقِ
رَقَبَةٍ كَامِلَةٍ مُؤْمِنَةٍ بِلَا عَيْبٍ يُخْلُ بِالْعَمَلِ أَوْ الْكَسْبِ ، وَلَوْ نَحْوِ غَائِبٍ
عُلِمَتْ حَيَاتُهُ ؛ أَوْ إِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ ، كُلِّ مِسْكِينٍ مُدًّا^(١) حَبٍّ مِنْ
غَالِبِ قُوْتِ الْبَلَدِ ، أَوْ كِسْوَتِهِمْ بِمَا يُسَمَّى كِسْوَةً ، كَقَمِيصٍ ، أَوْ إِزَارٍ ، أَوْ

(١) الْمُدُّ مَكْعَبٌ طُولُ ضُلْعِهِ ٩،٢ سَاطِي مِثْرًا .

بَابُ فِي الْإِعْتَاقِ

صَحَّ عِتْقُ مُطْلَقٍ تَصَرَّفَ بِنَحْوِ: أَعْتَقْتُكَ أَوْ حَرَّرْتُكَ،

مِثْنَةً ، أَوْ مِنْدِيلٍ يُحْمَلُ فِي الْيَدِ أَوْ الْكُمِّ ، لَا خُفٍّ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ الثَّلَاثَةِ لَزِمَهُ صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَلَا يَجِبُ تَتَابُعُهَا ، خِلَافًا لِكَثِيرِينَ .

* * *

بَابُ فِي الْإِعْتَاقِ

هُوَ : إِزَالَةُ الرِّقِّ عَنِ الْآدَمِيِّ ، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَكَ رَقَبَةً ﴾

[٩٠ سورة البلد/ الآية : ١٣ ! : أَخْبَرُ الصَّحِيحَيْنِ [البخاري ، رقم : ٢٥١٧ ؛ مسلم ،

رقم : ١٥٠٩] أَنَّهُ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً » وَفِي رِوَايَةٍ : « أَمْرًا

مُسْلِمًا » « أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهَا عَضْوًا مِنْ أَعْضَائِهِ مِنَ النَّارِ ، حَتَّى

الْفَرْجِ بِالْفَرْجِ » وَعِتْقُ الذَّكَرِ أَفْضَلُ .

وَرَوَى أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَعْتَقَ ثَلَاثِينَ أَلْفَ

نَسَمَةٍ ، أَيْ : رَقَبَةٍ .

وَحْتَمْنَا كَأَلَاءِ أَصْحَابِ بَابِ الْعِتْقِ تَفَاوُلًا .

صَحَّ عِتْقُ مُطْلَقٍ تَصَرَّفَ لَهُ وَلَايَةً ، وَلَوْ كَافِرًا ، فَلَا يَصِحُّ مِنْ صَبِيٍّ

وَمَجْنُونٍ وَمَحْجُورٍ بِسَفَهٍ أَوْ فَلَاسٍ ، وَلَا مِنْ غَيْرِ مَالِكٍ بِغَيْرِ نِيَابَةٍ .

بِنَحْوِ: أَعْتَقْتُكَ أَوْ حَرَّرْتُكَ ، كَمَا كُنْتُكَ ، وَأَنْتَ حُرٌّ ، أَوْ عَتِيقٌ ؛

وَبِكِنَايَةٍ مَعَ نِيَّةٍ كَ: « لَا مُلْكَ » ، أَوْ : « لَا سَبِيلَ لِي عَلَيْكَ » ، أَوْ « أَرَلْتُ

مُلْكِي عَنْكَ » ، وَ« أَنْتَ مَوْلَايَ » ، وَكَذَا : « يَا سَيِّدِي » عَلَى الْمُرْجَحِ .

وَلَوْ بَعَوْضٍ ، وَلَوْ أَعْتَقَ حَامِلًا تَبِعَهَا ، أَوْ مُشْتَرَكًا ، أَوْ نَصِيْبَهُ عَتَقَ
نَصِيْبَهُ وَسَرَى بِالْإِعْتَاقِ لِمَا أَيْسَرَ بِهِ ،

وَقَوْلُهُ : أَنْتَ ابْنِي ، أَوْ هَذَا ، أَوْ هُوَ ابْنِي ، أَوْ أَبِي ، أَوْ أُمِّي ، إِعْتَاقُ
إِنْ أُمُكَنْ مِنْ حَيْثُ السَّنِّ ، وَإِنْ عُرِفَ نَسَبُهُ مُوَاحِدَةً لَهُ بِإِقْرَارِهِ ؛ أَوْ
يَا ابْنِي ! كِنَايَةٌ ، فَلَا يُعْتَقُ فِي النَّدَاءِ إِلَّا إِنْ قَصَدَ بِهِ الْعِتْقُ ، لِاخْتِصَاصِهِ
بِأَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ فِي الْعَادَةِ كَثِيرًا لِلْمَلَأْطَفَةِ وَحُسْنِ الْمُعَاشَرَةِ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ
شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » وَ « الْإِرْشَادِ » .

وَلَيْسَ مِنْ لَفْظِ الْإِقْرَارِ بِهِ قَوْلُهُ : لِأَعْتَقُ لِعَبْدِي فُلَانٍ ، لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ
مَوْضُوعُهُ لِإِقْرَارٍ وَلَا إِنْشَاءٍ ، وَإِنْ أَسْتَعْمَلَ عُرْفًا فِي الْعِتْقِ ، كَمَا أَفْتَى بِهِ
شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

وَلَوْ بَعَوْضٍ ، أَيُّ : مَعَهُ ، فَلَوْ قَالَ : أَعْتَقْتُكَ عَلَى أَلْفٍ ، أَوْ بَعْتُكَ
نَفْسَكَ بِأَلْفٍ . فَقِيلَ فَوْرًا عَتَقَ ، وَلَزِمَهُ الْأَلْفُ عَلَى الصُّورَتَيْنِ . وَالْوَلَاءُ
لِلسَّيِّدِ فِيهِمَا .

وَلَوْ أَعْتَقَ حَامِلًا مَمْلُوكَةً لَهُ ، هِيَ وَحَمْلُهَا تَبِعَهَا ، أَيُّ : الْحَمْلُ فِي
الْعِتْقِ ، وَإِنْ أَسْتَنَاهُ ، لِأَنَّهُ كَالْجُزْءِ مِنْهَا .

وَلَوْ أَعْتَقَ الْحَمْلَ عَتَقَ إِنْ نَفَخَتْ فِيهِ الرُّوحُ دُونَهَا ، وَلَوْ كَانَتْ لِرَجُلٍ
وَالْحَمْلُ لآخَرَ ، بِنَحْوِ وَصِيَّةٍ ، لَمْ يُعْتَقَ أَحَدُهُمَا بِعِتْقِ الْآخَرِ .

أَوْ أَعْتَقَ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ ، أَيُّ : كُلُّهُ ، أَوْ أَعْتَقَ نَصِيْبَهُ مِنْهُ ،
كَنَصِيْبِي مِنْكَ حُرٌّ ، عَتَقَ نَصِيْبَهُ مُطْلَقًا ، وَسَرَى بِالْإِعْتَاقِ مِنْ مُوسِرٍ
لَا مُعْسِرٍ لِمَا أَيْسَرَ بِهِ مِنْ نَصِيْبِ الشَّرِيكَ أَوْ بَعْضِهِ ، وَلَا يَمْنَعُ السَّرَايَةُ دَيْنٌ

وَلَوْ مَلَكَ بَعْضَهُ عَتَقَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ قَالَ : أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي ، فَهُوَ مُدَبَّرٌ ، يَعْتِقُ بَعْدَ وَفَاتِهِ ، وَبَطَلَ بِنَحْوِ بَيْعٍ لَا بِرُجُوعٍ لَفْظًا .

مُسْتَعْرِقٌ بِدُونِ حَجَرٍ ؛ وَأَسْتِيلَادُ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ الْمُوسِرِ يَسْرِي إِلَى حِصَّةِ شَرِيكِهِ ، كَالْعَتَقِ ، وَعَلَيْهِ قِيمَةُ نَصِيبِ شَرِيكِهِ ، وَحِصَّتُهُ مِنْ مَهْرِ الْمَثَلِ لَا قِيمَةُ الْوَلَدِ ، أَيْ : حِصَّتُهُ ؛ وَلَا يَسْرِي التَّدْبِيرُ .

وَلَوْ مَلَكَ شَخْصٌ بَعْضَهُ مِنْ أَصْلٍ أَوْ فَرْعٍ ، وَإِنْ بَعْدَ . عَتَقَ عَلَيْهِ ، لِخَبَرِ مُسْلِمٍ [رَقْم : ١٥١٠] .

وَخَرَجَ بِـ « الْبَعْضِ » غَيْرُهُ ، كَالْأَخِ ، فَلَا يَعْتِقُ بِمِلْكٍ .

وَمَنْ قَالَ لِعَبْدِهِ : أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي ، أَوْ إِذَا مِتُّ فَأَنْتَ حُرٌّ ، أَوْ أَعْتَقْتُكَ بَعْدَ مَوْتِي ، وَكَذَا إِذَا مِتُّ فَأَنْتَ حَرَامٌ أَوْ مُسَيِّبٌ مَعَ نِيَّةٍ ، فَهُوَ مُدَبَّرٌ ، يَعْتِقُ بَعْدَ وَفَاتِهِ مِنْ ثُلْثِ مَالِهِ بَعْدَ الدَّيْنِ ، وَبَطَلَ ، أَيْ : التَّدْبِيرُ ، بِنَحْوِ بَيْعٍ لِلْمُدَبَّرِ ، فَلَا يَعُودُ ، وَإِنْ مَلَكَهُ ثَانِيًا . وَيَصِحُّ بَيْعُهُ ؛ لَا بِرُجُوعٍ عَنْهُ لَفْظًا كَفَسَخْتُهُ ، أَوْ نَقَضْتُهُ ، وَلَا بِإِنْكَارٍ لِلتَّدْبِيرِ .

وَيَجُوزُ لَهُ وَطْءُ الْمُدَبَّرَةِ ، وَلَوْ وَلَدَتْ مُدَبَّرَةً وَلَدًا مِنْ نِكَاحٍ أَوْ زِنَا لَا يَثْبُتُ لِلْوَلَدِ حُكْمُ التَّدْبِيرِ ؛ فَلَوْ كَانَتْ حَامِلًا عِنْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ فَيَتَبَّعُهَا جَزْمًا .

وَلَوْ دَبَّرَ حَامِلًا ثَبَتَ التَّدْبِيرُ لِلْحَمَلِ تَبَعًا لَهَا ، إِنْ لَمْ يَسْبِثْنِيهِ ، وَإِنْ أَنْفَصَلَ قَبْلَ مَوْتِ سَيِّدِهَا ، لَا إِنْ أَبْطَلَ قَبْلَ أَنْفِصَالِهِ تَدْبِيرَهَا .

وَالْمُدَبَّرُ كَعَبْدٍ فِي حَيَاةِ السَّيِّدِ ، وَيَصِحُّ تَدْبِيرُ مُكَاتَبٍ وَعَكْسِهِ كَمَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُ عَتَقٍ مُكَاتَبٍ .

الْكِتَابَةُ سُنَّةٌ بَطْلَبَ عَبْدُ أَمِينٍ مُكْتَسِبٍ ، وَشُرِطَ فِي صِحَّتِهَا
لَفْظٌ يُشْعِرُ بِهَا إِجْبَابًا ، كَكَاتِبْتُكَ عَلَى كَذَا ، مُنْجَمًا مَعَ : إِذَا أَدَيْتَهُ
فَأَنْتَ حُرٌّ ، وَقَبُولًا ، كَ : قَبِلْتُ وَعَوَضُ مُؤَجَّلٌ مُنْجَمٌ بِنَجْمَيْنِ
فَأَكْثَرُ ، مَعَ بَيَانِ قَدْرِهِ وَصِفَتِهِ وَلَزِمَ سَيِّدًا حَطُّ مُتَمَوِّلٍ مِنْهُ ،

وَيُصَدِّقُ الْمُدَبَّرَ بِيَمِينٍ فِيمَا وَجِدَ مَعَهُ ، وَقَالَ : كَسَبْتُهُ بَعْدَ الْمَوْتِ ؛
وَقَالَ الْوَارِثُ : بَلْ قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّ الْيَدَ لَهُ .

الْكِتَابَةُ شَرْعًا : عَقْدٌ عِتْقِي بِلَفْظِهَا مُعَلَّقٌ بِمَالٍ مُنْجَمٌ بِنَجْمَيْنِ فَأَكْثَرُ .
وَهِيَ سُنَّةٌ لَا وَاجِبَةٌ ، وَإِنْ طَلَبَهَا الرَّقِيقُ ، كَالْتَدْبِيرِ .
بَطْلَبَ عَبْدُ أَمِينٍ مُكْتَسِبٌ بِمَا يَفِي مُؤْنَتَهُ وَنُجُومَهُ ، فَإِنْ فُقِدَتِ الشُّرُوطُ
أَوْ أَحَدُهَا فَمُبَاحَةٌ .

وَشُرِطَ فِي صِحَّتِهَا لَفْظٌ يُشْعِرُ بِهَا ، أَيْ : بِالْكِتَابَةِ إِجْبَابًا ، كَكَاتِبْتُكَ ،
أَوْ أَنْتَ مُكَاتِبٌ عَلَى كَذَا كَمِثَّةٍ ، مُنْجَمًا ؛ مَعَ قَوْلِهِ : إِذَا أَدَيْتَهُ فَأَنْتَ حُرٌّ ؛
وَقَبُولًا ، كَ : قَبِلْتُ ذَلِكَ .

وَشُرِطَ فِيهَا عَوَضٌ مِنْ دَيْنٍ أَوْ مَنَفَعَةٍ مُؤَجَّلٌ لِيُخَصِّلَهُ وَيُؤَدِّيَهُ ، مُنْجَمٌ
بِنَجْمَيْنِ فَأَكْثَرُ ، كَمَا جَرَى عَلَيْهِ أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ ، وَلَوْ فِي
مُبْعَاضٍ ، مَعَ بَيَانِ قَدْرِهِ ، أَيْ : الْعَوَضُ ، وَصِفَتِهِ وَعَدَدِ النُّجُومِ ، وَقِسْطِ
كُلِّ نَجْمٍ .

وَلَزِمَ سَيِّدًا فِي كِتَابَةِ صَحِيحَةٍ قَبْلَ عِتْقِي حَطُّ مُتَمَوِّلٍ مِنْهُ ، أَيْ :
الْعَوَضُ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَءَاتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتَاكُمْ ﴾ [٢٤ سورة
النور / الآية : ٣٣] فَسَّرَ الْإِيْتَاءُ بِمَا ذُكِرَ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهُ الْإِعَانَةُ عَلَى الْعِتْقِ ،

وَلَا يَفْسُخُهَا إِلَّا إِنْ عَجَزَ مُكَاتَّبٌ عَنْ أَدَاءٍ ، أَوْ أُمْتَنَعَ عَنْهُ ، أَوْ غَابَ ،
وَلَهُ فُسْخٌ ، وَحَرْمٌ عَلَيْهِ تَمَتُّعٌ بِمُكَاتَّبَةٍ ؛ وَلَهُ شِرَاءٌ إِمَاءٍ لِتِجَارَةٍ
لَا تَزُوجُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ وَلَا تَسَرُّ .

وَكُونُهُ رُبْعًا فَسْبُعًا أَوَّلَى .

وَلَا يَفْسُخُهَا ، أَيُّ : لَا يَجُوزُ فُسْخُ السَّيِّدِ الْكِتَابَةَ ، إِلَّا إِنْ عَجَزَ
مُكَاتَّبٌ عَنْ أَدَاءٍ عِنْدَ الْمَحِلِّ لِنَجْمٍ أَوْ بَعْضِهِ ، أَوْ أُمْتَنَعَ عَنْهُ عِنْدَ ذَلِكَ ، مَعَ
الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ، أَوْ غَابَ عِنْدَ ذَلِكَ ، وَإِنْ حَضَرَ مَالُهُ ، أَوْ كَانَتْ غَنِيَّةُ
الْمُكَاتَّبِ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ ، فَلَهُ فُسْخُهَا بِنَفْسِهِ وَبِحَاكِمٍ مَتَى شَاءَ ، لِتَعَدُّرِ
الْعَوَضِ عَلَيْهِ .

وَلَيْسَ لِلْحَاكِمِ الْأَدَاءُ مِنْ مَالِ الْمُكَاتَّبِ الْغَائِبِ .

وَلَهُ ، أَيُّ : لِلْمُكَاتَّبِ فُسْخٌ كَالرَّهْنِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُرْتَهِنِ ، فَلَهُ تَرْكُ الْأَدَاءِ
وَالْفُسْخُ وَإِنْ كَانَ مَعَهُ وَفَاءٌ .

وَحَرْمٌ عَلَيْهِ تَمَتُّعٌ بِمُكَاتَّبَةٍ لِاخْتِلَالِ مُلْكِهِ ، وَيَجِبُ بِوَطْئِهِ لَهَا مَهْرٌ
لَا حَدٌّ ، وَالْوَلَدُ حُرٌّ .

وَلَهُ ، أَيُّ : لِلْمُكَاتَّبِ ، شِرَاءُ إِمَاءٍ لِتِجَارَةٍ لَا تَزُوجُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدٍ وَلَا
تَسَرُّ وَلَوْ بِإِذْنِهِ ، يَعْنِي : لَا يَجُوزُ لَهُ وَطْءُ مَمْلُوكَتِهِ ؛ وَمَا وَقَعَ لِلشَّيْخَيْنِ فِي
مَوْضِعٍ مِمَّا يَفْتَضِي جَوَازَهُ بِالِإِذْنِ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّعِيفِ ، أَنَّ الْقِنَّ غَيْرُ
الْمُكَاتَّبِ يَمْلِكُ بِتَمْلِكِ السَّيِّدِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ الْأَسْتِمْتَاعُ بِمَا دُونَ الْوَطْءِ أَيْضًا .

إِذَا أَحْبَلَ حُرُّ أَمَتِهِ ، فَوَلَدَتْ عَتَقَتْ بِمَوْتِهِ ، كَوَلَدَهَا بِنِكَاحٍ أَوْ
زِنَى بَعْدَ وَضْعِهَا ، وَلَهُ وَطْءُ أُمِّ وَلَدٍ لَا تَمْلِكُهَا كَوَلَدَهَا التَّابِعِ لَهَا .

وَيَجُوزُ لِلْمُكَاتَبِ بَيْعُ وَشِرَاءُ وَإِجَارَةٌ ، لَا هِبَةٌ وَصَدَقَةٌ وَقَرْضٌ بِلَا إِذْنِ
سَيِّدِهِ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ قَالَ السَّيِّدُ بَعْدَ قَبْضِهِ الْمَالِ : كُنْتُ فَسَخْتُ الْكِتَابَةَ ؛ فَأَنْكَرَ
الْمُكَاتَبُ ، صُدِّقَ بِبَيْعِهِ ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ عَدَمُ الْفَسْخِ ، وَعَلَى السَّيِّدِ الْبَيِّنَةُ .
وَلَوْ قَالَ : كَاتَبْتُكَ وَأَنَا صَبِيٌّ ، أَوْ مَجْنُونٌ ، أَوْ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ ؛ فَأَنْكَرَ
الْمُكَاتَبُ ، حَلَفَ السَّيِّدُ إِنْ عُرِفَ لَهُ ذَلِكَ ، وَإِلَّا فَالْمُكَاتَبُ ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ
عَدَمُ مَا أَدْعَاهُ السَّيِّدُ .

* * *

إِذَا أَحْبَلَ حُرُّ أَمَتِهِ ، أَيْ : مَنْ لَهُ فِيهَا مِلْكٌ ، وَإِنْ قَلَّ ، وَلَوْ كَانَتْ
مُرُوجَةً أَوْ مُحَرَّمَةً ، لَا إِنْ أَحْبَلَ أَمَةً تَرَكَةَ مَدِينٍ وَارِثٌ مُعْسِرٌ ، فَوَلَدَتْ حَيًّا
أَوْ مَيِّتًا أَوْ مُضْغَةً مُصَوَّرَةً بِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِ الْأَدَمِيِّينَ ، عَتَقَتْ بِمَوْتِهِ ، أَيْ :
السَّيِّدِ ، مِنْ رَأْسِ الْمَالِ مُقَدِّمًا عَلَى الدُّيُونِ وَالْوَصَايَا ، وَإِنْ حَبَلَتْ فِي
مَرَضٍ مَوْتِهِ ، كَوَلَدَهَا الْحَاصِلِ ؛ بِنِكَاحٍ أَوْ زِنَا بَعْدَ وَضْعِهَا وَلَدًا لِلْسَّيِّدِ ،
فَإِنَّهُ يَعْتَقُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ بِمَوْتِ السَّيِّدِ وَإِنْ مَاتَتْ أُمُّهُ قَبْلَ ذَلِكَ .

وَلَهُ وَطْءُ أُمِّ وَلَدٍ إِجْمَاعًا ، وَاسْتِخْدَامُهَا ، وَإِجَارَتُهَا ، وَكَذَا تَزْوِيجُهَا
بِغَيْرِ إِذْنِهَا ؛ لَا تَمْلِكُهَا لِغَيْرِهِ بَيْعٌ أَوْ هِبَةٌ ، فَيَحْرُمُ ذَلِكَ وَلَا يَصِحُّ وَكَذَا
رَهْنُهَا ، كَوَلَدَهَا التَّابِعِ لَهَا فِي الْعَتَقِ بِمَوْتِ السَّيِّدِ ، فَلَا يَصِحُّ تَمْلِكُهَا مِنْ

غَيْرِهِ كَالْأَمِّ ، بَلْ لَوْ حَكَمَ بِهِ قَاضٍ نَقِضَ عَلَى مَا حَكَاهُ الرُّوْيَانِيُّ عَنْ الْأَصْحَابِ .

وَتَصِحُّ كِتَابَتُهَا وَبَيْعُهَا مِنْ نَفْسِهَا ، وَلَوْ أَدْعَى وَرَثَةُ سَيِّدِهَا مَا لَهَا بِيَدِهَا قَبْلَ مَوْتِهِ فَادَّعَتْ تَلْفَهُ ، أَيْ : قَبْلَ الْمَوْتِ صُدِّقَتْ بِبَيْمَنِهَا كَمَا نَقَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ ، فَإِنْ أَدَّعَتْ تَلْفَهُ بَعْدَهُ لَمْ تُصَدَّقْ فِيهِ ، كَمَا قَالَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى رَحْمَةً وَاسِعَةً .

وَأَفْتَى الْقَاضِي فِيمَنْ أَقْرَبَ بِوَطْءِ أُمِّهِ فَادَّعَتْ أَنَّهَا أَسْقَطَتْ مِنْهُ ، مَا تَصِيرُ بِهِ ، أُمٌّ وَلَدٍ ؟ بِأَنَّهَا تُصَدَّقُ إِنْ أَمَكَنَ ذَلِكَ بِبَيْمَنِهَا ، فَإِذَا مَاتَ عَقَّتْ .

* * *

أَعْتَقْنَا اللَّهُ تَعَالَى مِنَ النَّارِ ، وَحَشَرْنَا فِي زُمْرَةِ الْمُتَّقِينَ الْأَخْيَارِ الْأَبْرَارِ ، وَأَسْكَنَّا الْفِرْدَوْسَ مِنْ دَارِ الْقَرَارِ ، وَمَنْ عَلَيَّ فِي هَذَا التَّأْلِيفِ وَغَيْرِهِ بِقَبُولِهِ وَعُمُومِ النَّفْعِ بِهِ ، وَبِالْإِخْلَاصِ فِيهِ ، لِيَكُونَ ذَخِيرَةً لِي إِذَا جَاءَتْ الطَّامَةُ ، وَسَبَبًا لِرَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا يُوَافِي نِعَمَهُ ، وَيُكَافِي مَزِيدَهُ ؛ وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ أَفْضَلَ صَلَاةٍ وَأَكْمَلَ سَلَامٍ عَلَى أَشْرَفِ مَخْلُوقَاتِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَزْوَاجِهِ عَدَدَ مَعْلُومَاتِهِ وَمَدَادِ كَلِمَاتِهِ ، وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ .

* * *

يَقُولُ الْمُؤَلَّفُ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ وَعَنْ آبَائِهِ وَمَشَايِخِهِ : فَرَعْتُ مِنْ تَبْيِضِ
هَذَا الشَّرْحِ ضُحْوَةَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ الرَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ الْمُعْظَمِ
قَدَرُهُ سَنَةٌ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ وَتِسْعَ مِئَةٍ ، وَأَرْجُو أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَقْبَلَهُ ،
وَأَنْ يُعِمَّ النَّفْعَ بِهِ ، وَيَرْزُقَنَا الْإِخْلَاصَ فِيهِ ، وَيُعِيدَنَا بِهِ مِنَ الْهَاسِيَةِ ،
وَيُدْخِلَنَا بِهِ فِي جَنَّةِ عَالِيَةِ ، وَأَنْ يَرْحَمَ أَمْرًا نَظَرَ بَعَيْنِ الْإِنْصَافِ إِلَيْهِ وَوَقَفَ
عَلَى خَطَايَا طَلَعَنِي عَلَيْهِ أَوْ أَصْلَحَهُ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، اَللّٰهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى
آلِهِ وَصَحْبِهِ ، كُلَّمَا ذَكَرَكَ وَذَكَرَهُ الذَّاكِرُونَ ، وَعَفَلَ عَنْ ذِكْرِكَ وَذَكَرِهِ
الْغَافِلُونَ ، وَعَلَيْنَا مَعَهُمْ ، بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ .

*

*

*

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية الصفحة

البسمة

١٠١، ٩٩، ٣١

(١) سورة الفاتحة

٢١٠، ٩٩

(٢) سورة البقرة

١٦٧

٣٠١

١٩٦

﴿مَنْ لَمْ يَحْذَ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۖ﴾

٢٩٧

١٩٧

﴿فَلَا رَفَثَ﴾

٥٢٥

٢٢٨

﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾

٢٥٦

٢٤٥

﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾

آية الكرسي = ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ

لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ

مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ

٣٠٤، ٢١٠

٢٥٥

وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾

٣١٦

٢٧٥

﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾

أواخر سورة البقرة : ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ

وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِيَّتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نَفَرُوا بَيْنَ

أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ

الْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ

وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا

وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا

وَلَا تُحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ

٢١٠ ٢٨٦ - ٢٨٥

مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾

(٣) سورة آل عمران

٦٦٤

٧٧

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْكُرُونَ يَعْهَدُ اللَّهُ وَآيَمَنَتِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾

الصفحة	رقم الآية	
		﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾
٢١٠	١٨	
٣٠٤	٣٦	﴿ وَإِنِّي أُعِيدُهَا بِلَاكِ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾
(٤) سورة النساء		
٤٣٦	١١	﴿ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلَا وَثِيَّةَ لِّلثُلَّةِ ﴾
٤٥٥	٢٣	﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ﴾
٦٠٥	٢٤	﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾
٦٢	٤٣	﴿ أَوَلَمْ تَسْمِعُوا النِّسَاءَ ﴾
		﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ
١٦٥ ، ٥٨	٦٤	لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴾
١٦٥ ، ٥٨	١١٠	﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾
١٢٥	١٤٢	﴿ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُتَّالًا ﴾

(٥) سورة المائدة

٤٧ و ٤٨ و ٩:	٦	﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾
٦٠٨	٤٢	﴿ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ ﴾
٦٠٨	٤٩	﴿ وَإِنِ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ يَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾

(٦) سورة الأنعام

٣٠٤	٥٩	﴿ رَطَبٌ وَلَا يَابِيسُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾
-----	----	--

(٧) سورة الأعراف

٣٠٤	٥٤	﴿ إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ ﴾
-----	----	-----------------------------

(٩) سورة التوبة

٩٩		﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ
٢٤٨	٦٠	وَفِي الرِّقَابِ وَالْفَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ ﴾
٢٢٥	٨٤	﴿ وَلَا تُضِلَّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا ﴾

(١٣) سورة الرعد

الصفحة	رقم الآية	
		(١٥) سورة الحجر
١٤٤	٤٦	﴿ ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ءَامِينَ ﴾
		(١٦) سورة النحل
٥٩١	١٢٣	﴿ اِنْ اَتَيْعَ مَلَّةٌ اِذْ رَهِيمَ حَنِيفًا ﴾
		(١٧) سورة الإسراء
٧٥	٧٠	﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي ءَادَمَ ﴾
١٦٨	٧٩	﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ ءَاقِلَةٌ لَّكَ ﴾
١٢٧	١١٠	﴿ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافَتْ بِهَا ﴾
		(٢٠) سورة طه
٢١٨	٥٥	﴿ وَمِنهَا خَلَقْنَكُمْ فِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى ﴾
		(٢٢) سورة الحج
٥٥١	٧٨	﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾
		(٢٣) سورة المؤمنون
١٢٥	٢٠١	﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴿٢﴾
		﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿٣﴾ فَتَعَلَى اللَّهِ
		الْمَلِكِ الْحَقُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ ﴿٤﴾ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ
		اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُمْ لَا يُفْلِحُونَ ﴿٥﴾
٢١٠-١١٨-١١٥		﴿ وَقُلْ رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ ﴾
		(٢٤) سورة النور
٦٦٩	٣٣	﴿ وَءَاثُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتَاكُمْ ﴾
		(٣٢) سورة السجدة
٢١٠، ١٠٨، ١٠٧		
		(٣٦) سورة يس
٤٠٦، ٢١١، ٢١٠		
		(٣٨) سورة ص
١٦٣	١٨	﴿ يُسَبِّحُنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ ﴾
		(٤٠) سورة غافر
٢١٠	٣-١	﴿ حَمْدٌ ﴿١﴾ نَزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿٢﴾ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ ﴿٣﴾
		شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ ﴿٤﴾ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَهُ الْمَصِيرِ ﴿٥﴾

الصفحة	رقم الآية	
		(٤١) سورة فصلت
١٥٤	٣٣	﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ﴾
		(٤٤) سورة الدخان
٢١١		(٤٧) سورة محمد
١٢٦	٢٤	﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرَاتِ﴾
		(٥١) سورة الذاريات
١٦٩	١٨	﴿وَيَا لَأَتَعَارِهُمُ يَسْتَغْفِرُونَ﴾
		(٥٢) سورة الطور
٢٢٣	٢١	﴿الْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾
		(٥٣) سورة النجم
٤٣١	٣٩	﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾
		(٥٦) سورة الواقعة
٢١١		(٥٩) سورة الحشر
		﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ
		وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١﴾ هُوَ اللَّهُ الَّذِي
		لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾ هُوَ
		اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهِمُّ
		الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾
		هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي
٢١٠	٢٤ - ٢١	السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾
		(٦٢) سورة الجمعة
١٠٧		(٦٣) سورة المنافقون
١٠٧		(٦٧) سورة الملك
٢١١		

الصفحة	رقم الآية	
٧٠	٤	(٧٤) سورة المدثر
		﴿وَيَايَاكَ فَطَهِّرْ﴾
١٠٨، ١٠٧		(٧٦) سورة الإنسان
١٦١، ١٠٧		(٨٧) سورة الأعلى
١٠٧		(٨٨) سورة الغاشية
٢١١		(٨٩) سورة الفجر
٦٦٦	١٣	(٩٠) سورة البلد
١٦٤		(٩١) سورة الشمس
١٦٤		(٩٣) سورة الضحى
١٥٩		(٩٤) سورة الشرح
٥٧	١	(٩٧) سورة القدر
٢١١		(٩٩) سورة الزلزلة
٢١١		(١٠٢) سورة التكاثر
١٥٩		(١٠٥) سورة الفيل
٢١٠، ١٦٤، ١٦١، ١٥٩، ١٠٧		(١٠٩) سورة الكافرون

رقم الآية	الصفحة
(١١٢) سورة الإخلاص	
	١٥٩ ، ١٠٧
	١٦٨ ، ١٦٤
	٢١١ ، ٢١٠
	٣٠٤ ، ٢٢٩
(١١٣) سورة الفلق	
	٣٠٤ ، ٢١٠
(١١٤) سورة الناس	
	٣٠٤ ، ٢١٠

* * *

فهرس نصوص الأحاديث النبوية الواردة في الكتاب

الصفحة	الحديث
٥٠٦	« أَبْغَضُ الْخَلَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الطَّلَاقُ »
٤٥٢	« اتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ ، فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانَةِ اللَّهِ ، وَاسْتَخْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ »
١٦٢	« اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ وَتَرَأَ »
١٠٤	« إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمُّتُوا ، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ »
١٥٠	« إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ ، فَلْيُؤْذَنَ لَكُمْ أَحَدُكُمْ »
٦٠٨	« إِذَا حَكَمَ حَاكِمٌ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ » وَفِي رِوَايَةٍ : « فَلَهُ عَشْرَةُ أَجُورٍ »
١٦٤	« إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ »
١٢٩	« إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصًا فَلْيَخُطْ خَطًا ثُمَّ لَا يَضُرَّهُ مَا مَرَّ أَمَامَهُ »
٩٣	« إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ »
٤٣٢ ، ٤٠٠	« إِذَا مَاتَ الْمُسْلِمُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ : صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ »
٦٦	« اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا التَّكَاخَ »
٨٨	« أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الصَّلَاةُ لِأَوَّلِ وَفَتْيَا »
٥٨٦	« أَفِيلُوا ذَوِي الْهَيْبَاتِ عَثْرَاتُهُمْ - زَلَّاتُهُمْ - ، إِلَّا الْخُدُودَ »
٥٧	« اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ »
١١٦	« اللَّهُمَّ أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخِطِكَ ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ ، لَا أَحْصِي ثَنَاءَ عَلَيْكَ ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ »
٢٢٢	« اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ ، وَارْحَمْهُ ، وَاعْفُ عَنْهُ ، وَعَافِهِ ، وَآكِرْمِ نَزْلَهُ ، وَوَسِّعْ مُدْخَلَهُ ، وَاغْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالْبَرَدِ ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ ، وَأَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَفِتْنَتِهِ ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ »

الحديث

الصفحة

« اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ ، دِقَّةَ وَجَلِّهِ ، وَأَوَّلَهُ وَآخِرَهُ ، وَعَلَانِيَتَهُ وَسِرَّهُ »

« اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ ، وَمَا أَخَّرْتُ ، وَمَا أَسْرَرْتُ ، وَمَا أَعْلَنْتُ ، وَمَا أَسْرَفْتُ ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي ، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ ، وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ » ١٢٠

«اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغِيثُكَ ، وَنَسْتَغْفِرُكَ ، وَنُؤْمِنُ بِكَ ، وَنَتَوَكَّلُ عَلَيْكَ ، وَنُثْنِي
عَلَيْكَ الْخَيْرَ كُلَّهُ ، نَشْكُرُكَ وَلَا نَكْفُرُكَ ، وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ ، اللَّهُمَّ إِنَّا لَنَعْبُدُ
وَلَكَ نُصَلِّي وَنَسْجُدُ ، وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَحْفِدُ ، نَرْجُو رَحْمَتَكَ وَنَخْشَى عَذَابَكَ ، إِنَّ
عَذَابَكَ الْجَدِّ بِالْكَفَّارِ مُلْحَقٌ»

« اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ »

« اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سُخْطِكَ ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أَحْصِي ثَنَاءَ عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ »

۱۶۱

« اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ »

«اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَبِيرًا كَثِيرًا، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاعْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ»

۱۲۶، ۱۵۹

« اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ ، إِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ ، وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ ، تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ ، فَلَكَ الْحَمْدُ عَلَى مَا قَضَيْتَ ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ » ۱۱۳

« اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنَ
الْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنَ خَطَايَايَ كَمَا يُغْسَلُ
الثَّوْبُ بِالْمَاءِ وَالثَّلَجِ وَالْبَرَدِ »

« اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ ، وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ ،
وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتُهُ »

« اَللّٰهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى اِبْرَاهِيْمَ وَعَلَى آلِ اِبْرَاهِيْمَ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى اِبْرَاهِيْمَ وَعَلَى آلِ اِبْرَاهِيْمَ، اِنَّكَ حَمِيْدٌ مَّجِيْدٌ »

« اللَّهُمَّ طَهِّرْ قَلْبِي مِنَ النِّفَاقِ ، وَحَصِّنْ فَرْجِي مِنَ الْفَوَاحِشِ »

«اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ، خَشَعَ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي وَمُخِّي وَعَظْمِي وَعَصْبِي وَسُغْرِي وَبَشْرِي وَمَا اسْتَقَلَّتْ بِهِ قَدَمِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» ۱۱۰

الصفحة

الحديث

- « اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ ، وَبِكَ آمَنْتُ ، وَلَكَ أَسَلَمْتُ ، سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ ،
وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ ، بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ ، تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ » ١١٦
- « اللَّهُمَّ لَكَ صُمْتُ وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ » ٢٧٤
- « اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا إِقْبَالُ لَيْلِكَ ، وَإِدْبَارُ نَهَارِكَ ، وَأَصْوَاتُ دُعَاتِكَ ، فَاغْفِرْ لِي » ١٥٦
- « أُمِرْتُ أَنْ أَحْكُمَ بِالظَّاهِرِ ، وَاللَّهُ يُتَوَكَّلَى السَّرَائِرَ » ٦٢٥
- « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ
وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا » ٦٠٤
- « أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُوتِرَ قَبْلَ أَنْ أَنْامَ
» أَمْسِكْهَا » ٥٧٩
- « إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِاللَّهِ مَنْ بَدَأَهُمُ بِالسَّلَامِ » ٥٩٦
- « إِنَّ كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، فَلَا يَبْزُقَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ ،
بَلْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ أَوْ فِي تَوْبٍ مِنْ جِهَةِ يَسَارِهِ » ١٣١
- « إِنَّ خِيَارَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً » ٣٤٣
- « إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى أَصْحَابِ الْعِمَائِمِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » ٢٠٦
- « إِنَّ مَنْ قُتِلَ دُونَ دِمِهِ ، أَوْ مَالِهِ ، أَوْ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ » ٥٨٩
- « إِنَّ نِسَاءَ الْجَنَّةِ مِنْ نِسَاءِ الدُّنْيَا أَفْضَلُ مِنَ الْخَوَرِ الْعَيْنِ » ٢٢٣
- « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » ٢٨٥ ، ١٦٥ ، ٩١ ، ٤٦
- « إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ تَرَاضٍ » ٣١٧
- « إِنَّهَا لَرَوْيَا حَقٌّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَقُمْ مَعَ بِلَالٍ فَأَلْقِ عَلَيْهِ مَا رَأَيْتَ فَلْيُبِذْ بِهِ ، فَإِنَّهُ أُنْدَى صَوْنًا
مِنْكَ » ١٥٠
- « أَهْلُ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ ، أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ ، وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ ، لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ ،
وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ » ١١٢
- « أَوْصَانِي خَلِيلِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِثَلَاثَ : بِصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، وَرَكَعَتَيِ
الضُّحَى ، وَأَنْ أُوتِرَ قَبْلَ أَنْ أَنْامَ » ١٦٣
- « أَيُّهَا النَّاسُ ! ارْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ ، إِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمًّا وَلَا غَائِبًا ، إِنَّهُ مَعَكُمْ ، إِنَّهُ
سَمِيعٌ قَرِيبٌ » ١٢٧
- « بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ » ٥٥١

الحديث

الصفحة

- «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» ١١٨
- «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ، سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» ١١٨
- «تَخَيَّرُوا لِطُفُفِكُمْ وَلَا تَضَعُوهَا فِي غَيْرِ الْأَكْفَاءِ» ٤٤٩
- «تُعْرَضُ فِيهِمَا الْأَعْمَالُ، فَأَحِبُّ أَنْ يُعْرَضَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ» ٢٨٠
- «التَّيِّبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ يُزَوِّجُهَا أَبُوهَا» ٤٦٦
- «جَوْفَ اللَّيْلِ الْآخِرِ وَدُبُرَ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ» ١٢٧
- «الْحَجُّ عَرَفَةٌ» ٢٨٥
- «خَيْرُ النَّسَاءِ مَنْ تَسُرُّ إِذَا نُظِرَتْ» ٤٥٠
- «ذَهَبَ الظَّمَأُ، وَابْتَلَّتِ الْعُرُوقُ، وَبَيَّتَ الْأَجْرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» ٢٧٤
- «رَبِّ اغْفِرْ لِي، وَارْحَمْنِي، وَاجْبُرْنِي، وَارْفَعْنِي، وَارْزُقْنِي، وَاهْدِنِي، وَعَافِنِي» ١١٧
- «رَكَعَتَانِ بِسَوَاكِ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ رَكَعَةً بِلا سَوَاكِ» ٥٢
- «سُئِلَ عَنِ الْعُمْرَةِ أَوْاجِبَةٌ هِيَ؟ قَالَ: «لا» ٢٨٣
- «سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ» ١٦١
- «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي» ١١٠
- «سَبْعُ لِبَكْرٍ وَثَلَاثُ لِلتَّيِّبِ» ٤٩٨
- «سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ، بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ، فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ» ١٤١
- «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ» ٢٢٩
- «السُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ» ٤٦٩
- «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُبْحَةَ الضُّحَى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ وَسَلَّمَ مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ» ١٦٣
- «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً» ١٧١
- «صَلَاةُ اللَّيْلِ مِئَتِي مِئَتِي» ١٦٩

الحدث	الصفحة
« صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى »	١٦٩
« طَلَّقَهَا »	٥٧٩
« عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ ، وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ »	٣١٧
« غُفِرَانَكَ ! الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي »	٨٥
« فَاطْفَرِ بِذَاتِ الدِّينِ »	٤٤٩
« الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُكَفِّرُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الدِّينَ »	٦٠٠
« الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ : قَاضٍ فِي الْجَنَّةِ وَقَاضِيَانِ فِي النَّارِ »	٦٠٨
« كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَضْرِبُ فِي الْخَمْرِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ أَرْبَعِينَ جَلْدَةً »	٥٨١
« كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ »	٥٨٠
« كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّوْمُ فَإِنَّهُ لِي ، وَأَنَا أَجْزِي بِهِ »	٢٧٩
« كُلُّ قَرْضٍ جَزَءٌ مِنْفَعَةٌ فَهُوَ رَبَا »	٣٤٣
« كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ »	٥٨٠
« لَنْ يَبْقِيَ إِلَى قَابِلٍ لِأَصُومَنَّ النَّاسُ »	٢٧٩
« لَا » سُئِلَ عَنِ الْعُمْرَةِ أَوْاجِبَةٌ هِيَ ؟ قَالَ : « لَا »	٢٨٣
« لَا بَأْسَ إِذَا تَفَرَّقْتُمَا وَلَيْسَ بَيْنَكُمَا شَيْءٌ »	٣٣٤
« لَا تَبِعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ ، وَالْفِضَّةَ بِالْفِضَّةِ ، وَالْبُرَّ بِالْبُرِّ ، وَالشَّعِيرَ بِالشَّعِيرِ ، وَالتَّمْرَ بِالتَّمْرِ ، وَالْمِلْحَ بِالْمِلْحِ ؛ إِلَّا سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ ، عَيْنًا بِعَيْنٍ ، يَدًا بِيَدٍ ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ »	٣٢٢
« لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ ، وَلَا هُوَ يُدْفِعُهُ الْأَخْبَانِ »	١٣٣
« لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِقَاتِحَةِ الْكِتَابِ »	٩٨
« لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ مُرْشِدٍ »	٤٦٥
« لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تَحْدَّ عَلَى مَيْتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا »	٥٢٦
« لَا يَزَالُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مُقْبِلًا عَلَى الْعَبْدِ فِي مُصَلَّاهُ مَا لَمْ يَلْتَفِتْ ، فَإِذَا التَّفَتَ أَعْرَضَ عَنْهُ »	١٣٠
« لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ »	٨٥
« لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ »	٢٩٨

الصفحة

الحديث

- ٢٢٧ « لَقِّنُوا مَوْتَكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »
- ٦٠٣ « لَنْ يُغْلَبَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا مِنْ قَلَّةٍ »
- ٥٢ « لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَالِكِ عِنْدَ كُلِّ وُضوءٍ »
- ٥٨٥ « مَا أَخَالَكَ سَرَقَتْ »
- ١٣١ « مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَزْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ » فَاشْتَدَّ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ حَتَّى قَالَ : « لَيْسَتْهُمْ عَنْ ذَلِكَ أَوْ لَتُخْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ »
- ٤٢٣ « مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ بَيْتٌ لَيْلَةً أَوْ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَ رَأْسِهِ »
- ٢٢٤ « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَبْلُغُونَ مِثَّةً ، كُلُّهُمْ يَشْفَعُونَ لَهُ ، إِلَّا شُفِّعُوا فِيهِ »
- ٥٠٦ « الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ فِي النَّسَاءِ كَالْغُرَابِ الْأَعْصَمِ »
- ٣٨ « مُرُّوا الصَّبِيَّ بِالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ ، وَإِذَا بَلَغَ عَشَرَ سِنِينَ فَاضْرِبُوهُ عَلَيْهَا »
- ٦٦٦ « مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً » وَفِي رِوَايَةٍ : « امْرَأً مُسْلِمًا » « أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهَا عَضْوًا مِنْ أَعْضَائِهِ مِنَ النَّارِ حَتَّى الْفَرْجَ بِالْفَرْجِ »
- ٣٤٠ « مَنْ أَفْرَضَ اللَّهُ مَرَّتَيْنِ كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ أَحَدِهِمَا لَوْ تَصَدَّقَ بِهِ »
- ٥٧ « مَنْ تَوَضَّأَ ، ثُمَّ قَالَ : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ ؛ كُتِبَ فِي رِقِّهِ ثُمَّ طُيْعَ بِطَائِعٍ فَلَمْ يُكْسَرْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ »
- ٥٧ « مَنْ تَوَضَّأَ ، فَقَالَ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . . . الْخ فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ ، يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ »
- ٦٠٩ « مَنْ جُعِلَ قَاضِيًا فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سَكِينٍ »
- ٢٨٢ « مَنْ حَجَّ هَذَا النَّبْتَ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ »
- ٦٦٢ « مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ »
- ٢٧٧ « مَنْ شَهِدَ الْعِشَاءَ الْأَخِيرَةَ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ رَمَضَانَ فَقَدْ أَذْرَكَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ »
- ٢٢٤ « مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ صُفُوفٍ فَقَدْ أَوْجَبَ »
- ٢٧٦ « مَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ حَتَّى يَنْقُضِيَ شَهْرَ رَمَضَانَ ، فَقَدْ أَصَابَ مِنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ بِحَظٍّ وَافِرٍ »

الحديث

الصفحة

- « مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَبِّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ٣٢٥
- « مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ؛ أَرْبَعِينَ مَرَّةً فِي مَرَضِهِ ، فَمَاتَ فِيهِ أُعْطِيَ أَجْرَ شَهِيدٍ ، وَإِنْ بَرَىءَ بَرَىءَ مَغْفُوراً لَهُ » ٢٢٩
- « مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » ١٦٨
- « مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ » ٢٧٦
- « مَنْ قَرَأَ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ مِئَةً مَرَّةً لَمْ يُفْتَنَ فِي قَبْرِهِ ، وَأَمِنْ مِنْ ضَغْطَةِ الْقَبْرِ ، وَجَاوَزَ الصَّرَاطَ عَلَى أَكْثَفِ الْمَلَائِكَةِ » ٢٢٩
- « مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ » ٢٢٧
- « مَنْ كَانَتْ لِأَخِيهِ عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ فِي عَرْضٍ أَوْ مَالٍ فَلْيَسْتَحِلِّهِ الْيَوْمَ قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ يُؤْخَذُ مِنْهُ بِقَدْرِ مَظْلَمَتِهِ ، وَإِلَّا أَخَذَ مِنْ سَيِّئَاتِ أَخِيهِ فَحُمِلَ عَلَيْهِ » ٦٥٣
- « مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ » وفي رواية : « مَنْ مَسَّ ذَكَرًا » ، « فَلْيَتَوَضَّأْ » ٦٢
- « مَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ » ٦١
- « مَنْ نَفَسَ عَنْ أَخِيهِ كُزْبَةً مِنْ كُزْبِ الدُّنْيَا نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُزْبَةً مِنْ كُزْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا دَامَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ » ٣٤٠
- « نَحْنُ وَبَنُو الْمُطَلِّبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ » ٤٧٩
- « الْوِثْرُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ » ١٦٠
- « هَذَا أَخَذَ بِالْحَزْمِ ، وَهَذَا أَخَذَ بِالْقُوَّةِ » ١٦٢
- « وَالْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ ، وَإِذْنُهَا سُكُونُهَا » ٤٦٨
- « وَجْهَتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ » ١٠٣
- « وَلَا تُشَبِّهُوا الْوِثْرَ بِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ » ١٦١
- « وَلَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَا دَعَى أَنَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ » وفي رواية : « الْبَيْتَةُ عَلَى الْمُدَّعَى ، وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ » ٦٣٠
- « وَمَا كَانَ أَكْثَرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى » ١٧٢
- « يَحْزُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْزُمُ مِنَ النَّسَبِ » ٤٥٦

فهرس الفبائي بأهم الأعلام والكتب التي وردت في الكتاب

كلمة لا بُد منها :

لقد صَنَعْتُ الْفَهْرَسَ قاصِداً هَدَفَيْنِ :

١ - أن يقومَ بِالْخِدْمَةِ الَّتِي يُوَدِّيْهَا أَيُّ فَهْرَسٍ مِنْ فَهَارِسِ الْكُتُبِ ، وهي مَعْرِفَةُ أَمَاكِنِ وُرُودِ مَوَادِّهِ فِي الْكِتَابِ .

٢ - أمَّا الْخِدْمَةُ الثَّانِيَةُ الَّتِي قَصَدْتُهَا ، فهي أَنْ لَا أَثْقِلَ هَامِشَ الْكِتَابِ بِالتَّعْلِيقِ عَلَى الْمَوَادِّ الَّتِي يَتَأَلَّفُ مِنْهَا الْفَهْرَسُ ، وبِالتَّالِي عَرَفْتُ بِكُلِّ مَادَّةٍ تَقْرِيْباً مَا عَدَا أَسْمَاءَ الْمَشْهُورِينَ ، كَأَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ الرَّوَاعِ ، بَلْ إِنِّي عَرَفْتُ بَعْضَهُمْ ؛ لِذَلِكَ سَيَجِدُ الْقَارِئُ فِي الْفَهْرَسِ تَحْقِيقَاتٍ وَبَيَانَاتٍ يَجِدُ فَايْدَتَهَا الْمُمارِسُ ، ويلتذُّ بِهَا الْفَارِسُ .

على كُلِّ هَذِهِ مَحَاوَلَةٌ قَصِدْتُ مِنْهَا الْخِدْمَةَ مَعَ التَّقْلِيلِ مِنَ الْكُلْفَةِ ، مِنْ إِثْقَالِ هَامِشِ الْكِتَابِ .

أَدُمُ أَبُو الْبَشْرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : ٨٨ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ .

الْأُتَمَّةُ الثَّلَاثَةُ : أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَأَحْمَدُ : ٤٣٢ .

« الْإِبَانَةُ فِي الْفِقْهِ الشَّافِعِيِّ » لِأَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ فُورَانَ الْقُورَانِيِّ الْمَرْزُوقِيِّ الشَّافِعِيِّ (٣٨٨ - ٤٦١ هـ = ٩٩٨ - ١٠٦٩ م) : ١٦٠ ، ١٧٦ .

إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَرْزُوقِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو إِسْحَاقَ (.... - ٣٤٠ هـ = ... - ٩٥١ م) : ١٤٠ ، ٥٦٩ .

إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ الْهَمْدَانِيِّ الْحَمَوِيِّ ، الشَّافِعِيُّ ، الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ أَبِي الدَّلَمِ ، شِهَابُ الدِّينِ ، أَبُو إِسْحَاقَ (٥٨٣ - ٦٤٢ هـ = ١١٨٧ - ١٢٤٤ م) : ٦٥٧ ، ٦٥٨ .

إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ ، ابْنُ ظَهْرَةَ الْقُرَشِيِّ الْمَخْزُومِيِّ ، بُرْهَانُ الدِّينِ ، أَبُو إِسْحَاقَ (٨٢٥ - ٨٩١ هـ = ١٤٢٢ - ١٤٨٦ م) : ٦٠٠ ، ٦٢٣ .

إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ يُوْسُفَ الْفَيْزُورِزَابَادِيِّ الشَّيْرَازِيِّ الْفَقِيهِ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو إِسْحَاقَ (٣٩٣ - ٤٧٦ هـ = ١٠٠٣ - ١٠٨٣ م) : ٣١٤ ، ٤٩٧ ، ٥١٦ .

إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَلِيِّ الْمُرِّيِّ الْمَقْدِسِيِّ ثُمَّ الْقَاهِرِيِّ الشَّافِعِيِّ ، الْمَعْرُوفُ

بَابْنِ أَبِي شَرِيفٍ ، بُرْهَانَ الدِّينِ ، أَبُو إِسْحَاقَ (٨٣٦ - ٩٢٣ هـ = ١٤٣٣ - ١٥١٧ م) :
٤٥٣ .

إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَبَةَ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَمِيرِيِّ الْإِسْنَوِيِّ أَوْ الْإِسْنَانِيَّ الشَّافِعِيَّ ، نُوْر الدِّينِ
(... - ٧٢١ هـ = ... - ١٣٢١ م) = الْإِسْنَوِيُّ .

أَبْنُ أَبِي أَلَدَمَ = إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ الْهَمْدَانِيُّ الْحَمَوِيُّ الشَّافِعِيَّ ، الْمَعْرُوفُ
بَابْنِ أَبِي أَلَدَمَ ، شَهَابُ الدِّينِ ، أَبُو إِسْحَاقَ (٥٨٣ - ٦٤٢ هـ = ١١٨٧ - ١٢٤٤ م) :
٦٥٨ ، ٦٥٧ .

أَبْنُ أَبِي شَرِيفٍ = إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَلِيٍّ الْمُرِّيِّ الْمَقْدِسِيِّ ثُمَّ الْقَاهِرِيِّ
الشَّافِعِيَّ ، الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ أَبِي شَرِيفٍ ، بُرْهَانَ الدِّينِ ، أَبُو إِسْحَاقَ (٨٣٦ - ٩٢٣ هـ =
١٤٣٣ - ١٥١٧ م) : ٤٥٣ .

أَبْنُ أَبِي شَرِيفٍ = مُحَمَّدٌ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَلِيٍّ الْمُرِّيِّ الْمَقْدِسِيِّ الشَّافِعِيَّ ،
الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ أَبِي شَرِيفٍ ، كَمَالُ الدِّينِ أَبْنُ الْأَمِيرِ نَاصِرِ الدِّينِ ، أَبُو الْمَعَالِي
(٨٢٢ - ٩٠٦ هـ = ١٤١٩ - ١٥٠١ م) : ٤٥٣ .

أَبْنُ أَبِي شَيْبَةَ = عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبْنِ أَبِي شَيْبَةَ الْعَبْسِيِّ ، مَوْلَاهُمْ ، الْكُوفِيُّ ، أَبُو بَكْرٍ
(١٥٩ - ٢٣٥ هـ = ٧٧٦ - ٨٤٩ م) : ٦٤٦ .

أَبْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ = الْحَسَنُ بْنُ الْحُسَيْنِ أَبْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْبَغْدَادِيِّ الْقَاضِي الشَّافِعِيَّ ، أَبُو عَلِيٍّ
(... - ٣٤٥ هـ = ... - ٩٥٦ م) : ١٤٠ .

أَبْنُ إِسْحَاقَ : ٢٨٣ .

أَبْنُ الْأَهْدَلِ = الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحُسَيْنِيِّ الْعَلَوِيِّ الْهَاشِمِيِّ ، أَبْنُ
الْأَهْدَلِ ، أَبُو مُحَمَّدٍ ، وَالْأَهْدَلُ أَحَدُ جُدُودِهِ (٧٨٩ - ٨٥٥ هـ = ١٣٨٧ - ١٤٥١ م) :
٣١٦ .

أَبْنُ الْبَارِزِيِّ = عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَبَةَ اللَّهِ الْجُهَنِيِّ الْحَمَوِيِّ ، أَبْنُ الْبَارِزِيِّ
(٦٠٨ - ٦٨٣ هـ = ١٢١١ - ١٢٨٤ م) : ٥٤٩ ، ٥٢٦ ، ٤٥٤ .

أَبْنُ بَرْهَانَ = أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ بَرْهَانَ الْبَغْدَادِيِّ الشَّافِعِيَّ ، يُعْرَفُ بِأَبْنِ بَرْهَانَ ، أَبُو الْفَتْحِ
(٤٧٩ - ٥١٨ هـ = ١٠٨٧ - ١١٢٤ م) : ٢٧٢ .

أَبْنُ بُرْهُونَ = الْحَسَنُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ بُرْهُونَ الْفَارِجِيِّ ، أَبُو عَلِيٍّ ، أَوْرَدَهُ الْمُؤَلِّفُ
بِاسْمِ الْفَارِجِيِّ (٤٣٣ - ٥٢٨ هـ = ١٠٤١ - ١١٣٣ م) صاحب « فوائد المذهب » :
١٠٨ .

أَبْنُ الْبُزْرِئِيِّ = عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عِكْرَمَةَ الْبُزْرِئِيِّ [هَكَذَا صَبَطَهُ أَبْنُ الصَّلَاحِ بَفَتْحِ
الْبَاءِ ، وَصَبَطَهُ السَّيِّدُ الْبُكْرِيُّ بِكَسْرِ الْبَاءِ] ، الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْقَاسِمِ ، جَمَالُ الْإِسْلَامِ
(٤٧١ - ٥٦٠ هـ = ١٠٧٨ - ١١٦٥ م) كَانَ إِمَامَ جَزِيرَةِ أَبْنِ عُمَرَ وَفَقِيهَهَا وَمُتَفَنِّهَا : ٣٩ .
أَبْنُ الْبَيْعِ = مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْدُوَيْهِ بْنِ نَعِيمِ الضَّبِّيِّ الطَّهْمَانِيُّ الْتَيْسَابُورِيُّ ، الشَّهِيرُ
بِالْحَاكِمِ ، وَيُعْرَفُ بِأَبْنِ الْبَيْعِ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (٣٢١ - ٤٠٥ هـ = ٩٣٣ - ١٠١٤ م) :
٥٧ ، ٦٦٢ .

أَبْنُ الْحَاجِّ الْمَالِكِيِّ = مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ أَبْنِ الْحَاجِّ ، الْعَبْدَرِيُّ الْمَالِكِيُّ الْفَاسِيُّ ،
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (.... - ٧٣٧ هـ = - ١٣٣٦ م) : ٢٠٧ .
أَبْنُ حِبَّانَ = مُحَمَّدُ بْنُ حِبَّانَ بْنِ أَحْمَدَ التَّمِيمِيِّ ، أَبُو حَاتِمٍ الْبُسْتِيُّ ، الْمَشْهُورُ بِأَبْنِ حِبَّانَ
(.... - ٣٥٤ هـ = - ٩٦٥ م) : ٥٨٦ .

أَبْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنَانِيُّ ، أَبْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ الشَّافِعِيُّ ،
أَبُو الْفَضْلِ ، شِهَابُ الدِّينِ (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ = ١٣٧٢ - ١٤٤٩ م) : ٧٥ .

أَبْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ ، شِهَابُ الدِّينِ ،
أَبْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ السَّعْدِيُّ الْمَكِّيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْعَبَّاسِ (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ =
١٥٠٤ - ١٥٦٧ م) : ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٧١ ،
٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٢ ،
٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٤ ، ١١٨ ، ١٢١ ،
١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ،
١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٧٠ ،
١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، ١٩٠ ، ١٩٢ ، ١٩٥ ،
١٩٦ ، ١٩٨ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ،
٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٩ ، ٢٢٢ ، ٢٢٨ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ،
٢٣٦ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٨ ، ٢٦٠ ،
٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ،
٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٠ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٥ ،
٣٤٢ ، ٣٥٧ ، ٣٦٤ ، ٣٦٨ ، ٣٧٦ ، ٣٧٩ ، ٣٨٢ ، ٣٨٨ ، ٣٩١ ، ٣٩٤ ،
٣٩٥ ، ٤١٠ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٤٢٢ ، ٤٢٤ ، ٤٢٦ ، ٤٣٠ ،
٤٤٨ ، ٤٥١ ، ٤٥٣ ، ٤٦٠ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٧٢ ، ٤٧٥ ، ٤٨١ ،
٤٨٢ ، ٤٨٧ ، ٤٩٢ ، ٤٩٦ ، ٤٩٩ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ،

٥١٢ ، ٥١٤ ، ٥١٦ ، ٥٢٤ ، ٥٣٦ ، ٥٤٢ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٩ ،
٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٦١ ، ٥٦٣ ، ٥٦٥ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ،
٥٧٢ ، ٥٧٤ ، ٥٧٧ ، ٥٨٤ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٩٠ ، ٥٩٢ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ،
٥٩٧ ، ٦٠٦ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٦ ، ٦١٨ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٣ ،
٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٩ ، ٦٥١ ، ٦٥٤ ، ٦٥٦ ، ٦٦٥ ، ٦٦٧ ،
٦٧٠ .

أَبْنُ حَمْدَانَ = أَحْمَدُ بْنُ حَمْدَانَ التُّمَيْرِيُّ الْحَرَانِيُّ الْحَبْلِيُّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (٦٠٣ - ٦٩٥ هـ =
١٢٠٦ - ١٢٩٥ م) : ٥٩٢ .

أَبْنُ حَنْبَلٍ = أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيُّ الْوَالِئِيُّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (١٦٤ - ٢٤١ هـ =
٧٨٠ - ٨٥٥ م) إِمَامُ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ ، وَاحِدُ الْأَيْمَةِ الْأَرْبَعَةِ .

أَبْنُ خُزَيْمَةَ = مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ السَّلَمِيُّ ، أَبُو بَكْرٍ (٢٢٣ - ٣١١ هـ =
٨٣٨ - ٩٢٤ م) : ١٥٨ .

أَبْنُ الْخَطَّاطِ = أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّيْلَمِيُّ الْخَطَّاطُ ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضاً : أَبْنُ الْخَطَّاطِ ،
أَبُو الْعَبَّاسِ (.... - ٢٧٣ هـ = - ٩٨٣ م) : ٣٩٢ ، ٤٦٣ ، ٥٤٢ .

أَبْنُ دِرْبَاسٍ : عَثْمَانُ بْنُ عِيسَى بْنِ دِرْبَاسٍ الْمَرَانِيُّ ، ضِيَاءُ الدِّينِ ، أَبُو عَمْرٍو
(٥١٦ - ٦٠٢ هـ = ١١٢٣ - ١٢٠٦ م) : ٥٨١ ، ٦٦٣ .

أَبْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ = مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ وَهْبٍ بْنِ مُطِيعٍ ، أَبُو الْفَتْحِ ، تَقِيُّ الدِّينِ الْقُشَيْرِيُّ ،
الْمَعْرُوفُ كَأَبِيهِ وَجَدَهُ بِأَبْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ (٦٢٥ - ٧٠٢ هـ = ١٢٢٨ - ١٣٠٢ م) : ٦١٤ .

أَبْنُ رَسَلَانَ الْكِنَانِيُّ الْعَسْقَلَانِيُّ الْأَصْلُ ثُمَّ الْبُلْقَيْنِيُّ = عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُمَرَ بْنِ رَسَلَانَ
الْكِنَانِيُّ الْعَسْقَلَانِيُّ الْأَصْلُ ثُمَّ الْبُلْقَيْنِيُّ الشَّافِعِيُّ ، جَلَالُ الدِّينِ (٧٦٣ - ٨٢٤ هـ =
١٣٦٢ - ١٤٢١ م) = الْبُلْقَيْنِيُّ .

أَبْنُ الرَّفْعَةِ = أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُرْتَفَعٍ الْأَنْصَارِيِّ الشَّافِعِيِّ ، نَجْمُ الدِّينِ ، أَبْنُ
الرَّفْعَةِ ، أَبُو الْعَبَّاسِ (٦٤٥ - ٧١٠ هـ = ١٢٤٧ - ١٣١٠ م) : ٩٤ ، ١٠٠ ، ١٠٦ ،
٢٠٠ ، ٢٣٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٧ ، ٣٠٣ ، ٣٥٧ ، ٣٦٢ ، ٣٨٤ ، ٤٠٤ ، ٤٩٩ ،
٥١٦ ، ٥٣٨ ، ٥٨٦ ، ٦٠٠ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦٥٨ .

أَبْنُ زِيَادِ الْغَيْثِيِّ الْمَقْصَرِيِّ الزَّرِيدِيِّ = عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، وَجِيهُ الدِّينِ
أَبْنُ زِيَادِ الْغَيْثِيِّ الْمَقْصَرِيِّ الزَّرِيدِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو الضَّيَّاءِ (٩٠٠ - ٩٧٥ هـ =
١٤٩٤ - ١٥٦٨ م) : ٣٥ ، ٧٦ ، ٨٣ ، ٩٢ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ٢١٩ ، ٢٢٧ ، ٢٥٨ ،
٢٦٠ ، ٣٢٤ ، ٣٧٠ ، ٣٧٥ ، ٣٩٢ ، ٤٠٢ ، ٤٦٦ ، ٥٢٦ ، ٥٥١ ، ٥٨٨ ،

أَبْنُ شُهَبَةَ = أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَرَ الْأَسَدِيِّ الشُّهْبِيِّ الدَّمَشْقِيِّ الشَّافِعِيِّ ،
تَقِيُّ الدِّينِ (٧٧٩ - ٨٥١ هـ = ١٢٧٧ - ١٤٤٨ م) اشتهر بِأَبْنِ قَاضِي شُهَبَةَ لِأَنَّ أَبَا جَدِّهِ
نَجْمَ الدِّينِ عُمَرَ الْأَسَدِيَّ أَقَامَ قَاضِيًا بِقَرْيَةِ شُهَبَةَ مِنْ قُرَى حَوْرَانَ أَرْبَعِينَ سَنَةً . وَفِي
أَغْلَبِ كُتُبِ الْفِقْهِ يَذْكُرُونَهُ بِأَبْنِ شُهَبَةَ ، وَهُوَ مِنَ الْخَطِّ الْمَشْهُورِ : ١٧٠ .

أَبْنُ الصَّبَاغِ = عَبْدُ السَّيِّدِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ ، الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ الصَّبَاغِ الشَّافِعِيُّ ،
أَبُو نَصْرِ (٤٠٠ - ٤٧٧ هـ = ١٠١٠ - ١٠٨٤ م) : ٧٤ ، ٤١٧ ، ٦٥٨ .

أَبْنُ الصَّلَاحِ = عُمَانُ بْنُ صَلَاحِ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عُمَانَ النَّصْرِيِّ الشَّهْرَزُورِيِّ الْكُرْدِيِّ
الشَّرْخَانِيِّ الشَّافِعِيِّ ، الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ الصَّلَاحِ ، تَقِيُّ الدِّينِ ، أَبُو عَمْرٍو
(٥٧٧ - ٦٤٣ هـ = ١١٨١ - ١٢٤٥ م) : ٧٥ ، ٢١٧ ، ٢٣٣ ، ٢٧٨ ، ٣٦٠ ، ٣٧١ ،
٣٧٣ ، ٤٠١ ، ٤٠٣ ، ٤١١ ، ٤٣٣ ، ٤٦٥ ، ٥٠٩ ، ٥١٢ ، ٥٥٠ ، ٦١١ ،
٦٢٢ ، ٦٥٠ .

أَبْنُ ظَهِيرَةَ = إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ ، أَبْنُ ظَهِيرَةَ الْمَخْزُومِي ، بُرْهَانُ الدِّينِ ،
أَبُو إِسْحَاقَ (٨٢٥ - ٨٩١ هـ = ١٤٢٢ - ١٤٨٦ م) : ٦٠٠ ، ٦٢٣ .

أَبْنُ ظَهِيرَةَ = أَبُو السُّعُودِ أَبْنُ ظَهِيرَةَ : ١٧٧ .

أَبْنُ عَبْدِ الْبَرِّ = يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَبْنِ عَبْدِ الْبَرِّ النَّمَرِيِّ الْقُرْطُبِيِّ الْمَالِكِيُّ ،
أَبُو عَمْرٍو (٣٦٨ - ٤٦٣ هـ = ٩٧٨ - ١٠٧١ م) : ٥٨٤ .

أَبْنُ عَبْدِ السَّلَامِ = عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ الْحَسَنِ السَّلَمِيِّ الدَّمَشْقِيِّ
الشَّافِعِيِّ ، عَزُّ الدِّينِ ، الْمُلَقَّبُ بِسُلْطَانِ الْعُلَمَاءِ (٥٧٧ - ٦٦٠ هـ =
١١٨١ - ١٢٦٢ م) : ١١٦ ، ١٧٣ ، ٢٥٧ ، ٣١٢ ، ٤٠٧ ، ٤١٠ ، ٤١٥ ، ٥٢٥ ،
٥٧١ ، ٥٩٨ ، ٦١٣ .

أَبْنُ عَرَبِيٍّ = مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْعَرَبِيِّ الطَّائِفِيِّ الْحَاتِمِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ ، الْمَعْرُوفُ بِمُحْيِي
الدِّينِ أَبْنِ عَرَبِيٍّ ، الْمُلَقَّبُ بِالشَّيْخِ الْأَكْبَرِ (٥٦٠ - ٦٣٨ هـ = ١١٦٥ - ١٢٤٠ م) :
٥٧١ .

أَبْنُ الْعِمَادِ = أَحْمَدُ بْنُ عِمَادِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ يُوسُفَ الْأَقْفَهْسِيِّ ثُمَّ الْقَاهِرِيِّ الشَّافِعِيِّ ،
شِهَابُ الدِّينِ ، أَبُو الْعَبَّاسِ ، الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ الْعِمَادِ (٧٥٠ - ٨٠٨ هـ = قبل
١٣٤٩ - ١٤٠٥ م) : ١٧٢ ، ٥٦٠ ، ٦١٦ .

أَبْنُ الْفَرَّاءِ الْبَغَوِيِّ = الْحُسَيْنُ بْنُ مَسْعُودِ الْفَرَّاءِ أَوْ أَبْنُ الْفَرَّاءِ الْبَغَوِيُّ ، مُحْيِي السُّنَّةِ ،
أَبُو مُحَمَّدٍ (٤٣٦ - ٥١٠ هـ = ١٠٤٤ - ١١١٧ م) = الْبَغَوِيُّ .

أَبْنُ قَاسِمٍ = مُحَمَّدُ بْنُ قَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزَّيِّ الشَّافِعِيِّ ، وَيُعرفُ بِأَبْنِ قَاسِمٍ وَبِأَبْنِ

الْغَزَالِيُّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، شَمْسُ الدِّينِ (٨٥٩ - ٩١٨ هـ = ١٤٥٥ - ١٥١٢ م) = الْغَزَّيُّ .

أَبْنُ قَاضِي شُهْبَةَ = أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَرَ الْأَسَدِيِّ الشُّهْبِيِّ الدَّمَشْقِيِّ ، تَفَيُّ الدِّينِ (٧٧٩ - ٨٥١ هـ = ١٢٧٧ - ١٤٤٨ م) اشتهر بابْنِ قَاضِي شُهْبَةَ لِأَنَّ أَبَا جَدِّهِ نَجْمَ الدِّينِ عُمَرَ الْأَسَدِيَّ أَقَامَ قَاضِيًا بِقَرْيَةِ شُهْبَةَ مِنْ قُرَى حَوَازَ أَرْبَعِينَ سَنَةً . وَفِي أَعْلَبِ كُتُبِ الْفَقْهِ يَذْكُرُونَهُ بِأَبْنِ شُهْبَةَ ، وَهُوَ مِنَ الْخَطِّ الْمَشْهُورِ : ١٧٠ .

أَبْنُ قَاضِي عَجَلُونَ = مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَبْنُ قَاضِي عَجَلُونَ الدَّمَشْقِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْفَضْلِ ، نَجْمُ الدِّينِ (٨٣١ - ٨٧٦ هـ = ١٤٢٨ - ١٤٧٢ م) : ٣٦٩ .

أَبْنُ الْقُشَيْرِيِّ = عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ هَوَازَنَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ طَلْحَةَ التَّيْسَابُورِيِّ الشَّافِعِيُّ ، أَبْنُ الْقُشَيْرِيِّ ، أَبُو الْقَاسِمِ ، زَيْنُ الْإِسْلَامِ (٣٧٦ - ٤٦٥ هـ = ٩٨٦ - ١٠٧٢ م) : ٥٩٤ .

أَبْنُ الْقَطَّانِ = أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ ، الْبَغْدَادِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْحُسَيْنِ ، أَبْنُ الْقَطَّانِ (.... - ٣٥٩ هـ = - ٩٧٠ م) : ٢٣٤ .

أَبْنُ اللَّبَّانِ = عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْأَعْمَانِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْبَكْرِيِّ الْوَالِئِيِّ الْأَصْبَهَانِيِّ التَّيْمِيِّ الشَّافِعِيُّ الْقَاضِي ، أَبُو مُحَمَّدٍ ، أَبْنُ اللَّبَّانِ (.... - ٤٤٦ هـ = - ١٠٥٤ م) : ٢٣٩ .

أَبْنُ الْمُفْرِيءِ = إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُفْرِيءِ أَبْنُ عَلِيِّ بْنِ عَطِيَّةَ الشَّرْجِيِّ الْحُسَيْنِيِّ الشَّوَارِبِيِّ الْيَمِينِيِّ الشَّافِعِيُّ ، أَبْنُ الْمُفْرِيءِ ، شَرَفُ الدِّينِ ، أَبُو مُحَمَّدٍ (٧٥٥ - ٨٣٧ هـ = ١٣٥٤ - ١٤٣٣ م) : ١٢٩ ، ٥٣٦ .

أَبْنُ نُبَاتَةَ الْفَارِقِيِّ = عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَبْنُ نُبَاتَةَ الْفَارِقِيِّ ، أَبُو يَحْيَى (٣٣٥ - ٣٧٤ هـ = ٩٤٦ - ٩٨٤ م) : ٢٠٠ .

أَبْنُ النَّقِيبِ = أَحْمَدُ بْنُ لَوْلُو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التُّرُومِيِّ الشَّافِعِيُّ ، شِهَابُ الدِّينِ ، أَبْنُ النَّقِيبِ (٧٠٢ - ٧٦٩ هـ = ١٣٠٢ - ١٣٦٨ م) : ٨١ .

أَبْنُ يُونُسَ = أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى بْنِ يُونُسَ الْإِزْبِلِيِّ ، ثُمَّ الْمَوْصِلِيِّ ، شَرَفُ الدِّينِ ، أَبُو الْفَضْلِ (٥٧٥ - ٦٢٢ هـ = ١١٧٩ - ١٢٢٥ م) شارحُ « التَّنْبِيهِ » : ١٣٢ .

أَبُو إِسْحَاقَ الْمَرْوَزِيِّ = إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَرْوَزِيِّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو إِسْحَاقَ (.... - ٣٤٠ هـ = - ٩٥١ م) : ١٤٠ ، ٥٦٩ .

أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ = عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قُحَافَةَ عُثْمَانَ بْنِ عَامِرٍ بْنِ كَعْبِ التَّيْمِيِّ الْقُرَشِيِّ ، أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ (٥١٠ ق هـ - ١٣ هـ = ٥٧٣ - ٦٣٤ م) أَوَّلُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ ، وَأَوَّلُ مَنْ آمَنَ وَشَهِدَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الرُّجَالِ : ١٦٢ ، ٥٧٢ .

أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَرَ الْأَسَدِيِّ الشُّهْبِيِّ الدَّمَشْقِيِّ ، تَقِيُّ الدِّينِ (٧٧٩ - ٨٥١ هـ = ١٢٧٧ - ١٤٤٨ م) اشتهر بابْنِ قَاضِي شُهْبَةَ لِأَنَّ أَبَا جَدِّهِ نَجَّمَ الدِّينِ عُمَرَ الْأَسَدِيَّ أَقَامَ قَاضِيًا بِقَرْيَةِ شُهْبَةَ مِنْ قُرَى حَوْرَانَ أَرْبَعِينَ سَنَةً . وَفِي أَغْلَبِ كُتُبِ الْفِقْهِ يَذْكُرُونَهُ بِابْنِ شُهْبَةَ ، وَهُوَ مِنَ الْخَطِ الْمَشْهُورِ : ١٧٠ .

أَبُو حَامِدٍ الْإِسْفَرَايِينِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الْإِسْفَرَايِينِيِّ ، أَبُو حَامِدٍ (٣٤٤ - ٤٠٦ هـ = ٩٥٥ - ١٠١٦ م) : ٢١١ ، ٥٠٠ .

أَبُو حَامِدٍ الْمَرْوَزِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ يَشَرَ بْنِ عَامِرٍ الْعَامِرِيِّ الْمَرْوَزِيِّ الْمَرْوَزِيِّ ، أَبُو حَامِدٍ (.... - ٣٦٢ هـ = - ٩٧٣ م) : ٢١١ ، ٥٠٠ .

أَبُو الْحَسَنِ الْبَكْرِيُّ الصَّدِيقِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَوْضٍ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ الْبَكْرِيِّ الصَّدِيقِيِّ ، أَبُو الْحَسَنِ (٨٩٩ - ٩٥٢ هـ = ١٤٩٣ - ١٥٤٥ م) : ١٢٦ ، ١٧٢ ، ١٧٣ .

أَبُو حَنِيفَةَ = الثُّغَمَانُ بْنُ ثَابِتٍ ، التَّيْمِيُّ بِالْوَلَاءِ ، الْكُوفِيُّ ، أَبُو حَنِيفَةَ (٨٠ - ١٥٠ هـ = ٦٩٩ - ٧٦٧ م) : ٤٩ ، ٧٥ ، ٩٠ ، ٩٤ ، ١٩٧ ، ٢٥٢ ، ٢٥٦ ، ٢٦١ ، ٢٧٥ ، ٣٢٦ ، ٤٠١ ، ٤٣٢ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٨٤ ، ٥٧٠ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٦١٤ ، ٦١٥ .

أَبُو دَاوُدَ = سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ بَشِيرٍ الْأَزْدِيِّ السَّجِسْتَانِيِّ ، أَبُو دَاوُدَ (٢٠٢ - ٢٧٥ هـ = ٨١٧ - ٨٨٩ م) : ١٢٩ ، ١٦٣ ، ١٩٣ ، ٣٨٥ .

أَبُو زُرْعَةَ = أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْكُرْدِيِّ الرَّازِيَّانِيِّ الْمِصْرِيِّ الْعِرَاقِيِّ الشَّافِعِيِّ ، وَلِيُّ الدِّينِ ، أَبُو زُرْعَةَ (٧٦٢ - ٨٣٦ هـ = ١٣٦١ - ١٤٢٣ م) : ٥٠٤ .

أَبُو زَيْدٍ = مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّاهِدِ ، أَبُو زَيْدٍ الْمَرْوَزِيُّ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ الْفَاشَانِيُّ (٢٨١ - ٣٧١ هـ = ٨٩٤ - ٩٨١ م) .

أَبُو سَعْدٍ الْمُتَوَلِّيُّ = عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَأْمُونٍ التَّيْسَابُورِيُّ الْمُتَوَلِّيُّ ، أَبُو سَعْدٍ (٤٢٦ - ٤٧٨ هـ = ١٠٣٥ - ١٠٨٦ م) = الْمُتَوَلِّيُّ .

أَبُو اللَّيْثِ = نَصْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ السَّمَرْقَنْدِيِّ ، أَبُو اللَّيْثِ ، الْمُتَلَقَّبُ بِإِمَامِ الْهَدْيِ (.... - ٩٧٩ هـ = - ٩٨٣ م) : ٢٧٥ .

أَبُو مُحَمَّدٍ = عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَيَّوَيْهِ الْجُوَيْنِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو مُحَمَّدٍ (.... - ٤٣٨ هـ = - ١٠٤٧ م) : ٤٠٣ .

أَبُو يُوسُفَ = يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبٍ الْأَنْصَارِيِّ الْكُوفِيِّ الْبَغْدَادِيِّ ، أَبُو يُوسُفَ

(١١٣ - ١٨٢ هـ = ٧٣١ - ٧٩٨ م) صَاحِبُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ وَتَلْمِذُهُ ، وَأَوَّلُ مَنْ نَشَرَ مَذْهَبَهُ : ٤٠١ .

« إِحْكَامُ أَحْكَامِ النِّكَاحِ » لِأَحْمَدَ زَيْنِ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَعْبَرِيِّ الْمَلِيبَارِيِّ الْقُنَّانِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مِنْ عُلَمَاءِ الْقَرْنِ الْعَاشِرِ الْهَجْرِيِّ = الْخَامِسَ عَشَرَ الْمِلَادِيِّ : ٤٤٥ .
أَحْمَدُ بْنُ بَشْرِ بْنِ عَامِرٍ الْعَامِرِيُّ الْمَرْوَزِيُّ الْمَرْوَزِيُّ ، أَبُو حَامِدٍ (. . . - ٣٦٢ هـ = . . . - ٩٧٣ م) : ٢١١ ، ٥٠٠ .

أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ ، أَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ (٣٨٤ - ٤٥٨ هـ = ٩٩٤ - ١٠٦٦ م) : ١٢٧ ، ٢٧٦ ، ٥٥٣ .

أَحْمَدُ بْنُ حَمْدَانَ التُّمَيْرِيِّ الْحَرَّانِيِّ الْحَنْبَلِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (٦٠٣ - ٦٩٥ هـ = ١٢٠٦ - ١٢٩٥ م) : ٥٩٢ .

أَحْمَدُ بْنُ حَمْدَانَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْأَذْرَعِيِّ ، شِهَابُ الدِّينِ ، أَبُو الْعَبَّاسِ (٧٠٨ - ٧٨٣ هـ = ١٣٠٨ - ١٣٨١ م) = الْأَذْرَعِيُّ .

أَحْمَدُ ابْنُ حَنْبَلٍ = أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيِّ الْوَائِلِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (١٦٤ - ٢٤١ هـ = ٧٨٠ - ٨٥٥ م) إِمَامُ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ ، وَأَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ .

أَحْمَدُ بْنُ الطَّيِّبِ ، ابْنُ شَمْسِ الدِّينِ الطَّنْبَدَاوِيُّ أَوْ الطَّنْبَدَاوِيُّ الْبَكْرِيُّ الصَّدِيقِيُّ الشَّافِعِيُّ ، شِهَابُ الدِّينِ ، أَبُو الْعَبَّاسِ (بَعْدَ ٨٧٠ - ٩٤٨ هـ = بَعْدَ ١٤٦٥ - ١٥٤١ م) = الطَّنْبَدَاوِيُّ أَوْ الطَّنْبَدَاوِيُّ .

أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْكُرْدِيُّ الرَّازِيَانِيُّ الْمِصْرِيُّ الْعِرَاقِيُّ الشَّافِعِيُّ ، وَلِيُّ الدِّينِ ، أَبُو زُرْعَةَ (٧٦٢ - ٧٣٦ هـ = ١٣٦١ - ١٤٢٣ م) : ٥٠٤ .

أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّبْرِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مُحِبُّ الدِّينِ ، أَبُو الْعَبَّاسِ (٦١٥ - ٦٩٤ هـ = ١٢١٨ - ١٢٩٥ م) : ٧٤ ، ٧٧ ، ٢٠٨ ، ٢٧٢ .

أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ بَرْهَانَ ، يُعْرَفُ بِأَبْنِ بَرْهَانَ ، الْبَغْدَادِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْفَتْحِ (٤٧٩ - ٥١٨ هـ = ١٠٨٧ - ١١٢٤ م) : ٢٧٢ .

أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنَانِيُّ الْعَسْقَلَانِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْفَضْلِ ، شِهَابُ الدِّينِ (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ = ١٣٧٢ - ١٤٤٩ م) = ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ .

أَحْمَدُ بْنُ عِمَادٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ يُوسُفَ الْأَفْهَسِيِّ ثُمَّ الْقَاهِرِيِّ الشَّافِعِيِّ ، شِهَابُ الدِّينِ ، أَبُو الْعَبَّاسِ ، الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ الْعِمَادِ (قَبْلَ ٧٥٠ - ٨٠٨ هـ = قَبْلَ ١٣٤٩ - ١٤٠٥ م) : ١٧٢ ، ٥٦٠ ، ٦١٦ .

أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْقَاضِي يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانِ
ابْنِ الْمَلِكِ سَنَفِ بْنِ ذِي يَزْنَ الْمَذْحِجِيِّ السَّنْفِيِّ الْمُرَادِيِّ الزَّيْدِيِّ ، الشَّافِعِيُّ ، الْإِمَامُ
الْمُجَدِّدُ الْمُرْجَدُ ، صَفِيُّ الدِّينِ وَشَهَابُ الدِّينِ ، أَبُو السُّرُورِ (٨٤٧ - ٩٣٠ هـ =
١٤٤٣ - ١٥٢٣ م) مِنْ عُلَمَاءِ زَيْدَ بِالْيَمَنِ ، مِنْ مَوْلَاتِهِ : « تَجْرِيدُ الزَّوَائِدِ وَتَقْرِيبُ
الْفَرَائِدِ » فِي مُجَلَّدَيْنِ ، « تَحْقِيقَةُ الطُّلَابِ » ، « أَلْعَابُ الْمُحِيطِ بِمُعْظَمِ نُصُوصِ الشَّافِعِيِّ
وَالْأَصْحَابِ » ، « نَظْمُ أَوْ مَنْظُومَةُ الْإِزْشَادِ » ، « فِتَاوَى » جَمَعَهَا وَلَدُهُ الْقَاضِي
حُسَيْنٌ ، ثُمَّ جَمَعَهَا ابْنُ التَّقِيبِ : ٣٥ ، ٢٦٣ ، ٥٠٩ ، ٦٦١ .

أَحْمَدُ بْنُ لُؤْلُؤِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّومِيُّ الشَّافِعِيُّ ، شِهَابُ الدِّينِ ، ابْنُ التَّقِيبِ (٧٠٢ - ٧٦٩ هـ =
١٣٠٢ - ١٣٦٨ م) : ٨١ .

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الْإِسْفَرَايِينِيِّ ، أَبُو حَامِدٍ (٣٤٤ - ٤٠٦ هـ = ٩٥٥ - ١٠١٦ م) :
٢١١ ، ٥٠٠ .

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الطَّبْرِيِّ الرَّوْيَانِيِّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْعَبَّاسِ (. . . - ٤٥٠ هـ =
 . . . - ١٠٥٨ م) = الرَّوْيَانِيُّ .

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الْبَغْدَادِيِّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْحُسَيْنِ ، ابْنُ الْقَطَّانِ
(. . . - ٣٥٩ هـ = . . . - ٩٧٠ م) = ابْنُ الْقَطَّانِ : ٢٣٤ .

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي الْحَرَمِ الْقُرَشِيِّ الْمَخْزُومِيِّ الْقُمُولِيِّ الشَّافِعِيُّ ، نَجْمُ الدِّينِ
(٦٤٥ - ٧٢٧ هـ = ١٢٤٧ - ١٣٢٧ م) مِنْ أَهْلِ قُمُولَةَ فِي صَعِيدِ مِصْرَ ، مُصَنَّفُ « الْبَحْرِ
الْمُحِيطِ فِي شَرْحِ الْوَسِيطِ » وَلَخَصَهُ بِـ « الْجَوَاهِرِ » : ٤٠٢ .

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلِ الشَّيْبَانِيِّ الْوَائِلِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (١٦٤ - ٢٤١ هـ = ٧٨٠ - ٨٥٥ م)
إِمَامُ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ ، وَأَحَدُ الْأَيْمَةِ الْأَرْبَعَةِ : ٥١ ، ٥٣ ، ٧١ ، ٩٤ ، ١٧١ ،
٢٧٥ ، ٣٨٣ ، ٤٣٢ ، ٤٥٣ ، ٤٨٢ ، ٥٢٥ ، ٦١٥ .

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّيْلَمِيُّ الْخِطَّاطُ ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضاً : ابْنُ الْخِطَّاطِ ، أَبُو الْعَبَّاسِ
(. . . - ٣٧٣ هـ = . . . - ٩٨٣ م) : ٣٩٢ ، ٤٦٣ ، ٥٤٢ .

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيِّ بْنِ حَجَرٍ ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ شِهَابُ الدِّينِ ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ السَّعْدِيُّ
الْمَكِّيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْعَبَّاسِ (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ = ١٥٠٤ - ١٥٦٧ م) = ابْنُ حَجَرٍ
الْهَيْتَمِيُّ .

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُزْتَفَعِ الْأَنْصَارِيِّ الشَّافِعِيُّ ، نَجْمُ الدِّينِ ، ابْنُ الرَّفْعَةِ ،
أَبُو الْعَبَّاسِ (٦٤٥ - ٧١٠ هـ = ١٢٤٧ - ١٣١٠ م) = ابْنُ الرَّفْعَةِ .

أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى بْنِ عَجِيلٍ ، الْمَذْكُورُ بِابْنِ عَجِيلٍ (لَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ أُعَيِّنَهُ وَلَمْ أَتَبَيَّنْ ضَبْطَهُ) :

٨٦ ، ١٩٨ .

أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى بْنِ يُونُسَ الْإِزْبِيلِيِّ ، ثُمَّ الْمُوصِلِيِّ الشَّافِعِيِّ ، شَرَفُ الدِّينِ ، أَبُو الْفَضْلِ (٥٧٥ - ٦٢٢ هـ = ١١٧٩ - ١٢٢٥ م) شَارَحُ « التَّنْبِيهِ » : ١٣٢ .

« إِخْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ » لِمُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيِّ الشَّافِعِيِّ ، حُجَّةُ الْإِسْلَامِ ، أَبِي حَامِدٍ (٤٥٠ - ٥٠٥ هـ = ١٠٥٨ - ١١١١ م) : ١٣٢ ، ٢٣٣ ، ٥٧٠ .

« الْأَخْيَارُ شَرْحُ الْمُخْتَارِ » كِلَاهِمَا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَوْدُودٍ الْمُوصِلِيِّ الْبَلَدَجِيِّ الْحَنَفِيِّ ، مَجِدِ الدِّينِ ، أَبِي الْفَضْلِ (٥٩٩ - ٦٨٣ هـ = ١٢٠٣ - ١٢٨٤ م) : ٢٧٢ .

الْأَذْرَعِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ حَمْدَانَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْأَذْرَعِيِّ ، شَهَابُ الدِّينِ ، أَبُو الْعَبَّاسِ (٧٠٨ - ٧٨٣ هـ = ١٣٠٨ - ١٣٨١ م) : ٣٨ ، ٤٥ ، ٧٧ ، ٨١ ، ٩٣ ، ١٧١ ، ٢٠١ ، ٢٣٣ ، ٢٦٣ ، ٢٦٩ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٣٠٥ ، ٣٤١ ، ٣٥٧ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢ ، ٣٧٦ ، ٣٩٢ ، ٣٩٥ ، ٤١٢ ، ٤٤٦ ، ٤٧٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩٦ ، ٤٩٨ ، ٥٠٨ ، ٥٣٨ ، ٥٤٤ ، ٥٤٧ ، ٥٤٩ ، ٦١٣ ، ٦٤٨ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٩ ، ٦٧٢ .

الْإِزْبِيلِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى بْنِ يُونُسَ الْإِزْبِيلِيِّ الشَّافِعِيِّ ، ثُمَّ الْمُوصِلِيِّ ، شَرَفُ الدِّينِ ، أَبُو الْفَضْلِ (٥٧٥ - ٦٢٢ هـ = ١١٧٩ - ١٢٢٥ م) شَارَحُ « التَّنْبِيهِ » : ١٣٢ .

الْأَرْدَبِيلِيُّ = عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْأَرْدَبِيلِيِّ التَّبْرِيزِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو الْحَسَنِ ، تَاجُ الدِّينِ (٦٧٧ - ٧٤٦ هـ = ١٢٧٨ - ١٣٤٥ م) .

الْأَرْدَبِيلِيُّ : يُوسُفُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَرْدَبِيلِيِّ الشَّافِعِيِّ ، جَمَالُ الدِّينِ (.... - ٧٩٩ هـ = ... - ١٣٩٧ م) : ٥٩١ .

« الْإِرْشَادُ » لِإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُقْرِيءِ ابْنِ عَلِيِّ بْنِ عَطِيَّةَ الشَّرْجِيِّ الْحُسَيْنِيِّ الشَّاورِيِّ الْيَمَنِيِّ الشَّافِعِيِّ ، ابْنِ الْمُقْرِيءِ ، شَرَفُ الدِّينِ ، أَبِي مُحَمَّدٍ (٧٥٥ - ٨٣٧ هـ = ١٣٥٤ - ١٤٣٣ م) : ٤٩٩ .

« الْإِرْشَادُ » لِعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْتِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبِي الْمَعَالِي ، رُكْنُ الدِّينِ ، الْمُلَقَّبُ بِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ (٤١٩ - ٤٧٨ هـ = ١٠٢٨ - ١٠٨٥ م) .

« إِرْشَادُ الْعِبَادِ إِلَى سَبِيلِ الرِّشَادِ » لِأَحْمَدَ زَيْنِ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَعْبَرِيِّ الْمَلْبَارِيِّ الْفَتَّانِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مِنْ عُلَمَاءِ أَقْرَنِ الْعَاشِرِ الْهَجْرِيِّ = الْخَامِسَ عَشَرَ الْمِيلَادِي : ١٢٧ .

الْأَزْهَرِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْأَزْهَرِ الْهَرَوِيِّ ، أَبُو مَنْصُورٍ (٢٨٢ - ٣٧٠ هـ =

٨٩٥ - ١٠٨١ م) : ٥٦٥ .

« أَلَسْتَقْصَاءُ لِمَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ الْفُقَهَاءِ ، شَرْحُ الْمُهَذَّبِ لِلشَّيرَازِيِّ » لِعُثْمَانَ بْنِ عِيسَى بْنِ دَرْبَاسٍ الْمَارَانِيِّ الشَّافِعِيِّ ، ضِيَاءُ الدِّينِ ، أَبِي عَمْرٍو (٥١٦ - ٦٠٢ هـ = ١١٢٣ - ١٢٠٦ م) : ٥٨١ ، ٦٦٣ .

الإِسْفَرَايِينِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الْإِسْفَرَايِينِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو حَامِدٍ (٣٤٤ - ٤٠٦ هـ = ٩٥٥ - ١٠١٦ م) : ٢١١ ، ٥٠٠ .

إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُقْرِيءِ ابْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَطِيَّةَ الشَّرْجِيِّ الْحُسَيْنِيِّ الشَّاورِيّ أَلَيْمَنِي الشَّافِعِيِّ ، ابْنُ الْمُقْرِيءِ ، شَرَفُ الدِّينِ ، أَبُو مُحَمَّدٍ (٧٥٥ - ٨٣٧ هـ = ١٣٥٤ - ١٤٣٣ م) الشَّرْجِيُّ نِسْبَةً إِلَى شَرْجَةِ مِنْ سَوَاحِلِ أَلَيْمَنِ ، الْحُسَيْنِيُّ نِسْبَةً إِلَى أَيْتَاتِ حُسَيْنٍ بِأَلَيْمَنِ حَيْثُ وَلِدَ فِيهَا ، الشَّاورِيّ نِسْبَةً إِلَى بَنِي شَاوِرٍ بَطْنٍ مِنْ هَمْدَانَ أَصْلُهُ مِنْهُمْ : ١٢٩ ، ٥٣٦ .

إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْحَضْرَمِيِّ الشَّافِعِيِّ ، قُطُبُ الدِّينِ ، أَبُو الذَّبِيحِ (.... - ٦٧٦ هـ = - ١٢٧٨ م) : ٥٢٦ ، ٦١٢ ، ٦٣٤ .

الإِسْنَائِيُّ = إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَبَةَ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَمِيرِيِّ الْإِسْنَوِيِّ أَوْ الْإِسْنَائِيِّ الشَّافِعِيِّ ، نُورُ الدِّينِ (.... - ٧٢١ هـ = - ١٣٢١ م) = الْإِسْنَوِيُّ .

الإِسْنَوِيُّ = إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَبَةَ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَمِيرِيِّ الْإِسْنَوِيِّ أَوْ الْإِسْنَائِيِّ الشَّافِعِيِّ ، نُورُ الدِّينِ (.... - ٧٢١ هـ = - ١٣٢١ م) : ١٢٨ ، ١٧٧ ، ٢٦٢ ، ٢٨١ ، ٣٥٣ ، ٣٦٧ ، ٣٨٤ ، ٤٠٢ ، ٤٤٦ ، ٥١١ ، ٥٤٩ ، ٦٠٠ ، ٦١٤ ، ٦٦٥ .

الأَصْحَابُ = ٧٥ ، ٢٧٥ ، ٤٣٣ ، ٥١٤ ، ٦٥٥ .

الإِصْطَخَرِيُّ = الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَزِيدَ الْإِصْطَخَرِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو سَعِيدٍ (٢٤٤ - ٣٢٨ هـ = ٨٥٨ - ٩٤٠ م) : ٧١ .

« أَصْلُ رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ » لِلتَّوَوِيِّ ، هُوَ : « شَرْحُ الْوَجِيزِ » لِلرَّافِعِيِّ = عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الرَّافِعِيِّ الْقَزْوِينِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْقَاسِمِ (٥٥٧ - ٦٢٣ هـ = ١١٦٢ - ١٢٢٦ م) : ١٨٢ ، ٣١٩ ، ٤٧٥ ، ٥١١ ، ٥٧١ ، ٥٨٤ .

« أَصْلُ مِنْهَاجِ الطَّالِبِينَ » لِلتَّوَوِيِّ ، هُوَ : « الْمَحَرَّرُ » لِلرَّافِعِيِّ = عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الرَّافِعِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو الْقَاسِمِ (٥٥٧ - ٦٢٣ هـ = ١١٦٢ - ١٢٢٦ م) .

« الْأُمُّ » لِمُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ شَافِعٍ الْهَاشِمِيِّ الْقُرَشِيِّ الْمُطَّلِبِيِّ ، أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ (١٥٠ - ٢٠٤ هـ = ٧٦٧ - ٨٢٠ م) : ١٢٧ ، ١٣٣ ، ٢٨٠ ، ٤٢٦ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٥٤٦ .

أُم زَرْع : ٥٩٢ .

الإمام = عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْنِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْمَعَالِي ،
رُكْنُ الدِّينِ ، الْمُلَقَّبُ بِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ (٤١٩ - ٤٧٨ هـ = ١٠٢٨ - ١٠٨٥ م) : ٧٣ ،
٨٢ ، ٩٤ ، ٩٧ ، ١٠٦ ، ١٧٢ ، ١٩١ ، ٣٧٢ ، ٤٤٣ ، ٥٠٥ ، ٥٩١ .

إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ = عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْنِيُّ الشَّافِعِيُّ ،
أَبُو الْمَعَالِي ، رُكْنُ الدِّينِ ، الْمُلَقَّبُ بِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ (٤١٩ - ٤٧٨ هـ =
١٠٢٨ - ١٠٨٥ م) .

« الْإِمْدَادُ شَرْحُ الْإِرْشَادِ » = « شَرْحُ الْإِرْشَادِ » لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ ، شَيْخِ
الإِسْلَامِ ، شَهَابِ الدِّينِ ابْنِ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ السَّعْدِيِّ الْمَكِّيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبِي الْعَبَّاسِ
(٩٠٩ - ٩٧٤ هـ = ١٥٠٤ - ١٥٦٧ م) وَلَهُ شَرْحَانِ لـ « الْإِرْشَادِ » ، الْأَوَّلُ أَسْمُهُ :
« فَتْحُ الْجَوَادِ شَرْحُ الْإِرْشَادِ » وَالثَّانِي أَسْمُهُ : « الْإِمْدَادُ شَرْحُ الْإِرْشَادِ » .

« الْأَنْوَارُ لِعَمَلِ الْأَبْرَارِ » فِي الْفَقْهِ الشَّافِعِيِّ لِلشَّيْخِ الْإِمَامِ جَمَالِ الدِّينِ يُوسُفَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ
الْأَرْذَبِيلِيِّ الشَّافِعِيِّ (.... - ٧٩٩ هـ = - ١٣٩٧ م) : ٤٥ ، ١١٨ ، ٢٦٠ ،
٢٧٨ ، ٣٤٤ ، ٣٨٦ ، ٣٩٤ ، ٤١٥ ، ٥٠٣ .

الْأَهْدَلُ = الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحُسَيْنِيِّ الْعَلَوِيِّ الْهَاشِمِيِّ الشَّافِعِيِّ ، ابْنُ
الْأَهْدَلِ ، أَبُو مُحَمَّدٍ ، وَالْأَهْدَلُ أَحَدُ جُودِهِ (٧٨٩ - ٨٥٥ هـ = ١٣٨٧ - ١٤٥١ م) :
٣١٦ .

الْبَارِزِيُّ = عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَبَةِ اللَّهِ الْجُهَنِيِّ الْحَمَوِيِّ الشَّافِعِيِّ ، ابْنُ الْبَارِزِيِّ
(٦٠٨ - ٦٨٣ هـ = ١٢١١ - ١٢٨٤ م) : ٥٤٩ ، ٥٢٦ ، ٥٤٤ .

بَا مُحَرَّمَةٌ = عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بَا مُحَرَّمَةَ الْعَدْنِيِّ الشَّافِعِيِّ ، تَقِيُّ الدِّينِ
(٩٠٧ - ٩٧٢ هـ = ١٥٠١ - ١٥٦٥ م) : ٦١٤ ، ٤٠٨ .

« الْبُخْرُ » لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ الطَّبْرِيِّ الرُّوْبَانِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبِي الْعَبَّاسِ
(.... - ٤٥٠ هـ = - ١٠٥٨ م) : ١٥٧ ، ٢٤١ ، ٣٨٠ ، ٤٦٢ ، ٥٨٤ .

الْبُخَارِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمَغِيرَةِ الْبُخَارِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
(١٩٤ - ٢٥٦ هـ = ٨١٠ - ٨٧٠ م) : ٦٨ ، ١٢١ ، ١٣١ ، ٢٧٢ ، ٥٧٣ .

الْبُرْهَانُ الْمُرَاغِيُّ = مَحْمُودُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّافِعِيِّ ، الْبُرْهَانُ
الْمُرَاغِيُّ (٦٠٥ - ٦٨١ هـ = ١٢٠٨ - ١٢٨٢ م) : ٤٠٩ .

الْبُزْرِيُّ = عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عِكْرِمَةَ الْبُزْرِيِّ [هَكَذَا ضَبَطَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ بِفَتْحِ

الْبَاءُ ، وَضَبَطَهُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ بِكَسْرِ الْبَاءِ [الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْقَاسِمِ ، جَمَالَ الْإِسْلَامِ (٤٧١ - ٥٦٠ هـ = ١٠٧٨ - ١١٦٥ م) كَانَ إِمَامَ جَزِيرَةِ ابْنِ عُمَرَ وَفَقِيهَهَا وَمُفْتِيَهَا .
« بُسْتَانُ الْعَارِفِينَ » لِنَصْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الشَّمْرَقَنْدِيِّ ، أَبِي اللَّيْثِ ،
الْمُلَقَّبُ بِإِمَامِ الْهَدَى (.... - ٩٧٩ هـ = - ٩٨٣ م) : ٢٧٥ .
« الْبَسِيطُ » لِمُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيِّ الشَّافِعِيِّ ، حُجَّةِ الْإِسْلَامِ ، أَبِي حَامِدٍ
(٤٥٠ - ٥٥٥ هـ = ١٠٥٨ - ١١١١ م) : ١٦٠ .

بَعْضُ أَصْحَابِنَا : ٤٠٦ .

الْبَعَوِيُّ = الْحُسَيْنُ بْنُ مَسْعُودٍ الْفَرَّاءُ أَوْ ابْنُ الْفَرَّاءِ الْبَعَوِيُّ ، مُحِبِّي السُّنَّةِ ، أَبُو مُحَمَّدٍ
(٤٣٦ - ٥١٠ هـ = ١٠٤٤ - ١١١٧ م) : ٤٥ ، ٤٩ ، ٥٩ ، ٨٥ ، ١٣٠ ، ١٣٦ ،
١٤٣ ، ١٨٦ ، ٣١١ ، ٣١٩ ، ٣٤٤ ، ٣٧١ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٤٠٢ ، ٤١٤ ،
٤٩٠ ، ٥٠٩ .

الْبَكْرِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ
عَوْضِ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ الْبَكْرِيِّ الصَّدِّيقِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو الْحَسَنِ (٨٩٩ - ٩٥٢ هـ =
١٤٩٣ - ١٥٤٥ م) : ١٥٧ .

الْبُلْفَيْيُّ = عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُمَرَ بْنِ رَسْلَانَ الْكِنَانِيِّ الْعَسْقَلَانِيِّ الْأَصْلُ ثُمَّ الْبُلْفَيْيُّ
الشَّافِعِيُّ ، جَلَالُ الدِّينِ (٧٦٣ - ٨٢٤ هـ = ١٣٦٢ - ١٤٢١ م) : ١٤٩ ، ١٥٧ ،
١٦١ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢١٧ ، ٢٣٦ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٣١٢ ، ٣٥٤ ، ٣٨٦ ،
٣٩٧ ، ٤٠٢ ، ٤٠٧ ، ٤٧٥ ، ٥٠٣ ، ٥٠٥ ، ٥١٠ ، ٥١٢ ، ٥٢٦ ، ٥٣١ ،
٥٣٧ ، ٦١٥ ، ٦٢٣ ، ٦٢٦ ، ٦٢٨ ، ٦٥٤ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ .

الْبَنْدَنِيْجِيُّ = الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْبَنْدَنِيْجِيُّ الْبَغْدَادِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو عَلِيٍّ
(.... - ٤٢٥ هـ = - ١٠٣٤ م) صَاحِبُ كِتَابِ « الدَّخِيرَةِ ، فِي فُرُوعِ الشَّافِعِيَّةِ » :
٦٠٠ .

الْبَنْدَنِيْجِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ هَبَةَ اللَّهِ بْنِ ثَابِتِ الضَّرِيرِ الْبَنْدَنِيْجِيُّ الْبَغْدَادِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو نَصْرِ ،
يُعْرَفُ بِفَقِيهِ الْحَرَمِ (٤٠٧ - ٤٩٥ هـ = ١٠١٦ - ١١٠١ م) صَاحِبُ « الْمُعْتَمَدِ ، فِي فُرُوعِ
الشَّافِعِيَّةِ » : ٦٠٠ .

بَنُو الرُّفْعَةِ : ٤٠٤ .

الْبُوتَيْطِيُّ = يُوسُفُ بْنُ يَحْيَى الْبُوتَيْطِيُّ الْقُرَشِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو يَعْقُوبَ (.... - ٢٣١ هـ =
.... - ٨٤٦ م) : ١٤٠ ، ٣٧١ .

الْبَيْهَقِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ ، أَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ الشَّافِعِيُّ (٣٨٤ - ٤٥٨ هـ =

٩٩٤ - ١٠٦٦ م : ١٢٧ ، ٢٧٦ ، ٥٥٣ .

تاجُ الدِّينِ التَّبْرِيْزِيّ = عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْأَرْدَبِيلِيّ التَّبْرِيْزِيّ الشَّافِعِيّ ، أَبُو الْحَسَنِ ، تاجُ الدِّينِ (٦٧٧ - ٧٤٦ هـ = ١٢٧٨ - ١٢٤٥ م) : ٢٦٠ .

تاجُ الدِّينِ السُّبْكِيّ = عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي بْنِ عَلِيٍّ بْنِ تَمَّامِ السُّبْكِيّ الْأَنْصَارِيّ الْخَزَرْجِيّ السُّبْكِيّ الشَّافِعِيّ ، تاجُ الدِّينِ ، أَبُو نَصْرِ (٧٢٧ - ٧٧١ هـ = ١٣٢٧ - ١٣٧٠ م) = السُّبْكِيّ .

تاجُ الدِّينِ الْفَزَارِيّ = عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبراهيمَ بْنِ سَبَّاحِ الْفَزَارِيّ الْبَذْرِيّ الشَّافِعِيّ الْفِرَكَاحُ ، تاجُ الدِّينِ ، أَبُو مُحَمَّدٍ (٦٢٤ - ٦٩٠ هـ = ١٢٢٧ - ١٢٩١ م) : ٦٠٧ .

التَّبْرِيْزِيّ ، تاجُ الدِّينِ = عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْأَرْدَبِيلِيّ التَّبْرِيْزِيّ الشَّافِعِيّ ، أَبُو الْحَسَنِ ، تاجُ الدِّينِ (٦٧٧ - ٧٤٦ هـ = ١٢٧٨ - ١٣٤٥ م) : ٢٦٠ .

«الْتِمَّةُ لِكِتَابِ الْإِبَانَةِ فِي فَهْمِ الشَّافِعِيّ» لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَأْمُونِ النَّيْسَابُورِيّ الشَّافِعِيّ الْمُتَوَلِّيّ ، أَبِي سَعْدٍ (٤٢٦ - ٤٧٨ هـ = ١٠٣٥ - ١٠٨٦ م) : ٤٥ .

«الْتَجَرُّةُ» لِأَحَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الطَّبْرِيّ الرَّوْيَانِيّ الشَّافِعِيّ ، أَبِي الْعَبَّاسِ (.... - ٤٥٠ هـ = - ١٠٥٨ م) .

«الْتَحْرِيرُ» لِزَكَرِيَّا بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيّ السَّنِيكِيّ الْمِصْرِيّ الشَّافِعِيّ ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ ، أَبِي يَحْيَى (٨٢٣ - ٩٢٦ هـ = ١٤٢٠ - ١٥٢٠ م) : ٢٣٦ .

«تُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ شَرْحُ الْمِنْهَاجِ» لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَجَرٍ ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ ، شِهَابِ الدِّينِ ، ابْنِ حَجَرٍ الْهَيْثَمِيّ السَّعْدِيّ الْمَكِّيّ الشَّافِعِيّ ، أَبِي الْعَبَّاسِ (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ = ١٥٠٤ - ١٥٦٧ م) : ٥٠ ، ٨٣ ، ١٠٠ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ،

١٣٦ ، ١٤٣ ، ١٨٦ ، ١٩٦ ، ٢١٤ ، ٢٥٨ ، ٣٠٧ ، ٣٧٦ ، ٣٧٩ ، ٣٩١ ،

٤٥١ ، ٤٥٣ ، ٥١٢ ، ٥٣٧ ، ٥٤٢ ، ٥٥٥ ، ٥٩٢ ، ٦٠٦ ، ٦١٦ ، ٦٢٥ ،

٦٦٦ ، ٦٦٧ .

«الْتَحْقِيقُ» لِيَحْيَى بْنِ شَرَفٍ بْنِ مُرِّي بْنِ حَسَنِ الْحِزَامِيّ الْحَوَازِيّ النَّوَوِيّ الشَّافِعِيّ ، مُخَيِّ الدِّينِ ، أَبِي زَكَرِيَّا (٦٣١ - ٦٧٦ هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م) : ٦٦ ، ٨١ ، ١٤٤ ،

١٦٣ ، ١٩١ .

الْتَرْمِذِيّ = مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بْنِ سَوْرَةَ بْنِ مُوسَى السُّلَمِيّ الْبُؤْغِيّ الْتَرْمِذِيّ ، أَبُو عِيسَى (٢٠٩ - ٢٧٩ هـ = ٨٢٤ - ٨٩٢ م) : ٥٧ ، ١١٨ ، ١٢٧ ، ٢٣٤ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ،

٥٦٦ .

تَقِيّ الدِّينِ السُّبْكِيّ = عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْكَافِي بْنِ عَلِيٍّ بْنِ تَمَّامِ السُّبْكِيّ الْأَنْصَارِيّ الْخَزَرْجِيّ

- الشَّافِعِيُّ ، تَقِيُّ الدِّينِ ، أَبُو الْحَسَنِ (٦٨٣ - ٧٨٦ هـ = ١٢٨٤ - ١٣٥٥ م) = الشُّبَكِيُّ .
 « التَّمْهِيدُ » لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ هَبَةَ اللَّهِ بْنِ عَلِيِّ الْحَمِيرِيِّ الْأَسْنَوِيِّ أَوْ الْإِسْنَائِيِّ الشَّافِعِيِّ ،
 نُورُ الدِّينِ (.... - ٧٢١ هـ = - ١٣٢١ م) : ٦١٤ .
- التَّمِيمِيُّ = مَنْصُورُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ أَحْمَدَ الْمَرْزُوقِيِّ السَّمْعَانِيِّ التَّمِيمِيِّ الْحَنْفِيِّ
 ثُمَّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو الْمُظَفَّرِ (٤٢٦ - ٤٨٩ هـ = ١٠٣٥ - ١٠٩٦ م) .
- « التَّنْبِيْهِ » لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ يُوْسُفَ الْفَيَّزَوْرَابَادِيِّ الشَّيْرَازِيِّ الْفَقِيهِ الشَّافِعِيِّ ،
 أَبِي إِسْحَاقَ (٣٩٣ - ٤٧٦ هـ = ١٠٠٣ - ١٠٨٣ م) : ٥١٦ .
- « التَّنْقِيحُ » لِيَحْيَى بْنِ شَرَفٍ بْنِ مُرِّي بْنِ حَسَنِ الْخَزَامِيِّ الْحَوَازِيِّ النَّوَوِيِّ الشَّافِعِيِّ ،
 مُخَيِّبِ الدِّينِ ، أَبِي زَكَرِيَّا (٦٣١ - ٦٧٦ هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م) : ٩٤ .
- « التَّهْدِيْبُ » لِلْحُسَيْنِ بْنِ مَنْصُودٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْفَرَّاءِ أَوْ ابْنِ الْفَرَّاءِ الْبَغَوِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مُخَيِّبِ
 السُّنَّةِ ، أَبِي مُحَمَّدٍ (٤٣٦ - ٥١٠ هـ = ١٠٤٤ - ١١١٧ م) : ٥٧١ .
- « التَّوْنِيْحُ فِي الْفَقْهِ » لِعَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي بْنِ عَلِيٍّ بْنِ تَمَّامِ الشُّبَكِيِّ
 الْأَنْصَارِيِّ الْخَزَرَجِيِّ الشُّبَكِيِّ ، تَاجِ الدِّينِ ، أَبِي نَصْرٍ (٧٢٧ - ٧٧١ هـ =
 ١٣٢٧ - ١٣٧٠ م) : ٣٧٧ .
- الْجُرْجَانِيُّ = عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْجُرْجَانِيِّ الشَّافِعِيِّ ،
 الْقَاضِي ، أَبُو الْحَسَنِ (٣٢٣ - ٣٩٢ هـ = ٩٣٥ - ١٠٠٢ م) :
- الْجُرْجَانِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ الْجُرْجَانِيُّ الْحَنْفِيُّ ،
 نُورُ الدِّينِ (.... - ٨٣٨ هـ = - ١٤٣٤ م) : ٢٤٧ ، ٣٦٩ .
- جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُعْتَزِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُسْتَعْفِرِ النَّسْفِيِّ الْمُسْتَعْفِرِيِّ الشَّافِعِيِّ ،
 أَبُو الْعَبَّاسِ (٣٥٠ - ٤٣٢ هـ = ٩٦١ - ١٠٤١ م) : ٥٨ .
- جَلَالُ الدِّينِ = عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ سَابِقِ الدِّينِ الْخَضِيرِيِّ الشُّبَكِيِّ
 الشَّافِعِيِّ ، جَلَالُ الدِّينِ ، أَبُو الْفَضْلِ (٨٤٩ - ٩١١ هـ = ١٤٤٥ - ١٥٠٥ م) : ٦٦ ،
 ٧٤ ، ٩٢ ، ٢٩٦ .
- جَمَالُ الْإِسْلَامِ = عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عِكْرَمَةَ الْبَزْزَرِيِّ [هَكَذَا ضَبَطَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ
 بِفَتْحِ الْبَاءِ ، وَضَبَطَهُ السَّيِّدُ الْبُكْرِيُّ بِكَسْرِ الْبَاءِ] الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْقَاسِمِ ، جَمَالُ الْإِسْلَامِ
 (٤٧١ - ٥٦٠ هـ = ١٠٧٨ - ١١٦٥ م) كَانَ إِمَامَ جَزِيرَةِ ابْنِ عُمَرَ وَفَقِيهَهَا وَمُفْتِيَهَا : ٣٩ .
- « الْجَوَاهِرُ » مُلَخَّصُ « الْبَحْرِ الْمَحِيْطِ فِي شَرْحِ الْوَسِيْطِ » كِلَاهُمَا لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ
 أَبِي الْحَرَمِ الْقُرَشِيِّ الْمَخْزُومِيِّ الْقُمُولِيِّ الشَّافِعِيِّ ، نَجْمُ الدِّينِ (٦٤٥ - ٧٢٧ هـ =

- ١٢٤٧ - ١٣٢٧ م) مِنْ أَهْلِ قُمُولَةَ فِي صَعِيدِ مِصْرَ : ٧٣ ، ٧٥ ، ١٣٢ ، ٢٠٢ ، ٣٤٤ ، ٣٩٨ ، ٥٤٦ .
- « جَوَاهِرُ الْبَحْرَيْنِ » لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ هَبَةَ اللَّهِ بْنِ عَلِيِّ الْحَمِيرِيِّ الْإِسْنَوِيِّ أَوْ الْإِسْنَائِيِّ الشَّافِعِيِّ ،
نُورِ الدِّينِ (. . . - ٧٢١ هـ = . . . - ١٣٢١ م) .
- الْجَوْجَرِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمُنْعِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْجَرِيِّ ثُمَّ الْقَاهِرِيُّ
الشَّافِعِيُّ (٨٢٢ - ٨٨٩ هـ = ١٤١٩ - ١٤٨٤ م) : ١٦٣ ، ٥٤٩ .
- الْجُورِيُّ = عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْجُورِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو الْحَسَنِ (. . . - القرن الرابع
الهجري = . . . - القرن العاشر الميلادي) : ٣٦٤ ، ٥٤٩ .
- الْجُوتَنِيُّ = عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَيَّوَةَ الْجُوتَنِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو مُحَمَّدٍ
(. . . - ٤٣٨ هـ = . . . - ١٠٤٧ م) .
- الْجُوتَنِيُّ = عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَيَّوَةَ الْجُوتَنِيِّ الشَّافِعِيِّ ،
أَبُو الْمَعَالِي ، رُكْنُ الدِّينِ ، الْمُلَقَّبُ بِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ (٤١٩ - ٤٧٨ هـ =
١٠٢٨ - ١٠٨٥ م) : ٧١ .
- الْجِيلِيُّ = عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي الْجِيلِيِّ الشَّافِعِيِّ ، صَائِنُ الدِّينِ
(. . . - بعد ٦٢٩ هـ = . . . - بعد ١٢٣١ م) : ١٣٣ .
- الْحَارِثُ بْنُ أَسَدِ الْمُحَاسِبِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (. . . - ٢٤٣ هـ = . . . - ٨٥٧ م) .
- « حَاشِيَةُ الْإِبْصَاحِ فِي مَنَاسِكِ الْحَجِّ لِلنُّوَوِيِّ » لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيِّ بْنِ حَجَرٍ ، شَيْخِ
الْإِسْلَامِ ، شَهَابِ الدِّينِ أَبْنِ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ أَبْنِ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ السَّعْدِيِّ الْمَكِّيِّ
الشَّافِعِيِّ ، أَبِي الْعَبَّاسِ (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ = ١٥٠٤ - ١٥٦٧ م) : ٢٨٣ .
- « حَاشِيَةُ الرُّوضَةِ » لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُمَرَ بْنِ رَسْلَانَ الْكِنَانِيِّ الْعَسْقَلَانِيِّ الْأَصْلِيِّ ثُمَّ الْبُلْقِينِيِّ
الشَّافِعِيِّ ، جَلَالِ الدِّينِ (٧٦٣ - ٨٢٤ هـ = ١٣٦٢ - ١٤٢١ م) : ٢٣٦ .
- « حَاشِيَةُ الْمُنْهَاجِ » لِأَبِي السُّعُودِ أَبْنِ ظَهْرَةَ : ١٧٧ .
- الْحَاكِمُ = مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْدُوَةَ بْنِ نَعِيمِ الضَّبِّيِّ الطَّهْمَانِيِّ النَّيْسَابُورِيِّ ، الشَّهِيرُ
بِالْحَاكِمِ ، وَيَعْرَفُ بِأَبْنِ الْبَيْعِ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (٣٢١ - ٤٠٥ هـ = ٩٣٣ - ١٠١٤ م) :
٥٧ ، ٦٦٢ .
- « الْحَاوِي الْكَبِيرُ » لِعَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَبِيبِ الْمَاوَرِدِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَقْضَى الْقُضَاةِ ،
أَبِي الْحَسَنِ (٣٦٤ - ٤٥٠ هـ = ٩٧٤ - ١٠٥٨ م) : ٧٧ ، ٢٢٩ ، ٣٣٥ ، ٣٥٠ ،
٤٤٦ ، ٥٣٧ .

- « الْحَاوِي الصَّغِير » لَعَبْدِ الْغَفَّارِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَبْدِ الْغَفَّارِ الْقَزْوِينِيِّ الشَّافِعِيِّ ،
نَجْمُ الدِّينِ (.... - ٦٦٥ هـ = - ١٢٦٦ م) .
- الْحُسَيْنِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنِيُّ الصَّرْدَفِيُّ الرَّبِيعِيُّ الْيَمَنِيُّ الشَّافِعِيُّ ، جَمَالُ الدِّينِ
(.... - ٧٩٢ هـ = - ١٣٩٠ م) لَهُ كِتَابُ « التَّفْقِيهِ شَرْحُ التَّنْبِيهِ » .
- الْحَسَنُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ بُرْهَوْنٍ الْفَارَقِيُّ ، أَبُو عَلِيٍّ (٤٣٣ - ٥٢٨ هـ =
١٠٤١ - ١١٣٣ م) صَاحِبُ « فَوَائِدُ الْمُتَهَذِّبِ » ، ١٠٨ .
- الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَزِيدَ الْإِصْطَخَرِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو سَعِيدٍ (٢٤٤ - ٣٢٨ هـ =
٨٥٨ - ٩٤٠ م) : ٧١ .
- الْحَسَنُ الْبُصْرِيُّ = الْحَسَنُ بْنُ يَسَارِ الْبُصْرِيِّ ، أَبُو سَعِيدٍ (٢١ - ١١٠ هـ =
٦٤٢ - ٧٢٨ م) : ٢١٨ ، ٥٢٦ .
- الْحَسَنُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْبَغْدَادِيِّ الْقَاضِي الشَّافِعِي ، أَبُو عَلِيٍّ (.... - ٣٤٥ هـ =
.... - ٩٥٦ م) : ١٤٠ .
- الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْبَنْدَنِيحِيُّ الْبَغْدَادِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو عَلِيٍّ (.... - ٤٢٥ هـ =
.... - ١٠٣٤ م) صَاحِبُ كِتَابِ « الدَّخِيرَةِ فِي فُرُوعِ الشَّافِعِيَّةِ » : ٦٠٠ .
- حَسَنُ بْنُ مَنْصُورٍ الْأَوْزَجَانِيُّ الْقَرْغَانِيُّ الْمَعْرُوفُ بِقَاضِي خَانَ (.... - ٥٩٢ هـ =
.... - ١١٩٦ م) : ٥٩٢ .
- الْحَسَنُ بْنُ يَسَارِ الْبُصْرِيِّ ، أَبُو سَعِيدٍ (٢١ - ١١٠ هـ = ٦٤٢ - ٧٢٨ م) : ٢١٨ ، ٥٢٦ .
- الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْمَحَامِلِيِّ الضَّبِّيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَغْدَادِيُّ
الشَّافِعِيُّ (٢٣٥ - ٣٣٠ هـ = ٨٤٩ - ٩٤١ م) : ٦٨ .
- الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ حَلِيمٍ الْبُخَارِيُّ الْحَلِيمِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
(٣٣٨ - ٤٠٣ هـ = ٩٥٠ - ١٠١٢ م) : ١٦٨ ، ٢٨٠ .
- الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحُسَيْنِيُّ الْعَلَوِيُّ الْهَاشِمِيُّ الشَّافِعِيُّ ، ابْنُ الْأَهْدَلِ ،
أَبُو مُحَمَّدٍ ، وَالْأَهْدَلُ أَحَدُ جُدُودِهِ (٧٨٩ - ٨٥٥ هـ = ١٣٨٧ - ١٤٥١ م) : ٣١٦ .
- حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ الْمَرْوُذِيِّ أَوْ الْمَرْوُودِيِّ الشَّافِعِيِّ ، الْقَاضِي حُسَيْنُ ، أَبُو عَلِيٍّ
(.... - ٤٦٢ هـ = - ١٠٦٩ م) = الْقَاضِي حُسَيْنُ .
- الْحُسَيْنُ بْنُ مَنْصُورٍ الْفَرَّاءِ أَوْ ابْنُ الْفَرَّاءِ الْبَغَوِيُّ ، مُخَيِّ السُّنَّةِ ، أَبُو مُحَمَّدٍ
(٤٣٦ - ٥١٠ هـ = ١٠٤٤ - ١١١٧ م) = الْبَغَوِيُّ .
- الْحَضْرَمِيُّ = إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْحَضْرَمِيِّ ، قُطْبُ الدِّينِ ،

أَبُو الذَّبِيح (.... - ٦٧٦هـ = - ١٢٧٨م) : ٥٢٦ ، ٦١٢ ، ٦٣٤ .

« حَلِيَّاتُ الشُّبَكِيِّ » لِعَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي بْنِ عَبْدِ الْكَافِي بْنِ عَلِيٍّ بْنِ تَمَّامِ الشُّبَكِيِّ
الأنصاريّ الحزرجيّ الشافعيّ ، تَفَيُّ الدِّينِ ، أَبِي الْحَسَنِ (٦٨٣ - ٧٨٦هـ =
١٢٨٤ - ١٣٥٥م) : ٦٢١ .

الْحَلِيمِيُّ = الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَلِيمِ الْبُخَارِيِّ الْحَلِيمِيِّ الشَّافِعِيِّ ،
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (٣٣٨ - ٤٠٣هـ = ٩٥٠ - ١٠١٢م) : ١٦٨ ، ٢٨٠ .

« حَلِيَّةُ الْعُلَمَاءِ » = لِمُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُمَرَ الْقَفَّالِ الشَّاشِيِّ الْفَارَقِيِّ
الشَّافِعِيِّ ، فَخْرِ الْإِسْلَامِ الْمُسْتَظْهَرِيِّ ، أَبِي بَكْرٍ (٤٢٩ - ٥٠٧هـ =
١٠٣٧ - ١١١٤م) : ٢٧٤ .

الْحُمَيْدِيُّ = عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الرَّبِيعِ الْحُمَيْدِيُّ الْأَسَدِيُّ ، أَبُو بَكْرٍ (.... - ٢١٩هـ =
.... - ٨٣٤م) : ٥٢ .

الْحَنَاطِيُّ = الْإِمَامُ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، أَوْ أَبُوهُ ، أَوْ وَلَدُهُ أَبُو نَصْرِ ، الْحَنَاطِيُّ
(.... - ٥٥٧هـ = - ٣٩٢م) : ٥٤٢ ، ٤٦٣ ، ٥٥٧ .

حَوَاءُ أُمُّ الْبَشَرِ : ٢٨٥ .

« الْخَادِمُ » = « خَادِمُ الرَّافِعِيِّ وَالرَّوَضَةِ » لِمُحَمَّدِ بْنِ بَهَادِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الزَّرَكْسِيِّ الشَّافِعِيِّ ،
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، بَذَرِ الدِّينِ (٧٤٥ - ٧٩٤هـ = ١٣٤٤ - ١٣٩٢م) : ٢٢٧ ، ٦١٥ .

« الْخُطْبُ النَّبَاتِيَّةُ » لِعَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ، ابْنِ نُبَاتَةَ الْفَارَقِيِّ ، أَبِي يَحْيَى
(٣٣٥ - ٣٧٤هـ = ٩٤٦ - ٩٨٤م) : ٢٠٠ .

الْخَوَارِزْمِيُّ = مَخْمُودُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ أَرْسَلَانَ الْخَوَارِزْمِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مُظَفَّرُ أَوْ
مُظَهَّرُ الدِّينِ الْعَبَّاسِيِّ ، أَبُو مُحَمَّدٍ (٤٩٢ - ٥٦٨هـ = ١٠٩٩ - ١١٧٣م) صَاحِبُ كِتَابِ
« الْكَافِي فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ » : ٤١٦ ، ٣٩٢ .

الدَّارِقُطْنِيُّ = عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مَهْدِيٍّ ، أَبُو الْحَسَنِ الدَّارِقُطْنِيُّ الشَّافِعِيُّ
(٣٠٦ - ٣٨٥هـ = ٩١٩ - ٩٩٥م) : ٤٦٦ ، ٤٦٨ ، ٥٥٣ ، ٥٨٤ .

الدَّارِمِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَرَ بْنِ أَلْمَيْمُونِ الدَّارِمِيِّ الْبَغْدَادِيِّ ،
أَبُو الْفَرَجِ (٣٥٨ - ٤٤٨هـ = ٩٦٩ - ١٠٥٦م) .

دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، نَبِيُّ اللَّهِ : ٨٨ ، ٣٩٨ .

- دَاوُدُ الظَّاهِرِيُّ = دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ خَلْفِ الْأَضْبَهَانِيِّ ، أَبُو سُلَيْمَانَ ، الْمُلَقَّبُ بِالظَّاهِرِيِّ
(٢٠١ - ٢٧٠هـ = ٨١٦ - ٨٨٤م) أَحَدُ الْأَيْمَةِ الْمُجْتَهِدِينَ ، وَإِلَيْهِ يُنْسَبُ الْمَذْهَبُ

الظَاهِرِيُّ : ٨٠ ، ٥٧٥ .

دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ خَلْفٍ الْأَصْبَهَانِيِّ ، أَبُو سُلَيْمَانَ ، الْمُلَقَّبُ بِالظَّاهِرِيِّ (٢٠١ - ٢٧٠ هـ = ٨١٦ - ٨٨٤ م) أَحَدُ الْأَيْمَةِ الْمُجْتَهِدِينَ ، وَإِلَيْهِ يُنْسَبُ الْمَذْهَبُ الظَّاهِرِيُّ : ٨٠ ، ٥٧٥ .

«الدَّقَائِشُ» لِيَحْيَى بْنِ شَرَفٍ بْنِ مُرِّي بْنِ حَسَنِ الْحَزَامِيِّ الْحَوَازِيِّ النَّوَوِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مُحْيِي الدِّينِ ، أَبِي زَكَرِيَّا (٦٣١ - ٦٧٦ هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م) : ١٤٤ .

الدَّمِيرِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ عِيسَى بْنِ عَلِيٍّ الدَّمِيرِيِّ الشَّافِعِيِّ ، كَمَالُ الدِّينِ ، أَبُو الْبَقَاءِ (٧٤٢ - ٨٠٨ هـ = ١٣٤١ - ١٤٠٥ م) : ٢٠٠ ، ٣٦٨ .

الدَّيْلِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّيْلِيُّ الْحَيَّاطُ ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا : ابْنُ الْحَيَّاطِ ، أَبُو الْعَبَّاسِ (.... - ٣٧٣ هـ = - ٩٨٣ م) : ٣٩٢ ، ٤٦٣ ، ٥٤٢ .

«الدَّخِيرَةُ فِي فُرُوعِ الشَّافِعِيَّةِ» لِلْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْبَنْدَنَجِيِّ الْبَغْدَادِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبِي عَلِيٍّ (.... - ٤٢٥ هـ = - ١٠٣٤ م) : ٦٠٠ .

ذُو الْيَدَيْنِ : ١٤٠ .

رَابِعَةُ بِنْتُ إِسْمَاعِيلَ الْعَدَوِيَّةُ الْبُصْرِيَّةُ ، أُمُّ الْخَيْرِ (.... - ١٣٥ هـ = - ٧٥٢ م) : ٤٩١ .

الرَّافِعِيُّ = عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الرَّافِعِيِّ الْقَزويني الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْقَاسِمِ (٥٥٧ - ٦٢٣ هـ = ١١٦٢ - ١٢٢٦ م) : ٣٥ ، ٨٨ ، ٩٤ ، ١٤٠ ، ٣٢٢ ، ٣٩٨ ، ٤٤٦ ، ٥١١ ، ٥٥١ ، ٥٥٨ ، ٥٨٧ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦٢٣ ، ٦٤٢ ، ٦٥٧ .

الرَّدَادُ = مُوسَى بْنُ زَيْنِ الْعَابِدِينَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الرَّدَادُ الْبُكْرِيُّ الصَّدِيقِيُّ الشَّافِعِيُّ ، كَمَالُ الدِّينِ (.... - ٩٢٣ هـ = - ١٥١٧ م) : ٦٠ ، ١٠٨ ، ٣٠٩ ، ٤١٣ ، ٤٦٧ ؛ وَرَاجِعٌ «فَتَاوَى الرَّدَادِ» .

«الرَّعَايَةُ» لِأَحْمَدَ بْنِ حَمْدَانَ الثَّمِيرِيِّ الْحَرَانِيِّ الْحَنْبَلِيِّ ، أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (٦٠٣ - ٦٩٥ هـ = ١٢٠٦ - ١٢٩٥ م) : ٥٩٢ .

«الرَّوْضَةُ» = «رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ وَعُمْدَةُ الْمُتَقِينَ» لِيَحْيَى بْنِ شَرَفٍ بْنِ مُرِّي بْنِ حَسَنِ الْحَزَامِيِّ الْحَوَازِيِّ النَّوَوِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مُحْيِي الدِّينِ ، أَبِي زَكَرِيَّا (٦٣١ - ٦٧٦ هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م) ؛ وَهُوَ اخْتِصَارُ «شرح الوجيز» لِلرَّافِعِيِّ : ٤٥ ، ٦٨ ، ٨١ ، ٩١ ، ٩٨ ، ١١٧ ، ١٦٣ ، ١٧٢ ، ١٨٢ ، ٢١١ ، ٢٣٩ ، ٢٦٣ ، ٣١٩ ، ٣٥٩ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ ، ٤٠٥ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٨ ، ٤٧٥ ، ٤٩٧ ، ٥١١ ، ٥١٦ ، ٥٨٤ ، ٥٩٤ ، ٦١٣ ، ٦١٦ ، ٦٥١ ، ٦٥٧ .

«الرَّوْضَةُ» = «رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ وَعُمْدَةُ الْمُتَقِينَ» لِيَحْيَى بْنِ شَرَفٍ بْنِ مُرِّي بْنِ حَسَنِ الْحَزَامِيِّ الْحَوَازِيِّ النَّوَوِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مُحْيِي الدِّينِ ، أَبِي زَكَرِيَّا (٦٣١ - ٦٧٦ هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م) ؛ وَهُوَ اخْتِصَارُ «شرح الوجيز» لِلرَّافِعِيِّ : ٤٥ ، ٦٨ ، ٨١ ، ٩١ ، ٩٨ ، ١١٧ ، ١٦٣ ، ١٧٢ ، ١٨٢ ، ٢١١ ، ٢٣٩ ، ٢٦٣ ، ٣١٩ ، ٣٥٩ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ ، ٤٠٥ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٨ ، ٤٧٥ ، ٤٩٧ ، ٥١١ ، ٥١٦ ، ٥٨٤ ، ٥٩٤ ، ٦١٣ ، ٦١٦ ، ٦٥١ ، ٦٥٧ .

«الرَّوْضَةُ» = «رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ وَعُمْدَةُ الْمُتَقِينَ» لِيَحْيَى بْنِ شَرَفٍ بْنِ مُرِّي بْنِ حَسَنِ الْحَزَامِيِّ الْحَوَازِيِّ النَّوَوِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مُحْيِي الدِّينِ ، أَبِي زَكَرِيَّا (٦٣١ - ٦٧٦ هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م) ؛ وَهُوَ اخْتِصَارُ «شرح الوجيز» لِلرَّافِعِيِّ : ٤٥ ، ٦٨ ، ٨١ ، ٩١ ، ٩٨ ، ١١٧ ، ١٦٣ ، ١٧٢ ، ١٨٢ ، ٢١١ ، ٢٣٩ ، ٢٦٣ ، ٣١٩ ، ٣٥٩ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ ، ٤٠٥ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٨ ، ٤٧٥ ، ٤٩٧ ، ٥١١ ، ٥١٦ ، ٥٨٤ ، ٥٩٤ ، ٦١٣ ، ٦١٦ ، ٦٥١ ، ٦٥٧ .

«الرَّوْضَةُ» = «رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ وَعُمْدَةُ الْمُتَقِينَ» لِيَحْيَى بْنِ شَرَفٍ بْنِ مُرِّي بْنِ حَسَنِ الْحَزَامِيِّ الْحَوَازِيِّ النَّوَوِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مُحْيِي الدِّينِ ، أَبِي زَكَرِيَّا (٦٣١ - ٦٧٦ هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م) ؛ وَهُوَ اخْتِصَارُ «شرح الوجيز» لِلرَّافِعِيِّ : ٤٥ ، ٦٨ ، ٨١ ، ٩١ ، ٩٨ ، ١١٧ ، ١٦٣ ، ١٧٢ ، ١٨٢ ، ٢١١ ، ٢٣٩ ، ٢٦٣ ، ٣١٩ ، ٣٥٩ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ ، ٤٠٥ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٨ ، ٤٧٥ ، ٤٩٧ ، ٥١١ ، ٥١٦ ، ٥٨٤ ، ٥٩٤ ، ٦١٣ ، ٦١٦ ، ٦٥١ ، ٦٥٧ .

الزَّوْيَانِي = أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الطَّبْرِيِّ الزَّوْيَانِي الشَّافِعِي ، أَبُو الْعَبَّاسِ
(... - ٤٥٠ هـ = ... - ١٠٥٨ م) : ٧١ ، ١٥٧ ، ٢٧٣ ، ٤٠٢ ، ٤٧٩ ، ٤٨٩ ،
٤٩٦ ، ٤٩٨ ، ٥٧٢ ، ٥٩٠ ، ٥٩٦ ، ٦٢٨ ، ٦٧٢ .

الرَّيْمِي = مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحِثِّي الصَّرَدِفِيُّ الرَّيْمِيُّ الْيَمَنِيُّ الشَّافِعِي ، جَمَالُ الدِّينِ
(... - ٧٩٢ هـ = ... - ١٣٩٠ م) لَهُ كِتَابُ « التَّفْقِيهِ شَرْحُ التَّنْبِيهِ » : ٢٤٤ ، ٥٠٢ ،
٥٢٦ .

الرَّيْلِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ نَصْرِ الدُّبَيْلِيِّ ، أَبُو الْعَبَّاسِ (... - بعد ٦٠٠ هـ = ... - بعد ١٢٠٤ م)
أَكْثَرُ ابْنِ الرَّفْعَةِ النَّقْلُ عَنْ كِتَابِهِ « آدَبُ الْقَضَاءِ » ، رَاجِعٌ فِي تَضَحِيحِ اسْمِهِ « طَبَقَاتُ
الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ » لِابْنِ الصَّلَاحِ ٤٠٣/١ الْحَاشِيَّةُ الَّتِي كَتَبَهَا عَلَى الْغَالِبِ ابْنِ قَاضِي
شُهْبَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

الرَّيْلِيُّ ، قَالَ ابْنُ قَاضِي شُهْبَةَ فِي « طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ » ٢٩٣/١ : أَنَّهُ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ
مُحَمَّدٍ الدُّبَيْلِيِّ ، صَاحِبُ « آدَبِ الْقَضَاءِ » ، أَكْثَرُ ابْنِ الرَّفْعَةِ النَّقْلُ عَنْهُ ، وَيُعْبَرُ عَنْهُ
بِالرَّيْلِيِّ ، يَفْتَحُ رِلَازِي ثُمَّ بَاءً مُوَحَّدَةً مَكْسُورَةً . قَالَ الشُّبْكِيُّ ٢٩٠/٣ : إِنَّهُ الَّذِي أَشْتَهَرَ
عَلَى الْأَلْسِنَةِ . وَقَالَ الْإِسْنَوِيُّ : ١٨٧ : إِنَّ الَّذِينَ أَدْرَكْنَاهُمْ مِنَ الْمِصْرِيِّينَ هَكَذَا يَنْطِقُونَ
بِهِ ، وَلَا أَدْرِي هَلْ لَهُ أَصْلٌ أَمْ هُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى دُبَيْلٍ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . قَالَ : وَدُبَيْلٌ بِدَالٍ
مُهْمَلَةٍ مَفْتُوحَةٍ ، ثُمَّ بَاءً مُوَحَّدَةً مَكْسُورَةً بَعْدَهَا يَاءٌ مُثَنَّاةٌ مِنْ تَحْتِ سَاكِنَةٍ ، ثُمَّ لَامٌ . قَالَ
ابْنُ السَّمْعَانِيِّ [« الْأَنْسَابُ » ٣١٢/٥] : قَوِيَّةٌ مِنْ قُرَى الشَّامِ فِيمَا أَظُنُّ . وَأَمَّا دُبَيْلٌ ،
بِدَالٍ مَفْتُوحَةٍ ، ثُمَّ يَاءٌ مُثَنَّاةٌ مِنْ تَحْتِ سَاكِنَةٍ ، ثُمَّ بَاءً مُوَحَّدَةً مَضْمُومَةً ؛ فَبَلَدَةٌ مِنْ
سَاحِلِ الْهِنْدِ ، قَرِيبَةٌ مِنَ السَّنْدِ . وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَذْكُورَ مَنْسُوبٌ إِلَى الْأُولَى . وَرَأَيْتُ
بِحَظِّ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّ الصَّوَابَ أَنَّهُ دُبَيْلِيُّ ، وَمَنْ قَالَ الرَّيْلِيُّ فَقَدْ صَحَّفَ . وَبَسَطَ ذَلِكَ .

جَاءَ فِي « طَبَقَاتِ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ » لِابْنِ الصَّلَاحِ ٤٠٣/١ الْحَاشِيَّةُ الَّتِي كَتَبَهَا عَلَى
الْغَالِبِ ابْنِ قَاضِي شُهْبَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : رَأَيْتُ فِي أَوَّلِ « الْغُنْيَةِ » بِحَظِّ مُصَنِّفِهَا
الْأَذْرَعِيِّ : فَائِدَةٌ : أَكْثَرُ ابْنِ الرَّفْعَةِ النَّقْلُ عَنْ « آدَبِ الْقَضَاءِ » لِأَبِي الْحَسَنِ الدُّبَيْلِيِّ ،
هَكَذَا نَسَبَهُ عَلَى مَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي الشَّيْخِ ، وَسَمِعْنَاهُ مِنْ فُقَهَاءِ الْعَصْرِ : الرَّيْلِيِّ ،
يَعْنِي : بِالرَّازِي الْمَفْتُوحَةِ ثُمَّ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ الْمَكْسُورَةِ ثُمَّ الْيَاءِ آخِرَ الْحُرُوفِ . وَتَبِعْنَاهُمْ
فِي هَذَا الْمَجْمُوعِ عَلَى ذَلِكَ تَقْلِيدًا مَعَ تَوْقُفٍ فِي ذَلِكَ وَشَكٍّ فِيهِ ، ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ يَسَّرَ بِحُصُولِ
نُسَخَتَيْنِ لِهَذَا الْكِتَابِ ، وَعَلَى أَحَدِهِمَا أَنَّهُ تَأَلَّفُ الشَّيْخِ الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ
أَحْمَدَ سِبْطِ الْمُقْرِيءِ الدُّبَيْلِيِّ ، وَفِي إِحْدَاهَا فِي بَابِ وَجُوبِ الْقَضَاءِ حِكَايَةً عَنْ قَوْلِ
الْمَوْلِبِ مَا لَفْظُهُ : حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى الدُّبَيْلِيُّ أَوْ سِبْطُ

الْمُقْرِئِ الدُّبْلِيِّ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ سَبَطُ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الدُّبْلِيِّ
الزَّاهِدِ نَزِيلٍ مِصْرَ ، وَقَدْ ذَكَرَ [فِي الْأَصْلِ زِيَادَةٌ : لَهُ] ابْنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَوِيُّ فِي
« الطَّبَقَاتِ » لِأَبِي الْعَبَّاسِ تَرْجَمَةً جَلِيلَةً ، وَغَالِبُ ظَنِّي أَنَّ هَذَا الْمُؤَلَّفَ سَبَطُهُ ، وَإِنَّمَا
وَقَعَ تَضْحِيفُ الدُّبْلِيِّ بِالزَّبِيلِيِّ ، وَدَبِيلُ بِالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ ، ثُمَّ بَعْدَهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ ، ثُمَّ بَاءٌ
مُوحَّدَةٌ مَضْمُومَةٌ ، ثُمَّ لَامٌ ؛ بَلَدَةٌ مَعْرُوفَةٌ ؛ وَتُرْشِّحُ مَا ذَكَرْنَاهُ رِوَايَةَ الْمُؤَلَّفِ عَنْ بَعْضِ
أَشْيَاحِ دُبُلٍ . وَرَأَيْتُ بِحِطِّ الْأَذْرَعِيِّ أَيْضًا : رَأَيْتُ فِي « مُسْتَبَيِّهِ النَّسَبَةِ » لِلدَّهَبِيِّ
[صَفْحَةٌ : ٢٩٢] : الدُّبْلِيُّ ، دُبُلٌ : قَبِيلَةٌ مِنْ أَكْرَادِ الْمُوصِلِ ، مِنْهُمْ : أَبُو الْعَبَّاسِ
أَحْمَدُ بْنُ نَصْرِ الدُّبْلِيِّ الْفَقِيهَ الشَّافِعِيَّ ، حَجَّ سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ وَخَمْسَ مِائَةٍ ، وَتَابَ
فِي الْقَضَاءِ بِبَغْدَادَ ، مَاتَ بَعْدَ [سَنَةٍ] سِتٍّ مِائَةٍ . انْتَهَى . وَالظَّاهِرُ أَنَّ الَّذِي نَقَلَ عَنْهُ ابْنُ
الرَّفْعَةِ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الدَّهَبِيُّ ، أَغْنَى أَبَا الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنَ نَصْرِ الدُّبْلِيِّ ، وَهَذِهِ الْقَبِيلَةُ
الَّتِي يُنسَبُ إِلَيْهَا هَذَا الرَّجُلُ : بِذَالِ مُهْمَلَةٍ مَضْمُومَةٍ ، ثُمَّ نُونٌ سَاكِنَةٌ ، ثُمَّ مُوحَّدَةٌ
مَضْمُومَةٌ ، ثُمَّ لَامٌ . انْتَهَى . ٣٩٨ .

الرَّرَكَشِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ بَهَادَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّرَكَشِيِّ الشَّافِعِيَّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، بَدْرُ الدِّينِ
(٧٤٥ - ٧٩٤ هـ = ١٣٤٤ - ١٣٩٢ م) : ٣٩ ، ٤٥ ، ٧٥ ، ١١٦ ، ١٤٥ ، ١٧٧ ،
١٨٨ ، ٢٢٤ ، ٢٥٧ ، ٢٨٦ ، ٣٧١ ، ٣٧٩ ، ٤٤٤ ، ٤٤٦ ، ٤٧٠ ، ٤٩٤ ،
٤٩٨ ، ٥٤٩ ، ٥٨١ ، ٥٩٢ ، ٦١٢ ، ٦١٨ .

زَكَرِيَّا بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ السَّنِيكِيِّ الْمِصْرِيِّ الشَّافِعِيَّ ، شَيْخُ
الْإِسْلَامِ ، أَبُو يَحْيَى (٨٢٣ - ٩٢٦ هـ = ١٤٢٠ - ١٥٢٠ م) : ٣٥ ، ٤٩ ، ١٠٠ ،
١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٧٢ ، ١٩٦ ، ٢٣١ ، ٢٣٦ ، ٢٨١ ، ٤٣١ ،
٤٤٨ ، ٤٧٠ ، ٥٠١ ، ٥١١ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥٥٠ ، ٥٧٠ ، ٥٩٠ ، ٦١٦ ،
٦٦٠ .

الرَّمَزَمِيُّ = عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الشَّيْرَازِيُّ الْأَصْلُ ، الْمَكِّيُّ
الشَّافِعِيَّ ، الْمَعْرُوفُ بِالرَّمَزَمِيِّ (٩٠٠ - ٩٧٦ هـ = ١٤٩٤ - ١٥٦٨ م) : ٢١٩ ، ٣٥٠ ،
٤٠٦ ، ٤٥٣ .

« زَوَائِدُ الرُّوضَةِ » = « زَوَائِدُ الرُّوضَةِ عَلَى الْمِنْهَاجِ » لِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ،
ابْنِ قَاضِي عِجْلُونَ ، الدَّمَشَقِيُّ الشَّافِعِيَّ ، أَبِي الْفَضْلِ ، نَجْمُ الدِّينِ (٨٣١ - ٨٧٦ هـ =
١٤٢٨ - ١٤٧٢ م) : ٣٦٩ .

« زِيَادَاتُ الْعَبَادِيِّ » لِمُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَبَادِيِّ الْهَرَوِيِّ الشَّافِعِيَّ ، أَبِي عَاصِمٍ
(٣٧٥ - ٤٥٨ هـ = ٩٨٥ - ١٠٦٦ م) : ٤٢٤ .

زَيْنُ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ = عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُرْدِيُّ الرَّازِيَانِيُّ الْمِصْرِيُّ
الْعِرَاقِيُّ الشَّافِعِيُّ ، زَيْنُ الدِّينِ ، أَبُو الْفَضْلِ ، الْمَعْرُوفُ بِالْحَافِظِ الْعِرَاقِيُّ
(٧٢٥ - ٨٠٦ هـ = ١٣٢٥ - ١٤٠٤ م) : ١٣٣ ، ٦٢٢ .

السُّبْكِيُّ = تَاجُ الدِّينِ = عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي بْنِ عَلِيِّ بْنِ تَمَّامِ السُّبْكِيِّ
الْأَنْصَارِيِّ الْخَزَرَجِيِّ الشَّافِعِيِّ ، تَاجُ الدِّينِ ، أَبُو نَصْرِ (٧٢٧ - ٧٧١ هـ =
١٣٢٧ - ١٣٧٠ م) : ٢٦٥ ، ٣٧٧ ، ٤١٦ ، ٦٢٩ .

السُّبْكِيُّ = تَقِيُّ الدِّينِ = عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْكَافِي بْنِ تَمَّامِ السُّبْكِيِّ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزَرَجِيِّ
الشَّافِعِيِّ ، تَقِيُّ الدِّينِ ، أَبُو الْحَسَنِ (٦٨٣ - ٧٨٦ هـ = ١٢٨٤ - ١٣٥٥ م) : ٣٨ ،
٧٧ ، ٩٤ ، ١٥٥ ، ١٦٧ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢٦٠ ، ٢٦٥ ، ٢٧٢ ، ٣١٣ ، ٣٢٥ ،
٣٤٣ ، ٣٥٧ ، ٣٦٠ ، ٣٦٩ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ، ٣٨٣ ، ٣٩٢ ، ٤١٠ ، ٤١١ ،
٤١٦ ، ٤٣٢ ، ٤٤٧ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٦٥ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ،
٦٥١ ، ٦٥٧ .

السَّرْحَسِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَهْلٍ السَّرْحَسِيِّ الْحَنْفِيِّ ، شَمْسُ الْأَيْمَةِ ، أَبُو بَكْرٍ
(... - ٤٨٣ هـ = ... - ١٠٩٠ م) : ٦٢٨ .

سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ الثَّوْرِيُّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (٩٧ - ١٧١ هـ = ٧١٦ - ٧٧٨ م) :
٤٩١ .

سُلْطَانُ الْعُلَمَاءِ = عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ الْحَسَنِ السُّلَمِيِّ الدَّمَشْقِيِّ
الشَّافِعِيِّ ، عَزُّ الدِّينِ ، الْمُلَقَّبُ بِسُلْطَانِ الْعُلَمَاءِ (٥٧٧ - ٦٦٠ هـ =
١١٨١ - ١٢٦٢ م) = ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ .

سُلَيْمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، نَبِيُّ اللَّهِ : ٨٨ .

سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَيُّوبَ بْنِ مُطَيْرٍ اللَّخْمِيِّ الشَّامِيِّ ، أَبُو الْقَاسِمِ الطَّبْرَانِيُّ
(٢٦٠ - ٣٦٠ هـ = ٨٧٣ - ٩٧١ م) : ٢٢٣ .

سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ بَشِيرٍ الْأَزْدِيُّ السَّجِسْتَانِيُّ ، أَبُو دَاوُدَ (٢٠٢ - ٢٧٥ هـ =
٨١٧ - ٨٨٩ م) : ١٢٩ ، ١٦٣ ، ١٩٣ ، ٣٨٥ .

السَّمَرْقَنْدِيُّ = نَصْرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ السَّمَرْقَنْدِيِّ ، أَبُو اللَّيْثِ ، الْمُلَقَّبُ بِإِمَامِ
الْهُدَى (... - ٩٧٩ هـ = ... - ٩٨٣ م) : ٢٧٥ .

السَّمْعَانِيُّ = مَنْصُورُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ أَحْمَدَ الْأَمْزَوْرِيِّ السَّمْعَانِيِّ التَّمِيمِيِّ الْحَنْفِيِّ
ثُمَّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو الْمُظْمَرِ (٤٢٦ - ٤٨٩ هـ = ١٠٣٥ - ١٠٩٦ م) : ٣٩ .

السَّمُودِيُّ = عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْحَسَنِيِّ السَّمُودِيِّ الشَّافِعِيِّ ، نُورُ الدِّينِ ،
أَبُو الْحَسَنِ (٨٤٤ - ٩١١ هـ = ١٤٤٠ - ١٥٠٦ م) : ٢٢٧ ، ٦٠٥ ، ٦٢٣ .

السَّيِّدُ الشَّرِيفُ الْجُرْجَانِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ الْجُرْجَانِيُّ
الْحَنَفِيُّ ، نُورُ الدِّينِ (.... - ٨٣٨ هـ = - ١٤٣٤ م) : ٢٤٧ ، ٣٦٩ .

السُّيُوطِيُّ = عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ سَابِقِ الدِّينِ الْحُضَيْرِيِّ السُّيُوطِيِّ
الشَّافِعِيِّ ، جَلَالُ الدِّينِ ، أَبُو الْفَضْلِ (٨٤٩ - ٩١١ هـ = ١٤٤٥ - ١٥٠٥ م) : ٦٦ ،
٢٩٦ ، ٩٢ ، ٧٤ .

الشَّاشِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُمَرَ الْقَفَّالِ الشَّاشِيِّ الْقَارِقِيِّ الشَّافِعِيِّ ،
فَخْرُ الْإِسْلَامِ الْمُسْتَظْهَرِيُّ ، أَبُو بَكْرٍ (٤٢٩ - ٥٠٧ هـ = ١٠٣٧ - ١١١٤ م) صَاحِبُ
« حَلْيَةِ الْعُلَمَاءِ » : ٢٧٤ .

الشَّافِعِيُّ = الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ شَافِعٍ الْهَاشِمِيِّ
الْقُرَشِيِّ الْمِطْلَبِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ (١٥٠ - ٢٠٤ هـ = ٧٦٧ - ٨٢٠ م)
أَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ ، وَإِلَيْهِ نِسْبَةُ الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ : ٣٤ ، ٣٨ ، ٥١ ، ١٠٥ ، ١١٨ ،
١٢٧ ، ١٦٢ ، ٢٠٨ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٤٠٥ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ،
٥٢٥ ، ٥٤٧ ، ٥٥٣ ، ٥٦٤ ، ٥٧٤ ، ٥٨٦ ، ٦٠٧ ، ٦١٥ ، ٦٦٢ .

« شَرْحُ الْإِرْشَادِ » لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ ، شَيْخِ الْإِسْلَامِ ، شَهَابُ الدِّينِ ابْنِ
حَجَرٍ الْهَيْثَمِيُّ السَّعْدِيُّ الْمَكِّيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبِي الْعَبَّاسِ (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ =
١٥٠٤ - ١٥٦٧ م) وَلَهُ شَرْحَانِ لـ « الْإِرْشَادِ » ، الْأَوَّلُ أَسْمُهُ : « فَتْحُ الْجَوَادِ شَرْحُ
الْإِرْشَادِ » وَالثَّانِي أَسْمُهُ : « الْإِمْدَادُ شَرْحُ الْإِرْشَادِ » : ١٢٢ ، ١٤٣ ، ١٨٦ ، ١٩٦ ،
٤٥١ ، ٤٥٣ ، ٥٥٥ ، ٦٦٧ .

« شَرْحُ التَّخْرِيرِ » لِزَكَرِيَّا بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ السَّنِيكِيِّ الْمِصْرِيِّ
الشَّافِعِيِّ ، شَيْخِ الْإِسْلَامِ ، أَبِي يَحْيَى (٨٢٣ - ٩٢٦ هـ = ١٤٢٠ - ١٥٢٠ م) : ١٦٤ .
« شَرْحُ الرُّوضِ » لِزَكَرِيَّا بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ السَّنِيكِيِّ الْمِصْرِيِّ
الشَّافِعِيِّ ، شَيْخِ الْإِسْلَامِ ، أَبِي يَحْيَى (٨٢٣ - ٩٢٦ هـ = ١٤٢٠ - ١٥٢٠ م) : ١٤٠ ،
١٩٦ ، ٥١٥ .

« شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ » لِيَحْيَى بْنِ شَرْفٍ بْنِ مُرِّي بْنِ حَسَنِ الْجَزَائِيِّ الْحَوَازِيِّ النَّوَوِيِّ
الشَّافِعِيِّ ، مُحِبِّي الدِّينِ ، أَبِي زَكَرِيَّا (٦٣١ - ٦٧٦ هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م) : ١٥١ ،
٢١٩ ، ٣٠٩ ، ٣٩٩ ، ٤٣٢ ، ٥٨٤ ، ٦٠٨ ، ٦٦٢ .

« شَرْحُ الْعَبَابِ » لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ ، شَيْخِ الْإِسْلَامِ ، شَهَابِ الدِّينِ ، ابْنِ

حَجَرِ الْهَيْمِي السَّعْدِي الْمَكِّي الشَّافِعِي ، أَبِي الْعَبَّاس (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ = ١٥٠٤ - ١٥٦٧ م) : ٦٢ ، ١٠٣ ، ١٩٦ ، ٢٠٩ .

« الشَّرْحُ الْكَبِيرُ » لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ ، شَيْخِ الْإِسْلَام ، شَهَابِ الدِّينِ ، ابْنِ حَجَرِ الْهَيْمِي السَّعْدِي الْمَكِّي الشَّافِعِي ، أَبِي الْعَبَّاس (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ = ١٥٠٤ - ١٥٦٧ م) : ٥٥١ ، ٤٧٥ .

« شَرْحُ الْمُخْتَارِ » = « الْأَخْتِيَارُ شَرْحُ الْمُخْتَارِ » كِلَاهُمَا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَوْدُودِ الْمُوَصِّلِيِّ الْبُلْدَجِيِّ الْحَنْفِيِّ ، مَجْدِ الدِّينِ ، أَبِي الْفَضْلِ (٥٩٩ - ٦٨٣ هـ = ١٢٠٣ - ١٢٨٤ م) : ٢٧٢ .

« شَرْحُ الْمِنْهَاجِ » لِعَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي بْنِ عَلِيٍّ بْنِ تَمَامِ الشُّبَكِيِّ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزْرَجِيِّ الشَّافِعِيِّ ، تَقِيِّ الدِّينِ ، أَبِي الْحَسَنِ (٦٨٣ - ٧٨٦ هـ = ١٢٨٤ - ١٣٥٥ م) : ٤٥٣ .

« شَرْحُ الْمِنْهَاجِ » = « تَخْفَةُ الْمُخْتَارِ شَرْحُ الْمِنْهَاجِ » لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ حَجَرٍ ، شَيْخِ الْإِسْلَام ، شَهَابِ الدِّينِ ، ابْنِ حَجَرِ الْهَيْمِي السَّعْدِي الْمَكِّي الشَّافِعِي ، أَبِي الْعَبَّاس (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ = ١٥٠٤ - ١٥٦٧ م) .

« شَرْحُ الْمِنْهَاجِ » الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ، لِمُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَوْضِ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ الْبَكْرِيِّ الصَّدِيقِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبِي الْحَسَنِ (٨٩٩ - ٩٥٢ هـ = ١٤٩٣ - ١٥٤٥ م) قَالَ عَبْدُ الْقَادِرِ الْعِيدَرُوسِي فِي « التَّوَرِّقِ السَّافِرِ » صَفْحَةً : ٥٥٠ : شَرْحَ « مِنْهَاجِ النَّوَوِيِّ » بِحَمْسَةِ شُرُوحٍ ، مِنْهَا : « الْكَتَرُ » وَ« الْمُغْنِي » وَ« الْمُطْلَبُ » : ١٧٣ .

« شَرْحُ الْمِنْهَاجِ » لِزَكَرِيَّا بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ السَّنِيكِيِّ الْمِصْرِيِّ الشَّافِعِيِّ ، شَيْخِ الْإِسْلَام ، أَبِي يَحْيَى (٨٢٣ - ٩٢٦ هـ = ١٤٢٠ - ١٥٢٠ م) : ١٦٤ ، ٤٣١ .

« شَرْحُ الْمُهْدَبِ » = « الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهْدَبِ » لِيَحْيَى بْنِ شَرَفِ بْنِ مُرِّي بْنِ حَسَنِ الْحَزَامِيِّ الْحَوْرَانِيِّ النَّوَوِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مُحْيِي الدِّينِ ، أَبِي زَكَرِيَّا (٦٣١ - ٦٧٦ هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م) : ٤٠٥ .

« شرح الوسيط » لِيَحْيَى بْنِ شَرَفِ بْنِ مَرِي بْنِ حَسَنِ الْحَزَامِيِّ الْحَوْرَانِيِّ النَّوَوِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مُحْيِي الدِّينِ ، أَبِي زَكَرِيَّا (٦٣١ - ٦٧٦ هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م) : ١٥٧ ، ٤٠٥ .

شَرَفُ الدِّينِ الْإِزْبِلِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى بْنِ يُوسُفَ الْإِزْبِلِيِّ ، ثُمَّ الْمُوَصِّلِيِّ الشَّافِعِيِّ ، شَرَفُ الدِّينِ ، أَبُو الْفَضْلِ (٥٧٥ - ٦٢٢ هـ = ١١٧٩ - ١٢٢٥ م) شَارِحُ « التَّنْبِيهِ » : ١٣٢ ، ٢٣٣ ، ٥٧٠ .

شُرَيْحُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ قَيْسِ بْنِ الْجَهْمِ الْكِنْدِيُّ ، الْقَاضِي شُرَيْحُ ، أَبُو أُمَيَّةَ (... - ٧٨ هـ = ... - ٦٩٧ م) .

شَمْسُ الْأَيْمَةِ = مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَهْلٍ السَّرْحِيَّيْ الْحَنْفِيُّ ، شَمْسُ الْأَيْمَةِ ، أَبُو بَكْرٍ (... - ٤٨٣ هـ = ... - ١٠٩٠ م) : ٦٢٨ .

الشَّيْخَانِ = الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ : ٦٨ ، ٧٠ ، ١٠٣ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ٢٢٥ ، ٢٧٩ ، ٢٩١ ، ٤٠١ ، ٥٨٠ .

الشَّيْخَانِ = الرَّافِعِيُّ وَاللَّوَوِيُّ : ٧٦ ، ١١٦ ، ١٨٦ ، ٢٠٢ ، ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢٢٥ ، ٢٦٣ ، ٢٧٣ ، ٣١٠ ، ٣٢٣ ، ٣٥٩ ، ٣٩١ ، ٤٠٣ ، ٤٤٦ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٨٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٨ ، ٥٠٠ ، ٥٧٤ ، ٥٨٧ ، ٦٠٠ ، ٦١٣ ، ٦٢٣ ، ٦٥٨ ، ٦٦٥ ، ٦٧٠ .

الشَّيْرَازِيُّ = إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ يُوسُفَ الْفَيْرُوزْأَبَادِيِّ الشَّيْرَازِيِّ الْفَقِيهِ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو إِسْحَاقَ (٣٩٣ - ٤٧٦ هـ = ١٠٠٣ - ١٠٨٣ م) : ٥١٦ .

صَاحِبُ « الْأَنْوَارِ » = الْأَزْدَبِيلِيُّ = يُوسُفُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَزْدَبِيلِيُّ الشَّافِعِيُّ ، جَمَالُ الدِّينِ (... - ٧٩٩ هـ = ... - ١٣٩٧ م) .

« الصَّحِيحَانِ » = الشَّيْخَانِ : الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ .

الصَّرْدَفِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَثِيئِيُّ الصَّرْدَفِيُّ الرَّنَمِيُّ الْيَمَنِيُّ الشَّافِعِيُّ ، جَمَالُ الدِّينِ (... - ٧٩٢ هـ = ... - ١٣٩٠ م) لَهُ كِتَابُ « التَّفْقِيهِ شَرْحُ التَّنْبِيهِ » : ٢٤٤ ، ٥٠٢ ، ٥٢٦ .

طَاهِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاهِرِ الطَّبْرِيِّ الشَّافِعِيُّ ، الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ (٣٤٨ - ٤٥٠ هـ = ٩٦٠ - ١٠٥٨ م) : ٦٠٠ .

الطَّبْرَانِيُّ = سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَيُّوبَ بْنِ مُطَيْرٍ اللَّخْمِيُّ الشَّامِيُّ ، أَبُو الْقَاسِمِ الطَّبْرَانِيُّ (٢٦٠ - ٣٦٠ هـ = ٨٧٣ - ٩٧١ م) : ٢٢٣ .

الطَّبْرِيُّ = الْقَاضِي الطَّبْرِيُّ = طَاهِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاهِرِ الطَّبْرِيِّ الشَّافِعِيُّ ، الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ (٣٤٨ - ٤٥٠ هـ = ٩٦٠ - ١٠٥٨ م) : ٦٠٠ .

الطَّبْرِيُّ = مُجِبُّ الدِّينِ = أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّبْرِيِّ الشَّافِعِيُّ ، مُجِبُّ الدِّينِ ، أَبُو الْعَبَّاسِ (٦١٥ - ٦٩٤ هـ = ١٢١٨ - ١٢٩٥ م) : ٧٤ ، ٧٧ ، ٢٠٨ ، ٢٧٢ .

الطَّنْبَدَاوِيُّ أَوْ الطَّنْبَدَاوِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ الطَّيِّبِ ، ابْنُ شَمْسِ الدِّينِ الطَّنْبَدَاوِيُّ أَوْ الطَّنْبَدَاوِيُّ الْبَكْرِيُّ الصَّدَبَقِيُّ الشَّافِعِيُّ ، شِهَابُ الدِّينِ ، أَبُو الْعَبَّاسِ (بعد ٨٧٠ - ٩٤٨ هـ = بعد

١٤٦٥ - ١٥٤١ م): ٣١٦ ، ٤٠٥ ، ٤٠٨ ، ٤١٥ ، ٤٨٩ ، ٥٥١ .

الطَّبَّيبُ النَّاشِرِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَلِيٍّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، الطَّبَّيبُ النَّاشِرِيُّ
الْيَمَنِيُّ الشَّافِعِيُّ ، قَاضِي الْقَضَاةِ (٧٨٢ - ٨٧٤ هـ = ١٣٨١ - ١٤٧٠ م) صَاحِبُ كِتَابِ
« إِضْحَاحُ الْفَتَاوِي فِي الثُّكُتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْحَاوِي » : ٣٤٨ ، ٤٧٤ .

عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ ، أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ (٩ ق هـ - ٥٨ هـ = ٦١٣ - ٦٧٨ م) : ٤٩٢ ،
٥٧٢ .

« الْعَبَابُ الْمُحِيطُ بِمُعْظَمِ نُصُوصِ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ » لِأَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاضِي يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَسَّانَ ابْنِ الْمَلِكِ
سَيْفِ بْنِ ذِي يَزْنَ الْمَذْحِجِيِّ السِّنْفِيِّ الْمَرَادِيِّ الزَّيْدِيِّ ، الْإِمَامُ الْأَمَّامُ الْمَجْدُ الْمَرْجِدُ ،
صَفِيٍّ الْأَذِينِ وَشَهَابِ الْأَذِينِ ، أَبِي الْكُرُورِ (٨٤٧ - ٩٣٠ هـ = ١٤٤٣ - ١٥٢٣ م) :
٣٧٧ ، ٤٧٩ ، ٥١٣ ، ٦٢٢ .

الْعَبَّادِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَبَّادِيُّ الْهَرَوِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو عَاصِمٍ
(٣٧٥ - ٤٥٨ هـ = ٩٨٥ - ١٠٦٦ م) : ٣٨ ، ٢١٤ ، ٣٨٨ ، ٣٩٢ ، ٣٩٤ ، ٤٢٤ .

الْعَبَّاسِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ أَرْسَلَانَ الْخَوَارِزْمِيِّ ، مُظَفَّرُ أَوْ مُظْهَرُ الْأَذِينِ
الْعَبَّاسِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو مُحَمَّدٍ (٤٩٢ - ٥٦٨ هـ = ١٠٩٩ - ١١٧٣ م) صَاحِبُ كِتَابِ
« الْكَافِي فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ » : ٣٩٢ ، ٤١٦ .

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سِنَاعٍ الْفَرَارِيُّ الْبَذَرِيُّ الشَّافِعِيُّ الْفِرَكَاحُ ، تَاجُ الْأَذِينِ ،
أَبُو مُحَمَّدٍ (٦٢٤ - ٦٩٠ هـ = ١٢٢٧ - ١٢٩١ م) : ٦٠٧ .

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَبَةَ اللَّهِ الْجُهَنِيُّ الْحَمَوِيُّ الشَّافِعِيُّ ، ابْنُ الْبَارِزِيِّ
(٦٠٨ - ٦٨٣ هـ = ١٢١١ - ١٢٨٤ م) : ٤٥٤ ، ٥٢٦ ، ٥٤٩ .

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ سَابِقِ الْأَذِينِ الْخُصَيْرِيُّ الشُّيُوطِيُّ الشَّافِعِيُّ ،
جَلَالُ الْأَذِينِ ، أَبُو الْفَضْلِ (٨٤٩ - ٩١١ هـ = ١٤٤٥ - ١٥٠٥ م) : ٦٦ ، ٧٤ ، ٩٢ ،
٢٩٦ .

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، وَجِيهُ الْأَذِينِ ابْنُ زِيَادِ الْغَيْثِيِّ الْمَقْصَرِيُّ الزَّيْدِيُّ
الزَّيْدِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الضَّيَاءِ (٩٠٠ - ٩٧٥ هـ = ١٤٩٤ - ١٥٦٨ م) = ابْنُ زِيَادِ .
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ رَسَلَانَ الْكِنَانِيِّ الْعَسْقَلَانِيُّ الْأَصْلِي ثُمَّ الْبُلْقَيْنِيُّ ، جَلَالُ الْأَذِينِ
(٧٦٣ - ٨٢٤ هـ = ١٣٦٢ - ١٤٢١ م) = الْبُلْقَيْنِيُّ .

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَأْمُونِ الْيَسَابُورِيِّ الْمُتَوَلِّيِّ ، أَبُو سَعْدٍ (٤٢٦ - ٤٧٨ هـ =
١٠٣٥ - ١٠٨٦ م) = الْمُتَوَلِّيُّ .

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ فُورَانَ الْفُورَانِي الْمَرُوزِي الشَّافِعِي ، أَبُو الْقَاسِمِ
(٣٨٨ - ٤٦١ هـ = ٩٩٨ - ١٠٦٩ م) : ١٦٠ ، ١٧٦ .

عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُرْدِي الرَّازِيَانِي الْمِصْرِي الْعِرَاقِي الشَّافِعِي ،
زَيْنُ الدِّينِ ، أَبُو الْفَضْلِ ، الْمَعْرُوفُ بِالْحَافِظِ الْعِرَاقِي (٧٢٥ - ٨٠٦ هـ =
١٣٢٥ - ١٤٠٤ م) : ١٣٣ ، ٦٢٢ .

عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ هَوَازَنَ الْقَشِيرِي الشَّافِعِي ، أَبُو نَصْرِ (.... - ٥١٤ هـ =
.... - ١١٢٠ م) صَاحِبُ كِتَابِ « الْمَوْضِعُ » .

عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ابْنُ ثَبَّاتٍ الْفَارِقِي ، أَبُو يَحْيَى (٣٣٥ - ٣٧٤ هـ =
٩٤٦ - ٩٨٤ م) : ٢٠٠ .

عَبْدُ السَّيِّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الصَّبَّاحِ الشَّافِعِي ، أَبُو نَصْرِ
(٤٠٠ - ٤٧٧ هـ = ١٠١٠ - ١٠٨٤ م) : ٧٤ ، ٤١٧ ، ٦٥٨ .

عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ الْحَسَنِ السُّلَمِي الدَّمَشَقِي الشَّافِعِي ،
عَزُّ الدِّينِ ، الْمُلَقَّبُ بِسُلْطَانَ الْعُلَمَاءِ (٥٧٧ - ٦٦٠ هـ = ١١٨١ - ١٢٦٢ م) = ابْنُ
عَبْدِ السَّلَامِ .

عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي الْجَلِيلِي الشَّافِعِي ، صَائِنُ الدِّينِ (.... - بعد
٦٢٩ هـ = - بعد ١٢٣١ م) : ١٣٣ .

عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الشَّيْزَانِي الْأَصْلِي ، الْمَكِّي الشَّافِعِي ،
الْمَعْرُوفُ بِالزَّمْزَمِيِّ (٩٠٠ - ٩٧٦ هـ = ١٤٩٤ - ١٥٦٨ م) = الزَّمْزَمِيُّ .

عَبْدُ الْغَفَّارِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَبْدِ الْغَفَّارِ الْقَزويني الشَّافِعِي ، نَجْمُ الدِّينِ
(.... - ٦٦٥ هـ = - ١٢٦٦ م) صَاحِبُ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » : ٦٠٠ .

عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الرَّافِعِي الْقَزويني ، أَبُو الْقَاسِمِ (٥٥٧ - ٦٢٣ هـ =
١١٦٢ - ١٢٢٦ م) = الرَّافِعِيُّ .

عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنِ هَوَازَنَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ طَلْحَةَ التَّيْسَابُورِي ، ابْنُ الْقَشِيرِي ، أَبُو الْقَاسِمِ ،
زَيْنُ الْإِسْلَامِ (٣٧٦ - ٤٦٥ هـ = ٩٨٦ - ١٠٧٢ م) : ٥٩٤ .

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ الرَّبِيعِ الْحَمِيدِي الْأَسَدِي ، أَبُو بَكْرٍ (.... - ٢١٩ هـ = - ٨٣٤ م) : ٥٢ .

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي فُحَّافَةَ عَثْمَانَ بْنِ عَامِرٍ بْنِ كَعْبِ التَّيْمِي الْقُرَشِي ، أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ
(٥١ هـ - ١٣ هـ = ٥٧٣ - ٦٣٤ م) أَوَّلُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ ، وَأَوَّلُ مَنْ آمَنَ وَشَهِدَ

لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الرِّجَالِ : ١٦٢ ، ٥٧٢ .

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بَامْحَرَمَةَ الْعَدْنِيَّ ، تَقِيُّ الدِّينِ (٩٠٧ - ٩٧٢ هـ = ١٥٠١ - ١٥٦٥ م) : ٤٠٨ ، ٦١٤ .

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ الْعَبْسِيِّ ، مَوْلَاهُمْ ، الْكُوفِيُّ ، أَبُو بَكْرٍ (١٥٩ - ٢٣٥ هـ = ٧٧٦ - ٨٤٩ م) : ٦٤٦ .

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ التُّعْمَانِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْبَكْرِيِّ الْوَائِلِيِّ الْأَصْبَهَانِيِّ التَّيْمِيِّ الشَّافِعِيِّ الْقَاضِي ، أَبُو مُحَمَّدٍ ، ابْنُ اللَّبَّانِ (.... - ٤٤٦ هـ = - ١٠٥٤ م) : ٢٣٩ .

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مَوْدُودِ الْمُوصِلِيِّ الْبَلَدَجِيِّ الْحَنَفِيِّ ، مَجْدُ الدِّينِ ، أَبُو الْفَضْلِ (٥٩٩ - ٦٨٣ هـ = ١٢٠٣ - ١٢٨٤ م) : ٢٧٣ .

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَيَّوَيْهِ الْجَوْنِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو مُحَمَّدٍ (.... - ٤٣٨ هـ = - ١٠٤٧ م) : ٤٠٣ .

عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْنِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو الْمَعَالِي ، رُكْنُ الدِّينِ ، الْمُلَقَّبُ بِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ (٤١٩ - ٤٧٨ هـ = ١٠٢٨ - ١٠٨٥ م) = الْإِمَامُ .

عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي بْنِ عَلِيٍّ بْنِ تَمَامِ السُّبْكِيِّ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزَرَجِيِّ الشَّافِعِيِّ السُّبْكِيِّ ، تَاجُ الدِّينِ ، أَبُو نَصْرِ (٧٢٧ - ٧٧١ هـ = ١٣٢٧ - ١٣٧٠ م) : ٢٦٥ ، ٣٧٧ ، ٤١٦ ، ٦٢٩ .

عُثْمَانُ بْنُ صَلَاحِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ النَّصْرِيِّ الشَّهْرُزُورِيِّ الْكُرْدِيِّ الشَّرْحَانِي الشَّافِعِيِّ ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الصَّلَاحِ ، تَقِيُّ الدِّينِ ، أَبُو عَمْرٍو (٥٧٧ - ٦٤٣ هـ = ١١٨١ - ١٢٤٥ م) = ابْنُ الصَّلَاحِ .

عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ ابْنِ أَبِي الْعَاصِ بْنِ أُمَيَّةَ ، ذُو الثُّورَيْنِ (٤٧ ق . هـ - ٣٥ هـ = ٥٧٧ - ٦٥٦ م) أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ، وَثَلَاثُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ وَاحِدُ الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ : ١٦٢ ، ٥٨١ .

عُثْمَانُ بْنُ عِيسَى بْنِ دِرْبَاسِ الْمَارَانِيِّ ، ضِيَاءُ الدِّينِ ، أَبُو عَمْرٍو (٥١٦ - ٦٠٢ هـ = ١١٢٣ - ١٢٠٦ م) صَاحِبُ «الْأَسْتِفْصَاءِ لِمَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ الْفُقَهَاءِ» : ٥٨١ ، ٦٦٣ .

«أَعْدَدَهُ شَرْحُ الْإِبَانَةِ» لِأَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّبْرِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مُحِبُّ الدِّينِ ، أَبِي الْعَبَّاسِ (٦١٥ - ٦٩٤ هـ = ١٢١٨ - ١٢٩٥ م) : ٧٧ ، ٦٢٨ .

الْعِرَاقِيُّ = زَيْنُ الدِّينِ = عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُرْدِيُّ الرَّازِي الْمِصْرِيُّ الْعِرَاقِيُّ الشَّافِعِيُّ ، زَيْنُ الدِّينِ ، أَبُو الْفَضْلِ ، الْمَعْرُوفُ بِالْحَافِظِ الْعِرَاقِيِّ

(٧٢٥ - ٨٠٦ هـ = ١٣٢٥ - ١٤٠٤ م) : ١٣٣ ، ٦٢٢ .

العِرَاقِيّ = وَلِيُّ الدِّينِ = أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْكُرْدِيّ الرَّازِيّ الْمِصْرِيّ
العِرَاقِيّ الشَّافِعِيّ ، وَلِيُّ الدِّينِ ، أَبُو زُرْعَةَ (٧٦٢ - ٨٣٦ هـ = ١٣٦١ - ١٤٢٣ م) :
٦١٤ .

عِزُّ الدِّينِ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ = عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ الْحَسَنِ السَّلَمِيّ
الدَّمَشَقِيّ ، عِزُّ الدِّينِ ، الْمُلَقَّبُ بِسُلْطَانِ الْعُلَمَاءِ (٥٧٧ - ٦٦٠ هـ =
١١٨١ - ١٢٦٢ م) = ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ .

« الْعَزِيزُ » لِعَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الرَّافِعِيّ الْقُرُونِيّ الشَّافِعِيّ ، أَبِي الْقَاسِمِ
(٥٥٧ - ٦٢٣ هـ = ١١٦٢ - ١٢٢٦ م) : ٦١٤ .

العَسْقَلَانِيّ = أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنَانِيّ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيّ الشَّافِعِيّ ، أَبُو
الْفَضْلِ ، شَهَابُ الدِّينِ (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ = ١٣٧٢ - ١٤٤٩ م) : ٧٥ .

عَطَاءُ بْنُ أَسْلَمَ بْنِ صَفْوَانَ ، ابْنُ أَبِي رِيَّاحٍ (٢٧ - ١١٤ هـ = ٦٤٧ - ٧٣٢ م) : ٣٤٨ .

عَطِيَّةُ الْمَكِّيّ ، لَمْ أَسْتَطِعْ تَعْيِينَهُ ، هَلْ هُوَ : عَطِيَّةُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حَسَنِ السَّلَمِيّ الْمَكِّيّ ،
زَيْنُ الدِّينِ (.... - ٩٨٣ هـ = - ١٥٧٦ م) ؟ : ٤٥٣ ، ٥٥٢ ، ٦٦١ .

عَلِيّ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ الْهَاشِمِيّ الْقُرَشِيّ ، أَبُو الْحَسَنِ (٢٣ ق هـ - ٤٠ هـ =
٦٠٠ - ٦٦١ م) أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَرَأْسُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ ، وَاحِدُ الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرِينَ
بِالْجَنَّةِ ، وَابْنُ عَمِّ النَّبِيِّ وَصَهْرُهُ : ١٦٢ ، ٥٥٣ .

عَلِيّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْجُورِيّ الشَّافِعِيّ ، أَبُو الْحَسَنِ (.... - القرن الرابع الهجري = القرن
العاشر الميلادي) : ٣٦٤ ، ٥٤٩ .

عَلِيّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْجُرْجَانِيّ الْحَنَفِيّ ، الْقَاضِي ،
أَبُو الْحَسَنِ (٣٢٣ - ٣٩٢ هـ = ٩٣٥ - ١٠٠٢ م) : ٢٤٧ ، ٣٦٩ .

عَلِيّ بْنُ عَبْدِ الْكَافِي بْنِ عَلِيٍّ بْنِ تَمَّامِ السُّبُكِيِّ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزَرَجِيِّ الشَّافِعِيّ ، تَقِيُّ الدِّينِ ،
أَبُو الْحَسَنِ (٦٨٣ - ٧٨٦ هـ = ١٢٨٤ - ١٣٥٥ م) = السُّبُكِيُّ .

عَلِيّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْحَسَنِيِّ السَّنَهُودِيّ الشَّافِعِيّ ، نُورُ الدِّينِ ، أَبُو الْحَسَنِ
(٨٤٤ - ٩١١ هـ = ١٤٤٠ - ١٥٠٦ م) : ٢٢٧ ، ٦٠٥ ، ٦٢٣ .

عَلِيّ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مَهْدِيٍّ ، أَبُو الْحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيّ الشَّافِعِيّ (٣٠٦ - ٣٨٥ هـ =
٩١٩ - ٩٩٥ م) = الدَّارَقُطْنِيُّ .

عَلِيّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَبِيبِ الْمَاورِدِيّ الشَّافِعِيّ ، أَقْضَى الْقَضَاةَ ، أَبُو الْحَسَنِ

(٣٦٤ - ٤٥٠ هـ = ٩٧٤ - ١٠٥٨ م).

عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بْنِ نُفَيْلٍ الْفَرَسِيُّ الْعَدَوِيُّ ، أَبُو حَفْصٍ (٤٠ ق. هـ - ٢٣ هـ = ٥٨٤ - ٦٤٤ م) ثَانِي الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ ، وَأَوَّلُ مَنْ لُقِبَ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ، الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ : ١١٣ ، ١٦٢ ، ٢٥٢ ، ٣٨٣ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٥٢٥ ، ٥٥٣ ، ٥٦٤ ، ٥٩٨ .

عُمَرُ الْفَتَى الرَّبِيدِيُّ (..... هـ = م) شَيْخُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ الرَّبِيدِيِّ ، الْإِمَامُ الْأَمَّاجِدِ الْمَرْجِدِ : ٣٧٥ .

عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَكْرَمَةَ الْبَزْزِيِّ [هَكَذَا ضَبَطَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ بِفَتْحِ الْبَاءِ ، وَضَبَطَهُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ بِكَسْرِ الْبَاءِ] الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْقَاسِمِ ، جَمَالُ الْإِسْلَامِ (٤٧١ - ٥٦٠ هـ = ١٠٧٨ - ١١٦٥ م) كَانَ إِمَامَ جَزِيرَةِ ابْنِ عُمَرَ وَفَقِيهَهَا وَمُفْتِيهَا : ٣٩ .

عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ الْأَنْصَارِيِّ الشَّافِعِيُّ ، سِرَاجُ الدِّينِ ، أَبُو حَفْصٍ ، ابْنُ النَّحْوِيِّ ، الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ الْمَلَقَنِ (٧٢٣ - ٨٠٤ هـ = ١٣٢٣ - ١٤٠١ م) .

الْعُمَرَانِيُّ = يَحْيَى بْنُ أَبِي الْخَيْرِ سَالِمِ بْنِ أَسْعَدَ بْنِ يَحْيَى الْعُمَرَانِيُّ الْيَمَنِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْحُسَيْنِ (٤٨٩ - ٥٥٨ هـ = ١٠٩٦ - ١١٦٣ م) : ٢٢٦ .

الْغَامِدِيَّةُ : ٥٧٦ .

ابْنُ الْغَرَابِيلِيِّ = مُحَمَّدُ بْنُ قَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزِّيِّ الشَّافِعِيُّ ، وَيُعرفُ بِأَبْنِ قَاسِمٍ وَبِأَبْنِ الْغَرَابِيلِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، شَمْسُ الدِّينِ (٨٥٩ - ٩١٨ هـ = ١٤٥٥ - ١٥١٢ م) الْغَزِّيُّ .

الْغَزَالِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيِّ الشَّافِعِيُّ ، حُجَّةُ الْإِسْلَامِ ، أَبُو حَامِدٍ (٤٥٠ - ٥٥٥ هـ = ١٠٥٨ - ١١١١ م) : ٤٥ ، ٨٢ ، ٩٤ ، ١٣٢ ، ١٦٠ ، ١٦٤ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٨ ، ٣٠٩ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٥٠ ، ٤٦٥ ، ٤٩٣ ، ٥٥٣ ، ٥٧٣ ، ٥٩٢ ، ٦٠٩ ، ٦١٣ .

الْغَزِّيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ قَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزِّيِّ الشَّافِعِيُّ ، وَيُعرفُ بِأَبْنِ قَاسِمٍ وَبِأَبْنِ الْغَرَابِيلِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، شَمْسُ الدِّينِ (٨٥٩ - ٩١٨ هـ = ١٤٥٥ - ١٥١٢ م) : ١٣٣ ، ٣٩٨ ، ٦٢٩ ، ٦٤٨ ، ٦٦٠ .

الْفَارِفِيُّ = الْحَسَنُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ بَرْهَوْنٍ الْفَارِفِيِّ ، أَبُو عَلِيٍّ (٤٣٣ - ٥٢٨ هـ = ١٠٤١ - ١١٣٣ م) صَاحِبُ « فَوَائِدِ الْمُهَذَّبِ » : ١٠٨ .

الْفَاشَانِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الزَّاهِدُ ، أَبُو زَيْدِ الْمَرْوَزِيِّ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ الْفَاشَانِيُّ (٢٨١ - ٣٧١ هـ = ٨٩٤ - ٩٨١ م) .

« فتاوى ابن حجر الهيثمي » لأحمد بن محمد بن علي بن حجر ، شيخ الإسلام
 شهاب الدين ابن حجر الهيثمي السعدي المكي الشافعي ، أبي العباس
 (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ = ١٥٠٤ - ١٥٦٧ م) وله كتابان يجمعان فتاواه ، الأول اسمه :
 « الفتاوى الحديثية » والثاني اسمه « الفتاوى الفقهية الكبرى » : ١٠٨ ، ١٨٦ ،
 ٦١٤ .

« فتاوى البغوي » للحسين بن مسعود بن محمد الفراء أو ابن الفراء البغوي الشافعي ،
 مخبي الشنة ، أبي محمد (٤٣٦ - ٥١٠ هـ = ١٠٤٤ - ١١١٧ م) : ٤٧٠ ، ٤٠٢ ،
 « فتاوى ابن الخياط » لأحمد بن محمد الديلمي الخياط ، ويقال له أيضاً : ابن الخياط ،
 أبي العباس (.... - ٣٧٣ هـ = - ٩٨٣ م) : ٣٩٢ .

« فتاوى ابن زياد الغنوي المفسري الزبيدي » لعبد الرحمن بن عبد الكريم بن إبراهيم ،
 وجيه الدين ابن زياد الغنوي المفسري الزبيدي الشافعي ، أبي الضياء
 (٩٠٠ - ٩٧٥ هـ = ١٤٩٤ - ١٥٦٨ م) : ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٦١٥ .

« فتاوى البلقيني » لعبد الرحمن بن عمر بن رسلان الكناني العسقلاني الأصل ثم البلقيني
 الشافعي ، جلال الدين (٧٦٣ - ٨٢٤ هـ = ١٣٦٢ - ١٤٢١ م) : ٦١٥ .

« فتاوى ابن الصلاح » لعثمان بن صلاح الدين عبد الرحمن بن عثمان النصري الشهري
 الكندي الشرخاني الشافعي ، المعروف بابن الصلاح ، تقي الدين ، أبي عمرو
 (٥٧٧ - ٦٤٣ هـ = ١١٨١ - ١٢٤٥ م) : ٥٥٠ .

« الفتاوى الحلي » لعلي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي الأنصاري الخزرجي
 الشافعي ، تقي الدين ، أبي الحسن (٦٨٣ - ٧٨٦ هـ = ١٢٨٤ - ١٣٥٥ م) : ٦٢١ .

« فتاوى الرزاد » لموسى بن زين العابدين بن أحمد بن أبي بكر الرزاد البكري الصديقي
 الشافعي ، كمال الدين (.... - ٩٢٣ هـ = - ١٥١٧ م) : ٤١٣ ، ٤٦٧ .

« فتاوى السبكي » لعلي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي الأنصاري الخزرجي
 الشافعي ، تقي الدين ، أبي الحسن (٦٨٣ - ٧٨٦ هـ = ١٢٨٤ - ١٣٥٥ م) : ٦٢٢ .

« فتاوى الطنبذائي أو الطنبذائي » لأحمد بن الطيب ابن شمس الدين الطنبذائي أو
 الطنبذائي البكري الصديقي الشافعي ، شهاب الدين ، أبي العباس (بعد
 ٨٧٠ - ٩٤٨ هـ = بعد ١٤٦٥ - ١٥٤١ م) : ٥٥١ .

« فتاوى عطية المكي » لم استطع تعيين عطية ، هل هو : عطية بن علي بن حسن السلمي
 المكي ، زين الدين (.... - ٩٨٣ هـ = - ١٥٧٦ م) ؟ : ٥٥٢ .

- « فتاوى الغزالي » لمحمد بن محمد الغزالي الشافعي ، حجة الإسلام ،
أبي حامد (٤٥٠ - ٥٠٥ هـ = ١٠٥٨ - ١١١١ م) : ٣٢٥ ، ٤١٤ .
- « فتاوى قاضي خان » لحسن بن منصور الأوزجندی الفرغاني الحنفي ، المعروف بقاضي
خان (.... - ٥٩٢ هـ = - ١١٩٦ م) : ٥٩٢ .
- « فتاوى القفال » لمحمد بن أحمد بن الحسين بن عمر القفال الشافعي الفارقي الشافعي ،
فخر الإسلام المستظهري ، أبي بكر (٤٢٩ - ٥٠٧ هـ = ١٠٣٧ - ١١١٤ م) صاحب
« حلية العلماء » : ٤٩٢ .
- « فتح الجواد شرح الإرشاد » = « شرح الإرشاد » لأحمد بن محمد بن علي بن حجر ،
شيخ الإسلام شهاب الدين ابن حجر الهيثمي السعدي المكي الشافعي ، أبي العباس
(٩٠٩ - ٩٧٤ هـ = ١٥٠٤ - ١٥٦٧ م) وله شرحان لـ « الإرشاد » ، الأول اسمه :
« فتح الجواد شرح الإرشاد » والثاني اسمه : « الإمداد شرح الإرشاد » .
- الفراء أو ابن الفراء البغوي = الحسين بن مسعود بن محمد الفراء أو ابن الفراء البغوي
الشافعي ، مخبي السنة ، أبو محمد (٤٣٦ - ٥١٠ هـ = ١٠٤٤ - ١١١٧ م) =
البغوي .
- الفزكاح = عبد الرحمن بن إبراهيم بن سباع الفزاري البذري الشافعي الفزكاح ، تاج الدين ،
أبو محمد (٦٢٤ - ٦٩٠ هـ = ١٢٢٧ - ١٢٩١ م) : ٧١ ، ٧٤ ، ٤٠٩ .
- الفزاري = عبد الرحمن بن إبراهيم بن سباع الفزاري البذري الشافعي الفزكاح ،
تاج الدين ، أبو محمد (٦٢٤ - ٦٩٠ هـ = ١٢٢٧ - ١٢٩١ م) : ٧١ ، ٧٤ ، ٤٠٩ .
- الفوراني = عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن فوران الفوراني المروزي الشافعي ،
أبو القاسم (٣٨٨ - ٤٦١ هـ = ٩٩٨ - ١٠٦٩ م) : ١٦٠ ، ١٧٦ .
- القاضي أبو الطيب = طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري الشافعي ، القاضي أبو الطيب
(٣٤٨ - ٤٥٠ هـ = ٩٦٠ - ١٠٥٨ م) : ٤٧٩ ، ٦٠٠ .
- القاضي الجرجاني = علي بن عبد العزيز بن علي بن إسماعيل الجرجاني الشافعي ،
القاضي ، أبو الحسن (٣٢٣ - ٣٩٢ هـ = ٩٣٥ - ١٠٠٢ م) .
- القاضي حسين = حسين بن محمد بن أحمد المروزي أو المروزي الشافعي ، القاضي
حسين ، أبو علي (.... - ٤٦٢ هـ = - ١٠٦٩ م) : ١٠٠ ، ١٣٦ ، ١٨٦ ،
٢٠٢ ، ٢٦٥ ، ٢٨٢ ، ٣١٣ ، ٣٢٧ ، ٣٨٧ ، ٣٩٢ ، ٤٢٠ ، ٥٧٢ ، ٥٨٨ ،
٥٩٦ ، ٦١٤ ، ٦٧٢ .

- قَاضِي خَان = حَسَنُ بْنُ مَنْصُورِ الْأَوْزَجَنْدِيِّ الْفَرَّغَانِيِّ الْحَنْفِيِّ ، الْمَعْرُوفُ بِقَاضِي خَان
(... - ٥٩٢ هـ = ... - ١١٩٦ م) : ٥٩٢ .
- القَاضِي شَرِيحٌ = شَرِيحُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ قَيْسِ بْنِ الْجَهْمِ الْكِنْدِيِّ ، أَبُو أُمَيَّةَ (... - ٧٨ هـ =
... - ٦٩٧ م) .
- القَاضِي الطَّبْرِيُّ = طَاهِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاهِرِ الطَّبْرِيِّ ، الشَّافِعِيُّ ، القَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ
(٣٤٨ - ٤٥٠ هـ = ٩٦٠ - ١٠٥٨ م) : ٦٠٠ .
- القَزْوِينِيُّ = عَبْدُ الْغَفَّارِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَبْدِ الْغَفَّارِ الْقَزْوِينِيُّ الشَّافِعِيُّ ، نَجْمُ الدِّينِ
(... - ٦٦٥ هـ = ... - ١٢٦٦ م) : ٦٠٠ .
- القُشَيْرِيُّ = عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ هَوَازَنَ الْقُشَيْرِيِّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو نَصْرِ
(... - ٥١٤ هـ = ... - ١١٢٠ م) صَاحِبُ كِتَابِ « الْمَوْضِعُ » .
- القُشَيْرِيُّ = عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ هَوَازَنَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ طَلْحَةَ التَّيْسَابُورِيِّ ، ابْنُ الْقُشَيْرِيِّ ،
أَبُو الْقَاسِمِ ، زَيْنُ الْإِسْلَامِ (٣٧٦ - ٤٦٥ هـ = ٩٨٦ - ١٠٧٢ م) : ٥٩٤ .
- الْقَفَّالُ = مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُمَرَ الْقَفَّالِ الشَّاشِيِّ الْفَارَقِيِّ الشَّافِعِيُّ ،
فَخْرُ الْإِسْلَامِ الْمُسْتَظْهَرِيُّ ، أَبُو بَكْرٍ (٤٢٩ - ٥٠٧ هـ = ١٠٣٧ - ١١١٤ م) صَاحِبُ
« حَلِيَةِ الْعُلَمَاءِ » : ٧٢ ، ٧٥ ، ٢٤٧ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٨ ، ٤١٢ ،
٤٢٠ ، ٤٤٣ ، ٥٧٥ ، ٦٤٢ .
- الْقَمَّاطُ = مُحَمَّدُ بْنُ حُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حُسَيْنِ الْقَمَّاطِ الزَّيْبِيدِيِّ الشَّافِعِيِّ ، الْقَاضِي
وَالْمُفْتِي ، جَمَالُ الدِّينِ (٨٢٨ - ٩٠٣ هـ = ١٤٢٤ - ١٤٩٧ م) تَلْمِذُ الطَّيِّبِ النَّشِيرِيِّ
وَعُمَرُ الْفَتَى : ٣١٦ .
- الْقَمُولِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ أَبِي الْحَرَمِ الْقُرَشِيِّ الْمَخْزُومِيُّ الْقَمُولِيُّ الشَّافِعِيُّ ، نَجْمُ الدِّينِ
(٦٤٥ - ٧٢٧ هـ = ١٢٤٧ - ١٣٢٧ م) : ٤٠٢ .
- « الْقَوَاعِدُ » لِمُحَمَّدِ بْنِ بَهَادَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الزُّرْكَشِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، بَذَرِ الدِّينِ
(٧٤٥ - ٧٩٤ هـ = ١٣٤٤ - ١٣٩٢ م) : ١٧٧ .
- « الْكَافِي فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ » لِمُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ أَرْسَلَانَ الْخَوَارِزْمِيِّ
الشَّافِعِيِّ ، مُطَفِّرٍ أَوْ مُظْهِرِ الدِّينِ الْعَبَّاسِيِّ ، أَبِي مُحَمَّدٍ (٤٩٢ - ٥٦٨ هـ =
١٠٩٩ - ١١٧٣ م) : ٥٠٣ .
- « الْكِفَايَةُ » = « كِفَايَةُ النَّبِيِّ شَرْحُ التَّنْبِيهِ » لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُرْتَضَى الْأَنْصَارِيِّ
الشَّافِعِيِّ ، نَجْمِ الدِّينِ ، ابْنِ الرُّفْعَةِ ، أَبِي الْعَبَّاسِ (٦٤٥ - ٧١٠ هـ =

١٢٤٧ - ١٣١٠ م) : ٧٣ ، ٢٠٥ ، ٥١٦ .

« الْكَفَايَةُ شَرْحُ تَنْبِيهِ الشَّيْرَازِيِّ » لِعُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ الْأَنْصَارِيِّ الشَّافِعِيِّ ،
سِرَاجِ الدِّينِ ، أَبِي حَفْصِ بْنِ التَّخَوِيِّ ، الْمَعْرُوفِ بِابْنِ الْمُطَّلَنِ (٧٢٣ - ٨٠٤ هـ =
١٣٢٣ - ١٤٠١ م) .

كَمَالُ الدِّينِ الرَّدَّادُ = مُوسَى بْنُ زَيْنِ الْعَابِدِينَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الرَّدَّادُ الْبُكْرِيُّ الصَّدِيقِيُّ
الشَّافِعِيُّ ، كَمَالُ الدِّينِ (٩٢٣ هـ = ... - ١٥١٧ م) : ٦٠ ، ١٠٨ ، ٤٦٧ .

الْمَارَانِيُّ ، ابْنُ دِرْبَاسٍ = عُثْمَانُ بْنُ عَيْسَى بْنِ دِرْبَاسٍ الْمَارَانِيُّ ، ضِيَاءُ الدِّينِ ، أَبُو عَمْرٍو
(٥١٦ - ٦٠٢ هـ = ١١٢٣ - ١٢٠٦ م) صَاحِبُ « الْأَسْتِفْصَاءِ لِمَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ
الْمُفْهَمَاءِ » : ٥٨١ ، ٦٦٣ .

مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ الْأَسْلَمِيُّ الصَّحَابِيُّ (٥٠٠ - ٥٠٠ هـ = ... - ... م) : ٥٧٦ ، ٥٧٨ ،
٥٨٥ .

مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ الْأَصْبَحِيُّ الْحَمِيرِيُّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (٩٣ - ١٧٩ هـ = ٧١٢ - ٧٩٥ م)
أَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ ، وَإِلَيْهِ تُنْسَبُ الْمَالِكِيَّةُ : ٤٤ ، ٥٣ ، ٦٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٥ ،
٨٠ ، ٩٤ ، ٢٥٦ ، ٢٦١ ، ٣٨٣ ، ٤٣٢ ، ٤٩٣ ، ٥٢٥ ، ٥٤٧ ، ٥٥٥ ، ٥٧٥ ،
٦١٥ ، ٦٤٦ .

الْمَآوَرِدِيُّ = عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَبِيبٍ الْمَآوَرِدِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَقْضَى الْقَضَاةِ ، أَبُو الْحَسَنِ
(٣٦٤ - ٤٥٠ هـ = ٩٧٤ - ١٠٥٨ م) : ١٩١ ، ٤٨٩ ، ٥٣٤ ، ٥٣٩ ، ٥٤٦ ، ٥٧٥ ،
٥٩٠ ، ٦١٣ ، ٦٢٤ ، ٦٣١ .

الْمَوَلِيُّ = عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَأْمُونِ النَّسَابُورِيِّ الْمَوَلِيُّ ، أَبُو سَعْدٍ (٤٢٦ - ٤٧٨ هـ =
١٠٣٥ - ١٠٨٦ م) : ٨٢ ، ٩٦ ، ١٠٦ ، ٢٤٧ ، ٣٩٣ ، ٤٤٦ ، ٤٨١ ، ٤٩٢ .

« الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهَذَّبِ » لِيَحْيَى بْنِ شَرَفِ بْنِ مُرِّي بْنِ حَسَنِ الْحِزَامِيِّ الْحَوَارِيِّ النَّوَوِيِّ
الشَّافِعِيِّ ، مُخَيِّ الدِّينِ ، أَبِي زَكَرِيَّا (٦٣١ - ٦٧٦ هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م) : ٤٤ ،
٥١ ، ٥٦ ، ٧١ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٩١ ، ٩٤ ، ٩٨ ، ١٠٨ ، ١٤٣ ، ١٤٩ ، ١٦٠ ،
١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٦٩ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ، ١٨٢ ، ١٩٣ ، ٢٠٧ ، ٢١١ ، ٢٣٦ ،
٢٤١ ، ٢٥٨ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٧٠ ، ٢٧٥ ، ٢٨١ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣٧٤ ،
٤٤٤ ، ٤١٥ .

الْمُحَاسِبِيُّ = الْحَارِثُ بْنُ أَسَدٍ الْمُحَاسِبِيُّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (٢٤٣ هـ = ... -
٨٥٧ م) : ٣٩٩ .

الْمَحَامِلِيُّ = الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْمَحَامِلِيِّ الضَّبِّيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ

أَلْبَعْدَادِيُّ الشَّافِعِيُّ (٢٣٥ - ٣٣٠ هـ = ٨٤٩ - ٩٤١ م) : ٦٨ .

مُحِبُّ الدِّينِ = الطَّبْرِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّبْرِيُّ الشَّافِعِيُّ ، مُحِبُّ الدِّينِ ،
أَبُو الْعَبَّاسِ (٦١٥ - ٦٩٤ هـ = ١٢١٨ - ١٢٩٥ م) : ٧٤ ، ٧٧ ، ٢٠٨ ، ٢٧٢ .

« أَلْمُحَرَّرُ » لِلرَّافِعِيِّ = عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الرَّافِعِيُّ الْقُرُونِيُّ الشَّافِعِيُّ ،
أَبِي الْقَاسِمِ (٥٥٧ - ٦٢٣ هـ = ١١٦٢ - ١٢٢٦ م) : ٢٢١ ، ٣٣٥ ، ٤٩٨ .

مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْأَزْهَرِ الْهَرَوِيُّ ، أَبُو مَنْصُورٍ (٢٨٢ - ٣٧٠ هـ = ٨٩٥ - ١٠٨١ م) :
٥٦٥ .

مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَلِيٍّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، الطَّبِيبُ النَّاشِرِيُّ الْيَمَنِيُّ الشَّافِعِيُّ قَاضِي
الْقَضَا (٧٨٢ - ٨٧٤ هـ = ١٣٨١ - ١٤٧٠ م) صَاحِبُ كِتَابِ « إِضْحَاحُ الْفِتَاوِي فِي
الْثَّكَبِ الْمَتَعَلِّقَةِ بِالْحَاوِي » : ٣٤٨ ، ٤٧٤ .

مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُمَرَ الْقَقَالِ الشَّاشِيِّ الْفَارِقِيِّ الشَّافِعِيُّ ، فَخْرُ الْإِسْلَامِ
الْمُسْتَظْهَرِيُّ ، أَبُو بَكْرٍ (٤٢٩ - ٥٠٧ هـ = ١٠٣٧ - ١١١٤ م) صَاحِبُ « حَلِيَّةِ
الْعُلَمَاءِ » : ٢٧٤ .

مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَهْلٍ الشَّرْحَسِيِّ الْحَنْفِيِّ ، شَمْسُ الْأَيْمَةِ ، أَبُو بَكْرٍ (. . . - ٤٨٣ هـ =
١٠٩٠ م) : ٦٢٨ .

مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّاهِدُ ، أَبُو زَيْدٍ الْمَرْوَزِيُّ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ الْفَاشَانِيُّ
(٢٨١ - ٣٧١ هـ = ٨٩٤ - ٩٨١ م) .

مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَبَادِيِّ الْهَرَوِيِّ ، أَبُو عَاصِمٍ (٣٧٥ - ٤٥٨ هـ =
٩٨٥ - ١٠٦٦ م) = الْعَبَادِيُّ .

مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ شَافِعٍ الْهَاشِمِيِّ الْقُرَشِيِّ الْمُطَّلِبِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ،
الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ (١٥٠ - ٢٠٤ هـ = ٧٦٧ - ٨٢٠ م) أَحَدُ الْأَيْمَةِ الْأَرْبَعَةِ ، وَإِلَيْهِ نِسْبَةُ
الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ .

مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ حُزَيْمَةَ السَّلَمِيِّ ، أَبُو بَكْرٍ (٢٢٣ - ٣١١ هـ = ٨٣٨ - ٩٢٤ م) :
١٥٨ .

مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُغِيرَةِ الْبُخَارِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (١٩٤ - ٢٥٦ هـ =
٨١٠ - ٨٧٠ م) = الْبُخَارِيُّ .

مُحَمَّدُ بْنُ بَهَادَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّزْكَشِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، بَذْرُ الدِّينِ
(٧٤٥ - ٧٩٤ هـ = ١٣٤٤ - ١٣٩٢ م) = الرَّزْكَشِيُّ .

مُحَمَّدُ بْنُ حَبَّانَ بْنِ أَحْمَدَ التَّمِيمِيِّ ، أَبُو حَاتِمٍ الْبُسْتِيُّ ، الْمَشْهُورُ بِأَبْنِ حَبَّانَ
(.... - ٣٥٤هـ = - ٩٦٥م) : ٥٨٦ .

مُحَمَّدُ بْنُ حُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حُسَيْنِ الْقَمَّاطِ الرَّبِيدِيِّ ، الْقَاضِي وَالْمُفْتِي ، جَمَالُ الدِّينِ
(٨٢٨ - ٩٠٣هـ = ١٤٢٤ - ١٤٩٧م) تَلَمِذُ الطَّبَّيبِ النَّاسِرِيِّ وَعُمَرُ الْفَتَى : ٣١٦ .

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَنِيئِيُّ الصَّرْدَفِيُّ الرَّزْمِيُّ الْيَمَنِيُّ الشَّافِعِيُّ ، جَمَالُ الدِّينِ
(.... - ٧٩٢هـ = - ١٣٩٠م) لَهُ كِتَابُ « التَّفْقِيهِ شَرْحُ التَّنْبِيهِ » : ٢٤٤ ، ٥٠٢ ،

٥٢٦ .

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْدُوَيْهِ بْنِ نَعِيمِ الضَّبِّيِّ الطَّهْمَانِيِّ النَّيْسَابُورِيِّ ، الشَّهِيرُ بِالْحَاكِمِ ،
وَيُعْرَفُ بِأَبْنِ الْبَيْعِ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (٣٢١ - ٤٠٥هـ = ٩٣٣ - ١٠١٤م) : ٥٧ ، ٦٦٢ .

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، ابْنُ قَاضِي عَجَلُونَ الدَّمَشْقِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو الْفَضْلِ ،
نَجْمُ الدِّينِ (٨٣١ - ٨٧٦هـ = ١٤٢٨ - ١٤٧٢م) : ٣٦٩ .

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمُنْعِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْجَرِيِّ ثُمَّ الْقَاهِرِيِّ الشَّافِعِيِّ
(٨٢٢ - ٨٨٩هـ = ١٤١٩ - ١٤٨٤م) : ١٦٣ ، ٥٤٩ .

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْمَيْمُونِ الدَّارِمِيِّ الْبَغْدَادِيِّ ، أَبُو الْفَرَجِ
(٣٥٨ - ٤٤٨هـ = ٩٦٩ - ١٠٥٦م) .

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ الْجُرْجَانِيُّ الْحَنَفِيُّ ، نَوْرُ الدِّينِ
(.... - ٨٣٨هـ = - ١٤٣٤م) : ٢٤٧ ، ٣٦٩ .

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ وَهْبِ بْنِ مُطِيعٍ ، أَبُو الْفَتْحِ ، تَقِيُّ الدِّينِ الْقُسَيْرِيُّ ، الْمَعْرُوفُ كَأَبِيهِ
وَجَدَهُ بِأَبْنِ دَقِيقِ الْعَبِيدِ (٦٢٥ - ٧٠٢هـ = ١٢٢٨ - ١٣٠٢م) : ٦١٤ .

مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بْنِ سَوْرَةَ بْنِ مُوسَى السَّلْمِيِّ الْبُوعِيِّ التَّرْمِذِيِّ ، أَبُو عِيسَى
(٢٠٩ - ٢٧٩هـ = ٨٢٤ - ٨٩٢م) = التَّرْمِذِيُّ .

مُحَمَّدُ بْنُ قَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزِّيِّ الشَّافِعِيِّ ، وَيُعْرَفُ بِأَبْنِ قَاسِمٍ وَبِأَبْنِ الْغَزَائِيلِيِّ ،
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، شَمْسُ الدِّينِ (٨٥٩ - ٩١٨هـ = ١٤٥٥ - ١٥١٢م) = الْغَزِّيُّ .

مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَلِيٍّ الْمُرِّيِّ الْمَقْدِسِيِّ الشَّافِعِيِّ ، الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ
أَبِي شَرِيفٍ ، كَمَالُ الدِّينِ ابْنُ الْأَمِيرِ نَاصِرِ الدِّينِ ، أَبُو الْمَعَالِي (٨٢٢ - ٩٠٦هـ =

١٤١٩ - ١٥٠١م) : ٤٥٣ .

مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَوْضِ بْنِ
عَبْدِ الْخَالِقِ الْبَكْرِيِّ الصَّدِيقِيِّ ، أَبُو الْحَسَنِ (٨٩٩ - ٩٥٢هـ = ١٤٩٣ - ١٥٤٥م) [هل

هناك التباس مع اسم ابنه ؟ : ١٢٦ ، ١٧٢ ، ١٧٣ .

مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْعَرَبِيِّ الْحَنَابِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ ، الْمَعْرُوفُ بِمُحْيِي الدِّينِ ابْنِ عَرَبِيٍّ ، الْمُلَقَّبُ بِالشَّيْخِ الْأَكْبَرِ (٥٦٠ - ٦٣٨ هـ = ١١٦٥ - ١٢٤٠ م) : ٥٧١ .

مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَوْضِ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ الْبَكْرِيِّ الصَّدِيقِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو بَكْرٍ زَيْنُ الْعَابِدِينَ (٩٣٠ - ٩٩٤ هـ = ١٥٨٤ - ١٥٨٦ م) [هَلْ هُنَاكَ التَّيَاسُ مَعَ اسْمِ وَالِدِهِ ؟] : ١٢٦ .

مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيِّ الشَّافِعِيِّ ، حُجَّةُ الْإِسْلَامِ ، أَبُو حَامِدٍ (٤٥٠ - ٥٥٥ هـ = ١٠٥٨ - ١١١١ م) = الْغَزَالِيُّ .

مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ الْحَاجِّ ، الْعَبْدَرِيُّ الْمَالِكِيُّ الْقَاسِيَّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (.... - ٧٣٧ هـ = - ١٣٣٦ م) : ٢٠٧ .

مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ عِيسَى بْنِ عَلِيٍّ الدِّمِيرِيِّ الشَّافِعِيِّ ، كَمَالُ الدِّينِ ، أَبُو الْبَقَاءِ (٧٤٢ - ٨٠٨ هـ = ١٣٤١ - ١٤٠٥ م) : ٢٠٠ ، ٣٦٨ .

مُحَمَّدُ بْنُ هَبَةَ اللَّهِ بْنِ ثَابِتِ الضَّرِيرِ الْبَنْدَنَجِيِّ الْبَغْدَادِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو نَصْرِ ، يُعْرَفُ بِفَقِيهِ الْخَرْمِ (٤٠٧ - ٤٩٥ هـ = ١٠١٦ - ١١٠١ م) صَاحِبُ « الْمُعْتَمَدُ ، فِي فُرُوعِ الشَّافِعِيَّةِ » : ٦٠٠ .

مَحْمُودُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّافِعِيِّ ، الْبُرْهَانُ الْمَرَاغِيُّ (٦٠٥ - ٦٨١ هـ = ١٢٠٨ - ١٢٨٢ م) : ٤٠٩ .

مَحْمُودُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ أَرْسَلَانَ الْخَوَارِزْمِيِّ ، مُظَفَّرٌ أَوْ مُظَهَّرُ الدِّينِ الْعَبَّاسِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو مُحَمَّدٍ (٤٩٢ - ٥٦٨ هـ = ١٠٩٩ - ١١٧٣ م) صَاحِبُ كِتَابِ « الْكَافِي فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ » : ٣٩٢ ، ٤١٦ .

« الْمُخْتَارُ » لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَوْدُودِ الْمُوصِلِيِّ الْبَلَدَجِيِّ الْحَنَفِيِّ ، مَجِدِ الدِّينِ ، أَبِي الْفَضْلِ (٥٩٩ - ٦٨٣ هـ = ١٢٠٣ - ١٢٨٤ م) : ٢٧٢ .

مُخْتَصَرُ « الرَّوضَةِ » : ٥١٦ .

« الْمُخْتَصَرُ » لِإِسْمَاعِيلَ بْنِ يَحْيَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْمُزَنِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبِي إِبْرَاهِيمَ (١٧٥ - ٢٨٤ هـ = ٧٩١ - ٨٧٨ م) : ٥٤٦ .

مُخْرَمَةٌ = عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بَاخْرَمَةَ الْعَدَنِيِّ ، تَقِيُّ الدِّينِ (٩٠٧ - ٩٧٢ هـ = ١٥٠١ - ١٥٦٥ م) : ٦١٤ .

الْمَرَاغِيُّ الْبُرْهَانُ = مَحْمُودُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّافِعِيِّ ، الْبُرْهَانُ

- الْمَرَاغِي (٦٠٥ - ٦٨١ هـ = ١٢٠٨ - ١٢٨٢ م) : ٤٠٩ .
- الْمَرْوَزِيّ = إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَرْوَزِيّ الشَّافِعِيّ ، أَبُو إِسْحَاقَ (.... - ٣٤٠ هـ = ٩٥١ م) : ١٤٠ ، ٥٦٩ .
- الْمَرْوَزِيّ = مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّاهِدُ ، أَبُو زَيْدٍ الْمَرْوَزِيّ الْإِمَامُ الشَّافِعِيّ الْفَاشَانِيّ (٢٨١ - ٣٧١ هـ = ٨٩٤ - ٩٨١ م) .
- الْمَرْوَزِيّ = مَنْصُورُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ أَحْمَدَ الْمَرْوَزِيّ السَّمْعَانِيّ التَّمِيمِيّ الْحَنَفِيّ ثُمَّ الشَّافِعِيّ ، أَبُو الْمُظَفَّرِ (٤٢٦ - ٤٨٩ هـ = ١٠٣٥ - ١٠٩٦ م) : ٣٩ .
- الْمَرْجَدُ = أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْقَاضِي يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَسَّانِ ابْنِ الْمَلِكِ سَيْفِ بْنِ ذِي يَزْنَ الْمَذْحِجِيّ السِّنْفِيّ الْمُرَادِيّ الزُّبَيْدِيّ الشَّافِعِيّ ، الْإِمَامُ الْأَمَّامُ الْمَرْجَدُ ، صَفِيّ الدِّينِ وَشَهَابُ الدِّينِ ، أَبُو السَّرُورِ (٨٤٧ - ٩٣٠ هـ = ١٤٤٣ - ١٥٢٣ م) : ٣٥ ، ٢٦٣ ، ٥٠٩ ، ٦٦١ .
- الْمُرْنِيّ : إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَحْيَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْمُرْنِيّ الشَّافِعِيّ ، أَبُو إِبْرَاهِيمَ (١٧٥ - ٢٨٤ هـ = ٧٩١ - ٨٧٨ م) : ٥٤٦ .
- الْمُسْتَظْهَرِيّ = مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُمَرَ الْقَقَالِ الشَّاشِيّ الْفَارَقِيّ الشَّافِعِيّ ، فَخْرُ الْإِسْلَامِ الْمُسْتَظْهَرِيّ ، أَبُو بَكْرٍ (٤٢٩ - ٥٠٧ هـ = ١٠٣٧ - ١١١٤ م) صَاحِبُ « حَلِيَّةُ الْعُلَمَاءِ » : ٢٧٤ .
- الْمُسْتَغْفِرِيّ = جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُعْتَزِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُسْتَغْفِرِ السَّيْفِيّ الْمُسْتَغْفِرِيّ ، أَبُو الْعَبَّاسِ (٣٥٠ - ٤٣٢ هـ = ٩٦١ - ١٠٤١ م) : ٥٨ .
- مُسْلِمٌ = مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ مُسْلِمِ الْقَشِيرِيّ النَّيْسَابُورِيّ ، أَبُو الْحُسَيْنِ (٢٠٤ - ٢٦١ هـ = ٨٢٠ - ٨٧٥ م) : ٥٧ ، ٦٦ ، ١٢٠ ، ١٣٣ ، ١٥٩ ، ٢٢٢ ، ٢٢٩ ، ٢٧٩ ، ٢٩٨ ، ٣٤٠ ، ٤٠٠ ، ٤٥٢ ، ٤٩٢ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٦٠٠ ، ٦٠٥ ، ٦٥٣ ، ٦٦٨ .
- « الْمَطْلَبُ » = « نِهَايَةُ الْمَطْلَبِ فِي دِرَايَةِ الْمَذْهَبِ » لِعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجُوَيْنِيِّ الشَّافِعِيّ ، أَبِي الْمَعَالِي ، رُكْنِ الدِّينِ ، الْمُتَلَقِّ بِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ (٤١٩ - ٤٧٨ هـ = ١٠٢٨ - ١٠٨٥ م) : ٣٧٢ .
- « الْمُعْتَمَدُ » ، فِي فُرُوعِ الشَّافِعِيَّةِ « لِمُحَمَّدِ بْنِ هَبِيَّةَ اللَّهِ بْنِ ثَابِتِ الضَّرِيرِ الْبَنْدَنِيْجِيّ الْبَغْدَادِيّ الشَّافِعِيّ الْبَنْدَنِيْجِيّ » ، أَبِي نَضْرٍ ، يُعْرَفُ بِفَقِيهِ الْحَرَمِ (٤٠٧ - ٤٩٥ هـ = ١٠١٦ - ١١٠١ م) : ٦٠٠ .
- الْمَقْدِسِيّ = نَضْرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَضْرٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ دَاوُدَ الْمَقْدِسِيّ النَّابُلُسِيّ ، أَبُو الْفَتْحِ

(٣٧٧ - ٤٩٠ هـ = ٩٨٧ - ١٠٩٦ م) : ٧١ ، ١٦٤ .

أَلْمَلِيَّارِيُّ = أَحْمَدُ زَيْنُ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَلْمَعْبَرِيِّ أَلْمَلِيَّارِيِّ أَلْفَنَائِيِّ أَلشَّافِعِيِّ ، مِنْ عُلَمَاءِ الْقَرْنِ الْعَاشِرِ أَلْهَجْرِيِّ = أَلْخَامِسَ عَشَرَ أَلْمِيلَادِيِّ ، مُؤَلَّفُ أَلْكِتَابِ : ١٢٧ ، ٤٤٥ .
مَنْصُورُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ أَحْمَدَ أَلْمَرْزُوقِيِّ أَلْسَمْعَانِيِّ أَلْتَمِيمِيِّ أَلْحَنْفِيِّ ثُمَّ أَلشَّافِعِيِّ ، أَبُو أَلْمُظَفَّرِ (٤٢٦ - ٤٨٩ هـ = ١٠٣٥ - ١٠٩٦ م) : ٣٩ .

« أَلْمِنْهَاجُ شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ بْنِ أَلْحَجَّاجِ » لِخَيْبِ بْنِ شَرْفٍ بْنِ مُرِّي بْنِ حَسَنِ أَلْحِزَامِيِّ أَلْحَوْرَانِيِّ أَلنَّوَوِيِّ أَلشَّافِعِيِّ ، مُحْيِي الدِّينِ ، أَبِي زَكَرِيَّا (٦٣١ - ٦٧٦ هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م) : ٣٤ .

« مِنْهَاجُ الطَّالِبِينَ » لِخَيْبِ بْنِ شَرْفٍ بْنِ مُرِّي بْنِ حَسَنِ أَلْحِزَامِيِّ أَلْحَوْرَانِيِّ أَلنَّوَوِيِّ أَلشَّافِعِيِّ ، مُحْيِي الدِّينِ ، أَبِي زَكَرِيَّا (٦٣١ - ٦٧٦ هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م) : ٢٦٣ ، ٣٩٧ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٩٧ ، ٦١٨ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٦٢ .

« أَلْمُهَذَّبُ » لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يُونُسَ أَلْفَيْرُزْأَبَادِيِّ أَلشَّيرَازِيِّ أَلْفَقِيهِ أَلشَّافِعِيِّ ، أَبِي إِسْحَاقَ (٣٩٣ - ٤٧٦ هـ = ١٠٠٣ - ١٠٨٣ م) : ٣١٤ ، ٤٩٧ .

« أَلْمِهْمَاتُ » لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ هَبَةَ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ أَلْحَمِيرِيِّ أَلْإِسْنَوِيِّ أَوِ أَلْإِسْنَائِيِّ ، نُورِ الدِّينِ (.... - ٧٢١ هـ = - ١٣٢١ م) : ٦٠٠ .

مُوسَى بْنُ زَيْنِ أَلْعَابِدِينَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَلرَّدَادُ أَلْبُكْرِيُّ أَلصَّدِيقِيُّ أَلشَّافِعِيُّ ، كَمَالُ الدِّينِ (.... - ٩٢٣ هـ = - ١٥١٧ م) : ٦٠ ، ١٠٨ ، ٣٠٩ ، ٤١٣ ، ٤٦٧ ؛ وَرَاجِعُ : « فَتَاوَى أَلرَّدَادِ » .

أَلنَّاشِرِيُّ أَلطَّيْبُ = أَلْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَلِيٍّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، أَلطَّيْبُ أَلنَّاشِرِيُّ أَلْيَمْنِيُّ أَلشَّافِعِيُّ ، قَاضِي أَلْقُضَاةِ (٧٨٢ - ٨٧٤ هـ = ١٣٨١ - ١٤٧٠ م) صَاحِبُ كِتَابِ « إِضَاحُ أَلْفَتَاوِي فِي أَلتُّكُتِ أَلْمُتَعَلِّقَةِ بِأَلْحَاوِي » : ٣٤٨ ، ٤٧٤ .
أَلنَّجَاشِيُّ : ٣٩٥ .

نَضْرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَضْرٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ دَاوُدَ أَلْمَقْدِسِيِّ أَلنَّابُلُسِيِّ ، أَبُو أَلْفَتْحِ (٣٧٧ - ٤٩٠ هـ = ٩٨٧ - ١٠٩٦ م) : ٧١ ، ١٦٤ .

نَضْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَلسَّمَرَقَنْدِيِّ ، أَبُو أَللَّيْثِ ، أَلْمُلَقَّبُ بِإِمَامِ أَلْهُدَى (.... - ٩٧٩ هـ = - ٩٨٣ م) : ٢٧٥ .

أَلنُّعْمَانُ بْنُ ثَابِتٍ ، أَلتَّمِيمِيُّ بِأَلْوَلَاءِ ، أَلْكُوفِيُّ ، أَبُو حَنِيفَةَ (٨٠ - ١٥٠ هـ = ٦٩٩ - ٧٦٧ م) = أَبُو حَنِيفَةَ .

« نِهَآيَةُ الْمَطْلَبِ فِي دِرَآيَةِ الْمَذَهَبِ » لِعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجُوَيْنِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبِي الْمَعَالِي ، رُكْنِ الدِّينِ ، الْمُلَقَّبُ بِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ (٤١٩ - ٤٧٨ هـ = ١٠٢٨ - ١٠٨٥ م) : ٣٧٢ .

النَّوَوِيُّ = يَحْيَى بْنُ شَرَفٍ بْنِ مَرْيَ بْنِ حَسَنِ الْحِزَامِيِّ الْحَوَازِيِّ النَّوَوِيُّ الشَّافِعِيُّ ، مُحَبِّبِ الدِّينِ ، أَبُو زَكَرِيَّا (٦٣١ - ٦٧٦ هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م) : ٣٤ ، ٣٥ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٨ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ١٠١ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٦ ، ٢٢٦ ، ٢٣٤ ، ٢٥٤ ، ٢٧٢ ، ٢٧٦ ، ٣٠٩ ، ٣٥٤ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٩٧ ، ٤١١ ، ٤١٤ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٦٥ ، ٥٥١ ، ٥٧١ ، ٥٩٨ ، ٦٠٧ ، ٦١٣ ، ٦٢٣ .

الْهَيْتَمِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ ، شِهَابُ الدِّينِ ، ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ السَّعْدِيُّ الْمَكِّيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْعَبَّاسِ (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ = ١٥٠٤ - ١٥٦٧ م) = ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ .

الْهَرَوِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَبَّادِيِّ الْهَرَوِيِّ ، أَبُو عَاصِمٍ (٣٧٥ - ٤٥٨ هـ = ٩٨٥ - ١٠٦٦ م) : الْعَبَّادِيُّ .

« الْوَجِيزُ » لِمُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيِّ الشَّافِعِيِّ ، حُجَّةُ الْإِسْلَامِ ، أَبِي حَامِدٍ (٤٥٠ - ٥٥٥ هـ = ١٠٥٨ - ١١١١ م) : ٢٣٣ .

« الْوَسِيطُ الْمَحِيطُ بِأَقْطَارِ الْبَسِيطِ » لِمُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيِّ الشَّافِعِيِّ ، حُجَّةُ الْإِسْلَامِ ، أَبِي حَامِدٍ (٤٥٠ - ٥٥٥ هـ = ١٠٥٨ - ١١١١ م) : ١٦٢ .

« وَظَائِفُ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ » = « عَمَلُ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ » لِعَبْدِ لَرَحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدِ ابْنِ سَابِقِ الدِّينِ الْخَضِرِيِّ الشُّبُوطِيِّ ، جَلَالِ الدِّينِ ، أَبِي الْفَضْلِ (٨٤٩ - ٩١١ هـ = ١٤٤٥ - ١٥٠٥ م) : ٢٩٦ .

وَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ بْنِ مَلِيحِ الْوُثَّاسِيِّ ، أَبُو سُفْيَانَ (١٢٩ - ١٩٧ هـ = ٧٤٦ - ٨١٢ م) : ٢٣٩ .

وَلِيِّ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْكُرْدِيُّ الرَّازِيَّ الْمِصْرِيُّ الْعِرَاقِيُّ الشَّافِعِيُّ ، وَلِيِّ الدِّينِ ، أَبُو زُرْعَةَ (٧٦٢ - ٨٣٦ هـ = ١٣٦١ - ١٤٢٣ م) : ٦١٤ .

يَحْيَى بْنُ أَبِي الْخَيْرِ سَالِمِ بْنِ يَحْيَى الْعِمْرَانِيِّ الْيَمَنِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو الْحُسَيْنِ (٤٨٩ - ٥٥٨ هـ = ١٠٩٦ - ١١٦٣ م) : ٢٢٦ .

يَعْقُوبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، نَبِيُّ اللَّهِ : ٨٨ .

- يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبِ الْأَنْصَارِيِّ الْكُوفِيُّ الْبَغْدَادِيُّ ، أَبُو يُوسُفَ (١١٣ - ١٨٢ هـ = ٧٣١ - ٧٩٨ م) صَاحِبُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ وَتَلْمِيزُهُ ، وَأَوَّلُ مَنْ نَشَرَ مَذْهَبَهُ : ٤٠١ .
- يُوسُفُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَزْدَبِيلِيُّ الشَّافِعِيُّ ، جَمَالُ الدِّينِ (.... - ٧٩٩ هـ = - ١٣٩٧ م) : ٥٩١ .
- يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّمَرِيُّ الْقُرْطُبِيُّ الْمَالِكِيُّ ، أَبُو عُمَرَ (٣٦٨ - ٤٦٣ هـ = ٩٧٨ - ١٠٧١ م) : ٥٨٤ .
- يُوسُفُ بْنُ يَحْيَى الْبُؤَيْطِيُّ الْقُرَشِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو يَعْقُوبَ (.... - ٢٣١ هـ = - ٨٤٦ م) .
- يُونُسُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، نَبِيُّ اللَّهِ : ٨٨ .
- يَحْيَى بْنُ شَرَفِ بْنِ مُرِّي بْنِ حَسَنِ الْحِزَامِيِّ الْحَوْرَانِيِّ النَّوَوِيِّ الشَّافِعِيُّ ، مُخْبِي الدِّينِ ، أَبُو زَكَرِيَّا (٦٣١ - ٦٧٦ هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م) = النَّوَوِيُّ .

*

*

*

فهرس المواد الفقهية

- الأُضْحِيَّة : ٣٠٢ .
- الْأَعْتَاقُ : ٦٦٦ .
- الاعتكاف : ٢٧٧ .
- الْأَغْسَالُ = الطَّهَارَةُ .
- إِطَالَةُ النَّحِيلِ : ٥٤ .
- إِطَالَةُ الْعُزَّةِ : ٥٤ .
- الْأَطْعِمَةُ : ٣٠٥ ، ٣٠٩ .
- الْأَعْيَرَانُ : ٤١٧ .
- الْأَفْتِرَاشُ : ١١٧ .
- الْإِفْلَاسُ : ٣٥٠ .
- الْإِقَامَةُ : ١٤٩ .
- الْإِقْرَارُ : ٤١٧ .
- الْإِقْرَاضُ : ٣٤٠ .
- الْأَقْصِيَّةُ : ٦٠٨ .
- الْأَكْتِيحَالُ : ٣٠٥ .
- الْأَكْلُ : ٤٩٣ .
- الْأَلْفُ : ١٩٠ .
- الْأَنْبِيَاءُ ، عَدَدُهُمْ : ٣٣ .
- الْأَنْفَالُ : ٢٥٤ ، ٢٥٦ .
- الْأَوَابُونَ (صلاة) : ١٦٥ .
- الْإِبْلَاءُ : ٥٢٢ .
- الْإِيْمَانُ : ٦٦١ .
- الْبُسْمَلَةُ : ٣١ ، ١٠١ .
- الْبَرَصُ : ٤٨٠ .
- بِنْتُ كُبُونٍ : ٢٣٧ .
- الْآبِقُ : ٦٣٠ .
- آمِينَ : ١٠٤ .
- الْآيَةُ : ٢٣٤ ، ٣٠٥ .
- الْإِبْرَاءُ : ٣٩٧ ، ٥٠٢ .
- الْآبْعَاضُ : ١٣٥ .
- ابْنُ السَّبِيلِ : ٢٥١ .
- الْإِجَارَةُ : ٣٧٤ .
- الْإِجْهَاضُ : ٥٦٩ .
- الْإِخْتِكَارُ : ٣٢٧ .
- الْإِحْدَادُ : ٥٢٦ .
- الْإِخْلِيلُ : ٢٦٥ .
- الْإِدْهَانُ : ٣٠٥ .
- الْأَذَانُ : ١٤٩ .
- الْأَذْكَارُ : ١٢٧ .
- الْأَرْثُ : ١٩٠ .
- الْأَسْتِيزَاءُ : ٥٣١ .
- الْأَسْتِخَارَةُ (صلاة) : ١٦٥ .
- الْأَسْتِسْقَاءُ (صلاة) : ١٦٧ .
- اسْتِعَارَةُ الْكُتُبِ : ٣٨٨ .
- الْأَسْتِغْنَاءُ : ٦١٦ .
- الْأَسْتِنْجَاءُ : ٨٤ .
- الْأَسْتِنْشَاقُ : ٥٣ ، ٦٨ .
- الْأَسْرَى : ٦٠٣ .
- الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ : ٥٦٦ .
- أَصُولُ الْمَسَائِلِ : ٤٣٨ .

- بِنْتُ مَخَاصٍ : ٢٣٧ .
 - الْبُنْدُقُ (الرَّصَاصُ) : ٣٠٦ .
 - الْبِكْرُ : ٥٧٥ .
 - الْبَيُوعُ : ٣١٦ .
 - التَّبَاعُ : ٢٣٨ .
 - التَّوْبُ : ١٥٣ .
 - التَّخْذِيفُ : مَحَلُّهُ : ٤٧ .
 - تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ (صلاة) : ١٦٤ .
 - التَّذْيِيرُ : ٦٦٨ .
 - التَّرَاوِيحُ (صلاة) : ١٦٨ .
 - التَّرْجِيعُ : ١٥٣ .
 - التَّسْبِيحُ (صلاة) : ١٦٦ .
 - تَشْمِيتُ الْعَاطِسِ : ٢٠٨ ، ٥٩٨ .
 - التَّصْرِيَةُ : ٣٣١ .
 - التَّطْيِبُ : ٢٠٧ .
 - التَّعَمُّمُ : ٢٠٦ .
 - التَّغْزِيرُ : ٥٨٦ .
 - التَّقْلِيسُ : ٣٥٠ .
 - التَّقْلِيدُ : ٦١٤ .
 - تَقْلِيمُ الْأَطَافِرِ : ٢٠٧ .
 - تَلْقِينُ الْمَيِّتِ : ٢٢٨ .
 - التَّهَجُّدُ (صلاة) : ١٦٨ .
 - التَّوْبَةُ : ٦٥٤ .
 - التَّوَرُّكُ : ١٢١ .
 - التَّيْمُمُ : ٥٩ .
 - ثَقْبُ الْأُذُنِ : ٥٩٢ .
 - الثَّنِيَّةُ : ٢٣٧ .
 - الْجَذَامُ : ٤٧٩ .
 - الْجَذَعَةُ : ٢٣٧ و ٢٣٨ .
 - الْجُمُعَةُ : صلاة : ١٩٤ .
 - الْجَنَائِزُ : ٢١٤ .
 - الْجَنَائِةُ : ٥٥٨ .
 - الْجَنُونُ : ٤٧٩ .
 - الْجِهَادُ : ٥٩٣ .
 - الْحَجُّ : ٢٨٢ ، الإفراد : ٢٨٩ ،
 التمتع : ٢٨٩ ،
 - الْحَجَرُ : ٣٥٢ .
 - الْحَدَادُ : ٥٢٦ .
 - الْحُدُودُ : ٥٧٤ .
 - الْحَضَانَةُ : ٥٥٦ .
 - الْحِجَّةُ : ٢٣٨ .
 - الْحُقُوقُ الْمُشْتَرَكَةُ : ٣٥٨ .
 - الْحُلُقُومُ : ٣٠٥ .
 - الْحَوَالَةُ : ٣٥٤ .
 - الْحَوَقْلَةُ : ١٥٥ .
 - الْحَيْضُ : ٦٥ .
 - الْحَادِمُ : ٥٤١ .
 - الْحُبْتُ الظَّاهِرُ وَالْخَفِيُّ : ١٩١ .
 - الْحِثَانُ : ٥٩١ .
 - خُطْبَةُ الْجُمُعَةِ : ١٩٨ .
 - خُطْبَةُ النِّكَاحِ : ٤٤٨ .
 - الْخُطْوَةُ : ١٤٣ .
 - الْخُلْعُ : ٤٩٩ .
 - الْخَمْرُ : ٥٧٩ .
 - الْخَيْشُومُ : ٢٦٦ .
 - الذَّرْهَمُ : ٢٣١ .

- الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَاتُ : ٦٣٠ .
- الدِّيَّةُ : ٥٦٥ .
- الذَّبَائِحُ : ٣٠٥ .
- ذَوُو الْأَرْحَامِ : ٤٣٤ .
- رَاحَةُ الْيَدِ : ١٠٩ .
- الرِّبَا : ٣٢٤ .
- رَبَا الْفَضْلُ : ٣٢٤ .
- رَبَا الْفَرَضِ : ٣٢٤ .
- رَبَا النَّسَاءِ : ٣٢٤ .
- رَبَا الْيَدِ : ٣٢٤ .
- الرُّبَى : ٢٣٩ .
- الرُّجْعَةُ : ٥٢٠ .
- الرَّدَّةُ : ٥٧٠ .
- الرُّشْدُ : ٣٥٢ .
- الرَّرْضَاعُ : ٤٥٧ .
- رُطُوبَةُ الْفَرْجِ : ٧٣ .
- الرُّقَابُ : ٢٤٨ .
- الرُّقْبَى : ٣٩٣ .
- الرُّهْنُ : ٣٣٩ .
- الرُّوْبَةُ : ٣٤١ .
- الرِّكَاءَةُ : ٢٣٠ .
- زَكَاةُ الْفِطْرِ : ٢٣٩ .
- الزَّنَى : ٥٧٥ .
- الزِّيَارَةُ : ٢٩٨ .
- زِيَارَةُ الْقُبُورِ : ٢٢٨ .
- سِتْرُ الْعَوْرَةِ : ٨٥ = الصَّلَاةُ .
- سُجُودُ التَّلَاوَةِ : ١٤١ .
- سُجُودُ الشَّهْرِ : ١٢٤ و ١٣٤ .
- السَّرَقَةُ : ٥٨١ .
- الشَّطْرَنْجُ : ٦٤٩ .
- السَّلَامُ : ٥٩٧ .
- السَّلَمُ : ٣٢٢ ، = الْيُوعُ .
- سِنُّ الْيَأْسِ : ٥٢٥ .
- السَّوَالُكُ : ٥١ ، = الطَّهَارَةُ .
- الشَّرْطُ : ٤٠ .
- الشَّرَكَةُ : ٣٧٢ .
- الشَّعْرُ الْكَثِيفُ : ٤٨ .
- الشُّفْعَةُ : ٣٧٤ .
- الشَّهَادَاتُ : ٦٤٥ .
- الشَّهِيدُ : ٢٢٥ و ٢٢٦ .
- الصَّاعُ : ٢٣٥ ، ٢٤١ .
- الصُّبْحِيَّةُ : ٣٩٢ ، ٥٤٢ .
- الصَّدَاقُ : ٤٨٥ .
- الصَّدِيدُ : ٧٢ .
- الصَّغِيرَةُ : ٦٤٨ .
- الصَّلَاةُ ، تعريفها ، لغةً وشرعاً :
٣٦ ، شروط الصلاة : ٤٠ ،
صفتها : ٩١ .
- الصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : ٣٢ ،
٢٠٩ .
- الصُّلْحُ : ٣٥٦ .
- الصَّلَعُ : مَوْضِعُهُ : ٤٧ .
- الصَّوْمُ : ٢٥٩ .
- الصِّيَالُ : ٥٨٩ .
- الصَّيْدُ وَالذَّبَائِحُ : ٣٠٥ .
- الضُّحَى : ١٦٣ .
- الضَّمَانُ : ٣٥٦ .

- الطَّلَاقُ : ٤٠٩ .
 - الطَّهَارَةُ : ٤٠ .
 - الظَّهَارُ : ٥٢٣ .
 - الْعَارِضُ : ٤٧ .
 - الْعَارِيَّةُ : ٣٨٤ .
 - الْعَاقِلَةُ : ٥٦٧ .
 - الْعَامِلُ عَلَى الزَّكَاةِ : ٢٤٩ .
 - الْعِتْقُ : ٦٦٦ = الإعتاق .
 - الْعِجَانُ : ٥٥٩ .
 - الْعِدَالَةُ : ٦٤٨ .
 - الْعِدَّةُ : ٥٢٣ .
 - الْعِذَارُ : ٤٧ .
 - الْعَرْصَةُ : ٣٧٨ .
 - عَقْدُ الذِّمَّةِ : ٣٢٢ = السَّلْمُ .
 - الْعَقِيْقَةُ : ٣٠٤ .
 - الْعُمُرَةُ : ٢٨٣ .
 - الْعُمُرَى وَالزُّقْبَى : ٣٩٣ .
 - الْغَنِيْمَةُ : ٢٥٤ ، و ٢٥٦ .
 - الْعَوْرَةُ : ٨٥ .
 - الْعَيْدُ (صلاة) : ١٦٦ .
 - الْغَارِمُ : ٢٤٩ .
 - الْغُسْلُ = الطَّهَارَةُ : ٦٤ ، ضبط لفظه : ٦٤ .
 - الْغَضَبُ : ٣٨٩ .
 - الْغَمَمُ : ٤٧ .
 - الْغَنِيُّ : ٢٥٣ .
 - الْفَرَائِضُ : ٤٣٣ .
 - الْفَقْهُ : ٣٤ .
 - الْفَقِيرُ : ٢٤٨ .
 - الْفَقْهُ : ٣٤ .
 - الْفَقِيءُ : ٢٥٤ .
 - قَاطِعُ الطَّرِيقِ : ٥٨٥ .
 - الْقَبْرُ : ٢٢٨ ، ٢١٨ .
 - الْقَبْلَةُ : ٩٠ .
 - الْقَذْفُ : ٥٧٨ .
 - الْقَرْءُ : ٥٢٤ .
 - الْقِرَاضُ : ٣٣٩ .
 - قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ عَلَى الْقَبْرِ : ٢٢٩ .
 - الْقَرْضُ : ٣٣٩ ، = الْبَيْعُ .
 - الْقَرْضُ الْحُكْمِيُّ : ٢٤١ .
 - الْقَسَمُ : ٤٩٥ .
 - قَسَمُ الْغَنِيْمَةِ : ٢٥٤ .
 - الْقَصَاصُ : ٥٦٥ .
 - الْقَضَاءُ : ٦٠٨ .
 - الْقُلَّتَانِ : ٤٣ .
 - الْقُتُوْتُ : ١١٢ ، قُتُوْتُ عُمَرَ : ١١٣ .
 - الْقَوْدُ : ٥٦٥ .
 - الْقِيَامُ عَلَى سَبِيلِ الْإِحْتِرَامِ : ٥٩٨ .
 - الْقَنِيْحُ : ٧٢ .
 - الْكَبِيْرَةُ : ٦٤٨ .
 - الْكِتَابَةُ : ٦٦٩ .
 - الْكَذِبُ : ٤٤٢ .
 - الْكَسْلُ : ١٢٥ .
 - الْكُسُوفُ (صلاة) : ١٦٧ .
 - الْكِسْوَةُ : ٥٣٠ .
 - الْكِفَاءَةُ : ٤٧٨ .

- اللَّبَّاءُ : ٥٥٦ .
 - اللَّحَاط : ٥٦ .
 - اللَّحِيَّةُ : ٤٧ .
 - اللَّعَانُ : ٥٧٩ .
 - الْكَفُّ ، بَطْنُ الْكَفِّ : ٦٢ .
 - اللَّقْطَةُ : ٤٤٣ .
 - الْمَاءُ ، الْقَلِيلُ : ٤١ ، الْكَثِيرُ :
 ٤٣ ، الْمُتَغَيَّرُ : ٤٢ ، الْمُسْتَعْمَلُ :
 ٤١ ، الْمُطْلَقُ : ٤٠ .
 - الْمَارُنُ : ٥٦٥ .
 - الْمُتَنَعَةُ : ٤٩٠ .
 - الْمُثْقَالُ : ٢٣١ .
 - الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ : ٢٥١ .
 - الْمُجْبِرُ : ٤٧٣ .
 - الْمُجْتَهِدُ : ٦١٠ .
 - الْمُخَصَّنُ : ٥٧٧ .
 - الْمُخَابِرَةُ : ٣٨٣ .
 - الْمُخَالِطُ ، مُخَالِطُ الْمَاءِ : ٤٢ .
 - الْمُدُّ : ٢٣٥ .
 - الْمُدَبِّرُ : ٦٦٨ .
 - الْمَذْيُ : ٧١ .
 - الْمَرِيءُ : ٣٠٥ .
 - الْمَرْارَةُ : ٣٨٣ .
 - الْمُسَافِرُ : ٢١٢ .
 - مَسَافَةُ الْعُدْوَى : ٦٢٩ .
 - الْمُسَافَاةُ : ٣٨٣ .
 - الْمُسَبَّحَةُ : ١٢١ .
 - الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ : ٤٩ .
 - الْمَسْكِينُ : ٢٤٩ .
 - الْمُضْحَفُ : ٣١٩ .
 - الْمُضْمَضَةُ : ٥٣ ، ٦٨ .
 - الْمُفْلِسُ : ٣٥٠ .
 - الْمَقَامُ الْمُحْمُودُ : ١٥٦ .
 - الْمُكَاتِبُ : ٦٦٩ .
 - الْمِكْعَبُ : ٥٣٨ .
 - الْمُنْبَرِّيَّةُ (الْمَسْأَلَةُ) : ٤٤١ .
 - الْمِنْطَقَةُ : ٢٣٤ .
 - الْمُتَهْدَرُ : ٥٦٩ .
 - الْمَهْرُ : ٤٨٥ = الصَّدَاقُ .
 - مَوَاقِبُ الْحَجِّ : ٢٩١ .
 - الْمَوْقُ : ٥٦ .
 - الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ : ٢٤٩ .
 - النَّاصِيَةُ : ٤٩ .
 - النَّجَشُ : ٣٢٧ .
 - النَّذْرُ : ٣١٠ ، نَذْرُ الْمُجَازَةِ : ٣١١ .
 - النَّزْعَتَانِ : ٤٧ .
 - الشُّورُ : ٤٩٥ .
 - النَّظَرُ : ٤٤٦ .
 - النَّقَاسُ : ٦٦ .
 - النَّفَقَةُ : ٥٣٤ .
 - النِّكَاحُ : ٤٤٤ ، آدَابُهُ : ٤٨٢ ،
 نِكَاحُ الْأَمَةِ : ٤٨٣ .
 - الْهَبَةُ : ٣٩١ .
 - الْهُدَنَةُ : ٦٠٧ .
 - الْهَدْيُ : ٣٠٢ .
 - الْهَدْيَةُ : ٣٩٣ .
 - الْوَثْرُ : ١٦٠ .
 - الْوَجْهُ : ٤٧ .

- الْوُضُوءُ : ٤٠ ، فُرُوضُهُ : ٤٦ .
- الْوَقْفُ : ٢٣٩ .
- الْوَقْفُ : ٤٠٠ .
- الْوَكَالَةُ : ٣٥٩ .
- الْوَكَالَةُ الْمُقَيَّدَةُ : ٣٦٥ .
- الْوَلِيْمَةُ : ٤٩٠ .

- الْوَدَجَانِ : ٣٠٧ .
- الْوَدْيُ : ٧٢ .
- الْوَدِيعَةُ : ٤٤١ .
- الْوَسْقُ : ٢٣٥ .
- الْوَسِيلَةُ : ١٥٦ .
- الْوَصَايَا : ٤٢٣ .

*

*

*

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الموضوع

الصفحة

مقدمة الناشر ٥

ترجمة المؤلف : المليباري ٥

اسمه ٥

شيوخه ٦

مؤلفاته ٧

هذا الكتاب ٩

- علي بن أحمد بن باصبرين ٩

- أبو بكر السيد البكري بن محمد شطا الدمياطي ٩

نسبه وحياته ١٠

وفاته ١١

من كتبه ١١

- علوي بن أحمد السقاف ١٣

مصادر ترجمته ١٨

- محمد نووي بن عمر الجاوي البتني التناري ١٩

من مؤلفاته ١٩

- حبيب الفارسي ٢٤

هذه الطبعة ٢٥

فتح المعين بشرح قرّة العين بمهمات الدين ٢٩

مقدمة المؤلف ٣١

شرح البسملة ٣١

شرح الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ ٣٢

عدد الأنبياء وذكرهم (حاشية) ٣٣

تعريف الفقه ٣٤

الموضوع	الصفحة
ترجمة الإمام الشافعي	٣٤
اسم الكتاب ، مصادره	٣٥
باب الصلاة	٣٦
تعريف الصلاة لغةً وشرعاً	٣٦
تنبيه : من مات وعليه صلاة فرض	٣٧
أمر الصبي بالصلاة	٣٨
تنبيه : الواجب على الزوج من واجب الصلاة على الزوجة	٣٩
فصل في شروط الصلاة	٤٠
شروط الصلاة خمسة :	٤٠
١ - الطهارة	٤٠
تعريف الطهارة لغةً وشرعاً	٤٠
تعريف الوضوء والوضوء	٤٠
شروط الوضوء والغسل خمسة :	٤٠
١ - ماء مطلق	٤٠
فرع : حكم إدخال المتطهر يده بقصد التطهر	٤٢
أقل الماء الكثير قلتان	٤٣
٢ - جري الماء على العضو	٤٤
٣ - عدم وجود على العضو مغير للماء	٤٤
٤ - عدم وجود حائل بين الماء والمغسول	٤٥
٥ - دخول وقت لدائم الحدث	٤٥
فروض الوضوء ستة :	٤٦
١ - النية	٤٦
٢ - غسل الوجه	٤٧
٣ - غسل اليدين مع المرفقين	٤٨
٤ - مسح بعض الرأس	٤٨
٥ - غسل الرجلين مع الكعبين	٤٩
فرع : حكم دخول شوكة في عضو من أعضاء الوضوء	٤٩

الموضوع	الصفحة
تنبيه : معفوآت في الغسل	٤٩
٦ - الترتيب	٥٠
فرع : الشك في تطهير عضو	٥٠
سنن الوضوء	٥١
التسمية	٥١
فرع : سنية التسمية لبعض الأفعال	٥١
غسل الكفين	٥١
السواك	٥١
المضمضة	٥٣
الاستنشاق	٥٣
مسح كل الرأس	٥٣
مسح الأذنين	٥٣
ذلك الأعضاء	٥٤
تخليل اللحية الكثة	٥٤
تخليل الأصابع	٥٤
إطالة الغرة	٥٤
إطالة التحجيل	٥٤
التثليث	٥٥
فرع : حكم الشك أثناء الوضوء ويعدّه	٥٥
التيامن	٥٦
الموالة	٥٦
تعهد العقب والموق	٥٦
استقبال القبلة	٥٧
ترك التكلم	٥٧
ترك التنشيف	٥٧
الشهادتان عقب الوضوء	٥٧
الدعاء عقب الوضوء	٥٧

الموضوع

الصفحة

الشرب من فضل الوضوء	٥٨
رش الإزار بفضل الوضوء	٥٨
الركعتان بعد الوضوء	٥٨
ما يقرأ فيهما	٥٨
قائدة: حكم التطهر بالماء المسبل للشرب والمجهول حاله، وحكم حمله	٥٩
الوضوء في ضيق الوقت عن إدراك الصلاة أو قلة ماء	٥٩
تتمة: في بيان أسباب التيمم وكيفيةه	٥٩
نواقض الوضوء أربعة:	٦٠
١ - خروج شيء من أحد السبيلين	٦٠
٢ - زوال عقل	٦٠
٣ - مس فرج آدمي	٦١
٤ - ملاقة بشرتي ذكر وأنثى	٦٢
خاتمة: في بيان ما يحرم بالحدث الأصغر والأكبر	٦٣
الغسل، تعريفه لغة وشرعاً	٦٤
موجبات الغسل أربعة:	٦٥
١ - خروج المني	٦٥
٢ - دخول حشفة في فرج	٦٥
٣ - الحيض	٦٥
٤ - النفاس	٦٦
فروض الغسل شيان	٦٦
١ - نية رفع الجنابة	٦٦
٢ - تعميم البدن بالماء	٦٧
سنن الغسل	٦٧
التسمية	٦٨
إزالة قذر	٦٨
مضمضة	٦٨
استنشاق	٦٨

الموضوع	الصفحة
وضوء	٦٨
تعهد المعاطف	٦٨
الدلك	٦٨
التثليث	٦٩
استقبال القبلة	٦٩
فرع : الجمع بين غسل جنابة وجمعة	٦٩
فرع : يُسْنُ غسل أثر الجنابة والفرج بعد وجوب الغسل والوضوء لنوم	
وأكل وشرب	٦٩
٢ - طهارة بدن وملبوس ومكان	٧٠
فرع : حكم الإصابة بالنجاسة الجافة	٧٨
فرع : حكم غسالة المتنجس	٧٩
فرع : حكم وقوع نجاسة في طعام جامد	٧٩
فرع : في بيان كيفية غسل النجاسة المتوسطة والمغلظة	٧٩
فرع : حكم مس كلب داخل ماء	٨٠
المعفوآت	٨٠
قاعدة مهمة : حكم ما أصله طاهر وغلب على الظن تنجسه	٨٣
فرع : حكم من رأى من يريد الصلاة وبشوبه نجس	٨٤
تتمة : في بيان أحكام الاستنجاء وآداب دخول الخلاء	٨٤
٣ - ستر العورة	٨٥
فرع : وجوب ستر العورة خارج الصلاة	٨٦
٤ - معرفة دخول وقت الصلاة	٨٧
فرع : أحكام أوقات الصلاة	٨٩
فرع : حكم النوم بعد دخول وقت الصلاة	٨٩
فرع : مكروهات الصلاة	٨٩
٥ - استقبال القبلة	٩٠
فصل في صفة الصلاة	٩١
أركان الصلاة أربعة عشر ركناً	٩١

الموضوع

الصفحة

- ١ - النية ٩١
- ٢ - تكبيرة الإحرام ٩٣
- فرع : حكم تعدد تكبيرات الإحرام ٩٥
- ٣ - قيام قادر في الفرض ٩٦
- فرع : صلاة المريض ٩٧
- ٤ - قراءة الفاتحة ٩٨
- فرع : الشك في البسملة ١٠١
- فرع : سنية سكتة الإمام في الصلاة الجهرية ١٠٥
- فائدة : السكتات المسنونة للمصلي ١٠٥
- فرع : ما يسن للمأموم فرغ من الفاتحة في الركعة الثالثة أو الرابعة قبل الإمام ١٠٧
- فرع : ماذا لو ترك قراءة سورة مسنونة ١٠٨
- تنبيه : أحكام الجهر والإسراء بالقراءة ١٠٨
- ٥ - الركوع ١٠٩
- تنبيه : أحكام تتعلق بنية السجود ١١١
- ٦ - الاعتدال ١١١
- دعاء القنوت ١١٣
- ٧ - السجود مرتين ١١٤
- ٨ - الجلوس بين السجدين ١١٧
- جلسة الاستراحة ١١٨
- ٩ - الطمأنينة في كُلِّ ١١٨
- ١٠ - التشهد الأخير ١١٨
- ١١ - الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد الأخير ١١٩
- ١٢ - قعود للتشهد والصلاة والسلام ١٢١
- ١٣ - التسليمة الأولى ١٢٢
- تنبيه : النيات التي ترافق السلام ١٢٣
- فروع : كيفية التسليم ١٢٣

الموضوع	الصفحة
١٤ - الترتيب بين أركان الصلاة	١٢٣
فرع : من السنن المطلوبة قبل الصلاة وخلالها	١٢٥
فائدة : حكم ترك شيء من سنن الصلاة	١٢٦
الذكر والدعاء بعد الصلاة المكتوبة	١٢٧
فائدة : حرمة المبالغة في الجهر في المسجد	١٢٨
فروع : سنن الدعاء وبعض أحكام الصلاة النافلة	١٢٨
ستر المصلي	١٢٩
مكروهات الصلاة	١٣٠
فصل في أبعاد الصلاة ومقتضي سجود السهو	١٣٤
فرع : في أحكام تتعلق بشك المأموم بتركه ركن من أركان الصلاة ...	١٣٩
تنبيه : وجوب موافقة المأموم إمامه في سجود السهو	١٣٩
قاعدة : المشكوك فيه كالمعدوم	١٤١
تنمة : في بيان سجود التلاوة	١٤١
فائدة : أحكام تتعلق بالسجود	١٤٢
فصل في مبطلات الصلاة	١٤٢
تنبيه : إلى بعض مبطلات الصلاة العارضة	١٤٨
فرع : في حكم خبر عدل رواية وصف أو سماع يضرب بصحة الصلاة ..	١٤٩
فصل في الأذان والإقامة	١٤٩
تنبيه : بعض سنن الأذان والإقامة وفضيلتهما	١٥٤
فرع : فيمن وافق فراغه من الوضوء فراغ المؤذن	١٥٧
فصل في صلاة النفل	١٥٧
- ما لا تسن فيه الجماعة من النوافل	١٥٨
الرواتب التابعة للفرائض	١٥٨
تنبيه : جواز تأخير الرواتب القبليّة	١٥٩
صلاة الوتر	١٦٠
فرع : سنية وقت الوتر	١٦٢
صلاة الضحى	١٦٣

الموضوع

الصفحة

- ١٦٤ صلاة تخية المسجد
- ١٦٥ صلاة الاستخارة
- ١٦٥ ركعتا الإحرام والطواف والوضوء
- ١٦٥ صلاة الأوابين
- ١٦٦ صلاة التسبيح
- ١٦٦ - ما تسن فيه الجماعة من النوافل
- ١٦٦ صلاة العيدين
- ١٦٧ صلاة الكسوفين
- ١٦٧ صلاة الاستسقاء
- ١٦٨ صلاة التراويح
- ١٦٨ صلاة التهجد
- ١٧٠ فائدة : في التحذير من بعض الصلوات البدعية
- ١٧٠ فصل في صلاة الجماعة
- ١٧٨ شروط القدوة
- فرع : حكم صلاة الجماعة إذا كان الإمام في سفلى والمأموم في علو
- ١٨٢ وعكسه
- ١٨٣ ما يقتضي بطلان القدوة
- ١٨٩ فرع : حكم زيادة الإمام
- ١٩٢ تنمة : في بيان الأعذار المرخصة لترك الجماعة
- ١٩٣ تنبيه : في بيان حكم هذه الأعذار
- ١٩٤ فصل في صلاة الجمعة
- ١٩٥ شروط صلاة الجمعة ستة
- ١٩٥ ١ - وقوعها جماعة في الركعة الأولى
- ١٩٦ ٢ - وقوعها بأربعين
- ١٩٦ فرع : من له مسكنان ببلدتين
- ١٩٧ ٣ - وقوعها بمكان معدود في البلد
- ١٩٧ فرع : إذا كان في قرية أربعون كاملون لزمهم الجمعة

الموضوع	الصفحة
فرع : في حكم أهل قرية مجبرين على الانتقال من قريتهم	١٩٨
٤ - وقوعها في وقت ظهر	١٩٨
فرع : لا تصح صلاة الظهر من يوم الجمعة قبل سلام إمام الجمعة	١٩٩
٥ - وقوعها بعد خطبتين	١٩٩
أركان الخطبتين : خمسة	١٩٩
١ - حمد الله تعالى	١٩٩
٢ - الصلاة على النبي ﷺ	١٩٩
٣ - الوصية بتقوى الله	٢٠٠
٤ - قراءة آية مفهومة بإحداهما	٢٠٠
٥ - دعاء أخروي للمؤمنين في الثانية	٢٠١
شروط الخطبتين	٢٠١
سنن صلاة الجمعة	٢٠٣
الأغسال المسنونة	٢٠٣
تنبيه : حكم قضاء الأغسال المسنونة	٢٠٤
البكور	٢٠٤
التزئين	٢٠٤
فرع : في بيان صور مستثناة من حرمة استعمال الحرير	٢٠٥
التعمم	٢٠٦
التطيب	٢٠٧
تقليم الأظافر	٢٠٧
إنصات للخطبة	٢٠٨
تشميت العاطس	٢٠٨
قراءة سورة الكهف	٢٠٩
الإكثار من الصلاة على النبي ﷺ	٢٠٩
الإكثار من الدعاء	٢٠٩
مهمة : سنية قراءة الفاتحة وآية الكرسي وآيات أخرى	٢١٠
محرمات في يوم الجمعة	٢١١

الموضوع

الصفحة

تتمة : في بيان كيفية صلاة المسافر	٢١٢
فرع : في جواز الجمع بالمرض	٢١٣
خاتمة : حكم أداء عبادة مختلفاً في صحتها من غير تقليد لقائل بها ..	٢١٤
فصل في الصلاة على الميت	٢١٤
فرع : في بيان من يُغسَلُ الميت	٢١٥
مهمة : سنية وضع جريدة خضراء على القبر	٢١٨
كراهية البناء على القبر	٢١٩
تنبيه : حكم أحجار القبر	٢١٩
أحكام متفرقة تتعلق بالقبر	٢١٩
أركان الصلاة على الميت	٢٢١
شروط الصلاة على الميت	٢٢٣
الصلاة على ميت غائب	٢٢٤
حرمة الصلاة على كافر	٢٢٥
حرمة الصلاة على الشهيد	٢٢٥
يندب تلقين المحتضر	٢٢٧
زيارة القبور	٢٢٨
فائدة : في منجيات شَتَى	٢٢٩
باب الزكاة	٢٣٠
تعريف الزكاة	٢٣٠
زكاة النقدين	٢٣٠
زكاة التجارة	٢٣١
تنبيه : زكاة الصيرفي	٢٣٣
فرع : حكم الذهب والفضة	٢٣٣
زكاة الزرع والثمار	٢٣٥
فرع : زكاة مال بيت المال والموقوف	٢٣٦
تنبيه : على زكاة الموقوف	٢٣٦
زكاة الماشية	٢٣٧

الموضوع	الصفحة
زكاة الفطر	٢٣٩
فرع : لا تجزئ قيمة ولا معيب ولا مُسوّس ومبلول في إخراج الزكاة .	٢٤٢
فصل في أداء الزكاة	٢٤٣
تنبيه : تعلق الزكاة بالمال تعلق شركة	٢٤٤
فرع : تقدّم الزكاة ونحوها من تركة مديون	٢٤٥
شروط أداء الزكاة	٢٤٥
أصناف مستحقي الزكاة الثمانية	٢٤٨
فرع : لا يصحّ دفع الزكاة للمدين	٢٥٠
تنبيه : من حكم استيعاب الأصناف والتسوية بينهم ، وما يتبع ذلك ..	٢٥١
فائدة : حكم دفع الزكاة لتارك الصلاة كسلاً ولفاسق	٢٥٤
تنمة : في قسمة الغنيمة	٢٥٤
فرع : في بيان حكم الغنيمة قبل القسمة	٢٥٦
أحكام صدقة التطوع	٢٥٦
فائدة : كراهية الأخذ ممن ماله حلال وحرام	٢٥٨
باب الصوم	٢٥٩
تعريف الصوم لغةً وشرعاً	٢٥٩
المفطرات	٢٦٣
فرع : حكم الطعام المتبقي بين الأسنان	٢٦٧
فروع : في بعض الأحكام المتعلقة بالإفطار	٢٦٨
ما يباح به الفطر في رمضان	٢٦٩
فيمن تجب عليه الكفارة	٢٧٠
ما يجب على مؤخر قضاء شيء من رمضان	٢٧١
فائدة : من مات وعليه صلاة	٢٧٢
سنن الصوم	٢٧٣
تنمة : في بيان حكم الاعتكاف	٢٧٧
مهمة : من مبطلات ثواب الاعتكاف	٢٧٨
فصل في صوم التطوع	٢٧٨

الموضوع	الصفحة
فرع : في بيان أن صوم هذه الأيام المتأكد يندرج في غيره	٢٨١
فرع : أفضل الشهور للصوم	٢٨١
فائدة : أحكام متعلقة بالتطوع	٢٨١
تتمة : أيام يحرم صومها	٢٨١
باب الحج والعمرة	٢٨٢
تعريف الحج لغة وشرعاً	٢٨٢
فرع : وجوب الإنابة عن ميت عليه نكس	٢٨٥
أركان الحج	٢٨٥
مخطط المسجد الحرام	٢٨٧
تنبيه : وجوه أداء الحج والعمرة	٢٨٨
شروط الطواف	٢٨٩
سنن الطواف	٢٩٠
فرع : في ما يسن للقادم مكة أول قدمه	٢٩١
واجبات الحج	٢٩١
مواقيت الحج	٢٩١
مخطط مواقيت الإحرام	٢٩٣
سنن الحج	٢٩٤
مخطط مشاعر الحج	٢٩٥
مخطط المدينة المنورة	٢٩٧
فائدة : في زيارة قبر سيدنا رسول الله ﷺ	٢٩٨
فصل في محرمات الإحرام	٢٩٨
فرع : أحكام الفدية	٣٠٠
تتمة : في حكم الهدى	٣٠٢
مهمات : في بيان جمل من المسائل ، كالأضحية والعقيقة والصيد	
والذبائح وغير ذلك	٣٠٢
فرع : في مسائل شتى : الإدهان ، الاكتحال ، أحكام اللحية ، وشر الأسنان ، وصل الشعر ، أحكام تتعلق بدخول الليل ، أحكام الذبائح	٣٠٥

الموضوع	الصفحة
فائدة : حكم الذبيح تقريباً لله لدفع شر الجن أو بقصدهم	٣٠٨
فائدة : أفضل المكاسب	٣٠٩
فرع : أحكام النذر	٣١٠
النذر	٣١٠
تممة : في بيان حكم نذر المقرض لمقرضه	٣١٦
باب البيع	٣١٦
تعريف البيع لغةً وشرعاً	٣١٦
فائدة : أحكام في مسائل شتى	٣١٩
مهمة : في بيان حكم من تصرّف في مال غيره ظاهراً ثم تبين أنه له	٣٢١
البيع الربوي	٣٢١
أنواع الربا	٣٢٤
فائدة : طريق الخلاص من عقد الربا	٣٢٥
ما نُهي عنه من البيوع	٣٢٥
فصل في خيار المجلس والشرط وخيار العيب	٣٢٨
فرع : في أحكام تتعلق بالعيب	٣٣٢
فصل في حكم المبيع قبل القبض	٣٣٣
فصل في بيع الأصول والثمار	٣٣٥
فصل في اختلاف المتعاقدين	٣٣٧
فروع : مسائل في اختلاف المتعاقدين	٣٣٩
فصل في القرض والرهن	٣٣٩
قاعدة : في بيان أن فاسد العقود كصححها	٣٤٦
فرع : مسائل في بعض العقود الفاسدة	٣٤٦
فرع : مسألة في الرهن	٣٤٦
فرع : العبرة بقصد الدافع وكيفيته	٣٤٩
تممة : في بيان حكم المفلس	٣٥٠
فصل في بيان حجر المجنون والصبي والسفيه	٣٥١
فرع : مسائل تتعلق بتصرفات الولي	٣٥٣

الموضوع	الصفحة
فصل في الحوالة	٣٥٤
تتمة : في بيان أحكام الضمان وأحكام الصلح	٣٥٦
فرع : يتعلق بأحكام الضمان	٣٥٧
أحكام الصلح	٣٥٨
فرع : في بيان الحقوق المشتركة ومنع التزامها عليها	٣٥٨
باب في الوكالة والقراض	٣٥٩
فرع : في مسائل في الوكالة	٣٦٢
فرع : في بيان ما يجب على الوكيل في الوكالة المقيدة	٣٦٥
فرع : لو اختلفا في أصل الوكالة بعد التصرف	٣٦٦
فروع : في مسائل في الوكالة	٣٦٧
أحكام القراض	٣٦٩
تتمة : في بيان أحكام الشركة	٣٧٢
فائدة : في من غصب نحو نقد أو بئرٍ وَخَلَطَهُ بِمَالِهِ	٣٧٣
فصل في بيان بعض أحكام الشفعة	٣٧٤
باب في الإجارة	٣٧٤
فرع : يجوز لنحو القصار حبس الثوب بأجرته حتى يستوفيها	٣٨٠
انفساخ الإجارة	٣٨٠
فرع : في بعض حقوق المؤجر والمستأجر	٣٨١
فائدة : حول أجره الطيب واستحقاقها	٣٨٢
فرع : في مسائل بين المؤجر والمستأجر	٣٨٢
تتمة : في بيان أحكام المساقاة والمزارعة والمخابرة	٣٨٣
باب في العارية	٣٨٤
فرع : في الخلاف على التلف	٣٨٦
وجوب الضمان على المستعير	٣٨٦
فروع : في الخلاف بين مالك عَيْنٍ والمتصرف منها	٣٨٧
مهمة : بعض الأحكام المتعلقة باستعارة الكتب والمصحف	٣٨٨
فصل في بيان أحكام الغصب	٣٨٩

الموضوع	الصفحة
فروع : في بعض مسائل الغصب والضمان	٣٩٠
باب في الهبة	٣٩١
رجوع الأصل فيما وهب لفرعه	٣٩٦
تنبيه : لا يصح الإبراء من المجهول	٣٩٧
فروع : حول عائدة ملكية الهدايا وبعض أحكامها	٣٩٩
باب في الوقف	٤٠٠
شروط الوقف	٤٠٣
فرع : في حكم قصد حرمان الإناث من الوقف	٤٠٤
فائدة : في بيان أحكام الوقف المتعلقة بلفظ الواقف	٤٠٧
تنبيه : حيث أجمل الواقف شرطه اتبع فيه العرف	٤٠٨
فروع : في مسائل في الوقف	٤٠٩
أحكام الوقف المعنوية	٤١١
فائدة : في بعض الأحكام المتعلقة بالمساجد	٤١٢
منع بيع الوقف	٤١٢
فرع : ثمر الشجر النابت بالمقبرة المباحة مباح	٤١٥
النظر على الوقف وشروط الناظر	٤١٦
تتمة : حق المستحقين الحصول على نسخة من الوقف	٤١٧
باب في الإقرار	٤١٧
باب في الوصية	٤٢٣
بيان حكم الوصية بالزائد على الثلث وحكم التبرعات في المرض	٤٢٨
فرع : في بيان دلالة بعض الكلمات المستعملة في الأوقاف : الجبران، العلماء، أعلم الناس القراء، أجهل الناس، الفقراء، الأقارب	٤٢٩
بيان حكم الرجوع عن الوصية	٤٣٠
باب الفرائض	٤٣٣
تعريف الفريضة لغةً وشرعاً	٤٣٣
فصل في بيان أصول المسائل	٤٣٨
فصل في بيان أحكام الوديعة	٤٤١

الموضوع	الصفحة
فائدة : في بيان أحكام الكذب	٤٤٢
فصل في بيان أحكام اللقطة	٤٤٣
باب النكاح	٤٤٤
تعريف النكاح لغة وشرعاً	٤٤٤
مهمة : في بيان النظر المحرم والجائز وغير ذلك	٤٤٦
الخطبة	٤٤٨
فروع : أحكام تتعلق بالخطبة	٤٤٩
من أوصاف الزوجة	٤٤٩
أركان النكاح	٤٥١
فرع : مسألة في عدم التوافق بين الإيجاب والقبول	٤٥٤
شروط الزوجة	٤٥٥
محرمات النكاح	٤٥٥
فرع : لو تزوج مجهولة النسب فاستلحقها أبوه	٤٥٦
تنبيه : في بيان شروط الرضاع	٤٥٧
فرع : اختلاط بنسوة غير محصورات	٤٥٩
تنبيه : في بيان نكاح مَنْ تَحَلَّى وَمَنْ لَا تَحَلَّى مِنَ الكافرات	٤٦٠
شروط الزوج	٤٦١
تنبيه : لا يشترط الإشهاد على إذن معتبرة الإذن	٤٦٢
فرع : لو زوج قبل بلوغ الإذن إليه	٤٦٢
شروط الشاهدين	٤٦٢
شروط الولي	٤٦٤
بيان الأولياء	٤٦٦
فرع : حكم إقرار المجبر بالنكاح للكفء	٤٦٧
فرع : أحكام تتعلق بتزويج الأمة المشتركة	٤٦٩
فروع : أحكام تتعلق بالمجبر وبالولي وبمن ليس لها ولي	٤٧١
فروع : مسائل في إذن الموليّة	٤٧٤
فرع : عدم كتابة الكتابة في استخلاف القاضي في التزويج	٤٧٥

فروع :	حكم دعوى الوكالة في التزويج وقبول خبر الطلاق والموت والتوكيل	٤٧٥
فرع :	في بيان تزويج العتيقة والأمة	٤٧٦
فصل في الكفاءة		٤٧٨
تنمة :	في بيان العيوب التي تُثبِتُ الخيار	٤٨٠
فرع :	حكم الإجبار بالزواج من غير كفاء والإذن بالزواج مِن مَنْ ظَنَّ كَفْوَاً	
فبان خلافه		٤٨٢
تنمة :	في بيان بعض آداب النكاح	٤٨٢
فصل في نكاح الأُمّة		٤٨٣
فروع :	أحكام مسائل تتعلق بنكاح الأُمّة	٤٨٤
تنمة :	في بيان متعلقات نكاح الرقيق	٤٨٥
فصل في الصداق		٤٨٥
مهمات :	في حكم الهدايا والصداق والأعطيات	٤٨٩
تنمة :	في بيان حكم المتعة	٤٩٠
خاتمة :	في بيان حكم الوليمة	٤٩٠
فروع :	في مسائل تتعلق بالأكل	٤٩٣
فصل في القَسْم والشُّوز		٤٩٥
فرع :	في مسائل تتعلق بمنع القَسْم	٤٩٦
تَبَعٌ :	للزوجة الحرة ضعف ما للزوجة الأُمّة في القَسْم	٤٩٧
تنبيه :	حق الزواج لا يمنع الخروج للجماعات وأعمال البر	٤٩٨
تنمة :	في بيان ما يترتب على وجوب القَسْم	٤٩٩
فصل في الخُلْع		٤٩٩
تنبيه :	في بيان الإبراء	٥٠٢
فروع :	مسائل تتعلق بالإبراء	٥٠٣
تنبيه :	في بيان أن الفرقة بلفظ الخلع طلاق ينقص العدد	٥٠٥
فصل في الطلاق تعريفه لغةً وشرعاً		٥٠٥
تنبيه :	الدقة في ألفاظ الطلاق	٥٠٨

الموضوع

الصفحة

فروع : في مسائل في الطلاق	٥٠٩
فوائد : تتعلق بالطلاق	٥٠٩
مهمة : في بيان ما لو أبدل حرفاً من لفظ الطلاق بآخر	٥١٠
فرع : في بيان أن الكتابة كناية ، فإن نوى بها الطلاق وَقَعَ	٥١٣
فروع : في مسائل في الطلاق	٥١٣
فرع : في جمع الطلقات	٥١٥
فائدة : في بيان جواز تعليق الطلاق	٥١٧
مهمة : في بيان حكم الاستثناء	٥١٧
تنمة : مسألة في تكفير الزوجة وما يترتب على ذلك	٥١٨
فرع : في حكم المطلقة بالثلاث	٥١٨
تنمة : في ما يثبت به الطلاق	٥١٩
فصل في الرجعة	٥٢٠
تعريف الرجعة لغةً وشرعاً	٥٢٠
فروع : مسائل متعلقة بالرجعية	٥٢١
فصل في أحكام الإيلاء	٥٢٢
فصل في بيان أحكام الظهار	٥٢٣
فصل في العدة	٥٢٣
فرع : أحكام تتعلق بعدة الموطوءة بشبهة	٥٢٤
تنبيه : في بيان معنى الإحداد اصطلاحاً	٥٢٦
فرع : إذا ولد بعد العدة	٥٢٨
فائدة : ينبغي تحليف المرأة على انقضاء العدة	٥٢٩
فرع : مسائل تتعلق بالعدة	٥٢٩
تنمة : في بيان تداخل العدتين	٥٣١
فرع : في حكم الاستبراء	٥٣١
فرع : حكم الاستبراء في حال الأمة الوثنية أو المرتدة	٥٣٣
فرع : متى تصير الأمة فراشاً ومولودها يلحق بسيدها وإن لم يعترف به	٥٣٤
فصل في النفقة	٥٣٤

الصفحة	الموضوع
٥٣٩	فرع : تجديد الكسوة
٥٤٠	تنبيه : تملك النفقة والتمتع بالسكن
٥٤١	تنبيه : واجبات الخادم
٥٤٢	مهمات : ما تملكه الزوجة
٥٤٣	فرع : لها منع التمتع لقبض الصداق الحال
٥٤٤	تنبيه : في بيان مواضع يجوز لأجلها خروج الزوجة
٥٤٦	مهمة : لو تزوجت زوجة المفقود غيره
٥٤٧	فائدة : ما للزوج من منع زوجته
٥٤٧	تنبيه : في بيان بعض أحكام تتعلق بالنشوز الجلي والنشوز الخفي
٥٤٨	فرع : في فسخ النكاح
٥٤٩	تنبيه : تحقق عجز النفقة
٥٥٠	فائدة : في بيان حكم ما إذا كان عند زوجة الغائب بعض ماله وكان معسراً بما مرَّ
٥٥٤	فرع : لها في مدة الإمهال والرضا بإعساره الخروج نهاراً قهراً عليه وعليها الرجوع إلى مسكنها ليلاً
٥٥٤	فروع : لا فسخ في غير مهر لسيد أمة
٥٥٥	فائدة : لو فقد الزوج قبل التمكين
٥٥٥	تنبيه : في بيان حكم مؤن الأقارب الأصول والفروع
٥٥٦	فرع : تفصيل في أحكام النفقة على الأب والأم وعكسه
٥٥٦	فصل في بيان أحكام الحضانة ونفقة المملوك
٥٥٧	بيان نفقة الممالك من الأرقاء
٥٥٩	باب الجناية
٥٦١	تنبيه : وجوب القصاص بسبب
٥٦١	فرع : لو أمسكه شخص ولو للقتل فقتله آخر
٥٦٣	فرع : لو اندملت الجراحة واستمرت الحمى حتى مات
٥٦٤	فرع : لو تصارعا
٥٦٥	تنبيه : في ما يوجب القصاص في غير النفس

الموضوع

الصفحة

تنبيه : في بيان ما يتعلق بقطع الأطراف من وجوب دية كاملة أو نصفها	
أو عشرها أو نصف عشرها	٥٦٨
تنبيه : في بيان ما إذا كان المستحق للقود غير كامل أو كان غائباً	٥٦٨
تممة : في حكم ما يلقي في البحر إذا أشرفت السفينة على الغرق	٥٦٩
فرع : حكم الإجهاض	٥٦٩
خاتمة : تجب الكفارة على من قتل من يحرم قتله	٥٧٠
باب في الردة	٥٧٠
تنبيه : الاحتياط في التكفير	٥٧٣
تممة : في بيان ما يحصل به الإسلام مطلقاً على الكافر الأصلي وعلى	
المرتد	٥٧٣
باب الحدود	٥٧٤
حد الزنا	٥٧٥
حد القذف	٥٧٨
فرع : إذا سب شخص آخر	٥٧٩
فائدة : في بيان ضابط حرمة شرب الخمر	٥٨٠
تممة : حكم إسقاء الخمر للبهائم	٥٨١
حد السرقة	٥٨١
خاتمة : في قاطع الطريق	٥٨٥
فصل في التعزير	٥٨٦
فصل في الصيال	٥٨٩
فرع : يجب الدفع عن منكر	٥٩١
أحكام الختان	٥٩١
حكم ثقب الأذن	٥٩٢
تممة : في بيان حكم ما تتلفه البهائم	٥٩٣
باب الجهاد	٥٩٣
حكم فرض الكفاية	٥٩٣
أحكام السلام	٥٩٥

الموضوع	الصفحة
فروع : يسن إرسال السلام للغائب	٥٩٧
فوائد : أحكام القيام على جهة الاحترام	٥٩٨
تشميت العاطس	٥٩٨
شروط الجهاد	٥٩٩
حكم سفر المدين	٦٠٠
حكم السفر للجهاد للمدين	٦٠١
فروع : إذا لم يمكن تأهب لقتال ، أو أسير مسلم	٦٠١
حرم على من هو من أهل فرض الجهاد أنصرف عن صف بعد التلاقي	٦٠٢
أحكام الأسرى	٦٠٣
فروع : يحكم بإسلام غير بالغ	٦٠٣
فروع : الأسير المسلم	٦٠٥
فروع : لو قهر حربي دائنه أو سيده أو زوجه	٦٠٦
مهمة : حكم السراري والأرقاء المجلوبين	٦٠٦
تنمة : في ذكر مسائل تتعلق بالهدنة	٦٠٧
باب القضاء	٦٠٨
فروع : أحكام تتعلق بتولي القضاء	٦٠٩
فروع : إذن الإمام للقاضي بالاستخلاف	٦١٣
مهمة : في بيان كون القاضي يحكم باجتهاده إن كان مجتهداً أو باجتهاد مقلده إن كان مقلداً	٦١٣
فائدة : في بيان التقليد	٦١٤
تنمة : في بيان حكم الاستفتاء	٦١٦
ما يقتضي انعزال القاضي	٦١٧
واجبات القاضي ومحرماته	٦١٩
فروع : مسائل تنظيمية وإدارية للقاضي	٦١٩
تنبيه : حكم أجرة القضاء	٦٢٢
فيما ينقض حكم القاضي	٦٢٢
تنبيه : في بيان عدم جواز الحكم بخلاف الراجع	٦٢٢

الموضوع

الصفحة

تنبيه ثانٍ : في بيان المعتمد في المذهب	٦٢٣
لا يقضي القاضي بخلاف علمه	٦٢٣
تنبيه : في بيان ما إذا خالف الظاهر الباطن ، أي : حقيقة الأمر	٦٢٥
جواز القضاء لحاضر على غائب	٦٢٥
فرع : لو ادعى وكيل الغائب على غائب	٦٢٧
فرع : لو حضر الغريم وامتنع من بيع ماله الغائب لوفاء دينه به عند الطلب	
ساغ للقاضي بيعه لقضاء الدين	٦٢٩
مهمة : لو غاب إنسان من غير وكيل وله مال حاضر	٦٢٩
فرع : في حكم الآبق	٦٣٠
باب الدعوى والبيئات	٦٣٠
فرع : له استيفاء دين له على آخر جاحد له	٦٣٢
شروط الدعوى	٦٣٢
فرع : لا تسمع الدعوى بدين مؤجل إذا لم يتعلق بها إلزام ومطالبة في	
الحال	٦٣٦
فصل في جواب الدعوى وما يتعلق به	٦٣٦
فرع : لو ادعى عليه عينا	٦٣٧
فروع : لو أزيلت يده بينة	٦٣٩
فروع : لو أقام بينة	٦٤١
فرع : لو باع داراً ثم قامت بينة حسبة أن أباه وقفها عليه	٦٤٢
فرع : تجوز الشهادة ، بل تجب ، إن انحصر الأمر فيه	٦٤٢
تنبيه : لا يكفي في الدعوى كالشهادة ذكر الشراء إلا مع ذكر ملك البائع	٦٤٤
فصل في الشهادات	٦٤٥
فرع : لو أقامت شاهداً بإقرار زوجها بالدخول كفى حلفها معه	٦٤٧
شروط الشاهد	٦٤٧
العدالة	٦٤٨
تعريف الكبيرة	٦٤٨
تعريف الصغيرة	٦٤٨

الموضوع	الصفحة
حكم اللعب بالشطرنج	٦٤٩
تنبيه : تقبل الشهادة من وكّد العدو بوجه	٦٥١
فائدة : من قذف آخر لا تقبل شهادة كل منهما على الآخر	٦٥١
فرع : تقبل شهادة كل مبتدع لا نكفره ببدعته	٦٥١
تنبيه : تسمع شهادة الحسبة عند الحاجة إليها	٦٥٢
التوبة	٦٥٤
فروع : لا يقدح في الشهادة جهله بفروض	٦٥٥
الشهادة بالاستفاضة	٦٥٧
تنبيه : المتعّين على مؤدي الشهادة	٦٥٨
فرع : حكم شهادة النساء	٦٥٩
فرع : في رجوع الشهود عن شهادتهم	٦٦٠
تتمة : تلفيق الشهادة	٦٦٠
خاتمة : في الأيمان	٦٦١
فرع : يُسنّ تغليظ يمين المدعي والمدعى عليه	٦٦٤
فرع : في بيان صفة كفارة اليمين	٦٦٥
باب في الإعتاق	٦٦٦
التدبير	٦٦٨
الكتابة	٦٦٩
فرع : في الخلاف بين المكاتب والمكاتب حول صحة المكاتب	٦٧١
خاتمة : الكتاب	٦٧٢
الفهارس	٦٧٥
فهرس الآيات القرآنية	٦٧٥
فهرس نصوص الأحاديث النبوية الواردة في الكتاب	٦٨١
فهرس ألفبائي بأهم الأعلام والكتب التي وردت في الكتاب	٦٨٨
فهرس المواد ألفقهية	٦٢٩
فهرس الموضوعات	٦٣٥

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس